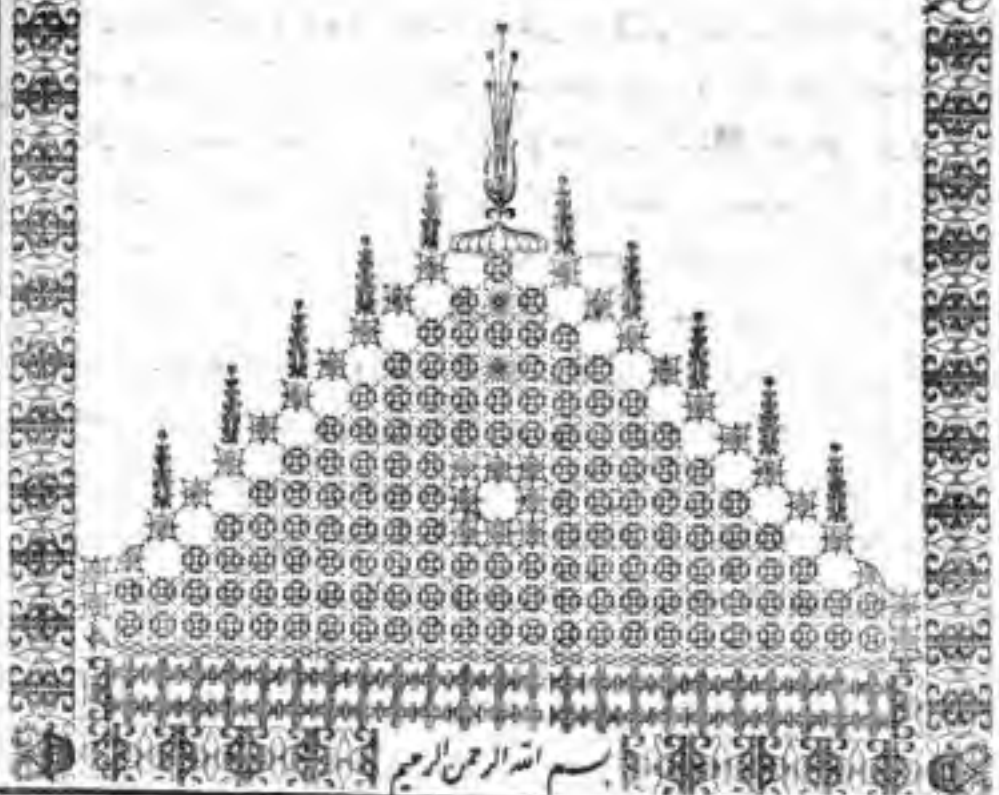


Invad
Telamir Lab
350.9496
A616F
v. 2



(كتاب الوكالة وفيها فصول)

• (الاول في ألفاظ التوكيل وأحكامها) • تعليق الوكالة بالشروط صحيح سواء كان الشرط متعارفاً أو لم يكن متعارفاً والكفالة تختص بالوكالة في الثالث من وكالة المحيط البرهاني وفي جامع الفتاوى وتعليق الوكالة بالخطر يجوز وتعليق العزل بالخطر لا يجوز تاتارخانية في الثالث من الوكالة • لا يتوقف التوكيل بالتوقيت حتى لو وُكِّلَ بشئ اليوم ففعله غداً جاز ولو وُكِّلَ به غداً كان وكيله غداً وبعده دون اليوم منية المفتي في مسائل التوكيل بالبيع • ولو قال أنت وكيل بكل شئ جازاً أمرت بصير وكيل في جميع التصرفات المالية كالمبيع والشراء والهبة والصدقة واختلفوا في الاعتاق والطلاق والوقف قال بعضهم يملك ذلك لا طلاق لفظ التعيم وقال بعضهم لا يملك ذلك الا اذا دل دليلاً كسابقة الكلام عليه وبه أخذ الفقيه أبو الليث وذكر الشافعي اذا قال أنت وكيل في كل شئ جازاً منك صنعك روى عن محمد أنه وكيل في المعاوضات والاجارات والاعتاق والهبات وعن أبي حنيفة أنه وكيل في المعاوضات والاجارات والاعتاق والهبات وعليه الفتوى وهذا قريب مما اختاره أبو الليث وفي فتاوى الفقيه أبي جعفر رجل قال لغيره وكلتك في جميع أمورى فأنتك مقام نفسي لانكون الوكالة عامة ولو قال وكلتك في جميع أمورى التي يجوز بها التوكيل كانت الوكالة عامة تتناول البياعات والانكحة وفي الوجه الاول اذا لم تكن عامة نظر ان كان أمر الرجل مختلفاً ليس له صناعة معروفة فالوكالة باطلة وان كان الرجل تاجراً تجارة معروفة تنصرف الوكالة اليها فاضيقان من أوائل

كتاب

رجل قال لا تصرف وكلتك في جميع أمورى فطلق الوكيل أمراته اختلفوا فيه والصحيح انه لا يتبع وفي الفتاوى للفتية أبي جعفر رجل قال لغيره وكلتك في جميع أمورى فأنتك مقام نفسي لم تكن الوكالة عامة فان كان أمر الرجل مختلفاً ليس له صناعة معروفة فالوكالة باطلة وان كان الموكل تاجراً تنصرف التوكيل الى التجارة وقال رحمه الله ولو قال وكلتك في جميع أمورى التي يجوز بها التوكيل كانت الوكالة عامة في البياعات والانكحة وكل شئ وعن محمد رحمه الله لو قال هو وكيل في كل شئ جازاً كان وكيل في البياعات والهبات والاجارات وعن أبي حنيفة يكون وكيل في المعاوضات دون الهبات والعنق قال مولانا رحمه الله وهذا كله اذا لم يكن في حال مذاكرة الطلاق فان كان في حال مذاكرة الطلاق يكون وكيل بالطلاق كذا في الحاشية في كتاب الطلاق في فصل من الطلاق الذي يكون من الوكيل • والحاصل ان الوكيل وكالة عامة يملك كل شئ الا الطلاق والعنق والوقف والهبة والصدقة على المفتي به وبشيء أن لا يملك الابراء والخط من الديون لانهما من قبيل التبرع فدخل تحت قول البرأى انه لا يملك التبرع وظاهره انه يملك التصرف مرة بعد أخرى فيملك ان يروجه امرأة بعد أخرى كذا في رسالة ابن نجيم • وان كان الرجل تاجراً تجارة غير معروفة فالوكالة باطلة أيضاً كذا في رسالة ابن نجيم

وفي أوائل وكالة مجمع الفتاوى أنت
وكيلي من المشايخ من يجعله توكيلا فقال
نسأل من الموكل أي شيء أردت بقولك
أنت وكيلي ومنهم من قال أنت وكيلي
ليس بشيء **ع**

وفي الخاتمة في التوكيل بالخصومة
رجل وكل يقبض غلانه يخل فيه
الواجب يوم التوكيل وما يحدث بعده
استحسانا **ع**
فهو نظير من وكل رجلا يقبض غلانه كان
وكيلا بالواجب وما يحدث كذا في الثاني
من وكالة الظهيرية **ع**
وانما لا يتناول الحادث اذا وكله يقبض
دين له على فلان اي بلا فظ كل كذا
في الظهيرية في الثاني من الوكالة **ع**
وعبارة الظهيرية في الثاني من الوكالة
واذا وكل رجلا بكل دين او وكله بكل حق
له او بالخصومة في كل حق له جاز وان لم يمين
المصر ولا الرجل الذي عليه الدين **ع**

كتاب التوكيل • ولو قال وكلت بالدين فهو توكيل يقبضه استحسانا في الاول من الباب
الثالث من وكالة العناية • قال محمد أنت وكيلي في كل شيء تفويض للعطف برأيه في أول
الوكالة • ولو زاد جائزا أمر ملك الحفظ والبيع والشراء • وبذلك الهبة والصدقة حتى
إذا اتفق على نفسه من ذلك المال جاز حتى يعلم خلافه من قصد الموكل • وعن الامام
تخصيصه بالمعاضات ولا يلى العتق والتبرع وعليه الفتوى وكذا لو قال طلقت
امرأتك ووهبت أو وقفت أرضك لا يصح في الاسم من المحل المزبور (س) • قال
لاخر ما صنعت بعبدي فهو جائز فأعتقه كلهم قال أسد الحسن عنقوا وقال أبو
حنيفة لا يعتقون وبقول أسد أخذ الفقيه أبو الليث والفتوى على قول أبي حنيفة
واقعات حسامية في الاول من الوكالة • وفي الفتوى رجل قال لاجنبيه اني أريد
أن أزوجك من فلان فقلت فوبه داني بالعريية أنت أعلم لا يكون اذا نكحها وقيل اذن
أما لو قال ذلك اليك فهو توكيل في أول الحادي عشر من نكاح الخلاصة ملخصا •
ولو قال مالك المستغلات فوضت اليك أمر مستغلاتي وكان آجرها من انسان ملك تقاضى
الاجرة وقبضها • وكذا لو قال اليك أمر ديوني ملك تقاضى • ولو قال فوضت اليك أمر
ذو ابني أو أمر مالي ملك الحفظ والرعى والتعليف والنفقة عليهم • ولو قال فوضت اليك أمر
امرأتي ملك طلاقها وبقتصر في المجلس بخلاف قوله وكلت حيث لا يقتصر برأيه من أوائل
الوكالة وكذا في الخلاصة • وكلت بطلب كل حق لي قبل فلان يقبض عليه يوم
التوكيل ولا يدخل الحادث بعد التوكيل وفي التوكيل بطلب كل حق له على الناس
أو بكل حق له في خوارزم يدخل القائم والحادث وذكر شيخ الاسلام أنه اذا وكله يقبض
كل حق له على فلان يدخل القائم والحادث أيضا فليتأمل عند الفتوى وفي المتن وكله
يقبض كل دين له يدخل الحادث أيضا كما لو وكل يقبض غلته تدخل الغلة الحادث
أيضا • ولو وكله باجارة كل دابة أو عبد في ملكه دخل القائم والحادث برأيه في التوكيل
بالخصومة • وكله بطلب كل حق له وبالخصومة والقبض فغصب منه انسان شيئا بعد الوكالة
له طلبه • ولو بيعت دار فيها الموكلة شفعة لايلى الوكيل المطالبة لكن له أن يقبض دارا قضى
لموكله بالشفعة وغاب قبل قبضها • وعن الامام أنت وكيلي في قبض مالي على الناس
لا يقع على الحادث • ولو وكله بكل حق له وبخصومة في كل حق له ولم يعين الخاص به والخاص
فيه جاز من المحل المزبور

(الثاني في التوكيل بالخصومة واثبات الوكالة) • ويجوز التوكيل بالخصومة أي بالدعوى
الصحيحة أو بالجواب الصحيح في جميع الحقوق بافائها واستيفائها الا في الحدود والقصاص
مختارات النوازل في الوكالة • الوكالة في كل خصومة جائزة سوى الحدود والقصاص
واللعان ولا يجوز التوكيل في إقامة اللعان والحدود والقصاص بالاجماع ويجوز اثباتها
بالتوكيل عند الامام ومحمد خلافا لابي يوسف منية المفق في الوكالة • والحد على نوعين أما
أن يكون حدا لا يشترط فيه الدعوى من العبد كذا الزنا أو يكون حدا يشترط فيه الدعوى
العبد كحد السرقة وحد القذف وكذا القصاص والتوكيل على نوعين وكيل بالاستيفاء

(١) وهو كالمطلب المبرور منه أن يحلف السارق بقوله القاضى بريد المال أو القلع أن قال أريد المال حلقه وأن قال أريد القلع لا يحلفه كذا في الحاشية بعيد هذه المسئلة (٢) وفي التمهيد والصحيح أن الخلاف في لزوم فعنده هو صحيح غير لازم حتى يلزم الخصم الحضور والجواب (٤) وفيه أيضا وقال أبو يوسف وتقبل الوكالة في القصاص والدم وإذا ثبت الحق لم يكن

للوكيل أن يستوفي حتى يجي صاحب الحق فيصكون هو الذي يستوفي وفي شرح الأصل التوكيل يدفع القصاص من جهة المطالب على الخلاف الذي ذكرنا في التوكيل بآثار الحد والقصاص كذا في السادس من المحط البرهاني (٤) وفي الأول من الولوالجية ملخصا التوكيل من غير رضا الخصم صحيح بالاتفاق وهل يلزم عند أبي حنيفة لا إلا بما دمعان ثلاثة (١) بأن يرضى الخصم أو بأن يكون مريضا أو على مسيرة سفر أو في مدة سفر وعندنا ما يلزم (٢) إذا ادعى المدعى أنها غير مخدرة وزعم وكيلها أنها مخدرة أن كان من رأى القاضى أحضارها ليحضرها في وقت وجوبه لا فائدة في الدعوى وإقامة البيئة على أنها مخدرة أو لا فيحضرها وإن كره أولياؤها وإن كان من رآه أن لا يحضرها أن مخدرة فإن كانت بكرا أو من بنات الأشراف فالقول قول وكيلها بلاعين أنها مخدرة وعلى المدعى البيئة وإن بنات الأوساط وهي ثيب فالقول قول الخصم على أنها غير مخدرة مع اليمين وعلى الوكيل البيئة على أنها مخدرة والتعويل فيه على العادة فإن الأبكار التي من بنات الأوساط بعد الزفاف بمدة يتولون الأعمال (٢) ويخرجن إلى العرس والمأتم وبنات (٣) الأشراف ولو بعد الزفاف بمدة (٤) (٥) يحتشم عن الخروج إلى هذه المواضع إلا نادرا فيما يستقيم ويلازم على الترتب كعروس الاخت أو العمة فإذا كانت لا تخرج إلا إلى تلك الجهة كانت مخدرة وإن كانت تخرج فيما تخرج حتى صار الخروج لها عادة لا تبقى مخدرة كذا أفاده الإمام الحلواني في السابع من قضاء البرازية آخر النوع الثالث (٤) واختلاف في حد المريض الذي يلزم فيه التوكيل الصحيح أن لا يقدر على المشي البرازية على قدميه وأن قدر على الحضور على ظهر الدابة أو ظهر إنسان ولم يزد مرضه كافي الظهيرية والبرازية (٥) وفي وكالة مختارات النوازل القاضى إذا علم التعمت من الآبي يقبل فوكيله من غير رضاه وإذا علم إضرار الخصم لا يقبل وبه يفتى أتت به يفتى في زماننا هذا

ووكيل بالآثار وكلا النوعين لا يصح في الضرب الأول والنوع الأول لا يصح في الضرب الثاني حال غيبة الموكل فإن حضرة الموكل شرط استيفاء هذه الحدود والقصاص ويصح حال حضرة الموكل بأن وكل إنسانا باستيفاء القصاص وهو حاضر صحيح وأما النوع الثاني في الضرب الثاني يصح عند أبي حنيفة ثم إذا جاء أو أن الاستيفاء لا يستوفي إلا بحضرة الموكل وعند أبي يوسف لا يصح النوع الثاني في الضرب الثاني وقول محمد مضطرب ولا يظهر أنه مع أبي حنيفة وقبل هذا الاختلاف عند غيبة الموكل أما عند حضرة في الاجماع كالنوع الأول في أول الباب السبعين من شرح أدب القاضى للخصاف رجل وكل رجل بالآثار السرقة أن كان الموكل يريد القلع كان باطلا وإن كان يريد المال فهو مقبول وبصير وكيله ولو وكل رجلا بآثار القصاص في النفس أو في ماله أو النفس أو بآثار حد القذف جاز في قول أبي حنيفة ولا يجوز في قول أبي يوسف وقول محمد مضطرب وإن وكل باستيفاء القصاص في النفس وما دونها واستيفاء حد القذف أن كان الموكل حاضرا عند استيفاء القصاص صح التوكيل وإن كان غائبا لا يصح قاضيان في التوكيل بالخصومة ملخصا ولا يجوز التوكيل باستيفاء القصاص وحد القذف حال غيبة الموكل عندنا أما الوكالة بآثار الحد والقصاص والخصومة فيها ما جازة عند أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف لا يجوز هذه الجملة من القدوري والمراد من هذا الحد حد القذف وحد السرقة على وجه يكون موجه القلع أما التوكيل بآثار السرقة على وجه لا يكون موجه القلع جاز بالاجماع وفي شرح وكالة الأصل وفي بعض النسخ في فصل التوكيل بآثار السرقة أن الموكل أن كان يفتي المال فالقول صحيح بالاتفاق وبعض أصحابنا قالوا بآثار هذا الخلاف فيما إذا كان الموكل غائبا وقت خصومة الوكيل أما إذا كان حاضرا جاز بلا خلاف في السادس من وكالة المحيط ملخصا الكافي والتوكيل بآثار حد الزنا وحد ضرب النهر لا يصح اتفاقا في السادس من وكالة الثنا تاريخية والتوكيل بالخصومة بغير رضا الخصم لا يلزم عند أبي حنيفة خلافا لهما ثم اختلف المشايخ على قوله بعضهم قالوا رضا الخصم ليس بشرط لصحة التوكيل بل هو شرط لزومه وقال بعضهم لا بل بشرط لصحة التوكيل والصحيح أنه صحيح غير لازم الآن يكون المراد مريضا أو على مسيرة سفر فحينئذ يلزم والمخدرة بمنزلة المريض هو المختار والفقهاء أبو الليث اختار قوله لا الفتوى وبعض مشايخنا المأخرين قالوا إن أحسن القاضى بمنعت الخصم في إبانة التوكيل لا يمكنه من ذلك ويقبل التوكيل عليه وإن أحسن القاضى من الموكل قصد إلى الإضرار بصاحبه في التوكيل لا يقبل منه التوكيل إلا برضا صاحبه واليه مال شمس الأئمة السرخسي وشمس الإسلام الأوزجندی في الأول من وكالة الظهيرية وأصله أن التوكيل بالرضا خصمه من الصحيح المقيم طالبا مكان أو مظلوما وضيعا أو شرعا إذا لم يكن الموكل حاضرا في مجلس الحكم لا يصح عند الإمام أي لا يجبر خصمه على قبول الوكالة وعندهما والشافعي يصح أي يجبر على قبوله وبه أفق الفقيه وقال الغنائي وهو المختار وبه أخذ الصغار أيضا وقال الحلواني بخبر المفتي قال ونحن نقف أن رأى إلى الحاكم في الثاني من وكالة

(٤) واختلاف في حد المريض الذي يلزم فيه التوكيل الصحيح أن لا يقدر على المشي البرازية على قدميه وأن قدر على الحضور على ظهر الدابة أو ظهر إنسان ولم يزد مرضه كافي الظهيرية والبرازية (٥) وفي وكالة مختارات النوازل القاضى إذا علم التعمت من الآبي يقبل فوكيله من غير رضاه وإذا علم إضرار الخصم لا يقبل وبه يفتى أتت به يفتى في زماننا هذا

قوله في الصحيفة السابقة وأصله أن التوكيل الخ قال أبو حنيفة التوكيل بغير رضا الخصم لا يجوز قيل معناه لا يجبر خصمه على قبول الوكالة
وعندهما يجبر وهو المختار والشريف وغيره سواء كذا في العتائية في الأول من القضاء وكذا في الخاتمة وفي أدب القاضي من العدة
للصدر الشهيد إذا وقع خصومة لشريف مع وضيع فله أن يشب وكلا ولا يجبر بنفسه هـ وفي أدب القاضي من الملقطات إذا

وكل الشريف وكلا لا يجبر مع خصمه
لكونه دون ولا يجبر هو بنفسه اختف
العلماء في ذلك والصحيح عندنا أنه لا تقبل
الوكالة لأن الشريف والوضيع في هذا
سواء هـ

(١) سواء كان الموكل حاضرا أو غائبا
صحيا أو مريضا كذا في المبسوط هـ

وابتداء التوكيل بالقاضي بعدم موته صحيح
فبقاؤه أول كذا في المبسوط في باب
الوكالة بالدين هـ

(٢) اختلف في معنى المخدرة قال أبو بكر
الرازي هي التي لم تخاطب الرجال بكرا
كانت أوثيا قال في النهاية من كتاب
الوكالة وعليه الفتوى هـ

سئل عن المرأة المخدرة ما هي أجاب من لم
تكن لها عادة بالخروج إلى السوق ولم
يتقدم لها خصمعة بين يدي حاكم كذا في
فتاوى ابن نجيم هـ

سئل عن المرأة إذا كان لها عادة بالخروج
إلى صاحبها في الليل أو في النهار هل تكون
مخدرة أم لا أجاب لا تكون مخدرة كذا
في فتاوى ابن نجيم هـ

(٣) وسجي في فصل العين من الدهوى
تفصيل المسائل هـ

(٤) أي يدعي المدعي أن الذي حضر
وكيل الغائب هـ

(٥) لأن البيئة على الدين لا تقبل الأمن
خصم وباقرار المدعيون لم تنبت الوكالة فلم
يكن خصما كذا في الخاتمة في فصل التوكيل
بالخصومة هـ

البرازية قال شمس الأئمة السرخسي الصحيح أنه إذا علم من الآتي التعنت في إياها التوكيل
يفتح بالقبول وإن علم منه قسده إلى الأضرار بالليل كما هو صريح وكلا المحكمة لا يقبل من
المحل المزبور وكذا في الخاتمة في فصل التوكيل بالخصومة هـ ويجوز التوكيل بتقاضي (١)
الدين وقبضه من غيره رضا الخصم ولا ينزل هذا الوكيل بموت المطلوب أنما ينزل بموت
الطالب ولو قال الوكيل كنت قبضت المال حال حياة الموكل ودفعته لم يصدق إلا بحجة
خلاصة في الثالث من الوكالة هـ ويجوز للمرأة المخدرة أن توكل وهي التي لم تخاطب الرجال (٢)
بكرا كانت أوثيا كذا ذكره أبو بكر الرازي وقال الشيخ الإمام المعروف بخوارزمي
ظاهر المذهب عن أبي حنيفة أنها على الاختلاف أيضا وعامة المشايخ أخذوا بما ذكر أبو
بكر الرازي وعليه الفتوى وكذا إذا علم القاضي أن الموكل عاجز عن البيان في الخصومة
بنفسه يقبل منه التوكيل من وكالة الخاتمة في فصل في التوكيل بالخصومة هـ وإن كانت
المرأة ثيبا قد ثبت خروجها إلى الحمام فلا بد أن تحضر باب الحكم وإن اختلف في البروز
وكونها مستورة فالبيئة عليها دون الخصم أحكام الناطقي في أحكام النساء هـ ولو اختلف
في كونها مخدرة فإن كانت من بنات الأشراف فاقول قولها بكرا كانت أوثيا لأنه الظاهر
من حالها وفي الأوصاف فاقول أنها أوثيا وفي الأسافل لا يقبل قولها في الوجهين
والخروج للعاجة لا يقدح فيه ما لم يكثر بأن تخرج لغير حاجة برازية في الثاني من الوكالة هـ
ولو أقام ينفذ على أن الطالب وكل فلا يبال بالخصومة وهو يجمع لم تقبل فأنما لو أقام الطالب ينفذ
على أن المطلوب وكل هذا بالخصومة تقبل لأنه لازم من جهة المطلوب في الثاني من الباب
الثالث من وكالة العتائية هـ ادعى على رجل أنك وكيل فلان بالخصومة ولي على فلان كذا
فقال المدعي عليه ما وكنتي فلان بالخصومة فبرهن على أنه وكيل بالخصومة يقبل وفي الروضة
شهد أباه وكيل فلان بالخصومة فأنكر أن كان وكيل الطالب لا يسمع وإن كان وكيل المطلوب
يسمع برازية قبيل نوع في العزل من كتاب الوكالة هـ كسط شهدا على وكالة في نفي والوكيل
يجوز تقبل لو ادعاهما الطالب لا المطلوب فإذا قبلت الشهادة هل يجبر على الخصومة مع (٣)
الطالب لو شهد أنه وكله بخصومة مع الطالب وقبل الوكالة يجبر ولو لم يشهدا على القبول
لا يجبر في الرابع والثلاثين من الفصول قبيل أحكام الصبيان وكذا في أول السابع من
وكالة الذخيرة هـ وفي فتاوى القاضي ادعى على غائب دينيا بحضرة رجل يدعي أنه وكيل (٤)
الغائب في الخصومة فاقترأ المدعي عليه بالوكالة لم يصح حتى لو برهن المدعي بالدين على الغائب
لم تقبل برازية في السابع من الدهوى هـ رجل وكل رجلا بخصومة كل أحدا حضر الوكيل
رجلا يدعي عليه مالا موكله فاقترأ المدعي عليه بوكالة المدعي فقال الوكيل أنا أقيم البيئة على
الوكالة ليكون حجة لي على غيره فإن القاضي يقبل بيئته ويجعله وكلا مع المقر مع غيره (٥)
قاضيان في التوكيل بالخصومة هـ وفي الزيادات أحضر وادعى عليه أنه وكيل فلان في طلب
كل حقه وله عليه كذا أو ادعى على الحاضر أن فلانا مات وجعله وصيا وللميت عليه كذا
أو أنه وارث الميت وله عليه كذا أو ادعى حينئذ الحاضر وكالة أو وصاية أو أرفاقا أن تزو
اليدعاء ادعاء سلمه إليه أتمافي الدين فواضح وفي العين أن اعترف أنه ملك نفسه فكذلك والا

(١) وفي الخاتمة في التوكيل بالخصومة قال أبو حنيفة لا قبل البيعة على المال حتى يقيم البيعة على الوكالة وقال محمد إذا أقيم البيعة على الكل بجملة يقضى بالكل وقول أبي يوسف مضطرب ظاهر قوله أن تقبل البيعة على الكل يقضى بالوكالة أولاً ثم يقضى بالمال وهذا استحسان ومحمد أخذ بالاستحسان والفتوى على قوله ٦ وفي الخلاصة تفقلا عن الزيادات القياس أن لا تقبل البيعة على المال

وفي الاستحسان تقبل ولم يذكر فيه خلافاً وروى الخصاص أن على قول أبي حنيفة لا تقبل وعند محمد ما تقبل

(٢) كذا في الثامن والثلاثين من شرح أدب القاضي للخصاص وكذا في فصل في مسائل اثبات الوكالة من التهمة والصغرى

(٣) ووقع في المحيط للسرخسي في كتاب الاستحلاف بدل قوله أو أقر بالدين ولم يصدق في الوكالة ولم يكذب فيها قوله أو جحد ما ولم يذكر في شرح أدب القاضي هذا الوجه وجعل المسئلة على ثلاثة أوجه

(٤) والفرق أن في الوديعة أقر بثبوت حق القبض في ملك الغير لأن الوديعة ملك المودع فلا يصح إقراره فلا يجبر على الدفع أما في الديون فإنه أقر بثبوت حق القبض في ملك نفسه لأن الديون تقضى بأعمالها لا بأعيانها فيصح إقراره فأجبر على الدفع كذا في شرح أدب القاضي

فإن حضر الطالب وانكر أن يكون وكل هذا كان للغيرم أن يحلفه بالله ما قبض فلان بن فلان الفلاني هذا المال من الغريم بأمرك ووكالتك أيام بذلك فإن حلف رجع على الغريم بالدين فأخذه منه فهل يرجع الغريم على الوكيل فهذا على ثلاثة أوجه أما أن يكون الدين الذي دفعه إليه فاعا عنده أو مستهلكاً تهلكه القابض أو ملك في الوجه الأول يرجع ويأخذ منه وفي الوجه الثاني يضمنه مثله وفي الوجه الثالث لا كذا في شرح أدب القاضي للخصاص في الباب الثامن والثلاثين

وفي اثبات الوكالة من شبهة المفتى ادعى

فهى مسئلة الجامع الصغير وإن جحد الوكالة والوصاية والوراثة والمال فبرهن على الوكالة أو الخلافة فقبل أن يعتدل أو يقضى برهن على المال فالقياس أن لا يقبل ورواه الخصاص عن الامام وفي الاستحسان يقبل لكن عند الثاني يقضى بالخلافة أولاً ثم بالمال (١) وكذا إذا برهن عليه جميعاً بما فأن عدلت بينة الوكالة لا المال قضى بها لا غير ثم أن عدلت بينة المال يقضى به أيضاً والافلا في السابع من قضاء البرازية في النوع الثاني منه كذا في الخلاصة وكذا في وكالة الخاتمة في فصل التوكيل بالخصومة وكذا في فصل في اثبات الوكالة من وكالة الصغرى والتهمة وشبهة المفتى وفيه تفصيل فليراجع جامع الفتاوى ولو ادعى أنى وكيل فلان بقبض الدين الذي له عليك فأقر بالمال الذي عليه فقال الوكيل والسكنى أقيم البيعة عليك فأنى أخاف أن يضيع عني فيضمنني صاحبه له ذلك من أواخر الثامن من وكالة التاتارخانية أنقر بالتوكيل وانكر الدين لا تثبت وكالته بإقراره هذا حتى إذا برهن على الدين قبل أن يبرهن على الوكالة لا يصح زعم أنه وكيل عن فلان بطلبه كل حق له بخوارزم واستيفائه وخصومته فيه والموكل غائب وبرهن على ذلك بلا خصم عليه حق لفلان لا يسمع فإن أحضر خصماً باحدا أو معة تراو برهن عليه ثم أحضر آخر لا يحتاج إلى إعادة البرهان على الوكالة عن ذلك الغائب وإن برهن على الوكالة على (٢) إنسان بعينه في حق ثم ادعى عليه أو كلفه حقاً آخر لا يحتاج إلى إعادة البيعة على وكالته بخلاف دعواه الوكالة عن موكل آخر برازية في الأول من الوكالة في نوع في اثباتها ولو قال فلان عليك كذا وهو يشكر وقد وكلني بالخصومة معك وقصاً فاعلى الوكالة بالخصومة فالقاضي يأمر بالخصومة معه لأن هذا وكيل الطالب وقد أقر المطلوب أنه خصم فأقراره على نفسه يجوز وإن كان الوكيل وكيل المطلوب فإنه لا يأمر بالخصومة لأن حاصل الضمان يرجع على المطلوب فلا يصح أن يصدق الوكيل على دعوى الموكل من آخر دعوى شرح الضحاوي للاستيعجاب وإذا قدم الرجل رجلاً إلى القاضي وادعى أن فلاناً وكله بقبض دينه الذي على هذا فهدأ إلى أربعة أوجه أما أن أقر المدعى عليه بالدين (٣) والوكالة جميعاً وأقر بالدين وجحد الوكالة أو أقر بالدين ولم يصدق في الوكالة ولم يكذب فيها أو أقر بالوكالة وجحد الدين ففي الوجه الأول يؤمر بدفع الدين إلى الوكيل وفي (٤) الفتاوى الخلاصة وأيسر له أن يسترد بعد ذلك ولو كان مكان الدين رديعة وباقي المسئلة بما لا يزال يؤمر بتسليمها إلى المدعى في ظاهر الرواية وفي الفتاوى العتبية الرواية عن أبي يوسف م وفي الوجه الثاني لا يؤمر بتسليمه إليه وفي الوجه الثالث وهو ما إذا لم يصدق في الوكالة ولم يكذب لا يؤمر بآلهم أيضاً وإن لم يكن للوكيل بينة على الوكالة في هذين الوجهين وطلب من القاضي أن يحلف الغريم بالله ما تعامل أن فلاناً وكله بالقبض ذكر الخصاص هذه المسئلة في أدب القاضي وقال القاضي يستحلفه بالله ما تعامل أن فلاناً وكل هذا قبض المال على ما ادعى وأضاف هذا الجواب إلى أبي يوسف ومحمد واختلف المشايخ بعضهم قالوا هذا قول الكل إلا أن الخصاص لم يذكر قول أبي حنيفة لأنه لم يحفظه وإلى هذا مال شمس الأئمة الحلواني ومنهم من قال هذا قوالهم وأما على قول أبي

أنه وكله بقبض هذا العين فأقر الذي في يده العين بالوكالة فهدأ أن يمنع من الدفع ولو كان ديناً فأقر بالوكالة والدين ليس له أن يمنع ثم في العين إذا أقر وامتنع عن الدفع وأقام المدعى البيعة على الوكالة صح وإن كان يقضيها على المقر وفي السابع من قضاء الخلاصة وإن أقر بالمال وانكر الوكالة لا يصح خلاف لأن الاستحلاف يترتب على دعوى صحيحة ولم تنسج

بطلانه لم يثبت كونه حنيفا لعدم ثبوت الوكالة الا اذا اقام البينة على الوكالة وذكر ان خصاصا انه يحلف على الوكالة وما ذكر في الاقضية
انه لا يحلف أصح وكذا في البرازية وفي المبسوط في باب الوكالة في الدين قال وان أنكر المطلب الوكالة يقال الوكيل استخلفه ما وكلني
استخلفه على ذلك فان حلف برئ وان نكل عن اليمين قضيت عليه بالمال للوكيل ٧ وذكر ان خصاصا هذا الفصل في كتابه وقال لا يحلف

المطلوب على الوكالة في قول أبي حنيفة
وفي قوله ما يحلف على العلم انتهى وكذا
في شرح أدب القاضي للخصاص وما في
السادس والعشرين من قضاء المحيط
يوافق ما في المبسوط والظاهر من كلام
قاضي خان في باب اليمين من قداواه ترجيح
القول بأنه يحلف وفي العناية في الباب
الثالث وليس للوكيل أن يحلف الغريم
ما يعلم أن الطالب وكلني اذا جحد وامتنع
عن الدفع وفي الاصل يحلفه وفي
البرازية أقر بالدين وأنكر الوكالة وطلب
زاعم الوكالة تخليفه على عدم علمه بكونه
وكيلا فالامام لا يحلفه وصاحبا يحلفه
وكذا في التتمة وفي التسهيل ولو أقر
المدين بدين وأنكر الوكالة بقبضه فلا وكيلا
أن يحلفه على العلم في ظاهر المذهب فان
حلف برئ وان نكل قضى عليه بالمال
للكيل وعن أبي حنيفة أنه لا يحلفه

أبي حنيفة لا يحلف والى هذا مال شمس الاسلام وشمس الاثمة السرخسي فان حلفه القاضي
على الاتفاق أو على قولهما انتهى الامر وان نكل صار مرة ربا بالوكالة وقد أقر بالدين فبأمره
القاضي بالتسليم اليه وفي الوجه الرابع وهو ما اذا أقر بالوكالة وجحد المدين لا يؤمر بتسليم
المال الى الوكيل أيضا فان قال الوكيل أنا أقيم البينة على الحق لا يقبل ذلك منه (١)
وفي الذخيرة ولا يكون وكيلا بانبات الحق الا ببينة شهدت له على الوكالة أو يحضر
الموكل فيوكله م وان اقام البينة على الوكالة وقضى القاضي بوكالته بالبينة الآن تقبل
منه البينة على المال في الثاني من وكالة التمار خاتية وكذا في المحيط البرهاني ولو دفع
الغريم الى الوكيل مع انكاره لا يسترد لتعلق حق الطالب به ولا تنجع بينة الغريم على
اقرار الوكيل أنه لم يوكله لان فيه ابطال حق الغائب قصد الآن يكون بعدم موت الطالب
وقد ورثه أو وهب له يقبل اذ ليس فيه ابطال حق الغائب قصد الآن فان حضر الطالب وجحد
الوكالة وضمن الغريم فللغريم أن يسترد ما دفع الى الوكيل ان كان قائما وان كان
هالكا ضمنه في الجحود والسكوت لانه ماضى بقبضه بشرط أن يكون وكيلا وكذا اذا
صدقه وضمنه ضمان الدرك بأن يقول ان جحد الطالب وأخذه مني ظمنا فهل أنت كفيل
بذلك أما اذا صدقه ولم يضمنه ليس له تضمينه لانه زعم أنه قبض بحق في الاقوام من الباب
الثالث من وكالة العناية فمضى أراد وكيلا البيع اثبات وكالته بحيث لو أنكره موكله
لا يسمع انكاره فله وجهان أحدهما أن يسلم الوكيل المدين الى رجل ثم يدعي أنه وكيل
بقبضه ويبيعه فله إلى فيقول ذواليد لا أعلم وكالته فبرهن فبأمر القاضي بتسليمه اليه
فيبيعه والثاني أن يقول هذا فلان أبيعته منك فاذا باعه وقبضت منه يقول المشتري
لا أقبض المبيع لاني أخاف أن ينكر المالك وكالته وبعائه لك المبيع في يدي أو ينقص
فيضمنني فبرهن الوكيل أنه وكيل بذلك ويجبره على القبض ويثبت بالبينة ولاية الجبر على
القبض وهذا وجه آخر وهو أن يبيع فيقول اني فضولي فلا أسلم المبيع فبرهن المشتري
أنه وكيل فلان بالبيع فهو خصم فيثبت أنه وكيل بالبيع في الخامس من الفصول
الحادية رجل وكل رجل لا يقبض دينه من فلان فأراد الوكيل اثبات الوكالة بالبينة (٢)
فتشهد شاهدان انه وكله بقبض دينه من فلان قال أبو حنيفة يصير وكيلا بالقبض
والخصومة ولو شهد الشهود أن صاحب الدين أرسله في أخذ الدين فإنه لا يكون وكيلا
بالخصومة في قواههم وكذا لو شهدوا أنه أمره بأخذ دينه منه لا يكون وكيلا بالخصومة
وكذا لو شهدوا أن صاحب الدين أنابه مناب نفسه في الدين أو جعله نائبا عنه في قبض
الدين في الثامن من وكالة التمار خاتية م الوكيل بالتقاضي بطل عند علماءنا
الثلاثة القبض هكذا ذكر محمد في الاصل سكي عن شيخ الاسلام أبي بكر محمد بن الفضل
أنه كان يقول في التوكيل بالتقاضي يعتمد العرف فان كان التوكيل في بلد يكون العرف
بين التجار أن المتقاضي هو يقبض الدين كان التوكيل بالتقاضي توكيلا بالقبض ومالا
فلا ذكر الشيخ الامام البرزوي أن الوكيل بالتقاضي في عرف ديارنا لا يملك القبض وفي
الحاشية قال رمي الله عنه بذمعي أن ينظر الى المتقاضي ان كان المتقاضي أميناً يؤتمن

(١) وعبارته شرح أدب القاضي فان اقام
البينة على الوكالة ثبت كونه حنيفا فقبلت
بنته بعد ذلك وان كان هو مقررا بالوكالة
لأن الوكالة لم تثبت باقراره لانه لم يصح
اقراره بفعل كالعدم

لان البينة على الدين لا تقبل الا من خصم
وباقرار المدين لم تثبت الوكالة فلم يكن
خصما كذا في الحاشية في فصل في التوكيل
بالخصومة

وفي دعوى القاعدية وان أقر بالوكالة
وانكر الدين ليس للوكيل الاستحلاف
ولا تقبل منه البينة وتعامه فيه

(٢) وفي الثانية من وكالة المحيط البرهاني
والذخيرة البرهانية ان أبا حنيفة فرق بين
الوكيل بقبض الدين وبين الرسول

والمأمور بفعل الوكيل خصما في الاثبات ودعوى الابطاء عليه ولم يجعل الرسول والمأمور خصما في اثبات الدين ودعوى الابطاء عليه

(١) قال في الفصل الاول من الباب الثالث من وكالة العتابة ولو كان بالدين كقبيل قال ابو يوسف للوكيل ان يقبض من الكفيل ومن الذي تبرع بقضاء الدين عن الكفيل والاصيل خلاف محمد انتهى فالظاهر ان ما في البرازية على ما قال محمد وما في الجمع على ما قال ابو يوسف **ع** (٢) وكذا في البرازية والمذكور هنا ثمانية لا عشرة ٨ وانظر ان فيه سقطا ومنها الوكيل برذ العيب قال في الفصولين في أحكام الوكلاء

بعلامة (به) وكيل طلب الشفعة والرذ بعبب والقصة تسمع البيعة عليه ان موكله سلم الشفعة او ابرأ عن العيب **ع** والفرق بين مسئلة الدين ومسئلة الرذ بالعيب المذكور في الهداية في باب الوكالة بالخصومة وفي النهاية تفصيل وقال فيه ذكر الفرق في المبسوط بين مسئلة الدين ومسئلة الرذ بالعيب من وجهين الخ وقامه فيه واشير فيه الى ان الفرق بين المسئلتين وبين مسئلة الرذ بالعيب بناء على ان قضاء القاضي في العقود والمنسوخ في مذهبنا وباطنا كما هو مذهب الامام وأما عند محمد برذ القاضي فيهما جاعلا لانه لا ينفذ عنده باطنا وأما عند أبي يوسف اذا كان المشتري غائبا ومن مذهبه انه لا يرذ الا بعد العين لا يرذ حتى يحضر المشتري ويختلف صيانة للقضاء عن البطلان **ع**

وفي الرابع والثلاثين من الفصولين بعلامة (بن) وكيل قبض الدين ادعى عليه المديون الايفاء الى موكله أو ابرأه وأراد تحلف الوكيل أنه لا يعلم به لا يحلف اذ لو أقر به لم يجز على موكله لانه على الغير انتهى ولا يخفى أن الوكيل يقبض الدين وكيل بالخصومة عند الامام واقرار الوكيل بالخصومة عند القاضي **ع** معتبرا وأشار اليه في شرح أدب القاضي حيث قال وان ادعى عليه معنى لو أقر به لزمه فالوجه أن يعطل بما في شرح أدب القاضي **ع**

وفي وكالة العتابة ولا يستحلف الوكيل لانه نائب والنيابة لا تجرى في الايمان **ع** (٣) قوله في النهاية في نسخة في الثامن اه وفي النهاية في باب الوكالة بالخصومة الوكيل باخذ الشفعة اذا ادعى عليه

عليه في ذلك المال كان التوكيل بالتقاضى توكيلا بالقبض وكذا الوكيل متقاضيا من بلد الى بلد كان له أن يقبض وان كان الوكيل بالتقاضى من أعوان القباضي أو من أعوان السلطان أو من تليذه الذي لا يؤتمن عليه لا يكون وكيلا بالقبض وينظر الى المال أيضا ان كان المال خطيرا لا يؤتمن في مثله على الوكيل بالتقاضى لا يكون للوكيل أن يقبض في الثامن من وكالة التنازعانية ٥ الا بانه الرسول بالتقاضى يملك القبض لانه بمنزلة الرسول بالقبض ولا يملك الخصومة اجماعا من المحل المزبور ٥ الرسول والمأمور يقبض الدين لا يملك الخصومة وكذا الوكيل يقبض الدين ان كان من القاضي كالموكل وكل رجلا يقبض ديون الغائب من وكالة منية المفنى في التوكيل بالاقرض والاستقراض ٥ الوكيل يقبض الدين يصير خصما في اثبات الدين وفي اثبات البراءة والايفاء عليه بالبيعة عند الامام (١) خلافا لما من المحل المزبور ٥ ولو كان بالمال كقبيل أو أخذ الطالب كقبيل بعد التوكيل ليس للوكيل أن يتقاضى الكفيل في الثالث من وكالة البرازية ٥ ولو أخذ منه الطالب كقبيل ليس للوكيل أن يتقاضى من الكفيل ولو كانت الكفالة قبل الوكالة له ذلك من وكالة مجمع الفتاوى في فصل في مسائل اثبات الوكالة ٥ ولو وكل رجلا يقبض الدين فأقام الغريم بيعة أنه قضاء الطالب قبلت وعندهما لا تقبل بناء على أن الوكيل يقبض الدين يملك الخصومة عند أبي حنيفة وعندهما لا يملك والمسائل عشرة منها الوكيل يقبض الدين وقد ذكرنا ومنها ان الوكيل يقبض الدين وقد ذكرنا والوكيل بالمال لا يملك الخصومة والقبض والوكيل بالقبض والوكيل يقبض الدار بالشفعة والرجوع في الهبة فلهم أن يخصموا ويقبضوا والوكيل برذ الغصب يخصم ويحلف العاشر الوكيل بالخط ليس له الخصومة الكل في شرح الشافى في الثاني من وكالة الخلاصة ٥ فان أقام الوكيل البيعة على المال وأقام الغريم بيعة أنه قد أوفاه الطالب فعلى قول أبي حنيفة قبلت بيعة على الايفاء وحكم ببراءة الغريم وعلى قوله ما قبلت بيعة في دفع مطالبة الوكيل عنه ولم يكن ذلك قضاء على الغائب فاذا حضر أخذه بالمال الا أن يقيم الغريم البيعة عليه بذلك وان لم يكن للغريم بيعة وأراد أن يحلف الوكيل بالله ما تعلم أن الأمر قبض الدين فروى الحسن عن أبي حنيفة أن له ذلك فان لم يحلف لم يكن له أن يقبضه وان ادعى الغريم البراءة لا تقبل بيعة على الوكيل في حق ثبوت البراءة اجماعا هكذا ذكر شيخ الاسلام في شرحه وذكر الشيخ الامام الزاهد أحمد الطواويسي في شرحه أن مسئلة البراءة على الخلاف واليه أشار محمد في كتاب الوكالة وان أقام المطلوب بيعة أنه باع داره من الموكل بالالف التي كانت له عليه وقف حتى يجيء الموكل لان الخصومة الآن في الدار ذكره (٣) في المنتقى في الثاني من وكالة المحيط البرهاني ملخصا قال واذا ثبت الحق على المطلوب فقال للقاضي حلف الوكيل باقه ما يعلم أن الطالب قد قبضه منى فلا يجز عليه وان ادعى عليه معنى لو أقر به لزمه لان الميمن تترتب على صحة الدعوى وصحة الدعوى تترتب على كونه خصما والمتدعى به قبض على الموكل فالوكيل لا يكون فيه خصما قال فان قال

نسبهم الامر فانه لا يصير خصما في ذلك لان الوكيل باخذ الشفعة انما صار وكيلا في الاثبات لانه لا يتوصل الى الاخذ الا به **ع** المطلوب

المطلوب أريد بين الطالب قبل له ادفع الحق الى الوكيل واتبع الطالب واستخلفه
وكذا الوكيل بأخذ الشفعة اذا أثبت الشفعة فاذا ادعى المشتري أن الموكل لم الشفعة
قبل له لا يمين لك على الوكيل سلم الدار الى الوكيل ثم اتبع الموكل وحلفه فرق بين هاتين
المستلتيين وبين المشتري اذا وكل وكيله المشتري بالعيب وغاب فادعى البائع أن المشتري
قد رضى بالعيب فان الوكيل لا يملك الرد بل يوقف الى أن يحضر المشتري والفرق قد ذكرنا
في الجامع الصغير في البيوع من الثاني والسنتين من وكالة شرح أدب القاضي للخصاف
ملخصا * فمضى ادعى أرضا وكالة أنه ملك موكله فبرهن فقال ذواليد انه ملكي
وموكلك أقتر فلولا لم يكن له يمين فله أن يحلف الموكل لا وكيله فوكله لو غابا فللقاضي أن يحكم
به لموكله فلو حضر الموكل وحلف أنه لم يقره بقي الحكم على حاله فلونكل بمال الحكم
في الرابع والثلاثين من الفصولين من أحكام الوكلاء * الوكيل يقبض الدين أو بالخصومة (١)
اذا قال في مجلس القضاء قبضت ودفعت الى الموكل صح اقراره في المستلتيين جميعا
في التوكيل بالاقرار والاسئلة قراض من وكالة منية المقتى وكذا في الفصولين في المحل
الزبور * وان قال قبض الطالب حقه بنفسه من الغريم لا يصح اقراره على الموكل من
أو خرفل التوكيل بالبيع والشراء من الخلية * قال وكيل قبض الدين قبضته
من الغريم قتل أو دفعته الى ربه برئ الغريم بخلاف ما لو أقتر قبض الطالب
في الرابع والثلاثين من الفصولين * وفي الاقضية الوكيل بالخصومة اذا أقتر
على موكله في مجلس القضاء يصح وفي غير مجلس القضاء لا يصح وقال أبو يوسف أولا
لا يصح أصلا ثم رجع وقال يصح في مجلس القضاء وغير مجلس القضاء في الثاني من وكالة
الخلاصة * وفي وكالة الاصل الوكيل بالخصومة في الدار اذا أهام ذواليد اليه على
اقرار الوكيل انه ليست لموكله بطالت يمينه الوكيل في العشرين من دعوى التاثر خانية
* فتح وكه يقبض دينه وغاب موكله فبرهن على المدعيون بالحق فقال المدعيون أريد بين
الموكل ما أخذ مني أو قال أريد بينه لصدقهم وذلك فليس له حبس المال حتى يجي موكله
ولكنه يؤذيه الى الوكيل ثم يطلب موكله فيحلفه ما أخذ ولا يحلفه لصدقهم فلو نكل
عن يمين الاخذ زمه المال لا وكيله اذا النكول اقراره فلا يعتدي غيره ووكيله غيره ولو كان
المال عند الوكيل فلا يبدل له عليه لانه مال موكله فلو برهن على أدائه الى الموكل فان شاء
أخذ من موكله اذا قبض وكيله دفع له وان شاء أخذ من وكيله لو غابا فلو قال وكيله دفعته
الى الموكل أو تلف في يدي صدق بينه ولا يضمن والغريم يتبع الموكل في أول أحكام الوكلاء
من الرابع والثلاثين من الفصولين * الوكيل بالخصومة اذا أقتر في غير مجلس القضاء (٢)
لا يصح اقراره لكن يخرج من الوكالة وكذا اذا استثنى اقراره في مسائل التوكيل
بالخصومة من وكالة منية المقتى وكذا في الصغرى والنفقة * ولو برهن على مساومة
وكيله في مجلس القضاء خرج الوكيل وموكله من الخصومة وان أقتر في غير مجلسه خرج
الوكيل فقط بناء على اقرار الوكيل على موكله وان برهن الموكل على أنه وكه غير جائز الاقرار
وبرهن المدعي على اقرار الوكيل فالموكل على دعواه وخرج الوكيل من الخصومة في الاول

قوله من الثاني في نسخة من الثامن ٥١
(١) وفي البرازية في التوكيل بالخصومة
الوكيل يقبض الدين اذا أقتر يقبضه
ودفعه الى الموكل في مجلس الحكم صح
اقراره على الموكل انتهى والظاهر ان
وجهه أن الوكيل يقبض الدين وكيلا
بالخصومة عند الامام واقرار الوكيل
بالخصومة في مجلس الحكم على الموكل
صحيح

قوله وفي الاقضية في نسخة وفي وكالة
الاصل ٥١
قوله في الثاني في نسخة في الثامن ٥١

(٢) والتوكيل بالخصومة على فاق
السادس من وكالة الذخيرة والسابع
من وكالة الخط البرهاني على خمسة
وجوه الاول أن يوكله بالخصومة
ولا يعترض شيء آخر في هذا الوجه يصير
وكيلا بالانكار والاقرار الثاني أن
يوكله ويستثنى الاقرار فيكون وكيلا
بالانكار الثالث أن يوكله ويستثنى
الانكار فيكون وكيلا بالاقرار الرابع
أن يوكله بالخصومة جائزا لاقرار وفي هذا
الوجه يصير وكيلا بالخصومة والاقرار
والخامس أن يوكله غير جائز الاقرار
والانكار ولا رواية فيه عن أصحابنا
واختلف فيه المتأخرون

قوله في الظاهر أي ظاهر الرواية **ب**
(١) لمجد أن الانكار قد يضرب بالموكل بأن
كان المدعي وديعة أو بضاعة
فلو أنكر الوكيل لا يسمع منه دعوى الرد
والهلاك وسمع منه قبل الانكار كذا في
التقمة في فصل مسائل التوكيل
بالخصومة **ب**

(٢) وفي الفصل الأول من الباب الثالث
من وكالة العتائية ولو قال له الطالب
لا تقبض إلا بقبض قبض البعض ثم قبض
الباقى قبل هلاك الأول جاز **ب**
(٣) أقول فرق بين قبض الوديعة وبين
قبض الثمن فإن الأمر إذا انتهى الوكيل
بالبيع بعد ما باع عن قبض الثمن
الاجتزرة الشهود واللا بمضمر من فلان
فهو وكيل أن يقبض الثمن بغيرهم ودونهم
مضمر فلان كما في فصل التوكيل بالبيع
والشراء من الخاتمة **ب**

(٤) فكل قبض لا يكون بمضمر من فلان
فهو مما يتناوله انتهى لعدمه دون
الاذن كذا في باب الوكالة في قبض
الوديعة من وكالة المبسوط **ب**
(٥) بشرى أن لهما أن يقبضا معا وهذا
على ما ذهب إليه الأئمة الثلاثة وقال زفر
ليس للوكيل بالخصومة القبض والفتوى
على قوله **ب**

(٦) وفي وكالة القاعدية ما حاصله أنه
لو وكل رجلين بقبض عين أو دين من رجل
وهو غير لا حاجة فيه إلى الخصومة
لا يملك أن يتفرد أحدهما بالقبض وتتمام
الكلام فيه **ب**

من دعوى البرازية في نوع في المساومة * ولو وكله بالخصومة غير جائز الاقرار صرح ولم يصح
الاقرار في الظاهر لوموصولا وفي الاقضية ومقصولا أيضا ولو التوكيل بسؤال الخصم
(١) يصح استئناؤه موصولا لا مفصولا ولو وكله غير جائز الانكار صرح عند محمد لا عند الثاني
ولو غير جائز الاقرار والانكار قبل لا يصح الاستئناؤه لعدم بقاء فرد نخته وقبل يصح لبقاء
السكوت وعن محمد استئناؤه الاقرار يصح من الموكل الطالب لانه مخير ولا يصح من
المطلوب لانه مجبور عليه والمطلوب اذا وكل بالتماس الطالب واستثنى اقراره ان بمضمر
طالبه صرح وان بلا حضوره جاز عند محمد اعتبارا بالعزل خلافا للثاني في الثاني من
وكالة البرازية وكذا في التقمة والصغرى * رجل وكل رجلا بالخصومة وأخذ حقوقه
من الناس على أن لا يكون وكيلًا فيما يدعى على هذا الموكل يصح هذا التوكيل ولو أثبت
الوكيل المال ثم المدعى عليه يريد الدفع لا تسج على الوكيل من أوائل وكالة الولوالجية وكذا
(٢) في الثاني من وكالة البرازية * وكله بقبض دينه وأمره أن لا يقبضه إلا جميعا فقبض كله
الأدرهما لم يجز قبضه على الأمر ولطالب أن يرجع بكل حقه وكذا لو قال لا تقبض درهما
دون درهم معناه لا تقبض متفرقا فلو قبض شيئا دون شيء لم يبرأ القريم من شيء الجملة في
(٣) بر * وفي مخ وكيل قبض الوديعة قبض بعضها جاز فلما أمر أن لا يقبضها إلا جميعا
فقبض بعضها ضمن ولم يجز القبض فلو قبض ما بقى قبل أن يهلك الأول جاز القبض على
الموكل في أحكام الوكلاء من الرابع والثلاثين من الفصولين * عز وكله بقبض الوديعة في
اليوم فله قبضه غدا ولو وكله بقبضه غدا لا يملك قبضه اليوم اذ ذكر اليوم للتجديد فكانه قال
أنت وكيل به الساعة فإذا ثبت وكاتته الساعة دامت ضرورة ولا يلزم من وكالة الفرد وكالة
اليوم لأصريحا ولا دلالة وكذا لو قال اقبض الساعة فله قبضه بعدها قال اقبضه بمضمر
(٤) من فلان فقبضه بغيره جاز قال اقبضه بشم ودفعه قبضه بدونه بخلاف قوله لا تقبضه إلا
بمضمر منه حيث لا يملكه بغيره انتهى عن القبض واستثنى قبضا بمضمر منه كذا بر من المحل
المزبور * الوكيلان بقبضه لا يتفرد أحدهما باستيفائه حتى لو قبض أحدهما لا يبرأ المطلوب
(٥) وبالقبض يتفرد أحدهما به استحسانا في الثالث من وكالة البرازية * وكل رجلين
بالخصومة في دين فلا حد هما أن يخاصم وإيسر له أن يقبض الامع صاحبه ولو وكل رجلين
ببيع عبده أو بشراء عبده ففعل أحدهما دون صاحبه لا يجوز وكذلك ان سعى اهما الثمن
(٦) ولو وكل رجلين بطلاق امرأته فطلق أحدهما جاز وفي الخلع لا يجوز والاصل في جنس
هذه المسائل أن كل تصرف يحتاج فيه إلى الرأي اذا وكل به رجلين اذا فعله أحدهما دون
الآخر لا يجوز وكل تصرف لا يحتاج فيه إلى الرأي جاز من أحدهما في الفصل الثالث من
وكالة الظهيرية وفي الزيادات في كتاب الشهادات رجل وكل رجلا بطلب كل حق هو له قبل
فلان أو تقاضى دينه أو خصومته عند القاضي فانه يقبل منه وان لم يكن معه خصم ان عرفه
القاضي باسمه ونسبه وان لم يعرفه لا يقبل منه حتى لو غاب الموكل وأحضر الوكيل رجلا
وأراد اثبات حق الموكل عليه لا يمكنه ذلك ما لم يتم البيينة ان الذي سماه ونسبه قد وكله بذلك
لانه اذا لم يعرفه القاضي عسى يحصى رجل الى القاضي ويسمى باسم غيره وينسب نفسه بنسبه

في كل عند القاضي ويغيب فيجب الوكيل وبأخذ غريم ذلك المسمى وبأخذ المال منه بحكم
الوكالة هذه ولم يكن لموكله عليه حق قط وهذا فصل القضاء عنه غافلون فلو أن القاضي
لم يعرف الموكل باسمه ونسبه فغاب الموكل وأحضر الوكيل رجلا لموكل عليه مال وأقام
البينة أن الذي وكله فلان بن فلان قبلت البينة وبكف فيه إقامة البينة على أن الموكل فلان بن
فلان وإنما لا تقبل بدون هذا لأن القاضي انما يقضى للموكل بحضور الوكيل فإذا لم يعرفه
القاضي باسمه ونسبه ولم يذكر هو فلو قضى يكون قضاء للجهل وال هذا إذا لم يحضر الموكل
خصما عند القاضي وقت التوكيل فان أحضر خصما فقال وكنت هذا الرجل لخصم
عني مع هذا الرجل ومع كل من لي عليه حق بالسكوفة فان القاضي يقبل التوكيل ويجعله
خصما وان لم يعرف الموكل باسمه ونسبه في السابع من دعوى الخلاصة • حضر مجلس
القضاء ووكل رجلا بقبض كل حق له بعتاروا فان كان القاضي يعرف الموكل يقبل
هذا التوكيل ويصير وكيله يجعل القاضي حتى إذا حضر بعد غيبة الموكل خصما يسمع
خصومة وان كان لا يعرف القاضي الموكل لا يقبله ولا يجعله وكيلًا لأن القاضي لا يعرف (١)
وقت القضاء أنه لمن يقضى فان أراد الموكل أن يقيم البينة أني فلان بن فلان الفلاني • موكل
هذا لا يقبل بينته لأنه ليس هنا خصم حاضر ويمثله لو أقام البينة أني فلان بن فلان الفلاني •
موكل هذا يكتب هذا القاضي له كتابا إلى قاض آخر أن فلان بن فلان الفلاني • وكل فلانا
يقبل لأن حضرة الخصم ليست بشرط لسماع البينة للكتاب المحكمي • وفي وكالة المشتق (٢)
ابن سماعة عن أبي يوسف إذا حضر الموكل القاضي ليوكيل وكيلًا ولم يعرفه القاضي سأل
شاهدين على معرفته ثم قبل فوكيله فهذا دليل على سماع البينة على معرفته في فصل في
مسائل اثبات الوكالة من التهمة البرهانية • قال ادعى أنه وكيل فلان وكله بالدعوى على فلان
وأقام عليه بينة هل تسمع أجاب لا لأن بيان المدعى فيه شرط صحة التوكيل ولم يوجد من
دعوى القاعدية • رجل له على آخر دين ووكل المديون بقبض الدين من نفسه أو من عبده
لا يصح توكيله ولو ووكيل المديون ببراءة نفسه عن الدين صح توكيله ولا يقتصر على المجلس (٣)
في أوائل وكالة الخاتمة • ولو أرسل الوكالة بالخصومة بأن قال وكنتك بالخصومة ولم يرد على
هذا لا يصير وكيلًا وأما أن قال جعلتك وكيلًا بخصومة ما بيننا أو قال في الخصومة التي بيننا
أو قال في الخصومة ما بيننا ذكر الشيخ الإمام أحمد الطواويسي • والشيخ الإمام المعروف
بخواجه زاده أنه يصير وكيلًا وذكر شمس الأئمة السرخسي أنه لا يصير وكيلًا في آخر
السادس عشر من كفالة التارخاتية • ولو أقال المطلب الطالب على رجل فلا سبيل
للوكيل بالقبض على المحيل فان مات المحتال إليه مفلسا عاد الدين على المحيل وعادت
مطالبة الوكيل عليه في الفصل الأول من الباب الثالث من وكالة العناية • ولا يملك (٤)
الوكيل بقبضه الأبراء والهبة وأخذ الرهن ومثل أخذ الكفيل بخلاف الوكيل
بالبيع حيث ملك الكل وان قال المديون للوكيل خذ رهنًا حتى أقضيك الدين إلى ثلاثة
أيام وأخذ • وهلك لا ضمان على الوكيل وكذا الوصي • أخذ رهنًا والورثة كبار ولو أخذ به
كفيلًا بشرط البراءة فهو حلال لا يجوز للوكيل بقبض الدين قبولها في الثالث

- (١) ولا يملك إقامة البينة على الوكالة
كذا في الصغرى •
(٢) وكذا في البرازية في اثبات الوكالة
في نوع والمثية والصغرى في اثبات الوكالة
وكذا في الثامن والستين من شرح أدب
القاضي •
(٣) لأنه ان كان عاملا لنفسه بتفريغ ذمته
فهو عامل لرب الدين بأدائه دينه وشرط
الوكالة كونه عاملا للغير لا كونه غير عامل
لنفسه كذا في المثية في توكيل بالاقرض
والاستقراض •
(٤) ولا يملك أن يؤخر أيضا كافي المبدوء
في باب الوكالة بالدين وفيه تفصيل •
الوكيل بقبض الدين إذا وهب الدين من
الغريم أو أبرأ عنه أو أخره أو أخذ به
رهنًا لا يجوز لأنه تصرف في غير ما أمر به
والاصل أن الوكيل بالقبض انما يملك
القبض على وجه لا يكون للموكل
أن يمنع عنه وذلك لأن قبض جنس
الحق بصفته أو أجور ومنه فاما ما كان
للموكل أن يمنع عنه إذا عرضه عليه
المطلوب فليس للوكيل بالقبض ذلك
كالشراء بالدين والاستبدال ولو أخذ
كفيلًا بالمال جاز له أن يأخذ أي ما شاء
لأن الكفالة بالمال توثق به كذا في الثالث
والثلاثين من العمادية •

(٢) وكذا في الخمانية في فصل في حبس المرأة نفسها بالمر من كتاب النكاح وكذا في العتاية في الفصل الاول من

الباب الثالث وتماه فيه

(٣) وفي السفناق وحاصل هذا أن الذي

دفعه الى الوكيل لو كان قائما في يده كما كان

بسترده المديون عند انكار الموكل

في الوجوه كلها ولو هلكت المال في يد الوكيل

يضمنه في الوجوه الثلاثة أحدها فيما اذا

دفعه بالتصديق مع التضمنين والثاني

فيما اذا دفعه مع أنه لم يصدقه ولم يكذبه

بل كان ساكنا والثالث فيما اذا دفعه مع

أنه كذبه كذا في الثامن من وكالة

التاخرانية

وفي ظاهر الرواية عن أبي يوسف ومحمد

أنه يجوز أن يدفع الى الوكيل وفي العين

والدين لو صدقه كما في النصول في أحكام

الوكلاء

(٤) وفي مختصر الطحاوي في كتاب الدعوى

وان دفعه اليه فضاء عنده ثم جاء الذي له

المال فأنكر أن يكون وكله فأخذ المال

من الذي كان له عليه لم يكن له مأخوذ

منه المال أن يرجع على الوكيل بشئ الا

أن يكون ضمنه المال حين دفعه اليه فانه

ان كان فعل ذلك يرجع عليه بالمال

فأخذه منه ولو كان الذي عليه المال

لم يصدق على ما ادعى من الوكالة ولكنه

دفع المال اليه بدعواه الوكالة لم يكن له

أن يأخذ منه بعد ذلك وان جاء صاحب

المال فأنكر الوكالة وأخذ المال من الذي

كان عليه لا الذي عليه المال أن يرجع

به على الذي كان دفعه اليه فإخذه منه

وسواء كان ضمنه المال في وقت دفعه اياه

اليه أو لم يضمنه اياه

من وكالة البرازية وكذا في الخلاصة • الوكيل يقبض الدين اذا أخذ العروض من الغريم

والموكل لا يرضى ولا يأخذ العروض فلو وكيل أن يرده العروض على الغريم ويطالبه بالدين

في الباب الاول من وكالة جواهر الفتاوى • الوكيل يقبض الدراهم والدنانير والفلوس

(١) لو اشترى به ساعن عليه شيئا فاشترى له والدين بحاله خزائن الفتاوى من الوكالة ملخصا

• الوكيل يقبض الدين اذا أهال للمديون أخذ منك على أن أبرأك من صاحب الدين ثم أنكر

(٢) الطالب الوكالة وأخذ المال من المديون كان للمديون أن يرجع بذلك على الوكيل من

نكاح أحكام الصغار • وفي المنتقى اذا قبض الوكيل على أن يعرئه من الطالب ثم حضر

الطالب ووجد ضمن الغريم وضمن الوكيل وفي كل موضع ضمن الوكيل بالقبض الغريم كان

له أن يحلف الطالب ما وكأني فان نكل رجع الوكيل على الغريم والغريم على الطالب

الا أن يكون ضمان الوكيل ضمان الدرك فلا يحلف الطالب ولو قال الوكيل للغريم أمرك

العالم بدفعه الى قضاة على عليك ثم حضر الطالب ووجد ضمن الوكيل وللغريم أن يحلف

الطالب ما وكأني أو ما تعلم أن وكأني قبض مني وليس للوكيل أن يحلف الغريم ما تعلم أن

الطالب وكأني اذا جحد وامتنع عن الدفع وفي الاصل يحلفه في الثاني من وكالة

التاخرانية • ولو ادعى الوكالة قبض الوديعة وصدقه لا يجبر على الدفع ولو كذبه أو سكت

لا يجبر أيضا ولو سلم لا يمكن من استردادها فان حضر المالك وكذبه في الوكالة ففي وجه واحد

لا يرجع المودع على الوكيل وهو ما اذا صدقه ولم يشترط عليه الضمان وفي سائر الوجوه يرجع

(٣) عليه بعينه ان كان قائما وبقيته ان كان هالكا في أحكام الوكلاء من الفصول العمادية

• مجمع لو لم يؤمر بدفع الوديعة ولم يسلمها فلتلف قبل لا يضمن وكان ينبغي أن يضمن اذا المنع

من الوكيل بزعمه كمنع من المودع ولو سلمه الى الوكيل لا يسترده لانه سعى في نقض ما فعله

في أحكام الوكلاء من الفصولين • وفي شرح الطحاوي قال ومن قال لرجل قد وكأني

بقبض ماله عليك من الدين فهذا لا يخلو ما أن يصدقه المديون أو يكذبه أو يسكت فان

صدقه يجبر على دفعه اليه واذا دفع فليس له أن يسترده بعد ذلك وان كذبه أو سكت لا يجبر

على دفعه ولكن لو دفعه بعد ذلك ثم أراد أن يسترده لم يكن له ذلك فبعد ذلك اذا جاء الموكل فان

(٤) أقرب بالوكالة مضي الامر على وجهه وان أنكر الوكالة فانه يأخذ منه من الغريم والغريم

يرجع على الوكيل ان كان قائما وان استهلكه بضمنه مثله وان هلك في يده ان صدقه لا يرجع

وان كذبه أو سكت أو صدقه وشترط عليه الضمان فانه يرجع ثم اذا رجع الموكل على الغريم

فأراد الغريم أن يحلفه بالله ما وكله كان له ذلك ان كان دفع المال الى الوكيل عن تصديق فان

كان دفع المال عن سكوت فليس له أن يحلف الطالب ولكنه يرجع على الوكيل وللوكيل أن

يحلف الغريم في الجحود والسكوت بالله ما تعلم انه وكله فان حلف مضي الامر وان نكل

لا ضمان على الوكيل وان شاء لم يحلف الغريم ولكنه يحلف الطالب ما وكله فان حلف استقر

الضمان على الوكيل فان نكل يرجع الوكيل على الطالب هذا كله في الدين وأما في الوديعة

فاذا قال فلان عندك وديعة وكأني بقبضها وصدقه المودع ثم امتنع عن دفعها اليه كان له

ذلك هذا كله اذا ادعى الوكالة أما اذا قال ما وكأني ولكن ادفع الى فانه يستجير بقضي وان هلك

فعلى

وفي وكالة الخمانية قرية من أوثانها ضاع المال في يد القابض ثم جاء صاحب الدين وأجاز قبضه لا يصح إجازته

(١) وفي الخلاصة وان شرط الفداء عليه **ع** (٢) قوله من العمادية أي مخلصا كذا في الوقعات الحسامية نقلا عن واقعات الناطقي **ع** وكذا في السادس من وكالة الخلاصة نقلا عن شرح الطحاوي ونقله عن الخلاصة في الثاني من وكالة التاتارخانية وكذا في الثالث والعشرين من المحيط وفيه تفصيل **ع** (٣) قوله ليس له ذلك ١٣ لانه تعلق به حق رب الدين لان القابض قبض لاجله له له يجيز كذا في الثالث والثلاثين من العمادية **ع**

قوله أيضا ليس له ذلك لانه دفع اليه على وجه القضاء فمالم يتبين الا حرج بخلافه لا يكون له - حق الاسترداد فان قاضي الدين ينقطع حقه عن المقضى به من كل وجه الا ترى أنه لو قضى الطالب بناء على دعواه لم يسترد ما لم يتبين أنه لا دين عليه فكذلك اذا قضاه الوكيل بدعواه الوكالة كذا في باب الوكالة في الدين من المبسوط وقال العتاي لا يسترد لتعلق - حق الطالب به وفي الباب الثاني من وكالة شرح الزيادات لقاضيخان من دفع مالا الى غيره على ظن أن يكون - حقا لا يكون له ولاية الاسترداد ما لم يخرج من أن يصير حقا **ع**

(٤) قال المصنف وفي هذا الاطلاق نظير وذكر ما يحصل له أنه لا بد من علم الطالب بالدفع دفع الماس فيه من الغرر بالطالب واستدل بما في الظاهرية من أنه العزل عن الوكالة من المطلوب اذا كانت بالتقاس الطالب من انها لا تصح الا بحضوره رضى أم محظ لماس فيه من الضرر والغرر بالطالب انتهى قلت والذي يظهر لي أنه على اطلاقه لان الدافع ساع في نقض ماتم من جهته كالودفعه لمن ادعى انه وكيل رب الدين في القبض وكذبه في الدعوى أما لو دفع المديون الى رب الدين له مطالبته هذا وأخذ منه مثله أو قيمته ان كان الدين هالكامثليا أو قيمتها مثله كذا في شرح المنظومة لابن الشخصية في آخر الوكالة **ع** قال أبو يوسف لو وكل بقبض ماله على فلان ثم قبضه الموكل وغاب فجاء الوكيل وبجد قبض رب المال وقبضه ثم حضر الطالب فانه لا ينزل كذا في وكالة المشتق نقلا عن

فعلى - ضمانه فليس له أن يدفع الدين ولا الوديعة فان دفعه صار ضامنا ولا يرجع الى (١) المدفوع اليه الا اذا كان قائما فباخذ منه واذا استهلكه بضمنه مثله أو قيمته ان كان غير منلى في التاسع عشر من دعوى التاتارخانية رجل قال لمديون ادفع الى الالف التي افسلان عليك فعسى أن يجيز الطالب وأما الت بوكيل عنه فدفع وأجاز الطالب يجوز ولو هلك بعد الاجازة هلك على الطالب ولو هلك ثم أجاز لا تعتبر الاجازة ولو أجاز حال قيام المال ولكن المطلوب لا يجيز ويقول لا أجز أن يدفع المال الى الطالب لا يعتبر قوله لانه دفع اليه لاجل صاحب الحق في أواخر الفصل الرابع والعشرين من العمادية رجل (٢) ادعى على رجل أن فلا ناوكله بقبض دينه عليك فانكروا دفع المال اليه على الانكار ثم أراد أن يسترد ليس له ذلك وفي المشتق أنه أن يسترد في فصل التوكيل بالخصومة من (٣) الثانية قال نغرا الدين الفتوى على الاول في الرابع من وكالة الفتاوى الكبرى ولو دفع الى رجل ليدفعه الى رب دينه فله أن يسترد لانه وكيل المديون فله عزله في أحكام الوكالة من الرابع والثلاثين من جامع الفصولين المديون دفع المال الى آخره قضى عنه دينه ليس له أن يأخذ منه في الوكالة بقضاء الدين من الفينة ومن قبض دين غيره بغير أمره فأجاز جاز في رواية الجامع وعن أبي حنيفة لا يجوز ان كان قائما في الفصل الاول من الباب الثالث من وكالة العتاي الوكيل بقبض الدين اذا أقام بينة على الدين وقضى القاضي على الغريم بذلك وأمره بدفع المال الى الوكيل وقبض الوكيل ذلك وضاع من يده ثم أقام الغريم بينة على أنه قضاه رب المال فلا دليل له على التوكيل انما سببه على الموكل لان يد الوكيل يده هكذا ذكر في المشتق في الثامن من وكالة المحيط البرهاني وفي المشتق روى الحسن عن أبي حنيفة اذا وكل الرجل رجلا بقبض ماله على فلان ثم ان (٤) الموكل قبض بعض ذلك ثم ان الوكيل خاضم الغريم فادعى الغريم قضاء بعض ما كان عليه وجمده الوكيل ولا يئنه للغريم على ذلك وأخذ الوكيل منه جميع المال ثم حضر الموكل فأقام الغريم بينة على القضاء فله أن يأخذ الطالب بذلك الا أن يكون ذلك قائما بعينه في يد الوكيل فباخذ من الوكيل وان كان قد ضاع من يد الوكيل أو قال الوكيل دفعته الى الطالب كان له مطالبة الطالب وقدم ترشي من هذا وكذلك ان أقر الطالب أنه قد كان قبضه وان كان قد وكله بعد ما قبض حقه رجع على الوكيل بذلك ان أقام بينة أنه قضى الطالب قبل وكالته ولا شيء على الطالب في قواههم وان أقر الطالب بذلك لم يرجع على أحد الا أن يكون ذلك المال قائما بعينه في يد الوكيل فيرد عليه من المحل المزبور لمخصا (م) وفي حواله الاصل المحيل لا يصلح وكلا على المحتمل بقبض الدين من المحتمل عليه وفي نوادر بشر عن أبي يوسف اذا كان بالمال كقبيل فوكاله الطالب بقبضه من المطلوب فقبضه لم يجز قبضه فان هلك عنده فلا ضمان عليه في الفصل الرابع من وكالة التاتارخانية وجب على الوكيل بقبض دين مثل ما وكل بقبضه لمديون موكله وقعت المقاصة وكان الوكيل مديونا للموكل في الثالث من وكالة البرازية طلب المدعى من القاضي أن يأخذ من المدعى عليه الوكيل بالخصومة أخذ كالكفالة بالنفس لكن اذا أبي لا يجيز بخلاف الكفالة في باب التوكيل بالخصومة

٤ انقروى في وأقر قبض الوكيل فالطالب ضامن لما قبضه خزانة الاكل **ع**

(١) والوكيل بالتقاضي وكيل بالقبض وهذا في عرفهم أما عرفنا التقاضي غير الاقتضاء كذا في الأول من الباب الثالث من وكالة العناية وفي الخاتمة في فصل في التوكيل بالخصوصة الوكيل بالتقاضي يكون وكيلًا بالقبض في ظاهر الجواب وتعامه في آخر الفصل

(٢) ولو كان الموكل هو المبت بطلت الوكالة لأن المال صار ميراثًا لورثته ولم يوجد التوكيل منهم بقبضه كذا في وكالة المبسوط في باب الوكالة بالدين

والدين قائم ظاهر فلا يقبل قوله في إبطال ملك قائم للوارث كذا في المحيط كذا في المبسوط السرخسي

قال شمس الأئمة في وكالة المبسوط في باب الوكالة بالدين فإن قال كنت قبضت في حياة الموكل ودفعته إليه لم يصدق على ذلك لأنه أخبر عما لا يملك انشاءه فكان متهما في الأخبار وقد انعزل بموت الموكل والدين قائم ظاهر فلا يقبل قوله في إبطال ملك قائم للوارث انتهى فحذرنا من هذا وما انفكنا عن المحيط والولوية أنه لو قال الوارث للوكيل قبضت الدين في حياة الموكل ولكنك ما دفعته إليه بل بقي في يدك يصدق الوكيل في الدفع إليه وفيه إشارة إلى أنه لو قال الوارث للوكيل قبضت الدين في حياة مورثنا ولكنك لم تدفع إليه وبقي في يدك كان القول قول الوكيل وأفقي ابن كمال وأبو السعود بأن الوكيل لا يصدق ولم يظهر لي وجهه

(٣) إذا الدين تقضى بأشغالها كذا في وكالة الاشياء

وعبارة المبسوط في باب الوكالة في الدين وإن لم يمت الطالب ولكنه احتال بالمال على آخر وأبرأ المطلوب منه لم يكن للوكيل أن يقبضه من المحتال عليه ولأن الأول

من وكالة منية المفتي • (صل) وكله بقبض ودفعته فقال المودع دفعها إلى الموكل أو إلى وكيله صدق وكيل قبض ودفعته وعارية يعزل بموت موكله في الرابع والثلاثين من الفصولين • (صل) وكيل قبض الوديعة قال المودع دفعها إليك والوكيل أنك صدق في (١) حق دفع الضمان عن نفسه لا في الزام الضمان على الوكيل التوكيل بالتقاضي والقبض جاز سواء كان المطلوب حاضرا أو غائبا صحيحا أو مريضا بخلاف التوكيل بقبضه عند أبي حنيفة فالوكيل يعزل بموت موكله لا بموت المطلوب فلو قال كنت قبضت في حياة الموكل ودفعته إليه لم يصدق إذا أخبر عما لا يملك انشاءه وكان متهما في إقراره وقد انعزل بموت موكله • (٢) من المحل المزبور • إذا وكل رجلا بتقاضي دين له على رجل ثم إن المطلوب مات فإن الوكيل على وكالته يتقاضى ذلك من مال الميت ولا يعزل حكم بموت المطلوب وإن مات الموكل خرج الوكيل عن الوكالة علم به أو لم يعلم فإن قال الوكيل قد كنت قبضت الدين في حياة الموكل ودفعته إليه لم يصدق وإن كان المقبوض هالكا فرق بين هذا وبين الوكيل بقضاء الدين إذا قال بعد موت الموكل كنت دفعت الدين إلى الطالب قبل أن يموت الموكل والورثة قالوا دفعت بعد موت أينا والمال هالك فإن هناك القول قول الوكيل والفرق أن حاصل اختلافهم في إيجاب الضمان على الوكيل لا في زوال ملك الورثة عن المدفوع لأن ملكهم عن المدفوع قد زال بالهلاك فالورثة يقولون دفعت بعد موت أينا وصرت ضامنا والوكيل ينكر ذلك والقول قول المنكر في الشرع أما هنا الاختلاف وقع في سقوط الدين عن المطلوب فالوكيل بقوله قد كنت قبضت يدعي سقوطه والورثة ينكرون والورثة في هذا الانكار متمسكون بما هو الثابت في الأصل والقول قول من تمسك بما هو الثابت في الأصل في الفصل الثامن من وكالة المحيط ملخصا • ولو وكل بقبض ودفعته ثم مات الموكل فقال الوكيل قبضت في حياته وهالك وأنكرت الورثة أو قال دفعته إليه صدق ولو كان دينًا لم يصدق لأن الوكيل في الموضوعين حكى أمر الأيمل استثناه لكن من حكى أمر الأيمل استثناه ان كان فيه إيجاب الضمان على الغير لا يصدق وإن كان فيه نفي الضمان عن نفسه صدق والوكيل بقبض الوديعة فيما يحكي نفي الضمان عن نفسه فصدق والوكيل بقبض الدين فيما يحكي يوجب الضمان على الموكل (٣) وهو ضمان مثل المقبوض فلا يصدق في الرابعة من وكالة الولوية • (صل) ولو لم يمت أحد ولكنه أحال بالمال على آخر لم يكن للوكيل قبضه فلو توى على المحتال عليه ورجع على الأول رجعت الوكالة ولو أخذ الطالب منه كفيلا لم يكن للوكيل مطالبة الكفيل في الرابع والثلاثين من الفصولين • إذا وكل رجلا بقبض الدراهم التي له على المطلوب وأخذ منها ما كانا فأنكره لا يجوز في الثامن من وكالة التاتارخانية وكذا في المحيط البرهاني ملخصا من الوكالة • وإذا وكل الرجل رجلا بقبض دين له على رجل فقبضها الوكيل ووجد هازيها أو سوية أو نهرجة أو رصا صافرة هاها فأنكره أن يضمن وفي الاستحسان لا يضمن في الثامن من وكالة المحيط وتعامه فيه • وفي المستق ابن جماعة عن محمد بن رجل له على رجل ألف درهم وضع ووكيل رجلا بقبضها منه وأعلمه أن

ما عليه وضع فقبض الوكيل منه ألف درهم غلة وهو يعلم أنها غلة لم يجز ذلك على الأمر
فان ضاعت في يد الوكيل ضمنها الوكيل ولم يلزم الأمر شيء وان لم يعلم الوكيل أنها غلة
فقبضه جائز ولا ضمان عليه وله أن يردّها أو يأخذ ونحوها وان ضاعت من يده فكأنها ضاعت
من يد الأمر ولا يرجع الأمر بشيء في قول أبي حنيفة وفي قول أبي يوسف يردّها مثلها
ويرجع بالوضع ولا ضمان على الوكيل في هذا من المحل المزبور • (ق) وكله
بقبض ودبعة وسمى له أبراً على أن يأخذ ويبقى به جاز لا لودبنا إلا أن يوقته وقتاً
في أحكام الوكلاء من الرابع والثلاثين من الفصول

• (الثالث فيما يصح من الوكالة وما لا يصح) • والتوكيل بالاقرار صحيح ولا يكون التوكيل به
قبل الاقرار اقراراً من الموكل في الأول من وكالة البرازية • ولا يجوز التوكيل (١)
بالمباحات كالاخطاب والاحتشاش والاستقاء واستخراج الجواهر من المعادن فما أصاب
الوكيل شيئاً من ذلك فهو له وكذا التوكيل بالسكدي من أوائل وكالة الخانية • التوكيل
إلى عشرة أيام هل ينتهي بضمها الأصح أنه لا ينتهي في السادس والعشرين من الفصول
• وكل عبداً أذن بأن يشتري له شيئاً إلى شهر بمن معلوم فاشتري فهو للعبد لأن هذا
كفالة من المأذون وأنه ليس من أهل الكفالة في أحكام الوكالة من السواوي الصيفية
• (ذ) وكل مبيعاً يبيع وشراً جاز لوعده فالحق على أمره فطالب بئنه أمره لا هو ولو
بشراً بمن حال ثمرة الهدية استصاناً في الرابع والثلاثين من الفصول في أحكام
الصبيان • وإذا وكل مبيعاً لا يعقل أو وكل مجنوناً لا يعقل البع ثم أفاق هل يصير وكلاً من غير
توكيل جديد لم يذكر محمد هذه المسئلة في كتاب الوكالة وذكر في كتاب الرهن إذا كان العدل
صغيراً أو كبيراً لا يعقل وسلط على البيع ثم كبر وعقل جاز وقال الفقيه أبو جعفر ما ذكر في
العدل يصبر رواية في الوكيل بالبيع المفرد أنه يصبر وكلاً إذا أفاق قال الفقيه هذا وقد روي (٢)
أنه لا يصبر وكلاً إلا بتجديد الوكالة فعلى ما ذكر الفقيه هذا تكون مسئلة الوكيل بالبيع
المفرد ومسئلة العدل على روايتين وذكر خمس الأئمة السرخسي أن ما ذكر في كتاب الرهن
في مسئلة العدل قولها ما على قول أبي حنيفة فإنه لا يجوز بيعه إذا أفاق فعلى ما ذكر
خمس الأئمة السرخسي مسئلة الوكيل بالبيع المفرد تكون على الخلاف أيضاً في الرابع
من وكالة الحيف وكذا في الذخيرة • (م) قال في الأصل وإذا وكل الصبي وكلاً يبيع (٣)
أو يشترى لا يجوز وأراد الصبي المحجور لانه لو باع لنفسه لا يجوز فكذا لو كلفه به ما أمّا الصبي
المأذون لو باع لنفسه أو اشتري لنفسه يجوز فكذا لو كلفه به والمعتوم المغلوب إذا وكل رجلاً
يشترى له شيئاً أو يبيع له شيئاً لا يجوز والمجنون الذي يمن ويضيق إذا وكل في حال جنونه
لا يصح وإذا وكل في حال أفاقته يجوز قالوا هذا إذا كان لا فاقته وقت معلوم حتى تعرف
أفاقته من جنونه يمين فأمّا إذا لم يكن لا فاقته وقت معلوم لا يجوز الخزانة • ويجوز
التوكيل من سبعة نفر من الجد والاب والوصي والعبد المأذون والمكاتب والصبي المأذون
والوكيل أيضاً إذا أطلق له الموكل أو يجوز أمره فيقول ما صنعت من شيء فهو جائز
في الخامس من وكالة التارخانية في أوله • وفي وكالة المختصر ولو وكل اليتيم رجلاً في أموره

(١) وعن الطواويس معنى أن يوكّل
بالخصومة ويقول خاصم فإذا رأيت
لحقك عدّة أوعار على فأقر بالمسعى
يصح اقراره على الموكل كذا في البرازية
قوله في الأول الخ وكذا في الظاهرية
(عك) التوكيل بالاقرار اقرار في المعلوم
(حم) فيه روايتان في رواية لا يكون اقراراً
حق يقر الوكيل وفي رواية هو اقرار وان لم
يقر الوكيل وقال الطحاوي التوكيل
بالاقرار يصح عند أبي حنيفة ومحمد حتى
يؤخذ الموكل باقرار الوكيل وعند أبي
يوسف وزفر لا يصح ويخرج بالاقرار عن
الوكالة (ج) ويجوز التوكيل بالاقرار
وروى الطحاوي خلافاً كذا في القنية
في باب التوكيل بالخصومة
(٢) قوله يصبر في نسخة يصح ٥١
(٣) وفي آخر الفصل الثالث من الباب
الأول من العتاية ولو وكل صبياً لا يعقل
يبيع عبده فبلغ أو عقل وباع لم يجز في قول
أبي حنيفة وقال لا يجوز

(١) سئل عن وكل آخر في بيع عين فباعها الوكيل من آخر له على الموكل دين مثل الثمن هل يصير الثمن قصاصا وهل يشترط في ذلك رضا الموكل أم لا أجاب نعم يصير الثمن قصاصا بدون رضا الموكل كذا في فتاوى ابن نجيم

(٢) وفي السابع والعشرين من الفصولين الوكيل بالبيع لو أقال أو احتال أو أبرأ أو حط أو وهب صح عندهما ضمن لموكله إلا عند أبي يوسف الوكيل لو قبض الثمن لا يملك الأقاله إجماعا

(٣) حتى لو هلك الرهن في يده يصير مستوقيا للثمن ولا يصير ضمانا كذا في الخاتمة في فصل التوكيل بالبيع والشراء وكذا في العناية

هكذا إذا لم يدين الثمن وأما إذا عين الثمن فلا يجوز الحط ولودرهما وسجي في الصلح نقل من المبسوط السرخسي

(٤) قوله لا يملك الأقاله ذكره شمس الأئمة السرخسي والشيخ الإمام خواهرزاده كذا في آقاله الخاتمة

(٥) وكذا لو وهب الثمن للمشتري صح ويكون ضامنا وكذا إذا حط بعض الثمن بعد العقد بعيب أو بغير عيب كذا في

الخاتمة في التوكيل بالبيع والشراء

(٦) قال القاضي واختلقت الروايات في الاجل والصحيح يجوز على كل حال وعن

أبي يوسف أن كان التوكيل بالبيع للمحاجة إلى النفقة وقضاء الدين ليس له أن يبيع

بالنسيئة وعليه الفتوى كذا في تصحيح القدوري للشيخ قاسم

فأجازه وصيه جاز قال والوصى يملك أن يوكل رجلا بكل ما يجوز له أن يعمل بنفسه في أمور البيت فإذا بلغ اليتم قبل أن يفعل الوكيل ذلك لم يكن له أن يفعل ولو مات الوصى ينزل الوكيل ولو مات العصى ينزل الوكيل أيضا في مسائل الوكالة من أحكام الصغار • رجل وكل رجلا غائبا فبلغ الغائب ذلك فردت الوكالة ولم يعلم به الموكل ثم قبل الوكيل الوكالة قالوا يصح قبوله فاضيجان في التوكيل لمخصا • ولا يجوز أن يكون الواحد وكيلًا للمطلوب في قضائه ووكيلًا للمطالب في الاقتضاء كما لا يجوز أن يكون المطلوب وكيلًا للمطالب في قبض الدين من نفسه من وكالة المبسوط السرخسي في باب الوكالة في الدين

(الرابع في التوكيل بالبيع والشراء) • الوكيل بالبيع إذا كان للمشتري عليه دين على قول أبي حنيفة ومحمد يصير الثمن قصاصا بجماع الوكيل ويضمن الوكيل لموكله وعلى قول أبي يوسف لا يصير قصاصا في فصل التوكيل بالبيع والشراء من الخاتمة • ولو كان للمشتري دين على الموكل بالبيع قالوا فإن الثمن يصير قصاصا بجماع الموكل عند الكل من المحل المزبوره وذكر الخصاص رجل له على رجل دين بما طله ولا يقضى دينه فله في ذلك حديثان

(١) أحدهما أن يتوكل صاحب الدين عن غيره في شراء عين من مديونه فإذا اشترى الوكيل يصير الثمن قصاصا بجماع كان للوكيل على مديونه وهو البائع ثم الوكيل يأخذ الثمن من موكله كالموكل الثمن من مال نفسه والثانية أن يوكل صاحب الدين رجلا ليشترى له شيئا من مديونه فإذا اشترى يصير الثمن قصاصا بجماع كان للموكل على البائع من المحل المزبوره وكذا في

وكالة القاعدة • الوكيل بالبيع إذا خالف لا يقع له بل يقع موقوف على اجازة المالك والوكيل بالشراء إذا خالف يقع له ولا يعمل فيه اجازة المميز من أوائل وكالة القاعدة

(٢) • الوكيل بالبيع يملك اسقاط الثمن عن المشتري بالاقالة والبراء والمقاصة بجماع الوكيل عندهما ويضمن له موكل الثمن ويرى المبيع في الاقالة منذ الوكيل وعند أبي يوسف لا يملك اسقاط الثمن عن المشتري وبالاقالة يصير مشتريا من المشتري فيبقى الثمن على المشتري للموكل والمشتري على الوكيل وكذا حط بعض الثمن وتأجيله وقبول الحوالة على من

هودون المشتري في الملاء أو فوقه وأخذ العوض من الثمن والصلح منه على شيء يملك الوكيل ذلك كله عندهما وفي المقاصة أن كان دين المشتري على الموكل مثل الثمن صار قصاصا بجماعا

وإن كان دينه على الوكيل فعلى الخلاف وإن كان عليهما يصير قصاصا بدين الموكل لانه يملك اسقاط الثمن عن المشتري بالاجماع في وكالة منية المفتي • والوكيل بالبيع أن

(٣) يبيع بالنسيئة ويأخذ رهنه وكفيلة أما الحوالة والاقالة والحط والبراء والتجوز بدون

(٤) حقه يجوز عندهما ويضمن خلافا للثاني والوكيل بالشراء لا يملك الاقالة بخلاف الوكيل بالبيع والسلم فإذا باع ثم أقال لم يملك الثمن وكذا الاب والوصى والمتولى كالأب ولو قال له

ما صنعت من شيء فهو جائز تلك الحوالة إجماعا والاقالة على الخلاف ولو أبرأ الوكيل (٥) المشتري عن الثمن صح عندهما قبل قبض الثمن وضمن وبعد قبضه لا يملك الحط والبراء (٦) والاقالة وبعد ما قبل بالثمن حوالة لا يصح كما بعد الاستيفاء في الرابع من وكالة البرازية • وفي المشتق عن الامام الثاني أن الوكيل انما يملك البيع نسيئة إذا كانت الوكالة للتجارة

(١) قوله وبه يقتضى وفي الحاشية وعليه الفتوى وفي التمهة قال الفقيه أبو الليث وبه تأخذ وفي الخلاصة قال أبو الليث والفتوى على قول أبي يوسف ع
قال في الصغرى والتمهة في فصل في مسائل الوكيل بالبيع الوكيل بالبيع المطلق اذا باع بائى ثمن كان أو بائى أجل اختلفت الروايات فيه في الاجل والصحيح على قول أبي حنيفة يجوز على كل حال طالت المدة أو قصرت وقالان باع بأجل متعارف في تلك السلعة بذلك الثمن الى ذلك الاجل جاز وان كان التوكيل بالبيع للعاجلة الى النفقة أو قضاء الدين ليس له أن يبيع بالنسيئة وعليه الفتوى كذا في وكالة القاعدية ع
(٢) ويخالف ما مر آتفاً من الخلاصة قال ولو قال له بعه بشهود فباعه بغير شهود جاز وما في الصغرى والتمهة كذا في الخلاصة فالقصاص يحتاج الى التحرير والاصل الذى ذكره صاحب المحيط يؤيد ما في الخلاصة وسيجيء بيانه ع

أما اذا كانت الحاجة كالمراعاة على غرارها بالبيع لم يملك البيع نسبة وبه يقتضى فان تقييد (١) المطلق بدلالة الحاجة أمر شائع فائض ومن جوز النسبة انما يجوز بالاجل المتعارف فان طوّل لا يجوز وقيل يجوز عنده وان طالت المدة وعندهما لا بالاجل متعارف في تلك الساعة وفي الكافي الوكيل يملك البيع بملك الفديعة عند ما خلا للشاقي وفي العيون بعه بالنقد فباعه نسيئة جاز وفي لا تتبع الا بالنقد فباعه بالنسيئة لا يجوز من المحل المزبور * وفي الزيادات في باب الامر بالبيع وشرط الخيار الوكيل اذا خالف أمر الأمر ان كان خلافاً الى خير في الجنس بأن وكله ببيع عبده بألف درهم فباعه بألف ومائة نفذ ولو وكله ببيع عبده بألف درهم فباعه بمائة دينار لا ينفذ وان كان خيراً ولو أمره بأن يبيعه برهن ثقة أو بكفيل ثقة فباعه بغير رهن أو بكفيل لم يجر ولو اختلفا في اشتراط الرهن والكفالة فالقول قول الموكل وكذا لو قال له الأمر امرتك بغير هذا الثمن فالقول قول الأمر ولو قال له بعه بشهود فباعه بغير شهود جاز ولو قال له لا تتبع الا بشهود أو قال حتى تشهد فباعه بغير شهود لا يجوز ولو قال له بعه في هذه السوق فباع في سوق أخرى جاز ولو قال لا تتبع الا في هذه السوق فباع في سوق أخرى لا يجوز في الرابع من وكالة الخلاصة * ولو قال لغيره بيع عبدي هذا أو شهد فباع ولم يشهد كان جازاً ولو قال لا تتبع الا بشهود فباع بغير شهود لم يجر وكذا لو قال وكلتك ببيع هذا العبد على أن تشهد فباع ولم يشهد لا يجوز وكذا لو قال بعه بشهود في التوكيل بالبيع والشراء (٢) من وكالة الحاشية * (م) الاصل في هذا النوع أن الموكل اذا شرط على الوكيل شرطاً مفيداً من كل وجه بأن كان ينفعه من كل وجه فانه يجب على الوكيل مراعاة شرطه أكد بالنفي أو لم يؤكده بيانه فيما اذا قال بعه بخيار فباعه بغير خيار لا يجوز وان شرط في العقد شرطاً لا يفيد أصلاً بأن كان لا ينفعه بوجه بل يضربه لا يجب على الوكيل مراعاته أكد الموكل بالنفي أو لم يؤكده بيانه فيما اذا قال بعه بألف نسيئة أو قال لا تبعه الا بألف نسيئة فباعه بألف نقد يجوز على الأمر وان شرط شرطاً يفيد من وجه ولا يفيد من وجه بأن كان ينفع من وجه ولا ينفع من وجه ان أكد بالنفي يجب مراعاته وان لم يؤكده بالنفي لا يجب مراعاته بيانه فيما اذا قال له بعه في سوق كذا فباعه في سوق آخر فان لم يؤكده بالنفي بأن لم يقل لا تبعه الا في سوق كذا فباعه في سوق آخر ينفذ على الأمر وان أكد بالنفي لا ينفذ على الأمر الكافي ولو قال بعه في السوق لا يتقيده حتى لو باع في داره جاز وعند زفر لا يجوز (م) واذا عرفناه هذه الجملة جئنا الى تخريج المسائل فنقول اذا أمره أن يبيع ويشهد على يبعه فان لم يؤكده بالنفي بأن قال بعه وأشهد فباع ولم يشهد جاز وان أكد بالنفي بأن قال لا تتبع الا بشهود فباع ولم يشهد لا يجوز واذا أمره أن يبيع برهن أو بكفيل فباع من غير رهن أو من غير كفيل لا يجوز أكد بالنفي أو لم يؤكده بالنفي واذا قال برهن ثقة لم يجر الا برهن يكون بقيته وقام بالثمن أو تكون قيمته أقل مقدار ما يتغابن الناس فيه واذا أطلق جاز برهن قليل وعندهما لا يجوز الا بقصان يتغابن الناس فيه في الحادى عشر من وكالة التمار خاتمة في أول نوع منه * قوله

(١) الوكيل اذا اشترى باكثر مما امر به لا يتفد على الموكل ويتفد عليه ان كان من اهل الازام وان كان مبيداً أو مجنوناً لا يتفد عليه وفي وقفه اختلاف قال بعضهم يتوقف كذا في الزيادات اهـ ولو اشترى بغير جاز وبالفاحش لا يتفد عليه قلت قال قوب وهذا اذا كان الثمن غير منقود أما اذا كان منقوداً لا يجوز (١٨) وان قل ويتفد عليه كذا في الصيرفة في أحكام الوكالة اهـ

(٢) يعني أن الوكيل يكون بالخالفه فصولاً فلا بد في الاجازة من قيام المبيع اهـ وفي العاشر من وكالة التنازعانية في نوع في التوكيل بالشراء بمال الوكيل (م) عن التجريد وما كان خلافاً في الشراء لمزم الشراء الوكيل ولا يتوقف على اجازة من اشتراؤه الا اذا لم يجد نقداً على الوكيل كالصبي والعبد المحجور اهـ

(٣) (ترجمة) وكله في بيع ثياب حرير بدراهم فباعها بابرسم وأراد أن يدفع اصحابها دراهم على حسب شرطه فقال أريد ابرسم فهل له ذلك فالجواب اذا كانت الثياب والابرسم قائمين بايديهما فلصاحب الثياب طلب ابرسم

(٤) وفي مقطعات الظهيرة قال في المشتق استحسن في النسيئة أن لا يكون أقل من شهر وفي الفصل الثاني من الباب الاول من وكالة العناية ولو أمره بأن يشتري نسيئة لا يشتري بأقل من شهر اهـ

(٥) وفي التمه في فصل في مسائل الوكيل بالبيع قال الصدر الشهيد والفتوى على الجواز مطلقاً اهـ

ولم يذكر قاضيان ما اذا قال بعه بالنقد فباعه بغيره وذكر الطحاوي في مختصره قال لو قال له بعه عبدى بنقد فلا يجوز له أن يبيعه بغيره وبه تأخذ اهـ

وقال في البرازية بعه من فلان فباعه من غيره جاز وفي الكافي بعه من فلان فباعه من غيره لم يجوز ثم قال وفي العيون عن محمد بعه بالنقد أو بعه من فلان أنه أن يبيعه بالنسيئة ومن غير فلان ويحمل على المشورة انتهى أقول ان المسئلة مذكورة في التمه والصغرى وعبارتها متعلقة بوكالة العيون ابن سماعة عن محمد بن قال خذ عبدى

لا تبعه من النصراني أو من السلطان لا يعتبر بخلاف قوله من فلان النصراني ولا يعتبر قوله لا تبعه يحدد اذا لم يكن فيه ضرر ولا حيلة ولو كان عبد بن فقال بعه كل واحد يجوز بيعهما صفقة واحدة الا اذا نهى عن بيعهما صفقة واحدة صح نهي في الفصل الاول (١) من الباب الاول من وكالة العناية الوكيل اذا خالف ان كان الخلاف من حيث الجنس لا يتفد على الامر وان كان المأني به أنفع كما اذا أمره ببيع عبد بألف درهم فباعه بألف دينار وان كان الخلاف من حيث الوصف أو القدر لا من حيث الجنس ان كان المأني به أنفع من المأمور به يتفد على الامر كما اذا أمره أن يبيع عبده بألف درهم فباعه بألف وخمسة وان كان المأني به أضر من المأمور به لا يتفد على الامر كما اذا أمره أن يبيع عبده بألف درهم فباعه بثمانية في العاشر من وكالة المحيط في نوع في مخالفة الوكيل (٢) بالشراء في الثمن وفي التهذيب ثم في كل موضع يكون خلافاً في البيع فهو وقوف على اجازة الامر وما كان خلافاً في الشراء يكون مثلاً بالنفسه الا اذا كان الوكيل مبيداً (٣) أو مجبوراً أو مرتدافه وموقوف من أو آخر وكالة التنازعانية قال وكيل يبيع كاله بيسم ان كاله را بابرسم فروخته استوى خواهده كه موكل راسم دهد وصاحب كاله ميگويد كه من ابرسم خواهم نواد ابرسم خواستن اجاب اكر كاله وآن ابرسم هر دو فاعند بدست ايشان نواد والمعنى فيه قد ترفى البيوع من وكالة القاعدية ملخصاً (٤) التوكيل بالبيع نسيئة ينصرف الى التوكيل بالبيع الى شهر وما فوقه لان ما دون الشهر عاجل ولو أن هذا الوكيل باع بنقد اختلف المشايخ قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل ان بعه نقد اعمى بالبيع بالنسيئة جاز وان باع بالنقد بأقل مما يباع بنسيئة لا يجوز (٥) وقال غيره يجوز مطلقاً لان العاجل خير من الاجل وكذا لو قال لا تبعه بالنقد ولو قال خذ عبدى بعه وبعه بالنقد كان له أن يبيع بالنسيئة في قول أبي حنيفة كذا لو قال بعه وبيع من فلان كان له أن يبيعه من غيره ولو قال بعه من فلان فباعه من غيره لا يجوز في التوكيل بالبيع والشراء من وكالة الخالية ولو اختلفا فاقول قول الموكل في التخصيص في الفصل الاول من الباب الاول من وكالة العناية ولو وكاله أن يبيعه من رجل مائة (٦) فباعه منه ومن آخر جاز النص الذي بعه ذلك الرجل في قول أبي حنيفة ولم يجوز عندهما في الوكالة بالبيع والشراء من وكالة المبسوط وكذا في الخالية في التوكيل بالبيع والشراء من وكالة الخالصة لو قال له بعه الى أجل فباعه بالنقد قال الامام السرخسي الاصح أنه لا يجوز بالاجماع في الحادى عشر من وكالة التنازعانية ولو قال لا تبعه بالنقد فباعه بالنقد يجوز قال الصدر الشهيد والفتوى على الجواز مطلقاً هكذا ذكرنا وفي باب الوكالة ببيع الثياب والارض من وكالة الكافي اذا قال بعه بألف نسيئة فباعه بألف أو أكثر بالنقد جاز وان باعه بأقل لا يجوز وانما اختلف الجواب لاختلاف الموضوع فان موضوع ما ذكرنا فيما اذا لم يعين على الوكيل ثمناً وموضوع ما في كتاب الوكالة اذا عين عليه ثمناً في التوكيل بالبيع من وكالة التمه وفي باب الوكالة بالسلم اذا سلم الى غير من سعى الموكل صار مخالفاً كما لو سلم في غير ما سعى به واذا وكاله

هذا فبيعه وبعه بالنقد فله أن يبيعه نسيئة وكذا لو قال بعه وبعه من فلان فله أن يبيعه من غيره ويكون مشورة انتهى فالكردرى بالبيع قصر في النقل ولم يفرق بين قوله بعه بالنقد وقوله بعه وبعه بالنقد وبين قوله بعه من فلان وقوله بعه وبعه من فلان وقد فرق بينهما قاضيان وقد كتبنا آنفاً وقال المتأبى في الاول من الوكالة لو قال بعه وبعه من فلان جاز من غيره لانه عطف الخاص على العام وكذا لو قال =

بعمه وبعمه بالنقد يجوز بالنقد والنسيئة انتهى والعلة تدل على الفرق ثم وجدت في شرح المنظومة لابن وهبان وابن النخعي إشارة إلى ما قلنا وإن أردت الاطلاع فراجعهما وأيضاً قوله بعمه من فلان فباعه من غيره جاز بخلاف ما في المبسوط والخانية فليست أمه (٦) قل في المبسوط في تعليل هذه المسئلة لأنه في النصف الذي من الأثر مخاف (١٩) ألا ترى أنه لو باع الكل من الأثر لم يميز بعمه

وأنه إذا باع النصف من الذي سمي له الموكل جاز والوكيل يبيع الكل يعلم بيع النصف عند أبي حنيفة فلهذا جاز في ذلك النصف

(١) وفي وكالة الصغرى والثقة في مسائل التوكيل بالبيع نسيئة إذا باع بالنقد بما باع بالنسيئة يجوز والأفلا في أول مضاربة شيخ الإسلام وفي وكالة الطحاوي لم يعتبر هذا الشرط للجواز في شرح عصام فيجب أن يكون في اعتبار ما خلافاً للمشايخ

وعمارة ولو كاه بالنسيئة فباعه نقد أقال الشيخ الإمام المعروف بخوارزاده أن بابه بالنقد بما باع بالنسيئة جاز والأفلا وذكر في مختصر عصام أنه يصح مطلقاً وعليه الفتوى

(٢) قوله إذا أبرأ الخ كذا في القسح ولعل الأوفق حذف إذا تأمل اه متبعه

(٣) قوله وعلى قواه ما الخ جعل محمد مع أبي يوسف وقد سبق عن المنية والبرازية أنه مع الإمام

(٤) وفي الأول من الباب الثاني من وكالة العتابة الوكيل بالبيع إذا أخرج المشتري بعد البيع ضمنه كالإبراء يعني قول العتابة لا يصح لا يصح على الموكل أو يكون هذا على قول الإمامين تأمل

(٥) وعبارة المبسوط ولو باع من قريب العبد

لأن بيع العبد من نفسه اعتناق والاعتناق غير البيع كذا في المبسوط في باب الوكالة بالبيع والشراء

(٦) وذكر في أي في الحادي عشر من وكالة التنازعانية (م) وفي السفناني ثم المراد من عدم الجواز في قوله والوكيل

بالبيع نسيئة فباع بالنقد بما باع بالنسيئة يجوز وما أفلا في أول مضاربة شيخ الإسلام (١) وذكر في وكالة الطحاوي أن البيع جائز من غير فصل وفي السراجية وعليه الفتوى (م) الوكيل بالبيع بالنقد لو باع بالنسيئة لا يجوز وكذلك إذا قال لا تبع بالنقد ذكر ثمة أنه يجوز من غير فصل والفتوى على أنه لا يجوز مطلقاً (م) وفي كتاب الوكالة إذا قال بعمه بألف نسيئة فباعه بألف أو أكثر بالنقد جاز وإن باعه بأقل من الألف بالنقد لا يجوز وإن باعه بألف نسيئة سنة وشهراً أيضاً لا يجوز ولو قال بعمه وأنقد فهو على البيع بالنقد وليس له أن يبيعه نسيئة وفي الخانية ولو أمره ببيع بألف فباعه بعرض قيمته ألف صار مخالفاً وكذا لو وكله بالبيع بألف ثم زاد المشتري في الثمن خسة مائة فإن يادة لا أمر في الحادي عشر من وكالة التنازعانية ولو أن الوكيل بالبيع إذا أبرأ المشتري (٢) عن الثمن أو أجده أو أخذ بالثمن عرضاً وصالحه من الثمن على شيء فذلك كله جائز على الوكيل عند أبي حنيفة ويضمن للموكل وعلى قوله لا يجوز شيء من ذلك في آخر الوكالة (٣) من تحفة الفقهاء ولو باعه الوكيل بثمن حال ثم أجده ذكر الخصاص أنه لا يصح (٤) في الفصل الثاني من الباب الأول من وكالة العتابة أمره ببيع عبده فباعه مع عبده نفسه إن سعى الأمر الثمن لم يجز عنده وعندهما يجوز إذا كانت حصته مثل قيمته في الفصل الأول من الباب الأول من وكالة العتابة ولو وكل رجلاً ببيع خادمة فباعها ثم أقال البيع البائع فيهما لزمه المال والجادم له لأن الأقال يبيع مبتدأ في حق غير المتعاقدين ويستوى إن كانت الأقال قبل القبض أو بعده من عيب أو من غير عيب في الوكالة بالبيع والشراء من وكالة المبسوط للشرح مخلصاً الوكيل بالبيع إذا أقال البيع مع المشتري ولم يررض الموكل لزم الوكيل وكذا إذا أقال قبل قبض المشتري من آخر وكالة العتابة مخلصاً ولو أقال المشتري مع الموكل صححت الأقال استحساناً وكذا البائع إذا أقال مع الموكل بالشراء في التوكيل بالبيع والشراء من الخانية الوكيل بالبيع لا يملك شراءه لنفسه لأن الواحد لا يكون بائعاً ومشترياً ويبيعه من غيره ثم يشتريه منه في الرابع من وكالة البرازية الوكيل يبيع العبد بابه من نفسه لا يجوز ولو باعه من أبيه (٥) أو ابنه يجوز وإن أعتق من المحل المزبور الوكيل إذا باع من لا تقبل شهادته إن كان بأكثر من القيمة يجوز بخلاف وإن كان بأقل من القيمة يفتن فأحش لا يجوز بالإجماع وإن كان يفتن يسيراً لا يجوز عند أبي حنيفة وعندهما يجوز وإن كان بمنزل القيمة فعن أبي حنيفة روايتان في الحادي عشر من وكالة التنازعانية وإن بين الموكل الثمن جاز (٦) عندهم في الأول من الباب الثاني من وكالة العتابة يبيع الوكيل من نفسه أو طفله أو من له غير مديون لم يجز ولو أمره ببيع موكله أو أجاز ما صنع ولو أمره ببيع من أبويه أو ولده البالغ أو زوجته أو زوجته بأن كان الوكيل امرأة أو من لا تقبل شهادته أو أجاز صح في آخر السابيع والعشرين من القصولين (٧) وكاه يبيع متاعه فقال بكم أبيه (٧) فقال أنت أعلم بذلك وبثمة فباعه بثمن حسيروله الردوبه يفتن في الوكالة بالبيع من القيمة مخلصاً وتماه فيه رجل أمر رجلاً ببيع عبده بألف درهم فباع نصفه بألف درهم ثم باع

بالبيع والشراء لا يجوز أن يعقد مع أبيه أو جدته أي في مطلق الوكالة مأمراً وقبل الوكالة بعمه نسيئة بأن قال بعمه من شئت يجوز بعمه من هؤلاء بخلاف البائع من نفسه أو من ابن صغيره لا يجوز وإن قال ذلك هكذا صرح في المبسوط

(٧) قوله في آخر السابيع الخ وكذا في الثالث والعشرين من الأستروثنية والسابع والشرين من العمادية تفلا عن الذخيرة وكذا

في وكالة الصغرى والتبنة في فصل في

مسائل التوكيل بالبيع وذكر في العاشر من وكالة الذخيرة نقلها من وكالة الطعاوى والفصل الاول ولم يذكر الفصل الاخير وقال في الرابع من وكالة البرازية وان امره الموكل أن يبيعه من نفسه أولا ولولاه الصغار أو ممن لا تقبل له شهادته فباع منهم جازوه وهو مخالف لما في المكتب المذكورة

(١) وسئل علي بن أحمد ويوسف بن محمد عن رجل من أهل السوق يبيع جوزقة بعره معلوم ثم ذهب الى حاجته فقال لواحد من عرض الناس اجلس وبع من الجوزقة فباع بغير فاحش مثلاما كان يبيعه المالك بعشرة باعه بخمسة هل يجوز أم يتقيد بدلالة الحال فقال عند أبي حنيفة يجوز وعندهما لا يجوز الا أن يبيع بثن المثل والفتوى على قواهما كذا في السادس والعشرين من بيع التانارخانية

قوله يصح نهى الوكيل أي الموكل عن قبض الثمن ٥١

قوله جازعندهما أي لأنه لما دفع المبيع اليه كان حق التسليم الى الوكيل كذا في العناية

النصف الاخر بمائة دينار جازي بيع النصف الاول ولا يجوز بيع النصف الثاني ولو باع كله بألف درهم ومائة جازي البيع في الكل في التوكيل بالبيع والشراء من وكالة العناية • رجل وكل رجلا يبيع عبده بألف فباع نصفه بألف جازي في قول أبي حنيفة وعن محمد أنه قال انه يجوز وقد أحسن فان باع نصفه بألف درهم الا درهمه أكثر حنطة بطل وان باع العبد بألف وكر من طعام بعينه كان الا امر بالخيار ان شاء أبطل البيع كله وان شاء أجاز البيع وبصر الكثر للوكيل وعليه حصته من قيمة العبد وان باعه بألف ثم زاده المشتري كذا بعينه أو بغير بعينه جاز من غير خيار والكثرة لا امر من المحل المزبوره الوكيل بالبيع المطلق (١) يملك البيع بجماعه وهان وبأي ثمن كان عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد لا يملك البيع الا بملك القيمة أو بأقل مقدار ما يتغابن الناس فيه ولا يملك البيع الا بالثمن المعتاد فيما بين الناس في الحادى عشر من المحيط البرهاني ويتفق بهما في مسئلة بيع الوكيل بجماعه وهان وبأي ثمن كان في نوع في المستضعف من الرابع من وكالة البرازية • ولو وكله يبيع عنه بثوب هروى روى الحسن انما يجوز اذا لم يكن فيه غبن فاحش لانه امر بالشراء من وجه في الفصل الاول من الباب الثاني من وكالة العناية • ولا يجوز البيع في قول أبي يوسف ومحمد الا بما يتغابن الناس فيه وبه نأخذ من وكالة مختصر الطحاوى • الوكيل يبيع الدينار بالدراهم اذا باع بما لا يتغابن الناس فيه لا يجوز عندهم وكله أن يبيع عبده بألف وقيمة ثم زادت قيمته الى ألفين لا يملك بيعه بألف باعه بالخيار ثلاثة أيام فزاد قيمته في المسئلة أنه يجيز عنده لانه يملك ابتداء فملك الامضاء أيضا وان سكت حتى مضت المدة بطل البيع عند محمد خلافا للثاني ولو كان وصيا ليس له أن يمضي البيع عندهم في الرابع من وكالة البرازية وكذا في الخلاصة • وفي المتن الوكيل بالبيع اذا وكل موكله بقبض الثمن له أن يخرج منه من الوكالة الا أن يكون الموكل خاصم الوكيل الى القاضي وأمره القاضي بتوكيله فحينئذ لا يكون للوكيل أن يخرج منه من الوكالة ثم رجع محمد وقال ليس له أن يخرج منه من الوكالة في الوجه الاول أيضا • وكذا في الجامع الكبير وفي شرح الطحاوى يصح نهى الوكيل لكن لو قبض الموكل يبرأ المشتري في آخر الرابع من وكالة الخلاصة وتماه فيه • قال الوكيل بالبيع اذا باع العين ثم أحال الموكل بالثمن على المشتري هل يملك ثمنه عن القبض ليقبض بنفسه أجاب نعم لان الموكل وكيل عن وكيله في القبض فملك عزله قال ولو أن المشتري دفع الثمن الى الموكل برئ من وكالة القاعدية • الوكيل بالبيع اذا باع فنهى الامر عن تسليم المبيع حتى يقبض الثمن لا يصح نهيه فان سلم الوكيل قبل قبض الثمن وتوى الثمن على المشتري لان الثمن على الوكيل في قول أبي حنيفة ومحمد ولو وكله بالبيع ثم نهى عن البيع حتى يقبض الثمن فباعه قبل قبض الثمن وسلم المبيع كان البيع باطلا حتى يسترد المبيع من المشتري ثم يبيع في التوكيل بالبيع والشراء من وكالة العناية • ولو قال الموكل للوكيل بعد البيع لا تدفع المبيع قبل قبض الثمن فدفعه قبل قبضه جازعندهما خلافا للثاني بناء على أن اقاله الوكيل بعد البيع نصح أم لا هذا اذا كان المبيع في يد الوكيل ولو في يد الموكل وأبى الدفع قبل قبض ثمنه له ذلك وان

بأعنه نسيئة وأبى الموكل من دفعه قبل قبضه يجبر عليه وإن كان في يد الوكيل وأخذ
 الموكل وأراد أن لا يدفع قبل قبض الثمن ليس للوكيل أن يدفعه إلى مشتريه قبل قبض الثمن في
 الرابع من وكالة البرازية ملخصاً أمره ببيع عبده ودفعه إليه وقال لا تدفعه إليه بعد البيع
 حتى يقبض الثمن فباعه ودفعه الوكيل إلى المشتري قبل قبض الثمن وتوى الثمن على المشتري
 جازاً بالبيع ولا ضمان على الوكيل كالأول ببيع الوكيل ثم نهاء عن الدفع قبل قبض الثمن وقال
 الثاني بعمل نهييه ويلزم المشتري أن يردّه على البائع حتى يتقدم الثمن فإن مات في يد
 المشتري ثم البيع ضمن الوكيل الثمن لا أمر ويرجع به البائع على المشتري وإن كان قال له
 لا تبعه حتى يقبض الثمن يبطل البيع ولا يجوز حتى يقبض الثمن من المشتري ثم يقول (١)
 بعثك بهذه الدراهم التي قبضت منك فإن فعل ذلك جازاً بالبيع والأول من المحل المزبور
 وذكر القاضي وكله بالبيع ونهاء عن البيع إلا بمحضرة فلان لا يبيع إلا بمحضرة من
 المحل المزبور وكذا في العتائية * وكذا إذا باع بنفسه ثم وكل إنساناً بقبض الثمن وقال
 لا يقبض إلا بمحضرة فلان يصح نهييه لأن القبض حقه ولو لم يدفعه العبد إلى الوكيل ونهاء (٢)
 عن قبضه حتى يقبض الثمن فقبضه بغير إذنه فله أن يستردّه ولو هلك قبل البيع ضمن لأنه
 عاصب وإن هلك بعد البيع لم يضمن لأن له نوع حق بعد البيع في قبضه إتماماً للبيع ولو لم
 يهلك حتى يباعه وسلمه برئ عن الضمان كالغاصب إذا باع الموصوب بأمر المالك فإن هلك
 قبل التسليم ضمن وإن سلمه إلى المشتري برئ عن الضمان ولو استردّه المالك من يد الوكيل
 ثم أخذ الوكيل بعد البيع بغير إذنه فهذا هو القبض بعد البيع فيما تقدم سواء في الفصل
 الثاني من الباب الأول من وكالة العتائية * الوكيل بالبيع إذا باع فنهى الأمر
 عن قبض الثمن إلا بمحضرة الشهود أو إلا بمحضرة فلان أو نهاء عن قبض الثمن لا يصح
 نهييه وله أن يقبض الثمن بغير شهود وبغير محضرة فلان وكذا الوصاية الموكل أو جرت بعد
 البيع بقي للوكيل حق قبض الثمن في وكالة البيع والشراء من الخاتمة * رجل
 وكل آخر بالبيع مطلقاً قال له لا تبع اليوم فباع في الغد من غير تجديد الوكالة جازاً
 رجل وكل رجلاً ببيع عبده بمائة دينار فباعه بألف درهم ولم يعلم الموكل بمبايعه فقال
 الوكيل بعث العبد فقال الموكل أجرته جازاً بالبيع بألف في الرابع من وكالة الخلاصة
 * رجل قال لغيره بع عبدي غداً فباعه اليوم لا يجوز لأن التوكيل مضاف إلى الغد ولا
 يكون وكلاً قبله وكذا لو قال أعتق عبدي غداً أو طلق امرأتي غداً لا يملك اليوم ولو
 قال بع عبدي اليوم أو قال اشتري عبدي اليوم أو قال أعتق عبدي اليوم ففعل ذلك غداً
 فيه روايتان بهنهم قالوا الصحيح أن الوكالة لا تبقى بعد اليوم وقال بعضهم تبقى وذكر اليوم
 للتجديد لا لتوقيت الوكالة باليوم إلا إذا دلّ الدليل عليه من أوائل وكالة الخاتمة (٣)
 * (م) إذا دفع إلى رجل أبواب هروى ليبيع وهما بالكوفة فبأى أسواق الكوفة (٤)
 بآعه جاز ولو نقله إلى البصرة القياس أن لا يصير مخالفاً حتى لو هلك هناك لا يضمن وفي
 الاستحسان أن يصير مخالفاً حتى لو هلك هناك يضمن فلو لم يهلك حتى بآعه بالبصرة ذكر في
 وكالة الأصل أنه لا يجوز بيعه على الأمر وذكر في كتاب الصرف في رواية أبي سليمان أنه

(١) قوله يبطل البيع المخ لا لأن البيع
 حقه وقد عاق وكالته بالشرط وكذا لو قال
 لا تبعه إلا بشهود أو إلا بمحضرة فلان صح
 نهييه كذا في العتائية في الوكالة *
 (٢) وفي العتائية ولو سلم الوكيل العبد
 إلى المشتري لم يكن للموكل أن يستردّه
 لأجل الثمن إلا أن يكون في يد الوكيل
 فله أن يستردّه ليبالغ في حفظه حتى لا يهلك
 فينتقض البيع *
 (٣) وفي التهمة في فصل مسائل البيع
 بالوكيل والجواب أنه لا يتوقف وإذا فعل
 ذلك غداً جازاً استحسننا في وكالة المشتري
 وفي آخر صلح شيخ الإسلام وفي آخر باب
 الوكالة بقبض الودعة من وكالة الأصل
 وذكر في أول الشركة أن فيه روايتين
 والأظهر أنها تتوقف وفي وكالة
 الطحاوي وكله ببيع عبده غداً كان
 وكلاً في الغد وفيما بعده ولا يكون
 وكلاً فيما قبل ذلك وفي وكالة المشتري
 قال لا تبرع عبدي اليوم أو طلق
 امرأتي اليوم ففعل ذلك في غداً جازاً
 كان اليوم وكلاً فهو غداً وكيل انتهى
 وكذا في الصغرى *
 (٤) قوله أبواب هروى ليبيع المخ هكذا في
 النسخ ولعل صوابه أبواب هروى ليبيعه المخ
 بدليل أفراد الضمائر وتذكيره في باقي
 العبارة تأمل اه معجمه

يجوز وفي نوادر ابن سماعة أن على قول أبي حنيفة لا يجوز على الأمر وعلى قول أبي يوسف يجوز قيل ما ذكر في كتاب الصرف جواب القياس وهو قول أبي يوسف وما ذكر في كتاب الوكيل جواب الاستحسان وهو قول أبي حنيفة فكما لم يضمن في القياس يجوز بيعه على الأمر وكما يضمن في الاستحسان لا يجوز بيعه على الأمر وقيل في المسئلة روايتان واليه مال شيخ الاسلام وان كان قيد الأمر بالكوفة بأن قال بيعه بالكوفة فنقله الى البصرة يضمن قياسا واستحسانا واذا باع بالبصرة عامة المشايخ على أنه لا يجوز بيعه (١) على الأمر قال شيخ الاسلام ويجب أن تكون المسئلة على الروايتين في الحادى عشر من وكالة التنازعانية * وكله يبيع شئ له حمل وموئنة اختص يبيعه ببلدة فيها الوكيل والموكل حتى اذا حمله الى بلدة أخرى ضمن ان ضاع وان لم يكن له حمل وموئنة باعه حيث شاء في الرابع من وكالة البرازية * الوكيل بالبيع بالكوفة اذا سافر به يضمن والوكيل بالبيع المطلق اذا سافر به ان لم يكن له حمل وموئنة لا يضمن وان له حمل وموئنة يضمن في الثانى من (٢) ودبعة البرازية * باع عبدا ثم اختلفا فقال أحدهما كان ملك الغير باع بلامره وقال الآخر بل كان ملك البائع أو باع بلامره فالقول لم تدعى النفاذ لانه الاصل في العقود ومدة على خلافه منقضى فان أراد مدعى عدم النفاذ يمين صاحبه على أنه لم يقر بعد البيع أنه باع ملك غيره بلامره أو أقام البرهان على اقراره لا يصح لان الحلف واليمين يترتب على صحة الدعوى ولم توجد وان تصادقا على عدم الامر فسخ العقد لا قرار كل واحد باطل حقه فان حضر الغائب وانكر الامر فقد تم الفسخ وان زعم الامر فالبيع تام في حقه والفسخ باطل في حقه صحيح في حق المتعاقدين ويطل الثمن عن المشتري ويضمن البائع الثمن لصاحب العبد مثله عندهما وعند الثانى الفسخ ماضى في حق مالك العبد أيضا في آخر الخامس من وكالة البرازية * ولو باع عبده من رجل يزعم أنه وكيل فلان فظهر أنه عبد محجور والموكل غائب فطلبائع أن يفسخ الا أن يحضر الموكل فيختار وعن أبي يوسف آخر أنه اذا علم أنه وكيل محجور خير في الفصل الثانى من الباب الاول من وكالة العتائية * اشترى عبدا من غير مالكة فباعه مالكة وانكر التوكيل عند القاضى وغاب فطلب البائع النقص من القاضى ينقض بينهما وان طلب المشتري عين المالك بالله ما وكله فالقاضى لا يؤخر الفسخ بل يقول للمشتري انقض البيع وانطلق واطلب عينه في التوكيل بالشرا من وكالة المنيبة * قال وكيل بالبيع كاله فروخته است وتسليم كرده بدرهم (٣) موكل كويد بيازده درهم كفته بودم وكيل ميكويد كه هيچ تقدیر نكرده بودى قول قول (٤) موكل بود لان القول له في أصل الاذن فكذا في وصفه ولان الوكيل يدعى سقوط الضمان بعده مباشرة سببه وهو تسليم العين الى الغير وهو ينكر الاذن به هذه المباشرة قيل الموكل يدعى عليه الضمان وهو ينكر قلنا هذا انكار فاسد لانه انكار الضمان بعد الاقرار بسبب الضمان وهو تسليم مال الغير الى الغير فلم يكن له حكم الانكار من وكالة القاعدية ملخصا * ولو جحد الوكيل قبض الثمن وأقام المشتري عليه بينة بقبضه برئ المشتري وضمن الوكيل للموكل في الاول من الباب الثانى من وكالة العتائية * ولو قال بيعه بمثل

(١) في الحادى عشر من وكالة المهيطة وكذا في فصل التوكيل بالبيع والشراء من الخانية

(٢) وهذا اذا كانا في بلدة واحدة كما صرح به في الخانية في فصل التوكيل بالبيع والشراء

(٣) (ترجمة) (وكيل بالبيع باع متاعا بعشرة دراهم فقال الموكل أنا امرتك ببيعه بخمسة عشر فقال الوكيل أنت لم تقدرى غمنا فالقول قول الموكل)

(٤) الا ترى الى مسئلة كتاب العارية اذا اختلف المغير والمستعير فيما أعاره له وقد عقر ظهر الدابة القول قول المغير أى اذا حمل المستعير الحديد مثلا وقد عقر ظهر الدابة فقال المغير أدنت لك في حمل الخنطة فقال لا بل أدنت لي في الحمل مطلقا وفى حمل الحديد خاصة والوجه ما قلنا كذا ههنا كذا في القاعدية في ذيل المسئلة المنقولة

ما باع فلان فقال فلان بعت بعشرة فباعه بعشرة ثم علم أن فلانا باعه بالزيادة لم يجوز وان باعه
 بأكثر مما باعه فلان جاز من المحل المزبور • الوكيل بالبيع اذا باع وسلم الى المشتري ثم (١)
 أقتر البائع أن الموكل قبض الثمن ويحلف الموكل فاقول قول الوكيل مع يمينه فاذا حلف برئ
 المشتري ويحلف الوكيل على البتات بالله لقد قبض الموكل الثمن وهذا تخليف على فعل الغير
 ولكن الوكيل يدعي أن له علما بذلك فانه قال قبض الموكل الثمن فكان له علما بذلك فيحلف
 على البتات في الثالث من الاستروثنية • (خ) وكيل البيع أقتر قبض موكله الثمن يبرأ
 المشتري كما أقتر قبض نفسه قال (صه) فعلى قيا من هذه المسئلة ينبغي أن يصح اقراره (٢)
 بقبض الطالب في مسئلة الوكيل بقبض الدين في الرابع والثلاثين من الفصولين • أحد
 الشرى يكن باع الجارية بأمر صاحبه فأقتر الأمر أن البائع قبض جميع الثمن برئ المشتري
 عن نصيب الأمر دون نصيب البائع فبأخذ البائع نصيبه ولا يشارك الأمر البائع فيما
 قبض ولو أقتر البائع أن الأمر قبض الثمن ويحلف الأمر برئ المشتري عن نصف الثمن
 ويدفع النصف الى البائع لانه زعم أنه دفع نصيبه الى الأمر بغير اذنى فلم يصح دفعه وإذا
 قبض فللا أمر أن يشاركه فيما قبض لانه في زعم الأمر أن قبض شيئا وأن ما قبض البائع
 مشترك بينهما ولو أقتر الوكيل بالبيع أن الموكل قبض الثمن أو غصب من المشتري
 أو استقرض منه مثل الثمن برئ المشتري ولا يضمن الوكيل للموكل شيئا لانه لو أقتر بذلك
 بنفسه لا يضمن ولكن يحلف بحق الموكل كما لو أقتر بالقبض بنفسه وان حلف فلا شيء عليه
 وان نكل ضمن للموكل لانه أقتر أنه أنلف على الموكل غنمه في الفصل الثاني من الباب
 الاول من وكالة العنائية • ولو قال الوكيل قبضت الثمن وهو ألف وقال المشتري
 اشتريته بألف وخمسمائة برئ المشتري ولو قال قبضت ألفا وهو الثمن رجع عليه بالزيادة
 من المحل المزبور • الوكيل بالبيع اذا لم يسلم المبيع اليه حتى قال يبعته من هذا وقبض
 الأمر الثمن أو قال قبضته فدفعته الى الأمر أو قال هلك عندى وكذبه الموكل في البيع
 وقبض الثمن أو في قبض الثمن وحده صدق الوكيل في البيع دون قبض الثمن في حق الموكل
 فان شاء المشتري نقد الثمن ثانيا الى الموكل وقبض منه المبيع وان شاء فسخ البيع وله
 الثمن على الوكيل في الحالين الا في قوله قبض الأمر الثمن من المشتري وان صدقه الموكل
 في البيع وقبض الوكيل الثمن وكذبه في الهلاك أو اللفع اليه فاقول للوكيل في ذلك مع
 يمينه ويجبر المولى على تسليم العبد الى المشتري من غير أن يتقدم الثمن ثانيا هذا اذا لم يكن
 العبد مسلما الى الوكيل أما اذا كان مسلما اليه فالوكيل يصدق في ذلك كله ويسلم العبد
 الى المشتري والثمن على الوكيل دون المشتري لان العاقبة أقتر ببرائه فان حلف الوكيل على
 ما ادعى برئ هو أيضا وان نكل ضمن الثمن للموكل في نوع في أقسام المتصرفين من وكالة
 منية المفتى وكذا في التهمة الصغرى والبزازية • وكيل البيع زعم البيع وقبض الثمن
 وهلكه عنده وصدقه المشتري صح وان زعم الوكيل هذه الامور بعد موت الأمر (٣)
 وانكر ورثته وصدق المشتري الوكيل فيما قال ان المبيع هالك فاقول للوكيل استصانا
 وان قاعدا لا يصدق الابينة بقبضها على البيع في حياة الموكل في الرابع من وكالة البزازية

(١) وفي الخاتمة في فصل التوكيل بالبيع
 والشراء الوكيل يبيع العبد اذا باع
 ثم أقتر أن موكله قبض الثمن من المشتري
 كان القول قول الوكيل مع يمينه وبرئ
 المشتري عن الثمن فان حلف الوكيل
 لانحمان عليه وان نكل ضمن الثمن
 (٢) أقول صرح في الخاتمة في آخر فصل
 التوكيل بالبيع والشراء انه لا يصح اقرار
 الوكيل بقبض الدين على الموكل وقدمت
 بيانه في الفصل الثاني من هذه المجموعة
 وصرح به في الفصولين في هذا الفصل انه
 لم لا يصح اقراره عند القاضي مع أن
 الوكيل بقبض الدين وكيل بالخصوصة عند
 الامام وقد ذكر بعد هذا المسئلة بعلامة
 ص وكيل بالخصوصة أو قبض دين قال
 في مجلس القضاء قبضت ودفعته الى الموكل
 صح اقراره ولو أقتر في مجلس القضاء بقبض
 موكله وموكله قد استثنى اقراره لم يجوز
 اقراره وهذا قصر يحج بأن اقرار الوكيل
 بقبض الدين بقبض موكله الدين يجوز
 اذا لم يستثنى اقرار الوكيل فليأتل منهم

(٣) وفي الخلاصة مكان قوله وانكر
 ورثته قوله فقال ورثته لم تبعه

وكذا في الخلاصة * وفي نوادر ابن سماعة عن محمد بن رجل دفع الى رجل ثوبا وقال بعه لي
فباعه ولم يقبض الثمن حتى اتي الاثر وقال قد بعث ثوبك من فلان وأنا أفضيك عنه فقتضاه
ثمن الثوب قال هو متطوع ولا يرجع على المشتري بشئ ولو قال أفضيك عنه على أن يكون
المال الذي على المشتري لك لم يجوز رجوع بما أعطاه يعني الوكيل يرجع على الموكل بما
أعطاه وكان المال على المشتري على حاله يقبضه منه الوكيل ويدفعه الى الموكل ولو أن
الوكيل باع صاحب الثوب عرضا بدراهم مثل وزن تلك الدراهم التي على مشتري الثوب
ثم قال له اجعل هذه الدراهم قصاصا بك على فلان ولم يقل على أن مالك على فلان فهذا جائز
وهو مؤدى عن فلان متطوع ودوى ابن سماعة عن أبي يوسف في رجل أمر رجلا أن يبيع
عبده بألف درهم فباعه ودفع الوكيل من عنده ألف درهم الى مولى العبد انه لا يكون
متطوعا وهذه الرواية بخلاف ما روى محمد في الثلاثين من وكالة التاتارخانية
* لو أعطى دينارا لبيعه فليس له أن يحبس ويبيع له دينارا نفسه وله أن يجبس دراهم الموكل
ويشتري له بدراهم نفسه وللموكل بالشراء أن يبيع ديناره من البائع بالدراهم التي اشتراها
وكيله في الثالث من الباب الاول من وكالة العتائية * ولو اختلف الوكيل والمشتري
(١) في الثمن تحالفا فان نكل الوكيل فالبيع بما قاله المشتري ولو كان وكيله بالشراء فنكل
فالبيع بما قاله البائع ويرجع الوكيل بالزيادة على الموكل فأما لو أنكر الزيادة على الموكل ثم
أقر لم يرجع بالزيادة على الموكل ولومات الوكيل حلف وارثه على العلم وفي رواية اذا غاب
الوكيل يحلف الموكل على العلم من المحل المزبور * ولو قال المشتري اشتريته بألفين وقال
الوكيل بعته بألف صار مشتريا ألفا وضمن للموكل كل عند أبي حنيفة ومحمد من المحل
المزبور * الوكيل بالبيع المطلق يملك البيع بالعرض عنده خلافا لهما ويملك البيع الفاسد
لكن بشرط أن يوافق الاثر لفظا أو يكون خلافا الى خبر حتى لو أمره ببيعه بألف وقيمته
ألف فباعه بخمس مائة الى العطاء ضمن الوكيل وان كان الواجب على المشتري دفع القيمة
وهو ألف درهم ولو أمره بالبيع بألف وقيمته ألف وخمس مائة فباعه بخمس مائة الى العطاء
ضمن لما قلنا ولو كانت قيمته خمسمائة فباعه بألف الى العطاء لم يضمن لانه خالفه لفظا
ولو باعه بأجل يبيع فاسدا ضمن وان لم يستحق الاجل في البيع الفاسد من المحل المزبور
* يباع عنده بضائع التماس أمره ببيعها فباعها بثمن فجعل الثمن من ماله الى أصحابها
(٢) على أن اتانها له اذا قبضها فأفلس المشتري فالبايع أن يسترد ما دفع الى أصحاب البضائع
في العاشر من يوع الخلاصة * الوكيل بالبيع المطلق باع فاسدا وسلم لا يضمن لانه حصل ما
وكل به وللوكيل أن يسترد في الرابع من وكالة البرازية * الوكيل بالبيع باع العين بدراهم
واستبدل بها عرضا فالعرض للوكيل وللموكل عليه الثمن ولو أجاز لا يجوز لانه شراء وللوكيل
أن يستبدل بثمن ما باع ويكون ذلك لنفسه من أوائل وكالة القاعدية وكذا في يوع
القاعدية * ولو قال بعه بألف درهم فباعه بدنانير قيمتها ألف لم يجوز الا في رواية الحسن ولو
قال بعه بألف فباعه بها وبكر في الذمة جاز لان السكر ثمن فيكون نفعها من كل وجه ويكون كله
للاثر في الفصل الاول من الباب الاول من وكالة العتائية * الوكيل بالبيع اذا

قوله على أن مالك على فلان هكذا في النسخ
ولعل فيه سقط كلمة لي كما به لم من سابقه
وليجزرا هـ صححه

(١) ولو هلك المبيع في يد المشتري فقال
الموكل اشتريته من وكيلي بألف أو قال
اشتريته بخمس مائة وقال الوكيل ما بعته
لأن دفعته اليه بأمرنا فالقول قول
المشتري في ثمن الهالك وان كان
فائدا تحالفا ويحلف الاثر على العلم
كذا عن أبي يوسف وكذا في العتائية من
المحل المزبور هـ

(٢) وكذا في فصل نصر فوات الوكيل من
يوع الخمانية وكذا في البرازية في نوع
في المستبضع من رابع الوكالة وكذا
في العاشر من البيوع منه وكذا
في السابع والعشرين من الفصول ونقل
عن عدة بعين عبارته هـ

باع وكفل بالثمن عن المشتري لانصح كفالته والوكيل بقبض الثمن عن المشتري اذا كفل بالثمن جازت كفالته في التوكيل بالبيع والشراء من الخيانة • ولو أمره أن يبيع بشرط الخيار فلا أمر بشرط نفسه لا يجوز • ولو أمره بأن يشتري بشرط الخيار فلا أمر فاشترى بدون الخيار نفذ عليه دون الأمر في السادس من يوع الوكيل بالبيع • الوكيل بالبيع والشراء اذا أضاف العقد الى الموكل لا ترجع حقوق العقد الى الوكيل كذا ذكره (١) شرف الدين النواجري في فوائد • وذكر في وكالة الجامع الاصغر قال أبو القاسم الصغار رجل أمر رجلا أن يشتري له عبد فلان بألف درهم فقال صاحب العبد بعته عبدى هذا من فلان الموكل بألف درهم فقال الوكيل قبلت لزم الوكيل لأن الموكل أمره أن يقبل على نفسه كى تلزم العهدة الوكيل دونه وهو قبل على الموكل فصار مخالفا في أواخر السابع والعشرين من العمادية • (الفتاوى العتائية) ولو قال البائع بعته من الموكل فقبل الوكيل جاز والعهدة على الوكيل في الحادى عشر من وكالة النصارى خاتمة • الوكيل بالبيع اذا باع والموكل حاضر هل تكون العهدة على الوكيل أو على الموكل قال فالحهدة على من أخذ منه الثمن لاعلى من باشر العقد هكذا أفاده وهو الصحيح من الاقوال (٢) في الثانى من وكالة جواهر الفتاوى • وفي التجريد الوكيل بالعقد ينقسم الى قسمين منها ما لها حقوق تقبل الفصل عن الحكم كالببيعات والاشرية والايارات والصلح الجارى مجرى البيع فالوكيل أصل في الحقوق يعنى يطالب بالثمن ويطالب بقبض المبيع ويرد بالعيب ومنها ما لا يقبل الفصل عن الحكم كالنكاح والصلح عن دم العمد والخلع والكتابة والعقود على مال والصلح عن انكار فالوكيل فيه بمنزلة السفير لا يتعلق به شيء من حقوق العقد حتى لا يطالب بتسليم البدل والمنسكحة والوكيل بالهبة والصدقة والاعارة والايداع والرهن اذا قبض وفعل ما أمر به ليس للوكيل أن يرد شيئا من ذلك الى يده ولا أن يقبض الودعة والعارية والرهن ولا الفرض من عليه وكذا لو كان وكيل بالاستعارة والارتهان والاستيهاج فالحكم والحقوق تتعلق بالموكل وكذا الوكالة بالشركة والمضاربة في أول الرابع من وكالة الخلاصة • اعلم أن حقوق العقد في البيع والشراء والايارة والاستيجار وما كان مبادلة مال بمال يرجع الى العاقد والعاقد في حقوق العقد كالمالك والمالك كالأجنبي من وكالة شرح الطحاوى • وأما العقود التي تتعلق بحقوقها بالعاقد خسة البيع والشراء والايارة والاستيجار والصلح عن المال في مسائل الاخذ والسرقة والغصب من أيمان الخيانة • فلو مات وكيل البيع أو الشراء أو غاب أو ارتدت تنتقل الحقوق الى موكله وقبل لا وقيل (٣) لو باع الوكيل ثمن فحق قبض الثمن لورثته أو وصيه وقبل لموكله (ت عدم) شري وكيل ثمن فلو كان رده بعيب (ز) فحق الرد لو ارثه أو وصيه ولو لم يكن فلو كان على رواية (ت) وفي رواية أخرى القاضي ينصب وصيا فيرده في الأول من الفصولين • قال الشيخ الامام الوكيل مادام حيا وان كان غائبا لا تنتقل الحقوق الى الموكل وقال الفضلي ان مات عن وصى فالى وصيه لا للموكل وان لم يكن له وصى يرفع الامر الى الحاكم ينصب وصيا عند البعض وهو الموقوف وقيل ينتقل الى موكله ولا به قبضه فيحتاج عند الفتوى في الرابع من وكالة البزازية • (٤)

(١) قال في شرح الجمع الوكيل بالبيع والشراء لو أضاف العقد الى الموكل لا ترجع حقوق العقد الى الوكيل اتفاقا كما في الفصول وقال الشيخ قاسم في حاشيته قلت ليس في الفصول اتفاق بل اختلاف وذكر بعده ما نقلناه عن العمادية هنا •

(٢) القاضي الامام أبو المعالي ذكر في مختصره أن العهدة على الموكل وفي الفتاوى الصغرى أن العهدة على الوكيل والجواب المعتمد ما ذكرنا أولا • كذا في الجواهر في ذيل هذه المسئلة وقال في الخاتمة في فصل تصرفات الوكيل الوكيل بالبيع اذا باع بمحضرة الموكل كانت العهدة على الوكيل •

(٣) وفي فصل تصرفات الوكيل من يوع الخيانة الوكيل بالبيع اذا مات ينتقل حق قبض الثمن الى وصيه وان لم يكن له وصى يرفع الامر الى القاضي حتى ينصب القاضي له وصيا ولا يكون حق القبض للموكل •

(٤) قوله وقيل ينتقل الى موكله وهو رواية الزيادات على ما في العاشر من وكالة المحيط وفي نوع في التوكيل بالشراء اذا وجد عيبا •

(١) قوله البياع البياع الدلال فانه يعمل بأجرة والسماور هو الذي يجلب الوكيل بالشراء اليه حنطة ونحوها يبيعها بالاجرة فيجبران على تقاضي الثمن كذا في مضاربة شرح الوقاية لصدر الشريعة وقد عكس القهستاني التفسير وقال تفسير المصنف البياع بالدلال لا يتخلو عن شيء وفيه تفصيل في أواخر المضاربة (٢٦) وفي مغرب اللغة والسماور بكسر الهمزة وتشديد السين المتوسط بين البائع والمشتري فارسية معربة

قوله ويقال الخ أي ويقال للوكيل اقبضه أو أحل الموكل على المشتري أي وكاه بالقبض وانما يحتاج الى التوكيل لان حق القبض للعاقدة والموكل ليس بعاقدة فلا يملك القبض الا بأمر من له القبض كذا في وكالة القاعدية

(٢) قوله اقتصر عليه ويكون المبيع للوكيل ولا يكون للوكيل أن يخصم الموكل فان خصمه وأقام البيعة على أن هذا العيب كان عند الموكل لا تقبل بيته لان الرد بالعيب بغير قضاء بمنزلة الاقالة فيجعل في حق الموكل كأنه الوكيل اشتراه من المشتري هذا اذا كان عيبا يحدث مثله فان كان قد بما لا يحدث مثله ذكر في بعض روايات البيوع انه يلزم الامر وذكر في عامة روايات البيوع والرهن والوكالة والمأذون انه يلزم الوكيل دون الموكل وهو الصحيح وبه أخذ الفقهاء أبو بكر البخاري لان الرد بغير قضاء في حق الموكل بمنزلة الاقالة سواء كان العيب قد بما او لم يكن كذا في الخاتمة في فصل في الرد بالعيب من البيوع

(٣) قوله مطلقا أي سواء كان الموكل حاضرا أو غائبا وبعد التسليم الى الموكل لا يملك الرد الا بأمر الموكل كذا في الخاتمة في الرد بالعيب من البيوع

(٤) قوله فعلى الوكيل وعادة الخاتمة وان رد على الوكيل باقراره بقضاء القاضي

قوله ولكن له أن يخصم الخ فان أقام الوكيل البيعة رد على الموكل كذا في الخاتمة

(٥) قوله ولو أقر الوكيل برضا الامر الخ وفي الخاتمة وان أقر الوكيل ان الموكل

الوكيل مادام حيا حاضر اترجم الحقوق اليه وان غاب فكذلك على الصحيح من وكالة خزنة المفتين وكذا في أواخر الثالث من وكالة الوالدية • مات الوكيل بالشراء ونظر الموكل بالمشتري عيبا برده وارنه أو وصيه والا فالموكل وكيل البيع اذا مات ونظر المشتري به عيبا رد على وصي الوكيل أو وارنه والا فعلى الموكل في الخامس من وكالة البرازية وكذا في الخاتمة • الوكيل بالبيع لا يطالب بالثمن من مال نفسه بخلاف الوكيل بالشراء ولا يجبر على (١) التقاضي لانه متبرع بخلاف الدلال والسماور والبياع لانهم يعملون بالاجرة ويقال للوكيل أحل الموكل على المشتري وحق القبض للوكيل ولو قبضه الموكل صح الا في الصرف فانه لا يجوز قبضه الا للوكيل لان القبض فيه بمنزلة الايجاب والقبول في الرابع من وكالة البرازية • الوكيل بالبيع رد عليه بعيب بلا قضاء اقتصر عليه وأن لا يحدث مثله في المدة (٣) هو الصحيح وان بقضاء ولا يحدث مثله في المدة فالرد على الوكيل رد على الموكل مطلقا وان (٤) يحدث مثله في المدة فان نسكول أو بيعة فرد على الموكل وان باقراره على الوكيل ولكن له أن يخصم الموكل والوكيل بالشراء له الرد بالعيب قبل الدفع الى الموكل كالمضارب فلو ادعى البائع رضا الامر وبرهن بطل الرد وان أراد تخليف الامر ليس له ذلك لانه لم يجبر بينهما عقد (٥) وان أراد تخليف الوكيل ليس له ذلك أيضا لعدم دعوى الرضا منه ولو أقر الوكيل برضا الامر زمته الجارية الا أنه لو برهن على رضا الامر أو قبل الامر بالعيب أخذ المبيع ولو وجد الموكل به عيبا بعد موت الوكيل رد على البائع وان وجد المشتري من الوكيل عيبا أخذ الثمن من الوكيل ان كان قد أخذ الثمن اليه وان نقد الثمن للموكل فن الموكل والوكيل بالشراء ولو وجد به عيبا ان كان سلمه الى الموكل لا يرده الا برضاء وكذا في الاجارة والاستيجار والمشتري من الوكيل يرده بالعيب عليه وان وصل الثمن الى الموكل وفي الزيادات الوكيل بالشراء وجد بالمشتري عيبا قبل القبض فأبرأ البائع جاز ولم الامر وان كان بعد القبض زمه لا الامر في نوع في الردية من السادس من بيوع البرازية وكذا في الخاتمة • (٦) الوكيل بالبيع رد عليه المبيع بنكوله له رد على الموكل لان الردود بالنكول كالمردود بالبيعة الوكيل بالشراء سلمه الى موكله ووجد به الموكل عيبا برده الى الوكيل ويرده الوكيل الى البائع باع الوكيل بالعيب وسلم ثمن الموكل اقتر بعيب فيه وانكره الوكيل لا يلزم الوكيل ولا الموكل شيء لان الخصومة فيه من حقوق العقد والموكل اجنبي فيه ولو أقر الوكيل وانكر الموكل رد على المشتري على الوكيل لكن اقراره صحيح في حق نفسه لا في حق الماركل لانها • وكلته بالتسليم فلا يكون قوله ملزما على الموكل الا أن يكون عيبا لا يحدث مثله في تلك المدة للقطع بقيام العيب عند الموكل وان أمكن حدوث مثله في المدة لا يرده على الموكل الا برهان على كونه عند موكله والا يحلفه فان نكل رد والزام الوكيل والرد على الوكيل مادام حيا عاقلا فان مات ولم يدع خلفا أو لم يكن من أهل لزوم العهدة بأن كان محجورا برده على الموكل ليس للموكل أن يخصم باتباعه فيما اشتراه وكيله في الرابع من وكالة البرازية في نوع في المستبضع • رجل وكل رجلا يبيع ضيعة له فباعها الوكيل فظهر فيها قطعة أرض موقوفة فأراد المشتري أن يردها على الوكيل فأقر الوكيل بذلك كأنه أن يردها على الوكيل

رضى بالعيب صح اقراره حتى لا يبق له حق الخصومة وان أقر الوكيل أنه كان أبرأ البائع عن العيب صح اقراره على نفسه ولا يصح على ثم الامر • (٦) قوله كالمردود بالبيعة قيل فيه ترده لان الردود بالنكول يشبه الردود بالاقرار لان النكول اقرار حكا أقول بين الاقرار والنكول فرق أشير اليه في الفصل الثالث من الباب الاول من وكالة العناية في مسألة اختلاف الوكيل والمشتري في الثمن وقد مررت

ثم الوكيل لا يرد على موكله وان ردت على الوكيل بالبيعة كان الوكيل أن يرد على الموكل وهذا الرد بالعيب سواء ثم هل يفسد العقد بالباقي قال بعضهم يفسد كما لو جمع بين عيب واحد وباعها بصفة واحدة وقال عامة المشايخ لا يفسد البيع في الباقي وهو الصحيح لأن الوقف باق على ملكه بمنزلة المدبر لا بمنزلة الحز ذكر في المنتقى أنه لو جمع بين ملك ووقف وباعهما بصفة واحدة جاز بيع الملك ولو جمع بين ملك ومسجد فان كان مسجد عام فسد البيع في الملك وان كان مسجداً خاصاً لا يفسد في التوكيل بالبيع والشراء من وكالة الخاتمة وان وجد المشتري به عيباً ورده على وكيله بضمه ان الوكيل أقر قبض الثمن أخذ منه الثمن ورجع هو على موكله به ان كان صدقه في قبض الثمن والمبيع للموكل وان كذبه لا يرجع وحلف الموكل على اليمين فان نكل رجع وان حلف لا وباع العبد واستوفى ثمنه فان فضلى رده على الموكل وان نقص غرم ولا يرجع بالنقصان على أحد فان كان انتر قبض الموكل من المشتري لم يرجع على الوكيل والموكل اهدم الدفع الى الوكيل ولعدم تصديقهما على الموكل في اقرارهما بالقبض والدفع وحلف الموكل ثانياً وان نكل يرجع عليه والمبيع له وان حلف لا وباع المبيع واستوفى منه الثمن كما مر ولو أن الموكل هو الذي باعه ووكاله بقبض الثمن فزعم الوكيل القبض والدفع أو الهلاك عنده فالقول له مع يمينه وبرئ المشتري من الثمن فان وجد به عيباً ورده على البائع لا يرجع على البائع لعدم ثبوت القبض في حقه ولا على الوكيل لعدم العقد بينهما وصدق في دفع الضمان عن نفسه لكونه أميناً وباعه الحاكم وأوفاه ثمنه ورده فله على البائع ولا يرجع بالنقصان على أحد في الرابع من وكالة البرازية كذا في الفتاوى الهجرية في مسائل التوكيل من البيوع الوكيل بالشراء اذا وجد بالمشتري عيباً قبل القبض فان رده بالعيب صح رده وان رضى بالعيب ان كان العيب يسيراً لم يرد الموكل وان كان قاحشاً لم يرد الموكل ولا يلزم الموكل ذكر في كتاب الصرف في باب الوكالة أن ما لا يفوت جنس المنفعة كقطع إحدى اليدين وفق إحدى العينين فهو يسير وما يفوت جنس المنفعة كقطع اليدين وفق العينين فهو قاحش وذكر شمس الأئمة السرخسي أن ما لا يدخل تحت تقويم المقومين يعني لا يقومه أحد مع العيب بقيمة الصحيح فهو قاحش وجعل العيب (١) اليسير كالعين اليسير وذكر في المنتقى أن على قول أبي حنيفة اذا كان المبيع مع العيب يسيراً بالثمن الذي اشتراه فرضى به الوكيل فانه يلزم الأمر وهذا قريب مما قاله شمس الأئمة السرخسي وفي الزيادات الوكيل اذا رضى بالعيب ان كان قبل القبض لم يلزم الأمر وان (٢) رضى بعد القبض فانه يلزم الوكيل ولا يلزم الموكل ولم يفصل بين اليسير والقاحش والصحيح ما ذكر في المنتقى سواء كان ذلك قبل القبض أو بعده لانه اذا رضى بالعيب يصير كأنه اشتراه مع العلم بالعيب فان كان لا يساوي بذلك الثمن لا يلزم الأمر في الرد بالعيب من بيع الخاتمة الوكيل بالشراء اذا وجد بالمبيع عيباً له أن يرد على الموكل اذا رضى الموكل بالعيب فان ادعى البائع رضا الموكل لا يحلف الوكيل لانه نائب والنيابة لا تجري في الحلف لكنه خصم فلو أقام البائع عليه البيعة برضا الموكل يصح ولو حضر الموكل لا يحلف أيضاً لانه لم يجز بينهما عقد فان رد الوكيل على البائع ثم حضر الموكل وصدق البائع أنه رضى بالعيب كان القضاء

(١) قال الشيخ الامام المعروف بخواهر زاده هذا فيما ليس له قيمة معلومة عند أهل البلد كالعبد والنوب ونحو ذلك لان قيمة هذه الاشياء لا تعرف الا بتقويم المقومين وأما ما له قيمة معلومة عند أهل البلد كالخبر والعم ونحو ذلك اذا زاد الوكيل بالشراء على ذلك لا يلزم الأمر قلت الزيادة أو كثرت كذا في الخاتمة في الرد بالعيب

(٢) قوله ان كان قبل القبض الخ أي لان العيب قبل القبض لا قسط له من الثمن وبعد القبض له قسط من الثمن فلا يلزم الأمر كذا في الخاتمة في رد الباطل

بالرد باطلا ولو كان الرد برضا البائع فبأخذ البائع الثمن من الوكيل فان كان هلك الثمن في يد
الوكيل فلا سبيل لاحد على الموكل لكن له أن يجبر لاجل الثمن كما قبل الرد فان أراد الموكل
أن يسلم له المبيع يدفع الثمن الى البائع وبأخذ الجارية وتكون حقوق العقد بعد هذا الى
الموكل لان البيع انفسخ بين الوكيل والبائع دون الموكل فلو أن الوكيل اقتران الموكل رضى
بالعيب بطل حقه في الرد ولو حضر الموكل وبجحد الرضا لم تمت الجارية على الوكيل وظهر
أن الفسخ كان نافذا في حق الموكل في الفصل الاول من الباب الاول من وكالة العتائية •
الوكيل بالشراء اذا رضى بالعيب أو أبرأ البائع عن العيب فان شاء الموكل أخذه ميبا
بجميع الثمن وان شاء أزمه على الوكيل وضمنه الثمن وان لم يحتج شيئا حتى هلك في يد الوكيل
أو تعيب عنده يرجع الامر عليه بنقصان العيب لان الموت وحدوث العيب في يد الوكيل
كحدوثه في يد الموكل حكما فظهر أن الزام القاضي المأمور كان باطلا وان لم يهلك العبد
ونزكه على الوكيل انفسخ البيع فيما بين الوكيل والموكل فان وجد الوكيل عيبا آخر
قد يما غير ما رضى به لم يرد هالا على البائع ولا على الامر في الفصل الثاني من الباب
الاول من وكالة العتائية ونما فيه • والصحيح ان رضا الوكيل بالعيب قبل القبض جائز
(١) على الموكل استحسانا ذكره في السير خلافا لهما الصحيح ولورضى بعد القبض أزمه الامر
ان شاء من المحل المزبور ملخصا • ولو قال الوكيل اشتريته مع العيب أو قال رضىت
به قبل القبض لم يصدق الا أن يصدق الامر أو تقوم دية من المحل المزبور • ولو اشتراه
الوكيل بشرط البراءة عن العيوب فسلمه الى الامر فظهر به عيب جاز عليه ان كان يشتري
بمثل هذا الثمن وان أبرأ الوكيل البائع بعد البيع رده الامر على الوكيل من المحل المزبور •
الموكل بالشراء اذا أبرأ البائع عن العيب صح ابرأؤه والوكيل بالشراء يملك ابرأ البائع
عن العيب عند أبي حنيفة ومحمد واختلفوا في قول أبي يوسف في التوكيل بالبيع والشراء
من وكالة الخاتية • وليس للمشتري عند الرد بالعيب أن يرجع على الوكيل بقبض الثمن
بشي من الثمن الذي آذاه الى الموكل بخلاف الوكيل بالبيع في العاشر من وكالة الذخيرة •
ولو وكل رجلا بأن يشتري له جارية بكذا فاشترى جارية فاستحققت لا يضمن الوكيل وان
(٢) اشترى جارية فظهر أنها سرقة ضمن الوكيل في وكالة البيع من وكالة الخاتية •
ولو ماتت الجارية في يد الوكيل ثم استحققت لم يضمن الموكل للمشتري لانه لم يقبضها ولكن
للمشتري أن يضمن الوكيل أو البائع فان ضمن البائع نفذ البيع وان ضمن الوكيل يرجع
بالثمن على البائع ولا يرجع بما ضمن على الموكل وان كانت أبقت من يد الوكيل وضمن للمشتري
تعود الجارية على ملكه ورجوعه بالثمن على البائع بجهالة لانه لم يسلم له الجارية ولو اشتراها
الموكل بنفسه ثم وكاله بقبضها فقبض وماتت في يده ثم استحققت ضمنوا جميعا فان ضمن البائع
نفذ البيع وان ضمن الوكيل بالقبض يرجع بما ضمن على الامر لانه في القبض عامل له من
(٣) كل وجه • ولو عادت الجارية من الاباق تعود على ملك الامر لان قرار الضمان عليه
في الفصل الاول من الباب الاول من وكالة العتائية • وفي الكافي ولودفع الى رجل
ألفا فامر أن يشتري به عبدا ويريد من عبده الى خمسمائة فاشترى وادعى انه زاد خمسمائة

(١) قوله خلافا لهما الصحيح في بعض النسخ
اسقاط كلمة الصحيح واينظر اه

(٢) وكذا في العاشر من وكالة المحيط
البرهاني وقال فيه لان هذا يجوز بالاجارة
وينبغي من العتائية أنه اذا ماتت في يد
الوكيل يضمن

(٣) وهذه المسائل مذكورة في اواخر
الفصل العاشر من وكالة المحيط
البرهاني والتاثير خاتية

(١) وهذا اذا لم يكن لاحدهما يئنة وأما اذا كان لاحدهما يئنة يقضى له وان أقام كل يئنة يقضى بيئنة الوكيل كذا في التاتارخانية قبيل هذا **س**
 (٢) هذا اذا خالف في قدر الثمن الى أكثر مما سمى وأما اذا خالف الى أقل مما سمى يكون الشراء للموكل استحسانا كذا في وكالة القاعدية في ذيل المسئلة المزبورة بنوع تلخيص **س**

وأما كرا لا امر تحالفوا قسم العبد ان لا يثأل لثأله بالأم بآلف وثلثة للوكيل بخمسمائة (١) في العاشر من وكالة التاتارخانية • الوكيل بشراء شئ بعينه لا يملك شراءه لنفسه وان قال عند العقد اشترته لنفسى الا اذا خالف في قدر الثمن أو جنسه هذا اذا كان الموكل غائبا (٢) وان حاضر او صرح الوكيل أنه يشتره لنفسه صار مشتريا لنفسه في الخامس من وكالة البرازية • قال وكل رجل بشراء شئ معين ولم يبين الثمن فاشترى به غير الاثمان من المكبل والعروض لنفسه هل يكون للوكيل أجاب نعم لان المطابق ينصرف الى الاثمان فيكون هذا خلافا من وكالة القاعدية • وفي يوع الجامع الصغير الوكيل بشراء العبد مع الموكل اذا اختلفا فقال الموكل اشترت العبد لنفسك وقال الوكيل اشتريت لك ان كان الثمن منقودا فالقول قول الوكيل سواء كان العبد قائما أو هالكا وان لم يكن منقودا ان كان هالكا فالقول قول الامر وان كان قائما ان كان بعينه فالقول قول الوكيل وان كان غير عينه فالقول قول الموكل وعندهما فالقول قول الوكيل في الوجهين جميعا في الخامس من وكالة الخلاصة • ولو وكله بشراء عبد بعينه ولم يذكر الثمن فقال اشترته بكذا صدق وفي العبد بغير عينه صدق عندهما اذا كان ما يدعى مثل قيمته وان كان قيمته أقل تحالفا وبدى بيمين الامر لانه مشتري في حقه واذا حلف لزم المأمور ولا يعتبر تصديق البائع الوكيل في حق الامر ولو كان الثمن مدفوعا الى الوكيل صدق في قوله اشترته بجميعه لانه أمين في المدفوع وكذا يئنه أولى وعن محمد يئنة الامر أولى في الفصل الثاني من الباب الاول من وكالة العتائية • (الخامسة) • رجل أمر رجلا أن يشتري عبدا بعينه بينه وبين الامر فقال المأمور نعم ثم ذهب فاشترى وأشهد أنه يشتره لنفسه خاصة فالعبد بينهما على الشرط في نوع آخر في التوكيل بشراء شئ بعينه من العاشر من وكالة التاتارخانية • (التممة) • وسئل أبو نصر عن وكل رجلا بأن يشتري له هذه الجارية بعشرة دراهم فاشترى اها فزعم الموكل أنه اشتراها له بعشرة دراهم والوكيل يزعم أنه اشتراها لنفسه بخمسة عشر القول قول من واليئنة يئنة من فقال القول قول الوكيل واليئنة يئنه في أواخر العاشر من وكالة التاتارخانية • (السادسة) • ولو وكله بشراء شئ فاشترى بدراهم أو بدنانير أو عكيل أو عوزون في الذمة فهو جائز عند أبي حنيفة وقال لا يجوز الا بالدراهم وبالدنانير من متفرقات وكالة التاتارخانية • الشراء بعرض الغير قايضة بيع من وجهه شراء من وجهه فن حيث انه شراء ينفذ على العاقد وتكون اجازة صاحب الارض اعارة للعرض منه وعليه قيمته ومن حيث انه بيع يتوقف على اجازة المالك والاصل هو النفاذ فتقف من أوائل وكالة القاعدية • امرأة لها جارية أمرت زوجها ببيعها وبشراء أخرى فباعها واشترى أخرى ثم قال لها بعد ذلك اشترتها لنفسى وجعلت ثمن الجارية على نفسى فان نقد ثمن الجارية من مالها فالجارية لها ولا يصدق في أنه اشتراها لنفسه في المسائل المتفرقة من يوع زبدة الفتاوى • الوكيل بشراء عبد بعينه بألف اذا اشتراه بألف ومائة ثم ان البائع حط مائة عن المشتري كان العبد للوكيل لان العقد وقع للوكيل فلا يتغير بالحط في التوكيل بالبيع والشراء من الخامسة • وكما يشترى عبد بعينه فخرج

قوله امرأة لها جارية الخ ذكرت هذه المسئلة في يوع الخامسة في فصل تصرفات الوكيل ولم يذكر له فان نقد ثمن الجارية من مالها السكنه يفهم من كلامه **س**
 قوله في التوكيل الخ كذا في التاسع من وكالة الذخيرة **س**

الوكيل من عنده وأشهد أنه يشتريه لنفسه أو وكل آخر بشرائه فاشتره فهو الأول
وانما يملك الشراء لنفسه عند عزل نفسه ولا يملك ذلك عند غيبة الآخر الا اذا اشتره
بأكثر مما وكله به أو بخلاف جنس ما وكله به في نوع في شراء الفضولي في الخامس
من وكالة البرازية وكذا في الخلاصة * (قع فن) * أمهره بأن يشتري جارية بعينها بعشرة
دراهم فاشترها فقال الآخر اشترتها بعشرة وقال المأوراشترتها لنفسه بخمسة
عشر فقال قول للوكيل والبينة بينته في الوكالة بالشراء من وكالة القنية * قال لاثني
ليشترأ أحدكما جارية بألف درهم فاشترى أحدهما ثم اشترى الثاني لزم ما اشترى
الثاني لنفسه ولو اشترى كل واحد منهما جارية على حدة ووقع شراؤها في وقت واحد
كانت الجاريتان للموكل خمسة وكلاهما ليشترى لهما جارا فاشترى لهما ثم قبض من كل
واحد منهما حصة من الثمن وضاعت حصة أحدهم قبل أن يدفع إلى البائع قال نصير
بضمن الوكيل ولا يرجع به على أحد في التوكيل بالبيع والشراء من الخاتبة * قال
رجل لاخر اشترى عبدا فلان فقال نعم ثم وكله آخر بأن يشتري له ذلك العبد فاشتره
الوكيل وأشهد أنه اشتره للثاني ان كان قبل الوكالة من الثاني بمحضرة الاول كان
العبد للثاني وان لم يكن بمحضرة فهو للاول من المحل المزبور وفي فتاوى أهل سمرقند
رجل وكل رجلا أن يشتري له عبدا فلان بألف درهم فجاء الوكيل إلى البائع وطلب منه
البيع فقال البائع بع عبدي هذا من فلان يعني الموكل بألف درهم فقال الوكيل
قبلت لا يلزم العبد الموكل وفي الفتاوى الصغرى والصحيح أن الوكيل يصير فضوليا ويتوقف
العبء على اجازة الموكل في الثلاثين من وكالة التاتارخانية * ولو دفع إلى رجل دينار
ليشترى له به ثوبا فاشترى بدينار من عند نفسه جاز شراؤه ولا يكون له في
التوكيل بالخصومة من وكالة الخاتبة * وفي شركة الفتاوى رجل قال لاخر اشترى جارية
فلان فلم يقل المأورنم ولم يقل لا وذهب فاشترى ان قال اشتريتها للآخر فهي للآخر وان
قال اشتريتها لنفسى فهي له ولو قال اشتريت ولم يقل للآخر أو لنفسى ثم قال اشتريتها لفلان
ان قال قبل أن تهلك أو يحدث بها عيب يصدق وان قال بعد الهلاك أو حدوث العيب
لا يصدق في الخامس من وكالة الخلاصة * الوكيل بشرأ شيئا من فلان ثم قال اشتريتها لفلان
اشتريتها لفلان بل أطلق يقع الملك للموكل لا للمشتري بين الثمن او لم يبين نقد الثمن من مال
نفسه أو من مال موكله في الوكالة بالشراء من خزانة الفتاوى * رجل وكل رجلا بشراء
شيء بغير عينة ودفع إليه الثمن فاشترى الوكيل فهو على وجوه ان كان وكيلًا بالشراء
بمائة درهم فاشترى بمائة درهم ولم يصف إلى دراهم الآخر ولا إلى غيرها كان البيان إليه
فان قال نويت بالدرهم الدراهم التي دفعها الآخر إلى صدق الوكيل ويلزم الشراء الآخر
وان قال نويت غيرها لزم الوكيل اذا قال الوكيل نويت الشراء لنفسى وان قال نويت
الشراء للآخر كان الشراء للآخر وان كان الوكيل أضاف الشراء إلى دراهم الآخر يكون
الشراء للآخر تقدمها الوكيل أو من غيرها ولا يصدق الوكيل أنه اشترى لنفسه الا اذا
صدق الموكل وان كان الوكيل أضاف الشراء إلى دراهم نفسه كان الشراء له ولا يصدق

(١) وهذا كله اذا تنازعا فقال الموكل اشترى لي أو على العكس وقال الوكيل اشترى لنفسى أو على العكس وان تصادقا على انه لم يحضره اليه قال أبو يوسف يحكم النقدان تقدم من مال الآخر كان الشراء للآخر وان كان الثمن من مال المأمور كان الشراء للمأمور سواء أضاف العقد الى مال نفسه أو الى مال الآخر وقال محمد الشراء يكون للوكيل كذا في الخيانة في ذيل المسئلة المزبورة

(٢) وفي الكافي وان أضافه الى دراهم مطلقه فان نواها للآخر فهو الآخر وان نواها لنفسه فهو لنفسه وان تكاذبا في البيعة يحكم النقدا بجماعا وان توافقا على انه لم يحضره اليه فعند أبي يوسف يحكم النقدا كما اذا تكاذبا وعند محمد هو للوكيل والتوكيل بالاسلام في الطعام على هذه الوجوه كذا في العاشر من وكالة انا تارخانية

(٣) لان نقصان الاجل زيادة في المسمى معنى كذا في المحيط

انه اشتراء للموكل ونقد تلك الدراهم أو غيرها الا اذا صدقه الموكل في أوائل التوكيل بالبيع والشراء من وكالة الخبانية (١) وفي المتن قال هشام عن محمد قال أبو يوسف اذا أعطى الرجل رجلا عشرة دراهم وأمره أن يشتري له ثوبا وسعى جنبه وصفته فاتفق المدفوع اليه العشرة على نفسه واشترى ثوبا مثل ذلك الثوب بعشرة من عند نفسه جاز على الآخر في التساع من وكالة المحيط البرهاني • الوكيل بشرأى بغير عينه اذا اشترى مالا وكل به بمثل الثمن الذي هو داخل في الوكالة ثم ادعى بعد ذلك أنه اشترى لنفسه أو لموكله فان لم يكن الثمن مدفوعا له يصدق وان كان الثمن مدفوعا اليه فان أضاف الشراء اليه ونقد منه فالشراء للموكل ولا يصدق الوكيل في قوله اشترى لنفسى الا أن يصدق الموكل وان أضاف الشراء اليه ونقد من غيره فكذلك الجواب والوكيل أن يجلس المنقود لنفسه استحسانا وأن أضاف الشراء الى غيره ونقد منه فالشراء يقع للوكيل من حيث الظاهر حتى لا يصدق الوكيل في أنه اشتراء للموكل وان نقد مال الموكل يصير مائنا الا أن يصدق الموكل فيما قال وان اشترى بدراهم مطلقه فهو على وجهين ان اشترى مالا يحكم النقدان تقدم من دراهم الموكل فالشراء للموكل وان تقدم من مال نفسه فالشراء له وان لم يتقدم رجع في البيان الى الوكيل ويعتبر بيانه (٢) وان اشترى مؤجلا فالشراء يكون للوكيل حتى لو ادعى الشراء بعد ذلك للموكل لا يصدق الا أن يصدق الموكل ذكر شيخ الاسلام هذه الجملة في شرح كتاب الوكالة في باب قبيل باب الوكالة في الصرف في العاشر من وكالة المحيط في نوع آخر وكذا في التساع من الذخيرة بعين عبارته • الوكيل بالشراء اشتراء نسيئة فالتأجيل حق الموكل والوكيل وان أراد الوكيل أن يكون له الاجل يشترى بالنقد ثم يؤجله البائع الى مدة فيكون الاجل حقه فيأخذ الثمن من الموكل في الخامس من وكالة البرازية • رجل أمر رجلا بأن يشتري له عبدا بألف درهم فاشترى بألف الى القطاف ومات العبد في يد الوكيل كان على الوكيل القيمة المكونة للشراء فاسدا ثم يرجع بمائتين من القيمة على الآخر وان كان أكثر من الألف في الحادى عشر من وكالة المحيط • ولو وكله أن يشتري له طعاما بعشرة دراهم فلم يدفعها اليه فاشترى الوكيل نسيئة فهو جائز ثم للآخر أن يأخذ الطعام قبل أن ينقد الثمن فان مات الوكيل فخل عليه الثمن لم يحصل على الآخر في باب من الوكالة بالبيع والشراء من وكالة المبسوط ملخصا • واذا أمر رجلا أن يشتري له عبدا بألف درهم الى القطاف فاشترى بألف درهم الى أجل مجهول دون القطاف صار مشتريا لنفسه (٣) من المحل المزبور (شس) التوكيل بالشراء الفاسد صحيح كالتوكيل الى الحصاد وغيره وبعد صحة الوكالة شراء الوكيل كشرائه الموكل وقبض الوكيل للموكل فيصير مضمونا عليه بالقيمة في الوكالة بالشراء من القيمة • وكيل الشراء اذا اشترى نسيئة فخل عليه الثمن يموت لا يحل على الآخر في أواخر الخامس من وكالة البرازية وكذا في وكالة المبسوط • ولو اشترى الوكيل بئنا مؤجلا لا يرجع على الآخر ما لم يحل الاجل واذا مات الوكيل حل عليه دون الموكل في الاول من الباب الثانى من وكالة العناية • أمر رجلا بأن يشتري له بقره بعشرة دراهم فاشترى بئنا فى درهم وقيمة

الدنانير مثل الدراهم أو كان على العكس لزم الأمر استحصانا في قول أبي حنيفة وأبي يوسف
وقال محمد وزفر لا يلزم الأمر الآن يشترى بمثل ما سعى من الثمن وأجمعوا أنه لو اشترى
بمروض وقيمتها مثل الدراهم لم يلزم الأمر في التوكيل بالشراء من وكالة التهمة وكذا في
المنية • ولو أمره بالشراء بالدراهم فاشترى بالدنانير قيمتها مثله لم يجز عليه إلا في رواية الحسن
في الفصل الثالث من الباب الأول من وكالة العتائية • الوكيل بالشراء إذا قال له
الموكل ما صنعت من شيء فهو جائز فاشترى هذا الوكيل شيئا كان له أن يبيع ما اشتراه
وهو بمنزلة المضارب في التوكيل بالبيع والشراء من العتائية • وإذا دفع إلى سمسار ألف
درهم وقال اشتر لي به ما شئت ما جاز استحصانا وله أن يشتري به ما يبدله باعتباره دلالة
الاطلاق والعموم إلا إذا كان سمسار في نوع خاص فينتدب تنقيده في العاشر من وكالة
المحيط البرهاني • (هو) سئل القاضي بديع الدين وكلتكم كذا مال من مرامك خري
فاشترى من مال الموكل أراضى وكتب الصك باسمه قال الأراضى ملك الوكيل لأن الوكالة
لا تصح في العاشر من وكالة التناثر خاتمة • (أهو) (١) الوكيل إذا اشترى بأكثر مما أمر به
لا ينفذ على الموكل وينفذ عليه أن كان من أهل الإلزام وإن كان صبيًا أو مجنونًا لا ينفذ عليه
قال القاضي بديع الدين هذا إذا كان الثمن غير منقود وأما إذا كان منقودًا لا يجوز
وإن قل وينفذ على الوكيل من المحل المزبور • وفي التهذيب ثم في كل موضع يكون
خلافًا في البيع فهو موقوف على إجازة الأمر وما كان خلافًا في الشراء يكون مشتريا
لنفسه إلا إذا كان الوكيل صبيًا أو عبداً محجورا أو مرتدًا فهو موقوف من أواخر وكالة
التناثر خاتمة • (م) قال الوكيل بالشراء مطلقا إذا اشترى بمثل القيمة أو بأكثر
مقدار ما يتغابن الناس فيه يجوز وإذا اشترى بأكثر من القيمة مقدار ما لا يتغابن الناس فيه
لا يجوز ولقب المسئلة أن الوكيل بالشراء مطلقا يتحمل منه الغبن اليسير ولا يتحمل منه
الغبن الفاحش وتكاملوا في الحد الفاصل بين الغبن اليسير وبين الغبن الفاحش والصحيح
ما روي عن محمد في النوادر أن كل غبن يدخل تحت تقويم المقومين فهو يسير وما لا يدخل
تحت تقويم المقومين فهو فاحش قال شيخ الإسلام هذا التحديد فيما لم يكن له قيمة معلومة
في البلدة كالعبيد والدواب وغيرهم وأما ما له قيمة معلومة كالنبيز والعم وغيره ما فزاد
الوكيل بالشراء لا ينفذ على الموكل وإن كانت الزيادة شيئا قليلا كالنفس ونحوه في العاشر
من وكالة التناثر خاتمة في نوع آخر في تنفيذ الوكالة (٢) • (م) ثم ما ذكرنا أن الوكيل
بالشراء يتحمل منه الغبن اليسير دون الفاحش فذلك في الوكيل بشراء شيء لا بعينه فأما
الوكيل ببيع شيء بعينه فلا نص فيه وقد اختلف المشايخ فيه بعضهم قالوا أنه يتحمل
منه الغبن اليسير دون الفاحش وقال بعضهم لا يتحمل منه اليسير أيضا والوكيل بالصرف
إذا اشترى بما لا يتغابن الناس فيه لا يجوز بخلاف الغبن الفاحش لا يتحمل في شراء
شيء بعينه بالاتفاق وفي الوكيل بشراء شيء لا بعينه يتحمل بالاتفاق وإذا وكله بشراء عبدا
بعينه أو بشراء جارية بعينها فاشترى بمكيل أو موزون بعينه أو واشترى بغيره لا يجوز
بلا خلاف بين علماءنا ولو اشترى بمكيل أو موزون بغير عينه لم يذكر هذا الفصل في الأصل

(ترجمة)

(قال وكلتكم أن تشتري لي ملكا من مالي) اهـ

(١) وفي يوسع العمدة لا مصدر الشهيد أسير
قال لا شراشترى بألف درهم فاشترى
بأكثر لزمه ذلك بخلاف الوكيل بالالف
إذا اشترى بأكثر لم يلزم الموكل انتهى ولا
يجوز الفرق بينهما

(٢) ثم إن أبا حنيفة فرق بين البيع والشراء
في فاحش الغبن في حق الوكيل فقال لا
يجوز شراؤه به ويجوز بيعه به ولم يفرق بينهما
في تصرف المأذون فجوز كلاهما به
والفرق هو أن الوكيل بما يلحقه من العهدة
فكان الوكيل بالشراء متما في أنه اشترى
لنفسه فلما رآه صفقة خاسرة أراد أن
يلزمه الأمر وهذا لا يمكن في المأذون لأنه
متصرف فيه لنفسه لا يرجع بما يلحقه من
العهدة على أحد فكان البيع والشراء
في حق واحد كذا في مبسوط المرخعي
في المأذون في أوائل باب شراء المأذون

(١) هذا اذا كان وكيل بشرا شئ بغير عينه حتى لو كان وكيل بشرا شئ بعينه فالوايخذ على الآخر لانه لا يملك شراءه لنفسه كذا في وكالة السراج الوهاج بعد (٢) الوكيل بالشراء اذا قبض الثمن فهلك عنده ان كان قبض الثمن من الموكل قبل الشراء يهلك امانة سواه فلا قبل شراء الوكيل اوبعده وان قبض الثمن من الموكل بعد الشراء يهلك (٣٣) مضمونا عليه كذا في الخاتمة في فصل التوكيل

بالبيع والشراء وكذلك في خزنة الفتاوى في فصل الوكالة بالشراء بعد وقال قاضخان في فصل تصرفات الوكيل في بيع فتاواه قال محمد لا يكون للامر الآن يكون ما لا امر قائما وقت الشراء وهو الصحيح لان الوكالة تبطل بهلاك مال الامر قبل الشراء مذكور ذلك في يروع الزبادات وعامة الكتب انتهى وهو ظاهر الرواية كما في فصل التوكيل بالبيع والشراء من وكالة الخاتمة أقول المسئلة التي نقلها الكردي من العيون مبنية على أن الوكالة تبقى بقاء مال الامر وتبطل بهلاكه بعد قوله ودفع ألفا اليها كذا في التسخ ولعل الانسب اليه ويجزى ومن ذلك يقال في قوله بعد أمسكها وقوله فامسكها وليجزر هـ

(٣) وفي الفصل الثاني من الباب الاول من وكالة العتاية الوكيل بالشراء اذا منع المبيع عن الموكل لاجل الثمن فهلك يهلك بالثمن هو الصحيح وان لم يهلك لكن حدث عنده عيب فللا امر الزامه بالثمن ويضمن له نقصان العيب القديم بعد

وفي الخاتمة في باب الوكالة بالبيع والشراء وصورة ظهور هذه الاختلافات ما اذا كان الثمن خمسة عشر مثلا وقيمة المبيع عشرة يرجع الوكيل بخمسة على الموكل عند من يقول بضمان الرهن ولا يرجع أحدهما على الآخر عند من يقول بضمان الغصب أو المبيع ولو كان الثمن عشرة وقيمة المبيع خمسة عشر يرجع الموكل على الوكيل بخمسة عشر عند من يقول بضمان الغصب ويسقط الثمن كله ولا يجب شئ عند من يقول بضمان المبيع

وقد اختلف المشايخ من محل الزبور الوكيل بشراء شئ بعينه يملك شراءه بثمن غال (١) الوكيل بشراء شئ بغير عينه لو اشترى بما لا يتغابن فيه الناس ان صدقه الموكل أنه اشتراه نفذ عليه والا فلا في التوكيل بالبيع والشراء من يروع السراجية وفي يروع التوازل الوكيل بشراء بعد حبشي اذا أنفق الدراهم على نفسه واشترى ما أمر به بدراهم من عنده يكون المشتري للوكيل دون الامر وهو المختار وفي الاصل لو اشترى ما أمر به ثم أنفق الدراهم بعد ما سلم ما اشترى الى الآخر ثم نقد البائع غير حازر في الخامس من وكالة الخلاصة وفي الاصل اشترى بدنانير من عنده ثم نقد بدنانير الموكل فاشترى للوكيل ويضمن مال الموكل للتعدي ولو اشترى ما أمره وسلمه الى الموكل ثم أنفق دراهم الوكالة ونقد للبائع غير حازر وفي الجامع دفع اليه ألفا ليشترى به فاشترى وقبل أن ينفقه للبائع هلك من مال الآخر وان اشترى ثم نفقه الموكل فهلك الثمن قبل دفعه الى البائع عند الوكيل يهلك من مال الوكيل وفي الجامع الاصغر وكما به ودفع ألفا اليها فاشترى ولم ينفقه هلك رجع مرة فان دفع هلك ثانيا لا يرجع أخرى والمضارب مرارا والكل رأس المال (٢) وكيل بيع الدينار أمسكها وباع ديناره لا يصح وفي التوازل أعطاه دينارا اقتضاء دينه أو الاتفاق على عياله فأمسكها وصرف ديناره نفسه جازا استحسانا وفي العيون أمره بصدقة ألف وأعطاها فأنفقته وتصدق بألف من عنده لا يجوز ويضمن وان باقية عنده وتصدق بألف من عنده جازا استحسانا وفي المتيق أمره أن يقبض من مديونه ألفا ويتصدق بصدقة بألف عنه ليرجع على المديون جازا استحسانا في أول الخامس من وكالة البرازية وكذلك كذا في الخلاصة (م) والوكيل بالشراء أن يرجع على الموكل بالثمن قبل أن يؤدى الثمن من مال نفسه ولو وكيل أن يجبس المشتري من الموكل الى أن يأخذ منه ما نقد وان هلك بعد الحبس قال زفر يضمن الوكيل قيمته للموكل كالفصص يهلك عنده المغصوب وعند أبي حنيفة ومحمد يهلك بالثمن كهلالة المبيع قبل القبض وعند أبي يوسف يهلك بالاقول من قيمته ومن الدين لو كان الثمن أكثر يرجع على الموكل بالفضل ولم يذكر محمد في شئ من الكتاب أن الوكيل اذا لم ينفد الثمن وسامحه البائع ولم المبيع اليه هل له حق الحبس عن الموكل الا أن يستوفي الدراهم منه وحكي عن الشيخ الامام نعم الاثمة السرخسي أن له ذلك وأنه صحيح وفي الكافي فلو هلك في يده بعد حبه ضمنه ضمان المبيع عند أبي حنيفة ومحمد أي يكون مضمونا بالثمن قلت قيمته أو كثر وضمان الغصب عند زفر وضمان الرهن عند أبي يوسف في العاشر من وكالة التاتارخانية (م) وفي التوازل الوكيل بشراء الجارية بالالف اذا اشتراها بالالف كما أمر ونقد الف وقبضها ولم يجبسها عن الآخر حتى نقد الامر خمسمائة ثم طلبها منه فغناها فملك في يده سلم للوكيل الخمسمائة المقبوضة وبطلب الباقية من الآخر ولو كان حبه في الاستداء فعليه رد المقبوضة أيضا من محل الزبور ولو وكله بشراء جارية أو دار فاشترى جارية أو دار كانت للموكل وقد باعها أو وهبها لم يجز ولو اشترى جارية كانت للوكيل وقد باعها حازر في الفصل

انتهى وخلفه مؤلف التاتارخانية ووقع في عبارته سقط فاختل المعنى بعد

الثالث من الباب الاول من وكالة العتائية * قال الوكيل بالشراء لا يشتري الا بالدرهم والدنانير وكان أبو حنيفة يجوز بغيرهما في الذمة ثم رجع من المحل المزبور * ولو قال اشترى بماعليك عبدا أو أسلمه ان عين العبد أو البائع جاز وان لم عين فذلك عندهما وعنده لا يجوز واذا عين فقال الا تمر لم يتقايضا وقد هلك العبد وقال المأمور تقايضا فالقول للا تمر ورجع على المأمور بدينه ولو قال الا تمر قبضت وبجد المأمور لم يجز اقراره على المأمور حتى لا يطالبه البائع بالنفن ويطلب الا تمر وعليه العهدة من المحل المزبور * ولو أمره بشراء ثوب يهودى ليقطعه قصا لم يجز عليه ما لا يكفيه الا أن يكون بسيرا من المحل المزبور * رجل قال لمدونه اشترى بماعليك جارية لا يصح التوكيل في قول أبي حنيفة ولو قال اشترى بماعليك جارية فلان أو قال هذه الجارية تصح التوكيل عند الكل وكذا لو قال أسلم مالى عليك في كذا لا يصح التوكيل عند أبي حنيفة ويصح في قول صاحبه ولو قال أسلم مالى عليك من فلان في كذا صح التوكيل عند الكل في أوائل وكالة العتائية * قال اشترى جارية بألف أو قال من مالى أو قال بهذه الألف وأشار الى ماله صح التوكيل أما اذا قال اشترى جارية بألف أو هذه الجارية بألف فهذه مشورة لا توكيل في التوكيل بالشراء من وكالة منبة المفتى وكذا في التثمة * ولو قال اشترى جارية بهذه الألف الدراهم التي في هذا الكيس ودفعها اليه فاشترى جارية بألف جياذ فظفر في الكيس فاذا فيه أقل أو أكثر أو جنس آخر أو لم يكن فيه شيء أو فيه زيوف فهو على المسمى وهو الجياذ ولا تتعلق الوكالة بالمشار اليه الا بعلوم أربعة وهو أن يعلم به ويعلم كل واحد بعلم صاحبه فان فقد واحد من العلوم الاربعة تتعلق الوكالة بالمسمى نفيا للفرور ولو كان ألف درهم جياذ فهلك بعضها في يد الوكيل بطلت الوكالة بقدره من أوائل وكالة العتائية (١) * قال محمد في الزيادة رجل قال لغيره اشترى بهذه الألف الدراهم جارية وأراه الدراهم فلم يسلمها الى الوكيل حتى سرق الدراهم ثم اشترى الوكيل الجارية بألف درهم لم الموكل الاصل اذ الدراهم والدنانير لا يتعينان في الوكالات قبل التسليم بلا خلاف وأما بعد التسليم الى الوكيل هل يتعين اختلاف المشايخ فيه بعضهم قالوا يتعين حتى تبطل الوكالة بهلاكها وعائتهم على أنها لا تتعين وفائدة النقود والتسليم على قول عامة المشايخ شيان أحدهما توقف بشاء الوكالة ببقاء الدراهم المنقودة فان العسر الظاهر فيما بين الناس أن الموكل اذا دفع الدراهم الى الوكيل يريد شراءه حال قيام الدراهم في يده والثاني قطع رجوع الوكيل على الموكل فيما وجب للوكيل على الموكل وكذلك لو لم تسرق الدراهم ولكن صرفها الموكل الى حاجة نفسه كان الجواب كما قلنا في فصل السرقة * ولو كان الموكل دفع الدراهم الى الوكيل فسرق من يد الوكيل لا ضمان على الوكيل فان اشترى الوكيل بعد ذلك جارية بألف درهم نفذ الشراء على الوكيل (٢) ويستوى ان علم الوكيل بهلاك الدراهم أو لم يعلم في العاشر من وكالة التانارخانية في أول نوع في هلاك الثمن * مثل برهان الدين عن دفع عشرة اشترى له بها لحما فاشترى من عند نفسه وهلكت العشرة قال ان هلكت ثم اشترى بعشرة نفسه فاشترى نفسه وهلكت عن الموكل وان اشترى من عند نفسه ثم هلكت فاشترى

(١) قال هزار درم سيم مريكي راداد ووكيلش كرد بخريدن يكي غلام معلوم وكيل سيمها بكرفت ويبرد بديد آمد كه سيمها در شب دزد برده بوده است آجاب غلام مريكي را بود وبها هم بروى بود لان الدراهم اذا هلكت في يد الوكيل قبل العقد بطلت الوكالة فهو انما اشترى بعد بطلان الوكالة فوقع الشراء كذا في وكالة القاعدية * (ترجمة)

دفع لرجل ألف درهم ووكيله بشراء غلام معلوم فأخذ الوكيل الدراهم ثم ظهر انها سرق منه لئلا آجاب الغلام وثمنه للوكيل لان الدراهم اذا هلكت الخ

(٢) لانه لم يسبق وكيلا بعد هلاك تلك الدراهم لتعلق الوكالة بتلك الدراهم المنقودة عند بعض المشايخ وتوقف بقاء الوكالة بقاء تلك الدراهم عند عامة المشايخ كذا في المحيط والذخيرة * (ترجمة)

(١٦) لأن العرف أن من اشترى طعنا ما في ناحية من نواحي المصر انما يشتري لينقل الى منزله كذا في العاشر من وكالة المحيط في نوع في التوكيل بالشراء وفيه تفصيل بعد ذكره في الفتاوى العتائية (٢٥) في أواخر الفصل الثالث من الباب الاول بعد

وكذا في أواخر الباب الاول من كتاب العتائية بعبارة أخصر بعد

وهذه المسائل مذكورة في الخاتمة في فصل التوكيل بالبيع والشراء في الفصل العاشر من المحيط والتاتارخانية بعد (ترجمة)

وكيل بالشراء اشترى شيئا ودفع ثمنه من عنده ثم أخذ الثمن من الموكل ثم هلك دراهم الموكل قال في وكالة الجامع يهلك على الوكيل الخ (ترجمة)

وان أخذ الوكيل الدراهم من الموكل قبل الشراء وباقى المسئلة بحاله هل يهلك على الوكيل أيضا الخ

(٢) وفي المحيط والدور نظير العبيد والحواري جنس واحد من وجهه وأجناس مختلفة من وجهه فقلنا اذا بين المحلة أو الثمن يجوز التوكيل واذا لم بين واحد منهما لا يجوز التوكيل هذا جواب ظاهر الكتاب وبعض المتأخرين قالوا ان بين الثمن لا يجوز التوكيل مالم يعين المحلة وفي المجز اذا قال الرجل لغيره اشترى دارا بالنقد درهم فالوكالة باطلة ولو قال اشترى دارا بالكوفة في موضع كذا وسمى موضعا متقاربا بعضه من بعض جازت الوكالة سمي الثمن أو لم يسم

للموكل وهلك عن الوكيل من الصيرفة في أحكام الوكالة • وفي الخزانة أمره بشراء شيء في غير المصر فاشترى وأنفق في الكراء من ماله يرجع استحسانا وان في المصر يمكنه النقل بنفسه أو بالمرافعة الى الحاكم ليأمره فلا يرجع الوكيل يقبض الرقيق والذباية أنفق على طعامه وسقيه ورعيه وحمله من ماله فهو متبرع لا يرجع بلا أمر أو قضاء في الرابع من وكالة البرازية (١) • قال وكيل بشراء كلة خريد أنسكاه ازموكل سيم كرفت بيش از ان كرسيم يبيع داد سيم هلاله شد در وكالة جامع كفته است كه يهلك على الوكيل لانه انما استوفى حق نفسه لانه ثبت له بالشراء على موكله دين كائنت للبائع على الوكيل واكرسيم بيش از شرا كرفته باشد ازموكل والباقي بحاله هل يهلك على الوكيل أيضا ذكر في هذا الباب بعد هذه المسئلة فقال وكذلك لو قبض الثمن قبل العقد وأشار في الباب الاول من وكالة الجامع الى خلاف هذا من وكالة الشاعدية • الفتاوى العتائية ولو أمره بشراء شيء بالري فاشترى بالكوكة ولا يوجد خير منه في الري بذلك الثمن جاز استحسانا وقبل انما يجوز فيما لا محل له استحسانا في العاشر من وكالة التاتارخانية • الجهالة أنواع فاحشة بجهالة الجنس كمنوب أدابة لا يصح وان بين الثمن وبسيرة بجهالة النوع كشاة وفرس وثوب يهودي يصح بين الثمن أولا وفي التجريد جعل الشاة من القسم الثالث وفي الجارية الصفة معلومة بحال الموكل وكذلك البقرة لو كان الموكل برتبا فاشترى له حمارا مصريا أو كان واحدا من العوام فاشترى له فرسا يليق بالملك يلزم المأمور ومشتريه بين الجنس والنوع كدار وجارية وعبدان علم الثمن صح أو النوع كرومي والالا (٢) وفي الحنطة ان علم الثمن أو المقدار صح ولو قال اشترى دارا بألف لا يصح طيلسانا بما عرفت دارا بالكوفة بألف جاز دارا بالكوفة في موضع كذا وسمى موضعا متقاربا بعضه ببعض جازت ذكر الثمن أولا وعن الثاني دارا بألف يجوز ويتعين البلد الذي هو فيه وكلة بشراء دار ببلغ فاشترى خارجها ان الموكل من أهل البلد لا وان من الرستاق جاز دفع دراهم وقال اشترى شيئا لا ولو قال ما تحب وترضى جاز بخلاف البضاعة والمضاربة وقد مر بشراء ثوب لا بشراء أي ثوب شئت صح وفي البضاعة لو أمره بشراء ثوب أو ثياب أو الثياب صح وبشراء أو ثوب لا يصح دفع اليه ألفا وقال اشترى بها الدواب أو لم يدفع مع • ولو قال خذ هذه الألف واشتر بها الأشياء جاز وان لم يسم بضاعة أو مضاربة في أوائل الخامس من وكالة البرازية وكذا في الخلاصة • وفي القدوري وكلة بشراء حنطة أو مقدرا آخر ولم يسم مقدارا ولا ثمنالا ولو سمي كيلا معلوما صح وفي الكافي اذا لم يدفع اليه ثمنالا وقال اشترى حنطة أو غيرها من المقدرات لا يصح من المحل المزبور في نوع في شراء الفضولي • وكلة بشراء مملوك بكذا ولم يبين الذكورة والانوثة لم يصح وكلة بشراء حمارا وفرسا ونحو ذلك ولم يبين الذكورة والانوثة صح قبيل التوكيل بالبيع من وكالة شبة المفتي • وكلة بشراء جارية وسمى جنسها وثمنها فاشترى له عيما أو مقطوعة اليدين لم يسم في قوله خلافا لهما وفي العوراء أو مقطوعة إحدى اليدين جاز اجتماعا • وكلة بشراء رقبة لم تجز العيما وكذا لو قال جارية تخدمني أو سمي عملا من الاعمال ولو قال جارية أطرها فاشترى أخت

الامر لم يلزمه في التوكيل بالشراء من وكالة المنية • وكاه بشراء جارية فاشترى ذات رحم
محرم من الموكل أو جارية حلف الموكل بعتها ما ان ملكها صح وعنت وكذا العبد المأذون
اشترى قريب مولا والصبي المأذون اشترى قريب نفسه صح وعنت من المحل المزبور •
وكاه بشراء جارية فاشترى أخت امرأة الموكل أو عمة امرأته من نسب أو رضاع أو اشترى
جارية لها زوج أو هي في عدة بائن أو رجعي أو وفاة كان مخالفا ولو اشترى أخت أمة قد
وطئها لزمه ولو اشترى صغيرة لا تطبق أو مجوسية فهو مخالف (١) وبالنصرانية واليهودية لا
كذابا بالصائبة في قياس قوله ولو اشترى هارثة فاه لم يعلم به لزم الامر وله حق الردوان علم
أولم يعلم بشرط براءة البائع عن كل عيب فهو مخالف من المحل المزبور وكذا في التوكيل
بالببيع والشراء من الخفية • مثل أيضا كان له على رجل مال فوكله بان يشتري له بهذا المال
خسبة فاشترى وقبضه الوكيل وزكه عنده قال هذه الوكالة لا تصح ولا يصير المشتري ملكا
للموكل من الفتاوى الصيرفية في أحكام الوكالة • رجل وكل عبدا ما أذنوا بالشراء بالنقد
فاشترى المأذون صح استحسانا ويكون المشتري للامر والعهد على العبد ولو وكاه بشراء
شيء نسيته ففعل كان المشتري للعبدا واستحسانا ملخص ما في التوكيل بالببيع
والشراء من الخفية • رجل وكل وكيله بان يشتري له عبدا فلان بألف درهم فقطعت يده
فاشترى لا ينفذ شراؤه على الامر لانه قيد به بعبدا فلان وانه صحيح • ينفذ فكانه نص على
شراء عبدا صحيح الدين بخلاف ما اذا قال اشترى عبدا فاشترى عبدا مقطوع اليد
حيث يجوز من وكالة تهذيب الواقعات نقلا عن العيون • قال الوكيل بالشراء اذا أخذ
السلعة على سوم الشراء وسمى الثمن فأراها الموكل فلم يرض بها وردت على الوكيل فملك
عند الوكيل ضمن الوكيل قيمتها للبائع وهل يرجع الوكيل على الموكل ينظر ان أمره الموكل
بالاخذ على السوم يرجع وان لم يأمره لا يرجع (٢) في المتفرقات من وكالة المحيط وكذا
في باب السلم من الخفية والتاسع من بيع البزاية ملخصا • وكل رجل وكل رجل بان يشتري
جارية بألف درهم فاشترى ثم ان البائع وهب كل الالف للوكيل صحت الهبة وكان
للكيل أن يرجع بالالف على الموكل كما لو أذى الوكيل الثمن من مال نفسه كان له أن يرجع
ولو وهب البائع للوكيل خمسمائة لا يرجع الوكيل على الموكل بشيء لانه حطوف في الخط
لا يرجع ولو وهب البائع منه خمسمائة ثم وهب منه الخمسمائة الباقية لا يرجع
الوكيل على الموكل بالخمسمائة الاولى ويرجع بالخمسمائة الثانية لانه وهبه ولو وهب منه
ثمسمائة ثم وهب منه المائة الباقية فانه لا يرجع على الموكل ان بمائة وهذا كالقول أبي
حنيفة وأبي يوسف في فصل التوكيل بالببيع والشراء من وكالة الخفية • المأمور بالشراء
اذا خالف في الجنس نفذ عليه الا في مسئلة من يبيع الولوالجية الاسير المسلم في دار الحرب
اذا أمر انسانا بان يشتريه بألف درهم فخالف في الجنس فانه يرجع عليه بالالف الوكيل اذا
سعى له الموكل الثمن فاشترى بأكثر نفذ على الوكيل الا الوكيل بشراء الاسير فانه اذا اشترى
بأكثر لزم الامر المسمى كمال الواقعات في الوكالة من الفن الثاني من الاشياء (٣) (٤)
الاسير اذا أمر رجلا بان يفديه من أهل الحرب بألف درهم ففداه بالفين يرجع عليه (٤)

(١) وفي النوادر اذا أمره أن يشتري له
جارية بطونها فاشترى جارية صغيرة لا يوطأ
منها أو مجوسية فهو مخالف والنصرانية
واليهودية يجوز على الامر والصائبة
يجوز على الامر في قياس قول أبي حنيفة
وفي قياس قوله لا يجوز كذا في العاشر
من وكالة التانارخانية •

(٢) والامر بالشراء لا يكون آمرا
بالاخذ على سوم الشراء كذا في فصل فيما
يجوز فيه السلم من الخفية •
(٣) وسيجي بيانه الا أن الظاهر من
الواقعات أنه فرق بين المأمور بالتفداء
وبين الوكيل بالشراء وهو الظاهر
مما في الخفية كما سيجي •

(٤) قوله يرجع عليه بألف كذا في نسخ
الواقعات الواقعة عندنا ويخالفه
ما في السابع من الاستروثنية نقلا عن
سيرة مجموع النوازل أنه يرجع عليه
بألفين وكذا ما في الفصولين قبيل أحكام
المرضى بعلامته (من) وما في فصل
تصريف الوكيل مضموع الخفية •

(١) يعني أن الوكيل بشراء شيء بألف إذا اشتراه بالفين يكون مخالفاً فيكون الثمرا لو وكيل فلا يرجع شيء وأما إذا يرجع بألف لانه لا عقد هنا حتى يكون العقد للوكيل فهو كمن أمر رجلاً أن ينفق عليه ألفاً فانفق ألفين فانه يرجع فيه بألف فكذا هنا وفي الخاتمة في فصل في أداء الزكاة والرجل إذا أخذ السلطان لبيادته فقال لرجل خلصني (٣٧) أو الأسير في يد الكافر إذا أمر غيره بذلك فدفق

المأمور ما لا وخلص الأمر اختلّفوا فيه قال بعضهم لا يرجع المأمور في المسئلةين إلا بشرط الرجوع وقال بعضهم في الأسير يرجع وفي الذي أخذ السلطان لا يرجع إلا عند شرط الرجوع وقال شمس الأئمة السرخسي يرجع في المسئلة وان لم يشترط الرجوع وفي التجنيس والمزيد في باب أداء الزكاة وهو الصحيح وقال في السابع من العمادية اختلّفوا فيه قال شمس الأئمة السرخسي يرجع عليه في المسئلةين وقال صاحب المحيط لا يرجع وعليه الفتوى وهو الأصح

(٢) الخليفة هو الذي في عماله كالولد والوالد والزوج وابن الأخ في عماله أو أجيده أو شريكه شركة عنان كذا قال في الأصل وذكر في بعض المواضع الخليفة هو الذي يأخذ منه الرجل ويعطيه ويديته ويضع عنده المال وان لم يكن في عماله كذا في فصل الكفالة بالمال من كفالة الخاتمة (٣) هذا في الوكيل بالاجارة وأما الوكيل بالاستقجار فتفصيل مسئلة في السادس عشر من وكالة الذخيرة والتاسع والعشرين من اجارة المحيط

(٤) وفي السراجية والمنية قبيل باب عزل الوكيل بالاجارة ليس له قبض الاجارة وحبس المستأجر به وهو مخالف لما في المبسوط والمحيط وقال في المحيط في تعديل المسئلة لأن ذلك من حقوق عقده فالظاهر أنه سهو من الناسخ وقال ابن نجيم في أوائل وكالة البحارنة سبق قلم

وفي الخاتمة في فصل التوكيل بالبيع والشراء والوكيل بالاجارة إذا أبرأ المستأجر عن الأجر أو وهبه منه أن أبرأ عن البعض أو وهبه البعض والأجر

بألف فرق بين هذا وبين الوكيل بالشراء بألف إذا اشتراه بالفين والفرق أنه ليس ههنا عقد انما أمره بأن يخلصه (١) فصار كمن أمر رجلاً بأن ينفق عليه ألفاً فانفق عليه ألفين ولو كان الأسير مكاتباً فأمراً رجلاً ففداء جاز عند أبي حنيفة وان كان الفداء المأمور به أكثر من قيمته فاحشاً ولو كان الأسير عبداً ما ذوقاً لا يجوز على مولاه ويلزمه إذا عتق كما إذا جنى ففداء عنه أجنبي بأمره لا يجوز على مولاه ويلزمه إذا عتق كذا هنا ولو وكل المأمور رجلاً بأن ينفق عليه فقال الوكيل رجل اشتري لي جازوكذا إذا قال اشتريه بمالي لانه في هذين الوجهين صار كأن الوكيل هو الذي اشتراه فكان له أن يرجع عليه ولو قال له الوكيل اشتريه ولم يقل لي ولا بمالي ففعل الوكيل الثاني صار متطوعاً ولا يرجع على أحد الملتزمين وكذا لو أن أجنبياً أمر رجلاً بأن يشتري أسيراً في دار الحرب فان قال اشتريه لي أو قال بمالي فاشتري رجس على الأمر وان لم يقل لي ولا قال بمالي لا يرجع إلا أن يكون خليطاً (٢) لانه حينئذ يكون الأمر بالشراء في التاسع من سير الواقعات ذكر في السير أن المسلم إذا كان أسيراً في يد أهل الحرب فاشتراه رجل منهم ان اشتراه بغير أمره يكون متطوعاً لا يرجع بذلك على الأسير ويحلى سبيله وان اشتراه بأمره في القياس لا يرجع المأمور على الأمر وفي الاستحسان يرجع سواء قال الأسير على أن ترجع بذلك على أو لم يقل على أن ترجع بذلك على وكذا الأسير إذا أمر رجلاً يدفع الفداء ويأخذه منه فهو بمنزلة مالو أمره بالشراء في الكفالة بالمال من كفالة الخاتمة (الخامس في التوكيل بالاجارة والاستقجار والصلح والابراء) والوكيل بالاجارة إذا أبرأه بعرض أو خادم بعينه فهو جاز في الوكالة بالاجارة من وكالة المبسوط والوكيل بالاجارة (٣) خصم في اثبات الاجارة وفي قبض الأجر وحبس المستأجر به لأن الاجارة بيع المنفعة فيقاس ببيع العين والوكيل يستغنى عن إضافة العقد اليه فكان في حقوق العقد كالعقد لنفسه فان وهب الأجر للمستأجر أو أبرأه منه (٤) جاز أن لم يكن شيئاً بعينه ويضمنه للأمر وان كان شيئاً بعينه لم يميز أبرأه ولا بعينه من المحل المزبور ملخصاً وإذا أبرأ الوكيل بالاجارة المستأجر من الاجارة فان كانت الاجارة عيناً فالأبرأ لا يصح وان كانت ديناً فان أبرأه بعد الوجوب بأن مضت المدة أو شرط التجهيل في الاجارة فعلى قول أبي حنيفة ومحمد يجوز وعند أبي يوسف لا يجوز وان أبرأه قبل الوجوب ذكر في ظاهراً الرواية أن عند أبي حنيفة ومحمد يجوز وعند أبي يوسف لا يجوز وفي غير رواية الأصول أن عند محمد يجوز وعند أبي يوسف لا يجوز في السادس والعشرين من وكالة المحيط وان ناقص الوكيل الاجارة مع المستأجر قبل مضي المدة صححت المناقصة سواء كانت الاجارة عيناً أو ديناً اذا لم يكن الوكيل قبض الأجر وان كان قبض الأجر لا تصح مناقضته (٥) وقدمت هذا في كتاب الاجارة وان لم يكن قبض الأجر ولا شرط تجهيله ذكر شيخ الاسلام أن مناقضته لا تصح ولم يذكر فيه خلافاً وذكر شيخ الاسلام أحمد الطحاوي في أن على قياس قول أبي حنيفة ومحمد تصح من المحل المزبور ولو أقر الوكيل قبض الأجر ومحمد فكذا برئ الغريم في الاقل من الباب الثالث من وكالة العتابة واذا وكل الرجل رجلاً بأن يستأجر له دابة بعينه ما يدل معلوم ففعل فالأجر يطالب الوكيل بالاجارة والوكيل يطالب الموكل بالاجارة وان لم يطالبه الأجر وإذا

١٠ افتروى في دين جازباً بالاجاع وان أبرأه عن الكل أو وهب الكل ان كان الأجر ديناً لا يصح في قول أبي يوسف الآخر وفي قوله الاول وهو قول أبي حنيفة ومحمد يصح اعتباراً بفعل الوكيل بفعل الموكل ولا تبطل الاجارة وان كان الأجر عيناً لا يصح حتى يقبل المستأجر وإذا قبل بطلت الاجارة لأن الأجر بمنزلة المبيع والمشتري اذا وهب المبيع من البائع قبل القبض لا يصح

= ما لم يقبل البائع وإذا قبل بطل
البيع انتهى ولم يذكروجه عدم صحة
الابراء ولعل وجهه أن الإبراء عن الدين
لا يصح **مد**
(٥) لأن المتبوض صار ملكا للموكل
ونبت عليه بد الموكل بيد الوكيل كذا
في الخاتمة في فصل التوكيل بالبيع
والشراء **مد**

وهب الأجر من الوكيل أو أبرأه صح ولو وكيل أن يرجع بالأجر على الأمر الوكيل
باستئجار الدار إذا ناقص الأجرة مع الأجران لم يكن الوكيل قبض الدار المستأجر فناقضته
صحبة قياسا واستحسانا وإن قبضه فالقياس أن تصح المناقضة وفي الاستحسان لا تصح
في التاسع والعشرين من اجارة المحيط قال ومن وكله باجارة أرضه فأجرها يعض ما يخرج
يعنى المزارعة جازلان المزارعة تنعقد بلفظ الاجارة ولو وكله بالاستئجار جازعا يجب في الذمة
وعنده ما لا يجوز في الدور بالدرهم أو الدينارين فإذا احتج الوكيل أو أبرأ عن الأجرة بعد
المدة ضمن عند أبي حنيفة ومحمد والوكيل خصم يقيم البيعة ويقام عليه عند جود العقد
ولو جحد الوكيل قبض الأجرة فقامت عليه البيعة بعد المدة ضمن فإن أبرأ قبل مضي المدة ضمن
بقدر ما مضى عند محمد ويجوز إقالته قبل استيفاء شيء من المنفعة إن لم يكن الأجر مقبوضا
والوكيل بالاستئجار لا يملك الإقالة بعد القبض استحسانا ولو أبرأ الوكيل فاستدفع قبض
الأجرة إلى الوكيل وكذا إن كان الموكل غاصبا للدار ووكل باجرته فالأجر له ولو وكل بأن
يؤجر أرضه وفيها يوت دخلت معها ولو أمره بأن يستأجر له أرضا فأخذها من أرضه جاز
ولو وكله بالاستئجار سنة فاستأجر سنتين فالثانية له ولو استأجر سنة فقط فسقط منها حائط
أو بعض قبل القبض فرضى بها الوكيل لزمته وإذا خالف الوكيل الموكل وقبل جاز ولو وكله
باستئجار الدار فاستأجرها وحدها من الأجر حتى مضت المدة لزمته الأجرة عند أبي يوسف
وعند محمد لا يلزم الأمر ويرجع الوكيل على الأمر إذا وهبها له الأجر في الثالث من الباب
الثاني من وكالة العتاية وفي الأصل الوكيل بالاجارة مطلقا إذا أجرة عازوهان وبأى أجر
كان جازت الاجارة ولم يحل فيه خلافا من مشايخنا من قال هذا قول أبي حنيفة أتماعا على
قوله ما لا يجوز الاجارة إلا بالدرهم والدينارين بجر المثل إلا في اجارة الاراضى فإنه لو أبرأ
الأرض بشئ من أنزال الأرض يجوز عندهما وقوله في الاجارة كقول أبي حنيفة في السادس عشر من
وكالة الذخيرة الكافي والوكيل باجارة الدار والأرض أن يؤجرها بالنقد والمكيل
والموزون والحيوان المعين وبما وصف المؤجر من الثياب وفي بعض المواضع حقق
الخلاف هنا كافي البيع في المدة زفات من وكالة التارخانية وكله باجارة قنه فبرهن الفن
على الوكيل على عتقه أو وكله بنقل امرأته فبرهنت على طلاق أو وكله يقبض حبة فبرهن ذو
البدا أنه شراء من موكله ففي هذه الصور لا يدفع إلى الوكيل ولا يقضى بما برهنه أو بل يوقف إلى
حضوره وكله (١) في أحكام الوكلاء من الرابع والثلاثين من الفصولين (عنى) وكيل الجدة
الدار وقبض الغلة أدمى بعض السكاك أنه جعل الأجرة لو كله وبرهن يوقف ولا يحكم بقبض
أجر حتى يحضر الغائب (٢) من المحل المزبور لمخصاه قال ومن وكل رجلا بالصالح عنه فصالح
لم يلزم الوكيل ما صالح عليه ما لم يضمه بل يلزم الموكل هذا إذا صالح عنه عن انكار أو سكوت
أو عن اقرار في دم عدم وفيما لا يحمل على المعاوضة كالصالح على بعض الدين لأن الوكيل في
هذه الاشياء سفير ومعبّر وأما إذا صالح عنه فيما يحمل على المعاوضة بأن كان عن مال عال عن
اقرار فإن الوكيل يلزمه ما صالح عليه ثم يرجع به على الموكل (٣) من صلح تبين الكثرة لا يلزم

(١) ومن وكل وكلا يقبض عبده فأقام
الذى في يده بينة أن الموكل باعه أيام وقف
الأمر حتى يحضر الغائب استحسانا حتى
لو حضر تعاد البيعة على البيع وصار
كما إذا أقام البيعة على أن الموكل عزله عن
ذلك فإنها تقبل في قصر يده وكذا العتاق
والطلاق وغير ذلك يعنى إذا أقامت المرأة
البيعة على الطلاق أو العبد والامة على
العتاق على الوكيل بنقلهم قبل في قصر يده
حتى يحضر الغائب استحسانا دون العتق
والطلاق كذا في وكالة السراج الوهاج **مد**
(٢) وكذا البرهن أنه وهبه أو رهنه
أو أجره منه كافي الفصل الاول من الباب
الثالث من وكالة العتاية **مد**
(٣) هذا إذا كان عن اقرار أو أما إذا كان
عن انكار فلا يجب البطل على الوكيل
كذا في صلح الدرر نقله عن الكفاية
وسيجي من خزائن الاكل **مد**

ملحقة أو تمامه فيه • لو وكله في دعوى لصالح عليه فصالح الوكيل عن اقرار أو انكار بحال مقتدر
فهو جائز فيجب المال على الموكل دون الوكيل إلا أن يضمن الوكيل المال أو يضيفه إلى ذمته
كما في وكيل المرأة بالخلع فعليها المال دون الوكيل ما لم يضمن الوكيل المال ثم إذا ضمن الوكيل
في الصلح المال أو أضافه إلى ذمته أو ماله ثم أدام رجوع به على موكله سواء أدام بأمره أو بغير
أمره من وكالة خزانة الاكمل • ولو وكيل بالصلح أن يصالح مع ورثة الخصم بعد موته في
الثامن والعشرين من وكالة التاتارخانية • وإن وكله ولم يسم شيئاً فصالح على مال كثير
وضمن لزم ذلك الوكيل ثم يطران كان كما يتغابن في مثله لزم الموكل وإن كان أكثر منه لا يلزمه
وإن لم يضمن الوكيل فيجوز فعله على موكله عند أبي حنيفة سواء كانت الزيادة على قيمة المدعى
به ما يتغابن مثله أو ما لا يتغابن وهذا في وكيل المدعى عليه وعندهما لا يجوز وكذا إن
كان وكيل المدعى فتقص عنه ما لا يتغابن الناس جاز عنده خلافاً لهما لو ادعى غمفاً في يد
رجل فوكل المدعى عليه رجلاً بالصلح فصالح الوكيل على أن يسلّم شيئاً منها للمدعى ويرى عما
يقى فهو جائز وكذا المطلوب لو وكل به كالموكل بنفسه من وكالة خزانة الاكمل ملخصاً وتمامه
فيه • وإذا ادعى رجل داراً في يد رجل فوكل المدعى عليه رجلاً ليلصالح مع المدعى ولم يسم
له شيئاً فهو بمنزلة الوكيل بالشراء فيتحمل منه الغبن اليسير دون الفاحش وإن كان وكيلاً
من جهة المدعى فهو بمنزلة الوكيل بالبيع فيتحمل منه الغبن الفاحش عند أبي حنيفة
في الثامن والعشرين من وكالة المحيط • الوكيل بالصلح عن دم العمد من جانب المطلوب بمنزلة
الوكيل بشراء النفس إن صالح على بدل هو مثل قيمة النفس أو أكثر مقدار ما يتغابن الثامن
فيه يجوز بالاخلاف (١) وإن صالح على بدل هو أكثر من قيمة النفس بحيث لا يتغابن الثامن
فيه لا يجوز بالاخلاف والوكيل بالصلح من جانب الطالب عن دم العمد وكيل ببيع النفس
إن صالح على بدل هو مثل قيمة النفس أو أقل مقدار ما يتغابن الناس فيه يجوز بالاخلاف وإن
صالح على بدل أقل من قيمة النفس مقدار ما لا يتغابن الناس فيه فعلى الاختلاف من المحل
المزبور • وجعل وكل رجلاً بأن يرى خصمه عن الدعاوى والخصومات فأبرأه ولم يصف
الأبراء إلى الموكل لم يصح في الرابع عشر من دعوى الخلاصة • (السادس في التوكيل
بالنكاح والطلاق والخلع) • الوكيل بالنكاح وإن كانت قالت له تزوجني من شئت لا يملك
التزويج من نفسه في الحبادي عشر من وكالة العيرانية من كتاب النكاح • وكل امرأته بأن
تزوجها امرأة فزوجته منفها لا يصح وكذا لو أمر رجلاً أن يزوجه امرأة فزوجها امرأة بلى
الوكيل أمرها بولاية لا يصح كبنته وبنت أخيه أو اختها الصغيرة من المحل المزبور • وكلته
بأن يزوجه فزوجه لا يجوز وعليه الفتوى وقال بكر يجوز في السادس من وكالة العيرانية
• ولا يجوز اقرار الوكيل بالتزويج خلافاً لهما في الثامن من الباب الثاني من وكالة العتائية •
ولو وكلته بالتزويج ثم إن المرأة تزوجت بنفسها خرج الوكيل عن الوكالة علم الوكيل بذلك أو لم
يعلم ولو أخرجته عن الوكالة ولم يعلم الوكيل بذلك لا يخرج عن الوكالة فإذا تزوجهما جاز النكاح
في السادس عشر من وكالة التاتارخانية • (قد) وكأنه بتزويجهما يوم الجمعة فزوجهما يوم
الخميس لم يجز إذا التزويج تناول زماناً مخصوصاً في أحكام الوكلاء من الرابع والثلاثين

(١) وفي نسخ التاتارخانية وقع لا يجوز
بالاخلاف والظاهر أنه سهل من النسخ
وبدل عليه أنه قال قرياً من أواخر الفصل
وكيل المشجوع بالصلح عن الموصضة
إذا حطشاً عن الخصم فأن كان
قد رما يتغابن فيه يجوز أجمعاً وإن كان
قد رما لا يتغابن الناس فالمسئلة على
الاخلاف كما في الوكيل وقال في الاقل من
الباب الثالث من وكالة العتائية ولو وكل
مدعى العمد رجلاً بالصلح لا ينقص عن
الدية عندهما وهو أيضاً صريح فيما قلنا
قوله ولا يجوز اقرار الوكيل الخ أي إلا أن
يصدق الموكل كما في الدرر من النكاح اهـ

من الفصولين • ورأيت في فوائد صاحب المحيط الأب إذا وكل رجلاً بتزويج ابنته الصغيرة
فزوجها الوكيل من غير كفوفه لا يجوز عند أبي حنيفة كما يجوز لزواج الأب لا رواية لهذا
في الكتب قبل يجوز وقبل لا يجوز في مسائل النكاح من أحكام الصغار • لا يجوز
لوكيل الأب أن يزوجه بنته الصغيرة بأقل من مهر مثلها كذا في القنية وفيه استثناء القليل
الذي يتساهل الناس فيه كما لا يخفى في الأكفاء من نكاح البحر الرائق • (م) إذا وكل رجل
رجلاً بأن يزوجه امرأة بعينها فزوجها أياماً أكثر من مهر مثلها إن كانت الزيادة بحيث
يتغابن الناس في مثلها يجوز بلا خلاف (١) وإن كانت الزيادة بحيث لا يتغابن الناس في مثلها
فكذلك عند أبي حنيفة وعندهما لا يجوز وفي الظهيرية وقيل لا يجوز عندهم جميعاً قياساً
على الوكيل بالشراء في السادس عشر من نكاح التنازعانية • رجل وكل رجلاً أن
يزوجه امرأة بألف درهم فزوجها بالزيادة إن كانت الزيادة بمجئولة ينظر إلى مهر مثلها إن كان
ألفاً أو أقل جاز النكاح ويجب لها ذلك وإن كان أكثر لا يجوز ما لم يتخير الزوج وإن زاد شيئاً
(٢) معلوماً لا يجوز ما لم يتخير الزوج من المحل المزبور لمقتضى ما فيه • رجل وكل رجلاً
بأن يزوجه فلانة بألف درهم فزوجها بألفين فلم يعلم حتى دخل بها إن أجاز به يجب المسمى وإن
ردّه يجب الأقل من المسمى ومن مهر المثل (٣) هذا في الأصل وفي الفتاوى امرأة وكلت
رجلاً بأن يزوجه بأربع مائة درهم فزوجها الوكيل وأقامت معه سنة ثم قال الزوج تزوجتها
بدينار وصدقه الوكيل أن أقتر الزوج أن المرأة لم تؤكله بدينار فالمرأة بالخيار إن شامت أجازت
النكاح بدينار وإن شامت ردت ولها مهر المثل بالغاً ما بلغ وليست لها نفقة العدة وإن كان
الزوج منكراً لذلك فالقول قوله هذا إذا كان المهر مذكوراً فأمّا إذا لم يكن مذكوراً بأن
وكل رجل رجلاً آخر بأن يزوجه امرأة فزوجها امرأة بأكثر من مهر مثلها مما لا يتغابن
الناس فيه أو وكلت امرأة رجلاً بأن يزوجه من رجل فزوجها بأقل من مهر المثل
مما لا يتغابن الناس فيه جاز كما في جانب الرجل وهذا عند أبي حنيفة خلافاً لما للكن للأولياء
حق الاعتراض في جانب المرأة لدفع العار كما لو فعلت نفسها كذا ذكره الإمام خواهر
زاده في وكالة الأصل في الحادي عشر من نكاح الخلاصة وكذا في البرازية • ولولم يسم
الوكيل مهراً جازياً أكثر من مهر المثل وعندهما لا يجوز وكذا إن لم تكن كفوفه فعلي الخلاف
(٤) في الثاني من الباب الثاني من وكالة العتائية • ولو وكلته بالتزويج لم يجز من غير كفوفه
بالاجماع ويجوز أن يزوجهما مجبياً أو مجنوناً أو صبياً فأمّا أباه أو ابنته فلا خلافاً لهما ومن نفسه
لا يجوز من المحل المزبور مطلقاً • ولو ضمن الوكيل المهر بغير أمر فهو مستبرع في رواية الأصل
من المحل المزبور • وفي السراجية وكله أن يطلقها غداً فطلقها بعد غد صح في الخامس
من طلاق التنازعانية • وكله أن يزوجهما منه غداً بعد الظهر فزوجها قبل الظهر أو بعد الغد
لا يجوز في الحادي عشر من نكاح البرازية • وفي السير المسمى في باب الوكيل
الإسول في النكاح والطلاق والبيع والعناق إذا أخرج الكلام مخرج الوكالة بأن أضاف
هذه التصرفات إلى نفسه فقال تزوجت فلانة منك طلقك أعنتك بعنتك لا يجوز هذه
التصرفات لأنه رسول والرسالة لا تتضمن معنى الوكالة لأن الوكالة فوق الرسالة وإن أخرجه

(١) هذا إذا لم يسم مهراً أو أمّا إذا سمى فانه
لا يجوز وإن كان مهر مثلها أكثر من ذلك
ولا خلاف فيه وأشير إليه في المبسوط
في باب الوكالة في النكاح من الوكالة بعد

(٢) بأن يزوجه بألف وكرامتها أو على ألف
وعلى أن يمدى لها كذا في القرناني بعد
(٣) وفي الخاتمة وإن ردت بطل النكاح فيجب
مهر المثل إن كان أقل من المسمى والا
يجب المسمى وإن لم يرض الزوج بالزيادة
فقال الوكيل أمّا أغرم الزيادة أو لم يكم
بالنكاح لم يكن له ذلك بعد

(٤) وفي وكالة الخاتمة الصحيح أن التزويج
من غير كفوفه لا يجوز في قوله سم وهو
يعني قاضيان في المحل المزبور يترتب إلى
الخلاف من خلا

مخرج الرسالة فقال ان فلانا يقول طلقك بعت منك الى آخره جاز ذلك كله على المرسل
والوكيل في البيع اذا خرج الكلام مخرج الرسالة لا ينفذ به والوكيل بالطلاق والعناق
اذا اخرج الكلام مخرج الرسالة وقال ان فلانا امرني ان اطلق ان اعتق الى آخره ففعل
ذلك نفذ تصرفه على الموكل لان هذه التصرفات على الموكل على كل حال ولو اخرج
الوكيل الكلام في النكاح والطلاق والعناق مخرج الوكالة بان اضاف هذه التصرفات
الى نفسه صح الا في النكاح في النكاح من وكالة الخلاصة ونكاحه فيه وفي المتنق اذا
قال الوكيل لرجل قل لها انا طالق او قل لها اني طلقتم لم يقع وفي الاصل يقع وهو الظاهر
كما لو قال الزوج ولو قال الوكيل طلقك الزوج لا يقع وهو الصحيح في النكاح من الباب
الثاني من وكالة العتبية وفي الفتاوى رجل قال لا تطلق امرأتى فطلقها المأمور
بمهرها ونفقة عتبتها أو خالها على مهرها ونفقة عتبتها قال الفقيه أبو جعفر يجوز مدخولة
كانت أو غير مدخولة وقال أبو بكر الاسكاف لا يجوز مدخولة كانت أو غير مدخولة
وبه أخذ الفقيه أبو الليث وبه كان يفتي الشيخ الامام ظهير الدين في الجنس الخامس من
طلاق الخلاصة الوكيل بالخلع المطلق بملك بقليل أو كثير عنده وعندهما لا يجوز بأقل
من مهر مثلها في الثاني من الباب الثاني من وكالة العتبية ولا يصح طلاق وكيل
الوكيل بمضرة الاول ولا اجازته الا اذا كان فيه بدل من الحمل المزبور (١)

(١) ذكره في الخاتمة في فصل الطلاق الذي

يكون من الوكيل من كتاب الطلاق وفي

فصل التوكيل بالتمسوة من كتاب الوكالة

بج

قال وكيل بدستور موكل وكيل كرده

أست أين وكيل دام راعزله كنده وكل

باوكل اول أجاب أكر موكل تعيين كرده

است كه (أى وكل الوكيل وكلا باذن

الموكل فهل هذا الوكيل الثاني بعزل

بعزل الموكل أو بعزل الوكيل الاول

أجاب ان قال الموكل للوكيل وكل فلانا

فالعزل الى الموكل وان قال وكل من شئت

فالى الوكيل كذا في وكالة القاعدية

قريباً من الاوائل بج

(السابع فيما يجبر الوكيل وما لا يجبر) قال - زرقي هذا أو دبره أو كاتبه أو هبه من زيد
أو هبه منه أو طلق امرأتى أو ادفع هذا الثوب الى فلان فقبله فغاب موكله لا يجبر الوكيل
على شيء من ذلك الا في دفع الثوب اليه قال (ث) لاحتمال أن الثوب له فيجب دفعه اليه
وفي (ج) وكل الغاصب أو المستعير رجلاً لا يرده المأخوذ على مالكه حيث استعاره أو غصبه
منه فغاب موكله لا يجبر وكيله على حمله اليه وانما عليه دفعه اليه حيث وجدته في أحكام
الوكلاء من الرابع والثلاثين من الفصولين (بج) ادعى على آخرائك وكيل في تسليم المتاع
الذي اشتريته من فلان بوكيله اياك لا تسمع لانه وان ثبتت وكالته به لا يلزمه التسليم وبه
أفتى استاذي فخر الأئمة وسراج الأئمة العربيان في باب ما يسمع من الدعوى من دعوى
القضية ولوتقاضى الرجل فقال لرجل ادفعها اليه فقال نعم فله أن لا يؤذى الا أن يكون
عنده ودبعة للأمر أو عليه دين فليس له أن يمتنع كذا عن أبي يوسف في السادس
والعشرين من كفالة التاتار خاتمة نقلا عن العتبية وكذا في العتبية في الثالث من
الكفلة (ج) وكل رجلاً قبض كل حق له على الناس وعندهم ومعهم وفي أيديهم
ويجب من يرى حبه وبخلية عنه لورأى ذلك وكتب له في ذلك كتاباً وكتب في آخره
انه يخصم ويخصم ثم ان قوماً برهنوا أن لهم على موكله مالاً فلا يجبر به وكيله لانه جراء
الظلم اذ ليس في هذه الشهادة أمر بإداء المال ولا ضمان الوكيل عن أمره فاذا لم يؤمر ولم
يضمن لم يجب عليه الاداء من مال موكله فلم يظلم بامتناعه عن الاداء كذا (خ) فهذه المسئلة
تدل على أن المأمور بإداء الدين من مال أمره يجبر على قضاء دينه (خ) اكثري جالاً وحل
عليها وأمر الجمال بدفع الحل الى وكيله ببلغ وقبض كرائه منه وجاء به اليه فقبل وكيله الحل

وأدى بعض كرائه لا البعض قالوا للمالك دين على الوكيل وهو متر به وبأمره يجبر على دفع بقية كرائه ولو أنكر الأمر فلجعال تخليفه بأنه ما يعلم أن المالك أمره بقبضه ولولا دين له على وكيله لا يجبر كذا (خ) والفرع الآخر من هذه المسئلة دل على أن الوكيل بإداء الدين من مال موكله لا يجبر على أداء الدين لو لم يكن للموكل دين على وكيله كانت واقعة الفتوى في أحكام الوكلاء من الرابع والثلاثين من الفصولين

• قوله لا يصح أى لفجش الجهالة عند

• (الثامن في توكيل الوكيل) • قال الموكل للوكيل وكل أحدا لا يصح وإنما يصح أن لو قال وكل من شئت في المسائل المتفرقة من غصب القنية • وإذا وكل بأذن أو تفويض كان الثاني وكيله عن الموكّل حتى لا يملك الأول عزله ولا يعزل بموته وينعزلان بموت الأول وقد مرّ نظيره في أدب القاضي وفي الخلاصة رجل وكل رجلا ببيع شيء أو شرائه وقال له اصنع ما شئت فوكل الوكيل رجلا بذلك ثم مات الوكيل الأعلى فالوكيل الأسفل على وكالته ولو أخرج الوكيل الذي وكله جاز ولو أخرج الوكيل كان أخرجه جائزا أيضا سواء كان الوكيل الأول حيا أو ميتا انتهى فقد صح عزل الوكيل لو وكيله وهو مخالف لما في الهداية من أن الثاني صار وكيل الموكل فلا يملك الوكيل عزله إلا أن يفرق بين قوله اصنع ما شئت فيملك عزله وبين قوله اعمل برأيك فلا يملك عزله والفرق ظاهر وعمل في الخاتمة بأنه لما فوضه إلى صنعه فقد رضى بصنعه وعزله من صنعه (١) في التوكيل بالبيع والشراء من البحر الرائق • (في الوكالة في شرح قوله ولا يوكل إلا بأذن) ومن محمد وكاه بتقاضى ديون ثم قال له وكل من شئت بذلك فوكل وكيله أن يعزله ولو وكاه به ثم قال ووكل فلانا ليس له أن يعزله لأنه رسول من الموكل في حقه لما سمعاه للوكيل بأمره ولو كان قال ووكل فلانا ان شئت فملك عزله أيضا لأن المتصرف بمشيئته مالك لا رسول في أوائل وكالة البرازية في نوع في العزل وكذا في الخلاصة • وكيل البيع إذا لم يقل له اعمل برأيك فوكل آخر وتصرف الثاني بمحضرة الأول جاز والعهد على الوكيل الثاني وإن باع الأول بمحضرة موكله فإمهدة على الوكيل وحضرة الموكل وغيبته سواء وإن باع الثاني بغيبة الأول ولم يكن قبل له اعمل برأيك أن أجاز الوكيل جاز والآن كان بين الثمن جاز والآن في الرابع من وكالة البرازية • وفي المنتقى الوكيل بالبيع إذا وكل رجلا بقبض الثمن من غير أمر الأمر بقبض وهلك في يده قال أبو حنيفة لأضمان على القابض (٢) وإنما الضمان على الوكيل في الثامن من وكالة المحيط البرهاني والذخيرة وكذا في الثامن من وكالة التنازل خاتمة • رجل أمر رجلا أن يوكل انسانا بشراء شيء بعينه ففعل المأمور ذلك فاشترى الوكيل فان الوكيل لا يرجع على الأمر بالتوكيل لكن الوكيل يرجع على المأمور ثم المأمور على الأمر في التوكيل بالبيع والشراء من وكالة الخاتمة • رجل وكل رجلا بالخصومة وقال له ما صنعت من شيء فهو جائز فوكل الوكيل بذلك غيره جاز توكيله ويكون الثاني وكيل الموكل الأول لا وكيل الوكيل حتى لو مات الوكيل الأول أو عزل أو جرح أو ارتد وطلق بدار الحرب لا يعزل الوكيل الثاني ولو مات الموكل الأول أو جرح أو ارتد وطلق بدار الحرب مرتدا يعزل الوكيلان ولو عزل الوكيل الأول الوكيل الثاني جاز عزله لأن الموكل الأول رضى بصنع الأول وعزل الأول

(١) قال في الخاتمة في فصل في التوكيل بالبيع والشراء من الوكالة الوكيل الثاني وكيل الموكل الأول لا وكيل الموكل الثاني فلا يعزل بالنعزال الوكيل الأول الآن الوكيل الأول لو عزل الوكيل الثاني صح عزله لأن رب المال رضى بصنعه وعزل الثاني من صنعه عند

(٢) أقول هذا مخالف لما في الثامن من وكالة الذخيرة أن الوكيل بالبيع إذا باع وكل من ليس في عياله بقبض الثمن له ذلك لأن الوكيل بالبيع في حق القبض بمنزلة المالك حتى لا يملك الموكل نهيه عن القبض وكذا في المحيط البرهاني فيصنط عند الفتوى فيه تأمل عند

(١) وكذا في الخمانية في أوائل فصل في التوكيل بالبيع والشراء

(٢) قال قاضيخان في فتاواه في فصل فيما يقضى في المجتهدات المطبق في أظهر

الروايتين عن أبي يوسف مقدرباً أكثر السنة وفي رواية عنه مقدرباً أكثر من يوم

وليلة ومحمد قدراً ولا الجنون المطبق بشهر ثم رجع وقدره سنة كاملة وذكر

الناطقي والشيخ الامام خواهرزاده أن الجنون المطبق في قول أبي حنيفة مقدّر

بشهر وعليه الفتوى وفي شرح النقاية للقهستاني سنة كاملة عند محمد كافي ببيع

الصغرى وهو الصحيح كافي الكافي وغيره وفي العناية في أوامر الباب الاول وعن

أبي يوسف المطبق أكثر السنة وعند محمد شهر والاول أصح وفي الفصولين في الفصل

الاول والجنون المطبق أن يدوم شهراً عند (س) وعند (م) سنة وكتب في (ط) تبطل

بجنونه مطبقاً فقدرة (ح) بشهر وعنه الاكثر من يوم وليلة وقدرة (س) بأكثر

السنة وقدرة (م) بحول فصيحوا قوله وقدرة شهر في رواية وفي الكافي في باب

عزل الوكيل وعند محمد حول كامل وهو الصحيح وفي الخامس عشر من وكالة

التاتارخانية كافي الكافي

(٣) والوكيل بالبيع والشراء والنكاح والطلاق وسائر التصرفات في ذلك على

السواء كذا في الثاني من وكالة المحيط والذخيرة

(٤) قوله يصح الخ أي يصح العزل بلا علمهم بالعزل وبعد علمهم بالوكيل لا أي

لا يصح العزل بلا علمهم بالعزل فتشذّر تصرفاتهم الواقعة قبل علمهم

(٥) وفي العناية بعد هذا السطر ولا يبطل بجنون الموكل والظاهر أن هذا هو

الثاني من صنع الاول رجل وكل رجل لا يتقاضى ديناً أو خصومة أو بيع وقال له ما صنعت من شيء فهو جائز كان للوكيل أن يوكل غيره ولو أن الوكيل وكل غيره وقال ما صنعت من شيء فهو جائز لم يكن للوكيل الثاني أن يوكل غيره وروى أن له أن يوكل غيره في التوكيل بالخصومة من وكالة الخمانية (فت) الوكيل يقبض الدين لو وكل من في عياله بقبضه صح فهلك في يد الثاني أمانة (ص) الوكيل يقبض الثمن أو الأجرة لو وكل من ليس في عياله بقبض ذلك جاز اذ حق القبض للوكيل فله تفويضه الى غيره لكن الوكيل يضمه الامر لو هلك في يد وكيله قبل أن يصل الى الوكيل الاول كقبضه بنفسه ثم دفعه الى من ليس في عياله (ذ) ليس لو وكيل قبض الدين توكل غيره به لتساوت الناس في القبض بخلاف وكيل البيع باع ثم وكل بقبض ثمنه من ليس في عياله فله ذلك وكيل القبض لو وكل فقبضه الثاني من المديون فلو وصل الى الاول يبرأ المطلوب ولو لم يصل يبرأ الوكيل الثاني في عياله الاول والا لا يبرأ في أحكام الوكلاء من الرابع والثلاثين من الفصولين وكذا في أوائل التوكيل بالبيع والشراء من الخمانية (سم) وكله بأن يشتري له هذا العبد فوكل الوكيل فاشترى يقع للوكيل الاول ولو قال اشترى او كلى يقع للثاني ولا يصح توكيله في حق نفسه ولا في حق موكله في توكل الوكيل من القنينة (١)

(٢) التاسع في عزل الوكيل وما يخرج به عن الوكالة (الخزانة) وينعزل الوكيل بسبعة أشياء هي موت الموكل وجنونه جنونا مطبقاً (٢) ويتصرف الموكل بنفسه وبلحقه الى دار الحرب مرتد لم يجز تصرفه الى أن يعود مسلماً وبجبر المكاتب وبجبر المأذون وبفسخ عقد الشراكة في الخامس عشر من وكالة التاتارخانية الموكل اذا أحدث فيما وكل به أحد أشياء ثلاثة انعزل الوكيل عزله أو انتهت الامر نهائيه أو عجزه عن الامتثال كوطء المسترة وفيه احتراز عن وطء غير المشتراة لانه من قبيل الاستخدام والاذن لعبد وكله ببيعه في التجارة ولو وهب وسلم أو أجزى وكسلاً اذ لم يحك خلافاً وفي بعض الفتاوى الهبة مع التسليم كالبيع تبطل الوكالة وفي المحيط وكله ببيع عين له عزله الا أن يتعلق به حق الوكيل بان يأمره بالبيع ويستوفي ثمنه بازاء دينه في آخر الفصل الاول من وكالة البرازية وعزل الوكيل لم يجز بلا علمه (٣) أي وكالة كانت وعزل الرسول يجوز بلا علمه وقيل لا ولو عزل الوكيل نفسه لم يجز بلا علم موكله والموكل لو كتب اليه بعزله ينعزل اذا علم بما فيه وكذا لو أرسل رسوله ولو قنا صغيراً أو غير عدل فقال أرسلني فلان اليك ويقول اني عزلتك عن الوكالة ينعزل والعزل الحكمي لا يحتاج فيه الى علم الوكيل فلو مات موكله أو أخرج ما أمره ببيعه عن ملكه أو رهنه ينعزل وكيله علم أولاً وكذا لو جن موكله مطبقاً أو ارتد ولحق به دار الحرب أو كان مكاتباً فنجز أو أذننا فنجز أو فارق شريكه أو وكله بخلع فخلعها بنفسه أو أبانها في الاول من الفصولين ونماه فيه وعزل الرسول يصح بلا علمه وفي السير قبل علم الوكيل والرسول والمأمور يصح بلا علمهم وبعد علمهم لا بلا علمهم (٤) وعزل الوكيل بالطلاق والنكاح لا يصح بلا علم لانه وان لم يلحقهم الضرر فيه لكن يصير كذباً فيكون غروراً في نوع في العزل من الاول من وكالة البرازية ولو جن الوكيل جنونا مطبقاً ثم أفاق تعود الوكالة بخلاف الموكل (٥)

(١) قوله اذا رد الوكالة الخ أي بعد القبول كما يشير إليه قوله لا يخرج الخ (٢) ولو ارسل اليه رسولا أو كتب اليه كتابا بالوكالة فبلغه الرسول فأخبره أو وصل اليه الكتاب فقرأه وعلم ما فيه أو أخبره بالوكالة رجلان عدلان أو غير عدلين أو أخبره واحد عدل فهو وكيل وان أخبره واحد غير عدل ان صدقه فهو وكيل (٤٤) وان كذبه وجب أن لا يكون وكيلاً عند أبي حنيفة وان ظهر صدقه وعندهما ان ظهر صدقه فهو وكيل كذا في

متفرقات وكالة التنازعانية (٣) وعن أبي يوسف في وكيل الطالب اذا عزله بغير علمه وعلم المطلوب لا يعزل كذا في الفصل الثاني من الباب الثالث من وكالة العتبية (٤)

(٤) وعن بعض مشايخنا أنه لا يملك أيضاً الا برضا الخصم لكنه خلاف ظاهر الرواية كذا في أواخر الفصل الاول من البرازية (١)

(٥) ذكر في الخلاصة نقلاً عن النوادر قال نصير يخرج من الوكالة وقال ابن سلمة لا يخرج على عكس ما في التهمة والصغرى وقال في البرازية بعد ذكر ما يوافق ما في هذين الكتابين وفي بعض الفتاوى أن الوكيل بالطلاق اذا لم يطلق عند نصير لا يجبر فلك العزل وعند ابن سلمة يجبر فلك ذلك فمن قال بالجبر قال لا يملك العزل ومن قال بعدمه قال بملكه واختار شمس الأئمة قول ابن سلمة في الاصل والفرع وهذا مع ظاهر ومخالفة لما سبق مخالف لما في الباب الاول من وكالة المبسوط لشمس الأئمة حيث قال قال بعض مشايخنا اذا وكل الزوج بطلاق امرأته وكيلاً بالتامها ثم سافر لا يملك عزل الوكيل الا بمحض منها والاصح أنه يملك هذا لانه لاحق للمرأة في سؤال الطلاق والتوكيل عند سفر الزوج وقال قاضيان في فصل في الطلاق الذي يكون من الوكيل وفي فصل التوكيل بالخصومة في الوكالة قال شمس الأئمة السرخصي الصحيح أنه يملك عزل الوكيل بالطلاق وان يطلب المرأة وما في التنازعانية في الثاني من الوكالة نقلاً عن الخلاصة كما في الثانية فالظاهر أن ما في البرازية سهو ومن الناس من قلنا قل

قبيل الباب الثالث من وكالة العتبية قواهم يعزل يجنون الموكل وونه مقيد بالموضع الذي يملك الموكل عزل وكيله فاما في الرهن اذا وكل الراهن العدل أو المرتهن ببيع الرهن عند حلول الاجل أو الوكيل بالامر باليد لا يعزل ولومات الموكل أو جنى والوكيل بالخصومة بالتقاسم الخصم يعزل يجنون الموكل وبعونه والوكيل بالطلاق يعزل بعون الموكل استحساناً لا قياساً ويجنونه ساعة وذهاب عقله ساعة لا يعزل اذا قلت كالיום وأكثره سنة عند محمد وكان يقول أو لا شهر ثم رجع الى السنة وأقام الثاني أكثر السنة مقام كلها في الاول من وكالة البرازية في نوع في العزل وفي الظهيرة وكله بقبض الدين لا بحضرة المدين له عزله وان بحضوره لا مال يعلم به المدين فلودفع المدين دينه الى هذا الوكيل قبل علمه بعزله يبرأ من المحل المزبور الوكيل أو الوصي اذا رد الوكالة أو الوصاية لا يخرج من الوكالة أو الوصاية الا بعلم الموكل أو الوصي وحضرة الموكل أو الوصي ليست بشرط لصحة عزل الوكيل أو الوصي نفسه بل الشرط علم الموكل أو الوصي في الاول من الاستروثنية لا يصح عزل الوكيل نفسه الا بعلم الموكل الا الوكيل بشراء شيء بغير عينه أو ببيع ماله ذكره في وصايا الهداية قلت وكذا الوكيل بالنكاح والطلاق والعناق فانحصر في الوكيل بشراء شيء معين والخصومة من وكالة الاشياء (الجامع الصغير العتابي) الوكيل لا يصير وكيلاً قبل العلم ولا يجوز بيعه ولو أخبره انسان بالوكالة صح (٢) - ترا كان أو عبد أفاً سقا كان أو عبد لا بالغاً كان أو صديقاً لا يشترط فيه شرائط شهادة الازام وهو العدد أو العدة فان أخبره فصولي بالعزل فلا بد من العدد أو العدة عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد هذا والخبر بالوكالة سواء من متفرقات وكالة التنازعانية وكالة بخصومة ثم عزله حال غيبة الخصم فهذا على وجهين الاول أن يكون وكيل الطالب (٣) ففيه صح عزله الثاني كونه وكيل المطلوب فلو وكله لا بالتقاسم صح عزله ولو بالتقاسم الطالب فلو كان الوكيل غائباً وقت التوكيل ولم يعلم به صح عزله على كل حال وان كان الوكيل حاضراً وقت التوكيل أو علم به ولم يرد لم يجز عزله بغيبة الطالب ويصح بحضرة رضى به الطالب أو لا (٤) وعزل العدل في باب الرهن لم يجوز ولو بحضرة المرتهن ما لم يرش به المرتهن هذا لو وكله بطلب الطالب أمالو وكله بالتقاسم القاضي حال غيبة الطالب فعزله بحضرة القاضي يصح ولو غاب الطالب وان عزله بحضرة الطالب يصح أيضاً ولو وكله بطلاق امرأته حين أراد السفر بالتقاسم المرأة ثم عزله بلا حضورها ورضاها قبل بملكه وهو الصحيح وقيل لا يملك في الاول من الفصولين وكذا في الثاني من وكالة المحيط والذخيرة اذا أراد أن يسافر فغتمه امرأته الا أن يוכל وكيله بالطلاق ان لم يجز الى وقت كذا فوكل ولم يجز حتى صار وكيلاً ثم أراد أن يعزله في غير حضرته قال نصير لا يصح وقال ابن سلمة يصح وهذه فرع مسئلة أخرى أنه اذا لم يعزله هل يجبر الوكيل على طلاقها عند نصير نعم وعند ابن سلمة لا واختار شمس الأئمة السرخصي قول ابن سلمة في الاصل والفرع في الاول من وكالة التهمة وكذا في الصغرى بعين عبارته (٥) رجل وكل رجلاً ببيع أمته ثم باعها بنفسه انعزل الوكيل وكذا لو وهبها وسلمها وكذا الواسطه لها أو كاتبها ولو رهنها لا يعزل وكذا لو استخدمها

أو وطئها وفي البيع لو عادت إليه فسحافلا ولو كـيل أن يبيعها ولو عادت إليه بملك جديد بشرائه أو ارتأورد بعيب بعد القبض بغير قضا لم يكن للوكيل بيعها في الرابع من وكالة الخلاصة • الوكيل بالبيع ينزل إذا باع الموكل بنفسه فإن عاد إليه قديم ملكه عادت الوكالة في مسائل العزل من وكالة المنية • وكل يبيع عبده فباعه الموكل ثم رد عليه بعيب بقضاء كان للوكيل أن يبيعه في الأصح (١) كذا لو باع أحد وكيل يبيعه فرد عليه بعيب فلكل واحد منهما يبيعه باع الوكيل فرد عليه بعيب له أن يبيعه ثانيا من المحل المزبور • وفي المحيط وكله يبيع عين له عزله إلا أن يتعلق به حق كـيل بأن يأمره بالبيع ويستوفي عنه دينه قبيل الثاني من وكالة البرازية • قال الموكل قد أخرجتك من الوكالة وقال قد بعته أمس لم يصدق لأنه أخبر حين لا يملك الانشاء من وكالة المنية وكذا في الوالدية • الوكيل المعزول إذا قال بعته قبيل العزل وسلمته وقال الموكل لأبل بعته وسلمته بعد العزل يكون القول للوكيل في جنابة المملوك والجنابة عليه من الكافي • رجل أمر رجلا يبيع عبده ثم قال للوكيل قد أخرجتك من الوكالة فقال الوكيل قد بعته أمس لا يصدق الوكيل ولو أقر الوكيل أو لا بالبيع لفسان بعينه فقال الأمر قد أخرجتك عن الوكالة جاز البيع ويقبل قول الوكيل إذا ادعى المشتري ذلك في التوكيل بالبيع والشراء من وكالة الخانية • وإذا وكل الرجل رجلا يبيع شي معين فقال الأمر قد أخرجتك عن الوكالة فقال الوكيل قد بعته لا يصدق وخرج الوكيل عن الوكالة قالوا هذا إذا كان الشيء قائما بعينه وأما إذا كان هالكا فالقول قول الوكيل مع عينه في الرابع عشر من وكالة الذخيرة وتما فيه كـذا في الرابع عشر من المحيط • رجل عليه رجل دعوى وخصومة فوكل المدعى عليه عند القاضي بطلب خصمه وكيلا في الخصومة والوكيل حاضر فقبل فلما خرجا من عند القاضي قال المدعى عليه للمدعى أخرجت الأول عن الوكالة ووكلت فلان بن فلان الفلاني في الخصومة مع هذا الرجل وفلان ذلك غائب كان للطالب أن لا يقبل هذه الوكالة لأن وكالة الغائب موهومة عسى يقبل وعسى لا يقبل في التوكيل بالخصومة من الخانية • (مع) لو قال الوكيل عزلي موكل وهو غائب وكذبه المدعى لا يقبل في التوكيل بالخصومة من وكالة القنية • (جامع الفتاوى) لو قال المدعى عليه للوكيل بالخصومة انما أقيم البينة أن الموكل عزله قبل بيته في السابع من وكالة التمانا خانية وكذا في الثامن من وكالة الذخيرة • ثم في الدين تقبل بينة الغريم أن الطالب عزله في الأول من الباب الثالث من وكالة العتابة

• (العاشر في ما يضمن به الوكيل والرسول وما لا يضمن وفي من يصدق ومن لا يصدق وفيه مسائل الأمر بالاتفاق ودفع المال والتوكيل بالاقتراض والاستقراض) • المقبوض في يد الوكيل بجهة التوكيل بالبيع والشراء وقبض الدين والعين وقضاء الدين أمانة لأنه بمنزلة الوديعة لأن يده يدينه عن الموكل بمنزلة يد المودع ويضمن بما يضمن بالودائع ويبرأ بما يبرأ فيها ويكون القول قوله في دفع الضمان عن نفسه في فصل حكم الوكالة من البدائع • الوكيل يقبل قوله فيما يدينه بيمينه إلا الوكيل بقبض الدين إذا ادعى بهد موت الموكل

(١) وإن باع الأمر العبد أو باع الوكيل العبد ثم رد عليه بعيب بقضاء فإن للوكيل أن يبيعه كذا ذكر في ظاهر الرواية وروى ابن سماعة عن أبي يوسف ومحمد أنه ليس للوكيل أن يبيعه ولو قبله المولى بعد القبض بالعيب بغير قضاء فإنه لا يعود وكيلا لأن الرد بعد القبض بغير قضاء يبيع جديد في حق الثالث فصارت في حق الوكيل كأن الموكل اشتراه وهناك لا تعود الوكالة لأنه لم يعد إلى الموكل عين ما وكل يبيعه لأن المالك يختلف حكما باختلاف السبب كذا في الثاني من وكالة الذخيرة والخامس عشر من وكالة المحيط

أنه كان قبضه في حياته ودفعه إليه فانه لا يقبل قوله الابينة كما في الفتاوى الولوالجية من
الوكالة وقد ذكرناه في الامانات وفيما اذا ادعى بعدم موت الموكل أنه اشترى لنفسه وكان
التمس منقودا وفيما اذا قال بعد عزله بعته أمس وكذبه الموكل وفيما اذا قال بعدم موت
الموكل بعته من فلان بألف درهم وقبضتها وهلكت وكذبه الورثة في البيع فانه لا يصدق
أن كان المبيع قائما بعينه بخلاف ما اذا كان مستهلكا (١) الكل من الولوالجية من الفصل
الرابع في اختلاف الوكيل مع الموكل في الوكالة من الفن الثاني من الاشياء والوكيل
بالدفع اذا مات الاثر فقال دفعت في حال حياته يصدق وينتهى أولى في الاول من
الباب الثالث من وكالة العتابة المريض أعطاه دراهم ليدفع الى غريمه أو يشتري له شيئا
فقال فعلت واشتريت ودفعت إليه يقبل وان كذبه المريض وكذلك لو وكله المريض ببيع
هذا المال ثم مات فقال بيعت واستوفيت الثمن ودفعته الى المورث أو قال ضاع الثمن فان
كان المريض حيا يصدق وان كان ميتا لا يصدق ان كان المبيع قائما وان كان المبيع مستهلكا
يصدق ولو كان على المريض دين وهو حي لا يصدق وان صدقه المريض ملخص ما في
المحيط للسرخسي في اقرار المريض بقبض الدين من كتاب تصرفات المريض والوارث
الوكيل بقبضه اذا أقر يقبض من الغريم وهلاكه عنده أو يدفعه الى موكله يقبل في حق براءة
المدعيون لا في حق الرجوع على الموكل لو بان استحقاق بأن برهن انسان أن ما اعترف الوكيل
بقبضه وهلاكه أو دفعه كان لي (٢) وضمن الوكيل لا يرجع الوكيل على موكله بلا حجة من
برهان أو اقرار موكل في الثالث من وكالة البرازية (٣) ولو قال الغريم لرجل ادفع الى
هذا الرجل ألف درهم يقبضها من الألف التي له على أني ضامن الألف التي دفعتها إليه
ثم قال المأمور قد دفعتها إليه كما أمرتني وصدقه الأمر وكذبه رب المال وحلف انه ما قبض
شيئا فانه يرجع بدينه على الغريم ويرجع المأمور عما دفع أيضا على الغريم أما لو قال الغريم
له اقض ديني على أني ضامن أو قال ادفع اليه ألفا قضاء من ماله الذي له على أني ضامن
والمسئلة بحالها لا يرجع المأمور على الأمر فانه يرجع صاحب الدين على الغريم فلم يقع
القضاء من الأمور بخلاف ما لو أمره بالدفع ولم يذكر القضاء وليس من ضرورة الدفع القضاء
فلا جرم يرجع في الدفع ولا يرجع في القضاء من يوع خزانة الاكل نقلا عن الجامع الكبير
• واذا دفع رجل الى رجل مالا ليدفعه الى رجل فذكر أنه قد دفعه اليه فكذبه في ذلك
الأمر والمأمور له بالمسأل فالقول قول الذي يدعى الدفع الى المأمور له في براءة نفسه عن
الضمان والقول قول المأمور له انه لم يقبض ولا يصدق عنه الأمر ولا يجب اليمين عليهما
جاءا وانما يجب على أحدهما لانه لا بد لا أمر من تصديق أحدهما وتكذيب الآخر فيجب
اليمين له على الذي كذبه دون الذي صدقه فان صدق المأمور بالدفع فانه يحلف الاخر بالله
ما قبض فان حلف لم يسقط دينه ولم يظهر القبض وان نكل ظهر قبضه وسقط عن الأمر
دينه وان صدق الاخر أنه لم يقبضه وكذب المأمور فانه يحلف المأمور خاصة بالله
لقد دفعه اليه فان حلف برئ وان نكل عن اليمين لزمه ما دفع اليه وكذا لو أودع
عند رجل مالا ثم أمر المودع بأن يدفع الوديعة الى فلان فقال قد دفعت فهو على هذا

(١) والفرق بين ما اذا كان الشيء قائما وبين ما اذا كان الشيء هالكا أنه اذا كان هالكا فحاصل اختلافهما في الحال في الضمان على الوكيل في زوال ذلك الشيء عن ملك الموكل وبقائه على ملكه لانه بالهلاك زال ملكه بانقضاءهما وانما اختلافهما في ايجاب الضمان على الوكيل للموكل بقوله للوكيل بيعت وسلت بعد ما عزلت عن الوكالة فقد صرت ضامنا وأسكر الوكيل ذلك والضمان كان منتفيا عن الوكيل في الاصل فانه كان أمينا فهو يتيق الضمان بتمسكه بما هو النابت في الاصل فيجعل القول قوله حتى يثبت غيره فأما اذا كان الشيء قائما فالملك فيه باق وحاصل اختلافهما انما وقع في زواله عن ملك الموكل وبقائه على ملك الموكل الوكيل يدعى زواله عن ملكه فكان الوكيل (لعل صوابه الموكل) فيما يدعى متمسكا بما هو الاصل فيكون القول قوله كما في الذخيرة •
(٢) وكذا لو برهن على اقرار الوكيل بأن الموكل عزله كما في الكتب •
(٣) وكذا في النية والتمتع والصغرى وقوله بلا حجة من برهان أو اقرار موكل زيادة من صاحب البرازية •

التفصيل ولودفع المودع الوديعه الى رجل وادعى أنه دفعها بأمر صاحبها وأنكر صاحب الوديعه الامر فالقول قوله مع عينه أنه لم يأمره بذلك ولو كان المال مضمونا على رجل كالمغصوب في يد الغاصب أو الدين فأمره صاحب الدين أو المغصوب منه أن يدفعه الى فلان فقال المأمور قد دفعت اليه وقال فلان لم أقبض فالقول قول فلان أنه لم يقبض ولا يصدق المأمور على الدفع الابينة لان في ذلك ابراء نفسه عن الضمان الا اذا صدقه الامر في الدفع فينبذ ببراء ولا يصدق ان على القابض فالقول قوله مع عينه أنه لم يقبض ولو كذب الامر المأمور في الدفع وطلب المأمور عينه فانه يحلف على العلم باقائه ما يعلم انه دفع فان حلف أخذ منه الضمان ولو نكل سقط عنه الضمان من وكالشرح الطحاوي لا يستجيب وكذا في متفرقات وكالة التاثير خاتمة نقل عنه وكل بقضاء الدين فقال الوكيل قضيت فصدقه الموكل ولكن قال لا تدفع اليه مخافة انكار القابض وأخذه ثانياً يجبر الموكل على القضاء للوكيل فان جاء رب الدين وأنكر يقبض من الموكل ثم هوى رجوع على الوكيل بما أذى وان صدقه الموكل وبعضهم وضعوا المسئلة في التوكيل بشرأ العين أمر رجلاً أن يقضي عنه دينه فقال المأمور بعد ذلك قضيت وصدقه الامر وكذبه رب الدين وحلف يرجع رب الدين على الامر لكن لا يرجع المأمور على الامر (١) في مسائل المأمور بدفع المال من وكالة المنية (٢) وذكر القدوري أنه يرجع رب الدين على المديون بالدين والمأمور على المديون بما قضى من المهل المزبور فلو قال المأمور قضيت وفلان غائب وأنكر الامر دفعه اليه والدين (٣) فأقام الدافع البينة على الدين والقضاء تقبل بينته ويقضى على الامر بالمال وان كان القابض غائباً (٤) فلو قضى عليه ثم حضر الغائب وادعى على الامر دينه واحتج عليه بجموده قضاء الدين ليس له ذلك ألا ترى أن رجلاً في يده عهد فقال لا تخران هذا العبد فلان اشتريه لي منه بألف درهم وانقذه الثمن فجاء المأمور بعد ذلك وقال قد فعلت فجعله هو فأقام المأمور البينة على ذلك فان القاضي يقضى بالبيع وان كان البائع غائباً فان حضر الغائب وبجده لا يلتفت الى جموده لان الحاضر صار خصماً عنه لتعلق حقه به ولو أن الامر بقضاء الدين أقر أنه قد قضى الدين لكنه قال لا أدفع اليك مخافة أن يحضر الغائب فيجده ليس له ذلك ولودفع اليه الالف ثم قدم الغائب وأنكر الاستيفاء القول قوله وله أن يستوفي دينه من الامر ثم هوى رجوع على المأمور كما لو أمر غيره بشراء عبد في يده فقال المأمور قد اشتريت وصدقه الامر ودفع اليه الثمن ثم حضر الغائب فأنكر البيع فالقول قوله وبأخذ عبده ويرجع الامر على المأمور بما أذى كذا هذا في الثالث من قضاء الخلاصة وكذا في البرازية * أمر غيره بقضاء دينه فقضاء وجاء ليرجع عليه فقال للمأمور ما كان لفلان على دين أصلاً ولا أمرتك أن تقضيه ولأنت قضيت شيئاً ورب الدين غائب فأقام المأمور البينة على الدين والامر بالقضاء والقضاء فان القاضي يقضى بالمال على الامر للغائب وبالرجوع للمأمور على الامر وان كان رب الدين غائباً لان عند خصم حاضر احكاماً (٥) لان ما يدعيه للغائب سبب لتبوت ما يدعيه لنفسه وفي مثله ينتصب الحاضر خصماً أمر غيره بأن يتفق عليه فاتفق ويرجع على الامر وان لم يشترط

(١) وشيخي ما يخالفه نقله عن القدوري

قوله ولكن قال لا تدفع الخ لعل صوابه اسقاط كلمة قال كما هو في بعض النسخ وابدال لا تدفع بلم يدفع تأمل اه مصححه

(٢) وكذا في الصغرى والتمه في مسائل المأمور بدفع المال من كتاب الوكالة وكذا في الثالث من وكالة البرازية في نوع في المأمور بدفع المال لقضاء الدين وغيره (٣) وشيخي ما اذا أنكر الدين وأمره بقضائه والقضاء نقله عن المنية (٤) لان المأمور يدعى لنفسه حشاً في ذمة الامر فيكون خصماً في اثباته بالبينة كذا في النام من وكالة المحيط والخيرة (٥) فان قلت قضاء الدين اذا لم يثبت في حق الدائن لانكاره ينبغي أن يثبت في حق الامر لا قراره قلت قد بطل ذلك بتكذيب القاضي اياه حين قضى عليه بالدين كذا في البرازية وكذا في الخلاصة وتمامه فيها

(٥) فان المدعى على الغائب سبب لما يدعى على الحاضر لانه ما لم يقض دينه لا يجب عليه شيء وبينهما اتصال أيضاً وهو الامر وبعد البينة والاتصال ينتصب خصماً كذا في وكالة البرازية في نوع في المأمور بدفع المال

(١) وان لم يقل على أنى ضامن كذا في
الملاصة في فصل في العوض من كتاب
الهبة

الرجوع قال لغيره اقض عني الدين فقضاء يرجع عليه (١) ولو قال أدركت مالي أو هب
لفلان عني ألفا ففعل المأمور لا يرجع عليه الا اذا قال له على أنى ضامن كذا ولو قال عوض
الواهب عني أو أطعم عن كفارة عيني والاصل في جنس هذا أنه متى ملك المدفوع اليه مقابلا
بذلك المال فالمأمور يرجع وفيما ملكه غير مقابل به لا لا بشرط الضمان قال لا تخراقضه
عني أو قال الذي له على أو ادفع عني على أن لك على فأدى المأمور له أن يرجع على الآخر
ولو قال اقض فلانا أو ادفع قضاء ولم يقل عني ان كان المأمور شريكه أو خليطا ونسبه
أن يكون بينهما في السوق أخذوا عطاء أو المأمور في عيال الآخر كالزوج يأمر زوجته
أو عكسا وان لم يكن هو في عياله لان الاعتبار فيه المساكنة فيرجع وان لم يوجد شيء من هذه
الاشياء الثلاثة لا يرجع عندهما وعند أبي يوسف يرجع ثم عندهما الدافع لا يرجع على
المدفوع اليه بما دفع فيما قال اقضه أو ادفع قضاء وفيما لم يذكر القضاء يرجع وحمل الامر
بالايداع قال انقذه عني فلانا ألف درهم أو ألف درهم له على أو ادفع اليه أو أعطه الذي له
حتى أو أوفه ماله على أو أعطه عني أو اقضه ماله على ففعل المأمور يرجع بهما على الآخر
وقوله عني اقرار بأن المال عليه ولو قال انقذه كذا على أنى ضامن لهما أو كفيل بهما أو على
أنهما لك أو الى أو قبلي فهو سواء اذا انقذ رجعا بهما وكذا لو نقض بهما مائة دينار أو باعه بهما
جارية أو عبدا أو دابة وتحوها رجعا بهما عليه ولو أمر خليطا له أن ينقذ فلانا عنه ألف درهم
جيدة فنقذه ألفا بهرجة أو غلة لم يرجع الا بمنزل ما أعطى لأنه يرجع بحكم الاقراض ولو كان
المأمور كفيل يرجع بألف جيدة لأنه يرجع بحكم تملكه ما في ذمة الاصيل في آخر مسائل
المأمور بدفع المال من وكالة المنيبة وفي المؤمن المالية اذا أمر غيره بالاداء قال نفرا الاسلام
يرجع بلا شرط الرجوع وكذا في كل مطالب من جهة العباد حسنا قال لرجل خلصني من
مصادرة الوالى أو قال الاسير ذلك فخلصه انسان قيل لا يرجع فيه ما بلا شرط الرجوع وقيل
في الاسير يرجع بلا شرط لافي المصادرة والامام السرخسي على أنه يرجع فيه ما بلا شرط
الرجوع وهو الصحيح في الثالث من وكالة البرزاية في نوع في المأمور بدفع المال (٢) • ولو
قال الطالب للمطلوب ادفع الى رسولى مالي عليك ثم جاء وقال لا تدفعه فقال قد دفعته
وأقر الرسول بقبضه وادعى الهلاك صدق ورئى الغريم في الباب الثالث من وكالة العتائية
(٣) • رجل له على رجل دين فأرسل رب الدين رجلا الى مديونه ليقبض دينه فقال المديون
دفعته الى الرسول وصدقته الرسول وقال دفعت المال الى المرسل وصاحب الدين ينكر
وصول المال اليه قال أبو القاسم القول قول الرسول مع يمينه في فصل هلاك الوديعة من
الخانية • ولو قال ادفع الى رسولى فلان ألف التي لي عليك فقال الذى عليه الدين قد دفعت
وصدقه الرسول فقال قبضت الا أنهم اضاءت وكذبها الآخر في الدفع والقبض ببرأ الغريم
عن الدين في الثاني من وكالة المحيط وتعامه فيه • وفي نوادر ابن رستم قال لمديونه ابعت
بالدين مع غلامى أو غلامك أو ابني أو ابنتك ففعل فضاغ في يد الرسول قبل الوصول ضمن
الدين وضاع من مال المديون لانه رسالة فلا يتم الاداء قبل الوصول بخلاف قوله ادفع الدين
الى غلامى أو غلامك أو ابني أو ابنتك لانه وكالة فيتم القبض بوصول الوكيل (٤) في نوع

(٢) من قضى نائبة غيره باذنه يرجع عليه
من غير شرط استحسانا بمنزلة ثمن المبيع
كذا في كراهة القنية في باب الاستحلال
وردة المطالم

(٢) ولو دفع ماله الى رسوله ليدفعه الى
فلان فزعم انه دفع وأنكر الطالب فانه
لا يحلفهما ولكن لا بد لا أمر أن يصدق
أحدهما ثم يحلف الآخر الذى كذبه
الا تمر كذا في خزائن الاكل في أو آخر كتاب
الوكالة نقل عن الطحاوى
(٤) فان ضاع منه من مال الطالب كذا
في المنيبة والصغرى والتمة

رجل له على زيد مائة درهم وعليه له مائة درهم
مائة درهم وامر ذلك الرجل بكر أن يأخذ
من زيد مائة درهم ويدفعها لعمرو وفهل
عمرو أن يخاضع ذلك الوكيل ويأخذ
مائة درهم منه أجاب نعم له ذلك

(١) وهذا على رواية مأذون الاصل ووكالة
الاصل وفي شرح الزبادات خلافه وقد
ذكر في أوائل وكالة القاعدية
(٢) ورأيت بخط بعض العلماء في حاشية
القنية في هذا الموضع هذا الجواب
انما يستقيم على قولهما كذا في شرح
المنظومة لابن الشحنة

(٣) ذكر هذه المسئلة في الخاتمة في فصل
التوكيل بالخصومة وقال فيه بعد نقل
الاختلاف وهو ظاهر وفي الثامن من
وكالة المحيط قيل يملك من مال الطالب قال
محمد وهو الصحيح وفي التمار ثمانية عن
الكبرى وهذا أصح

(٤) قال الوكيل بقضاء الدين اذا صرف
دراهم الموكل في حاجة نفسه ثم قضى دين
الموكل من مال نفسه ضمن ما صرف وكان
متبرعا فيما قضى ولهذا فسد أمور
السماسة والبياعين والمسئلة في المبسوط
وذكر فاضلان ولودفع الى رجل دينار
لقضى غريمه فقامه فقضاء من مال نفسه
وأملك الدينار لنفسه جاز وفي النوازل
جعل هذا جواب الاستحسان قال
الوكيل بالشراء يملك أن يقضى الثمن من
مال نفسه ثم يرجع في مال الموكل
استحسانا ذكره في الجامع الصغير
وذكر في الاصل لو اشترى بدينار غيره
ثم نقد دينار الموكل فالشراء للوكيل ويضمن
دينار الموكل قال الوكيل ببيع الدينار
اذا أملك الدينار لنفسه وباع دينار

في الأمور بدفع المال في الثالث من وكالة البرازية • قال يكره رابريه صدق بدم بود
وعمر ورا بروى صدق بدم وبكر رامي فرموده صدق بدم از زيد بستان وبعمروده ستاند
وعمر تواند كه برين وكيل خصومت كند وصدق بدم از زيد بستان أجاب تواند لان الامر بالدفع
اليه أمره بالقبض منه كما لو قال اشترى عبد من فلان فانه يتضمن توكيل فلان بالبيع (١)
من وكالة القاعدية • ولو قال الدائن لديونه من بلفك قبالي فأعطه الذهب أو قال
من جاك بعلامة كذا أو من أخذ بياصبعك أو قال لك كذا فادفع مالي عليك اليه لا يصح
هذا التوكيل لانه مجهول حتى لو جاء انسان بالقبالة أو بتلك العلامة الى المدينون وأدى الدين
لا يخرج من العهدة (٢) اذ لم يكن أمرا اناسا بعيه بالقبض في الوكالة بقضاء الدين من
وكالة حاوي القنية وكذا في القنية • رجل له على رجل دين فبعث المطلوب الدين على يد
رجل فجاء به الى الطالب وأخبره بذلك وقال اشترى بياصبعك فذهب واشترى به بياصبعك وهلك
الباقى الاصح انه يملك من مال الطالب (٣) لانه لما أمره بالشراء صار ذلك منه بمنزلة القبض
في الثامن من وكالة الولوالجية • ولودفع ألفا فأمره أن يدفعه الى غريمه قضاء عن دينه
فأمسك الوكيل مال الأمر ودفع ألفا من عند نفسه جاز استحسانا والقياس أن يكون
متطوعا في وكالة خزائن الاكمل وكذا في الثاني من المحيط والذخيرة • واذا وكل الرجل رجلا
ليقتضى دينه فباع الوكيل الطالب بهادنا براء وعروضه فوجاز ويرجع الوكيل على المطلوب
بالدراهم في الثامن من وكالة التمار ثمانية • اذا دفع المطلوب الى رجل دراهم ووكله
بان يقضى دينه فباع الوكيل دنانيرا وعروضه فباع الطالب بدينه فانه لا يجوز على الموكل
ويصير الوكيل متطوعا حتى لو أراد أن يجبس ما في يده من الدراهم لنفسه لم يكن له ذلك
من المحل المزبور • وفي نوادر هشام عن محمد رجل دفع الى رجل ألف درهم وأمره أن
يعطيها غريمه فأعطاه الأمور غيرهما من عنده أو باعه بها ثوبا أو كان للأمر على الغريم
ألف درهم فجعلها قصاصا منها فهذا كله جائز قال هشام يعني لا يكون متطوعا فيما أدى
قال محمد وان دفع اليه غلاما وقال بعه وأعط فلانا ثمنه قضاء له مما على فأعطاه من عنده
مثل ثمن الغلام قبل أن يبيعه قضاء مما له على رب الغلام فهو متطوع في الثامن من وكالة
الذخيرة والمحيط البرهاني • الوكيل بقضاء الدين صرف مال الموكل الى دين نفسه ثم قضى
دين الموكل من مال نفسه ضمن وكان متبرعا في الوكالة بقضاء الدين من وكالة القنية (٤) •
وفي النوازل أعطاه دينار اقتضاء دينه أو الانفاق على عياله فأمسكه او صرف دينار
نفسه جاز استحسانا وفي العيون أمره بصدقة ألف وأعطاه فأنفقته وتصدق بألف من عنده
لا يجوز ويضمن وان باقية عنده وتصدق بألف من عنده جاز استحسانا (٥) في الثامن من
وكالة البرازية • الأمور بقضاء الدين اذا قضى أجود مما أمر به يرجع بمثل ما أمر به ولو
قضى أردى مما أمر به يرجع بمثل المؤدى والوكيل في هذا يخالف الكفيل بالمال فان
الكفيل بالمال اذا أدى أجود مما كفله أو أردى يرجع بما كفله في آخر الثامن من
كفالة المحيط • المدينون اذا دفع مائة الى رجل ليقضى به دينه وقال له المدينون ادفع هذه المائة
الى فلان قضاء مما له على وخذ الصك فدفع ولم يأخذ الصك فلا ضمان ولو كان قال لا تدفع هذا

لا يجوز كذا في وكالة القاعدية

انقروى في

١٣

(٥) ولا يخالف هذا ما في البرازية عن النوازل لان المدفوع لم يبق هناء بقى عنه فلو دفعه ففرق كما صرح به فيما نقل عن العيون

(١) وذكر هذه المسائل في البرازية نقلا
عن المحيط الا انه ترك ذكر المسئلة الاخيرة
وهي قوله لو قال لا تدفع الا بمحض من فلان
فدفع بغير محض منه ذكر في الاصل انه
ضامن فحينئذ لم يبق لا يراد قوله قبل هذا
اذا كان فلان ربيع القدر وجه لانه هذا
الكلام في عبارة المحيط مرتبط به هذه
المسئلة **عند**

(٢) وكل وكيل دفع بغير يئنة ولا كتابة براءة
لا ضمان عليه وهو مؤمن الا ان يقول
الموكل لا تدفعه الا بشه ود فانه ضامن
ان خالفه ولو قال الوكيل قد شهدت
بمحمد الطالب ولا شه ود للموكل فاقول
قول الوكيل مع يئنه **كذافي وكالة**
خزانة الاكمل **عند**

(٣) وذكر هذه المسئلة في وكالة الاصل
وشروط علم المأمور بدفع الامر كذافي
الثامن من وكالة المحيط والذخيرة ونظام
الكلام فيه وذكره في المبسوط في باب
الوكالة بالدين وشروط علم الوكيل وفيه
تفصيل وذكر في الخاتمة في فصل
التوكيل بالخصومة ان المأمور بقضاء
الدين اذا أدى الامر بنفسه ثم قضى
المأمور فانه لا يضمن اذا لم يعلم بقضاء
الموكل قالوا هذا قول أبي يوسف ومحمد
وأما على قول أبي حنيفة فيضمن على كل
حال وفي البدائع في أو اخر فصل الوكيلان
هل ينفراد أحدهما بالتصرف واذا دفع
الى انسان مالا يقضى دينه فقضاء الموكل
بنفسه ثم قضاء الوكيل فان كان الوكيل
لم يعلم فافعله الموكل فلا ضمان عليه ويرجع
الموكل على الطالب بما قبض من الوكيل
وان كان قد علم بان الموكل قد قضا بنفسه
فهو ضامن لان الموكل لما قضا بنفسه
فقد عزل الوكيل الا ان عزل الوكيل

المال حتى تأخذ الصك أو قال ما لم تأخذ الصك فدفع قبل أخذ الصك فهو ضامن وعلى هذا
المشتري اذا دفع ثمن ما اشترى الى رجل لي دفعه الى البائع وذكر أخذ الصك فهو على ما ذكرنا
من الوجهين ولو قال لا تدفع الا بمحض من فلان (١) فدفع بغير محض منه ذكر في الاصل
انه ضامن قبل هذا اذا كان فلان ربيع القدر يحتشم الناس مخالفته أما اذا كان وضيع
القدر لا يحتشم الناس مخالفته فلا ضمان في الثامن من وكالة المحيط **•** ولو قال الامر
لا تدفع الدين الا بشه ود ولا بمحض فلان صح التقييد ويصدق انه فعل مع الشرط والظاهر
انه لا يجوز اشارة الفاسقين في الاول من الباب الثالث من وكالة العتائية (٢) **•** رجل أمر
رجلا بقضاء دينه ثم ان الامر قضى الطالب ماله ثم ان المأمور دفع المال اليه فان المأمور
يرجع بما دفع على القايض ولا يرجع به على الامر فقد ثبت العزل بدفع الامر حتى لم يثبت
للمأمور حق الرجوع على الامر ولم يشترط علم المأمور بدفع الامر (٣) قال في نوادر ابن
سماعة وان أقام يئنة بعنى المأمور على انه قضاء بعد الامر قبل اداء الامر فلا دفع ان يرجع
بماله ان شاء على القايض وان شاء على الامر في الثامن من وكالة التناثر خاتمة **•** ولو قضى
الامر ثم فضاء الوكيل ولم يعلم لم يضمن استحسننا ويسترد الامر في الاول من الباب
الثالث من وكالة العتائية **•** (جامع الفتاوى) رجل عليه ألف درهم أمر آخر أن يدفع الالف
عنه حتى يرجع عليه ثم ان الامر دفع قبل اداءه وأقام اليئنة ليس للمأمور أن يرجع عليه
وامكن يتبع القايض ولو أقام المأمور اليئنة أن الامر قضى الدين قبل أن يأمره به
يرجع عليه من متفرقات وكالة التناثر خاتمة **•** واذا وكل الرجل رجلا يقضى دينه
فباع الوكيل الطالب بمادنا نيرا وعروضه فاجاز ويرجع الوكيل على المطلوب بالدرهم
فرق بين هذا وبين الطالب اذا وكل رجلا يقبض الدرهم التي له على المطلوب فأخذ مكانها
دنانير فانه لا يجوز وفرق بين هذا وبين ما اذا دفع المطلوب الى رجل درهم ووكله بأن يقضى
دينه فباع الوكيل دنانيرا وعروضه من الطالب بدينه فانه لا يجوز على الموكل وبصر الوكيل
متطوعا حتى لو أراد أن يجبس ما في يده من الدرهم لنفسه لم يكن له ذلك في الثامن
من وكالة التناثر خاتمة **•** (ح) وصى قال لرجل اضمن عن فلان الميت دينه فضمن وأداء
رجع بما أدى في مال الميت وبأخذ به الوصى حتى يؤديه اليه من مال الميت ولا يرجع
في مال الوصى اذ ضمن عن الميت لاعن الوصى الا أن الوصى يجوز أمره في مال الميت
يجب حفظ هذه المسئلة في مسائل الامر بالاتفاق من الرابع والعشرين من الفصولين **•**
(فم) قال لا تحرب لفلان عن ألف درهم فوهب **•** كما أمر كانت الهبة من الامر
ولا يرجع المأمور على الامر ولا على القايض وللا أمر أن يرجع في الهبة والدافع متطوع
ولو قال هب لفلان ألف درهم على أنى ضامن ففعل جازت الهبة ويضمن الامر للمأمور
ويرجع الامر دون الدافع فيما يتعلق بالتوكيل بالاتفاق من وكالة القسبة وكذا في
الثالث من وكالة البرازية **•** ولو قال أعطه ألفا على أنى ضامن لها فأعطى يرجع على
الامر والامر يرجع على القايض يأخذها بعينها لو فائمة ولا يضمن القايض ان هلك
عنده لانها أمانة بخلاف قوله أقرضه على أنى ضامن لها فالقرض للدافع على القايض

والامر لا يصح الا بعد علمه به فاذا علم بفعل الموكل فقد علم بالعزل فصار متعديا في الدفع فيلزمه الضمان واذا لم يعلم لم يوجد منه
التعدي فلا ضمان عليه وليس هذا كالموكل يدفع الزكاة اذا أدى الموكل بنفسه ثم أدى الوكيل أنه يضمن الوكيل علم باداء الموكل أو لم يعلم
عند أبي حنيفة **عند**

والأمر ضامن له في الفصل الثالث من الباب الأول من كفالة العتائية • ولو قال أقرض فلان ألف درهم فأقرضه لا يضمن الأمر شيئا سواء كان خليطا أو لم يكن من كفالة العتائية • (ج) قال الخليطه ادفع إلى زيد ألفا ففعل يضمن الأمر لا يزيد عكس أقرض فإن الأمر لا يضمن إذ موضع الخلطة أن لا يقتضى ضمان التملك فيجب على القابض وعن هذه المسئلة أجيب في واقعة الفتوى دو كس ابنه زيد وقال أحدهما لا تخرف فلان كسر بنج دينار ورام في خواهد چون بياید بوی دهی وی آید وبنج دينار گرفت واز شهر رفت واین ابنازی میان اینان برانداخته شد ينبغي أن لا يرجع المأمور على الأمر كما في مسئلة الجامع قبيل أحكام المرضى في الرابع والثلاثين من الفصولين • قال ادفع إلى فلان ألفا على أني ضامن لك فدفع والمدفوع اليه حاضر بسعه فهذا أقرض على الأمر وفلان وكيله فان استلمه القابض ضمن وان هلك لم يملك أمانة وكذا أعطه ألفا على أني ضامن لك ولو قال أقرضه ألفا على أني ضامن لك والمدفوع اليه حاضر يسمع فقال نعم ودفع فهو قرض للمدفع على القابض والأمر ضامن ولو قال القابض أعطني ألفا على أن فلانا ضامن وذلك الرجل حاضر فقال نعم فهو قرض على القابض والأمر ضامن في أول الثالث من قضاء البرازية • (فش) قال لا خروايس بينهما خلطة ادفع إلى زيد ألف درهم فدفع رجع على زيد لا على أمره (١) ولو أمره أن يتصدق عنه عشرة دراهم ففعل لا يرجع على الأمر الا خليطا ولو ادعى عليه برا فأنكر ثم قال لرجل ادفع إلى المتدعي قفيز بر من مالك فدفع لا يرجع إذا لم يشترط رجوعه وعجز المدعى لم يصرد بناء عليه ليصير امرأ باده منه عنه (ذ) قال ادفع إلى فلان ألفا قضاء له ولم يقل عني أو قال اقض فلانا ألفا ولم يقل عني ولا على أني ضامن لها أو كفيل لها فدفع فلو كان المأمور شريكا للأمر أو خليطا له رجع على أمره ومعنى الخليط أن يكون بينهما ما أخذوا عطاء ومواضعة على أنه متى جاء رسول هذا أو وكيله يبيع منه أو يقرضه فانه يرجع على الأمر بالاجماع إذا الضمان بين الخليطين مشروط عرف انه إذا أمره شريكه أو خليطه بدفع مال إلى غيره فاعلم بأمره ليكون دينه على الأمر والمعروف كمشروط وكذا لو كان المأمور في عيال الأمر أو بعوله الأمر يرجع على الأمر بالاجماع وان لم يقل على أني ضامن ولم يشترط الرجوع فان لم يوجد ديني من هذه الثلاثة الخلطة والضمان وشروط الرجوع يرجع على الأمر عند أبي يوسف لا عندهما قال بعض المشايخ مستقبل الحام والطاحونة ليس بخليط إذا أخذوا عطاء بينهما من أحد الجانبين لا من كل جانب وفي أنفق على أو على أولادى يرجع بلا شرط رجوع وضمان وقال (ط) الأمر بانفاق واداء خراج وصدقات واجبة لا يوجب الرجوع بلا شرط الا رواية عن أبي يوسف كذا (ذ) وفي (يس) ذو رحم محرم منه لو في عياله وأحد الزوجين للأمر وانه الكبير الذي في عياله وأبوه والاجير كلهم كشرىك وخليط قبيل أحكام المرضى في الرابع والثلاثين من الفصولين • ولو قال لا تخرف فلان ألفا على عيالي أو أنفق في بناء دارى وليس بينهما خلطة ولم يذكر الرجوع فأنفق المأمور قال الامام السرخسى يرجع على الأمر وقال الامام خواهرزاده لا يرجع بغير شرط في الثامن من زكاة الخلاصة • قال الامام السرخسى يرجع

(ترجمة)

زيد له ابنان فقال أحدهما لا تخرف فلان يطلب خمسة دنانير على طريق السلف فاذا جاء فادفعها اليه ثم جاء الرجل وأخذ خمسة دنانير وذهب من البلد وشركه بينهم ما في هذا الأمر

(١) رجل قال لا تخرف فلان ألف درهم ولم يقل عني ولا انها لك على فدفعها المأموران كان خليطا للأمر رجع عليه بما أدى وان لم يكن خليطا لا يرجع وقال أبو يوسف يرجع في الوجهين والخليط هو الذي يكون في عياله كالوالد والولد والزوجة وابن الاخ في عياله أو أجيده أو شريكه شركة هناك كذا قال في الأصل وذكر في بعض المواضع الخليط هو الذي يأخذ منه الرجل ويعطيه ويديانه ويضع عنده المال وان لم يكن في عياله كذا في كفالة العتائية في مسائل الأمر ينقد المال

وقال الامام خواهرزاده لا يرجع وبالاقل أفق في نوع في التوكيل من الزكاة من فيض
الكرخي • ولو أن رجلاً قال لغيره أنفق في بناء داري ولم يقل علي أن ترجع بذلك علي
اختلفوا فيه قال الشيخ الامام السرخسي الصحيح انه يرجع في فصل فيما يجب الاجر على
المستاجر من اجارة الخانية • وفي كتاب اللقيط للامام السرخسي اذا قال لغيره أنفق
علي فأنفق يرجع على الامر وان لم يشترط الضمان والرجوع وهكذا اختاره الصدر الشهيد
في فتاواه الصغرى في كتاب الكفالة وقال بمجرد الاثر بالانفاق يوجب الرجوع في الثالث
من قضاء الخلاصة وكذا في البرازية • وقوله أنفق علي ولدي أو علي أهلي أو في بناء
داري وقوله أنفق علي سواء من المحل المزبوره أمر رجلاً أن ينفق علي أهله عشرة من
عنده ليرجع عليه فقال أنفقت وكذبه الامر فاراد المأمور أن يحلفه انه ما به لم انه
أنفق علي أهله ذلك في أواخر اجارة البرازية في المتفرقات وكذا في التاسع من وكالة
التاريخية (١) • وفي نوادر هشام عن محمد رجل دفع الي رجل دراهم وأمره أن ينفق
علي أهله كل شهر كذا فقال الوكيل أنفقت كذا شهر او قال الموكل أنفقت كذا دون
ما قال الوكيل فالقول قول الدافع ولا يشبه هذا الوصي • وفي الفتاوى العتائية
وفي الوصي القول قوله لانه لو ادعى دفع كل المال يصدق ولو أمره أن ينفق علي امرأته من
ماله يرجع ولم يصدق انه أنفق الابحجة ولا يمتد نصديق المرأة الا أن تكون النفقة قد فرضت
في التاسع من وكالة التاريخية • (ق) (حم) وكله وكالة عامة علي أن يقوم بأمره وينفق
علي أهله من مال الموكل ولم يعين شيئاً للاتفاق بل أطلق له ثم مات الموكل وطالبه الورثة ببيان
ما أنفق ومصرفه فان كان عدلاً يصدق فيما قال وان اتهموه بحلفه وليس عليه بيان
بجهات الانفاق (حك) ان أراد الخروج عن الضمان فالقول قوله وان أراد الرجوع فلا بد
من البينة فيما يتعلق بالتوكيل من وكالة الفنية وكذا في التاسع من وكالة التاريخية (نقل
عن التتمة) • وفي الاصل أمر باعطاء عشرة غلة علي أن يكون قرضاً لا لا امر علي القابض
وللمأمور علي الامر جاز وصارت قرضاً عليهم ما أصالة ونسابة ثم ان أعطاه المأمور عشرة
جباراً فيكون ماللاً امر علي القابض هو الجبار ليقبضه الجبار وما للمأمور علي الامر
الغلة لان الامر لم يتناول غيره ثم يرجع الامر علي المستقرض بالجبار وقال محمد لان
المأمور تبرع بالجودة علي الامر دون المستقرض ضمانات فضيلية في الضمان في الاتفاق
والقبض من ضمانات الوكالة • والوكيل يقبض الدين اذا قال قبضت ودفعت الي الموكل
كان القول قوله ولو وقعت المنازعة بين الوكيل في الاستقراض وبين موكله فقال الوكيل
قبضت المال من المقرض ودفعت الي الموكل وأنكر الموكل لا يقبل قول الوكيل في فصل
التوكيل بالخصومة من وكالة الخانية • ولو أقام الغريم البينة علي الوكيل بالقبض وجد
هورى الغريم وضمن الوكيل للموكل في الاول من الباب الثالث من وكالة العتائية • ولو
وكله يقبض الدين من أبي الوكيل أو ابنه أو عبده وعليه دين أو لم يكن يصدق انه قبض
ذلك وهل في رواية (٢) وكذا لو وكل العبد بأن يقبض من مولا من المحل المزبوره (عده)
أمر تليذه بالبيع وتسليم الثمن الى فلان فباع وأمسك الثمن لم يضمن اذ الوكيل لا يلزمه

(١) قال استدن وأنفق علي زوجتي كل
شهر عشرة أو علي أولادي الصغار فقال
فعلت فصدقته المرأة وكذبه الامر
لم يصدق الا اذا كان الحاكم فرض لها
ذلك لاخذها ذلك باذن الحاكم ولو كذبه
الامر وأراد المأمور عين الامر حلف
الامر باقائه ما لم انه أنفق علي أهله كذا
ولو زعم الامر أنه أنفق دون ذلك فالقول
للمأمور ولا يشبه هذا الوصي كذا في
الثالث من وكالة البرازية في نوع في المأمور
بدفع المال ع

(٢) ولو وكله بقبض ماله علي أبي الوكيل
أو ابنه أو عبده التاجر فقال الوكيل قد
قبضته وهلك وكذبه الطالب فالقول
قول الوكيل وكذا لو وكل عبداً بقبض
ماله علي مولا فالقول قوله أيضاً كذا
في وكالة خزانه الاكل ع

اتمام ما تبرع به دفع الى آخر ألفا فقال ادفعه اليوم الى فلان فلم يدفع لا يضمن اذ لم يلزمه ذلك في ضمان المأمور والدلال من الفصولين وكذا في الثمن وكالة الخلاصة قال
يكي برديكري دعوى كردك من خط فلان آورده أم بنزدك وي كه هزار درهم بوي ده وخط
قبول کرده است وكفته كه هلا بدهم وبانصد داده بانصد ديكر بده مدعي عليه كفت
هر هزار شود داده ام وجه يزي ديكر نمائده واو في سو كند بر كدام بود اجاب اكر اين مال عين
بوده است بنزدك اين قبول كنند خط ابن دعوى بروي نشنوند لان المودع أو الغاصب
لو صدق الوكيل بالقبض في الوكالة لا يجبر على دفع شيء واما اكر فلان يسايد وكويد
بانصد داده بآرنده خط بانصد ديكر بده وي كويد من همه دادم قول قول وي بود
باسو كندش لانه امين له واكر دين بوده است قول قول آرند خط بود باسو كندش وكواه
بر قبول كنند خط من دعوى القاعدية رجل آورد الى بعض التجار من رجل سفينة
فأعطاه التجار بعض المال وبقي البعض هل يكون اصحاب السفينة أن يطالب
التاجر باداء ما بقي قال رحمه الله ان كان للكتاب مال قبل المكتوب اليه فكتب اليه ان
يدفعه الى صاحب السفينة فاقتر المكتوب اليه بالكتاب وأقر أن المال دين على المكتوب
اليه للكتاب يجبر المكتوب اليه على دفع الباقي فان لم يقر المكتوب اليه بالكتاب
لا يجبر وكذا اذ لم يقر أن المال دين عليه للكتاب لا يجبر الا اذا أقر المكتوب اليه
أن اصحاب السفينة دين على الكتاب وضمن لصاحب السفينة فيصير ضمانه وبوخذه
في مسائل السفينة من أواخر كفالة الخانية وكذا في التاسع عشر من كفالة الذخيرة
رجل دفع الى رجل شيا ليبيعه ويدفع الثمن الى زيد فجاء صاحب المال فطلب الثمن من
زيد فقال لم يدفع البائع الى الثمن وقال البائع بعث ودفعت اليه الثمن قال الشيخ الامام
أبو بكر محمد بن الفضل ان كان البائع بغير أجرة كان القول قوله ولا ضمان وان كان بائعا بأجرة
فكذلك (١) في قول أبي حنيفة خلافا لصاحبيه في تصرفات الوكيل من بيع الخانية
رجل عليه ألفا رجل دفع الى الطالب دنانير فقال اصرفها وخذ حقتك منها فأخذها
فهلكت قبل أن يصرفها هلكت من مال الدافع وكذا لو صرفها وقبض الدراهم فهلكت
الدراهم في يده قبل أن يأخذ منها حقه هلكت من مال الدافع وان أخذ منها حقه ثم ضاع
كان ذلك من مال المدفوع اليه ولو دفع المطلوب الى الطالب دنانير وقال خذها قضاء بحقك
فأخذها كان داخل في ضمانه ولو دفع المطلوب الى الطالب دنانير وقال بها بحقك فباعها
بدراهم مثل حقه فأخذها بصير قايضا حقه بالقبض بعد البيع من أواخر باب الصرف من
الخانية اذا دفع المديون عبدا الى رب الدين وقال له بعه وخذ حقتك أو دفع اليه دنانير
وقال اصرفها وخذ حقتك منها وحقه في الدراهم فباع أو صرف وقبض الدراهم وهلكت
في يده هلكت على المديون مالم يحدث الدائن فيها قبضا وبمثل لو قال له بعه بحقك أو بع
الدنانير بحقك ففعل بصير المقبوض مضموفا عليه كما قبض في نوع في أقسام المتصرفين
من وكالة المنية وكذا في التهمة والصغرى والبرازية وكاه بايداع قنه زيدا فقال له اودعك
فلان هذا فقبله ثم رده على الوكيل فالمالك يضمن ايه ما شاء اذ لم يؤمر باردة فيصير كرده الى

الكتاب
(١) لان الثمن بدل المبيع والمبيع كان
أمانة عند البائع عند أبي حنيفة لان
عنده الاجير المشترك أمين فكذلك الثمن
ولا ضمان على زيد لان قول البائع لا يكون
حجة عليه كذا في المحل المزبور من
الخانية

(١) فان قيل هلا يضمن بالغرور قلنا الغرور انما يتمكن في العقد ولا عقد بينهما حتى يصير مغروراً من جهته كذا في ذيل هذه المسئلة من الفصولين

(٢) وعمل فقال في ذيل المسئلة ليس له أن يسلم قبل قبض الثمن قالوا الجواب صحيح أما العلة ففيها نظر فان الوكيل بالبيع يملك تسليم المبيع قبل قبض الثمن وانتهاء الموكل عن التسليم بعد البيع فيدون النهي أولى وهذه المسئلة مخالفة لما قلناه في مسئلة القمعة كذا في الظهيرية وفي متفرقات وكالة التنازعانية نقلاً عن الظهيرية الوكيل اذا دفع القمعة الى انسان لاصلاحها بأمر الموكل ونسي من دفعها اليه لا يضمن انتهى

(٣) وهذا بخلاف أمر الموكل للوكيل وكل أحد الا يصح وانما يصح أن لو قال وكل من شئت كذا في المحل المزبور من القنية

(٤) ذكره قاضيان في فتاواه في فصل الخياط والتساج من كتاب الاجارة وذكر المسئلة في الاجارة الفاسدة وقال فيه قالوا لا يضمن وعندى انه يضمن اذا فارق ووافقته ماذكر في فصل تصرفات الوكيل من البيوع فليأتل

أجنبي قيل هذا على اختلاف مودع المودع يبرأ القابض عند أبي حنيفة وقيل هذا على الوفاق اذا رد فسخ وهو لا يملكه فلو قال الوكيل أمرتك فلان أن تستخدمه أو تدفعه الى فلان فقبل فهلك الثمن يبرأ الوكيل ولو كذب ويضمن المودع وانما يبرأ الوكيل لانه مشير (١) في أحكام الوكلاء قبيل ما يجبر الوكيل وما لا يجبر من الرابع والثلاثين من الفصولين • (فقط) وكيل البيع دفع المبيع الى رجل ليعرضه على من أحبه فهرب الرجل بالمبيع أو هلك عنده أجيب بانه لا يضمن الوكيل والصحيح انه يضمن وقال بعضهم لو كان من دفع اليه أميناً لم يضمن للرضاء عادة وكيل الشراء أخذ على سوم الشراء ولم يرض به الموكل فردّه على وكيله فهلك في يده فلو أخذ به بعد بيان الثمن ضمن الوكيل ورجع على موكله لو أمره بالأخذ على سوم الشراء والا لا يرجع اذا الأمر بالشراء لم يكن أمراً بقبض على السوم (عده) وكيل البيع لو استأجر رجلاً ليعرضه والمسئلة بمحاله لم يضمن وقيل يضمن هو المختار في ضمان المأمور والدلال من الثالث والثلاثين من الفصولين • الوكيل بالبيع اذا قال بعته من رجل ولا أعرفه وسلمته اليه ولم أقدر عليه أفق الشيخ الامام ظهير الدين المرغيناني (٢) انه يضمن الوكيل في المقطعات من وكالة الظهيرية وكذا في متفرقات المحط وكذا في أوامر الرابع من وكالة البرازية • (الجامع الاصغر) ادفع هذه القمعة الى أحد من الصغار ليصلحها فادفعها الى أحد ونسيه لم يضمن كما مودع اذا نسي الوديعة انما في أي موضع ومثله في فتاوى مساعد ادفع هذا الغزل الى نساج ولم يعينه ولم يقل الى من شئت فدفع وهرب المدفوع اليه لا يضمن (٣) من متفرقات غصب القنية • دفع الى دلال ثوباً بالبيع فقال ضاع ولا أدري كيف ضاع لا يضمن ولو قال لا أدري في أي حانوت وضعت يضمن في آخر وديعة البرازية • رجل دفع الى دلال عيناً لبيعه ففرض الدلال على صاحب الدكان فترك العين عند صاحب الدكان فهرب صاحب الدكان وذهب بالمتاع ضمن الدلال لانه ليس للدلال أن يترك العين عند غيره لكنه يعرض ويأخذ العين الا أن يكون الدلال تلميذ صاحب الدكان يضع أمتعة الناس في حانوته أو كان هو في عياله فينتد لا يضمن الدلال في فصل تصرفات الوكيل من بيع الحانية • وما يحتاج جعل الوكيل البيع والسماحة وكلاهما من المالك فان العادة قد جرت بحمل المتاع اليهم بالبيع وتليد البيع والسماحة وكيل المشتري فان التليد يحمل المتاع الى المشتري وبشترية منه ولهذا قالوا البيعية والسماحة على البائع والشاركية على المشتري في نوع في المستبضع من وكالة البرازية • (حسن) دفعه الى دلال لبيعه فدفعه الدلال الى رجل على سوم الشراء ثم نسيه لم يضمن وهذا اذا أذن له المالك بالدفع للسوم اذا لا تعدي بالدفع حينئذ اما اذا لم يأذن له فيه ضمن (ضعف) لو عرضه الدلال على رب دكان وتركه عنده فهرب رب الدكان وذهب به لم يضمن الدلال في الصحيح لانه أمر لا بد منه في البيع (ص ج) ضمن لانه مودع وليس للمودع أن يودع (ج) دفعه الدلال الى من استأمر لينظر اليه وبشترية فذهب به ولم يظفر به الدلال قالوا لا يضمن للدلال في هذا الدفع عادة قال وعندى انه انما لا يضمن لو لم يفارقه ولو فارقه ضمن (٤) كما لو أودعه أجنبياً وتركه عنده من لا يريد الشراء في ضمان المأمور

والدلال

والدلال من الثالث والثلاثين من الفصولين • وكيل البيع ان استاجر من بعرض العين
لمن يرغب فيه فغالب الاجبر أو ضاع في يده لا يضمن والمختار انه يضمن في الرابع من وكالة
البرازية وكذا في الخلاصة • (ح) وشيخ الاسلام السغدري دفع الى دلال متاعا فوضعه في
دكان من ليس في عياله ولا يريد شراءه فضايع يضمن وان كان يريد شراءه فمتركه عليه لبراء
أو يرى غيره فأبقى أو هلك المتاع في يده لا يضمن (صفر) خلافة قال استاذنا القياس انه
يضمن لانه أمين فليس له أن يودع غيره الا أن ما أجاب به (ح) وشيخ الاسلام أحسن لان
دفع العين الى المستام لبراء أهله أو من له بصارته وبقيته أمر معتاد معهود فكل الدلال
ما دوناه دلالة وكذا اذا ذهب المستام ولم يظفر به الدلال لا يضمن في باب ما يتعلق
بالدلال من وكالة القنية • الوكيل بالبيع اذا دفع العين الى المستام ليذهب به الى بيته
ويعرضه على أهله فضايع في يده لا يضمن استحسانا وفي القياس يضمن قال الصدر الشهيد
وعليه الفتوى (١) في العاشر من يوع الخلاصة ملخصا ترك الدلال ثوبا يباع عند صاحب
الدكان وضاع الثوب ضمن الدلال لانه أمين وهو لا يملك الايداع والنسقي في فتاواه أنه
لا يضمن في الصحيح لانه لا بد للدلال منه في العاشر من يوع البرازية • ولودفع الدلال
أو الوكيل الثوب الى من يعرضه على البيع أو على من يريد الشراء قسسى أو ضاع بأن هرب
به الاخذ قيل ان لم يأذن بالدفع يضمن وان أذن لا وقبل يضمن مطلقا وهو الاصح وقال
صاحب المنظومة لا يضمن واختار بعض انه لا يضمن اذا لم يفارق فان فارق ضمن كما
علم في المودع الثاني والبعض على أن المدفوع له ان كان مأموئلا لا يضمن لانه مأذون بالدفع
اليه عادة ولا يضمن من المحل المزبور • (ح) دلال دفع ثوبا الى ظالم لا يمكن استرداده
ولا أخذ الثمن منه يضمن اذا كان معروفا بذلك في باب ما يتعلق بالدلال من وكالة القنية
وكذا في العاشر من يوع البرازية • (ح) قوم الدلال المتاع للخزينة السلطانية أو
للامراء بما لا يتغابن فيه فاخذ منه بذلك القدر يضمن الدلال اذا علم تمام قيمته في آخر باب
في ضمان الساعي والتمام من غصب القنية • (جف) دلال معروف بيده ثوب تبين انه
مسروق فقال رددته على من أخذه منه يبرأ كغاصب الغاصب اذا ردت على الغاصب
يبرأ (ز) انما يبرأ لو أثبت رده بحجة (عده) هذا كغاصب الغاصب اذا قال رددت
على الغاصب صدق بيته لا بدونها في ضمان المأمور والدلال من الثالث والثلاثين من
الفصولين • (فع) أخذ الدلال الثمن ليس له الى صاحبه أو كان يمسكه ليظفر بصاحبه فيسلمه
اليه فضايع منه يصلح بينهما الى النصف في باب ما يتعلق بالدلال من وكالة القنية • (مجر)
جرت عادة حاكمة الرستاق انهم يعثون الكرايس الى من يبيعها لهم في البلديات باعثانها
اليهم يسد من يشاء ويراه أمينا فاذا بعث البائع عن الكرايس يبد شخص ظنه أمينا
وأبقى ذلك الرسول لا يضمن الباعث اذا كانت هذه العادة معروفة عندهم قال استاذنا وبه
أجبت أنا وغيري من المحل المزبور • السمسار اذا خلط مال انسان بمال الغير لا يضمن
ولو خلطه بماله يضمن في السابع والعشرين من العمادية • الوكيل باداء الدين لو خلط
مال موكله بماله نفسه ففرض به دين موكله كان متبرعا في الاداء ويضمن لو كله ما أخذ منه

(١) وفي متفرقات وكالة المحيط ان الوكيل
ضامن وحكي فتوى نجم الدين النسفي انه
لا ضمان على الوكيل لان هذا من
ضرورات البيع والاقول أصح اذ ليس
للوكيل تسليم المبيع قبل البيع الى
أحد انتهى وعليه كلام قاضيان في
فتاواه وبه أفق المرحوم يحيى بن زكريا
وان أفق بخلافه ابن نجيم وقارى
الهداية ع

في ضمان الطعام من الثالث والثلاثين من الفصولين • رجل بعث رجلا الى برازان ابعت
الى بنوب كذا وكذا بنين كذا وكذا فبعث اليه البراز مع رسوله أو مع غيره فضايع الثوب
قبل أن يصل الى الأمر وقصاده قواعلي ذلك وأقره وابه فلا ضمان على الرسول في شيء وإن
بعث البراز مع رسول الأمر فالضمان على الأمر لأن رسوله قبض الثوب على المساومة
وإن كان رسول رب الثوب فاذا وصل الثوب الى الأمر يكون ضامنا كما لو أرسل رسولا
الى رجل وقال ابعت الى بعشرة دراهم قرضا فقال نعم وبعث بها مع رسول الأمر فلا أمر
ضامن بها إذا أقر بأن رسوله قد قبضها وإن بعث بها مع غيره فلا ضمان على الأمر حتى
يصل اليه وكذلك رجل له على رجل دين فبعث الى المديون رسولا أن ابعت الى بالدين الذي
لي عليك فان بعث به مع رسول الأمر فهلك فهو من مال الأمر ولو أن رجلا بعث الى رجل
بكتاب مع رسول أن ابعت الى بنوب كذا بنين كذا ففعل وبعث به مع الذي اتاه بالكتاب
لم يكن من مال الأمر حتى يصل اليه الكتاب وكذلك القرض والاقتضاء في هذا وإنما
الرسول رسول بالكتاب رجل قال لا تسران وكيلك حضري وأدى رسالتك وقال إن
المرسل يقول ابعت الى ثوب كذا بنين كذا وبين ثمنه فبعثته وأنكر المرسل وصول الثوب
اليه والوكيل يقول أوصلت قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل إن أقر المرسل بقبض
الرسول الثوب وأنكر الوصول اليه ضمن المرسل قيمة الثوب وإن أنكر قبض الرسول
فالقول قوله ولا ضمان عليه (١) قبيل فصل التوكيل بالخصومة من الخاتمة • وفي
الكبرى قال قول قوله مع يمينه ولا ضمان عليه ولا على الرسول في الثلاثين من وكالة
التأثيرانية • أرسل صاحب الكرباس الى القصار رسولا لبايستره ثيابه الأربع فلما
أتى بها فاذا هي ثلاثة فقال القصار دفعت اليه الأربعة وقال الرسول دفع الى ولم يعد قال
أبو بكر البلخي يسأل صاحب الثياب فأيها ما صدقه برئ عن خصومته وإيهما كذبه بحلفه
فإن حلف برئ وإن أتي زمة ما ادعاه فإن صدق القصار وجب عليه اجر الثوب الرابع وإن
كذبه وحلف القصار فلا قصار على صاحب الثوب المين على الأجر فإن حلف برئ عن الأجر
بخصومة الثوب الرابع في فصل في القصار من اجارة الخاتمة • ولودفع القصار الى وكيل
الطالب ثوبا آخر فذلك لم يضمن التوكيل والموكل ولودفع الوكيل الثوب الى الموكل
وهلك ضمن الموكل دون الوكيل في الاول من الباب الثالث من وكالة العناية • رجل
قال لغيره استقرض لي من فلان عشرة دراهم فاستقرض المأمور وقبض وقال دفعها الى
الأمر وحمد الأمر ذلك فلن المال يكون على المأمور ولا يصدق المأمور على الأمر ولو
بعث بكتاب مع رسول الى رجل أن ابعت الى كذا درهما قرضا لك على فبعث مع الذي
أوصل الكتاب روى أبو سليمان عن أبي يوسف أنه لم يكن ذلك من مال الأمر حتى يصل اليه
ولو أرسل رجل رسولا الى رجل فقال ابعت الى بعشرة دراهم قرضا فقال نعم وبعث بها
مع رسوله كان الأمر ضامنا إذا أقر أن رسوله قبضها (٢) في باب الصرف من الخاتمة •
استقرض عشرة دراهم وأرسل عبده لياخذها من المقرض فقال المقرض دفعها اليه
وأقر العبد به وقال دفعها الى مولاي وأنكر المولى قبض العبد العشرة فالقول له ولا شيء

عليه

(١) قبل له لما ذاب ضمن القيمة وقبض الرسول
بقبض المرسل قال لأن المرسل لم يمين الثمن
للبيع وإنما البيع إذا دفع الرسول الثوب
الى المرسل فاذا أنكر وصول الثوب اليه
صار كأنه أنكر وجود البيع فكان عليه
قيمته كذا في الخاتمة من المحل المزبور في
ذيل المسائل المزبورة

(٢) وفي الخاتمة في فصل التوكيل بالخصومة
ولو وقعت المنازعة بين الوكيل بالاستقراض
وبين موكله فقال الوكيل قبضت المال
من المقرض ودفعته الى الموكل وأنكر
الموكل لا يقبل قول الوكيل لأنه يريد بهذا
إزام المال على الموكل فلا يقبل قوله في
إيجاب المال على الموكل

عليه ولا يرجع المقرض على العبد لانه آفة - وأنه قبضها بحق في باب المقرض من يبيع
 القنية * ولو أرسل رسولاً إلى رجل يستقرضه فقال الرسول قبضت وهلك في يدي صدق
 ولا شيء عليه فالضمان على المستقرض وعن ابن سماعة هذا إذا قال الرسول وقال له يدفع
 اليك واللام يضمن المرسل أيضاً ولو قال أقرضني فلان فهو على القابض لانه مضمون بنفسه
 بخلاف قوله بعينه فلان ان صدقه في الاول من الباب الثالث من وكالة العتائية *
 الوكيل بالاستقراض من معين اذا قال له مقرض ان فلانا قال لك أقرضني يكون قرضاً على
 المرسل وان لم يقل على وجه الرسالة يكون على الوكيل في آخر الاول من يبيع البرازية
 وكذا في باب الصرف من الخاتمة * وان وكل بالاستقراض ان أضاف الوكيل الاستقراض
 الى الموكل فقال ان فلانا يستقرض منك كذا أو قال أقرض فلانا كذا كان القرض للموكل
 وان لم يصف الاستقراض الى الموكل يكون القرض للوكيل من أوائل وكالة الخاتمة * قال
 في الوقعات الحسابة اذا قال المرسل لا تسر فلانا قال أقرضك ألفاً فوكلتك بقبضها منه
 ثم قال الوكيل قبضت وصدقه المقرض وأنكر الموكل فالقول للموكل وعن أبي يوسف أن
 القول للوكيل والفتوى على الاول في الوكالة بالخصوص من البحار الرائي وكذا في الثامن
 من وكالة التنازعانية * صح التوكيل بالاقرض لا بالاستقراض في الثالث من وكالة
 البرازية * التوكيل بالاستقراض لا يصح والتوكيل بقبض القرض يصح بأن يقول لرجل
 أقرضني ثم يوكل رجلاً بقبضه صح في المسائل المنفرقة في آخر وكالة القنية * وفي النوازل
 قوم وقعت لهم مصادرة فأمر وارجلان بأن يستقرض لهما مالاً ينفق في هذه المؤنات ففعل
 فالمقرض يرجع على المستقرض والمستقرض هل يرجع على الأمران شرط الرجوع يرجع
 وبدون الشرط لا يرجع والمختار أنه يرجع من وصايا القاتار خاتمة وكذا في الخلاصة (١) *
 أمر برهن شيء والتزام يرجع على أن يؤديه الأمر لا يصح ولا يرجع لعدم صحة الأمر (٢)
 في الثالث من وكالة البرازية وكذا في التهمة البرهانية * وذكر في تدب القاضي من المحيط
 ينفي أن يذكر في دعوى القرض أنه أقرضه كذا من مال نفسه لجواز أن يكون وكيلاً
 في الاقرض والوكيل في الاقرض سفير ومعبور وليس بوكيل فلا يكون له حق القبض ولا
 حق المطالبة بالاداء قبيل التوكيل بالاقرض والاستقراض من وكالة مجمع
 الفتاوى

(١) وفي الولوالية قبيل كتاب الفرائض اذا
 أمر به بذلك على أن يكونوا ضامين لذلك
 يرجع والا فلا يرجع لانه مستقرض لنفسه
 اذا الوكالة في الاستقراض لا تجوز بعد
 (٢) لأن حق الرجوع انما يثبت اذا صح
 الاداء بأمره ولم يصح فلا يثبت له الرجوع
 كذا في التهمة في فصل في مسائل التوكيل
 بالاقرض والاستقراض بعد

(الحاد عشر في المنفردات) * وفي كتاب الاقضية وجعل ادعى على رجل أنه على فلان
 ألف درهم وأن فلانا أمر هذا أن يدفعها اليه من هذه الالف الوديعه التي عنده له وجحد
 المودع الامر بذلك فأقام المدعى يثبته على الالف الوديعه والامر بالدفع وقضى القاضي
 عليه فانه يكون ذلك قضاء على الغائب ويتصب الحاضر خصماً عن الغائب في الثامن
 من وكالة التنازعانية * واذا قال لمدىونه نصديق بالعشرة التي لي عليك على الفقراء عني
 أو قال كفر عن يميني عليك أو قال أد زكاة مالي من العشرة التي لي عليك تصح الوكالة
 بالاجماع هكذا ذكر شمس الأئمة * وذكر في كتاب الاجارات أن من استأجر دابة ليركبها
 من بلدة الى بلدة ثم أن الأجر وكل المستأجر أن يستأجر بالاجرة غلاماً لاسوقها أن الوكالة

(١) فيؤمر بالتفريق ان طلبت زوجته ذلك كذا في التبيين وفي الفصولين بعلامة (عده) وله رفعه الا ان يضر بالبناء فيمنع هذا اذا
 ن الزوج حيا واما اذا مات وصار ميراثا فيجب بيانها (٢) الاصل ان من يفي في دار غيره بأمره فالبناء لرب الدار ويرجع عليه
 بما أنفق كذا في الفصولين في الرابع والثلاثين (٥٨) في أحكام العمارة في ملك الغير بعلامة (ز) (٣) لان الملك لها وقد صح

أمره بذلك فينتقل الفعل اليها فيكون
 كلها هي التي عمرته فيبقى على ملكها
 وهو غير متطوع في الاتفاق ويرجع عليها
 لخصه أمرها كالأموال بقضاء الدين كذا
 في مسائل شتى من التبيين ع

(٤) وذكرنا المسئلة في الخامس من كتاب
 الحطمان من الذخيرة وقال فيه تغرم
 المرأة قيمة نصيبه من العمارة ان شاءت
 وكذا في الاستروضية من أواخر الكتاب
 نقل عن الذخيرة وكتاب الدعوى
 والبيانات وكذا في الثالث من العمادية
 في أحكام العمارة في ملك الغير وكذا
 في الرابع عشر من دعوى التنازعانية
 وفي اقرار الخائسة في فصل فيما يكون
 اقرارا والمرأة أن تغرم قيمة نصيب الابن
 ويسلم كل العمارة اليها فظهر أنه أخطأ
 في النقل ع

(٥) قال ويشترط في الدعوى خمسة شرائط
 حضور المدعى ودعواه وصحة دعواه
 واستناده وأن لا يكون بينه وبين
 الشاهد وصلة توجب التهمة كالولادة
 والزوجية والملك والشركة والوكالة
 وكذا يشترط في المدعى عليه خمسة حضوره
 بنفسه أو بنائبه وانكاره لنظا أو معفى
 وتوجه الخصومة عليه وان لا يتدعى رفق
 الشاهد وأن يكون أهلا للجواب وكذا
 يشترط في الشهادة خمسة موافقتها
 للدعوى واتفاق الشاهدين فيها وأن
 لا تقوم على النفي وأن لا يقع فيها تنابر
 وأن لا يكون فيها للشاهد جرم فممن أودفع
 مغموم ويشترط لجواز القضاء بعد هذه
 الشرائط حضور الشاهدين واعلام
 المدعى عليه وجه حجة المدعى وعدم
 الرشوة لاني نقلت القضاء ولا في تلك الحادثة

صحيحة ولم يحك خلافاً وذكر فيه أيضاً اذا استأجر داراً وقال الآخر للمستأجر رم ما استمر
 من الدار من الاجرة التي لي عليك كانت الوكالة صحيحة بعض مشايخنا قالوا ما ذكر في
 الاجارات قولها ما أتى على قول أبي حنيفة الوكالة باطله وبعضهم قالوا ما ذكر في الاجارات
 قول الكل والاول أصح في العاشر من وكالة المحبط في نوع في التوكيل بالشراء بدين على
 الوكيل وكذا في التاسع من الذخيرة عمر دار زوجته بماله باذنها فالعمارة لها والنفقة دين
 عليها وان كان بلاذنها لنفسه فله (١) ولو عمرها لها بلاذنها فالعمارة لها وهو متطوع في
 النفقة وعلى هذا سائر الاملاك كالكرم وغيره قيل كتاب القرائض من الكافي وكذا في
 التبيين (٢) (٣) عمر دار امرأته فمات وتركها وابناً فلو عمرها باذنها فالعمارة لها (٣)
 والنفقة دين عليها تغرم حصة الابن ولو عمرها لنفسه بلاذنها فالعمارة ميراث عنه وتغرم
 قيمة نصيبه من العمارة وتصير كلها لها ولو عمرها لها بلاذنها قال النسفي العمارة لها ولا شيء
 عليها من النفقة فانه متبرع (٤) وعلى هذا التفصيل عمارة كرم امرأته وسائر أملاكها
 في أحكام العمارة في ملك الغير من الرابع والثلاثين من الفصولين

• (كتاب الدعوى وفيها فصول) •

• (الفصل الاول في أنواع الدعوى وشرائط صحتها وما يسمع منها وما لا يسمع) • (٥) قال
 ابن الغرس وفي المبسوط رجل ترك الدعوى ثلاثاً وثلاثين سنة ولم يكن له مانع من الدعوى
 ثم ادعى لم تسمع دعواه لان ترك الدعوى مع التمكن يدل على عدم الحق ظاهراً في آخر
 التحليف من الجرارائق (٦) • دعوى دفع التعرض هل هو صحيح اختلف المشايخ فيه
 والفتوى على أنه صحيح في الاول من دعوى الخلاصة ويجوز تمامه • دار في يد رجل ادعاها
 رجل فادعى ذواليد أنه اشتراها من المذني تنزع الدار من يده حتى يقيم البيعة على الشراء
 وهذا قياس وفي الاستحسان تترك الدار في يده ثلاثة أيام ويؤخذ منه كقبيل حتى يقيم البيعة
 على الشراء وفي فتاوى الاصل وبالقياس أخذ الامام خالي والقاضي الامام في الثاني من
 القسم الثاني من دعوى النصاب (٧) • ادعى دار في يد رجل أنها اشتراها منذ سنة من
 فلان وشهدوا على مدعى ولم يقولوا قبضها بأمره لا تدفع اليه حتى يؤخذ منه الثمن ويدفع الى
 البائع رجوع محمد عن هذا وقال تؤخذ منه الدار ولا تدفع الى المدعى حتى يؤخذ منه الثمن
 وفي المتن لا تصح هذه الدعوى حتى يتقدم الثمن عند القاضي فلو حضر من يدعى عليه
 الشراء وأنكره ذكر في الاقضية في موضع أنه تؤخذ الدار من المدعى وتدفع الى البائع
 وذكر فيها في موضعين أنه لا يلتفت الى انكاره لان الغائب صار مقضياً عليه وهذا أصح
 فان قالوا اشتراء من فلان وقبضه ولم يتقدم الثمن يسأل ان القبض بأمره أو بغيره أمره فان
 قالوا نحن لا نزيد على هذا لا تقبل شهادته فان مات قبل السؤال يجعل القبض بأمر البائع
 بناء على الظاهر فلو خاصم البائع المستحق بعد ما جاء قضى له بالدار وهذا كله اذا لم يذكر
 تقدم الثمن فان ذكره انقذه فهو دعوى ملك مطلق فلا يكون اقرار بالملك للغائب ولا يقضى
 له رواية واحدة في نوع في الشهادة على الشراء من الثاني من شهادات البرازية وكذا في
 الخلاصة • اعلم أن الدعوى لا تخلو اما أن تقع في دين أو عين فلو وقعت في عين فلا يخلو

وانما تقبل الشهادة ممن اجتمعت فيه هذه الشرائط العقل والبلوغ والحزنية والاسلام في الشهادة على المسلم والسمع وحفظ
 الشهادة عنده والضبط أي عدم الغفلة والعدالة والبصر والنطق وأن لا يكون محدوداً في قذف والاصالة والعلم بما لا يجرا الا في خمسة
 النسب والنكاح والموت والقضاء والوقف كذا في أواخر دعوى القاعدية ع (٦) لانسمع الدعوى بعد خمس عشرة سنة الا بأمر =

السلطان وأما ما يدونهم فسمع لأن النبي من قبل السلطان مقيده بخمس عشرة سنة لا ينادونها حاشية على الدرر ١٥
(٧) المسئلة المذكورة في الثلاثين من دعوى الهيعة في موضعين وقال فيه وبالقياس كان يفتى المرغيناني وفي دعوى الخانية في باب يطل
دعوى المدعى ع

٥٩

(١) وإذا اختصم رجلان في دابة أو عرض
وهو قائم بعينه فإن القاضي لا يسمع
من واحد منهما ما بينة والدعوى حتى
يحضر ذلك الذي اختصم فيه كذا
في دعوى المبسوط قبيل باب الدعوى في
النتاج ع

(٢) سيجي بيان ما لا بد منه من بيان
السبب في مجموعنا هذا في هذا الفصل ع
(٣) وفي أوائل دعوى القاعدية قال
دعوى يدعى من قضية واقامت بينة هران
بر صاحب يدعى إلى كرجه در حق ملك
درست نیست عند أبي حنيفة ومحمد
لكن در حق صاحب كشتن وابطال
يد صاحب يد حالي درست بود باني تا اكر
بينه اقامت كند بر آنكه اين محدود
در سال پارسه اندر درست من بود اين
صاحب يد درست نو کرده است قاضي
از درست وي بيرون كند و بدست مدعي
نهد و از ابرجحت دارد اجاب در فتاوى
امام مرغيناني آورده است كه نه دو دارد
فكانه أفتى بقول أبي يوسف فإن عندهما
لا يقضى بشئ إلا باليد ولا بالملك لأن القضاء
لا يصح إلا بشئ معلوم واليد المظلمة
مجهولة لأنها متنوعة اه ومر في الثاني
من الشهادات ع

(ترجمة)

(وفي أوائل دعوى القاعدية) قال
دعوى ذي اليد المنقضية واقامة البينة
على صاحب اليد في الحال وان كانت
في حق الملك ليست بصحجة عند أبي حنيفة
ومحمد لكن في حق كونه صاحب حق
وفي ابطال يد صاحب اليد في الحال
تكون صحجة حتى لو أقام بينة على أن هذا
الحدود كان في يدي في عام أول وصاحب

أما ان تكون عقارا أو منقولاً أو ما هلك أو قائم والمنقول القائم ان أمكن احضاره
مجلس الحكم فاقاضى لا يسمع الدعوى ولا الشهادة الا بعد احضار المدعى مجلس
الحكم ليشتري اليه المدعى والشهود لتقطع الشكر بين المدعى وبين غيره (١) (فتن)
وفي دعوى احضار المدعى مجلس الحكم لا بد أن يقول فواجب عليه احضاره مجلس الحكم
لاقيم البينة عليه ان كان جاحدا ولا بد من ذكر هذه اللفظة في الدعوى لأن ذا اليد
لو كان مقررا لا يلزم الاحضار لانه يؤخذ من المقر والامر بالاحضار انما يصح
لو منكر أو ما لو كان ودبعة عنده لا يصح الامر بالاحضار إذ الواجب فيها التحلية لا نقلها فلو
أنكر ذواليد الاحضار يكون محقا في أول السادس من الفصولين * فان ذكر المدعى
جميع ذلك ولم يذكر السبب فقال المدعى عليه سله من أى وجه يدعى يسأله القاضي
عن ذلك فان أبى أن يبين ذكر في عامة الروايات أن القاضي لا يجبره على بيان السبب من
أوائل دعوى الخانية (٢) * رجل خاصم رجلا في عين فهو على وجهين أما أن كان العين
هالكاً أو قائماً فالقائم لا يخلو أما أن كان حاضراً في المجلس أو غائبا فان ادعى أنه هالك فهذا
ودعوى الدين سواء لانه بعد الهلاك يدعى الضمان وهو المثل في ذوات الامثال والقيمة في
ذوات القيم فلا تصح هذه الدعوى الا بعد بيان القدر والجنس لأن دعوى المجهول فاسد
فان المدعى لو قال ان هذا استهلك مالى أو قال كان هذا شريكى خان في الربح ولا أدري قدره
لا يلتفت اليه وكذا لو قال بلغنى أن فلانا مالت أو صلى ولا أدري قدره لا يلتفت
اليه أو قال المديون قضيت بعض ديني ونسيت قدره أو قال لا أدري قدره لا يلتفت
اليه في أول فصل في دعوى المنقول من دعوى الخانية (٣) * طلب احضار عين في
يده للدعوى فانكر كونه في يده فبرهن على أنه كان في يده منذ سنة يجبر لان الكون في يده
ثبت والاصل بقاء ما كان على ما كان فلا يزول الشك بالشك في أوائل نوع من الخامس
عشر في أنواع الدعاوى من دعوى البرازية وكذا في السادس من العمادية والتاسع من
الاستروثنية * ولو أقام بينة على عبد في يد رجل أنه كان في يده أمس لا يقبل وروى عن
أبي يوسف في الامالى أنهم سئلوا عن رجل ادعى عليه برذمان يده فان شهد أن ذا اليد أخذ
منه أو أبق منه فأخذه يقبل من دعوى الهيعة للسرخصى في باب الخارج وذواليد أقاما
البينة وكذا في الثاني والخمسين من شرح مختصر أدب القاضي للخصاف * ولونهذا وأنها
كانت في يد المدعى وأن المدعى عليه هذا أخذها منه أو غصبها منه أو انتزعها من يده أو أبق
العبد من يد المدعى فأخذها المدعى عليه أو أرسله المدعى في حاجته فأخذها المدعى عليه
أو أعاره إياه يقبل وان لم يشهدوا على ملك المدعى في فصل في دعوى المنقول من الخانية *
ولو ادعى عينا حاضرا في يد رجل أنه له وأنكر المدعى عليه فأقام المدعى البينة على ما ادعى
فسأل المدعى من القاضي أن يأخذ منه كفيلا بنفسه الى أن تظهر عدالة الشهود في القياس
لا يكفله القاضي وفي الاستحسان يجبره القاضي على اعطاء الكفيل وإذا أعطاه كفيلا بنفسه
ينبغي أن يأخذ منه وكفلا بالخصوصة أيضا حتى لو غاب المدعى عليه يمكنه القضاء على الوكيل
ويأخذ منه كفيلا بعين المدعى به لأن القاضي لا يتمكن من القضاء الا بحضور المدعى عليه

اليد هذا يد عليه هل القاضي يخرج من يده ويضعه في يد المدعى ويخرج له بذلك حجة أجاب ذكر في فتاوى المرغيناني أنه يضعه في يد
المدعى ويخرج له الحجة بذلك فكأنه أفتى بقول أبي يوسف فانه عندهما لا يقضى بشئ إلا باليد ولا بالملك لأن القضاء لا يصح إلا بشئ
معلوم واليد المظلمة مجهولة لأنها متنوعة انتهى ومر في الثاني من الشهادات

وحضرة العين ويجوز أن يكون الكفيل والوكيل واحدا وانما يفعل القاضي ذلك عند طلب الخصم فان أبي أن يعطى كفيل بنفسه أمر المدعي أن يلازمه آتاء الليل والنهار اما بنفسه أو بغيره هذا اذا أقام المدعي البينة أما اذا ادعى ولم يقم البينة وطلب من القاضي تكفيله فهو على وجهين ان قال ينتي غائبة لا يكفله وان قال حضور في المصر في القياس لا يكفله وفي الاستحسان يكفله الى المجلس الثاني فكذلك اذا أقام المدعي شاهدا واحدا فانه يأخذ منه كفيل بنفسه وبالعين المدعي به ووكيلا بالخصومة وكفيل بنفسه الوكيل فان أعطاء الوكيل دون الكفيل أو الكفيل دون الوكيل لا يقبل القاضي ذلك منه الا أن يرضى به الخصم من المحل المزبور ولا فرق في الظاهر بين الخامل والوجيه والحقير من المال والخطير في باب اليمين من دعوى الكافي (١) • ادعى منقولاً وطلب بنفس الدعوى أن يضعه على يد عدل ولم يكف باعطاء الكفيل بنفس المدعي عليه والمدعي به فان كان المدعي عليه عدلا لم يجبه القاضي والايجه وفي العقار لا يجبه الا في الشجر الذي عليه ثمر لان الثمر نقل في مسائل الجلافة من دعوى المنية وكذا في الصغرى والنقمة • وان كان المدعي به منقولاً أعطي لا يمكن نقله الا بمؤنة وضرر فهو الخشب العظيم وجذر الرحى والغنم الكثير والمكيل والموزون اختلقوا فيه قال بعضهم ينقل الى مجلس القاضي ومؤنة النقل تكون على المدعي عليه والصحيح أن القاضي يبعث رجلا يسمع الشهادة بحضرة المدعي به وشهودا معه فيشتمل دون عند القاضي أن شهود المدعي شهدوا والمدعي وحيد فيقضى القاضي للمدعي والذي بعثه القاضي لسماع الشهادة لا يكون قاضيا فلا بد من القضاء بثلاث الشهادة في دعوى المنية قول من دعوى الخالية • قال (مح) ومن النقل ما لا يمكن احضاره عند القاضي كصبرة بر وقطيع غنم فالقاضي يخبر فيه حضر ذلك الموضع أو بعث خائفة لوماذونا بالاستخلاف وهو نظير ما اذا وقعت الدعوى في جبل ولا يسهل له باب مجلس القاضي فانه يخرج الى يابه أو بأمر نائبه حتى يخرج وبشير اليه الشهود بحضرة • (في) لو تذر نقله كرحى فالحاكم يخبر حضرا أو بعث أمينا (٢) وذكر (قط) هذا الغائب تقيم لو كان العين المدعي في المصر أما لو كان خارج المصر كيف يحكم والمصر شرط بلواز القضاء في ظاهرها رواية فطريقه أن يبعث واحدا من أعوانه فيسمع الدعوى والبينة ويقضى ثم بعد ذلك يقضى حكمه (٣) • (فتر) المدعي لوجهه ومؤنة لا يجبر المدعي عليه على احضاره وتفسير الحمل والمؤنة كونه بحال يحل الى مجلس القضاء بأجر لا مجانا فهذا مما له حمل ومؤنة وذكر بعده بورقين أن ما لا يمكن رفعه بيد واحدة فهو عماله حمل ومؤنة (جغ) • قيل ما يحتاج في نقله الى المؤنة كبر وشعر فهو عماله حمل ومؤنة لا مالا يحتاج في نقله الى المؤنة كسك وزعفران قليل وقيل ما اختلف سعره في البلدان فهو عماله حمل ومؤنة لا مالا تنفق في السادس من الفصولين وكذا في السادس من العمادية (٤) • ولو كان العين هالكا وهذا في الحقيقة دعوى الدين فيشترط فيه بيان القدر والجنس والنوع والصفة كسائر الديون ولو ادعى قيمة دابة مستهلكة هل يحتاج الى ذكر الاثونة والذكورة اختلف المشايخ فيه قيل لا بد منه ومن بيان السن وهذا على أصل (ح)

(١) وفي باب اليمين من دعوى الكافي أخذ الكفيل بعد اقامة البينة قياس واستحسان وقبل اقامتها يجزى الدعوى استحسان عندنا ونعمام الكلام فيه وقد ذكرنا جنس هذا في النصل الثاني من كتاب الكفالة •

(٢) (ب) ادعى على آخر رحى ونعذر احضاره فان القاضي يبعث أمينا فيسمع شهادة الشهود عند حضرة الرحى فاذا جمع يخبر القاضي بذلك فيقضى القاضي باخبار أمينه وحده ونحوه في (ط) (قد) كذا في أوائل دعوى القنية وفي الثاني من دعوى التارخانية قال وفي البناء يبعث وكان شيوخنا يقولون ان شاهدا حضر عندها وان شاهدا بعث اليها أمينين من أمثاله •

(٣) هذا اذا كان مأذونا بالاستخلاف كما أشار اليه في البرازية وقد ذكرناه في الخالية •

(٤) وكذا في الصغرى والنقمة وكذا في الخالية في فصل في دعوى المنقول •

(١) غصب تجارية وغيره من المالك على أنه غصب منه جارية فإنه يجبر حتى يجي بها ويردها على المالك وهذه الدعوى صحيحة مع قيام الجهالة بالضرورة وإن لم يكن للمالك يئنه يحلفه بالله ما لهذا عليك جارية ولا قيمته أو هو كذا درهم ما ولا أقل من ذلك ولا يخفى لو تأمن أن يكون المصوب في يده قائماً أو هالكاً ولا يدري ففى القاسم بأمره باحضاره (٦١) بلا ذكر القيمة وهذا هو الحكم فى جميع

المنقولات وفى التدويرى لا بد من ذكر القيمة والصفة ولو دابة من ذكر رسنها وقيمتها ثم اذا حضر بحلفه بالله ما هذا الشئ ملك هذا المدعى من الوجه الذى ادعاه ولا شئ منه وان ذكر القيمة فهو أحوط على ما أشار إليه محمد وذكر الخصاص أنه لازم فان ذكره يحلفه بالله ما لهذا المدعى فى يده هذا الشئ الذى يدعى به ولا شئ منه من الوجه الذى يدعى ولأله عليك قيمته ولا شئ منه فان برهن المدعى أنه فى يده جبر حتى يجي به فان مضى زمان ولم يحضره وقال لا أقدر عليه أو قال هلك يتلوم الحاكم وصدقه موكل الى رأيه ان وقع فى قلبه صدقه وان كان بين الشهود قيمة ذلك الشئ يقضى بالقيمة وان لم يكن للمالك بينة فاقول للغاصب مع يئنه فان حلف فنكحل وأعطى المالك القيمة بقوله ثم ظهر العبد فهو للغاصب وان حلف وأعطاء القيمة ثم ظهر العبد فالملك بالخيار ان شاء رد القيمة وأخذ العبد وان شاء رضى بالقيمة وفى الاصل ان كان القضاء بالقيمة بالبينة أو بالتمكول أو اقرار الغاصب لا يسيل للمالك الى العبد وان كان القضاء بالقيمة بزم الغاصب بخير المالك سواء كانت قيمته مثل ما أخذ أو بينه اتفاوت هذا اذا قال انه قائم في يده أما اذا ادعى الهلاك أو قال لا أدري فإنه يشترط لصحة الدعوى بيان القيمة باتفاق الروايات كذا فى النوع الثالث من الفصل السابع من قضاء البرازية

ذكره فى دعوى الخيانة فى فصل فى دعوى المنقول وفيه ينبغي للقاضي أن يكلف المدعى بيان القيمة جيداً فان لم

مستقيم لأن عنده الحكم بقيمة الهالك بناء على الحكم بملكية الهالك ابقاء حق المالك عنده فى الهالك فإنه قال يصح الصلح عن الهالك على أكثر من قيمته فلو لم يكن الهالك ملكه لم يجز هذا الصلح لأنه حينئذ يجب له القيمة وهو دين فى الذمة والصلح عن الدين على أكثر من جنسه لم يجز وإذا كان الحكم بالقيمة بناء على الحكم بملك الهالك لا بد من بيان الهالك فى الدعوى والشهادة ليعلم الحاكم بماذا يحكم وهذا القائل يقول مع ذكر الانوثة والذكورة لا بد من ذكر النوع بأن يقول فرس أو حماراً ونحوه ولا يكتفى بذكر اسم الدابة لأنها مجهولة فالخاسر أن ظاهر مذهب أبي حنيفة أن حق المالك قائم فى الهالك وينقل الى القيمة بقبض القيمة أو بحكم القاضي وظاهر مذهبهما أن حق المالك ينقطع بنفس الهالك وقد ذكر فى (ضك) خلاف ذلك و (ص) الى ذكر الانوثة والذكورة اذا الغرض فى دعوى الهلاك قيمته والمدعى والشهود يستغنون عن ذلك ببيان القيمة ألا ترى أن من ادعى على آخر مالا وشهد له فساله ما للقاضى السبب فقال الاستملاك دابة فالقاضى يقبل ذلك منه حالما تر من المحل المزبور (١) * ادعى أعياناً مختلفة الجنس والنوع والقدر وذكروا قيمة السكك جلة ولم يفصل قيمة كل عين على حدة الصحيح القبول كما اذا كانت الاعيان قائمة ولم يذكر قيمة كل عين يقبل ويؤمر باحضارها وان قال هلك أو استهلكها وبين قيمة السكك صح وان لم يبين قيمة كل فى الخامس عشر من دعوى البرازية فى نوع من أنواع الدعاوى وكذا فى السادس من الفصولين والثانى من دعوى التاتارخانية وفى الفتاوى العنانية وفى دعوى العبد والجارية لا يكتفى قوله قيمتها كذا وكذا فى سائر الاعيان ما لم يبين صفاتها ووجنسها ونوعها ولم يذكر القيمة فى الثامن من دعوى التاتارخانية وفى دعوى قيمة الاعيان لا بد من بيان الاعيان لأن الانسان قد يظن عيناً أنه من ذوات القيم ويكفون فى الحقيقة مثلاً فى الثمانى من دعوى المحيط البرهاني وكذا فى الثالث من دعوى البرازية والخلاصة قال وعليه فتوى القاضى الامام والامام الخالى يقول لا حاجة الى بيان الاعيان ولكن يشترط أن يقول قبض بغير اذنه أو بغير حق فى الفصل الاول من الباب الثالث من دعوى نصاب الفقهاء وفى الجامع ادعى غصب جارية عليه ولم يذكر قيمتها يصح ويؤمر بردها فان عجز عن ردها فالقول فى قدرها قول الغاصب فلما صح دعوى الغصب بلا بيان القيمة أصلاً لأن يصح بالاجمال أولى وقيل انما يشترط ذكر القيمة فى السرقة ليعلم بلوغه نصاباً لا قطع وفى غيره لا يشترط فى نوع من أنواع الدعاوى من الخامس عشر من دعوى البرازية وكذا فى السادس من الفصولين ولوا دعى عيناً غائباً لا يعرف مكانه بأن ادعى أنه غصب منه ثوباً أو قنأ ولا يدري قيامه وهلاكه فلو بين الجنس والصفة والقيمة تقبل دعواه ولو لم يبين قيمته أشار فى عامة الكتب الى أنها تقبل فإنه ذكر فى كتاب الرهن لو ادعى أنه رهن عنده ثوباً وهو ينكر تسمع دعواه وذكر فى كتاب الغصب (٢) ادعى أنه غصب منه أمة وبرهن تسمع وبه بعض مشايخنا قالوا انما تسمع دعواه لو ذكر القيمة وهذا هو تأويل ما ذكر فى الكتاب وقال الفقيه الاعشى تأويل ما ذكر فى الكتاب أن الشهود وشهدوا على اقرار المدعى عليه بالغصب فيثبت غصب القن بأقراره فى حق الحبس والحكم به عاامة المشايخ على

١٦. انقروى فى بين تسمع دعواه وتقبل بينته وبأمر المدعى عليه باحضار ذلك العين فان أبى حنبيه شهرين فان أحضر عيناً من ذلك الجنس يقال للمدعى هذا الذى ادعىته فان صدقه أخذه وان كذبه يكلف المدعى عليه باحضار عين آخر الى أن يوافق المدعى فى ذلك فان عجز المدعى عليه وظهر عجزه بقضى عليه بالقيمة والقول فى مقدار القيمة قول المدعى عليه وفى أواسط =

دعوى القاعدية قال يكي برديكري دعوى مذكورة كوى دستار من فصب كرده است و دو كواهى مى دهند كه دوى دستارى ازوى غصب كرده است (ادعى رجل على آخره غصب عمامته و تهمله بذلك رجلان) هل يسمع أجاب نعم و ثبت أصل الغصب ثم يقال له أحضر الثوب ليشهد و اعلى عينه بالاشارة (٦٢) فان قال ليس الثوب في يده يستعان على ذلك فان كل يحبس حتى لو كان في يده لاحضره أو أقام بينة على هلاكه

فحينئذ يفتضى بالقيمة لكن يرجع في جنس العمامة وصفها وطولها وعرضها وقيمتها الى قول الغاصب مع عينه بعد (٢) وقال الثاني الامام صدر الاسلام الصحيح العمل باطلاق الكتاب لان الغصب يكون بغتة فلا يمكن للشهود معرفة صفاتها وقيمتها فان لم يقبل بطل حقوق الناس كذا في أوامر دعوى القاعدية وغمامة فيه وفي غصب الخانسية قال الشيخ الامام شمس الائمة السرخسي لا يصح أن في هذه تصح الدعوى والشهادة صحيحة لكان الضرورة فان الغاصب يكون ممنوعا من احضار المغصوب عادة والنهوء على الغصب قلاية فون على أوصاف المغصوب وانما أتى منهم معاينة فعل الغصب فقط اعتبار علمهم بأوصاف المغصوب لمكان الضرورة وفي السراجية في أوائل كتاب الدعوى قال وفي العبيدين جنهم وسنهم وصفهم وحليتهم وقيمتهم بعد

(١) وقوله هم الجاهل تمنع الدعوى ليس على اطلاقه وانما تمنع في حق الفضائيها أما في حق الحبس والقضاء بالقيمة لو تذر فلا كذا في آخر الثالث من شهادات البرازية بعد

(٢) فان لم يذكر لم ترد الدعوى احيا طلق المالك فان الغصب قد يقع قبل أن يحزر المالك قيمته ويعرفها و اذا سقط بيان القيمة عن المالك لأن يطل عن الشاهد أولى لانه ان لم يطلع عليه يدوام يده لأن لا يطلع عليه من اختلصه نظرة للشهادة

أولى كذا في الخامس عشر من دعوى البرازية بعد غابا فادعى انه في يد المدعى عليه فان أنكر ان بين المدعى قيمته وصفته تسمع دعواه وتقبل بينته وان لم يبين القيمة ففصل غصب منى عين كذا ولا أدري أنه هالك أو قائم ولا أدري كم كانت قيمته ذكر في عامة الروايات أنه تسمع دعواه فانه ذكر في كتاب الرهن اذا ادعى رجل =

أن هذه الدعوى رايينة تقبل ولكن في حق الحبس واطلاق محمد في الكتاب يدل عليه ومعنى الحبس أن يجلسه حتى يحضر ليعيد البينة على عينه فلو قال لا أقدر عليه حبس قدر ما لو قدر أحضره ثم يفتضى عليه بالقيمة كذا (خل) قال (بر) اذا كانت المثلة مختلفة فينبغي للقاضي أن يكلف المدعى بيان القيمة فلو كلفه ولم يبين تسمع دعواه وكتب في (اط) ولولم يكن حاضرا ذكر قيمته ولو قال غصبته ولا أدري قيمته يسمع اذا المالك قد يجهلها (١) فيتضرر بتكليفه (٢) كذا (ح) في السادس من الفصولين * هذا اذا قال المدعى انه قائم في يده فان قال انه هلك في يده أو قال لا أدري أقائم أو هالك فانه بشرط الصحة الدعوى بيان القيمة باتفاق الروايات في الخامس والعشرين من قضاء التاتارخانية (٣) وفي مبسوط الفقيه أبي الميث دابة في يد رجل أقام آخر بينة أنه له منذ عشرين سنة فنظر الحاكم في سنها فاذا هي بنت ثلاث سنين لا تسمع دعواه لان سن الدابة أكذب شهوده في الثامن من العمامة * اخرى دعوى كرد وكفت اين خرده ساله است و بديد آمد كه اين خرده ساله است دعوى درست بود كه صفت در معين لغو بود (ادعى أن سن هذا الجار عشرين سنة ثم تبين أن سنه ثلاث سنين تصح الدعوى لان الصفة في المعين لغو) بخلاف ما لو ادعى أنه له ملكها عشرين سنة فاذا هي بنت ثلاث سنين حيث لا تسمع لانه ادعى الملك بسبب سابق على وجودها وذلك سبب فاسد من أوائل دعوى القاعدية وقد سبق ذكره في الشهادة * وذكر الوتار ادعى زيدا بجبا طوله بذرعان خوارزم كذا وشهد بذلك كذلك بحضرة الزنديجي فذرع فاذا هو أزيد أو أنقص بملت الشهادة والدعوى كما اذا خالف سن الدابة الدعوى أو الشهادة وقولهم الذرع وصف فيلغو في الحاضر ذلك في الايمان والبيع لا في الدعوى والشهادة فانها اذا شهدا بوصف فظهر خلافه لا تقبل وذكر أيضا ادعى حديدا مشار اليه وذكر أنه عشرة أمنا فاذا هو مشرون أو ثمانية تقبل الدعوى والشهادة لان الوزن في المشار اليه لغو في نوع في الخامس عشر في أنواع الدعاوى من دعوى البرازية وكذا في السادس من الفصولين ولا يشترط ذكر اللون والشية في الدابة حتى لو ادعى حمارا وذكر شيته وبرهن على وفق دعواه فأحضر المدعى عليه حمارا فاتفق المدعى وشهوده أن هذا هو الذي ادعاه فنظر فاذا بعض شهيته على خلاف ما قالوا بأن ذكر الشهود أنه مشقوق الاذن وهذا الجار غير مشقوق أدنه قالوا لا يمنع هذا أن يفتضى للمدعى ولا تحتل به شهادتهم كذا (فقط) وفي (عبث) ادعى قناتريكا وبين صفاته وطلب احضاره ليبرهن فأحضر قناتريكا بعض صفاته بعض ما ومنه فقال المدعى هذا ملكي وبرهن تقبل قال وهذا الجواب يستقيم فيما لو ادعى أنه ملكه فقال هذا ملكي ولم يزد عليه تسمع دعواه ويجعل كانه ادعاه ابتداء فاما لو قال هذا هو القن الذي ادعيت أو لا لا تسمع لانه اقض أقول هذا يخالف ما قبله فظهر أن فيه اختلافا ولكن ينبغي أن لا يقبل اظهار الكذب وتحتل به الشهادة في السادس من الفصولين (٤) * من ادعى على آخر عينه سيده وقال كان هذا ملك أبي مات وتركه ميراثي واطلاق وعدة الورثة الا أنه لم يبين حصة نفسه فبرهن يسمع ولكن اذا آل الامر الى المطالبة بالتسليم لا بد من بيان حصة ولو بين حصته ولم يبين عدد الورثة بأن قال هذا ميراثي ولجاعة سواي وحصتي كذا

(٣) وفي دعوى الخانسية في فصل في دعوى المنقول وان كان العين لم غابا فادعى انه في يد المدعى عليه فان أنكر ان بين المدعى قيمته وصفته تسمع دعواه وتقبل بينته وان لم يبين القيمة ففصل غصب منى عين كذا ولا أدري أنه هالك أو قائم ولا أدري كم كانت قيمته ذكر في عامة الروايات أنه تسمع دعواه فانه ذكر في كتاب الرهن اذا ادعى رجل =

على رجل أنه رهن عنده ثوبا بكذا قال

نسمع دعواه

(٤) وهذه المسئلة مذكورة في التاسع عشر من دعوى المحيط أيضا وزاد فيه قال وكذلك هذا الجواب يستقيم أيضا فيما إذا قال هذا العبد ملكي أيضا وذكرها قاضيخان في باب ما يبطل دعوى المدعى من دعوى قتاواه وقال إن قال المدعى هذا الغلام هو الذي ادعيت أنه لا تسمع دعواه إذا كانت الصفات مما لا يحتمل التغيير والتبديل

لم تصح هذه الدعوى ما لم يبين عدد الورثة بل واز أن تكون حصته أنقص مما سمي من المحل المزبور ملخصا وإذا ادعى مكبلا يذكر جنسه كالحنطة والشعير ونوعه كالسقية أو البرية أو الخريضة أو الربيعة ويذكر أيضا صفته أنها جيدة أو وسط أو رديئة ويذكر معها كذا من سرخه أو سفيدته (أي حنطة حراء أو بيضاء) ويذكر قدرها بالكيل فيقول كذا كذا قفيزا لأن المقدرة في الحنطة الكيل ويذكر بقدر كذا لأن القفزات متفاوتة في ذاتها ويذكر سبب الوجوب لأن أحكام الديون تختلف باختلاف أسبابها فانه إذا كان الدين بسبب السلم يحتاج فيه إلى بيان مكان الإبقاء ليوقع التحرز عن الخلاف ولا يجوز به الاستبدال قبل القبض وإن كان ممن مبيع يجوز الاستبدال به قبل القبض ولا يشترط فيه بيان مكان الإبقاء وإن كان من قرض لا يلزم التأجيل فيه في السادس من العمادية ملخصا وذكر الوترادعى عشرة أقفزة حنطة دينا لا يصح بلا بيان السبب لأنه لو سلمنا بطا إلى في الموضوع الذي عين عنده وإن قرضا أو ممن مبيع يمين مكان القرض والبيع وإن غصبا أو استهلا كأيمن مكان الغصب والاستهلاك في نوع من الخامس عشر في أنواع الدعاوى من دعوى البرازية ويذكر في السلم بيان شرائطه من اعلام جنس رأس المال وغيره ويذكر نوعه وصفته وقدره بالوزن لو وزنا وانتقاده في المجلس حتى يصح عند أبي حنيفة ولو قال بسبب سلم صحيح ولم يبين شرائطه أفتى (من) بصحة الدعوى وغيره لم يفتوا بصحتها إذ للسلم شرائط كثيرة لا يقف عليها إلا الخواص وفي دعوى البيع لو قال بسبب بيع صحيح تصح الدعوى وفاقا على هذا في كل سبب له شرائط كثيرة لا بد من عدها لصحة الدعوى عند عامة المشايخ ولا يكتفى بقوله بسبب كذا صحيح في السادس من الفصولين وكذا في الثاني من دعوى المحيط وذكر الإمام جلال الدين دعوى المثليات لا تصح إلا ببيان السبب لا حقا أن السبب هو الغصب وأنه يختلف باختلاف موضع الغصب في المطالبة (خ) يذكر في دعوى غصب المقدوري سوى الدراهم والدنانير مكان الغصب أي علم به هل له ولاية المطالبة (عده) في دعوى الوديعة لا بد من ذكر بلد الإبداع سواء له حل وموئنة أو لا (١) وفي دعوى الغصب لو لم يكن له حل وموئنة لا يشترط بيان مكان الغصب وفي غصب غير المثلّي وأهلا كما ينبغي أن يبين قيمته يوم غصبه في ظاهر الرواية وفي رواية بخير المالك أخذ قيمته يوم غصبه أو يوم أهلا كما فلا بد من بيان أنها قيمته أي اليومين من المحل المزبور وفي الفتاوى الخلاصة ولو ادعى على آخر أنه غصب منه كذا حنطة لكن لم يذكر في أي موضع غصب في المصر أو في القرية لا تسمع هذه الدعوى في الثاني من دعوى التاتارخانية ادعى برأ أو شعيرا بأمناء وبين وصفه قبل يصح وقيل لا ويفتق بأنه يسأل القاضي المدعى عن دعواه فلو قرضا أو أهلا كما لا يفق بالصحة لأنه مضمون بمثله ولو سلمنا أو يبيع عين يبر في ذمته يفق بالصحة كذا (ذ) في السادس من الفصولين وكذا في دعوى الظهيرة وكذا في الثاني من دعوى المحيط (عده) دعوى البر بوزن قبل تصح وقيل لا وفي الذرة والملح يعتبر العرف أما الأشياء الستة فالمقدر هو الكيل في الأربعة منها وهي بر وتمر وشعير وملح وفي الذهب والفضة المقدرة هو الوزن من المحل المزبور ودعوى التمر والملح والشعير والحنطة بالوزن لا تصح لأنه مكيل بالنص

(١) قال في الخامس عشر من دعوى البرازية في نوع من أنواع الدعاوى وفي دعوى الوديعة يقول أنه كذا وقيمتها كذا فيأمره بالتخية إن مقررا وبالأحضان منكر البيرهن عليه

(١) وفي الثالث من دعوى البرازية واقعا

الدقيق في دعوى بالوزن

وعبارة البرازية في الخامس عشر من

الدعوى في نوع من أنواع الدعاوى ولو

ادعى بالوزن حتى صحت وفاعلا لا بد أن

يذكر أنه منقول أو لا من حنطة مغسولة

أو غير مغسولة جيداً أو وسط

قوله في الثامن الخ في بعض النسخ في

السادس الخ وليحترز

الاعلى الرواية التي جاءت أن الوزن في المكيل اذا تعارفوه يكون موزوناً لأن النص كان باعتبار العرف في الثالث من دعوى البرازية (ذ) ثم لو ادعاهما كاياله حتى صحت الدعوى بلا خلاف وأقام بينة على اقرار المدعى عليه ببر أو شبهة ولم يذكر في الصفحة في الاقرار قبلات بينته في حق الجبر على البيان لافي حق الجبر على الاداء ولو ادعى الدقيق بقفي لم يجز للتفاوت (١) لانكاسه بكبس ومتى ذكر الوزن حتى صحت دعواه لا بد أن يذكر خشناً أو دواشسته (أي دقيق برابس أو مبالول) ويذكر ويختاره أو لا ويختاره (أي منقول أو غير منقول) ويذكر أنه جيد أو وسط أو ردي في الثامن من الفصولين وكذا في أوائل دعوى الطهيرية لمخضاه (فشر) ولو ادعى دخناً أو ذرة وذكر أنه دخن أو حرقن وسط لا بد أن يذكر أنه خربني أو ربيعي ونوع يقال له جهلك فلا بد من التعيين من المحل المزبور لمخضاه ادعى برأبشرا لا بسلم في أي مكان يطالبه أشير في (خ فقط) إلى أنه يطالبه بتسليمه في مكان البيع اذا قال لوباع برأوله بر من نوع واحد في مكان واحد إلا أنه لم يصف البيع إلى ذلك البر وقال بعث منك كذا من البر جازا لبيع وان علم المشتري بمكانه بخبر أخذه في ذلك المكان أو تركه فهذا الشارة إلى أنه ليس له مطالبة بتسليمه في غير ذلك المكان ذكر (بس) لا بد في دعوى دين البر من بيان السبب فانه لو بسلم فله مطالبة به في مكان عيشه ولو بغصب أو بقرض أو بمن مبيع يتعين مكان الغصب والقرض والبيع للايفاء (شقي) وفي بيع العين هل يتعين مكان العقد للتسليم أشير إلى أنه يتعين لأن أبابوسف ومحمداً قال في السلم يتعين مكان العقد للتسليم وقاساه على بيع العين وتأويله لو كان العين حاضر يتعين مكان العقد للتسليم اذ في بيع العين يتعين مكان العين للتسليم ولا يتعين مكان العقد حتى لو باع في المصر بر في السواد يتعين مكان البر أقول فيما مر من التأويل بحث اذ لا يصح حينئذ قياسهما السلم على بيع العين فقياسهما يقتضي أن يتعين مكان العقد عندهما في البيع ولو كان العين غائباً والتأويل يقتضي خلافه فيلزم أن يطل التأويل أو يكون المقيس عليه خلافاً كالسلم من المحل المزبور وان ادعى وزناً كذا الجنس ذهباً أو فضة ولو مضروباً يقول كذا ديناراً خوارزمية أو بخارياً جيداً أو ردياً ويحتاج إلى ذكر الصفة عند اختلاف النقود ولو نقداً واحداً ولو نقوداً والكل على الرواج ولا منية للبعض فيه على الآخر يجوز البيع ويعطى المشتري أباشاء لكن في الدعوى لا بد من التعيين فان أحدهما أروج ينصرف البيع إلى الأروج في نوع من أنواع الدعاوى من الخامس عشر من دعوى البرازية وفي الذخيرة عند اختلاف النقود في البلد والتساوي في الرواج لا يصح البيع ولا الدعوى بلا بيان وان لا أحدهما فضل رواج ينصرف إليه ويعتبر كالتلفظ في الدعوى فلا حاجة إلى البيان الا اذا طال الزمان من وقت الخصومة إلى وقت الدعوى بحيث لا يعلم الأروج حينئذ لا بد من البيان بما هو أروج عند العقد وان ادعى بسبب القرض والاستملاك لا بد من بيان الصفة بكل حال وان كان فيه غش يذكر أن العشرة منها روج مكان الثمانية والسبعة وان كان المدعى نفرة مضروبة يذكر ما يضاف إليه والصفة والقدر أنه كذا درهم عشرة وزن سبعة مثاقيل وان غير مضروبة بلا غش يذكر أنها خالصة ونوعها كقواهم نفرة الفريخ أو الروس

أو الطغابى وصفتها أنها جيدة أو رديئة وقيل إذا ذكر أنها طغابية مثلا لا حاجة إلى ذكر
الجودة والرداءة ولا يكتفى بمجرد قوله أنها نفرة يضاء ما لم يذكر طغابية أو كايجه لترتفع
الجهالة وإن دراهم مضروبة والغش فيها غالب إن كان يتعامل بها وزنا يذ كر نوعها وقدر
وزنها وصفتها وإن كان يتعامل بها عددا يذ كر عددها وإن ادعى عدليا معلوما منقطعاً
عن أيدي الناس حال الدعوى يذ كر قيمتها فإن المصوب المثل إذا انقطع عن أيدي
الناس تجب قيمته على الاختلاف المعروف من اعتبار قيمته يوم الانقطاع أو يوم
المصومة أو يوم الغصب ولا بد من بيان السبب في هذه الصورة لأنها لو كانت غش من مبيع
يطل البيع بالانقطاع عن أيدي الناس عند الامام (١) وإن السبب القرض أو النكاح
أو الغصب تجب القيمة فلا بد من بيان السبب ليعلم أنه هل يلى الدعوى أم لا وإذا قسد البيع
بالانقطاع كما ذكرنا فعلى المشتري رد العين إن كان قائماً ورضا القيمة أو المثل لو قسداً ومثلياً
إن لم يكن قائماً من المحل المزبور • وفي الناصرى وكذلك ذكر الثمن لا بد من تعريفه
وفي دراهم زماناً نحو القاهرة والبرهانية لا تصح دعوى ولا صلح إلا بذكر عياره ووزنه
وضربه وعدده فلا بد من ذكر أربعة أشياء لتفاوتها وأجابه الضرب وتفاوتها فضة وهي
المقصود الأعظم عياراً وتفاوت ما فيها عرضاً وعرفاً بالعدد وتفاوت الفضة والنحاس
فيها بالوزن ولكن أكثرهم لا يعلمون في الثاني من دعوى التنازل خالية • وإن كان أحد
النقدين أروج والآخر أفضل فالعقد جائز فيصرف إلى الأروج ويصير ذلك كالمفوض
في الدعوى فلا حاجة إلى البيان إلا إذا كان قد مضى زمان طويل من وقت العقد
بحيث لا يعلم الأروج وقت العقد في الثاني من دعوى المحيط البرهاني • وفي دعوى
ذهب وأمثاله إن في البيع يحتاج إلى احضاره وإشارته وإن بقرض واستهلاك أو ثمنية
لا يحتاج إلى الاحضار في الخامس عشر من دعوى البرازية في نوع من أنواع الدعوى •
وذكر في الظهيرية ادعى أنه اشترى منه ألف من من العنب الطائى الأبيض وطالبه به وقت
الانقطاع عن أيدي الناس إن كان في يده من العنب قدر المذعى يأمره الحاكم بأن يليم إن
برهن وإن لم يكن في يده شئ لا تسمع الدعوى لأنه إما أن يملك أو يستهلكه البائع فعلى
النقد يرين بنفسه البيع وإن بفعل الاجنبى بتغير المشتري بين الفسخ وإجازة البيع وأخذ
الضمان من المتلف فانه ذكر في شرح الطحاوى هـ لالك المبيع باناً وبشرط الخيار قبل
التسليم في يد البائع بفعل البائع أو المبيع أو بآفة سماوية يبطل البيع وإن بفعل الاجنبى
خير المشتري كما ذكرنا وإن بفعل المشتري يصير قابضاً من المحل المزبور لمخصاً وتماه فيه •
(فش) أهلك عن بطرياله فأراد أن يضمه في الشتاء ويوجد بنس ذلك العنب لكن لا بوصف
كونه طرياً لا يضمه قيمته وبأخذ مثله وإن لم يكن طرياً لأنه أقرب إلى المثل فلو أراد
أن يأخذ الطري يمهله إلى أن يصير أو انه (ذ) ادعى نوعين من العنب بأن ادعى ألف
من من العنب العلانى والدرجى الحلو الوسط لا بد أن يقول من العلانى كذا ومن
الدرجى كذا اذ بدونه لا يدري القاضى بأى قدر يقضى من كل نوع (شئ) فعلى قياس
هذه المسئلة لو باع ألف من من العنب الطائى والحامدى ولم يبين قدر كل نوع منهما

(١) وقدم في البيوع في فصل هلاك المبيع
والثمن ما يتعلق بهذا انقلا عن البرازية
والقاعدة وقد علمت ما هو المختار

ينبغي أن لا يجوز لما فيه من الجهالة المفضية الى النزاع (جف) ادعى كذا عن باطائين لم يجز
 ما لم يقل أحراً وأبيض وكذا في الغن الجرماني لم يجز ما لم يقل أحراً وأبيض قال الامام
 ناصر الدين ولي في هذا الشرط نظر ادعى وقررتان أو سفر رجل لا بد من ذكر الوزن
 لتفاوت الوقرب وكرمه الصغر والكبر والحلاوة والخوضه ثم يومر بالاحضار وقيل ينبغي
 أن لا يشترط ذكر هذه الاشياء في دعوى الاحضار في السادس من الفصولين *
 وفي دعوى الرهن أو شبهه لو كانت الدعوى بسبب البيع محتاج الى الاحضار للاشارة اليه
 ولو بسبب هلاك أو قرض أو غنية لا يحتاج الى الاحضار وفي دعوى الديناج هل يشترط
 ذكر الوزن الصحيح انه يشترط (١) وذكر في (جف) انه في دعوى الديناج والجوهر يشترط
 ذكر الوزن فقد قال البصرا بالجواهران الجوهرين المتفقين صورة لوتفاوت وزنا متفاوت
 قيمتهما اذا اقل أصاب ولا يتسع ثقبه بمرور الزمان وانما يشترط ذكر وزنه لولم يكن حاضرا
 فلو كان عيناً حاضراً لا يشترط ذكر أوصافه من المحل المزبور * وبذكر في القرض
 ان المقرض أقرضه من مال نفسه لجواز اقراضه وكالة فيكون صغيراً ومعبراً لا يملك المطالبة
 بالاداء وبذكر أيضاً قبضه وصرفه الى حاجته ليصير ذلك ديناً عليه بالاجماع لان عند أبي
 يوسف القرض لا يصير ديناً في ذمة المستقرض الا بصرفه الى حاجته من المحل المزبور
 وكذا في الثاني من المحيط وكذا في الثالث من البرازية (٢) * ادعى كذا عددان من البرة أو
 المسلة فلو عيناً فلا بد من الاحضار وبه يستغنى عن ذكر الصفة ولوديناً فلا بد من بيان
 السبب اذا لا يجب في الذمة بالتلاف لانهما من القيمي وكذا لا يجب بالقرض اذ قرنها
 لا يجوز وانما يجب بالسلم والتمنية فيئذ يحتاج الى بيان نوع وصفة دفعا للجهالة من
 المحل المزبور * ولو ادعى على مالك العين أن فضولاً باع هذامنى وأنت أبرت البيع لا بد
 من ذكر اسم الفضولى ونسبه حتى لو برهن على دار في يده فادعى المدعى عليه أن فضولاً باعه
 وأنت أبرت يبعه لا يندفع ما لم يذكر اسم الفضولى ونسبه في نوع من الخامس عشر
 من انواع الدعاوى من دعوى البرازية * ادعى عليه ألف درهم ولم يرد على هذا فقيل لا يصح
 ما لم يقل للحاكم مره - حتى يعطيني - حتى وقيل يصح وقال أبو نصر والعصم انه يصح في الرابع
 من دعوى البرازية وكذا في الخلاصة * (واقعة الفتوى) سكنى رضى دعوى كرد (أى ادعى
 سكنى كرم) وبين حدود الكرم وقال جميع ما في هذا المحدود من السكنيات ملكى ولم يسم
 السكنيات هل تصح الدعوى ينبغي أن لا تصح ما لم يبين السكنيات ويصفها ويرفها لانه
 لم يدع المحدود وانما يدعى ما فيه فلا بد فيه من البيان في السادس من الفصولين * (جف)
 ادعى سكنى دار ونحوه وبين حدوده لا تصح اذ السكنى نقل فلا يحدد (فس) وان كان السكنى
 نقلها لكان اتصال بالارض اتصالاً تاماً كان تعريفه بما به تعرف الارض اذ في سائر
 النقلات انما لا يعرف بالحدود لا مكان - حضوره فيستغنى بالاشارة اليه عن الحد اما السكنى
 فتقله لا يمكن لانه مركب في البناء تركيب قراراً فالتحقق بما لا يمكن نقله أصلاً في السابع من
 الفصولين * ادعى طاحونة بمحدودها وجميع ما فيها من الادوات القائمة لانه لم يبين
 صفاتها وكيفيتها لا يصح في الاصح وقبل اذ ذكر جميع ما فيها من الادوات القائمة يصح في

(١) قال في الثالث من دعوى البرازية
 وفي الديناج ان سلماً يذكر الاوصاف
 والوزن وان عيناً لا حاجة الى ذكر الوزن
 وبذكر الاوصاف وهو مخالف لما في
 العمادية ان الصحيح انه يشترط ذكر
 الوزن

(٢) وفي باب من يشترط حضرته لسمع
 المدينة من قضاء الفسقة ادعت على آخر
 قرضا وأقامت بينة عليه ثم أقرت قبل
 القضاء أن القرض ملك زوجي وأنا وكيله
 بالاقرض لا يقضى بهذه البينة لانها قامت
 على غير خصم لان الوكيل بالاقرض ليس
 بخصم

قوله في الثالث في نسخة في الثاني وفي
أخرى في الثاني عشر وليحرر اهـ

(١) وفي الثاني من دعوى المحيط البرهاني
ادعى على آخر عشرة دراهم ثمن مبيع
مقبوض ولم يبين المبيع انه ما هو فقد
قبل لاتصح الدعوى وقد قبل تصح وهو
الاصح ودليل الفريقين مذكور فيه وفي
الاول من دعوى الظهيرية ادعى ثمن مبيع
مقبوض ولم يصف المبيع يجوز وهو
الاصح

(٢) وفي الثاني من يوع البرازية في نوع
في المقبوض على السوم والمقبوض على
السوم انما يضمن اذا كان الثمن مسجى على
ما عليه الفتوى وقال فيه لو قال ان رضىته
اشترت بعشرة فذهب وضاع ضمن
(٣) وذكر في الثالث من النصولين
بعلامة (صل) دعوى الغصب على غير
ذى اليد تقبل لدعوى الملك وفي دعوى
الاشياء والتظاير نقلا عن التهمة الدعوى
على غير ذى اليد لا تسمع الا في دعوى
الغصب في المنقول وانما في الدور والعقار
فلا فرق انتهى وجهه عدم الفرق أن
الغصب لا يتحقق في العقار عند الشجين
وصح هذا في أكثر الكتب المعتبرة
وسيجي في فصل دعوى البيع والشراء
من مجموعنا هذا نقلا عن الثانية لو أن
رجلا اشترى شيئا فوجده في يد غيره قبل
أن يتقدم الثمن لا يكون له أن يأخذه من
صاحب اليد الا أن يدعى الوكالة بالقبض
عن البائع

نوع من أنواع الدعاوى من الخامس عشر من دعوى البرازية * واذا ادعى ألف درهم
ثمن داره قبوضة ولم يذكر حدود الدار والشهود وشهدوا كذلك فالدعوى صحيحة
والشهادة مقبولة لان الدار اذا كانت مقبوضة فلا حاجة الى التضاميم فترك الحد فيها الا يضتر
في الثالث من شهادات المحيط البرهاني * ادعى على آخر ألف درهم من ثمن جارية ولم
يذكر قبضها ولا تسليمها لا تقبل في الرابع من دعوى النصاب وكذا في الخامس من
دعوى البرازية والخلاصة وفي آخر الخامس من دعوى التاتار خانية * ادعى على آخر
ألف درهم ثمن عبد اشتراه منه وقبضه صح الدعوى وان لم يعين العبد ولم يبين صفته لان
هذا في الحقيقة دعوى الدين لما كان العبد مقبوضا في الثاني من دعوى التاتار خانية
* ولو ادعى ثمن مبيع قبض ولم يبين ما هو أو ثمن محدود ولم يحد به قبل لانه دين كذا (فشر)
وفي (ذ) يقبل وهو الاصح (١) وكذا لو ادعى مال الاجارة المنسوخة لم يجب تحديد
المستأجر لانه دعوى الدين حقيقة كذا (فقط) في السادس من الفصولين * ادعى ثمن
مبيع لم يقبض بشرط حضرة المبيع عند الدعوى ليثبت البيع عند القاضي اذا البيع لم
يتم بعد لعدم قبضه وفي ثمن المقبوض لا يلزم احضار المبيع لانه في الحقيقة دعوى الدين
كذا (فشر) في الثالث من الفصولين وكذا في السادس منه * وفي دعوى قبض
مذروع كذا ذرعه وطوله وعرضه وصفته بجهة السوم وعليه رد ان قائما أو قيمته ان
هال كالا يصح ما لم يقل قبضته بجهة السوم للشراء بكذا درهما لان المقبوض على سوم
الشراء انما يكون مضمونا عند قرار الثمن أما بدونه فعلى الخلاف في نوع من أنواع
الدعاوى من الخامس عشر من دعوى البرازية (٢) * وفيه غصب عبد اقبره آخر
انه ملكه وحكم به له ثمن ان المغصوب منه برهن على انه ملكه ان برهن على الغاصب لا يصح
لان دعوى الملك على غير ذى اليد لا تصح وان ادعى على غير ذى اليد انك غصبت منى وادعى
عليه الضمان وبرهن يصح لان دعوى الغصب على الغاصب الاقل صحيحة وان كان العين
في يد الغاصب الثاني وان برهن المغصوب منه على المقضى له بانه ملكه يسمع لانه ذو اليد
وكذا لو برهن عليه انه ملكه غصبه منه فلان في الفصل الاول من دعوى البرازية وكذا
فيه في نوع في الخامس عشر من أنواع الدعاوى وكذا في السادس من الفصولين (٣) *
ادعى على امرأة زوجها غائب أنها جاريته تصح الدعوى مع غيبة الزوج ادعى انها جاريته
وفي يده بغير حق أو قال غصبها منى ولم يقل كانت ملكي تقبل وكذا لو قال غصبها ولم
يقول منى ادعى أن عبده أتى وغصبه هذا يصح في الثالث من دعوى البرازية * وفي دعوى
الابريس سبب السلم قال شمس الأئمة لا حاجة الى ذكر الشرائط والمختار انه لا بد من بيان
الشرائط من المثل المزبور وفي كل ما ذكرنا اذا ادعى السلم لا بد من ذكر الوصف وان
قائموا ادعى احضاره لا يحتاج الى ذكر الوصف من المثل المزبور وفي دعوى جرح الدابة
وسرق الثوب لا يحتاج الى احضاره لان المذهب في الحقيقة هو الجزاء الفات من
المثل المزبور رجل ادعى عينا في يد رجل فقال هو لي اشتريته من فلان بكذا وفي يدك بغير
حق فواجب عليك تسليمه الى قالوا لا تسمع هذه الدعوى لانه لم يذكر ثمن الثمن في

(١) أقول ماذا كره من الاختلاف انما هو في الشهادة والظاهر من كلامه انه لا فرق بين الدعوى والشهادة في ذكر قوله بغير حق وقد نقلناه في الاقل من الشهادات وحاصله انه لا يشترط في المنقول أن يشهدوا انه في يده بغير حق ولا يشترط أيضا أن يشهدوا انه في يده لان القاضي يراه في يده فلا حاجة الى البيان بخلاف العقار فانه لا بد فيه من أن يشهدوا انه في يده لانه لا يراه وأما ذكر قوله بغير حق فلا حاجة اليه في العقار بلا خلاف وفرق ابن نجيم في البحرين الدعوى والشهادة فالقضاء يحتاج الى التحرير

(٢) وعبارة العمادية الى الذي بلغ بعد صباه وعبارة المحيط الى الصبي بعد البلوغ

(٣) يحى تفصيل هذه المسئلة في السادس من دعوى هذه المجموعة

(٤) لان الواجب على المدعى تصحيح الدعوى ودعوى مطلق المال دعوى صحيحة كدعوى المال مع السبب من شرح أدب القاضي

وفي أوائل دعوى الخمانية ذكر في عامة الروايات أن القاضي لا يجبره على بيان السبب

(٥) اختار المتأخرون من مشايخ فرغانة اشتراط بيان السبب في دعوى العقار واستدلوا بوجوه ثلاثة ذكرها في أوائل دعوى القاعدية وذكرها ايضا في دعوى البرازية في نوع في التناقض من الفصل الاول

(٦) لانه يحتمل انه بين قبل الموت

فصل في دعوى المنقول من الخمانية • المدعى اذا قال ملكي وحق في يدي هذا بغير حق ولم يقل واجب عليه تسليمها الى والشهود لم يقولوا ذلك ايضا صح ولو قال ملكي وحق ولم يقل في يدي بغير حق فقد ذكرنا اختلاف المشايخ فيه (١) في فصل من دعوى الدور والاراضي من دعوى الخمانية • ولو ادعى دارا في يد رجل أن أباه اشتراها من ذي اليد بالف درهم ومات أبوه فجحد البائع تصح دعواه وان لم يذكر المدعى في دعواه أن أباه مات وتركه ميراثا له ثم ان القاضي يسأله البيعة أن يشهدوا انهم لا يعلمون له وارثا غيره فاذا أقام البيعة على ذلك يقضى القاضي بشهادتهم ويأمر المدعى أن ينقد الثمن ويقبض المبيع ولو كانت الدار في يد رجل غير البائع لا بد أن يقسم البيعة أن أباه مات وتركه ميراثا له في فصل في دعوى المالك بسبب من دعوى الخمانية • ادعى شراء عين من والده في مرضه وأنكرت بقية الورثة قيل لا يصح لجواز أن يكون في مرض الموت ولا يميز الورثة ولو جعل الثمن عنده فلا يجوز بالاشك وقيل يجوز لجواز أن لا يكون في مرض الموت وعلى تقدير كونه فيه يجوز أن يميز الورثة فلا يقضى بالبطال بالاشك في نوع من أنواع الدعاوى من الخامس عشر من دعوى البرازية وكذا في السادس من العمادية • وفي دعوى المال بسبب الكفالة لا بد من بيان السبب لان الكفالة بالدية على العاقلة وبشفقة المرأة اذ لم يبين المدة المعلومة أو يقول ما عشت أو ما دمت في نكاحي لا يصح وبمال الكتابة لا يصح وكذا إذا ذكر قبول المبيع فقول له في مجملها أما لو قال قبلها في مجملها لا يصح في الخامس عشر من دعوى البرازية في نوع من أنواع الدعاوى • ادعى على آخر أن وصي باع منك أقشتي كذا وكذا في حال صغري بكذا ومات ولم يأخذ ثمنها فادفعه الى فقد قيل لا تصح هذه الدعوى اذ حق القبض لوارثه أو لوصيه وعلى قول (ض) في وكيل البيع اذا مات قبل قبض الثمن فحق قبضه لموكله ينبغي أن يتقبل هنا حق القبض الى البائع (٢) وتصح دعواه وقدم ترجمته في آخر مسائل القضاء في السادس من الفصولين وكذا في الثاني من دعوى المحيط • ولو ادعت امرأة مالا على ورثة الزوج لم يصح ما لم تبين السبب لجواز أن يكون دين النفقة وهي تسقط بموته من المحل المزبور (٣) • لو طلب المدعى عليه من القاضي أن يسأل المدعى من أي وجه يدعى على هذا المال ان سأل القاضي عن ذلك فهو حسن وان لم يبين لا يجبره القاضي على ذلك (٤) في باب اليمين من دعوى الخمانية • لو ادعى أن هذه المحدودة ملكه وانه غصبها منه فعلى المختار لا تسمع هذه الدعوى من غير بيان السبب (٥) من أواسط دعوى القاعدية • وذكر الوتر ادعى انه له بسبب وقوعه في حصته عند قسمة التركة لا بد من أن يذكر أن القسمة كانت بالقضاء أو بالرضا في نوع في الخامس عشر من أنواع الدعاوى من دعوى البرازية • وفي دعوى مسيل ماء في أرض رجل يبين انه مسيل ماء المطر أو ماء الوضوء وأنه في مقيم البيت أو مؤخره وكذا في دعوى الطريق في دار غيره يبين طوله وعرضه وموضعه في الدار من المحل المزبور وكذا في السابع من الفصولين • (٦) لو قال في دعوى تجهيل الودبعة لم يبين وقت الموت لا يصح ولو قال مات مجهلا أو مات من غير بيان يصح (٦) في أوائل كتاب الدعوى من القنية • فتاوى (اهو) سئل القاضي جها الدين

قوله دعواهم هكذا في النسخ وأصل
المتأهب دعواهم بأفراد الضمير وليحذر
مصححه

عن ادعى عشر برده مينة انه وضعها عند أبيه أمانة وبين شرائط الدعوى فقال مات مجهلا
وذلك المقدار كان ديناً في البركة بحكم الضمان فأنكر المدعى عليه فاقام بينة على
دعواهم فقالهم القاضي عن القيمة فقالوا انهم لم يثبتوا يوم الابداع ولا تعلم قيمته يوم موته
قال تسمع قال القاضي ببيع الدين ذكر في الاصل مسألة تدل على هذا وقال بعض مشايخ
زمانه لا تسمع في الثاني من دعوى التنازعانية وفي دعوى البضاعة والوديعة
بسبب الموت مجهلا لا بد أن يبين قيمته يوم موته اذ الواجب عليه قيمته يوم موته وفي دعوى
مال المضاربة بموت المضارب مجهلا لا بد من ذكر أن مال المضاربة يوم موته نقد أو عرض
لانه لو عرضا فله ولاية دعوى قيمة العرض وفي دعوى مال الشركة بموته مجهلا لا بد من
ذكر انه مات مجهلا لمال الشركة أو للمشتري بمال الشركة اذ مال الشركة مضمون بالمثل
والمشتري بمال الشركة مضمون بالقيمة وقد مر أن المودع يلزمه التخلية لا الرد وكذا في سائر
الامانات التي تكون مؤنة ردها على ربه ما تصح دعوى التخلية لا الرد والتسليم كمال المضاربة
والشركة والمستأجر بعد الفراغ عن استعماله وفي العارية والغصب بطالبه بالرد لانه على
الغاصب والمستعير ولو ادعى الراهن تسليم الرهن على المرتهن هل يصح يصح على قول من
يرى مؤنة رده على مرتهنه لا على قول من يراها على رآه (١) وفي دعوى الاكراه على بيع
وتسليم ينبغي أن يقول بعتهم مكرها وسلمته مكرها ولي حق فسخه فأفسخه ولو قبض عنه يذكر
وقبضت عنه مكرها وبرهن على كل ذلك أما لو ادعى أنه ملكي وفي يده بغير حق لا تسمع اذ يبيع
المكره يفيد الملك بقبضه فالاسترداد بسبب فساد البيع ينبغي أن يكون كذلك وفيها
لو ادعى فساد البيع يستفسر عن سبب فساد بل هو أن يظن الصحيح فاسدا وفي دعوى
البيع مكرها الا حاجة الى تعيين المكره كمالو ادعى السعاية فلا حاجة الى تعيين العوان فقال
(ض) لا بد من تعيين العوان والاقول أصح ادعى أنه ملكي وفي يده بغير حق يصح ولو لم
يذكر يوم غصبه وكذا لو ادعى أنه غصب مني هذا ولم يقل انه ملكي يصح فلورهن على
الغصب يأخذه لكن لا يصير خصما في حق اقامة البينة على الملك حتى لو برهن المدعى عليه
بعد ذلك أنه ملكه قبل ادعى مالا بكفالة لا بد من بيان المال أنه بأي سبب لجواز بطلانها
اذ الكفالة بنفقة المرأة اذ لم يذكر مدة معلومة لا تصح الا أن يقول ما عشت او ما دمت
في نكاحي والكفالة بمال الكتابة لا تصح وكذا بالدية على العاقلة ولا بد أن يقول
وأجاز المكفول له الكفالة في مجلس الكفالة حتى لو قال في مجلسه لم يجوز في السادس من
الفصولين ملخصا وفي ذكر التخرج والصلح عن التركة لا بد من بيان أنواع التركة وتحديد
العقار وبين قيمة كل نوع ليعلم أن الصلح لم يقع على أزيد من قيمة نصيبه لانهم لو استهلكوا
التركة ثم صالحوا المدعى على أزيد من نصيبه لم يجوز عند أبي يوسف ومحمد كما في الغصب من المحل
المزبور وكذا في نوع في أنواع دعاوى من الخامس عشر من دعوى البرازية (الفتاوى
الغناية) ولو ادعى الشفعة لا بد وأن يذكر أنه طلب على الفور حين أخبر وأنه أنهم ادعى
الفور عند البائع والمشتري أو عند المتزل أي ذلك كان أقرب الى الشفعين يذكر في اشهاد
الطلب في الثاني من دعوى التنازعانية (٢) وفي دعوى الاجارة المفسوخة ينبغي

(١) وجزم في فصل في اجارة الدواب من
اجارات الخاينة بكون مؤنة رد الرهن على
الراهن

(٢) وفي جامع الفتاوى محضر فيها طلب
الشفعة ولم يذكر بيان أنواع الطلب
الثلاثة طلب الموائبة وطلب الاشهاد
وطلب الخصومة انه لا يصح كذا في الثاني
من دعوى التنازعانية
وفي موجبات الاحكام للشيخ قاسم قال
يذكر حدود الدار التي يدعى شفعها
والختار عند بعض المشايخ يذكر
حدود الدار التي يستحق بها الشفعة
أيضا ويقول حين علمت به هذه الشفعة
طلبت من غير تفرط ولا تسويف طلب
الموائبة وطلب الاشهاد وأحسن
الطلب وقد أحضرت الثمن وأطال به
بالجواب

(١) قال قاضيخان في فصل في دعوى الدور والاراضي من دعوى قنواؤه رجل قال للقاضي ان هذا المذعي عليه أقرآن الشيء الذي في يده لي غره بالتسليم الى هذه المسئلة على وجهين أحدهما أن يدعي أن هذه الدار أو هذا العبد له وأن الذي في يده أقر له به إذا كان القاضي يسمع دعواه هذه عند الكل وان قال هذا (٧٠) لأن الذي في يده أقر به لي الصحيح أنه لا تسمع دعواه وان قال المذعي أن هذا الرجل أقر

أن هذه الدار التي في يده لي غره بالتسليم الى قال عامة المشايخ تصح دعواه ويؤمر بالتسليم اليه اذا ثبت اقراره بذلك عند القاضي ع

(٢) الظاهر أن يقول لعدم صلوح الاقرار سبباً للاستحقاق يدل عليه السياق والبقا وبعبارة الاستروثنية والعمادية نقلا عن الذخيرة لأن نفس الاقرار لا يصلح سبباً للاستحقاق ع

(٣) وذكرت هذه المسئلة في أواخر السادس من العمادية والفصولين والتاسع من الاستروثنية وفي الخاتمة في باب العين من الدعوى وفي أواخر الثاني من دعوى التاتارخانية نقلا عن الذخيرة وذكرها الكردري في آخر الخامس عشر من دعوى البزازية مع زيادة تفصيل وسمح كون الاقرار اخباراً وذكر نبذاً منها في كيفية الاستخلاف من قضاء البزازية وقال فيه الأصح أن الاقرار ليس من أسباب الملك حتى لم تصح دعوى الاقرار بناء على الاقرار وذكر نبذاً منها في مسائل شتى من قضاء البزازية ونبذاً منها في نوع في الدين في الخامس عشر من دعواه ع

قوله بأنه ملك المذعي ~~هـ~~ كذا في النسخ ولعل حقه المذعي عليه اللهم إلا أن يكون سمياً مدعياً باعتبار كونه ادعى الاقرار على المذعي تاقل اه معصمه

وقال فيه أي في الخامس عشر من دعوى البزازية ومن جعلها اخباراً وهو الوجه يستدل الى آخره وذكر نبذاً منه في نوع في الدين من الخامس عشر من الدعوى ونبذاً في النوع الثالث من الفصل السابع من كتاب القضاء وفي مسائل شتى منه ع

أن يذكر أول المدة وآخرها وتسليم المستأجر ولو لم يذكر واحد منها لا تصح الدعوى فلو لم يذكر المدة في الدعوى ثم أعاد الدعوى بعد مدة وذكر تسليم المستأجر وأول المدة وآخرها صح وكذا في دعوى ثمن المبيع اذا لم يذكر تسليم المبيع ثم أعاد الدعوى وذكر التسليم بأن تعلم من عالم في مجلس القضاء وذكر صريح الدعوى وكذا لو ذكر المذعي أول المدة وآخرها وذكر التسليم وشرايط آخر ولم يذكر الشاهد ثم ذكر تقبل في شهادات المتق في نوع في دعوى الاجارة المفسوخة من السادس من دعوى الخلاصة ادعى عليه مالا كذاب بسبب حسابي كهيمن من وجوده است (أي بسبب حساب كان بينهما) ذكر هذا السبب ليس بصحيح لأن الحساب ليس بسبب لوجوب المال في الرابع من دعوى الخلاصة ~~هـ~~ كذا في الثاني من دعوى الهيطة ولو ادعى المدينون أنه بعث اليه كذا درهم من الدين أو قضى فلان دينه بلا أمره تصح الدعوى ويحلف ادعى عليه قرض ألف وقال له وصل اليك سيد فلان من مالي لا تقبل كما في دعوى العين في أواخر الثالث من دعوى البزازية ~~هـ~~ (قع) أقام وارث الواهب بعدموته بينة أن أبي وهب هذا الشيء له هبة فاسدة فلي أخذه منه يسمع في باب الدعوى والخصومات والدينات في الهبة من دعوى القنية ~~هـ~~ (الخاتمة) رجل قال للقاضي ان هذا المذعي عليه أقرآن الشيء الذي في يده لي غره بالتسليم الى هذه المسئلة على وجهين أحدهما أن يدعي أن هذه الدار أو هذا العبد له وأن الذي في يده أقر له به إذا كان القاضي يسمع دعواه هذه عند الكل وان قال هذا الى لأن الذي في يده أقر به لي الصحيح أنه لا تسمع دعواه وان قال المذعي أن هذا الرجل أقرآن هذه الدار التي في يده لي غره بالتسليم الى قال عامة المشايخ تصح دعواه ويؤمر بالتسليم اليه اذا ثبت اقراره بذلك عند القاضي في الثاني من دعوى التاتارخانية ~~هـ~~ (١) ذكر في الذخيرة ادعى أن له عليه كذا أو أن العين الذي في يده له لما أنه أقر له به أو ابتدأ دعوى الاقرار وقال انه أقرآن هذا الى أو أقرآن لي عليه كذا قبل يصح وعامة المشايخ على أنه لا تصح الدعوى لعدم صلوح الاقرار للاستحقاق (٢) كالاقرار كاذباً فلا يصح الاقرار لاضافة الاستحقاق اليه بخلاف دعوى الاقرار من المذعي عليه على المذعي بأن برهن على أنه أقرآن له لاحق له فيه أو بأنه ملك المذعي حيث تقبل لما ذكرناه وقيل لا تقبل دعوى الاقرار في حق أن الدعوى في طرف الدفع أيضاً وعامة المشايخ على الفرق الذي ذكرناه وأجمعوا أنه لو قال هذا العين ملكي وهكذا أقر به المذعي عليه يقبل لانه لم يجعل الاقرار له الاستحقاق ولو برهن عليه أيضاً يقبل ولو أنكر الاقرار في هذه الصورة هل يحلف على اقراره قيل انه على الخلاف بين الثاني ومحمد والفتوى على أنه يحلف على المال لا على الاقرار وذكر القاضي أن دعوى المال بناء على الاقرار وان كان في طرف الاستحقاق عامة المشايخ على أنه يقبل هذا على خلاف ما سكتناه عن الذخيرة وعلى قول من جعل الاقرار تملكاً للعمال يقبل بلا خفاء وسند ذكر ان شاء الله تعالى في آخر الخامس عشر ما هو المختار أنه تعليقاً أم اخبار (٣) وقد بنى هنا فصل آخر اختلف فيه العلماء وهو أن المدين اذا برهن على اقرار المذعي باستيفاء الدين قبل لا تسمع لانه دعوى الاقرار في طرف الاستحقاق لأن الدين تؤدى

بأمثالها

بما مشالها فيكون المقبوض ديناً على المدافع وقبل تسمع لانه في الحاصل يدفع أداء الدين عن نفسه فكان دعوى الاقرار في طرف الدفع ذكره في المحيط في نوع في الدفع من الفصل الاول من دعوى البرازية . وفي المحيط ادعى دارا وقال مات أبي وترك هذه ميراثا بين أختي وبني وان أختي أقرت بجميعها لي وصدقتها في اقرارها حكى عن شمس الاسلام أنه تصح دعواه والصحيح أنه لا تصح لانه دعوى الملك بسبب الاقرار في مقام الاستحقاق وقد ذكر أنه لا يقبل ولا خفاء في أنه يقبل على قول من جعل الاقرار غليكا والامر مختلف وكل استدلال بماتل ذكرها محمد في الخامس عشر من دعوى البرازية في نوع من أنواع الدعاوى وتماه فيه . (طب) (كب) وغيرهما زوجان تخصما في الدعاوى مدته مديدة ثم ادعى الزوج اقرارها له بالمدعى في أثناء الخصومة الظاهرة عند القاضي لا يسمع في مسائل متفرقة من دعوى القنية . وكما لا تصح دعوى المال بسبب الاقرار لا تصح دعوى النكاح أيضا بسبب الاقرار في السادس من الفصولين . قال زن دعوى ميراثي كندوينه اقامت على كند بر اقرار مورث كذا ابن زن منست وحلال من درست بودياني اجاب اكر ابن دعوى در عدت مدت وفان یافته است درست بود كه دعوى كردن تصديق بود و اكر پس آنست اكر كویند كه پیش از تمام شدن عدت تصديق كرده بودند شنوند و اكر نفي . وهذا لان اقرار الرجل بالنكاح انما لا يبطل بموته لمكان قيام النكاح معني بقيام حكمه ولهذا يبطل اقرار المرأة بالنكاح بموتها عند أبي حنيفة لان النكاح زال وبطل بجميع علاقته من أواسط دعوى القاعدية . (نج) أحضر ابن الميت فادعى أن أباه أخذ مني كذا ديناراً وأشار إلى الابن ولم يذكر اسم الاب ونسبه وشهد الشهود بنحو ما ذكرنا لا يصح وبشترط ذكر اسمه ونسبه من أوائل دعوى القنية . (شتر) ادعى دارا ميراثا من أبيه أو أمته ولم يذكر اسم المورث ونسبه لا تسمع دعواه ولو قال هذا المحدود كان ملك أبي مات وترك ميراثا لي ولم يسم أباه أو سماء ولم ينسبه إلى جده لا تصح دعواه ولو ذكرهما لكن الشهود اكتفوا بالاضافة اليه ولم يذكر اسمهما يقبل ولو قال المدعى عليه لامدعى اشترت هذا المحدود من أبيك أو أمك ولم يذكر اسمهما يصح اقراره قال والفرق أن التعريف عند أبي حنيفة يحصل بثلاثة أشياء ذكر اسمه واسم أبيه واسم جده أو مكان اسم الجدة صناعته (١) أو غده أو نحوه وههنا اضافة المقر إلى المعين فاستغنى عن تعريف آخر وفي (جك) في الباب الثالث من كتاب الرجوع عن الشهادات وإذا ادعى أنه عمه أخو أبيه لآيه وأمه لا وارث له غيره يصح وان لم يذكر اسمه واسم أبيه وجده لانه اضافة إلى معين (فش) أحمد بن أسد ادعى أن هذه الدار كانت ملك والدتي ماتت وتركها ميراثا لي أو قال هي ملكها ورثتها من والدتي ولم يسمها لا يصح قلت وما ذكر من الفرق لم يتضح لي لأن المدعى بضيف أباه أو أمته إلى نفسه أيضا في باب الدعاوى والاختلاف في الموارث من دعوى القنية . وذكر شمس الأئمة شهد أن قاضيا قاضى على هذا بألف درهم أو قاضى الكوفة لا يقبل لأن القضاء عقد من العقود والشهادة بالعقد بلا ذكر العاقد لا تقبل لانه مجهول فلا بد من تسمية القاضي ونسبه وليس يخص هذا القضاء بل الحكم في كل الاقاعيل واحد أنه

(ترجمة)

قال ادعت امرأة الميراث وأقامت بينة على اقرار المورث أنه قال هذه زوجتي هل تصح الدعوى أم لا أجاب ان كانت الدعوى في مدة عدة الوفاة صحته وهي دعوى تصديق وان كانت بعد انقضاء العدة فان قال الشهود انها صدقت في مدة العدة يقبل منهم والا فلا

(١) هذا اذا كانت صناعة يعرف بها لا محالة والا فالصناعة لا يحصل بها التعريف فان الانسان قد يشتغل بصناعة في وقت ثم يشتغل بصناعة أخرى في وقت آخر كذا في حاشية القنية التي عندنا بخط بعض الفضول وأشهر اليه في التاسع من الفصولين

(١) الظاهر أن مراده من القاضي فخر الدين قاضيجان كما هو مراده في سائر المواضع من هذا الكتاب حيث ذكر أن القاضي قال كذا وعبارته في باب ما يبطل دعوى المدعي من الخمانية إذا باع رجل شيئا بحضرة امرأته وهي ساكنة ثم ادعته بعد ذلك، أنه لها الخلف المشايخ فيه قال بعضهم لا تسمع دعواها والصحيح أنها تسمع انتهى (٧٢) وليس فيه ما يدل على أنه يسمع في الزوجة ولا يسمع في غيرها وذكر المرأة

ليس للحصر قال الصدر الشهيد في العدة رجل باع عقارا وابنه أو امرأته حاضر عند البيع ثم ادعى واحد منهما أنه ملكه لا يسمع والأصح أن يسمع انتهى على أن قاضيجان ذكر المسئلة في فصل في الاستحقاق وفي فصل آخر قيل باب في بيع مال الربا ولم يفرق بين الزوجة وغيرها فكلامه لا يخلو عن خلل

(٢) (بج) باع أرضا وسأها إلى المشتري وتصرف فيها مدة زرع أو بناء وجارها ساكت ثم ادعى الآن أنها ملكه لا تسمع دعواه إن كان حاضرا وقت البيع والتسليم وسأكتنا وقت تصرف المشتري قيل له فلو لم يتصرف فيها المشتري ولكن كان ساكنا وقت البيع والتسليم قال لا تسمع دعوى الجار به إذا قدر كذا في دعوى القنية في باب ما يبطل دعوى المدعي

(٣) قال الزيلعي في شرح قول صاحب الكنز باع عقارا وبهض أقاربه حاضر به لم يبيع ثم ادعى لا تسمع دعواه ولم يعين القريب ههنا وفي فتاوى أبي الليث عينه فقال لو باع عقارا وابنه أو امرأته حاضر انتهى أقول ليس المراد الحصر وقال في الخمانية وامرأته أو ولده أو بهض أقاربه حاضر وكذا في الثاني من دعوى المحبط وفي القاعدية باع عقارا وامرأته أو ولده أو نحوهما حاضر فكلام الزيلعي لا يخلو عن شيء

(٤) قال قاضيجان في هذه المسئلة في فصل الاستحقاق من البيوع قال مشايخ سمرقند لا تسمع دعوى المدعي وقال مشايخنا تسمع دعواه فينبغي للمفتي أن يتظر إن كان البائع والمدعي معروفين بالتدليس فينبغي أن يفتي بالاقول واللافتي

لا يقبل بلا سند إلى معلوم معترف وفي الذخيرة ادعى دارا فقال اشتريتها من وصيكي في صغر لم يذكر اسم الوصي ولم يفسر باختلاف في قبوله وكذا لو ذكر والوقف والتسليم إلى المتولي ولم يسم الواقف أو المتولي وفي اشتراط ذكر اسم الفاعل في دعوى الفعل اختلاف وأدلة الكتب متعارضة قال محمد ادعى أن القاضي حدثه شهوده في قذف وبرهن ولم يذكر اسم القاضي لا يقبل بدون تسمية القاضي وفي الزيادات ادعى أن قاضيا يحكم بكونه وارث الميت وبرهن ولم يذكر اسم القاضي يقبل وفي الأصل ادعى أمة في يد رجل أنه اله وبرهن أن قاضيا يحكم بأنها له صحيح ولم يشترط تسمية القاضي وفي المتن ادعى دارا أنها دار اشترتها من وكيل وبرهن ولم يسم الشهود ولا المدعي اسم الوكيل يقبل دلت المسائل على عدم اشتراط ذكر الاسم عند الدعوى والشهادة في تأمل عند الفتوى في آخر الفصل السادس من قضاء البرازية وكذا في آخر الثاني من العمادية وفي الثاني من دعوى المحبط تفصيل • باع شيئا وزوجته أو بهض أقاربه حاضر ساكت ثم ادعاه لا يسمع واختار القاضي (١) في فتاواه أنه يسمع في الزوجة لا في غيرها واختار أئمة خوارج ما ذكرناه بخلاف الأجنبي فإن سكوتيه وقت البيع والتسليم ولو جارا لا يكون رضا بخلاف سكوت الجار وقت البيع ووقت التسليم وتصرف المشتري فيه زرع أو بناء حيث تسقط دعواه على ما عليه الفتوى قطعاً للاطماع الفاسدة (٢) في التاسع من نكاح البرازية • وفي (شكر) رأى يبيع أرضاً وداراً فتصرف فيه المشتري زماناً وهو ساكت سقط دعواه (٣) في الرابع والثلاثين من الفصولين • والمالك إذا يبيع ملكه وهو حاضر ساكت لا يكون سكوتيه رضا عندنا خلافاً لابن أبي ليلى بخلاف ما إذا باع وامرأته أو ولده حاضر ساكت ثم ادعاه لنفسه قال صاحب المنظومة اتفق أساتيدنا على أنه لا تسمع دعواه ويجعل سكوتيه رضا للبيع قطعاً للتزوير والاطماع والحيل والتليس وجعل الحضور وترك المنازعة اقراراً بأنه ملك البائع في أواخر الخامس عشر من دعوى البرازية • وقال الإمام ظهير الدين فتوى أئمة بخاري على أن سكوتيه لا يكون تسليمه وله المطالبة والدعوى كما إذا كان الحاضر غير الولد والزوجة والقريب لا تسكوت الناطق لا يجمل اقراراً وأئمة خوارج على رأي أئمة سمرقند وفي الفتاوى يتأمل المنقضي في ذلك أن رأى المدعي الساكت ذاحيله أفتى بعدم السماع لكن الغالب على أهل الزمان الفساد فلا يفتي إلا بما اختاره أهل خوارج من المحل المزبور ملخصاً (٤) • وفي النصاب سنل القاضي الإمام عن عبد باع عينا ومولاه حاضر ثم ادعى مولاه العين هل يسمع قال إن كان العبد مجبوراً صح وإن كان مأذوناً لا يسمع قلت (٥) لما رأى يبيع وسكت يصير مأذوناً قال يصير مأذوناً في المستقبل أما لا يظهر في التصرف الذي باشر في أواخر الثاني من دعوى الخلاصة وكذا في الثاني من دعوى المحبط البرهاني • وفي الظهيرية ادعى داراً ثمانية أبيه والآخر على أنه اشتراها من المتوفى هذا وذكره شهود الشراء أن الميت باعها منه ولم يقولوا باعها وهو يملكها قالوا إن كانت الدار في يده مدعى الشراء أو مدعى الارث تقبل لأن الشهادة على مجرد الشراء إنما لا تقبل إذا لم يكن المدعى في يد المشتري أو في يد الوارث أما إذا كان فالشهادة على البيع شهادة على البيع والمالك وقدمت اشتراط

بصفة الدعوى وقال قيل باب في بيع مال الربا وإن لم يكن للمفتي رأى في ذلك يفتي بقول مشايخنا وقال في باب ما يبطل دعوى الجمر المدعى من الدعوى الصحيح أنها تسمع وقال الصدر الشهيد في بيوع العدة الأصح أن تسمع وفي الأول من دعوى النصاب قال وعليه فتوى الإمام خالي والقاضي الإمام أنها تسمع مطلقاً إلا إذا كان الابن نقضاً الثمن أو سلم المبيع انتهى ومشايخ الروم يمدعوا =

الخلاصة وهو صاحب النصاب أيضا وذكره صاحب المحیط في الثاني من الدعوى وأحاله إلى كتاب المأذون ع

(١) ادعى كرماني يدأجنبي بسبب الارث من أبيه وزعم أنه مات عن ابني وهو المدعى وعن زوجته فلانة لا وارث له غيرهما إلا أن الزوجة أخذت عوضا نصيبها من الميراث شيئا آخر من أعيان التركة برضاه (٧٣) وعاد جميع الكرم إلى المدعى وأنه في يده بغير حق هل تستقيم الدعوى بما أجاب لآلانه أقرب بأن لا زوجة نصيبا في الكرم المدعى فيلزمه أن يلقى ملك نصيبها منها من أوائل دعوى القاعدية ع

(ترجمة)

في محل دعوى الميراث من الجدة مثلا ادعى الميراث من الجدة إلى الأب ومن الأب إليه هل يصح أم لا أجاب نعم والناس عنه غافلون

(ترجمة)

قال في محدوداته حتى بسبب أنه كان ملك أبي وأبي مات وشلف ولديه أحدهما أنا وفلان وقد أخذتني فلان بدل نصيبه والآن هذا المحدود حتى بالسبب المذكور فيه وشهد الشهود بهذا اللفظ أجاب البعض أنه لا يصح لأنهم قالوا حقه لملكه وأيضاً لم يقولوا إلا أنهم وارثا غيره وأيضاً لم يحجب الوارث بحال ويشترط أن يقولوا إلا أنهم له وارثا غيره وأيضاً بسبب ملك المحدود شيئا من الارث والصلح والشهود لم يشهدوا بذلك وأيضاً لم يقولوا وضع يد المدعى عليه بغير حق وهذا شرط عند المتأخرين وأيضاً لم يذكر واجر الميراث

(٢) كما لو اقترأ المدعى أن الكرم المدعى كان ملكا لجدته إلى أن مات وترك ميراثا لا يملكه إلا أن يلقى الملك من جهة الأب أيضا وهو هنا القدر الذي ذكر ليس بكاف لتلقي ملك نصيب الزوجة لأنه لم يبين أن هذا المدعى هل دخل في الصلح والتجاوز وهل كان للزوجة علم بأن هذا الكرم من جهة التركة أم لا حتى تكون راضية إذا الرضا أمر لا بد منه في المعاوضات وهو يدعى بعض الكرم بسبب الارث من والده

١٩ انقروى في وبعضه بسبب المعاوضة من زوجة والده فيلزم أن يقيم اللجنة على كذا الوجهين كذا في القاعدية في ذيل المسئلة (م) ع قال ادعى كرماني يدأجنبي بسبب الارث من أبيه ثم شلف ورثه جند كس بودند كفت من وخواهرم (سئل كم عدد الورثة قال أنا وأختي) فأنه يبطل دعوى جميع الكرم وأكر كويد خواهرم حصه خویش چیزی دیگر گرفته است واین زرم سالم ماند (وان قال أختي أخذت شيئا آخر في حصتها أوبقي هذا الكرم خالصا إلى) لا يصح هذا التوفيق لأن جميع الكرم لا يكون له بسبب الارث بل =

الجزء عندهما في الميراث وما يكون جزاء خلافا للثاني في نوع في أنواع الدعاوى من الخامس عشر من دعوى البرازية ع قال ادعى شريبا معلوما بغير أرض وأقام البيعة قضى له به استحصانا ولو ادعى أرضا بشرائها وأقام البيعة على الأرض ولم يذكروا الشرب قضى له بحصته من الشرب ولو أنهم شهدوا على الشرب ولم يذكروا الأرض لم يقض له بشي في أوامط دعوى القاعدية ع قال انجما كد دعوى ارث كند از جد مثلا دعوى ميراث از جد بيدراز پدر نیز جرمیراث بخود لازم بود یا فی اجاب بود این از آن جهتست که بیشتر ازین غافلند من المحل المزبور (١) ادعى كرماني يدأجنبي بسبب الارث من أبيه وزعم أنه مات عن ابن وهو المدعى وعن زوجته فلانة لا وارث له غيرهما إلا أن الزوجة أخذت عوضا نصيبها من الميراث شيئا آخر من أعيان التركة برضاه وعاد جميع الكرم إلى المدعى وأنه في يده بغير حق هل تستقيم الدعوى أجاب لآلانه أقرب بأن لا زوجة نصيبا في الكرم المدعى فيلزم أن يلقى ملك نصيبها منها من أوائل دعوى القاعدية ع (٢) قال در محدوده گفته است که حق منست بدان سبب که ملک پدرم بود و دی مرد است و دیسر مانند من وفلان و آن پدر عوض نصیب خویش از من گرفته است و امر و زاین محدوده حق منست بسبب مذکور فیه و کواهان همین لفظ کواهی دادند اجاب البعض درست نیست از بهر آنکه حق گفته اند ملک فی و دیگر آنکه لا نعلم له وارثا آخر نکفته اند و در واری که قدی بحجب بحال شرطتست که لا نعلم له وارثا آخر بگوید دیگر آنکه سبب ملک آن محدوده و است ارث و صلح و کواهان بالبدین المذکورین نکفته اند و دیگر آنکه اندر دست این مدعی علیه بناحق است و این گفتار شرطت باختیار مشایخ متأخرین و دیگر آنکه جز میراث نکرده اند من المحل المزبور في الفتاوى الجارية مسلم غصب من مسلم خرا وهي قائمة بعينها تسمع دعوى المفسوب منه عليه وتقبل بيته ويتخلف له ان لم تكن له بيعة ويقضى بالتسكول عليه ويدل عليه ما ذكره (سب) لو غصب خرا فعليه رد عينه او ضمان ردها وان لم يكن عليه ضمان قيمتها في قول الدعوى من القنية ع (نج) ادعى على آخرائك وكيل في تسليم المتاع الذي اشتريته من فلان بتوكيله اياك لا تسمع لأنه وان ثبتت وكأنه به لا يلزمه التسليم وبه أفتى استاذي فخر الائمة ومراج الائمة العربيان جزاهما الله عن أحسن الجزاء من المحل المزبور ملخصا ع (٣) (س) ادعى عليه وذكر أن هذا المحدود كان ملكك بهته من فلان بن فلان وسلمته اليه وذلك المشتري باعه مني وسلمه الي قال اليوم ملكي به هذا السبب وفي يدك بغير حق وأقام بيعة تصح هذه الدعوى والبيعة وله أن يحلف به هذه الدعوى ان لم تكن له بيعة وكذا في بيع وصى الصغير (٤) من المحل المزبور ع ولو قال هذه لي اشتريتها من فلان الذي وكتبه بالبيع يسمع ولو قال هذه لي اشتراها من فلان وكان وكيل لي بالشراء وبرهن لا يسمع عند الامام ويسمع عند الثاني في نوع في الخصم من الخامس عشر من دعوى البرازية وكذا في فصل في دعوى الدور والاراضي من دعوى الخيانة ع سئل القاضي بديع الدين عن ادعى محدودا في يد رجل أنه حقه وملكه بحكم أنه كان لفلان مات وترك وارثا فلانا فاشترته منه قصار ملكا وفي يدك بغير حق قال لا تصح هذه الدعوى (٥) في الثاني من دعوى التنازع خيانة ع (ظلم) ادعى

بعضه بالارث وبعضه بالصلح كذا في أوائل دعوى القاعدية (٣) قال في السادس من دعوى النصاب لو قال اشترى وكيل منك هذه الدار لاجلي بكذا لا يسمع لأن الوكيل بالشراء يشتري لنفسه أولا وهو لا يملك اثباتا للملك لا غير انتهى وخفي هذا على مولانا عبد الحلیم الشهير بابن زاده وقال ليت شعري ما وجه عدم الصحة وما معناه لكن هذا التعديل يكون على ما ذهب اليه الكرخي من أن الملك يثبت للوكيل ثم ينتقل الى الموكل وفي أوائل دعوى الخلاصة (٧٤) مسألة تدل عليه حيث قال ادعى دارا في يد رجل فقال المدعى عليه اشترى

وكيلي منك لا يصح أي الدفع وقال في الحادي والعشرين من العمادية الوكيل بالشراء اذا اشترى قريبه لا يعتق واذا اشترى زوجته لا يفسد النكاح وان كان الملك يثبت للمشتري أولا وذهب أبو طاهر الى أن الملك يثبت للموكل ابتداء وفي أوائل الخامس من وكالة البرازية وهو الاصح وهو المختار في الكنز وغيره (ترجمه)

(٤) قال في عشرة دنانير حق ولكن لأعلم هل اقتضيه من زيد أو من جعفر ثم ادعى على أحدهما وبينه في مجلس آخر

(٤) صورة المسئلة ادعى أن هذا المهدود كان ملكا والدفعة فلان بن فلان مات وتركه ميراثا ولا وارث له غيرك وكنت صغيرا بابه وصي فلان مني بحكم الوصاية بمن مثله يومئذ وقبض الثمن مني واليوم ملكي بهذا السبب وفي يدك بغير حق الخ كذا نقل عن المنية الكبرى

(٥) الظاهر أن عدم صحة دعواه لعدم الجسر والانتقال والجزم صريحا ودلالة شرط في الدعوى والشهادة ولم يوجد واحد منهما وتحقق في فصل في الشهادة بحسب الارث من الكافي وشروح الهداية وفي الثاني من شهادة المحيط وقد ذكرنا جنسه في الاول من الشهادات

(١) وعن الامام في وجوب دفع الضمان فيه بالبيع والتسليم روايتان فبغني بوجوب الضمان وان اراد اجازة البيع وأخذ الثمن له ذلك بالشروط الاربعة

أو الخمسة في اجازة بيع الفضولي كما عرف كذا في الخامس عشر من دعوى البرازية في نوع في الخصم وفي أواسط دعوى القاعدية الاختيار أن العقار لا يضمن بالبيع والشراء وان كان الاختيار أن العقار يضمن بالجود والاستهلاك والشهادة الباطلة يعني لو رجع الشاهد بمدعى ما قضى بشهادته

كذا من الحنا ولم يبين نوعه وصفته وكذا وكذا درهما وبين نوعه وصفته وأقام عليه حيا البينة فللقاضي أن يقضي بالذي بينه وان لم يقض بالآخر لأن فساد الدعوى في الحنا بسبب الجهالة فلا يتعدى الى الدراهم المعلومة في أوائل دعوى القضية ولو ادعى سرجا وذكر جميع أوصافه لكنه لم يذكر أنه سرج الرجال أم سرج الصبيان قال وصف كونه سرج الرجال أو الصبيان لازم في صحة الدعوى كما في القميص من المحل المزبور اذا قال مراده دينار محلي بايد ونفي دانه كما از يدي بايد يا جعفر باز يري اياي اياي اياي دعوى يمكن بر تعيين در مجلس ديكر تصح دعواه لانه قد يشبهه على الانسان ذلك ثم يزول الاشتباه بالتفكر في الثاني من دعوى المحيط ادعى انه باع مشتركين وبينه فاجرتهم فلم تسليم نصف الثمن الى لم تجز هذه الدعوى ما لم يذكر ان هذه العين كانت قائمة بيد المشتري وقت الاجازة ولا بد ايضا من ذكر رواج الثمن وقت الاجازة فانه لو كسد وقتها لا تعمل الاجازة ولا بد من ذكر قبض البائع ثمنه من المشتري اذا الاجازة في الاتهام كاذن ابتداء والوكيل لا يطالب بتسليم الثمن قبل قبضه من المشتري ويسأل القاضي المدعى أن العين كان مشتركا بينكم شركة ملك أو عقد فلو قال شركة ملك لا بد من ذكر هذه الشروط ولو قال شركة عقد لا حاجة الى قيام العين وقت الاجازة اذا العقد نفذ حال وجوده ولكن يشترط قبض الثمن في السادس من النصولين ادعى عليه انه اشترى هذا العين من فلان وأنت أيها المالك أجزت البيع فادفع الى العين ولم يذكر للفضولي اسم أبيه وجده هل يصح ذكر في (ر) هذه المسئلة مطلقا وقال لا تنفع وصورتها ادعى دارا يد رجل فقال ذواليد اشترىها من فلان وأنت أجزت البيع لا تدفع به دعوى المدعى من المحل المزبور به باع دار غيره وسلمها الى يد المشتري فادعها المالك على البائع لو اراد أخذ الدار لا تصح دعواه اذا ثبت في يد البائع ولو اراد تضمينه بغصب فقيه روايتان (١) ولو اراد اجازة بيعه وأخذ ثمنه تصح دعواه وكذا (وفس) وفي (ط) اجازة المالك تصح لو اجازة قبل الخصومة حتى لو خاص الغاصب وطلب من القاضي أن يحكم له بالمالك ثم أجاز البيع فعلى قول أبي حنيفة لا تصح اجازته كذا ذكره (جج) وذكر (شع) ان الاجازة تصح في ظاهر الرواية (قد) لا تصح (ط) ادعى دارا يد آخر انه غصبه منه فقال ذواليد هو كان لي وقفته على كذا وادع المدعى تخليفه يحلف عند محمد خلافا له ما شاء على أن غصب الدار يتحقق عند محمد خلافا له ما وفتى بقول محمد دفعا للبيعة كذا (ط) ويحتمل أن يكون مراده أنه يفتي بقول محمد في غصب العقار انه يتحقق وعلى هذا ينبغي أن يكون في المسئلة الاولى لو اراد تضمين البائع يفتي بأن له ذلك ويحتمل أن مراده أنه يفتي بقول محمد في المسئلة الاخيرة وهي مسألة التخليف لا في غيرها يدلك على هذا قوله دفعا للبيعة ولانه لو لم يفت بقول محمد ولم يحلف الغاصب الواقف وعسى لا يكون المدعى الغصب بينة فيفوت ملكه لانه متى لم يمكنه تخليفه لا يمكنه تخليف المتولي ولا الموقوف عليه ولا كذلك في غيرها من الصور ويوضحه ما ذكر في (ط) في المسئلة الاخيرة لو اراد تخليفه لياخذ العين منه لا يحلف وفاها اذا دار صارت مستهلكة بصيرورتها وقضا من المحل المزبور وكذا في نوع في أنواع الدعاوى من الخامس عشر من دعوى البرازية وكذا في نوع في الخصومة منه ولو ادعى الضمان على الآخر انه

امر القاعدية الاختيار أن العقار لا يضمن بالبيع والشراء وان كان الاختيار أن العقار يضمن بالجود والاستهلاك والشهادة الباطلة يعني لو رجع الشاهد بمدعى ما قضى بشهادته وأفتى المرحوم يحيى بن زكريا انه اذا استهلك انقباض المال فبات ليس للمرسل اليه الخصومة مع ورثة المدعى ما قضى بشهادته

(١) لانه متى أجازته بقيام المقبوض صار المقبوض وهو الكرايس له فلما صرّفها المذّعى عليه في حاجة نفسه فقد صرف. لأن المذّعى وأثامته فقد ثبت له حق المطالبة بالقيمة بخلاف ما إذا استهلكها ثم علم المذّعى لانه لا يتبين انه أنفق ملك المذّعى لان طلب القيمة وان كان اجازة بقبض الكرايس ولكن اجازة القبض بعده. لانه المقبوض لا يجوز ان لم يجز لم يصرف المقبوض ملكا للغير فلم يتبين انه أنفق ملكه فلا يصح له المطالبة بالقيمة كذا في القاعدة بند

٧٥

(ترجمة)

اذعى على آخر أن فلان بن فلان أعطى فلانا مائة درهم على أن يوصلها الى فيجب عليه أن يوصلها الى (ترجمة)

رجل اذعى على شخص بما صورته الى على فلان مائة ثوب كرباس على سبيل السلم الصحيح وفلان هذا قد أعطى المذّعى عليه المائة ثوب المذكورة وقال له أعط فلانا اياها يعني فتصرف فيها فيجب عليه الآن أن يعطيني قيمتها وهي كذا درهم معلومة هذه الدعوى لا تصح فان المذّعى أقرب بأن المذّعى عليه أنفق الكرباس الذي هو أمانة (ترجمة)

واذا قال المذّعى اني أعلم قبل تصرفك في الكرباس انك ستصرف فيه فأذنتك مع على بذلك بالقبض تصح دعوى القيمة (٢) قال دعوى كد بريكي كه مر الزفلان غائب مدد رمى بايد وي ترايكي پاره جامه وصفت آن كفت بداده است نازديك مرا آرى وبعين دهي نيازیده اين دعوى در حق قبض جامه درست بود اما در حق معاوضه بدین في ككه تكفت در دعوى كه جامه عوض این دين فرستاده پس اگر خواهد كه ینه اقامت كند بر همین قدر دعوى كه كند قاضی پوی كويد كه واهان بهران می آرى تا جامه بحساب وام بكیری باز بهران تا جامه با مانت قبض كنى اگر كويد از بهر معنى اول نشنوند از بهر آنكه معاوضه را نراضی باید و رضا مالت جامه ثابت نیست بجهت واكر كويد از بهر معنى دوم شنوند (ترجمة)

(قال اذعى رجل على آخر بما صورته الى على فلان الغائب مائة درهم وفلان قد أعطى الثوب بالتوصيل الى ولم تعطني اياه

وعين ذلك الثوب بذكر أوصافه هذه الدعوى تصح في شأن قبض الثوب وأما في شأن المعاوضة بالدين فلا تصح فانه لم يتصل في دعواه ان الغائب أرسل ذلك الثوب الى عوض ديني فان أراد المذّعى أن يقيم بينة تشهد بما اذعى به فقط يسأل القاضى هل تريد أن تحضر بينة لأجل قبض الثوب في مقابلة الدين أو لتعويضه على سبيل الامانة فان قال لأجل المعنى الاول لا تصح دعواه فان المعاوضة تحتاج الى التراضي ورضا صاحب الثوب لم يجز وان قال لأجل المعنى الثاني لا تصح دعواه) ويجوز أن يقال لا تصح بينة للقرض الثاني =

أمر فلانا وأخذ منه كذا تصح الدعوى على الأمر لو سلطانا والا فلا لأن أمر السلطان أكرام فانه يعاقبه لو لم يتصل وأما أمر غير السلطان فليس بأكرام فذلك مجزأ أمر والامر بما لا يملكه الأمر فوضعه في الأمور لا الأمر في السادس من الفصولين وكذا في الرابع من دعوى البرازية اذعى الضمان على الأمور صرح لو كان أمره غير سلطان لا لو سلطانا ومجزأ أمر السلطان قبل أكرام وقيل لا من المحل المزبوره قال دعوى كد بريكي كه مر الزفلان ابن فلان فلان را مدد رم سيم پوی داده است تا بمن رساندى بايد كه رساند وشهدوا كذلك يصح من دعوى القاعدية ونظامه فيه قال دعوى كد بريكي كه مر ابر فلان صد جامه كرباس بود بحكم سلم درست آن فلان آن صد جامه كرباس بدین مدعى عليه داده است وكفتكه ببر فلان ده يعقوبن وي كرباسها خرج كرده است اكنون بايد كه قيمت آن كرباسها بدین دهي چندین درم معلوم این دعوى درست نبود چون مقرست كه مدعى عليه كرباسهاى أمانت را تلف كرده است لانه وان صار وكيل لا يقبض القيمة لان الرضا يقبضه لا يكون بقبض ولكنه الوكيل بقبض العين لا يكون وكيل لا يقبض القيمة لان الرضا يقبضه لا يكون بقبض قيمته لانه قد يجان في القيمة ما لا يجان في عينه وأكرم مدعى جنين كويد كه ييش از انكه كرباسها خرج كردى مرا علم شده بوده و قبض ورا اجازت كرده بودم والباقي بحاله دعوى قيمت درست بود (١) من أواسط دعوى القاعدية وهذا الجواب أعنى قولا بود انما يستقيم اذا كان المذّعى اذعى انه كان له على فلان المدافع كذا كرباسا أما اذا اذعى ابتداء أن فلانا دفع الى هذا كذا كرباسا لدفع الى وانه أخبرني بذلك فاجزته ثم صرف الكرباس في حوايج نفسه فعليه أن يدفع الى القيمة لا يسمع لانه اذا لم يتدع عليه حقا لغت اجازته لدفع فكانت الاجازة وعدم الاجازة بمنزلة من المحل المزبوره (٢) (عك) اقام المذّعى عليه بينة انها كانت في يد الغاصب وقت الدعوى وأقام المذّعى بينة انها كانت في يده فبينته الغصب أولى (٣) ومثله عن (عب عك حم) لان شاهد اليد انما يثبت شهادته على ظاهرها الحال بخلاف شاهد الغصب فكان أولى ومثله عنها رة أخرى فقال القضاء باطل وي نقض ولو اذعى المذّعى عليه دفعا انهم لم تكن في يدي فهو دفع صحيح (ط) أقرا المذّعى بعد القضاء بالبينة انها كانت في يد المذّعى عليه وفي يد رجل آخر بطل القضاء لان المذّعى باقراره اكذب شهوده في بعض ما شهدوا به بعد القضاء وتكذيب المذّعى شهوده في بعض ما شهدوا به بعد القضاء يوجب بطلان القضاء على ما عليه اشارات الاصل والجامع ولو اذعى المذّعى عليه ذلك لا تسمع دعواه ولا بينته في باب ما يعلق بكون المذّعى في يد المذّعى عليه شرطا لصحة الدعوى من دعوى القنية وفي المتن شهادت ابر رجل فقال المذّعى هذا البيت منها فلان ليس لي فان قال قبل الحكم امتنع الحكم وان بعده أجزت اقراره بالبيت فلان وردت الباقي الى المحكوم عليه وضمن قيمة البيت للمذّعى عليه في أواخر الثاني من دعوى البرازية وكذا في أوائل دعوى القاعدية اذعى دارا ارنا على زيد ثم بان باقرار المذّعى أن الدار كانت في يده غيره فأعاد الدعوى عليه قبل لا تسمع وقبل تسمع اذعى عليه ان الدار التي في يده كانت لايه مات عنه وعن أخيه وعن أموال آخر فاقسموها فوقت الدار في حصصى يسمع ولو زعم ان أخيه أقرت له

أيضا لأن القاضي عرف أن المدعى يزعم حل ذلك له عوضا عن دينه فلا يجعل مال الغائب في يده من يستحله الا ترى أن الوصي إذا زعم أن له على الميت دينًا ولا حجة له فإن القاضي يخرج منه عن الوصاية لهذا وعلى تقدير أن تسمع بينة للقرض الثاني يسأله عن الثوب هو قائم أم لا إن قال لا سلمت خصومته لأن من توكل بقبض عين فذلك قبل أن يقبضه فإنه لا يملك قبض قيمته وإن قال قائم يسأل المدعى عليه فإن قال هو قائم في يدي ولكن فلا ناما أمرني بالدفع اليه (٧٦) كلفه الاحضار ليشير اليه وإن قال إن فلان لم يدفع الي شيئا أمره لاسمع بينته على

بما يحصها من الدار لا يقبل لأن دعوى الاقرار في طرف الاستحقاق لا تسمع (١) من أواخر العاشر من دعوى البرزنية وفي الصغرى ادعى أن الأرض التي في يده وقف فلان بشرائطه وأنه متوليها وبرهن وحكم بالوقفية ثم جاء أخريته بانها بطريق الملك يسمع بخلاف ما إذا ادعى العبد على رجل أنه أعتقه وبرهن عليه وحكم له به ثم ادعى آخر أنه ملكه لا يسمع والقضاء بالعتق يكون قضاء على الكافة بخلاف الوقف قال الصدر لم يجده رواية لكن أخفى السيد أبو شجاع بهذا قال الخواص والسغدي الوقف كالعق في النعوذ على الكافة فلا تسمع لأنه إذا صح شرائطه لا يطل الا في موضع مخصوصة وكذا في النوازل في الثاني من دعوى البرزنية في نوع في اثبات اليد وكذا في الخلاصة قال ادعى عينا وأقام بينة بالملك المطلق ثم بعد ذلك ادعى ذلك العين إنسان آخر على المقضى له ملكا مطلقا تسمع دعواه لأن ذلك الإنسان ليس بمقضى عليه لامن وجهه ولا من كل وجه ولا تحمل دعواه على سبب من جهة المقضى له من أواسط دعوى القاعدية (٢)

(٣) الثاني في دعوى العقار والضيعة وتحديد هما ومعرفة الخارج من ذي اليد (٣) ذكر السرخسي ادعى محدودا وبين حدوده ولم يذكر أنه أرض أو عمار لا يصح وذكر شمس الاسلام أنه يصح إذا بين المصروا المحلة والموضع والحدود وقبل ذكر المحلة والسوق والسكة لا يلزم والمصروا انقريه يلزم ادعى ساحة وذكر الحدود لا الطول والعرض يصح وذكر شمس الاثنية وشمس الاسلام إذا كان أحد الحدود أو جميع الحدود متصلا بملك المدعى لا يحتاج الى ذكر الفاصل بخلاف اتصاله بملك الغير والشجرة لا تصلح فاصلا إذا أحاطت بكل المدعى والمساحة تصلح وكذا النهر خلافا لما يقوله بعض أهل الشرط وفي الأصح لا يشترط ذكر طول النهر والسور يصلح حدا في الأصح وعن الإمام أنه لا يصلح والطريق يصلح حدا فاصلا ولا يشترط بيان طوله وعرضه في المختار خلافا للسرخسي في أول الثاني من دعوى البرزنية والنهر لا يصلح حدا عند بعض أهل الشروط وكذلك السور وهو رواية عن أبي حنيفة وظاهر المذهب أنه يصلح حدا والخندق نظير النهر كذا ذكر في الهبط في الحادي عشر من العمادية (فر) عند أبي حنيفة سور المدينة والنهر والطريق لا تصلح حدا لأنه يزيد وينقص وربما يخرب السور ولا يبيق وعسى يترك السلوك في هذا الطريق وأجراء الماء في النهر وعندهما تصلح حدا واختار (فر) قواهما في السابع من الفصولين ملخصا إذا ادعى دارا وعقارا لا تسمع دعواه إلا بتعريفها وتعريفها لا يكون إلا بذكر الحدود فيذكر الجيران باسمائهم وآبائهم وأجدادهم والقب الذي يعرف به وإن كان يعرف باسمه واسم أبيه وجده لا يحتاج الى اللقب وإن كان التعريف لا يحصل إلا بذكر اللقب بأن كان يشاركه في المصروا غيره في ذلك الاسم والنسب كما لو قال أحمد بن محمد بن جعفر فهذا لا يقع التعريف لأن في المصروا يشاركه في الاسم والنسب فلا بد من ذكر اللقب ومحمد ذكر في كثير من المواضع فلان بن فلان الفلاني وإن حصل التعريف باسمه واسم أبيه واقبه لا يحتاج الى ذكر الجدة وإن كان لا يحصل بذكر الأب والجدة لا يكتفى بذلك في أول فصل في الدور والاراضي

الثوب ثم يحبس له جفرا الثوب ولا يقضى بالقيمة لأن المدعى ليس بخصم في القيمة هذا إذا بهم المدعى البينة أما لو ينفوا أنه كان لهذا على فلان كذا دين وأنه دفع الى هذا ثوبا بالدفع الى المدعى بذلك المدعى تسمع بينته لفرض قبض عين الثوب من غير سؤال أنك تقبض الثوب بما تدعى أو تقبض الثوب أمانة وهذا أيضا إن كان قائما في يد المدعى عليه فأما إن اتفقا أنه هلك أو أنه هلك فهذا لا المبيع قبل القبض فلم يبق فيه حق للمدعى كذا في أواسط دعوى القاعدية قبيل ما في المسطر بورقين تقرير السيد

(٣) لأن البينة المثبتة خلاف الظاهر أولى سيد

(١) والظاهر من قوله أنه إذا قلنا اقتسما الدار فوقعت الدار في حصتي وأقرت أخفى بوقوع الدار في حصتي حين اقتسما يسمع لأنه لا يكون دعوى الملك بسبب الاقرار سيد (٢) أقول هذا هو الموافق لما في عامة المعتمدين ولما ذكره في أوائل الدعوى من أن القضاء بالملك قضاء على ذي اليد خاصة والعجب منه أنه قال قبل هذا بأربعة أوراق تقريرا ادعى عينا ملكا مطلقا وأقام البينة فلما قضى له القاضي أقام آخر البينة على أنه ملكه لا تقبل لأن القضاء بالبينة قضاء على الناس كافة وذكر في أواسط الدعوى قال ادعى متاعا في يد رجل ملكا مطلقا وأقام بينة وقضى القاضي له به ثم جاء آخر وادعى هذا المتاع على هذا المقضى له مطلقا هل تسمع دعواه وبينته كما كانت تسمع قبل القضاء أجاب لا لأنها إنما كانت تقبل قبل ذلك لتساويها وهما

ترجحت بالقضاء انتهى فذا ذكره في الموضعين عدول عن الصواب فلا تغفل سيد (٣) وفي الحادي عشر من الفصولين العقار من اسم للعروة المبنية والضيعة اسم للعروة لا غير وكذا في الثاني عشر من العمادية وفيه أيضا أنه يجوز إطلاق اسم الضيعة على العقار أقول الظاهر أن هذا على ما قاله في شرح المجموع في كتابه الشركة العقار اسم للعروة والبناء جارية عنه أبي يوسف ومحمد اسم للعروة فقط وفي أواخر السابع عشر من العمادية نقل عن مجموع النوازل ما يدل على أن الكروم ليست من العقار وأغرب من هذا أن

= في الثاني من منقود المحيط ما يدل على أن الدار ليست من العقار مع أن الدار اسم لعروة أدير عليها الحيطان كما في أيمان الكافي فلعل ما في المحيط بناء على ما قالوا أن الدار اسم للعروة عند العرب واليهام وقد عرفت أن العقار اسم للعروة المبنية فلا تكون الدار عقار لكن قال في الكافي قولهم هذا ضعيف إذا سم الدار لا يقع على العروة قبل البناء لكن (٧٧) إذا بنيت تسمى دارا وإن انتهت بعد

(١) وكان السعدي يقول لا يشترط في الحدود ذكر الحد ثم رجع في آخر عمره فقال بشرط ذكر الحد فالفتوى على أنه يشترط وقد ينشأ في الفصل الأول من الشهادات من الخاتمة نقلا عن جواهر الفتوى بعد

وأما تعريف الناس مثل المشتري والبائع والمفتز والمفتزة فالقصد أن يتميز به من غيره بحيث لا يشاركه غيره حتى يعرف هو وانما يحصل ذلك بأدنى مؤنة أما بالنسبة إلى الولد كقولنا أبو حنيفة أو إلى الحد كقولنا ابن أبي ليلى وانما لا يحصل بذكر الحد إذ لم يعرف بحد فلا يتميز من غيره إلا بذكر مواله أو بذكر حرفته أو وطنه أو مكانه أو وظيفته فاذن التميز هو المقصود وقد يحصل بما قل وكثر وأهنا كتب رسول الله عليه الصلاة والسلام هذا ما شئتم محمد رسول الله من الهدايا بن خالد بن عمرو عرفة بالاب والحد ولم يذكر لنفسه أباً ولا حداً الحصول المعرفة بدونه وكذلك المقصود من ذكر المشتري والمثري تميزه عن غيره بحيث لا يشاركه غيره فليست فطن الكتاب لهذا ولا يحصل بقبول أن أمكنه ولا يكثر كذا في الثاني من دعوى التنازل خاتمة بعد

(٤) وفي أوائل دعوى السراجية لو ادعى محدوداً ولم يبين أنه كرم أو أرض والشهود شهدوا كذلك عن شمس الأئمة السرخسي أنه لا يصح وقال شمس الأئمة المرغيناني أن بين البلد والمحلة صح انتهى وما في أواخر الثاني من شهادات العزازية كما ذكرها لكن زاد فيه وقال وكان المرغيناني يفتي لو جمع القاضي هذه الدعوى يجوز بعد

من دعوى الخاتمة (١) (فش) الشجرة والمناة يصلح فاصلاً (عده) المقبرة لو كانت ربوة تصلح حداً ولا فلا (ط) لو ذكر في الحد لزيق أرض الوقف لا يكفي ويثبت أن يذكروا وقف على الفقراء أو على مسجد كذا أو نحو في السابع من الفصولين (فش) جعل أحد الحدود أرض الوقف على مصالح كذا ولم يذكر أنه في يد من لا يصح ولو ذكر أرض الوقف على مسجد كذا يجوز ويكون كذا الوقف وقيل لا يثبت التعريف بذكر الوقف ما لم يذكر أنه في يد من (عدة) لو كان الحد أرض وقف لا يثبت أن يذكروا المصرف وكذا في (فش) وقال حتى يكتب بيان المصرف معترفاً كما في ذكر اسم الحد والاب في غير الوقف لما لا الأرض (جف) ذكر اسم الحد مالك الحد شرط وكذا ذكر جد الوقف لو كان الحد وقفاً (طز) لو ذكر لزيق ملك ورثة فلان لا يكفي إذا الورثة مجهولون منهم ذفرض وعصبه وذو رحم جهلت فاحشة ألا ترى أن الشهادة بأن هذا وارث فلان لا تقبل بجهالة في الوارث (فش) لو ذكر لزيق دار ورثة فلان لا يحصل التعريف إذا التعريف بذكر الاسم والندب وقيل يصح ذكره حداً لأنه من أسباب التعريف (٢) (عدة) لو كتب لزيق أرض ورثة فلان قبل القسمة قبل يصح وقيل لا (ثي) كتب لزيق دار من تركه فلان يصح حداً (ذ) كتب لزيق أرض ميان ديهي لا يكفي كذا ذكره (ش) وقال لأن أرض ميان ديهي قد يكون للغائب وقد يكون أرضاً تركها مالكة على أهل القرية بالخراج وقد يكون أرضاً تركها دواب القرية من وقت الفتح فهو ميان ديهي أيضاً فهذا القدر لا يحصل التعريف من المحل المزبور لمنصاه وذكر فيها (أي في العدة) أيضاً إذا جعل أحد حدوده أرضاً لا يدري مالكة لا يكفي ما لم يقل هي في يد فلان حتى تحصل المعرفة وذكر في موضع آخر من الذخيرة إذا ذكر أحد الحدود ولزيق أرض المملوكة يصح وإن لم يذكر أنها في يد من لأن أرض المملوكة تكون في يد السلطان بواسطة يد نائبه لكن بشرط أن يقول والفاصل بينهما كذا وذكر في العدة المختار أنه إذا ذكر اسم ذي اليد يكفي إذا كان الحد أرضاً لا يدري مالكة أو لو قال لزيق أرض المملوكة بذكر اسم أمير المملوكة ونسبه لو كان الأمير اثنين وذكر في المحيط إذا جعل الحد طريق العاقبة لا يشترط أن يذكر فيه أنه طريق القرية أو البلدة في الحادي عشر من العمادية (٣) (طيس) فدعوى العقار لا بد أن يذكر بلدة فيها الدار ثم المحلة ثم السكة فيبدأ أولاً بذكر الكورة ثم المحلة اختياراً لقول محمد بن مذهب أنه أن يسد أبالاعم ثم بالخص وقيل يسد أبالخص ثم بالاعم من أول السابع من الفصولين وعند أهل العلم بالخيار أن يسد أبالاعم وإن ساد بالخص ولا بد من ذكر الحد لأن تمام التعريف به عند أبي حنيفة على ما عرف وهو الصحيح في الثاني من دعوى التنازل خاتمة (ذ) ولو حد بأنه لزيق أرض فلان وفلان في هذه القرية التي فيها المدعاة أرض كثيرة متفرقة مختلفة تصح الدعوى والشهادة ولو قال لزيق دار فلان ولم يذكر اسم الحد لا يصح وذكر الاسم والنسب في الرجل انما يحتاج إليه لو لم يكن مشهوراً أما الدار فلا بد من تحديده ولو مشهوراً عند أبي حنيفة وتمام حد بذكر جد صاحب الحد

٤٠ انقروى في (٣) وفي البرازية في الخامس عشر من الدعوى في نوع في تحديد العقار ولو جعل الحد لزيق أرض لا يدري مالكة لا يصح ما لم يذكر صاحب الحد لتحصل المعرفة بخلاف أرض المملوكة حيث لا يشترط فيه ذكر صاحب الحد لأنه في يد الأمير وذلك معلوم إلا أن يشهد الأمير فيثبت لا بد من ذكر من في يده. ولكن لا بد من ذكر الفاصل في أرض المملوكة كذا ما قاله القديع ونحوها بعد

وعندهما التحديد ليس بشرط في الدار المعروف كدار عمرو بن الحرث بالكوفة فعلى هذا لو ذكر لز بق دار فلان ولم يذكر اسمه ونسبه وهو معروف بكفيه اذ الحاجة اليهما لاعلام ذلك الرجل وهذا مما يحفظ جدا كذا (ص) في السابع من الفصولين لمختصاه ذكر كنية صاحب الحدة أبو فلان أو ذكر ابن فلان لا يكتفي الا اذا كان صاحب الحدة مشهورا معروفا بذلك كشهرة أبي حنيفة وابن أبي ليلى من المحل المزبور لمختصاه (فتر) ادعى عشر دريات أرض وحدة التسع لا الواحدة لو كانت هذه الواحدة في وسط التسع يقبل ويقضى بالجملة لا لوعلى طرف من المحل المزبور وفي المنتقى ادعى عندكم أن الدار التي في ريبض كذا في سكة كذا أحد حدودها كذا والباقى كذا الى وأنكره المدعى عليه فلما قاما من عنده برهن المدعى عليه أنه أقدم من ساعته أن الدار المذكورة التي كان يخصم فيها للمدعى لكن قال الشهود لا يعرف حدودها وهو أيضا في اقراره لم يذكر الحدود أو قال الشهود نشهد أنه قال في اقراره الدار التي في ريبض كذا في سكة كذا في يد فلان داره ولم يقولوا الدار التي يخصم فيها يقبل ويقضى بالدار للمدعى في الثاني من دعوى البرازية • (ط) لا يكتفي بذكر الحدين ويكتفي بثلاثة فيجعل الرابع بازاء الثالث حتى ينتهي الى مبدأ الحدة الاول والشهادة كالدعوى فيعلم من الاحكام في السابع من الفصولين وكذا في الحادى عشر من العمادية (١) • وأحد حدود المدعى أو كله لو متصلا بملك المدعى عليه يحتاج الى ذكر الفاصل وقيل لو أرضا قطع وان بيتا أو دارا أو منزلا لا لأن الجدار فاصل والكريم بمنزلة المنزل لانه ذو جدار في الخامس عشر من دعوى البرازية في نوع في تحديد العقار ودعواه • ذكر ثلاثة حدوده وقال في الحدة الرابع متصل بملك المدعى عليه أو قال الرابع ملك المدعى عليه ولم يذكر الفاصل قال الإمام ظهير الدين يصلح لانه كالكسوت عن الحدة الرابع من المحل المزبور • وذكر القاضي أن الشهود اذا قالوا الرابع متصل بملك المدعى عليه أو المدعى ولم يذكر الفاصل يقبل كما اذا ذكر كوالا الرابع ولو قالوا الرابع ملك المدعى عليه أو المدعى ولم يذكر الفاصل لم يقبل في الاراضى ويقبل في الكروم والبيوت من المحل المزبور • واذا كان أحد الحدود يلاصق أرض رجلين أو أرض رجل ومسجد فذكر أحدهما لا يكتفي لانه يجعله لبق أرض واحد فيقتضى أن يكون كله لزيقه فاذا كان بعضه لزيقه لم يسأله والحده هذا المحدود خصا كما اذا غلط في الحد الرابع من المحل المزبور • ولو ذكر الحدود الثلاثة وسكت عن الرابع لا يضر وان لم يسكت واسكنه أخطأ في الرابع لا يصح حتى لو قال المدعى عليه ليس هذا المحدود في يدي أو قال ليس على تسليم هذا المحدود فانه لا يتوجه عليه هذه الخصومة وان قال المدعى عليه هذا المحدود في يدي غير أنك أخطأت في الحدود لا يلتفت اليه الا اذا توافقا على الخطأ فينمذ يستأنف الخصومة في فصل في دعوى الدور والارضى من الحامية • المدعى عليه اذا ادعى بعد القضاء أن المدعى أخطأ في الحد الرابع لا تسمع دعواه وكذا لو ادعى قبل القضاء بعد ما أجاب للمدعى انها ملكي وفي يدي ثم ادعى أنه أخطأ في الحد الرابع لا تسمع دعواه من المحل المزبور لمختصاه (٢) (فقط) لو كان الحد الرابع ملك رجلين

(١) وكذا في الحادى عشر من دعوى البرازية في نوع في تحديد العقار وقال في الثاني من شهادات البرازية وعند الامام ومحمد يكتفي بذكر ثلاثة حدود ويجعل الرابع بازاء المذكورين • (٢) وقد ذكر في التاسع من الشهادات نقلا عن البرازية أن الغلط لا يثبت الا باقرار المدعى أن الشاهد غلط أمالو ادعاء المدعى عليه لا يقبل وقد ذكرنا عن المحيط أنه انما يثبت الغلط باقرار الشاهد أمالو ادعاء المدعى عليه لا يسمع وتماه فيه ولا يخفى أن الحصر في الموضعين اضافي لا حقيقي فلا تدافع •

الكل منهما أرض على حدة فذكر في الحد الرابع لزيق ملك فلان ولم يذكر الاخر بصح
وكذا لو كان الرابع لزيق أرض ومسجد فذكر الأرض لا المسجد يجوز وقيل الصحيح أنه
لا يصح الفصلان اذا جعل الحد الرابع كله لزيق ملك فلان فاذا لم يكن كله ملك فلان
فدعواه لم تتناول هذا الحد فلا تصح كالموغلط في أحد الأربعة بخلاف سكوتة عن الرابع
في السابع من الفصولين * ولو كان الحد الرابع ملك رجلين لكل واحد منهما أرض
يجب المدعى به فقالوا في بيان الحدود الحد الرابع لزيق أرض فلان ذكروا أحد الجارين
ولم يذكروا الاخر جازاً أيضاً وكذا لو كان الحد الرابع أرض رجل ومسجد فقالوا الحد
الرابع لزيق أرض فلان ولم يذكر المسجد جازاً في فصل في دعوى الدور والأراضي من
دعوى الخمانية * وذكر في العدة ادعى داراً فقال له القاضي هل تعرف حدود الدار قال
لا ثم أعاد وبين الحدود لا تسمع ولو قال لا أعرف أسامى الجيران يعني أصحاب الحدود
ثم ذكر في المزة الثانية تسمع في الحادي عشر من العمادية وكذا في الثاني من دعوى
الخلاصة * ولأنه قال لا أعرف الحدود وقال عنيت بقولي لا أعرف الحدود ولا أعرف
أسماء أصحاب الحدود قبل ذلك منه وسمع دعواه ثانياً في الثاني عشر من شهادات المحيط
البرهاني * وكذا في الأول من دعوى النصاب * وذكر الامام طهيري الدين اشترى ثلثاً
بلاسل يذكر حد السفل لانه الاصل وتحديد الاصل أولى ولأن السفل مبيع من وجه
اقرار العلوق عليه ولما حد السفل حملت المعرفة بالعلو أيضاً فلا حاجة الى تحديده قال
الطحاوي هذا اذا لم يكن العلو جرة فان كان يذكر حدوده لانه هو المبيع بالقصد
والمذكور في العقد فذكر عند الامكان في نوع في تحديد العقار ودعواه من الخامس
عشر من دعوى البرازية * (فتن) قال المدعى ان الدار التي حدودها مكتوبة في
هذا المضر ملكي وقال الشهود ان الدار التي حدودها مكتوبة في هذا المضر ملكه صحت
الدعوى والشهادة في السابع من الفصولين * (عده) لو ذكر في دعوى الأرض أنها
تاخذ خمس مكاييل بذروين حدودها فأصاب وأخطأ في البذر اختلف فيه المتأخرون وكذا
لو ادعى داراً وذكر أن فيها كذا بيتاً فاذا هو نقص اختلغوا فيه (١) (خ) ادعى محدوداً
وذكر حدوده وأصاب وقال في تعريفه وفيه أشجار وكان خالياً عن الأشجار لا تبطل
الدعوى وكذا لو ذكر مكان الأشجار محيطاً لانه غير محتاج الى ذكر الشجر ولو قال في
تعريفه ليس فيه شجر ولا حائط فاذا فيه أشجار عظيمة لا يتصور حدودها بعد الدعوى
بطل دعواه في السابع من الفصولين * ولو ادعى أرضاً وذكر حدودها وقال هي عشر
دورات أرض أو عشر أجرة فكأن أكثر من ذلك لا تبطل دعواه وكذا لو قال وهي أرض
يبدرفها عشر مكاييل فاذا هي أكثر من ذلك أو أقل الا أن الحد ودوافقت دعوى المدعى
لا تبطل دعوى المدعى لان هذا خلاف يحتمل التوفيق وهو غير محتاج اليه في فصل في
دعوى الدور والأراضي من دعوى الخمانية

* (نوع في معرفة الخارج من ذي اليد) * ادعى كل منهما أنه في يده ان كان بني فيه
أحدهما أو حفر بئر افواه له ولورهن أحدهما عليه يتضي به له بناء على أن دعوى اليد

(١) وفي السابع من الفصولين اذا شهدا
بملكه أرض وحداه وقال هو خمسة
مكاييل بذروين والمدعى يدعى ذلك وأصابوا
في الحد لا المقدار فظهر أنه يبيع فيه ثلاثة
مكاييل بذر قليل ترد وهو الاظهر والاشبه
بالفقه وقيل تقبل اذ بيان القدر لا يحتاج
اليه فصار ذكره وعدده سواء ونص في
السير الكبير أن ذكر الشاهد في شهادته
ما لا يحتاج اليه للحكم بالشهود به ولا ذكره
سواء وقيل لو شهدا بحضرة الارض وأشارا
اليه تقبل ويلغو ذكر الوصف وهو قدر
البذر ولو شهدا ببيعة الارض لا تنبت
شهادتهما ملكة أرض يبيع فيه خمسة
مكاييل بذر جله (ط) انتهى أقول ذكره في
المحيط في الثاني عشر من الشهادات وفيه
قال بعد ذكر هذا التفصيل وقيل لا تقبل
البيئنة على كل حال وهو الاظهر والاشبه
بالنفس وغير صاحب الفصولين عبارة
العمادية ولم يصب ثم

(١) قوله أو تعينه عطف على قوله لرجاء ع (٢) وأجاب عنه صاحب المحيط في الجادى عشر من الدعوى وقال إن تحليف المتغلب ههنا ليس لأجل كون الضياع في يده لأن ذلك ثابت باتفاق المدعى والمتغلب وإنما التحليف لأجل اثبات التغلب والاختصاص من جهته وأخذ العقار والتغلب يثبت بالاقرار ألا ترى أنه يصح (٨٠) الاقرار بنصب العقار والنصب ليس الا لاخذ بطريق التغلب والظاهر مما في

الفصل الاول من الباب الاول من دعوى النصاب أن الاعتراض ليس للقاضي الامام شمس الاسلام ع (٣) وعبرة الخلاصة والعدة يقضى باليد ويأمره القاضي بالتسليم اليه لكن لا يصير المدعى عليه قضا عليه ولا يفتى ما في عبارة البرازية من المناجحة في مرجع الضميرين فيهما في الموضعين فان الضمير فيهما المذكور أو لا راجع الى اليد والضمير فيهما المذكور ثابتا راجع الى العقار بتأويل الدار أو العرصة ع وهذه المسئلة مذكورة في أول الفصل الثلاثين من دعوى المحيط بعبارات واضحة لكن وقع فيه بدل قول قضى لهما فقصر القاضي يده عن الارض وسلمها الى المدعى انتهى ويوافق مافي أو آخر دعوى القاعدة حيث قال قال دعوى ميكندك ابن محمد دوديهش از بن در دست من بود و اين صاحب يد دست نو کرده است و بينه او رد قاضى دست وى كونه كند و بدست مدعى نهد و لكن صاحب يد مقضى له نشود لا بالملك ولا باليد تا اكر مقضى عليه محقق لرد بركه لا بريد اقامت تواند كردن (ادعى رجل ان هذه المحدودة كانت قبل في يدي و صاحب اليد هذا وضع يده جديد او اقام بيته على دعواه فللقاضي أن يشترع المحدودة من وضع اليد وسلمها للمدعى ولكن صاحب اليد الذي اقام البيته لا يحكم له بالملك ولا باليد فان المدعى عليه له أن يقيم فيما بعد حجة بالملك أو باليد) كذا أفق الامام محمود ع

(٤) قوله لانه يظهر الخ هكذا في النسخ التي بيدي واهل معناه فيما يظهر انه تظاهر

وحد هاهنا موعدة وان برهن كل على اليد يجعل بينهما السك لا يقسم حتى يبرهن على الملك أو يعترف بالاشتراك لا بطريق الارث كما عرف في القدوري وان غلب انسان على ملك غيره وأحدث فيه يدا لا يجعل بالغلبة صاحب اليد واليد لا تثبت على العقار الا بالبينة وان علم الحاكم بأحداث يده أمره بالرد الى الاول وأن أنكر المتغلب الأحداث حلفه بطلب الخصم ولو ادعى عليه أنه أقرا أن العقار في يده وأنكر الاقرار قال في النصاب يحلف قال القاضي الامام هذا انما يستقيم في المنقول لا في العقار لان اليد على المنقول تثبت بالاقرار لا في العقار والحلف انما هو لرجاء النصاب بالانكول وما لا يثبت بالاقرار لا يقضى فيه بالانكول أو تعينه (١) كما في القسامة شرعت تعظيما لامر الدم حتى لو بذلوا الدية بلا قسامة أو نكلوا يحيون الى الحلف (٢) فلو برهن على أنه في يده منذ عشر سنين وهذا أحدث فيه يده قضى لهما السك لا يكون هذا قضاء بالملك حتى لو برهن عليه المقضى عليه بأنها ملكه قضى لهما ولو برهن أنه كان في يده منذ عشر سنين أو كان في يده لا يستحق به شيئا وعن الثاني أنه يقضى به للبرهن كما في المسئلة الاولى ولو برهن على اقرار ذي اليد أنه كان في يده منذ عشر أو كان في يده حق القضاء له به وكذا لو شهدوا أن المدعى عليه أخذ من المدعى في الثاني من دعوى البرازية وكذا في الخلاصة (٣) • (فس) ادعى كل منهما أنه في يده فلو برهن أحدهما يقبل ويكون الاخر نازبا ولو لا بيته لهما لا يحلف واحد منهما اذ لم يثبت كون أحدهما خصما للاخر أو بصير خصما باليد ولم يثبت يد واحد منهما ولو برهن أحدهما على اليد وحكم يده بمرهن على الملك لا يقبل اذ بيته ذي اليد على الملك لا تقبل (خ) ادعى كل منهما أنه له وفي يده ذكر محمد في (ص) أن على كل منهما بيته والا فالجدين اذ كل منهما مقرب توجه المصومة عليه لما ادعى اليد لنفسه فلو برهن أحدهما حكم له باليد وبصير مدعى عليه والاخر مدعى ولو برهنما جعل المدعى في يدهما لتساويهما مافي اثبات اليد وفيه دعوى الملك في العقار لا تسمع الاعلى ذي اليد ودعوى اليد تقبل على غير ذي اليد لو نازعه ذلك الغير في اليد فيجعل مدعى اليد قصودا ومدعى الملك تبع اليد في الثاني من الفصولين • (صك) تنازعا في الدواراد أحدهما تحليف الاخر بذني أن يحلف لانه يظهر (٤) بشكوله يده في حق النسا كل فيؤمر النسا كل بترك التعرض الى أن يبرهن على اليد من المحل المزبور وفي الاصل في أول كتاب الدعوى ادعى رجلان دارا وكل واحد منهما يقول هي في يدي فملى كل واحد منهما البيته فان اقام البيته قضى لكل واحد منهما ما باليد في النصف وان اقام أحدهما البيته أنها له قضى بكاملها وان لم تقم له ما بيته وطلب كل واحد منهما ما يمين صاحبه ما هي في يده حلف كل واحد منهما ما هي في يد صاحبه على البتات فان حلفا لم يقض لهما ما باليد ولا لاحدهما وان نكلا قضى باليد لهما وان نكل أحدهما قضى باليد له وان كانت في يد غيره لم تنتزع من يده ولو ادعى الملك اذ انكلا قضى لكل واحد منهما ما بالنصف الذي يدعيه صاحبه وان حلف أحدهما ونكل الاخر قضى بكلها للذي حلف نصفها كان في يده ونصفها الاخر الذي في يد صاحبه صار للعلاف بشكول صاحبه واذا اقام أحدهما

بواسطة نكل النسا كل يد مريد التحليف في حقه أي النسا كل وبو يد ذلك ما يأتي له بعد من قوله فيما لو ادعى الملك وان حلف البيته أحدهما ونكل الاخر قضى بكاملها الخ وان اقام ظاهر قوله قبل ذلك وان نكل أحدهما قضى باليد له هذا ما ظهر وبجزر الفقه اه معصية

(١) وفي الحامدي عشر من دعوى المحبط نقلا عن الاقضية أن عند محمد يجوز القضاء بالملك وان لم يشهدوا على يد المدعي عليه وبه أخذ بعض المشايخ وقيل فيه روايتان والفتوى على أنه لا بد أن يشهدوا على يد المدعي عليه انتهى وسيجيء نقلا عن الفصولين بعلامة (ضطه) لو شهدوا بملكية الدار للمدعي ولم يشهدوا أنه بيد المدعي عليه يقبل (٨١) عند محمد لافي ظاهر الرواية وفي دعوى القاعدية

قال ادعى أن هذه المحدودة ملكه بسبب الورثة عن أبيه وأقام بيته واعترف الخصم أنها في يد المدعي عليه إلا أنه لم يتم بيته على أنها في يد المدعي عليه ففقد في القاضي به للمدعي يكون هذا قضاء في حق المدعي عليه خاصة حتى لو وجدت المحدودة في يد ثالث لا تنتزع من يده يعني إذا لم يقتر ذلك الثالث أنها كانت في يد المدعي عليه ذكره الامام القدوري قال وتأويل ما ذكره الخصاص عن اصحابنا في أدب القاضي أن القاضي لا يسمع دعوى المدعي مالم يتم البيته على أن الدار في يد المدعي عليه أن ذلك محمول على أن المدعي عليه ينكر كونها في يده انتهى وقال في موضع آخر مقدمة على ما سبق بخمس عشرة ورقة تقر بيمين مدعي عليه المحدودة كفته حق وملك منست ونكفته است كد در دست منست قاضي اش منوال كند كد در دست تو هست باني اكر كويده است خصم بود بيته مدعي بروي بشنوند ملكي (إذا قال هي حق وملكى ولم يقل هي في يدي يسأل القاضي هل هي في يده أم لا فان قال هي في يدي يكون خصما وتسمع عليه بيته المدعي بالملك) فإذا عرفت هذه النقول فنقول ان المسئلة تجتم رفيها فاذا قضى القاضي بالملك للمدعي نفذ وان لم يتم بيته على كون العقار في يد المدعي عليه فليتمل به

(٢) وفي دعوى المحبط للسرخصي في باب الخارج وذواليد أقالا البيته فان خلفا توقف هذه الدار الى أن تعرف حقيقة الحال وان نكل أحدهما لا يقضى للعالم باليد لكن يمنع الناكل من التعرض لهذه الدار به

البيته قضى بكاهام ملكه نصفها باليد ونصفها الذي كان في يد صاحبه بالبيته (١) في الثاني من دعوى الخلاصة • وفي الفتاوى الصغرى في آخر كتاب القضاء إذا ادعى على آخر ضيعة فأقر المدعي عليه أنها في يده وأقام المدعي البيته أنها ملكه وقضى القاضي بذلك لا ينفذ قضاؤه مالم يعرف القاضي أنها في يده وأقامت البيته عليه وفي الفتاوى الصغرى أيضا أول كتاب الدعوى لو قال المدعي عليه هذه الضيعة ليست في يدي فأراد المدعي أن يحلفه له ذلك حتى يقتر فاذا أقر باليد يحلف أنها ليست بملكه حتى يقتر بالملك للمدعي فان أقر بأمره القاضي بترضا التعرض لكن إذا أراد المدعي إقامة البيته على الملك لا بد أن يثبت اليد بالبيته وذكر بعد هذا باسطر رجل ادعى المنقول فأقر المدعي عليه أنه في يده يقبل اقراره أما إذا ادعى العقار فأقر أنه في يده لا يقبل حتى يقيم البيته فان لم تنكر يحلفه من المحل المزبور • دعوى دفع التعرض هل هو صحيح احتلف المشايخ فيه والفتوى على أنه صحيح وفي الجامع الصغير في كتاب القضاء إشارة الى المحصة فانه قال أرض لدها هارجلان كل واحد منهما يقول في يدي لا يقضى باليد لواحد منهما ولو أقر أحدهما باليد لا سخر لم يقض له باليد ولو أقال أحدهما البيته أنها في يده يقضى باليد له قال لان البيته قامت على الخصم لانه يتارعه في اليد فهذا يدل على أن دعوى دفع التعرض مسعوع لان اليد ليست بشايبة للاخر (٢) في الاول من دعوى الخلاصة وفي الثانية في فصل دعوى الدور والاراضي تفصيل • (ص) أقام البيته أنه كان في يده لم يقض له ولو أقر ذواليد أنه كان في يد المدعي دفعته اليه في دعوى كون العين من دعوى القنية • وفيه غصب أرضا وزرعه فادعى رجل أنه لي وغصبه مني فلو برهن على غصبه واحداث يده يكون هو ذاليد والزارع خارجا ولو لم يثبت احداث يده فالزارع ذو اليد والمدعي هو الخارج (عدة) يبيده عقار أحدث عليه الاخر يده لا يصير به ذاليد فلو ادعى عليه أنك أحدثت اليد وكان يبيدي فأنكر يحلف (حكم) ادعى أنه له فأقر المدعي عليه أنه كان بيد المدعي بغير حق قيل هو اقراره باليد وبه يفتى وقيل ليس باقراره باليد الا أن يقتر أنه كان بيد المدعي بحق (ص) ادعى منقولا فأقر المدعي عليه أنه بيده يقبل اقراره لافي العقار حتى يبرهن فلو أنكر البيد ولم يكن للمدعي بيته يحلف في الثاني من الفصولين • وفي دعوى العقار انما يحتاج الى اثبات يد المدعي عليه في العقار إذا ادعى بالملك المطلق أما إذا ادعى الشراء منه واقراره بأنه في يده فأنكر الشراء وأقر بكونه في يده لا يحتاج الى إعادة البيته على كونه في يده في نوع من الخامس عشر في أنواع الدعاوى من البرازية وكذا في السادس من الفصولين والعمادية • (ط) انما يشترط الشهادة بأن العقار بيد المدعي عليه اتوجه الحكم وسماع البيته أما لو أنكر من الابتداء كونه بيده يحلف (ضطه) لا بد من معرفة القاضي كون العقار بيد المدعي عليه فيذكر المدعي أنه يده اليوم بغير حق وفرقوا بينه وبين غيره بأن المدعي عليه في غير العقار ينصب خصما بذاته من غير أمر آخر وفي العقار لا ينصب خصما الا باعتبار يده مالم يثبت عند القاضي يده لا يجعله خصما ولو شهد بملكية الدار للمدعي ولم يشهد أنه بيد المدعي عليه يقبل عند محمد لافي ظاهر الرواية ولو شهد بالدار للمدعي لا يبيد المدعي عليه وشهد آخر ان

(١) وقد سبق نقلا عن دعوى الخلاصة ما يدل على أنه يكون خصم في حق التحلف حيث قال لو قال المدعى عليه هذه الضبعة ليست في يدي فأراد المدعى أن يحلفه لذلك حتى يقر فاذا أقر باليد يحلف أنهم باليد ليست بملكه كذا في الخلاصة في فصل في دعوى الدور والاراضي عده (٢) قوله وقال الامام حتى يشهدوا بالخ كذا في النسخ (٨٢) وعبارة الخلاصة وأبو حنيفة لا يجزها حتى يشهدوا بالله بالملك فالمناسب أن يقول وقال الامام لا حتى يشهدوا الى

آمره عده

(٣) الظاهر أن مراده من القاضي هنا غير الدين قاضيان كما هو المراد في مواضع عديدة من كتابه حيث ذكر القاضي وسيجي نقل ما ذكره قاضيان بعد هذا ولا يخفى ما بينهما من عدم الموافقة عده (٤) مثل عن رجل دفع الى شاب عاقل بالغ مبلغا من الدراهم قرضا وكتب على ذلك بلاء ثم طالبه بماله عليه من الدين فامتنع الشاب من الاعطاء فشكا الى حاكم الوقت فعمل تسمع دعواه أم لا أجاب ان كان الشاب أمرا فوالواجب عليه أن لا يسمعها أصلا فان ما حكى من الحيل المعهودة فيما بين الفجرة ولا بد للخصم أن لا يصفوا الى أمثال هذه الدعاوى بل عليهم أن يعزروا المدعى ويحجزوه عن التعرض لمثل ذلك هكذا أفق الشيخ الاسلام أبو السعود الحنفى مفتى الديار الرومية وأنا أقول ان كان الرجل معروفا بالفسق وحب الغلمان والحيل لا تسمع دعواه ولا يلتفت القاضي لها وان كان معروفا بالصالح والفلاح فله سماعها والله أعلم من قداوى صاحب المنع من الدعوى اهـ

(٥) قوله الى الغالب وفد البيع أى ينصرف الى الغالب وفي عبارته قصور وعبارة الخلاصة فان كانت الفلحة مختلفة فسد البيع عده

(٦) وفي الرابع من دعوى النصاب ولو ادعى عشرة دنانير حراما وفي البلد نفود حراما والواحد من الجملة أروج لاتصح الدعوى وكذا لو أقر بعشرة دنانير حراما لا يصح ما لم يبين نوعها وقال

القاضي الامام يصح وينصرف الى الادنى في الرواج لانه متيقن وفي البيع ينصرف الى نقد البلد والاقرار بالدنانير الاحمر لا ينصرف ويجبر على البيان انتهى فيكون ما في الخلاصة والبرازية على ما قال القاضي الامام الشهير بقاضيان عده

يد المدعى عليه يقبل كلاهما اذا الحاجة الى شهادة يده لصبر خصما في اثبات الملك (١) ولا فرق بين أن يثبت كلا الحكمين بشهادة فريق أو فريقين ثم اذا شهدا بيده يسألها القاضي أعن سماع شهدا يده أو عن معاينة لانهم سماعا جميعا اقراره بأنه يده وظنا أنه يطلق اهما الشهادة وقد اشتهر على كثير من الفقهاء أنه بمجرد اقراره هل يثبت يده فغالب يذكر انهما معا يثبته لا يقبل في أواخر الشافى من الفصولين * ادعى دارا رثا على زيد ثم بان باقرار المدعى أن الدار كلها في يده غيره فأعاد الدعوى عليه قيل لا تسمع وقيل تسمع في العاشر من دعوى البرازية ملخصا * وفي الاقضية والبدعي الاجبة والغبيضة تثبت بقطع الشجرة وبيعها بلا منازع ولو شهدوا في الاجبة والغبيضة بأنها في يده يقبل بلا تفسير كغبيضة اليد وان سألهم الحاكم عن الكيفية فهو أحوط وان قال في الشهادة رأينا علمناه ودوا به يدخلون في هذه الدار لا يقضى باليد حتى يقولوا كان ساكن فيها وعن الثاني فمن لم يجرى ماء في أرضه أو كرمه فقال هذا حق ولم يزل يجرى ماء الى وبرهن على فهو ما قال قال قبلها وقال الامام (٢) حتى يشهدوا بالله بالملك في الشافى من دعوى البرازية في نوع في اثبات اليد وكذا في الخلاصة * وذكر القاضي (٣) ادعى شيئا في يده غيره وقال هو ملكي كان في يدي وان هذا أحدث فيه يده بغير حق فهذا دعوى الغصب على ذي اليد في نوع في اثبات اليد من الشافى من دعوى البرازية * رجل ادعى شيئا في يده غيره وقال هو ملكي وان صاحب اليد أحدث يده عليه بغير حق قالوا لا يكون هذا دعوى الغصب على ذي اليد وكذا لو قال المدعى في دعواه هذا ملكي كان في يدي وان صاحب اليد أحدث يده عليه بغير حق ولو قال هو ملكي وكان في يدي الى أن أحدث المدعى عليه يده بغير حق يكون هذا دعوى الغصب على ذي اليد في فصل في دعوى الدور والاراضي من الخانية وكذا في السادس من العمادية والفصولين نقلا عنه * (الثالث في دعوى الدين وما يصل به) * (٤) اذا أرادت المرأة اثبات بقية مهرها على الزوج فلها ذلك وان لم يكن لها حق المطالبة ببقية المهر في الحال وكذلك من له الدين المؤجل اذا أراد اثباته فله ذلك وان لم يكن له حق المطالبة في الحال في السابع عشر من دعوى المحيط وكذا في السادس والعشرين من قضاء المحيط ادعى عليه عشرة دنانير حراما مناصفة جيدة ولم يذكر أنها جيدة راتجة يسمع لان المناصفة تكون راتجة غالباً ولو قال يسابورية مناصفة منتقدة ولم يذكر جيدة يطالبه بالمنتقدة لا بالجيدة فلو ذكر الجيدة ولم يذكر المنتقدة صح ولو ذكر النيسابورية ولم يذكر الجيدة والمنتقدة لا وفي الشافى لا حاجة الى ذكر الجيدة في الدراهم والدنانير لانصراف المطلق الى النقد الغالب وفي الذهب والفضة يحتاج وفي المختصر المطلق ينصرف الى المعهود وان اختلفت الى الغالب وفد البيع (٥) فعلى هذا لو ادعى مائة دينار عن المبيع بلا بيان الصفة يصح وينصرف الى المعهود وكذا في دعوى القرض ولو في البلد نقد واحد لا يشكل ولو قال ذهب أحمر وفي البلد نقد واحد حراما لو اختلف رواجيا يصح وينصرف الى الادنى ولو في الاقرار يجبر على البيان (٦) ولو ادعى مطلق الذهب أو الذهب الهوى لا يصح لانها أنواع ولو ادعى عشرة دنانير نيسابورية أو بخارية ولم يذكر

(١) لان دفع العشرة قد يكون بلمة أخرى غير الدين كذا في السابع عشر من دعوى المحيط **بند** (٢) قال في الحادى والعشرين من شرح أدب القاضى المسئلة على أربعة أوجه أما أن أقر بجميع ذلك أو بحد جميع ذلك أو أقر بالوكالة و بحد المال أو أقر بالمال و بحد الوكالة وتفصيله فيه وان أردت الاطلاع فراجعه وجعل هذه المسئلة (٨٢) في باب اليمين من دعوى الخمانية على أربعة أوجه

أيضا لكن الجواب المذكور في الخمانية فيما إذا أقر بالوكالة وأنكر المال يخالف الجواب المذكور في شرح أدب القاضى فانه قال في الخانية في جواب المسئلة المذكورة **كان** للمدعى أن يقيم البيئة على المال وان لم يكن له بيئة كان له أن يستخلفه وقال في شرح أدب القاضى صار خصما في حق استخلافه على المال ولم يصر خصما في حق الخصومة حتى لو أراد المدعى إقامة البيئة لا تسع فاقام يحتاج الى التحرير فليأت مثل عند الفتوى **بند**

الاحمر يصح في أول الرابع من دعوى البرازية **وكذا** في الخلاصة وان ادعى عشرة دنانير ولم يزد على هذا لا يصح لان الدنانير أنواع ملكية ونسابة و بخرابة في الرابع من دعوى النصاب ادعى عشرة دنانير هروية ولم يذكركم الجيدة ان ادعى بسبب البيع بنصرف الى النقد الغالب في البلد في ذلك الوقت وان مضى زمان طويل من وقت العقد الى زمان الخصومة بحيث لا يعلم نقد البلد في ذلك الوقت لا بد من البيان أن نقد البلد **كيف** كان في ذلك الوقت أو بين وصفه بحيث تقع المعرفة من كل وجه وأما بيان العيار ان كان الكل في الرواج في المعاملات سواء لا يشترط بيان العيار وان كان يتفاوت لا بد من بيانه من المحل المزبور ادعى على آخر عشرة دراهم فشهد وأنه دفع اليه عشرة دراهم لا تقبل (١) ادعى على آخر أنه قبض منه كذا منذ شهر فشهد وعلى القبض ولم يذكروا التاريخ لا تقبل من المحل المزبور اذ باع بالدرهم وأخذ الخط بالدنانير الواجب عليه الدراهم بينه وبين الله أما القاضى فيطالبه بالدنانير بحكم الاقرار فلا أقام المشتري البيئة أن العقد كان بالدرهم يقبل هذه البيئة ويقضى عليه بالدرهم وان لم يكن له بيئة عند أبي يوسف بخلفه وعليه الفتوى في الثالث عشر من بيوع الخلاصة وكذا في البرازية وذكر القاضى أحضر رجلا وأخرج صكافيه ذكر المال وقال المال باسم رجل غائب وهو فلان لكن اسمه عارية وكان وكيله ادعى في سبب لزوم المال على هذا وان الغائب وكلنى في قبض هذا المال من هذا الحاضر يسمع لان الانسان قد يكون وكيل عن آخر في بيع ماله فيبيع ويكتب الصك باسم نفسه لانه هو العاقد ولهذا قلنا يذكر أنه وكيل عنه في القبض لان الوكيل اذا غاب فحق القبض للموكل انما يثبت اذا وكله وكيله في قبضه كما قال محمد في كتاب المضاربة ويقال له ضارب بعد الفسخ وكل رب المال في قبضه فاذا صحت دعواه يحكم له بقبض المال فان أقر المدعى عليه بالمال والوكالة امر تسليم المال اليه ولا يعتدى اقراره على الغائب وان أنكر الوكالة لا المال يقال له برهن عليه وان برهن على اقرار الغائب له بالمال ولم يبرهن على الوكالة لا يقبل (٢) وفي المتن جاء بصك فيه مال باسم رجل وقال رب الدين هذا أقرنى (٣) بالمال الذى فيه وطالبه ان يجد المدعى عليه أن **يكون** للغائب عليه شئ فهو خصم يبرهن عليه ويحكم له بالمال وان أقر بأن المال عليه للذى كتب باسمه لا يكون خصما حتى يحضر الغائب كذا عن الامام والثاني وعن الامام لا يكون خصما في مسألة الجود أيضا كما في الاقرار (٤) في نوع في الخصم من الخامس عشر من دعوى البرازية (٥) رجل مات وترك ابنين فادعى أحدهما أن ليه ماعلى هذا الرجل ألف درهم من ثمن مبيع وادعى الآخر أنه كان من قرض وأقام **كل** واحد منهما البيئة على ما ادعى فانه يقضى لكل واحد منهما مائة ليس لأحدهما أن يشاؤك صاحبه فيما قبض في آخر السابع عشر من دعوى التاتارخانية

(٢) قوله رب الدين **بند** وهذا هو هذا صفته ووجه أقرنى خبره والجملة مقول القول **بند** (٤) أقول قال في الثاني والعشرين من دعوى المحيط والرابع من دعوى الظهيرية وان أقر المدعى عليه بالمال للرجل الذى الصك باسمه فاني لأقبل بيته هذا على الغائب الذى الصك باسمه حتى يحضر وهذا قول أبي يوسف وروى عن أبي حنيفة أنه لا يقبل بيته وان أنكر المدعى عليه أن يكون لفلان الغائب عليه شئ وكذا في الثالث من العمادية تنقل عن الظهيرية فالظاهر مما نقلناه أنه لا رواية عن الامام في كونه خصما في صورة الجود بل الظاهر مما ذكر في الحادى والعشرين من شرح أدب القاضى ومما في باب اليمين من دعوى الخمانية انه على ظاهر الرواية لا يكون المدعى عليه خصما في صورة الجود أيضا لانه ذكر فيهما أن كرا التوكيل شرط في ظاهر الرواية وعدم اشتراط ذكره رواية عن أبي يوسف ووجه ظاهر الرواية على ما في بعض شروح أدب القاضى أنه يجوز أن يكون المال لرجل ولا يكون له حق القبض فان الثمن **للموكل** وحق القبض للوكيل الا اذا وكله وكيله في قبضه واليه أشار الكردرى أيضا **بند** أيضا وكنتنا في الحاشية عن القاعدة ما يؤيده فاذا عرفت أنه لا يكون المدعى عليه خصما في ظاهر الرواية في مسألة الجود أيضا لانه لم يذكرا المدعى كونه وكيله في القبض فيكون مانعه في المتن مخالفا لما في المعبرات فليأت مثل عند الفتوى **بند** (٥) وفي الرابع =

(نوع في دعوى الدين في التركة) (بج) مات وعليه ديون لانتى التركة بها وادعت امرأته مهرها فالقول قواها الى مقداره مهر مثلها من غير بيئة قصاص الغرماء به كما اذا وقع لرجل ولا يكون له حق القبض فان الثمن **للموكل** وحق القبض للوكيل الا اذا وكله وكيله في قبضه واليه أشار الكردرى أيضا **بند** أيضا وكنتنا في الحاشية عن القاعدة ما يؤيده فاذا عرفت أنه لا يكون المدعى عليه خصما في ظاهر الرواية في مسألة الجود أيضا لانه لم يذكرا المدعى كونه وكيله في القبض فيكون مانعه في المتن مخالفا لما في المعبرات فليأت مثل عند الفتوى **بند** (٥) وفي الرابع =

من دعوى النصاب قال هشام قلت له مدرجل الى عليه ألف درهم وللرجل على امرأة ألف درهم فقامت المرأة شاهدين وأما غائب انى أقررت أن الدراهم التي على هذا الرجل الذي يطالبها ملكها هذه المرأة لا تثنى فيهما وانما هي بائني من ثمن عبد بعت لهما والرجل الذي يطالب المرأة مقر بان على عليه ألف درهم (٨٤) أو هو منكراً فقامت المرأة البينة عليه بأن على عليه ألف درهم وأنا أقررت

بأن ملكها لها وأن اسمي في ذلك عارية قال محمد هذا أمر جائز وشهادة قاطعة انتهى وكذا في السابع عشر من دعوى المحيط البرهاني بعين عبارته فظهر منه أن المدعى عليه يكون خصماً وان أقر عند محمد فيكون في المسئلة ثلاثة مذاهب فعلى رواية الامام لا يكون المدعى عليه خصماً سواء أقر أو أنكر وعلى قول محمد يكون خصماً في الفصلين وعند أبي يوسف يكون خصماً في صورة الانكار لا في صورة الاقرار فيحاط عند الفتوى محمد قال مردى يبي راصد درهم وامداد وبه اذان اقرار كرد كه آن صد درهم آن فلانست ونسكت مرديون را كه بوى ده ونه مر فلانرا كه بستان تواند اجابنى (رجل أقرض رجلاً مائة درهم ثم أقرأها فلان ولم يقل للمديون ادفعها له ولم يقل فلان خذها فهل لفلان المذكور أخذها أم لا أجاب لا) لأن حق القبض كان له ولم يوجد منه الا الاقرار بالملك وليس من ضرورة الملك حق القبض ألا ترى أن ثمن المبيع الذي باعه الوكيل للموكل ليس للموكل حق في قبضه فيبقى حق القبض للمقرض إلى أن يثبت لغيره فأما ووضع عيناً في يد انسان ثم أقر أنه له فلان ثم غاب فلان سق القبض من ذلك الانسان بخلاف الدين كذا في أواسط دعوى القاعدية محمد

(١) ولكن لا يحكم بإداء الدين على الوارث ما لم يصل اليه التركة فان أنكر وصول التركة اليه وأراد اثباته لا يمكن من ذلك الا بدرك اعيان التركة على وجه يحصل به الاعلام كذا في نوع من الخامس عشر في أنواع الدعاوى من

الاختلاف بينها وبين الورثة ولم يلتفت الى ما يتصل من الفرق من مديات القنية برهن على دين الميت وعلى وفاة التركة به لا بد من بيان التركة حتى لو كان عقار الابد من بيان حدوده وان ادعى اقرار الورثة باوفاً لا يحتاج الى بيان التركة والاصح أنه يقبل بلا بيان التركة وعليه الفتوى (١) وان استوفى غريم برهن على اوفاً وبين التركة ثم برهن غريم آخر لا يحتاج الى اثبات التركة والوفاً بخلاف وان أنكر الوارث دين الغريم النسيان وصدقه الغريم الاول شارك الثاني الاول لاقراره بالشركة برهن الدائن على أن الورثة باعوا عيناً من التركة المستغرقة وبرهن الوارث على أن الميت كان باعاً في محضه وقبض عنه فبينة الدائن أولى (٢) لانه يثبت النسيان والورثة ينفيه والبينة موضوعة للاثبات في نوع في دعوى الدين في التركة من الرابع عشر من دعوى البزازية وكذا في الخلاصة ولا يشترط احضار التركة لاثبات الدين وبعد ثبوت الدين لا يمكن من استيفائه الا باثبات التركة واثباته لا يتصور بلا احضارها لانها من النقليات (٣) وفي دعوى المنقول لا بد من احضاره فان أحضر شيئاً معلوماً يبنى بالدين صح ولا يشترط احضار الكل في نوع فمن يشترط حضرته من الخامس عشر من دعوى البزازية وكذا في الثالث من الفصولين وذ كرا الحاكم ادعى الدين في التركة لا حاجة الى ذكر كل الورثة بل اذا ذكر واحد منهم وبرهن عليه أنه واجب عليه أداء الدين من تركته التي في يده بكفى ولو كان الوارث الحاضر صغيراً يبرهن على وصيه على الوجه المذكور وان ادعى دين الميت على أحد لا بد من بيان عدد الورثة لما مر في نوع في أنواع الدعاوى من الخامس عشر من دعوى البزازية ولو ادعى على ميت ديناً وورثته صغاراً كان للميت وصى لا يشترط حضرة الورثة الصغار وان لم يكن للميت وصى وللصغار وصى يشترط حضرة الورثة الصغار وحضرة الواحد تسكن في فصل في دعوى المنقول من دعوى الخالية وفي أدب القاضي مات وترك ألفاً وعليه كذا فزعم الوارث أن هذا ألف وديعة فلان عند الميت وصدقه الغريم في ذلك أو كذبه أو قال لا ندري لمن هي فان الحاكم يجعّل ألفاً للغريم لا للمودع لعدم صحة اقرار الورثة حال الاستغراق وكذا لا يصح اقرار الغريم لانه لا ملك له في الألف لتكن الوارث من الاستخلاص لكن الغريم اذا صدق المودع وبعبءه أخذ الألف رجوع المودع عليه لاقراره بأخذ ملك الغير وفائدة تصديق الوارث ان لم تظهر في حق الغريم تظهر في حق مال آخر لو ظهر للميت فبأخذ المقر له بالوديعة أقر أحد الورثة بالدين ومع ذلك أراد الغريم أن يبرهن حتى يتمدى الدين الى كل انصبا الورثة له ذلك (٤) في الرابع من دعوى البزازية وذكر لو أقر السكاردين فعلى الغريم اقامة البينة لميت دينه في حق الصغار اذا اقرار السكار لم يعمل في حق الصغار ولو أقر به كل الورثة فأقام المدعى بينة يقبل لاحتياجه الى الاثبات في حق غيره هم أيضاً اذ ربما يظهر غريم آخر ودينه ظاهر ودين المقر له لا يظهر في حقه باقرار الورثة وكذا لو أقر بالوصية فأقام البينة يقبل أيضاً (ح) يقبل البينة على دينه ولو أقر به بعضهم لانه ربما لا يني نصيب المقر به حقه فبالبينة يقضى حقه من جميع التركة واقرار الوارث يقتصر على نصيبه

دعوى البزازية وكذا في السادس من الفصولين والعمادية وسيجي عن البزازية ما يخالفه من أنه لا بد من احضار التركة ولا (٢) أقول ظاهر يومهم أنه لا تسمع هذه البينة أصلاً وليس كذلك وقال في العاشر من الفصولين لو ادعى على ميت ديناً بحضور ورثته وعين عينه أو قال هذا من التركة فبرهن وارثه أن الميت باع هذا العين من فلان في حال حياته يرفع كذا (ذ) انتهى على أن قوله فبينة الدائن أولى

== يفيد أن يسه الوارث تقبل اذا انفردت فالاولى ترك قوله والبيئة موضوعه للاثبات وذكر المسئلة في السابع عشر من دعوى المحيط ولم يذكر فيه قوله والبيئة موضوعه للاثبات (٢) أقول قوله لان من الثقلات محل كلام وقد ذكر في الخامس عشر من دعوى البرازية في نوع آخر من أنواع الدعاوى أن اثباتها يمكن بذكر أعيان التركة (٨٥) على وجه يصل به الاعلام وكتبتاه في الحاشية فاذكره هنا بحالقه ظاهرا فليتناقل (٤) كاركيل بقبض الوديعة أراد أن يبرهن على أنه وكيل بالقبض مع اقرار المودع أو الموصى له بالثلث أراد أن يبرهن على الوصية مع اقرار الوارث أو الوكيل بالبيع أقرب قبض الثمن فأراد المشتري أن يبرهن على نقده الثمن له ذلك كذا في البرازية والخلاصة

ولا يجوز اقرار الوصي بدين على الموصى الا أن يشهد هو ومعه آخر فيصح على معنى الشهادة (فتر) لو قضى وارثه دينه من تركته باقراره فجاء دائن آخر يضمن له ولو اداء بقضاء لم يضمن وبشارك الاول (ضد) لو أثبت الدين بشهادة فلا بد من القضاء في الثامن والعشرين من الفصولين (فتر) ولو ادعى وصيه ديناً عليه فالحاكم ينصب وصياً آخر يدين عليه اذ هو ادعى نفسه لم تصح (ن) ولو ادعى وصيه ديناً عليه وعجز عن اثباته بعزل (١) ومنه لو قال وصيه لى عليه دين قبل لا يخرج القاضى المال من يده ولو ادعى شباً بدينه أخرجه من يده وقيل بعزل لانه يستحل مال اليتيم وقيل يقول القاضى له أما تبرؤ أو تقيم البيئة والاعزلك فلو فعله والاعزله من المحل المزبور وكذا في الثامن والعشرين من العمادية والرابع والعشرين من الاستروثنية (ص) ادعى بعض الورثة ديناً على مورثه بعد القسمة يسمع ولم تكن القسمة ابراء عن الدين بخلاف عين من التركة حيث لاتسمع دعواه من المحل المزبور ادعى بعض الورثة ديناً على الميت وصدقه بعضهم وأنكر البعض يثبت من حصة المصدق بعد طرح حصة المدعى في الرابع من دعوى البرازية في نوع في دعوى الدين من التركة (٥) ادعى على ميت حفا أو شباً محاسباً يدينه فأقر الوارث به لزمه في حصته حتى يستغرها اذا أقر على نفسه فبصح ببقية الورثة على حقوقهم اذ لم يصح اقراره عليهم كذا ذكره (صن) في (بق) وزاد (ج) زيادة يحتاج اليها (٢) ولم يشترطها أحد سواء وهى أن يقضى القاضى على هذا الوارث وانما يظهر هذا في مسئلة في (ت) وهى أن أحد الورثة لو أقر بدين ثم شهد هو وآخر بذلك الدين تقبل شهادة المقر فلو حل الدين في نصيبه بمجرد اقراره لم تقبل شهادته لما فيها من دفع المفرم وقال ينبغي أن تحفظ هذه الرواية في موضع آخر قال (ج) قال شايخنا من زيادة شئ لا تشترط في الكتب وهو أن يقضى الخ (خ) ينبغي للقاضى أن يسأل المدعى عليه هل مات مورثك فان قال نعم فيستدبأل عن دعوى المال فلو أقر وكذبه ببقية الورثة ولم يقض باقراره حتى شهد هذا الوارث واجنبى به يقبل ببقية ورثته على جميع الورثة وشهادته بعد الحكم عليه باقراره لا تقبل ولولم يقسم البيئة وأقر به الوارث أو نكل ففي ظاهر الرواية يأخذ كل الدين من حصة المقر لانه مقر بأن الدين مقدم على ارثه قال (ث) هو القياس ولكن المختار عندى يلزمه بالحصة وهو قول الشعبي والحسن البصرى ومالك وابن أبي ليلى وسفيان الثوري وغيرهم ممن تابعهم (٣) وهذا القول أعدل وأبعد من الضرر في أول التاسع والعشرين من الفصولين وكذا في التاسع والثلاثين من العمادية والخامس من الاستروثنية وفي طريقة بعض المشايخ أحد الورثة اذا أقر بالدين يؤخذ جميع الدين من نصيبه عندنا ولو أثبت الدين على واحد من الورثة بالبيئة لا يستوفى الا ما يخصه بالاجماع وذكر في موضع آخر ولو كانت التركة ثلاثة آلاف قسمت بين ثلاثة بنين يأخذون الدين من كل واحد منهم ثلث ما في يده لو ظهر بهم جله عند القاضى أما اذا ظهر بأحدهم يأخذ منه جميع ما في يده وفي مختلف البلغمي أحد الورثة اذا أقر بالدين وبه من الورثة غائب أو غصب بعض التركة غاصب يؤخذ جميع الدين من

(١) قوله ومنه لو قال الخ أى ومن وصايا النوازل

(٢) ذكر هذه الزيادة قاضيان في أوائل الدعوى من فتاواه قال في الصغيرى والتممة في فصل شهادة المتهم انه بمجرد اقراره لا يلزم كل الدين في حصته قبل القضاء وقامه فيها ووجه عدم حلول الدين في نصيب المقر بمجرد اقراره قبل القضاء مذكور في السابع عشر من المحيط وان أردت الاطلاع فراجعه عند وفى باب العيين من دعوى الخمانية ولولم يكن هذا الوارث اقرب بالدين على مورثه وعجز المدعى عن إقامة البيئة وأراد تخليف الوارث فانه يخلف على العلم فان حلف اندفعت عنه الخصومة وان نكل يستوفى الدين من نصيبه في ظاهر الرواية وفي دعوى القاعدية قال برسه تن دعوى كرده بود و سو كند لازم شده دوتن سو كند خورند و بكي فقول آورد قاضى برنا كل بخندى حكم كند أجاب بهم جند انكه اكر مدعى را تصديق كردى (ادعى على ثلاثة فلزمهم المين خلف اثنان ونكل الثالث فبهم محكم القاضى على الناكل اجاب بحكم عليه بما يلزمه لو صدق المادعى) قيل لم لم يقض

٢٢ انفروى في عليه بآث المال قال لوجهين أحدهما ان من الجائز انه ادعى عليهم على التفاوت ولم يذكر ذلك في الاستفتاء والثاني ان من الجائز أن يكون الدين على أبى المدعى عليهم وثمة لو أقر أحدهم وفى نصيبه وفاء بالدين يلزمه الكل لا الثالث فقط لما عرفت في وضعه فكذلك لو نكل بخلاف ما اذا ادعى عليهم على أنفسهم مطلقاً فانه يحمل على بدل العقد والقرض أو الاتلاف =

فإن الأصل أن المال لا يثبت في ذمة أحد إلا بإزاء المال فتمتة لو اقترأ أحدهم يلزمه بحضته على عدد الرؤس فكذا إذا نكل فكان جواب الفتوى على هذه العبارة أجمع للفصول انتهى أقول لزوم كل المال على التناكل فيما إذا كان الدين على أبي المذعي عليهم على جواب ظاهر الرواية وقد عرفت أن مختار أبي الليث أنه يلزم عليه (٨٦) ثلث المال وجواب الفتوى بقوله بهم عند انكسار كرمذعي رانصديق كرمذعي

نصيب المقر بالاجماع في التاسع والثلاثين من العمادية وكذا في الخامس من الاستروثنية • ولو ثبت الدين بأقرار جميع الورثة ثم غاب بعضهم أو غصب بعض التركة غاصب يؤخذ بجميع الدين من هذا الباقي والحاضر في الخامس من الاستروثنية (١) • (بق) كبار الورثة غيب والحاضر صغير يجعل له القاضي وكذا لا يخصم المذعي فلو قضى على الوكيل فهو قضاء على كل الورثة قال (مح) غير أن الغريم يستوفي من نصيب الصغير الحاضر إذا لم يقدر على نصيب الكبار ثم إذا حضر الكبار رجع الصغير عليهم لتقدم الدين على الارث في التاسع والعشرين من الفصولين وكذا في التاسع والثلاثين من العمادية والخامس عشر من دعوى البرازية • اثبات الدين على الميت بحضرة الوارث والوصي يجوز وإن لم يكن في يده حاشي من التركة لما في الاثبات من الفائدة وهو التقدير من أخذ مال الميت عند الظهور في أوائل الثامن والعشرين من العمادية • ومن مسائل الدين في الاقضية رجل ادعى على آخر أن له على ابيه ألف درهم وأنه مات وفي يده تركه وطالبه بقضاء الدين - أهله مات أبوه فان اقتر بالدين والموت يستوفي من نصيبه لأنه تبين بغيره بحجة على باقي الورثة وهو الاقرار وان اقتر بالموت لكن أنكر الدين ثبت كونه خصماً بعد ذلك ان أقام البينة يستوفي الدين من جميع التركة بعد ما حلف المذعي ما قبض شيئاً من هذا الدين ولا أبرأه وقد مر ولو قال الابن لم يصل الى شيء من تركه الاب ان صدقه ومع هذا أراد استخلافه ليس له على أبيك كذا لأنه إذا نكل يثبت الدين وان كذبه يستخلف على كل واحد منهم ما يميناً على حدة وبه أخذ عامة مشايخنا (٢) ولو أقام البينة على الدين مع ان الابن مقر يقبل ونظام هذا يأتي في كتاب الدعوى من أواخر السابع من قضاء الخلاصة وكذا في البرازية • (٣) (٤) (م) فان كان هذا المذعي عليه اقتر بالدين على الاب أو أنكر فلما حلف نكل حتى صار مقر بالدين الا انه قال لم يصل الى شيء من تركه الاب فان صدقه المذعي في ذلك فلا شيء له وان كذبه وقال لا بل وصل اليه ألف درهم أو أكثر وأراد أن يحلفه حلفه على البينات باقعه ما وصل اليك من مال أبيك هذه الالف ولا شيء منها فان نكل لزومه القضاء وان حلف لا شيء عليه هذا إذا حلف المذعي على الدين أولاً ثم حلفه على الوصول فلو أن المذعي من الابتداء حين أراد أن يحلف الوارث على الدين قال له الوارث ليس لك على يمين فانه لم يصل الى شيء من تركه الاب وكذبه المذعي وقال لا بل وصل اليك من تركه الاب كذا وكذا أو صدقه في ذلك الا انه مع هذا أراد استخلافه على الدين فالقاضي لا يلتفت الى قول الوارث ويحلفه على الدين وفي الخالية ويحلف على العلم بالله ما تعلم بالدين - على أبيك لهذا المذعي قال الفقيه أبو الليث كان الفقيه أبو جعفر يقول تقبل البينة بالدين على الوارث وان لم يكن في يده مال الميت ولا يستخلف قبل ظهور المال وفي الكبرى وكان الفقيه أبو جعفر قال في مثل هذا تقبل البينة ولا يستخلف الوارث قبل ظهور المال وهذا اختيار الفقيه أبي الليث وبه يفتي (٤) في السادس والعشرين من قضاء التاتارخانية • (مغر) ادعى على ميت ديناً وادعى على ورثته وليس في أيديهم شيء ثبت ذلك بأقرار المذعي (٥) تقبل البينة ويحلف الورثة على العلم وكذا لو لم يكن للميت مال مقروك تقبل البينة ويحلف

(بما يلزم لوصدق المذعي) جامع لما اختاره أبو الليث أيضاً وذكر في العمادية بعده هذا مسألتين مشعرافهما على ما اختاره أبو الليث الاولى ترك الابن وثلاثة آلاف درهم فاقتر أحدهما بألف لرجل يأخذ منه نصف ما في يده في قول زفر وثلاث ما في يده في قول علمائنا الثانية ترك ثلاثة بنين وثلاثة آلاف فأخذ كل ألفا فادعى رجل أن الميت أوصى له بثلث ماله وصدقه أحدهم بأخذ منه ثلث ما في يده ونظام الكلام فيه وقال في المقرر أحد الورثة اقتر بالدين قبل يلزمه كله وقيل حصته وقال في الجمع ويلزم الوارث المقر على مورثه بدين مع جحد الباقيين بكلمة لا نصيبه انتهى وهو على ما في ظاهر الرواية وبه أفتى أبو السعود وافق يحيى بن زكريا ان الدائن يأخذ من المقر لو حكم به الحق كم وبواقفه ما في أوائل دعوى الخمانية حيث قال رجل ادعى ديناً على ميت بحضرة أحد الورثة فاقتر هذا الوارث صح اقراره ويلزم جميع ذلك من حصته وقال شمس الاثمة الحلواني هذا إذا قضى القاضي على هذا الوارث بأقراره أما بمجرد اقراره لا يلزمه الدين في نصيبه وهكذا ذكر في شهادة الصغير والتمعة في فصل شهادة المتهم بعد هذه المسائل فيما إذا مات رجل وادعى آخر على الوارث ديناً على الميت وأما إذا مات رجل فادعى وارثه ديناً أو عينا على آخر فقد ذكره في السادس والعشرين من قضاء المحيط وفي الحادي والعشرين من شرح أدب القاضي مع زيادة تفصيل بعد (٢) وهو قول الشافعي أيضاً كما في الصغير والتمعة والاستروثنية والمنهبع وأفتى أبو السعود بما في ظاهر الرواية بعد

(١) وقال في البرازية بعد ذكر المسئلة وفي هذا دليل على ان الدين اذا ثبت على واحد بالبينة يستوفي كله من حصته بعد الورثة (٢) قال في المحيط البرهاني في السادس والعشرين من القضاء وان أنكر الابن الدين ووصول شيء من التركة الى يده وكذبه المذعي في ذلك وأراد استخلافه على الدين والوصول جميعاً اختلف المشايخ فيه بعضهم قالوا يحلف عينا واحدة وعامتهم على انه يحلف مرتين ودليل =

الفرقة مذ كور فيه (٣) قال مذيون مرده است داین بر مردی یكانه عینی دعوی میکند که این ملك متوفی است و مرابروی
چندی است مجموع بنود که آن مرد خصم نیست اما اگر بر وارث دعوی دین کند و وی کوید که بیزی غانده است و دعوی کوید فلان
چیز که بدست فلان کس است ملك مورث تست و وارث و صاحب (٨٧) ید هر دو منکرند مدعی بینة اقامت کند بر هر دو درست
بود و ضررت هر دو را حاجت بود و کذا

في أرائل دعوى القاعدية (توفى
المدعيون وادعى الدائن على اجنبي بعين
فقال انه ملك المتوفى وان له عليه كذا
لا تسمع دعواه لان الاجنبي ليس بخصم
أما لو ادعى الدين على الوارث فقل الوارث
لم يترك الميت شيئا فقال المدعي ان الذي
الغلاف الذي في يد فلان مورثك فانكر
الوارث وصاحب اليد فاقام المدعي
عليه ما بينة بصح ولا بد من حضورهما
(٤) لان البينة على طرف اللسان يمكنه
أن يحلفه اذا ظهر المال فاما اقامة البينة
فمعي أن لا يمكنه اقامتها اذا ظهر المال
لانه لا يمكنه اقامتها على كل وقت فتسمع
البينة على ذلك حتى اذا ظهر المال
بأخذ كذا في الرابع من دعوى الوالوجية
وكذا في باب البينة من دعوى الخاتمة بعبارة
أخرى

(٥) قوله ثبت ذلك الخ أي ثبت باقرار
المدعي انه ليس في ايدي الورثة شيء من
التركة

(١) والمسئلة المعجلة بعلامة (صفر)
مذكورة في دعوى الصغرى في مسائل
مذكورة فيها أيضا خلا من النوازل وقال في
السابع عشر من دعوى المحيط لم يذكر في شيء من الكتب انه هل يصح اقرار هذا الوارث في حق نفسه - في لوطه و للميت مال آخر متوفى
دين هذا الغريم من نصيب الوارث اقترؤنا في أن يصح لكن لا يصح له هذه الموهومة وقال في الرابع من دعوى النصاب قال
القاضي الامام اذا اقر الوارث بالدين لا يصح في حق الغريم ان يتابع في حقه - في لوطه و مال للميت يأخذه المقر له ولا أدري هل
يستخلف لهذه الفائدة الموهومة أو لا انتهى و مراده من القاضي الامام غير الدين فاضحنا صرح به في أول النصاب وقال في السادس
والعشرين من قضاء التنازع في الكبري وكان الفقيه أبو جعفر قال في مثل هذا نسمع البينة عن المدعي ولا يستخلف الوارث قبل
ظهور المال وهذا اختيار الفقيه أبي الليث وبه يقتضى وقد سبق ذكره واختار الوالوجي قول أبي جعفر وقال في الرابع من قتلاؤه
قان أنكر الوارث وصول التركة اليه يحلف على البينات فان حلف على ذلك وأراد تحليفه على الدين ليس له ذلك وقال فاضحنا في دعوى
فتساوا في فصل فيما يتعلق بالشكاح وان لم يكن له بينة كان له أن يحلف الوارث على العلم بالدين كذا ذكر الخ صاف انتهى وقال في باب البينة
من الدعوى فان أراد تحليفه فقال المدعي عليه لم يصل الى من مال الميت شيء ولا يمكن لك على ذلك الخ صاف أن القاضي لا يلتفت
اليه الا أن المدعي ان صدقه في عدم الوصول اليه حلقه في الدين على العلم وان كذبه في عدم الوصول كان له أن يحلفه في عدم الوصول
والدين جميعا الا انه في عدم الوصول يحلفه على البينات وفي الدين يحلفه على العلم بالله ما تعلم أن لهذا المدعي على أي كذا وبه أخذ
عامة المشايخ ثم قال وعلى قول الفقيه أبي جعفر وهو اختيار الفقيه أبي الليث ما لم يثبت وصول شيء من مال الميت اليه أما بالنكول =

الورثة على العلم لان الحاجة الى اثبات الدين دون استيفائه (ن) (١) وعن الفقيه أبي
جعفر انه تسمع البينة قبل ظهور المال ولا يحلف الوارث الا عند الظهور وبه أخذ أبو الليث
في باب من يشترط حضرته من قضاء القنية (ط) التركة مستغرقة بالدين وجاء غريم
يدعي على الميت فاعتما قبل بينته على الوارث لا على غريم آخر واصل كن لا يحلف الوارث
لان فائدة النكول الذي هو اقرار الوارث لواقتر بالدين والتركة مستغرقة لا يصح اقراره
ولا يظهر الدين في حق غريم (ج) وينبغي أن يظهر في حق نفسه ولكن مع هذا لا يحلف
لامر موهوم في باب ثبوت الملك للوارث من وصايا القنية وفي فتاوى رشيد الدين
لا يملك الوارث الدائن اثبات الدين على الغريم الذي للميت عليه دين ولا على الموصى له
ولكن اذا ثبت على من يصح الاثبات عليه كالوصى والوارث ثبت له ولاية الاستيفاء منهما
باعتبار انه تركه الميت (٢) وذكر محمد اذا أنكر الوارث كون التركة في يده فلب الدين أن
يثبت التركة في يده بالبينة ولو أقام رب الدين بينته على اجنبي أن هذا الذي في يده من تركه
مديون لا يقبل لانه ليس بخصم في اثبات الملك للميت في الثامن والعشرين من العمادية
وكذا في الرابع والعشرين من الاستروثنية (٣) وفي الاقضية برهن على مديون مديونه
لا يقبل (٤) ولا يملك أخذ الدين منه لكن اذا ثبت الدين في التركة وأقر رجل عند الحاكم أن
عليه هذا الميت كذا يأمره الحاكم بدفع ما عليه الى دائن الميت في الرابع من دعوى البرازية
في أول نوع منه ملخصا مال الميت في يد اجنبي فدائن الميت يقيم البينة على ذي اليد بمحضرة
الورثة في مسائل التناقض بعد القضاء من دعوى المنية ذكر ابن جماعة في نوادره عن
أبي يوسف في المرأة يموت عنها زوجها فتدعي مهرها ومهر مثلها والورثة يقولون قد تزوجها
على مهر الا أن لا ندري كم هو قال أجعل لها مهر مثلها وقد كان قبل ذلك بخلاف هذا قال هو في
رجب سنة ثلاث وسبعين ومائة (٥) في السادس عشر من شكاح المحيط البرهاني رجل اقتر
أن رجل على أبيه ديناً وقال لا أعلم ما هو فلا بد من أن يقر بشيء والايحول القاضي بينهما وبين
تركة أبيه (٦) في باب الدعوى في الميراث والدين على الميت وللميت من دعوى المحيط
للسرخسي (٧) ولو ادعى على أبيه ديناً فصدقه الوارث ودفع اليه الالف بغير قضاء ثم

أولاً بالبيعة لا يختلف على الدين وقال في أواخر الوصايا رجل مات وعليه دين يستغرق التركة بخمسة مائة رجل آخر فادعى على الميت ديناً وأثر الوارث قال بعضهم بأن الوارث لا يصير خصماً له الذي وعامة المشايخ قالوا لا يكون الوارث خصماً في دعوى الدين على الميت وإن لم يورث فتقبل بيعة المذموم وإن لم يكن له بيعة وأراد تخلف الوارث أو تخلف المغموم لا يستحق الغرماء ولا الوارث أيضاً انتهى الظاهر أن مراده من البعض أبو نصر مخرج به في فصل في مسائل مختلفة من كتاب الوصايا وقال في الخلاصة في أواخر السابعة من كتابه القضاء نقلاً عن التوازل رجل مات وعليه دين محبط بجميع ماله فادعى رجل على الميت ديناً وعجز عن إقامة البيعة ليس له أن يتخلف الورثة والغرماء وهو - مذاق قول أبي جعفر انتهى وقال في الرابع من الدعوى نقلاً عن العمري أنه يخلف الورثة على العلم لأن الحاجة إلى إثبات الدين وقال في السابعة عشر من دعوى التاتارخانية نقلاً عن العمري أنه يخلف الورثة على الميت ديناً وادعى على ورثته وليس في أيديهم شيء فتقبل البيعة ويخلف على العلم وكذلك لو لم يكن للميت مال متروكاً فادعى يخلف الورثة انتهى أقول وهذا قول الخصاص وحاصل ما ذكرناه من القول أن الميت إذا كان عليه دين مستغرق قال أبو نصر لا يكون الوارث خصماً لمن يذم عليه ديناً لا في البيعة ولا في العين وقال أبو جعفر يكون خصماً في البيعة لا في العين وبه أخذ أبو الليث قيل وبه يفتى وقال الخصاص يكون خصماً في البيعة والعين وبه أخذ عامة المشايخ فلاجل الاختلاف بين الفقهاء اختلاف الأقوال في الكتب فيصاط عند الفتوى ع

(٢) قال رجل مات وله على رجل ألف درهم دين ورجل عليه ألف درهم فأراد الورثة أن يستوفوا الألف من الغرم الذي للميت عليه ألف لأنفسهم ليس لهم ذلك إلا أن يأخذوا في سطوا المغموم الذي له على الميت دين وهذا الغرم لو دفع إلى الورثة فلا غرم الذي هو طالب الميت أن يجازيهم أن لم يدفعوا

٨٨

إليه كذا في أوائل دعوى القاعدية ع

(٣) يكي برميت دين دعوى مكند وارث ميكويداين دين ثابتت ولكن ازبست جيزي تركه غانده است رب الدين ميكويداين فغفوري تركه وبست اين دعوى ازوي مسموع نبود كه وي خصم نيست در اثبات ملكيت كذا في دعوى القاعدية ع

(ترجمة)

(٤) ادعى على ميت ديناً فقال الوارث هذا الدين ثابت ولكن ليس للميت تركه فقال رب الدين هذا الغفوري تركه له فهذه الدعوى لا تنجح منه لأنه ليس خصماً في إثبات الملك للميت

ومن

(٤) لأنه ليس له ولاية إثبات الملك للميت قيل فمن يثبت له أجاب الوصي كذا في محل آخر من دعوى القاعدية ع

(٥) ويخالفه ما في دعوى المحيط للسرخسي في باب الدعوى في الميراث والدين على الميت والميت حيث قال امرأة ادعت على زوجها بعد وفاته ألف درهم من مهرها وذلك مهر مثلها وقالت الورثة قد علمنا أن أباً مات تزوجها ولا ندري ما مهرها وحلفوا عند أبي يوسف ومحمد بالله ما تعلمون ما مهرها فلما أقلل الصداق عشرة دراهم لأن ذلك مبني على الزيادة من كذا انتهى ولم أرفق الكتب من قال بأقل الصداق في هذه الصورة ولا في غيرها من صور الاختلاف في المهر إلا أنه قال السرخسي في محيطه في باب الاختلاف في المهر من كتاب النكاح في صورة ما إذا مات الزوجان واختلف ورثتهما أن عند زفر يقضى بعشرة وتفصيل مسألة الاختلاف في المهر يطلب من نكاح المحيط والتاتارخانية وقد كتبنا جنسه في كتاب النكاح ع (٦) أي يضعه على يد عدل حتى يبينوا ما على أيهم كذا في المحيط ع (٧) رجل اشترى من رجل عبداً ثم مات وادعى البائع الثمن على ورثته ثم مات العبد وقال الورثة لا ندري ما ثمنه وحلفوا ما تعلمون أنه اشتراه بما ادعاه البائع ولا تعلمون ما ثمنه يقال لهم لا بد لكم من أن تقرزوا بشئ لأنكم اقررتم أن على أيكم شيئاً لهذا البائع وأحول بينهم وبين المال واضعه على يد عدل حتى يبينوا ما على أيهم من الثمن كذا في قوله لا أعلم ما هو لا بد أن يقرز بشئ والاحتمال بينه وبين تركه أي به كذا في الفصل الثامن من الباب الرابع من دعوى النصاب ع (١) وفي التاتارخانية بعد هذا بورقة تقريباً وتقبل البيعة على طريق في الداروان لم يجدوه بعد أن يقولوا من هذا الباب إلى هذا ع

(١) وذكر بهذا من هذه المسئلة في الخامس والعشرين من قضاء المحيط وفي الثاني من دعواه وذكر في باب الميم من دعوى الثانية رجل ادعى في دار رجل طريقا وأقام البينة وشهد الشهود (٨٩) أن له طريقا في هذه الدار جازت شهادتهم وإن لم يحدوا

الطريق قال شمس الأئمة الحلواني شوش محمد هذه المسئلة في الكتاب ذكر في بعض الروايات أنها تقبل الشهادة وإن لم يحدوا الطريق وذكر في بعضها أنها لا تقبل ما لم تبين موضع الطريق أنه في مقدم الدار أو في مؤخرها وتذكر طول الطريق وعرضه قال هو الصحيح وما ذكر في بعض الروايات أنها تقبل وإن لم يحدوا الطريق بحول على ما إذا شهدوا على اقرار المدعي عليه بالطريق لأن الجهالة لا تمنع صحة الاقرار فإذا ثبت اقراره يؤمر بالبيان وذكر شمس الأئمة السرخسي الصحيح هو أنها تقبل وإن لم يذكر موضع الطريق ومقداره لأن الجهالة لا تمنع قبول الشهادة إذا تعذر القضاء بها وهو لا يتعذر فإن عرض الباب الأعظم يجعل حكما لمعرفة الطريق محمدا (ترجمة)

(٢) ادعى رجل على جاره أن له حق المرور من الطريق التي يمر منها الجار المذكور وبين مساحة طولها وعرضها فأنكر المدعي عليه فطلب القاضي البينة من المدعي فقال لا حاجة لي إلى البينة لأن المدعي عليه مقرر ورى منها مرارا عديدة وإنما يدعي أن مروري منها يغير حق فخيثانه مقرباني صاحب يد منقضية فالواجب عليه أن لا يمنعني من المرور حتى يقيم البينة باني غاصب وإن مروري كان بغير حق فهل تسمع دعوى هذا الاقرار أم لا اجاب نعم (٣) وهذا لأن وضع الميزاب في الأصل محتمل يحتمل أن يكون بحق بأن شرط في القسمة لهذا الرجل حق مسيل الماء في دار هذا الرجل ويحتمل أن يكون بغير حق فبالثبوت لا يثبت لصاحب الميزاب حق تسيل الماء فيمو لا يثبت لصاحب

ومن المشايخ من قال المسئلة مؤولة تأويلها أنهم شهدوا على اقرار المدعي عليه أن للمدعي طريقا ثابتا في هذه الدار أو شاهدوا على البينات لا تقبل شهادتهم والأصح أن هذه الشهادة مقبولة على كل حال في أوائل الفصل الخامس عشر من دعوى التاتارخانية وكذا في المحيط (١) وكذلك لو شهدوا أن أباه مات وترك طريقا في هذه الدار ميراثا له قبلت الشهادة وكذلك على هذا إذا كان له باب مفتوح من داره على حائطه في زقاقهم فله منعه إلا أن تقوم له بينة على أن له طريقا فيها على نحو ما ذكرنا في الطريق من المحل المزبور قال يكي برهمسايه خود دعوى مسكنه كذا نرى راه كذا يوم مر احق كذا دست وطول وعرض ان راه كذا نرى بديد كرد وهمسايه منكر شد قاضي از مدعي كوا خواست مدعي كفت مر ايكواهي - قفت حاجت نيست از انكه دوى مقرضت كمن مدتها اندوين راه كذا كذا دسته أم ولكن جئيني كويديكه ساحت كذا دسته چون مقرضت مر صاحب يدى منقضية مر ابروى واجبت كه مر از كذا دستن باز ندارد تا بينه بيارد بر غاصبي من وبر ناحق كذا دستن من جه فرمايد كه دعوى اين اقرار مسموع بود باني اجاب بود (٢) من أوائل دعوى القاعدية ملخصا قال الماد في محمل لا يكون صاحب يد بعد ما خرج من المحمل بل يكون صاحب اليد صاحب الرقبة فلو أقام الماد بينة أنه كان يمر قبل هذا فيه زمانا طويلا لا يقضى له باليد لأن هذه الشهادة على اليد المنقضية وانما لا تقبل عند أبي حنيفة ومحمد ولكن لو أقر صاحب اليد بأن المدعي كان يمر فيه ولكن بغير حق أو أقام المدعي بينة على اقرار ذي اليد بذلك يقبل لأن الاقرار باليد المنقضية صحيح من أواسط دعوى القاعدية وعن أبي بكر الاسكاف في رجل ادعى طريقا في مسكة غير نافذة وأهل السكة يجحدون فانهم يحلفون ولو حلف واحد منهم سقط اليمين عن الباقي وإن نكل يحلف الباقي ولو كان فيهم يقيم أو وقف فلا يمين عليهم في الخامس عشر من دعوى التاتارخانية وإذا كان للرجل ميزاب في دار رجل فأراد رب الدار أن يمنع من أن يسيل فيه الماء فله منعه حتى يقيم البينة أن له حق مسيل الماء فيه وليس لصاحب الدار أيضا أن يقطع الميزاب (٣) وذكر في كتاب الشرب في نهر في أرض لرجل يسيل فيه الماء واختلف في ذلك فالقول لصاحب الماء الآن في مسئلة كتاب الشرب وضع المسئلة فيما إذا كان الماء جاريا وقت الخصومة وإذا كان الماء جاريا وقت الخصومة لا شك أنه يكون القول قول صاحب الماء الآن يقيم صاحب الأرض بينة أن النهر ملكه وكذلك إذا لم يكن جاريا وقت الخصومة إلا أنه علم أنه كان يجري إلى أرض هذا الرجل قبل ذلك كان القول قول صاحب الماء ويقضى له بالنهر الآن يقيم صاحب الأرض بينة أن النهر ملكه حتى إن في مسئلة النهر إذا لم يكن الماء جاريا إلى أرض هذا الرجل وقت الخصومة ولم يعلم بجريانه إلى أرضه قبل ذلك فانه يقضى لصاحب الأرض بالنهر الآن يقيم صاحب الماء بينة أن النهر ملكه وفي مسئلة الميزاب وضع المسئلة فيما إذا لم يكن الماء جاريا وقت الخصومة ولا به لم جريانه قبل ذلك وإذا كان كذلك فصاحب الماء لا يكون صاحب يد في هذه الحالة ولا يقبل قوله وهذا لا خلاف بين المشايخ فيه فأما إذا كان الماء جاريا في الميزاب وقت الخصومة فقد اختلف المشايخ فيه منهم من قال القول قول صاحب

(١) وفي آخر كتاب الشرب من التفة قال أبو القاسم إذا كان مسيل سطوحه إلى دار رجل وله فيها ميزاب قديم فليس لصاحب المذار منه
عن تسيل الماء وهذا المصنف جرت به العادة وعليه الفتوى ع (٩٠)

(٢) لأن هذه الشهادة خاتمة على يده على الطريق في الزمان الماضي فكانت شهادة يبد منقضية والشهادة يبد منقضية بأطله عندهما كذا في الخامس عشر من دعوى المحيط البرهاني وذكر بعد ورقة تقريرا في ذيل مسألة أخرى وهذه المسئلة دليل على أن الشهادة على يد منقضية صحيحة عند محمد وكذا ذكر في الخامس من دعوى الظهيرية وذكر في المحيط في أواخر الفصل ما يدل على أن عند محمد لا تقبل الشهادة على يد منقضية وقد سبق ما يناسبه في كتاب الشهادة فخلا عن شهادة الخاتمة وقال في فصل في دعوى المقتول من الخاتمة ولو شهد الشهود أنها كانت في يد المدعي أمس أو قالوا نذهر أو سنة لا يقضى به هذه الشهادة وعن أبي يوسف أنها تقبل ويؤمر بالتسليم إلى المدعي انتهى وفي الثاني والخمسين من شرح أدب القاضي ما حاصله أن الشهادة على يد زاتلة لا تقبل بل في ظاهر الرواية وروى أصحاب الامالي عن أبي يوسف أنها تقبل ع (٣) قوله أن شهدوا أنه ماء المطر فهو ماء الوضوء الخ هكذا في النسخ التي يدي ومقتضى قوله قبله ويكون له ما شهدوا الله به وقوله بعده فإن قال هؤلاء الوضوء فهو ماء الوضوء لا غير الخ أن في العبارة سقطا والاصل هكذا أن شهدوا أنه ماء المطر فهو ماء المطر أو ماء الوضوء والاعتسال فهو ماء الوضوء والاعتسال هكذا يظهر وليجزر اه مصححه

(٤) وقال في دعوى التجريد وان لم يبينوا قال قول قول رب المذار فهو اختبار للقول الأخير ع (ترجمه)

(٥) ادعى رجل على جاره أن له حق طريق ماء في ملكه وبين طوله وعرضه وموضعه وقال أنه أجريت الماء من هذا المكان منذ سنين عديدة فقال جاره نعم أجريته من هذا المكان ولكن بغير حق

الميزاب كما في مسألة النهر ومنهم من قال لا يقبل قول صاحب الميزاب وذكر القسمة أبو الليث عن المتأخرين من أصحابنا (١) أنهم استحسنوا في الميزاب إذا كان نضوب سطح صاحب الميزاب إلى موضع الميزاب وعلم أن النضوب قديم لم يحدته صاحب السطح وعلم أن الميزاب قديم أن يجعل له حق مسيل الماء فإن جاء صاحب الميزاب بيعة فشهدوا أنهم راوه يسيل فيه الماء فليست هذه الشهادة بشيء (٢) وهذا قول أبي حنيفة ومحمد فإن شهدوا أن له مسيل ماء في هذا الميزاب فإن بينوا أنه ماء المطر أو ماء الوضوء أو ماء الاعتسال فلا شك أن هذه الشهادة مقبولة ويكفي أن يكون له ما شهدوا به (٣) أن شهدوا أنه ماء المطر فهو ماء الوضوء والاعتسال وليس له أن يسيل فيه ماء المطر وإن لم يبينوا شيئا من ذلك ذكر في الكتاب أن الشهادة مقبولة واختلف المشايخ فيه منهم من قال المسئلة مؤقولة وتأويلها أنهم شهدوا على إقرار صاحب المذار أن له مسيل ماء في داره من هذا الميزاب وإذا كان هكذا لاشك أن الشهادة تقبل فأما إذا شهدوا على الثبات ولم يبينوا شيئا (٤) واختلفوا فيها بينهم أنه إذا قبلت هذه الشهادة فماذا يثبت بعضهم قالوا يسيل الماء من المطر ومنهم من قال يثبت كلا الأمرين حق تسيل ماء المطر وحق تسيل ماء الوضوء والاعتسال جميعا ومنهم من قال يؤمر صاحب المذار بالبيان فإن قال هو ماء الوضوء فهو ماء الوضوء لا غير وإن قال هو ماء المطر فهو ماء المطر لا غير ويختلف الآخر وإن شهدوا أنه مسيل ماء دائم للوضوء والاعتسال وماء المطر فهو جازم ويثبت جميع ذلك ولو لم يكن للمدعي بيعة أصلا استخلف صاحب المذار ويقضى فيه بالنكول في الخامس عشر من دعوى التاتارخانية وكذا في المحيط * قال مردى الزمك همما به حق آب راي دعوى كرد وطول وعرض وموضع وي بديد كرد وكفت از دير سالها از نجاب آب او رده ام همما به كفت آرى از نجاب برده ولكن يناحق (٥) هذا إقراره للمدعي باليد ودعوى منه عليه بالغصب فطالبه بالبيعة أن المدعي غاصب فإن أقام والاعومل بإقراره من أوائل دعوى القاعدية * لمسيل في قناة أراد صاحب القناة أن يجعله ميزابا أو كان ميزابا فأراد أن يجعله قناة ليس له ذلك هذا إذا تناقوا في الضرر وكذا إذا أراد أحدهما أن يجعل ميزابه أطول أو أعمق وأراد أن يسيل ماء سطح ليس له ذلك وكذا إذا أراد أهل المذار أن ينواحتا وسطا والميزاب والمسيل أو أراد أن يعلوا الميزاب أو تسفله عن مكانه لم يملكوا ولو بنى أهل المذار بناء ليسيلوا على ظهره ميزابا لهم ذلك له طريق في دار آخر أراد صاحب المذار أن يبنى بناء يقطع طريقه لا يملكه فإن ترك قدر عرض الباب له وبنى وراءه ذلك دارا لميزابين سطح أحدهما أعلى والآخر أسفل ومسيل الأول على السفلى أراد مالك السفلى إعلها وأن يبنى عليها له ذلك ولا يملك الأعلى منعه بل يطالبه حتى يسيل مائه إلى طرف الميزاب وإن أنهدم السفلى أو هدمه المالك لم يملك الأعلى تكليفه بالصمارة وإزالة الماء بل يعمره بما له ويعنه من الانتفاع حتى يعطيه ما أنفق في الفصل الأول من حيطان البرازية وكذا في الخلاصة * وفي نوادر هشام قال سألت محمدا عن رجل ادعى على رجل أن مجرى مائه في بستانه ولم يكن الماء جاريا يوم اختصم فما شهد

شاهدان أنه كان جاريا إلى بستان هذا أمس قال كان أبو يوسف يجبر هذه الشهادة وكان أبو حنيفة لا يجبرهما لم يشهدوا بالملك أو الحق وهو قول محمد ولو شهدوا على إقرار المدعى عليه بذلك جاز في قولهم في الخامس عشر من دعوى المحيط البرهاني • ذكر ابن سحابة في نوادره في الميزاب الذي كان يجري فيه الماء في دار رجل إلى دار رجل لا تقبل الشهادة في هذا في قول أبي حنيفة حتى يشهدوا أنه حقه وقال أبو يوسف إذا شهدوا أن هذا يجري مائه كان له أن يجري فيه الماء ولا يشترط أن يشهدوا بالملك أو الحق وهذه المسئلة ومثله تجري الماء في البستان سواء وإن لم يكن لصاحب الجري بينة في هذه المسائل يحلف صاحب الدار وصاحب البستان بالله ليس فيه حق وهذا قول أبي حنيفة ومحمد وعلى قول أبي يوسف يحلف أنه ليس هذا يجري مائه من المحل المزبور (١)

• (الخامس في دعوى البيع والشراء والابارة) • رجل ادعى دارا في يد رجل وقال الدار داري اشتراها فلان منك لي وفلان غائب والذي في يده الدار يجحد البيع قال أبو يوسف أقبل بينة المدعى عليه وكذا لو كان المشتري حاضرا ينيك الشراء وهذا بمنزلة رجل ادعى دارا في يد رجل وقال هي لي اشتريتها من فلان وكان فلان اشتراها منك وقال أبو حنيفة إذا ادعى أنها له اشتراها من فلان وفلان اشتراها من الذي في يده تقبل البينة وإن ادعى أنها له اشتراها من فلان من الذي في يده الدار لا تقبل هذه البينة ولو قال هذا لي اشتريته من فلان الذي وكلته بالبيع تسمع دعواه ولو قال هذه لي اشتراها منك فلان وفلان كان وكلاهما لا يسمع دعواه في قول أبي حنيفة ومحمد وتسمع في قول أبي يوسف (٢) في فصل في دعوى الدور والأراضي من دعوى الخاتمة • رجل ادعى أنه باع هذه الدار من هذا الرجل بكذا فقال المدعى عليه ما اشتريتها منك فلما أقام المدعى البينة على ما ادعى أقام المدعى عليه البينة أنه اشتراها وكيل فلان الغائب تسمع دعواه وذكر في المتن إذا ادعى دارا في يد رجل أنها اشتراها من ذي اليد وكلي فلان الغائب لا تسمع دعواه ولا تقبل بينة في قول أبي حنيفة في باب ما يطل دعوى المدعى من دعوى الخاتمة ملخصا • رجل ادعى عينا في يد رجل أنه له اشتراها من فلان الغائب وصدقه الذي في يده فانه لا يؤمر بالتسليم إلى المدعى كيلا يكون ذلك قضاء على الغائب من غير خصم بإقرار المدعى عليه من المحل المزبور (٣) وفي الاقضية باع دارا بغير أناس في العراق ونقد الثمن ووكله بالقبض والخصومة فرجع وقال لم يسلم الدار إلى من يسهه الدار لا يسترد الثمن ما لم يبرهن على ذلك في الخامس من دعوى البرازية وكذا في الخلاصة ملخصا • وفي شرح الطحاوي من ادعى شيئا بسبب الشراء أن ادعاء من صاحب اليد يحتاج إلى إثبات العدة غيب وذكر في الجامع أنه بشرط أيضا والبائع يملكه وإن ادعاء من غيره لا يصح حتى يذكر أحد الأشياء الثلاثة إثبات الملك لباثعه وقت العقد أو إثبات الملك لنفسه في الحال أو إثبات القبض والتسليم ولا بد من ذكر الثمن فيها ادعى الشراء منه أو من غيره فان شهد أحدهما على البيع والآخر على الإقرار بالبيع يقبل

(١) وفي الخامس والعشرين من قضاء المحيط البرهاني قال ولو ادعى في دار رجل قال القاضي يأمره أن يصحح دعواه وتصحيح الدعوى أن يبين أن له مسيل ماء المطر أو ماء الوضوء فان هذا مما يتفاوت فان المطر لا يكون أدوم ويكون أكثر وماء الوضوء والغسلات يكون أدوم ويكون أقل وينبغي أن يبين موضع مسيل الماء في مقدم البيت أو مؤخره •

(٢) وفي السادس من دعوى النصاب لو قال اشترى وكلي منك هذه الدار لاجلي بكذا لا يسمع لأن الوكيل بالشراء يشتري لنفسه أولا وهو لا يملك إثبات الملك للغير انتهى فظهر الفرق بين هاتين المسئلتين وقد خفي على بعض من العلماء حتى قال مولانا عبد الحليم الشهير بأخى زاده ليت شعري ما وجه عدم العدة وما معناه • وكذا في البرازية في الخامس عشر من الدعوى في نوع في الخصم وقال في الآخر الفصل الأول من الدعوى إذا قال اشترى وكلي منك لا يصح ولم يذكر فيه خلافا وفي مسائل التناقض من دعوى المنية قال ما اشتريت منك هذه الدار ثم بقيم البينة أنه اشترى وكيله له منه صح وكذا في الصغرى والتمة فالظاهر أن هذا على قول أبي يوسف •

(٣) قوله وفي الاقضية إلى آخره هذه المسئلة موجودة في بعض النسخ •

وفي المبسوط ادعى شيئا في يد غيره اشتراه من فلان الغائب وذو اليد يدعيه لنفسه لا يقبل
برهان الشراء عنه من الغائب ما لم ينصواعلى الامور الثلاثة التي ذكرناها آنفا في
الخامس عشر من دعوى البرازية في نوع من أنواع الدعاوى وكذا في السادس من
العمادية • قال أبو حنيفة ان كانت الدار في يدى ورثة وأحدهم غائب فادعى أحدهم
انه اشترى نصيب الغائب وأقام البينة عليه هل تقبل البينة على بقية الورثة الذين في أيديهم
الدار فهذا على وجهين أما أن يكون بقية الورثة الذين في أيديهم مقرين بنصيب الغائب
أو كانوا منكرين فان كانوا مقرين بنصيب الغائب فانه لا يقبل وان كانوا منكرين
تسمع هذه البينة ويثبت الشراء على الغائب حتى لو حضر لا يكلف المدعى إعادة البينة
في الخامس من دعوى التنازع الثانية وكذا في المحيط • رجل اشترى شيئا فوجده في يد
غيره قبل أن يتقدم الثمن لا يكون له أن يأخذه من صاحب اليد الا أن يدعى الوكالة بالقبض
من البائع في فصل دعوى المنقول من الخاتمة • ادعى انه ملكه اشترا من فلان
وهو يملكه ولم يبين الثمن لا يقبل ولو قال اشتريت وتقدمت الثمن يقبل وان لم يبين الثمن
(١) من أواسط دعوى التساعدية وكذا في دعوى المنقول من الخاتمة • وعن الثاني
لو قال الذي في يده كنت بعته من فلان الذي يزعم انه وكيله بالشراء له وفلان غائب
فلا خصومة بينه وبين المدعى وكذا لو قال كنت بعته من فلان الذي يزعم انه وكيله لكنه
محبوس بالثمن عندي أو أودعنيها في الخامس عشر من دعوى البرازية في نوع في الخصم
(نوع في دعوى الاجارة) • رجل ادعى على آخر مالا معيناً وبين بسبب انه آجر منه
محمداً وادّعى اليه ولم يذكر أنه آجر وهو يملكه وكذا الشهود لم يذكروا صريح الدعوى
والبينة بخلاف دعوى الشراء والوقف لان الغائب لو آجر المفصوب يستحق الاجر في
السادس من دعوى الخلاصة • رجل ركب دابة رجل الى بغداد ثم قال امرت بها
وقال صاحب الدابة آجرتها بدرهم ونصف فان القول يكون قول الراكب لان صاحب
الدابة يدعى تقويم المنفعة وهو ينكر في فصل في اختلاف الآجر والمستأجر من اجارة
الخاتمة • دار في يد رجل ادعى عليه رجل انها في اجارتي آجرني فلان وادعى ذو اليد
انها في اجارتي آجرني فلان تصح الدعوى في العاشر من دعوى نصاب الفقهاء • دار
في يد رجل برهن عليه رجلان كل منهما انه ملكه وقد آجره من ذي اليد فالدار
والاجرة بينهما استحصانا من دعوى موجبات الاحكام وكذا في الثلاثين من دعوى
التنازع الثانية

(السادس في دعوى الوكالة والكفالة) • في تساوى القاضى ادعى على غائب ديناً
بمحضرة رجل يدعى انه وكيل الغائب في الخصومة فاقتر المدعى عليه بالوكالة لم يصح حتى
لو برهن المدعى بالدين على الغائب لم يقبل وكذا لو ادعى ديناً على ميت بمحضرة رجل
يدعى انه وصي الميت وأقر المدعى عليه بالوصاية فالبرهان عليها لا يقبل بالخصم حاضر
عندنا فلو حكم بميتوتها لخصم حاضر ثم جاء رجل الى الحاكم وقال انا فلان بن فلان
الثلاثي ووكلت هذا بطلب مالي على فلان أو قبضه وغاب الموكل فلخصم الوكيل رجلاً

(١) والفرق انه اذا لم يقبل نقدته كان
العقد قائماً ولم يكن منتهياً فكان المدعى
هو العقد والقضاء باله قد لا يمكن
الا بالقضاء بالثمن وانه مجهول واذا
قال نقدته كلف العقد منتهياً فكان
المدعى هو المالك والقضاء بالمالك يمكن
كذا في القاعدة

(١) وقد مر بيانه في الفصل الثاني من الوكالة في مجمرنا هذا ان خلاصة مدعي (٢) وهذا على الطلاق لا يصح فانه قال في أوائل دعوى الخاينة ان المدعي لو كان ديناً لا يجبر القاضي على بيان السبب وكذا في باب اليقين من الخاينة لكن يستفي من الدين دين النفقة فانه قال في السادس من الفصولين لو ادعت امرأة مالا على ورثة الزوج لم يصح ما لم تبين السبب بل وازان يكون دين النفقة وهي تسقط بموته قال ظاهر أن يقول دعوى المال بسبب الكفالة كما في الخلاصة والمؤلف ذكر المسئلة في الخامس عشر من الدعوى وقال فيه كما في الخلاصة مد

(٣) الظاهر أن يقول بالدية على العاقلة كما قال في الخامس عشر من الدعوى وهو الموافق لما في السادس من العمادية والتاسع من الاستروثية وقد مر في الفصل الاول نقلاً عن الفصولين مد

(٤) أقول ان قوله له المطالبة منه بلا إعادة البيعة يوجب أن له مطالبة كل الثمن من المشتري الآخر وهو مخالف لما في العشرين من كفالة المحيط حيث قال فان لم يأخذ الطالب شيئاً حتى حضر الغائب لا يحتاج الى إعادة البيعة عليه لكنه انما يأخذ منه الطالب خمسة مائة لا غير وقال في العمادية في الفصل الخامس فان حضر الغائب قبل أن يأخذ البائع من الحاضر ألف درهم لم يكن للبائع أن يأخذ من الذي حضر الا خمسة مائة وهي الاصلية عليه لان القضاء على كفيله لها قضاء عليه والقضاء على المكفول عنه لا يكون قضاء على الكفيل مد

(٥) وفي الثالث من الفصول الاستروثية أن دعوى الكفالة بدون ذكر الاذن أو الاجازة لا تصح فليأتكم مد (٦) كالحضنة وامتناع الرجوع في الهبة مد

وقال أنا وكيل فلان المذكور في قبض ماله على هذا ان عرف المالك الموكل باسمه ونسبه قبل دعوى الوكالة وان لم يعرف الموكل لا بد أن يبرهن الوكيل على أن الموكل المذكور اعماً ونسباً وكلاً بذلك (١) في أول السابع من دعوى البرازية وعما فيه رجل أقام البيعة على رجل أن فلان بن فلان وكله وفلان بن فلان بقبض المال الذي له عليه فجحد الغريم الدين والوكالة أو جحد الوكالة خاصة فأقام الوكيل البيعة على الوكالة والدين جملة هل يقضى بوجوب كلاًهما وبالدين عند محمد يقبل وعندهما لا وقد ذكرنا في كتاب القضاء ولو حضر الغائب لا يحتاج الى إعادة البيعة لأن أحد الوكيلين لا يتفرد بقبض الدين فاضطر الى أن يتصب خصماً من الغائب واذا ثبت لم يكن له أن يقبض حتى يحضر الغائب وبمثل لو أقام هذا الوكيل البيعة ان صاحب المال وكله وفلان الغائب بمخوضته مع فلان أو يقبض الدين فاجاز ما صنع كل واحد منهما ما فانه يقضى بوكالة الحاضر دون الغائب في السابع من دعوى الخلاصة مد دعوى المال لا تصح بلا بيان السبب (٢) اعدم جواز الكفالة بالدية (٣) وبذل الكفيلة برهن أن له على الغائب ألفاً وهذا كقبيل عنه ان ادعى كفالة مبهمة بأن قال قال الكفيل تكفلت بكل ماله على فلان ولي عليه ألف وذكر شهوده مثل ذلك ونصوا على قبوله اقضى به على الحاضر والغائب وله مطالبة أيهما شاء ولا يحتاج الى إعادة البيعة بعد حضور الاصل وان فسر الكفالة وقال تكفلت بألفي على الغائب ان قال كانت بامر وبرهن حكمهما عليهما كما مر فيما اذا كانت الكفالة مبهمة وان لم يذكر الأمر وبرهن فعلي الكفيل خاصة فاذا حضر الغائب لا بد من إعادة البيعة باع منهما ما عا باء وكفل كل منهما عن الآخر فلي البائع أحدهما وبرهن على البيع منهما وأن كلا منهما كقبل عن الآخر بامرهم يحكم بألف عليه تصفها أصالة ونصفها كفالة وان لم يستوف منه شيئاً حتى اتي المشتري الآخر له المطالبة منه بلا إعادة البيعة (٤) واذا البرهن انه كفل له وفلان الغائب عن فلان بألف وكل منهما كفل عن الآخر بامرهم يقضى عليهم ما حتى لو حضر الغائب لا يحتاج الى إعادة البيعة في أول الثاني من دعوى البرازية مد ولو ادعى رجل على رجل انه باعه وفلان بن فلان الغائب عبداً بألف درهم وكفل كل واحد منهما عن صاحبه ما عليه من الألف وأقام البيعة عليه أخذ الحاضر بألف درهم واذا حضر الغائب يأخذه بالخمس مائة التي هو أصل فيها ولا يأخذ بالخمس مائة التي ادعى انه كفل بها في الفصل العشرين من كفالة المحيط البرهاني في دعوى الكفالة لا بد أن يذكر أني أبرت الكفالة في مجلس الضمان فلو ادعى ولم يذكر الاجازة ثم ادعى ثانياً وذكر الاجازة يسمع وكذا في الشهادة لأن في الاول أثبت البعض وفي الثاني أثبت الباقي وقد ذكرنا هذا في باب دعوى الاجازة وقد مر القاضي الامام على أن ذكر الاجازة ليس بشرط في الدعوى ودعوى الكفالة تنضم الى الاجازة كما لو ادعى البيع لا يحتاج الى قوله هو باع وأنا اشتريت في الحادي عشر من دعوى نصاب الفتها (٥)

(السادس في دعوى التيب والارث) مد رجل أقام البيعة على رجل أنه أخوه لا يسه وأمه أو جده لا يقبل حتى يدعى قبله حقاً من ميراث أو نفقة أو غيره (٦) حينئذ يقبل ويثبت

٢٤ انقروى في الاستروثية أن دعوى الكفالة بدون ذكر الاذن أو الاجازة لا تصح فليأتكم مد (٦) كالحضنة وامتناع الرجوع في الهبة مد

النسب وكذلك لو أقام البينة أنه نافلته (١) لا يقبل إلا أن يدعى حقا وذكر الخصاص
أنه تصح دعوى الجدة من غير أن يدعى حقا كما في الأبوة والبنوة والصحيح هو الأول ولو أقام
البينة على رجل أنه أبوه أو ابنه أو على امرأة أنها بنته وهي تنكر ينبت نسبه منه وإن لم
يتدع قبله حقا في باب الشهادة على إثبات الارث من شهادات المحطم لمصا (٢) ذكر (م)
في (ج) الأصل في دعوى النسب أن ينظر إلى النسب المتنازع فيه فلو كان مما ثبت باعترافهما
كأبوة وبنوة وولاء وزوجية فالمدعى خصم لو أنكر المدعى عليه وتقبل بينته سواء
ادعى لنفسه حقا أو لم يتدع ولو مما لا يثبت باعترافهما كاخوة فهو خصم لو ادعى حقا مع
ذلك والافلا يصح في السادس من الفصولين وكذا في العمادية قال في الجامع له
ودبعة أو غصب أو دين عليه فجاء رجل وأقام بينة أن صاحب المال قد توفي وهذا المدعى
أخوه لا يسه وأمه وارثه لا وارث له غيره والذي قبله المال جاحد للمال أو مقر بالمال منكر
لمساواة فالمدعى عليه خصم له فإذا قضى القاضي بالمال كله فقبضه ثم جاء صاحب المال حيا
وقد هلك المال في يد القابض فإن كان الذي عنده المال غاصبا فصاحب المال بالخيار أن
شاء ضمن الشهود وإن شاء ضمن الغاصب وإن شاء ضمن الأخ فإن اختار تضمين الغاصب كان
الخيار للغاصب إن شاء ضمن الشهود وإن شاء ضمن الأخ فإن ضمن الشهود رجوعوا على
الأخ وإن ضمن الأخ لا يرجع على الشهود وإن كان الذي عنده المال مودعا فلا ضمان
لصاحبه على الدافع ولو كان يجير صاحب المال إن شاء ضمن الشهود وإن شاء ضمن الأخ
فإن ضمن الشهود رجوعوا على الأخ وإن ضمن الأخ فهو لا يرجع على أحد وإن كان المال
دينا فلا ضمان لصاحبه على الشهود فإن أخذ صاحب المال الدين من الغريم كان الغريم
بالتحيار إن شاء ضمن الأخ وإن شاء ضمن الشهود فإن ضمن الشهود رجوعوا على الأخ وإن
ضمن الأخ لا يرجع على الشهود فإن أقام البينة أنه ابن الميت وقضى القاضي
بذلك فلا ضمان على الدافع في الوجوه كلها ولكن الابن بالتحيار إن شاء ضمن الشهود وإن شاء
ضمن الأخ فإن ضمن الأخ لا يرجع على الشهود وإن ضمن الشهود رجوعوا على الأخ ولو لم يقيم
الثاني بينة أنه ابن الميت ولكن أقام بينة أنه أخو الميت لا يسه وأمه ووارثه قضى القاضي
بينته وقضى له بنصف ما قبض الأول من الميراث ولا ضمان على الذي قبله المال في الفصول
كلها ولا ضمان على الشهود ههنا تاتارخانية في السادس والعشرين وكذا في الحادي
والثلاثين منه إذا جاءت امرأة الحزب بولد فنفاه يلاعن بينهما لكن لا ينقطع النسب منه إن
نفاه في مدة بعيدة وينقطع إن نفاه في مدة قريبة وتكلموا في ذلك فقدره أبو يوسف ومحمد
بالاربعة فبعد الأربعة لا ينقطع وأبو حنيفة قوض ذلك إلى رأي القاضي ولو هي فسكت
لا يصح نفيه بعد ذلك بخلاف المولى إذا هي بولد الأمة فسكت يصح نفيه ولا يكون سكونه
اقرارا في آخر لمان طلاق القنية وهي مذكورة في آخر طلاق هذا الكتاب وذكر
في عناق هذا الكتاب الأمة إذا جاءت بولد فهي المولى فسكت لا يكون قبولا بخلاف
المنكوحة وأم الولد حيث يكون السكوت عند التهنئة قبولا لكن نسب أم الولد ينتق بجرد
النفي من غيرها وإن وولد المنكوحة لا في فصل في دعوى النسب من دعوى التهمة قال محمد

(١) أي ولد وولده

(٢) قال في الفصل الأول من الباب
الخامس من دعوى النصاب لو ادعى رجل
على أخوانه أخوه أو ابن ابنه أو جدته
لا تسمع إلا إذا ادعى بسببه ميراثا أو نفقة
أو الإقرار بالابن والاب والزوجة ومن
المرأة بالزوج وبولاء العتاقة أنه اعتقه
أو ادعى على عبده أنه معتقه يصح قال
يحفظ هذا لا محالة انتهى وهذا يشير إلى
أنه لو أقام البينة أنه نافلته لا يقبل أن لم
يتدع حقا فكانه اختار القول الأول

(١) كذا في نسخ التاتارخانية والمحيط

والظاهر أنه سقط من قلم النسخ بعض الوجوه والمناسبات أن يقول وأما أن كذبه المقر له فقال أبو حنيفة أنه لا تصح دعوة المولى فيه أيضا وقال أبو يوسف ومحمد تصح وبإساعده سياق كلام صاحب المحيط فيكون موافقا لما في باب ادعاء الولد من دعوى المبسوط حيث قال وإن كان المقر له حاضرا فكذبه ثم ادعاء المقر بعد ذلك لنفسه قال أبو حنيفة لا يثبت نسبه منه وقال أبو يوسف ومحمد يثبت نسبه منه **س**

(٢) الطاهر أن يقول أقام امرأة أي أقام الزوج كما في النصاب **س**

(٣) وتكنى شهادة امرأة واحدة وذكر القابلة خرج مخرج العادة كذا في شرح الوقاية أصدر الشريعة وكذا في التسهيل **س**

قال في الفصل الأول من الباب الخامس من دعوى النصاب ولو ادعت المرأة أنه ابنها وهو لا يعبر لا يثبت الابتهادة القابلة انتهى فيكون كلامه ههنا إطلاقا في مقام التقييد **س**

(٤) وفي الغاية ويحمل على أن الرجلين قالوا اتفق نظرنا إلى الولادة من غير قصد وقيل تقبل شهادتهما وإن قالوا نعمدنا النظر لتحصل الشهادة كما في شهادة الزنا كذا في المشرع شرح الجمع **س**

(٥) صبي في يد امرأة فأقامت امرأة أخرى شاهدة أنه ابنها وأقامت التي هو في يدها شاهدة أنه ابنها قضى به لاني هو في يدها لأن الحجتين استوتتا في دعوى النسب فيخرج جانب ذي اليد وكذلك لو شهد لكل واحد منهما رجلان في شهادة النسب من شهادات المبسوط

إذا زوج الرجل أمته من عبده فجاءت بولد ستة أشهر فصاعدا فهو ابن الزوج وإن نشأ الزوج لم ينتف منه لأنها لما جاءت بالولد ستة أشهر أمكن إحالة العلوق على النكاح فكان هذا الولد النكاح وولد النكاح لا ينتفي نسبه إلا باللعان ولا لعان بين الرجل وامرأته الأمة فإن ادعاء المولى وقال هذا ابني لم تجز دعوته ولم يثبت نسب الولد منه **و** يمكن بعق الولد بأقراره وتصير الجارية أمه ولده في الثامن والعشرين من دعوى المحيط البرهاني وعمامة فيه **س** قال محمد وإذا كانت الأمة في يدي رجل وولدت غلاما فأقر المولى الذي له الأمة أن هذا الغلام من زوج حر أو عبد وزوجها أيام ثم ادعاء بعد ذلك لنفسه فهذا لا يخلو من وجوه أما أن صدقه المقر له في ذلك أو لم يصدقه ولم يكذبه بل سكت أو كان غاميا أو ميتا في هذه الوجوه لا تصح دعوة المولى وقال أبو يوسف ومحمد تصح في الثامن والعشرين من دعوى التاتارخانية في نوع آخر في الرجل يقر بصبي في يده أنه ابن فلان ثم يدعيه لنفسه (١) ادعت على زوجها أن هذا ولدي منك والولد في يدها فشهدت على الولادة امرأة وكذبها الزوج قال محمد إذا الزمه إقامه أقسام الفرائض ولو كان الزوج يدعي الولد وكذبه المرأة وبرهن امرأة (٢) على الولادة لم يصدق الزوج وانما يثبت بشهادة القابلة إذا ادعت المرأة الولادة في العاشر من دعوى البرازية **س** وكذا في الخامس من دعوى النصاب **س** ادعت الولادة من النكاح وأنكر الرجل وادعى الولادة من الزنا لا يثبت النسب ويلزم المهر ويدبر عنه الحد من المحل المزبور وكذا في الثقة في فصل في دعوى النسب **س** (الذخيرة) امرأة تقر بصبي أنه ابنها وشهد بها القابلة (٣) يثبت النسب منها إذا صدقها الصبي في ذلك قالوا ما ذكر من الجواب في الكتاب أنه يثبت النسب بشهادة القابلة محمول على ما إذا لم يكن ثمة منازع أما إذا كان ثمة منازع بان ادعت نسب هذا الولد من رجل وذلك الرجل ينكر لا يثبت نسب الولد بشهادة القابلة في قولهم جميعا وانما يثبت بشهادة رجلين (٤) أو رجل وامرأتين وإن كانت المنازعة امرأة أخرى ففي المسئلة روايتان في إحدى الروايتين يقضى بالنسب منها لم تقم كل واحدة منهما رجلين أو رجلا وامرأتين في الثامن والعشرين من دعوى التاتارخانية وكذا في الثالث والعشرين من اقرار التاتارخانية **س** امرأة أن ادعت كل منهما نسب ولد في أيديهم لم يثبت لاحدهما حتى يشهد رجلان وإن أقامت باينة يثبت النسب منهما كان الولد في أيديهما أو في يدها ثالث عنده وعندهما لا تصح الدعوى منهما في السادس من شهادات البرازية وكذا في الخلاصة (٥) وفي دعوى المرأة على آخر أنه ابنها ذكر في الاقضية أنه يسمع وهو استحسن وعن الثاني وهو المروي في الفرائض عن محمد أنه لا يصح وهو القياس في العاشر من دعوى البرازية **س** وكذا في الخلاصة **س** امرأة ادعت صبيًا أنه ابنها لا تصدق إلا أن تأتي بامرأة تشهد بالولادة قالوا المراد بها امرأة لها زوج وانما لم يصح لمافيه من الزام النسب على الزوج والالزام لا بد له من الحجة والحجة شهادة القابلة في باب دعوى النسب من دعوى الوافي شرح الكافي وعمامة فيه **س** ولو كانت تدعي النسب في ذلك على الرجل من غير نكاح قائم بان كانت معتدة فلا بد من حجة تامة عند أبي حنيفة وهي شهادة رجلين أو رجل وامرأتين ولو كانت لا تدعي

للسرخسي **س** صبي في يد امرأة ادعت امرأة أخرى أنه ابنها وأقامت على ذلك امرأة (أي قابلة) وأقامت المرأة التي هو في يدها امرأة أنه ابنها يعني التي هو في يدها ولو شهد لكل واحد منهما رجلان قضى للمعارجة في الثامن والعشرين من دعوى التاتارخانية

الزمام على أحد بأن لم تكن مشكوكة ولا معتدة ثبت النسب منها بقواها بلا حجة لأن فيه الزمام على نفسه هادون غيرها من المحل المزبور ولو ادعت امرأة على رجل أنه ابنها لا يثبت الابتهادة القابلة في العاشر من دعوى الخلاصة ولو أقر الزوج بالحبل أو كان الحبل ظاهرا أو للفراش قائما ثبت الولادة بقول القابلة لأنه يثبت النسب قبل الولادة لقيام الفراش ثم وقعت الحاجة إلى تعيين ولدان الخصم بقول له هلك فخرج بينا أو مات بعد الخروج فلم يكن بد من تعيينه بشهادة القابلة وقول القابلة حجة في إثبات الولادة وتعيين الولد في باب دعوى الزوجين الولد من دعوى المحيط للسرخسي امرأة جاءت بولد فقالت زوجها هذا ابني منك وصدة قهما الزوج ثم جاءت امرأة أخرى تدعى أنه ابنها وشهدت امرأة على الولادة لم أقبل شهادة المرأة على ذلك ودلت المسئلة على أنه يثبت النسب منها بمجرد الدعوى من غير شهادة القابلة إذا لم يكن لها زوج في السادس من شهادات الخلاصة استولد موطوءة الأب بمدة موت الأب يثبت النسب لأن ملك الرقبة ثابت إن لم يكن حل الوطء ثابتا فصارت بمنزلة ما إذا استولد جارية هي أخته من الرضاع أو مجوسية بخلاف المسلم إذا تزوج مجوسية وولدت لا يثبت النسب اشترى امرأة فسد النكاح ولا يثبت النسب ما لم يدع بعد الشراء ولو تزوج بته غلامه ثم مات الأب حتى فسد النكاح ثم جاءت بولد يثبت النسب من غير دعوى في الخامس من دعوى النصاب له عبد في صحته أقر في مرضه أنه ابنه ومات بولد له مثله وليس له نسب معلوم صح وإن عليه دين محيط لا يسعي في شيء ويرث إن فاضت التركة عن الدين وإن لم يكن العلق في ملكه وكذا إذا ولدت جاريته في ملكه وادعى أنه ابنه في مرض موته يرث وإن لم يكن العلق في ملكه (١) في العاشر من دعوى البرازية وكذا في الخلاصة رجل قال لعبد هذا ابني أو قال لجاريته هذه ابنتي إن كان المملوك يصلح ولدا له وهو مجهول النسب يثبت النسب ويعتق العبد سواء كان العبد أمجيا جليبا أو مولدا وإن كان العبد يصلح ولدا له لكنه معروف النسب ويعتق العبد في قول أبي حنيفة وقال أصحابه لا يعتق في العتق بدعوى النسب من اعتاق النمانية وكذلك إذا ملك معه أمة وخدم ملكها في حالة الصحة لأسعابة على الأم لأن الأم لا تدعى لو ملكها في حالة المرض لما تميزت فهنا أولى في الثاني والعشرين من دعوى المحيط في نوع في اقرار المريض بالولد قال محمد إذا كان في يد رجل أمة فولدت في يده وأقام رجل آخرينة أن هذه الأمة أمته ولدت هذا الولد منه في ملكه وعلى فراشه والغلام صغير لا يتكلم أو قد احتلم لأنه يدعى أنه ابن صاحب اليد فالقاضي يقضي بالغلام لذى اليد ويقضي بالامتلاذى اليد وإن كان المدعى خارجا وإن كان الغلام يدعى أنه ابن الخارج يقضي بالغلام للخارج ويقضي بالأمة أيضا في الثامن والعشرين من دعوى التاتار خانية وكذا في المحيط وفي الجامع الصغير في كتاب البيوع رجل له غلام ولد في ملكه فباعه من رجل وباعه المشتري من آخر ثم ادعى البائع نسب الغلام فصح للدعوى ويثبت النسب ويظل البيع استحصانا والقياس أن لا تسمع الدعوى

(١) الظاهر أن يقول في صحته كما في الخلاصة وهو الموافق لما في باب اقرار المريض من دعوى المبسوط

للتناقض والجواب أن التناقض محتمل في مثل هذا الموضع لأن النسب يجري فيه الخفاء في العاشر من دعوى الخلاصة (١) * ادعى غلاما صغيرا لا يعبر عن نفسه فان صدقه فيه الذي الغلام في يده فهو ابنه والا لا وان أقتر الذي في يده الغلام أنه لقيه طهت دعونه ولدي ملكه غلام فباعه وباعه المشتري أيضا ثم ادعى أنه ولده بطلت البياعات كلها الكون التناقض عفا * باع الحامل فولدت عند المشتري لاقل من نصف عام وكانت عند البائع تمام عامين صحت دعوى البائع وبطل البيع وبعد اعتناق الولد لا تصح الدعوة وتصح بعد اعتناق الأم لأن الولد هو الأصل وكان ابنه وودعة الولد من الثمن إلى المشتري وانما فرضنا ولادتها عند المشتري لاقل من نصف عام ويكونه ما عند البائع أكثر من عامين ليحصل الطع بكون العلوق عند البائع وان أشكل بأن جاءت عند المشتري لا أكثر من نصف عام وأقل من عامين من وقت البيع لا يثبت الابتصديق المشتري وان لا أكثر من عامين لا يصح ان كذبه المشتري وان صدقه تصح الدعوة ولا يبطل البيع حلا على الاستيلاء بالنكاح وفي القدوري أن أنت به لاقل من نصف عام فادعاء البائع والمشتري معا أو بعد البائع فالبايع أولى وقد ذكرنا أن بعد موت الولد لا تصح دعوى البائع وتصح بعد موت الأم ياخذ الابن ويرد كل الثمن عنده وقاله الولد فقط بناء على تقوم أم الولد وعدمه * باع الحامل وقال حبلها ليس مني بل من غيري فولدت عند المشتري لاقل من نصف عام يرذ الجارية والولد إلى البائع ولو ادعاء البائع ثم أعتقه المشتري أو مات لا يصح اعتناقه ويضمن في الموت قيمتها ويرجع بكل الثمن * وفي الجامع لو قال هذا ابن عبيدي أو ابن فلان الغائب ثم قال هو ابني لا يكون ابنا أبدا وقال ان كذبه المقر له في النسب ثم ادعاء المقر صرح وقول الامام حيلة تدفع دعوى البائع الولد لانه اذا أقتر بالولد لرجل لا تصح دعونه بعد ذلك لنفسه أبدا في العاشر من دعوى البرازية * واذا أعتق الرجل عبدا صغيرا له ثم ادعى أنه ابنه صحت دعونه استحسانا والقياس أن لا تصح لانه تناقض في هذه الدعوى في نوع في دعوى الولد بعد العتاق من الثامن والعشرين من دعوى المحيط * وفي الزبادات من قال لعبد هذا ابني ان كان بالغاً وكان يعبر عن نفسه يرجع إلى تصديقه ان كان لم يتر بارق على نفسه لانه حر بحكم الدار فزعم التصديق أما اذا أقتر بالرق على نفسه فهو غفلة من لا يعبر حق لا يشترط التصديق ودعوى البنوة ثم بقوله هذا ابني وان لم يقل ولده على فراشي ولو قال ليس الولد مني ثم قال هو مني صح ولو قال هو مني ثم نكاه لا تصح في العاشر من دعوى البرازية * ادعى أنه أبوه لا يصح الابن تصديق المدعى عليه بشهادة رجلين أو رجل واحد وكذا اذا ادعى أنه ابنه ان كان يعبر عن نفسه والايتم بدعواه استحسانا اذا فولدت أمه الرجل ولدا فادعت ان مولاهما أقتر به وجهه المولى ذلك وأقامت على ذلك شاهدين فشهد أحدهما أنه ابنه ولده على فراشه وشهد الآخر ان المولى أقتر به فالحقاضي لا يقبل شهادتهما وان اتفقا على اقرار المولى بالولادة أو اتفقا على نفس الولادة على فراشه قبلت (٢) من أوائل الثامن والعشرين من دعوى المحيط البرهاني * وجل باع أم ولد من رجل (٣) والمشتري يعلم بذلك فجاءت بولد فادعاء المشتري لا يثبت نسبه منه ويثبت من البائع لان بيع أم الولد باطل لان أم الولد

(١) اذا مات الولد فادعاء البائع وقد ولدت لاقل من ستة أشهر لم يثبت نسبه لاستغنائه بالموت عن النسب كذا في الخاء من نقد الفتاوى بعلامة (كا) ع

وفي دعوى الميسوط في باب ادعاء الولد أمه ولدت غلاما فاقتر المولى أن هذا الولد من زوج حر أو عبد معروف ان صدقه المقر له أو كان ميتا أو غائبا ثم ادعى المولى أنه ابنه عتق بدعواه لاقراره بحريته ولا يثبت نسبه منه لانه ثابت من المقر له بحكم اقراره وعند التصديق غير مشكل وعند غيبته هو موقوف على حقه فلا يملك أن يدعيه لنفسه وان كان المقر له حاضر افكذبه ثم ادعاء المقر بعد ذلك لنفسه قال أبو حنيفة لا يثبت نسبه منه وقال أبو يوسف ومحمد يثبت نسبه منه ع

وثبت النسب بمجرد الاقرار اذا كان المقر له عبدا وأما اذا كان عبدا غيره يشترط تصديق مولاه كذا صرح به في الدرر في باب اقرار المريض ع

(٢) فان قيل كيف يعلم الشاهد ولادة ولده على فراشه قلنا أصل الولادة بعلمها الشاهد بطريقين بالمعانية ان اتفق له ذلك كافي الزنا أو بالنهرة والتسامح كذا في المحيط البرهاني من المحل المزبور وعلمه فيه ع

(٣) فان باعها وقضى القاضي بجواز بيعها لا ينفذ قضاؤه في أظهر الروايات كذا في فصل الاستيلاء من عتاق الحانية ع

فرائس له فهذا ولد ولد على فراشه فيكون ثابت النسب منه الا اذا انشاء المولى حيث ثبت
 من المشتري ويكون عند البائع منزلة امته لان أم الولد اذا جاءت بولد ثبت النسب من غير
 دعوى ولا كذب ينفي بالنفي فاذا انشاء وهو يدعي يثبت نسبه منه كيلا يتيقن الولد بغير أب
 وكذا اذا لم يعلم المشتري بذلك الا أن الولد حر اذا انشاء البائع وادعاء المشتري لانه في معنى
 الغرور وولد الغرور حر في الخامس من دعوى النصاب وفي الذخيرة واذا ولدت الامة
 ولدا وادعت أنها ولده من مولاها وأن مولاها ما قر بذلك ولا يثبت له الا يستخلف المولى
 عند أبي حنيفة وعندهما يستخلف اذا طلبت في الثامن والعشرين من دعوى
 التاتارخانية • وجعل ادعى على آخره أخوه وطلب منه النفقة فأنكر ثم مات المدعي
 فجاء المدعي عليه بطلب الميراث ويدعي أنه أخوه لا يسمع لان هذا ليس باقرار بالنسب حتى
 لا يضره التناقض بل هذا دعوى المال في العاشر من دعوى الخلاصة وكذا في
 التاسع عشر من دعوى المحيط • ولو كان مكان دعوى الاخوة دعوى البنوة أو دعوى
 الابوة وباقي المسئلة بحالها يقبل ذلك منه ويقضى له بالميراث في التاسع عشر من دعوى
 المحيط البرهاني (١) • وفي دعوى الاخوة لاجل النفقة أو الميراث لا يشترط ذكر الجدة كذا
 نقل عن الامام السرخسي وفي ابن العم يشترط ذكر الجد وذكر نسب الاب والام إلى الجد
 • وجعل ادعى على آخره ابن عم الميت وطلب الميراث ثم ادعى بعد ذلك أنه أخوه لا يسمع
 ولو عاد فادعى أنه ابن عمه يسمع (٢) في العاشر من دعوى الخلاصة • قدمت عمها الى الحاكم
 للنفقة فبرهن العم أن لها أخا مرسرا وأنكرت برئ العم من النفقة بخلاف الابوين لانه يقبل
 بينة العم بعد ثبوت نسبها من العم بأن لها أخا ولا تقبل على أن لها أباً بعد ما ثبت نسبها
 من أحد الابوين في العاشر من دعوى البرزانية (٣) • ادعى على آخره أخوه لابويه ان
 ادعى ارثاً أو نفقة وبرهن يقبل ويكون قضاء على الغائب أبضاحي لو حضر الاب
 وأنكر لا يقبل ولا يحتاج الى إعادة البينة لانه لا يتوصل اليه الا باثبات الحق على الغائب
 وان لم يدع مالا بل ادعى الاخوة المجردة لا يقبل لان هذا في الحقيقة اثبات البنوة
 على أبي المدعي عليه وانحصم فيه هو الاب لا الاخ وكذا لو ادعى أنه ابن أخته أو أب
 أخته والاب والغائب أو ميت لا يصح ما لم يدع مالا فان ادعى مالا فالحكم على الحاضر
 والغائب جميعا كما مر بخلاف ما اذا ادعى على رجل أنه أبوه أو ابنه أو على امرأة انها
 زوجته أو ادعت عليه أنه زوجها أو ادعى العبد على عربي أنه مولا عتاقة أو ادعى العربي
 على آخره معتقه أو ادعت على رجل أنها أمته أو كانت المدعى في ولاه المولاة وأنكره
 المدعي عليه فبرهن المدعي على ما قال يقبل ادعى به حضا أو لا بخلاف دعوى الاخوة لانها
 دعوى على الغير لا يرى أنه لو أقر بأنه أبوه أو ابنه أو زوجها أو زوجته صح وبأنه أخوه
 لا لكونه حمل النسب على الغير وفي دعوى المرأة على آخره ابنها ذكر في الاقضية أنه يسمع
 وهو استحسن وعن الثاني وهو المروى في الفرائض عن محمد أنه لا يصح وهو التماس وفي
 أول كتاب المحيط ادعى على آخره أبوه لا يصدق الا بالبينة أو بتصدق الخصم أعني المدعي
 عليه ولو ادعى تصديق المدعي عليه يصدق استحسنانا في العاشر من دعوى البرزانية •

(١) فلم أن العبرة في الاقرار بالاخوة
 وأشباهها وفي دعواها وأشباهها كدعوى
 المال والتناقض في دعوى المال مانع
 صحة الدعوى أما في دعوى البنوة
 والابوة والاقرار بهما لا عبرة بدعوى المال
 بل هي مجرد دعوى النسب والتناقض
 في دعوى النسب غير مانع صحة الدعوى
 محيط في الحمل المزبور

(٢) وفي العاشر من دعوى البرزانية ادعى
 الارث بالعمومة ثم بالابوة لا يصح وان
 عاد الى دعوى العمومة يسمع ويجوز ذكره
 في الثاني عشر من دعوى مجموعنا هذا
 (٣) وكذا في التمه في فصل في دعوى
 النسب وقال فيه فالقاضي يبرئ
 العم من النفقة ويقول لها ان ثبت
 فرضت لك على الاخ وكذا في الثامن
 والعشرين من دعوى المحيط

امرأة ادعت على رجل لقيط في يده أنه أخوها وهو يدعي أنه عبده متقبل بينة المرأة ويقضي
 به لها لانها تريد حق الحضنة في العاشر من دعوى الخلاصة * ولو شهدوا أن زيدا أقر أن
 المدعى أخوه أو ابن أخيه أو ابن أخته أو مولاه فليس هذا بشئ حتى لا يرثه (١) وان شهدوا
 انه أقر انه ابن خاله أو ابن عمه فان الغالب في هذا النسب فيورث منه اذ لم يكن له وارث غيره
 في الخامس من دعوى النسل * وكذا في الثامن والعشرين من دعوى المحيط *
 جاء رجل وأقام بينة أنه أبو هذا الميت وقضى القاضي بأبوة وجعل الميراث له ثم جاء آخر
 وأقام بينة أنه أبو هذا الميت فالقاضي لا يقبل بينته ولا يدخل مع الاول ولو جاز أن يكون
 أباً لدخل الثاني مع الاول كما في الاشياء والبنات قال في الكتاب ولو أن القاضي الثاني حين
 قضى بالميراث للثاني قال الاول أنا أقيم بينة عندك أني أبو الميت لا يلتفت اليه وان أقام الاول
 بينة على أن القاضي الاول قضى بأبوة جعل القاضي الثاني الميراث للاول ولو أن القاضي
 لم ينص بأبوة الثاني حتى أقام الاول بينة على أبوة قضى القاضي بالميراث بينهما لا استواءهما
 في الدعوى والحجة والجواب في ولاء العتاقة كالجواب في الابوة بأن ادعى الاول أنه مولى
 الميت أعتقه وأن القاضي الاول انما قضى له بالميراث لذلك وادعى الثاني أنه مولى الميت
 أعتقه وان اجتمعما قضى بينهما على نحو ما ذكرنا وان زعم الاول أنه ابن الميت وأن القاضي
 قضى له بالميراث لذلك وأقام آخر البينة بمنزلة اشتركا في الميراث وان سبق الحكم لاحدهما (٢)
 في السادس والعشرين من قضاء المحيط البرهاني ملخصه * وفي دعوى العمومة لا بد من
 أن يفسر أنه عمه لا يه أو أمه أو أهما ويشترط أيضاً أن يقول هو وارثه لا وارث له غيره وكذا
 في الاخ والجدة يلزم أن يقول لا وارث له غيره فان برهن على ذلك أو على أنه أخو الميت لا يويه
 لا يعلمون أن له وارثاً غيره يحكم له بالمال ولا يشترط ذكر الاسماء وفي الاقضية برهن على أنه
 وارث الميت لا وارث له غيره لا يصح في العاشر من دعوى البرازية وكذا في آخر السادس من
 العمادية تقلعن الخانية * (فشر) ادعى أنه ابن عم الميت يحتاج الى أن يذكر نسبة الاب
 والام الى الجد ليبر معلوماً لان نسبته ليس بنسبة الميت عند القاضي فيشترط
 البيان ليعلم أنه ادعى أني أخوه لا يه وأمه وشهدوا ولم يذكر واسم الام والجد لا يقبل لعدم
 التعريف وقيل يقبل لانه ذكر محمد في (صك) برهن أنه أخوه لا يه وأمه يقبل ولم يشترط
 ذكر الجد (شيخ) في الاخ لا يشترط ذكر اسم الجد وغيره (٣) أم لو ادعى أنه ابن عمه لا بد
 أن يذكر اسم أبيه وجده في آخر السادس من الفصولين وكذا في العمادية وكذا في
 آخر العاشر من الفصولين * قال محمد في الاصل العبد المأذون له في التجارة اذا اشترى أمة
 ووطئها وولدت ولداً ثم ادعى ان العبد ادعى نسب هذا الولد صحته دعوته (٤) صدقه المولى في ذلك
 أو كذبه ويملك العبد بيع الولد في الثامن والعشرين من دعوى التنازع الخانية وكذا في المحيط
 (التفريد) المأذون اذا اشترى أمة أو تزوج امرأة نكاحاً صحيحاً أو قاسداً فجاءت بولد فادعاء
 المأذون يثبت نسبه منه سواء كان المأذون عليه دين أم لا وسواء كان مسلماً أو ذمياً من
 المحل المزبور * (فشر) ادعى الارث وقال من برادر توأم مادري وبندري (أنا أخوك
 لا ثم وأب) وبرهن أن أباه أقر بأن ابنه يقبل ويرث لثبوت نسبه بثبوت اقرار أبيه *

(١) فان الثلاثة الاول تختمل النسب
 وغيره والمولى يطلق على معان كثيرة
 أشير اليها في القاموس وغيره هذا ما صح
 بياني ولم أره مثله
 (٢) لان سبق الحكم لاحدهما لا يدفع
 الثاني لامكان الجمع بخلاف فصل الابوة
 كذا في المحيط البرهاني في ذيل المسئلة مثله
 (٣) وحكي عن شمس الاسلام محمود
 الاوزجندى أنه لا يشترط في الاخ ذكر
 اسم الجد وغيره كذا في الثامن والعشرين
 من دعوى المحيط وكذا في آخر دعواه
 في المتفرقات وفي الخامس من دعوى
 النصاب * كذا نقل عن الامام
 السرخسي قال وبه أفق القاضي الامام
 والامام خالي بشرط ذكر الام والجد
 في دعوى الاخوة انتهى وأفتى أبو
 السعود العمادي بأنه لا يشترط
 والفتوى في زماننا على هذا مثله
 (٤) وان لم يجعل الوطء قال في مأذون
 ابدائع لا يشترط جارية من أكسابه لانه
 لا ملك للعبد حقيقة وحصل الوطء بدون
 أحد المملكين منقضى شرعاً سواء أذن له
 المولى أم لم يأذن مثله

ادعى أنى وارث فلان لاني ابن اخته لاب وأم وبرهن خالقاضي يدأل شهوده بحسبه
دايندهوى وارث است (بم تعلمون أنه وارث) فقالوا معننا من المورث قال انه وارث
لا تقبل هذه الشهادة ولا يثبت باقرار الميت ارثه لانه حمل النسب على الغير لكن لو أقر
الميت انه وارث ثبات ابنه ثم مات المقر فالمقر له يأخذ المال بحكم الوصية لان اقراره هذا
وصية وهي تملك عند موته وعند موته لا وارث له فتعمل الوصية في حقه حتى لو قال
هو قريبي ومات المقر وترك امرأة فانه تأخذ الربع والباقي يأخذه المقر له في أواخر
السادس من الفصولين • برهن زمن ان هذا أبوه ليفرض الحاكم عليه نفقته وبرهن
المشار اليه على آخرات الزمن ابنه والزمن والاخر ينكران النسبة بحكم على المشار
اليه بالنفقة وبذوة الزمن له ولا يلتفت الى بينة المشار اليه للدفع (١) وكذلك محتجج برهن
على غلام أنه ابنه ونفقته عليه فبرهن الغلام أن المحتاج أبوزيد هذا وزيد يجمع فالبينه بينه
المحتاج ويقضى على الغلام بالنفقة ولا يلتفت الى بينة الغلام في العاشر من دعوى
البرازية وكذا في التقة في فصل في دعوى النسب (فرض) له اب معروف فقال أنا ابن فلان
آخر لا يسمع لانه لا يقدر على تحويل النسب ولو جهل نسبه فبرهن أن ابنه تقبل فلو برهن
المقر له أمك ابن فلان آخر يقبل في دفع بينة الابن لاني اثبات نسبه من فلان لانه ليس خصما
فيه أما بطلان بينة الابن فلان بينة المقر له تثبت لفلان حق التصديق ولو صدق فلان يثبت
نسبه منه في أواخر العاشر من الفصولين وكذا في الخامس من دعوى النصاب •
ادعى أن له على أحمد بن محمد بن أحمد كذا من المال وشهدوا أنه أحمد بن محمد بن أحمد
يثبت المال عليه لكن لا يثبت النسب لانهم ليسوا بخصم في اثبات النسب في الباب
الخامس من دعوى النصاب وكذا في أواخر السادس من العمادية (٢) قال ادعى الميراث
بالعصوبة على ذى رحم الميت وأقام بينة على اقرار المورث أنه عصبة لا يصح ولا يسمع لانه
أثبت الاقرار الجهول لانه لم يبين جهة العصوبة فلو أثبت اقرارا مفسرا نحو هذا أخى أو ابن
أخى لاب وأم ولم يثبت فلهذا مقر له بالنسب على الغير ومثل هذا مؤخر عن ذوى الارحام
فلاية قدم عليهم بالشك من دعوى القاعدية في الاقصية • برهن على أنه وارث الميت
لا وارث له غيره لا يصح في العاشر من دعوى البرازية • قال أنا وارث فلان لا يصح مالم
يعين جهة الارث ولو قال أنا لست بوارث له ثم ادعى ارثه وبين الجهة تصح اذا تناقض
في النسب لا يمنع صحة دعواه في العاشر من الفصولين وكذا في السابع من العمادية •
محضر في اثبات العصوبة حضر مجلس القضاء في كورة بخار قبل القاضي فلان رجل ذكر
أنه يسمى أحمد بن عمر بن عبد الله بن عمرو وأحضر مع نفسه رجلا يسمى أبا بكر بن محمد
ابن عمر فادعى هذا الذى حضر على هذا الذى أحضر معه أن أم عبد بن أحمد بن عبد الله
ابن عمر توفى وخلف من الورثة زوجة تسمى سارة بنت فلان بن فلان وبنته تسمى معادة
وابن عم له هذا الذى حضر وأعلم بأنه شرط في دعوى بنوة العم ودعوى العمومة النسبة
الى أن يقع الالتقاء الى الجدة الأعلى لمحو أن يقول في صورته شاهد لما أن هذا الذى حضر
ابن عمر وأسد المتوفى كان ابن أحمد وأجد والد هذا المتوفى مع عمرو والد هذا الذى

(١) نقل صاحب المحيط هذه المسئلة
في الثامن والعشرين من الدعوى في نوع
في دعوى الرجل النسب على غيره عن
بعض الفتاوى وقال في سابقه فاذا ذكر
في بعض الفتاوى مخالف لما في المتفق
من أن الزمن اذا ادعى على رجل أمك
أبي وأقام عليه البينة فأقام المدعى عليه
البينة أنه ابن فلان الاخر ان البينة بينة
الزمن ولا يلتفت الى البينة الاخرى انتهى
وهذه المسئلة ذكرت في الفصل الثامن
من الباب الخامس من دعوى النصاب
وذكر فيه بعد هذا ورقة تقرير مسائل
تؤيد ما في بعض الفتاوى من أن بينته
تقبل في حق الدفع ولا تقبل في حق اثبات
النسب

(٢) وقال في العمادية بعد ذكر هذه
المسئلة وعلى قياس مسئلة أخرى وهي
أن من ادعى أن لى على فلان ديناً وأنه
عات وأنت وارثه فانت ابنه واسم أليك
كذا وأقام البينة فانه تقبل ويثبت
النسب ينبغي أن يكون ههنا كذلك
اتهى وفرق بينهما صاحب الفصولين

حضر كانا أخوين لاب أبوهما عبد الله بن عمر وخلف من التركة في يده هذا الذي أحضره
 معه من الدنانير النيسابورية كذا ديناراً وصار ذلك بموته ميراثاً عنهما من هؤلاء على
 فرائض الله للمرأة الثمن وللبنت النصف والباقي لابن العم هذا من محاضر الفتاوى
 الظهيرية * مات من مال في يده رجل فقال هذا ابن الميت سلم إليه المال ولو قال هذا أخو
 الميت لا يجعل الحاكم في الأمر بتسليم المال إليه لأن الابن لا يجب حجب حرمان غايته أن
 يظهر له شريك والاخ يحرم بالابن فلم يكن وارثاً على كل حال ولو أقر لاخر أنه أوصى
 بالثمن من ماله لفلان تلقوم الحاكم فان لم يحضر له وارث أعطاه للموصى له كما في الاخ يتلقوم
 فان لم يظهر وارث آخر أعطاه الاخ وان ظهر له وارث دفع المال إليه وكان القول قوله في
 الوصية وان لم يظهر له وارث آخر أعطى كل ذي حق حقه وأخذ منه كفيلاً ثقة وان لم يجد
 كفيلاً أعطاه المال وضمنه ان كان ثقة لئلا يهلك أمانته وان كان غير ثقة لا يعطيه المال
 ويتلقوم الحاكم حتى يظهر أنه لا وارث له أو يكون أكبر رأيه ذلك ثم يعطيه المال ويضمنه
 ولم يقدّر الامام التلقوم بزمان كما هو دأبه بل فوضه الى رأى الحاكم الى أن يغلب على
 ظنه أنه لو كان له وارث لظهر وعنده ما يقدر بسنة وعن الثاني التقدير بشهر هذا
 اذا قال لا وارث له غيره وأما اذا قال له وارث آخر لكن لا نعلم أنه مات أولاً لا يدفع إليه
 لا قليل ولا كثير حتى يبرهن أنه لا وارث له غيره وان تلقوم ومضى زمانه يستوى أن يكون ممن
 يرث بكل حال كالأب أو ممن يرث بجمال دون حال كالأخ لأبوين وبنت الابن وفي الثقة في يده
 مال الغائب جاء رجل وادعى أنه ابن الغائب وأنه مات وصدة ذوال اليد يتلقوم الحاكم فنهى
 أي يهتري زماناً لو كان له وارث لظهر وقدره الطحاوي يستسوا قال لا وارث له غيره أولاً
 وقيل ما قدره الطحاوي قوله ما في العاشر من دعوى البرازية ادعى أنه أخو الغائب
 وأنه مات ولا وارث له غيره وأنه أبوه أو أمه أو ابنه أو مولاهم عتاقة وادعت أنهم سمعته
 أو خالته أو بنت ابنه أو بنت أخيه لا وارث له غيرها وآخر أنه زوجها أو زوجته أو موصى له
 بكل المال أو بعضه وصدقهم من في يده التركة أو قال لا أدري للتركة مستحقاً غيركم
 فليس للمدعى الوصية شيء ويدفع الحاكم المال الى مدعى الورثة ولا يراحم مدعى الاخوة
 مدعى البنوة وانما يراحم مدعى الزوجة والوصية ويحلف الوارث بالله تعالى ما هذا زوج
 المتوفاه أو زوجته أو موصى له بما ذكر أمّا المورثون على مدعاهم أخذوا المبرهن بطريقه ولو
 أقر صاحب المبد أن الميت كان اعترف بأنه أبوه أو ابنه أو مولاهم عتاقة أو أوصى له بنثل
 ماله أو كله أو أنها زوجته فالمدعى قرابة الولاد ومولى العتاقة كما لو عايناه أنه أقربهم
 الاشياء بخلاف الاقارب بالنكاح وولاء الموالاة والوصية لانه اقرار بسبب ماض وما ذكرنا
 اقرار بسبب قائم وهذا هو الفرق الموعود آنفاً من المحل المزبور مفصلاً * رجل مات
 وله ودبعة عند رجل جاء رجل وادعى أنه ابن المتوفى وأنه مات وبين الشرائط من جد الميت
 وغيره فصدقه المردع في النسب وأنكر الموت فأقام البينة على الموت وأخذ الودبعة
 ثم جاء آخر وادعى أنه ابن الميت ولكن غير اسم الميت وسماه باسم آخر وأقام البينة بعد ما صار
 نسب المتوفى محمداً ومابه بذلك الاسم تسمع هذه الدعوى قال هكذا أجاب الامام خالي

قال (١) فتأويل المسئلة أنه جعل القاضى المودع وصيا حتى يقبل البيعة عليه وعلى هذا رجل قال أنا ابن جعفر فقلت رجل اسمه صالح فجاء وأدعى أنه ابنه وأقام البيعة تقبل لأنه يجوز أن يكون للرجل اسمان قلت للقاضى الامام هل يحتاج الى التوفيق بأن يقول اسمه كان جعفر أم صار صالحا قال لا حاجة الى التوفيق وفي فوائد شمس الاسلام هكذا أنه لا يحتاج الى التوفيق وعلى هذا اذا ادعى الدين في تركه ميت وذكر اسمه واسم أبيه وقال أحد بن عبد الله مثلا ثم ظهر أن اسم جده غير ذلك لا تبطل الدعوى ولو كان قضى القاضى لا يبطل القضاء وذكر في مجموع النوازل على خلاف هذا أنه تبطل الدعوى لتناقض قال وبالأول يفتى في أول الفصل الثاني من الباب الخامس من دعوى النصاب • (ج) مات عن زوجة وأخ وابن وابنه مات أيضا فقال الاخ مات أخي بعد موت ابنه فني الميراث وماتت الزوجة بل مات أخوك قبل موت ابنه فالقول للمرأة (خ) والاصل في هذا الجنس أن الورثة متى اختلفت في تاريخ موت الاقارب أو أصله فالبيعة بينة من يدعى زيادة الارث والقول قول من ينكر في باب الدعوى والاختلاف في الموارث من دعوى القسبة • (م) وفي نوادر بشر عن أبي يوسف رجلان في أيديهما دار أقام أحدهما بيعة أن هذه الدار كانت لأمه ماتت وتركتها ميراثا بيني وبين أبي أربعين ثم مات الاب وتركت ذلك الربع بيني وبينك وأقام الآخر بيعة أن هذه الدار كانت لأبي مات وتركتها ميراثا بيني وبينك قال أخذ بيعة الذي ادعى ثلاثة أرباع لنفسه (٢) ولا أقبل بيعة الآخر في أواخر التاسع من دعوى التاتار خانية وقامه فيه

الفصل الثامن في دعوى البراء والصلح والبراء من الدعوى

وما يـكون ابراء وما لا يكون

ذكر القاضى دعوى البراءة عن الدعوى لا تكون اقرارا بالدعوى عند المتقدمين وخالفهم المتأخرون ودعوى البراءة عن المال اقرار وقول المتقدمين أسح في أول الرابع عشر من دعوى البزازية • ادعى عليه دارا فادعى أنه صالحه معه عنها ولم يجسد البيعة في حكم بالدار للمدعى ثم وجدها ورهن عليه بالصلح ينقض الحكم ولو كان المدعى باعها من آخر وسلمها ثم رهن على الصلح ان شاء أجازا لبيع وأخذ منه الثمن وان شاء دفعه قيمة الدار في المختار وان كان لم يحلفه على الصلح وأراد أن يحلفه بعد الحكم بتسليم الدار والبيع من آخر له ذلك لأن البيع حتمه فلا يبطل بالتأخير فان نكل ان أجازا للمدعى عليه البيع أخذ الثمن والاضمنه قيمة الدار في المختار وليس له أن يبيع المشتري في فصل النكول لأنه بذله واقاراره لا ينفذ في حق المشتري بخلاف البيعة لأنها حجة متعديّة في التاسع من دعوى البزازية • قيل لصاحب الدين ازين مبلغ جنتين بمان فقال بماندم (اترك من هذا المبلغ قدر اقل تركت) ينبغي أن يكون اسقاطا ولو قال المدعى للمدعى عليه بعد ما طالت الخصومة بينهما وهبت أو تركت لا يكون ابراء ولا هبة ما لم يقل منك فان قال المدعى عليه هب لي أو أبرتني ما لك على فقال وهبت أو تركت أو أبرأت الآن يصبر ابراءا لخروجه مخرج الجواب في الرابع عشر من دعوى الخلاصة • (ط) اذا قال تركت الدين أو تركت لك

(١) قوله فتأويل المسئلة أنه جعل القاضى المودع وصيا حتى يقبل البيعة عليه يخالف قوله في العاشر من دعوى الخلاصة أن من للميت عنده وديعة خصم في اثبات النسب فتأمل • (٢) لأنه يدعى زيادة على النصف وهو خارج فيه فتكون بينة أولى كذا نقل عن المنية الكبرى وذكرت المسئلة في باب البيعتين المتضادتين في شهادة القسبة مع نوع قصور •

(١) وفي أول باب ما يطل دعوى المدعى من دعوى القنية عن المسائل قال لا دعوى لي على تركه أخى أولاً - قلى في تركه أخى وهو أحد الورثة لا يطل حقه ولا يدفعه الورثة بهذا اللفظ

دينك كان ابراء في باب مانع به البراءة من مداينات القنية • ولو قال تركت الدين الذي عليك لا يكون ابراء ويحمل على ترك الطلب في الحال ولو قال تركت حتى من الميراث أو برئت منه أو من حصتي لا يصح وهو على حقه لأن الارث جبري لا يصح تركه (١) في الرابع عشر من دعوى البرازية وكذا في الخلاصة • (فقط) قال لمديونه تركت ديني عليك أو حتى خویش تو ماندم (تركت حتى عليك) يكون ابراء (فص) قالت لزوجه ادمت بيمان تو ماندم (تركت لك المهر) قال (خ) لا يبرأ لو أرادت ترك المطالبة قال مولانا يبرأ فإنه ذكر في (بن) لو قال الطالب تركت ديني يبرأ وقال له من ازين وام كبرنت بيزار شدم (انا بعيد من هذا الدين الذي لي عليك) يبرأ ولو قال لا خصومة لي عليك يبرأ (سح) قال تركت الدين عليك لا يبرأ ولو قال تركته يبرأ في الرابع والثلاثين من الفصولين • وإذا كان للميت ديون على الناس فقال واحد من الورثة برئت من تركه أبي يبرأ عن الدين بقدر حقه من التركة لأن هذا ابراء عن الغريم بقدر حقه فيصح ولو كانت التركة عينا لا يصح أحد الورثة لوقبض شيأ من بقية الورثة وبرئ من التركة وفي التركة ديون على الناس ان كان مراده البراءة من قدر حصته من الدين صح وان كان مراده تملك حصته من الورثة لا يصح لأنه تملك الدين من غير من عليه كذا ذكره رشيد الدين في الثامن والعشرين من العمادية وتعامه فيه ملخصا • ولوبرهن أحد الورثة على اقرار الآخر أنه برئ من ميراث أبيه والميراث أعيان لا يقبل لعدم صحة ابراء عن الأعيان في نوع في الدفع من الاقل من دعوى البرازية • قال لا تسخر لأخصمك ولا أطلب منك من مالي قبلك فلهذا ليس بشئ في الثالث من حجة البرازية • ولو قال مرايا فلان كاري نيست (ليس لي شغل مع فلان) لا يكون ابراء ولو قال لمديونه مرايا تودر ديننا حساب نيست بقيامت • (ليس لي معك حساب في الدنيا بل في الآخرة) أو قال لا حساب لي معك لا يكون ابراء • ولو قال مرايا تسو جيزي غني بايد أو جيزي خواسته نيست (لا يلزم لي منك شيء أو ليس لي شيء مطلوب منك) فهذا اقرار بفراغ ذمته في الرابع عشر من دعوى الخلاصة • ولو قال هرجه بوديامم (كل شيء كان لي عليك وجدته) اقرار باستيفاء إذا أضافه اليه • ولو قال در كار خدای کردم أو بخداي ماندمت (احلتك لا مراقة أو تركت لك الى الله) كلاهما ابراء من المحل المزبور • مادمت حيا لا دعوى لي معك يكون ابراء أبدا لأنه اسقاط والا سناط لا يتوق حتى لو قال أبرأتك سنة لا تنص الدعوى بعدها أصلا في الرابع عشر من دعوى البرازية وكذا في الخلاصة • ولو قال تازند كافي فلانست مرا بروي دعوى نيست (ليس لي مع فلان دعوى مدة حياته) يكون ابراء عما يدعى عليه من هذا التاريخ في حياته وبعد وفاته بسبب قبل هذا التاريخ ولو ادعى بسبب حاصل بعد البراءة يصح لأنه لا تنفع البراءة عنه في الثالث والثلاثين من العمادية فيما يكون ابراء وما لا يكون • (يج) قال لا تسخر لا دعوى لي عليك اليوم ليس له أن يدعى عليه بعد اليوم في باب ما يطل دعوى المدعى من دعوى القنية • وفي المنية ادعى عليه دعوى معينة ثم صالحه وأقر أنه لا دعوى له عليه ثم ادعى عليه حقا آخر تسمع وحمل اقراره على الدعوى

الاولى الا اذا علم قائله دعوى كانت في الاول من دعوى البرازية في نوع في الدفع
 • وفي المغري أقتر أنه لاحق له في يد فلان ثم ادعى على فلان غصب عبده هذا لا يصح الا ان
 يبرهن أنه غصب منه بعد الاقرار من المحلل المزبور ملخصا • انتفت الروايات على
 أن المدعى لو قال لا دعوى لي قبل فلان أو لا خصومة لي قبل فلان تصح حتى لا تسمع
 دعواه الا في حق حادث بعد البراءة في باب العين من دعوى الخائنة • (الذخيرة) اذا
 قال لاحق لي قبل فلان ثم ادعى عينا في يده لا تسمع من متفرقات دعوى التنازل خائنة
 • (يح) ولو قال لا تعلق لي على فلان فهو كقول لاحق لي قبله فيتناول الديون والاعيان
 ولو قال لاحق لي عليه يتناول الديون دون الاعيان (كب) أقتر أنه لا دعوى لي قبل
 فلان بوجه من الوجوه ثم ادعى عليه بحكم الوكالة لغيره تسمع (١) في باب ما يطل
 دعوى المدعى من دعوى القنية • (قع عت) ادعى عليه شيئا فأمره القاضي بالمصالحة
 فقال لأرضى بهذه المصالحة وتركته أصلا فهو اسقاط لما يدعيه (عك) اذا قال تركته
 أصلا فهو وبراء وعنه لو قال تركت دعواي على فلان وفوضت أمري الى الاسرة لا تسمع
 دعواه بعده (يح) لو قال للمدعى عليه ان لم آت غدا فدعواي عليك باطله فلم يجب في الغد
 لا تطل دعواه في باب ما يطل دعوى المدعى من دعوى القنية • (سم) أقتر على ترك
 الدعوى على فلان تسمع دعواه ولو قال لا دعوى لي عليه لا تسمع (مح) لا تسمع في الفصلين
 من المحل المزبور • (عك) لو قال ليس لي معه أمر شرعي يبرأ عن دينه وعن دعواه
 في العين من المحلل المزبور وكذا في الاول من دعوى البرازية في نوع في الدفع • لو قال
 لمدىونه وفي يده قبالة بعشرة دنانير يخ دينا ريسا راقباله بتوهم (هات خمسة دنانير حتى
 أعطيك القبالة) قال لا يكون ابراء عن الباقي وبه أفتى مولانا هذه الجملة في فوائد صدر
 الاسلام في الثالث والثلاثين من العمادية • (سم) قال المديون بعشرة للدائن
 أعطى القبالة وخذني خمسة فأخذها منه ودفع القبالة من غير صلح جرى بينهما لا يسقط
 حقه في الباقي في باب ما يقع به البراءة من مداينات القنية • (يح) قال لمدىونه خذ
 القبالة أو خذها وادفع المذهب الا دينا راقباله فهو ابراء عن الدين بشرط أداء الباقي
 في المجلس في باب ما يقع به البراءة من مداينات حاوي القنية وكذا في القنية • (طب كب)
 قال الدائن لمدىونه أطلق لك الربح وتركته وأعطني رأس المال فقال فليكن ودفع ليس له
 المطالبة بالربح قال أسست اذنا وان كان هذا تعليق الا براءة بأداء رأس المال معني لكن ما
 اعتبر بصورة التجيز (يح) ولذلك لو قال ان أعطيتني رأس المال فقد أبرأتك من الربح
 فدفعه اليه لا يبرأ من المحل المزبور • (مت) قيل له دع بئس لك لوجه الله تعالى
 فقال هو لوجه الله تعالى يبرأ استصانا ولو قال الاجنبي للدائن هب ديني لي أو حله لي
 أو قال اجعل ذلك لي فقال قد فعلت يبرأ استصانا ولو وهب له ابتداء لا يبرأ من المحلل
 المزبور ملخصا وكذا في القنية • (ن) جعلت غرما في حل لا يبرؤ عند
 علمائنا وعند ابن مقسائل يبرؤ ولو قال جعلت غرما في حل يبرأ لانه معلوم دون
 الاول (م) عن محمد بن كلثري عليه ثي فهو في حل لا يبرؤ ولو خص فقال فلان في

(١) في وائر الرابع عشر من دعوى
 الخلاصة ابرا آخر عن الدعوى ثم ادعى
 عليه ما لا يجهه الوكالة من رجل أو بالوصية
 تسمع ع

(١) لأن الأبراء يجب أن يحق لهم

واجب الحقوق لا يجوز أن لا يقوم بأيمانهم كذا في أو آخر غصب الخاتمة

(٢) وفي الأجسام أبرأتك من هذه

العين ظاهراً رواية الكتب أن هذا اللفظ

يفيد إسقاط المطالبة ولا يقبل دعواه

بعد الأبراء وفي شرح أبي اليسر البراءة عن

الاعيان براءة عن الدعوى والخصومة

فيها وفي جميع برهان الأبراء عن الاعيان

لا يصح وتفسيره لاتصير العين ملكاً لمن

وقعت له البراءة من جهة المبرئ لانه

لا يطل دعوى المبرئ وفي جمع الناطق

البراءة عن الاعيان باطله وله أن يأخذها

وفي المتن عن محمد أبرأتك عن هذه الدار

أو أبرأتك عن خصومتى أو أبرأتك عن

دعوى فيها قال هذا باطل حتى لو ادعى

بعد ذلك تسمع ولو قال برئت منها أو قال

برئت من دعوى فيها لا تسمع وكذا لو

قال أنا بريء من هذا العبد كذا في قضاء

القرنان وفي أو اسط دعوى القاعدية

مثل شمس الأئمة السرخسي في الأبراء

عن الخصومة في كرم مثلاً هل يكون بين

قوله أبرأتك عن كل دعوى وخصومة في

في هذا الكرم وبين قوله برئت أو أنا بريء

من كل دعوى وخصومة في هذا الكرم

فرق أجاب أن خصه في الثاني فقال قبلك

أو عليك فلا والافتع وذلك أنه في الأول

لو ادعى بعد ذلك في هذه الدار على هذا

الذي أبرأه لا تسمع وعلى غيره تسمع وفي

الثاني سواء ادعى على هذا أو على غيره

لا تسمع وأعاد الفرق المذكور بعد عشرة

أوراق تقريباً وأعاد في كتاب الصلح أيضاً

وفي العناية لو قال المدعى أبرأتك عن

دعوى في الدار لم يصح ولو قال برئت إلى

من دعواه لا يصح وذكر الخصاص أنه

يصح في الوجهين

حل محلى عليه يبرأ ومثله عن أبي يوسف (١) في باب الأبراء عن المهر من مديات الغنية
قال من كان لي عليه شيء فهو في حل قال محمد هو على دعواه وقال الشافعي هو على دعواه
في العين القائم لافي الدين في الرابع عشر من دعوى البرازية * وجعل له على الناس
ديون وهم غيب عنه فقال من كان لي عليه شيء فهو في حل ذكر الناطق أن فيه خلافاً
فتنا قال محمد بن سلمة أنه يأخذهم بما عليهم وقال أبو يوسف هو جائز وهم في حل
إذا كان عليهم دين أما إذا كان ثوب قائم في يد رجل أو عبد قائم في يده فله أن يأخذ منه
ولا يكون الذي في يده في حل منه من أو آخر غصب الخاتمة ولو قال أبرأت جميع غرماي
لا يصح إلا أن يقول قبيلة فلان وهم يحصون فحينئذ يصح إقراره وإبرأته في فصل في القبض
والأبراء من إقرار الخاتمة وكذا في أو آخر غصب الخاتمة * لو قال أبرأت جميع غرماي
لا يصح الأبراء قال الفقيه وعندى أنه يصح في الرابع والثلاثين من العمادية * قال
الشافعي من كل حق لك على ففعل وإبرأه أن عالم بما عليه بريء المديون حكماً وديانة وإن لم يكن
عالمًا ببرأه حكماً لاديانة في قول محمد وقال الثاني يبرأ وعليه الفتوى لأن الجهالة لا تنفع صحة
الاسقاط كبراء البائع عن العيوب له على آخر دين والدائن لا يعلم بكل الدين فقال المديون
أبرأتني مما لك على فقال الدائن أبرأتك قال نصير لا يبرأ إلا عن مقدار ما يتوهم أنه عليه
وقال ابن سلمة يبرأ عن الكل قال الفقيه هو قضاء وأما الديانة فتأمله نصير لأن القضاء على
الظاهر وظاهر القون عام وأما الأثرة فبناء على الرضا فلا يبرأ عما لا يتوهم أنه عليه
في آخر غصب البرازية وكذا في أو آخر غصب الخاتمة * وجعل قال لا تخرجك في حل
في الدنيا أو قال جعلتك في حل في ساعة قالوا يصير في حل في الدارين وفي الساعات من
أو آخر غصب الخاتمة * ترا بجعل كرم (جعلت لك الدين حلالاً) وله عليه دين يبرأ
ولو قال همه دين ترا بجعل كرم (جعلت لك كل الدين حلالاً) يبرأ غرماً وله ولا يدخل
تحته الاجارة الطويلة في الثالث من حجة البرازية * وعن محمد أبرأتك عن هذه الدار
أو من خصومتى في هذه الدار أو من دعوى أبرأت من هذه الدار جائز ولا حق له فيها (٢)
وذكر الناطق أن هذه الالفاظ الثلاثة لا أثر لها حتى لو ادعى بعد ذلك يصح ولو برهن
تقبل بخلاف ما لو قال برئت من هذه الدار أو من دعوى أو من خصومتى فيها فانه جائز
ولا تسمع الدعوى ولا البرهان بعده لأن قوله أبرأتك خاطب الواحد فيه فله أن يخصم غيره
بخلاف برئت لاسناده الى نفسه فعليه الامتناع المطلق وقوله أنا بريء من العبد على هذا
وعلى هذا لو قال أبرأت ينبغي أن يكون كبرئت أجيب بأن الخاطب يتعين بالخطاب
وان لم يسند اليه باعتبار المقام وعلى ما ذكر من العلل يقتضى أن يكون برئت كأبرأتك
الأن يقال برئت ببراءتي عنه فيكون مضافاً الى نفسه والتعليل المذكور في الكفالة أن
البراءة المبتدأة من المطلوب المتهم بالطلب لا تكون إلا بالاستيفاء والإيفاء والأبراء
المستند الى الطالب لا يكون إلا بالاستيفاء والاستقاط لا يتصور في الاعيان والاستيفاء يتصور
فيصح الإقرار بالاستيفاء بالاستقاط يدل على عدم الفرق بين برئت وأبرأت في الرابع
عشر من دعوى البرازية * وفي إقرار الأصل للإمام السرخسي في باب الرجل يقر أنه

٢٧ إنقروى في

(١) لأن قوله لاحق لي نسكرة في موضع النفي فيم (١٠٦) وقوله قبل فلان يستعمل في المضمونات والأمانات جميعا

(٢) لأن كلمة على لا تستعمل إلا في المضمونات كذا في الثاني من اقرار

الولوالجية

(٣) لأن كلمة عند تستعمل في الأمانات لا في المضمونات كذا في الولوالجية في

الثاني من الاقرار

(٤) سواء كانت غصبا أو ودعة وبطل عليه سياق كلامه وصرح به في اقرار

الولوالجية

(٥) وفي الخاتمة في فصل في دعوى الدور والاراضي رجل ادعى دارا أنها

له فأنكر المدعي عليه ثم قال المدعي من اين سراي وابدن مدعي عليه أرزاني

داشم (جعلت هذا البيت لا تقابل المدعي عليه) بطل دعواه لأن هذا اللفظ يذكّر

للتملك والبذل عرفا فان ادعاه المدعي بعد ذلك لا تسمع دعواه

(٦) رجل أبرأ رجلا عن الدعاوى والخصومة ثم ادعى عليه مالا بالارث

عن أبيه ان مات أبوه قبل ابرائه صح الابرأ ولا تسمع دعواه وان لم يعلم هو

بوت الاب عند الابرأ كذا في الرابع عشر من دعوى الخلاصة

(٧) وفيه نظر لما قرر في كتاب الرهن والغصب أن الواجب الاصل ضمان

الثمة ورد العين مخلص حتى اعتبر قيمته يوم الغصب وصح الرهن والكفالة بالعين

والثمة كما برهن عليه في المطولات كالظهور فانه واجب أصلي يوم الجمعة ولكنه أمور

بإسقاطه بالجمعة عندنا والمرضى أن يقال انه أضاف الابرأ الى المغصوب وما ورد

عليه الغصب هو العين لا الثمة والابرأ عن المغصوب في المختار ابرأ عن ضمانه

حتى ينقلب بعد الابرأ أمانة كذا في البرازية

(٨) ادعى الحرية وبرهن عليها ونفى بها ثم قال كذبت في دعوى الحرية لا يطل القضاء لأن الحرية

لاحق له قبل فلان فهو جائز عليه ولو قال جميع ما في يدي لاملان برجع اليه ثم في قوله لاحق لي قبل فلان يدخل كل عين أو دين وكل كسالة أو جارة أو جنسية أو حدة (١) ولو قال هو برى

(٢) ولو قال هو برى مالى عليه فهو مثل ذلك غير أنه لا تدخل الأمانة في هذا اللفظ كالودعة والعمارية مالى قبله برى من الأمانات والضمان ولو قال أنا برى من هذه الدار لم يكن هذا اقرارا

بأنه لاحق له فيها (٤) في الرابع عشر من دعوى الخلاصة قبل رب الدين وامى كذا ترا بر فلانست بمن يخش (هـ بى الدين الذى لك على فلان) أو قال بن مننت كن (من على)

أو قال دربان من كن (اجعل لى) فقال بخشيدم (وهبت) أو قال كرم (مننت) يكون ابرأ في العرف ومعناه بوى يخش (هـ بى الدين) لاجلى ولو قال لمديونه

ترا آزاد كرم (اعتقتك من الدين) يبرأ ولو قال لا خصومة لى معك يكون ابرأ (٥) في الثالث والثلاثين من العمادية أبرأ عن الدعوى ثم ادعى عليه اثنان أبيه

ان كان مات أبوه قبل الابرأ لا تصح الدعوى وان كان لا يعلم موته وقت الابرأ تصح في الرابع عشر من دعوى البرازية وفي العدة أبرأ عن الدعاوى ثم ادعى مالا بالارث

ان كان مات مورثه قبل الابرأ صح الابرأ وتطل الدعوى وان لم يعلم بموت مورثه (٦) في الفصل الاول من دعوى البرازية في نوع في المساومة برهن على ابرائه من المغصوب

لا يكون ابرأ عن قيمته وانما هو ابرأ عن ضمان الرد لا عن ضمان القيمة لأن الواجب حال قيامه الرد لا القيمة فكان ابرأ مما لا يجب عليه (٧) في الرابع عشر من دعوى البرازية

وكذا في الخلاصة (قع) تعليق البرامة بأمر كأن تعبير (هـ) تعليق البيع بأمر كأن انما يكون تعبيراً أو بيعاً اذا كان يعلم البائع به والافلا قال استأذنا فيجتمل

أن يكون الابرأ على هذا التفصيل في باب ما تقع به البرامة من مديونات القنية قال المديون رب الدين تركت الاجل لك حل ما عليه من الدين في الرابع عشر من دعوى

البرازية وكذا في الخلاصة ولو قال صاحب الاجل برئت من الاجل أو قال لا حاجة لى في الاجل لم يطل الاجل أما اذا قال برئت فهو ذار رواية أبي سليمان وفي رواية أبي حفص

يطل الاجل ولو قال المطلوب لأطالب برئت من الاجل بنصب التاء يطل الاجل باتفاق الروايات في الاول من صلح الولوالجية ولو قال أبطلت الاجل بطل الاجل

وأما اذا قال تركت الاجل استلقت الروايات في هذا من المحلى المزبور من خلاصة (الفصل التاسع في دعوى الرق والحرية والولاء)

اعلم أن الاصل في دار الاسلام هو الحرية فن ادعى أنه حر الاصل وأقام بيته لا تقبل بينته اذ القول له فلا حاجة الى البينة لكن لو ادعى أحده عليه الرق وأقام بيته قال لا تقبل بينته على

حرية الاصل دفع البينة الرق (٨) في التاسع والثلاثين من الفصولين رجل ادعى رق عبد بشرط حضرته وكفى العبد حرته بشرط حضرته في الحادى عشر

من دعوى الخلاصة قال عبد فى يد رجل أقام العبد بيته أنه عبد للذى هو فى يديه وأنه أعقبه وأقام صاحب اليد بيته أنه عبد فلان أو دعه أياه فالقاضى يقضى بعق العبد

ولا

البرازية (٨) ادعى الحرية وبرهن عليها ونفى بها ثم قال كذبت في دعوى الحرية لا يطل القضاء لأن الحرية حق الناس كافة فلا يلى ابطالها كذا في الرابع من قضاء البرازية في نوع في ابطال القضاء وكذا في الخلاصة وقدم رنى أوائل

(١) قوله وان كان ذواليد منكرا فهو من النامح والصواب تركه بظاهر ذلك لمن نظر في المحيط البرهاني
(٢) قوله بخلاف الدار إشارة الى أنه لو شهد شهود صاحب اليد أن فلانا دفع الدار اليه لم يقلوا انها ملك فلان اندفعت الخصومة ذكر هذه المسئلة في أوائل الثالث والعشرين من دعوى المحيط البرهاني
(٣) قوله لا يحال بينه وبين المودع مخالف لما في المحيط من أنه يحول القاضي بين المعبود وبين صاحب اليد استحسانا والقياس أن لا يحول وقد سبق بيانه آنفا وما في محيط السرخسي في فصل في باب ما يدفع الخصومة عن نفسه كذلك كما في البرازية قياس وقوله لأنه أقتر بالرق له وجه القياس كما في المحيط ووجه الاستحسان مذكور في المحيط أيضا وقد عرف في محله أن العمل بالاستحسان لا بالقياس الا في مواضع ويست هذه المسئلة منها على أنه مبني على الاستحسان فيما اذا برهن العبد على أنه حر الاصل وذو اليد على أنه وديعة فقال يحال بينه وبين المودع
(٤) وفي نسخ البرازية في الحادي عشر من الدعوى قال الامام الثاني القول لها لانه تزله والظاهر أنه هو

ولا تندفع الخصومة عن صاحب اليد بما أقام من البينة وان كان ذواليد منكرا (١) ثم اذا قضى القاضي بعق العبد ولو حضر الغائب وأقام بينة أنه عبده فإنه لا ينتفع به هذه البينة ولم ترد العتق في الثالث والعشرين من دعوى التاتارخانية عبد في يد رجل أقام بينة على ذى اليد أنه عبده فلان وأن فلانا أعتقه وأقام على ذلك بينة وأقام صاحب اليد بينة أن فلانا ذلك أو دعه اياه فالقاضي لا يقضى بعق العبد ولكن القاضي يقف العبد ويحول بينه وبين صاحب اليد وهذا استحسان والقياس أن لا يحول ثم في هذه المسئلة اذا أحال القاضي بين العبد وبين صاحب اليد يستوثق من العبد بكفيل واذا حضر الغائب كاف القاضي العبد باعادة البينة فان أعاد قضي بعتقه والادفع الى مولاه وكذا لو أقام العبد بينة أنه عبده فلان الغائب وأنه أعتقه وأقام ذواليد بينة أنه عبده فلان لا يدفع اليه وديعة أو اجارة أو رهنا لا يقضى القاضي بعتقه وفي الحلولة قياس واستحسان ولو زعم ذواليد أنه عبده فلان الغائب أو دعه اياه وقال العبد كنت عبدا له الا أنه أعتقني لا يقبل قول العبد في العتق ولو قال العبد أنا حر الاصل وأقام الذي في يديه بينة أنه عبده فلان أو دعه اياه قضيت به عبده فلان ودفعته الى الذي هو في يديه قال ولو أقام ذواليد بينة أن فلانا أو دعه اياه ولم يشهد وأنه لا يلتفت الى هذه الشهادة حتى لا يعاد العبد الى يده ولو أقام ذواليد بينة أنه عبده فلان أو دعه اياه أو رهنا منه وأقام العبد بينة أنه حر الاصل لم يملك قط لا يقضى بعق العبد كما لو أقام العبد البينة على العتق العارض على الغائب وفي الحلولة قياس واستحسان فاذا حضر المقر له فان أعاد المعبود البينة عليه أنه حر الاصل يقضى بكونه حر الاصل وان لم يعقب رقبته ولا يتكلف المقر له اعادة البينة أنه عبده في الثالث والعشرين من دعوى التاتارخانية وكذا في فصل في باب ما يدفع به الخصومة عن نفسه من دعوى المحيط للسرخسي وفي الكافي ولو ادعى العبد أنه حر الاصل فالقول للعبد فان أقام ذواليد البينة على الملك وايداعه تقبل وان أقام على ايداعه فحسب لا تقبل بخلاف الدار (٢) وان برهن على الملك والايداع وبرهن العبد على حرية الاصل حيل بينهما بكفيل من المحل المزبوره ولو قال العبد أعتقني فلان وذواليد انه مودع فلان هذا عنده لا يحال بينه وبين المودع (٣) لأنه أقتر بالرق له وكذا ان لم يبرهن المودع على الوديعة منه لا يحال لا عتاقه ما يكونه ملك الغائب وان قال شهود المودع هذا العبد وديعة فلان عنده هذا ولم يعترضوا بكونه ملكا له ان ادعى العبد اعناق المودع تقبل شهادتهم ما لا قرار العبد بالرق وان ادعى الحرية لا مال لم يعترضوا على كونه ملكا للمودع ولو قال العبد أنا حر الاصل فالقول له بحكم الاصل ما لم يسبق منه انقياد للرق وبعده لا يقبل قوله بلا برهان في الحادي عشر من دعوى البرازية أمة في يد رجل قالت أنا أم ولد فلان أو مدبرته أو مكاتبته أو أعتقني فقال ذواليد اني مملوكي فالقول قول ذى اليد وقال أبو يوسف القول قول الامه والمقر له (٤) ولو صدقها المقر له في أنها أمة له وكذب في الاستيلاء والعتق فالقول قول ذى اليد ولو قال ذواليد اشتريتها من فلان وقالت الامه أعتقني فلان وأقام كل واحد منهم ما بينة فيبينة العتق أولى الا اذا كان في يد المشتري قبض معان في

(١) وفي اقرار المبسوط للسرخسي في باب اليمين والاقرار بالرق وكذلك ان علم أنهم كانوا في يده لان يدهم في أنفسهم أقوى فالتم يقرّوا بالملك
كان القول قولهم في الحرية **ب** (٢) لانهم في دار الاسلام وقت الخصومة ودار الاسلام دار الارواغن اذ في الحرية قيم افتد
تمسك بالاصل هكذا ذكرنا ويليها اذا جاءهم غير مقهورين (١٠٨) وأما اذا كانوا مقهورين من جهة فلا يقبل قولهم أنهم أحرار كذا

في النوع الاخير من الرابع من دعوى
المحيط ملخصا **ب**

(٣) لا يثنى ولا يتكلم كذا في التسهيل
في كتاب الاقرار وقال في النهاية في تفسير
قوله يعبر أي يعقل فحوى ما يجري على
لسانه وفي الرابع عشر من دعوى
النصاب اذا كان صغيرا لا يعبر عن
نفسه أو يقدّر على التكلم ولكن لا يعلم
ما يقول وقال القرطبي في شرح الجامع
الصغير في القضاء قال أبو اليسر ومعه في
قوله يعبر عن نفسه أي عاقل يمكنه حفظ
نفسه **ب**

(٤) قال في دعوى القاعدية القول
قوله بلا يمين عند أبي حنيفة ومع اليمين
عندهما فيكون قوله مع اليمين اختيار
قول الامامين **ب**

(٥) في الفصل الثاني من الباب الثاني
من قضاء قتواه **ب**

(٦) الظاهر أن هذا فيما اذا لم تكن
الجارية حاضرة عند البيع وصرح
به في المسئلة التي ذكرها بعد هذا
والا تكون الجارية مقررة بالرق
بالانقياد للبيع والتسليم لان التسليم
متيقن فان بيع المنقول لا يصح قبل
القبض وقد قال في أول المسئلة اشترى
جارية وقبضها فلا يصح قوله وان لم تكن
انقادت الخ **ب**

(٧) الظاهر أن هذا بناء على أن السكون
عند البيع بغير تسليم اقرار بالرق عند
هذا البعض وقد قال بعضهم ان هذا
لا يكون اقرار بالرق ودليل الفريقين
مذكور في الثالث والعشرين من اقرار
المحيط فاذا ذكره بعد هذا من قوله والعصم
أنه اذا لم يسبق منها ما يكون اقرار بالرق

الحادي عشر من دعوى الخلاصة قدم ومعه رجال ونساء وصبيان يخدمونه وادعى أنهم
ارقاؤه وادعى أنهم أحرار فالقول لهم ما لم يقرّوا بالملك له من اقرار أو بيع أو هبة (١) وان
كانوا من الترك أو الديلم أو الهند أو الروم أو الخرز (٢) وفي الجامع الصغير غلام في
يد رجل يدعى الحرية وقال ذو اليد هو غلام في (٣) فالقول لذى اليد لانه
كلما عاين وان كان يعبر عن نفسه أو بالغاف القول للغلام وان برهن على الرق والحرية فيينة الغلام
أولى والقول قول الغلام في انكار الرق في الحادي عشر من دعوى البرازية وكذا في
الخلاصة وفي الرابع من دعوى المحيط ولو كان يعبر عن نفسه فقال أنا عبد فلان فهو عبد
لذو اليد في يده في آخر السابع والعشرين من دعوى التاتارية اذ في العبد حرية
الاصل القول قوله مع اليمين (٤) الا أن المشتري لا يرجع على البائع بالثمن بدون القضاء
وطريقه أن يدعى المولى أنه عبده وأقر بالرق ويقيم البيعة على اقراره ثم يقيم العبدية
أنه حر الاصل في الرابع عشر من دعوى النصاب (٥) وكذا في الأربعين من العمادية
والسابع والعشرين من المحيط ملخصا وذكر العتاني اذ في بائع العبد أنه كان دبره وبرهن
يسمع ويحلف المشتري على عدم علمه ان لم يكن للبائع بيعة في الاقل من دعوى البرازية في
نوع في التناقض قال محمد ولو قال سالم وبديع وميمون أحرار وأقام أحدهم البيعة على ذلك
ثم جاء آخر لا يعيد البيعة لانه اعترف واحد ولو قال سالم حر وبديع حر وميمون حر يعيد كل
واحد البيعة لانه تحريران مختلفان من شهادات المحيط للسرخسي في فصل قبيل باب
الشهادة في القتل رجل اشترى جارية وقبضها فباعها من غيره ثم باعها الثاني من ثالث
ثم ادعت الجارية أنها حرة فردّها الثالث على بائعها بقولها وقبل البائع الثاني منه ثم الثاني
ردّها على الاول فلم يقبل الاول قال ان كانت الجارية ادعت العتق كان للاول أن لا يقبل
لان العتق لا يثبت بقول الجارية وان كانت الجارية ادعت أنها حرة الاصل فان كانت حين
بيعت وسلمت انقادت لذلك لا يقبل قولها فهو بمنزلة دعوى العتق لانها لما انقادت للبيع
والتسليم فقد أقرت بالرق وان لم تكن انقادت ثم ادعت أنها حرة الاصل لم يكن للبائع
الاول أن لا يقبل لان القول في حرة الاصل قولها فاذا استخفت نفسها بما هو حجة
على الكل لم يكن للبائع الاول أن لا يقبل (٦) وقال بعضهم اذ بيعت الجارية ثم ادعت أنها
حرة الاصل لم يكن للمشتري أن يرجع على البائع (٧) لان الحرية لا تثبت بقولها (٨) في
أول فصل في الاستحقاق ودعوى الحرية من بيع الخالية **ب** وكذا في فصل الافالة
والاستحقاق منه والصحيح أنه اذا لم يسبق منها ما يكون اقرار بالرق كان القول قولها في
دعوى الحرية وللمشتري أن يرجع على البائع بالثمن بقولها من المحل المزبور أمة ادعت
حرية الاصل ثم ادعت حرية عارضية يسمع ذلك وفي الذخيرة **ب** وكذلك اذا ادعت حرية
عارضية ثم ادعت حرية الاصل يسمع عند بعض المشايخ وعند بعضهم لا يسمع (م) وكذلك
على العكس يجب أن يسمع في السابع والعشرين من دعوى التاتارية (ويجب جنة
في الثاني عشر) وذكر الشيخ الامام المعروف بنحو اهرزاده رجل ادعى أمة وقال هذه أمتي
وقالت الامة أمة فالحال المدعى من ذلك على مائة فدفعها الى المدعى فهو جائز فان

كان القول قولها من دعوى الحرية يحتاج الى تأمل صادق **ب** (٨) ولو أقرت بالرق ثم ادعت العتق لا يقبل قولها الا بيعة اتهمت
وان أنكرت البيع والتسليم ليس للبائع الاول أن لا يقبل لانها اذا لم تقر بالرق كان القول قولها في الحرية وكان للمشتري أن يرجع
على البائع بالثمن كما لو ثبتت الحرية بالبيعة كذا في فصل في الافالة والاستحقاق من بيع الخالية في أوائل مسائل الاستحقاق **ب**

أقامت بعد ذلك بينة أنها حرة الأصل وأنها كانت أمة لهذا المدعى أعنتهها عام أول تريد الرجوع بالمائة على المدعى قبلت بينتها وبطل الصلح وان أقامت بينة أنها كانت أمة لعلان عام أول وأنه أعنتهها في ذلك الوقت لا تقبل بينتها ولو كان مكان الأمة عبد وأقام البينة بعد الصلح على حرة الأصل أو على أن المصالح أعنتهها عام أول وهو يملكه ان كان الصلح مع العبد عن انكاره الرق قبلت بينته ويرجع بالمائة على المولى وان كان الصلح مع اقرار العبد بالرق فكذلك الجواب عندهما تقبل بينة العبد على ذلك لأن العبد صار متناقضا وبطل دعواه الآن البينة على عتق العبد مقبولة من غير دعوى العبد عندهما وعند أبي حنيفة لا تقبل بينة العبد وفي الأمة تقبل البينة على كل حال عند الكل هذا جله ما ذكره شيخ الاسلام (١) من المحل المزبور وفي الزيادات رجل باع عبدا من رجل فلما طالب منه الثمن قال المشتري انك بعت الحرة لأنك أعنته البتة أو قال انك خلقت وقلت ان اشتريت العبد فهو حر وعتق ثم بعتته مني وأقام البينة يقبل ولودفع الثمن يسترد (٢) وكذا لو لم يتم المشتري البينة لكن أقام البائع البينة أنه أعنته قبل البيع يقبل بناء على أن التناقض متعمد في العتق وفي الاجناس في دعوى المشتري أنه حر أو أعنته البائع عتق عليه ولا تقبل بينة المشتري على البائع وعند أبي يوسف تقبل في الحادى عشر من دعوى الخلاصة وكذا في الرابع عشر من دعوى النصاب • وقال في الزيادات تقبل ولم يذكر الخلاف في الرابع عشر من دعوى النصاب ملخصا (ط) ولو ادعى أحد العاقلين تحريرا على صاحبه لا يسمع لأنه ليس بخصم فيه إلا أن يدعى لنفسه حقا في العاشرين من الفصولين وقول المشتري بعد القبض أعنته بائعه أو بده أو كان حر الأصل يفتقر على نفسه لا يعتدى الى بائعه بلاينة ولا قوة موقوف فان برهن رجوع بالثمن واستقرت الولاية على البائع ان برهن على تحريره في الحادى عشر من يوع البرازية (ظ) باع جارية ثم ادعى أنه كان أعنته قبل البيع وتروجها فهي منكوبة لا تسمع (٣) وان أقام البينة على اعتاقها تقبل وهي مذكورة في (بج) ولو ادعى المشتري على البائع أنك أعنته قبل البيع تسمع الدعوى والبينة وبقيت بالعتق ويسترد الثمن في باب ما يطل دعوى المدعى من دعوى القنية • (عت) ولو استولد المشتري الجارية ثم أقامت بينة على البائع بالعتق رجوع على البائع بالثمن في باب الاستيلاء من عتاق القنية • قال في الزيادات رجل اشترى جارية وقبضها فادعت أنها حرة الأصل وأقر المشتري بذلك أو أبي اليهين وقضى القاضي بحريتها لا يرجع المشتري بالثمن على البائع ومن مشايخنا من قال قوله أو أبي اليهين غلط وقع من الكاتب ومنهم من قال لا بل ما ذكر في الكتاب صحيح فان حضر البائع وأنكر حررتها فقال المشتري أنا أقيم البينة على أنها حرة الأصل يريد الرجوع بالثمن على البائع قبلت بينته واذن صار المشتري متناقضا الآن التناقض لا يمنع قبول البينة على الحرية وعلى العتق في السبع والعشرين من دعوى التنازعانية • اشترى عبدا ثم أقر أنه حر فأنفذ القاضي عليه اقراره ثم خاصم البائع وأقام البينة أنه حر الأصل والعبد يجحد الحرية فانه يقبل بينة المشتري ويرجع بالثمن على بائعه (٤) في باب البيع الفاسد من الخالية

(١) هذا على ما ذكره خواهرزاده وأما على ما ذكره غيره قيل يقبل عنده في حرة الأصل لا في العتق العارض وقيل يقبل عنده فيه ما قال في السابع من عتاق المحيط والخيرة وهو الأصح ويحیی تفصيله في الثاني عشر من دعوى هذا المجموع •

(٢) لأن هذا في الحقيقة دعوى الدين لأنه يدعى أن يبيع الحر لم يجز وما قبض بغير حق وأنه دين عليه كذا في الثالث عشر من الاستروثنية وبمثل هذا عل قاضيان المسئلة في فصل في الاقالة والاستحقاق من يوع الخالية ويحیی بيانه في الثاني عشر من دعوى مجموعنا هذا وقال في الخلاصة في الحادى عشر من البيوع نقلا من الاقضية لو ادعى المشتري أن البائع أعنته قبل البيع وله حق استرداد الثمن صح انتهى وكذا في العاشرين من العمادية والثالث عشر من الاستروثنية • قوله وله حق استرداد الثمن يشير اليه ما في الفصولين بعلامة (ط) ويحیی بيانه •

(٣) أي لا تسمع أصلا لا في حق التحليف ولا في حق البينة يشير اليه قوله وان أقام بينة على اعتاقها دون أن يقول عليه تأمل •

(٤) ذكر المسئلة في دعوى القاعدية وعللها فقال لأنه خصم في ذلك من حيث أن الحرية حق الله تعالى وكل واحد من المسلمين خصم في اثبات حقوق الله تعالى •

(١) والاصح ان الدعوى عند أبي حنيفة شرط فيها والتناقص لا يمنع الدعوى فيها كذا في السابع والعشرين من دعوى التنازل خاتمة وكذا في باب الاستحقاق من يوع الكافي وفي السابع من عتاق المحيط تفصيل وكذا في الذخيرة ويحيى تقريره في فصل التناقص من الخاتمة بعد (٢) وفي الثاني من اقرار البرازية باع المقتري بالرق ثم ادعى المبيع الحرية الاصلية او العارضية لا تسمع ولو برهن يقبل لان العتق لا يحتمل الرد والحرية لا تحتمل النقص فتقبل بلا دعوى وان كانت الدعوى شرطاً في حرية العبد عند الامام وأما من قال بأن التناقص هنا فمفوض للمولى بالاعتاق يقتضي أن تقبل الدعوى أيضاً كما مر في كتاب الدعوى انتهى ولا يخفى أنه غير عبارة الخلاصة حيث قال لان العتق لا يحتمل الرد والحرية (١١٠) لا تحتمل النقص فكأنه أشار الى أن العتق يحتمل النقص وقد صرح

فاضيضان في باب الاستحقاق من يوع شرح الجامع الصغير أن حرية الاصل والعتق لا يحتملان النقص بعد الوقوع وكذا في السابع من عتاق المحيط والذخيرة وأيضاً ان قوله فتقبل بلا دعوى سهو ومنه فان المتفرع على أن لا يحتمل الحرية النقص أن لا يؤثر فيه التناقص ولا يمنع صحة الدعوى فان التناقص انما يؤثر فيما يحتمل النقص ويتضح ذلك لمن نظروا السابع من عتاق المحيط والذخيرة وفي باب الاستحقاق من يوع شرح الجامع الصغير لفاضيضان اشارة اليه فكان المناسب أن يقول مكانه فلا يؤثر فيه التناقص فتصح الدعوى أو يؤثر قوله بلا دعوى وأيضاً قال في الحادى عشر من الدعوى انه لا تشترط الدعوى في الحرية الاصلية عند الامام وتشترط في العارضية فقوله وان كانت الدعوى شرطاً في حرية العبد عند الامام يخالفه بعد

(٣) مجهول النسب اذا بيع وهو ما كنت فهدا اقراره منه حتى لو ادعى الحرية بعد ذلك لا تسمع وزاد في مختصر الطحاوى وقيل له قم مع مولاك فقام حتى يكون اقراراً منه بالرق في التاسع من نكاح الخلاصة بعد

قال في البرازية في بيان هذه المسئلة سكوت مجهول النسب عند البيع اقرار منه بالرق وكذا اذا قيل له قم مع مولاك فقام ساكناً يكون اقراراً بالرق ولا يخفى بعد (٤) ولهذا لو أقر بالرق بعد القضاء لا يطل القضاء كذا في الرابع عشر من يوع

دعوى النصاب بعد (٥) انما قيد به من ابيدين لانه لو قال وقت البيع انى عبد ولم يأمر بالشراء أو قال اشتري ولم يقل انى عبد لا يرجع عليه بالثمن في قوله هم كذا ذكره الامام القرائنى في شرح الجامع الصغير محالاً الى شيخ الاسلام كذا في النهاية في باب الاستحقاق من البيوع وفي الفصل الثالث من الباب الاول من يوع العتاقية بعد قال لرجل اشتري فأنا عبد أو لم يقل ذلك ولكن أقر بالرق أو كان ساكناً فاشترى وغاب البائع ثم أقام بينة أنه حر قبل ويرجع المشتري عليه بالثمن ثم يرجع هو على البائع اذا حضر وهو مخالف لما في سائر الكتب بعد (٦) لا يخفى ما في عبارته من المسألة وعبارة الخلاصة في الحادى عشر من الدعوى نقل عن الجامع الصغير قال لرجل اشتري فأنا عبد أو لم يقل ذلك ولا خافه فاذا دوسر يحتمل الحر كذا في شرح الجامع الصغير بعد

من ادعى أن مولاه أعنتنى فأقام بينة فقبل أن يفضى أقر المقتري بنفسه ثم أقام البينة على الاعتراف تسجع اذا تناقض فيه لا يمنع اذ حرية الاصل كما يخفى فكذا التحرير يخفى اذا المولى يستبذبه في التاسع والثلاثين من القصولين وكذا في الاربعين من العمادية ويحيى في التناقض ادعى الرقيق حرية الاصل ثم العتق العارضى يقبل ولا يمنع التناقض صحة الدعوى ولا تشترط الدعوى في الحرية الاصلية وتشترط في العارضية عنده (١) خلافاً لهما لو عبداً وفي حق التخليف تشترط الدعوى اجمالاً وفي الامة لا تشترط الدعوى اجمالاً (٢) في الحادى عشر من دعوى البرازية وذكر صاحب المحيط في شرح الجامع الصغير الصحيح أن دعوى العبد شرط عند أبي حنيفة في حرية الاصل وفي العتق العارضى وأن التناقض لا يمنع صحة الدعوى ولا صحة الشهادة لاني حرية الاصل ولا في العتق العارضى في الثالث عشر من العمادية لمخصاه أقر الرجل بالرق لرجل ثم باعه جاز فلو ادعى العتق أو ادعى أنه كان حراً في الاصل لم يقبل للتناقض (٣) ولو أقام البينة على اعتاق البائع قبل البيع أو على أنه حر الاصل قبلت بينته استحساناً وان كانت الدعوى شرطاً عند أبي حنيفة لان العتق لا يحتمل النقص (٤) في الثاني من اقرار الخلاصة وفي الجامع الصغير قال اشتري فاني عبد (٥) ثم ادعى الحرية تسجع وقوله فاني حر (٦) يحتمل دعوى الحرية الاصلية والعارضية ثم ان البائع حاضر او معلوم مكانه يرجع بالثمن عليه وان غاب غيبة منقطعة يرجع على العبد والعبد على البائع متى وجده وقال الامام الثاني لا يرجع على العبد كما لو قال اشتري فأنا عبد فقط أو كما قال ارتهني فاني عبد في الحادى عشر من دعوى البرازية وكذا في الخلاصة (بسخ) وكذا الوكيل لو غاب ولا يدري مكانه يطلب من الموكل (جص) ولو قال اجنبي اشتريه فانه عبد والمسئلة بحالها لا يرجع على الاجنبي بحال في السادس عشر من القصولين وكذا في الخامس عشر من العمادية (بسخ) زيداً اشتري جارية من عمرو وكان عمرو واشترىها من بكر فسمع زيداً أن بكراً كان أعتقها فطلب غنم من عمرو وقال بعته بواهي حرة فلم يصدقه عمرو وكان زيداً يستخدمها ثم أقامت الجارية بينة على زيداً أن بكراً كان أعتقها وهو يملكها وقضى القاضي بذلك فله أن يرجع بالثمن على عمرو وان كان عتقها ثابته قبل ذلك باقراره لان العتق الثابت بالبينة غير الثابت باقراره لان الولاية فيه لبكروا كسائر السابقة على اقراره لها ولا كذلك في العتق الثابت باقراره على أن القضاء بينهما بين أنهم لم يعتقوا باقراره بل باعتاق بكر قال (بسخ) ولو أقام زيداً بينة على عمرو أن بكراً كان أعتقها فتقبل بينته ويرجع بالثمن عليه وكذلك لو أعتقها زيداً ثم أخذتصر فها تصر في الملاك فأقامت الجارية عليه بينة أن بكراً كان أعتقها فتضى لها بالعتق ويرجع بالثمن على عمرو في باب الاستحقاق من

دعوى النصاب بعد (٥) انما قيد به من ابيدين لانه لو قال وقت البيع انى عبد ولم يأمر بالشراء أو قال اشتري ولم يقل انى عبد لا يرجع عليه بالثمن في قوله هم كذا ذكره الامام القرائنى في شرح الجامع الصغير محالاً الى شيخ الاسلام كذا في النهاية في باب الاستحقاق من البيوع وفي الفصل الثالث من الباب الاول من يوع العتاقية بعد قال لرجل اشتري فأنا عبد أو لم يقل ذلك ولكن أقر بالرق أو كان ساكناً فاشترى وغاب البائع ثم أقام بينة أنه حر قبل ويرجع المشتري عليه بالثمن ثم يرجع هو على البائع اذا حضر وهو مخالف لما في سائر الكتب بعد (٦) لا يخفى ما في عبارته من المسألة وعبارة الخلاصة في الحادى عشر من الدعوى نقل عن الجامع الصغير قال لرجل اشتري فأنا عبد أو لم يقل ذلك ولا خافه فاذا دوسر يحتمل الحر كذا في شرح الجامع الصغير بعد

(١) سئل اشترى تجارية من آخر بعد اعترافها له بالرق ثم ظهر أنها سحرة وغاب البائع فهل للمشتري الرجوع بالثمن على الجارية أجاب ان غزته بالشراء بأن قالت اشترى فاني رقيقة فاشترها اعتمادا على صدقها فظهر أنها سحرة له الرجوع بالثمن ان كان البائع غائبا غيبة منقطعة لا يعرف مكانه وهي ترجع عليه بذلك اذا أدته كذا في فتاوى ابن قسوى وابن وهبان وابن نجيم (١١١) في يوع فتساواه وشمس الدين الوفا في ويحيى بن

زكريا وغلط بعض من تصدى للافتاء بدار السلطنة العلية وأفتى بخلافه واعتبر بما في جامع الفصولين نقلا عن المبسوط عد وفي التاسع والعشرين من دعوى الساتارخانية قال هشام سألت محمدا عن غلام لم يبلغ الحلم باعه انسان وأقر بأنه مملوك وهو يعبر عن نفسه ثم استحق بالحزبة وغاب البائع ولا يدري أين هو هل يرجع المشتري على الغلام بالغرور قال لا **أقول** ظاهره انه لا يرجع المشتري على الغلام وان قال اشترى فاني مملوك عد (٢) لان الرجوع باعتبار التزام صفة السلامة بعقد المعاوضة والبائع هو الذي التزم ذلك للمشتري دون الامة وانما الامة أخبرته بخبر كذب وبمجرد هذا الخبر لا يلزمها ضمان قيمة الولد كذا في أواخر دعوى المبسوط في باب دعوى الغرور وكذا في التاسع والعشرين من دعوى المحيط عد

(٣) فان أقام البينة على الملك عتق العبد عليه باقراره كذا في يوع الخمانية في فصل في الاستحقاق ودعوى الحسرية وكذا في الرابع عشر من دعوى النصاب عد (٤) لان المدعى خصم في هذه الدعوى لانه ثبت العتق والولاء لنفسه كذا في فصل في الاستحقاق ودعوى الحسرية من يوع الخمانية عد

(٥) ولو كان شهود ذي البشهادة وأنه أعنته وهو مملوك فهي أولى من بيينة الخارج على العتق وان شهد شهود ذي اليد بالتدبير وشهود المدعى بالعتق البات قضيت بالعتق البات وكذلك لو أقام أحد الخارجين البينة على العتق البات والاخر على التدبير فبيينة العتق أولى

يوع القنبية • ولو غزته وأخبرته أنها أمة لهذا (١) فسر اهامنه فاستولدها فاستحققت يرجع الاب بثن الجارية وقيمة الولد على البائع دون الامة (٢) بجملة (بس) في السادس عشر من الفصولين وكذا في العمادية • برهن على اعتاقه وولاه في المرض فادعى الوارث أن المعتق كان يهدى وقت الاعتاق ان لم يقر الوارث بالعتق فالقول للوارث الا أن يصرح بالشهود بأنه كان صحيح العقل وقت الاعتاق فان كان أقرب بالعتق فالقول للعبد الا أن يبرهن الوارث على انه كان يهدى وقت الاعتاق في الرابع من دعوى البرازية (المحيط) • عبد في يد رجل يزعم انه ملكه فادعى العبد عليه أنه - تراصل وشهد الشهود أن صاحب اليد أعنته لا تقبل وقيل تقبل وعلى العكس لا تقبل وقيل تقبل في الوجهين جميعا • ادعى غلاما في يد رجل أنه ملكه أعنته منذ سنة فالقاضي يسأل المدعى البينة على الملك لا على العتق (٣) وان لم يكن له بينة يحلف المدعى عليه على الملك (٤) ادعى على امرأة أنها أمة فأقامت الامة البينة أنها كانت اقلان وأنه أعنته وأقام البينة أن فلانا ذلك قد أقر أن هذه الامة أمتي ومملوكتي فان أرحا وتاريخ الاقرار سبق قضى بالملك للمدعى وان لم يوترخا يجعل = أنهما وقعا معا الاعتاق والاقرار بالملك للمدعى يقضى بالعتق بينة الامة في السابع والعشرين من دعوى الساتارخانية • قال ادعى عبدا في يد انسان أنه أعنته وهو يملكه وان ذا اليد يستعبده بغير حق هل تصح هذه الدعوى أجاب نعم لان حق الانتساب اليه بجهة الولاء فتسمع وان جرى عن دعوى المال كدعوى الابوة والبنوة بخلاف دعوى الاخوة من أواخر دعوى القاعدية • واذا أقام عبد البينة أن فلانا أعنته وفلان ينكر أو يقر وأقام آخر البينة أنه عبده قضيت به للذي أقام البينة أنه عبده لان شهود العبد ما شهدوا بالملك للمعتق وانما شهدوا بالعتق فقط والعتق يصح من المالك وغير المالك في باب دعوى العتق من المبسوط السرخسي وتماه فيه ولو شهدوا أنه أعنته وهو يملكه يومئذ أخذت بينة العتق لان البينتين استويتا في اثبات الملك وفي احدهما زيادة العتق فكان أولى (٥) من المحل المزبور ملخصا • قال لو كان العبد في يد رجل فادعى آخر أنه له وأقام العبد البينة أن فلانا كاتبه وهو يملكه وفلان جاحد لذلك أو مقر به فانه يقضى به للذي أقام البينة أنه عبده لان بيئته ثبتت الملك لنفسه والعبد انما يثبت الملك لغيره ومن ثبت الملك لنفسه فبيئته أولى بالقبول من المحل المزبور وتماه فيه • عبد في يد رجل أقام رجل البينة أنه عبده ولد في ملكه وأنه أعنته وأقام ذو اليد البينة أنه عبده ولد في ملكه فاني أقضى به للذي أعنته لان في هذه البينة زيادة الحسرية (٦) في باب الشهادة في الولادة والنسب من دعوى المبسوط وتماه فيه • عبد في يد رجل أقام آخر البينة أنه عبده أعنته وأقام ذو اليد البينة أنه عبده ولد في ملكه فبيئته المدعى أولى لانها ثبتت الحسرية في باب دعوى العتاق من دعوى المبسوط ولو كان المدعى دبره أو كاتبه لم يستحق به ذائبا أثما في الكتابة لاشكال (٧) وأما في التدبير فقد أعاد المسئلة في آخر الكتاب وجعله كالعتق ففيه روايتان في باب الشهادة من دعوى المبسوط ولو كان شهود ذي اليد شهدوا أنه أعنته وهو يملكه فهي أولى من بيينة الخارج على العتق وان شهد شهود ذي اليد بالتدبير وشهود المدعى بالعتق البات قضيت بالعتق البات

بالقبول من باب دعوى العتاق من دعوى المبسوط ملخصا • عبد في يد رجل أقام البينة أنه عبده أعنته وهو يملكه وأقام رجل آخر البينة أنه عبده ولد في ملكه قال الولادة أولى من دعوى الخمانية في فصل في دعوى المنقول • ادعى عبدا في يد رجل وقال ذو اليد لابل هو ملكي وأعنته فانه يقضى بيئته ذي اليد بالاجماع في فصل في دعوى الوقف والشهادة عليه من الاستروثنية عد (٦) وكذا الجواب =

لأنه عقد محقق للفسخ كالبيع

والاجارة فكأنه أقام البيعة على تصرفه فيه يبيع أو اجارة فلا يرجع به كذا في المبسوط في تعديل المسئلة المزبورة (١) ومائل المبسوط المذكورة هنا مذكورة في أواخر الرابع من دعوى المحيط

(٢) وفي السابع والعشرين من دعوى التاتارخانية نقلا عن الاجناس وقبل ينبغي أن يقبل في حق عتق هذا العبد ولا يثبت عتق ذلك العبد

(٣) قال شيخ الاسلام نظام الدين انه سأل علماء الدين هل يشترط نسب الاتم في دعوى حرية الاصل وتسميتها قال لا ثم قال نظام الدين قال سيدي ووالدي برهان الدين صاحب الهداية كما على هذا بفرغانة كذا بخط بعض الفقهاء نقلا عن المنية الكبرى وقال في يوع القاعدية الشهود على حرية الاصل لو ذكروا حرية الام أيضا هل يشترط ذكر نسب الاتم نحن نقول لا ولكن رأيت الامام فخر الدين قاضيان يضاران يقولان ان ائمة وحرية بجهة حرية ائمة لم نسب الاتم لان حرية الاتم تصير مقضيا بها أيضا وان ائمة وحرية مطلقا وذكروا على وجهه الايضاح والتأكيد حرية ائمة لا يشترط ذلك اه وهذا يوافق ما ذكره الزاهد نقلا عن قاضيان

وفي باب الاستحقاق من النهاية قال عامة المشايخ ان الشهادة على حرية الاصل تقبل من غير دعوى العبد عندهم جميعا وكذا في شرح الجامع لقاضيان وقد صحح خلافة

(٤) وكذا في الاربعين من العمادية وعلى فيه وقال لانه شهادة على اثبات حق

الموصى فيصير كان الموصى يدعي ويقول نفذوا وصيتي فيجب على الورثة أن يعترفوا فان امتنعوا فالقاضي يعتق وينفذ الوصية

وكذلك لو أقام أحد الخارجين البيعة على العتق البات والآخر على التدبير فيبيعة العتق أولى بالقبول في باب دعوى العتاق من دعوى المبسوط (١) ملخصا • عبد في يد رجل أقام البيعة أنه عبده أعنته وهو يملكه وأقام رجل آخر البيعة أنه عبده ولدي ملكه قال الولادة أولى من دعوى الخاتمة في فصل في دعوى المنقول • ادعى عبد في يد رجل وقال ذواليد لابل هو ملكي وأعتقته فانه يقضي بيعة ذى اليد بالاجماع في فصل من دعوى الوقف والشهادة عليه من الاستروثنية والعمادية • لو أقام العبد بيعة أن فلانا دبره وهو يملكه وأقام رجل آخر بيعة أنه عبده قضى بيعة التدبير كالأقام المولى بنفسه بيعة أنه عبده دبره وأقام الآخر بيعة أنه عبده يقضي بيعة المولى في الرابع من دعوى المحيط البرهاني • ادعى عبد على مولا أنه علق عتقه بدخول فلان الدار ووجد الشرط من الغائب وعتقت وبرهن عليه يقبل وان ادعى أنه علق عتقه باعتاق الغائب عبده وقد أعنت الغائب عبده وعتقت لا يقبل (٢) والفرق ما مر أن المدعى على الغائب ان كان شرطاً بتضرره الغائب لا يقبل وان لم يتضرر به يقبل في الملادى عشر من دعوى البرازية وكذا في الخلاصة قال القاضي الامام ينبغي أن يقبل في حق عتق هذا كافي قوله ان حضرت فانت طالق وضررتك معك في الرابع عشر من دعوى النصاب • رجل أعنت عبده في يد رجل وادعى ملكية هذا العبد فالحسم هو المعتق دون المعتق لان العبد في يده نفسه ولو صدق المعتق المدعى لا يبطال العتق لانه سمي في نقص مائة من المحل المزبور • شهدوا على رق جارية بهذه العبارة نفي يلمدروزي وابن مسكر رزق رابروخت (جاءت امرأة في يوم وباعت هذه الرقيقة المنكرة) من رجل بكذا لا تقبل هذه الشهادة لان البائع الاول مجهول ومالم يثبت ملك ذلك البائع لم يثبت ملك مدعى الرق من المحل المزبور • عبد ادعى أن مولا أعنته وأقام البيعة قبل القضاء أقر بالرق على نفسه ثم أقام البيعة على الاعتاق تسمع لان التناقض لا يمنع دعوى العتق ولهذا الوأقر بالرق بعد القضاء لا يبطال القضاء من المحل المزبور ملخصا • ادعى حرية الاصل ولم يذكر اسم أمه واسم أبي الاتم بصح (٣) لانه يجوز أن يكون الانسان حرا الاصل والامر رقيقة بان استولد جارية علق الولد حرا وان لم تكن الاتم حرة وكذا ولد المغرور من المحل المزبور وكذا في الرابع من دعوى المحيط وكذا في الاربعين من العمادية مع تفصيل • ولو شهدوا أن الميت أوصى بعتق هذا العبد وهو لا يدعي تقبل وعلى الورثة أن يتقوه وان أبوا بيعته القاضي من المحل المزبور (٤) ملخصا • (فخ) اذا شهدوا أنه حر الاصل وما درس آذاه بدم است (وأمة كانت معتوقة) يقبل من غير ذكر اسم أمه ونسبها ولو شهدوا أنه حر الاصل كما زاد آذاه بدم است (لان أمة كانت معتوقة) يحتاج الى ذكر نسب الام لانه صار ذلك علته في باب ما يسمع من الدعوى وما لا يسمع من دعوى القنية • قبل ذكر في شروط ظهور الدين المرغني أنه يشترط في حرية الاصل ذكر حرية الجدة أم الاتم كما يشترط ذكر حرية الاتم من أوائل دعوى القاعدية

• (نوع في دعوى الولاء) • رجل مات وترك مالا وبنتا أقام رجل البيعة أنه كان عبده

الموصى فيصير كان الموصى يدعي ويقول نفذوا وصيتي فيجب على الورثة أن يعترفوا فان امتنعوا فالقاضي يعتق وينفذ الوصية • فاعتقه أوصى بان يعتق عنه بعد موته يأعتق فالولاء له دون المعتق في مسائل متفرقة من عتاق القنية نقلا عن (نج) •

فأعتقه وإن ولاده وأقامت البنت البينة أنه كان - والاصل ذكر في ولادته الأصل أن البينة
بينه البنت في أو خراب ما يطل دعوى المدعى من دعوى الخانية • ولو ادعى رجلان ولادته
رجل وأقام كل واحد منهما بينة أنه أعنتقه وهو يملكه ثم مات ولا يعلمون له وارثا غيره جعلنا
الولاء بينهما (١) وإن ادعى أحدهما أولا وقضى القاضي بالقاضي بالولاء له ثم أقام الآخر بعد ذلك
بينة على دعواه فاقضى لا يقبل بيته الثاني لأن الواحد مستحيل أن يكون معتق اثنين لكل
واحد منهما على الكمال والبينة الأولى تأكدت باتصال القضاء بها فتعينت الثانية للبطلان
(٢) في السابع عشر من شهادات المحيط البرهاني • ولو قضى القاضي لاحد هـ بالولاء
والأثر ثم شهد آخر أن لا أثر بثله لا يقبل إلا أن يشهدوا أنه اشترى من الأول قبل أن يعتقه
فيبطل القضاء الأول في باب الشهادة بالولاء من شهادات المحيط للسرخسي ملخصا •
ولو ادعى رجل على رجل أنه مولاه من عتاقه من فوق أو أسفل أو ادعى أنه مولاه من
موالاة والمدعى عليه يجحد فأقام المدعى بيته على دعواه قبلت لأنه يدعى عليه فعلا فكان
خصما فيه وإن لم يدع عليه مالا في الثامن عشر من دعوى المحيط البرهاني في نوع في
دعوى الإنسان نسب غيره • ولو أن رجلا من العرب مات وله ابن فادعى رجل أنه كان عبدا
لأبيه وأنه أعنتقه وأنكر الابن فأقام البينة تقبل بيته • وكذا لو مات المعتق وترك ابنا وبنتا
فادعى ابن العربي أنه أعنتق أباهما الابن وهذه البنت وانهما مولى ابان ومجد ذلك أو أحدهما
وأقام البينة تقبل بيته • وكذا لو ادعى المعتق الولاء على المعتق أو المعتق على المعتق وأقام
البينة تقبل (٣) في باب ما يكون الرجل فيه خصما من النسب والولاء من الدعوى والبيانات
من شرح الجامع الكبير للحميري • برهن أنه أعنتق هذا وهو يملكه وبرهن الآخر كذلك
فان صدق العبد أحدهما فهو أولى وإن كذبهما فالحال بينهما • ولو برهن كل منهما على
اعتاقه بألف وهو يملكه لا أثر لصدوق العبد • ولولاؤه بينهما • ولكل منهما عليه ألف وإن لم
تذكر إحدى البيتين مالا فينة مدعى المال أولى ولولاؤه له صدقة العبد أولا في الرابع
من دعوى البرازية وكذا في الرابع من دعوى المحيط وكذا في فصل في آ خراب الشهادة
في العتق من المحيط للسرخسي • ولو مات رجل فادعى رجل ميراثه وأقام شاهدين
شهدا أنه أعنتق أم هذا الميت وأنها ولدت له بعد ذلك بعدة من عبدة فلان وأن أباه مات عبدا
ومات أمه ومات هو ولا نعلم له وارثا سوى معتق أمه هذا المدعى قبل القاضي شهادتهما
وقضى له بالميراث فان جاء مولى الأب وأقام البينة أنه أعنتق الأب قبل أن يموت هذا الولد
وهو يملكه وأنه وارثه لا نعلم له وارثا غيره قضى القاضي بالميراث لمولى الأب • ولو مات رجل
واختصم رجلان في ميراثه وأقام كل واحد بيته أنه أعنتق الميت وهو يملكه وأنه وارثه
لا وارث له غيره ولم توفت البيتان وقضى القاضي بالميراث بينهما هذا إذا لم توفت
البيتان وإن توفتا ووقت أحدهما سبق قضى لاسبقتها وقتا • ولو كان جاء أحد المدعين
أولا وأقام البينة أنه أعنتق الميت وهو يملكه وقضى القاضي بيته ثم جاء المدعى الآخر
وأقام البينة أنه أعنتق الميت فاقضى لا يقضى للثاني ولو جاء معا وادعيا وأقاما البينة
على دعواهما قضى بالولاء بينهما في الفصل الأول من ولادته المحيط البرهاني ملخصا وتامه

(١) هذا إذا لم توفت البيتان وإن توفتا
ووقت أحدهما سبق قضى لاسبقتها وقتا
كما ينبغي • من ولادته المحيط من ظهر الورق
بعد أربعة قهود •

(٢) ذكر السرخسي المسئلة في باب
الشهادة في النسب وغيره من شهادات
المبدوط وعلى فقال لأن الولاء كالنسب
من حيث أنه لا يحتمل النقص والنسخ
ولا يحتمل النقل من شخص إلى شخص ثم
في النسب إذا تزوجت البينة الأولى
بالقضاء لم تقبل الثانية بعد ذلك فكذلك
في الولاء •

(٣) لأن لولاء بمنزلة النسب ويدعى عليه
فعل الاعتاق أو وصول رقبته ومالته
اليه • وجوب التساب اليه • فرق بين
الولاء والنسب فإنه لو ادعى أنه مولى أبيه
من أعلى أو من أسفل تقبل بيته وفي
النسب لو ادعى الابوة أو البنوة تقبل ولو
ادعى أنه جده أو ابن أخته لا تقبل بيته إلا
بدعوى المال دون الولاء • كذا في المحل
المزبور في تعليل المسئلة •

(١) وفي السراجية اذا ادعى على منكوحة الغير نكاحا فانه يشترط حضرة الزوج وكذا عند اقامة البيعة كذا في العاشر من دعوى التاتارخانية (٢) عبارة العمادية فصاحب البيعة أولى وكذا في المحيط وهو الطاهر فله غلظ من الناحية (٣) أي برهنا معا وأما اذا برهن أحدهما أو لا يقضى له (١١٤) ثم برهن الآخر على النكاح لا يقبل الا اذا برهن على السابق كمن ادعى الشراء في شيء

من رجل وقضى له به ثم ادعى آخر شراءه من ذلك لا يقضى للثاني كذا في الحادي والعشرين من نكاح المحيط وقال في الثالث والمائة من شرح أدب القاضي لأن القضاء الأول قد صرح ظاهره فلا ينقض الا اذا ظهر الخطأ يبين وذلك أن يوقت شهود الثاني وقتا قبل وقت الأول (٤) قال في المحيط وعند بعضهم لا يقضى لواحد منهما واليه أشار في أدب القاضي للخصاف في باب الشهادة على النكاح انتهى وهو الباب الثالث والمائة وعبارة الخصاف هنالكم أحكم بهما الواحد منهما وقال الصدر الشهيد في شرحه لأن المرأة الواحدة لا تصلح أن تكون لكل واحد منهما ولا مشتركة بينهما واختار الصدر في الفتاوى الصغرى ما أشار إليه الخصاف ولم يذكر غيره وسيجيء من البرازية نقلا عن التتمة وذكر المسئلة في نكاح الخانية في فصل في دعوى النكاح وقال اختلفوا فيه قال بعضهم لا يقضى للمقرلة لأن الاقرار قبل البيعة يطل بيعة الآخر فلا يقضى الا بالاقرار بعد البيعة وقال بعضهم يقضى للمقرلة لأن اقرار المرأة لاحدهما بمنزلة اليد ولو أقام البيعة وهي في يد أحدهما يقضى لصاحب اليد (٥) قوله وان أرخا على السواء لا يخفى على من نظر الى التتمة أنه أسقط بعض المسائل فاختل كلامه وسقط النظام (٦) الطاهر أن يقول تحلف المرأة شيئا فان حلفت برئت وان نكحت الخ كافي الصغرى والتتمة في فصل في دعوى النكاح من الدعوى

(٦) ذكره في التتمة في أول فصل مسائل دعوى النكاح وكذا في الصغرى وقد

فيه (الذخيرة) واذا مات الرجل وترك أموالا في يدي رجل فأتى خارج وادعى أنه أعتق الميت وهو يملكه وأنه وارثه لا وارث له غيره وأقام ذوالبيد البيعة بمثل ذلك قضى بالمال بينهما نصفان في الفصل الأول من ولاء التاتارخانية * تنازعاً في عبداً ادعى كل واحد منهما أنه عبده دبره أو أعتقه يقضى ببيعة صاحب اليد لأن الدعوى في الولاية لأن العتق حاصل لا عبداً بصادقهما وقد استوت البيعتان في أثبات الولاية وترجع بيعة صاحب اليد بحكم يده في الثالث من دعوى المحيط البرهاني ملخصاً

(العاشر في دعوى النكاح وفساده) * (ذ) لو ادعى النكاح بمحض من الشهود لابد وأن يتصحر سماع الشهود كلام المتعاقدين اذ العلماء اختلفوا في أن سماع الشهود كلامهما هل هو شرط والاصح أنه شرط فلا بد من ذكره لنصح الدعوى في العشرين من الفصولين * ادعى نكاح معتدة يشترط حضرة الزوج المطلق بأنها كانت الطلاق أو رجعي (١) في الثاني عشر من دعوى البرازية * (ط) امرأة يدهم ادعى آخر نكاحها فأقرت للمدعى فبرهننا بلاتاريخ قبل بحكم الخارج بحكم الاقرار وقيل بحكم لذي اليد فلو لم تقر وبرهن الخارج على نكاح مؤرخ وبرهن ذوالبيد على أنها امرأة ومنكوحة فبيعتة الخارج أولى كافي دعوى الملك ولو برهن ذوالبيد أنه تزوجها فبيعتة ذى اليد أولى وان لم يؤرخ لان يد مدعى سبق نكاحه كذا نقل عن بعضهم وبعضهم قالوا بيعة ذى اليد مطلقا اذ السبب متعين في باب النكاح فكأنه ذكر ولو برهن الخارج على نكاح مؤرخ وبرهن على اقرار ذى اليد أن نكاح ذى اليد كان في وقت كذا وهو بعد تاريخ الخارج كان بيعة الخارج أولى وتندفع بها بيعة ذى اليد الا اذا وفق ذوالبيد وقال تزوجتها قبل الخارج ثم جددنا العقد بعد ذلك العقد فينبذ لا تندفع بيعة ذى اليد ادعى نكاحها وهي ليست في يد أحدهما فبرهننا بلاتاريخ ولم تقبل لاحدهما حتى تهازرت البيعتان ثم برهن أحدهما أنها أقروا بالنكاح بحكم له كالأقروا لاحدهما بالنكاح عياناً بعد ما برهننا ولو ادعى نكاح امرأة ليست بيد أحدهما فأقرت لاحدهما فهي للمقرلة فلو برهن الآخر بعد ذلك على النكاح فبيعتة ذى اليد أولى (٢) فلو أقرت لاحدهما ثم برهننا (٣) فلو وقتا فالأول أولى ولو لم يوقتا فمن زكيت بيته أولى ولو لم ترك بينهما أو زكيتا قبل هي للمقرلة سابقا وهو الاقيس وقيل لا يحكم لواحد منهما (٤) في العشرين من الفصولين * وفي التتمة ادعى نكاح امرأة فأقرت لاحدهما ثم برهننا لا يقضى لاحدهما كما لو لم تقر ولم يصبر المقرلة باقرارها صاحب يد وان أرخا على السواء (٥) وأقرت لاحدهما بعد البرهان فهي له وان لم تقر لاحدهما ما فزت بينهما فان قبل الدخول لا يقضى على أحدهما بشئ من المهر (٦) في الثاني عشر من دعوى البرازية * ولو برهننا على النكاح حال الحياة لكن أحدهما على النكاح والآخر على اقرارها له لا يترجح لكن بعد التهازل لو برهن أحدهما على اقرارها بالنكاح يحكم له كالأول عياناً اعترافها لاحدهما بعد التهازل من المحل المزبور * (ط) ادعى نكاحها فأقرت به لرجل حاضر وصديقها المقرلة فان برهن المدعى يحتاج المقرلة الى البيعة على هذا المدعى بحضرة هذه المرأة فلو برهن المقرلة بعد ما برهن المدعى

ذكر المسئلة صاحب المحيط في الحادي والعشرين من كتاب النكاح وقال فيه عند بعض المشايخ يقضى للذي أقرت له بالنكاح سابقا وهو الاقيس وعند بعضهم لا يقضى لواحد منهما واليه أشار في أدب القاضي للخصاف انتهى فيكون ما في التتمة أشير إليه في أدب القاضي في الباب الثالث والمائة على خلاف ما قال بعض المشايخ ورجحه صاحب المحيط حيث قال هو الاقيس فليستأمل

أودخل بها فهي له اذ دخوله ونقلها الى بيته دليل سبق عقده الا اذا سبق تاريخ الآخر
 فيثبت بسقط اعتبار دليل سبق عند التصريح بالسبق ولولم تكن في بيت أحدهما ولا دخل
 بها فلو وقتا فالأول أولى ولولم يوقتا أو وقتا سواء فنزكيت بيته أولى ولوزكيت
 البيتان تسأل المرأة فلولم تقر لاحدهما فترق بينهما وبينهما ولو أقرت لاحدهما بالتقدم
 فهي له الا اذا سبق تاريخ بيته الآخر وهذا لأن العمل بالبيتين متغذر فسقطا وبقي تصديق
 أحدهما مع ما فيه ثبت النكاح بينهما بتصادقهما وهذا كله فيما لو تنازعا حال حياة المرأة
 وأما بعد موتها فعلى وجوه ولا يعتبر فيه الاقرار واليد فلوأقرت خافه لم ينسب تاريخه
 ولولم يقرت خافا أو أقرت خافا فهي لهما يجب على كل منهما نصف المهر ويرثانها ارث زوج
 واحد والفرق بين حياتها وبين موتها أن الغرض في حياتها هو المرأة وهي لا تقبل
 الشركة بينهما والغرض في موتها هو الارث وهو مال يقبل الشركة في العشرين
 من الفصولين • ولومات أحد المدعين فأقرت المرأة أن نكاح الميت كان أو لا صح
 تصديقها في فصل في دعوى النكاح من نكاح الخمانية • (فقط) الخارج مع
 ذي البدل وبرهنا على النكاح بل تاريخ في ذي اليد بخلاف الملك المطلق فلو قضى
 للخارج بينته ثم برهن ذو اليد هل يقضى بينة ذي اليد اختلف فيه المشايخ والمقتضى عليه
 بالملك المطلق لو برهن على الملك المطلق لا يقبل رفاقا (ط) لو قضى بها للخارج بينته ثم برهن
 ذو اليد قبل لا يقضى لذي اليد في هذه الصورة وقبل يقضى له لأن يده دليل على سبق نكاحه
 فصار كالو برهن بتاريخ سابق صريحا (صط) على قول من يسمع بينة ذي البدل لو برهن
 الخارج بعده على أنه تزوجها قبل ذي اليد يقضى للخارج ولو برهن على نكاح امرأة ليست
 يدا أحد وقضى له ثم برهن آخر على منله لا يحكم له الا بتاريخ سابق والخارج مع ذي اليد
 لو برهن كل منهما أنها امرأة مطلقة ولم يذكر أنه تزوجها قبل يحكم للخارج لا لذي اليد
 ولو ذكر كل منهما أنه تزوجها يحكم لذي اليد وهذا القائل قاسه على دعوى الملك فان
 الخارج مع ذي البدل لو برهن على ملك مطلق يحكم للخارج ولو برهن على الشراء من واحد
 يحكم لذي اليد وقبل يحكم لذي اليد مطلقا لقين السبب في دعوى المرأة وهو التزوج
 فكانه ذكر بخلاف ملك العبد في العشرين من الفصولين • وفي فتاوى خجند
 الخارج برهن على أنها منسكوخته وفي يده ذي اليد بغير حق وذو اليد قال زوجتي والمرأة
 تصدق ذاليد يحكم بالنكاح للخارج في الثاني عشر من دعوى البزازية • وان برهن
 ذو اليد على النكاح بل تاريخ في بيته أولى لثبوتها بالقبض وأنه دليل سبق لأن القبض
 يكون حقا ظاهرا وذا النكاح يكون اذا كان سابقا (١) من الحمل المزبور برهن عليها
 بالنكاح ولم تظهره دالة الشهود فأقرت بالنكاح لا تخير سلما الى الثاني لعدم ثبوت
 نكاح الاقل هذا اذا قال لا بينة لي سواء أمّا اذا قال لي شهود آخر يحال بين المقتر له حتى
 يظهر عجز المدعي من الحمل المزبور وكذا في نكاح المحبط • ادعى نكاح امرأة ذات
 زوج وأقام شاهدا واحدا يحال بينهما وبين الزوج وفي غير ذات الزوج لا يحتاج الى الحيلولة
 ويحلى سبيلها الى أن يحضر الزوج في العشرين من الفصولين • (فسد) برهن على

(١) رد دعوى القاعدية ولو أقام
 الخارج بينته على أنه تزوجها قبل
 ما تزوجها ذو اليد كانت بينة الخارج أولى
 لأنه أثبت السابق صريحا والمقتضى
 لا يعارضه الصريح

فكاحها ولم تظهر عدالة الشهود حل لها أن تزوج بآخر (فصل) في هذه الصورة لو قال
 المدعى كواء ديكرايم (أجى م شاهد آخر) حل محل لها التزوج زوج آخر لو أمهل القاضي
 المدعى أياما فلم تحضر تلك الأيام لا يحل لها ذلك (فقط) أنكرت نكاحه فبرهن عليه
 لانفقه لها ومن هذه المسئلة يخرج جواب كثير من المسائل من المحل المزبور • اذى
 النكاح مطلقا من غير تاريخ وشهدوا أنه تزوجها في شهر كذا لا يقبل لا كذاب المدعى
 شهوده ولو قال المدعى تزوجت في شهر كذا وشهدوا على النكاح مطلقا تقبل ولو اذى
 أنه تزوجها أول من أمس وشهدوا على التزوج في الـامس لا تقبل (١) في الرابع عشر من
 العمادية ومترجسه في الشهادات ملخصا وعامة فيه • قالت تزوجت هذا أمس ثم قالت
 تزوجت هذا منذ سنة فهي لذي الـامس ولو شهد باقرارها لها جميعا وهي نجدة قال أبو
 يوسف أسأل اليهود بأيم مابدأت وأقضى به ولو قالت تزوجت محابجا بها هذا أمس وهذا
 منذ سنة فهي لذي الـامس في العشرين من الفصولين وكذا في الرابع عشر من العمادية •
 برهن أنها مدخولته بنكاح منذ أربع سنين وبرهن الاتزانها مدخولته منذ خمس سنين
 وأنها أقرت به وأنها في يده فالثاني أولى لانه ثبت سبق نكاحه وثبت كونها في يده
 وثبت اقرارها له والكل مرجح ولو تزوجها فاذى آخر أمرا في فقال ذواليد كانت
 امرأتك اكن طلقها منذ سنين وأنكر المدعى طلاقها فهي للمدعى لتصادقهما
 على النكاح لا الطلاق ولو قال طلقها لكن تزوجتها بعده وأنكر ذواليد التزوج الثاني
 فهي لذي البدل لثبوت نكاحه من حيث الظاهر ولو أنكر المدعى طلاقها وبرهن ذواليد
 أنه طلقها منذ سنتين وحكم بالطلاق فالعدة من وقت الطلاق اذا الطلاق من ذلك الوقت
 ثبت بالبينه فتعتبر العدة من وقت الطلاق من المحل المزبور • وكذا في العمادية •
 اذى نكاحها بتزويج أيها حال صغرها وشهدا أنه قال تزوجت بتي الكبرى المسماة بكذا
 من فلان لم يمكن لانعرف بته بوجهها تقبل شهادتها على النكاح ثم يؤمر المدعى أن
 يبرهن أن بته الكبرى المسماة بكذا هذه ليحكم عليها بالنكاح فلو قالت أنا بته الكبرى
 وصديق المدعى يحكم بنكاحها ولو شهدا أنه تزوج بته منه ولا نعرفها بوجهها فلو لم يكن
 للمدعى عليه ابنت واحدة تقبل زوال الجهالة ولو شهدا أنه تزوج بته عائشة وابنته
 بهذا الاسم الا واحدة ولا يعرفها الشهود بوجهها يبرهن الزوج أن بته التي بهذا الاسم
 هي هذه البالغة من المحل المزبور وكذا في الرابع عشر من العمادية • تزوجك أبوك
 وأنت صغيرة وادعت الكبرى فالقول لها في الثاني عشر من دعوى البرازية • اذى
 نكاح صغيرة وقال تزوجنيها كما خوارزم ولم يذكر اسم الخاصكم ولا نسبه ولا أنه
 كان قوض اليه الوالى أمر التزويج وهل كان لها ولي أم لا لا يسمع ويشترط ذكر الكل
 من المحل المزبور وكذا في العشرين من الفصولين ملخصا • وفي المتن اذى زيد وعمرو
 نكاح امرأة فقالت تزوجت زيدا بعد عمرو فهي امرأة زيد وإن سالها القاضي بعد ما
 ادعى النكاح من زوجها فقالت تزوجت زيدا بعد عمرو فهي لعمر (٢) في فصل
 في دعوى النكاح من دعوى الخيانة • (فقط) قالت تزوجت زيدا بعد ما تزوجت عمرا

(١) ولو اذى الشراء أول من أمس
 وشهدوا أنه اشتراه في الـامس تقبل لان
 الشراء قول يعاد ويكرر كذا في العمادية
 في الرابع عشر فظهر منه أن عدم القبول
 في النكاح لكونه قولاً ملحقاً بالفعل أشير
 اليه في الفصولين في الخامس عشر •
 (٢) وفي نكاح الخيانة في فصل في دعوى
 النكاح ولو اذى زيد وعمرو نكاح
 امرأة فقالت تزوجت زيدا بعد ما
 تزوجت عمرا قال أبو يوسف يقضى زيد
 وعليه القسوى ثم قال أبو يوسف فان
 سالها القاضي من زوجها فقالت تزوجت
 زيدا بعد ما تزوجت عمرا فان القاضي
 يقضى بها عمرو وقال استحسن ذلك
 في جواب المطلق وكذلك في البيع
 انتهى وكذا في آخر الثالث من نكاح
 المحيط غافى الفصولين بعلامة (فقط)
 لا يخلو من قصور حيث لم يفرق بينهما •

(١) وفي أواخر الثالث من نكاح التنازعانية وفي العناية قال الصدوق والشهيد حسام الدين وبه يفتى وفي باب الدعوى والبينة من نكاح المحيط للسرخسي والصحيح قول أبي يوسف ع (٢) لعل وجه قول أبي يوسف أنها لما قالت تزوجت زيدا فقد أقترت بالنكاح لا زيد فتكون قولها بعد ما تزوجت محررا رجوعا عن إقرارها لزيد (١١٨) وفيه إبطال لحقه فلا يعتبر وجه قول محمد أنه كلام واحد فلا يكون رجوعا بل إقرارا لعمره ع

كتب هذا ثم رأيت في نكاح المحيط للسرخسي بعبارة أخرى والمآل واحد فحمدت الله تعالى ع

(٣) ظاهره مخالف لما مرّ آنفا ولما ذكره نفسه في النكاح في فصل شرائط النكاح حيث قال لو ادعت المرأة أن أباه تزوجها وهي بالغة لم ترض وادعى الزوج أن أباه تزوجها في الصغر كان القول قول المرأة وإن أقامها بينة فأقامت المرأة البينة أنها كانت ابنة عشرين سنة وقت النكاح وأقام الزوج البينة أنها كانت ابنة ثمان سنين كانت البينة بينة المرأة ويمكن أن يقال ما ذكره هنا فيما إذا لم تقم المرأة بينة على البلوغ وإن يقال أيضا أن ما في دعوى الخيانة فيما إذا اختلفا في وقت النكاح فتكون البينة بينة الزوج لا ثباتها وقتا سبق وما في نكاح الخيانة فيما إذا اتفقا في وقت النكاح واختلفا في سنها في ذلك اليوم فتكون بينهما أولى وأشير إليه في أواخر نكاح التهمة وقدمت في البيوع ما يناسبه فقلنا عن القضية ع

وفي دعوى الخيانة في فصل خيانة ملق بالنكاح رجل قال لامرأته تزوجتك وأنا صبي فقالت بل تزوجتني وأنت بالغ كان القول قوله إلا أن القاضي لا يفرق بينهما بل يسأله هل أجاز وليك أم لا إن قال لا يقول له القاضي هل أجزت بعد البلوغ إن قال لا يقول له هل نجيز الآن إن قال لا يفرق بينهما ع

(٤) وأعاد الكردي هذه المسئلة في الثاني عشر من الدعوى وقال فيه قال ابن الفضل كان لها زوج معروف فتزوجت

وهما يتبعان النكاح فهي لزيد عند أبي يوسف وبه يفتى (١) وعند محمد هي لعمره (٢) في العشرين من الفصولين وكذا في الرابع عشر من العمادية والعشرين من نكاح التنازعانية فقلنا من الظهيرية ملخصا ونظامه فيه • ادعى عليها نكاحا فقالت كنت زوجته لكنني أخبرت بوفاته فاعتدت وتزوجت بهذا فهي زوجة المدعى ولو قالت أما امرأة هذا ولكنني كنت لهذا المدعى أولا وسأقت القصة فهي امرأة الثاني في الثاني عشر من دعوى البرازية ونظامه فيه ملخصا • وفي واقعات الناطق لو أقام رجل بينة على امرأة أن أباه تزوجها منه قبل بلوغها وأقامت المرأة بينة أنه تزوجها بعد البلوغ بغير رضاها فبينتها أولى في العشرين من نكاح المحيط البرهاني ملخصا • رجل قال لامرأة زوجنيك أبوك وأنت صغيرة وقالت بل زوجنيك وأما صغيرة لم أرض كان القول قولها والبينة بينة الزوج (٣) في فصل في دعوى النكاح من دعوى الخيانة وفي المحيط قالت تزوجتني وأنا صغيرة وقال كنت بالغة القول لها لاختلافهما في وجود العقد وإن أقامها البينة فبينتها أولى لأنها أقدم في الرابع عشر من نكاح البرازية • وإذا ردت النكاح على أنها بالغة وقال الولي والزوج ردها باطل لأنها صغيرة إن ثبت تسع القول لها وإن أقامها البينة فبينة المرأة على أنها بالغة أولى من المحل المزبور ونظامه فيه • ولو تنازع الزوجان بعد الولادة في صحة النكاح وفساده وبرهنا تقبل بينة الفساد لأنها ثبت ما لم يكن ثابتا ولو كان مدعى الفساد هو الزوج ثبت حرمة الوطء بإقراره ومتى قبلنا بيئته على الفساد سقط نفقة العدة إذا الفساد لا يوجب النفقة ونسب الولد ثابت كغيره كان إذا الفساد ينفي حل الوطء لا يثبت التسبب في العشرين من الفصولين • ادعت أن النكاح كان بلاشهود تسمع وإن ادعت أن النكاح كان في العدة لا تسمع إن باشرت بنفسها أو وكيلها بعلمها من دعوى القاعدية • امرأة قالت لزوجهما تزوجتني بغير شهود وقال الزوج لا بل بشهود فقال القول قول الزوج ولو قالت المرأة تزوجتني وأما صبية وقال الزوج تزوجتك وأنت بالغة فالقول قولها وكذلك إذا قالت المرأة لزوجهما تزوجتني وأنا معتدة فلان وقال الزوج تزوجتك بعد انقضاء العدة فالقول قول الزوج ويقضى بالنكاح بينهما في العشرين من نكاح التنازعانية في نوع في اختلافهما في صحة العقد وفساده وكذا في الحادى والعشرين من نكاح المحيط وفيه تفصيل • مطلقة تزوجت نفسها ثم ادعت عدم انقضاء العدة من الأول إن بين الطلاق والنكاح أقل من شهرين صدقت وإن شهرين أو أكثر لا وضع النكاح عنده وعندهما لو بعد أربعين يوما لا تصدق وضع النكاح (٤) في الثالث عشر من نكاح البرازية • ولو ادعى الزوج فساد النكاح وادعت هي الصحة فالقول لها ويفرق بينهما ويجب المهر والعدة بمسد الدخول فإن ادعت المرأة الفساد لا يفرق وإن أقامها البينة على الصحة والفساد فالبينة مدعى الفساد (٥) كافي البيوع نص عليه في المتن في باب الدعوى والبينة في النكاح من نكاح الوجيز • ذكر صاحب المنظومة ادعى عليها أنها منكوحته وبرهن وقالت أما امرأة فلان الغائب يقضى بيئته الحاضر إلا أن يكون مشهورا أنها امرأة فلان الغائب وذكر القاعدى أنه

بأنه وقالت تزوجت بالثاني وأنا في عدة الأول فالقول لها إن كان بين النكاحين أقل من شهرين ولو قدر شهرين أو أزيد لا يقبل (لا يجوز) قراه عنده أيضا انتهى وفي كلامه هنا خلل من وجوه الأول أنه ترك قوله طلقها المذكور في الخيانة والخلاصة وغيرها وبعبارة الخلاصة إذا كان لامرأة زوج معروف طلقها فتزوجت بآخر الثاني أنه قال إن كان بين النكاحين والصواب أن يقول بين طلاق الأول ونكاح

مع الثاني كما في الخلاصة وكذا في الخاتمة في الرأى أحد الزوجين بالحرمة وفساد النكاح من كتاب النكاح الثالث قال ولو قدر شهرين أو يزيد لا يقبل قولها عنده أيضا ولا يرى له وجه صحة والظاهر أنه سخط من قلبه بعض العبارات والانساب أن يقول فالقول لها أن كان بين الطلاق والنكاح أقل من شهرين عنده وعندهما (١١٩) لو بعد تسعة وثلاثين يوما لا يقبل قولها ولو قدر شهرين أو يزيد لا يقبل قولها عنده أيضا ويدل

على ما نقلناه ما نقلناه منه هنا **ع**
(٥) لأن الصحة ثابتة بظاهر الحال والفساد أمر حادث يحتاج إلى اثباته فكانت بينة الفساد أكثر اثباتا فكانت أولى كذا في المحيط للسرخسي **ع**

(١) ولا يمين على الزوج الثاني في قياس قول أبي حنيفة وفي قياس قولهما **ع**
(٢) وهو مخالف لما مرّ آتفا عن الفصولين **ع** المدعى وطلاق الغائب في ضمنه وكذا في دعواه فليأتمل **ع**

(٣) أقول عزّر لناهما في الكتب أن المسئلة على أوجه أن ادعى الزوج السكوت والمرأة الرد يكون القول لها عندنا خلافا لغير كما في الخاتمة وغيرها ولو أقام الزوج البينة على السكوت ولم تقم المرأة بينة على الرد ثبت النكاح ذكره في المبسوط والهداية ولم يذكره قاضيان ولو أقام البينة فبينتها أولى ولو أقام الزوج البينة على الإجازة والرضا والمرأة على الرد فبينته أولى وإن كانت الشهادة بالإجازة والرضا شهادة على السكوت لاستواء البينتين في الإثبات صورة وترجح بينته بآثار لزوم العقد كما في الخاتمة وغيرها **ع**

وكذا في شرح الجامع الصغير لقاضيان وكذا في نكاح الذخيرة والتقفة نقلا عن المتنحي حيث قال البكر إذا تزوجت فإن أقامت البينة أنها حين أخبرت ردت وأقام الزوج البينة أنها حين أخبرت سكنت فالبينة بينة المرأة ولو شهد شهوده أنها حين أخبرت رضيت أخذت بينته انتهى وقال في النهاية نقلا

لا يجوز أن يكون لها زوجان ظاهرا في الرابع عشر من نكاح البرازية وكذا في الثاني عشر من دعواه **ع** رجل تزوج امرأة ثم قال لها كان لك زوج قبلي فلان وقد طلقك وانقضت عدتك وتزوجتك وقالت ما طلقني الأول لا يفترق بينهما فان حضر الغائب بعد ذلك وأنكر الطلاق ففرق بينهما وهي للأول وإن أقرا الأول بالنكاح والطلاق وكذبته المرأة في الطلاق كان الطلاق واقعا عليها وتعتمد من الأول من هذا الوقت ويفترق بينهما بين الآخر وإن صدقته المرأة في جميع ما قال كانت امرأة الآخر وإن أنكرت ما أقتر به الأول من النكاح والطلاق فهي امرأة الآخر في فصل في دعوى النكاح من دعوى الخاتمة وفي الرابع عشر من العمادية وفيه تفصيل **ع** ولو قال الزوج كان لها زوج قبلي طلقها وانقضت عدتها ثم تزوجتها وقالت المرأة لم يطلقني ذلك الزوج كان القول قول الزوج ولا يقبل قول المرأة في ذلك فان حضر رجل وادعى أنه الذي أقتر به الزوج الثاني وصدقته المرأة في ذلك وكذبته الزوج الثاني كان القول قول الزوج الثاني (١) لأنه ما أقتر بالنكاح لمعلوم هنا في آخر فصل في دعوى النكاح من نكاح الخاتمة **ع** ادعى نكاحها وقال إن زوجك طلقك وأنت تزوجتك فأنكر الطلاق فبرهن المدعى على طلاق الأول لا يقبل له إلا يحكم على الغائب فلو حضر وبرهن على طلاقه بقبل ثم ينظر لو برهن على التزوج بعد مضى العدة ثبت النكاح في العشرين من الفصولين وكذا في الرابع عشر من العمادية **ع** ادعى عليها أن زوجها الغائب طلقها وانقضت عدتها وتزوجها فأنكرت بزوجة الغائب وأنكرت طلاقه فبرهن عليها بالطلاق بقضى بأنما زوجة الحاضر ولا يحتاج إلى إعادة البينة إذا حضر الغائب (٢) في الثاني عشر من دعوى البرازية وكذا في الخلاصة **ع** وفي (قن) ادعى أنها امرأة وحلّاه وقالت كنت امرأة ولكنه طلقها وتزوجت بهذا الثاني وهي في يده ويدعى الثاني أنه تزوجها وينكر نكاح الأول وطلاقه فعليه إقامه البينة للطلاق فلو لا بينة لها وحلف الأول على الطلاق يفرق بينهما وبين الزوج الثاني (عدة) ادعى نكاحها فقالت من منكوحة ويؤدم (أنا كنت منكوحته) لكنه غاب فأخبرني بمرنه فتزوجت بهذا بعد عدتي فهي للمدعى أمّا لو قالت من زن ابن مدعى دوم أم لكن يدرى أزين زن أول يؤدم (أنا زوجة هذا المدعى الثاني ولكن قبل هذا كنت زوجة الأول) فهي للثاني في العشرين من الفصولين وكذا في الرابع عشر من العمادية **ع** رجل تزوج ابنته البالغة فبلغها الخبر ثم اختصم إلى القاضي فادعى الزوج أنها سكنت حين علمت فقالت لا بل رددت إن قالت رددت حين علمت كان القول قولها وإن قالت علمت بالنكاح يوم كذا فرددت فقالت الزوج لا بل سكنت كان القول قول الزوج (٣) في فصل فيما يتعلق بالنكاح من دعوى الخاتمة وكذا في الخامس والسبعين من شرح أدب القاضي للخصاف **ع** الولي إذا تزوج البكر البالغة ثم اختلف الزوج والمرأة فقال الزوج بلغك النكاح فسكت فقالت لا بل رددت كان القول قولها عندها كالمستعبر إذا ادعى رد العارية وأنكر المعبر كان القول قول المستعبر لأنه يشكر الضمان عن نفسه كذا ههنا الزوج يدعى لزوم العقد والمرأة تنكر فكان القول قولها وإن أقام البينة كانت البينة بينة المرأة على الرد لأنها

عن التمرناشي فإن أقام البينة فبينتها أولى فإنها تثبت الزيادة ولو أقامها على أنها أجازت أو رضيت حين علمت استويا في الإثبات وترجح بينته لاثباته الأزوم وفي فتح القدير بعد نقل هذا عن النهاية وغيره لكنه في الخلاصة نقل من أدب القاضي للخصاف لو أقام الأب أو الزوج البينة على الإجازة والمرأة على الرد فبينتها أولى فحصل في هذه الصورة اختلاف المشايخ وأصل وجهه أن السكوت لما =

= كل ما يصدق الاجازة لم يلزم من الشهادة بالاجازة كونها بائنا زائدا على السكون مالم يصح حواذ ذلك فلم يجزم باستواء البيتين في
 الاثبات انتهى أقول ما ينبغي من البرازية أخذ من القاعدة من أن الاجازة كما تكون بالنطق تكون بالسكون يؤيد جواز ارادة
 السكون من الاجازة لكن هذا الرفع المخالف (١٢٠) فان حصل كلامه أن الاجازة قد تكون بالسكون كما تكون بالنطق فالشهادة

بالاجازة يجوز أن تكون شهادة بالسكون
 فتكون كما اذا برهن الزوج على السكون
 والمرأة على الرذ فلم يجزم باستواء البيتين
 فتكون البينة للمرأة ولا يفتى عليك
 أن تكون الشهادة بالاجازة في صورة
 الاثبات يكفي في حق استواء البيتين
 ويدل عليه كلام قاضيان فالقمام
 يحتاج الى التهرير فيصا عند الفتوى
 ثم ان ما نقله من الخلاصة ليس من كلام
 الخصاص بل من مثله زادها صاحب
 الخلاصة على مثله أدب القاضي ع

(١) يعني أن السكون عبارة عن ضم
 الشفتين وهو أمر وجودي كذا في
 معراج الدراية ونكاح البرازية الا أنه
 في صورة ع

(٢) بمقتضى أن يكون المراد بالزوج وهو
 الظاهر ليكون هذا فيما اذا كان الزوج
 صغيرا ويحتمل أن يكون أب المرأة لانه
 يثبت لنفسه حق القبض لأن الأب حق
 قبض المهر اذا كانت بكرا وفي الخلاصة
 اشارة الى ما نقلناه ع

(٣) الظاهر أن يقول في الكتاب كما في
 القاعدة ع

(٤) هو الصدر الشهيد صرح به في
 الرابع عشر من نكاح الخلاصة ع
 (٥) المسئلة مذكورة في آخر دعوى
 القاعدة وقال فيه قال القاضي الامام
 تاج الدين العاصم جواب الكتاب أنه
 يقبل والكردري قلدها انجندى
 ونهى ما قدمت يدا في الرابع عشر من
 كتاب النكاح مقتضيا أن صاحب الخلاصة
 حيث قال ولودخل بها وهي بالغة ثم
 برهنت على الرذ العاصم أنها لا تقبل وان

قامت على الاثبات صورة وبينة الزوج قامت على النفي (١) وان أقام الزوج بينة أنها
 أجازت العقد وأقامت المرأة بينة على الرذ كانت البينة بينة الزوج لانها مستوية في الاثبات
 صورة في بيعة الزوج ترجح بلزوم العقد ولا يمين عليها في قول أبي حنيفة فان كان الزوج
 دخل بها طوعا لم تصدق في دعوى الرذ وان كان دخل بها كرها صدقت في دعوى الرذ
 في فصل شرائط النكاح من نكاح الحياية بكرزوجها ولها ما نقلت بعد سنة اني قلت
 لا أرضى بالنكاح حين يلفى الخبر كان القول قولها وفي أدب القاضي للخصاف ولو قالت
 يلفى الخبر يوم كذا أو وقت كذا فرددت وقال الزوج لا بل سكت القول قول الزوج ولو
 أقام الزوج أو الأب (٢) البينة على الاجازة والمرأة على الرذ فيبينها أولى وفي يوسع
 الجامع الكبير في باب المراجعة القول قولها والبينة بينها في الرابع عشر من نكاح
 الخلاصة الأب زوج البالغة وسلمها الى الزوج ودخل بها الزوج ثم برهنت على أنها كانت
 ردت النكاح قبل ايجازتها فاذا ذكر في الكتب (٣) أنها تقبل قال صاحب (٤)
 الوقعات العاصم عدم القبول لانها متناقضة في الدعوى والبينة تترتب على الدعوى
 والعاصم القبول كما ذكر في الكتاب (٥) لانه وان أبطل الدعوى فالبينة لا تنطلي لانها
 قامت على تحريم فرج المرأة والبرهان عليه مقبول بلا دعوى غاية الأمر أن الشهود
 شهدوا على رذها العقد كما سمعت وتصادق الزوج والمرأة على الاجازة فانه يحكم بانفساخ
 العقد لتضمنه حرمة الفرج والمفوض لا يبطئه الاجازة في أو اخر انشائي عشر من دعوى
 البرازية وكذا في آخر دعوى القاعدة ملخصا قال ادعت نكاحه فأنكر
 ثم تصادقا على أن النكاح كان لا يثبت النكاح لانها في الابتداء لوطا صادقا كما مازن وشوم
 (بأن قال نحن زوجة وزوج) لا يثبت النكاح في العشرين من الفصولين وتماه فيه
 زوج بنته البالغة ولم يعلم رضاها ومات الزوج وادعت أن أبها كان زوجها منه
 بأمرها ورضاها وأنكرت الورثة اذنها قال القول لها وان قالت زوجتي أبي بلا أمرى
 ثم لما يلفى الخبر رضى وأنكر الورثة الاجازة قال قول قولهم والفرق أنهما اتفقا في
 الثانية على أن العاصم قدم يتم فادعت التمام وأنكرها وفي الفصل الاول اختلغا في
 وقوع العقد على التمام والاصل في التصرفات التمام فكانت متمكة بالاصل قال قول
 قولها وذكر الصدر الشهيد في زوج ابنه البالغ امرأة ومات الابن فقال الاب كان
 العقد بغير اذن الابن وقالت المرأة مات بعد الاجازة القول قولها والبينة بيعة الاب وعلى
 قياس المسئلة الاولى يجب أن يكون القول لاب لانها اتفقا على عدم الزوم وأنكر
 الاب في الرابع عشر من نكاح البرازية وكذا في فصل في مسائل دعوى النكاح من
 نكاح التقة ادعت النكاح وقالت زوجتي والذى منه ان قالت برضاى يصح لأن
 الرضا لا يكون الا سابقا تصحيح الدعوى وان قالت بالاجازة بسأل الحاكم عنها ان ايجازتك
 كانت بعد عقد والدك بنطق أم بسكون ان قالت بعده لا يصح لانها أقرت بوقوع العقد
 موقفا بعد ذلك تدعى زوال التوقف فلا يقبل بالبينة وان ادعت الاجازة قبل العقد بأن
 ادعت السكون عند الاستمرار والاجازة صريحا يقبل اذا برهنت على النكاح

ذكر الامام أبو الفضل القبول لان الدلالة المعمولة لا تقبل انتهى وهو قول الصدر الشهيد وتبع صاحب المهيض أباه تاج الدين وقال في
 بالقبول لاعمه الصدر الشهيد صاحب الوقعات ومز قول صاحب الوقعات في الحادى عشر من كتاب النكاح حيث قال قبل العاصم
 أن لا يقبل لان المتكبر في معنى الاقرار بالرضا وبطابقه ما في القاعدة فيحصل فيه لاختلاف التصحيح والاعتماد على جواب الكتاب ع

(١) وهذه المسئلة مذكورة في نكاح القاعدية والكردية أخذها منه وعبارته زني دعوى نكاح سيكند كجدرم داده است بزني بروي برضاي من يا كويد باجارت من اصر برضاي من كويد بشنوندوا كرجازت من كويد - وال كندش كه بدرت عقد كرد آنكاه فواجارت كودي بنطق يا بسكون يا بيش از عقد يد مر تر استيما ركرد و سكوت آورده بودي بارضاي ظاهر كرده بودي اكر اول كويد بشنوند (ادعت امرأة النكاح فقالت ان أبي زوجني به برضاي أوقالت باجارتى تسمع دعواها اذا قالت برضاي واذا قالت باجارتى يسأل منها هل عقد أبوك نكاحك ثم أجزته قطعا أو سكوتا وأشارت قبل العقد فسكت أو أجبت به بارضاي صراحة فان أقبرت بالصورة الاولى تسمع دعواها ~~اكن بينة لانها أقزت بوثوق العقد موقونا~~ وبعد ذلك هي تدعى زوال تلك الموقوفة وهو ينكر واكر درم كويد بشنوند (وان أقزت بالصورة الثانية تسمع دعواها) اي يكتفي بينتها على مطلق العقد انتهى فاذا عرفت هذا عرفت ان في عبارة البرازية نوع قصور والعبارة الموافقة له ان يقول يسأل الحماكم منها ان اجازتك كانت بعد عقد والدن بنطق أو سكوت أم كانت قبله ثم ان قوله لان الرضا لا يكون الا سابقا زيادة منه على ما في القاعدية ولم أره من غيره والفقهاء يستعملون الرضا في كتيبه في السابق واللاحق وقد قال في الرابع عشر من نكاح البرازية قالت وقت بلوغ النكاح اني رددت وقال سكوت القول له وان برهن الزوج أو الولي على الرضا وهي على الرد فيبينها أولى فقد استعمل نفسه الرضا فيها بعد النكاح وقال في فتح القدير في باب الاولياء وكون السكوت رضا لا يختلف قبل العقد وبعده فلعل ما قاله على مذهب محمد بن مقاتل فانه يقول لا يكون السكوت بعد العقد رضا ويانه في شرح الهداية وفتح القدير وفي شرح الجامع لقاضيخان ~~يد~~

وفي الخاتمة في فصل في شرائن النكاح بكر زوجها وليها فقالت بعد سنة حين بلغني النكاح قلت لأرضي كان القول قولها ولو قالت بلغني النكاح قبل سنة نردت لا يقبل قولها انتهى فاذ

في الثاني عشر من دعوى البرازية (١)

• (الحامدي عشر فيم تنازع فيما شنان وفيه أنواع) •
• (نوع في دعوى الملك المطلق) • ادعيها ملكا مطلقا والعين في يد ثالث ولم يورثها وأرثا ناريجها واحد اورثها بقضى بينهم ما وان أرثا ناريج أحدهما أسبق يقضى للاسبق (٢)
ثم لا يقضى بعده لغيره الا اذا تلقى الملك منه ومن ينزعه لم يتلق الملك منه فلا يقضى له به ولو أرث أحدهما لا الاخر فمند أبي حنيفة لا عبرة للتاريخ وبقضى بينهم ما نصفين وعند أبي يوسف للمؤرخ وعند محمد ان أطلق هذا اذا كان المدعى في يد

الثانية وصاحب المحيط ذكر في الحامدي عشر من نكاح المحيط والذخيرة مسئلة أدب القاضي وذكر نقلا عن المنتقى بكر زوجها وليها فقالت بعد سنة قد كان بلغني النكاح يوم زوجني فلم أسكت وقلت لأرضي واذا في الزوج أنها كانت رضيت فاقول قول الزوجة ثم قال ما في المنتقى يخالف ما ذكره الخصاص وذكرها بين المسئلة في نكاح التبعة ولم يعرض لمخالفة ~~يد~~ (٢) وفي الثالث عشر من دعوى البرازية وان تاريخ أحدهما أسبق فعندهما يحكم للاسبق خلافا لمحمد ولم يذكر الخلاف في الاصل انتهى وكذا في الخلاصة والنهاية نقلا عن شرح الطحاوي وفي الثالث من دعوى المحيط وان أرثا ناريج أحدهما أسبق فعلى قول أبي حنيفة وهو قول أبي يوسف آخر او قول محمد أولا لا يقضى لاسبقهما تاريخا ويكون للتاريخ عبرة وعلى قول أبي يوسف الاول وهو قول محمد آخر ايقضى بينهما ولا يكون للتاريخ عبرة كذا ذكر في الاصل وذكر في المنتقى أنه يقضى لاسبقهما تاريخا بخلاف انتهى وكذا في الثاني من دعوى الظهيرية وقال في الثالث من العمادية نقلا عن الذخيرة وعلى قول أبي يوسف الاول وقول محمد آخر ايقضى بينهما ولا يكون للتاريخ عبرة وبه أخذ بعض المشايخ وذكر في المنتقى أنه يقضى لاسبقهما تاريخا بخلاف وبه أخذ بعض المشايخ وقال رضي الدين السرخسي في المحيط في باب التأقيت في الدعوى والبينة ذكر الكرخي في مختصره أن الاسبق أولى بالاتفاق وروي أصحاب الامالي عن محمد الاسبق أولى بالاتفاق في قوله الاول وفي قوله الاخر هو بينهما ولا عبرة للتاريخ في دعوى الملك المطلق وفي غاية البيان نقلا من مبسوط خواهرزاده قول محمد في رواية أبي حفص الكبيرة يقضى لاسبقهما وهو قوله الاول وفي رواية أبي سليمان انه يقضى بينهما نصفين ولا يكون للتاريخ عبرة وهو قوله الاخر واذا عرفت هذا فنقول ان صاحب الكافي انما ترك ذكر الخلاف مع أنه التزم في سائر المسائل ذكره اتماله انه اعتمد على رواية الاتفاق أو أنه اعتمد على قول الشيخين ولم يعتبر قول محمد لا بطلانهم دليله وهو أن دعوى مطلق الملك دعوى أولية الملك كدعوى النكاح فيلغو ذكر التاريخ كما في دعوى النكاح وقال شمس الأئمة في باب الدعوى في الميراث يطل هذا بفصلين أحدهما اذا قام أحدهما البينة على النكاح والاخر على الملك المطلق فصاحب النكاح أولى فلو كان كما قال الاستويا والثاني اذا ادعى عبد على مولاه أنه أعتقه وادعى رجل أنه ملكه فيبينه العتق أولى ولو كان كما قال لكان بينة الملك المطلق أولى ~~يد~~ قال في غاية البيان نقلا عن مبسوط شيخ الاسلام لم يذكر محمد هذا الفصل في مبسوطه وذكر الطحاوي خلافا فقال على قول أبي حنيفة يقضى بينهما وعلى قول محمد يقضى لمن لم يورث وعلى قول أبي يوسف للمؤرخ وذكر محمد في كتاب العلل أنه يقضى للذي لم يورث ثم قال نقلا عنه ما روي

الطحاوي عن محمد وما ذكر في كتاب العلل من أنه يقضى لغير المؤرخ على قول محمد فهو قوله الأول وأما على قوله الآخر
يجب أن يقضى بينهما نصفين وقال في الثالث من دعوى المحيط وما ذكر من قول محمد أنه يقضى لغير المؤرخ أغا يستقيم على قوله الأول
وأما على قوله الآخر يجب أن يقضى بينهما وقال في الخامسة في فصل في دعوى المنقول اختلاف الروايات عن صاحبيه في ذلك
قال الشيخ الإمام المعروف بخواهر زاده الصحيح أنه على قول أبي يوسف الأول ومحمد الآخر يقضى بينهما نصفين كما قال أبو حنيفة انتهى
ويؤيده ما قال الاتقاني فيما إذا كان العين في أيديهما وأرخ أحدهما الآخر نقلا من ميسوط خواهر زاده أن على قول محمد الأول
للتاريخ عبرة يقضى لغير المؤرخ وأما على قوله الآخر فلا عبرة للتاريخ فيقضى بينهما فظهر من هذا كله أن قوله وعند محمد لمن أطلق
لا يستقيم على قوله الآخر لأن هذا بناء على اعتبار التاريخ وفي قوله الآخر لا عبرة للتاريخ في دعوى الملك المطلق لا في حالة الاجتماع
ولا في حالة الانفراد فيجب أن يقضى بينهما لأنه إذا لم يكن للتاريخ عبرة صار كأنهم لم يؤرخا أصلا فيقضى بينهما كما إذا لم يؤرخا
أشهر اليه في غاية البيان وغيره وكان قد سخط في هذا ثم رأيت في المحيط وغاية البيان ما يشير إليه فحمدت الله لا يقال إن النسب اعتمد على
قول محمد الأول فلا يرد عليه شيء لأننا نقول بأباه ما سيحكي من قوله وعند أبي حنيفة ومحمد يقضى للخارج ولا عبرة للوقت **س**

(١) قال في غاية البيان نقلا من ميسوط خواهر زاده أن العين إذا كانت في أيديهما في دعوى الملك المطلق وأرخ أحدهما الآخر
يقضى بينهما عند الإمام وكذا عند أبي يوسف في قوله وعند محمد في قوله الأول يقضى لمن لم يؤرخ وفي قوله الآخر لا عبرة للتاريخ فيقضى
بينهما وقال في الثالث من دعوى المحيط صاحب اليد أن أرخ أحدهما الآخر فعلى قول أبي حنيفة لا عبرة للتاريخ
حالة الانفراد فيقضى بينهما وكذلك عندهما على القوانين اللذين لا يعتبران التاريخ وهو محمد في قوله الآخر وأبو يوسف في قوله الأول

وعلى القوانين اللذين يعتبران التاريخ يقضى للمؤرخ عند أبي يوسف ولغير المؤرخ عند
محمد انتهى وقال السرخسي في محيطه لو أرخ أحدهما دون الآخر فعندهما لا عبرة
بالوقت ويكون بينهما وقال أبو يوسف هو للمؤرخ انتهى فعلى ما ذكرنا من النقول
لا يكون الجواب فيما إذا كان في يدي ثالث وأرخ أحدهما الآخر **س**

(٢) إذ للتاريخ عبرة عند أبي حنيفة حالة الاجتماع في الملك المطلق وهو قول أبي يوسف
آخر أو قول محمد أولا وعلى قول أبي يوسف أولا وهو قول محمد آخر لا عبرة للتاريخ
في الملك المطلق فيقضى للخارج كذا في الثامن من الفصول نقلا من الذخيرة **س**

(٣) أي عن القول الأول بأن يئنه ذي اليد إذا كانت أقدم تاريخا من يئنه الخارج
كانت أولى أشير إليه في النهاية قال في البدائع في فصل في حكم تعارض الدعوتين يقضى
للاسبق وقتا بينهما ما كان في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد وروى ابن جماعة عن

ثالث فإن كان في يدهما فكذا ذلك الجواب
(١) وإن كان في يدهما فأن أرخا سواء
أولم يؤرخا فهو للخارج وإن أرخا أحدهما
أسبق فهو لاسبقهما (٢) وعن محمد أنه رجع
عن هذا القول (٣) وقال لا تقبل بينة
ذی اليد على الوقت ولا على غيره وإن أرخ
أحدهما الآخر (٤) فعند أبي يوسف
يقضى للمؤرخ (٥) وعند أبي حنيفة
ومحمد يقضى للخارج ولا عبرة للوقت

محمد أنه رجع عن هذا القول عند رجوعه من الرقة وقال لا تقبل من صاحب اليد البينة على وقت وغيره إلا في التنازع والصحيح جواب
ظاهر الرواية انتهى وذكر رواية ابن جماعة رجوع محمد عن هذا القول في المبسوط في باب الدعوى في الميراث أيضا **س**

(٤) قال في الثالث من دعوى التنازع في نوع في دعوى الخارج مع ذي اليد الملك المطلق نقلا عن النبايع فإن أرخ أحدهما
ولم يؤرخ الآخر فهي بينهما نصفين عند أبي حنيفة ولا عبرة للتاريخ وقال أبو يوسف هي لمن أرخ وقال محمد إن لم يؤرخ انتهى ولا يخفى
أنه مع كونه مخالف لما في الكتب كالمحيط والهداية والكافي وغيرها لا يرى وجه لجعلها بينهما عند الإمام فأن سقوط اعتبار التاريخ
عنده لا يقضى كونها بينهما بل يقضى كونها للخارج كما إذا لم يؤرخا فالظاهر أن موافقه سها في محل ذكر هذه المسئلة فالمناسب أن يذكرها
في نوع في دعوى الخارجين في الملك المطلق **س**

ميسوط خواهر زاده يقضى للخارج عند أبي يوسف في قوله الأول وفي قوله الآخر يقضى لذی اليد أرخ هو والخارج لأن على قوله الآخر
للتاريخ عبرة باعتبار دعوى التملك وباعتبار التملك ذواليد أولى على كل حال وفي الخمارس والخمين من مختصر شرح أدب القاضي
للنصاف أنه يقضى للخارج وروى عن أبي يوسف أنه قال ذواليد أولى وفي الفصل الأول من دعوى الولو الجنية وعند أبي يوسف آخر
للتاريخ عبرة فيقضى للمؤرخ والمؤرخ هو الخارج ولو وقت شهود الذي في يده سنة ولم يوقت شهود المدعى قضى به للمدعى هكذا
ذكر في بعض المواضع وذكر خواهر زاده أن هذا على قول أبي حنيفة ومحمد وأبي يوسف الأول أما على قوله الآخر يقضى به لذی اليد
وقال في دعوى البدائع في فصل تعارض الدعوتين يقضى لصاحب الوقت أي ما كان وقال في الثالث من دعوى المحيط
وعلى قول أبي يوسف الآخر وهو قول محمد الأول للتاريخ عبرة وغير المؤرخ أسبقهما تاريخا معني لأنه بدعي أولية الملك فيقضى
لغير المؤرخ فظهر من هذا كله أن الأقوال متعارضة والمقام يحتاج إلى تحرير **س**

(١) اذ لا عبرة للوقت هنا عندهما وأما عند الامام فانه يقول لا عبرة للتاريخ حالة الانفراد وأما عند محمد فانه يقول آخر الا عبرة للتاريخ في المثل المطلق أصلاً لا في حالة الانفراد ولا في حالة الاجتماع فاذا الغا التاريخ عندهما صار كما اذا لم يؤثر خافض في الخارج قال في الهداية الحاصل أن الخارج مع ذي اليد ولو ادعى مالكاً مطلقاً فالخارج أولى في كل الصور الا اذا برهن ذو اليد على التنازع أو سبق تاريخ ذي اليد (٢) والفرق بين هاتين المسئلتين وبين المسئلة السابقة وهي ما اذا كانت الدار في أيديهما وادعى أحدهما الجميع والاخر نصفهما ملكاً مطلقاً يظهر لمن تأمل في عللها (٣) وأفتى مولانا أبو السعود بقولهما والظاهر من صبيح صاحب الهداية ترجيح قولهما وقال

قاسم بن قطلوبغا في تصحيح القدر روى في الدعوى واختار قوله البرهاني والنسفي وغيرهما وقال شمس الاثنية في باب دعوى الرهط من المبسوط وأصل أبي يوسف ومحمد أن قسمة العين متى وجبت بسبب في العين كانت القسمة على طريق العول كالتركة بين الورثة ومتى وجبت لاسبب حق كان في العين في الاصل فالقسمة على طريق المنازعة ثم قال ما قاله يطل بحق الغرماء في التركة فانه قسمة العين بسبب حق في الذمة ومع ذلك كانت القسمة عولية انتهى وهذا يشير الى تصحيح قول الامام وقال في البدائع في فصل في حكم تعارض الدعوتين والاصح قسمة أبي حنيفة (٤)

(٤) لأن البنتين تترتا وتكاذبنا في شراء الجميع فيبطل حق مدعى الجميع في الجميع كذا في المحيط السرخسي (٥) وفي دعوى المحيط للسرخسي في باب الرجلان يقيمان البينة على شئ في أيديهما دار في يدي أخوين فادعى أحدهما كلها وادعى الآخر أنها ميراث بينهما من أبيهما فادعى كلها ثلاثة أرباعها ولا أثر ربعها وكذلك ان أقام البينة على ما ادعى لانه حليل النصف الذي في يدي مدعى الكل ميراثا بينهما نصفين فالنصف الذي في يدي مدعى الميراث لمدعى الكل انتهى وكذا في الثامن من دعوى المحيط البرهاني نقلاً عن نوادر هشام أقول لم يتعرض لتعليل المسئلة فيما اذا لم يقيما

(١) في الثاني من العصولين مخلصاً من الكافي وكذا في الاوضح ومحيط السرخسي • واذا كانت الدار في يدي رجلين ادعى أحدهما كلها وادعى الآخر نصفها ولا بينة لهما فان مدعى النصف يحلف بمدعى الجميع ومدعى الجميع لا يحلف لمدعى النصف وان أقام البينة قضى لمدعى الجميع بجميع الدار وان كانت الدار في يدي ثالث وباقي المسئلة بمجالها (٢) فان لم يكن لهما بينة حلف الثالث على دعوى كل واحد منهما فان حلف برئ عن خصوصتهما وترك الدار في يدهما كما كان وان أقام البينة قال أبو حنيفة تقسم الدار بينهما أرباعاً بطريق المنازعة وقال أبو يوسف ومحمد تقسم أثلاثاً بطريق العول والمضاربة (٣) في الثامن من دعوى التنازعانية • دار في يدي رجلين ادعى أحدهما كل الدار وادعى الآخر نصفها وأقاما جميعاً البينة فشهد شهود صاحب النصف أن الدار كانت لآبائه وأبي الذي ادعى الجميع فصارت ميراثا بينهما نصفين وشهد شهود صاحب الجميع بالجميع فان الدار بينهما ما تكون أرباعاً لانهم لما شهدوا على الميراث فقد شهدوا أن له النصف مما في يدهما ولأن الميراث في جميعها فقد شهدوا له بنصف ما في يدهما ولو شهد شهود صاحب النصف أن الدار بينهما وبين صاحب الجميع نصفان اشترياها من فلان بينهما نصفان وشهدوا لاخر على الجميع فان الدار بينهما نصفان (٤) في الثامن من دعوى المحيط وكذا في المحيط السرخسي في باب الرجلان يقيمان البينة على شئ في أيديهما • ولو كانت في يدي ثلاثة (٥) فادعى أحدهم كلها وآخر ثلثها وآخر نصفها وبرهنوا فهي مقسومة عنده بطريق المنازعة وعندهما بالعول ويانه في الكافي (٦) من الجرار اثنى في دعوى الرجلين في شرح قوله ولو كانت في أيديهما ما الخ • دار في يدي رجلين أقام أحدهما البينة أن له نصف هذه الدار مقسوماً وأقام الاخر البينة أن له نصفها مشاعاً فان نصف لمدعى المقسوم والباقي بينهما من دعوى المحيط للسرخسي ملخصاً في باب الرجلان يقيمان البينة على شئ في أيديهما وكذا في المحيط البرهاني • اذا كانت الدار في يدي رجلين ادعى كل واحد منهما أن الدار له وجاء رجل وادعى أن الدار له وأقام كل واحد البينة فالنصف للخارج والنصف بينهما في كتاب الدعوى والبيانات من العمدة للصدر الشهيد • وفي نوادر بشر عن أبي يوسف رجل أقام بينة على رجل أن له عليه ألف درهم وأقام أخرى عليه أن تلك الالف بينهما نصفان قال في قول أبي حنيفة للذي أقام البينة على الالف ثلاثة أرباع الالف وللاخر ربعها وقال أبو يوسف ومحمد بينهما أثلاثاً في الثامن من دعوى المحيط البرهاني • ولو أقام أحدهما أن له خمسة أسداس والاخر أن له ثلثيه فلصاحب خمسة أسداس ثلثاه ولصاحب الثلثين ثلثه في الثامن من شهادات البرازية وكذا في مسائل ما يرجح به إحدى البنتين من دعوى المنية وتماه فيه • دار في يدي

بينة على ما ادعى ووجهه أن مدعى الميراث أقرب بدعواه الميراث بنصف ما في يده لصاحبه وادعى بنصف ما في يده لصاحبه بالارث وصاحبه يشكر دعواه ويصدق في اقراره فيصح اقراره ولا يصح دعواه بلا حجة يشير اليه كلام السرخسي في تعليل نظير هذه المسئلة في الباب الذي يليه وسيجيء نقله في الهامش (٥) وأما اذا كانت الدار في يد غيرهم والمسئلة بمجالها فهي مذكورة في باب

دعوى الرهط من المبسوط ومحيط السرخسي وفي الفصل الثامن من المحيط البرهاني وفي الكافي في باب ما يدعيه الرجلان (٦)

(٦) وذكره في الكافي في باب ما يدعيه الرجلان وفيه تفصيل تركاء خوفاً من الاملال (٦)

رجل منها منزل وفي يدي آخر منها منزل ادعى أحدهما أن جميع الدار له وادعى الآخر أن
الدار بينهما نصفان ولا يثبت له ما حلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه فان حلفا فالمنزل
الذي في يدي مدعى الجميع يترك في يديه ويقضى له بنصف المنزل الذي في يدي مدعى النصف
ويترك نصف المنزل الذي في يدي مدعى النصف في يديه على حاله ويقضى بالساحة بينهما
(١) فرق بين هذه المسئلة وبين ما اذا كانت الدار في أيديهما وليس في يد واحد منهما شيء
بعينه فقال أحدهما الدار بينهما نصفان وقال الآخر الدار كلها الي فانه يقضى لكل واحد
منهما بما في يده ولا يقضى لمدعى الجميع بشيء مما في يد مدعى النصف عادى أول المسئلة
(٢) فقال ادعى أحدهما جميع الدار وادعى الآخر نصفها ولم يزد على هذا يعني قال الآخر
نصف هذه الدار ولم يقل هذه الدار بينهما نصفان لانه يقضى لمدعى الجميع بشيء مما في يد
مدعى النصف (٣) لكن ما في يد مدعى النصف يترك نصفه له والنصف الآخر يكون
موقوفاً الى أن يقيم مدعى الجميع البينة وان أقام البينة في هذه الصورة قبلت بيئته كل
واحد على ما في يد صاحبه يقضى لمدعى الجميع (٤) بجميع المنزل الذي في يد مدعى الجميع
في الثامن من دعوى المحيط ملغماً وعمامة فيه • ولو كان في يد أحدهما بيت وفي يد
الآخر بيوت والساحة في أيديهما وكل واحد منهما يدعى الجميع ولم يقيم لهما بيئته وحلف
بترك لكل واحد منهما ما في يديه فالساحة بينهما لا تستوائهما في اليد وان أقام جميعا
البينة يقضى بما في يد هذا الآخر وبما في يد الآخر فالساحة بينهما نصفان في الثامن
من دعوى التاتارخانية • دارسفلها في يدرجل وعلوها في يدرجل آخر وطريق العلو
في ساحة السفل ادعى كل واحد منهما أن جميع الدار له ولا يثبت لهما فانه يقضى لصاحب العلو
بالعلو وبحق المرور في الساحة ويقضى لصاحب السفل بجميع السفل (٥) بريقة طريق
العلو في الثامن من دعوى المحيط البرهاني • وان أقام البيئتين فلكل واحد منهما ما في يد
صاحبه ترجيحاً للبيئتين الخارج على بيئته ذي اليد في دعوى الملك في باب دعوى الرهط في
الدار من دعوى المبسوط ملغماً • ثلاثة نفر في أيديهم قنوسه ادعى أحدهم قطعها والآخر
بطايتها وادعى الآخر كلها وأقام كل واحد منهما البيئته على دعواه فالقنوسه كلها لمدعى
الكل وبضمن لمدعى البطانة نصف قيمة البطانة وبضمن لمدعى القطن مثل نصف ما فيها من
القطن في باب دعوى المحيط للسرخسي ملغماً وكذا في الخايشية في فصل من دعوى
المذوق • اذا ادعى كل واحد منهما على صاحبه فعلا مع دعوى الملك المطلق بأن ادعى
على صاحبه أنه غصبه منه أو ادعى أنه أعاره منه أو ادعاه منه فانه يقضى بالعين بينهما
لاستوائهما في الدعوى والجهة • وان ادعى أحدهما فعلا على صاحبه مما ذكرناه
وصاحبه ادعى الملك لا غير يقضى ببيئته يعني بيئته مدعى النحل لأن بيئته أكثر اثباتاً في
الثالث من دعوى المحيط البرهاني • لو ادعى عينا في يدرجل وأقام البيئته وأقام رجل آخر
أن المدعى غصبها منه أو ادعاهم على اليد وشهود الوديعه على الحقيقة فكان كالجرح والتعديل
من شرح الجامع الكبير للعصيري في باب من الدعوى التي يكون بعضها أرلى من بعض

(١) لأن مدعى النصف أكثر بنصف ما في
يده لصاحبه لما قال الدار بينهما نصفان
وادعى نصف ما في يد صاحبه وصاحبه
ينكر ما يدعيه ويصدق فيما أكثر به
فيصع اقراره ولا يصح دعواه الا بيئته
فيؤمر بدفع نصف ما في يده الى مدعى
الكل كذا في المحيط للسرخسي في باب
دعوى الرهط من كتاب الدعوى •
(٢) أول المسئلة ما اذا كان في يد كل
واحد منهما منزل معين من الدار يعني
اذا قال مدعى النصف في هذه الصورة
نصف هذه الدار ولم يقل هذه الدار
بيننا نصفان •

(٣) لانه ما أكثر بشيء مما في يده لصاحبه
لانه أكثر بنصف شائع وفي يده نصف شائع
كما أكثر به بخلاف الأولى لانه أكثر بنصف
الدار شائعاً فيكون مقر له بنصف شائع
من المنزل الذي في يده لأن هذا المنزل الذي
أكثر صاحبه من ذلك النصف الشائع كله
في يده ليس بشيء منه في يد صاحبه كذا في
المحيط للسرخسي في باب دعوى الرهط
في الدعوى •

(٤) كذا في النسخ التي رأيناها
والظاهر أن فيه سقطاً وقع من قلم الناسخ
فالمناسب أن يقول يقضى لمدعى الجميع
بجميع المنزل الذي في يد مدعى النصف
ويقضى لمدعى النصف بنصف المنزل الذي
في يد مدعى الجميع •

(٥) هذا اذا كانت الساحة في يد صاحب
السفل وأما اذا كانت في أيديهما يقضى
بالساحة بينهما ما نبه عليه صاحب
المحيط •

دار في يد رجل برهن عليه ارجلان **كل واحد منهما على أنها ملكه** وقد اجرها من ذي
اليد قال دار والابرة بينهما استجنا في السادس من دعوى البرازية وكذا في الخلاصة
والعاشر من دعوى النصاب وتماه فيه • ولو ادعى كل واحد منهما الملك مع العتق
أو التدبير فصاحب اليد أولى في الثالث عشر من دعوى الخلاصة • ادعى الملك المطلق
فادعى أحدهما أنه له وفي ملكه منذ عشر سنين وادعى الآخر أنه له منذ ثمان سنين وأقاما
على ذلك بينة فالقاضي لا ينظر ههنا إلى السن بل يقضي لصاحب الوقت الأول في آخر
الثالث والخمسين من شرح أدب القاضي للخصاف • رجلان ادعى أحدهما في يد ثالث فأقر
لاحدهما ذواليد قال **له على ثلاثة أوجه** أما أن أقرب قبل سماع البينة أو بعد السماع
قبل التزكية أو بعد التزكية أما إذا أقرب قبل سماع البينة يقبل اقراره وأما إذا أقرب بعد
السماع قبل التزكية لا يصح اقراره فإذا زكيت البينتان يقضي بهما بينهما نصفين وكذا إذا
أقرب بعد التزكية قبل القضاء يقضي بهما بينهما • في فصل من دعوى المتقطعات ملخصا •
لو ادعى عينا في يد إنسان أنها له وأقام البينة على اقرار ذي اليد للمدعى وأقام ذواليد
البينة على اقرار صاحبه تبطل البينتان وتبقى اليد بلا معارض في فصل دعوى الدور
والأراضي من دعوى الخيانة وكذا في مسائل التناقض والدفع من دعوى
الصغرى • إذا ادعى عبد في يد رجل كل واحد منهما يقول أنه ملكي ان أقرب لأحدهما
لا يحلف للثاني وان أقرب لهما يؤمر بالتسليم اليهما ولا يضمن لو احدهما شيئا وان جدهما
يحلف لهما يمينا واحدة عند البعض بالله ما هذا العبد لهذا ولا لهذا وقال البعض يحلف
لكل واحد منهما يمينا على حدة والراي للقاضي يدأ به ما شاء وان شاء أقرع بينهما
وبعد ذلك ان حلف لهما برئ وان نكل لأحد وحلف للآخر يقضي بجميع العبد للذي
نكل هذا اذا حلف لأحدهما أولا ثم نكل للثاني وأما اذا نكل للأول لا يقضي (١) له بالعبد
ويحلف للثاني ان نكل فيقضي بالعبد لهما وفي دعوى الغصب يقضي بالعبد بينهما ولو أقرب
بالغصب منهما يؤمر بتسليمه اليهما ولا قيمة لهما في السابع من قضاء الخلاصة في جنس
فيما يجري فيه الاستخلاف وما لا يجري وتماه فيه • رجل في يديه غلام فادعاه رجلان
يحلفه القاضي لأحدهما فان نكل يقضي به له فلو أراد الآخر تحليفه ان ادعى ملكا
مرسلا أو شرا منه لم يكن له أن يحلفه لأن فائدة التحليف النكول ولو نكل لا يقضي عليه
لأنه وصل إلى غيره بقضاء القاضي ولو ادعى غصبا كان له أن يحلفه لأنه لو أقرب بالغصب
لزمه الضمان في الفصل الرابع من الباب الخامس من قضاء النصاب

(١) ووقع في نسخ البرازية يقضي بسقوط
لا وهو سهو من قلبه يدل عليه سياق
الكلام

• (نوع في دعوى الارث) • (فرض) الخارج وذو اليد لو ادعى ارضا من واحد وذو اليد أولى
كأني الشراء في الثاني من الفصولين وكذا في العبادية والرابع عشر من الاستروثنية •
رجلان ادعى دارا في يد رجل أقام أحدهما البينة أن هذه الدار كانت دار فلان مات
منذ سنتين وتركها ميراثا له وأقام آخر البينة أن فلان مات منذ سنة واحدة وتركها ميراثا له
والذي في يديه يشكر دعواهما ويدعيها لنفسه قال محمد بن يحيى بينهما نصفين ولا يعتبر التاريخ
في الموت ولو أقام أحدهما البينة أن هذه الدار كانت لفلان الميت منذ ثلاث سنين

= البتتين ولم يوقت الاخرى قانه يقضى بينهما والثانية رجل أقام البينة على دار أنها كانت لايه مات وتر كهاميرائه منذسنة وأقام الاخر البينة أن هذه الدار كانت لايه مات وتر كهاميرائه ولم يذكر التاريخ فنهى بينهما والثالثة دابة في يد رجل ادعاه رجلان فأقام كل واحد منهما ما البينة أنه دابة تحت عنده ووقت بينة أحدهما ولم يوقت بينة الاخر يقضى بينهما والرابعة الخارجيان أقاما البينة أنه لهما ووقت بينة أحدهما دون الاخرى يقضى بينهما عند أبي حنيفة ذكره في الاصل وقال أبو يوسف يقضى لصاحب الوقت ذكره في الاملاء وهو قول أبي حنيفة في المجرى وقال محمد في رواية ابن سماعة يقضى للذي لم يوقت كذا في باب التأقيت في الدعوى والبينة من دعوى المحيط للسرخسي (١) وكذا في باب الدعوى في الميراث من دعوى المبسوط قال وان أقام رجل البينة أن أباه مات وتر كهاميرائه منذسنة أو لم يوقتوا وقتا أو وقتوا أقل من سنة فانه يقضى به للخارج وان وقت شهود ذي اليد البتتين فهو لذي اليد في قول أبي حنيفة وأبي يوسف والاخر وهو قول محمد وذكر ابن

سماعة في نوادره أن محمدا رجعا عن هذا القول بعد انصرافه من الرقة قال لا أقبل من ذي اليد بينة على تاريخ ولا عبرة به الا في النجاشي انتهى وكذا في الرابع عشر من الاستروشنية والثامن من العمادية نقلنا من التجريد قال ولو ادعى صاحب اليد الارث عن أبيه وادعى الخارج مثل ذلك وأقاما بينته يقضى للخارج في قوله سم جيعا ولو أرتخا وتاريخ أحدهما سبق قضي للاسبق عند أبي حنيفة وأبي يوسف وعند محمد يقضى للخارج قال في غاية البيان نقلنا من مبسوط خواهر زاده اذا ادعى ملكا بسبب بأن ادعى تملك الملك من اثنين بالميراث أو الشراء فالجواب فيه كالجواب في الملك المطلق على التفصيل الذي ذكرنا انتهى وقد ذكرنا العين في الملك المطلق اذا كانت في يد أحدهما وأرتخا وتاريخ أحدهما سبق فعلى قول أبي حنيفة وقول أبي يوسف الاخر وهو قول محمد الاول يقضى لاسبقهما تاريخا وعلى قول أبي يوسف الاول وهو قول محمد الاخر يقضى للخارج وفي باب التأقيت من الدعوى والبينة من دعوى

للمؤرخ في باب ما يدعيه الرجلان من دعوى الكافي ملخصا وكذا في الاوضح * ولو كانت أرض في يد رجل أقام رجل البينة أن أباه مات وهي في يديه لا يعلمون له وارثا غيره وأقام آخر البينة أن أباه مات وتر كهاميرائه لا يعلمون له وارثا غيره قضي بهما بينهما نصفان في باب الدعوى في الميراث من دعوى المبسوط وتما فيه (١)

• (نوع في دعوى الشراء والبيع) • وان ادعى أي الخارجيان الشراء من واحد ولم يورثا أو أرتخا أو فهو بينهما نصفين لاستوائهما في الحجّة وان أرتخا أو أحدهما أسبق يقضى لاسبقهما اتفاقا بخلاف مالوا ادعى الشراء من رجلين لانهم ما يثبتان الملك لبايعهما ولا تاريخ بملك البايعين فتاريخ بملكه لا يعتد به وصار كأنهما حضرا وبرهن على الملك بل تاريخ مخ فيكون بينهما أما هنا فقد اتفقا على أن الملك كان لهذا الرجل وانما اختلفا في التاقي منه وهذا الرجل أثبت التلقى لنفسه في وقت لا ينازعه فيه صاحبه فيقضى له به ثم لا يقضى به لغيره بعده الا اذا تلقى منه وهو لا يتلقى منه وان أرتخا أحدهما الا الاخر فهو للمؤرخ اتفاقا لانه أثبت شراء نفسه في زمان لا ينازعه فيه غيره فيقضى به له حتى يبين تقدم شراء غيره عليه بخلاف مالوا ادعى الشراء من رجلين ووقت أحدهما الا الاخر فانه يقضى بينهما نصفين لأن كل واحد منهما ثم خصم عن بايعه في اثبات الملك وتوقيت أحدهما لا يدل على سبق ملك بايعه ولعل ملك البايع الاخر أسبق فلهذا قضينا بينهما وهنا اتفاقا على أن الملك لبايع واحد فحاجة كل منهما الى اثبات سبب الانتقال اليه لا الى اثبات الملك للبايع وسبب الملك في حق من وقت شهوده أسبق فكان هو بالمدعى أحق وان كان العين في أيديهما فهى بينهما الا اذا أرتخا وأحدهما أسبق فحينئذ يقضى لاسبقهما وان كانت في يد أحدهما فهو لذي اليد سواء أرتخا أو لم يورث الا اذا أرتخا وتاريخ الخارج أسبق فيقضى به للخارج كذا في الثامن من جامع الفصولين (٢) وكذا في الاوضح (م) اذا كانت الدار في يد رجل فادعى أنه اشترى هذه الدار من زيد وأقام على ذلك بينة وذو اليد أقام البينة أنه اشترى من زيد والمدعى هو الاول أي كان تاريخ المحيط للسرخسي خلافا حيث قال خارج أقام البينة على دار في يد رجل أنها كانت لايه مات منذسنة وتر كهاميرائه فاقام ذو اليد البينة أنها كانت لايه مات منذسنتين وتر كهاميرائه فهى للخارج لان البنتين اغما وقتا موت أيهما ولم يوقتوا ملكهما انتهى وبشير اليه ما في الرابع من دعوى المحيط البرهاني فظهر من هذا أن الاقوال متعارضة والاعتماد على ما في المبسوط

(٢) وذكر في دعوى الاوضح وهو الظاهر من عبارة الهداية حتى قال الفاضل السعدي وهو مختار صاحب الهداية على ما أشير اليه انتهى كلامه قال في الهداية وان أقام كل واحد منهما على الشراء من آخر وتاريخ أحدهما سواء لانهم ما يثبتان الملك لبايعهما فيصيران كأنهما حضرا وقال في الكفاية أي سواء كان تاريخ بينهما واحدا أو كان أحدهما أسبق تاريخا فهما سواء لانهم ما يثبتان الملك لبايعهما ولا تاريخ للملك البايعين فيصيران كأنهما حضرا وأقاما البينة على الملك بدون التاريخ فكان الملك بينهما فكذا في ثلثي الملك منهما ومنه ان يلقى على أرض صاحب الكافي في تفسير كلامه في الكنز وقال في شرح قوله وعلى الشراء من آخر وتاريخ أحدهما أسبق أو أطلق في قوله وذكر

تاريخنا مثل ما اذا استوى تاريخهما أو سبق تاريخ أحدهما ثم قال في الكفاية اذا قامت البيتان على شراء مؤرخ واحد هما
 أسبق تاريخنا من الأخرى فالأسبق أولى رواية واحدة فيما اذا كان البائع واحداً وفيما اذا كان البائع اثنين اختلفت رواية الكتب
 فمأذكر في الهداية بشي إلى أنه لا عبرة لسبق التاريخ وفي المبسوط ما يدل على أن أسبق التاريخين أولى في ذلك أيضاً فقد ذكر فيه ولو
 ادعى الملك بالشراء كل واحد منهما من رجل أو من واحد وأخر أو أحدهما أسبق تاريخاً كان صاحب أسبق التاريخين أولى
 انتهى ذكره في المبسوط في باب الدعوى في الميراث وذكر فيه أيضاً في باب اختلاف الاوقات في الدعوى ان كان المدعيان أقام كل
 واحد منهما البينة على الشراء من رجل آخر والدار في يد المدعى عليه قضى بينهما نصفان ولو وقتا وقتين كان صاحب الوقت الاول
 أولى وفي دعوى خزانة الاكمل ذكر في الكتاب لو وقتا وقتين فصاحب الوقت الاول أولى وفي الرابع من دعوى المحيط أنه اذا ادعى
 الشراء من اثنين يقضى لاسبقةهما تاريخاً بخلاف وفيه أيضاً أن في ظاهر الرواية يقضى لاسبقةهما وفي رواية عن محمد أنهم اذا لم
 يؤرخا ملة البائعين يقضى بينهما نصفين وسيجيئ بيانه في النمانية في فصل في دعوى الملك بسبب ان ادعى الشراء كل واحد منهما من
 رجل ووقتاً فصاحب الوقت الاول أولى في ظاهر الرواية وعن محمد أنه لا يعتبر التاريخ وأشير اليه في المبسوط في باب الدعوى في الميراث
 وقال في دعوى البدائع في فصل في حكم تعارض الدعوتين اذا ادعى الشراء من اثنين وأرخا أحدهما أسبق فهو أولى عندهما
 وكذا عند محمد في رواية الاصول بخلاف الميراث قال يقضى فيه بينهما عنده وعند محمد في الاملاء أنه قال لا عبرة للتاريخ في الشراء
 أيضاً الا أن يؤرخا ملة البائعين انتهى وفي الفصل الاول من دعوى الوالدية لو ادعى كل واحد منهما الشراء من رجل آخر ووقت
 أحدهما قبل وقت صاحبه يقضى به للاقدم انتهى وعلى هذا اعتقد شيخ الاسلام خواهر زاده في مبسوطه كما ذكره الاتقاني في غاية

البيان قطعه من هذا كله أن ما في الهداية
 والكافي لا يستقيم الاعلى رواية عن محمد
 فلا وجه للعدول عن قول أكثر المجتهدين
 الى قول محمد مع أنه خلاف ظاهر الرواية
 عنه على ما ذكر ولهذا صرف السفناني
 والكافي والاتقاني وغيرهم كلام صاحب
 الهداية عن ظاهره وقالوا في شرح قوله
 وذكرنا تاريخاً أي ذكرنا تاريخاً واحداً
 وقال الحدادي الدهلوي في شرح
 الهداية بعد نقل ما في النهاية في شرح قول
 صاحب الهداية وذكرنا تاريخاً أي
 ذكرنا تاريخاً واحداً لو كان المراد هو
 التاريخ الواحد لم يكن في قوله ذكرنا

الخارج أول فانه يقضى به للخارج (١) واذا قضى بالشراء للخارج هل للخارج أن يقبض
 الدار من صاحب اليد فالمسئلة على ثلاثة أوجه أما أن يثبت نقدهما الثمن عند القاضي
 باقرار البائع أو بعناية القاضي أولم يثبت نقدهما الثمن عند القاضي أو يثبت نقدهما
 الثمن دون الآخر فإن ثبت نقدهما الثمن عند القاضي فانه يسلم الدار الى الخارج وفي
 الذخيرة ولا يكون لذي اليد أن يجلس الدار حتى يستوفي ما نقد للبائع وان لم يثبت نقد
 واحد منهما الثمن باقرار البائع أو بعناية القاضي فان القاضي لا يسلم الدار الى الخارج حتى
 يستوفي الثمن منه وان ثبت نقدهما عند القاضي اما باقرار البائع أو بالمعايينة ان ثبت
 نقد الخارج فانه يسلم الدار اليه ولا يكون لذي اليد شيء فاما اذا ثبت نقدهما الثمن باقرار
 البائع أو بعناية القاضي ولم يثبت نقد الخارج فان القاضي لا يسلم الدار اليه حتى يستوفي
 الثمن منه في الخامس من دعوى التاتارية وكذا في المحيط ثم هل يعطى ذو اليد بما
 قبض من الثمن من الخارج ما وجب لذي اليد على البائع من الدين عند الاستحقاق فان
 كان الثمن من جنسين مختلفين فانه لا يعطى شيئاً فاما اذا كانا من جنس واحد فانه

تاريخاً فائدة لان ذكر التاريخين المستويين كعدمه وكذا لم يكن للتعليل بقوله لانهم ما يثبتان الملك للبائع ما فيصير ان كل منهما حضرا معني
 اذا لاجابة الى هذه التكلفات عند استواء التاريخين بل يكفيه أن يقول لانهما متوفايان سبب الاستحقاق أقول قد سمعنا ما قاله قبل
 ما رأيتيه وكتبته في الهامش ثم رأيت في الرابع من دعوى المحيط أنه قال اذا ادعى الارث من اثنين ولم يؤرخا أو أرخا سواء يقضى
 بينهما لان كل واحد منهما يثبت الملك لمورثته أولاً ثم يثبت الانتقال من مورثه الى نفسه فكان مورثهما حضرا وادعى ملكاً مطلقاً
 لانهما والعين في يد ثالث وهناك يقضى بالعين بينهما نصفان فهنا كذلك انتهى وظهر من هذا أن ما خطر لي الى وقد قاله الدهلوي ليس
 بسيد فشطبت ما كتبت وأطلت الكلام في هذا المقام لانه من هن التاقيدم وطرح الاوهام والافكار

(١) وكذا في باب اختلاف البيئات في البيع والشراء من دعوى المحيط للسرخسي وعبارته وان كانت العين في أيديهما يقضى بينهما في
 النصول الا اذا أرخا وتاريخ أحدهما أسبق فهي لاسبقةهما وقال في غاية البيان في باب ما يدعيه الرجلان نقلا عن مبسوط خواهر زاده
 اذا كانت العين في أيديهما لم يؤرخا أو أرخا سواء أو أرخ أحدهما دون الآخر يقضى بينهما نصفين أما في الاولين فلا اشكال فيه
 وأما اذا أرخ أحدهما دون الآخر فكذلك يقضى بينهما نصفين لانه لا عبرة للتاريخ حال الانفراد اذا كان لغير المؤرخ يد معين ألا يرى
 أنه لو كان في يد أحدهما فأرخ الخارج لا يكون لتاريخ أحدهما عبرة حتى لا ينقض ما ثبت من يد الآخر في النصف واذ لم يكن للتاريخ حال الانفراد عبرة فعليه اليد
 أحدهما عبرة اذا كان في أيديهما حتى لا ينقض ما ثبت من يد الآخر في النصف واذ لم يكن للتاريخ حال الانفراد عبرة فعليه اليد

— صار وجود التاريخ من أحدهما وعدمه بمنزلة ولو عدم يقضى بالدار بينهما نصفين فكذلك هذا انتهى ويوافقه ما في الرابع من دعوى المحيط في نوع في دعوى صاحب اليد تلقى الملك من جهة غيرهما حيث قال ان ادعياتي الملك من جهة واحدة ولم يؤرخا أو أرخا وتاريخهما على السواء يقضى بالعين بينهما وكذلك إذا أرخ أحدهما دون الآخر يقضى بينهما لكن قال صاحب المحيط في نوع آخر من هذا الفصل وان ادعى رجل هبة مقبوضة في دار أو عبد وادعى آخر صدقة مقبوضة وأقاما البينة فان وقت بينة أحدهما فصاحب الوقت أولى وكان قد قال قبل هذا بأسطر وإذا اجتمعت الهبة مع القبض والصدقة مع القبض فالجواب فيه كالجواب فيما إذا اجتمع الشراء آن وهذا يشير إلى أن العين لو كانت في أيديهما وأرخ أحدهما فهو أولى وصرح به في الرابع عشر من الاستروثنية والثامن من العمادية نقلا عن الذخيرة وعبارتهما ان المدعى ان كان في أيديهما وقد ادعيا الشراء من واحد وأقاما البينة ولم يؤرخا أو أرخا على السواء يقضى بينهما وان أرخ أحدهما ولم يؤرخ الآخر فالمدعى ان كان في أيديهما وقد ادعيا الشراء من واحد وأقاما البينة ولم يؤرخا أو أرخا من واحد وأرخ أحدهما ولم يؤرخ الآخر فانه يقضى لصاحب التاريخ أطلقه فشمع ما إذا كانت العين في يد أحدهما وإليه أشار الاستروثني وعماد الدين في فصولهما فظهر من هذا كله أن الأقوال متعارضة ودليل القول الأول أوضح

الخارج وذو اليد برهننا على الشراء من واحد وأرخ أحدهما لا الآخر ذكر في المبسوط لابي الليث والهداية أن التاريخ أولى قال في الهداية ولو ادعيا الملك بسبب نحو الشراء من واحد وأرخ أحدهما ولم يؤرخ الآخر فانه يقضى لصاحب التاريخ لانهم اتفقا أن الملك لا يتلقى الا من جهة فإذا أثبت أحدهما تاريخا يحاكم به حتى يتبين أنه يقدم بشراء غيره وذكر في الذخيرة وفي فتاوى رشيد الدين وواقعات اللامشي والزيادات أن التاريخ أولى هذا ما ذكره الاستروثني وعماد الدين في فصولهما أقول قال شمس الأئمة في مبسوطه في باب اختلاف الاوقات في الدعوى وان لم توفت واحدة منهم ما وكانت الدار في يد أحدهما قد قبضها قضيت بها لدى السيد فان شهود الخارج على وقت لم ينتفع به ويوافقه ما في دعوى خزنة الاكل نقلا عن الكرخي وقال في باب الشهادات في الشراء والبيع من كتاب الشهادات ان وقت احدي البينتين دون الاخرى فهي لصاحب الوقت الا أن تكون الدار في يد الآخر فهي لصاحب اليد حينئذ وقال قاضيخان في فتاواه في فصل في دعوى الملك بسبب وان أرخ أحدهما وللآخر يد فصاحب اليد أولى وكذلك في الرابع من دعوى المحيط في نوع في دعوى الخارج وذو اليد وقال الاتفاق نقلا عن مبسوط خواهرزاده ان كان في يد أحدهما فذو اليد أولى الا أن يؤرخا وتاريخ أحدهما أسبق فالسابق أولى وقال في الخلاصة في الثالث عشر من الدعوى ولو ادعيا الشراء من ثالث فبينة ذي اليد أولى لكن لم يستثن ما إذا كانت بينة الخارج أسبق ولا بد منه فظهر من هذا أن ظاهر ما في الهداية يخالف لما في أكثر المعتمرات ووجهه صاحب الفصولين بحمل كلامه على تفصيل ذكره صاحب الهداية موافقا لما في الذخيرة قبل هذا بورقة تقر يا حيث قال وان لم يذكرا تاريخا مع أحدهما فقبض فهو أولى وكذلك ذكر الآخر وقتا ولا يخفى عليك أنه لا وجه لحمل كلامه على هذا فان قوله فإذا أثبت أحدهما تاريخا يحاكم به صريح في أن التاريخ أولى لكن نقول ان كلامه هنا فيما إذا كانت العين في يد ثالث يدل عليه سياق كلامه ولا نزاع في كون المؤرخ أولى في هذه الصورة فلا مخالفة بين كلامه وبين ما في الكتب لكن ذكر صاحب الهداية بعد أسطر ما يخالفه صريحا حيث قال ولو أقام الخارج وذو اليد البينة على ملك مطلق ووقت أحدهما دون الآخر فعلى قول أبي حنيفة ومحمد والخارج أولى وقال أبو يوسف صاحب الوقت أولى لانه أقدم وصار كما في دعوى الشراء إذا أرخت احدهما كان صاحب التاريخ أولى انتهى ولا يخفى أنه مع كونه مخالفا لما في أكثر الكتب مخالفا لما قدمت بدها وقد ذكرناه آنفا فيحتاج الى أن يحمل على اختلاف الروايتين ثم ان قاضيخان ذكر في فصل في دعوى النكاح من دعوى الغانية لو أرخ أحد الزوجين ولا تخريد فصاحب اليد أولى كما في دعوى الشراء إذا أرخ أحدهما ولم يؤرخ الآخر يقضى لصاحب التاريخ انتهى والظاهر أنه سهو من الناسخ والصواب أن يقول صاحب اليد فانه مع كونه مخالفا لما أسلفه لا يلائم سوق كلامه يظهر ذلك لمن له أدنى معرفة بلهولب الكلام ثم أقول قال رضي الدين السرخسي في باب الشهادة في البيع والشراء من شهادات محيطه دار في يد رجل أقام آخر البينة على الشراء من زيد وهو غائب وأقام ذو اليد البينة كذلك يقضى للخارج لأن بيئته قامت على خصم وهو ذو اليد لأن ذي اليد يدعي الملك لنفسه فينتصب خصما عن الغائب وبينة ذي اليد قامت لأعلى خصم فكانت بينة الخارج أولى انتهى وهو على إطلاقه مخالف للكل لان القضاء للخارج ليس الا اذا سبق تاريخه على تاريخ ذي اليد صرح به في المبسوط وغيره وصرح به رضي الدين أيضا في باب التاقيت في الدعوى والبينة من الدعوى حيث قال ان كانت العين في يد أحدهما يقضى لذی اليد الا أن يؤرخا وتاريخ أحدهما أسبق وتماه فيه وذكر برهان الدين هذه المسئلة في أول الفصل الخامس من دعوى المحيط وزاد في السؤال قوله والمدعى هو الاول أي تاريخ الخارج هو الاول فأجاب بأنه يقضى للخارج ولا غبار في كلامه ثم ان قوله وبينة ذي اليد قامت لأعلى خصم ليس على ما ذهبني فانه يقتضى أن لا يعتبر بينة ذي اليد وان سبق —

تاريخها على تاريخ الخارج وذكري الهداية وشروطها في باب ما يدعيه الرجلان أن بينة ذي اليد على الدافع مقبولة فانه تقبل بينته برهن على الشراء من المدعي او العين ودعيه عنده حتى تندفع دعوى المدعي ولما قبلت بينته على الدافع صارت ههنا بينته بذكري تاريخ أسبق متضمنة دفع بينة الخارج على معنى أنها لا تنص (١٣٠) الا بعد اثبات تلقى الملك من قبله فتقبل لكونها للدفع تأمل في هذا المقام وتبصر فانه من عزالى الاقدام

يعطيه مما قبض تمام حقه ثم ان فضل شئ أمسكه على البائع وان بقي من دين ذي اليد شئ اتبع البائع اذا حضر هذا اذا ثبت نقد ذي اليد باقرار البائع عند القاضي أو بالمعاينة فاما اذا أراد ذو اليد أن يقيم البينة على نقده الثمن للبائع فانه لا تجمع بينته من المحل المزبور • دار في يد رجل فأقام رجل عليها شاهدين أنها داره اشتراها من فلان وأقام ذو اليد البينة أنها داره اشتراها من فلان ذلك أيضا فهي للذي في يده الآن يؤرخا وتاريخ الخارج أسبق فبينة ذيقضى بهاله ولو أقام كل واحد منهما البينة على الشراء من رجل آخر قضيت بهاللمدعي في باب الشهادة في الشراء والبيع من شهادات المبسوط للرخي ملخصا وكذا في الرابع من دعوى المحيط • ولو ادعى كل واحد الشراء من رجل آخر ووقت أحدهما وقتا قبل وقت صاحبه قضى بهالا قدم ولو وقت أحدهما ولم يوقت الآخر قضى بينهما ولو كانت في يد أحدهما قضى بها للاخر (١) كمالو حضر البائعان والدار في يد أحدهما وأقاما البينة ووقت أحدهما ولم يوقت الآخر قضى بهالخارج كذا هنا (٢) في الفصل الاول من دعوى الولوالجية وكذا في دعوى خزنة الاكمل وكذا في دعوى الملك بسبب من دعوى الخانية • وان ادعى الشراء من اثنين يرضى للخارج سواء وقت البينتان أولا أو وقت احدهما دون الاخرى الا اذا وقتا ووقت صاحب اليد أسبق في فصل في حكم تعارض الدعوتين من دعوى البدائع • (م) واذا ادعى الشراء من اثنين والدار في يد ثالث فان لم يؤرخا أو أرخا وتاريخهما على السواء قضى بالدار بينهما وان أرخا وتاريخ أحدهما أسبق فهو على الاختلاف الذي ذكرنا في الميراث وان أرخ أحدهما ولم يؤرخ الاخر فهو على ما ذكرنا في الميراث أيضا (٣) في الرابع من دعوى التاتارخانية وكذا في الثامن من العمادية • (م) وأما اذا ادعى الشراء من رجلين وارخا الشراء وتاريخ أحدهما أسبق فقد روى عن محمد أنهم اذا لم يؤرخا ملك البائعين يرضى بينهما نصفان كما في فصل الميراث فعلى هذه الرواية لا يحتاج الى الفرق بين الشراء والميراث وفي ظاهر الرواية يقضى في فصل الشراء لاسبقهما تاريخا عند محمد وعلى ظاهر الرواية يحتاج الى الفرق من المحل المزبور مقدما على ما سبق • وذكري التجريد لو ادعى الشراء من اثنين وارخا ملك البائعين يعتبر بالاجماع في الثاني من العمادية وكذا في دعوى الثقة • (ت) برهن على الشراء من واحد والبيع في يد البائع وأرخ أحدهما لا الاخر فذو التاريخ أولى ولو أرخ أحدهما لا الاخر لكان شهادا على معاينة القبض فالمشهد له معاينة القبض أولى ولو شهدا باقرار البائع بالقبض فذو التاريخ أولى هذا اذا كان المبيع في يد البائع فلو كان في يد أحدهما وأرخ الخارج فذو اليد أولى اذ له يد معان (٤) وللاخر خبر وليس الخبر كالعيان ولو كان المبيع في يد بائعه فبرهن أحدهما على الشراء وأنه قبضه منذ شهر وبرهن الاخر على الشراء وأنه قبضه منذ عشرة أيام فأخذ الاخر منه اذ بينته أثبت سبق يده المبيع في يد من برهن على قبضه منذ عشرة أيام يأخذه الاخر منه اذ بينته أثبت سبق يده ولو برهن من ليس يده أنه قبض منذ شهر وبرهن ذو اليد على قبضه بلا توقيت أو برهن

(١) ظاهره بشري الى أنه هنا لا يعتبر سبق التاريخ بخلاف ما اذا كانت العين في يد ثالث حيث يعتبر سبق التاريخ وقد بيناه في الحاشية ويوافقه ظاهر ما في الخانية في فصل في دعوى الملك بسبب حيث قال فان كان لاحدهما قبض فالآخر أولى كان البائعين ادعىا ولا حدهما يد فانه يقضى للخارج منهما وقال في الرابع من دعوى المحيط في نوع في دعوى الخارج وذو اليد وان ادعىا التلقي من اثنين فانه للخارج أطلق قوله يقضى للخارج فتحمل ما اذا كان تاريخ أحدهما أسبق ويوافقه ما في دعوى خزنة الاكمل وقال رضى الدين البرخسي في باب اختلاف البينات في البيع والشراء من دعوى محيطه واذا ادعى الشراء من اثنين يقضى بينهما نصفين الا اذا كانت الدار في يد أحدهما قضى بها للاخر وصاحب التاريخ الاسبق أولى وقال في البرازية في الثامن من الشهادات أخذنا من الثقة عبد في يد رجل برهن رجل على أنه كان لفلان اشتراه منه منذ عشرة أيام وبرهن ذو اليد على أنه كان لاخر اشتراه منه منذ شهر بكذا وسماه وقال الثاني في قوله الثاني هو الذي أسبقهما تاريخا وهو ذو اليد وقال محمد في قوله الاخر هو للمدعي انتهى وكذا في دعوى الثقة في فصل فيما ترجع به احدي البينتين أو لا ترجع نقلنا من المنتقى وفي الثالث من دعوى الخلاصة اذا ادعىا تلقى الملك من رجلين والدار في يد أحدهما فانه يقضى للخارج سواء أرخا أولا وأرخ أحدهما ولم يؤرخ الاخر الا اذا كان تاريخ صاحب اليد أسبق وكذا في الثامن من العمادية والرابع عشر من الاستروثنية نقلنا من فتاوى رشيد الدين وقال في غاية البيان نقلنا من مبسوط خواهر زاده اذا ادعى الشراء من اثنين فالجواب فيه كالجواب في اذا ادعىا ملكا مطلقا سواء كانت العين في يد ثالث أو في يد أحدهما أو لم تكن في أيديهما

على كذا في الثامن من العمادية والرابع عشر من الاستروثنية نقلنا من فتاوى رشيد الدين وقال في غاية البيان نقلنا من مبسوط خواهر زاده اذا ادعى الشراء من اثنين فالجواب فيه كالجواب في اذا ادعىا ملكا مطلقا سواء كانت العين في يد ثالث أو في يد أحدهما أو لم تكن في أيديهما

= ولم يؤرخا وأرخا سواء أو أرخ أحدهما ولم يؤرخ الآخر أو أرخا وتاريخ أحدهما سبق وقال في بيان ما إذا ادعى مالكاً طافاً
نقلاً من ميسوطه أيضاً إذا أرخا وتاريخ أحدهما سبق ذكر في كتاب الدعوى أن على قول أبي حنيفة وهو قول محمد وأولاً وقول أبي
يوسف آخره يقضى لاسبقتهما تاريخا سواء كان خارجاً أو زائداً وعلى قول أبي يوسف (١٣١) أولاً وقول محمد آخره يقضى للخارج منه

(٢) فيما إذا ادعى كل من الخارج
وذواليد الشراء من رجل آخر منه

(٣) يعني أن فيه ثلاثة أقوال كما في الميراث
وقد سبق بيانه وقاضيان جزم بقول
السرخسي ولم يذكر قول غيره حيث
قال في فصل في دعوى الملك بسبب أن
أرخ أحدهما لا الآخر يقضى بينهما
اتفاقاً منه

(٤) كذا في النسخ وهو لا يطابق ما في
الاستروثنية والعمادية وعبارتهما فإن
كانت في يد أحدهما ووقت الخارج
فذواليد أولى لأن لا أحدهما قبضاً معاً
وللاخر وقت فـ يكون ذواليد أولى
ولو كانت الدار في يد أحدهما وشهد
شهود الآخر على الوقت والقبض
فذواليد أولى لأن له يداً معاً ولا آخر
خبر وليس الخبر كالعيان ولو وقت شهود
ذو اليد ولم يوقت شهود الخارج فذو
اليد أولى انتهى فظهر أن قول صاحب
جامع الفصولين أنه يدعي عيان الخ ليس
دليل مستلزم كرهاً بل هو دليل
مستلزم أخرى لم يذكرها وهذا خبط
فاحش على أنه ترك بعض المسائل وهو
ما إذا وقت شهود ذي اليد دون الخارج
فليتأمل منه

(١) ولم يذكر ما إذا كانت الدار في
أيديهما وقال في الرابع من دعوى المحيط
وان كانت الدار في أيدي المدعين
فكذلك الجواب ثبت لكل واحد
منهما منه

(٢) وكذا إذا أرخا سواء أو أرخ
أحدهما لا الآخر صرح به في غاية
البيان نقلاً عن ميسوط خواهر زاده منه

على الشراء ولم يذكره هو والقاضي فالبصير له اذ به في الحال تدل على سبق قبضه وقد
ثبت له التاريخ ضمنها ولا يدري أنه قبل قبض الخارج أو بعده فلفت البيئات وترجع ذواليد
بيده القائمة في الحال ولو كان المبيع في يده بائعه ولم يوقتا للشراء وبرهن أحدهما على قبضه منذ
شهر والآخر على قبضه ولم يوقت فذو الوقت أولى إذا قبض أمر حادث فيكم بمجدونه
من وقت القضاء إلا أن يظهر قدم الآخر وفي كل هذه الفصول لو وقتا للشراء ووقت
أحدهما أسبق فالأسبق أولى إذا لاخر صار مشتر بالمشراء صاحبه قبله فلم يجز شراؤه
ولا قبضه في الثامن من الفصولين وكذا في الاستروثنية والعمادية * ولو ادعى
الشراء والدار في يد ثالث ان ادعى كل واحد منهما الشراء من ذي اليد ولم يؤرخا وأقاما
البينة يقضى بينهما نصفين لكل واحد منهما ما النصف بنصف الثمن ولهما الخياران شاء قبض
كل واحد منهما ما النصف بنصف الثمن وان شاء ترك فان ترك أحدهما ان ترك قبل
القضاء فالآخر يقبضه بجميع الثمن بلا خيار وان ترك بعد القضاء لا يقبض الا النصف
بنصف الثمن وان ادعى من غير صاحب اليد فهو بينهما نصفان هذا اذا لم يؤرخا وأرخا
تاريخاً واحداً وان أرخا وتاريخ أحدهما سبق فأسبقهما تاريخاً أولى بالاجماع وان
أرخ أحدهما ولم يؤرخ الآخر يقضى لصاحب التاريخ بخلاف ما إذا ادعى اتلقى
الملك من رجلين فهو بينهما نصفان ولو شهد شهود الذي لم يؤرخ على القبض فهو أولى
من الذي أرخ وكذا لو أرخا جميعاً تاريخاً واحداً وشهد شهود أحدهما على القبض
فهو لصاحب القبض الا اذا كان تاريخ أحدهما سبق هذا اذا كان في يد ثالث فان كان
في يد أحدهما فهو أولى به لأن هذا قبض عيان سواء أرخ الآخر ولم يؤرخ ذكركه هو
القبض أو لم يذكره والآن قبض العيان أولى من قبض الخبر والتاريخ بخلاف ما إذا ادعى
تلقى الملك من رجلين والدار في يد أحدهما فانه يقضى للخارج سواء أرخا وأرخ أحدهما
ولم يؤرخ الآخر الا اذا كان تاريخ صاحب اليد أسبق في الثالث عشر من دعوى
الخلاصة وكذا في الرابع من دعوى النصاب * وان كان المدعيان أقام كل واحد منهما
البينة على الشراء من رجل آخر والدار في يد المدعى عليه قضى بهما بينهما نصفين (١) ويجوز
كل واحد من المشتريين واذا اختارا الاخذ بجمع كل واحد منهما على بائعه بنصف الثمن
ان كان نقده اياه ولو وقتا وقتين كان صاحب الوقت الاول أولى وربع الآخر بالثمن على
بائعه في باب اختلاف الاوقات في الدعوى من دعوى المبسوط لمخصاً * استفتى عن
برهن أنه شراء من زيد وادعى ذواليد شراء من زيد ذلك ولم يبرهن حتى قضى به للمدعى
ثم المقضى عليه برهن على الشراء من زيد هل يقبل ينبغي أن يقبل لانه لو برهن عليه في
الابتداء قبلت بینه فكذا في الانتهاء وصار كالوادعى النجاش وقدمت اقول ينبغي أن
يكون فيه خلاف على ما مر في (ذ) وينبغي أن لا يقبل بینه على ما مر في (عدهج) في الثاني
من الفصولين وكذا في العمادية والاستروثنية دار في يد رجل ادعى خارج أنه اشتراها
من ذي اليد وادعى ذواليد أنه اشتراها من الخارج وأقاما البينة ولا تاريخ معهما
تفاوتت البيئات (٢) سواء شهدوا بالقبض أو لم يشهدوا وتركت الدار في يد ذي اليد بغير

(١) وقال في الكافي ذكر في الهداية ولو شهد الفريقان بالبيع والقبض ثم اترتا بالاجماع لان الجمع غير ممكن عند محمد بل واز كل واحدة من البيتين وهذا بخلاف ما ذكر في المحيط والجامع الكبير وغيرهما انتهى قال في المبسوط في باب اختلاف الاوقات في الدعوى عند محمد يقضى بالبيتين (١٢٢) فان لم تشهد الشهود بالقبض يجعل شراء ذي اليد سابقا فيؤمر بتسليمه الى الخارج

وان شهدوا بالقبض يجعل شراء الخارج سابقا فيسلم لذي اليد انتهى وقال في الجامع الكبير في باب اختلاف البيئات في البيع من كتاب البيوع عند محمد يقضى بهما كأنه اشترى وقبض ثم باع ولم يسلم فيؤمر بالتسليم وتقاصا وعندهما تهاترتا ويترك في هذه ولو شهدوا على القبض فكذلك عندهما وعنده هي لذي اليد وتقاصا ان الخارج اشترى وقبض ثم باع وسلم انتهى وكذا في الرابع من دعوى المحيط في نوع منه وفيه زيادة تفصيل وكذا في غاية البيان نقلا من مبسوط شيخ الاسلام خواهرزاده قطهر من هذا أن ما في الهداية يخالف لما في الكتب وفي السراج الوهاج نقلا من شاهان أن هذا هو بل يقضى بهما الذي البدع عند محمد ان اقتضا قبضين وان سكتا فللخارج انتهى وقال حذاد الدهلوي وقد يوفق بأن المراد بالتهاتر ههنا الترتل في يد ذي اليد لا التزام التهاتر اياه وبقوله لان الجمع غير ممكن الجمع على ذلك الترتيب غير ممكن حتى يقضى للخارج بل الجمع ههنا ممكن على عكس ذلك فيجمع ذلك عملا بالبيتين فيكون لذي اليد انتهى والمراد من قوله على ذلك الترتيب الترتيب المذكور في الهداية وهو أن يشترى بها ذواليد من الخارج ثم يبيعها منه والمراد من عكس ذلك أن يشترى بالخارج من ذي اليد ثم يبيعها منه ولا يخفى على الفطن أن هذا الوجه بعيد لا يعا به بعد (٢) لان القضاء بالعقدين ممكن والبيئات هي فعمد امكان العمل بهما لا يجوز الغاء أحدهما فيجعل كأنه باعهما في

قضاء وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف وعند محمد يقضى بالبيتين ويقضى بهما الذي اليد ان ذكروا القبض وان لم يذكروا القبض يقضى بهما للخارج (١) ثم لو شهد البيتان على نقد الثمن تقع المقاصة عندهما وان لم يشهدوا على نقد الثمن فالقصاص مذهب محمد وهذا اذا لم يوقتا فان وقت البيتان وقتين فان كان وقت الخارج سابقا ولم يشهد الشهود بالقبض يقضى بهما الذي اليد عند أبي حنيفة وأبي يوسف وعند محمد يقضى بهما للخارج وان شهدوا بالقبض يقضى بهما الذي اليد عندهما وان كان وقت ذي اليد سابقا يقضى بهما للخارج سواء شهدوا بالقبض أو لم يشهدوا في باب ما يدعيه الرجلان من دعوى الكافي لمخصا دار في يد رجل أقام رجل أنهما داره باعهما من ذي اليد بألف درهم وأقام ذواليد أنه ما داره باعهما من هذا المذعي بألف درهم فعلى قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف تهاترت البيتان هذا كما ذكرنا في عبد في يد رجل أقام رجل بينة أنه باعه من ذي اليد بألف درهم وأقام رجل آخر بينة أنه باعه من ذي اليد بألف درهم فانه يقضى لكل واحد منهما عن ذي اليد بجميع الثمن في الرابع من دعوى المحيط لمخصا دار في يد رجل فأقام البينة أنه باعهما من فلان بألف درهم في رمضان وأقام فلان البينة أنه اشتراهما منه في شوال بخمسمائة درهم فهي له بخمسمائة درهم في باب الشهادة في الشراء والبيع (٢) من شهادات المبسوط للسرخسي لمخصا وكذا في السابع من دعوى التاتارخانية (٣) في الخارج وذواليد لو ادعى الشراء من اثنين وأترتا في تاريخ أحدهما جها لهما بأن برهن أنه شراء من زيد منذ سنة وبرهن ذواليد أنه شراء من بكر منذ سنة وأكثر ولا يحفظون الفضل حكم للخارج وكذا لو برهن ذواليد أنه شراء من بكر منذ سنة أو سنتين شكوا في الزيادة حكم للخارج في الثامن من الفصولين وكذا في الرابع من دعوى المحيط والمبسوط لمخصا ولو وقت شهودا أحدهما سنتين وشهودا الآخر سنة وأكثر ولا يحفظون الفضل أو وقت شهود الآخر سنة أو سنتين شكوا في الزيادة فالبينة بينة من يثبت سنتين ان كان المثبت بسنتين المذعي في الاتفاق وان كان صاحب اليد فعلى قول من يعتبر سبق التاريخ فكذلك لانه أثبت ملكه في وقت لا يشارعه فيه أحد وعلى قول من لا يعتبر التاريخ يقضى للخارج في الرابع من دعوى المحيط البرهاني ثم لو برهن المذعي والمذعي عليه على ما ادعى من هذه الوجوه وأترتا الآن أحدهما ذكر تاريخا معلوما وذكر الآخر تاريخا أقدم لكن لم يبين التاريخ بأن برهن أنه شراء من بكر منذ شهر وبرهن الآخر أنه شراء من بكر ذلك قبل شرائه هل يثبت سبق بهذا القدر ذكر في (فتن) أنه يثبت به السابق فانه قال لو ادعى الشراء من واحد وبرهن الخارج أن شراءه أسبق ولم يورث ذواليد فهذا من الخارج يكفي للسبق أقول على هذا فيما مر في (ذ) انه لو برهن أنه شراء من زيد منذ سنة وبرهن ذواليد أنه شراء من بكر منذ سنة وأكثر ينبغي أن يثبت به السابق ويحكم لذي اليد على رواية اعتبار السابق في صورة التلقي من اثنين (فتن) في دعوى النكاح قال أحدهما نكاح من يثبت بوجه است بهمين قدر بسنده باشد چون تاريخ معين ذکر نکنند و اگر برهمن فقط کوا کذارند (نکاحی أقدم بحسن بهذا القدر لان المذکر ان تاريخا عينا وان شهدوا على هذا اللفظ)

يحكم له بها • (فقط) ان الخارج وذو اليد ادعى الشراء من واحد ولم يؤر خافضاً أحدهما
بيع من اذ يبيع فويشتر بوده است (يبي أقدم من يبعك) وبرهن على هذا فهو أولى من
الآخر (قد) لا يثبت السبق بهذا القدر لافي البيع ولا في الشكاح ما لم يقولوا ان عقده كان
في رجب سنة كذا وعقد الآخر كان في شعبان تلك السنة ثم قال مشايخنا المنة ذمونا كانوا
يقولون السبق يثبت بهذا القدر بلا بيان ولكنا وجدنا في بعض الشروط أنه لا بد من بيان
التاريخ ونحن على ذلك أقول الا صوب عندي ان يثبت السبق بهذا القدر اذا الفرض
أن يظهر الأمر للقاضي وهذا القدر يكفي فيه • (ح) ادعى عينا شراها من زيد بتاريخ كذا
فبرهن ذو اليد أن زيد اذ كان أقرب قبل شرائك أن هذه العين ملك أخيه وصدقه أخوه وأنا
شريته من الاخ ولم يبين تاريخ الاقرار يجوز ويكفيه قبل شرائك في الثامن من الفصولين
وكذا في العمادية • ان ادعى تلي الملك من جهة واحدة ولم يؤر خافضاً وأرنا
وتاريخهما على السواء يقضى بالعين بينهما وكذلك اذا أرنا أحدهما دون الآخر يقضى
بالدار بينهما وان أرنا وتاريخ أحدهما أسبق يقضى لاسبقهما تاريخاً وان ادعى
تلي الملك من جهة اثنين فكذلك الجواب على التفصيل الذي قلنا فيما اذا ادعى الثاني من
جهة واحدة في الرابع من دعوى المحيط في نوع في دعوى صاحب اليد تلي الملك من
جهة غيرهما • رجل ادعى أمة في يد رجل أنه اشتراها من صاحب اليد بألف درهم
وأنه أعتقها وأقام على ذلك بينة وأقام الآخر بينة أنه اشتراها من صاحب
اليد بألف درهم ولم يذكر الاعتاق فصاحب العتق أولى هكذا ذكر المسئلة في أول
كتاب الدعوى ولم يذكر ثمة ما اذا كان المدعى الآخر قبض العبد ولو كان قبض
العبد كان هو أولى في الرابع من دعوى المحيط ملخصاً وتماه فيه

• (نوع في دعوى النتائج وفيه أقسام) •

• (الأول في دعوى الخارج مع ذي اليد) • قال محمد في الأصل اذا ادعى الرجل دابة في
يد انسان أنها ملكه تنجت عنده وأقام عليه البينة وأقام صاحب اليد بينته بمثل ذلك
القياس أن يقضى بها للخارج وفي الاستحسان يقضى بها لصاحب اليد سواء أقام صاحب
اليد البينة على دعواه قبل القضاء بها للخارج أو بعده وفي الهداية هذا هو الصحيح خلافاً
لما يقوله عيسى بن أبان أنه تارت البينتان وترك في يده في أول الثاني عشر من دعوى
التاتار خانية هذا اذا لم يؤر خافضاً لصاحب اليد الا اذا كان سن الدابة مخالفاً
لوقت صاحب اليد موافقاً لوقت الخارج فينتزى بالخارج وان كان سن الدابة
مخالفاً للوقتين لم يذكر هذا الفصل في الأصل في الدابة وعامة المشايخ على أنها تارت
البينتان وتترك الدابة في يد صاحب اليد قضاء ترك وهذا ذكر القدرى في شرحه
وذكر محمد في الأصل في آخر دعوى النتائج عبيد في يد رجل أقام رجل بينة أنه عبده ولدى
ملكه ووقت لذلك وقتاً وأقام صاحب اليد بينة على مثل ذلك والعبد أكبر من الوقتين أو
أصغر تارت البينتان فتصير مسئلة العبد رواية مسئلة الدابة اذا كان سن الدابة على
خلاف الوقتين أنها تارت البينتان في الثاني عشر من أوائل دعوى المحيط • ادعى

رجل جارية في يد انسان أنها ملكه ولدت في ملكه من أمته التي في يديه وأقام على ذلك بينة
وأقام صاحب اليد بينة أنها مملوكة ولدت في ملكه من أمته في يديه قضى بالجارية
لصاحب اليد ولوأقام المدعى بينة على أنها التي هي عند المدعى عليه أنها أمته وأنها
ولدت هذا الولد في ملكه وأقام صاحب اليد بينة على مثل ذلك قضى به وأبانتها للمدعى
في الثاني عشر من دعوى التارخانية ركذا في المحط البره في (م) عبد في يد رجل جارية
رجل وادعى أنه عبده ولدت من أمته هذه ومن عبده هذا وأقام على ذلك بينة وأقام صاحب
اليد بينة على ذلك قضى بالعبد لصاحب اليد ويكرن ابن أمته وعبده ولا يكون ابن أمته
الآخر ولا ابن عبده فقد قضى بالعبد لصاحب اليد في الملك والنسب جميعا وفي الغناوى
العنايية ولو كان في يده ذى اليد أنتم له ولدت من أمته ولجده ينها وفي ينة الخارج أنتم له
ولدت من أمته هذه فهو أولى من الحمل المزبور (م) ذكر محمد في الأصل شدة في يد رجل
أقام رجل البينة أنتم شانه ولدت في ملكه وأقام صاحب اليد بينة أنها شانه بها كها من
جهة فلان وأنتم ولدت في ملك فلان ذلك الذي يملكها منه يقضى به لصاحب اليد وفي
السفلى وفي عكسه أيضا يقضى لصاحب اليد وذكر في المبسوط بعد ما ذكر هذه
المسائل وكذلك لو أقام البينة على وراثته أو وصية أو هبة مقبوضة من رجل وأنه ولد
في ملك ذلك الرجل في الثاني عشر من دعوى التارخانية ملخصا ولو تعلق كل واحد
منهما الملك من رجل على حدة (١) وأقام البينة على التناج عنده فهو بمنزلة أقامته على
التناج في يده نفسه في باب ما يدعيه الرجلان من دعوى الهداية • هذا إذا لم يدع الخارج
فعلا على ذى اليد أمالو ادعى عليه فملا بأن ادعى ذوا اليد تناجا وادعى الخارج أنه له غصبه
منه ذوا اليد أو أجره أو أعاره أو أودعه أى من ذى اليد ورهنه فادعى الخارج • (ثنى)
يمثل التناج ما هو في معنى التناج كغزل قالت هولى غزلته وغصبته منى وقالت صاحبة
اليد هولى غزلته فبرهننا حكم بينة الخارجة لما رمر دعوى الفعل (ثنى) والحاصل
أن بينة ذى اليد على التناج انما ترجع على بينة الخارج على مطلق الملك أو على التناج إذا لم
يدع الخارج عليه فعلا كرهن وغصب ونحوه أمالو ادعى الخارج فعلا مع ذلك في ينة أولى
كذا (ذ) • وفي (بس) دابة يده فبرهن آخر أنتم بالاجرهما من ذى اليد وأعارها أو رهنها منه
وبرهن ذوا اليد انتم له تعبت عنده يقضى به لذى اليد لانه يدعى ملك التناج والآخر يدعى
نحو اعارة واجارة والتناج أسبق من غوره من أوعارة وهذا خلاف ما مر في (ذ) في
الثامن من الفصولين (٢) ملخصا • عبد في يد رجل أقام رجل البينة أنه عبده أعنته وأقام
رجل آخر البينة أنه عبده ولدت في ملكه حال الولادة أولى في فصل في دعوى المنقول من
الخانية وقد مر في التاسع • في يده دابة ولدت برهن على أنها مملوكة أمت بولدت في يده وبرهن
الخارج أن الدابة له فللخارج ولو برهن الخارج أن الولد ملكه ولدت من دابة في ملكه وبرهن
ذوا اليد على أن الولد ملكه نتج من هذه الدابة التي في ملكه فذوا اليد أولى لأن البينة قامت هنا
على ملك الولد بالتناج وفي الأول على ملكه المطلق فكان الخارج أولى فاذا استحق الام
تبعه الولد في الملك بالضرورة في الثالث عشر من دعوى البرازية وكذا في الخلاصة •

(١) سواء تعلق كل واحد منهما بشراء
أو ارث أو هبة أو صدقة مقبوضة من
أبيه في الثامن من شهادات البرازية بعد
(٢) والمسئلة المعلة بعلامة بس نقلها
الاستروشى والعمادى من مبسوط
الفقه أبى الميث ويوافقه ما في مبسوط
المرخسى في باب دعوى التناج
ويوافقه أيضا ما في فصل في دعوى
المنقول من الخانية وسيجي بيانه وفي
الثاني عشر من دعوى المحبط نقلا عن
شيخ الامام ما يوفق المذكور من
الذخيرة فيصا ط عند الفتوى بطل

(١) وفي الثاني عشر من دعوى المهيط البرماني أن النكاح والاتفاق والتدبير في معنى التناج سند (٢) كالتسج غزل النطن
وحلب اللبن واختاذ الحبن واللبد درر في دعوى الرجلين سند (٣) عكذ اوضع المسئلة في دعوى البسوط في باب النهاكة
في الولادة والنسب ثم أعادها في باب دعوى العتاق قال عبد في يد رجل أقام آخرينة (١٢٥) أنه عبده أعتقه وأقام ذو اليد البينة

أنه عبده ولو في ملكه فيينة المذمى
أولى لأنها ثبتت الختزية ويد ذي اليد
ثبت الرق فأنشئت للعتبة من البيتين
أولى انتهى ويخالفه ما في المهيط حيث
قال إذا دعى الخارج العتق مع مطلق
المالك وذو اليد دعى التناج فإن هنا بينة
ذو اليد أولى لأن دعوى العتق إنما تبر
ترجيها عند استواء البيتين في اثبات
المالك وما استوت البيتان ههنا في اثبات
المالك لأن الخارج ثبت أولية المالك مع
الاحتمال وذو اليد ثبت أولية المالك بلا
احتمال انتهى ويخالفه ما في الخاتمة
في قول دعوى المنقول قال عبد في يد
رجل أقام هو البينة أنه عبده أعتقه وهو
ملكه وأقام رجل آخر البينة أنه عبده
ولدى ملكه قال الولادة أولى وقد مر

نقله فيصا ط عند الفتوى سند
(٤) كذا في الغصغ التي رأيناها والظاهر
أن يزيد قوله مع التناج بمذوقه عتقا
ياتا سند

(٥) كذا في التناج وفي القاء ومن السل
انتزع الشئ وأخراجه في رفق وعبارة
الخلاصة سلا من ابنه قال في اقرب
سلا السمن بالهمزة طبعه وعالجه حتى
خلص انتهى فلا يلزم ذكر قوله من
ابنه بعد قوله سلاه فالاحسن تركه كما في
المبسوط والمهيط سند

(٦) وفي الكافي في باب ما يدعيه الرجلان
وإذا تنازعا في نص السيف فأقام كل
واحد منهما البينة أنه سيفه ضربه
فانه يسأل أهل العلم بذلك من الصباقة
فإن قالوا لا يضرب الأمرة واحدة يقضى
به لذى اليد وإن قالوا يضرب مثله مرتين
أو أشكل عليهم فلم يعرفوا يقضى للمذمى

وبينة الخارج أولى من بينة ذى اليد في دعوى الملك المطاق بخلاف دعوى التناج
والتدبير والاتفاق والاستيلاء ودعوى النكاح (١) فإن بينة ذى اليد أولى فيها وفي دعوى
المالك بسبب لا يتكرر (٢) بينة ذى اليد أولى بالاتفاق في باب دعوى الرجلين من شرح
الكفر الزياحي ولو اختلفا في دابة ادعى خارج أنها دابته سرقها منه أو غصبها صاحب
ليد وصاحب اليد يدعى أنها دابته ولدت في ملكه يقضى بها لصاحب الولادة في دعوى
المنقول من الخاتمة وكذا في دعوى المبسوط في باب دعوى التناج عبد في يد رجل أقام
رجل البينة أنه عبده ولدى ملكه وأنه أعتقه أو دبره وأقام الذى في يده بينة أنه عبده
ولدى ملكه قضى للخارج وإن ادعى التناج (٣) وهذا بخلاف ما لو دعى التناج مع
التناج البيع أو الاجارة أو الكتابة فإن هنا بينة ذى اليد أولى وبخلاف ما إذا دعى الخارج
العتق مع مطلق المالك وذو اليد دعى التناج فإن هنا بينة ذى اليد أولى ولو ادعى الخارج
التدبير مع التناج وادعى صاحب اليد التناج لا غير وفي هذا الوجه اختلف الروايات ذكر
في رواية أبي سليمان أنه يقضى للخارج وجعله بمنزلة العتاق وذكر في رواية أبي حفص أنه
يقضى لذى اليد وجعله بمنزلة الكتابة ولو ادعى لخارج التدبير والاستيلاء مع التناج
وادعى ذو اليد عتقا بآبانا كان ذو اليد أولى (٤) ولو ادعى ذو اليد التدبير أو الاستيلاء مع
التناج وادعى الخارج عتقا بآبانا مع التناج كان بينة الخارج أولى وفي الثاني عشر من دعوى
المهيط ملخصا والخارج مع ذى اليد اذ ابرهننا على نسج ثوب فذو اليد أولى كالتناج فيما لا يتكرر
نسجه كصوف غنم برهن ذو اليد مع الخارج كل منهما على أنه جرم من غنم ونسجه وكذا
السمن والدهن اذ ابرهننا على أن كلا منهما له (٥) من لبنه وعصره من معصمه أرفى الدقيق
على أن كلا منهما طعمه من بره أرفى السويق أرفى الخبر أنه خبره من دقيقه أو على الجلد أنه
سلطه من شانه وكذا الحكم في كل ما يتكرر صنعه يرجح ذو اليد بالنص الوارد فيه على خلاف
القياس فإن أشكل يرجع إلى أهل الصناعة فإن قالوا أنه مما لا يتكرر كان في معنى ما ورد به
النص وإن أشكل عليهم أيضا فللخارج لأنه الأصل والعدول عند وفاق الحادثة المورد
ولم يحصل الوفاق هذا رواية أبي حفص الكبير وفي رواية أبي سليمان الجورجاني يحكم به
لذى اليد وكذا اختلف أهل الصناعة فيه وإن كان مما يتكرر كنسج ثوب من قز برهننا على أنه
من قزه نسجه في ملكه فذو اليد أولى لأن القز مما ينقص ثم يعاد نسجه كالحنطة تغربل بعد
البذر في الأرض ثم تزرع ثانية والقطن والكثبان يعدر زرعهما بالحنطاة وكل ما يكال ويوزن
مثل الحنطة يمكن جمع الحبات من الأرض والتغربل وكذا البناء والغرس والمصنوع من
الخشب كالصندوق والسرير والحلج والعنبة وكذا كل ما يعمل من شبه أو صفر أو حديد أو
رصاص أو الحجرين وكذا في الخفاف والقلانس والمصرعين من صاج أو الاقداح أما السيف
فنه ما يضرب مرة ومنه ما يضرب مرتين فيرجع إلى أهل الخبرة (٦) قال الله تعالى فاستلوا
أهل الذكر أن كنتم لاتعاونون برهننا على أن الأرض والزرع له زرعها يحكم للخارج بهما
الأرض فقطاهر وكذا زرع يعاد أما الذى لا يعاد فيحكم به تبعال الأرض وكذا في الثياب
المحشوة بقطن اذ ابرهننا على أنه قباؤه حشاه بقطنه في ملكه يحكم للخارج وكذا في الثوب

وفي الثالث عشر من دعوى المحيط وإن أشكل على القاضي ذلك يسأل أهل العلم عن ذلك يريد به العدول منهم ويبنى الحكم على قواهم
الواحد منهم يكفى والاثان أحوط وإن اختلف أهل العلم بذلك فيما بينهم حتى يبق مشكلا فيه روايتان في رواية يقضى للخارج كما في دعوى
المالك المطلق انتهى وجرم هذه الرواية في المبسوط في باب الدعوى في التناج وقال فإن قالوا برب مثله مرتين أو أشكل عليهم فلم =

= يعرفوا يقضى به للمدعى لأن هذا ليس في معنى التاج انتهى واعقده صاحب الكافي وقد سبق آنفا وفي المحيط أيضا وإذا وقعت الدعوى في كوز أو طشت من صفر أو ناء من حديد أو صفر أو شبهه وأدعى كل واحد أنه صنعه في ملكه فهذا ومثله السيف التي ذكرناها على السواء انتهى وكذا في المبسوط وفي الثالث عشر من دعوى التاج خانية نقلا عن البنايع كل ما يصنع من الذهب والحديد والفضة والصفر والبرونز جاج فإنه يتكرر ولا يكون بمنزلة التاج انتهى جزم فيه بكون ما يصنع من حديد أو صفر مما يصنع غيره مرة بعد (١) ومثل على ابن أجدعنا فأجاب بما أجاب (عن) في دعوى التهمة وهو بظاهره مخالف لما ذكرنا نقلا من المبسوط والمحيط ولما في الخانية في فصل في دعوى المنقول قال ولو اختصما في أرض فقال الخارج هذه أرضي زدعت فيها هذا القطن أو بنيت فيها هذا البناء فإنه يقضى به للمدعى وعنده صاحب الخلاصة البناء مما يعمد ويتكرر وقال في دعوى خزانة الأكمل البناء مثل الشجر فلا بد من التوفيق وقال بعض العلماء نقلا عن استاذهم سيف الدين العصابة أراد (عن) بناء عمارة لا تكون إلا مرة واحدة (٢) الظاهر من كلامه أن الغزل لا يطلق الأعلى غزل القطن ويساعده ما في القاموس (١٣٦) لكن في خزانة المفتين يشير إلى أن الغزل يطلق على غزل الصوف أيضا

(٣) وقال في المبسوط في باب الدعوى في التاج وفي الشعر إذا كان مما ينقض ويغزل يقضى به للمدعى وكذلك المرعى ولم يجزم بأن الشعر والمرعى يغزل مرتين ويمكن أن يقال ليس المراد من قول قاضيخان فإنه يغزل مرتين أن جميع أنواع الشعر والمرعى يغزل مرتين تأمل (٤) هذا إذا أعاد المقضى له وهو ذواليد الثاني بينه على التاج وأما إذا ادعى ذواليد الأول التاج وبرهن عليه لم تقبل بينه وسبب نقل البرازية والتهمة (٥) المسئلة المعلة بعلامة (خل) مذكورة في أواخر باب دعوى التاج من المبسوط وقال فيه وإن لم يعمد القاضي به للمدعى فإن قضى به للمدعى ثم أقام المقضى له الأول شهوده على الولادة فإن القاضي يقبل بينه ويطلب قضاؤه للآخر وهذا استحسان وفي القياس لا تقبل بينه ثم قال وعلى هذا لو أقام الخارج بينة على الملك المطلق وقضى القاضي به له ثم أقام ذواليد البينة على التاج يقضى له بها وينقض القضاء الأول انتهى وقال في المحيط في الثاني عشر من الدعوى وإن لم

برهننا على أن كلامهما صنعه وفي اللحم على أن كلا منهما ما شواء وفي الكتاب والمصاحف على أن كلا منهما مكتبه وفي حلي على أنه صاغة أو ابن شاة على أنه ضرعه في ملكه في الثالث عشر من دعوى البرازية * أرض في يد رجل وفيها نخيل أدعى رجل أن هذه الأرض وهذه النخيل له غرسها وأقام على ذلك بينة وأقام صاحب اليد بينة على مثل ذلك قضى بالأرض والنخيل للمدعى في الثالث عشر من دعوى المحيط وكذا في باب دعوى التاج من المبسوط لو كانت المنازعة في دار وأقام كل واحد منهما البينة أنها داره بناءا جاله يقضى به للمدعى لأن البناء يكون مرة بعد مرة ولم يكن في معنى التاج من دعوى المبسوط في باب الدعوى في التاج وكذا في الثالث عشر من دعوى المحيط (عن) أدعى عليه عمارة دار أن أباه بناها منذ ستين سنة وأدعاها ذواليد كذلك وأقاما بينة قال هذا القدر لا يكفي في الدعوى حتى يقول مات أبي وتركها ميراثا علي ولو قال ذلك وأقاما بينة فبينة ذي اليد أولى (١) قال استاذنا يعرف بهذا أن بينة ذي اليد كما تكون أولى إذا ادعى أولية الملك بالتاج ونحوه عنده كذا إذا ادعى ذلك عند مورثه في باب أولية الملك بالتاج وما في معناه من دعوى القنية * ولو تنازعت امرأتان في غزل كل واحدة منهما تدعى أنها غزلته فإنه يقضى به للتي الغزل في يدها لأن القطن لا يغزل إلا مرة واحدة (٢) بخلاف شعر والمرعى فإنه يغزل مرتين (٣) في فصل في دعوى المنقول من الخانية * وفيها برهن الخارج على تاج فخيم له به ثم برهن ذواليد على تاج يحكم له بخلاف ما لو برهن الخارج على الملك المطلق وحكم له ثم برهن ذواليد على الملك المطلق لا يقبل (خل) يذهب كرسالة برهن زيد أنها له ولدت في ملكه وحكم له بها ثم برهن عمرو أنها له ولدت في ملكه يؤمر زيد بإعادة البينة إذا الأولى قامت على غير عمرو فلم تكن حجة على عمرو فلو أعادها فهو أولى (٤) لأنه ذواليد وإن لم يعد فهي اعمر والمدعى وإذا قضى له ثم برهن زيد على التاج حكم له بها أذ برهن على شيء لو برهن عليه في الابتداء كان أحق به عليه وكذا في الانتهاء (٥) في الثاني من الفصولين * وذكر في الذخيرة إذا قضى له بالتاج ثم ادعى عليه آخر

يعد المقضى له البينة حتى قضى القاضي بالاشارة الثاني ثم أعاد المقضى له البينة على التاج ذكر في كتاب الاقضية هذا بالتاج الفصل في العبد فقال لا ينقض القضاء عليه وذكر في الاصل القاضي ينقض القضاء على الثاني ويقضى به للأول وهو الصحيح وذكر المسئلة في دعوى خزانة الأكمل وجزم بما في الاصل وقال يقضى للأول ويطلب القضاء للآخر وقال في الثالث عشر من دعوى الخلاصة لم ينقض القضاء لأنه انما صار ذواليد بحكم القضاء الأول وقد انتقضت تلك البينة بالقضاء الثاني وما راق المقضى له الثاني ذواليد فكانت بينة أولى انتهى ولا يخفى أن هذا على ما ذكر في الاقضية وصرح به في الخلاصة بعد أسطر وقد عرفت أن الصحيح ما في الاصل من أنه ينقض القضاء وفي القاعدة اضطربت الأقوال في نقض القضاء إذا برهن الخارج على الملك المطلق وقضى به ثم برهن ذواليد على التاج قال في أوائل الدعوى قال ادعى ملكا مطلقا في عين وأقام البينة وقضى له ثم أقام المقضى عليه البينة على التاج هل ينقض القضاء ويرد عليه أجاب نعم وهو يوافق المذكور في المبسوط والخانية والهداية والكافي وغيرهما ثم قال بعد عشرة أوراق تقرى لا يقبل ولا ينقض القضاء وكذا في كتاب البيوع ثم قال في باب الدعوى لو أقام الخارج البينة على التاج ثم أقام المقضى عليه البينة على التاج ينقض =

بالتاج وأقام البينة أن أقام المقضى له بالتاج بينة على التاج يقضى له وإن لم يقم حتى قضى
 للمدعى ثم أقام المقضى له ألا وهو المقضى عليه ثانيا بينة على التاج هل يقبل وهل
 ينتقض القضاء ذكر في الاقضية أنه لا ينتقض القضاء وذكر في الاصل أنه ينتقض وتقام
 هذا ينظر في الفصل الثاني عشر من دعوى الذخيرة وذكر في الفتوى للقاضي الامام
 نجر الدين اذا قضى على الرجل بالتاج أو ملك مطلق ثم أقام هو بينة على التاج أو على التلق
 من المدعى قبلت بينه وذكر في الباب الثاني من دعوى الجامع ذكر القاضي الامام
 الاسيحي أن المستحق عليه لا يستحق على المستحق الا اذا ادعى الاس-تحقق من جهته
 أو التاج وذكر في دعوى العدة أن ذا اليد اذا ادعى التاج ولم يقم البينة على التاج
 حتى قضى للمدعى بالتاج ثم أقام المدعى عليه البينة على التاج لا ينتقض القضاء
 وذكر في الهداية أن المقضى عليه بالملك المطلق اذا أقام البينة على التاج يقبل وينتقض
 القضاء في الرابع عشر من الاستروثية وكذلك في الثامن من العمادية ملخصا
 عبد في بدرجل ادعى الخارج الملك المطلق أو التاج فبرهن وبرهن ذواليد على التاج
 أيضا فقضى القاضي لذى اليد وأبطل بينة المدعى ثم جاء آخر وادعى ملكا مطلقا
 أو تاجا وبرهن لذلك يقضى به إلا أن يعيد ذواليد برهانه على هذا المدعى بالتاج فان لم يعيد
 وقضى للخارج هذا ثم أعاد برهانه على التاج قضى بالعبد له وإن لم يعده ذواليد حتى حضر
 ثالث وادعى الملك المطلق أو تاجا يقضى بالعبد له الا اذا أعاد المقضى له وهو المدعى بينة
 على تاجه بمحض من هذا المدعى الثالث فان أعادها كان هو أولى من الثالث فان حضر
 الاول وأعاد برهانه على التاج لا يقبل لانه قضى به عليه مرة فلا يقبل برهانه بعد ذلك على
 أحد وهذا قولهما بقياس قول الامام أيضا في الثامن من شهادات البرازية وكذلك في دعوى
 التهمة في فصل فيما يترج به إحدى البيتين فإذا قضى بالملك لانسان بالبرهان ثم جاء آخر وبرهن
 على التاج يؤخذ من المحكوم له ويعطى للمبرهن على التاج وإن كان ذا اليد بأن برهن
 الخارج على الملك المطلق وبرهن ذواليد أيضا على ذلك وحكم به للخارج ثم ادعى ذواليد التاج
 وبرهن على ذلك ينتقض الحكم الاول ويحكم لذى اليد فاذا قبل برهان ذى اليد بعد الحكم عليه
 لأن يقبل بينة غيره أولى فان برهن الخارج مع ذى اليد بينة على الملك المطلق وحكم
 للخارج به وبرهن آخر على التاج على الخارج أعاد الخارج المقضى له برهانه على التاج
 في ملكه قبل أن يحكم به المدعى التاج على الخارج قبل برهانه هذا اذا لم يحكم للمدعى الثاني
 لأن الخارج المقضى له صار ذا اليد وقد ذكرنا أن بينة صاحب اليد على التاج تمنع القضاء
 للخارج وترفعه أيضا ولو لم يعد الخارج المقضى له برهانه حتى قضى به لثاني على المقضى عليه
 الاول أعنى الخارج ثم برهن الخارج المحكوم له على التاج لم ينتقض الحكم لانه انما جعل
 ذا اليد يحكم الحكم الاول وقد انتقض تلك اليد بالحكم الثاني فصار المقضى له الثاني صاحب
 اليد فكان برهانه أولى ولو برهن المدعى الاول على التاج ولم يحكم له حتى برهن الثاني على
 التاج أيضا فأنصافا في الثالث عشر من دعوى البرازية وكذلك في الخلاصة وتعامه فيه أمة
 في بدرجل أقام رجل البينة أنها أمة وأن قاضى بلد كذا قضى بها له على هذا الرجل وأقام

القاضى قضاء ويرد لها عليه ولو كان
 الخارج أقام البينة على الملك المطلق
 وقضى له ثم أقام المقضى عليه على
 التاج لا تقبل فرق بين المقضى عليه
 بالملك المطلق والمقضى عليه بالتاج
 ولم يفرق بينهما في غيره من الكتب أقول
 تحررنا من هذه المقالة أن من قال
 لا تقبل البينة ولا ينتقض القضاء عمل
 بالقياس وقد عرفت في محله أن العمل
 بالاستصحاب لا بالقياس الا في مواضع
 وليس هذا منها سلم

(١) وزاد في المحيط وجهه له أول الوجوه وقال الأول أن يشهد ثم ودل المتدعي أن القاضي بلدة كذا قضى له ذابته هادة
شهوده شهدوا عنه أنه اشتراها من ذي اليد أو رهنها ذواليد أو تصدق بها ذواليد عليه وفي هذا الوجه القاضي يعرض قضاء ذلك
القاضي ويدفع الامة الى المتدعي انتهى وترك صاحب الخلاصة لأنه يعلم من كلامه **ع** (٢) لا بد من تعيين اقرار القاضي بمقام
ولايته كما في البرازية لأن اقراره بالقضاء عندهم ١٢٨ لا في مقام ولايته لا يعتبر **ع** (٣) قال في الثاني عشر من دعوى

المحيط وفي هذا الوجه ذكر شيخ الاسلام
أن القاضي الثاني ينقض ذلك القضاء
بالاجماع وعلى ما عليه اثار شمس
الائمة الحلواني قاله مثله على الاختلاف
فيكون ما في الخلاصة على ما ذكر شيخ
الاسلام **ع**

(٤) هكذا في النسخ التي رأيناها
والظاهر أن يقول فكذلك اذا شهد وأنه
أقر القاضي عندهم بأنه قضى عليه بالملك
المطلق أو بالتنازع **ع**

(٥) الظاهر أن يقول أنه قضى له بالملك
المطلق أو بالتنازع بلينة على ما يقتضيه
سوق كلامه وهو الموافق لما في المبسوط
في باب دعوى التنازع ولما في المحيط **ع**

وقال في المبسوط قبل هذا بأسطر عبد
في بدرجل فأقام آخر البينة أنه عبده ولد
في ملكه من أمته هذه ومن عبده هذا
وأقام ذواليد البينة على مثل ذلك فانه
يقضى به للذي هو في يديه **ع**

(٦) وذكر برهان الدين هذا التعليل
في اثنا عشر من دعوى المحيط بعبارة
أوضح وقال لأنه يحتمل أن الشهود عاينوا
الشهادة بالتنازع ثم عاينوا بعد زمان **ع**

قضاء القاضي للمتدعي فشهدوا كما
عاينوا وقد تغلغل بينهما شرع من ذي اليد
وعايناه القاضي وقضى بما عايناه ولم يعلم
الشهود بذلك فهذا الاحتمال ثابت
انتهى يعني فلا ينقض الثاني قضاء الاول
مع ثبوت هذا الاحتمال ووجوده **ع**

(٧) وفي الخاتمة في فصل في دعوى
المنقول ولو أن عبدا في بدرجل فأقام
رجل البينة أنه عبده ولد في ملكه
ولم يذكر الشهود أمته وأقام ذواليد البينة
أنه عبده ولد من أمته هذه فانه يقضى

ذواليد البينة أنها أمته ولدت في ملكه فهذا على ثلاثة أوجه (١) أن يشهد وأن فلانا القاضي
قضى به له عليه ولم يبينوا سبب القضاء فانه يؤخذ بالقضاء ولا تقبل بينة ذي اليد لأنه يحتمل
أنه تملكها من جهته فلا ينقض القضاء لا يبين ولم يوجد الثاني اذا بينوا سبب القضاء بأن
شهدوا أن القاضي أقر عندهم أنه قضى على هذا شهادة شهوده شهدوا عنه أنه (٢)
أو أقر أنه قضى له بالبينة بالتنازع فانه ينقض القضاء بالاتفاق (٣) لأنه لا يكون أعلى حال من
المعاينة وذواليد لو أقام البينة على التنازع بعد ما قضى القاضي عليه بالملك المطلق أو بالتنازع
قبات بينته وقضى له به ويطلق القضاء فكذلك اذا قضى عليه بالتنازع (٤) أما الثالث ففيه
خلاف وهو ما اذا بينوا سبب القضاء بأن شهدوا أنه قضى له بالتنازع بالبينة (٥) ولم يشهدوا
أن القاضي أقر أنه قضى له بالبينة بالملك المطلق أو بالتنازع عند أبي حنيفة وأبي يوسف لا
ينقض القضاء لاحتمال الاتضاء بالشرع من ذي اليد اذا لم يذكر اقرار القاضي (٦) وقال محمد
ينقض القضاء كما لو شهدوا على اقرار القاضي الكل في القضية في الثالث عشر من
دعوى الخلاصة وإذا كانت الدعوى في جين فأقام الخارج وذواليد كل واحد منهما
البينة أنه جينه صنعه في ملكه فهو للذي في يديه لأن الجين لا يصنع الا مرة فهذه المسئلة
على خمسة أوجه أحدها ما بينا والثاني اذا كل واحد منهما البينة أن اللين الذي صنع
منه هذا الجين ملكه فيقضى به للمتدعي والثالث أن يقيم كل واحد منهما البينة أنه حلب
اللين الذي صنع منه هذا الجين من شاته في ملكه فيقضى به للذي اليد والرابع اذا أقام كل
واحد منهما أن الشاة التي حلب منها اللين الذي صنع منه هذا الجين ملكه فيقضى به للمتدعي
لأن المنازعة في تلك الشاة وبينه كل واحد منهما قامت على الملك المطلق والخامس أنه يقيم
كل واحد منهما البينة أن الشاة التي حلب منها اللين الذي صنع منه هذا الجين شاته ولدت
في ملكه من شاته فالبينة بينة ذي اليد في باب الدعوى في التنازع من دعوى المبسوط
ملخصا وكذا في الثالث عشر من دعوى المحيط

(٧) (الثاني في دعوى الخارجين التنازع) لو كان عبدا في بدرجل فأقام آخر البينة أنه عبده
ولد في ملكه ولم يسمو أمته (٧) وأقام آخر البينة أنه عبده ولد عنه من أمته هذه فانه يقضى
لذي أمته في يديه فان شهد الشهود لذي اليد أنه ولد في ملكه من أمته هذه لامة أخرى قضى
به لذي اليد في باب الدعوى في التنازع من دعوى المبسوط (٨) ملخصا وكذا في دعوى خزانة
الاكل والثاني عشر من دعوى المحيط وان كان عبدا في بدرجل فأقام آخر البينة أنه عبده
ولد في ملكه من أمته هذه ومن عبده هذا وأقام آخر البينة على مثل ذلك فانه يقضى بها
بينهما نصفان لاستوائهما في الحجة على الولادة في الملك من المحل المزبور وكذا في دعوى
خزانة الاكل وفي فصل في دعوى المنقول من الخاتمة الخارجين اذا ادعى التنازع يقضى
بينهما نصفان وكذا ان وقت بينة أحدهما دون الآخر أو وقتا والامر مشكل لأنه لا عبرة
للتنازع في التنازع في السابع من دعوى النصاب وكذا في الثالث عشر من دعوى
الخلاصة اذا ادعى رجلان دابة في يدي رجل وكل واحد منهما يدعي أنها ملكه تجت
عنده وأقاما البينة فان لم يورثا قضى بينهما وان ارتخا وتاريخهما على السواء ينظر الى

بالعبد للذي في يده لأنهما استويا في دعوى التنازع في العبد وفي بينة صاحب اليد زيادة اتیان وهو النسب انتهى ولا يخفى أن بينة من
ذی اليد في التنازع أحق لما عرف فلا حاجة الى هذا التعليل والظاهر أنها هي المسئلة التي نقلناها من المبسوط لكن الناصح غاطي صورة
المسئلة في واضح يظهر ذلك ان ظاهر في المبسوط والخاتمة وتأمل السباق والسباق **ع** (٨) وقال في المبسوط قبل هذا بأسطر عبد في بدرجل
فأقام آخر البينة أنه عبده ولد في ملكه من أمته هذه وأقام ذواليد البينة على مثل ذلك فانه يقضى به للذي هو في يديه **ع**

(١) وفي الخلاصة بقضى ان وافق فوقيته سن الدابة ولا عبرة للاقدم انتهى هذا اذا ادعى الساج وأما اذا ادعى الملك المطلق وأرخا وتاريخ
أحدهما سبق فالقاضي لا ينظر هنا الى السن بل يقضى لصاحب الاول كذا في آخر الثالث والخمسين من شرح أدب القاضي للخصاف وقد
سبق نقله (٢) قال في الهداية في باب ما يدعيه الرجلان وان خالف سن الدابة الوقتين بطلت البيعتان كذا ذكره الحاكم انتهى
واعتمده صاحب الكافي وقال في النهاية ومعراج الدراية وهكذا ذكر في الايضاح وفي دعوى التهمة في فصل فيما يترجح به احدى البيعتين
لدى رجلان تساج دابة في بدرجل وأقاما البيعة ووقت كل بيعة وقتا وسهنا دون الوقتين أو فوقها بطلت بيعتها قال أبو الفضل هذا خلافا
جواب الاصل وهو الاصح وفي غاية البيان قال في شرح الاقطع فان خالف سن الدابة الوقتين قضى به لصاحب البدن قال الحاكم الصحيح
أن تبطل البيعتان وقال شيخ الاسلام الاسيحاقي في شرح الكافي وان كانت على غير الوقتين أو كانت مشكلة قضيت بينهما نصفين
لانه لم يثبت الوقت فصارت كما لم يوقت في رواية أبي الليث الخوارزمي وان كان سن الدابة على غير الوقتين فالبعتان باطلتان انتهى وفي
التاريخانية وتصحيح القدرى لقطوبغا نقل عن النبايع قال الحاكم الجليل في رواية أبي الليث اذا كان سن الدابة على غير الوقتين لم تقبل بيعة
أحدهما وهو الصحيح وقال في البدائع في فصل في تعارض الدعوتين وان خالف سنهما الوقتين جميعا سقط الوقت كذا في ظاهر الرواية وذكر
الحاكم في مختصره أن في رواية أبي الليث تهازت البيعتان قال وهو الصحيح ووجهه أن سن الدابة اذا خالف الوقتين فقد تبطلت كذب البيعتين
فالتحقق بالعدم والجواب أن مخالفة السن الوقتين يوجب كذب الوقتين لا كذب البيعتين أصلا ورأسا انتهى وفي كلام الاسيحاقي إثارة
البدع حيث قال لانه لم يثبت الوقت نصا كالمولم يوقتا وقال رضي الدين السرخسي في محيطه في باب دعوى الساج وان كان مشكلا
أو خالفه ما قضى بينهما لالا لم تيقن كذب احدى البيعتين لجواز ١٢٩ أن يكون سن الدابة موافقا لاحد الوقتين وقد استويا في الدعوى

والجدة في قضى لهما انتهى أشار به الى الجواب عما قال
الحاكم وقد سبق آنفا وقال قاضيان في آخر فصل
دعوى المنقول من الخالية وان خالف سن الدابة الوقتين
في رواية يقضى لهما وفي رواية تبطل البيعتان انتهى وكذا
في خزائن الاكل وفي الثاني من العمادية والرابع عشر
من الاستروثنية ففلا عن شرح الطحاوي كفا في الخالية
واظهار من كلام قاضيان أنه يرجح القضاء بينهما لانه قال
في أول الكتاب وفيما كثرت فيه الاقاويل من المتأخرين
اختصرت على قول أو قولين وقد تمت ما هو الاظهر
وافتح بمأهوالا شهر وقال الزيلعي في شرح انراخدا
من المبسوط والاصح أنهما لا يبطلان بل يقضى بهما بينهما
اذا كانا خارجين أو كانت في أيديهما وان كانت في يد

سن الدابة ان كان مشكلا أو كان موافقا للوقت الذي ذكره يقضى بينهما
وان كان مخالفا للوقت الذي ذكره لم يذ كر محمد هذا الفصل في الاصل قال
عامة المشايخ الصحيح أنه تهازت البيعتان وتترك الدابة في يد صاحب البدن
وان أرخا وتاريخ أحدهما سبق قضى لصاحب الوقت الذي سن الدابة
عليه (١) وان كان سن الدابة مشكلا قضى بينهما وان كان سن الدابة
على غير الوقتين ذكر في الاصل أنه يقضى بينهما واليه ذهب بعض المشايخ
منهم الشيخ الامام شمس الائمة السرخسي وعامة المشايخ على أن ما ذكر
في الكتاب عطل والصحيح أنه تهازت البيعتان (٢) وهكذا ذكر القدرى
في كتابه ومثله العبداني ذكرها محمد في آخرباب دعوى الساج وقد تقدم
ذكرها في أول النوع الاول من هذا الفصل تشهد لعامة المشايخ في هذا
الفصل وروى بشر عن أبي يوسف مسألة الدابة وذكر في غير هذه الصورة

أحدهما يقضى بهما الذي اليد وهكذا ذكر محمد والاول ما ذكره الحاكم وهو قول بعض المشايخ وليس بشي انتهى واعتمده صاحب
الدرر وقال وان خالف سنهما الوقتين كانت لهما لو كان المستعيمان خارجين أو ذوي يد ولو في يد أحدهما كانت له وقال شمس الائمة
السرخسي في باب دعوى الساج من المبسوط وان كانت على غير الوقتين أو كانت مشكلة قضيت بهما بينهما نصفين
من مشايخنا من قال اذا كان سنهما على غير الوقتين تبطل البيعتان والاصح جواب محمد وهو أن تكون الدابة بينهما حالان
اعتبار ذ كر الوقت لحقهما وفي هذا الموضع في اعتباره ابطال حقه ما سقط اعتبار ذ كر الوقت أصلا الى مقصودهما وهو اثبات
الملك في الدابة فقد استدلوا في ذلك فوجب القضاء به بينهما ما تصفان لانا لو اعتبرنا التوقيت بطلت البيعتان وبقيت في يد ذي اليد
وقد اتفق الفريقان على استحقاتها على ذي اليد فكيف تترك في يده مع قيام حجة الاستحقاق عليه وقال صاحب العناية بعد نقل هذا
من المبسوط وهذه الرواية مخالفة لما روى أبو الليث عن محمد أنه قال اذا كان سن الدابة مشكلا يقضى بينهما نصفين وان كان مخالفا للوقت
لا يقضى لهما بشي وتترك في يد ذي اليد قضاء ترك فكانهما لم يقبما البيعة ولعل هذا هو الاصح وقوله الى مقصودهما ما ليس بشي لان
مقصود المذمى ليس بمعتبر في الدعوى بلا حجة واتفاق الفريقين على استحقاتهما على ذي البدع غير معتبر لانه ليس بحجة مع وجود المكذب
انتهى وأجاب عنه المولى الشهير بقاضى زاده أخذ من كلام صاحب البدائع وقد مر آنفا بأن الوجود يكذب الوقتين لا يكذب أصل البيعتين
قال لازم منه سقوط اعتبار ذ كر الوقت لا سقوط اعتبار أصل البيعتين انتهى أقول يمكن أن يجاب عنه بأن ما لم تيقن كذب احدى
البيعتين لجواز أن يكون سن الدابة موافقا لاحد الوقتين ولا يعرفه الناظر كما أشار اليه السرخسي في محيطه وقد شاهدنا أن بعض
أهل النظر ينظر سن الدابة وقال سنهما اثنتان ونصف وكان سنهما اثلاثا ونصفا فاذا تقرر هذا اندفع اعتراض صاحب العناية لكن قال شمس
الائمة في آخرباب دعوى الساج قال محمد عدي بدرجل فأقام آخر البيعة أنه عبده ولد في ملكه ووقتوا وقتا وكان العبد أكثر من ذلك
أرأى صغره ووافقناه ادة الشهود وأظهرنا في القضاة في قوله فان كانت الدابة على غير الوقتين أو كانت مشكلة

أنه في أحد القسامين فاما اذا كانت على غير الوقتين فالجواب بطلان الشهادتين انتهى فحضرنا من هذا كله أن ظاهر الرواية أنه يقضى بينهما وقال في معراج الدراية وبه قالت الأئمة الثلاثة وفي رواية أنه تبطل البيعتان وصحح كلام الروائيين جماعة وفي رضاع الجرائد المستوى اذا اختلفت كان الترجيح بظاهر الرواية **س** (١) وان الدعوى من رجل واحد يقضى للمشتري وترجى بيعة لبيع صكدا في الخاتمة في أول فصل في دعوى المالك بسبب من الدعوى **س** (٢) وقال رضي الدين السرخسي في تعليقه لأن مدعى الهبة أثبت بالبيعة الهبة في الكل ثم استحق الآخر نصفه بأشراء واستحقاق نصف الهبة في مشاع يحتمل القسمة يبطل الهبة بالاجماع فقامت بيعة مدعيها على هبة باطلة فلا تقبل انتهى وقال في الرابع من دعوى المحيط اذا ادعى أحدهما الهبة مع القبض وادعى الآخر اشراء فانه على وجهين ان ادعى ذلك من جهة اثنين والعين ١٤٠ في يد ثالث أو في أيديهم أو في يد أحدهما قال شيخ الاسلام انما يقضى بينهما اذا كان

المدعى به شيئا لا يحتمل القسمة كالعبد أما اذا كان المدعى به شيئا يحتمل القسمة كالدار يقضى بالكل لمدعى الشراء والصحيح أن المشاع الذي يحتمل القسمة والذي لا يحتمل القسمة في ذلك على السواء لأن مدعى الهبة أثبت الهبة في الكل لأنه لا أجل للمزاجعة يسلم له البعض وهذه المزاجعة بعد القبض فكان شيوعا طارئا وأنه لا يبطل الهبة وعلى هذا مشي شمس الأئمة السرخسي في باب اختلاف الاوقات من دعوى المبسوط وصاحب المحيط اثنى أثره وقال الاستروشنى وعماد الدين في فصولهما

أن الشروع الطارئ لا يفسد الهبة على ما عليه الفتوى فظهر من هذا كله أن قول رضي الدين السرخسي واستحقاقه نصف الهبة في مشاع يحتمل القسمة يبطل الهبة بالاجماع ليس بسديد **س** (٣) قوله الآن الصدقة كذا في نسخ التاتارخانية وبعض نسخ المحيط وهو هو فانه على هذا لا يرى له معنى صحيح والصواب لأن بدل الآن على أن يكون تعميلا يكون الجواب في المسئلتين واحدا **س** (٤) وكذا في المحيط البرهاني ويوافقه ما في الرابع عشر من الاستروشنية والنامن من العمادية نقلان الذخيرة من أنه اذا اجتمعت الهبة مع القبض والصدقة مع القبض فهو كالمواضع

• (الثالث من الاقسام المذكورة في دعوى صاحب اليد الناج) • دابة في يد رجلين يدعى كل واحد منهما أم هادبة تحت عنده ويقوم البيعة على ما يدعى فان لم يؤرخا يقضى لكل واحد منهما ما بالصف الذي في يده وان أرخا وتنازع بينهما على السواء ينظر الى سن الدابة فان كان مشتركا وكان موافقا للوقت الذي ذكر يقضى بينهما وان كان مختلفا للوقت الذي ذكر اتهمتا البينتان عند عامة المشايخ وتترك الدابة في أيديهما كما كانت قبل هذا وان أرخ أحدهما ولم يؤرخ الآخر وكان سن الدابة مشتركا فترك الدابة في أيديهما كما كانت في الثاني عشر من دعوى التاتارخانية وكذا في المحيط البرهاني • (نوع في رجلين يدعيان عينين بسببين مختلفين أو يدعى أحدهما مبيدا والآخر ملكا مطلقا) • وان ادعى أحدهما الشراء من زيد والآخر الهبة من آخر وقبضها منه والعين في يد ثالث قضى بينهما (١) وكذا ان ادعى ثالث ميراثا عن أبيه وادعى رابع صدقة من آخر قضى بينهما أرباعا وان كانت العين في يد أحدهما يقضى للخارج الا في أسبق التاريخ نهى للاسبق وان كانت في أيديهما يقضى بينهما الا في أسبق التاريخ فهو له وهذا اذا كان المدعى مما لا يقسم كالعبد والدابة وأما ما يقسم كالدار والعقار فانه يقضى لمدعى الشراء (٢) في فصل من باب اختلاف البيعتين في البيع والشراء من دعوى المحيط للسرخسي ملخصا • وان ادعى ذلك من جهة واحدة والعين في يد ثالث ولم يؤرخا أو أرخا وتنازع بينهما على السواء فالشراء أولى وان أرخ أحدهما ولم يؤرخ الآخر فالأول أولى أيهما كان وان أرخا وتنازع أحدهما أسبق فهذا أولى وان كانت العين في يد أحدهما فهو أولى الآن يؤرخا وتاريخ الخارج أسبق فينفذ يقضى للخارج وان كانت العين في أيديهما فهو بينهما الا أن يؤرخا وتاريخ أحدهما أسبق فينشد يقضى لاسبقهما تاريخا والجواب في الصدقة والقبض مع الشراء اذا اجتمعا كالجواب في الهبة والقبض مع الشراء الآن الصدقة (٣) لا تفيد الملك قبل القبض وتفيد الملك بغير عوض كالهبة واذا اجتمعت الهبة مع القبض والصدقة مع القبض فالجواب فيه كالجواب فيما اذا اجتمع الشراء وسنأتي هذه المسئلة في آخر الباب في الرابع (٤) من دعوى التاتارخانية • (م) واذا اجتمع

الشراء وذكر فيهما قبل هذا بأسطر نقلنا منه أيضا الجواب فيما اذا اجتمع الشراء أن المدعى ان كان في أيديهما الشراء وقد ادعى الشراء من واحد وأما ما بينة وأرخ أحدهما دون الآخر فالأول انتهى • وان كان ما ذكره خواهرزاده فيما اذا اجتمع الشراء والهبة يدل على أن الظاهر في مسئلتنا هذه وفيما اذا اجتمع الشراء يقضى بينهما نصفين وعبارته على ما نقله الاتفاقية وان كان في أيديهما فانه يقضى بينهما نصفين في الفصول الثلاثة لأن يد كل واحد منهما ثابتة في النصف فقتع بمرعها لو كانت ثابتة في الكل ولو كانت ثابتة في الكل لم يجز نقض يده بالاحتمال فكذلك هذا انتهى واقتنى أثره رضي الدين السرخسي في محيطه في باب اختلاف

البيئات في البيع والشراء وقد ذكرنا في الهامش في نوع في دعوى البيع والشراء من هذا الفصل نقلا عن غاية البيان ما ذكره خواهرزاده فيما اذا اجتمع الشراة والعين في أيديهم ما من أنه يقضى بينهما ١٤١ في الفصول الثلاثة فان شئت فراجعها وما في المحيط

للشراء والرهن فالشراء أولى واذا اجتمع الرهن والهبة والصدقة فالرهن أولى استحسانا وفي الكافي وفي القياس الهبة أولى بخلاف الهبة بشرط العوض لانه يبيع انتهى والبيع أقوى من الرهن (م) واذا اجتمع النكاح والهبة أو الرهن والصدقة فالنكاح أولى (١) وفي زادوان ادعى أحدهما رهنا وقبضا والآخر هبة وقبضا فالرهن أولى وذكر في الشهادات أن الهبة أولى وهو القياس (م) ولو اجتمع الشراء والنكاح فعلى قول محمد الشراء أولى اذ لم يؤرخا وأرخا وتاريخهما على السواء وفي الكافي يقضى به لصاحب الشراء وللأمراة على الزوج القيمة (م) وعلى قول أبي يوسف اذ لم يؤرخا وأرخا وتاريخهما على السواء يقضى بينهما نصفين وان ادعى أحدهما هبة مقبوضة في دار أو عبد وادعى آخر صدقة مقبوضة فأما البيئة فان وقت بيئة أحدهما فمأصاحب الوقت أولى وان لم يوقت بيئة أحدهما أو وقت بيئة كل واحد منهما أو وقتها على السواء ففيما يحتمل القسمة يقضى بينهما نصفين بالاتفاق وفيما لا يحتمل القسمة نحو الدار أو اشباهها بطل (٢) البيئتان جميعا (٣) والهبة والصدقة في مشاع يحتمل القسمة لا يجوز قيل هذا قول أبي حنيفة وأما على قول أبي يوسف ومحمد ينبغي أن يقضى لكل واحد بالنصف على قياس هبة الدار من رجلين وقيل ينبغي أن يقضى لكل واحد بالنصف بالاجماع وقال شمس الأئمة السرخسي والأصح عندي أن ما ذكر في الكتاب قول الكل من المحل المزبور ملخصا * واذا اجتمع الرهن والهبة أو الصدقة فالرهن أولى عند استواء الحجج فان ترجح أحدهما بالتاريخ أو سبقه أو بالبدن يقضى له به واذا اجتمعت الهبة مع القبض والصدقة مع القبض فهو كما لو اجتمع الشراء (٤) واذا اجتمع النكاح والهبة أو الرهن أو الصدقة فالنكاح أولى وفي كل هذه الوجوه اذ أرخا وتاريخ أحدهما أسبق فهو أولى وان كانت العين في يد أحدهما فهو أولى الا أن يؤرخا وتاريخ الخارج أسبق فيقتضى للخارج ولو كانت في أيديهما يقضى بينهما الا أن يؤرخا وتاريخ أحدهما أسبق فيقضى له ولو كان هذا في الشراء والهبة والصدقة مستقيم لان الشروع الطارئ يفسد الرهن فيقضى بالكل لم تدعى الشراء اذا اجتمع الرهن والشراء لان مدعى الرهن أثبت رهنا فاسد فلا تقبل بيئته في الرابع عشر من الاستروشنية وكذا في الثامن من العمادية * ولو أقام أحدهما البيئة على الارث من أبيه وأقام آخر البيئة على الشراء من أبيه فالشراء أولى والهبة والصدقة من أبيه كالشراء في الثالث عشر من دعوى الخلاصة * وان ادعى أحدهما الشراء والارث والآخر الملاك المطلق والعين في يد ثالث وأقاما البيئة فصاحب المطلق أولى ولو كانت في يد مدعى الشراء والارث وادعى الخارج أنها ملكه مطلقا يقضى للخارج لان المشتري نزل منزلة البائع والوارث نزل منزلة المورث والبائع أو المورث لو حضرا فالخارج أولى منهما كذا هذا من المحل المزبور دار في يد رجل ادعى أنها داره ملكها منذ سنة وأقام صاحب البيئة أنه اشتراها من فلان منذ سنتين وهو يملكها وقبضها قضى بها للمدعى الخارج في الثاني من دعوى الظهيرية وكذا في العمادية والاستروشنية وكذلك لو ادعى الخارج الملاك بسبب مؤرخا بسنتين وأقام ذو البيئة أنه ملكه مطلقا مؤرخا بثلاث سنين يقضى بيئته الخارج أيضا في

الشراء والرهن فالشراء أولى واذا اجتمع الرهن والهبة والصدقة فالرهن أولى استحسانا وفي الكافي وفي القياس الهبة أولى بخلاف الهبة بشرط العوض لانه يبيع انتهى والبيع أقوى من الرهن (م) واذا اجتمع النكاح والهبة أو الرهن والصدقة فالنكاح أولى (١) وفي زادوان ادعى أحدهما رهنا وقبضا والآخر هبة وقبضا فالرهن أولى وذكر في الشهادات أن الهبة أولى وهو القياس (م) ولو اجتمع الشراء والنكاح فعلى قول محمد الشراء أولى اذ لم يؤرخا وأرخا وتاريخهما على السواء وفي الكافي يقضى به لصاحب الشراء وللأمراة على الزوج القيمة (م) وعلى قول أبي يوسف اذ لم يؤرخا وأرخا وتاريخهما على السواء يقضى بينهما نصفين وان ادعى أحدهما هبة مقبوضة في دار أو عبد وادعى آخر صدقة مقبوضة فأما البيئة فان وقت بيئة أحدهما فمأصاحب الوقت أولى وان لم يوقت بيئة أحدهما أو وقت بيئة كل واحد منهما أو وقتها على السواء ففيما يحتمل القسمة يقضى بينهما نصفين بالاتفاق وفيما لا يحتمل القسمة نحو الدار أو اشباهها بطل (٢) البيئتان جميعا (٣) والهبة والصدقة في مشاع يحتمل القسمة لا يجوز قيل هذا قول أبي حنيفة وأما على قول أبي يوسف ومحمد ينبغي أن يقضى لكل واحد بالنصف على قياس هبة الدار من رجلين وقيل ينبغي أن يقضى لكل واحد بالنصف بالاجماع وقال شمس الأئمة السرخسي والأصح عندي أن ما ذكر في الكتاب قول الكل من المحل المزبور ملخصا * واذا اجتمع الرهن والهبة أو الصدقة فالرهن أولى عند استواء الحجج فان ترجح أحدهما بالتاريخ أو سبقه أو بالبدن يقضى له به واذا اجتمعت الهبة مع القبض والصدقة مع القبض فهو كما لو اجتمع الشراء (٤) واذا اجتمع النكاح والهبة أو الرهن أو الصدقة فالنكاح أولى وفي كل هذه الوجوه اذ أرخا وتاريخ أحدهما أسبق فهو أولى وان كانت العين في يد أحدهما فهو أولى الا أن يؤرخا وتاريخ الخارج أسبق فيقتضى للخارج ولو كانت في أيديهما يقضى بينهما الا أن يؤرخا وتاريخ أحدهما أسبق فيقضى له ولو كان هذا في الشراء والهبة والصدقة مستقيم لان الشروع الطارئ يفسد الرهن فيقضى بالكل لم تدعى الشراء اذا اجتمع الرهن والشراء لان مدعى الرهن أثبت رهنا فاسد فلا تقبل بيئته في الرابع عشر من الاستروشنية وكذا في الثامن من العمادية * ولو أقام أحدهما البيئة على الارث من أبيه وأقام آخر البيئة على الشراء من أبيه فالشراء أولى والهبة والصدقة من أبيه كالشراء في الثالث عشر من دعوى الخلاصة * وان ادعى أحدهما الشراء والارث والآخر الملاك المطلق والعين في يد ثالث وأقاما البيئة فصاحب المطلق أولى ولو كانت في يد مدعى الشراء والارث وادعى الخارج أنها ملكه مطلقا يقضى للخارج لان المشتري نزل منزلة البائع والوارث نزل منزلة المورث والبائع أو المورث لو حضرا فالخارج أولى منهما كذا هذا من المحل المزبور دار في يد رجل ادعى أنها داره ملكها منذ سنة وأقام صاحب البيئة أنه اشتراها من فلان منذ سنتين وهو يملكها وقبضها قضى بها للمدعى الخارج في الثاني من دعوى الظهيرية وكذا في العمادية والاستروشنية وكذلك لو ادعى الخارج الملاك بسبب مؤرخا بسنتين وأقام ذو البيئة أنه ملكه مطلقا مؤرخا بثلاث سنين يقضى بيئته الخارج أيضا في

يقضى له بالاجماع (٤) قال في الثالث ٢٦ اقروى في عشر من دعوى الخلاصة ولو كان كلاهما هبة أو صدقة أو أحدهما هبة والاخر صدقة فالمدعى كذا في الشهود والقبض لا يصح

الثامن من العمادية ملخصا والرابع عشر من الاسنوشية • قال اذا كانت الدار في يد رجل أقام آخر البيعة أنتم له مندسنة وأقام آخر أنه اشتراها من آخر مندستين وهو عليها يومئذ فاني أقضى بها صاحب الشراء وكذلك لو شهدوا أنها اشتراها من فلان مندستين فشهداتهم بالملك للمشتري بمنزلة شهادتهم بالملك للبائع اذا شهدوا بالشراء من دعوى البسوط في باب اختلاف الاوقات في الدعوى ونظامه فيه • في يدهما جارية برهن أحدهما على أنه ورثها من أبيه والاخر على أنها له فهي بينهما نصفان في الثامن من شهادات البزازية • قال ادعيا عينا في يد ثالث فأقام أحدهما على الهبة والقبض وأقام الاخر على اقرار رضى اليد به ولم يورخا فله الهبة أولى لأنه أكثر اثباتا لان الهبة تقليد والاقرار لا من دعوى القاعدية • ولو أقام أحدهما البيعة على الملك والاخر على الشئ فصاحب الشئ أولى أيهما كان وكذا اذا كانت الدعوى بين خارجين فيبيحة الشئ أولى من دعوى الهداية في باب ما يدعيه الرجلان • اذا ادعى الشئ وهو ذو اليد وادعى الخارج الملك المطلق ولا يئنه أهـ ما يحلف ذو اليد ويجوز أن تكون البيعة بينه والقول قوله وكذلك لو ادعى الخارج الشئ في آخر السابع من دعوى النصاب • أقام أحدهما البيعة على الارث والاخر على الملك المطلق يقضى بينهما (١) في فصل من دعوى المحيط للسرخسي في باب الخارج وذو اليد أقاما البيعة

(١) لان الوارث يحتاج الى اثبات الملك لورثته ملكا مطلقا لانه قائم مقام مورثه فصار كالمحضر • ورثته فادعى ملكا مطلقا مع هذا المدعى يقضى بينهما نصفين فكذا هذا كذا في المحيط للسرخسي في ذيل المسئلة

(٢) ومسائل الغزل مذكورة في مسائل دعوى الزوجين في الغزل من دعوى العجري والتممة والمنسبة وذكرها في ضيخان في فصل في اختلاف الزوجين من نكاح قساوا وفي فصل الضمان من كتاب الغصب وفي فصل في الخصومة بين الزوجين في الغزل من كتاب الدعوى

من

• (نوع في اختلاف الزوجين) • اشترى الزوج قطنا وأهدى لها قطن فغزلت ما المرأة ودفعت الغزل الى الحائك بلا اذن الزوج ثم ماتت فالكبراس لورثتها وللزوج في تركتها مثل غزل قطنه وان الزوج دفع الى الحائك بلا اذنهم فالكبراس له وعليه مثل غزلها وان دفعا دفعة واحدة باذن الاخر فالكبراس بينهما على قدر الغزل ولا ضمان لكل منهما على الاخر (٢) وفي النوازل اذا غزلت قطنه باذنه أو بلا اذنه فهو له وكتب ظهير الدين أن أذن لها بالغزل وقال عزله قال الغزل له وعليه لها ما سعى من الاجر وان قال اغزليه لنفسك فالغزل لها ويكون هبة للقطن منها وان اختلفا فقالت قلت اغزليه لنفسك وقال قلت اغزليه لي فالقول له ولو قال اغزليه لي يكون الثوب لي ولك فالغزل له ولها أجر المثل عليه لانه استجار ببعض الخارج فصار قفيل الطعان وان قال اغزليه مطلقا فالغزل له وانها سعى بالغزل فالغزل لها وعليها مثل قطنه لانها صارت غاصبة للقطن مستهلكة فصارت كغاصب حكة طعنها الدقيق لغاصب وعليه مثل الخنطة وان لم يوجد الاذن والنهي ان كان الزوج بائع القطن فالغزل لها وعليها مثل القطن لان الظاهر شرأوها للقطن للتجارا وان لم يكن بائع القطن فالغزل له والاجراهما كالموخرت دقيق الزوج أو طجنت لجه فأنظروا اللحم والمرقة له وفي المتن عن الثاني اشترى قطنسا وأمر زوجته بالغزل بالغزل له وان وضعه في البيت فغزلت فلها فلا شيء عليها كطعام وضعه في بيته فأكلت لاشئ عليها وعن الامام أعطاها القطن وقال لها اغزلي فله وان لم يقل شيئا فلها وعليها مثل قطنه قال الفقيه هذا اذا دفعه اليها وأمرها بالحفظ أو بالوضع في البيت فغزلت صارت غاصبة وان دفعه ولم يقل شيئا فالغزل له بمرئان العادة بأن الزوج اذا دفع لها قطنسا تغزله لاجل الزوج فصار الغزل كخدمة البيت

(١) قيد باختلاف الزوجين لا حترار عن اختلاف الزوجات دونة فان متاع النساء يمتنع على السواء ان كن في بيت واحد وان كانت كل واحدة ممنهن في بيت على حدة فاني بيت كل امرأة بينهما وبين زوجها على ما وصفنا ولا يشترط ترك بعضهن مع بعض كما في خزانة الاكل والخاينة ولا حترار عن اختلاف الاب مع بنته في جهازه اقد يمتنع في النكاح وحاصله ان المتنعى به ان العرف ان كان مستقرا ان الاب يجهر زواجهما كالا عارية فالقول لها ولورثتها من بعدها ٤٤٣ وان كان العرف مشتركا كعرف مصر فالقول للاب

ولورثته من بعده ولا حترار عن اختلاف الاب وابنه فيما في البيت قال في خزانة الاكل قال أبو يوسف اذا كان الاب في عيال الابن في بيته فالتساع كانه لابن كما لو كان الابن في بيت الاب وعياله فتساع البيت للاب انتهى ثم قال قال محمد بن رجل زوج بنته وهي وخنته في داره وعياله ثم اختلفوا في متاع البيت فهو للاب لانه في بيته وفي يده وله سهم ما عليهم من النسياب انتهى وجزم في الخاينة بما قاله أبو يوسف ولا حترار أيضا عن اسكاف وعطارا خلافا في آله الا ما كفته أو آله العطارين وهي في أيديهما فانه يقضى بهما بينهما ولا ينظر الى ما يصلح لاحدهما لانه قد يتخذ نفسه أو للبيع فلا يصلح مرجعا ولا حترار عما اذا اختلف المؤجر والمستأجر في متاع البيت فان القول فيه للمستأجر ككون البيت مضافا اليه بالسكنى وهما في شرح الزيلعي ولا حترار عن اختلاف الزوجين في غير متاع البيت وكان في أيديهما فانهما كالا جنبي يقسم بينهما كذا في تحالف دعوى البحر الرائق ٤٢ المتاع لمة كل ما ينتفع به كالطعام والحرير وأساس البيت وأصله ما يتبلغ به من الزاد كذا في البحر الرائق في التحالف نقله من المصباح ٤٣ (٣) واعلم أن قاضيخان في الفتاوى جعل الصندوق مما يصلح له فقط وينبغي أن يجعل مما يصلح له ما كذا في تحالف البحر ٤٤

(٤) وفي دعوى البحر الرائق اذا كان الزوج يبيع ما يصلح لها فالقول له لتعارض الطاهرين وكذا اذا كانت تباع ما يصلح له لا يقبل قوله لما ذكرنا ٤٥

من الخبز والطبخ وهذا اذا لم يكن الزوج بائع القطن كما ذكره شام غزل قطن غيره ثم اختلفا فزعم مالك القطن ان الغزل كان باذنه له والنازل ان ذكر الاذن وزعم ان الغزل له وعليه مثل القطن فالغزل للمالك القطن لان الاذن وان كان عارضا وعدمه أصلا لكن هذا ظاهر والمقام مقام الاستحقاق وأنه يكفي للدفع للاستحقاق في الثالث عشر من دعوى البرازية وذكر طهير الدين كان الزوج يدفع اليها ما يحتاج ويدفع اليها احسانا راحم لتشتري بهما قطن وغزل فاشترت وغزلت وباعت واشترت بهما أمتعة فالأمتعة لها لانها اشترت بلا توكيل الزوج ولو سماها عند الشراء وعلم عادة الزوج أنه اشترى لها ودفع اليها يكون لها وفي التوازل مات عن عصبته وفي يدها قطن مغزول اتخذته كبريا سان كانت هذه النسياب أصلها من قطن كان للزوج فبراث وان من قطنها قلها وان لم يعلم فالغزل لها ان كانت حصة وان ماتت فلورثتها من المحلل المزبور ٤٥ واذا اختلف الزوجان (١) في متاع البيت (٢) حال قيام النكاح أو بعد الفرقة بالطلاق وما أشبه به وفي الخاينة بذل من الزوج أو من المرأة (م) قال أبو حنيفة ومحمد ما يصلح للرجل وذلك نحو السيف والفرس وأشياء ذلك وفي الخاينة الآن تقسيم المرأة البيعة على ذلك (م) وما يصلح للنساء فهو للمرأة وذلك نحو الدرع والخمار والغزل وفي الخاينة والصندوق (٣) وفي الخلاصة وثياب الحرير وأشياء ذلك وفي الخاينة الا أن يقيم الزوج البيعة على ذلك (م) وما يصلح لهما نحو الدار والخادم وفي الخاينة والعبد والفراش والستور (م) والغنم السائمة فهو للرجل وفي الخاينة الا أن يقيم المرأة البيعة (م) وقال أبو يوسف للمرأة جهاز مثلها والباقي للرجل وهذا الذي ذكرنا اذا اختلفا بعد الفرقة في متاع كان في أيديهم ما حال قيام النكاح أما لو اختلفا بعد وقوع الفرقة في متاع أحدث بعد الفرقة فهو بينهما أي شئ كان واذا مات أحدهما ثم وقع الاختلاف بين الباقي وورثته الميت فعلى قول أبي يوسف يعطى للمرأة جهاز مثلها ان كانت حصة ولورثتها ان كانت ميسة والباقي للزوج ان كان حيا ولورثته ان كان ميتا وعلى قول أبي حنيفة ومحمد ما يصلح للرجل فهو للرجل ان كان حيا ولورثته ان كان ميتا وما يصلح للنساء فهو على هذا وما يصلح لهما فعلى قول محمد للرجل ان كان حيا ولورثته ان كان ميتا وقال أبو حنيفة المشكل للباقي منهما (الخاينة) ولو كان أحدهما مسلما والآخر كافرا فهذا ومالهو كالمسلمين سواء في العشرين من نكاح التنازعية ٤٥ وأما اذا ماتا واختلفت ورثتهما فالقول لورثته وان مات أحدهما فالمشكل للحى مع عيسته في أواخر الفصل الثاني من اسان الحكم ٤٥ (م) وما كان من متاع التجارة والرجل معروف بتلك التجارة (٤) فهو للرجل وان كان أحدهما حرا والآخر مملوكا فان كان المملوك محجورا فالمتاع للعزمتهم ما بينهما كان وان كان أحدهما مملوكا أو مملوكا فعند أبي حنيفة هذا وما كان أحدهما محجورا سواء وعندهما هذا ومالهو كالمسلمين سواء (٥) وان كانت له نسوة فوقع الاختلاف بينهن في المتاع فان كن في بيت واحد فتساع النسوة بينهن على السواء وان كانت كل واحدة في بيت على حدة فما كان في بيت كل امرأة فهو بينهما وبين زوجها على ما وصفنا لا يشارك بعضهن بعضا وان أقرت المرأة بتساع أن الرجل اشترى فهو للرجل اعتبارا للثابت بأقرارها بالثابت عينا واذا كان

(٥) وأفتى أبو السعود بان العسار ليس كالمثقل فلا تأخذ المرأة بينهما اذا مات زوجها وهو مخالف لما في الكتب التي رأيناها وفي دعوى في الكاوان كان أحدهما مملوكا فالمتاع للحرة حال الحياة وقال أبو يوسف ومحمد المأذون والمكاتب كالحر وان مات أحدهما فالقول للحرة =

منهما ما كان أو عبدا هكذا ذكر في الهداية والجامع الصغير للصدر الشهيد وصدر الاسلام وشمس الائمة الحلواني والقاضي نحر الدين قاضيخان وذكر شمس الائمة السرخسي في جامعه الصغرى وقع في بعض النسخ للحنى منها وهو هو وفي رواية محمد والزهري في المعز منها بالراء (١) ولا فرق في هذه الوجوه ١٤٤ كلها بين ما اذا كان البيت الذي يسكن فيه ملك الزوج أو ملك المرأة كذا

في نكاح الخاتمة في فصل في اختلاف الزوجين في متاع البيت قال في تحالف دعوى الجرار اثنى فقال من البدائع ولا عبرة لكون البيت ملكا لهما أو لاحدهما خاصة لأن العبرة باليد لا بالملك

(٢) ولو كان أحدهما صغيرا والآخر كبيرا أو كانا صغيرين ذكر في بعض الروايات أنهما سواء وذكر في البعض وقيل فقال لو كان الزوج بالغاً والمرأة غير بالغه إلا أنها بلغت مبلغ الجماع فهو ومالوكا كبا كبيرين سواء كذا في نكاح الخاتمة في فصل في اختلاف الزوجين في متاع البيت

(٣) وفي المجتبى الدار اسم لما يشتمل على الصحن والبيوت والصفحة والمطبخ والاصطبل والمزبل وما يشتمل على بيوت ومطبخ ومستراح ودون الصحن والبيت اسم سقف واحد له دهليز كذا في يوع المتبع في فصل فيما يدخل في البيع (٤) كتبت هذا ثم رأيت في المحيطي أول السابع من الدعوى أنه قال بعد نقل هذه المسئلة كذا أجاب أبو نصر الدبوسي وقال أبو بكر العياشي يقضى بالدار للزوج فجعله كان لزوج غصبها أو لأم اشتراها من بعد ذلك وقال في التاتارخانية وفي الكبرى قال القاضي نحر الدين والتوى على ما قاله العياشي

أقول الظاهر أن هذا ليس على إطلاقه بل إذا أرتخا وسبق تاريخ المرأة كان ينبغي أن يقضى بالدار للزوج فيكون من باب العمل بالبينتين فجعل كأنه غصبها من المرأة ثم اشتراها منها فإنه يجوز شراء الغاصب المفصوب إذا كان في يده

المزبل ملكا للرجل أو للمرأة قال قول في المتاع على ما وصفنا (١) وإن كان أحد الزوجين غير مدرك إلا أنه يجمع مثله قال قول في المتاع على ما وصفنا (٢) في العشر من من نكاح التاتارخانية وفي خزائن الاكمل وإن أعثفت الامة فاخترت نفسها في البيت قبل عتقها فهو للرجل وإنما بعد العتق قبل أن تختار نفسها فهو على ما وصفنا في الطلاق من دعوى الجرار اثنى أبو سليمان عن أبي يوسف إذا اختلف الزوجان في دار في أيديهما فهي للزوج في قول أبي حنيفة وأبي يوسف فإن أقاما البينة فالبينة بينة المرأة وإذا اختلف الزوجان في متاع من متاع النساء فأقاما البينة يقضى به للزوج الخاتمة وإن اختلف الزوجان في البيت الذي يسكن فيه كل واحد يدعي أنه له كان القول في ذلك قول الزوج فإن أقامت المرأة البينة أو أقامها جيب ما يقضى بينة المرأة لأنها خارجة معني في العشر من من نكاح التاتارخانية (بج) اقترافا في بيتها ما جارية نقلتها مع نفسها واستخدمتها سنة والزوج عالم به ساكت ثم ادعاهما قال قول له لأن يده كانت ثابتة ولم يوجد المزبل في آخر باب فيما يتعلق بتجهيز النياب من نكاح القنية زوجان في دار (٣) فادعت المرأة أنها دارها اغتصبها زوجها وادعى الزوج أنه اشتراها من المرأة وأقام كل واحد منهما البينة فانه يقضى بالدار للمرأة لأن الدار والمرأة في يد الزوج والمرأة خارجة في بيئتها أولى (٤) في آخر كتاب الدعوى والبيانات من العدة للصدر الشهيد

(نوع في المتفرقات من هذا الفصل) وفي المتنق دار في يد رجل أقام رجل بيئته أنى كنت ادعت هذه الدار وأن صاحب الدار صالحى منها على مائة درهم وأقام الذى في يده الدار بيئته أنه أبرأه من حقه من دعواه في هذه الدار في بيئته الصلح أولى في الرابع من دعوى المحيط البرهانى ثوب في يد رجل أقام رجل البينة أنه ثوبه غصبه اياه هذا وأقام الذى في يده البينة أنه وهبه له قال أقضى للذى هو في يده وكذلك لو أقام البيئته على البيع منه بثن مسمى أو على اقراره أنه ثوبه لأن البيع والقرار بالملك بعد الغصب يتحقق فتقبل البيئتان جميعا وإن كان في أيديهما فأقام كل واحد منهما البينة أنه ثوبه غصبه الآخر اياه قضيت به بينهما نصفين فإن أقام رجل البينة أنه ثوبه استودعه الميت الذى هذا وارثه وأقام آخر أنه ثوبه غصبه اياه الميت قضيت به بينهما وإن جاء بالبيئته على دراهم بعينها أنها ماله غصبها اياه الميت فهو أحق بهما من غرماء الميت وإن أقام رجل البينة أن هذا ثوبه غصبه اياه ذواليد وأقام آخر البيئته أن ذاليد اقتربه له أقضى به للذى أقام البيئته أنه ثوبه غصبه اياه من غصب المبسوط ملخصا ولو شهدوا على ثوب أنه غزل من قطن فعلان ونسج لم يقض له به لأن ملان القطن لا يكون سبيل الملك الغزل والثوب فإن قال أنا أمرته أن يغزل ونسج قضى له بالثوب لأن عمل الغير بأمره كعمله بنفسه والذى غزله ونسجه بانكاره الامر يدعى غلظه عليه فلا يصدق إلا بحجة في باب الدعوى في التساج من المبسوط في يده عدا اثنان وبرهن على أن كلا منهما أودعه عنده وهو شكره فحكم بشهادتهما حتى اقتربه ذواليد لاحدهما دفع اليه وإن زكبت البيئتان حكم بينهما في نوع من الخامس عشر في الخصم من دعوى البزاية وإن أقام الخارج البيئته أنه عبده غصبه منه ذواليد

وقد ذكر في شروح الهداية أن بيئته ذى اليد على الدفع مقبولة فإن من ادعى على ذى اليد عبدا وأنكر ذواليد وبرهن على أنه اشتراها من المتدعى تدفع دعواه وقد أسلفنا أنه في نوع في دعوى الشراء والبيع في الهامش

وأقام ذو اليدينة أنه عبده دبره أو أعنته وهو يملكه فانه يقضى به عبد المدعى وكذلك لو كان المدعى أقام البينة أنه عارية له في يذى اليد أو ودبعة أو اجارة أو رهن قضى بالملك له (١) من دعوى المبسوط في باب دعوى العتاق لمخصا • وإن أقام كل واحد منهما البينة أنه ارتهنها بألف في القياس لا تكون رهنًا لواحد منهما وبهذا أخذ وفي الاستحسان يكون لكل واحد منهما نصفها رهنًا (٢) في باب الشهادة في البيع والشراء من شهادات المبسوط • (قح) برهن كل منهما أنه ارتهنه وقبضه فلو كان الرهن بيد الراهن لم يحكم به لواحد منهما قياسًا فلو برهن أحدهما أنه أول أو آخر فلهما وقفاً ولو كان بيد أحدهما فهو أولي الآن يسبرهن الآخر أنه أول في الثامن من الفصولين • (فش) أخذ عينا من يد آخر وقال اني أخذتها لانها كانت ملكي وبرهن على ذلك تقبل لانه وان كان ذاك يد بحكم الحال لكانه لما أقر بقبضه منه فقد أقر أن ذا اليد في الحقيقة هو الخارج ولو أقر المدعى عليه أني أخذته من المدعى لانه كان ملكي فلو كذبه المدعى في الأخذ منه لا يؤمر بالتسليم الى المدعى لانه رد أقراره وبرهن على ذى اليد ولو صدقه يؤمر بالتسليم الى المدعى فيصير المدعى ذابده فيخلف أو يبرهن الآخر من المحل المزبور وكذا في العمادية • وذكر شيخ الاسلام جلال الدين في أب وابن اكتبيا ولم يكن لهما مال فاجتمع لهما بالكتب أموال الكل للاب لان الابن اذا كان في عياله فهو معين له في كل ما يكتسب ألا يرى أنه لو غرس شجرة فهي للاب وبه أفتى القاضى الامام في زوجين عيا وحصل أموالا أنه لانه لاها معينة الا اذا كان لهما كسب على حدة فلها ذلك في الثاني عشر من دعوى البرازية • وفي التقاط السبله اذا التقطاهما وبينهما أنصافا والتفاوت ساقط من المحل المزبور وعقابه فيه • استأجر لبيع الثوب أو لحياطة الثوب فادعى الاجير أن الثوب الذى في يده له والمستاجر أنه له ان كان في حانوت المستاجر فهو له بخلافه وان كان في المحلة أو في منزل الاجير فالقول للاجير سرائر ان كان أو عبدا ما ذونا ومكتبا من المحل المزبور • ذكر في المأذون أجير الخياط خاط معه الخياط اذا ادعى متاعا في يدا الآخر فان كان المتاع والاجير في دار الخياط أو حانوته فالقول قول الخياط وان كان في دار الاجير أو في السكة فالقول قول الاجير وفي القدورى لو أن خياطًا يخيط ثوبا في دار رجل وتنازع في الثوب فالقول قول صاحب الدار وفيه أيضا لو خرج رجل من دار وعلى عاتقه متاع فان كان هذا الرجل الذى على عاتقه هذا المتاع يعرف بيعة وحله فهو له وان لم يعرف بذلك فهو لرب الدار وهكذا روى ابراهيم عن محمد في الحادى عشر من دعوى المحيط البرهاني • عبد لموسى عنقه درة تساوى بدرة (٣) والعبد في بيت معسر لا يملك الا حصيرا ادعى مالك العبد أن الدرة له ومالك المنزل انها له فالقول لمالك العبد لان الظاهر يشهد له في الثالث من دعوى البرازية • في جنب خير رجل مسنة وخلف تلك المسنة أرض لرجل بلزقها بلا حائل والمسنة اقيمت في يد آخر تنازع فيها فالمسنة لمالك الأرض عنده • وعندهما مالك النهر يشاء على مسئلة استحقاق النهر الحريريم وعنده وفي أرض موات فيما اذا حفر نهر في أرض موات يستحق الحريريم عندهما كالبر • وعنده لا وقيل مسئلة الحريريم مسئلة • مبتدأة في أرض موات يستحق الحريريم

(١) وقريب من هذا ما في دعوى القاعدية حيث قال ذكر في العيون رجل في يده أرض لغيره اجرها وقبض الاجرة فقال ربة الأرض اجرها بأمرى والاجرة لى وقال لا بل غصبها منك فأجرتها لى فالقول لرب الأرض وفي فصل الاجارة الطويلة من اجارات الخاتمة الغاصب اذا اجر الدار والعبد ثم قال المغصوب منه أنا امرتك بالاجارة فقال الغاصب لم تأمرنى كان القول قول المغصوب منه ولو اجر الغاصب فلما انقضت مدة الاجارة قال المغصوب منه كنت أجرت عقده قبل انقضاء المدة لا يقبل قوله الا ببينة انتهى أقول الفرق أن المالك في الاول ادعى تمام العقد والاصل في التصرفات التلم فكان متمسكا بالاصل فالقول له وأما في الثاني فانه أقر بوقوع العقد موقوفا بعد ذلك ادعى زوال التوقف فلا يقبل بلا بينة استقدت هذا من المسائل التى ذكرناها في مجموعنا هذا في أواخر الفصل العاشر من الدعوى نقلا من السبازية فان شئت فراجع وتبصر •

(٢) الظاهر أن هذا فيما اذا لم يذكر تاريخا وان ذكر وأحدهما أسبق فهو أولى أشار إليه شمس الائمة في نظائر هذه المسئلة •

(٣) وفي الخلاصة والمحيط على عنق العبد بدرة فيها عشرة آلاف درهم •

(١) لأن البنت تدعى وكالة الأب في الشراء والاختيار كذا في المحيط البرهاني في تعليل المسئلة بعد (٢) التناقض في اللغة التدافع يقال تناقضا تدافعا كأن كل واحد منهما نقض الآخر وفي كلامه تناقض إذا كان بعضه يقتضي إبطال بعض كذا في المصباح بعد اعلم أن التناقض كما يكون من متكلم واحد يكون من متكلمين كمتكلم واحد حكما كوارث ومورث ووكل وموكل والاولى من البرازية ولم أر إلا أن الثانية صريحاً وهي ١٤٦ ظاهرة من الأولى كذا في مسائل شتى من قضاء البحر أقول ذلك

في الخلاصة والبرازية في نوع في المساومة من كتاب الدعوى مسئلة تدل على الثانية وهي لو برهن على مساومة وكتبه في مجلس القضاء خرج الوكيل وموكله من الخصومة بعد قال في البحر الرائق في مسائل شتى من القضاء اختلفوا في اشتراط كون الكلامين عند القاضي فتنهم من شرطه ومنهم من شرط كون الثاني عند القاضي فقط ذكر القولين في البرازية ولم يرجح وينبغي ترجيح الثاني أقول ذكر القولين في البرازية في الفصل الاول من الدعوى في نوع من التناقض ولم يرجح فيه أحدهما على الآخر ثم ذكر في نوع في آخر الدفع مسئلة نقلان المحيط وقال بعد نقلها دلت المسئلة أنه لا يشترط في التناقض كون المتدافعين في مجلس الحكم بل يكفي بكون الثاني في مجلس الحكم وقوله هذا يشير إلى ترجيح الثاني وسيجيء نقله في مجموعنا هذا وقد نقله صاحب البحر أيضاً في باب الاستحقاق من كتاب البيوع ونسب ما قدمت بيده ثم أعاده في مسائل شتى من القضاء في شرح قوله ومن ادعى على آخر أنه باعه ابنه وقال اعلم أن التناقض المانع أما أن يسمع الحاكم الكلامين أو يسمع الثاني فتدعى المدعى عليه أنه قال أولاً كذا يريد دفعه فينكر فبرهن المدعى عليه على قوله الاول فيثبت التناقض وهذا هو طريق دفع الدعوى انتهى وقال في البرازية في الاول من الدعوى في نوع في الدفع أقر في مجلس غير القضاء أنه ملكه بأشراء من فلان ثم ادعى مطلقاً فبرهن المطلوب على ذلك بنسخ دفع انتهى وكذا في السابع من العمادية نقلان من الذخيرة وهذه

اجماعاً كالبر ولا خلاف أن النهر الذي يحتاج إلى كربة في كل حين كانها رخوا رزم يستحق الحرم بالاجماع نص عليه في كشف الغوامض والمسننة إذا كانت في يد أحدهما بأن كانت مشغولة بغراسه فهي له وكذا إذا لم تكن موازية الأرض فالحرم لصاحب النهر والخلاف فيما إذا كانت موازية الأرض واختلف في ولاية القاء الطين عليه لصاحب النهر على قوله وكذا هل لصاحب الأرض منع صاحب النهر من المرور عليه على قوله دار فيها عشرة أبواب رجل وبيت واحد لرجل تنازعاً في الساحة أو ثوب في يدرجل وطرف منه في يد آخر تنازعاً فيه فذلك بينهما نصفان ولا يعتبر بفضل اليد كما لا اعتبار بفضل الشهود بل بالان ترجيح بكثرة الأدلة في أول الثالث عشر من دعوى البرازية وكذا في الخلاصة • عبد في يدرجل أقام رجل البيئة أنه عبده غصبه منه الذي في يديه وأقام آخر البيئة أنه عبده أو دعه الذي في يديه فانه يقتضى به بينهما في الثالث عشر من دعوى الخلاصة وكذا في المنية • دار في يدرجل أقام رجل البيئة أن صاحب اليد غصبها منه وأقام رجل آخر البيئة أن هذه الدار له فانه يقتضى بالدار الذي أقام البيئة أنه له في فصل في دعوى الدور والاراضي من الخمانية • دار في يدرجل أقام أحدهما البيئة في الدار أنه له اجرها من ذي اليد وأقام آخرها أنه له أو دعهما إذا البدقضى بينهما ولو أقام أحدهما البيئة على الغصب أو الأيداع فيما في يديك وأقام الآخر البيئة على الملك المطلق يقتضى المدعى الغصب أو الأيداع وصاحب اليد إذا أقام كل واحد منهما البيئة انه ادارة يقتضى لكل واحد منهما ما عاين في يد صاحبه ولو أقام أحدهما البيئة يقتضى له بما في يد صاحبه ويترك ما في يده قضاء ترك من دعوى المحيط للسرخسى في باب الخارج وذو اليد أقام البيئة ملخصاً • رجل مات وله بنت وأخ فقالت البنت ليس لابي شئ واءت ما اشترى هذا المتاع وغيره بما لي وكان وكيلي في ذلك والاخ يقول كله ملك الأب فالقول قوله مع اليمين (١) من دعوى تهذيب الواقعات نقلان من النوازل وكذا في الحادى عشر من دعوى المحيط • (الثاني عشر في التناقض وفيه ما يبطل دعوى المدعى وما لا يبطل) •

التناقض (٢) يمنع دعوى الملك لا الحرية والنسب والطلاق لأن مبناها على الخفاء فيعذر في التناقض لأن النسب يثبت على العلوق والطلاق والحرية يتفردهما الزوج والمولى فيفزع على المسئلة الاولى ما في المبسوط من باب الاقرار بالرق أن الامة إذا أقرت بالرق فباعها المقر له جاز فان ادعت عتقا بعد البيع وأقامت البيئة على عتق من البائع أو على أنها حرة من الاصل قبلت بينتها استمسحاً ولو باع عبداً أو دفعه إلى المشتري وقبض ثمنه وقبضه المشتري وذهب إلى منزله والعبد ساكت وهو ممنوع من بيع نفسه فهذا اقرار منه بالرق فلا يصدر في دعوى الحرية بعد ذلك إلا أن تقوم له بيئة على ذلك فينقض قبل والتناقض لا يمنع من ذلك وأما التناقض المعفوف في النسب فصورته لو باع عبداً وله عبدة وباعه المشتري من آخر ثم ادعى البائع الاول أنه ابنه تسمع دعواه هكذا صورته العيني في شرح الكنز فظاهره أن النسب المذكور في كلام المصنف خاص بالاصول والفروع وأما تناقض ما عداهم فانه يمنع لما قدمناه من أنه إذا أنكر أخوته عند طلب الاتفاق عليه ثبات فادعى بعده أنه أخوه طالباً ميراثه لم يسمع ورجعوه إلى التناقض في دعوى الملك لكونه لا تصح الدعوى بأنه أخوه إلا إذا ادعى حقاً وأما الطلاق

المسئلة تدل أيضاً على أنه لا يشترط كون المتدافعين في مجلس القضاء وفي الفصل الاول من دعوى النصاب لو أنه كان قال فسوره عند غير القاضي أن المحدود ملكه بسبب الشراء ثم ادعى عند القاضي ملكاً مطلقاً هل تسمع قال الامام خالي يعني به ظهير الدين المرغيناني لا إذا ثبت عند القاضي ذلك انتهى وقال في الخلاصة في جنس آخر في التناقض سمعت من الشيخ الامام ظهير الدين المرغيناني أن كون الكلامين عند القاضي وكون الاول عند غير القاضي انتهى في نوع تلخيص بعد

(١) وفي بعض شروح الزيادات ودعوى التناقض باطله فيما يحتمل الانتقاض لان أحد الكلامين ينقض الآخر فلا يصح دعواه حتى لو كان الامر لا يحتمل الانتقاض كالنسب والحزبة والطلاق ونحو ذلك ١٤٧ تسمع دعواه ولهذا قلنا ان مجهول النسب اذا

أقرب بالرق لانسان ثم ادعى الحزبة تسمع دعواه لان اقراره بالرق لا يطل الحزبة انتهى فظهر من هذا ان لعفو التناقض وجهها آخر غير الخفاء وقد أوضحنا في الهامش في التاسع من دعوى مجموعنا هذا (٢) ادعى دار لنفسه

ثم ادعى انها وقف عليه تسمع كدعواها له أي لنفسه ثم دعواها لغيره ولو عكس أي ادعى انها وقف أولا وقلان ثم ادعى لنفسه لم يجز في رواية وهي رواية قاضيان وجاز في رواية ان وفق وهي رواية الذخيرة حيث قال فيه ومن ادعى لغيره بالوكالة أو الوصاية ثم ادعى لنفسه لا تقبل الا أن يوفق فيقول كان لقلان ثم اشترته منه وأقام البينة على ذلك فحينئذ تقبل كذا في فصل الاشتراء من دعوى الدرر ولا يخفى أن مسألة الذخيرة غير المسئلة التي ذكرها قاضيان وفي الثالث عشر من الاستروشنية محالا الى فتاوى أسعد الدين ادعى أن هذه الضيعة ملكي ورثتها من أبي ثم ادعى أن أبي وقف على لا تسمع لمكان التناقض ولو ادعى الوقف أولا ثم ادعى الميراث لا تقبل أيضا الا أن يوفق فيقول وقف أبي لكن لم يقع لازما عند أبي حنيفة فأتى أبي فحينئذ تقبل انتهى ويتضح مما قلناه وجه التوفيق في المسئلة الأخيرة لكن المسئلة الاولى المذكورة في الاستروشنية مخالفة لما في الخائصة وقد سبق نقله وفي الاستروشنية محالا الى فتاوى رشيد الدين أيضا ادعى المحدث لنفسه ثم ادعى أنه وقف فالصحيح من الجواب أنه ان كان دعوى الوقف بسبب التوابع يحتمل التوفيق لان في العادة يضاف اليه باعتبار

فصوره العيني بما اذا اختلفت من زوجها ثم أقامت بيته أنه كان طلقها مثلا فقبل الخلع فانه تقبل بينهما ولو ان تسترد بدل الخلع وان كانت متناقضة وليس المراد حصر ما يعني فيه التناقض بل المراد أن ما يكون مبيدا على الخفاء فانه يعني فيه التناقض (١) من يوع الجبر الرائق في باب الاستحقاق لمخاض ونما فيه (٢) التناقض يمنع صحة الدعوى لغيره كما يمنع نفسه (ق) من أقرب بعين لغيره فكما لا يملك أن يدعيه لنفسه لا يملك أن يدعيه لغيره بوكالة أو بوصاية (قش) وصى أقربه له ثم ادعاه للصغير لا يسمع (عدة) أبراه من جميع الدعوى فادعى عليه مالا بوكالة أو بوصاية تسمع لو ادعى عليه بالارث وقد أبراه فلو مات مورثه قبل ابراه لا تسمع دعواه وان لم يعلم هو بموت مورثه عند ابراه (خ) ادعى دار لنفسه ثم ادعى أنها لقلان وقفها عليه تسمع كما لو ادعى لنفسه ثم ادعاه لغيره بوكالة ولو ادعى الوقف أولا ثم ادعى أنه لا تسمع كما لو ادعى لغيره ثم لنفسه في أول العاشر من الأصول (ب) ادعاه لنفسه ثم لغيره بوكالة تسمع اذا لا منافاة (ح) استأجر ثوبا واستعاره ثم ادعى أنه لابنه الصغير يقبل ذكر (خ) مسألة الاستعارة وقال هذه على الرواية التي تكون الاستعارة اقرارا بان لا ملك للمتعبر ولا يكون اقرارا بالملك للمعبر (ش) وتبين بهذا أن الاقرار بان لا ملك له فيه لا يمنع دعواه لغيره نيابة (ذ) مسألة الاستعارة رويت عن أبي يوسف كذلك من المحل المزبور (س) ادعاه لنفسه ثم لغيره بوكالة تسمع اذا لا منافاة بين الدعوتين اذ وكيل الخصومة قد يضيف الملك الى نفسه على معنى أنه له حق المطالبة ولو ادعى لغيره بوكالة ثم لنفسه لا تسمع لان ما هو ملكه لا يضيفه الى غيره عند الخصومة فتسكن المنافسة وكذا لو برهن أنه لقلان آخر وكله بخصومة فيه لا تسمع اذ وكيل الخصومة من جهة زيد لا يضيفه الى غيره فيمكن التناقض بين الدعوتين على وجه لا يمكن التوفيق (ذ) والدين في هذا الحكم كعين من المحل المزبور (ذ) ادعى لغيره نيابة ثم لنفسه لا يسمع الا أن يوفق بان قال كان له ثم شريته منه وبرهن على ذلك فحينئذ يقبل (ب) ادعى ألقا في صلح جارية باسمه ثم برهن أن ذلك المال بعينه لقلان وهو وكافي بخصومة يقبل لما رآنا الوكيل قد يضيف الملك الى نفسه من المحل المزبور ادعى أنه ملكي ورثته من أبي ثم ادعى أن أبي وقف على لا تسمع للتناقض وكذا لو ادعى الوقف أولا ثم ادعى ارثه لا يقبل الا اذا وفق فقال وقف أبي لكن لم يلزم عند أبي حنيفة ذات أبي فحينئذ يقبل كذا (فش) وفيه ادعاه لنفسه ثم ادعى أنها وقف لا تسمع والصحيح في الجواب أنه لو ادعى الوقفية بسبب التولية تسمع لامكان التوفيق اذ في العادة يضاف اليه باعتبار التصرف والخصومة ولا تناقض كوكيل ادعى لنفسه ثم لغيره يقبل (٢) في الثالث عشر من الفصول رجل ادعى أن هذه الدار لقلان وكافي بالخصومة فيها ثم ادعى هو بعد ذلك أنها لقلان آخر وأنه وكافي بالخصومة فيها وأقام البينة لا تقبل بيته في آخر فصل تكذيب الشهود ومن شهادات الخائصة ادعى انه وكيل بالدعوى عن فلان في هذه العين ثم ادعى أنه باعه من فلان آخر والمشتري هذا وكله بدعواه منه وبرهن على ذلك يقبل ويقضى للموكل الاخر لانه توفيق ممكن في الفصل الاول من دعوى البرازية في نوع في المساومة وكذا في فصل التناقض من العمادية والاستروشنية وفي الخامس من دعوى المحيط والصحيح ما ذكر في الجامع ان الاقدام

ولاية التصرف والخصومة كما في الوكيل اذا ادعى لنفسه ثم ادعى انه لقلان وكافي بالخصومة فيه تقبل ولا يكون متناقضا وفيه أيضا محالا الى فتاوى رشيد الدين اذا ادعى الدار ملكا لنفسه ثم ادعى أنها وقف وقفها فلان على مسجد كذا لا تسمع دعوى الوقف لتناقض انتهى

على الشراء اقرار بالملك للبائع وكذا في الثالث والعشرين من دعواه (١) وفي الصغرى في مسائل التناقض من كتاب الدعوى حين في يد رجل أقدم آخر على الشراء منه يكون اقرارا بملكية العين للبائع على رواية الجامع وعلى رواية الزيادات لا وهو الصحيح انتهى وكذا في الثاني من اقرار التاتار خانية نقلا من الصغرى والينابيع • وفي أوائل اقرار السراجية الاقدام على الاستيلاء لا يكون اقرارا بملكية ذلك الذي البد على رواية الزيادات وعلى رواية الجامع يكون اقرارا والا قول أصح وكذا في المتبة فظهر أن فيه اختلاف الصحيح والاكثر على الصحيح ما في الزيادات وأنه ظاهر الرواية وقال قاضيخان في فصل في المساومة من يوسع شرح الزيادات روى هشام عن محمد أن من ساوم رجلا بشئ ثم اشترى ذلك الشيء من آخر وقبضه فلا قول أن يأخذه منه لأن المساومة اقرار منه بالملك والصحيح ما ذكر في ظاهر الرواية أنه اقرار من حيث الظاهر فلا يصلح حجة للاستحقاق • وفي الباب الثاني من القسم الثاني من دعوى النصاب الاقدام على الشراء اقرار بأنه ملكه في رواية الجامع وفي رواية الزيادات لا وصحيح في الزيادات أنه ليس باقرار والاستيهاب اقرار انتهى • استأجر ثوبا واستعاره ثم ادعى أنه لابنه الصغرى قبل ذكر (خ) مسألة الاستعارة وقال هذه على الرواية التي تكون الاستعارة اقرارا بأن لا ملك للمستعير ولا يكون اقرارا بالملك للمعير (شي) وتبين بهذا أن الاقرار بأن لا ملك له فيه لا يمنع دعواه لغيره نيابة (ذ) مسألة الاستعارة رويت عن أبي يوسف كذلك • وفي العاشر من الفصول في المتقاضي بشر عن أبي يوسف رجل استعار من آخر ثوبا ثم أقام بينة أن الثوب لابنه الصغرى قبلت بينته فلم تكن الاستعارة على هذه الرواية اقرارا بملك المستعار منه وذكر بعد المسئلة مسائل اذا قال الرجل لغيره اسكني هذه الدار أعرفني هذه الدابة ثم ادعاه بعد ذلك لنفسه لم تقبل حجته وجعل الاستعارة اقرارا بالملك للمستعار منه ولو قال ادفع الى هذه الدار اسكنها فأبى أن يعطيه ثم ان هذا السائل ادعاه بعد ذلك لنفسه فهو على حجته وكذلك اذا قال أعطني هذا الثوب ألبسه أعطني هذه الدابة أركبها في العشرين من دعوى المحيط لمخصا • ذكر في الباب السادس عشر من فتاوى رشيد الدين أن الاستشراء والاستيجار اقرارا بالملك لذى البد وذكر في الصغرى الاقدام على الاستشراء والاستيهاب يكون اقرارا بالملك للبائع على رواية الجامع وعلى رواية الزيادات لا وهو الصحيح وذكر القاضي الامام علاء الدين في زيادته أن الصحيح رواية الجامع والاقدام على الاستشراء والاستيهاب والاستبداء والاستيجار اقرارا بأنه لا ملك له فيه باتفاق الروايات حتى لو أقام المدعى عليه بينة أن المدعى استوهبه مني أو استأجره مني أو استأمنه مني أو قال بالفارسية خريدن خواست از من اين عين را (٢) يكون دفعا لدعوى المدعى ولو ادعى المدعى التوفيق وقال كل ملكي لكنه قبضه مني ولم يدفعه الى فلان فلهذا استشرته منه لا يسمع هذا من المدعى لأن المناقضة ثابتة بين قوله ملكي وبين قوله ليس ملكي والاستشراء من غير المدعى عليه في كونه اقرارا أنه لا ملك للمدعى نظير الاستشراء من المدعى عليه حتى لو أقام المدعى عليه بينة أن المدعى استشرى هذه العين من فلان وأقام البينة يكون دفعا في السابع من العبادية وكذا في السادس عشر من الاستروشنية • (عك حم) أقرب أن الدار التي في يد فلان ملك زيد ثم ادعاه لنفسه لا تسمع وقال غيرهما

(١) فضلى هذا لو استأمن عينا من آخر واستباعه منه فلم يتفق بينهما بيع ثم وصلت تلك العين الى المساوم يوما من الدهر يؤمر بالتسليم الى الذي استأمنه واستباعه منه وفي الاول من اقرار الخلاصة أن الاستيلاء على رواية الزيادات اقرار بكونه ملك البائع وفي رواية الجامع لا والاصح رواية الزيادات انتهى ولا يخفى مخالفته لما تقدمت به في النصاب ولما في سائر الكتب حيث عزي رواية كونه اقرارا بالملك للبائع الى الزيادات ورواية عدم كونه اقرارا بكونه ملك البائع الى الجامع

حيث قال في كتاب أدب القضاء في باب ما ينتقض به القضاء وما لا ينتقض (عك) ولو ادعى بعد الحكم بالبينة أن المقضى له قد كان أقرب أن هذا المحدث مملوك عمرو فليس هذا بدفع صحيح وقال أستاذنا وما أجاب به (عك) يدل على أنه لو كانت الدار في يد انسان فزعم رجل آخر أنها ملك فلان لا ملك ذى البد ثم ادعاه بعد ذلك على ذى البد ملكا مطلقا لنفسه تسمع دعواه وقد أجاب (عك) بخلاف هذا

(ترجمة)

(٢) طلب منى شراء هذه العين

لا تسمع الا اذا ادعى تلقى المالك من زيد وقدمت عن (عك) خلاف هذا من دعوى القنية
 في باب ما يطل دعوى المدعى وفي الزيادة آخر كتاب البيوع في باب المساومة (١) رجل
 اشترى طيلسانا أو ساومه ثم ادعى انه كان ملكه قبل الشراء أو قبل المساومة أو كان لايه
 مات وترك ميراثا له لا تسمع هذه الدعوى أما لو ادعى ان هذا كان ملك أبيه وكله بالبيع ثم مات
 وترك الميراث لميراثي تسمع ويقضى بالثمن له أو قال عند المساومة ان هذا الطيلسان لابي
 وكله يبيعه فبعضه متى فلم يتفق بينهما يبيع ثم ادعى الارث من أبيه تقبل في الاول من دعوى
 الخلاصة في نوع منه في المساومة وفي متفرقات شهادات المحيط تفصيل • رجل ادعى
 الطيلسان بالشراء فتشده رجلان له قضى له أو لم يقض ثم ادعى أحد الشاهدين الطيلسان
 لا تسمع دعواه الا اذا قال عند الشهادة ان هذا الطيلسان لي أو لابي وقد باعه فلان بن فلان
 تقبل شهادته ما على البائع ولا يقبل قوله انه لي أو لابي ثم اذا أقام البينة ان الطيلسان له
 ورثه من أبيه يقبل لانعدام التناقض ولو قال لا قول ولم يذكر اللفظة الشهادة ثم ادعى
 الطيلسان أو ادعى انه وكله أبوه تسمع (٢) في الاول من دعوى الخلاصة في نوع من
 المساومة • ومساومة الابن لا تمنع دعوى الاب لكن بعدموت الاب لا يملك الدعوى وان
 كان الاب ادعاء وقضى له به أخذه الابن وقبل القضاء لا مامرا آتفا (٣) من الاول من
 دعوى البرازية في نوع في المساومة • والوكيل بالخصومة في عبد اذا ادعى العبد فأقام
 المدعى عليه البينة أن هذا الوكيل ساوم هذا العبد في مجلس القضاء بطلت خصومة الوكيل
 والموكل جميعا ولو أثبت بالبينة أنه ساومه في غير مجلس القضاء بطلت خصومة الوكيل دون
 الموكل ولو وصل العبد الى الموكل يوما لا يؤمر بالدفع الى المدعى وكذلك لو أقام المدعى
 عليه البينة أن الوكيل استوهبه أو استعاره أو استودعه فالحجوب مقلنا ولو وُكِّلَه
 بالخصومة واستثنى الاقرار ثم ثبت مساومته في مجلس القضاء بطلت خصومته دون خصومة
 الموكل في باب ما ساوم به الرجل من بيع شرح الزيارات للعتابي ملخصا • وفي دعوى المتنى
 رجل ادعى دارا في يد رجل وهو يجمعهما فقال للقاضي هذه دارى وشهودى عليها غيب
 فأسأله أن يبيعهامنى فسأله القاضي فابى أن يبيعهما فوه على دعواه هكذا حكمه عن محمد فلم
 يجعل طالب المدعى من القاضي سؤال البيع من المدعى عليه تناقضا في دعوى رقة الدار
 بعد ذلك في التاسع عشر من دعوى المحيط البرهاني • استام الشيء ثم شهد بغيره يسمع (٤)
 في الاول من دعوى البرازية في نوع في المساومة وكذا في باب الدفع من دعوى القنية
 • طلب نكاح الامة مانع من دعوى غلظتها • وطلب نكاح الحرّة مانع من دعوى نكاحها
 في الاول من دعوى البرازية في نوع في المساومة • وعن محمد تزوج امرأة نهر بن علي
 أنه اشترىها من مالكة لا يقبل إلا أن يبرهن على الشراء بعد النكاح من مالكة • من المحل
 المزبور وكذا في العشرين من دعوى المحيط • استأجر دارا نهر بن علي المؤجر أنها ملكي
 لأن أبي شراها لاجلي في صغرى يسمع ولا يمنع هذا التناقض لما فيه من الخفاء فان الاب
 يستقل بالثمن للصغير ومن الصغير لنفسه والابن لا علم له به (٥) في العاشر من الفصاوين
 ملخصا وكذا في الاول من دعوى البرازية في نوع من الدفع • لو اختلعت ثم رهنّت على

(١) هذه عبارة شرح الزيارات للعتابي
 بهيئتها وما بقوه ما في متفرقات شهادات
 المحيط نقل عنه وقال في البرازية في فصل
 آخر في التناقض من الفصل الاول من
 الاقرار نقله من الزيارات أما لو قال كان
 لابي وكله بالبيع فساومته ولم يتفق
 البيع تسمع ولا يبنى ان هذا لا يطابق
 ما في الزيارات أصلا فليست تأمل

(٢) وعبارة العتابي في شرح الزيارات
 اذا قال ان صاحب اليد باع الطيلسان
 من فلان ولم يلفظ بانفط الشهادة ثم ادعى
 لنفسه تقبل لأن الخبر لم يلزم شيئا بل مجزئ
 حكاية يبيع فضولى

(٣) من أن دوام الخصومة شرط ولم يوجد
 لأنه لا يصلح خصما بعد المساومة

(٤) لتحقيق الاستيلاء من غير المالك
 كالوكيل كذا علمه بضمهم والظاهر أن هذا
 على رواية الزيارات من أن الاستيلاء اقرار
 بأنه لا ملك له فيه وليس باقرار بالملك لذى
 اليد وقد جزم في أول هذا النوع بكونه
 اقرارا بأنه لذى اليد بقوله الاستيلاء
 وشبهه كالإيداع فان كلاهما اقرار
 (٥) قال في الثالث من دعوى الظهيرية
 والثالث والعشرين من دعوى المحيط
 اختلفت أجوبة المفتين في هذا والصحيح
 أن هذه الدعوى صحيحة وان ثبت فيه
 التناقض لأن هذا تناقض فيما طرأ به
 طريق الخفاء

(١) وفي دعوى القنية في باب ما يعل دعوى المدعى (ع) سالت زوجها الطلاق بشرط ابرائه ما ياء ثم ادعت انه كان طلقها ثلاثا
لا تسمع ولا تقبل بينهما ولو كانت ما علمت وقوع الثلاث لم تصدق قال استاذنا وفي هذا كنه نظرم من حيث المعنى لانه وان كان تناقضاً لكن
في امر يجري فيه الخفاء وعلمه فيه **ع** ١٥٠ (٢) وقال الكردي في فتاواه في الدفع من كتاب الدعوى وكذا الورثة

اذ اتقاه واعم الزوجة أو الزوج ثم ادعوا
الطلاق قبل الموت تقبل ولا يخفى ما فيه
من تركه القيود المهمة **ع**
(٣) وقال في الثالث والعشرين من
دعوى المحيط في نوع من مسائل الدفع
في دعوى البيع والشراء الصحيح أن
دعوى المدعى صحيحة وان ثبت التناقض
منه لان هذا تناقض فيما طريقه طريق
الخفاء ونعاه فيه ويوافقه ما في الثالث من
دعوى الظهيرية **ع**

(٤) ولو اشترى امه فلما كشف وجهها
قال جاريق لا تسمع دعواه في الاصح لان
شراءها اقرار منه بأنها للبائع وكذا
الاستيداع ونحوه كذا في شرح الجمع لابن
الملك وقال في احكام الدامى من الاشياء
والنظائر قالوا لو استام جارية متسقة
أو ثوباً لم يوفوا فظهر أنها ما **ع** بعد
الكشف قيل بعد اذا ادعاه للجهل
في موضع الخفاء وقيل لا والمعتمد
الاول **ع**

(٥) حتى قال قاضيخان في فصل
في دعوى المالك بسبب من الدعوى
في فتاواه بما ع الدعوى في الجارية
المتسقة كالثوب في المذيل وقال في فصل
في دعوى النكاح لا يقبل قوله ولا تقبل
بينه **ع**

(٦) ويؤيد ما قاله ما في العاشر من
الفصاوين بعلامة (دل) ادعى وصية
وأكرها الوارث فبرهن الموصى له فادعى
الوارث الرجوع قيل لا تسمع وقيل تسمع
وهو الاصح لانه مما يخفى فلول الموصى
أو وصى ثم رجع ولم يعل لم يعل ما الوارث
فأكرها فادعى الرجوع والتناقض
لا يضر في مسئلته هي وكذا في السابع

الطلاق ثلاثاً فلما أن تـ تـ تبدل الخلع ولو كانت تناقضاً لاستقلال زوجها بطلانها بلا
علمها (١) وكذا الزوج لو قامم اخا امرأته مسيراً ثم اقرت الاخ انه وارثها ثم برهن انه كان
طلقها ثلاثاً يقبل فلا يخفى أن يرجع على الزوج بما أخذ وكذا زوجة طامعت ورثة زوجها
الميراث وقد اقرت وبرزجيتها ثم برهنوا على تطبيقها في صحته يقبل (٢) وكذا ما كتب أذى
بدله ثم برهن على تحريره مولاة قيل الكتابة كذا (ح) وفي (ص) شري ثوباً في جراب
أو منديل فلما نشره قال هذا لي ولم أعرفه تقبل بينه (ز) قال (ص) في هذه المسائل
بجلاف ذلك وفي (ص) مسئلة تنصرف قولهم قدم بكرة واستأجر داراً فقبل له هذه الدار دار
أيك مات وتركها ميراثاً ثلاثاً فادعاه الميراث وأجر وقال ما كنت أعلم به لا تسمع للتناقض أقول
يخفى أن تسمع فيه وفي امثاله اذ التناقض انما يمنع لو لم يوفق أو لم يمكن توفيقه وأما اذا رفق
فيمنع أن تسمع اذ لا تناقض حينئذ حقيقة أمالوا أمكن توفيقه ولكن لم يوفق ففيه اختلاف
من المحل المزبور لمخصاً وفي الفتاوى العتائية اذا ادعى ثوباً صبيغ ذلك الثوب وعرض
عليه فساومه لم تصح دعواه في العشرين من دعوى التنازعانية * وفي المذبة اثنان
اقسمتا التركة ثم ادعى أحدهما أن أباه كان جعل له هذا الشيء المعين من الذي كان داخلاً
تحت القسمة ان قال انه كان في صغري يقبل وان مطلقاً لا (٣) في الاول من دعوى البرازية
في نوع في الدفع وكذا في دعوى القنية في باب ما يعل الدعوى * اشترى جارية في نقاب
ثم ادعاه وزعم انه لم يعلمها لا تقبل ولو اشترى ثوباً في منديل ثم ادعى انه له تقبل (٤)
قال محمد في الفرق انظر الى ذلك الشيء ان كان مما يمكن أن يعرف وقت المساومة
كالجارية المتسقة بين يديه لا تقبل الا اذا صدقه المدعى عليه في عدم معرفته اياها
فتقبل وان كان مما لا يعرف كثوب في منديل أو جارية فاعده على رأسها غطاء لا يرى منها
شيء تقبل ولاجل هذا اختلف أقاويل العلماء في القبول وعدمه في المسائل (٥) من
المحل المزبور وكذا في التهمة والعشرين من دعوى التنازعانية * المديون بعد قضاء
الدين لو برهن على ابراء الدائن والمختلعة بعد أداء بدل الخلع لو برهنت على طلاق الزوج
قبل الخلع يقبل والجامع في الكل خفاء الحال وكذلك الورثة اذا قاموا مع الموصى له
بالمال ثم ادعوا رجوع الموصى يصح لانفراد الموصى بالرجوع من المحل المزبور * ولو
ادعى عليه مهر امرأة فتسأل ان تزوجتها ثم ادعى الابراء عن المهر فهو دفع مسوع ان وفق
ولو ادعى الزوج بدمه وتها أنها وهبت له نصف الصداق ثم اتهم بینه على أنها أبرأته قبل ذلك
بـثنين لا يجمع قيل له المبرئ يستبد بالابراء فلا يمنع التناقض فيه قال لكن الظاهر علم الرجل
بذلك وبه أجاب (ب) فيما اذا استعمل في قضاء الدين ثم ادعى الابراء لا يسمع للتناقض (فج)
وكذا الوارث اذا اقر بالوصية وأنما حق للموصى له ثم ادعى رجوع الموصى عن الوصية
لا تسمع للتناقض قال استاذنا الرجوع عن الوصية أمر يقدر به الموصى فكان تناقضاً فيما
يجري فيه الخفاء فيمنع أن تسمع دعوى الرجوع (٦) من دعوى القنية في باب ما يعل
دعوى المدعى لمخصاً (ط) ادعى على تركة ديناً صدقة الوارث ثم ادعى أن مورثه كان
قد قضاه لا تسمع بعد اقراره بوجوب المال في التركة قيل وكذا الكفيل اذا اقر بوجوب

من العمدانية والثالث والعشرين من دعوى المحيط في نوع في دعوى الوصايا والوصية وكذا في الثالث من دعوى المال

الظهيرية وقال فيه قبل لا يصح والصحيح أنه صحيح وفي الفصل الاول من دعوى البرازية في نوع في الدفع الورثة اذا قاموا مع الموصى له
بالمال ثم ادعوا رجوع الموصى يصح لانفراد الموصى بالرجوع وهذا أيضاً يؤيد ما قاله **ع**

(١) وهو قوله المبرئ بـb

المال بسبب كفالته ثم ادعى أن الأصيل قضاء لا تسمع قال استاذنا وم قسبه بناء على ما مر (١) من المحل المزبور (٢) * (عبث) ادعى ملكا مطلقا ثم ادعاه في وقت آخر بسبب حادث على ذلك الرجل عند ذلك القاضي تسمع وكذا لو ادعاه مطلقا ثم بالتاج ولو ادعى الملك بسبب ثم ادعاه على ذلك الرجل عند ذلك القاضي مطلقا لا تسمع دعواه ولا تقبل بينته (٣) في العائنه من الفصاوين (٤) وكذا في السابع من العمادية * (عبث) ولو ادعى التاج ثم ادعاه بسبب على ذلك الرجل فعلى قياس ما لو ادعى التاج وشهدوا بملك بسبب ينبغي أن لا تصح دعواه من المحل المزبور وكذا في الثالث من دعوى الظهيرية والتاسع عشر من دعوى المحيط * مجل ادعى ملكا بسبب ثم ادعاه بعد ذلك ملكا مطلقا وشهدوا به بذلك ذكر في عامة الروايات أنه لا تسمع دعواه ولا تقبل بينته (٥) قال رضي الله عنه قال جدى شمس الأئمة لا تقبل بينته ولا تبطل دعواه حتى لو قال اردت بهذا الملك المطلق الملك بذلك السبب تسمع دعواه وتقبل بينته في باب ما يبطل دعوى المدعى من الخاتمة * ادعى الملك بسبب ثم ادعى الملك المطلق في تلك العين لا تقبل نص عليه شمس الأئمة السرخسي في دعوى الجامع وعليه الفتوى في فصل في مسائل التناقض من دعوى الثقة وكذا في المغري * وفي الاجناس رجل ادعى على آخر محدودا في يده ملكا مطلقا وقد ادعى هذا الملك قبل هذا بالشراء أو بالارث لا تسمع وهكذا ذكر الصدر الشهيد في فتاواه الصغرى وهذا اذا قال ذلك عند القاضي فان قال ذلك عند غير القاضي فهذا

على السهول من النقلة وقال الصدر الشهيد في الصغرى ورشيد الدين الوتاري فتاواه الفتوى على أنه لا يسمع بقى أن ما نقله رشيد الدين عن شمس الأئمة مخالف لما نقل عنه الصدر الشهيد في الصغرى وبجي بيانه ثم ان قول رشيد الدين تسمع ويجعل على المقيد نقلا من الاوزجندی يشير الى أن امكان التوفيق يكفي في دفع التناقض وهو مخالف لما ذكره قاضيخان نقلا عنه كما نرى وبعبارة هذا ان قول المرغيناني على ما في انصاب ما ذكره انه يسمع سهول من النقلة ليس بسديد فان سياق كلام شمس الاسلام وهو قوله ويجعل على المقيد السابق الخ على ما ذكره رشيد الدين وقوله حتى لو قال اردت بهذا الملك المطلق الملك بالسبب تسمع دعواه على ما ذكره قاضيخان بأبي عن حل قوله تسمع على السهول من النقلة كما لا يخفى وأيضا ان المرغيناني مع انكاره جواب شمس الاسلام بأنه يسمع وحله على السهول من النقلة وتصحيحه خلافاً لجزم في فوائدهم اقال شمس الاسلام وقد سبق آتفا * (٤) ذكره في المحيط في التاسع عشر من الدعوى والفرق بين المسئلتين مذكور فيه ويخالفه ما في دعوى القاعدية قال يكي كرت دعوى ملك مطلق كرد باز در مجلس اعادت كرد وملك بسبب كفت يار عكس اجاب متناقض بود وهر دو دعوى باطل بود * (ترجمة) ادعى ملكا مطلقا ثم اعاد الدعوى في المجلس وقال الملك كان بسبب أو على العكس اجاب يكون متناقضا ويكون كل من الدعوتين باطلا * (٥) وهذا ليس على اطلاقه بل اذا ادعى الشراء من رجل مجهول أو لا ثم ادعى ملكا مطلقا تسمع وبجي بيانه

(١) وذكر الكردى المسئلة في نوع في التناقض وقال بعد قوله فهذا الاول سواء وهذا على الرواية التي ذكرها أن التناقض انما يتحقق اذا كانت كذا الدعوتين عند القاضي فانما من اشترط أن تكون الثانية عند القاضي فيكتفى في تحقيق التناقض بكون الثانية عند الحاكم اهـ ولا يجنى ما فيه تأمل هـ

(٢) كذا في نسخ البرازية والظاهر أن يقول بأن قال بدل أو قال كما في المحيط هـ

(٣) المسئلة مذكورة في الثاني عشر من دعوى المحيط مع ذكر دليل الفريقين وفي التاتارخانية قبل لا تسمع وهو الاصح هـ

(٤) وفي أوائل دعوى النصاب ذكر في الاقضية انه يسمع وهكذا ذكر في المنتقى وبه ينقضى وان كان فتوى القاضي الامام على أنه لا يسمع على ما ذكرنا تمامها في الشهادات انتهى وقال في أوائل الباب الثالث من الشهادات ادعى الملك بسبب الشراء وهم شهدوا بالملك المطلق لا يقبل اذا ادعى الشراء من فلان بن فلان أما اذا ادعى الشراء من محمد مثلاً أو من رجل يقبل لان هذا بمنزلة دعوى الملك المطلق هكذا ذكر في الاقضية وقال القاضي الامام لا يقبل لانه أقتر أنه ملكه بالشراء واقرار حجة عليه هـ

(٥) لان ما في الذمة لا يكون ودیعة كذا في النصاب هـ

(٦) لان الودیعة جازان تكون قرضاً بان تكون ودیعة فبقول له أنرضك ما في يدك كذا في النصاب هـ

والاول سواء قال سمعته من الشيخ الامام طهري الدين المرغيناني (١) وفي الاقضية وهذا اذا ادعى الشراء من رجل معروف ونسبه الى أبيه وجده أما اذا قال اشترى من رجل أو ذكر اسمه ولم يذكر نسبه ثم ادعى ذلك مطلقاً تسمع وهكذا ذكر في المنتقى في الاول من دعوى الخلاصة في التناقض وكذا في الثالث من دعوى الطهيرية • وفي المحيط ادعى على آخر عند غدير الحاكم بالشراء أو الارث ثم ادعى عند الحاكم ملكاً مطلقاً ان كان ادعى الشراء من معروف لا تقبل وان كان ادعى من رجل مجهول أو قال من رجل (٢) ثم المطلق عند الحاكم تقبل ذلك المسئلة أنه لا يشترط في التناقض كون المتدافعين في مجلس الحاكم بل يكتفى بكون الثاني في مجلس الحاكم في الاول من دعوى البرازية في نوع في الدفع • وفي الذخيرة ادعى بسبب الشراء على رجل ثم ظهر أنه لم يكن صاحب يد ولم تصح الدعوى عليه ثم أعاد الدعوى على ذي اليد وادعى مطلقاً قبل تصح وقيل لا وهو الاصح (٣) من المحل المزبور وكذا في الثالث من دعوى الطهيرية والسابع من العمادية نقلاً عن الذخيرة • هذا لو ادعى الشراء أولاً ولم يذكر القبض ولو ادعى الشراء مع القبض أولاً ثم ادعى على ذلك الرجل عند ذلك القاضي ملكاً مطلقاً هل تسمع قيل ينبغي أن يكون فيه اختلاف المشايخ كما لو ادعى شراء مع قبض وشهد بذلك مطلقاً اختلف فيه المشايخ وهذا لان دعوى الشراء مع القبض دعوى مطلق المال على قول (ص) فكانه ادعى أولاً مطلقاً عندهم فتسمع دعواه ثانياً عندهم لعدم التناقض على قواعدهم وبأقوى تقرير هذا الاصل (٤) في العاشر من الفصولين • ولو ادعى بالشراء ثم ادعى الشراء مطلقاً ثم ثانياً بالشراء تسمع في الاول من دعوى الخلاصة في جنس آخر من التناقض • قال ادعى ملكاً مطلقاً ثم بين السبب ان شهدت شهوده على ملك مطلق ثم ادعى الملك بسبب تبطل دعواه وشهادتهم وان كان قبل الشهادة لا تبطل الدعوى في أوائل دعوى القاعدية • ادعى مالاً لشركة مال في يده ثم ادعى ذلك المال ديناً عليه تسمع لافي عكسه لان مال الشركة قد يرد يدياً يجمع وده والدين لا يجمع لشركة في العاشر من الفصولين وكذا في الاول من دعوى البرازية في نوع في الدفع وكذا في التاسع عشر من دعوى التاتارخانية والثالث من دعوى الطهيرية لمخصصه ادعى على آخر أن له في يده كذا كذا من مال الشركة فانكر المادعي عليه الشركة ثم ان المادعي عليه ادعى دفع ذلك المال الى المادعي فان كان أنكر الشركة أصلاً بأن قال لم يكن بيننا شركة أصلاً أو ما دفعت الى شريك من المال أصلاً لا تسمع منه دعوى دفع المال لكان التناقض وان أنكر الشركة والمال في الحال بأن قال لا شركة بيننا وليس لك في يدي مال الشركة يسمع منه دفع المال ولا تناقض في التاسع عشر من دعوى المحيط وتما فيه • رجل ادعى على آخر ألف درهم فببيع بشرائط ولم يمكنه اثباته فادعى ان ذلك ألف ودیعة لا تسمع (٥) ولو ادعى على آخر ألف درهم ودیعة ولم يمكنه اثباته فادعى ان ذلك ألف قرض تسمع (٦) في الخامس من دعوى الخلاصة وكذا في الرابع من دعوى النصاب • ادعى على آخر مالاً بسبب الشراء ثم ادعى ذلك المال بسبب القالة تسمع لانه اذا كفل بمن المبيع فالواجب بسبب القالة عين ذلك المال

بدليل أنه لو كفل بالمسلم فيه ثم استبدل الكفيل بالمسلم فيه لا يصح ولو لم يكن على الكفيل عين ذلك لصح الاستبدال قال هكذا قال القاضي الامام وقال الامام خالي لا تسمع هذه الدعوى للتناقض في الباب الرابع من دعوى النصاب • ادعى عليه دين من جهة أبيه وأن التركة في يده ثم ادعى بطريق الاصل لا تسمع في باب ما يطل دعوى المدعى من دعوى القنية • ادعى قدر من البر أنه أخذ من زرع الذي كان في أرض كذا ولم يثبت دعواه حتى ادعى هذا البر على هذا الوجه على آخر ينبغي أن تسمع اذ لا منافاة لجواز انه أخذ البر من زرع فلان ثم أخذ منه فلان آخر في العاشر من الفصولين • (دب) يتيم بلغ فادعى أرضاً من تركه أخيه الميت موروثه من والدهما ثم ادعى لها ملكا على الخصوص لظهور ذلك لاقرار صدر من أخيه المتوفى أنها له نصح ولا تنافي بينهما في باب ما يطل دعوى المدعى من دعوى القنية • (محقب) ادعى عليه أن مورثك أوصى لي بثلاث المال وصدقه الورثة ثم ادعى كل المال بحكم الورثة منه وعجز عن اثبات الورثة فقال ان كنت عجزت عن اثباتها فأعطوني ثلث المال بحكم الوصية التي صدقت في فيها يسمع هذا وهذا القدر لا يكون تناقضا (١) (ب) لا يصح به دعوى الورثة من المحل المزبور ملخصا • وفي (فو) ادعى دارا شراء من أبيه ثم ادعى دارا ثمانية تسمع لا مكان توفيقه بأن يقول شرته وعجزت عن اثباته فورثته ظاهرا ولو ادعى أو لا يارث ثم ادعى الشراء لا يقبل للتناقض وتعذر توفيقه في العاشر من الفصولين وكذا في الصغرى والتمة في التناقض وفي الخانة في فصل تكذيب الشهود • ادعى دارا بالارث ثم قال بجدي ذواليد الميراث فاشترتها منه وجاء بشاهدين على الشراء أبرته من دعوى التمة في فصل مسائل التناقض • قال ادعى دارا في يد رجل أنه وهبها له في وقت فستل البيعة فقال بجدي أنها فاشترتها وبرهن على الشراء قبل الوقت الذي يدعى فيه الهبة لا يقبل وبعده يقبل لوجود التناقض في الوجه الاول لانه مدعى الشراء بعد الهبة وشهوده يشهدون به قبلها وهو تناقض ظاهر لا يمكن التوفيق ومراهم التناقض بين الدعوى والبيعة والا فالمدعى لا تناقض منه لانه ما ادعى الشراء سابقا على الهبة وفي الوجه الثاني أمكن التوفيق بينهما اذ الشراء وجد بعد وقت الهبة وأشار المؤلف الى أنه لو ادعى الشراء أولا ثم برهن على الهبة أو الصدقة فان وفق وقال بجدي الشراء ثم وهبها منى أو صدق قبل والا فلا كما في خزانة الاكل وقيد بذكر التاريخ له لانه لو لم يذكر له ما تاريخ أو ذكر لاحدهما يقبل لا مكان التوفيق بأن يجعل الشراء متأخرا في مسائل شتى من قضاء البحر الرائق ملخصا • ادعى على آخر كذا ما أنه اشتراه منه بعبابا ثم ادعى على ذلك المدعى عليه ذلك الكرم بالوفاء عند ذلك القاضي هل تسمع دعواه الثانية ينبغي أن لا تسمع لانه لا يمكن التوفيق من أواخر التاسع عشر من العمادية وكذا في أواخر الرابع من يوع البرازية • (ذ) دلالة دلالي كريدع برامد يارنيامد (٢) فادعى الدلال لنفسه ملكا مطلقا لو قال الدلال للمشتري اشتريه ولم يزد عليه تسمع دعواه ولو قال اشتريه فانه ملكه لا تسمع من العاشر من الفصولين • وفي الجامع أقول أن هذا كان انقلابا ثم برهن على شرائه منه يقبل وان لم يذكر وقتا

(١) وفي الفصل الاول من الباب الاول من دعوى النصاب عزاء الى قاضي خزان وفيه اشارة الى أن التناقض لو ترك القول الثاني وعاد الى الاول يسمع وان لم يقل ترك الثاني وعدت الى الاول يسمع

(ترجمة)

(٢) دليل الدلال على مبيع • هل يبيع أولم يحصل

(١) قال القاضي الامام ظهير الدين في فتاواه والحاصل ان قول صاحب البدايت هذه العين لي عند وجود المنازع اقرار بالملك للمنازع على رواية الجامع وعلى رواية الاصل ليس باقرار بالملك له وعند عدم المنازع لا يصح نفيه حتى لو ادعى هذه العين رجل آخر وادعاه اذ واليد ايضا وقال هي لي صح دعوى ذي اليد باتفاق الروايات وكذا في الثالث عشر من الاستروثنية والسابع من العمادية وفي اواخر التاسع عشر من دعوى المحيط تفصيل وقال في الباب الاول من القسم الثاني من دعوى النصاب وذكر المسئلة في الاقضية في الموضوعين قال في موضع يكون اقرارا في موضع لا وبه يفتى ١٥٤ وقال صاحب جامع الفصولين اقول ما قدمه في اقرار ذي اليد من ان الاقرار للمجهول

باطل والتناقض انما يمنع الخ يتأق في اقرار المذعي ايضا فينبغي ان يتعدا حكما والظاهر ان اقرار المذعي خلافا يفسع عنه عام رقي (فقط) فان أحدهما مخالف للآخر ويلوح لي أن الخلاف واقع فيما لو أقتر المذعي قبل النزاع وأما لو قاله مع وجود النزاع فينبغي أن يبطل دعواه وفاقا على عكس ذي اليد يعني أن اقرار ذي اليد مع وجود المنازع خلافا في ومع عدم المنازع لا يبطل دعواه وفاقا والفرق أن ذا اليد اذا أقتر قبل النزاع يبطل اقراره اذ اليد دليل الملك في المالك ملكه عن نفسه من غير اثباته لغيره لا يجوز فلغنائني ذي اليد ملكه وفاقا ولو أقتر ذو اليد عند النزاع قبل انه اقرار للمذعي دلالة بقرينة النزاع وقيل انه لغو نظرا الى أنه ملكه بدليل اليد والملك لا يفتي بمجرد النفي وكذا لو أقتر غير ذي اليد قبل النزاع قيل انه لغو نظرا الى جهالة المقر له فلا نزاع ليكون قرينة تعين المقر له وقيل هو اقرار به لذى اليد بقرينة اليد ولو أقتر غير ذي اليد عند النزاع فينبغي أن ينفذ اقراره وفاقا لانه نفي عن نفسه ملك غيره ظاهرا وهذا حق ظاهرا فصرف الى أنه اقرار به لذى اليد وفاقا بقرينة اليد والنزاع هذا ما ورد على الخطا الفاتر في تحقيق هذا المرام على حسب ما اقتضاه المقام والحمد لله ملهم الصواب ومسهل الصعاب ١٥٤

• ولو أقتر أنه لفلان لاحق له فيه ثم مكث زمانا يمكن الشراء منه وادعى الشراء يقبل وان لم يذكر وقتا والا لا بان ادعى الشراء في مجلس الاقرار وان قام ثم ادعى الشراء يقبل للامكان في الثاني لا في الاول في الاول من دعوى البرازية في نوع في الدفع • أقتر أن هذا الم يكن في ملكه قبل اليوم ثم ادعى أنه ملكه قبل ذلك اليوم مطلقا وبسبب كذا فانه لا يسمع من اواخر دعوى القاعدية • وفي الجامع الصغير عني في يد رجل يقول هو ليس لي وليس هناك منازع لا يصح نفيه ولو ادعاه بعد ذلك لنفسه صح وان كان غنة منازع فهو اقرار بالملك للمنازع فلو ادعاه بعده لنفسه لا يصح وعلى رواية الاصول لا يكون اقرارا بالملك له فاذا ادعاه لنفسه يصح في نوع في الدفع من دعوى البرازية وكذا في الثالث من دعوى الظهيرية ويجي جنسه في فصل الدفع • اذا قال ذو اليد ليس هذا لي وليس ملكي أولا حتى في فيه أو ليس لي فيه حق أو ما كان لي أو نحو ذلك ولا منازع له فيه حين ما قال ثم ادعى ذلك أحد فقال ذو اليد هو لي صح ذلك منه والقول قوله وهذا التناقض لا يمنع لأن قوله ليس هذا لي وأشياء ذلك مما ذكرنا لم يثبت حقا لاحد لأن الاقرار للمجهول باطل والتناقض انما يمنع اذا تضمن ابطال حق على أحد ولو كان لذى اليد منازع يدعي ذلك حين ما قال هذه الالفاظ التي ذكرنا فعلى رواية الجامع يكون هذا اقرارا منه بالملك للمنازع وهو في باب من القضاء في آخر الجامع وعلى رواية دعوى الاصل لا يكون اقرارا للمنازع لكن القاضي يسأل ذا اليد اهو ملك المذعي فان أقتر به لغيره بالتسليم اليه وان أنكر يأمر المذعي باقامة البيعة عليه ولو أقتر بما ذكرنا غير ذي اليد ذكر شيخ الاسلام في شرح الجامع من باب من القضاء أن قوله ليس هذا ملكي أو ما كان لي يمنع من الدعوى بعد ذلك لتناقض وان علم يمنع ذا اليد على عامر لقيام اليد (١) في السابع من العمادية (بم) كتب شهادة في صليح محمد بن صارم تولى المسجد فادعاه للمسجد لا تسمع ان كان كتب في الملك أن البائع باع ملكه قال فمعرفة هذا أن اقرار الانسان بكون العين ملكا للمذعي عليه كما يمنع دعواه لنفسه فكذا يمنع دعواه لغيره وعلى هذا الوكيل بالخصومة كما يمنع الدعوى لموكله اذا أقتر بعد التوكيل بمنعه اذا أقتر قبل التوكيل من دعوى القضية في باب ما يبطل دعوى المذعي • رجل باع دارا وكفل ابنان بالدرل ثم ادعى الكفيل الدار لم تسمع دعواه (٢) في فصل في الكفالة بالمال من كفالة الخانية • وفي دعوى المتق ساكن دارا أقتر أنه كان يدفع الى فلان الابرة ثم قال الدار داري فالقول له ولا يكون ذلك اقرارا أن الدار لفلان لانه يقول كان وكذا في قبض غلبها لو قال اجرتها فلان أو قال استأجرتها منه فهو اقرار بها وله أن يخرجها منها وفي واقعات الناطق روى هشام

(٢) ومن قسم التركة أو قبل التولية للدار الموقوفة أو الوصاية في التركة بعد العلم والتحسين بأن هذا تركته ثم ادعاه عن بعد ذلك لنفسه لا يسمع في السابع من العمادية وكذا في الثاني عشر من الاستروثنية ١٥٤ وفي فصل المساومة من بيوع شرح الزيادات لقاضي خان روى هشام عن محمد أن من ساءم رجلا بشئ ثم اشترى ذلك الشئ من آخر وقبضه فلا قول أن يأخذه منه لأن المساومة اقرار له بالملك والصحيح ما ذكر في ظاهر الرواية أنه اقرار من حيث الظاهر فلا يصلح حجة للاستحقاق ١٥٤

(٢) ومن قسم التركة أو قبل التولية للدار الموقوفة أو الوصاية في التركة بعد العلم والتحسين بأن هذا تركته ثم ادعاه عن بعد ذلك لنفسه لا يسمع في السابع من العمادية وكذا في الثاني عشر من الاستروثنية ١٥٤ وفي فصل المساومة من بيوع شرح الزيادات لقاضي خان روى هشام عن محمد أن من ساءم رجلا بشئ ثم اشترى ذلك الشئ من آخر وقبضه فلا قول أن يأخذه منه لأن المساومة اقرار له بالملك والصحيح ما ذكر في ظاهر الرواية أنه اقرار من حيث الظاهر فلا يصلح حجة للاستحقاق ١٥٤

(١) قال في المسئلة في مسائل التناقض والدفع قبل القضاء. ومتى أمكن التوفيق همت الدعوى وان لم يدع التوفيق وقال خواهرزاده بشرط دعوى التوفيق وهو الأصح انتهى ورأيت في هامش التمهيد نقلًا من خط صاحب التمهيد قوله بشرط وهو الصحيح من فتاوى الأقطس والجامع الحسبي انتهى وقال في العاشر من دعوى النصاب بعد ذكر بعض مسائل التناقض قلت هل يحتاج إلى التوفيق في هذه المسائل كما في غلط الخلد وكذا إذا ادعى المدعي أقل المالكين والشهود شهدوا بالأكبر أو أمكن التوفيق هنا يكفي قال والدليل على أن أمكن التوفيق يكفي مسئلة الشهادة على لون الدابة في السرقة واختلافهما حيث يقبل بدون التوفيق ومسئلة التهازل عند محمد بخلاف مسئلة الخلد لأن الشهادة بهذا الخلد غير الشهادة بذلك الخلد وبخلاف ما إذا ادعى أقل المالكين والشهود شهدوا بالأكبر كما يحتاج إلى التوفيق في استوخت أو برأته عن الزيادة لأن في الزيادة بقيت الشهادة بغير دعوى انتهى ١٥٥ فظهر من هذا أن الأقوال متعارضة والمولى

المسرحوم أبو السعود أفتى بما اختاره النجدي وقال المختار أن أمكن التوفيق في جانب المدعي عليه به كفي في دفع التناقض وفي مسائل شتى من قضاء الهداية تصریح بأن أمكن التوفيق يكفي في جانب المدعي عليه به (ترجمة)

(٢) أي محل يوفق فيه القاضي وحده وأي محل لا يوفق فيه بدون أن يوفق صاحب المادئة أجاب لا يوفق للمدعي ويوفق للمدعي عليه فان التوفيق إلى آخره

(ترجمة)

(٣) رجل تزوج لمرأة كانت تخدعة رجل ثم ادعى انها كانت زوجته وأنه لم يطلقها

(٤) ذكر قاضيان هذه المسئلة في فصل في دعوى النكاح من دعوى قتلوا على هذا الوجه لكن الظاهر أن يقدم صاحب الخلاصة قوله بعد ذلك على قوله أنه تزوجها لا يتوهم تعلق قوله بعد ذلك بقوله تزوجها ولا يخفى أنه لو تعلق به تكون مسئلة أخرى هو ليس بصدد بيانها

عن محمد أن في الوجه الأول هو مقترن كان يدفع القلعة إليه وروى ابن سماعة عنه لا يكون اقرارا من دعوى التهمة في فصل في مسائل التناقض قبل القضاء وكذا في الصخرى وكذا في أول كتاب الاقرار منها وكذا في اقرار الخمانية * (قن) أقر أنه أكر في هذه الأرض ثم ادعى المالك لا تسلم الا اذا وقي (١) ويقول كدور بودم (كنت أكر) ثم اشرقت أما دعوى المالك المطلق فلا تسلم منه (ح) استأجر دارا ثم ادعاها الاخر فاستأجرها المستأجر منه أيضا وقال أيهما حضر أخذ الأبر فلو حضر اجمع كان الأبر للأول ولا يكون استجاره من الاخر اقرارا بأن الدار له في العاشر من الفصولين * حال كدام جابت كقاضى بفسر خود يوفق كند وكدام جابت كدبي يوفق صاحب مادته يوفق نكند اجاب مدعى را يوفق نكند ومدعى عليه را يوفق كند از بهر انكه يوفق (٢) حمل على الظاهر بوجود الظاهر يصلح للدفع لا للاستحقاق والمدعى مستحق والمدعى عليه دافع من دعوى القاعدية * مردى زنى را كه خدمت او ميكرد بشوهر داد بعد از ان دعوى ميكند كه اين زن در نكاح من بوده است ومن طلاق نداده ام ينبغي (٣) أن لا تسلم للتناقض في العاشر من الفصولين وكذا في خزانة المفتين في التناقض من الدعوى ملخصا * وفي المتن امرأة ادعت على رجل أنه تزوجها فأناكر الزوج ثم ادعى أنه تزوجها بعد ذلك وأقام البينة يقبل بخلاف البيع لأن النكاح لا يطل بجمودهما (٤) ولو ادعى على امرأة أنه تزوجها فأناكرت المرأة ثم مات الزوج فجاءت المرأة تدعى ميراثا لها الميراث وكذا لو ادعت المرأة النكاح على رجل فأناكر ثم ماتت المرأة وطلب الزوج الميراث الميراث حال رجعه الله هذا قولهما لا قول أبي حنيفة (٥) في الفصل الثامن عشر من دعوى الخلاصة * وفي المتن امرأة ادعت على زوجها أنه طلقها فأناكر الزوج ثم ماتت فطلبت ميراثا منه لم أورتها من المحل المزبور ولو ادعى البائع على المشتري عن العبد المبيع فقال المدعى عليه ما اشتريت العبد منك قط فأقام المدعى بيته على شراء العبد فقال المدعى عليه انى أوفيت الثمن وأقام البينة لا يقبل للتناقض (٦) كذا ذكر في الذخيرة * وذكر

وأبضا لا يرى للتعليل بقوله لأن النكاح لا يطل بجمودهما معنى وذكر صاحب البرازية هذه المسئلة وقال ادعت عليه نكاحا ثم ادعى نكاحا وزعم أنه تزوجها بعد ذلك يقبل لأن جمود ما عدا النكاح فسخ انتهى وفيه خلل من وجوه الأول أنه تزوجها فأنكر الزوج ولا يخفى ما فيه الثاني أن قوله بعد ذلك متعلق بالتزوج وقد نبهنا على فساد الثالث أن قوله لأن جمود النكاح ما عدا فسخ لا مطلقا بما قبله ولو ذكر قوله بخلاف البيع كما في الخلاصة كان تعليلا كما يفهم من كون البيع بخلاف النكاح

(٥) وصاحب الخلاصة ذكر المسئلة في الثالث عشر من دعوى النصاب ولم يذكر فيه خلافا * (٦) وفي العشر من دعوى الهبط بشرع أبي يوسف في رجل ادعى شراء جارية من رجل وأراد ردّها بعيب العور فجهد البائع وقال لم أبعك فأق المشتري بشهود أنه ابتاعها منه وهي عورة وأقام البائع بيته أنه يرى اليه عن العور لم تقبل بيته على البراءة في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف قبلتها وليس هذا كذا بالاشهاد وده فانه يمكنه أن يقول أبرأتى ولم أبعه منك فطلبت اليه فأبرأتى

(١) لانه صار كذا في انكار البع فارتفع التناقض بسكذبه الشرع ونجى بطيرة لفظ (٢) كذا في الجنس الثالث في الفصل السابع عشر من دعوى الخلاصة وقال بعد هذا ومن هذا الجنس صارت واقعة بغير قد صورته امرأة ادعت على رجل أنه تزوجها على كذا من المهر فطالبته بالمهر فأنكر الزوج ١٥٦ النكاح أصلاً فلما أقامت المرأة البينة على النكاح ادعى الزوج أنه خاله على المهر بسمع لانه يحتمل أنه تزوجها منه أبوه وهو صغير وهو لم يعلم بعد

(٣) قال محمد بن رجل أقام البينة على دار في يد رجل أنها له اشتراها من أبيه فلم تزل أولم يقيم بينة وحلف المدعى عليه ثم أقام البينة أنها داره ورثها من أبيه يقبل لانه لا تناقض لاحتمال أنه اشتراها ويحتمل الاب في قبضته على ظاهر ما كلفات وتركها مبرأة لانه لا يحتمل أنه رده بالعب بعد موته فعادت الى ملكه كذا في الوجيز شرح الجناح للحصري في باب في القضاء الذي يكون من الوارث اذا كذا باللسهود ومن أواخر الكتاب وهو يدل على أن امكن التوفيق بكني في دفع التناقض وان لم يذع وفي المسئلة في مسائل التناقض والدفع قبل القضاء قال خواهر زاده تشترط دعوى التوفيق وهو الاصح لكن أفتى أبو السعود بما قاله الخندي بعد

(٤) كذا في النسخ والظاهر أن لفظ الابراء زيادة من الناصح بعد

(٥) كذا في الخامسة في باب ما يطل دعوى المدعى وقال فيه بعد أسطر رجل اشترى من رجل عبداً فوجد فيه عيباً فخاصم البائع فأنكر البائع أن يكون العيب عنده فاستخلف فنكل فتضى القاضي عليه وألزمه العبد ثم قال البائع بعد ذلك قد كنت برئت اليه من هذا العيب وأقام البينة قبل بينته فليأمل في التوفيق بعد

(٦) قال في البرازية بعد هذا بأسطر ينبغي أن يفصل الجواب في المسئلة الاولى ويقال ان قال ليس لك على تبيع دعوى الايقاع ولو قال ما استدنت منك لا لعدم امكن التوفيق وتعامه فيه بعد

في العدة ادعى أنه اشترى منه هذه الدار فأنكر الباع فأقام المدعى بينة على البيع ثم ادعى المدعى عليه الاقالة بسمع هذا الدفع (١) ولولم يدفع الاقالة ولو كان ادعى ايضاً الجن أو الابراء اختلف فيه المتأخرون (٢) في الثاني عشر من الاستروشتة • الفتاوى الخلاصة ادعى أنه اشترى هذه الدار من ذى اليد فأنكر فلما أقام البينة أقام ذى اليد البينة على أن المدعى رد الدار عليه قبلت بينته ولا يكون تناقضاً (٣) رجل ادعى ثمن مبيع عن شرائطه فأنكر فلما أقامت البينة قال أوفيت الثمن بسمع على قياس هذا وكذا امرأة ادعت المهر على رجل بسبب النكاح فأنكر ثم قال أوفيت في التاسع عشر من دعوى التنازع خانية • (خ) ادعى شراء فقال ذى اليد لم أبيع أو قال لا يبيع بيننا أولم يجز ينسب بيع فلما برهن المدعى على اشراء برهن ذى اليد أن المدعى رد عليه المبيع تقبل بينته وينقض البيع وهذا كما لو قال ليس أولم يكن له على شيء قط فلما برهن عليه برهن هو على قضائه أو ابرائه يقبل ولو قال لم يكن بيني وبينك معاملة في شيء لا يقبل منه المخرج في الدين وقال (س) يقبل لو وفق بأن قال لم يكن بيننا معاملة إلا أن شهودي سمعوا منه أنه أبرأني ولو أنكر الباع فبرهن المدعى على الشراء فوجد عيباً فبرهن البائع أنه برئ من كل عيب لا يقبل وعن أبي يوسف أنها تقبل ولو قال لا نكاح بيني وبينك فلما برهنت على النكاح برهن هو على اطلاع تقبل بينته ولو قال لم يكن بيننا نكاح قط أو قال لم أتزوجها قط والباقي بحاله يخفى أن يكون هذا ومثله العيب سواء وثمة في ظاهر الرواية لا تقبل بينة البراءة عن العيب لأن البراءة عن العيب اقرار بالبيع فكذا الطالع يقتضى سبق النكاح فيتحقق التناقض في العاشر من الفصولين • ادعى عليه الفارقض فأنكر فاقبل ما كان له على شيء قط فبرهن الطالب على الدين والمطلوب على الايقاع أو الابراء يقبل لا يمكن التوفيق وقد مر ولو زاد لا أعرفك لا يسمع لعدم امكن التوفيق وعن القدروري بسمع أيضاً الجواز صدور الايقاع والابراء (٤) مر به من وكلائه كما يكون للاشراف ادعى أنه باع منه هذه الجارية ولها عيب ورام الرد عليه فأنكر الباع فلما برهن عليه زعم أنه أبرأه عن كل عيب لا يسمع للتناقض (٥) قال الخصاصي هذا قول الامام فأما عند الثاني فالعيب والدين سيان وسمع كالأول (٦) في الخامس عشر من دعوى البرازية في نوع في الدين • (ق) قال المدعى عليه لا أعرفك فلما ثبت الحق بالبينة ادعى الايصال لا تسمع ولو ادعى اقرار المدعى بالوصول أو الايصال تسمع في باب ما يطل دعوى المدعى من دعوى القنية • (ج) أنكر المودع الوديعة فان جحد الايداع أصلاً ثم أقام بينة على الرد لا يقبل وان أنكر الوديعة (٧) يقبل من المحل المزبور • وفيه ادعى داراً اثنان عن أبيه فقال خصمه لم يكن لا يك فيها حق ثم ادعى أنه شراها من أبي المدعى أو ادعى أن أباها أقر بها له تسمع لانهم لم تكن لا يسه بعد ما شراها ولو قال لم تكن لا يك قط أو لم يكن لا يك فيها حق قط لا تسمع دعواه الشراء لتناقض وتسمع دعواه اقرار أبيه له لعدم التناقض في العاشر من الفصولين • ولو قال أنا لست بوارث له ثم ادعى أنه وارثه وبين الجهمية تصح اذا تناقض في التسب لا يسمع صحة دعواه (٨) في العاشر من الفصولين وقد سبق في السابع من الدعوى

(٧) أي قال ليس لك عندى وديعة والمسئلة مد كور في احاس • رجل

عشر من دعوى البرازية في نوع في الدين وفي الجنس الثالث من السابع عشر من دعوى الخلاصة بعبارة أوضح بعد

(٨) ولو قال أنا وارث لا يصح ما لم يعن جهة ارثه كذا في العمادية في أواخر الفصل السابع • وقال ابن نجيم في البحر في باب

الاستحقاق وعلى هذا أفتيت فيما أقرأه من أن لا يكون له ادعى أنه ابنه تسمع

(١) وفي الفصل الأول من دعوى الخلاصة في نوع في التناقض ولو ادعى أنه ورثها عن أبيه ثم ادعى هو مع آخر أنهم ماورثاها عن الميت وأقاما البينة على ذلك تقبل **سند** (٢) قال في العاشر من العمادية والثالث عشر من الاستروشنة نقلا من العدة لو ادعى المشتري على بائة أن الأرض التي بعث منى وقف على مسجد كذا تقبل وينقض البيع عند الفقيه أبي جعفر وقال الفقيه أبو الليث وبه نأخذ وقيل لا تقبل والأول أصح انتهى وفيهما نقلا من فتاوى رشيد الدين لو أقام المشتري البينة أن هذه الدار كانت وقفا على أولاد فلان أو على مسجد كذا أو على الفقراء أو أن فلانا وقف وسلم إلى المتولى فدعوى الوقف لا تصح من المشتري لأنه ساع في نقض ما تم من جهته ولأنه ليس بخصم في دعوى الوقفية عن الموقوف عليه انتهى قال في العشرين من وقف المحيط نقلا من فتاوى النسفي ادعى مشتري الأرض على بائة أن هذه الأرض وقف وقد بعثنا منى أيها البائع بغير حق قال ليست له هذه الخاصمة وانما تلك للمتولى انتهى وكذا في الثامن عشر من وقف الذخيرة وكذا في الرابع من يوع الجواهر نقلا منه وفي باب الدعوى والبيئات من وقف القضية (قبح) اشترى أرضا ونصرت فيها سنين ثم أقام بينة أن فيها كعدة مسجلة فله أن يسترد عن الكعدة قال رضي الله عنه وفي (ط) ليست الخاصمة في المسئلة اليه وانما هي للمتولى الوقف فان لم يكن له متولى ١٥٧ ينصب القاضي متوليا حتى يخاصم فيثبت الوقفية وبطلان البيع ثم يسترد الثمن وجواب

(ج) مستقيم على قول أبي جعفر وأبي الليث والصدور الشهيد لأن دعواه وإن لم تصح للتناقض لكن بقيت الشهادة على الوقف وأنها تقبل على قول كثير من المشايخ بدون الدعوى انتهى أقول هذا الاختلاف مبنى على اختلاف المشايخ في الشهادة على الوقف بدون الدعوى قال في الثالث عشر من العمادية الشهادة على الوقف هل تقبل بدون الدعوى اختلف المشايخ فيه قال بعضهم لا تقبل وقال بعضهم تقبل وهو اختيار الفقيه أبي جعفر انتهى وسيجيء في الهامش أن الأول قول الإمام وصحبه قاضيان ومنه عليه جماعة قال في التاسع من وقف النصاب إن القاضي الإمام يعفى قاضيان بقول الأصح أنها لا تقبل

• رجل ادعى على آخر أنه ابن عم الميت وطالب الميراث ثم ادعى بعد ذلك أنه أخوه لا تسع فلو عاد وادعى أنه ابن عمه تسع في العاشر من دعوى الخلاصة وقد سبق في الفصل السابع • ادعى الارث بالعمومة ثم بالابوة لا تصح وإن عاد إلى دعوى العمومة تسع في العاشر من دعوى البرازية • (قت) ادعى ارثا وقال لا وارث له غيري ثم ادعى أن معي وارثا آخر تسع دعوى الارث اذ التناقض على نفسه لا يمنع صحة الدعوى لأنه ادعى كل المال لنفسه ثم ادعى بعضه فقدا دعى أنقص من الأول فتسع (١) في العاشر من الفصولين • (ج) أمة جاءت بولد فقال مولاه هو من عبدي هذا وصدقته الأمة فلما مات المولى ادعت أن هذا الولد من المولى وأنهما صارت حرة تسع لأن الدعوى فيما فيه حرمة النكاح ليست بشرط فلا يكون التناقض مانعا في باب ما يطل دعوى المدعى من دعوى القضية وتماه فيه • رجل باع أرضا ثم قال اني كنت وقفها وقال هي وقف على لا تصح هذه الدعوى وليس له أن يحلفه أمالوا أقام البينة فتقبل كالمشهد وادعى عتق الأمة من غير دعوى الأمة تقبل فكذلك هنا تقبل وإن لم تصح الدعوى هو الخسار وكذا لو ادعى المشتري على بائة أن هذه الأرض وقف على مسجد كذا (٢) وفي الحاوي (٣) قال بعضهم تقبل البينة وينقض البيع عند الفقيه أبي جعفر قال الفقيه أبو الليث وبه نأخذ وقيل لا تقبل لأن البائع مناقض والأول أصح (٤) ولو لم يقبل هي وقف على ذكر النسفي في فتاواه أنه لا تسع هذه الدعوى أصلا (٥) والمتولى إذا ادعى ذلك يصح وإن لم يكن غصه متولى ينصب القاضي

وقياسه على الشهادة على عتق الأمة غير مستقيم ٤٠ انشروا في لا فيه حرمة الفرج أمّا هنا لا انتهى فصرر لنا من هذا أن فيه اختلاف التصحيح فيحتاج عند السوى إلى أن قول الزاهدي أن دعواه لم تصح للتناقض محل كلام يعرف بالتأمل وأشرنا إليه في الحاشية **سند** (٢) قوله وفي الحاوي متصل بأول المسئلة وهو ما إذا قال البائع كنت وقفها وقال هي وقف على لا بقوله وكذا لو ادعى الخنيدل عليه قوله لأن البائع مناقض **سند** (٤) وهذا يشير إلى أن دعوى الموقوف عليه صحيحة وفي كلام رشيد الدين إشارة إليه حيث قال في تعليل عدم سماع دعوى المشتري الوقفية لأنه ليس بخصم في دعوى الوقفية عن الموقوف عليه وقد مناه في الهامش قال في العشرين من وقف المحيط والثامن عشر من وقف الذخيرة نقلا من فتاوى النسفي إذا ادعى رجل ضبعة في يد رجل أنها وقف عليه لم تسع الدعوى منه وانما تسع من المتولى انتهى وكذا في التاسع من وقف النصاب وقال فيه وهكذا قال الإمام وفي فتاوى الأصل أنه تصح دعوى الموقوف عليه وقال في المحيط والذخيرة أن الخصاص أشار في وقفه في مسائل إلى أن دعوى الموقوف عليه صحيحة وقال الاستروشني وعماد الدين في فصل دعوى الوقف والشهادة عليه ادعى الموقوف عليه أن هذا وقف عليه إن كانت دعواه باذن القاضي صححت بالاتفاق وبغير إذنه فيه رواية ن والأصح أنها لا تصح ولو كان الموقوف عليهم جماعة فادعى أحدهم أنه وقف بدون إذن القاضي لا تسع روايته واحدة انتهى وقال بعد أسطر مما لا إلى العدة إذا ادعى أنه وقف عليه لا تسع وانما تسع الدعوى من المتولى وفي الفتاوى أنها تسع والفتوى على الأول فظهر من هذا كله أن الأقوال متعارضة فيحتاج عند الفتوى **سند** (٥) معناه لو لم يقبل البائع وقف على بل قال وقف على مسجد كذا ذكر النسفي أنه لا تسع هذه الدعوى أصلا مع قطع النظر عن كون البائع مناقضا لأنه ليس بمتولى ولا موقوف عليه وفي كلامه في النصاب إشارة إليه **سند**

(١) قوله وقيل القائل قاضيان في كتاب الوقف من فتاواه في دعوى الوقف والشهادة عليه (٢) وكذا في وقف الخانية وأشار إليه صاحب الذخيرة وذكر رضى الدين السرخسي في باب ما يمنع صحة الدعوى من دعوى المحيط الاختلاف وقال باع ضيعة ثم أقام بيعة أنها كانت وقفاً عليه وعلى أولاده لا تسمع دعواه لتناقض فإن أراد التحليف ليس له ذلك وإن أقام البيعة قبل يقبل وقيل لا وهو أصوب وأحوط لأن ههنا إقامة البيعة على كون الضيعة موقوفة عليه يدعى فساد البيع حقاً لنفسه فلا يسمع أن لم يكن للبائع بيعة في الفصل الثاني من الباب الثاني من قضاء العناية (٣) الظاهر أن معناه لا يسمع من جهة قبول البيعة فإن

الاختلاف فيه وهذا على قول الامام وأما على قولهما فاقبل البيعة لعدم اشتراط الدعوى

(٤) بمعنى فالو في الوقف لا يسمع قياماً عليه وبعضهم قالوا على عتق الامة وقد سبق تقريره آنفاً وقد سبق الخلاف في هذه المسئلة أيضاً وبعضهم عكس الجواب قال في الوقف لا تسمع وفي دعوى الحرية تسمع كما في الخانية

(٥) أى يسمع من جهة البيعة وكذا من جهة التحليف على القول بأنه يحلف على عتق الامة من غير دعوى وكذا القول بأن التناقض لا يمنع صحة الدعوى (٦) أى لا تسمع أصلاً من جهة التحليف ولا من جهة البيعة

(٧) أى لا يصدق في دعواه ولا يطل البيع بمجرد دعواه وبدل على هذا المعنى سياق كلامه حيث قال ولو ادعى انه ابنه خلق من مائه يثبت النسب ويطل البيع والكردرى زعم أن قوله لا يقبل قوله بمعنى لا يسمع وقال في أول الحادى عشر من الدعوى باع عبداً ثم ادعى أنه أعتقه أو كان حراً ثم باعه تسمع وذكر القاضى باع ثم ادعى أنه كان دبراً وأعتقه لا تسمع ولو ادعى انه علق من مائه يقبل وينبت النسب فيبطل البيع نظيره اشترى عبداً وادعى أنه حر وأزماه الحاكم اقراره فبرهن على الحرية والعبد يشكره يقبل ويرجع بالثمن انتهى ولا يخفى أن كلام قاضيان على ما زعمه مع عدم ملائمة ما بعده

متولياً فيخاصم ويثبت الوقفية فيسترد المشتري الثمن من بائعه في السابع من وقف الخلاصة وكذا في العمادية والاستروثنية • وفى (نقط) باعها فادعى أنه وقفها قبل لا يحلف خصمه اذ التحليف بعد صحة الدعوى ولم تصح لتناقض ولو برهن قبل رد لتناقض وقيل يقبل اذ لتناقض يمنع الدعوى والدعوى ليست بشرط البيعة اذ الوقف حقه تعالى وهو التصديق بالغلة فلا تجب فيه الدعوى كبيعة الطلاق وعتق الامة الا أنه لو كان الموقوف عليه مخصوصاً ولم يدع لا يعطى من الغلة شيئاً وبصرف جميع الغلة الى الفقراء اذ البيعة قبلت طلق الفقراء فلا يظهر حكمها الا في حقهم وقيل (١) ينبغي أن يفصل الجواب لو كان الوقف على قوم بأعيانهم لا تقبل البيعة بلا دعوى وفاها ولو على مسجد أو على فقراء تقبل عندهما لا عند أى حنفية في الثالث عشر من الفصولين (٢) وذكر رشيد الدين هذا التفصيل وقال هكذا فصل الامام الفضلى وهو المختار وهو أقوى أبى الفضل الكرماني في العاشر من العمادية والثالث عشر من الاستروثنية • رجل باع داراً أو عقاراً ثم ادعى أنه باعها بعد ما وقف اخذت الماشيخ فيه والاصح أنه لا تسمع دعواه كما لو ادعى أنه باعه وهو غيره بخلاف ما لو باع عبداً ثم ادعى أنه حر أو ادعى أنه أعتقه ثم باعه فانه تسمع دعواه في فصل الاستحقاق ودعوى الحرية من يوع الخانية • رجل باع عقاراً ثم ادعى أنه باع ما هو وقف اخذت الماشيخ فيه والاصح أنه لا تسمع دعواه بخلاف ما لو اشترى عبداً ثم ادعى أنه حر تسمع دعوى المشتري لأن الوقف لا يزيل الملك ولا يخرج منه من أن يكون محل للبيع أما الحر لا يمس بعمل البيع وعنه لا يملك فكان المشتري مذهباً دينا على البائع من الخانية قبل باب في بيع مال الربا • وفى الاقضية لو ادعى المشتري أن البائع أعتقه قبل البيع وله حق استرداد الثمن صح وكذا لو أقام البائع البيعة أنه أعتقه قبل البيع يقبل في الحادى عشر من يوع الخلاصة • ولو باع عبداً ثم ادعى أنه كان حراً لا يسمع (٣) فبعضهم قالوا مسألة الوقف على هذا (٤) ولو باع جارية ثم ادعى أنه أعتقها قبل أن باعها يسمع ذلك منه (٥) في العاشر من العمادية تقلا من الرشدية • (ط) باع جارية ثم ادعى أنه كان أعتقها قبل البيع وترزجها فهي منكوحته لا تسمع (٦) وان أقام البيعة على اعتاقها تقبل في باب ما يطل دعوى المدعى من دعوى القنية • ولو حررتنا شراء ثم ادعى تحرير بائعه قبل بيعه وطلب منه تسمع لانه دعوى الدين حقيقة لانه يدعى أن يبيع الحر لم يجز فاقبضه دين عليه لاثن في الثالث عشر من الفصولين وكذا في العاشر من العمادية • ولو أقام بائع العبد أنه كان دبراً يسمع استحساناً فيحلف المشتري على العلم أن لم يكن للبائع بيعة في الفصل الثاني من الباب الثاني من قضاء العناية • رجل باع غلاماً ثم ادعى أنه كان أعتقه أو دبره لا يقبل قوله (٧) ولو ادعى انه ابنه علق

يكون مخالفاً لكلامه في فصل الاستحقاق من يوع الخانية وقد سبق آنفاً ومثله بعيد من مثله وقوله نظيره اشترى عبداً من وادعى انه حر الخ لا أساس له بالمقام وادى ما ذكره نظيرتى في المسئتين وذكره قاضيان في البيع الفاسد على أن يكون نظير المسئلة أخرى ذكرها هناك بنى أن قاضيان قال في باب الاستحقاق من يوع شرح الجامع الصغير رجل باع عبداً فادعوا له عنده فباعه الثاني من غيره ثم إن البائع الاول ادعى انه ابنه قال هو ابنه وبطل البيع والقياس أن لا تصح دعواه وجه الاستحسان أنه ادعى أمر اصدقه الظاهر لأن ولادة الجارية في ملكه دلائل ظاهرة على كون الولد منه اذ الظاهر من حالها عدم الزنا فإذا ادعى أمر اصدقه الظاهرة بل =

قوله انه يظهر من كلامه هذا انه لا بد من كون الغلام مولودا عنده حتى نصح دعوواه انه ابنه فالمسئلة الثانية لا تخلو عن اشكال فليست له
وقال في آخر الخامس من وكالة البرازية وان تصاد فاعلى عدم الامر فسخ العقد لا قرار كل واحد بابطال حقه فان حضر الغائب وانكر
الامر فقررتم الفسخ وان زعم الامر فالبيع تام في حقه والفسخ غير تام في حقه صحيح في حق المتعاقدين ويظل الثمن عن المشتري وبين
البائع الثمن لصاحب العبد مثله عندهما وعند الثاني رحمه الله الفسخ ماض في حق مالك العبد ايضا انتهى وهو مخالف لما في شرح
الزيادات لا متابي في باب في المبيع الذي يباع بغير امر صاحبه قال فيه ١٥٩ وعند أبي يوسف بطالب اي صاحب العبد المشتري
بالثمن واذا اذى يرجع على البائع وتسامه فيه

(١) قال العتابي في بيع شرح الزيادات
في باب في المبيع الذي يباع بغير امر
صاحبه فالقول قول من يدعي الامر
والحجة لان مدعي عدم الامر متناقض
ساع في نقض ما ادجبه ولا يقبل قوله
ولا تقبل بينه ولا يصح استخلافه لان
ذلك يترتب على صحة الدعوى ولم توجد
وكذلك اذا اقام أحدهما دية على
صاحبه انه اقر ان رب المال يأمره بذلك
لا يقبل لما ذكرنا ان الدعوى لم تصح
(٢) الحصر المذكور ليس بصحيح لانه يرد
عليه ما ذكره قاضيخان لو ادعى
المشتري ان المبيع حر تسمع دعواه
وما لو باع أرضا ثم ادعى انه كان وقفها
أو انه ما وقف على فان بينه مقبولة على
التحار كذا ذكره اللؤلؤي لكن لا تسمع
دعواه للتناقض مع أنه ساع في نقض
ماتم من جهته كذا في كفالة الجور
في شرح قول المصنف وكفالة بالدرك
نسلم

فتنظر الى الاشياء والنظر في كتاب القضاء
والدعوى تجد المستثنى زيادة على ما ذكر
هنا

(٣) وفي القوائد الزينية مثل عن ناظر
اجر عينا بأجرة معلومة ثم ادعى أن الأجرة
غير المنزل فهل تسمع الدعوى أولا أجاب
لا تسمع لما ذكره صاحبنا في بيع الاب
ملك ابنه لو باع ثم ادعى أنه بغيره فاحش

لا تسمع والجامع بينهما السعي في نقض ماتم من جهته انتهى أقول قد عرفت مما كتبتاه في الهامش أن جوابهم فيما اذا باع الاب
ملك ابنه ثم ادعى الغيب بأنه لا يسمع ليس على اطلاقه بل اذا أقر بقبض ثمن المثل فيجوز أن يكون الكلام كذلك فيما اذا اجر المثل في الوقف
ثم ادعى الغيب فصل التوفيق بين ما في القنية وما في القوائد الزينية فليست أمثل (٤) وهذا اذا ادعى الصبي وان ادعت المرأة
وقالت لم أكن وصية قال قاضيخان قال محمد بن الفضل لا تصدق المرأة على المشتري ويبيعها موقوف الى بلوغ الصغار فان قالوا بعد
البلوغ انها كانت وصية جازية ها وان كذبوها بطل البيع

من مائه يثبت التسبب ويظل البيع في فصل الاستيلاء من عتاق الخالية وقدمت رايته
عبد معروف رجل في يد آخر باعه رجل فقال البائع بعث بلاء امر المالك وبرهن المالك
على اقرار المشتري أنه باعه بغير امر المالك لا يقبل للتناقض ولا يملك تحليف البائع أيضا
(١) وكذا لو ادعى المشتري فساد العقد دون البائع وأصله أن من سعى في نقض ماتم
من جهته لا يقبل الا في موضعين اشترى عبدا وقبضه ثم ادعى أن البائع باعه قبله من فلان
الغائب بكذا وبرهن يقبل والثاني وهب جاريته واستولدها الموهوب له ثم ادعى الوهاب
أنه كان دبرها واستولدها وبرهن يقبل وبستردها والعقر (٢) في الحادي عشر من بيع
البرازية وكذا في الخلاصة نقلنا من الزيادات (بج) الوصى باع ثم ادعى أنه باع
بغيره فاحش تسمع واقدمه على البيع لا يمنع دعوى الفساد وكذا امتولى الوقف اذا اجر
الوقف ثم ادعى أنه اجر باقل من اجر المثل (٣) وكل من باع ثم ادعى الفساد تسمع وتناقضه
هذا لا يمنع دعواه قال استاذنا فعلى هذا يحتاج الى الفرق بينه وبين ما في الجامع الصغير أنه
اذا باع عبد الغير ثم زعم البائع أو المشتري أنه باع بغير امر المالك لا تسمع دعواه في باب
ما يطل دعوى المدعي من دعوى القنية الاب اذا باع عقار ابنه الصغير بغيره فاحش
لا يجوز له أن يخاصم الا اذا أقر وقال بغير المثل وكتب ذلك في الصلح من بيع العمدة
للاصد والشهيد (قن) كفل بغير أمره ثم الكفيل برهن على فساد البيع والنكاح
لا يقبل لان اقدامه على انترام المال اقراره منه بصحة سبب وجوب المال فلا تسمع منه بعده
دعوى الفساد ولو برهن على ايفاء الاصيل أو برانه يقبل لانه تقرير للوجوب السابق
(خ) كفل عنه بالفل رجل يذعه بغيره من الكفيل أن الالف المدعاة ثمن خمر لا يقبل وفيه
لو قال الكفيل الالف المدعاة ثمار أو ثمن خمر أو نحوه مما لا يجب لا يقبل قوله ولو برهن
على اقرار الكفيل له به وهو يجب لا يقبل وليس له أن يحلف الطالب ولو أقر به الطالب
عند القاضي يرى الاصيل والكفيل جميعا أقول لا يقال للمباري باقراره ينبغي أن تقبل
بينه اقراره لان البيئة تسمع عند صحة الدعوى وقد بطلت هنا لانه متناقض لان كفالة
اقرار بصحتها ولو اذاه الكفيل فأراد الرجوع على الاصيل والطالب غائب فبرهن الاصيل
على أن المال كان قمارا أو ثمن خمر أو مينة أو نحوه لا يقبل ويؤمر ما دانه الى الكفيل ويقال له
اطلب خصمك وخصمه في العاشر من الفصولين رجل اشترى كرا من امرأة وادعى ابنه
وهو غير بالغ أن هذا الكرم له وصدقته الام وزعمت ما كانت وصيته يوم البيع وقد كانت
أقرت أنها وصيته من جهة أبيه قال فدعوى الاب باطله الا أن يكون مأذونا في التجارة
أو مأذونا في الخصومة من جهة من له عليه ولاية وتصديق المرأة على نفسها تتضمن قيمة
ما باعت ولا تصدق على المشتري ووجوب الضمان عليهما واحدا والروايتين عن أبي
حنيفة (٤) في التاسع عشر من دعوى التنازع الثانية وكذا في المحيط وكذا في الاول

لا تسمع والجامع بينهما السعي في نقض ماتم من جهته انتهى أقول قد عرفت مما كتبتاه في الهامش أن جوابهم فيما اذا باع الاب
ملك ابنه ثم ادعى الغيب بأنه لا يسمع ليس على اطلاقه بل اذا أقر بقبض ثمن المثل فيجوز أن يكون الكلام كذلك فيما اذا اجر المثل في الوقف
ثم ادعى الغيب فصل التوفيق بين ما في القنية وما في القوائد الزينية فليست أمثل (٤) وهذا اذا ادعى الصبي وان ادعت المرأة
وقالت لم أكن وصية قال قاضيخان قال محمد بن الفضل لا تصدق المرأة على المشتري ويبيعها موقوف الى بلوغ الصغار فان قالوا بعد
البلوغ انها كانت وصية جازية ها وان كذبوها بطل البيع

من باب في بيع غير المالك وزاد فيه قيدا وقال فان عجز عن اشتداد الضبعة بضمن المراء فبما باعت على الرواية التي تضمن الفاسد قيمة العقار بالبيع والتسليم انتهى بناء على أن في وجوب ضمانات العقار بالبيع والتسليم روايتين من أبي حنيفة كذا في المحيط وأشار قاضيان في البيوع الى اختلاف الرواية ١٦٠ وقال في الوقت في فصل في دعوى الوقف والشهادة عليه ان العقار بضمن بالبيع

والتسليم عند الكل وقال في غصب الهداية فهو على الاختلاف في الغصب هو الصحيح قاله احتراز عن قول من قال ان ضمان بالبيع والتسليم بالاتفاق ونظامه في شرح الهداية ويحيى في الغصب ١٢٠ (١) قال في السابع من عتاق المحيط والذخيرة معزيا الى شيخ الاسلام فان أقامت بعد الصلح بينة أنها حرزة الاصل أو أنها كانت لهذا المذعي أعتقها عام أول تريد الرجوع بالمائة على المذعي قبل بينتها وبطل الصلح وان أقامت بينة أنها كانت لفلان عام أول أعتقها في ذلك الوقت لا تقبل بينتها انتهى ولا يخفى أن وجه الفرق يحتاج الى تأمل صادق فتأمل اعطك تهدي ١٢٠

(٢) وفي الثالث والعشرين من دعوى المحيط ادعى المدينون القضاء وأنكر رب الدين وحلف ثم أن المدينون صالح رب الدين من ذلك على شيء ثم أقام البينة أنه كان قضاء الدين هل تسمع بينته اختلاف المشايخ فيه وذكر في كتاب الصلح مسألة تدل على القبول وصورتها استعار من آخر دابة الى آخر ما في المتن وجزم في الخاتمة وفتاوى رشيد الدين بأنه تسمع ولم يذكر خلافه وقد سبق بيانه وقال في الرابع عشر من دعوى البرازية ادعى الدين وصالح ثم ادعى المدينون المصالح الايفاء أو الابرأ قبل الصلح لا يسمع وكذا في الخامس عشر منه في نوع في الميراث ولا يخفى ما فيه من الاطلاق ثم أعاد المسئلة في أواخر الثاني من كتاب الصلح وفصل على ما في الخاتمة والرشيدي وذكر هذه المسئلة في التاسع عشر من دعوى المحيط أيضا وقال فيه وعندى

من دعوى الولوية • صبي باع أو اشترى وقال اني بالغ ثم قال اني كنت غير بالغ يتطرائى حاله ووقته ان كان بحال مثله يبلغ لا يلتفت الى بحدوده من بيوع العمدة للصدر الشهيد • قن ادعى أن مولاي أعتقني فأقام بينة عليه فقبل أن يقضى أقر القن برق على نفسه ثم أقام بينة على الاعتراف تسمع اذا تناقض فيه لا يمنع اذ حرزة الاصل كما تخفى فكذلك التحرير يخفى اذ المولى يستبد به • (حل) ادعى أنها أمة فأنكرت فصالح على مائة جاز وكانها أدت بدل العتق على مال فلورعت على تحريرها ترجع بالمائة ومصالحتها لم تكن تناقضا (١) اذ لها أن تقول اني لم أعلم بالعتق حين صالحته • (فسر) ادعى عتقا ثم ادعى حرزة الاصل تسمع اذ الحرزة لا تقبل النقص والتناقض انما يمنع ما يقبل النقص ادعى اني كنت عبدك وحررتني فبرهن المذعي عليه أن ما ادعت قبل هذا اني كنت ملكا أيك وحررتني أبول لم يكن تناقضا في التاسع والثلاثين من جامع الفصولين وكذا في الأربعين من العمادية • ادعى الرقيق حرزة الاصل ثم العتق العارضي تقبل ولا يمنع التناقض صحة الدعوى في الحادي عشر من دعوى البرازية وقد سبق بيانه في التاسع من دعوى مجرنا هذا • (فسر) صالح عن دعوى دين ثم برهن على الايفاء أو الابرأ لو صالح عن انكار لا تسمع بينته لان هذا اقتداء عن اليمين فلا يقبل وكذا لو أقر بدين ولم يدع الايفاء أو الابرأ وصالح ثم ادعى الايفاء أو الابرأ لا يقبل ولو ادعى الايفاء أو الابرأ وأنكر فلم يقدر على اثباته فصالحه ثم برهن على الايفاء أو الابرأ يقبل لعدم التناقض وهذا الصلح لم يقع فداء عن اليمين اذ لا يبرهن على المذعي عليه في هذا الوجه قبل الصلح (٢) في العاشر من الفصولين وكذا في الخاتمة في باب ما يطل دعوى المذعي • استعار من آخر دابة وهلك الدابة فأنكر رب الدابة الاعارة وصالحه المستعير على مال جاز فان أقام المستعير بعد ذلك بينة على العارية وقال انها اتفقت قبل بينته وبطل الصلح وان أراد استخلاف المعير فله ذلك في الثالث والعشرين من دعوى المحيط وكذا في التاسع عشر منه • رجل ادعى دارا في يدي رجل فصالحه المذعي عليه على الالف على أن يسلمها للمذعي عليه ثم أن المذعي عليه أراد أن يقيم البينة أنها له البرجع في الالف فليس له ذلك وكذلك ان أقام بينة أنها كانت لفلان اشترتها منه أو أنها كانت لايه فلان مات أبوه وتركها مبرأ له هكذا روى ابن جماعة عن أبي يوسف وعمل فقال لانه كان القول فيها قوله وانما اقتدى بيمينه بما بذل فلا يستطیع أن يرجع فيه ولو أقام بينة أنه كان اشتراها من المذعي قبل الصلح قبل بينته وبطل الصلح ولو لم يقم على الشراء وانما أقام بينة على صلح صالحه قبل هذا أمضيت الصلح الاول وأبطل الثاني في أواخر الثالث والعشرين من دعوى المحيط البرعاني وكذا في الثالث من دعوى الظهيرية • ادعى على آخر بالارث من أبيه فصول على مال ثم ادعى المذعي عليه أن بائعي كان اشتراه من أبيه أو ادعى الدين وصالح ثم ادعى المدينون المصالح الايفاء أو الابرأ قبل الصلح لا يسمع (٣) في الرابع عشر من دعوى البرازية في نوع في الصلح • رجل ادعى على رجل ألفا فبعد المذعي عليه وأعطاه اياه على الجود أو صالحه من دعواه ثم أن المذعي عليه أقام البينة أن المذعي قال قبل أن يقبض مني المال أو قال قبل الصلح ليس لي قبل فلان

أن الجواب في مسألة الدين على التفصيل ان صالحه عن الدين لا تقبل منه دعوى القضاء لمكان التناقض لان الصلح عن الدين اقرار بقيام الدين وقت الصلح وأنه يناقض دعوى القضاء قبل ذلك وان صالحه عن دعوى الدين تقبل منه دعوى القضاء لانه لا تناقض هنا • (٢) والمسئلة الاولى مذكورة في أواخر النيات والعشرين من دعوى المحيط ١٢٠

شيء فالصلح وقضاء المال ماضيان وان أقام البينة أنه أقر بذلك بعد الصلح أو قضاء المال
يطل الصلح والقضاء وان كان القاضي قضى عليه بالمال بالبينة ثم أقام المدعى عليه البينة
أن المدعى أقر قبل القضاء أنه ليس له على المدعى عليه شيء يطل عنه المال في فصل
في دعوى المنقول من دعوى الخالية * وذكر في المتن رجل ادعى في يد رجل متاعا
أودار أنها له وأقام البينة وقضى القاضي له فلم يقبضه حتى أقام الذي في يده البينة أن
المدعى أقر عند غير القاضي أنه لاحق له فيه قال ان شهد وأنه أقر بذلك قبل القضاء بطل
القضاء (١) وان شهد وأنه أقر به بعد القضاء لا يطل القضاء في فصل في تكذيب
الشهود من الخالية وكذا في فصل في دعوى المنقول * (فقط) ادعى ثوبا فأنكره فصالح
ثم برهن أن المدعى أقر قبل الصلح أنه ليس له (٢) لا يقبل ونفذ الصلح والقضاء لا فقدان
عينه ولو برهن أنه أقر بعد الصلح أن الثوب لم يكن له بطل الصلح لأن المدعى باقراره هذا
زعم أنه أخذ بدل الصلح بغير حق بخلاف اقراره قبل الصلح بل وازان يملكه بعد اقراره
قبل الصلح فان كان القاضي علم أن المدعى أقر قبل الصلح أن الثوب ليس له يطل الصلح وعلم
القاضي باقراره قبل الصلح كإقراره بعد الصلح في العاشر من الفصولين ملخصا * ادعى
دينا على وارث فبرهن ثم أن غيره من الورثة صالح معه ثم أن غير المصالح من الورثة برهن
على إيفاء مورثه ذلك الدين وبرهن عليه بسمع ولا يعطى له بدل الصلح وان برهن المصالح
لا يسمع ويلزمه تسليم البديل في آخر الرابع عشر من دعوى البرازية وكذا في الخامس
عشر منه في نوع في الميراث * (ط) ادعى بعض الورثة ديناً في التركة بعد تمام القسمة
صح (٣) وله أن ينقض القسمة ولو ادعى عينا من أعيان التركة أنه اشتراها من الميت
أو وهبه الميت له وسلمه إليه لا تسمع بعد القسمة (٤) من دعوى القسمة في باب ما يطل دعوى
المدعى وكذا في النامن والعشرين من الفصولين بعلامة (ص فتح كن) * ورثة اقتسموا
أرضاً وورثوها ثم ادعى أحدهم أنه كان ملك جده مالا يسه تخليكا شرعيا ومات أبوه عنه
فالأول ملك المدعى ولم يكن عالما وقت القسمة لا تسمع من المحصل المزبور * وفي المنية
ابن اقتسم التركة ثم ادعى أحدهما أن أباه كان جعل له هذا الشيء المعين من الذي كان
داخل تحت القسمة ان قال انه كان في صغرى يقبل وان مطلقا لا في الاول من دعوى
البرازية * ولو صالح أحد الورثة على شيء ثم ادعى عقارا أن الأب وهبه له حال صحته وسلمه
إلى تسمع لو لم ينص على العقار وقت الصلح لا لو نص في الثاني والعشرين من الفصولين
* اذا قال أنا برى من هذا العبد أو من هذه الدار ثم ادعاه وأقام بينة لم تقبل منه لأن البراءة
من العين براءة من ملكه ومن كل حق هو فيه إلا أن يدعى حقا حاداً بعد البراءة وما يقال
ان البراءة من العين لا تصح معناه أنه لو برى عن عين مملوكة له لا يطل ملكه من أوائل دعوى
القاعدية وكذا في كتاب الاقرار منه * المرأة مع الاولاد اذا اقتسموا التركة على السوية
ثم ادعت المهر عاينهم ان قبضت زيادة لا جمل المهر لا يكون لها حق طلب الصداق بعد ذلك
لأنها أخذت عوضاً عن المهر (٥) في الرابع والعشرين من الاسترشادية وكذا في النامن
والعشرين من العمادية والفصولين * وفي المتن اذا دفع الوصي إلى اليتيم ماله بعد البلوغ

(١) لأن الثابت بالبينة كالثابت عياناً
ولو عاين القاضي اقراره بذلك كان الحكم
على هذا الوجه وكذا في الخالية في تعليل
المسئلة سدد

(٢) وعبرة الظهيرة في الثالث من
الدعوى أنه لاحق له في هذا الثوب بدل
ليس له وكذا في عبارة المحيط الظاهر أنه
لا فرق بين العبارتين سدد

(٣) ولم تكن القسمة ابراء عن الدين كذا
في النامن والعشرين من الفصولين سدد
(٤) لأن اقدمه على القسمة اقراره
ان ما دخل تحت القسمة تركه الميت
ميراثاً لهم عن الميت فكان مناقضاً كذا
في فصل في تكذيب الشهود من شهادة
الخالية سدد

(٥) المسئلة مذكورة في أواخر الثالث
والعشرين من دعوى المحيط على هذا
الوجه وكذا في آخر الجلس السادس من
السابع عشر من دعوى الخلاصة سدد

(ترجمة) (١) يعني أذنيه وكذا ما بعد ٥ (ترجمة) (٢) أحلتك على فلان وهو الحال ٥ (ترجمة) (٣) فلان أعطاك بامر ٥ (٤) ووجه ذلك أن يقول قضيتها في سوق سمرقند ١٦٢ كما ادعت أولاً فجاء في القضاء وعجزت عن اثباته بالبيعة فقضيتها ثانياً

في قرية كذا كذا في التاسع عشر من دعوى المحيط وكذا في الخاتمة في أواخر باب ما يطل دعوى المدعي وكذا في الرابع من دعوى جواهر الفتاوى وقال في المحيط وقيل على الرواية التي لا تشترط التوفيق وتكتفي بإمكان التوفيق ينبغي أن لا يطل دعواه ويتقبل ذلك منه من غير توفيق ٥

(٥) قال ادعى رجل على رجل مائة درهم وهو ينكر وأقام البيعة أن للمدعي قد أقر أن خمسين درهماً من هذه المائة مصارفة أي ربا وأراد أن يقيم البيعة على هذا الاقرار كان شيوخنا تفق بأنه يتقبل وفي الجامع الصغير في مثل هذا حال لا يتقبل وذكر هذه المسئلة في الخصال في فصل بيع الموقوف وأحالته إلى الجامع الصغير ووجه ذلك أن البيعة إنما تقبل بعد صحة الدعوى وأنه متناقض في دعوى اقرار المدعي بذلك كما هو متناقض في دعوى ذلك من غير أن يضيفه إلى اقرار المدعي وهذا لأن مدعى الاقرار يدعي ثبوت ما أقر به فلا يفتقران فأما لو أقر المدعي بذلك بين يدي القاضي فالقاضي يرد دعواه في الخمسين لأن ههنا لا يحتاج إلى الدعوى ثم إلى اثبات الدعوى بالبيعة فلا يتأتى التناقض المانع كذا في أواسط دعوى القاعدية ٥

وفي باب البيع الذي يباع بغير إذن صاحبه من يوع شرح الزيادات لقاضيخان والغنائي ما يدل على أن اثبات اقرار المشتري بالبيعة ليس كإقراره معاينة من حيث أنه لا يثبت به إلا البيعة إنما تقرّب على الدعوى الصحيحة والدعوى لم تصح لتناقض وتوضيحه ما كتبناه في الخاتمة

فأشهد الآن على نفسه أنه قبض منه جميع ما كان في يده من تركه والده ولم يبق من تركه والده عنده شيء من قليل ولا كثير إلا وقد استوفاه ثم ادعى بعد ذلك في يد الوصي شيئاً وقال هو من تركه والدي وأقام البيعة قبل بيئته وكذا لو أقر الوارث أنه قد استوفى ما تركه والده من الدين على الناس ثم ادعى على رجل ديناً للولد تسمع دعواه * في فصل في تصرف الوصي في مال اليتيم من وصايا الخاتمة وكذا في فصل القبض والابراء من كتاب الاقرار وكذا في باب ما يطل دعوى المدعي من المدعى * ولو أقر الوصي أنه استوفى جميع ما كان للبيعت على الناس ثم ادعى على رجل ديناً للبيعة تسمع دعواه في باب ما يطل دعوى المدعي من الخاتمة * ولو ادعى الدين فأقر ثم قال رسائده أم (١) أن كان كلا القولين في مجلس واحد لا يقبل للتناقض وإن قفر فاعن هذا المجلس ثم طال رسائده أم وأقام البيعة على الإيفاء بعد الاقرار بأنه على يقبل لعدم التناقض وإن ادعى الإيفاء قبيل الاقرار لا تقبل في الثامن عشر من الاستروثنية * (م) المدعي عليه ادعى إيفاء ثم قال فلان حواله كرم وأورسائده است (٢) قيل لا يسمع للتناقض إذا حلولة غير الإيفاء وقيل يسمع لأن إيفاء المحال عليه إيفاء المحيل ألا ترى أنه لو حلف ليعطين حقه فأحاله وأخذه من المحال عليه برّ وكذا لو حلف لا يعطى حقه فأعطاه أحاله عليه حنث ولو ادعى الإيفاء ثم قال فلان كرس بتوداد بامر من (٣) يتقبل ولا تناقض كما في مسئلة الامر باليد وقد مررت في العاشر من الفصولين وكذا في التاسع عشر من دعوى المحيط (فقط) ادعى ألفاً فقال خصمه أذنيه في سوق سمرقند وعجز عن البيعة ثم قال أذنيه في قرية كذا وبرهن تقبل إذا التوفيق يمكن (٤) وهذا يدل على أن إمكان التوفيق يكتفي من غير دعوى التوفيق * (بق) ادعى أداء دينه بسمرقند ثم برهن على أدائه بجغاري كان تناقضا إلا إذا وفق في العاشر من الفصولين ملخصاً * رجل ادعى على آخر ديناً فقال المدعي عليه قد أذنيه ثم ادعى أنه أبرأه يكون مسموعاً ولا يكون مناقضاً لأنه لا تناقض فيه يقال براءة قبض واستيفاء في الأول من دعوى جواهر الفتاوى * وإن ادعى الإيفاء في المصر في مكان معين منه ولم يمكنه اثباته فادعى الإيفاء في القرية لا تسمع كذا في الفتاوى والقياس على ما مر أن الإيفاء قد يكون بيابطل وقد يتكرر بسبب انكاده الإيفاء الأول ينبغي أن يصح لو وفق وبرهن عليه في الخامس عشر من دعوى البرازية في نوع في الدين وعقابه فيه * قال سمعت شيخ الإسلام القاضي علاء الدين المروزي يقول يقع عندنا كثيراً أن الرجل يشتر على نفسه بمال في صدق ويشهد عليه ثم يدعي أن بعض هذا المال قرض وبعضه ربا عليه (٥) ونحن نفق أن أقام على ذلك بيعة تقبل بيئته وإن كان مناقضاً لأننا لم أنه مضطر إلى هذا الاقرار * (فجيم) باع عشرة وكتب في الصدق وأشهد على نفسه بقبض الثمن ثم ادعى على المشتري أنه أقر أنه بقي عليه نصف الثمن وأقام بيعة تسمع قال استاذنا وإن كان ما ذكره شيخ الإسلام يصلح وجهاله لكن الوجه الصحيح أنه وإن كان مناقضاً لأنه لما ادعى اقرار المشتري بذلك فقد ادعى تصديق الخصم فيه وأثبت بالبيعة والنسب بالبيعة كالثابت عياناً ولو عاينا اقرار المشتري بيقام شيء من الثمن تسمع دعوى البائع ولا يكون التناقض مانعاً وقد نص في (ط) بأن التناقض يرتفع

نقل من القاعدية لكن في الثاني من ربيع شرح زيادات لقاضيخان كلام يقرر ما في القنية ويخرج به الجواب عما سبق به تصديق

(١) أي ادعى البائع البيع على المشتري ويجوز أن يكون المعنى ادعى ١٦٣ المشتري البيع على البائع والعبارة تحتاهما

(ترجمة)

(٢) كنت استوفيت مقداراً وكذا تفصيلاً ما يأتي بعد في الهامش اهـ

(٣) ذكره في الخاتمة في باب ما يطل دعوى المدعي وفيه تغيير يسير والمآل اهـ وفي أو آخر دعوى الماتعة أن القوي على أن لا يسقط اهـ

وكذا في السابع من العمادية والثاني عشر من الاستروثنية نقلاً من فتاوى فاضلان في باب ما يطل دعوى المدعي من كتاب الدعوى وعبارة رجل ادعى على رجل مالا وأقام البينة ثم قال بعد إقامة البينة اني قد استوفيت من هذا المال كذا هل تبطل بيئته قالوا ان قال استوفيت من هذا المال كذا لا تبطل بيئته لأنه يمكنه أن يقول استوفيت بعد إقامة البينة وان قال قد كنت استوفيت من هذا المال كذا أو قال بالفارسية جند بني ياقته بودم بطلت بيئته انتهى ولا يخفى على أحد ما في الكتب الثلاثة المذكورة من الخطب والخلل في نقل المسئلة اهـ

(ترجمة)

(٤) ثوب رجل فقده في دكان القصار فادعى على أحد التلامذة فخلفه ثم ادعى على غيره لا تسمع

(٥) وفي مسئلة القسامة ان ادعى الولي القتل على رجل بعينه من أهل المحلة لا يكون ابراء للباقي في ظاهر الرواية عن الامام فعلى قياس هذا كان الظاهر أن تسمع دعواه على تلميذ آخر وحزم به الخجندی في موضع آخر ذكره بعد هذا ولم يذكر الخلاف فالظاهر أن من قال تسمع قاله على قياس قول الامامين وهو رواية عن الامام اهـ

بتصديق الخصم قلت وعلى هذا لا يلزم ما اذا ادعى بقاء شيء من الثمن حيث لا تسمع لعدم التصديق في باب ما يطل دعوى المدعي من دعوى القنية • ادعى عليه (١) البيع فأنكر فبرهن على البيع فادعى المدعي عليه فسخه تسمع ولا يكون متناقضاً لأن وجود ما عدا الشكاح فسخ • ادعى عليه شراء عبده فأنكر فبرهن عليه فادعى عليه أنه رده عليه بالعيب تسمع لأنه صار مكذباً في أنكار البيع فارتفع التناقض بشكذيب الشرح كما ارتفع بتصديق الخصم في الاول من دعوى البرازية في نوع في الدفع • والتناقض يرتفع بتصديق الخصم وبشكذيب الحاكم أيضاً كمن ادعى أنه كفل له عن مديونه بألف فأنكر وبرهن الدائن أنه كفل له عن مديونه وحكم به الحاكم وأخذ المكفول له منه المال ثم أن الكفيل ادعى على المديون أنه كان كفل بأمره وبرهن على ذلك يقبل عندنا ويرجع على المديون بما كفل لأنه صار مكذباً شرعاً بالملك لبياعه ولذا اذا استحق المشتري بالحكم يرجع على البائع بالثمن وان كان كل مشتر مقتراً بالملك لبياعه لكنه لما حكم ببرهان المستحق صار مكذباً شرعاً بانصال القضاء به في نوع في التناقض من دعوى البرازية • ولو ادعى على رجل أنه كفل له عن فلان بأمره بكذا فأنكر فبرهن فادعى ما كفل بالزام القاضي حكمه بالرجوع على الاصيل وقال زفر لا يرجع للتناقض ولنا أنه صار مكذباً شرعاً بقضاء القاضي فصار جوده كعدمه في كنفه شرح المجموع لابن ملاء ملخصاً • ولو ادعى على رجل أنه كفل له بمال عن فلان فأنكر الكفيل الكذالة فأقام المدعي عليه بيئته فالزمه القاضي وأدى المال ثم أقام البينة أنه كفل بأمره المكفول عنه لا تسمع بيئته من كفالة خزنة الا كل نقلاً عن المستحق وقامه فيه ملخصاً • (نخ) ادعى عليه مالا بحكم الكفالة فقال مات كفلت أصلاً ثم أقام بيئته عليه فادعى أن الاصيل أذاه لا تسمع منه لأنه انما تسمع على اعتبار كونه كفيلاً والافه وفضولي فتضمن دعوى الاصيل في مقام الخصومة الاقرار بالكفالة وأنه أنكره في الابتداء فهو متناقض في باب ما يطل دعوى المدعي من دعوى القنية • ولو أن رجلاً اشترى عبداً ثم ادعى به عيباً فاستخلف البائع فشكل وقضى القاضي عليه بالنكول ثم أن البائع أقام البينة أنه تبرأت اليه من هذا العيب تقبل بيئته اذا ادعى البراءة بعد انكار الدين أو العفو عن القصاص بعد انكار القصاص تسمع في باب اليمين من دعوى الخيانة • (خ) برهن على مال ثم قال اني استوفيت من هذا المال كذا أو قال بالفارسية جند بني ياقته بودم (٢) بطلت بيئته في العاشر من الفصولين • (خ) برهن على ثلثمائة درهم وحكم له ثم أقر أن عليه مائة درهم لهذا المدعي عليه قال الصفار سقط عنه المائتان وقال غيره من المشايخ لم يسقطا (٣) (قن) اذا ادعى عليه أربعة أشياء سماها فأنكر فخلف ثم قال المدعي كنت أخذت الاثنين من الاربعة وبرهن على الاثنين يقبل من المحل المزبور قال جماعة كسي اندرد كان كازر غائب شده است بريكي شا كرد دعوى كرد و سو كندش داد باز بردي كرى دعوى مي كند نشنوند (٤) عند بعضهم وأصله مسئلة القسامة (٥) وعند بعضهم نعم من أوائل دعوى القساعدية • قال أودع شيئاً في دكان رجل وله تلامذة فغاب المتاع فاخذ احدهم وحلقه ثم اتهم تلميذاً آخر هل له أن يخاصم ويحلفه اذا أقر أو لا ان الاول هو الخائن أم لا اجاب نعم لأنه

(١) ليس لك هندی شيء ٥

(٢) ذكره في الثالث من دعوى الظهيرية وعبارته سئل شمس الاسلام محمود الاوزجندی عن ادعى نصف دار معينة في يد رجل ثم ادعى بعد ذلك جميعها قال لا تسمع دعواه ولو كان على العكس تسمع دعواه والصواب أنها تسمع في الوجهين جميعا انتهى وكذا في التاسع عشر من دعوى المحيط وفي القضية في باب ما يطل دعوى المدعى من ادعى نصفها فله أن يدعى كلها وهو اختيار (م) وقال (فتن) لا تسمع وقال في الاول من دعوى الخلاصة والنصاب نقلا من الاقضية أنه لا يسمع ولم يذ كر خلافه فظهر أن فيه اختلاف المشايخ فيحاط عند الفتوى وقال الكردي في نوع في الدفع من دعوى قتاواه الفتوى على أنه اذ لم ينتف الملك في الزائد تسمع دعوى الزائد وان نفاء لا انتهى ولم أجده في غيره فعليك بالمراجعة الى الكتب لعلك تهتدي به وقال الكردي في نوع في الدفع من دعوى البرازية ادعى نصف دار أولئها ثم ادعى كلها أولئها قال شمس الاسلام لا تسمع وفي العكس تسمع والصواب أنها تسمع فيهما ولم يفرق بين النصف والنث ثم قال والفتوى على أنه اذ لم ينتف الملك في الزائد تسمع دعوى الزائد وان نفاء لا انتهى قال في وجهه لأنني الملك عند وجود المتاع اقرار أي اقرار بأنه ملك المنازع هذا ما ذكره الكردي أقول لم يفرق الكردي بين اقرار ذي اليد وبين اقرار المدعى وفي السابع من العمادية والسادس من جامع الفصولين كلام طويل مناسب للمقام فلا تغفل عنه وتاقل به

صار مكذبا في حق الاول من اواسط دعوى القاعدية * ادعى على زيد أنه دفعه مالا لدفعه الى غريمه وحاقه ثم ادعى على خالد وزعم أن دعواه على زيد كان ظنا لا تقبل لان الحق الواحد كما لا يستوفي من اثنين لا يخصص مع اثنين بوجه واحد في الفصل الاول من دعوى البرازية في نوع في الدفع وكذا في باب ما يطل دعوى المدعى من دعوى القضية * ادعى على رجل أنه كان باع منه عبدا واستحق منه وأراد الرجوع عليه ثم ادعى هذا المدعى على غيره وقال كانت الدعوى الاولى غاطلا لا يصح للتناقض الا أن يوفق ويقول كأن الاول باعه مني فأنت كرفاءه من الثاني فاشتريته منه فحينئذ تسمع * ولو ادعى على الأب أنك بعته مني ثم ادعى على الابن أنك أنت البائع ان كان باع ملك الابن حال صغره تقبل لانه اذا باع بالوكالة أو الوصاية وادعى على الموكل والصغير بعد بلوغه تقبل وان كان باع ملك ابنه البالغ لا تصح كما ذكرنا في الاجنبى في السادس عشر من دعوى البرازية قبيل كتاب الاقرار * (س) ادعى عليه أني دفعت الى فلان دراهم وقبضتها منه ثم ادعى أنك قبضتها مني لا يصير مناقضا لان يد المودع يد المودع في باب ما يطل دعوى المدعى من دعوى القضية وكذا من دعوى القاعدية * ادعى ما لا يقال مراد ادعى نيست (١) لاني دفعت الى وكيلك فلم يقدر على اثباته فقال دفعت اليك لا يقبل قوله بلا توفيق ولو وفق وقال دفعت الى وكيلك لكذلك انكرت الوكالة فدفعت اليك يقبل * ولو قال دفعت اليك ثم قال دفعت الى وكيلك يقبل قوله ولم يصح مناقضا وان لم يوفق في التاسع والثلاثين من الفصولين * ادعى عليه أنه اسلمك عيناه وعليه قيمته ثم ادعى أن العين قائم في يده وعليه احضاره يقبل وكذا على القلب لانه مكان الخفاء فيعفى فيه التناقض ذكره القاضي في نوع في التناقض من دعوى البرازية وعنايه فيه * ادعى نصف دار ثم ادعى كله قبيل لا تسمع ولو على العكس يقبل والصواب أنه يقبل في الوجهين جميعا صكذا (فقط) * وفي (فتن) ادعى نصفه ثم كله لا تسمع لان دعوى نصفه اقرار أنه لملك له في كله فيصير مناقضا بدعوى كله بخلاف عكسه وفيه ادعى ثلثه ثم ثلثه تسمع ولو ادعى ثلثه وقال لاحق فيمأوراء ثلثه ثم ادعى ثلثه لا تسمع للتناقض (٢) أقول بين مسئلتى النصف والثلث منافاة فينبغي أن تحملا على الروايتين في العاشر من الفصولين * امرأة ادعت مهر المثل ثم ادعت بعد ذلك المسمى تسمع وعلى القلب لا تسمع من أواخر الثاني عشر من دعوى الخلاصة * ادعت مهر المسمى في التركة وهو مائة ثم ادعت أن زوجها زاد لها مائة أخرى لا تصح دعوى الثاني لانها لما قالت كان التزوج بمائة فقد أقرت أن كل المهر مائة فاذا ادعت الزيادة بعده والزيادة للحق بأصل العقد ظهر أن المائة الاولى لم تكن كل المهر فتتناقض وقيل تصح لانها تدعى المائة بحكم زمن العقد والمائة الاخرى مائة زادت في الزمان الثاني في العشرين من الفصولين وعنايه فيه * ادعى دارا وبرهن وحكم بالبناء تبعاً ثم أقر المقتضى له أن البناء للمقتضى عليه بذلك فالبناء للمقتضى عليه ولا يطل القضاء في حق الارض وان نص الشهود في شهادتهم على البناء أيضا واتصل القضاء به ثم أقر المدعى بالبناء له بطل القضاء لانه أكذب شهوده واكذابهم تنسب وان

(١) وكذا في دعوى القاعدية وعلى بأن الشهادة بالدار شهادة بالارض والبناء جميعا وقال الكردي وعلى بعدم القبول فيما اذا برهن المدعى عليه بأن البناء له ان الشهادة بالدار شهادة بالارض والبناء جميعا ولا يخفى ما فيه من الركائز والظاهر ان يقول وعلى عدم القبول فيما اذا برهن المدعى عليه بأن الشهادة بالدار شهادة بالارض والبناء جميعا (٢) لان شهود المدعى لم يشهدوا بالبناء نصا كذا في الصغرى (٣) فانه لو اقام بينة على دار وقضى له ثم اقام المقضى عليه بينة انه أحدث البناء فانه يدفع اليه البناء ويصير مستثنى وكذلك لو كان مكان بينة المقضى عليه اقرار المقضى له لا تبطل بينته ويدفع اليه البناء والاصل في ذلك ان بينة الخارج أولى بالقبول من بينة ذي اليد لكن فيما ثبت مقصودا بالينة اتماما فيما ثبت ضمنا وتبعه الشئ آخر فلا اذا عرفت هذا فالبكرة والتازف ونحوهما يثبت مقصودا بالينة لان الطاحونة اسم يشمل هذه الاشياء لانه لا يتحقق اسم الطاحونة بدون ١٦٥ هذه الاشياء بخلاف الدار مع البناء لان الدار اسم للعرصة والبناء صفة وتبع لها حتى لو ذكروا البناء ايضا مقصودا فقد اتفقت المستان اتما لو اقر الخارج بالبكرة ونحوها له يبطل القضاء والينة لانه بالاقرار ا كذب شهوده فيما شهدوا به مقصودا لما بين ان البكرة ونحوها دخلت في شهادتهم مقصودا فاما لو اقر بينا الدار فانه لا يصير كذبا بالينة فيما شهدوا به مقصودا لان البناء لم يدخل في الشهادة مقصودا فلا تبطل بينته لكن يصير البناء مستثنى باقراره حتى لو ذكروا البناء مقصودا والباقي بحاله فانه يصير البناء مستثنى كذلك ولكن بهذا الاستثناء تصير بينته مكذبة كذا في القاعدية في ذيل المسئلة (٤) ورواية المتنى مخالفة لرواية الاصل في قبول برهان المدعى عليه بأن البناء له فاضحان ثم في رواية الاصل جعل مطلق الاقرار بالبناء للمشهد عليه تكذيبا للشهود اذ اذكر الشهود البناء في شهادتهم وفي رواية المتنى فصل فقال ان قال المقضى له ان البناء لم يزل للمقضى عليه او قال انه كذلك للمقضى عليه يوم شهد الشهود كان ذلك كذبا بالشهود ولو اقر له بالبناء من غير تاريخ فقال ان

برهن المقضى عليه ان البناء له لم يقض له به كذا ذكر في الاصل في الفصل الاول من دعوى البرازية في نوع في التناقض وكذا في الخلاصة • وذكر في المتنى ادعى دارا فبرهن ثم برهن المدعى عليه بأن البناء له لا يقبل (١) ولو اقر به المدعى بطل ذلك القضاء لا كذاب المدعى شهوده في الاول من دعوى البرازية في نوع في التناقض وكذا في الخلاصة • ولو شهدوا انهم اداروه ولا يعلمون حال البناء يقضى بالدار مع البناء ولو اقام المدعى عليه البينة انها قبلت (٢) من دعوى المنة في مسائل التناقض وكذا في الصغرى • قال ادعى طاحونة واقام بينة وقضى له بها فاقام صاحب اليد بينة انه أحدث البكرة والتازف هل تبطل بينة الخارج اجاب لا ولا يصير ذلك القدر لصاحب اليد لان بينة الخارج أولى من بينة ذي اليد ولو كان مكان بينة صاحب اليد اقرار الخارج بذلك تبطل بينته وهذا بخلاف مسألة الدار (٣) من دعوى القاعدية ملخصا • ولو اقام البينة على ارض فيها زرع فقضى به للمدعى ثم اقام المقضى عليه بينة ان الزرع له زرع وهو يذرعه من حنطته قبل بينته من الحمل المزبور وكذا في مسائل التناقض بعد القضاء من دعوى الصغرى والتممة • اقر انه باع عبده من فلان ولم يذكر الثمن ثم جدد مع جوده لان اقراره بالبيع بغير ثمن باطل في فصل فيما يكون اقرارا بشئ او بشئين من اقرار الخالية • لو اقر بأرض لانيان وفيها زرع دخل الزرع فيه من غير ذكر زاد في الروضة فقال وان اقام المقر بينة ان الزرع له قبلت قال استاذنا فلم يكن اقراره بالزرع مانعا من قبول بينته عليه لما كان اقراره بذلك تبعا وضمنا لاقراره بالارض ويخرج من هذه المسئلة كثير من المسائل من دعوى القينة في باب ما يبطل دعوى المدعى • دار في يد رجل قال هذه الدار لفلان ثم اقام البينة ان الشجر له وغرسه لا يقبل وكذا ان اقام البينة ان الفرس له لا يقبل بعد اقراره ان الجفن (أي السيف) وان اقام له ولو ادعى بيتا او حائطا في يد رجل واقام البينة وقضى له به ثم اقام المدعى عليه البينة ان البناء له لا نسمع دعواه (٤) وكذا لو اقر المقضى له ان البناء للمدعى عليه فهذا كذاب للشهود (٥) في الفصل الاول من دعوى الخلاصة في نوع في التناقض •

البناء للمقضى عليه لم يكن ذلك كذبا • انقروى في للشهود لانه محتمل ذكره في شهادات الخالية في فصل في تكذيب الشهود وفيه تفصيل (٥) اقول لعل وجه الفرق بين الدار والبيت ان العرصة لا تسمى بيتا بدون البناء لان البيت اسم لما صلح البيوتة فيه وهذا لا يكون الا بالبناء فصار البناء من ذاته لا من اوصافه فيكون مسئلة بيت نظير مسئلة الطاحونة فلا تقبل فيه بينة المدعى عليه ان البناء له بخلاف الدار فان الدار اسم لعرصة ادير عليها الخيطان فاذا ثبت تسمى دارا وان اهدمت صارت عرصة اصل في اطلاق هذا الاسم والبناء كالصفة والصفة في المعين لغو والدار هنا معينة لانه لا بد من الاشارة اليها في الدعوى والشهادة فلا يدخل للبناء في شهادتهم مقصودا بل يدخل ضمنا وتبعه ما قبل فيها بينة المدعى عليه ان البناء له ويتضح ذلك لمن نظر الى ما ذكره المتنى في ايمان الكافي في باب البين في الدخول والخروج والى ما ذكره القاعدية في دعوى فتاواه وسيجي بيانه •

• (الثالث عشر في الدفع) •

• (التسوية) سئل عن دعوى غير صحيحة على الإطلاق وكان فيها أنواع خلل ادعى المدعى عليه الدفع في ذلك هل يطالب بإثبات ما ادعى من الدفع أم يطالب المدعى بتصحيح الدعوى أو لا قال فيه اختلاف المشايخ في كتاب الرجوع من الشهادات ما يدل على أن مدعى الدفع يطالب بذلك ولا يطالب بصحة الدعوى من المدعى وعليه الاعتماد وبه يفتى في الثالث والعشرين من دعوى التاتار خانية • وفي المنية ادعى دارا وبرهن وحكم لها وأباعها المحكوم لها من آخر ثم أن المدعى عليه جاء بدفع صحيح والمنزل ليس في يده يصح الدفع في الصحيح في الخامس عشر من دعوى البرازية قبيل نوع في الدين • المبيع لو استحق من يد المشتري فبرهن البائع على المستحق أنه باعه منه قبل أن يبيعه هو من المشتري يسمع هذا من البائع ولو لم تكن الدعوى على البائع في العاشر من الفصولين • عزو إلى (ذمعه) الدفع من غير المدعى عليه لا يصح إلا إذا كان المدعى عليه أحد الورثة فبرهن الوارث الآخر أن المدعى قال أما يبطل بسمع أقول يرد عليه ما تم قبيل هذا بأسطرى (ذ) بأنه يسمع من البائع وإن لم تكن الدعوى عليه من المحل المزبور ملخصا (١)

• (باب التصليب) •

ذكر في أدب القاضي للخصاف في باب اليمين إذا قال المدعى لي بينة حاضرة في المصر لا في المجلس لكن استخلفه قال أبو حنيفة لا يجيبه القاضي وقال أبو يوسف يجيبه وقول محمد مضطرب تنمة التناوي في فصل مسائل الاستخلاف من كتاب الدعوى • وإن أراد المدعى تحليفه بالطلاق والعناق في ظاهر الرواية لا يجيبه القاضي إلى ذلك لأن التصليب بالطلاق والعناق ونحو ذلك حرام وبعضهم جوزوا ذلك في زعمنا والصحيح ظاهر الرواية قاضيجان في باب اليمين من كتاب الدعوى • رجل أراد أن يحلف غيره ليس له أن يحلفه بالطلاق والعناق والايمن المغلظة ومن المشايخ من رخص ذلك وبه أفق بعض مشايخ سمرقند صيانة لاموال الناس وحقوقهم ومشايخنا لم يجوزوا فإن ألح المستفتى ينبغي للمفتي أن يفرض الأمر إلى القاضي قاضيجان في تحليف القلمة من كتاب الايمان • ذكر الامام الاستروشي في الفصول أن القاضي إذا حلف المدعى عليه بالطلاق فنكل لا يقضى عليه بالنكول لأنه نكل مما هو منهى شرعا نهاية في فصل كيفية اليمين من كتاب الدعوى • وفي الخلاصة في كيفية الاستخلاف ولو حلفه القاضي بالطلاق ونكل وقضى القاضي بالمال لا ينقد قضاؤه (٢) من المحل المزبور • قال هيج جاي سو كند بطلاق دادن شاید آجاب انجما كزن دعواى زوجيت كند و مرد منكر بود بر قول أبي يوسف ومحمد كند مختار وفتوى يست جئين سو كند دهنده (٣) بالله ما هي بزوجته لك وإن كانت هي زوجة لك فهي طالق يائن من دعوى القاعدية • وفي الاجناس ان سأل المدعى القاضي أن يعث إلى كنيسة أو بيعة ليحلفه هناك فلا بأس أن يفعلها إن اتهمه غاية البيان في شرح قوله ولا يحلفون في بيوت عباداتهم • وتحليف الاخرس أن يقال عليك عهدا قه وميثاقه ان كان كذا فيشترزم (٤) ولو حلف بالله كانت اشارة اقرارا بالله تعالى خزانة

(١) أقول المستثنى من هذه الوارث وما كان معناه كالبايع فكأنه قال إلا إذا كان ضرر الدعوى عائدا عليه فيصح ابن نجيم في مسائله •

(٢) وفي البحر الطاهر أن من قال بالتصليب به ما أي بالطلاق والعناق يعتبر نكوله ويقضى به •

(ترجمة)

(٣) في أي محل يجوز التصليب بالطلاق آجاب يجوز في محل تدعى فيه المرأة الزوجية والرجل ينكر على قول أبي يوسف ومحمد لأنه مختار في الفتوى هكذا يحلف إلى آخر ما في الاصل •

(٤) فان أو ما برأه بنعم بصير حاتفا كذا في فصل فيمن يحلف وفيمن لا يحلف من أدب القاضي من خزانة الفتاوى •

الاكل وكذا في دعوى القاعدية • لو أنكر المذعي عليه وقال المذعي لاشهودي
أو قال شهودي غيب أو مرضي حلفه خصمه أما لو قال لي بينة حاضرة في المصر وطلب بيئته
لا يحلف عند أبي حنيفة جامع الفصولين في أوائل الفصل الخامس عشر • لا تحلف
مع وجود البرهان إلا في مسائل الأولى تحلف مدعي الدين على الميت إذا برهن فانه يحلف
كما وصفنا وهي في الخلاصة ولا خصوصية لدعوى الدين بل في كل موضع يدعي حقا في
التركة وأثبت به بالبينه فانه يحلف من غير طلب خصم أنه ما استوفى حقه وهو مثل حقوق الله
ثم إلى يحلف من غير دعوى كذا في الولوالجية ولم أر حكم من ادعى أنه دفع للميت دينه
وبرهن هل يحلف ويغني أن يحلف احتياطا الثانية المستحق للمبيع بالبينه للمستحق عليه
تحلفه بالله ما باعه ولا وهبه ولا تصدق به ولا خرجت العين من ملكه بوجه من الوجوه كما
في جامع الفصولين في فصل الاستحقاق الثالثة تحلف مدعي الأبق مع البينة بالله أنه باق
على ملكه إلى الآن لم يخرج يبيع أو هبه • كما في أبا فخر القدير بحجرات في أوائل
كتاب الدعوى • وأبو يوسف يستحلف في أربعة مواضع بدون طلب الخصم الأول
في الرد بالعيب يحلف المشتري بالله ما رضيت بالعيب (١) الثاني يحلف الشفيع بالله ما
أبطلت شفيعتك (٢) الثالث في المرأة إذا طلقت النفقة حلفت بالله ما طلقك زوجك وما خلف
عندك مالا ولا أعطاك نفقة الرابع في الاستحقاق يحلف المستحق بالله ما بعث ولا وهب
وعندهما لا يحلف بدون طلب الخصم وهذا بناء على مسئلة تلقين الشاهد وهو على هذا
الخلاف وأجمعوا على أن من ادعى ديناً على الميت يحلف من غير طلب الوصي والوارث بالله
ما استوفيت دينك من الميت ولا من أحد أذاه اليك عنه ولا قبض لك قابض يأمر ولا أبرأه
منه ولا شياً آمنه ولا أحت بذلك ولا بشي على أحد ولا عندك ولا بشي منه رهن هذا في
أدب القاضي للخصاف خلاصة في الفصل السابع من كتاب القضاء • برهن على أنه
كذا على الميت يحلف على أنه ما استوفاه ولا شياً آمنه وإن لم يتدع الورثة الاستيفاء (٣) وفي
الفتاوى وإن أبي الورثة التحلف لانه حق الميت برأيه في الفصل الرابع من كتاب
الدعوى • (الخزانة) حجة نفي جاز للقاضي تحليفهم من غير طلب المذعي الشفيع إذا طلب
الشفعة يحلفه ما سلمت الشفعة والمشتري يريد رد المبيع يحلفه ما رضيت بالعيب ورجل
ادعى ديناً في التركة يحلفه ما قبضته والمرأة تطلب النفقة من ودعة في يد رجل ورجل
اشترى جارية ونبت أن لها زوجاً يحلفه ما علمت أن لها زوجاً ثم يقضي له بالرد مختصر
تأثير خاتمة في الخامس والعشرين من كتاب الكفالة • ولو أن رجلاً ادعى على رجل
أنه استهلك ماله ولا أدري قدره وطلب التحلف من القاضي لا يحلفه وكذا لو قال كان هذا
شريكاً وقد خان في الربح ولا أدري قدره لا يلتفت اليه (٤) وكذا لو قال بلغني أن فلان بن
فلان أوصى لي بشي ولا أدري قدره وأراد تحليف الوارث لا يجيبه القاضي وكذا المديون
إذا قال قضيت ديني ولا أدري كم قضيت أو قال نبت قدره وأراد أن يحلف الطالب
لا يلتفت اليه (٥) قال شمس الأئمة الحلواني الجوهرة كما تمنع قبول البينة تمنع الاستخلاف
أيضاً إذا ادعى القاضي وصي اليتيم أو قيم الوقف ولا يدعي عليه شيئاً معلوماً فانه يحلف

(١) ثم كيف يحلف المشتري أكثر القضاة
على أنه يحلف بالله ما سقط حقه في الرد
بالعيب من الوجه الذي تدعيه لانصار لا
دلالة وهو الصحيح كذا في التاتارخانية في
نوع في دعوى العيب •

(٢) وثانيها أي من المواضع الأربعة
التي ذكرها إذا بلغت وطلبت التفريق من
القاضي يحلفها القضاة اختارت الفرقة حين
بلغت وإن لم يتدع الزوج كذا في الخامس
عشر من الفصول •

(٣) إذ يجوز أن يظهر عليه دين آخر وله
وصية والقاضي ناظر فيصطاط كذا
في دعوى القاعدية •

(٤) سئل عن رب المال إذا ادعى على المضارب
الخيانة في مال المضاربة وطلب عينه على
عدم الخيانة هل يحلف أجاب أن ادعى
عليه خيانة في مقداره معلوم وأنكره يحلف
فإن حلف برئ وإن نكل يقضى عليه
بذلك كذا في فتاوى ابن نجيم •

وبه أفتى ابن نجيم وأفتى قارئ الهداية
أنه يحلف وإذا نكل عن البين يكلف أن
يبين مقداره ما كان فيه والقول له في
مقداره •

(٥) ورثته دين بريته أو ابناً أو ولد له يوعين
ويرمى استدارته مدعى ابتداء كبرى
أو ابناً أو وصفاً وقدره أو باقية معلوم كدرو
والا تحلف شرعي كدرو كذا في مجموعة
أبي السعود من كتاب الدعوى •

(ترجمة ما قبله)

إذا اتهم أحد الورثة بأنه خبأ أو باع أو أريد
تحليفه فلا بد أن تكون الأثبات معلومة
مصادراً أو قبة والأفلا يحلف شرعاً

نظر الوقت واليتم تاتارخانية في الخامس والعشرين من أدب القاضي وكذا في الخاتمة •
ولا يحلف القاضي على حق مجهول فدواذ على شريكه حقا مجهولا لم يحلف
الاف مسائل الاولى اذا اتهم القاضي وصى اليتم الثانية اذا اتهم متولى الوقت فانه
يحلفهما نظر اليتم والوقت كما في دعوى الخاتمة الثالثة اذا ادعى المودع على المودع خيانة
مطلقة فانه يحلفه كما في القنية الرابعة الرهن المجهول الخامسة في دعوى الغصب
السادسة في دعوى السرقة وهي الثلاث التي تسمع فيها الدعوى بمجهول فصار ستة
أشياء في كتاب القضاء • (ع) قال في حال مرضه ليس لي شيء في دار الدنيا ثم مات
عن زوجة و بنت وورثة فللورثة أن يحلفوا وزوجته وابنته على أنهم لا يعلمون شيئا من تركه
المتوفى بطريقه (١) قنية في باب الاستخلاف من أدب القاضي • رجل ادعى على رجل
شيئا من الدراهم والدنانير والعروض والضياع وأنكر المذمى عليه وأراد تحليفه فالحق
يجمع الكل ويحلف بيما واحدة لأن المجلس واحد فيجعل بيما واحدة لأن فيه قصر المسافة مع
حصول المقصود بتمامها (٢) نقد الفتاوى في آخر الباب الرابع عشر من كتاب الدعوى •
يحلف القاضي بيما واحدة في الدعوى المختلفة وقيل هذا إذا كان السبب متصفا أما
إذا كان متعددا لا بل يحلف على كل واحدة منية المقتضى في باب المجلس من القضاء • قال
أبو جعفران عرف المذمى بالعتق يؤمر بجمع الدعوى وتحليفه مرة وان لم يعرف
لا يكلف جمعها منية المقتضى في باب دعوى متفرقة من كتاب الدعوى • اختلف
مناجنا في الدين الموجل والاصح أنه لا يحلف قبل حلول الاجل خلاصة في الفصل السابع
من كتاب القضاء • رجل ادعى على وارث رجل مالا وأخرج صكبا بقرار المذمى عليه
بالمال فادعى الوارث أن المقر له قدره اقراره وطلب بين المذمى على ذلك كان له أن يحلفه
لأنه ادعى عليه مالا أو تزيه يطل دعواه ولو قال الوارث قد أقرت الميت تجلته قال بعضهم له أن
يحلفه لأنه لو نكل تبطل دعواه ولو ادعى أن المقر كان كاذبا في اقراره لا يقبل ذلك منه
قاضيان في باب اليمين من الدعوى • وعلى هذا إذا ادعى المهزل في الاقرار وعدم
القبض والخيار أن يحلف المقر له على أن المقر ما كان كاذبا في اقراره وعليه استقر فتاوى
أئمة خوارزم لكنهم اختلفوا في فصل وهو ما اذا مات المقر ثم ادعى ورثته المهزل وعدم
القبض هل يحلف فبعضهم على أنه يحلف وبعضهم على أنه لا يحلف (٣) برازية قبل الفصل
الثالث من الاقرار • ومن المسائل الكثيرة الوقوع أنه اذا أقر ثم ادعى أنه كاذب في
الاقرار فعند أبي حنيفة ومحمد لا يلتفت الى قوله لكن يفتى على قول أبي يوسف أن المقر له
يحلف أن المقر لم يكن كاذبا وكذا الوادعي وارث المقر فعند البعض لا يلتفت الى
قوله لأن حق الورثة لم يكن ثابتا في زمن الاقرار والاصح التحليف لأن الورثة ادعوا أمرا
لو أقر به المقر له يلزمه فاذا أنكر يستخلف وان كان الدعوى على ورثة المقر فالبين عليهم
بالعلم أنا لا نعلم أنه كان كاذبا (٤) صدر الشريعة في الاقرار قبل الاستثناء • أقرتني
وهبت هذا العبد فلان وقبضه • ثم ادعى أنه لم يقبضه وأني أقررت بالقبض كاذبا
وطلب بين الموهوب له لا يحلف في قول أبي حنيفة ومحمد ويحلف في قول أبي يوسف ثقة

برهانية

(١) أي بطريق التحليف •
(٢) كذا في باب اليمين من دعوى الخاتمة
وكذا في مختارات التوازل لكن في
فتاوى قارى الهداية الخياط والمذمى ان
شاء حلفه على كل دعوى وان شاء حلفه
على جميعها •

(٣) زيد عمرو متوفىك او غلى بكره كلوب
بابك • روده • بنم شوقدر حقم قالدى
ديود دعوى ابلك كده بكر اقرار ايدوب
وبره بن ديسه مهله الله بعده حاكم مرافعه
ايند كده بكر زيدة بايامدن المديفكه عين
ايه ديمكه فادرا ولورى الجواب بالفعل
بايامده حقت واردر ديدى ايسه اولماز
اما بايامك ساكه ديني واردر ديدى ايسه
اولوركذا كتبه • ولانا أبو السعود •
(ترجمة ما قبله)

زيد أتى بكر بن عمرو المتوفى وقال حتى بنى
عندك أيت قدر كذا فأتى بكر وقال أعطيتك
وأخذ مهله فبعده وقت المرافعة لدى
الحاكم هل يقدر بكر على تحليف زيد بعدم
الاخذ من أبيه الجواب ان قال بالفعل
حقت عند أبي لا وأما ان قال لك دين عند
أبي نعم يقدر •

(٤) وقعت حادثة وهي أن المقر دفع مالا
الى المقر له ثم وقع بينهما تبار و عام وحكم
ببعضه وزومه ثم ادعى المقر أنه كان كاذبا
في اقراره وطلب تحليف المقر له فاجيب
بأنه ليس له تحليفه لأنه يدعى عليه استرجاع
المال والمباراة مانعة من دعوى حق
قبلها بخلاف المسئلة الاولى لأن المقر
لم يدع استرجاع شيء وانما يدفعه عن
نفسه كذا في أوائله في آخر الرسالة الثامنة
من رسائل ابن نجيم •

برهانية في التناقض وتتمامه فيه • وإذا أقتر رجل أفي وهبت هذا العين لفلان وقبضه
من ثم ادعى أنه لم يقبضه مني وأني أقترت بالقبض كاذبا وطلب يمين الموهوب له ذكر شيخ
الاسلام المعروف بصواهر زاده رحمه الله في المزارعة أنه لا يحلف الموهوب له في قول أبي
حنيفة ومحمد رحمه الله ويحلف في قول أبي يوسف رحمه الله وكذا في كل موضع إذا ادعى
أنه كان كاذبا فيما أقتر كما أقتر بقبض الثمن من المشتري وغيره إذا ادعى أنه كان كاذبا في
اقراره أو أقتر الواهب بقبض الهبة ثم ادعى أنه كان كاذبا في اقراره وأراد استخلاف
المشتري بالله لقد قدنه الثمن أو طلب يمين الموهوب له بالله لقد قبضت الهبة باذن الواهب
على قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله ليس له أن يستخلفه وعلى قول أبي يوسف والشافعي
له ذلك ~~فذكر~~ الخلاف في كتاب الاقرار فإذا كان في المسئلة خلاف أبي يوسف
والشافعي يفوض ذلك إلى رأي القاضي فاضيجان في باب اليمين • البائع إذا أقتر
بقبض الثمن ثم قال لم أقبض عند الامام الثاني بصدق ويحلف بالله ليس عليك هذا
القدر من الثمن كذا قاله القاضي الامام وهو الاستحسان والقياس عدم قبوله
للتناقض كالورهن البائع على أنه لم يقبض الثمن برأية في النوع الثاني من الاستخلاف
من كتاب أدب القاضي • أقتر بدين أو غيره ثم قال كنت كاذبا في اقرارى حلف
المقر له أنه أي المقر لم يكن كاذبا فيه ولست بمبطل في دعواه عليه عند أبي يوسف وهو
استحسان وعنده ما يؤمر بتسليم المقر به إلى المقر له وهو القياس لأن الاقرار حجة ملزمة
شرعا كالبينة بل أدلى لأن احتمال الكذب فيه أبعد وجه الاستحسان أن العادة
جرت بين الناس أنهم إذا أرادوا الاستدانة يكتبون الصك قبل الاخذ ثم يأخذون المال
فلا يكون الاقرار له على اعتبار هذه الحالة فيحلف وعليه القسري لتغير أحوال الناس
وكثرة الخداع والخلفيات وهو يضرر والمدعى لا يضره اليمين إن كان صادقا فيصار إليه ذكره
الزيلعي (١) درر وغرر في الدعوى قبيل التحالف • رجل أقتر رجل بدين ثم مات فقال وارث
الميت كان اقراره تلجئة فالوا يحلف المقر له لقد أقتر لك بهذا المال اقرارا صحيحا فاضيجان
قبيل فصل ما يـكون اقرارا بشئ أو بشئين من كتاب الاقرار • ولو ادعت على
رجل نكاحا أو ادعى على امرأة نكاحا وأنكرت هي لا يستخلف عند أبي حنيفة خلافا لهما
وكذا لو ادعى على ولي صغيرة أنه زوجها وأنكر الولي ذلك استخلفه القاضي عندهما لأن
النكاح عندهما اقرار واقرار الولي على وليته بالنكاح صحيح عندهما في الفصل السادس
عشر من فصول العمادية • وذكر الخصاف كان الامام الثاني وغيره من أصحابنا
رحمهم الله يقولون يحلف في كل نسب لو أقتر المدعى عليه لزم كالأدعي أنه أبوه أو ابنه
أو زوجته أو مولاه ولو ادعى أنه أخوه أو عمه أو خوه لا يحلف الا إذا ادعى حقاق في ذمته
كالارث بجهته فحينئذ يحلف وان نكل بقضي بالمال برأية في السابع من أدب القاضي
• وان ادعى مالا نسب بأن ادعى أن أباه مات وترك مالا في يد المدعى عليه أو ادعى أنه زمن
والمدعى عليه موثر والمدعى عليه ينكر الأخوة يستخلف المدعى عليه على المال عند
الكل لا على النسب فيستخلف بالله ما نعلم في هذا المال نصيبا كما يدعى فان حلف برئ وان

(١) والفتوى على أنه يحلف المقر له لأن
العادة بين الناس أنهم يكتبون صك
الاقرار ثم يأخذون المال كذا في الكافي
قبيل كتاب الفرائض ٤٤

(١) لأن النكول بمنزلة الاقرار واقرار
للمدعي بعد ما أقر أنه وقف لا يصح اقراره
كذا في الخاتمة

(٢) وان أراد تخليفه لياخذ القيمة ان
نكل فعلى قياس أبي حنيفة وأبي يوسف
لا يحلفه وعلى قياس قول محمد يحلفه وان
نكل يأخذ قيمة الدار قالوا وفيه من أن
يفتى بقول محمد كذا لا يحتمل لدفع اليمين
عن نفسه وعلى هذا إذا أقر بالدار لا يشه
الصغير كذا في العاشر من العمادية لمصاحبه

(٣) سواء كان الصبي له أو لغيره كما سبق
الإشارة اليه في المسئلة المنقولة عن
الخاتمة في دعوى الدور والاراضي

(٤) وفي التاتارخانية في السادس عشر من
كتاب الحيل تفصيل حاصله أن على ما قال
الخصاف يدفع اليمين في صورتين وقال
بعضهم لا يدفع في صورتين وبعضهم
فرقوا بين الاقرار للصبي وبين الاقرار
للاجنبي

(٥) والضمير في زنت للمتكلم ولهذا قال
في الخاتمة وهل يصير العبد فاذا قالمولاه
بهذا الكلام ذكر الخصاف في أدب
القاضي ما هو إشارة الى أنه يصير فاذا قالمولاه
فانه قال وقد أتى الذي حلف عليه
ولم يقل انه زنى فخر زاع عن ذلك وذكر
في الحدود رجل قذف غيره فقال رجل
آخر لقاذف هو كما قلت يصير الثاني فاذا قالمولاه
ثم ان حلف المولى ههنا كما هو المختار
يحلف على السبب بانه ما زنت بعدما
حلفت بعتق عبده هذا انتهى كذا
في الجرازي

نكل يقضى عليه بالمال ولا يقضى بالنسب فاضحان في باب اليمين من الدعوى • رجل
في يده ضبعة يدعى أنه وقف جده على أبيه وأولاد أبيه وجار رجل آخر يدعى أنه من أولاد
الواقف وأراد أن يحلف الذي في يده الضبعة على دعواه أما أصل الوقف فلا يمين فيه لعدم
الضائدة وان كان في يده شيء من ضلة الوقف فلا مدعى أن يستخلفه على نصيبه من الغلة
زبدة الفتاوى في الخامس من الدعوى • رجل ادعى كرماني يد رجل فاقتر المدعى عليه أنه
وقف الكرم بشرائطه وليس للمدعى ينسب وأراد تخليفه ان حلفه لياخذ الكرم لو نكل
لا يحلف (١) وان حلفه لياخذ القيمة لو نكل يحلف (٢) فيض كرماني في دعوى الوقف من كتاب
الوقف وكذا في العمادية تقلا عن التجنيس وكذا في الخاتمة وكذا في البرازية في السابع من
الوقف • ولو ادعى عينا وأراد التصليغ فقال ذو اليد هو فلان لا يدفع عنه المير عالمير من
بجلاف ما لو قال لا يني الصغير والفرق أن اقراره للغائب يوقف على تصديق الغائب فلا يملك
الغير بمجرد اقراره فلا يدفع عنه المير وأما اقراره للصبي فلا يوقف على تصديق الصبي فيملك
الصبي بمجرد اقراره (٣) فلا يصح اقراره بعد ملغيه فلا يفيد تخليفه لأنه كقول هو كقرار
وفي موضع آخر لو قال ذو اليد هذا لا يني الصغير أو قال لفلان يحلف فلو نكل حكمه ثم ينظر
الى بلوغ الصبي في مثله الصبي فان صدق المدعى في دعواه قالا مرماض وان مذهب
يؤخذ العيين من يده ويدفع الى الصبي وينسب الاب للمدعى قيمة العيين وبعض المشايخ
فرقوا بين اقراره للصبي وبين اقراره للغائب كما مر وبعضهم سوا بينهما وقالوا يحلف في المصليين
كما مر دفعا للعبلة (٤) في الخامس عشر من الفصولين • رجل وقف ضبعة له على السرقة في
محمته ثم مات فجاءه انسان وادعى أن الضبعة له واقتر الورثة بذلك لم يطل الوقف وستمنون
قيمة الضبعة من تركه الميت وان أنكر الورثة ذلك فأراد المدعى أن يحلفهم فقال له أريد
تخليفهم لتأخذ الضبعة ان نكلوا أو لتأخذ قيمتها ان نكلوا فان قال لا تأخذ الضبعة فلا يمين له
عليهم وان قال لا تأخذ القيمة فله عليهم العيين منتخب ظهيرة للعيين في دعوى الوقف • ادعى على
آخر أنه وطني جاريته وجلبت منه وادعى النقصان بهذا السبب وأنه هو الدخول فله
أن يحلفه ولو حلف المدعى عليه فله أن يطلب من القاضي تعذير المدعى ولو أقام المدعى بينة
فله قيمة النقصان قسبة في باب الاستخلاف في النوع الثاني بما يجري فيه الحلف أولا • ولا يمين
في حد الا في السرقة في حق ضمان المال لا القطع ولا يمين في الاشياء الستة والمقول قول المدعى
عليه وقال لا يحلف في الكل الا الامان فان نكل يحبس حتى يقر أو يحلف ولا يقضى بالنكول
لأنه بذل أو اقرار وهذا كله اذا لم يقصده المال فان قصد بان ادعت على رجل أنه تزوجها
وطلقها قبل الدخول وله اعليه نصف المهر يحلف فان نكل يقضى بنصف المهر اجماعا
برازية في السابع من القضاء • قيد بجحد السرقة لانه لا يستخلف في غيره من الحدود اجماعا ولو
كان حد القذف الا اذا تضمن حقا بان علق عتق عبده وقال ان زنت (٥) فانت حروا دعي
العبد أنه قد زنا ولا ينسب عليه يستخلف المولى حتى اذا نكل ثبت العتق دون الزنا كذا في الشرح
وصححه الحلواني خلافا للسرخسي وهي في الخاتمة • بجر رائق في الدعوى في شرح قوله
ولا يستخلف السارق • ادعى على آخر أنه قال لي يا فاسق بازديتني أو نحوه مما يجب فيه التعذير

أو ادعى أنه ضربه أو لطمه فأنكر ولا ينسب له يحلفه لأنه محض حق العبد فيجوز فيه
الاستحلاف عقوبة كان أو مالا ويجوز فيه العفو فان حلف نجوا وان نكل عززان طلب ذو
الحق لأنه ثبت بالشبهات ويحلف على الحاصل بالله ما عليك هذا الحق ولا يحلفه على السبب
كما إذا ادعى عليه أنه خرق ثوبه هذا فأنكر لا يحلف على أنه ما خرق ثوبا أو أنه خرقه ثم
أبرأه عنه زبدة الفتاوى في السابع من القضاء • ولو ادعى عليه أنه قال له يا فاسق أو نحوه
لا يحلف بالله ما قلت هذا لكنه يحلف بالله ما له عليك هذا الحق الذي يدعى خلاصة في كيفية
الاستحلاف من كتاب القضاء ملخصا في الجنس الثالث • ثم في كيفية التحليف في القتل روايتان
في رواية يستحلف على الحاصل بالله ما له عليك دم ابنه فلان ولادم عبده فلان ولادم فلان
وليه ولا قبلك حق بسبب هذا الدم الذي يدعى وفي رواية يحلف على السبب بالله ما قتلت فلان
ابن فلان ولي هذا عدو فيما سوى القتل من القطع والشجعة ونحو ذلك يحلف على الحاصل
بالله ما له عليك قطع هذه اليد ولا له قبلك حق بسببها وكذلك في الشجاج والجراحات التي يجب
فيها القصاص فان حلف برئ وان نكل في القتل يرضى عليه بالدية عند أبي يوسف ومحمد
وعند أبي حنيفة يجب حتى يحلف أو يعزوان ادعى أنه قتل ابنه خطأ أو ولها خطأ أو قطع يده
أو شجبه خطأ أو ادعى شيئا فيه دية أو أرض يستحلف بالله ما فلان عليك هذا الحق الذي يدعى
من الوجه الذي يدعى ولا شيء منه ويسمى الدية والأرض عند اليمين لأنهما مال فيحلف على
الحاصل كما في سائر الأموال وقال أبو يوسف كل حق يجب على المدعى عليه كالدية في قتل الخطأ
وما أشبه ذلك يحلف على السبب بالله ما قتلت ابن هذا فلان وفي الشجعة بالله ما شجبت هذه
الشجعة التي يدعى وكل جناية يجب بها الأرض والدية على المدعى عليه يستحلف كما يستحلف
في القصاص قاضيان في باب اليمين من الدعوى • وان نكل عن اليمين فيما دون النفس لزمه
القصاص وان نكل في النفس جس حتى يقر أو يحلف وقال أبو يوسف ومحمد لزمه الأرض
فيهما وعلى قول الإمام مثنى الأئمة المصححون (١) من دعوى تصحيح القيدوري اضطربوا
• في دعوى الدين يحلف بالله ما ليس له عليك شيء من هذا كالأرض أو بعضا وفي دعوى العين القائم
الحاضر يحلف بالله ليس هذا ملك المدعى وفي الهالك يحلف بالله ليس عليك تسليم العين
أو تسليم قيمته في دعوى القناعة ملخصا • وفي الودعة يحلف بالله ليس في يده هذه
الودعة التي يدعى ولا شيء منها ولا له قبلك حق منها إلا أن المدعى عليه لو كان استهلك الودعة أو
دل سارقا عليها لا تكون في يده ويكون ضامنا لها فيحلف على ما قلنا قاضيان في أوائل باب
اليمين • إذا ادعى رد الودعة أو هلاكها فأنه مدعى صورة منكر لوجوب الضمان معنى وهذا
يحلفه القاضي إذا ادعى رد الودعة أو هلاكها أنه لا يلزمه رد ولا ضمان ولا يحلفه أنه رد لأن
اليمين أبدا يكون على النفي (٢) من دعوى الدرة قال شمس الأئمة الحلواني يطرأ جواب
المدعى عليه أن أنكر المدعى عليه الاستقراض والغصب فقال ما استقرضت منه شيئا ولا
غصبت منه شيئا يحلف على البتة بالله ما استقرضت وان قال المدعى عليه في الجواب ليس له
على هذا المال الذي يدعى ولا شيء منه يحلف على الحاصل بالله ما له عليك ولا قبلك هذا المال
الذي يدعى ولا شيء منه قال رحمه الله وهذا أحسن الأقاويل عندي وعليه أكثر القضاة (٣)

(١) يفهم من أوائل الفصل الخامس عشر
من الفصل • وان أن فيما سوى قود النفس
إذا لم يجز الحكم بالنكول لا يحلف تأمل
(٢) سئل عن رجل ادعى على آخر بحق
فأنه وثيقة بخطه شهد ووثقه بحضورهم
فهل يحلف أن هذا المظور ما يكتب عليه
أم يحلف أنه لا يستحق عليه ما ادعى عليه
أجاب يحلف على عدم استحقاق ما ادعى
عليه كذا في فتاوى ابن نجيم •
(٣) قدم في كتاب الودعة نقلا عن الخامس
عشر من يوسع التاتارخانية أن الاستحلاف
قد شرع على الإثبات إذا ادعى المودع
رد الودعة أو الهلاك فيكون مخالفا لما
في الخانية والدرر إلا أن يقال أنه قول أبي
بكر لا قول العامة •

قاضيان في أوائل باب اليمين من الدعوى • ادعى رجل أن له على رجل ألف درهم فأقر بهما ثم
أنكر اقراره بهما هل يحلف على اقراره بالله ما أقربت به المال اختلف المشايخ فيه وذكروا
شمس الأئمة السرخسي وأما اختلفوا الاختلاف فهم أن الاقرار هل هو سبب للحك أو لا
قاضيان في باب اليمين • دعوى مال كرد وخط اقرار برون آورد است وكواه حاضر نیست
ووى منكرت هم مال را و هم اقرار را (١) هل يحلف أجاب على الاقرار لا وعلى المال نعم (٢)
من دعوى القاعدية يكي بركي دعوى مال مبكرت وكفت كه وى اقرار كرده است و مدعى عليه
منكر قاضى سو كندش بر اقرار دهد يا بر حاصل أجاب بعض الشيوخ بر صورت دعوى اقرار
(٣) لأن الاقرار ملزم صدقاً و كذباً فلو حلف على الحاصل يكون باراً في صورة الكذب
فيذهب حق المقر له وأجاب بعضهم بر حاصل (٤) لأنه انما أبرأه أو استوفى المال فلو حلف على
الاقرار ينكح فيقضى عليه فيلزمه القضاء مرة أخرى وأما لو كان هذا دعوى الاقرار بالطلاق
والعناق مما لا يجرى فيه الرد والنقض والابراء فيحلف على صورة الاقرار لمخلص ما في دعوى
القاعدية • ولو ورث رجل عبداً فادعاه رجل ولا يئنه له يحلف الوارث على العلم بالله ما يعلم أن
هذا عبده ولو وهب لرجل عبداً وقبض أو اشترى من رجل عبداً فادعى رجل أنه عبده ولا يئنه
للمدعى استخلف المدعى عليه على البتات والفقه فيه أن الوارث خلف عن الميت والنيابة
لا تجرى في اليمين حتى يحلف على البتات كالمورث ولا كذلك المشتري أو الموهوب له لأنه أصل
بنفسه لا نائب عن غيره وفي كل موضع وجبت اليمين على البتات خلفه القاضى على العلم
لا يكون معتبراً وإذا نكل على العلم عن اليمين لا يعتبر ذلك النكول ولو وجبت على العلم خلف
على البتات يسقط عنه الحلف على العلم لأن البتات أقوى ولو نكل عنه بقضى عليه كذا في
الحيط خزائن المفتين في فصل الاستخلاف من كتاب الدعوى • فإن اختلفا فقال المدعى عليه
الدار في يدي بغيرا عن أبي وأراد أن يحلف على العلم وقال المدعى انه ما وصلت اليه لا بغيرا
ولي عليه اليمين على البتات كان القول قول المدعى مع يمينه على علمه باقاه ما تعلم أنهم ما وصلت اليه
بغيرا عن أبيه فإن حلف المدعى على ذلك يحلف المدعى عليه على البتات فإن أبي المدعى أن
يحلف يحلف المدعى عليه على العلم قاضيان في آخر باب اليمين من الدعوى • قال ادعى كراما
بجهة الارث من أبيه وأنكر ذو اليد وقال بل حتى وملكي ورثته من أبي فاذا حلف يحلف على
العلم أم على البتات أجاب على البتات الآن يقيم المنكر يئنه على أنه ورثته من أبيه فحينئذ يحلف
على العلم لأن اليمين على البتات حق المدعى والمنكر يدعى بطلان هذا الحق بالتلق من غيره فلا
يقدر على ذلك من غير حجة من دعوى القاعدية • يكي وارث اندر عبق دعوى عليك مورث
ميكند وآن ديكر را سو كند ميد هذ بكونه دهند أجاب سو كند كه ترا علم نیست كه اين ملك
ويست بدين سبب كه دعوى ميكند چنانكه ترا علم نیست كه پدر اين را بوى بخيشده است
(٥) من دعوى القاعدية • رجل أمر رجلاً أن ينفق على أهله عشرة دراهم في كل شهر فقال
قد أنفقت وكذبه الآخر فإراد المأمورين إلا أمر يحلف بالله ما تعلم أنه أنفق على أهله عشرة
دراهم خلاصة قيل كتاب القضاء • ثم لو وقع الدعوى (٦) على فعل المدعى عليه من كل وجه
بأن ادعى عليه أنك سرقة أو ضيعة متى يحلف بتاتا ولو وقع الدعوى على فعل الغير من كل

(١) (ترجمة)

ادعى عليه مالا وظهر سند اقرار والبيئة
ليست حاضرة والمدعى عليه منكر للمال
وسند الاقرار اه

(٢) والفتوى على ما أجاب به كافي
العمادى حيث قال فيه الفتوى على أنه
يحلف على المال ولا يحلف على الاقرار كما
في القاعدية اه

(٣) (ترجمة)

ادعى رجل على آخر مالا وقال انه أقر
والمدعى عليه منكر هل يحلفه الناضى
على الاقرار أم على الحاصل أجاب بعض
الشيوخ يحلف على صورة دعوى الاقرار

(٤) (ترجمة)

يعنى يحلف على الحاصل اه

(٥) (ترجمة)

ادعى وارث في عين التملك من قبل
مورثه هل يحلف آخر وكيف يحلف أجاب
يحلف على عدم علمه أن المدعى به ملك
للمدعى بالوجه الذى ادعى به أى يحلف أنه
لا يعلم أن أباً المدعى وهب له ما يدعى به مثلاً
(٦) ومن هنا الى قوله وزاد البرزوى •
مذكور في النهاية نقل عن الفصول
الاستروئية كذا في السابع من قضاء المحيط

وجه يحلف على العلم حتى لو ادعى على وارث أن أباه أتلفه أو سرقه أو غصبه مني يحلف على العلم وهذا مذهبنا قال (مح) هذا الأصل مستقيم أن التحلف على فعل الغير يكون على العلم إلا في الرد بالعيب يعني أن المشتري لو ادعى أن القن سارق أو آبق وأثبت إبقائه في يده نفسه وادعى إبقائه أو سرقته في يد البائع يحلف البائع على البتات بالله ما أبق أو سارق في يده وهذا التحلف على فعل الغير وهذا لأن البائع ضمن تسليم المبيع سالما فالتحلف يرجع إلى ما ضمن بنفسه فيكون على البتات وزاد البردوي على هذا الأصل حرفا وهو أن التحلف على فعل نفسه على البتات وعلى فعل غيره على العلم إلا إذا كان شيئا اتصل به فحينئذ يحلف بتاتا وخرج على هذا فصل الرد بعيب لانه مما اتصل به لا أن تسليم القن سليما يجب على البائع في أوائل الخامس عشر من الفصولين • وإن وقعت الدعوى على فعل المدعى عليه من وجه وعلى فعل الغير من وجه بأن قال اشتريت مني استأجرت مني استقرضت مني فإن هذه الأفعال فعله وفعل غيره فإنها تقوم باثنين في هذه الصورة يحلف على البتات وقد قيل إن التحلف على فعل الغير إنما يكون على العلم إذا قال الذي استخلف لا علم لي بذلك فأما إذا قال لي علم بذلك يحلف على البتات ألا ترى أن المودع إذا قال قبض صاحب الوديعة مني فإنه يحلف المودع على البتات وكذا الوكيل بالبيع إذا باع وسلم إلى المشتري ثم أقر البائع أن الموكل قبض الثمن وبجهد الموكل فالقول قول الوكيل مع يمينه فإذا حلف برئ المشتري ويحلف الوكيل على البتات بالله فقد قبض الموكل وهذا التحلف على فعل الغير ولكن الوكيل يدعي أن له علم بذلك فإنه قال قبض الموكل الثمن فكان له علم بذلك فيحلف على البتات خزنة المفتين في فصل الاستخلاف من كتاب الدعوى • (مح) باع الوصي عبدا فادعى المشتري عيبا ولا يثبت له يحلف الوصي (١) على البتات والوكيل على العلم لأن العبد في يد الوصي فيعلم بالعيب ظاهرا بخلاف الوكيل فنية في باب الاستخلاف من أدب القاضي • الوكيل يبيع أو يوصي أو يوصي في رد عيب يحلف بخلاف الوصي إذا الوكيل نائب عن موكله ولو أقر موكله بصحة وكذا نائبه في الفصل العاشر من الفصولين • ولو ادعى ديني تركه على الوصي لا يحلف الوصي إلا إذا كان وارثا (٢) وكذا لو ادعى على الصغير لا يحلف أبوه برأيه في السابع من أدب القاضي • ولا يستخلف الأب في مال الصبي ولا الوصي في مال اليتيم ولا المتولي (٣) للمساجد والأوقاف في مال المسجد والأوقاف إلا إذا ادعى العقد عليهم فيمنذ يستحقون شرح الطحاوي للاستيعاب في أول كتاب الدعوى والبيانات • دار في يدانسان ادعاهما آخر أنه غصبهما منه فقال المدعى عليه هذه الدار كانت لي وقفها على كذا وكذا وأراد المدعى تحليفه لا يحلف وعند محمد يحلف وهو المختار بناء على أن غصب الدار يتحقق عنده والفتوى على قوله خزنة المفتين في كتاب الدعوى • تركه مستغرقا كلها بالدين أو أكثر مما ادعى وادعى مدع آخر على الميت دينه وعجز عن إقامة البيعة وأراد أن يحلف الورثة أو أصحاب الديون لا يمين على الغرماء أصلا وكذا لا يمين على الورثة أن كان كل التركة مستغرقة بالدين محيط برهاني في الحادي والثلاثين في دعوى الديون • وجل مات وترك ألف درهم ولرجل عليه ألف درهم فادعى رجل أنها وديعة عند الميت وأنكر الورثة والغريم فلا يمين عليهم لانه لا يفيد نكولهم ولا يصح إقرارهم

- (١) وهذا مخالف لما في العمادية في الفصل الثالث من أنه لا يستخلف الوصي في هذه الصورة ولما في أوائل الدعوى من الدرر فليستأمل •
- (٢) وإن كان وارثا حلقه في حصته كذا في البرازية في الثالث من أدب القاضي •
- (٣) والمفهوم مما سبق في الناقض نقل عن البرازية في نوع المساومة من الدعوى أن التولي يحلف لأن النكول إقرار وبالإقرار يخرج عن الخصومة وليس هذا من المسائل المستثناة من القاعدة المشهورة •

لأنه لاحق لهم أما الورثة فلان الدين مقدم وأما الغريم فلان حقه ليس في عين التركة ولكنه متعلق بالتركة ولو كان مكان الغريم وصي له بالثالث يصح إقراره ويظل حقه من دعوى القاعدية ملغوا • عن أبي بكر الاسكافي في سكة غيرة نافذة جاء رجل يدعي فيها طريقا وهم ينكرون يجب اليقين عليهم ان لم يكن فيه أيتام صغار ووقف ما لم يأت واحد منهم بالخلف فان نكل يحلف الباقيون وما داموا ينكرون يحلفون وان كان في السكة صغار أو أوقاف فاليمين ساقطة في الخامس والعشرين من قضاء التنازعانية • وقد ذكرنا أنه لا يمين على منكر الوصاية والوكالة وكذا لو ادعى على ميت ما لا يقدم وصيه الى الحاكم والوصي ليس بوارث فانه ذكر الوصي لا يمين عليه وكذا الوصي لو خوصم في عيب بعينه بآء للصغير لا يستخلف والوكيل بالبيع أو الوكيل بالخصومة في الرد بالعيب من جهة المالك يستخلف لان اليمين لرجاء النكول ولو أقر الوصي صريحا لا يصح فكذا لا يستخلف وأما الوكيل فنائب عن الموكل والموكل لو أقر بصدق فكذا من قام مقامه (١) من الفصول العمادية قبيل الفصل السابع عشر • ولو ادعى الوصي عقار اليتيم فاذا كان صاحب اليد اقرار الوصي بأنه ملك لصاحب اليد وأن له ينة على ذلك فهذا لا يخفى لو اتمان أقام الوصي ينة أو لم يقيم فان أقام لا يسمع ولا يحلف لأنه لا يقيده لان فائده انما هو امتناع خصامته وقد تمت خصامته بأقامة الينة وان لم يقدم بعده تسمع ويحلف لأنه يفيد امتناع خصامته الوصي فان الوصي لو أقر بأن العقار الذي يدعيه ملك ذي اليد لا تسمع دعواه أنه ملك اليتيم فكذا اذا ثبت ذلك بالينة من دعوى القاعدية • قال ادعى الوصي ديناً للميت وأقام الينة فاذا دعي الشهود عليه أنه أوفاء الميت أو الوصي فانكر الوصي هل يحلف أجاب نعم أما اذا دعي قبض الوصي نفسه فلأنه ادعى عليه معنى لو أقر به لزمه فاذا أنكر يستخلف عليه وأما اذا دعي قبض الميت وإقراره بذلك فلأنه ادعى عليه معنى لو أقر به لزمه خاصة أعني تنقطع خصومته فكان التحليف مفيداً بعد ذلك لو نصب القاضي وصياً أو بلغ اليتيم لخصمه بنفسه فله ذلك من دعوى القاعدية • ادعى للميت وصية ديشاء على آخر فاذا دعي الايفاء حال حياته وأنكره الوصي لا يحلف لما مر من عدم الفائدة ويدفع الدين الى الوصي فان قلت فيه فائدة وهو قصر يده قلت أريد بالفائدة أن يكون نكوله ككول موكله وليس كذلك ولكن لا يخفى عن المناقشة لتحقق الفائدة في الجملة فلم يكف هذا القدر في جواز التحليف جامع الفصولين في أحكام الوكلاء • وفي النوادر يحلف الصبي المأذون ويقضي عليه بشكوله بمنزلة البالغ وفي إقرار الأصل العبي التاجر يستخلف والعبد التاجر يستخلف (الخاتمة) وذكر الفقيه أبو المثلث أنه يحلف في قول علماءنا وبه يأخذ الكبير وبه يفتي (٢) مختصر تانارخانية في الخامس والعشرين من نقل من القضاء • رجل أقر الى رجل وقال ان فلاناً أودع عندي ألف درهم وأنا وكيله في قبضه امينك لم يكن للمدعي أن يحلفه على الوكالة (٣) تانارخانية في الثالث والعشرين من الدعوى • ادعى أنك وصي فلان أو وكيله على كذا فأنكر وصايته أو وكالة لا يحلف (ط) لو برهن المدعي أنه وصي فلان أو وكيله قبل فقد جعل خصماً في قبول

(١) مر في الوكالة بالخصومة مسألة مناسبة لهذه المسألة من كبير شرح الجامع الصغير لتمام الدين الشهيد ومر هناك أيضاً ما نقل مناسبة لهذه المقام

(٢) وكذا في نية المفق في فصل دعوى الطلاق والعناق من كتاب القضاء لكن قيد فيها العبي بالعاقل أيضاً
(٣) لأنه الامتناع من التسليم مع التصديق في الوكالة

البيئة دون الاستحلاف في الخامس عشر من الفصولين • ادعى الاستصناع على رجل
وأبصر المستصنع لا يحلف لانه ليس يلزم خلاصة في السابع من القضاء وكذا في البرازية
في الرابع منه • رجل استصنع رجلا في شيء ثم اختلفا في المصنوع فقال المستصنع لم تفعل
كما أمرتك وقال الصانع فعلت قالوا لا يمين فيه لاحدهما على الآخر ولو ادعى الصانع على
على رجل أنك استصنعت الي في كذا وأبصر المذعي عليه لا يحلف فاضحيان في باب اليمين •
المستصنع اذا قال ليس هذا على الوجه الذي أمرتك وأدعاه الصانع فلا يحلف ومن ادعى
على آخر معنى لو أقتربه لا يلزمه فاذا أنكر لا يستحلف فصول استروشي في ضمان
الصباغ • وفي الزيادات وفي كل موضع لو أقتر به يلزم فاذا أنكر يستحلف الا في ثلاث مسائل
(١) الاولى اذا أراد الوكيل بالشراء الرد بعيب فادعى البائع أن الموكل رضى بالعيب ان
أقر الوكيل بما لا حق الرد وان أنكر لا يحلف (٢) الثانية ادعى على الآخر رضاه لا يحلف وان
أقر يلزمه الثالثة الوكيل بقبض الدين ادعى عليه المدين ابراء الموكل الدين وعلم الوكيل
به لا يحلف وان أقتر به يلزمه برازية في النوع الثاني من الفصل السابع من الدعوى • واذا
وكل رجل رجلا بقبض دينه فادعى المدين أن الموكل أبرأه أو استوفاه وأنكر الوكيل
فانه لا يمين عليه أصلا وان كان لو أقتر به يطل حقه في القبض (٣) فاعدية • (خ) أبرأني
المدعي من هذه الدعوى بسأل المدعي أنك بينة على مال فلورهن يحلف المدعي على البراءة
فان لم يبرهن يحلف المدعي عليه أولا على دعواه المال فلو حلف المدعي عليه ترك ولو نكل
يحلف المدعي على البراءة ودعوى البراءة اقرار بالمال عند المتأخرين لا عند مشايخنا
المقدمين وهو الاصح قال (ط) ينبغي أن يحلف المدعي أولا على البراءة لانه يدعى عليه بطلان
دعواه وربما ينكل فتقطع الخصومة جامع الفصولين في الفصل العاشر • ولو ادعى
المدعي عليه أنه أبرأني من هذه الدعوى ليس له تحليفه أنه لم يبرأني عنها اذ المدعي بدعواه
استحق الجواب على المدعي عليه والجواب اما اقرار أو انكار وقوله أبرأني ليس باقرار ولا
انكار فلا يسمع ويقال له أجب خصمك ثم ادع عليه ما شئت وهذا يخالف ما لو قال أبرأني
من هذه الالف فانه يحلف لان دعوى البراءة عن المال اقرار بوجوبه والقرار بجواب
ودعوى الابراء مسقط فيترتب عليه اليمين ومنهم من قال الصحيح أنه يحلف على دعوى
البراءة عن الدعوى كما يحلف على دعوى التصليف واليه مال (مح) وعليه أكثر قضاة
زماننا (٤) في الخامس عشر من الفصولين • رجل ادعى على رجل ما لا فقال المدعي عليه
ان المدعي أبرأني من هذه الدعوى فتروهم الخاصكم أن هذا اقرار من المدعي عليه بالمال
خلف المدعي على البراءة فخلف أبحاف المدعي عليه بعد ذلك على المال أم لا قال الخصاص
يحلف هكذا قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل ان المدعي عليه يحلف وقوله أبرأني
المدعي من هذه الدعوى لا يكون اقرارا بالمال وكان الواجب على القاضي أن يسأل المدعي
ألك بينة على المال فان أقام البيئة على المال يحلف المدعي بعد ذلك على البراءة وان لم يكن
للمدعي بينة على المال يحلف المدعي عليه أولا على دعواه المال ودعواه البراءة لا تكون
اقرارا بالمال فان حلف المدعي عليه ترك وان نكل حلف المدعي على البراءة وتوهم القاضي

(١) وذكر ابن نجيم في دعوى الجعرات
في الحصر قصورا عند شرح قول المصنف
ويستحلف السارق •

(٢) اذ الوكيل برء المشتري بعيب كما مر
في الوكالة بالقبض نقلا عن كبير شرح
الجامع الصغير لحسام الدين الشهيد •
(٣) مر ما يناسبه في الوكالة بالقبض نقلا عن
الكبير شرح الجامع الصغير لحسام الدين
الشهيد •

(٤) والصحيح أنه يستحلف المدعي على
دعوى البراءة من الدعوى واليه ذهب
الامام شمس الأئمة الحلواني لانه ادعى
أمر الوأقر به يلزمه فاذا أنكر له أنه يحلفه
كذا في الباب الجادى والعشرين من
شرح أدب القاضي •

أن هذا اقرار ليس بشئ قال وهذه مسئلة اختلف فيها المشايخ قال المتقدمون من أصحابنا
دعواهم البراءة من الدعوى لا تكون اقرارا وخالفهم فيها المتأخرون وقول المتقدمين أصح
وقال الشيخ الامام الاجل الاستاذ يظهر الدين ينبغي أن يحلف المدعى أولا على البراءة لأن
المدعى عليه يدعى عليه بطلان الدعوى وربما ينكل فتقطع الخصومة بينهما كما قال وفي
المسئلة اختلف المشايخ قاضيان في باب اليمين من الدعوى • سئل من ابن أحمد
عن أحد الشريكين إذا ادعى على الآخر رأس ماله فأقر بذلك وأدعى الاتصال وأقام البينة
على ذلك وأنه أبرأ كل واحد منهما صاحبه وقضى القاضى بذلك ثم أن المدعى ادعى أنك
أقررت بعد ذلك أنك ربحت كذا وكذا ويشاروا أنككر المدعى عليه هل له أن يستحلفه عليه
فقال لا يسمع منه وهو من جملة التهازوس مثل عنها والذى فقال بعد قضاء القاضى وقع
الافراغ فلا يجزى الاستحلاف تارة ثانية في متفرقات الدعوى • رجل توجه
عليه اليمين فقال إن المدعى حلف في هذه الدعوى عند قاضى بلد كذا وطلب بين المدعى
على ذلك حلفه القاضى بالله ما حلفته فلن نكل لا يكون له أن يحلف المدعى عليه وإن حلف
كان له أن يحلف المدعى عليه على المال قاضيان في باب اليمين من الدعوى • واليمين
انما توجه على منكر يكون انكاره معتبرا وهو الذى ينكر شيئا يدعى عليه ومما يؤيد هذا
المعنى بعض الاحكام منها أن من اشترى جارية ثم ادعى أنها زوجة فلان ويريد الرد وأنكر
البائع فأراد بين البائع لا يستحلف ومنها إذا وكل رجل رجلا بقبض دينه فادعى المديون
أن الموكل أبرأه أو استوفى منه دينه وأنكر الموكل فإنه لا يمين عليه أصلا وإن كان لو أقربه
يطل حقه في القبض وذلك لما قلنا فاعرف ذلك فإنه أصل في معرفة المنكر الذى يستحلف
والذى لا يستحلف وذلك المراد في قوله عليه الصلاة والسلام واليمين على من أنكر كرفان
معناه على من أنكر دعوى مدعى عليه فأعديه في النكاح • إذا طلب المدعى يمين
المدعى عليه في شئ فقال المدعى عليه أخرج كرامة حسابك لا نظرفيه فقال المدعى لا أخرج
وطلب من القاضى أن يحلفه قالوا إن أمره القاضى بأن يخرج فهو حسن ولا يجبره
قاضيان في باب اليمين من الدعوى • ولو أن القاضى عرض اليمين على المدعى عليه
ثلاث مرات فإن أبى أن يحلف ثم قال قبل القضاء أنا أحلف يحلفه ولا يقضى عليه بشئ
ولو أن القاضى عرض اليمين ثلاثا فأبى أن يحلف فنقض عليه بالفكول ثم قال أنا أحلف
لا يلتفت اليه ولا يطل قضاء القاضى قاضيان في أوامر باب اليمين • رجل ادعى على
امرأة مخدرة أو على مريض مالا وطلب يمين المدعى عليه ذكر الخصاف أن القاضى
يبحث أمينا أو أمينين ومعه شاهد حتى يستحلف المدعى عليه وذكرى المتنى فيه خلافا على
قول أبي يوسف يبحث أمينان يحلفه وقال أبو حنيفة رحمه الله لا يبحث فيه وقص ذلك إلى رأى
القاضى فلو أن القاضى بحث أمينا يحلفه فجاءه الأمين وقال حلفته لا يقبل قوله إلا بشاهد
(١) قاضيان في باب اليمين من الدعوى • بحث القاضى (٢) أمينا أو أمينين إلى مخدرة
لا تخرج ليحلفها فقالا لحلفها لا يثبت إلا بشاهدين • بزازية في الاستحلاف من كتاب
النضام • (المضمرات) وفي التهذيب (٣) وفي زماننا لما تعذر التزكية أغلبت الفسق اختار

(١) ادعى المدعى أنها غير مخدرة وزعم
وكيلها أنها مخدرة في هذه المسئلة
تفصيل مذكور في كيفية الاستحلاف
من قضاء البرازية •
(٢) وفي وكالة التنازع في الفصل
الاول يبحث اليها الحاكم ثلاثة من العدول
يستحلفها أحدهم ويشهد آخران على
حلفها •
(٣) وفي التهذيب في زماننا لما تعذر
التزكية بغلبة الفسق اختار القضاء
استحلاف الشهود كما اختاره ابن أبي ليلى
لحصول غلبة الظن انتهى وفي مناقب
الكردي اعلم أن تحليف المدعى
أمر الشاهد دين أمر منسوخ باطل
والعمل بالمنسوخ حرام وقد ذكر في فتاوى
القاعدي وخزانة المفتين أن السلطان إذا
أمر قضاته بتحليف الشهود يجب على العلماء
أن ينصحو السلطان ويقولوا له لا تكلف
قضاتك أمرا أن أطاعوا ولا يلزم بخط الخلق
وإن منسوخ يلزم منه مخطئ إلى آخر
ما فيها الشبهة في الشهادة •

(١) زيد غر واورينه كتوردىكى شاهد لى صدقته قاضى شهبه ايدى بىك مذكور له عيىن ويزمكه وذكور ايدى كارى تقدير بجه
شهادتلى ردائىكه قادر اولورى الجواب اولور شىخ خواهر زاده رحمه الله (ترجمة ماقبله) اذا شك القاضى فى صدق الشهود
الذين اورد هم زيد على عمرو هل له تخليفهم ورد شهادتهم على تقدير نكولهم ١٧٧ الجواب نعم ا برخصوته شهادت ايدى شاهد له

خصم عيىن تكليف ايلسه من بورل نكول
ايدى كارى تقدير بجه شرعا مجروح
اولورلى الجواب عادلا رايه او انازل
أبو السعود رحمه الله

(ترجمة ماقبله)

ان طلب الخصم من الشهود اليمين على
تقدير نكولهم هل يكون تجر يحاشرعا
الجواب ان عدولا لا ا

شاهد لى عيىن نكول ايدى بىك
قاضى ايجون عدم قبول واردر نقل من
خط المرحوم انقره وى محمد اقسدى
رحمه الله

(ترجمة ماقبله)

واذا شك الشهود عن اليمين فلقاضى عدم
القبول ا

(٢) كذا ذكر فى شهادة الاشياء نقلا عن
التنذيب وذكربعد مايجب بعده رحمه الله

(٣) والعلم بالاستحقاق لا يمنع صحة الرجوع
يعنى اذا اشترى شيأ من رجل يعلم أنه ليس
ملكاً له بل لغيره فبعد ما استحق ذلك الغير
وأخذ المشتري من يد المشتري يرجع
المشتري على البائع ولا يمنع علمه بالاستحقاق
صحة رجوعه من الدرر والفرر رحمه الله

اذا شهد وأن المقضى تجر بته باعه هذا
من هذا يكفى للرجوع عليه كذا فى
السادس عشر من دعوى البرازية رحمه الله
(٤) استحق دابة وحكم عليه بها فبرهن
المستحق عليه أنه اشتراها من المستحق
يسمع بشرط احضار المدعى به كذا فى
البرازية قبل كتاب الاقرار رحمه الله

(٥) دعوى استحقاقه ودعوى
رجوع فخره حضور مبيع لازم اولوب
ذكر اوصاف وبيان ثمن كافى ايدى بىكى
مشاهركب قتا واده مسطور ومشهور ودر

القضاة استخلاف الشهود (١) كما اختار ابن أبى لى لحصول غلبة الظن (٢) فانارخانية فى
الرابع والعشرين * طعن المدعى عليه فى الشاهد بأنه كان ادعاها وادام تخليفه لا يحلف وان
برهن تقبل انتهى فعلى هذا كل طعن يقبل عند البرهان لا يحلف عند عدمه على الشاهد
وعلى المدعى هل يقبل اقرار الشاهد به ويصير كالبرهان لم أره وينبغى القبول بمرر رائق
فى الشهادة * (م) وفى المتن رجل ادعى أنى قد بعته هذا الطيلسان الذى عليك بكذا
وأنكره ذواليد وقال هذا لى وانما كنت أودعك فرددتها لى يحلف على دعوى صاحبه
ويرد الطيلسان على الذى يدعى البيع قال يدا بين المدعى عليه من متفرقات دعوى
التا نارخانية

• (باب الاستحقاق) •

ودعوى الرجوع بالثمن عند الاستحقاق على البائع من المشتري لا تقبل ما لم يذكر أن الاستحقاق
كان بطلاق الملك أو بدعوى النجاس وقيل تسمع ويصح الرجوع (٢) فى السادس عشر من
دعوى البرازية * (د) ثم لو ادعى المشتري استحقاق المبيع على البائع ليرجع عليه بثمنه فلا بد أن
يفسر الاستحقاق ويبين سببه فلو بينه وأنكر بائعه البيع فبرهن المشتري على البيع يقبل فيرجع
بثمنه وقيل يشترط حضرة المبيع لسماع البينة (٤) وقيل لا وبه أفتى بل لو ذكر سمع العبد
وصفته وقدر ثمنه كفى وعلى هذا الفن لو تدا وتله الايدى فادعى حريته على المشتري الأخير
ورجع البعض على البعض قبل يشترط حضرة الفن عند الرجوع بثمنه وقيل لا بل لو شهدوا
على أن الفن الذى برهن على حريته باع هذا من هذا كفى ثم لبائعه هذا أن يرجع على بائعه بثمنه
وان زعم أنه ليس له الرجوع لانكاره البيع لانه لما حكم عليه ببينة التحق زعمه بعدم (٥)
فى السادس عشر من الفصولين * ولو أبرأ البائع المشتري عن ثمنه أو وجهه منه ثم
استحق المبيع من يد المشتري لا يرجع بشئ على بائعه وكذا بقية الباعة لا يرجع بعضهم
على بعض لتعذر القضاء على الذى أبرأه من ثمنه كذا (فتر) * وفى (فسط) لا يرجع
المشتري الأخير على بائعه لوجود الأبراء وهل يرجع بائعه على بائعه اختلاف فيه المتأخرون
قيل يرجع وقيل لا يرجع من المحل المزبور ملخصا * فى الأخيرة جارية اسمها دلبرو فى
السجل كتب اسمها دلبرو فاداد المشتري أن يرجع على البائع فقال البائع الجارية التى بعته
منك اسمها بنفشة التى ورد الاستحقاق عليها اسمها دلبرو فليس للمشتري أن يرجع على البائع
الا إذا أقام المشتري البينة على أن الجارية التى اشترتها منك اسمها دلبرو وقد ورد الاستحقاق
عليها فحينئذ يذرجع بالثمن وكذا إذا أقام المشتري البينة من الابتداء أن الجارية التى
اشترتها منك ورد الاستحقاق عليها لى الرجوع بالثمن قبلت بينته وان لم يسم المشتري
الجارية من دعوى الخلاصة فى الخامس عشر * اشترى جارية اسمها شجرة الدررة واستحققت
بذلك الاسم وعند ارادة المشتري الرجوع بالثمن قال استحق منى جارية اسمها قضيف البان
نصح الدعوى ان كان قال قد استحققت على الجارية التى اشترتها منك والغلط فى الاسم لا يمنع
الدعوى بعد ما عرفت بهذا التعريف ولانه يجوز أن يكون لها اسمان (٦) من أو اخر دعوى

كذا حرره مولانا أبو السعود رحمه الله ٤٥ انقروى فى (ترجمة ماقبله) لا يلزم حضور المبيع فى دعوى الاستحقاق ولا فى دعوى
رجوع الثمن بل يكفى ذكر الاوصاف وبيان الثمن وهذا مسطور فى مشاهير كتب الفتاوى ا (٦) وغلط الاسم لا يضر لجواز أن يكون
لها اسمان كذا فى التا نارخانية فى الخامس عشر من الدعوى رحمه الله

البرازية • استحق الفرس من يدرجل فلما أراد الرجوع على البائع وبين صفة الفرس قال البائع
الفرس الذي بعته منك كيت بغيرك وقال المشتري ويزهرك (١) مع الكي وأقاما البينة
فبينما المشتري أولى تنازعاً في أول السادس من كتاب الدعوى وكذا في البرازية قبيل
كتاب الاقرار • المستحق عليه إذا أراد أن يرجع على بائعه فقال بائعه الدابة
تحت في ملكي ولم يقدر على الإثبات حتى قضى عليه وأخذ منه الثمن ثم أراد أن يرجع على
بائعه فأناكر بائعه البيع فأقام مدعى النتائج بينة أنه باع مني له أن يرجع لأنه لما أقيمت عليه
البينة وأخذ منه الثمن التحق دعواه النتائج بالعدم (٢) في الفصل الخامس عشر من العمادية
وكذا في البرازية قبيل كتاب الاقرار • (بج) استحق بعض نصيب أحد الورثة بعينه
بعد القسمة بينة وقضاء فقال أخذه المدعي ظملاً بغير حق ليس له أن يرجع على بقية الورثة
بشيء وكذا المشتري إذا استحق عليه المبيع بينة إذا قال ذلك لا يرجع على بائعه بالثمن قسمة
في باب فسخ القسمة والاستحقاق من كتاب القسمة • أراد الرجوع بالثمن على بائعه
فقال قد علمت أن الشهود شهدوا بوزنه أنه أن يرجع على البائع بالثمن لأن المبيع لم يسلم
للمشتري بالحكم فلا يحل له الثمن إذا الحكم بالوزن في السادس عشر من دعوى
البرازية وكذا في العمادية • ولو استحق بالبينة فأراد المشتري أن يرجع على بائعه بالثمن
فأنكر البائع الاستحقاق واستخلف ونكل فأخذ منه الثمن فأراد أن يرجع على بائعه
بالثمن ليس له ذلك برزازية قبيل السادس عشر من الدعوى • وذكر في الزيادات ولو
أقام المشتري البينة على اقرار البائع أنهم مملوك المستحق قبل بيئته قالوا وذكر في الجامع
الصغير أن بينة المشتري على اقرار البائع أنهم مملوك المستحق لا تقبل وليس في
المسئلة اختلاف الرواية وإنما اختلف الجواب لاختلاف الموضوع موضوع ما ذكر
في الجامع الصغير أنه أقام البينة على اقرار البائع لا يرجع فذلك قبل البيع فلو كان هكذا
لا تقبل بيئته وموضوع ما ذكر في الزيادات أنه أقام البينة على اقرار البائع بعد
البيع وإذا كان هكذا تقبل بيئته في السادس عشر من دعوى التنازعانية • أراد
الرجوع بالثمن على البائع فأنكر البائع فبهرن المشتري على اقراره بالبيع منه قبل
الاستحقاق يرجع هو أيضاً على بائعه أما لو أقر به بالاستحقاق أنه باعه منه أو أقر قبله لكن
صدقه فيه المشتري بعد الاستحقاق لا يرجع البائع على بائعه وان تصادقا قبل الاستحقاق
ثم استحق يرجع على البائع المقتر ثم المقر هذا يرجع على بائعه وبائعه على بائعه برزازية في آخر
السادس عشر من الدعوى • رجل اشترى شيئاً فجاء مستحق واستحقه فقضى القاضي
بالاستحقاق فرجع المشتري على البائع بالثمن فدفع إليه الثمن من غير الزام القاضي أباه فللبائع
أن يرجع بالثمن على بائعه وهذا مذهب محمد وعليه الفتوى (٣) وعند أبي يوسف لا يرجع
إلا بالزام القاضي هكذا ذكره رحمه الله والمسئلة في بيع الجامع الكبير جواهر الفتاوى
في كتاب البيوع • وان دفع البائع إلى المشتري الثمن بالخصوص وببرهان والزام
حاكم لا يملك أن يرجع على بائعه لأنه متبرع في السادس عشر من دعوى البرازية •
استحق حمار من يده بخاري والبائع بسمه قد جاء بسجل من قاضي بخاري فأنكر البائع

(١) ويزهرك فارسية معناه يا غزرك يعني
اسب ويزهرك والوان سائرته يا غزركه
قريب اوله

(ترجمة ما قبله)

ويزهرك فارسية معناه الحصان الاسود
يعني الحصان الادهم والالوان القريسة
من السواد اه

(٢) رجل في يده حبشي يقول هو
عبدى فاعتقه ثم جاء آخر وأقام البينة أنه
عبد له قبل بيئته ويقضى له بالعبد ويطل
اعتاق الاول قاضيان في الاستبلا من
العناق

(٣) وذكر في السادس عشر من
دعوى البرازية ما يخالفه وذكر في نور
العين عن العمادية قول الثاني ولم يذكر
قول محمد

الاستحقاق وأقر بالبيع فبرهن المشتري أنه سجل قاضي بخاري لا يقبل ما لم يقولوا ان حاكم
 بخاري قضى بالجار للمستحق وأخذ المستحق منه لأنه لو لم يقولوا وأخذ المستحق منه
 لا يحكم بالرجوع على البائع لئلا يلزم اجتماع البديل والمبدل منه في ملك واحد في أواخر
 السادس عشر من دعوى البرازية * المراد بما سواهما المحاضر والصلوات والصكوك
 فان في كل منها يجب الشهادة على مضمون المكتوب لأن المقصود بكل منها كونه حجة على
 الخصم وهو لا يكون إلا به بخلاف نقل الوكالة والشهادة فان المقصود بهما حصول العلم
 للقاضي ولهذا لا يجوز كون شهود الطريق كفارا وان كان الخصم كافرا دبر
 في الاستحقاق * ولورأى سجل الاستحقاق فأقر بالاستحقاق وقبل السجل ووعد أن يدفع
 ثمنه ثم أبى يجبر على دفع ثمنه ولو لم يقر بالاستحقاق ولكنه وعد أن يدفع ثمنه لا يجبر عليه
 في السادس عشر من القصولين * ولو اشترى رجل شيئا فادعاه رجل آخر وأدعى فيه
 شقفا فصالحه المشتري صح ولو أراد أن يرجع بذلك على بائعه لا يقدر لأن الاستحقاق
 لم يثبت وهذا دفع المال برضائه فلو أنه أثبت الاستحقاق وقضى له ثم دفع إليه
 شيئا أو أمسك العبد يكون هذا منه شراء العبد من المستحق فينقذ ينبغي أن يكون
 له الرجوع بالثمن على بائعه وفي دعوى المنتقى ما يؤيد هذا وهو رجل اشترى دارا فادعى
 رجل نصفها فاشترى ذلك منه لا يرجع على البائع بشئ إلا أن يشتري منه بعد الاستحقاق
 فيرجع بنصف الثمن عمادية في الفصل الخامس عشر * وإذا قضى على المشتري
 بالاستحقاق ثم صالح على شيء يرجع بكل الثمن على البائع وان كان الصلح قبل الحكم
 لا يرجع في السادس عشر من دعوى البرازية * (ح) شراء فادعى آخر نصفه فشرأ
 منه لا يرجع على بائعه بشئ إلا أن يشتري منه بعد استحقاقه فيرجع بنصف ثمنه * (ق) فشرأ
 شراء فادعاه آخر فشرأ منه أيضا ثم استحقه ثالث بينة وحكم له رجوع المشتري على
 كلا البائعين بالثمن لوجود الشراء منهما ولو استحق فأراد أن يرجع بثمنه على بائعه فأنكر
 البيع بائعه ثم ادعاه المشتري بعد أيام على ابن البائع أنك بعته مني فأراد أن يرجع عليه
 تسع دعواه اذ لا منافاة بينهما ما لجواز أنه اشترى من الاب ثم من الابن ثم استحق وان لم يذكر
 التوفيق لأن وجه التوفيق ظاهر في الدعوى واذا ثبت البيعان يرجع عليهما بالثمن وان كان
 الصحيح أحد البيعين اذ الرجوع بالثمن عند الاستحقاق يعتد بوجود صورة الشراء لا صحته جامع
 القصولين في الفصل السادس عشر * ولو أحال البائع رجلا على المشتري بالثمن وأدى المشتري
 الثمن الى المحال له ثم استحق الدار من يد المشتري فالمشتري على من يرجع ذكر في مجموع
 النوازل عن شيخ الاسلام السعدي أن المشتري يرجع على البائع قبل له فان لم يظفر المشتري
 بالبائع هل يرجع على المحال له قال لا وفي الجامع أن المشتري بالخيار ان شاء يرجع على
 القابض وان شاء يرجع على الأمر تاتارخانية في السابع عشر من البيوع * فلو كان أدى
 الثمن الى المحال فهو بالخيار ان شاء يرجع على البائع المحال وان شاء يرجع على المحال القابض
 وان كان دفع الثمن الى وكيل بالبيع يرجع الى الوكيل وان كان دفعه الى الموكل يرجع
 على الموكل ومعناه أنه اذا كان أعطاء الى الموكل يطالب الوكيل حتى يأخذ من الموكل

(ترجمة)

(١) ان دلال دلالة ثم استحق المبيع في يد المشتري فعلى من يرجع المشتري بالثمن فالجواب ان باع الدلال بنفسه فالمشتري يرجع على الدلال اهـ

ويؤديه اليه فان كان أداءه الى الوكيل يأخذه في الحال من الوكيل قبل أن يأخذه الوكيل من الموكل برؤية قبيل كتاب الاقرار • (م) اكر دلال دلالة ثم استحق المبيع في يد المشتري فالمشتري على من يرجع بالثمن فالجواب اكر دلال خود بيع كرده باشد مشتري بر دلال رجوع كند (١) فانما رخصة في فصل الاستحقاق من البيوع • (فقط) شراء ولم يتقابضا حتى اذاعا أحدهما المدعى مقر بالبيع فأحضر البائع والمشتري عند الحاكم ولا يئنه فاستطاعهما الحاكم فحلف البائع ونكل المشتري بوخذ المشتري بتمنه فاذا أداءه سلم المبيع الى المدعى ولو حلف المشتري ونكل البائع فعلى البائع جميع قيمة المبيع الا أن يجيز المستحق البيوع ويرضى بتمنه في الفصل السادس عشر من الفصولين • والمشتري متى صار مقضيا عليه ان قال هذا ملكي اشتريته من فلان ومع ذلك قضى عليه يتعدى الى البائع فلا تسمع دعواه ويرجع عليه المشتري بالثمن وان قال هذا ملكي ولم يرد عليه وصار مقضيا عليه لا يتعدى الى البائع وتسمع دعوى البائع والارث كالشراء برؤية في القضاء في نوع في علمه من الرابع من أدب القاضي • اشترى غلاما وقبضه فاستحقه رجل باليئنه وقبض العبد ثم ان المستحق أجاز البيوع اختلفت الروايات فيه في ظاهر الرواية لا يفسخ البيوع ما لم يرجع المشتري على البائع بالثمن وعليه الفتوى قاضيان في الاستحقاق في دعوى الحرية من كتاب البيوع • في (ذ) شري زيد قنا من خالف باعه من بكر ثم شراء منه زيد فاستحق رجوع زيد على بائعه الاول وهو خالد كذا أفتى (من) وهذا انما يستقيم على رواية أن الحكم للمستحق بوجوب انفساخ البياعات كلها فخرج بيع زيد وشراؤه ثانيا من البين وصار كأنه لم يبيع من غيره أما على ظاهر الرواية وهو أن الحكم لا يوجب انفساخ البياعات فيبقى بيع زيد وشراؤه ثانيا على حاله فليس له الرجوع على خالد ولكنه يرجع على بائعه ثم بائعه يرجع عليه ثم يرجع هو على خالد أقول فيه نظر لأن ظاهر الرواية لا يمنع الرجوع ألا ترى أن له الرجوع على بائعه في ظاهر الرواية أيضا والحكم بالاستحقاق حكم على كل الساعة فينبغي أن يجزى زيد يرجع على خالد أو على بكر إذ كل منهما بائعه في السادس عشر من الفصولين • وفي الذخيرة استحقاق المبيع على المشتري بوجوب توقف البياعات السابقة على اجازة المستحق لا الفسخ في ظاهر الرواية حتى نص في الزيادة أن المشتري لو أراد النقص قبل الرجوع بالثمن لا يملكه بلا قضاء أو رضاه لا احتمال أن يبرهن البائع على التناج أو المشتري على الاجازة أو على تلقى البائع الملك منه وبعد الحكم بالرجوع بالثمن ظهر العجز وقيل يفسخ بالقضاء على المشتري وقيل بقبضه من المشتري قال الحلواني والصحيح عدم الاتقان قبل الحكم بالرجوع بالثمن على البائع (٢) برؤية في السادس عشر من كتاب الدعوى • (ذ) استحقاق المبيع بوجوب توقف العقد على الاجازة لا نقضه في ظاهر الرواية • ذكر (ش) في أن البيوع متى يفسخ قبل اذ قبض المستحق وقيل بنفس الحكم والصحيح أنه لا يفسخ ما لم يرجع المشتري على بائعه بتمنه فاذا رجع يفسخ حتى لو أجاز المستحق بعد ما قبضه قبل أن يرجع المشتري على بائعه يصح • (ح) الصحيح أن البياعات لا تفسخ بالاستحقاق ما لم يرجع كل واحد على بائعه بقضاء • (ت) عن أبي حنيفة أنه لا يفسخ ما لم يأخذ العين بقضاء

(٢) وفي كفاية شرح الوقاية مصدر اشتر بعة لا ينقض البيوع بغير رد الاستحقاق في ظاهر الرواية ما لم يقض بتمنه على البائع انتهى فيكون ظاهر الرواية ما قال الحلواني لا ما ذكر في الفصولين وما في الكافي والهداية موافق لما في شرح الوقاية فليست أملا

اذا اخذ

إذا أخذ بقضاء دليل الفسخ فيفسخ حتى لا يحتمل الإجازة بعده وفي ظاهر الرواية لا يفسخ
 ما لم يفسخ وهو الأصح ولو استحق فأراد المشتري نقض البيع بلا قضاء ولا رضا البائع
 لا يملكه لأن احتمال إقامة البينة على النتائج أو على التلق من المستحق ثابت إذا حاكم
 الخصم فيلزم العجز فيفسخ والمشتري انما يرجع بثمنه على بائعه لو ثبت الاستحقاق ببينة أم لو
 ثبت باقرار المشتري أو بنكوله أو باقرار وكيله بالخصومة أو بنكوله فلا يرجع إذا اقرار ليس بحجة
 في حق غيره كذا (ذ) في (قد) نرى دارا فاستحق باقرار المشتري أو بنكوله لا يرجع بثمنه على
 بائعه فلو برهن المشتري أن الدار ملك المستحق ليرجع على بائعه لا يقبل للتناقض لأنه لما أقدم
 على الشراء فقد أقر أنه ملك البائع فإذا ادعى لغيره كان تناقضا يمنع دعوى الملك ولأنه
 أثبات ما هو ثابت باقراره فلما ألزمه على اقرار البائع أنه للمستحق يقبل لعدم التناقض
 في أنه أثبات ما ليس بثابت ولو لا بينة له فلا تخلف البائع باقعه ما هو للمدعى لأنه لو أقرز له
 فصول في السادس عشر وكذا في دعوى القاعدية • استحق المبيع من يد المشتري
 فرد البيع ولم يجز وأخذه من يده ولم يقض بالفسخ ولم يفسخ بالتراضي فالبائع قائم بين
 العاقدين فان أقام المشتري بينة على أن المستحق باعه من فلان وباع فلان منه بأخذ المبيع
 بالبيع السابق لأن هذا البيع تفقد بإجازة المستحق ولا يفسخ برده وانما يفسخ بالقضاء أو
 بالتراضي من دعوى القاعدية ملخصا • رجل اشترى من رجل شيئا فاستحق من يده
 ورجع على بائعه بالثمن ثم وصل إليه المبيع بوجه من الوجوه لا يملك البائع أن
 يأخذه منه لأنه وإن أقر للبائع بالملك حين اشتراعه منه فقد أبطل القاضى ذلك الشراء فبطل
 ما كان في ضمنه وإن اشترى شيئا أو أقر صريحا أنه للبائع ثم استحق من يده ورجع على بائعه
 بالثمن ثم وصل إليه المبيع بوجه من الوجوه كان للبائع أن يأخذه منه بحكم اقراره
 فاضيفان في فصل دعوى الملك من كتاب الدعوى • فان قضى بالامنة للمستحق ثم برهن
 البائع على شرائها من المستحق قبل البيع أو على تاجها عنده ورده الحاكم الأول وأخذها
 البائع فان أراد المشتري أخذها أو البائع ردها إلى المشتري أن قبل فسخ البيع لكل منهما
 ذلك وإن طلب المشتري من البائع ثمنه فاعطاه البائع كله أو بعضه برضاه بلا خصومة ليس
 لاحدهما أن يلزم الجارية صاحبه لقيام الفسخ بينهما بالتراضي وإن خاصم المشتري البائع
 في الثمن وحكم الحاكم على البائع برده الثمن ثم برهن البائع على ما ذكرنا وأخذ الجارية
 ليس للبائع أن يلزم المشتري الجارية على قوله لأن حكم الحاكم وإن يبطل ينفذ ظاهرا
 وباطنا فتم القضاء بالفسخ وعندهما للبائع الزامه به ما وللمشتري طلبها لعدم نفاذ الحكم
 بالزور وإن برهن البائع على ما ذكرنا قبل أن يحكم عليه بالثمن وأخذ الجارية رجع إلى المشتري
 بخلاف ما إذا رده البائع إلى المشتري بعض الثمن أو كله برضاه لتقام الرضاة بالفسخ وعدم
 رضا البائع بالفسخ وإن رضى به المشتري حيث خاصمه عند الحاكم بالثمن فلو أراد المشتري
 أخذها وامتنع البائع لا يجبر البائع ولو أراد البائع أن يلزم المشتري له ذلك والحاصل أن الجارية
 فيه للبائع لا للمشتري في السادس عشر من دعوى البرازية في أوائل نوع في الزيادات •
 استحق الجارية من يد المشتري وقبض الثمن من البائع ثم ظهر فساد القضاء بفتوى الائمة

ليس للمستحق عليه أن يسترد الجارية من البائع تاتار خانية في السابع عشر من البيوع المخصصة
(غز) عارية هلكت فاستحققت فضمن المستعير قيمتها لا يرجع على المعير ولو هلك العير في يد المرتب
أو المودع أو المستأجر ثم استحققت بيعة وأخذ منه قيمته فله أن يرجع على الراهن والمؤجر
والمودع جامع الفصولين في الفصل السادس عشر إذا استحق العير من يد المستأجر أو من
يد المودع أو الغاصب لا يرجع المالك على بائعه بالتمن (١) فإن كان المذمى ادعى فعلا على ذي
اليدين بأن قال هذه الدابة ملكي غصبها مني ينتصب خصما وتسمع عليه البيعة ويكون للآخر
حق الرجوع على بائعه (٢) استأجر دابة إلى سرقند فجاء آخر وأدعى عليه الدابة ولم يصدقه
أنه مستأجر واستحقها عليه لا يكون للاستأجر أن يرجع على بائعه (٣) خلاصة ما في العمالية
المغصوب إذا استحق من يد الغاصب بالبيعة لا يظهر ذلك القصاص في المغصوب منه حتى لو أقام
البيعة على المستحق يقبل فعلى هذا في أن لا يبرأ الغاصب عن النعمان تاتار خانية في
متفرقات كتاب الدعوى • زنى كابين دعوى كرد برزكة شوى وبرزرى صلح كردند
بعد اذان زورا استحقاق اوردند (٤) لها أن ترجع إلى دعوى المهر وكانت المسئلة واقعة
الفتوى وفي صلح البدو لا بد من معرفة حكم استحقاق بدل العدة واستحقاق بدل
الخلع يوجب الرجوع بقيمته واستحقاق بدل المبيع يوجب الرجوع بما يابل البدل ان لم
يكن هالكا بقيمته ان كان هالكا واستحقاق الاجرة يوجب الرجوع بأجر المثل الذي هو
قيمة المنفعة واستحقاق المنفعة يوجب الرجوع بالاجرة ان لم تكن هالكة وبقيمتها ان كانت
هالكة فصول استروشي في الفصل السابع وصكذا في السادس عشر من دعوى
البرازية • (ذ) لو كان الاجرة قنابيل قيمة اثنى كذا ذكر فيه وذكر بعده بورقين لو كانت
الاجرة قنابيل أو قنابيل بعينه فاستحق يوجب أجر مثل الدار لا قيمة ذلك الشيء وعليه الفتوى وفرق محمد
بين اجارة وكاح فإن المهر لو استحق يرجع بقيمته على الزوج جامع الفصولين قبيل السابع عشر
وكذا في السادس عشر من دعوى البرازية • وفي المقايضة لو استحق أحد العوضين يرجع
المستحق عليه في عوضه قياسا على ما إذا ادعى عينا فله على عينا فله على عينا فله على عينا
يرجع في دعواه (٥) خزانة المفتين في مسائل الاستحقاق من كتاب البيوع • ذكر في بيع
الذخيرة وأسأله إلى مجموع النوازل اشترى من آخر قراطيس بمن معه لوم واعطى المشتري
حارام عينا في ثمن القراطيس ببيعين قيمته أربعون فعند استحقاق القراطيس يرجع المشتري
على بائعه ببيعين وذكر في باب الصلح والغرور من الجاهع الكبير ادعى على آخر عينا فله
من ذلك على دار عن انكار وبني المدعى فيها بناء ثم استحققت يرجع المذمى في دعواه
لأن الصلح انتقض باستحقاق البدل فان لم تكن له بيعة على دعواه فلا يرجع بشئ وان أقام
البيعة أو حلفه فشكل عن اليمين وأخذ العين المذمى فله أن يرجع بقيمة البناء في الدار المستحقة
لأنه قد ظهر أن الآخر غره بتلكها اياه فكان بمنزلة البائع فكان للمذمى أن يرجع عليه
بقيمة البناء • عمادية في فصل الاستحقاق • اشترى عبد ابنوب وتقابضاهم استحق العبد وقد
هلك الثوب في يده لزمه قيمته لانه وجب عليه رده لان البيع انفسخ في العبد فيلزمه رده
وقد عجز عنه فيلزمه رده قيمته ولو كان الثمن جارية قولت من السيد أو عتقها ثم استحق العبد

(١) لانه لم يرد الاستحقاق على وجه
الخصم •
(٢) كذا في البرازية قبيل كتاب الاقرار •
(٣) لانه لم يقع الاستحقاق على وجه
شري لان المستأجر ليس بخصم •
(ترجمة) •

(٤) ادعت المهر على تركه الزوج ثم
اصطالحوا على ذهب ثم ظهر استحقاقه •

(٥) ومن هذه المسئلة أجاب بعض أئمة
زماننا عن سالف عن مسألة أخرى صارت
واقعة الفتوى وهي أن في بيع المقايضة لو
استحق أحد العوضين يرجع المستحق عليه
في عوضه قياسا على ما إذا ادعى عينا
فله على عينا أخرى ثم استحق بدل
الصلح يرجع في دعواه قلت لا حاجة إلى
القياس فانه ذكر في الحصر في باب عتاق
محمد إذا باع عبدا بجمارية وتقابضاهم
استحققت الجارية يرجع بالعبد إذا كان
قائما بقيمته ان كان هالكا كذا وجد في
هامش العمادية بخط بعض الأكابر وقد
تحرر من هذا إذا أثبتت الجارية عتقها
وقد هلك العبد يلزم رده قيمته فراجع
له لأنه انتهى •

(١) لأن العقد فاسد في الجارية باسحقاق العبد فيلزمه ردّها وقد عجز عنه فغرم قيمتها ولا يضمن للولد شيئا لأنه علق حرا كذا في استحقاق نقد الفتاوى في ذيل المسئلة سند
(٢) لأن حاصل اختلافه ما في بدل الثوب الذي لم يستحق فبائع الثوب يدعي زيادة بدل والمشتري يسكر فيكون القول قول المشتري مع عيئنه كذا في المنية سند
(٣) وأما إذا دفع الدنانير بدل الدراهم في بيع المعيب الظاهر أنه يرجع المشتري بالدنانير إذا رد البيع على البائع لأن البيع صحيح سند

(٤) لأنه لم يجب إلا الدراهم فكان دفع الدنانير صرفا دين لم يجب به وهو فاسد كذا في بيع القاعدية سند

(٥) أي مملوكا كفاقد الملك القاعد إذا صار وقف فاصح كذا في بيع القاعدية سند

يلزم المشتري قيمة الجارية (١) من المحيط السرخسي في كتاب الاستحقاق في باب ما يمنع الرجوع •
(ح) اشترى عبد ابشوبين وثقايا ثم استحق العبد أو رد بعيب وهكذا أحد التوبين يأخذ الباقي وقيمة الهالك ولو ملكا يأخذ قيمته ما والقول في القيمة قول الذي كان في يده (٢) ولو كان الثمن جارية فولدت من غير سيد هاتم استحق العبد أخذها صاحبها وولدها والنفقة ما إن تعيبت أيضا ولو كان أعتقها رد قيمتها مع الولدان كانت ولده قبل العتق وكذا الحكم في البيع الفاسد • ولو وجد العبد سرا كان عتق البائع في الجارية وجميع ما صنع فيها باطلا فنية في باب الاستحقاق من البيع • (فت) شراء بدراهم ودفع دنانير عوضا من الدراهم ثم استحق المبيع يرجع على بائعه بدنانير (٣) ولو أعطى عوض الدراهم عوضا يرجع بالدراهم لأن بيع العروض صحيح وإن لم يصح البيع الأول بخلاف الدنانير تبين أنه لم يكن عليه دراهم فلم يصح قابضا إذا قبض شرط في الجائين في الصرف في السادس عشر من الفصولين وكذا في السادس عشر من دعوى البرازية • قال اشترى عبدا بألف درهم ودفع مكانه مائة دينار فاذا العبد سرا الأصل ثبت بالبينة يرجع المشتري بألف درهم أم بمائة دينار أجاب مشايخ بخاري وغيره قاضيان أنه يرجع بالدراهم (٤) قياسا على ما إذا استحق وباقي المسئلة بمجالها وأجاب قاضيان بأنه يرجع بالدنانير قال لأن بيع الحر باطل قيمته غير مملوك أي غير واجب على المشتري فتبين أنه صار فاسدا بدراهم غير واجبة عليه فصار صرفا فاسدا فبرجع عما أذى بخلاف الاستحقاق لأن بدل المستحق مملوك للبائع على المشتري فقد صار دين واجب على المشتري فصح الصرف قاعدية في أواسط البيوع ملخصا • (سش) اشترى دارا بعبدا وأخذها الشفيع بالشفعة ثم استحق العبد بطلت الشفعة وبأخذ البائع الدار من الشفيع لبطلان البيع وإن حكان المشتري دفعها إلى الشفيع بغير قضاء بقيمة العبد وسماها فلهذا كالباع بينهما وهي للشفيع تلك القيمة وعلى المشتري قيمة الدار لأن بدل المستحق يملك بالقبض ونصرف المشتري باعتبار ملكه نافذ وكذلك لو باعها المشتري أو وهبها وسلمها إليه أو تزوج عليها ثم استحق العبد ضمن قيمة الدار للبائع ما مر فنية في الاستحقاق • اشترى شيئا أو وهبه لآخر ثم إن المار هو له باعه من آخر واستحق من يد المشتري لم يكن للمشتري الأول أن يرجع على بائعه حتى يرجع المشتري الثاني على الموهوب له وإذا رجع رجوع ولو اشترى شيئا أو وهبه لغيره فاستحق من يد الموهوب له يرجع الواهب بالثمن على بائعه ولو اشترى جارية ووهبها لآخر ثم وهبها الموهوب له لآخر ثم استحق من يده لا يرجع أحد بالثمن وفي المتن بخلافه من خزانة المفتين في الاستحقاق من البيوع • اشترى أرضا بعرض ووقعها ثم استحق العرض برز قيمة العرض يوم قبضها والوقف جائز لأن بدل المستحق مملوك (٥) والأرض بدله غاية الأمر أن البيع فاسد وأنه لا يمنع الوقف ولو كان اشتراها بعبدا ووجد العبد سرا بطل الوقف لأن بدل الحر لا يملك برزانية في نوع فيما يمنع الرد وما لا يمنع من البيع • تفسير قواهم بدل المستحق مملوكا كفاقد أي بدل المزروع حقا ماله ما لو ادعى على آخر ألف درهم فقضاها ورجع فيها تصادقا أنه لم يكن عليه شيء يغرم مثلها ولا يتصدق بالرجع لأنه قبض الدراهم بدلا عما يزعم أنه ملكه وهو الدين فاذا ظهر أنه لم يكن عليه دين كان

المقبوض بدل المستحق وبذل المستحق مملوك ملكا فاسدا ثم الخبث لفساد الملك لا يظهر فيما
لا يتعين وكذا لو اشترى عينا شرا فاسدا وقبضه ثم باعه به بد ثم عتق العبد ثم استحق العبد
فالتعق نافذ من دعوى القواعدية الاستحقاق المناقل على ضربين قديم وحديث
الرجوع بالثمن على بائعه لانه بان أنه باع ملكا غيره وحديث وحكمه عدم رجوع المشتري على
بائعه بالثمن لو ردد الاستحقاق بأمر حادث في ملك المشتري فلا يرجع ماله على أمر كان عند
البائع وله أمثلة منها اذا اشترى شيئا منذ عام ثم قال المستحق هذا ملكي منذ شهر وورهن عليه
ومنها اشترى كراسا ثم خاطه قيسا فبرهن رجل على أن القيس هذا قبضه لا يرجع على بائعه بالثمن
لان الملك الحادث منذ شهر لا يرفع الملك منذ عام (١) وفي الثاني المشتري كراسا والمستحق
قيص والوارد على المحيط لا يكون واردا على الكراسا لانه تعلق بوصف كونه قيسا وأنه أمر
حادث وكذا لو اشترى حنطة فجعلها دقيقا أو لحما فشواء واستحق الدقيق والشواء لا يرجع
لعدم ورود الاستحقاق على المبيع ألا يرى أنه اذا استحق حنطة الدقيق ولحم المشوي وبرهن
عليه لا يقضى بالدقيق والشواء بل بالقيمة وبالمثل ان كان مثليا لانقطاع حق المالك بالتغير
كما عرف في القصب في أوائل السادس عشر من دعوى البرازية وغمامه قيسه رجل اشترى
من آخر دارا بعبد وتقباضا ثم استحق نصف الدار كان مشتري الدار بالخيار ان شاء أخذ نصف
الدار بنصف العبد وان شاء ترك (٢) ولا يكون لمشتري العبد الخيار وان تفرقت الصفقة عليه
وتعيب الباقي بعيب الشركة (٣) وعلى هذا اذا استحق نصف العبد كان لمشتريه الخيار ان اختار
أخذ نصف العبد بنصف الدار ولا خيار لمشتري الدار من التاتار خانية في الخامس من الدعوى
(شعبى) استحق بعض المبيع قبل قبضه بطل البيع في قدر المستحق ويخبر المشتري في الباقي
كما ترسوا أو روث الاستحقاق عيبا في الباقي أو لا تفرق الصفقة قبل التمام وكذا لو استحق
بعد قبض بعضه سواء استحق المقبوض أو غيره يخبر لما مر من التعريق ولو قبض كله فاستحق
بعضه بطل البيع بقدره ثم لو ورث الاستحقاق عيبا فيما بقي يخبر المشتري ولو لم يورث عيبا فيه
كثوبين أو قنين استحق أحدهما أو كلي أو ورثي استحق بعضه اذ لا يضره قبضه فامشترى
ياخذ الباقي بحصته بالخيار جامع الفصولين في السادس عشر وكذا في الخامس
والعشرين منه وفي قوائد صاحب المحيط اشترى عشر دراهم أرض ثم استحق احدا من
لا خيار للمشتري ولكن يرجع بحصة أرض واحدة بخلاف ما لو اشترى أرضا على أنها عشرة
أذرع فوجدوها أنقص فهو بالخيار ان شاء أخذها بجميع الثمن وان شاء تركها لان كل
واحدة من الارض أصل بنفسها أما الذرع وصف فلا يقابل شي من الثمن في الخامس
والعشرين من العمادية رجل اشترى من آخر أرضين فاذا احدهما لغير البائع ولم
يعلم المشتري وقت الشراء ثم علم بها فهذا على وجهين اما أن علم قبل القبض أو بعده ففي الوجه
الاول له الخيار لانه تفرق الصفقة قبل القبض وفي الوجه الثاني لا خيار له لانه لا تفرق
الصفقة قبل القبض (٤) تجنبس ومن يد في باب من له الخيار بغير الشرط رجل اشترى
من رجل دارا بأف درهم وقصد الثمن وقبض الدار فأقام أخو المشتري البينة أن الدار كانت
لا يهملها مائة ولا يهملها ولا يهملها هذا المشتري فانه يقضى للمدعي بنصف الدار فان كذبه

المشتري

(١) ولو برهن أن العين له منذ نصف عام
وقد اشترى منذ عام وحكم له لا يرجع
لحدوث العيب كذا في المحل المزبور
من البرازية

(٢) كان له أن يرجع على البائع بنصف
العبد وان شاء نقض البيع ويسترد كل
العبد كذا في الخانية في فصل دعوى الملك
بسبب وفي البرازية رجوع المستحق عليه
بقصة العرض

لانه تفرقت الصفقة عليه وهذا التفريق
أوجب عيبا في الباقي اذ الشركة في
الاعيان عيب فيكون له الخيار كذا في
المحيط البرهاني في أواخر الخامس من
الدعوى

(٣) لان هذا العيب انما كان بسبب تدليس
من جهته وهو يبيع كل الدار مع علمه أنه
لا يملك الا النصف فلا يسي مستحقا للنظر
كذا في المحيط البرهاني في أواخر الخامس
من الدعوى

(٤) وفي الخانية في الاستحقاق يلزمه غير
المستحق بحصته من الثمن ولا خيار له

المشتري كان المشتري بالخيار ان شاء رد النصف الثاني على البائع ويسترد منه كل الثمن ان كان نقد وان شاء أمسك ويرجع نصف الثمن وان كان المشتري صدق أخاه المذني بقي النصف في يده بنصف الثمن ويرجع على البائع بنصف الثمن فاضحيان في فصل الاستحقاق من البيع • (خط) لو استحق بعض الدار شانه ما يجير المشتري عند نارد بقبته ويرجع بكل ثمنه أو أمسكها ويرجع بثلثي المصنف (١) ولو استحق منه موضع بعينه فلو كان قبل قبضه فهو مخير كما مر ولو بعده فلا خيار له ويرجع بثلثي المصنف وقال المصنف له رد كاه بكل ثمنه (٢) • (فطس) استحق بعض الدار له رد بقبته بسبب التفريق بخلاف ثوبين استحق أحدهما ليس له رد الباقي جامع الفصولين في الفصل الخامس والعشرين • (عن) شري نصفه مشاعا فاستحق نصفه قبل القسمة فالبيع نصفه الباقي ولو استحق بعد القسمة فالبيع نصفه الباقي وهو الرابع في السادس عشر من الفصولين • (عن) شري كراما فاستحق نصفه فله أن يرد الباقي لو لم يتغير في يده ولم يأكل من ثمره من المحل المزبور • شري كراما فاستحق أصل الكرم دون الشجر والقضبان والحيطان فلم يشتري أن يرد الأشجار على البائع ويسترد جميع الثمن لانه لو لم يرد يضرر لانه يؤمر بالقلع من المحل المزبور • اذا اشتري جارية وقبضها وباعها من غير فولدت من الثاني ثم استحققت الجارية فأن المشتري الثاني يرجع بالثمن على بآئمه وبقيمة الولد والبائع الثاني لا يرجع على البائع الا قبل بقيمة الولد في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فاضحيان في مسائل الفروع من البيوع • رجل اشترى جارية فولدت عنده فاستحقها رجل بالبيعة فانه يأخذها وولدها (٣) ولو أقرهم الرجل لم يأخذ ولدها وكذا رجل له نخيل وعليها غار فأقام رجل البيعة أن النخل له فانه يقضى له بالنخل والثمار جميعا وهل يشترط القضاء بالولد قال بعضهم لا يشترط وهكذا ذكر في الاقضية والمتن وقال الصدر الشهيد (٤) رحمه الله في الجامع الصغير لا بد من القضاء بالولد ولو كان الولد في ملك رجل آخر يشترط حضرة ذلك الرجل هذا كله اذا ولدت عنده ولم تلد منه خلاصة في الخامس عشر من الدعوى • (فطس) مثل بعضهم عن شري أرض فيها أشجار حتى دخلت بلاذكر فاستحققت الأشجار هل لها حصة من الثمن قال بعضهم لا يكفي ثوب قن وقنة وبرذعة حمار فان ما دخل تبع الا حصة له من الثمن وقال واحد منهم لهذه المسئلة رواية أنه يرجع المشتري بحصة الأشجار وافرقي بينهما وبين البرذعة والثوب اذا اشجار مركبة في الارض بخلاف الثياب فاتبعية هنا أقل فكان أنه استحق بعض الارض ولذا لو أراد البائع أن يعطى غير تلك الثياب فله ذلك لو كانت ثياب مثله بخلاف الشجر أقول في الشجر وفي كل ما يدخل في البيع تبع اذا استحق بعد القبض ينبغي أن يكون لها حصة على ما سيجي • في (فسر) والله أعلم • (جف) شري أمة عليها ثياب يساع مثلهما فاستحق ثوب منها أو وجد به عيبا لا يرجع المشتري على بآئمه بشئ لانه دخل في البيع تبع الا قصدا وهذا لو لم يذكر البناء والشجر في البيع حتى دخل تبعاً أمالود كرا كما يبعين قصدا لا تبعاً حتى لو فاق قبل القبض بأفة مما وية تسقط حصتهم ما من الثمن كذا في (فطس) • وفي (خ) شري دار مع بناء فاستحق البناء قبل قبضه قالوا يجير المشتري أخذ الارض بحصة من الثمن أو ترك ولو استحق بعد قبضه يأخذ الارض بجمهته ولا خيار له والشجر كالبناء ولو

(١) استحق نصف الدار شانه أو ثلثه أو ربعه يجير المشتري عند نارد كذا في الفصل السادس عشر من الفصولين

(٢) الى هنا مذكور أيضاً في الفصل السادس عشر من الفصولين الا أنه لم يصرح هناك باسناد هذا القول الاخير الى المصنف بل ذكر بدل الفعل المعلوم الفصل المجهول

(٣) الى هنا مذكور في السابع عشر من بيوع نقد الفشاوى بعلامة (كا) • (٤) والمسئلة مذكورة في أول النوع الاخير من السادس عشر من دعوى البرازية

احترقا وقطعها ما ظالم قبل القبض يأخذها بجميع الثمن أو يترك ولا يأخذ بالحصة بخلاف الاستحقاق والاهلاك بعد القبض وهو على المشتري كذا في (خ) وهذا بخلاف ما مر في (فصط) في الفصل السادس عشر من الفصولين * (فش) شري يتأذ اسقفين وقبضه فخر بالسقف الاعلى ثم استحق الاسفل يرجع بحصة الاسفل لاجل الحصة الاعلى وان لم يذكر البناء في الشراء لان البناء وان كان تبعا لكان لما قبض صار مقصودا وصار له حصة من الثمن ولو استحق الاعلى والاسفل بعد التخریب فالمستحق يضمه قيمة المقوض ويرجع المشتري على بانه بكل الثمن من المحل المزبور * (فح تم) اشترى جارية أو غلاما عليه ثياب أو حمارا عليه برذعة لم تذكر في البيع ثم استحق الثياب أو البرذعة لا يرجع المشتري عليه بشئ وكل شئ يدخل في البيع تبعا لاجل الحصة له من الثمن ولكن يخبر المشتري فيه فنية في الاستحقاق * اشترى فرسا مع السرج واستحقا رجوع بكل الثمن وان استحق بلا سرج رجوع بحصته وكذا لو ضاع السرج وان كان السرج قائما وأراد المشتري رد السرج ليرجع بكل الثمن وأبي البائع قبوله له ذلك وفي الكرم لو استحق الكرم بلا أشجار يرد الأشجار ويرجع بكل الثمن وفي الفناوى لاجل الحصة للسرج من الثمن لانه تبع وعلى هذا لا يكون للشجر حصة من الثمن وكذا كل ما يكون تبعا برزاقية قبيل كتاب الاقرار * اشترى دارا فاستحق طريقها ثم تصرف تصرف الملاك فان استحق حق المرور وهو عيب فاذا تصرف تصرف الملاك فقد رضى به فلا يرد ولا يرجع وان استحق فيه الطريق فهو نقصان عين وحكمه أن يتخير بين الرد والرجوع فاذا تصرف فقد رضى بالامساك فبقى له حق الرجوع فاعادة فريسا من أوائل الدعوى * الاوصاف لا قطع لها من الثمن الا اذا ورد عليها الجناية أو القبض يعني اذا قبض ثم استحق شئ من الاوصاف يرجع بحصته من الثمن في الخامس عشر من الفصولين وفيه تفصيل * ولد المغرور حر بالقيمة (١) المغرور رجل اشترى أمة على أنها ملك البائع أو نكح امرأة على أنها حرة فولدت كل منهما ولدا فظهر أن الاولى ملك لغير البائع والثانية أمة فحينئذ يكون كل من الولدين حرا بالقيمة درر غرقيل باب علق البعض * (بس) أخبرته أمة أنها حرة فتزوجها على ذلك فولدت فاستصفت يقضى بها وبالولد للمستحق الا أن يبرهن الزوج أنه تزوجها على أنها حرة فحينئذ يكون الولد حرا وعلى أبيه قيمته (٢) في ماله حال وقت الحكم به دون مال الولد اذا السبب هو المنع وقد وجد من الاب لا الولد ولا لولده المستحق على الولد ولو مات الولد قبل النكاح لم يمس على الاب شئ من قيمته اذا الولد لو كان مملوكا حقيقة لم يكن مضمونا كافي ولد القصب فقير المملوك أولى أن لا يكون مضمونا ولو لاينة للزوج على أنه تزوجها على أنها حرة فطلب عين المستحق على علمه حلفه لانه يدعى عليه مالوا أقرب به يلزمه فاذا أنكر حلف ولو أودعها على هبة أو صدقة أو شراء أو وصية أخذ المستحق الامة وقيمة الولد اذا الموجب للمغرور ملك مطلق للاستباحة في الظاهر وقد وجد ويرجع الاب على البائع بثمنه وبقية ولده لا يعقرها عندنا ولا يرجع على الواهب والمتصدق والموصى بقيمة الولد عندنا ويرجع عند الشافعي لتحقق الفرور ولكنا نقول مجرد الفرور لا يكفي لاثبات حق الرجوع انتهى في أواخر السادس عشر من الفصولين ونظامه فيه * ولو غزته وأخبرته أنها أمة

(١) مترتبة على هذه المسئلة وما بعدها في نكاح الرقي ونقلا عن منية المفق وعن التاتارخانية وعن الخانية وعن فتح القدير

(٢) أي يوم الولادة على ما أفق به أبو السعود رحمه الله

لهذا فاشترها منه فاستولدها فاستحق رجوع الاب بئمن الامة وقيمة الولد على البائع دون الامة بجله (بس) (١) جامع الفصولين في السادس عشر • قال المغرور انما يكون ولده حرا اذا تزوجها على أنها حرة أما اذا أخبرته هي أو غيرها بأنها حرة فترتجها فوالت منه فهي وولدها المولاه لان ولد الامة رقيق الا أن يثبت الغرور في العقد ذكره في الخصال من دعوى القاعدية • واذا باع رجل فرسا أو غيرها من الحيوانات فقال هو ملكي فولدت عند المشتري ثم استحققت فالمستحق يأخذ المبيع مع أولاده والمشتري يرجع على البائع بالثمن وقيمة الأولاد لانه المغرور من جهة البائع فترجع العهدة اليه من كبير مشتمل الاحكام في الاستحقاق من كتاب البيوع • ادعى كرماني يد رجل وبين سبب الارث من جده وجر الميراث فاقترذ واليسد أن جده هذا باع الكرم من والدي فلان بكذا وتقايضات من ابي مات وتركه ميراثا لي اذ لم يبق له وارث غيري وبجز عن اقامة البيعة على ذلك وجعل القاضي الكرم في يد المدعي هل للمدعي أن يطالب المدعي عليه بما استوفى من غلات الاشجار بعد موت جده المدعي أجاب رحمه الله تعالى نعم لانه اقتر بملك الاصل لجده وكل اقرار به • تتد الى زمان سابق فانه يستحق به الزوائد الحادثة بعد ذلك التاريخ مع الاصل المقتر به حتى أن من اقتر ببيعة لانس من سنين وقد ولدت في هذه المدة وله اقله يدخل في الاستحقاق قاعدية في كتاب الدعوى • اشترى بستانا مشجرا وكان في يده سنين وأخذ الثمار ثم استحق رجل فله أن يضمن المشتري ثمرة الاشجار فان انقطع عن أيدي الناس فعند أبي حنيفة يوم الخصومة يحكم ببقية وعند أبي يوسف يوم الغصب وعند محمد يوم الانقطاع من أيدي الناس بخلاف الشفيع مع المشتري لانهم نأحدث على ملك المفصوب منه فيجب رده عليه وهو امانة في يد القاصب فاذا اكله أو تلفه ضمن وأما في صورة الشفعة فقد حدث على ملك المشتري وصار منقولا على ملكه ولا شفعة في المنقول في الجواهر من الباب الخامس من البيوع • سئل حافظ الدين البرازي عن رجل اشترى كرمافقبضه وتصرف المشتري فيه ثلاث سنين أو أكثر أو أقل ثم استحق الكرم رجل وأقام البيعة وأخذ بقضاء القاضي ثم طلب المستحق من المشتري الغلة التي تصرف فيها المشتري هل يجب على المشتري رد الغلة أم لا ولو كان خرابا وعمر المشتري وأنفق في عمارته من قطع الكرم واصلاح السواقي وبناء الحيطان ومرمته فازدادت قيمة الكرم وصار يساوي ضعف الثمن أو أضعافه هل يوضع من الغلة مقدار ما أنفق أم لا أجاب ان كانت الغلة قائمة في يد المقضي عليه وقت القضاء وعلم القاضي بما ردها الى المقضي له وهو تبرع فيما أنفق ولو كان هالكاً أو خارجاً عن ملكه أو جهل القاضي به فلا نص عن محمد (٢) من صغير مشتمل الاحكام في الاستحقاق • ولو اشترى كرمًا وعمل فيه حتى أدرك العنب والتمر ثم استحق ليس له أن يأخذ شيئاً كما يعمل الاكار وليس له أن يطلب أجر العمل لان المنافع لا تنفوق الا بالعقد وما كان أكاراً بل كان عاملاً لنفسه من عمدة الفتاوى في الاستحقاق • رجل اشترى جارية فاستحققت وقد اكتسبت اكساباً ووهبت لها هبة يأخذها المستحق مع الاكساب (٣) وما وهب لها ولا يرجع المشتري على البائع بالاكساب وما وهب لها ولا يرجع بالمعبر بخلاف قيمة العبد

(١) مثل عن رجل اشترى جارية وولدت منه فاستحقها رجل بالبيعة هل له أخذها وأخذ الولد وبماذا يرجع المشتري على البائع أجاب له أخذ الجارية وقيمة الولد ويرجع المشتري على بائعه بالثمن وقيمة الولد يوم الخصومة كذا في فتاوى ابن نجيم

(٢) اشترى كرمافقبض وتصرف ثلاث سنين ثم استحقه رجل وأقام البيعة وأخذ بقضاء القاضي ثم طلب الغلة التي تصرف فيها المشتري هل يجب الاعادة أم لا أم لا مأجورين الجواب يوضع من الغلة مقدار ما أنفق المشتري خدمته وما فضل منه يأخذ المستحق من المشتري كذا في التوفيق كذا حرره أبو السعود وفي الاستحقاق من بيع جامع الفتاوى أجاب عن هذه المسئلة بقوله الجواب فيه يوضع من الغلة مقدار ما أنفق في عمارة الكرم من قطع الكرم واصلاح السواقي وبناء الحيطان ومرمته وما فضل من ذلك يأخذ المستحق من المشتري انتهى

(٣) أي ان كانت الاكساب قاعة كما هي كذا في الخامس من ما ذون التنازلية

(١) وهو الاصح كذا في المحيط للسرخسي

في فصل كسب المبيع من كتاب البيع

(٢) مرت مسئلة الطاحونة المغصوبة

هكذا في كتاب الغصب

(٣) بخلاف ثمرة الاشجار فان المستحق

بعضها المشتري كذا في يوع جواهر

الفتاوى

(٤) وان أكلت بفرض القاضي لانه

تبين أنه فرض وقضى بإبطال كذا في تعليل

المسئلة في ذيله (م)

(٥) فلو حفر فيها ثرا وطواها يرجع بقية

الطى لا بما أنفق في الحفر كذا في السادس

عشر من دعوى البرازية

يرجع بذلك على البائع وكف البائع قلعه

كذا في السادس عشر من دعوى

البرازية

(٦) وأما اذا حصص الغاصب الدار

المغصوبة ثم أخذها المالك فالحكم المتعلق

بالتمتع يص مدكور في الغصب نقل عن

الضمانات في ضمان الغاصب وعن غصب

البرازية فليراجع

(٧) وانما يرجع أيضا بقيمة ما يمكن نقضه

ونقله لا بقيمة ما لا يمكن نقله فلا يرجع بقيمة

البحص والطين كذا في السادس عشر من

دعوى البرازية

(٨) وفي السادس عشر من دعوى البرازية

فان كان أنفق فيها عشرة آلاف ومضى

زمن وخلق حتى عادت قيمتها الى الالف يوم

تسليمه يرجع اليه بالالف لان المصنوع يوم

التسليم والاتلاف وانما يرجع أيضا بقيمة

ما يمكن نقضه ونقله لا بقيمة ما لا يمكن نقله

فلا يرجع بقيمة البحص والطين ولهذا قلنا

لو كان حفر فيها ثرا ونقي بالوعة أو طين

الجدران لا يرجع انتهى

فانه يرجع كذا في المأذون تانارخانية في الفصل السادس من الدعوى • وسئل

على بن أحمد عن اشترى عبدا وأعتقه على مال ثم استحق ذلك العبد من يده هل للمستحق أن

يرجع بالمال الذي أخذه المشتري من العبد فقال لا قال رضي الله عنه وهذا عند أبي حنيفة

وعندهما يرجع المستحق على المشتري وأصل المسئلة في الاجارات من الجامع الصغير أن

الرجل اذا غصب عبدا فاجبر العبد نفسه فأخذ الغاصب الاجرة من العبد فأكلها الاضمان

عليه عند أبي حنيفة (١) بقيمة الدهر في كتاب البيوع • اشترى جارية بعشرين

وزادت قيمتها الى مائة وأزال المشتري بكارتها ايمن للمستحق نقصان البكارة ولا يرجع به

على البائع كما لا يرجع بالعقر في السادس عشر من دعوى البرازية • لو اشترى

طاحونة وكانت في يده مدة ثم استحقها مستحق فليس له أن يطالب المشتري بغلة الطاحونة (٢)

لانه ليس من اجزاء المبيع بل من فعله وكسبه (٣) جواهر الفتاوى في الخامس من البيوع •

أنفق على الجارية مدة ثم ظهر أنها حرة يرجع بالنفقة عليها ان أكلت بلاذنه (٤) وان أكلت

بأذنه لا من طلاق القاعدية ملخصا • (٥) رجل اشترى عبدا أو بقرة فأنفق عليها

ثم استحقها لا يرجع المشتري على البائع بما أنفق (شر) اشترى ابلا مهابيل فعلقها حتى

سمت ثم استحق لا يرجع على البائع بما أنفق وبالعلف قنية في باب الاستحقاق من البيوع •

قال اشترى بقرة وسمتها ثم استحق فانه يرجع على بائعه بما زاد كمالواشترى دارا وبني فيها ثم

استحق فاعدية في أوائل البيوع • ولو اشترى أرضا وأحياها أي عمرها فاستحق

في يد المشتري هل يرجع المشتري على البائع بما أنفق في عمارتها فلا رواية لهذه المسئلة

عن أصحابنا وقبل لا يرجع تانارخانية في الاستحقاق من كتاب البيوع • (ثم) اشترى

أرضاً خربة فأنفق في عمارتها وتدويةا كلها وحفرها ثم استحق لا يرجع على البائع

ولا على المستحق بما أنفق في عمارتها قنية في باب الاستحقاق من كتاب البيوع • (حسن)

وان كرى المشتري في الارض نهرا أو حفر ساقية وقنطرة على نهرا باجر ثم استحق الارض

يرجع على البائع بقيمة القنطرة ولا يرجع بما أنفق في كرى النهر وحفر الساقية وبناء المسناة

من ترابها وان بناها باجر أو لبن أو رص له قيمة يرجع بقيمة ذلك كله بأن يرد البناء على البائع

ويأخذ البائع بقيته (٥) من المحل المزبور • اشترى دارا وحصصها وطين سطوحها ثم

استحق لا يرجع على البائع بقيمة البحص والطين وانما يرجع عليه بقيمة ما يمكنه أن يفصله

ويهدمه ويسلمه اليه (٦) من المحل المزبور وكذا في السادس عشر من الفصولين • (خ)

شترى أرضا فبنى أو زرع أو غرس فاستحق يرجع المشتري بثمنه على بائعه ويسلم ببناءه وزرعه

وشجره اليه فيرجع بقيته ما بنيا فأنما يوم سلمه اليه (٧) في السادس عشر من الفصولين • فان

كان المشتري أنفق في البناء عشرة آلاف درهم (٨) وسكن فيها زمانا حتى خلق البناء وتغير

وانهم قدم بعضه واستحق الدار لم يكن للمشتري بأن يرجع على البائع الا بقيته يوم تسليم

البناء الى البائع فان كان المشتري أنفق في البناء عشرة آلاف درهم ثم غلا البحص والاجر

والساج ثم استحق الدار ومثل ذلك يوم الاستحقاق لا يوجد الا بعشرين ألفا أو أكثر فانه

يرجع على البائع بقيمة البناء يوم التسليم ولا ينظر الى ما أنفق فيه فاضحيان في مسائل

الغرور من كتاب الاستحقاق • (فمن) المشتري لو رجع على بائعه ببقية بثائه
 قبل بقاءه على يرجع على بائعه ما عند أبي حنيفة لا يرجع الا ببقية واحدة وعندهما يرجع بهما
 في السادس عشر من الفصولين • ولو انهم لم يأتوا قبل الاستحقاق لا يرجع بهما أنفق
 لأن شرط الرجوع قبل البناء من يروع القنية في الاستحقاق • اشترى دارا وهو
 يعلم أن البائع غاصبها ما بهابلا اذن المالك يوفى فيها ثم استحققت بوجه شرعي لا يرجع بقيمة
 البناء على البائع لأنه مفتر لا مفرور يزانية في السادس عشر من الدعوى • (قع)
 ولو عرف المشتري أن الدار لغصير البائع ولم يدع البائع الوكالة بقيت لما استحققت لم يكن مفرورا
 ولو لم يعلم أنه يبيع بامرء ولكن البائع قال أنه أمرت بيده فاشترى ما بقي ثم استحقها ماله
 وأنكر الأمر بالبيع فالمشتري يرجع على بائعه بالثمن وبقية بثائه لتحقق الغرور كما لو اشترى
 أمة ممن يقول أمرت ماله كما يبيعها فأولادها المشتري ثم أنكر ماله كما لا امر بالبيع فالولد
 حر بقيمة ويرجع المشتري بالثمن والقيمة على بائعه على ما يأتي والولد والبناء يجريان مجرى
 واحد في الغرور وكذا (شرح) من الفصولين في الفصل السادس عشر • فاض باع
 دارا لثمن ما يساوي ألفا بعمالة فبقي فيها المشتري ثم أدركه الغصير فأنه يرده بالبيع ولا يرجع
 المشتري بقيمة البناء على أحد من المحيط للرخسى في باب ما يرجع به المشتري على
 البائع عند الاستحقاق وكذا في الخاتمة • ان استحق الدار بعد البناء والبائع غائب
 والمستحق أخذ المشتري بهدم البناء فقال المشتري أن البائع قد غرتني وهو غائب قال
 أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يلتفت الى قول المشتري بل يؤمر بهدم البناء ويدفع الدار
 الى المستحق فان حضر البائع بعد الهدم لا يرجع المشتري على البائع بقيمة البناء انما يرجع
 عليه اذا كان البناء قائما فسلم المشتري البناء الى البائع فيهدم البائع ويأخذ النقص
 وأما اذا هدمه فلا شيء له على البائع فان حضر البائع وقد هدم المشتري بعض البناء
 وبقي البعض = ان للمشتري أن يأخذ البائع بقيمة ما بقي من البناء قائما ويسلمه اليه
 فيهدم البائع ما بقي من البناء ويكون النقص له وان شاء المشتري نقض كله ويكون النقص له
 ولا يسلم البناء (١) فاضحان من كتاب البيوع • وفي كفاية شرح الطحاوي المستحق
 اذا نقض البناء الذي بناه المشتري في الدار المستحقة فانه يرجع بالثمن وبقية بثائه مبنيا
 على البائع اذا سلم النقص اليه وان لم يسلم لا يرجع عليه الا بالثمن من العمادية في
 الحادي عشر وكذا في الاستحقاق من يروع مشية المفتي • وفي الذخيرة المذكور في عامة
 الكتب أن المشتري عند الاستحقاق يرجع بقيمة البناء على البائع اذا نقض المستحق
 البناء بلا قيد والمذكور في الجامع أنه انما يرجع على البائع بقيمة كونه مبنيا اذا كان
 المشتري سلم النقص الى البائع وأما اذا أمسك النقص لا يرجع على البائع بشيء وقال
 البعض بل يرجع بما لحقه من زيادة غرم وان أمسك النقص غرو في شرح الطحاوي أيضا
 كذلك وفي الجامع الا صغر غرس في المشتراة ثم استحققت رجع على البائع بقيمة الانتصار
 الثانية وفي الاجارة بعد انقضاء مدتها يرجع بقيمة الانتصار مملوغة وفي شرح الطحاوي
 المشتري بالخيار ان شاء سلم النقص الى البائع ورجع بقيمة مبنيا غير متقوض وغرو سا

(١) وهذا كله قول أبي حنيفة وأبي يوسف
 رحمهما الله تعالى في ظاهر الرواية وروى
 محمد عن أبي حنيفة وهو قول الحسن أن
 القاضى يبعث من يقوم البناء ثم يقول
 للمشتري انتقض واحفظ النقص فاذا
 ظفرت بالبائع سلم النقص اليه ويقضى
 له عليه بقيمة البناء وذكر الطحاوي أن
 المشتري اذا نقض عليه البناء فسلم
 النقص الى البائع فانه يرجع على البائع
 بالثمن وبقية البناء مبنيا وان لم يسلم النقص
 الى البائع لا يرجع الا بالثمن وهذا أقرب
 الى النظر وكذا في الخاتمة في مسائل الغرور
 من البيوع ع

غير مقلوع وان شاء حبسه لنفسه ولا يرجع بالنقصان في ظاهر المذهب في السادس عشر
من دعوى البرازية * ولو هدم المشتري بناء الدار القديمة المشتراة وبناها جديدا من عنده ثم
استحق أخذ المستحق الدار وقيمة البناء القديم من المشتري ورفع البناء الجديد ورجع
المشتري بحصة الارض من الثمن وبقية البناء الجديد ولا يرجع بقيمة البناء القديم محيط
سرخسي في أوائل كتاب الاستحقاق * اشترى دارا فبنى فيها ثم غاب ثم ان البائع باعها
من آخر ونقض الثاني بناء الاول وبني بناء ثم جاء الاول واستحقها فهاهنا على وجهين اما ان
المشتري الثاني بنى فيها بالآلات هي ملكه او بنى بنقض بناء الاول ففي الوجه الاول ضمن
المشتري حصة البناء من الدار العاصرة والنقص للمشتري الاول ان كان قائما
ويضمن قيمة النقص ان استهلكه وللمشتري الثاني ان يرفع البناء الثاني ان أمكنه وفي
الوجه الثاني للمشتري الاول ان لا يمكن المشتري الثاني من الرفع لانه عين ملكه فان زاد
المشتري الثاني أعطاه قيمة الزيادة دون أجر العامل ههنا الفتاوى للصدر الشهيد وكذا في
الاستحقاق من بيع التاتارخانية وكذا في البرازية في السادس عشر من كتاب
الدعوى * رجل اشترى دارا وباعها من غيره وغرس المشتري أشجارا أو زرعها ثم استحققت
الدار من يد الثاني ورجع الثاني على المشتري الاول بقيمة البناء والغرس والزرع فهل
يرجع الاول على بائعه فعلى قول أبي حنيفة يرجع وعلى قوله لا يرجع في التاسع
والعشرين من دعوى التاتارخانية * ولو غرس المشتري فيها أشجارا وبنى فيها الأشجار
فهي للمشتري ويؤمر بالقلع فان أضرت القلع بالارض فالمستحق بالخيار ان شاء ضمن للمشتري
قيمة الأشجار مقلوعا أو مكوون له وان شاء كلفه بالقلع وغرم المستحق للمشتري ما نقص
الزرع ولا يفرم البائع ولا المشتري للمستحق ما نقص الارض ورجع المشتري على البائع
بالثمن لا غير فان أثمر هذا الشجر ثم استحق فطالبه بالقلع لذلك قال الامام الثاني سلم
المشتري الشجر الى البائع ويرجع عليه بقيمة الشجر الثابت في الارض ويجبر المشتري على
قلع ثمره بلغ أو لم يبلغ ثم يجبر البائع على قلع الشجر من أرض المستحق في السادس عشر
من دعوى البرازية * فان أمره بقلع الشجر وقلع المشتري ثم ظفر بالبائع بعد القلع
فان المشتري يرجع على البائع بالثمن ولا يرجع بقيمة الشجر ولا بما ضمن من نقصان الارض
وان اختار المستحق أن يدفع الى المشتري قيمة الشجر مقلوعا وبمسك الشجر وأعطاه القيمة
ثم ظفر المشتري بالبائع فانه يرجع على البائع بالثمن ولا يرجع بقيمة الشجر ولا بما ضمن
للمستحق أن يرجع على البائع ولا على المشتري بنقصان الارض لانه لما اختار دفع قيمة الشجر
صار كان المستحق هو الذي غرس الشجر (١) فاضيجان في مسائل الغرور من كتاب البيوع *
اشترى دارا وبنى فيها بناء ثم استحق نصف الدار شائعة ما بقي من نصف الدار ويرجع بالثمن
ونصف قيمة البناء وان لم يرد يرجع نصف قيمة الدار لانه مغرور في نصفها وان استحق نصفها
المعين فان كان البناء فيه خاصة رجع بقيمة البناء وان كان البناء في النصف الذي لم يستحق
فله أن يرد ذلك النصف ويأخذ نصف الثمن ولا يرجع بقيمة البناء برازية قبيل كتاب الاجارات
وكذا في السادس عشر من دعوى البرازية وكذا في مسائل الغرور من بيع الخانية *

(١) وهذا كله قول أبي حنيفة وأبي يوسف
رجعهما الله وقال الحسن القاضي يبعث
أمننا بيقوم الثابت في الارض ثم يقول
القاضي للمشتري اقلع الشجر واحفظه
حتى اذا ظفرت بالبائع تسلمه اليه وتأخذه
بقيمة ثابتة كذا في الخانية في ذيل المسئلة بتد

(واقعة) شري كرم او غرس فاستحق ثلث الكرم شاة ما هل يجبر المشتري على تفريغ كل الارض اذ يجب بأنه تقسم الارض بينهم ما فاق وقع في نصيب المستحق يؤمر بقلعه ثم يرجع على بائعه كما روي البناء هذا لوجي في أرض شراها ولو كان في يد رجل أرض فبقي فيها أو غرس فاستحق نصفها أو ثلثها هل يجبر على تفريغ كل الارض فهذه مسألة له بناء أحد الشرعيين في أرض مشتركة بغير اذن شريكه وحكمها ما ذكر في (ص) أن الشريك أن ينقض البناء اذ له ولاية النقص في نصيبه والتمييز غير ممكن وكذا الغرس • (عن) عن محمد في أرض بينهما بنى أحدهما فيها وقال الآخر ارفع بناء قال أقسمه بينهما فما وقع من البناء في نصيب من لم ين رفعه أو برضيه بقيته في السادس عشر من الفصولين

• (فمن يصلح خصما) •

• بنى الباب على أصلين أحدهما أن من ادعى على انسان شيئا أن كان المادعي عليه لو أقر يصح اقراره ينتص خصما في اقامة البينة بالانكار وان كان لو أقر لا يصح اقراره فإنه لا ينتص خصما في اقامة البينة في الانكار ومن يصح اقراره يصح انكاره فيكون خصما في اقامة البينة عليه ومن لا يصح اقراره لا يصح انكاره بخلاف الوصي فإنه لا يصح اقراره ويصح انكاره والثاني أن من ادعى ما لا على غائب فإراد أن يقيم البينة على رجل حاضر فإن الحاضر ينتص خصما عنه اذا كان ما ادعى على الحاضر حقا لا يتوصل اليه الا بالبائعات ذلك على الغائب في الثاني والسبعين من شرح أدب القاضي وعمامة فيه • (جس) قد لا يكون خصما في البينة ولا في اليمين ولو أقر به لا يجبر ولو دفع جاز • (ص) كمن ادعى انك اشتريت هذا العبد من وكيلي فلان فأقر المشتري بالشراء والوكيل غائب لا تقبل بيته المدعى أنه كان وكيله بالبيع ولا يحلف به ولو أقر لا يجبر عليه ولكن لو دفع جاز وقد لا يكون خصما في البينة ولا في اليمين ولكن لو أقر به يجبر عليه • (ص) كمن ادعى عبد في يد رجل فأذكر دعواه فصالح رجل مع المدعى على دراهم ودفعها اليه على أن يكون العبد له ثم جاء المصالح الى ذي اليد وأقام بيته على أن العبد كان للمدعى وأراد أخذه لم تقبل بيته ولم يحلف عليه لكن لو أقر ذو اليد بوجوب دفع العبد الى المصالح ويكون المصالح بمنزلة المشتري ونص محمد أنه لا تقبل البينة ولا اليمين ولكن لو أقر بوجوب دفعه بقراره وقد يكون خصما في اليمين ولا يكون خصما في البينة كمن اشترى عبدا وقبضه ثم أقر أنه لغير البائع فلان بن فلان ودفعه الى المقر له ثم أقام بيته أنه كان للمقر له ليرجع بالثمن على البائع لم تقبل بيته ولكن له أن يحلف البائع بالله ما كان للمقر له فان كل رد الثمن وقد يكون خصما في البينة دون اليمين وعلى هذا عشر مسائل أو أكثر منها ادعى عبد في يد رجل فأذكر ثم صالحه من دعواه على أحد هما بعينه ثم أقام بيته أن العبد له له أن يأخذه الآخر ولو أراد أن يحلف ذا اليد ليس له ذلك ومنها أن الوكيل بالشراء رد المبيع بالعبث فقال البائع رضى الأمر به تقبل البينة على رضا الأمر وليس له أن يحلف الوكيل ومنها الوكيل بطلب الشفعة ادعى عليه المشتري أن الموكل سلم الشفعة تقبل بيته ولا يحلف الوكيل عليه ومنها الوكيل بقبض الدين ادعى عليه المدينون أنه أوفى رب الدين دينه وأقام بيته عليه تقبل ولا يحلف الوكيل بالعلم

اذ لم يكن له دينه ومنها أنه اذا ادعى على رجل أنه وصى الميت تقبل بينته ولا يحلف المدعى عليه ومنها اذا ادعى أنى وكيل فلان فانكر تقبل البيعة عليه ولا يحلف ومنها اذا ادعى أن فلانا الميت أوصى الى والى هذا فانكر تقبل البيعة عليه ولا يحلف ومنها أن الاب فيما ادعى على ابنه الصغير خصم في سماع البيعة دون اليدين ومنها أن من ادعى على ميت مالا أو حقاً من الحقوق وقدم وصيه الذي ليس بوارث الى الحاكم فليس له أن يحلفه لأن الميز لرجاء النكول والنكول بذل أو اقرار وليس للوصى ولا للاب في حق الصغير ذلك (ط) ولو كان الوصى وارثاً يحلف لانه يملك البذل في حصة من قضاء القنية في باب من يشترط حضرته لسماع البيعة • واذا استحق المبيع من يد المشتري بالملك المطلق ورجع المشتري على بائعه بالثمن فأقام البائع بيعة على التناج وأن القضاء للمشتري وقمع باطلا وليس لك الرجوع بالثمن على هل تقبل هذه البيعة بغيبة المشتري اختلف المتأخرين فيه ومحمد رحمه الله تعالى يشترط حضرته واختار شمس الأئمة أنه لا يشترط حضرته وهكذا أفق بفرغانة كذا ذكر في فتاوى القاضى ظاهر الدين وذكر في كتاب الاحكام مثل نجم الدين التسيقي والصدرا الشهيد حسام الدين أن المشتري عليه اذا أراد الرجوع على بائعه بالثمن وأقام البائع البيعة على التناج أو على وصول ذلك الشيء اليه من جهة المشتري بيع أو نحوه هل يشترط حضرة المشتري لسماع هذه البيعة أجاب نجم الدين نعم وأجاب حسام الدين نعم هو المختار مثل حسام الدين هذا الوصيب القاضى خصماً عن المشتري لسماع هذه البيعة على التناج ونحوه ليدفع حجة الى المشتري حتى يسترد المبيع من يد المشتري قال لا يجوز وفي فوائد جدي شيخ الاسلام برهان الدين رحمه الله تعالى قال كان يفتى شمس الأئمة السرخسي أنه تقبل هذه البيعة بدون حضرة المشتري وكان القاضى الامام شمس الاسلام محمود الاوزجندی يفتى أنه لا تقبل وكنت أكتب كما كتب شمس الأئمة اتباعاً للاستاذ دون التلمذ قال وذكر الامام الاجل برهان الدين الكبير البضاري رحمه الله تعالى أن الشيخ الامام المعروف بنحو اخر زاده ذكر في هذه المسئلة في السير الكبير اختلافاً بين أصحابنا وذكر في المحيط وقبل على قياس قول أبي يوسف الاخر ومحمد رحمه الله تعالى يشترط حضرة المشتري لقبول هذه البيعة وعلى قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف الاول لا يشترط حضرته وهذا القول أظهر وأشبه في الفصل الثالث من فصول العمادية • المشتري عليه بالبيعة اذا أراد أن يرجع على بائعه بالثمن والبائع أراد أن يقيم البيعة على التناج أو على التلق من المشتري بيع أو نحوه فلا يشترط حضرة المشتري لسماع هذه البيعة في الخامس عشر من العمادية • (فس) اذا أقام البائع بيعة أن المبيع وصل اليه من جهة المشتري يشترط حضرته لقبول البيعة هو المختار في باب من يشترط حضرته لسماع البيعة من قضاء القنية • والمشتري اذا أقام البيعة على الملك المطلق وأخذ الحمار ورجع بعض الباعة على البعض بالبيعة والقضاء ثم أن هذا المرجوع عليه أراد أن يرجع على بائعه فقال بائعه ان هذا الحمار نتج على ملك بائعي وليس لك حق الرجوع على وأقام البيعة على ذلك تقبل اذا كان بحضرة المشتري وان لم يكن بائع المرجوع عليه حاضر لا ينتصب خصماً

عن بائعه فلما أقام المستحق بعد ذلك بيعة على النتائج لا تقبل لأن البيعتين على النتائج إذا
وجدنا تقبل بيعة ذي اليد فهنا يظهر أن صاحب اليد كان هو البائع الأول فكأن
بيئته أولى مما دية في الفصل الخامس عشر * رجل باع أرضاً فأقر المشتري بعد ذلك أنها
مسجدة أو مقبرة أو أقر أنها طريق لعامة المسلمين فأنفذ القاضي عليه إقراره بمحض من
خاصه فيه للعامة ثم أراد المشتري أن يرجع بالثمن على بائعه فأقام بيعة على ذلك ولم يحضر
الذي خاصه فيه للعامة ذكر في المتن أن فيه قياساً واستيحاساً في القياس تقبل البيعة
كما لو اشترى عبداً ثم أقر أنه حر فأنفذ القاضي عليه إقراره ثم خاصه البائع وأقام
البيعة أنه حر الأصل والعبد يجحد الحرية فإنه تقبل بيعة المشتري ويرجع بالثمن على بائعه
فكذلك هذا وفي الاستحسان فرق بين هذا وبين الأرض فالوفا في الأرض إذا أقر المشتري أنها
مقبرة أو طريق أو مسجد وأنفذ القاضي إقراره ثم أقام البيعة على ذلك بمحض من البائع
الرجوع عليه بالثمن لا تقبل البيعة إلا بمحض من خاصه فيه للعامة لتكون بيعة من خاصه
فيه للعامة قاضيهان في البيع الفاسد ملغى * غصب داراً من يده مستأجره فدعوى المالك
على الغاصب لم تجز بلا حضرة المستأجر إذا يدله ودعوى المستأجر على الغاصب بلا حضرة
المالك تسمع إذ ملك المنفعة له بعقد الاجارة فله المصلحة بلا حضرة المالك في الثالث
من الفصولين وكذا في الخامس عشر من دعوى البرازية في نوع فيمن يشترط حضرته *
وفي دعوى المستأجر (١) يشترط حضرة العاقدين إذا ملك للمؤجر واليد للمستأجر فيشترط
حضرتهما كرهن (٢) في الثالث من الفصولين * ادعى داراً أو داية في اجارة الغير لا تقبل
بيعة المدعى إلا بحضرة الآجر والمستأجر جميعاً وكذا الرهن (٣) يجمع الفتاوى في كتاب
الرهن * تشترط حضرة الراهن والمرتهن في دعوى عين رهن والعارية والاجارة كالرهن
خلاصة في أول كتاب الدعوى * واختلف في اشتراط حضرة المستعير مع المعير
في دعوى المستعار وحضرة المودع مع المودع في دعوى الوديعة وكذا في اشتراط حضور
المزارع مع رب الأرض في دعوى الأرض من دعوى البرازية فمن يشترط حضرته *
وفي الجامع الصغير وجد المستعير المستعار في بدايته هو خصم الآن يدعى ذواليد كونه
مودع المعير من المحل المزبور وكذا في الثالث من الفصولين بعلامة (جمع فت)
* أخذ لقطة ثم ضاعت منه فوجدناها في يد آخر فلا خصومة بينهما بخلاف الوديعة والفرق
أن للثاني ولاية أخذ اللقطة كالأول بخلاف الوديعة من الفصولين في الثالث * وفي دعوى
الضباع هل يشترط حضرة المزارعين قبل يشترط وقيل لا وقيل لو كان البذر اهرام يشترط
لأنهم مستأجرون للأرض لا لولرب الأرض لأنهم أجراء رب الأرض * (عدة) هذا وادعى
مطلقاً أمال وادعى الغصب على رجل والأرض في يد المزارع لا يشترط حضرة المزارع واختلف
المشايع في اشتراط حضرة غسلة داراً ودعوى نيجها (٤) من المحل المزبور *
ادعى على آخر أني استأجرت هذه الدابة التي في يدك من فلان بتاريخ كذا قبل أن تستأجرها
أنت منه هل يتصب هذا المستأجر خصم له في حق إثبات الاجارة عن الغائب فهذا على
وجهين إن ادعى عليه فعلاً وقال أنا استأجرت هذه الدابة من فلان وقبضت فأنت أخذتها

(١) أي دعواه بأنه في ملكه أو في اجارته

قبل شد

(٢) وإن ادعى الشراء من المالك قبل

الاجارة فالمالك وحده يكون خصماً كذا

في أوائل دعوى البرازية شد

(٣) هذا إذا لم يتدفع الفعل عليه فإن ادعاه

وقال غصبت مني هذه العين لا يشترط

حضرة مالك العين كذا في البرازية في

أوائل الدعوى شد

(٤) نيجها برزاستان وكاريان سراي

كذا في جامع القرس شد

(ترجمة ما في الأصل)

أي أصحاب الغلة في دعوى الخانات

مثلاً هـ

(ترجمة الهامش)

يعني أن نيجها بمعناه الخانات هـ

بغير حق وقبضت مني ينتصب خصما أما إذا قال أنا استأجرت من فلان قبل أن تستأجر
منه وقد سلم اليك لاني قلناه لا ينتصب خصما فالمستأجر لا ينتصب خصما لاني اثبات المالك
المخلوق ولا في اثبات الاجارة عليه الا اذا ادعى الفعل ثقة برهانية فيكون خصما ومن
لا يكون وكذا في دعوى التنازل رائية في المنقرضات نقلا عن الخلاصة • استأجر دابة
وقبضها وغاب المالك وادعى آخر أن اجارته صك كانت أسبق منه وبرهن أفتى بخرا الاسلام
البردوى بأنه يقبل لان المستأجر الثاني يدعى المالك في المنفعة ومن يدعى المالك في شيء فهو
خصم لمن يدعيه كما في دعوى العين وهذا أقرب الى الصواب وقيل لا ينتصب بلاد دعوى
الفعل عليه بأن يقول كان عليا الي وأنت قبضتها مني أما لو قال سلمها اليك بالاجارة المتأخرة
منى لا الي لا يقبل وبه أفتى الامام ظهير الدين قال السرخسي الصحيح عدم الانتصاب
كالمستعير حتى يحضر المالك وكذا في دعوى الرهن والاجارة لا يصلح المستأجر خصما
والمشتري والموهوب له يصلح خصما للكل واليه مال أبو بكر رحمه الله وفي الذخيرة باع من آخر
شيئا فادعى ثالث أن البائع كان اجره منه أو رهنه قبل البيع لا يقبل حتى يحضر البائع فإذا
حضر وبرهن عليه الا ان يقبل في الخامس عشر في نوع فيمن يشترط حضرته من دعوى
البرازية • المستأجر هل يصلح خصما مثلا ادعى عليه أنه استأجر الدابة قبله أو أنه ملكه اختلف
فيه المتأخرون فقيل انه خصم لانه يدعى ملك المنفعة ومن يدعى المالك لنفسه في شيء ينتصب
خصما لمن يدعيه سواء كان ملك المنفعة أو غيره قال (ضد) هذا القول أقرب الى الصواب
وقيل لا ينتصب خصما الا اذا ادعى الفعل عليه بأن يقول غصبته مني أما بدون دعوى الفعل
عليه بأن قال استأجرته فاقبل وعلمها اليك لا الي لا ينتصب خصما وبه أفتى (ط) وقال (مح)
هو الصحيح اذ لا يدعى ملك العين كاستعير فلا يكون خصما والحاصل أن المستأجر ليس بخصم
من يدعى اجارة أو رهن أو شراء والمشتري يكون خصما للكل وكذا الموهوب له والى هذا
القول مال (خه) كذا (دقق) من الفصولين في أوائل الفصل الثالث • (فم)
ادعى رجل على المشتري أن هذه الدار المشتراة في اجارتي فقال المشتري فسعت الاجارة ثم
اشتريتها والبائع غائب ~~يتم~~ يمكن المشتري من اثبات ذلك بالينة قنينة في باب من يشترط
حضرته لسماع البينة • ولو اجر دابته من رجل ثم اجرها من غيره وسلم فجاء الاول
فأراد أن يقيم البينة على الاجارة ان كان الآخر حاضر اقبلت بينته عليه وان كان مقرا
بالاجارة الاول لان اقراره الاول لا يصح في حق الثاني وان كان الآخر غائبا لا تقبل بينته
الاقل على الثاني لان يد الثاني يدا مائة فلا يكون خصما للمدعى ولو اجر ثم باع وسلم فجاء
المستأجر وادعى الاجارة قبلت بينته على المشتري وان كان الآخر غائبا لان المشتري يدعى
المالك لنفسه فكان خصما للكل من يدعى عليه حقا في تلك العين وكذا الورهن رجل عند
انسان عينا وسلم ثم انتزع من يده بغير اذنه وباع وسلم ثم جاء المرتهن وادعى الرهن
وأراد أن يسترده من المشتري وأقام البينة على الرهن قبلت بينته وان كان
الراهن غائبا وتوخذ العين من يدي المشتري وتسلم الى المرتهن لما قلنا ذكر مسئلة
الرهن في الزيادات ومثله الاجارة في المختصر فاضيفان في أوائل كتاب

الاجارات * وفي الاصل في الاجارة والاعارة والرهن اذا ادعى الخارج ملكا مطلقا
يشترط حضرة مالك العين وذو اليد والمذكور في الصغرى أن من ادعى سبق اجارته
فكذلك من أوائل دعوى البرازية * وفي الفتاوى الصغرى أن المشتري لا يكون
خصما للمستأجر والمرتهن والمشتري شراء جائزا لا يصلح خصما للمدعى خزانة المفتين فيمن
يصلح خصما للغير * (ذ) باع منه شيئا فادعى ثالث أن البائع اجر منه المبيع أو رهنه
منه قبل بيعه لا يكون المشتري خصما فلو حضر البائع فبرهن عليه المدعى الآن تقبل بيته
كذا (صحيح) نحو امرزاده وفي (شعبى) اجر ثلاث دواب ثم المالك اجر دابة من غير
الاول وأغار أخرى وذهب أخرى أو باع فوجد المستأجر الدواب في أيديهم فلم يباع بهذر
جاريه ولو بلا عذر فالمستأجر أخذها فلو أخذها فالمشتري يصير الى مضي مدة الاجارة
فأخذها أو يفسخ البيع اذا المعقود عليه تغير فيضير وفي الهبة والاجارة ليس له أن يسترد
لو كانت الاجارة الاولى معروفة والا فله أن يبرهن على ذي اليد في الهبة لانه يدعى
المالك لنفسه فهو خصم بخلاف المستعير والمستأجر وهي المسئلة الخمسة فلو أخذها ومضت
مدة الاجارة فليس للموهب له أن يأخذها لاستفاض قبض الهبة يقبض المستأجر منه
والهبة لا تصح الا قبض كذا (شعل) وقد صرح فيه أن المشتري يكون خصما للمستأجر كما
ذكر (قذ) وهو خلاف ما ذكر في (ذص) أن المشتري ليس بخصم للمستأجر
والمرتهن والمشتري شراء جائزا هل يصح خصما للمدعى قبل القبض بالاحضرة البائع أجاب
(شعبى) وكثير من مشايخ عصره أنه يشترط حضرة البائع وقيل لا يشترط فحصل فيه اختلاف
المشايخ وفي دعوى المرهون تشترط حضرة الراهن والمرتهن وفاقا كذا (ذ) وبأقرب
ادعى يتاعلى ذي اليد أنه شراء من فلان الغائب شراء جائزا وذو اليد يدعيه لنفسه فهو
خصم كذا أفنى (شعبى) كما لو ادعى عليه البيع البات في أوائل الثالث من القصوين *
حيث اثبت الرهن على الغائب ذكر في (جف) أن المرتهن لو أراد أن يحكم به القاضى
يقيم رجلا يدعى رقة الرهن فبرهن ذواليد أنه رهن عنده فيحكم به القاضى وذكر في (ذ)
أن فيه روايتين لا تقبل البيضة في رواية اذ فيه حكم على الغائب وتقبل في رواية لانه لما رهن
عنده فقد استخفظه فاذا عذر عليه الحفظ الا باثبات الملك للراهن صار خصما في ذلك كما
في الودعية وتحوها في الخامس من القصوين وكذا في الثامن والعشرين من دعوى
التاريخية * مثل شمس الاسلام الا وزجندى عن خياط عنده ثياب الناس وغاب عن البلد
فهل لأصحاب الثياب أن يطلبوها من زوجته فقال ان كان عين ثيابهم عندها فلهم الطلب
والاخذ قال استاذنا وفيه نظر فالمسئلة الخمسة معروفة أن الغاصب والمودع والمستأجر
والمرتهن والمستعير من غير المالك (١) لا يكون خصما للمدعى المالك المطلق ولكن الصواب
ما أجاب به شمس الاسلام وبه كان يغنى * (مح) فبين رهن متاع غيره بغير اذنه فوجده المالك
في يد المرتهن له أن يأخذه منه ووجهه أن للمالك أن يأخذ ملكه أينما وجده وله أن يحال بما
قد عليه من الحيلة حتى يصل الى حقه فله أن يطلب ملكه من مودع أو غاصب أو مرتهن أو
غيرهم الا اذا أثبت ذواليد أنه مودع فحينئذ يدفع عنه الخصومة فأما قبل دعواه فغواب

مطلب اثبات الرهن على الغائب

(١) متعلق بالمجموع

(١) أي فالجواب على الحق أن يقول
المالك أطالب بملكه منه

المشتري أن للمالك طلب ملكه منه (١) من قضاء القضية قبيل باب ولاية القاضي • الوكيل
بالحفظ من جهة الغائب لو أودع عند غيره ومات فذو اليد يكون خصما لكل من ادعاء
الآن يبرهن أن فلانا الغائب دفعه إلى المبت الذي دفعه إلى وغاب فيخرج عن الخصومة
في الثالث من الفصولين وكذا في البرازية في نوع فحين يشترط حضرته • والمشتري شراء
فاسد يصلح خصما للمدعي إذا قبض المبيع وقبل القبض فالخصم هو البائع وحده كذا
(فن) وفي المبيع قبل قبضه لا تسمع بينة المستحق ما لم يحضر البائع والمشتري إذا المالك
للمشتري والبائع قبضتهما البينة فصار كدعوى الرهن وبعد قبضه يشترط حضرة
المشتري فقط والاخذ بالشفعة نظير الاستحقاق كذا (ذ) وفي (فن) للمستحق ولاية
الدعوى على البائع وإن لم يكن المبيع في يده لأنه غاصب والمشتري غاصب الغاصب وتصح
الدعوى على الغاصب وإن لم تكن العين في يده في الثالث من الفصولين (٢) • رجل اشترى
من آخر ثوبا وغير ذلك ولم يدفع الثمن أو دفع البعض دون البعض وبقي المبيع في يد البائع
محبوسا بالثمن كله أو بعضه فباع البائع المبيع من غير المشتري الأول ثم حضر المشتري الأول
وادعى الشراء على المشتري الثاني وأراد استرداد المبيع من يد المشتري الثاني ليس له ذلك
وإن كان المشتري قد دفع الثمن كله للبائع أو كان اشتراؤه بمن مؤجل كان له ولاية الخصومة مع
المشتري الثاني للاسترداد أصل هذه المسئلة مسئلة المتق وصورتها رجل باع من آخر دارا
فلم يقبضها المشتري حتى غصب رجل الدار من البائع فإن كان المشتري قد دفع الثمن (٣) فالخصم
في الاسترداد من يد الغاصب هو المشتري وإن كان المشتري لم يتقد الثمن فالخصم هو البائع
تأنا رائية في الخامس من الدعوى • وفي فتاوى الوتار باع البائع المبيع من آخر قبل نقد
المشتري الثمن ففي ظاهر الرواية تسمع دعوى الأول على الثاني لأنه يدعى الملك لنفسه وذو اليد
يعارضه لكن بدون تسليم الثمن لا يأخذه من يد ذي اليد في الخامس عشر من دعوى البرازية •
رجل اشترى شيئا بمئة أودم أو خرا أو خنزير وقبض المشتري ثم جاء مستحق واشتق المشتري
بالبينة في الشراء بالمائة والدم لا يكون المشتري خصما ولا تسمع البينة عليه في الفصل الثاني
والعشرين من دعوى المحيط البرهاني • باع دار غيره وسلمها فادعى المالك على البائع الدار
لا تصح وإن ادعى الضمان فعلى الخلاف وعن الإمام في وجوب الضمان فيه بالبيع والتسليم
روايتان ففي وجوب الضمان وإن أراد إجازة البيع وأخذ الثمن له ذلك بالشروط
الأربعة أو الخمسة في إجازة بيع الفضولي كما عرف برازية قبيل نوع فحين يشترط حضرته
في الخامس من الدعوى • باع دار غيره وسلمها فادعى المالك على البائع الدار إن ادعى الدار
لا تصح لأنهم ليست في يده فأنشبه دعوى المغصوب على الغاصب حال كون العين في يد غاصب
الغاصب وإن أراد ضممانه فعلى الخلاف المعروف أن العقار هل يضمن بالبيع والتسليم أم لا
فن قال بالضمان قال تصح الدعوى ومن نفاء قال لم تصح الدعوى وقد مر ذكره وإن
أراد إجازة البيع وأخذ الثمن له ذلك بشرائط المذكورة في إجازة بيع الفضولي برهن رجل
على الغاصب أن العبد الذي في يده بالغصب له وحكم عليه ثم جاء المغصوب منه وبرهن على
الغاصب أن العبد ملكه لا يقبل لأن دعوى المالك المطلق لا تصح إلا على ذي اليد ولو ادعى

(٢) وكذا في الخامس عشر من دعوى
البرازية وذكره قال السرخسي أن
دعوى الغصب على غير ذي اليد مقبولة
ودعوى المالك لا

(٣) أو كان إلى أجل كذا في البرازية فحين
يشترط حضرته

أنه غصبه منه تصح الدعوى في حق الضمان ألا يرى أن دعوى الضمان على الغاصب صحيحة
وان كان العين في يد غاصب الغاصب في أواخر الفصل الخامس عشر من دعوى
البرازية * (فش) غصب قنا فبرهن عليه آخر أنه قنه فقضى له ثم المصوب منه برهن على
غاصبه أن القن ملكي لا تقبل بينته اذ دعوى الملك المطلق لا تصح الا على ذي اليد لكن
لو ادعى على غير ذي اليد أنك غصبت مني تسمع في حق الضمان ألا ترى أن دعواه على الغاصب
الاول تصح ولو كان العين في يد غاصب الغاصب ولو برهن المصوب منه على المتقضى له أن
هذا القن ملكي تقبل وكذا لو برهن عليه أن القن ملكي غصبه مني فلان تقبل * (صل)
دعوى الغصب عن غير ذي اليد تقبل لا دعوى الملك * (ج) غصب شاة فذبحها حتى
لم ينقطع حق المالك فاستحق يبرأ الغاصب اذا استحق عين المصوب وغنامه يأتي
في مسائل الاستحقاق وهذا يخالف ما مر في (فش صل) كذا ذكرهما الدين في
فصوله (١) أقول تمكن الموافقة بان كلام (ج) فيما اذالم يثبت أنه ملك المصوب منه فلا
يخالف والله أعلم (٢) من الفصولين في الثالث مفصلا لو غصب لحاف شواء أو برزاق طعنه
أو ثوبا خاطمه قيما فاستحق لم يبرأ غاصبه لانه استحق منه غير ما غصب ولو برهن المشتق أن
اللحم كان له أو الثوب أو البرزاق يبرأ الغاصب ومن غصب ثوبا فقطعه ولم يخطه أو شاة فذبحها
حتى لم ينقطع حق المالك ثم استحق يبرأ الغاصب لانه استحق عين ما غصب ولو شري شاة
فذبحها وسلطها فبرهن رجل أن رأسه وأطرافه ولحمه وجلده كلها له فحكم له بها يرجع
المشتري على بائعه بالثمن لانه استحق أصل الشاة ألا يرى أن من غصبها وذبحها وسلطها لم
يطلب به حق المالك عن عين الشاة بخلاف ما قطع ثوبا خاطمه أو طعن برزاقا ثم يقطع حتى
المالك ثبت قضى له انما يقضى له بعلم حادث لا بعلم قديم وهذا الملك القديم باق فيرجع
المشتري بثمنه في السادس عشر من الفصولين * الدعوى على غير ذي اليد لا تسمع
الا في دعوى الغصب في المنقول وأما في الدور والعقار فلا فرق (٣) كما في التهمة (٤) من
دعوى الاشياء * المصوب اذا استحق من يد الغاصب بالبينته لا يظهر ذلك القضاء
في حق المصوب منه حتى لو أقام البينة على المصوب المستحق تقبل فعلى هذا ينبغي
أن لا يبرأ الغاصب عن الضمان تتمة برهانية في فصل فيمن يكون خصما ومن لا يكون
وكذا في الخامس عشر من دعوى البرازية * وقال محمد في آخر يوع الجامع غاصب
الغاصب ومودع الغاصب يقتصب خصما للمالك حتى أن من ادعى عبدا في يد رجل أنه
ملكه غصبه منه فلان وغصب هذا الرجل من فلان وأقام على ذلك بينة تسمع بينته وكذلك
لو أقام البينة أن فلانا غصبه منه وأودعه وقال صاحب اليد أودعني فلان الذي يدعى
المشتري الغصب عليه لا تدفع عنه الخصومة ويقضى بالعبد للمدعى من نظم الزندوستي
وكذا في مجمع الفتاوى نقل عنه * قال محمد مودع الغاصب وغاصب الغاصب خصم
لمن يقول أنه ملكي غصبه مني فلان ثم غصبه منه أو أودعه عندك في نوع في الخصم من
الخامس عشر من دعوى البرازية * المودع أو الغاصب لو مقر لا يقتصب خصما للمشتري
ويقتصب خصما لوارث المودع أو المصوب منه حتى لو ادعى رجل أنه وارثه والمودع أو

- (١) وهذا يخالف ما ذكر في فشر وما ذكر
في التهمة والبرازية موافق لما في فشر عند
(٢) أقول يمكن التوفيق بوجه آخر أظهر
وهو أن الدعوى فيما اذالم يقتض بها الغصب
المصوب منه والآخر فيما اذا قضى بها
للمشتق فلا مخالفة كذا في تعليقات
ابن نجيم على الفصولين عند
(٣) وهذا يناهض على أن الغصب يتحقق في
العقار عند
(٤) وذكر في التهمة في الدعوى عند

الغاصب مقر بالمال ولكنه قال لا أدري أمات فلان أولاً أو قال لا أدري أنت وارثه أولاً
فبرهن على الموت أو الوراثة يقبل هذا المقر أمالوا أنكروا دعى الملك لنفسه فانه ينصب
خصمه المدعى الشراء كذا (دفع ممت) المودع لا ينصب خصمه للمدعى الا اذا قال
باعني وأمرني بقبضه منك فحينئذ ينصب خصمه للمدعى في الثالث من الفصولين وفي
الذخيرة المودع والغاصب اذا كانا مقرين بالملك للمالك لا يكونان خصمًا للمدعى الشراء من
المالك الا اذا ادعى أمر المالك بالقبض منهما بخلاف دعوى الوراثة من المودع والمغصوب
منه على ما مر وعرف في الهداية وغيرها في نوع فحين يشترط حضرته من دعوى البرازية
في يده عين ادعاء آخر أنه اشتراه من فلان الغائب وصدقه ذواليد فيه لا يؤمر بالتسليم اليه
لانه حكم على الغائب كما اذا ادعى على المودع أنه اشترى الوديعة من المودع وصدقه
المودع بخلاف دعوى الوراثة في نوع في الخصم من الخامس عشر من دعوى البرازية
عين في يد رجل ادعى آخر أنه ملكه اشتراه من فلان الغائب وصدقه بذلك ذواليد فاقاضى
لا يأمر ذاليد بالتسليم الى المدعى حتى لا يكون قضاء على الغائب بالشراء باقراره وهي عجيبة
في أدب القاضى أحاله الى باب اليمين ولم أجده نعمة وديعة في يد رجل مقر بالوديعة جاء رجل
وادعى أنه اشتراه من المودع لا ينصب المودع خصمًا (١) اذا أنكر شراءه بخلاف ما اذا
ادعى الوراثة في أول باب الرجوع من الشهادات في الوارث من الجامع قلت وصاحب
الكتاب وضع المسئلة في الدار في الباب الاول من قضاء الجامع الصغير ثم قال وذكر
في الشهادات أن مدعى الشراء لو قال اشتريتها من المودع وأمرني بالقبض منك لا تدفع
الخصومة عن صاحب اليد (٢) تنقبة برهانية فحين يكون خصمًا ومن لا يكون ومن ادعى على
آخر ما لا ارتنا عن أبيه فلو أقتربه أمر بالدفع اليه وليس ذلك حكمًا من القاضى على الاب حتى لو جاء
حيا يأخذ المال من الدافع فيرجع هو على الاب ولو أنكر دعواه قيل لا يستخلف على العلم بأنه
ابن فلان وأنه مات ولكن يقال لابن أقسم بينة على موت أبيك وأنتك وارثه والصحيح أنه
يستخلف على ذلك كالوكالة (٣) فلو حلف كاب الابن إقامة البينة على موت أبيه وأنه وارثه
ولو نكل يصير مقرًا بنسب وموت كالمقر بغيرهما صريحًا وأنكر المال ولو كان كذلك
لا يجعل القاضى الابن خصمًا في إقامة البينة على اثبات المال ولكن يجعله خصمًا في حق
التحليف على المال وأخذ منه فيحلفه على المال بتاتا في الثامن والعشرين من الفصولين
وفي كل موضع قضى بالملك للمدعى بالبينة والمبيع في يد غير البائع وذواليد يشكر كونه
ملك البائع فحضر البائع وأنكر البيع لا يلتفت الى انكاره ولا يحتاج الى إعادة البينة ولو
كان مقرًا بأنه ملك البائع لا تقبل هذه البينة عليه لانه حينئذ يكون مودعًا أو غاصبًا وعلى
أى حال كان لا يكون خصمًا للمدعى الشراء من المالك برازية في الخامس عشر من كتاب
الدعوى عرفت في يد رجل قال هو لى وقال رجل هو فلان اشتريته منه ونقدت ثمنه وبرهن
يقضى بالعبد على هذا الحاضر ويقضى النفاذ على الغائب حتى لو حضر وحده لا يلتفت الى
انكاره (٤) في الثالث من قضاء البرازية قال ادعى أن هذا ملكه اشتراه من فلان بكذا
وهو يملكه وأقام البينة هل نسج أجاب نعم ولكن يأخذ منه الثمن لفلان قيل أليس هذا قضاء

- (١) لا تنافهما أن اليد للغير ولو أنكر
ذو اليد كونه ملكًا للغائب يحكم
عليه وعلى ذلك الغائب كذا في البرازية
في نوع فحين يشترط حضرته
(٢) وصار نائبًا عن الغائب في الخصومة
كذا في التاتارخانية في الثالث والعشرين
من الدعوى قيل يكون خصمًا في دعوى
القبض أم في دعوى الشراء أيضًا أجاب
في دعوى القبض وحده كذا في دعوى
القاعدية
(٣) وقد مررت مسألة الوكالة في الوكالة
بالخصومة فتسلا عن شرح أدب القاضى
منصلا
(٤) مررت هذه المسئلة منصلة في كتاب
الوكالة في الوكالة بالقبض والبيع وغيرهما
تفلا عن الخلاصة به ريق التذير

على الغائب أجاب نعم ولكن في ضمن القضاء على الحاضر ومثله يجوز إذا كان باليدنة من دعوى القاعدية • اشترى عبدا وقبضه فطلب البائع ثمنه فبرهن أنه أحال به على زيد الغائب فجاء المحتمل عليه فالتمس عليه في الثامن من دعوى البرازية • وعن الثاني فمن ادعى على ذي اليد دارا أن الغائب اشتراها منك لأجل فأنكره ذواليدته قبل بينة المدعى وكذلك لو كان المشتري حاضرا ينكر الشراء كن ادعى دارا في يد رجل وقال اشتريتها من فلان وفلان كان اشتراها منك وقال الامام اذا قال انه اشتراها من فلان وفلان اشتراها من ذي اليد تقبل وان ادعى أن فلانا اشتراها من ذي اليد لأجله وبرهن لا تقبل وعن الثاني لو قال الذي في يده كنت بعته من فلان الذي يزعم أنه وكيله بالشراء وفلان غائب فلا خصومة بينه وبين المدعى وكذلك لو قال كنت بعته من فلان الذي يزعم أنه وكيله لكنه محبوس بالثمن عندي أو أودعنيها ولو قال هذه لي اشتريتها من فلان الذي وكلته بالبيع تسمع ولو قال هذه لي اشتراها منك فلان وكان وكيله بالشراء وبرهن (١) لا يسمع عند الامام ويسمع عند الثاني وكذا دار بين قوم ميراث ادعى على واحد منهم أنه اشترى لي منه حصته التي ورثها من المورث وهو غائب وأقر الورثة بحصته وبرهن على ذلك لا تقبل ولو قالوا الدار لنا لاحق لفلان فيماتقبل بينة المدعى في الخامس والعشرين من دعوى البرازية في نوع في الخصم

• (تنبيهات) •

(الاول) انما ينتصب الحاضر الذي العير في يده خصما عن الباقي اذا كانت العين لم تقسم بين الحاضر والغائب فان قسمت وأودع الغائب نصيبه عند الحاضر كانت كالأموال فلا ينتصب الحاضر خصما عنه ذكره العتابي عن مشايخنا وفي جامع الفصولين في السابع والعشرين ولو أودع نصيبه من عين عند وارث آخر فادعى رجل هذا العين ينتصب هذا الوارث خصما اذ ينتصب أحد الورثة خصما عن الباقي لو كان العين يده بخلاف الاجنبي انتهى (الثاني) انما لا تسمع دعوى الغائب اذا حضر بشرط أن يصدق أن العين ميراث بينه وبين الحاضر أم لا وأنكر الارث وادعى أنه اشتراها أو ورث نصيبه من رجل آخر لا يكون القضاء على الحاضر قضاء عليه فتسمع دعواه وتقبل بينته كما في الفصول فالحاصل أنه انما ينتصب خصما عن الباقي بثلاثة شروط كون العين كلها في يده وأن لا تكون مقسومة (٢) وأن يصدق الغائب على أنها ارث عن الميت انتهى (الثالث) انما يسكني ثبوت بعض الورثة أن لو ادعى الجميع وقضى به أم لا وادعى حصته فقط وقضى به فلا يثبت حق الباقي كذا في جامع الفصولين من السابع والعشرين (الرابع) ادعى يتافق ذواليدته ملكي ورثته من أبي فلوقضى عليه يظهر على جميع الورثة فليس لاحد منهم أن يدعيه بجهة الارث اذا صار مورثهم مقضيا عليه فلو ادعاه أحد هم ملكا مطلقا تقبل اذ لم يقض عليه في الملك المطلق فلو ادعاه ذواليدته ملكا مطلقا لا ارثا لا نصيبا الورثة مقضيا عليهم فاهم أخذه بدعوى الارث لكن ليس لذو اليد حصته فيه اذا قضى عليه (٣) انتهى (الخامس) اذا كان الورثة كبارا غيبا وصغيرا نصب القاضي وكيله لاعتن الصغير

- (١) ومما يناسبه في كتاب الشهادات نقلا عن الفصولين في التاسع والثلاثين •
 (٢) يخالفه ما في البرازية في فصل قيام البعض عن البعض في الدعوى بظاهره حيث قال وفي الجامع مات عن ثلاثة بين دار فغاب اثنان والدار في يد الباقي وانصيب الغائبين عنده ودبعة بعد القسمة فجاء رجل وادعى الدار كلها فان ادعى ملكا مرسلأ وادعى الشراء عن أبيه فانه يقضى بالدار كلها لادعى لان أحد الورثة ينتصب خصما عن الكل اذ الخصومة توجهت الى الميت انتهى لكن يوافق ما في الثامن والعشرين من الفصولين حيث قال فيه بدل بعد القسمة والدار غير مقسوم مع أنه نقل المسئلة أيضا عن الجامع •
 (٣) التنبيه الرابع مذكور بعينه في الثامن والعشرين من الفصولين بعلامة (فش) •

لسماع دعوى الدين على الميت والقضاء على هذا الوكيل قضاء على جميع الورثة
 (السادس) اذا ثبت المدعى دينه على بعض الورثة وفي يده حصته فانه يستوفى جميع
 دينه محاقق يد الحاضر ثم يرجع الحاضر على الغائب بحصته وهما في خزنة المفتين (السابع)
 بخلف الوارث على الدين اذا أنكره وان لم يكن للميت تركه (الثامن) يصح الاثبات على
 الوارث وان لم يكن للميت تركه وهما في البرازية (التاسع) لو لم يكن للميت وارث فخام مدعى
 الدين على الميت نصب القاضى وكيلا للدعوى كما في أدب القاضى للخصاف وظاهره أن
 وكيل بيت المال ليس بخصم (١) بمررات في مسائل شتى من كتاب القضاء ادعى الخارج
 كون الدار ميراثا عن أبيه وصاحب اليد ادعى كونها فبرهن الخارج وقضى له ثم ان الاخ
 للمقضى عليه ادعى كونها ميراثا له عن أبيه الذى هو أبو المقضى عليه وبرهن بقضى بنصفها
 للمدعى هذا لان المقضى عليه لم يذكر كونها ميراثا فاقصر القضاء عليه ولو قاله ومع ذلك
 قضى عليه لا تقبل دعوى الاخ من قضاء البرازية في نوع وعلمه * ادعى عليه ما أن
 الدار التي بيد كمال ملكي فبرهن على أحدهما فلو كان الدار بيد أحدهما باث يكره الحكم
 عليه حكما على الغائب اذا أحد الورثة يتصب خصما عن البقية ولو لم يكن لكل الدار
 يده لا يكون هذا قضاء على الغائب بل يكون قضاء بهما في يد الحاضر ولو بيدهما
 أو يدهما أحدهما بشرط لا يكون الحكم على أحدهما حكما على الآخر في الرابع من
 الفصولين وفي القاعدية (٢) تركه في أيدي ورثة لم تقسم وبعضهم غائب ادعى رجل على
 واحد منهم أنه ملكه بسبب ارثه من أبيه لم يكن الحاضر خصما الا في قدر نصيبه ولو ادعى
 شرا من مورثه فالحاضر يكون خصما عن الغائب لانه دعوى على الميت وكل من الورثة
 قائم مقام الميت برزاية في أوائل كتاب الدعوى وكيلا في قيام البعض عن البعض في
 الدعاوى من هذا الكتاب * وفي الاصل ادعى عينا في التركة وبرهن على أحد الورثة
 بالقضاء عليه قضاء على الكل وفي الجامع ان الكل في يده وان البعض في يده فبقدره برزاية
 في أوائل كتاب الدعوى * والحاصل أن أحد الورثة يتصب خصما عن الميت في عين
 هو في يده ذلك الوارث لا في عين ليس في يده حتى ان من ادعى عينا من التركة وأحضر وارثا
 ليس ذلك العين في يده لا تسمع دعواه عليه في الرابع من القاعدية * (خ) ادعى عينا
 وأحضر وارثا ليس ذلك العين بيده لا تسمع اذا أحد الورثة اذا لم يكن يده تركه يتصب خصما
 عن مورثه في دعوى دين لا عين ولو أودع نصيبه من عين عند وارث آخر فادعى رجل هذا
 العين يتصب هذا الوارث خصما اذ يتصب أحد الورثة خصما عن الباقي بخلاف الاجنبى
 جامع الفصولين في الفصل الثامن والعشرين في يد الحاضر ضيقة وفي يد الغائب أخرى
 ادعى على الحاضر متول أنهم ما وقف رجل واحد على كذا وبرهن ان قالوا انهم ما وقف رجل
 واحد على كذا وقفوا واحدا وكاتا ملكه يقضى على الحاضر والغائب بوقفيهما وان قالوا وقفهما
 وقفا متقرا يقضى على الحاضر فقط قيل وفي المسئلة نوع اشكال (٣) لان هذه المسئلة
 التحقت بمسئلة أحد الورثة وفيها انما يقضى اذا كان العين في يد الوارث الذي أحضر فانه
 نص أبو الميث أن أحد الورثة انما يجعل خصما عن الكل لو كانت التركة في يده فان أحضر

(١) أى في اثبات الدين وأما في اثبات
 الورثة فهو خصم به
 وهذا يظهر أن دعوى الدين على الميت
 بمحض من أمين بيت المال لا تصح وسماع
 البينة والقضاء عليه لا يجوز صرح به
 الخصاف في شرح أدب القاضى والناس
 عنه غافلون وبخلافه عاملون للمرحوم
 سعد الدين شيخ الاسلام به
 وذكر في الكافي في فصل بعد باب خيار
 العيب مسئلة تدل على أن أمين بيت المال
 لا يكون خصما وهي باع الامام أو أمينه
 غنيمه محرزة ووجد المشتري عيبا لا يرده
 عليهم ما لان الامين لا يتصب خصما ولكن
 الامام يتصب له خصما انتهى به
 (٢) قرينا من أوائل الدعوى وذكر في
 أواسط دعوى القاعدية مكررا ووقع بدل
 التركة لفظ كرم به
 (٣) وهذا الاشكال مسد كور في
 الذخيرة في الثامن من كتاب الوقف به

فإن ليس العين في يده لا تصح الدعوى عليه ولا القضاء فعلى هذا أن يقضى على
الحاضر لا غير في الوجهين جميعا رازية في السابع من الوقف • وقف بين أخوين مات أحدهما
وبقي في يد الخلى وأولاد الميت ثم الخلى أقام البيعة على واحد من أولاد الاخ أن الوقف بطن
بعد بطن والباقي غيب والواقف واحد والوقف واحد تقبل ويتصب خصما عن الباقيين
في باب الدعوى والبيانات من وقف القنية • (بج) وقف بين جماعة فلو أحدهم منهم
أو لو كيلة أو على واحد منهم أو على وكيله تصح الدعوى إذا كان الوقف واحدا • (قع)
لا تصح الدعوى على بعضهم إن كان المحدود في أيدي جميعهم ولا يصح القضاء إلا بقدر
ما في يد الحاضر (١) من المحل المزبور • نهر عظيم لاهل قري لا يحصون ادعى قوم سواهم
أن هذا النهر لقري معلومة لا يحصى أهلها وأقام البيعة على ما ادعى والمدعى عليهم لا يحصون
وفيهم الصغير والكبير وانما حاضر واحد منهم قال محمد إذا كان النهر بهذه الصفة يجوز القضاء
بدعوى واحد من المدعين على واحد من المدعى عليهم ويخرج النهر من أن يكون نهر الجماعة
المسلمين ويصير لاهل تلك القرى خاصة بمنزلة طريق نافذ من طرق المسلمين أقام قوم البيعة
على أنه اسم دون غيرهم فانه يقضى بتلك البيعة كذلك النهر لقوم لا يحصون وإن كان النهر
لقوم يحصون معروفين لم يقض عليهم عند حضرة أحدهم وانما يقضى على من حضر منهم
خاصة قاضيان في فصل في الانهار من كتاب الشرب • ومنها ما ذكر في (فقط) مثل محمد
عن نهر عظيم لاهل قري لا يحصون ينكره من هو في اعلى النهر عن الاسفلين وقالوا هولنا وقال
الاسفلون هولنا كاه ولا حق لكم فيه قال لو كان النهر يجري الى الاسفلين يوم الخصومة
أو علم أنه كان يجري اليهم فيما مضى وأقام الاسفلون بيعة أن النهر كان يجري اليهم والاعلون
هم الذين ينكرونه عنهم لا يمنع عن الاسفلين ويؤمر الاعلون بإزالة السكر عنهم قال
محمد لا يجوز هذه المسئلة تدل على أن الشهادة على يد منقضية صحيحة جامع الفصولين في
أواخر التاسع • لو قضى على أحد الورثة بدين على الميت بكون قضاء على الكل وإن
لم يكن في يد ذلك الوارث شيء من التركة بخلاف دعوى العين فانه انما يكون حينئذ قضاء
على الكل أن لو كان المدعى في يد الوارث الحاضر ولو كان البعض في يده ينفذ بقدره خلاصة
في جنس آخر في دعوى الدين من الفصل الرابع من كتاب الدعوى • ادعى على الميت
دينا وادعى على ورثته وليس في أيديهم شيء تقبل البيعة ويحلف على العلم وكذا
لو لم يكن للميت مال متروك وأقر المدعى بحلف الورثة تاتارخانية في السابع عشر من
كتاب الدعوى • اثبات الدين على الميت بحضرة الوارث أو الوصى يجوز وإن لم يكن في
يدهما شيء من التركة لما في الاثبات من الفائدة وهو التمكن من أخذ مال الميت عند الظهور
فإن قال الوارث لم يصل شيء الى من ميراثي فان صدقه المدعى فلا شيء له وإن كذبه وقال
لا بل وصل اليه كذا من المال يحلف على البتة فان حلف لا شيء عليه وإن نكل لزمه القضاء
في الثامن والعشرين من العمادية • (مت قل) وأبو حامد والبرغري في وصايا الجامع
فبين ترك زوجة وابنا وأخذ الابن كل التركة وغاب ثم ادعى رجل على الميت ديناً تنصب
الزوجة خصما عن الميت وإن لم يكن في يدها شيء • (علك) لا تنصب الزوجة خصما إلا إذا

(١) وما في أوائل كتاب الدعوى من القنية
موافق لما فيه بعلاقة قع

(ترجمة)

(١) توفي المدبون وادعى الدائن عينا على رجل أجنبي أم ملك المتوفى وعليه على مقدار كذا لا تسمع لأن هذا الرجل ليس خصمه أما ان ادعى الدين على الوارث والوارث يقول لم يبق شيء من التركة ويقول المدعى الشيء الذي يدينه فلان ملك مورثك والوارث وصاحب اليد كلاهما منكر والمدعى يقيم البينة على كليهما تسمع دعواه ويحتاج الى حضورهما

(ترجمة)

(٢) يدعى شخص ديناً على الميت ويقول الوارث هذا الدين ثابت ولكن لم يبق شيء من تركته الميت ويقول رب الدين هذا الفرقور من تركته الميت هذه الدعوى لا تسمع منه لانه ليس خصمه في اثبات ملك الميت

لانه ليس له ولاية اثبات الملك للميت قيل فمن يثبتته أجاب الوصي كذا في محل آخر من دعوى القاعدية ع

(٣) وهذا لو كان موصى له بالثالث لا غير فان كان موصى له بما زاد على الثلث وصحت بأن لم يكن له وارث فهو خصم لا غريم وبصير كوارث اذا استحقاق ما زاد على الثلث من خصائص الوارث كذا في الثالث من الفصولين وكذا في البرازية في أوائل كتاب الدعوى نقلاً عن المنتقى وسيجيء بعد مسائل ع

(٤) وبه أفق ابن نجيم وباقول الاول أفق أبو السعود ع وفي أوائل كتاب الدعوى من الخاتمة من الجامع أن الوارث لا يكون خصماً لمن يدعى على الميت اذا كانت التركة مستغرقة بالدين كذا في غمامه ع

كان في يدها شيء قال استاذنا والصواب هو الاول * (ط) في دعوى العين انما يقتصب أحد الورثة خصماً عن الميت اذا كان العين في يده والا فلا وفي دعوى الدين يقتصب خصماً وان لم يصل اليه شيء من التركة * (صفر) ادعى على ميت ديناً وادعى على ورثته وليس في أيديهم شيء ثبت ذلك باقرار المدعى تقبل البينة ويحلف الورثة على العلم وكذا لو لم يكن للميت مال متروك تقبل البينة ويحلف الورثة على العلم لان الحاجة الى اثبات الدين دون استيفائه * (ن) وعن الفقيه أبي جعفر أنه تسمع البينة قبل ظهور المال ولا يحلف الوارث الا عند الظهور وبه أخذ أبو الليث في باب من يشترط حضرته من قضاء القنية * قال مدبون مرده است دابن برمردي يمكنه عيني دعوى يمكنه ابن ملك متوفى است وصراروي جندني است مسهوع بنودك ان مرده خصم نيست أما كبر ووارث دعوى كندووي كويدك جيزي غمانده است وادعى كويد فلان جيزي كيدست فلان كس است ملك مورث تست وارث وصاحب يد مرده ومنكره مدعى يثبت اقامت كند بر مرده ودرست بود وحضرت مرده دورا حاجت بود (١) من أوائل دعوى القاعدية * يكي برصيت دين دعوى يمكنه وارث ميكويد ابن دين ثابت ولكن از ميت جيزي تركه غمانده است رب دين ميكويد ابن ابن فغفوري تركه وبست ابن دعوى ازوي مسهوع نبود ككوي خصم نيست در اثبات ملك ميت (٢) من دعوى القاعدية * برهن على مدبون مدبونه لا يقبل ولا يملك أخذ الدين منه لكن اذا ثبت الدين في التركة وأقر الرجل عند الحاكم أن عليه للميت كذا يأمره الحاكم بدفع ما عليه الى دائن الميت برازية في الرابع من الدعوى وكذا في السابع عشر من دعوى التانار خاتمة نقلاً عن قناري الخلاصة * ادعى الدين في التركة لاجابة الى ذكر كل الورثة بل اذا ذكر واحدا منهم وبرهن عليه أنه واجب عليه أداء الدين من تركته التي في يده يكتفى ولو كان الوارث الحاضر صغيرا يبرهن على وصيه على الوجه المذكور وان ادعى دين الميت على أحد لا بد من بيان عدد الورثة لتساوي في الخامس عشر من دعوى البرازية * قال وان ادعى قوم على الميت ديونا فاودوا وان يثبتوا ذلك فليس لهم أن يثبتوا ذلك الا بجمعهم من وارث أو وصي وليس لهم أن يثبتوا على غريم للميت عليه دين ولا موصى له (٣) ولا غريم له على الميت دين من مختصر شرح أدب القاضي للخصاف في أوائل باب اثبات الدين والحقوق على الميت * رجل مات وترك ديناً يحيط به فلا يكون الوارث خصماً للغرما لانه لا حظ لهم من التركة وقال بعض المشايخ هم خصم في ذلك لانه لو لم يكن خصماً يحتاج الى نصب الوصي وهو أجنبي ليكون خصماً فهم أولى من الواقعات الحسامية في باب الموارث بعلامة النون * رجل مات وترك وارثاً وعليه دين محيط بتركته قال الفقيه أبو بكر الوارث لا يكون خصماً للغرما لانه لا يرث وقال علي بن أحمد الوارث يصير خصماً ويقوم مقام الميت في الخصومة وبه تأخذ (٤) من وصايا فاضيل خان ملخصاً * والصحيح أن الوارث يكون خصماً لمن يدعى على الميت وان لم يملك شيئاً من أهل المزبور * ذكر رشيد الدين أن في التركة المستغرقة الخصم في اثبات الدين انما هو الوارث لانه خلف الميت وتسمع البينة عليه لكن لا يحلف عليه لانه لو نكل لا ينفذ اقراره على الغرما في الثامن والعشرين من العمادية * هذا هو المذكور في الكتب ولم يذكر

في شيء من الكتب أنه هل يصح اقرار هذا الوارث في حق نفسه حتى لو ظهر للميت مال آخر يستوفي دين هذا الغريم من نصيب الوارث المقر ويقتضي أن يصح ولكن لا يخلف لهذه القاعدة الموهومة (١) من المحيط البرهاني في أواخر الفصل السابع عشر من كتاب الدعوى • رجل مات وعليه دين محيط بجميع ماله أو أكثر فادعى رجل على الميت ديناً ويجز عن إقامة البيعة قال أبو نصر ليس له أن يستخلف أصحاب الديون أو الورثة وإن كانت له بيعة بقيتها على الوصي وإن لم يكن للميت وصي تجعل القاضي رجلاً وصياً فإن كان في مال الميت فضل عن الدين كان له أن يستخلف الوارث فاضحياناً في مسائل مختلفة من الوصايا • وكذا لو أحضر المدعى وصي الميت وادعى على الميت ديناً فإن أقام البيعة قبل بيعة على الوصي فإن أراد استخلافه لا يستخلف من وصايا فاضحياناً في تصرفات الوصي • قال وكذلك إن مات رجل ولم يوص إلى أحد ولم يخلف وارثاً وادعى قوم عليه مالا وحقوقاً فإن القاضي يجعل له وصياً ثم يدعوه ويشتاقهم على ما يدعون بمحض من هذا الوصي لأن الميت لما لم يترك وارثاً كان ماله ليبت المال فيكون للمسلمين فكان للقاضي أن ينصب قوماً حتى يسمع خصومة المدعى في حق المسلمين فإذا ثبت حق حلف المدعى على الوجه الذي مر في المسئلة الأولى من شرح أدب القاضي • وفي المتن الوصي له بجميع المال عند عدم الوارث والوصي خصم لمن يدعي ديناً على الميت ولو ادعى رجل على أن الميت أوصى إليه وقدم غريماً للميت تسمع كما تسمع دعوى الوكيل على غريم الموكل وإن ادعى على الميت ديناً فالخصم هو الوارث أو الوصي ولا يسمع على الغريم الذي له على الميت دين أو له عليه دين برأيه في أوائل كتاب الدعوى • ومن ذلك (٢) من يده مال الميت وإن لم يكن وصياً ولا وارثاً لوفيه اختلاف المشايخ بمررات في كتاب القضاء • وإثبات الدين على من يده مال الميت هل يصح ذكر فيه اختلاف المشايخ بمررات في كتاب القضاء • مرض الموت وهب كل ماله أو أوصى بجميع ماله ثم ادعى رجل ديناً على الميت قال السعدي ينصب القاضي وصياً ويسمع الخصومة عليه وقال شمس الأئمة يسمع على من يده مال الميت (٣) من أوائل دعوى البرازية وكذا في آخر الرابع من الفصولين ملخصاً • رجل ادعى على رجل أن له على فلان ألف درهم وأنه مات قبل أن يؤدع إليه وأن له في يده ألف درهم من ماله فطالبه بقضاء الدين من ذلك المال فالقاضي لا يسمع دعواه وإذا لم يسمع دعواه لا يخلف المدعى عليه ولو أقام بيعة لا تسمع بيته في آخر الثاني والعشرين من دعوى التنازعانية وكذا في المحيط • رجل باع أقواماً ومات قبل استيفاء الديون ولم يدع وارثاً ظاهراً فأخذ السلطان ديونه من الغرماء ثم ظهر له وارث كان على الغرماء أداء الديون إلى الوارث ثانياً لأنه لما ظهر الوارث ظهر أنه لم يكن للسلطان حق الأخذ (٤) فاضحياناً في أوائل فصل برائة الغاصب والمديون من كتاب الغصب • (بق) إن بيعة الارث لا تسمع الأعلى خصم وهو وارث أو دائر أو مديون أو وصي له ولو أحضر رجلاً يدعى عليه حقاً لا يبيعه وهو مقرب أو لافله إثبات نسبة بالبيعة عند القاضي بحضرة ذلك الرجل في التماس والعشرين من الفصولين • الخصم في إثبات النسب خمسة الوارث والوصي والموصى له والغريم للميت أو على الميت من أوائل دعوى البرازية • والخصم في إثبات النسب الوارث أو الوصي أو من

(١) مر ما يتعلق بهذه المسئلة في التخليف نقلاً عن المحيط البرهاني فليرجع إليه •
(٢) أي ممن يقوم مقام الغائب •
(٣) وهذا أظهر لأن الوصية بما زاد على الثلث إذا صحت بأن لم يكن له وارث يكون الموصى له كوارث إذا استحقاق ما زاد على الثلث من خصائص الوارث والهبة في المرض وصية بمعنى فيكون الموهوب له كالوصي له •

(٤) لأنه ظهر أن الغرماء لم يدفعوا المال إلى صاحب الحق فلا يحصل لهم البراءة وكان عليهم الاداء ثانياً كذا في الخاتمة في باب تصرفات الوكيل من البيوع •
شئل عن مات وله ديون على أقوام وليس له وارث معروف فأخذ الأمين على بيت المال الديون من الأقوام ثم ظهر له وارث يستحق ذلك شرعاً هل له الطلب على الغرماء أم على القبايض المذكور أجاب الطلب على الغرماء لدفعهم بغير حق كذا في فتاوى ابن نجيم وأجاب قاضي زاده بخلافه حيث قال بيت المال أمينه فله أن يكرر الالتماس حتى دكل فليتمثل •
(ترجمة ما في الهامش)
ياخذ من أمين بيت المال ولا يتكرر الأخذ •

للميت عليه دين أو غنمه ودبعة أو غريم له على الميت دين أو الموصى له ويستوى أن كان
مقرًا بالحق أو منكراه في أوائل العاشر من دعوى الخلاصة * قال بيبث كونه صاحب
البدل مال الميت لا يصير خصما للميت وتصادقهما أن الحمد ودفعي المدعى عليه لا يكون حجة
على الميت ولا يكتفى به القاضي لأنهما متماثلان في ذلك من دعوى القاعدية * دعوى
الدين على المودع لا تصح بخلاف دعوى الورثة عليه (١) في السابع عشر من دعوى المحيط *
الخصم في إثبات كونه وصيا للوارث أو الموصى له أو المديون للميت أو دائنه وقيل دائن
الميت ليس بخصم فيه في الخامس عشر من دعوى البرازية في نوع فبين بشرط حضرته *
الموصى له ينتصب خصما للموصى له فيما بيده فلو حكم للأول ولم يقبض شيئا هل ينتصب خصما
فلو خصمه إلى القاضي الذي حكم للأول بالثالث ينتصب خصما له لا لخصمه إلى قاض آخر
* (ذ) والموصى له بعين خصم للمدعى ذلك العين بسبب الشراء من الموصى في الثالث من
القصولين * قال محمد في وصايا الجامع رجل هلك وترك ثلاث آلاف درهم وترك وارثا
واحدا فأقام رجل البينة أن الميت أوصى له بنثل ماله ووجد الوارث فالقاضي يسمع بينته
على الوارث ويقضى بالوصية فان دفع الوارث الثلث إلى الموصى له ثم جاء رجل آخر وأقام
بينة أن الميت أوصى له بنثل ماله وقد غاب الوارث ذلك فاحضر الموصى له إلى القاضي
فالقاضي يجعل الموصى له خصما ويسمع بينته عليه وبأمره أن يدفع نصف ما في يده إلى المدعى
الثاني فان لم يكن عند الأول شيء بأن هلك ما في يده أو استهلكه وهو معدوم فاحضر الثاني
الوارث فأراد أن يأخذ منه بعض ما في يده فجحد الوارث وصيته لم يكن على الثاني إعادة
البينة على الوارث وكان للموصى له الثاني أن يأخذ من الوارث خمس ما في يده ثم الثاني مع
الوارث يتبعان الأول فيأخذان نصف ما أخذوا فإذا أخذ ذلك اقتسماه على خمسة أسهم
سهم للموصى له الثاني وأربعة أسهم للوارث في الثاني والعشرين من دعوى التنازحية
وكذا في المحيط البرهاني ملخصا * بشرع أبي يوسف في رجل له على رجل مال
فأوصى به لرجل ثم أن الذي عليه المال جحد المال قال الورثة يخاصمونه فإذا أراد القاضي أن
يقضى لهم قضى بهما لصاحب الوصية وأحال بهما من الثلث في الثاني والعشرين من دعوى
المحيط في النوع الأخير * (عز) ادعى أنك وصي فلان أو وكيله ولي عليه كذا فأنكر وصايته أو
وكالته لا يحلف (٢) * (ط) لو برهن المدعى أنه وصي فلان أو وكيله يقبل فقد جعله خصما في
حق سماع البينة دون الاستحلاف (٣) في الخامس عشر من دعوى القصولين * والمودع
أو الغاصب أو المديون ليس بخصم للموصى له لو كان الذي بيده المال مقرًا بأن المال للميت
إذا خصم في ذلك وارثه أو وصيه ولو قال من بيده المال هذا ملكي وليس عندي من مال
الميت شيء صار خصما ولو جعله القاضي خصما يقضى له بنثل ما في يده المدعى عليه في الثالث
من القصولين * الوكيل بالحفظ من جهة الغائب لو أودع عند غيره ومات فذوال اليد يكون
خصما لكل من ادعاه الآن يبرهن أن فلانا الغائب دفعه إلى الميت الذي دفعه إلى غائب
فيخرج عن الخصومة ولا أجعله وصيا إلا في هذا على قياس قول أبي حنيفة يصبر وصيا في كل
شيء كذا (ذ) من المحل المزبور * رجل قدم رجلا إلى القاضي وقال إن فلان بن فلان

(١) أي على المودع بمعنى مودع الميت
لا مودع القاضي منه

(٢) لأن المدعى ليس بخصم ما لم يثبت
الوكالة بالبينة كذا في دعوى القاعدية في
أواسطه منه

(٣) بر ما يتعلق بالشق الثاني من هذه
المسئلة في كتاب الوكالة تفلا عن البرازية
قبيل نوع في العزل منه لافليراج مع منه

الفلاني على هذا ألف درهم وقد وكلني بالخصومة فيها وفي كل حق له وبقبضه وأقام البيعة على ذلك جولة قال أبو حنيفة رحمه الله لا تقبل البيعة على المال حتى يقيم البيعة على الوكالة وإن أقام البيعة على الوكالة والدين جولة يقضى بالوكالة ويعيد البيعة على الدين وقال محمد رحمه الله إذا أقام البيعة على الكل جولة يقضى بالكل ولا يحتاج إلى إعادة البيعة على الدين وقول أبي يوسف مضطرب ظاهر قوله أنه تقبل البيعة على الكل الآن القاضي يقضى بالوكالة أولاً ثم يقضى بالمال ولا يحتاج إلى إعادة البيعة على المال ويراعى القاضي الترتيب في القضاء لافي البيعة (١) وهذا استحسان وعن أبي حنيفة رحمه الله أنه قال آخذني هذا بالقياس لظهور وجهه القياس فإن البيعة على المال لا تقبل إلا من خصم وهو كالواشترى شيئاً فوجد به عيباً فأراد أن يردّه لا تقبل البيعة على الشراء ما لم يثبت العيب في الحال ومحمد آخذ بالاستحسان لحاجة الناس والفتوى على قوله وعلى هذا الخلاف الوصي إذا أقام البيعة على الدين والوصاية جولة والوارث إذا أقام البيعة على النسب وموت المورث والدين عند أبي حنيفة يشترط اثبات الخصومة أولاً ثم تقبل البيعة على الحق في فصل التوكيل بالخصومة (٢) من وكالة الخالصة • ادعى على رجل أنه كفل عنه لفلان الغائب بكذا وأدى الكفيل ذلك المال إلى الطالب وأنكر المطلوب الاداء فبرهن عليه الكفيل والطالب غائب يقبل وبحكم على الغائب والحاضر • (فرض) طالب الدائن كفيه ليدينه فبرهن الكفيل أن المدينون أداءه تقبل فينتصب الكفيل خصماً عن المدينين إذا لا يمكنه دفع الدائن إلا به • إذا في الخامس من الفصولين • رجل في يده دار أقام آخريته أنها له وأقام رجل آخريته أنها له وأفلان اشتراها من ذي اليد وتقدم الثمن وقبض الدار والشريك غائب قال في قياس قول أبي حنيفة يقضى بالدار وأرباعاً لأن الذي يدعى الشراء لنفسه وللشريك الغائب لا يكون خصماً عن شريكه فكان هو تدعى بالنصف والمدعى الآخر يدعى الكل ولو كان مدعى الشراء أقام البيعة أن الدار كانت لأبيه مات وتركها ميراثاً له ولا خيه الغائب فإن القاضي يقضى للذي يدعى الكل لنفسه بنصف الدار ويقضى بالنصف للميت ويدفع الربع إلى الابن الحاضر ويدفع الربع في يده المدعى عليه حتى يحضر الغائب فإذا حضر الغائب أخذ الربع بغير بيعة من دعوى القاعدية • وللمرأة اثبات المهر المؤجل وللدائن اثبات الدين المؤجل وإن لم يكن لهما ولاية المطالبة في الحال في الخامس عشر من دعوى الغزائية • ادعى على امرأة أنها زوجته وتزوجت بغيره بآخر وغاب الآخر لا تسمع لأنه أقرب بأن المرأة ليست بخصم لأنها ليست في يدها وإن لم يقرب بأنها تزوجت بآخر تسمع إلا أن تبرهن المرأة أنها تزوجت بآخر وإن لم يكن للمرأة بيعة بحلف الزوج على العلم أن نكلاً يندفع وإن حلف تسمع بيعة على المرأة وإن قضى على المرأة وحضر الغائب وخصم مع الحاضر وبرهن عليه فال حاضر يعيد البيعة فيكون الحكم كالواشترى امرأة وأقام بيعة وقد عرف (٣) من دعوى القاعدية ملخصاً • ادعى على امرأة أنها كانت غائبة وأقامت بيعة أنها امرأة فلان الغائب لا تندفع دعوى المدعى ولا يخرج من أن يكون خصماً في الفصل الخامس من العمادية • أراد تزوج امرأة فشهدا عنده أو عند الحساكم أنها ذات زوج ومع ذلك تزوجها لا يفرق بينهما

(١) وعلى قول أبي يوسف يقيم البيعة على الأمرين ويقضى بالوكالة أولاً ثم بالمال هكذا ذكر في أدب القاضي كذا في التمه في باب اثبات الوكالة عند

(٢) وهذه المسئلة مذكورة في أوائل دعوى الخالصة بعد ورقة من أول الدعوى عند

(٣) قال ادعى امرأة ليست في يدها أحد هما فصدت أحدهما فأقام الآخريته وأقام المصدق بيعة ولم يورث خالفة المصدق أولى لأنه في معنى صاحب اليد كالوكالات في بيته أو في يده معاينة وكما لو ثبت أنه قد دخل بها كذا في دعوى القاعدية ملخصاً في أواسطه عند

لعدم الخصم وكذا اذا شهد جماعة أنها امرأة الغائب لا يفرق ولا يحال بينهما وذكر صاحب المنظومة اذا دعى عليها أنها منكم وكوته وبرهن وقالت أما امرأة فلان الغائب يقضى بينة الحاضر الا أن يكون مشهورا أنها امرأة فلان الغائب وذكر القاعدى لا يجوز أن يكون زوجان ظاهرا ن بزازية في الرابع عشر من كتاب النكاح * (د) برهن على نكاح امرأة تقول ان لى زوجا فى بلد كذا وسمته أولا فانه يحكم له بها واقرارها غيره لا يمنع من الحكم بينة المدعى جامع الفصولين فى الفصل العشرين * أقام رجلان البينة على امرأة أنها زوجته وعدت البيتان ولم تترجح احدهما على الاخرى لم يقض بهما لاحد فينبقى أن يرجع الى البين على قول من يرى البين فى النكاح فيختلف كل واحد منهما من دعوى القاعدية ملخصا * وفى التمه اذ صيان نكاح امرأة فأقرت لاحدهما ثم برهنا لا يقضى لاحدهما كما لو لم تقر ولم يصبر المقر لمباقرارها صاحب يد وان أرخا على السواء وأقرت لاحدهما بعد البرهان فهي له وان لم تقر لاحدهما فترت بينهما فان قبل الدخول لا يقضى على أحدهما بشئ من المهر وفى الفتاوى برهنا على نكاحها لا يترجح أحدهما الا ببقى التاريخ أو بالبدأ وباقرارها له أو بدخول أحدهما بها فان وجد أحد الثلاثة لاحدهما وبرهن الاخر على سبق فهو أولى وان أرخ أحدهما وللآخر يد فصاحب البدأ أولى وان أرخ أحدهما لا غير فلتاريخ أولى وان أقرت لاحدهما وللآخر تاريخ فالمرأة للذى أقرت هذا كله فى حياتها أما بعد موتها ان أرخا فللسابق وان استويا ولم يؤرخا يحكم بالنكاح بينهما وعلى كل منهما نصف المهر ويرثان ميراث زوج واحد فى أول الثاني عشر من دعوى البرازية وكذا فى الرابع عشر من دعوى العمادية * ولو شهدا على قن مأذون بغصب أو بائنا لا بدعية أو باقراره به أو شهدا ببيع أو اجارة أو شراء ومولاه غائب تقبل ولو كان مكان المأذون محجورا والباقى بحاله تقبل عليه لاعلى المولى فيما اخذ به بعد عتقه ولو كان المولى حاضرا مع القن ففى الغصب والاتلاف يقضى على المولى وكذا فى اتلاف أمانة وبضاعة يقضى على المولى عند أبي يوسف وعندهما يقضى على القن لاعلى مولاه فيما اخذ به بعد عتقه وفى الاقرار لا يقضى على مولاه حضر أو غاب فى الثالث من الفصولين * وفى الذخيرة ادعى أنه فتأ عين عبده يساوى ألفا والعبد دعى وأنكره المدعى عليه تشترط حضرة العبد الا أن يكون العبد ميتا أو صغيرا لا يعبر عن نفسه فلا تشترط حضرة ويحكم بالارش لو برهن وفى البرذون والجار وغيرهما لا تشترط حضرة الحيوان فى طلب ارش عبته وكذا لو ادعى جرحا فى دابة أو خرقا فى ثوب لا يشترط احضارهما لان المدعى فى الحقيقة الجزاء الفاسات فى الخامس عشر من دعوى البرازية فى نوع فحين يشترط حضرة وكذا فى الثالث من العمادية والثانى والعشرين من المحيط * قال ولو أن المدعى عليه أقر أنه فقأ عين العبد وأنه عبده هذا المدعى والعبد غائب فانه يقضى بارش العبد بخلاف فصل البينة فى الثانى والعشرين من المحيط وتامه فيه * ولا تشترط حضرة المولى فى صحة دعوى العبد لان له يدا معتبرة فى الخصومات فى الثانى من دعوى البرازية فى نوع فى اثبات العبد * ولا تقبل دعوى امتهلاك الوديعه على العبد المحجور حضرة مولاه أو غاب وكذلك على المولى الا (١) عندك فى اعدم الضمان ولو

(١) قوله الا عندك الثانى فى سبع اسقاط
الاو لجراره

(١) وفي التهمة والصغرى والمنية لأن
المولى هنا خدم كالعبد وهذا يشترط
تشرط حضرة العبد أيضا

أدعى على محجور ما لا سبب الاستهلاك والغصب تشرط حضرة المولى أيضا لسماع البيئة لأنه
خصم لكونه مخاطبا بالبيع أو القداء (١) بخلاف المأذون في نوع من الخادم عشر في
الخصم من دعوى البرازية • أدعى على عبد شراء ثمنه أو دينه عليه فهو خصم إلا أن يبرهن
العبد على أنه محجور فحينئذ لا يكون خصما من المحل المزبور لمخصا • ولو أن رجلا ادعى
عبد في يده عبد أو ادعى دينه عليه أو ادعى شراء ثمنه فهو خصم إلا أن يقر المدعى
أنه محجور عليه فلا يجعل بينهما خصومة في متفرقات الثاني والعشرين من دعوى المعبط
وكذا في التهمة في فصل من يكون خصما • ادعى على صبي • حجر عليه وله وصي حاضر
لا تشرط حضرة الصبي • كذا ذكره لا فصل • (قط) لو وجب الدين بمباشرة هذا الوصي لا تشرط
حضرة الصبي • ولو وجب لغيره كالتلاف ونحوه يشترط احضاره • (بق) ادعى على صبي
حجر ما لا باه لاله أو غصب لو قال المدعى لي بيئة حاضرة تشرط حضرة الصبي لأنه مؤاخذ بأفعاله
وبحتاج الشهود إلى الإشارة لكن يحضر معه أبوه أو وصيه ليؤدى عنه ما يثبت وإن لم يكن له
أب أو وصي • وطلب المدعى أن ينصب له القاضي وصيا ينصب لكن تشرط حضرة الصبي •
النصب الوصي • وقال بعض المتأخرين حضرة الصبي • عند الدعوى تشرط سواء كان الصبي
متعبا أو مدعى عليه والصحيح أنه لا تشرط حضرة الاطفال الرضعية كذا (ط) وفي (فتر)
لا تشرط حضرة الصبي • لنصب الوصي • بل يشترط أن يكون القاضي عالما بوجود الصبي
وأن يكون الصبي في ولايته قال هذا دليل على أنه لا تشرط حضرة الصبي • عند الدعوى
والقضاء ولكن المختار أنه تشرط حضرة عند الدعوى في الثاني من الفصولين • والصبي
المأذون كقن مأذون تقبل الشهادة عليه بما هو من ضمان التجارة ولو كان من اذن له غائبا
حله (ز) • وفي (فتر) الصبي • المأذون لو ادعى على آخر ما لا تشرط حضرة وصيه وكذا قن
ادعى على آخر ما لا تشرط حضرة مولا • اذيد القن معتبرة من المحل المزبور • ولا يشترط
حضرة المولى في صحة دعوى العبد لأن لهيدا معتبرة في الخصومات في الثامن من دعوى
البرازية في نوع في اثبات العبد • وفي الجامع ادعى على مولى العبد أن عبدك الغائب أخذ مني
كذا وسلمه إليك وأقر مولى العبد بذلك يؤمر به المالك اليه بخلاف ما إذا تصادقا أن
المالك وصل اليه من جهة عبد المدعى لاتفاقهما على كونه مودعا من جهة الغائب وهنا
المولى بقرائه أخذه من عبده ولا يتصور أن يكون المولى غاصبا أو مودعا لغيره فيكون أخذه
على التملك وقد مر أن كل من يدعى المالك في عين فدعوى المالك عليه تصح فصار كما إذا قال
ذو اليد المالك لك اشتريته من فلان ولو قال ذو اليد هذا المال أو دعه عندي عبد فلان ولا
أعلم أنه لك أم لا وصدة المدعى في الايداع وبرهن أنه ماله بحكم له به لما ذكرنا أن ما يأخذه
المالك من عبده يكون مملوكا له هذا إذا كان الذي في يده من جهة عبده أما إذا كان من
جهة عبد المدعى بأن أودع العبد ألقا عنه انسان وغاب أو أقرض ألقا وغاب أو غصب من
عبد ألقا وغاب العبد ثم حضر مولا فادعاء على الغاصب أو المودع أو المديون لا تجمع بلا
حضور العبد عينا كان أو دينا سواء أقر المالك للمدعى أو لم يقر إذا ادعى الوصول اليه من جهة
عبد المدعى بأن قال هذا مالك أخذه منك عبدك وأودعه عندي أو أقرضه مني أو غصبته

منه لانهما اتفقا على الوصول من يد العبد وكانت يده يدا مائة فلا يجبر على الدفع كما في المسئلة
الخامسة اذ صدقه المدعى في وصوله اليه من الغائب وقال في الذخيرة المولى لا يملك أخذ
وديعة العبد حال غيبة العبد لان يدا مائة معتبرة في الخصومات وهذا اذا لم يعلم المولى أنه كسب
عبده أو مال نفسه أما اذا علم ذلك فله حق الاخذ بلا حضوره وهذا مخالف لرواية الجامع
ومثله في العدة (١) في نوع فحين تشتط حضرته من دعوى البرازية عبد أو دع رجل أو غاب
لم يكن لمولاه أن يسترد الوديعة سواء كان العبد مأذونا أو محجورا عليه دين أو لم يكن قاضيان
من كتاب الوديعة في فصل فيما يضمن المودع * واقعة الفتوى دفع عينا الى عبده ما يودعه
فلا نافع فعل وأبق والمودع يقر بأنه ملك المولى فعلى ما ذكر في الجامع لا يتمكن من الدعوى
لاتصاقهما على وصوله من يد العبد وعلى ما ذكر في الذخيرة يتمكن ووفق بعض الاذكياء (٢)
بين الروايتين وفصل فقال لو صدقه المودع أنه أرسله للايداع يتمكن كما في الذخيرة وان أنكر
أرساله للايداع لا يكاد كره في الجامع في نوع فحين تشتط حضرته من الخامس
عشر من دعوى البرازية وكذا في الثالث من الفصولين لمخصا * وذكر الوار عبد دفع
ماله ولواه الى رجل وأقر بمولاه أنه دفع اليه المال عبده ليس له ولاية الاسترداد ولو دفع اليه
ذلك الرجل لا يجوز وان أنكر دفع العبد اليه وقال انه ملكي وبرهن يأخذه وان برهن المدعى
عليه أنه دفعه اليه تندفع دعواه من المحل المزبور وكذا في الثالث من الفصولين * ليس
للمالك أن يأخذ وديعة عبده مأذونا أم لا مال محض ويظهر أنه من كسبه لاحتمال أن يكون
وديعة الغير في يد العبد فان برهن أنه للعبد يدفع اليه من وديعة البرازية قبيل الفصل
الخامس * ولو كان للعبد الغائب وديعة عند انسان يقر بالايداع وبأن العبد ملك المولى هذا أو
بالغصب من عبده الغائب أو بالاف عليه من ثمن مبيع أو قرض من عبده الغائب وطلبه المولى
لا يجبر على الدفع لان للعبد يدا معتبرة في الخصومات وان محجورا (٣) ولو كان الف وديعة
منه ملكه أو قرضه مطلقا أو غصبا يضمن مثله للمولى بخلاف الثمن من أوائل دعوى البرازية *
وفي المحيط اكتسب من بيت المولى شيئا وأودعه عند آخر وهلك في يد المودع للمولى أن
يضمن المودع لانه ماله أودعه عبده بلاذنه كودع الغاصب وفي الخزانة ادعى على مودع
العبد وديعة العبد لاتصح مع أن مال العبد مولاه لانه لما وصلت الوديعة اليه من العبد
لا تسمع دعوى مولاه في كتاب المأذون من البرازية * ادعى أنه ماله أودعه عبده الغائب
لا تسمع وان كان مأذوعه العبد مال المولى كما نفتر في الجامع لاعترافه بالوصول من يد غيره
الا اذا قال أتلفتم أو ادعى عليه القيمة ولو قال بعثتها اليك على يده تسمع في الثالث من دعوى
البرازية * رجل بعث عمامة الى رفاة ليصلحها يدينه فأنكر الرفاة قبض العمامة
والتليذ قدمات أو غاب فادعى صاحب العمامة أنهم املكه وصلت اليك يدينه فلا تسمع هذه
الدعوى (٤) الا اذا قال استلمتكم أو ادعى القيمة عليه ولو قال بعثت اليك تسمع وفي الدين لو
ادعى المديون أنه بعث كذا من الدراهم اليه أو قضى فلان يدينه بغير أمره صح الدعوى ويحلف
ولو ادعى عليه قرض ألف درهم وقال وصلت اليك يدينه وهو مالى لا تسمع الدعوى كما
في العين في آخر الثالث من دعوى الخلاصة * دفع الى دلال شيئا للبيع فباعه الدلال

(١) ويمكن التوفيق بينهما بأن كلام
الجامع في حل الاخذ في الجبر فلا مخالفة
اذا تصور جواز الاخذ ولا يجوز الجبر
على الدفع لو أتي ذوالبدن لا يرى أن لغرم
أن يأخذ من وديعة كانت للمديون عند
انسان ثم ليس لقائني أن يجبر المودع على
الدفع كذا في الثالث من الفصولين
ويشير اليه ما في الخاتمة في كتاب المأذون
حيث قال العبد اذا أودع من يد انسان
شيئا لا يملك المولى أخذ الوديعة سواء
كان العبد مأذونا أو محجورا فلما أقر المودع
دفع الوديعة الى مولاه ان لم يكن على
العبد دين جاز ان يمتنع

(٢) المراد من بعض الاذكياء جلال الدين
الاستروشنى أشير اليه في العمادية *
(٣) أقول هذا مخالف لما في باب التحالف
من الكافي والنهاية أنه لا يد للعبد المحجور
وقد قال في نوع من الخامس عشر في
الخصم ان العبد خصم الا أن يبرهن العبد
على أنه محجور وفي الخاتمة والمحيط والتمعة
الا أن يقر المدعى أنه محجور فظهر أن قوله
وان محجور اسبق قلم *
(٤) لانه أقر أن يدينه بدينه خصوصه
لا قراره بوصولها من جهة الغير أشير اليه في
الثالث من العمادية *
من

من رجل وسلم اليه وغاب فادعاه الامر على المشتري واقرانه دفع الى فلان لبيعه ولكن
 أنكر البيع هل يملك الدعوى لو صدقه أن المأمور دفعه اليه لا يملك الدعوى لتصادقهما على
 وصوله اليه من جهة الغائب ولورهن ذوالبدنه شراء من وكيله يدفع الدعوى
 في الثالث من الفصولين وكذا في العمادية * الوكيل بشراء الادارة اقبضها فانضم للشفيع
 هو لا الموكل وان لم يقبض فانضم الموكل أو الوكيل أو البائع أو وكيله من دعوى البرازية
 في نوع من بشرط حضرته * (م) ادعت على آخر قرضا وأقامت بينة عليه ثم أقرت
 قبل القضاء أن القرض ملك زوجها وأنا وكيله بالاقرض لا يقضى به هذه البينة لأنها قامت
 على غير خصم لأن الوكيل بالاقرض ليس بخصم في باب من بشرط حضرته لسماع
 البينة من قضا القضية * ويذكر في القرض أن المقرض أقرضه من مال نفسه بلحواز
 اقرضه وكافة فيكون سغيرا ومعبرا لا يملك المطالبة بالاداء ويذكر أيضا قبضه وصرفه الى
 حاجته ليصير ذلك دينا عليه بالاجماع لأن عند أبي يوسف القرض لا يصير ديناً في ذمة
 المقرض الا بصرفه الى حاجته * (فض) لا يشترط في القبض بيان محل الايضاح ويتعين
 محل العقد في السادس من الفصولين * قال قضيت دينك بأمر لك لفلان فأنتكر
 كونه مديون فلان وأمره وقضاه ما يضا والدائن غائب فسيره من المأمور على الدين والامر
 والانتفاء يحكم بالكل لأن الدائن وان كان غائبا لكن عنه خصم حاضر فإن المدعى على الغائب
 سبب لما يدعى على الغائب لانه مالم يقبض دينه لا يجب له عليه شيء وبينهما اتصال أيضا
 وهو الامر وبعد السببية والاتصال ينتصب خصما في نوع في المأمور بدفع المال للقضاء
 الدين من وكالة البرازية * ولو استحق مال المضاربة فلو فيه ربح فالمضارب خصم بقدر
 حصته ولا يشترط حضرة رب المال في هذا القدر ولو لا ربح فانضم رب المال للمضارب
 في الثالث من الفصولين

• (كتاب الاقرار) •

(م) ويصح اقرار الرجل بأربعة نفر بالولد بشرطه أن يكون المقر به بحال يولد بمثله وان
 لا يكون المقر له ثابت النسب من الغير وأن يصدق المقر له المقر في اقراره اذا كان له عبارة
 صحيحة وبالوالدين ولا يصح اقراره بما عدا هؤلاء فهو الم والم والاختال وتفسير صحة
 الاقرار بما ذكرنا اعتبارا لاقرار فيما يلزم المقر والمقر له من الحقوق وفيما يلزم غيرهما حتى انه
 اذا أقر بالابن مثلا فالابن المقر له يرث مع سائر ورثة المقر له من المقر وان جدد سائر الورثة
 نسبه ويرث أيضا من أصل المقر وهو جدد المقر له وان جدد الجد نسبه (١) تانار خانية
 في الاقرار * ومن أقر بغلام يولد مثله لمثله وليس له نسب معروف أنه ابنه وصدقه الغلام
 ثبت نسبه منه وان كان مريضا لأن النسب مما يلزمه خاصة فيصح اقراره به (٢) ويجوز اقرار
 الرجل بالوالدين والولد والزوج والمولى لأنه أقرب مما يلزمه وليس فيه تحميل النسب على
 الغير (٣) ويقبل اقرار المرأة بالوالدين والزوج والمولى لما ينالها به من تصديق المقر له في الجميع
 (٤) ولا يقبل بالولد لأن فيه تحميل النسب على الغير وهو الزوج لأن يصدق الزوج أو يشهد
 بولادته قابله (٥) أقول هذا انما هو في المرأة التي يكون لها زوج أو معتدة لا يقبل اقرارها

(١) والمعنى في الصحة وعدم الصحة ما ذكر في
 في فرائض الاصل يعني في الاربعة يرث
 المقر له مع الوارث المعروف ويشترك في
 الميراث وفيما وراء الاربعة لا يرث مع الوارث
 المعروف أما الاقرار فتصح في نفسه حتى
 لو لم يبق وارث كان الميراث له لاليت المال
 في أو اخر الاربعة من اقرار الخلاصة في أول
 الفصل الثالث والعشرين

(٢) ولو أن الغلام اذا صدقه بعدمونه صح
 تصديقه وثبت نسبه لأن النسب لا يطل
 بالموت وكذا لو أقرت زوجة ثم مات فصدقه
 بعدمونه كذا في السراجية حدادي في
 أو اخر الاقرار

(٣) كذا في باب اليمين من الخانية وكذا في
 المتن في اقرار المريض

(٤) ولا بد من تصديق المقر له في الجميع الا في
 الولد اذا كان لا يعبر عن نفسه كذا في اقرار
 البحر الرائق

(٥) ولو ادعت امرأة على رجل انه ابنها
 لا يثبت الا بشهادة القابلة كذا في العاشر
 من دعوى الخلاصة

(١) وكذا في الهداية نقله في آخر العاشر من الفصولين

(٢) قوله لا يقبل اقراره في النسب يعني لا يثبت نسب الماتر له ولا يزاحم الوارث المعروف أمالولم يكن لامقر وارث معروف يستحق المقر له ميراث المقر ولا يكون لبيت المال المسئلة في آخر اقرار الخلاصة والبرازية ويجبى جفس هذه المسئلة بعد سبع مسائل نقلها عن آخر العاشر من الفصولين

(٣) وفي الجلب انما يثبت فيه لوجه في مولده والافلا وقيل انما يثبت لو اتحدوا نوعا لا لو اختلفا ككون المولى تركيا وعبد هتديا كذا في آخر العاشر من الفصولين وذكر في العاشر من دعوى المقاصد ان قال لعبد هو ابني ان كان يعبر أو كان بالغار جع الى تصديقه ان لم يقتر بارق على نفسه لانه حر بحكم الدار في شرط التصديق أمال اذا اقتر بارق على نفسه فهو بمنزلة من لا يعبر حتى لا يشترط التصديق انتهى

(٤) ادعى أنه مولى فلان ولم يصدقه فلان ثم ادعى أنه مولى فلان آخر فانه لم يجز لما من ابطال الحق كذا في العاشر من الفصولين

بالولد الا بتصديق زوجها وأما اذا لم يكن لها زوج أو ليست بعمة يصح اقرارها بالولد لان فيه الزام على نفسها دون غيرها فينفذ كذا في حواشي صدر الشريعة (١) ومن أقر بنسب من غير الوالد بن فهو الأخ والعم لا يقبل اقراره في النسب (٢) لان فيه حمل النسب على الغير وفي بعض حواشي صدر الشريعة ما اذا كان المقر له عبد للمقر ثبت نسبه بمجرد الاقرار ولا يشترط التصديق (٣) ولو كان عبد الغير بشرط تصديق مولاه فقد اختلفوا في السابغ من الاقرار • قلت وههنا مسئلتان مهمتان لا بد من بيانهما احدهما أنه لا يقبل اقرار المرأة بالولد وهو محمول على ما اذا كان لها زوج معروف فأما اذا لم يكن ينبغي أن يصح اقرارها كذا ذكره في (ط) عن بعض المشايخ قال عبيد الله الضعيف وان كان لها زوج معروف في الحال لكن لم يكن لها زوج معروف وقت العلوق بهذا الولد انقربه يثبت النسب بدون تصديقه والتظاهر أن مراده هؤلاء المشايخ من قولهم ان لم يكن لها زوج معروف يثبت النسب أنه اذا لم يكن لها زوج معروف وقت العلوق لانه حينئذ لا يلزم تحميل النسب على الغير وأما الثانية هي الاقرار بالمولى أن المراد به مولى المصطفى أو مولى الملك وكلاهما محتمل ويجوز الاقرار به ما بشرائطهما أما الاول فهو ان يقرب بأن هذا معتق قد اعتقني أو معتق قد اعتقته وهذا يصح بثلاث شرائط أن لا يكون المعتق حرا الاصل وأن لا يكون له ولا ثابت من الغير وأن يصدقه (٤) وأما الثاني فأن تقر امرأة أنها أمة فلان أو رجل أنه عبد فلان ولا يعرف حالهما في الرق والحرية وليس لهما مولى معروف وصدقه المقر له في ذلك يثبت الرق مجتبي شرح مختصر القندوري للزاهددي • (فتن) له أب معروف فقال أنابن فلان آخر لا يسمع لانه لا يقدر على تحويل النسب ولو جهل نسبه فبرهن أني ابنه يقبل فالجور بن المقر له أنابن فلان آخر يقبل في دفع بينة الابن لافي اثبات نسبه من فلان لانه لا خصم عنه أما بطلان بينة الابن فلانه بينة المقر له يثبت لفلان حق التصديق ولو صدق فلان ثبت نسبه منه في أواخر العاشر من الفصولين • ولو أقرت بانيته ولها بنت معروفة فالمال للبت المعروفة ولو لا عصبة لها أقول هذا في ذات الزوج ظاهر أمالولم تكن منكوحة ولا معتدة ينبغي أن يكون المال لها ما اذا لا الزام على أحد حينئذ فثبت نسبه من المقر له في حقها على ما ذكر في الهداية في دعوى النسب وغيرها وقيل لا يثبت هنا أيضا في التاسع والعشرين من الفصولين • أقر رجل له ابن أن فلانا أخى لا يعتبر اقراره في حق اثبات النسب ولومات ابنه ثم مات المقر لجميع ماله للمقر له لرضاءه بأن يأخذ هو ماله فصار كوصي له بجميع المال وليس شرط صرف المال الى المقر له أن يكون اقراره في حال عدم الوارث ويمكن في أي حالة أقر ومات ولم يبق له وارث يكون ذلك للمقر له ولو كان المقر له معروف والنسب فقال المقر له ابن أخى أو ابن عمي ومات ولا وارث فكذا الجواب للمامر من رضاه فيصير في معنى الوصية في أواخر الفصل العاشر من الفصولين • وفي شرح الطحاوي قال لا خير أنامولى أيسك أعنتق أبوك أبي وأمي لم يكن القاتل عبد المقر له وكذلك لو قال أنامولى أيسك ولم يقبل أعنتق أبوك ولو قال أنامولى أيسك أعنتقني فهو مملوك لوارث اذا جحد اعتناق الاب الا أن

بأن المقترب بينه خزانة المفتين قبيل التدبير من كتاب الاعتاق • قال إذا سبي
صبيان فأعتقوا وكبرا فأقر كل واحد منهم ما من الآخر أخوه لا يسه وأمه لم يصدق فاف ذلك
وكذلك لو كان مع المبي امرأة فأعتقت وأدعت أنه ابنها وصدقها في ذلك لم يصدقها بخلاف
ما إذا كان مع المبي رجل فأعتق ثم ادعى أن الصبي ابنه يثبت نفسه منه فان كان الصبي
من يهبر عن نفسه أو كان بالغ لم يثبت النسب الا بتصديقه وانما يثبت عند التصديق اذا كان
محملا في نفسه ولم يكن الولد معروف النسب من غيره ثم اذا أقرت المرأة بولد وصدقها
لم يثبت النسب ولكن ما يتوارثان ان لم يكن لهما وارث معروف فان شهدت امرأة
على ذلك وصدقها الولد يثبت نسبه منها وانما شرط تصديق الولد لانه اذا كان مكذبا لهما
لم يثبت النسب الا بحجة تامة وشهادة المرأة الواحدة ليست بحجة تامة وان لم تشهد لهما
امرأة وصدقها زوجها أنه منه يثبت النسب منهما أما من الزوج باقراره فانه حيث يقر
على نفسه واذا ثبت منه ثبت منها تبعاً من المبسوط للسرخسي في باب الجبل (١) والمملوك
والكافر من كتاب الدعوى ملخصاً • وأما المقر له فان اقرار الرجل على وجهين أحدهما
لخاصة كالله وارث معروف فأقر في محضه أو في مرضه باین أو بنت فصدقه المقر له
وللمقر وارث معروف فان الاقرار جائز ويرثه مع المقر له سائر ورثته وكذلك لو أقر
بامرأة فصدقته وله ولد أو ابوان أو غيرهم من الورثة فانها ترث معهم وكذلك لو أقر بأب
أو بولي عتاقة فذلك سواء ولا يجوز اقراره لغير هؤلاء الاربعة وأما المرأة فكذلك أيضاً
اقرارها جائز في الاب والزوج ومولى العتاقة وان كان لها ورثة مع روف وثان فانه هؤلاء
يرثون معهم فاما الابن فأقرارها لا يجوز به والثاني ان لم يكن للرجل وارث معروف فأقر
بولد له أو بجدته أو بجدته أو بأخيه أو بعمته أو بأخته أو بغيرهم ولا يكون له وارث معروف
ذو سهم ولا عصب ولا مولى عتاقة ولا مولى مولاة فان ما له من أقرب به من ذكراً على
درجاتهم من النسب في كتاب الفرائض • ولو تنازع في أنه مجهول النسب لم أجده
رواية فأقول يحتمل أن يكون القول للمدة لانه ينكر أن يكون له أب غير المقر ويحتمل أن
يكون القول لمن ينكر نسبه من المولى لان الظاهر أن للعبد نسباً مع روف وفان مولده كما أشير اليه
في كتاب العتق من المكافى وغيره (٢) في آخر العاشر من القصولين • (قم) قال المعروف
النسب أنت ولدي لا وارث لي غيرك فاذا امت بجميع تركتي لك لا يستحق الثالث بطريق
الوصية • (قم حم) امرأة قالت لصبي معروف النسب هذا الصبي ابني فاذا امت بجميع
ما هو لي فهو له صح من الثلث وصية (مت) ينبغي أن يصح في الكل اذا لم يكن لها وارث قال
رضي الله تعالى عنه جواب (قم) أشبه بالصواب لان الميت لم يخرج الكلام مخرج الوصية
فبذلك في باب اللفاظ التي تصح بها الوصية من الوصايا • ولو غصب جارية فوطئها
فولدت منه ثم حضر صاحبها وأدعاهها ولا يشتهر بها فأقر له بها ذوا اليد لم يصدق عليها
وعلى ولدها ولكنه يضمن قيمتها يوم غصبها ولم يضمن الولد خزانة الاكل في أوائل
الغصب • وارث معروف أقر بوارث آخر فاحسمه ما يبدد على موجب اقراره اذا أقر
باستحقاق الممل فنفذ في حق الممل لاني في حق النسب اذ فيه تحصيل النسب على الغير

(١) الجبل من يحمل النسب على الغير في الجبل
بمعنى فاعل

(٢) ورجح الاحتمال الاخير مولانا أبو
السعود رحمه الله

فلو أقربا آخر بعده فلو صدقه المقر له الأول اقسموا ما يدهما بحسب ما أقتر ولو كذبه
فلو دفع إلى الأول بقضاء فلا يضمن فيصير ما دفع كماله فيقسم ما يده بينهما ولو دفع بلا
قضاء يجعل المدفوع كباق في يده فيضمن ويدفع إليه حقه من العكس لانه مختار في
التسليم وقد أقر أنه سلم بغير حق فيضمن في التاسع والعشرين من الفصولين نقل
عن (خ) • الوارث لو كان واحدا فأقربا من آخر الميت لا يثبت نسبه من الميت خلافا
لأبي يوسف والشافعي وأجمعوا أنه يشارك في الارث من الحمل المزبور فضلا عن جامع
الفتاوى • جارية ولدت ولدا بعد موت السيد فأقرب بعض الورثة أنه ابن الميت لم يشاركه
في الميراث ولا يثبت النسب وكذلك الاقرار لو كان من اثنين أو ثلاثة مادام واحد يجحد ذلك
ولو شهد اثنان ثبت نسبه وجازت الشهادة نانا رخصة في الثاني والعشرين من كتاب
الاقرار • مات وترك أخوين فأقرأ أحدهما بأخ وأنكر الآخر فالمقر يعطى الاخ المقر له
نصف ما يده في قول أصحابنا وعند أبي ليلى يعطيه ثلث ما يده كذا (ص) في التاسع
والعشرين من الفصولين • أقر أن ما يده كان لزوجته ورثه عنها وهذا أخوها وأنكر
الاخ المقر له بكونه زوجها قال الامام الثاني المال بينهما الا أن يبرهن الاخ على بطلان
الزوجة وقال محمد وزفر المال كله للاخ الا أن يبرهن الزوج على الزوجة كذا في العيون
برازية في العاشر من الدعوى • ادعى بعض الورثة ديناً على مورثه فصدقه بعض
الورثة وأنكر البعض يستوفى الدين من نصيب من صدقه بعد أن يطرح نصيب المدعى صدق
بعض الورثة مدعى الدين يؤخذ كله من نصيبه عند أصحابنا واختار أبو الليث أن يؤخذ منه
بحصته وهو مذهب الشافعي منية المفتي في دعوى مال الميت وعليه من كتاب
الدعوى • ادعى على ميت حقا أو شيئا كان يده فأقر الوارث به لزمه في حصته
حتى يستفرقها إذا قرع على نفسه فيصع وبقيته الورثة على حقوقهم اذ لم يصح اقراره عليهم
كذا ذكره (ش) في (بق) جامع الفصولين في أول التاسع والعشرين • وارتأيت أقرا
بالدين عليه لا آخر ولم يعطيه ولم يقض قاض حتى شهد ادين لرب دين عنده تقبل وبشئ الدين
عليهم ما وعلى غيرهما ولو قضى عليهم ما ثم شهد لم تقبل من عاشر شهادات فتاوى المم (١)
• أقرأ أحد الورثة بالدين قبل يلزمه كله وقيل حصته يعني إذا ادعى رجل ديناً على ميت
وأقر بعض الورثة به فني قول أصحابنا يؤخذ من حصته المقر جميع الدين قال الفقيه أبو الليث
هو القياس لكن الاختيار عندى أن يؤخذ منه ما يخصه من الدين وهو قول الشعبي
والبصري وابن أبي ليلى ومفيان النوري وغيرهم من تابعهم وهذا القول أبعد من الضرر
وذكره شمس الأئمة الحلواني (٢) أيضا قال مشايخنا زيادة شئ لا يشترط في الكتب وهو أن
يقضى القاضي عليه بأقراره اذ مجرد الاقرار لا يحمل الدين في نصيبه بل يحمل بقضاء القاضي
(٣) ويظهر ذلك بمسألة ذكرها في الزيادات (٤) وهي أن أحد الورثة إذا أقربا بالدين ثم شهد
هو ورجل أن الدين كان على الميت فإنه يقبل شهادة هذا المقر ولو كان الدين يحمل في نصيبه بمجرد
اقراره لزم أن لا تقبل شهادته لما فيه من دفع المقر قال رحمه الله وينبغي أن تحتفظ هذه الزيادة
فان فيها فائدة عظيمة كذا في العمادية (٥) درر غرر قبيل باب الاستثناء (خ) ينبغي

(١) وكذا في شهادة المتهم من شهادات
النية ومرفعين لا تقبل شهادته لمعنى في
المشهود له من شهادات هذه المجموعة
نقل عن البرازية ونقل عن فتاوى
السراجية وسجى كذا من البرازية
(٢) كذا في أوائل الدعوى من الخاتمة

(٣) لان المسألة تختلف فيها
(٤) وذكرت في النية في باب شهادة المتهم
(٥) في أول التاسع والثلاثين

للقاضي أن يسأل المذمى عليه هل مات مورثك فان قال نعم فينشد بسأل عن دعوى المال فلو
أقر وكذبه بقية الورثة ولم يقض بأقراره حتى شهد هذا الوارث وأجنبي به تقبل ويقضى على
جميع الورثة وشهادته به بالحكم عليه بأقراره لا تقبل ولولم تقم البيئة وأقر به الوارث أو ذلك
ففي ظاهر الرواية (١) يأخذ كل الدين من حصة المقر لانه مقر بات الدين مقدم على ارثه قال
(ث) هو القياس ولكن المختار عندي يلزمه بالحصة وهو قول الشعبي والحسن البصري ومالك
وابن أبي ليلى وسفيان الثوري وغيرهم عن تابعهم وهذا القول أعديل وأبعد عن الضرر
(قه) ولو برهن لا يأخذ إلا بالحصة وفاقا (ث) يأخذ بالحصة لو ظفر بهم جلة عند
القاضي أما إذا ظفر بأحدهم يأخذ منه جميع ما في يده في التاسع والعشرين من
الفصولين • ورأيت في طريقة بعض المشايخ أحد الورثة إذا أقر بالدين وبعض الورثة
غائب أو غصب بعض التركة غاصب يؤخذ بجميع الدين من نصيب المقر بالإجماع ولو ثبت الدين
بأقرار جميع الورثة ثم غاب بعضهم أو غصب بعض التركة غاصب يؤخذ بجميع الدين من
هذا الباقي والحاضر (٢) استرونية في الخامس يده ثلاثة أوراق فخمينا • مات الرجل
عن ورثة فأقر وارثاه بدين على الميت لرجل ثم شهد بهذا الدين لذلك الرجل عند القاضي
قبل أن يلزم القاضي بأقرارهما لدين في حصته من التركة تقبل (٣) لأن مجرد أقرارهما قبل
القضاء عليهما لا يحمل الدين في قسطهما وإن قضى عليهما بأقرارهما ثم شهدا به عليه لا
يقضى بشهادتهما لانهم يريدان أن يحولا بعض مالهما على باقي الورثة فكأن جرمهم
ودفع مفرم برازية في الشهادة على النفي من كتاب الشهادات • أقر وارثان بأن الميت
أوصى لفلان بكذا وأنكر الوارث الثالث ذلك فشهد عليه الوارثان المتوران به هل تقبل
شهادتهما كشهادتهما بالدين أم لا من المسائل التي لم توجد فيها رواية منصوصة ولا جواب
من المتأخرين فيها (٤) في آخر القضية • أحد الورثة لو أقر بالوصية يؤخذ منه ما يخصه وفاقا
ترك ثلاث بنين وثلاثة آلاف درهم فأخذ كل واحد ألفا فادعى رجل أن الميت أوصى له بنك
ماله وصدقه أحدهم فالقياس أن يأخذ منه ثلاثة أخماس ما في يده وهو قول زفر وفي
الاستحسان يأخذ ثلث ما في يده لما مر وهو قول علان في التاسع والعشرين من الفصولين
تقلا عن (فق) • وذكر خمس الاسلام علاء الدين السمرقندي في الجامع الصغير أن المريض
مرض الموت إذا اعتق عبدا ورضى به الورثة قبل الموت فالعبد لا يسمى بشئ ولو أقر واحد
من الورثة أن مورثه أوصى لشخص وكذبه بقية الورثة فإنه بقدر نسبة الوصية من نسبة
المقر يدفع إليه من سهمه ذلك القدر ولا يعطى جميع الوصية من سهم المقر بخلاف الدين مثاله
لومات عن ثلاث بنين فأقر واحد منهم أن مورثه سم أوصى لزيد بن حنين درهما فإنه يدفع إليه
من سهم المقر ثلث التبعين وهو ثلاثون درهما وكذا لو أقر ابنان منهم ولم يشهد الله أو شهدا
ولم يعد لافله ستون درهما وهذا إذا كانت الوصية تخرج من الثلث وفي منية المفتي أقر أحد
بنيه بوصية ثلث يعطيه ثلث ما في يده من نخبه القوائد • أقر أحد ابني ميت له على آخر
دين بقض آية نصفه لاشي له والنصف للآخر ولا يرجع المقر على أخيه بنصف ما قبض وإن
تصادقا على اشتراك أي المقبوض بينهما لانه لو رجع على أخيه لرجع أخوه على الفرع فيرجع

(١) أفتى مولانا أبو السعود على ظاهر
الرواية •

(٢) كذا في البرازية في فصل قيام البعض
عن البعض في الدعاوى والخصومة •
(٣) ويثبت عليهما وعلى غيرهما من الورثة
كذا في منية المفتي في باب شهادة المتهم من
الشهادات •

(٤) جواب المسئلة يمكن إخراجها من
القياس المذموم من نخبه القوائد بغير قيد من
هذا فليتأمل •

الغريم على المقر بقرض ذلك درر غرر في اقرار المريض ملخصا • قال محمد بن رجل مات وترك
ابن لا وارث له غيرهما وترك ألف درهم على رجل فقال الغريم قد قبض الميت مني خمسمائة
حال حياته وصدقه أحد الابنين في ذلك وكذبه الا آخر فان للمكذب أن يأخذ من الغريم
الخمس مائة الباقية وليس للمصدق أن يأخذ من الغريم شيئا ولو ادعى الغريم أن الميت قبض
منه جميع الالف وصدقه أحد الابنين في ذلك وكذبه الابن الا آخر فللمكذب أن يأخذ
من الغريم خمسمائة وليس للمصدق أن يرجع على الغريم بشيء وللغريم أن يحلف المكذب بابقه
ما تعلم أن أبالك قبض مني جميع الالف فان حلف الجاحد وأخذ من الغريم خمسمائة وترك
الميت ألف درهم أخرى سوى هذه واقسم الابن تلك الالف بينهما فللغريم أن يرجع على
المصدق ويأخذ منه الخمسمائة التي ورثها وفي الكافي بعد أن يحلف المكذب بابقه ما تعلم أن
الميت قبض الكل فان نكل برئ الغريم من كل الدين تاتار خانية في الثاني والعشرين في
أول نوع آخر من كتاب الاقرار • مات عن ابن فقال غريمه دفعت الى المورث وصدقه
أحدهما فان الآخر يأخذ من الغريم نصف الدين ثم المقر بضمنه للغريم (١) اذ قبض نصف
الدين تأكد بالقضاء وقبض المورث لم يتأكد فجعل قبض المورث قبضا بغير حق فيصير
كان الوارث المقر أقرب بالدين في التركة فيطالب به فصولا في أحكام الوكالة من الفصل الرابع
والثلاثين • وفي اقرار المبسوط أقوال الوصي أنه استوفى جميع مال الميت على فلان ولم
يسم كم هو صرح اقراره في براءة الغريم وان قال بعد ذلك انما قبضت منه مائة درهم وقال
الغريم كان للميت على ألف درهم وقد قبضها الوصي فلا رجوع للوصي على الغريم
بشيء لان اقراره براءة جميع مال الميت عليه قد صح فبمنعه ذلك من مطالبة شيء بعد ذلك
(٢) فان قامت البيينة أن للميت على الغريم ألف درهم أو قامت البيينة على اقرار الغريم
بذلك قبل اشهاد الوصي بالقبض فالوصي ضامن لها لان اقراره بالقبض انصرف الى
جميعها فاذا قال بعد ذلك قبضت مائة درهم كان راجعا عن بعض ما أقربه فلا يصح رجوعه
فيصير ضامنا بمجرد مجوده بجميع الفتاوى في فصل اقرار المريض من كتاب الاقرار •
ولو أقر الوصي أنه قد استوفى جميع مال الميت على فلان وهو مائة درهم فقامت البيينة أنه
كان عليه ما تئادهم فان الغريم يؤخذ بالمائة الفاضلة ولا يصح صدق الوصي على ابطالها
لان وجوب المال هنا لم يكن بعقد الوصي ولا قول له الا فيما يرجع الى الاستيفاء وقد أقر بأن
المستوفى مائة درهم موصولا بكلامه وقد ثبت بالبيينة أن المال ما تئادهم فكان الغريم
مطالب بالباقي بخلاف ما سبق فان وجوب المال هناك بعقد الوصي ولو أقر الوصي أنه
استوفى مال الميت عند فلان من ودعة أو ضاربة أو شركة أو بضاعة أو عارية ثم قال الوصي
بعد ذلك انما قبضت مائة درهم وقال المطلوب قبض الوصي ألف درهم وقامت البيينة
على ذلك فالوصي ضامن لذلك كله لان الثابت بالبيينة كالنات بالمعاينة ولو عاين قبض
الوصي الالف ثم جحد قبض ما زاد على المائة كان ضامنا فكذلك اذا ثبت بالبيينة وان لم تقم
البيينة على هذا فالمطلوب غير مصدق على الوصي بل القول قول الوصي في مقدار
المقبوض لانه أمين فيقبل قوله مع اليمين وان كان لا يرجع الوصي على المطلوب بشيء

(١) هذا هو ظاهر الرواية وأما على رواية
الامالي لا يرجع الغريم على المقر كذا في
فيض الكركي في آخر الاقرار

(٢) ولكن لا ضمان على الوصي أيضا
لان قول الغريم في بيان مقدار الدين غير
مقبول في الزام الضمان على الوصي فان
اقرار المرء انما يصح فيما يلزم نفسه لا غيره
ولكن القول في مقدار المقبوض قول
الوصي مع يمينه كذا في المبسوط للبرخسي
ملخصا

هذا لأنه كان أميناً فيما في يده فقبل قوله في دفعها إلى الوصي في براءة نفسه عن الضمان بخلاف ما تقدم من الدين فإنه ضامن لما في ذمته من المديونية والبرخي في باب اقرار الوصي بالقبض ملخصاً وعامة فيه • رجل قال استوفيت جميع مالي على الناس من الدين لا يصح اقراره وكذا لو قال أبرأت جميع غرماي لا يصح (١) إلا أن يقول قبيلة فلان وهم يحصون حينئذ يصح اقراره وبراءه فاصحان في فصل القبض والبراءة • ولومات عن ابنين وكانت التركة الموروثة عبد بن فاقسمها وأقر الأصغر أن أباهما أعنت من في يده وأقر الأكبر أنه أعنت من في يده في حصته وكذب الأصغر والاقرار بينهما معا بينن الأكبر للأصغر نصف قيمة من في يده لأن القسمة من غير المكيل والموزون معاوضة وليست باقرار بعين الحق فكان كل واحد منهما ما بالقسمة أخذ نصف عين حقه ونصفه عوضاً عما تركه على صاحبه فلما تصادقا على حرية من في يد الأصغر فقد تصادقا على أن الأكبر أخذ نصف العبد من الأصغر بنصف الحر والمعاوضة بالحر باطله فيجب على الأكبر رد نصف العبد الذي كان في يده وقد عجز عن رده لعنته فعليه رد قيمته من المحيط للبرخي في أو آخر باب اقرار الوارث والغريم بالدين على مورثه وبالإستيفاء من كتاب تصرفات المريض والوارث • صبي أقر أنه بالغ وقاسم الوصي فإن كان مراهما جازت قسمته ولم يقبل قوله بعدم أنه كان غير بالغ وإن لم يكن مراهما ويعلم أن مثله لا يحتل لم يجز قسمته ولم يقبل قوله أنه بالغ قال الصدر الشهيد في واقعته وبهذه المسئلة تبين أن بعد ثني عشرة سنة يشترط شرطاً آخر لصحة الاقرار بالبلوغ وهو أن لا يكون بحال لا يحتل مثله بل يكون بحال يحتل مثله وفي فتاوى ظهير الدين في هذه المسئلة أن لم يكن مراهما بأن كان لا يحتل مثله عادة لا يصح اقراره بالبلوغ وقبل ثني عشرة سنة لا يصح اقراره بالبلوغ البتة وبعد ثني عشرة سنة إن كان مثله يحتل عادة يصح عمادية في أحكام الصبيان من الفصل الثالث والثلاثين • وفي الفتاوى صبي باع أو اشترى وقال أنا بالغ ثم قال بعد ذلك أنا غير بالغ فإن قال أنا بالغ في وقت يلحق مثله في ذلك الوقت لا يلتفت إلى وجوده وقت انعقاد سنة خلاصة في الفصل الحادي عشر من كتاب البيوع • قال لغيره بعث منك هذا العبد بألف درهم وقال الآخر لم أشتريه منك فسكت البائع حتى لو قال المشتري في ذلك المجلس أو بعده بلى قد اشتريته منك بألف درهم فهو جائز قال وكذلك هذا في النكاح وفي كل شيء يكون له ما فيه حتى إذا رجع المنكر إلى التصديق أن بصدقه إلا خفي الإنكار فهو جائز وكل شيء يكون الحق فيه لواحد مثل الهبة والصدقة والاقرار لا يتغير اقراره بعد إنكاره مستحب ظهري في فصل في الاختلافات الواقعة بين المتعاقدين من البيع (ص) لو قال لفلان علي ألف درهم فقال فلان مالي عليك شيء برئ المقر بما أقر به لأنه كذب فيه حتى لو عاد إلى التصديق لا يستحق عليه شيئاً فإن أعاد الاقرار بعد ذلك فقال بلى لك علي ألف درهم فقال المقر له أجل هي لي أخذتهم لأنه اقراراً آخر صدقه فيه فيلزمه (٢) وكذا لو كان المقر به جارية أو عبداً على هذا ولو أنكر المقر الاقرار الثاني وأعاد المقر له وأقام بيعة عليه لا تسع ولو أرا دخليقه لا يلتفت إليه للتناقض بين هذه الدعوى وبين تكذيبه الاقرار

(١) لأن هذا كله اقرار بالجهول والبراءة للجهول فبطل كذا في اقرار القاعدية عند

مطلب اقرار الصبي المراهق

(٢) إذا أقر بالدين بعد الإبراء منه لا يلزمه كما في التاتارخانية إلا إذا أقر بوجهه بغير بعدهم المهر على ما هو المختار عند الفقهاء ويجعل زيادة قبلت والاشبه خلافه لعدم قصدها كذا في مهر البزارية من النكاح عند

الاول وعدم علم القاضى بما يرفع التناقض وهو رجوع المقر الى اقراره وقال أستاذنا ينفى
أن تقبل بينة المقر له على المقر بعد ما رد اقراره على اقراره له نائيا وهو الاشبه بالصواب لانه
إذا كان بين رجلين أخذوا عطاء فادعى أحدهما حق صاحبه فأقر أنه لاحق له عليه
ثم أداناه صاحب الحق ويكتب اقراره ويشهد عليه يلزم أن لا يفيد الاشهاد فأنه
لانه حينئذ لا يسمع منه دعوى الاقرار بعد اقراره السابق أنه لاحق له عليه وأنه شنيع بهيد
قضية في الاقرار في باب تكذيب المقر له • الاقرار يصح من غير قبول لكن البطلان يقف
على الابطال والملك للمقر له ثبت من غير تصديق وقبول لكن يطل برده من التهمة في
أول الفصل الاول من الاقرار • ولو صدق المقر له الاقرار ثم رده لا يصح خزانه الفتاوى
في أواخر الاقرار • التصديق اقرارا في الحدود في أواخر كتاب القضاء من الاشياء •
قال أعطى الالف التي عليك فقال له اصبر لا يكون اقرارا وكذا لو قال سوف تأخذها (١)
من اقرار البزازية من الفصل الاول • في الاصل أقرضتك ألفا فقال ما استقرضت
من أحد سواك لا يكون اقرارا ولو قال استقرضت منك يكون اقرارا كذا في الاقضية
• وذكر النسخي أن قوله ما استقرضت من أحد سواك اقرار به إذا كان مجيبا لأن معناه
استقرضت منك لا من غيرك ولو صرح بقوله استقرضت منك لا يكون اقرارا ثم قال هذا
من أعجب المسائل فان اقراره بفعل الغير أعنى قوله أقرضتني اقرارا بفعل نفسه أعنى قوله
استقرضت ابتداء لا يكون اقرارا وهذا موافق لما قلنا من حلف لا يستقرض فطلب
من انسان قرضا ولم يقرضه بحث وهذا السبيل للطلب وكل ما سئل لا يلزم أن يترتب
عليه الايتام والقرض لا يكون قرضا بلاقبول وفي بعض الفتاوى استقرضت منك
ولم تقرضني اقرارا إذا وصل والا لا لانه في جانب المستقرض كأنظ الاقراض في جانب
المقرض والجواب فيه ما ذكرنا من اقرار البزازية في أواخر نوع فيما يكون جوابا •
ولو قال لا آخري عليك ألف درهم فقال لا آخري عليك مثلها (٢) أو قال لا آخري طلفت
أمر أنك أو أعتقت عبدك فقال لا آخروا أنت أعتقت عبدك أو طلفت أمر أنك لا يكون
اقرارا وعن محمد اقرار به يبقى ولو قال مرانيزازو جندني مي بايد (٣) فكذلك ولو قال
مرابري از تو جندني مي بايد (٤) لا يكون اقرارا خزانه الفتاوى فيما يكون اقرارا • (قع خج)
ادعى عليه مالا معلوما فقال مستهزأ به الأمر أنك أفكر اليوم فهو اقرار بالمدعى (مت)
لا بل هو أبلغ في الانكار كما في أمان الحربى قال رضى الله عنه فعرف بهذا أن قول المدعى
عليه الأمر أمر أنك اذ لم يكن مستهزأ اقرارا بخلاف قضية في الجواب الذى يكون اقرارا •
(يخ) ولو قال المدعى عليه في خلال دعوى المال بالبح بازالك أو ما يخفى (٥) فهذا اقرار
الآن يكون على وجه الاستهزاء (كعب) هذا اقراران لم يكن على وجه الاستهزاء
(مت) مثله قال ويعرف ذلك بالنفمة (كص قع) هو اقرار (قع خج) وقعت بين رب
المال والمضارب خصومة بعد رجوعه من سفره فقال رب المال خنت بأربعين عددا من
النوع الفلانى فقال له اخطأت انما كانت مائتين وخمسين عددا فهو اقرار بمائتين وخمسين
عددا منه قال (مت) هذا اذا أخرج الكلام مخرج الجحد أما اذا أخرجه مخرج

(١) سئل عن شخص بطالب آخر يبلغ معلوم
فقال له أنتظر صبر فبايتقه لاهل يكون
ذلك اقرارا منه أم لا أجاب نعم يكون ذلك
اقرارا منه كذا في فتاوى ابن نجيم من
كتاب الاقرار

ولو قال كيدى بدوزا وكيدى اش بدوزا
ترازوي سار تاركشى لا يكون اقرارا كذا
في اقرار الخاتية ولم يفيد بكونه على وجه
الاستهزاء فليست له عند الفتوى
(ترجمة ما في الهامش)

خط الكيس أو خيط كيدى أو هات
الميزان فزنه اه

(٢) مثل عن شخص قال لا آخري عليك
القدر الفلانى فقال له ولى عليك مثله هل
يكون ذلك اقرارا منه أم لا أجاب لا يكون
اقرارا في ظاهر الرواية كذا في فتاوى ابن
نجيم من الاقرار

(ترجمة)

(٣) يلزم لك قدر كذا اه

(ترجمة)

(٤) يلزم لك قدر كذا مرة اه

(٥) معناه أنت بالبح بازالك بارفزنها حوى
القضية اه

الاستهزاء لم يكن اقرارا ويعرف هذا بالنعمة كما قلنا في أمان الحرب من المحل المزبور
ادعى على رجل ما لافقال المدعى عليه لجل اكفل له عنى كان ذلك اقرارا منه بالمال للمدعى
قاضيان في الكفالة بالمال • طلب الصلح عن الدعوى لا يكون اقرارا • وطلب الصلح عن
المدعى يكون اقرارا القاضى ظهير الدين مجمع الفتاوى • أبرأنى عن الدعوى ليس باقرار
وأبرأنى عن هذا المال اقرار خزانة مجمع الفتاوى في فصل في جواب هو اقرار بدين • وطلب
الصلح والبراءة عن الدعوى لا يكون اقرارا • وطلب الصلح والبراءة عن المال يكون
اقرارا بزانية في الاقرار في الاستثناء وكذا في آخر صلح الذخيرة • ولو قال أبرأنى عن
هذه الدعوى أو صلحني من هذه الدعوى لا يكون اقرارا • وكذا في دعوى الدار • ولو قال
أبرأنى عن هذه الدار لا يكون اقرارا خلاصة من اقرار مجمع الفتاوى في فصل في جواب
هو اقرار بدين • ولو قال أصالحك من حقك يكون اقرارا والبيان الى المقر ولو قال من
دعواك لا يكون اقرارا • وجب في باب ما يكون اقرارا وما لا يكون من كتاب الاقرار •
ودعوى البراءة اقرار بالمال عند المتأخرين لا عند المتقدمين وهو الاسع (١) فصولين
في الفصل العاشر • قبل لم قتات فلانا فقال كان هذا في اللوح مكتوبا تلزمه الدية الآن
يقتر بالقتل عدا ولو قال المقتدر كان لا يكون اقرارا من اقرار البرازية في نوع قال
نصبت • أقتر أنه باع عبده من فلان ولم يذكر الثمن ثم جدد صبح جوده لان اقراره بالبيع
بغير ثمن باطل قاضيان قبيل فصل الاستثناء • ادعى بالارث فقال اشتريته من أيك
فهذا اقرار بالملك لانه ادعى تلقى الملك من جهته • ولو لم يكن مال كالمصاحف تلقى الملك منه
فان معنى اشتريته من أيك ملكنى أبول بالبيع والمملك هو المالك ظاهرا وكونه
وكيلا خلافا للظاهر (٢) من دعوى القلع عدية ملخصا • ادعى دارا في يد غيره
فاقرذو اليد عند القاضى أنه اشتراها من المدعى وزعم أن له ينة هل تؤخذ الدار من يده
وتدفع الى المدعى باقراره قال محمد في القياس نعم لكنى أدعها في يده وأخذ منه كفيلا وأوجب له
ثلاثة أيام فان أحضر ينة والاقضيت عليه من ثمة الفتاوى وكذا في الخامس عشر من
البرازية • في يده دارا عاهار جمل فقال اشتريتها منك القياس أن يؤمر بالدفع الى
المدعى الى أن يبرهن على الشراء منه وفي الاستحسان يملك ثلاثة أيام بعد التكفيل فان برهن
والاسلم الى المدعى وعلى القياس والاستحسان اذا ادعى المدينون الايضام وكان الاهام ظهير
الدين يفتى فيها بالقبيل (٣) من أوائل اقرار البرازية وكذا في اقرار التسهيل • ضمن
ما يجب لله وأجر على المستأجر من الأجرة فهو اقرار بأن العين ملك للمؤاجر فليس له أن يدعيه
بعده من أوائل اقرار البرازية • رجل قال لغيره اباع منى عبدي هذا أو قال استأجره
منى أو قال أعمرتك دارى هذه فقال نعم • كان قوله نعم اقرارا له بالملك وكذا لو قال ادفع
الى منى عبدي هذا أو أعطنى ثوب عبدي هذا فقال نعم فقد أقتر بالثوب والعبد وكذا لو قال
افتح باب دارى هذا أو أخرج دابتي هذه أو قال أعطنى سرج بغلى أو لحام بغلى هذا فقال نعم
كان اقرارا قاضيان في فصل ما يكون اقرارا من كتاب الاقرار • لو اشترى عبدا بغير عن
نفسه (٤) وذهب الى منزله وهو ساكت فهذا اقرار منه بالرق والاصل في جنس هذه المسائل

(١) مر في التحليف نقل عن غاشر الفصولين
تطهيره ونقل عن الخانية بيان هذا الاختلاف
وتعصيم قول المتقدمين ونقل عن الخامس
عشر من الفصولين التفصيل المتعلق بهذا
المقام فليراجع

(٢) ولا يخالفه وما قبله ما في شهادة البرازية
في نوع في الشهادة على الشراء حيث قال
وهذا كله اذا لم يذكر وانقد الثمن فان ذكره
نقد • فهذه ادعى ملك مطلق فلا يكون
اقرارا بالملك للغائب فيه ولا يقضى له رواية
واحدة لانه لم يذكر فيها نقد الثمن
فليست مل جدا

(٣) وصرح باقتضا ظهير الدين المرغينان في
الاول بالقياس في الثلاثين من دعوى
التأخرانية

(٤) أى عيشى ويتكلم كذا في اقرار التسهيل
وذكر في قضاء التمر تاشى ومعنى قوله
يعبر عن نفسه أى عاقل يمكنه حفظ
نفسه

ان كل تصرف يستلزم في جوارحه المملوك والخزاة والسكاح والخدمة قال لا تقبض فيه
لا يكون اقرارا بالارق دلالة وكل نه رتف يختص جوارحه بالمسالك ولا يثبت حقاني
لمحل كالعرض بالبيع **فـ** كذلك وان أثبت حقاني المحل كالمبيع مع التسليم والرهن والدفع
بالجناية والهبة فالانقباض فيه اقرار بالارق واذا باع ولم يسلم وهو ساكت ففيه اختلاف
المشايع من شرح الزاهدي من كتاب الاقرار * سكوت العبد حال البيع لا يكون
اقرارا منه بالارق وسكوته حال قبض المشتري يكون اقرارا منه بمختارات التوازل في
العتاق * ولو قال مالي على فلان من الدين افسلان او من الوديعة عند فلان لفلان
فهو اقرار وحق القبض للمقروء يسلم الى المقر له فان سلم المودع او المديون الى المقر له برئ
من او ادل اقرارا بالزانية ملخصا * قال لو اقر رجل ان الدين الذي لي على فلان لفلان كان
ذلك الدين ملكا لفلان المقر له ولا يطل حق قبض المقر فان **أـ** المديون عند غيبة المقر
ان يكون ما عليه لفلان وادعى المقر له على المديون ذلك المال واحتج باقرار المقر بذلك صح
حجته في حق استحقاق ذلك المال على المقر وانما يقضى القاضي باقرار المقر فقط لان القضاء
بالاقرار على الغائب صحيح ولا يقضى بجواز القبض للمقر له لانه ليس من ضرورة الملك
حق القبض الا يرى ان الثمن ملك الموكل وليس اليه قبضه ولذا قال في الكتاب ولو دفع
المقرم الى المقر له برئ ولا يضمن قاعدية من الاقرار بقدرسته اوراق منه * مردى
ريكي را صد درم وام داد بعد ازان اقرار كرد كه ان صد درم ان فلانست و**فـ**فت
مرديون را **كـ** هم بوي دهنه مرد فلان را كه بستان خواندستانن اجاب في (١) لان حق
اقبض كان له ولم يوجد منه الا الاقرار بالملك وليس من ضرورة الملك حق القبض الا يرى
ان من المبيع الذي باعه الوكيل للموكل وليس للموكل حق القبض فيبقى حق القبض
للمقر فاما لو وضع عينا في يد انسان ثم اقر انه لفلان ثم غاب فلفلان حق القبض من ذلك
الانسان بخلاف الدين قاعدية في الدعوى * قال اودع عند انسان عينا واقر انه
لفلان وغاب ولم يسلم ادفع اليه فجاء فلان فهل له ان يأخذ العين من غير رضا اجاب
لان هذا اقرار بالملك لفلان لا باليد اذ لو كان لفلان يد لما أثبت لغيره فيه يد فلما أثبت دل
على انه ليس بمقر له باليد حتى لو كان قال غصبته من فلان او اخذته من يد فلان او دفعه
الى فلان فان افسلان ان يأخذه من يد المودع ولو كان قال انه لفلان ولا حتى في فيه كان
لفلان ان يأخذه فيجوز ان يكون الملك لفلان والمبدل آخر كلوصى له بالرقبة مع كلوصى
له بالمنفعة وكذا اجر الدار مع المستأجر وكذا اهن مع المرتن ومع العدل وكل شئ مع
البائع قبل القبض والنقد قاعدية في اواسط الاقرار ملخصا * رجل قال في صحته ان
جميع ما هو داخل منزلي لامرأتي هذه ثم مات صح اقراره قضاء فان علمت المرأة بسبب من
اسباب الملك من بيع او هبة كان اهما ذلك والابتن من العدة لاقك قاضيخان في كتاب
الاقرار وذكروا في باب ما يبطل دعوى المذمى ايضا ملخصا * رجل اقر في صحته ان جميع ما هو
داخل منزله لامرأته غير ما عليه من الثياب غات وترك ابنا فقال الابن ان كل ذلك تركه
ابي في هذه المسئلة فتوى وحكم اما الفتوى فكل ما علمت المرأة انه صار لها بتلك الزوج

(ترجمة)

(١) أعطى رجل (رجل) مائة درهم قرضاً ثم
أقر أنه لفلان ولم يقل للمديون أعطها له
ولم يقل أيضاً لفلان المتقدم خذها هل
يقدراً أن يأخذ اجاب لا اه

اياها يبيع صحيح أو هبة أو مهور كانت في سعة من منعه والاحتجاج بهذا الاقرار وما لم يكن
لهما فيه ملك لا يصير لها ملكا بهذا الاقرار فيما بينهما وبين الله تعالى ويكون ذلك تركة
الميت وأما الحكم اذا شهد الشهود على ذلك الاقرار يحكم بالاقرار بجميع ما كان
في المنزل يوم الاقرار من الواضحات الحاصية في الاقرار بعلمه النون • و
النوازل رجل قال جميع ما في يدي أو جميع ما يعرف لي أو جميع ما ينسب الي فهو لفلان
فهذا اقرار (١) ولو قال جميع ما لي أو جميع ما أملكه فهو لفلان يكون هبة لا يجوز الا
بالسليم (٢) خلاصة في الفصل الاول من كتاب الاقرار • اذا قال كل ما في يدي لفلان فحضر
فلان لياخذ ما في يده وادعى أن هذا أيضا داخل في الاقرار وادعى المقر أنه ملكه بعد الاقرار
فالقول قول المقر الا أن يبرهن المقر له على قيامه وقت الاقرار وهذا التفريع على أصل
روية وأما على اختيار مشايخ خوارزم وعليه الفتوى فهذا الكلام محمول على البر
والكرامة فلا يأتى النزاع برأية في الفصل الاول من الدعوى في نوع آخر في الدفع •
ولو قال بناء هذه الدار وأرضها لفلان كانت الارض والبناء للمقر له واعلم أن ههنا خمس
مسائل احدها ما قلنا الثانية أن يقول أرض هذه الدار وبنائها لفلان الثالثة أن
يقول أرض هذه الدار لفلان وبنائها لي الرابعة أن يقول أرضها لفلان وبنائها لفلان
آخر الخامسة أن يقول بنائها لفلان وأرضها لفلان آخر وهذه المسائل تبتنى على أصل
أحدها ما أن الدعوى قبل الاقرار لا تمنع صحة الاقرار والدعوى بعد الاقرار لبعض ما دخل
تحت الاقرار لا تصح والاصل الثاني أن اقرار الانسان على نفسه جائز وعلى غيره لا يجوز اذا
عرفنا هذا فنقول اذا قال بناء هذه الدار وأرضها لفلان كان البناء والارض للمقر له لانه
لما قال بناء هذه الدار فقد ادعى البناء لنفسه فلما قال وأرضها لفلان فقد جعل مقررا بالبناء
للمقر له تبعاً للاقرار بالارض لان البناء تبع للارض الا أن الدعوى قبل الاقرار لا تمنع صحة
الاقرار على ما ذكرنا وكذا يخرج الباقي من اقرار التظهير به في أوائل الفصل الاول • لو قال
غصبت هذا العبد من فلان ثم قال لا يل من فلان فانه يقضى بالعبد للاول ويقضى للاخر بقيمة
العبد فان دفعه هو أو لم يدفعه حتى قضى القاضى فهو سواء وكذا العارية والوديعة خزنة
الاكمل في الاقرار • أقر بمال عند شاهدين ثم مال عند شاهدين آخرين لو احدى بعينه ان
المال بمقيد ابدي بأن كان عن الجارية قائما على كل حال وان اختلف السبب بأن
قال في الاول عن الجارية والثاني عن العبد فالان على كل حال وان خلا عن السبب ولكنه
مقيد بصك واحد فواحد على كل حال سواء كان الاقرار في موطن أو موطنين وان كان الصك
مثنى فالواجب ما لان على كل حال سواء كان في موطن أو موطنين وان أقر بمائة مطلقا وكتب
اقراره في الصك ثم أقر وكتب في صك فمالان وان لم يكن ثمة صك فان أقر بمائة وأشهد ثم بمائة
وأشهد فان في موطنين فالان عنده ان ادعاهما الطالب وعندهما حال واحد الا اذا اختلف
الاول والثاني في القسمة والكثرة وان في موطن فواحد عند الكل وعليه الكرخي وقال
الرازي عنده مالان برأية قبيل الثاني من كتاب الاقرار • وان عقد على نفسه
صكين كل صك بألف درهم وأشهد على ذلك لزمه المالان على كل حال واختلاف

- (١) انظر الى ما في البرازية •
(٢) مر تطير هذه المسئلة مع التعليق في
كتاب الهبة نقلا عن هبة الخاوية •

(١) مصدر بالاعنوان وهو أن يكتب في صدره من فلان إلى فلان على ما جرت به العادة كذا في أول مسائل شتى من الزياحي (٢) وغير المرسوم أن يكتبه على الأرض أو على اللوح أو الخرق أو كسبه على قرطاس بلامداد غير أنه يتبين فإن قال اشهدوا على بما فيه وعهم أن يشهدوا بما فيه والالا كذا في شهادات البرازية ملخصا وكذا في الخلاصة (٣) وهذه المسائل مذكورة في أوائل شهادات البرازية فليجمع إليها (٤) ما قول مولانا شيخ الاسلام في مسألة ذكرت في العمادية بأنه لو قال هذا خطي وليس على هذا المال القول قوله ولا شيء عليه انتهى فهل يفتى بها حق لا يكون هذا القول اقرارا بالمال المشار اليه أم لا الجواب نعم يفتى بها وهي من المسائل المشهورة التي لا يختص بها كتاب دون كتاب ولكنها ليست على إطلاقها بل مقيدة بما إذا لم يكن الخط مرسوما على ما صرح به كثير من أئمة التحقيق كذا أفق صنع الله أفندي رحمه الله عليه (٥) وهو الصحيح كذا في دعوى الخانية (٦) إلا أن يكون الكاتب صرافا أو سمسارا أو نحو ذلك ممن يؤخذ بخطه فهنا أولى أن يؤخذ بالخط كذا في دعوى الخانية في باب ما يطل دعوى المدعى (٧) وذكر القاضي الامام المعروف بالصاعدي هذه المسئلة وقال إذا كتب خطا بين باسم رجل يحكم به عليه إذا كتبه على الوجه الذي يكون مثله حجة بين الناس ولو أنكر أنه خطه يستخلف عليه ولو نكل عن اليمين يحكم به عليه وذكر الاسيحي ما يؤيد قول الامام الصاعدي كذا في الثالث من اقرار جواهر الفتاوى بنوع تلخيص

الصك يكون بمنزلة اختلاف السبب وان لم يقدّم صكاً ولكنه اقرم طلقاً فان كان اقراره الاول عند غير القاضي بحضور شاهدين واقراره الثاني عند القاضي يلزمه مال واحد وكذا لو أقر أولاً عند القاضي بألف وأثبت القاضي ذلك في ديوانه ثم اذاعه عند القاضي في مجلس آخر فأقر بألف وادعى الطالب المالك والمطلوب يدعي أنه مال واحد كان القول قول المطلوب وان كان الاقرار عند غير القاضي أو كان الاقرار الاول عند القاضي والثاني عند غيره فإن كان أشهد على كل اقرار شاهداً واحداً فالمال واحد عند الكل كان ذلك في موطن أو موطنين وان أشهد على اقراره الاول شاهداً واحداً وعلى الثاني شاهدين أو أكثر في مجلس آخر على قول أبي يوسف ومحمد يكون المال واحداً واختلف المشايخ في قول أبي حنيفة والظاهر أن عنده يكون المال واحداً أيضاً قاضيان في فصل ما يكون اقراراً بشئ أو بشيئين من الاقرار كتب كتاباً فيه اقرارين يدي الشهود فهذا على اقسام الاول أن يكتب ولا يقول شيئاً وأنه لا يكون اقراراً لفصل الشهادة بأنه اقراراً قال القاضي التتبي أن كتب مصدراً (١) مرسوماً (٢) وعلم الشاهد حل له الشهادة على اقراره كما لو أقر كذلك وان لم يقل أشهد وأعلى به فعلى هذا إذا كتب الغائب على وجه الرسالة أتابعه فعلى ذلك كذا يكون اقرار الان الكتاب من الغائب كل خطاب من الحاضر فيه يكون متكاملاً والعمامة على خلافه لأن الكتابة قد تكون للتبعية وفي حق الآخر من يشترط أن يكون معنوا مصدراً وان لم يكن إلى الغائب الثاني كتب وأقر عند الشهود ولهم أن يشهدوا وان لم يقل أشهد وأعلى الثالث أن يقرأ عليه عندهم غيره فيقول الكاتب هذا أشهد وأعلى به الرابع أن يكتب عندهم ويقول أشهد وأعلى بما فيه كان اقراراً والا فلا (٣) من اقرار البرازية في نوع الفاظ تذكرها وما للاشارة والكتابة وصل الاقرار ذكر في خزنة الاكمل محالا على فتاوى صاعدي الامام أبي الحامد الحنفى رجل كتب على نفسه بمال معلوم وخطه معلوم بين التجار وأهل البلد ثم مات فجاء غريمه يطلب المال من الورثة وعرض خط الميت بحيث عرف الناس خطه حكم بذلك في تركته وقد جرت العادة بين الناس أن مثله حجة من دعوى لسان الحكماء في آخر المسامحة ولو كتب الرجل في صحيفة حسابه لفلان على ألف درهم ثم أقر أنه كتب وأنكر المال أو شهد الشهود على أنه كتب وهو يشكر المال ذكر في الكتاب أنه لا يلزمه شئ قاضيان في فصل ما يكون اقراراً وفيه تفصيل لابد من معرفته إذا كتب شخص ورقة بخطه أن في ذمته لشخص آخر كذا ثم ادعى عليه فجحد المبلغ واعترف بخطه ولم يشهد عليه ما جاب إذا كتب على رسم الصكوك يلزمه المال وهو أن يكتب بقوله فلان بن فلان الفلاني أن في ذمته لفلان بن فلان الفلاني كذا وكذا فهو اقرار يلزم به وان لم يكتب على هذا الرسم قاله قول مع يمينه (٤) فارئ الهداية (شجع) أنكر ما لا فقال المدعى أنه كتب إلى به خطا فلنكر المدعى عليه أن يكون خطه فأمر أن يكتب فكتب فكان بين الخططين مشبهة تدل على أن كاتبها واحد لم يحكم عليه (٥) لأنه لا يكون أعلى عما قال هذا خطي وأط كتبه ولكن ليس على هذا المال وثمة القول قوله ولا شيء عليه (٦) كذا (خف) ثم قال (سر) وذكر محمد في كتاب

الطلاق لم يكتسب الطلاق على الرسم في مثله وقال لم أنويه الطلاق لا يصدق وكذا الاقرار
وتأويل ما يقول أنه لو كتب لأعلى الرسم في العاشر من القسولين • فإن جحد الكتاب
قبرهن عليه أنه كتبه أو أملاء بماز كما لو ادعى اقراره وجحد بخلاف الحدود والقصاص
فإن المرسوم فيه كغير المرسوم لا يكون حجة برزنية في أوائل الشهادات • باع بالدرهم
وأخذ الخط بالدنانير فالواجب عليه الدراهم لكن القاضي لا يصدق فيه وإن برهن على
أن العقد كان بالدرهم قبل والاعطاف القاضي البائع عند الثاني وعليه الفتوى برزنية في
نوع الرواج من الثالث عشر من كتاب البيوع • وجعل باع من آخر عينها بالدرهم
وأخذ خطا للثمن بالدنانير العبرة للعقد لا للخط يعني بينه وبين الله تعالى أتما في الحكم فبطالبه
بالدنانير إذا ثبت اقراره بالدنانير فلو أقام المشتري البيعة أن العقد بالدرهم لكن أخذ
الخط بالدنانير فالقاضي لا يقضي بالدنانير ويقضي بالدرهم ولو لم يكن له بيعة هل له أن يحلف
بالله عليه دنانير فعند أبي يوسف نعم وعليه الفتوى وقال السرخسي إن مشايخنا أفتوا يقول
أبي يوسف من يبيع الخلاصة بجمع الفتاوى في فصل فساد الثمن من البيوع • أقرت
المرأة بدين على نفسها لرجل فصدقها المقر له وكذبها الزوج وأراد المقر له أن يحجبها
بالدين ويمنعها عن المسافرة يصح اقرارها بما في قياس قول أبي حنيفة ولله مقر له أن يحجبها بالدين
ويمنعها عن المسافرة وعلى قولهما لا يصح اقرارها على الزوج ولم يكن للقاضي أن يأمر
الخصم بملازمتها (١) من زيادات قاضيان في الاقرار • وهذه ثلاث مسائل أحداها
هذه والثانية اقرار المؤجر بالدين يصح اقراره عند أبي حنيفة وتفسخ الاجارة وعندهما
لا يصح في حق المستأجر وثالثها المحبوس بالدين أقرب بعض ماله لرجل يشق به أو لبعض ورثته
فهو على الخلاف قاضيان في فصل فيما يخص الاجارة من كتاب الاجارات • ويجوز
اقرار المحبوس بالدين بعد أن يحلف المقر له بالله ما أقرب به على وجه التلجئة وهذا قول أبي
يوسف وإذا أقر المحبوس بالبيع يحلف المشتري أنه اشترى منه شراء صحيحا ودفع الثمن
وما كان ذلك تلجئة تارة خفية ولو أقر برقبة الدار المستأجرة لانيان فإنه لا يصح اقراره
في حق المستأجر بالاجاع قاعدة قبيل كتاب القضاء

• (في اقرار المريض) •

كل مرض صار صاحبه ذا فراش ثم مات عنه حكمه حكم المريض تارة خفية في أواخر
الثامن والتسعين من الوصايا • حذر مرض الموت تسكروا فيه واختار للفتوى أنه
إذا كان الغالب منه الموت كان مرض الموت سواء كان صاحب فراش أو لم يكن من أواخر
اقرار المضمرات • وقال الفضلي المريض أن لا يخرج إلى حوائج نفسه وعليه الاعتقاد كما في
الخلاصة واختار أنه من كان الغالب منه الموت وإن لم يكن صاحب فراش كما في حجة الوجيز
فهو الثاني من الوصايا • وقال أبو الليث هو أن لا يقدر أن يسلي فأنما وهذا القول أحسن
وبه تأخذ سراج وهاج في الاقرار • ويعتبر في كونها صاحبة فراش العجز عن المصالح
الداخلية وفي حقه العجز عن المصالح الخارجية والمرأة في حالة الطلاق كالمرض (٢) والمراد
به وجع يقترن به انفصال الولد لأن المعتبر في مرض الموت ما يصل به الموت والمرض الذي

(١) مرت بعينها في الحبس والملازمة من
القضاء قبيل الثامن والعشرين من أدب
القاضي

(٢) حتى لو وهبت صداقها لا تصح
بالإتفاق كذا في طلاق المريض من
خزانة المفتين

يتعقبه المصرون في حكم العصة كمرض يتعقبه البرء برأية في الثامن من كتاب
الطلاق • وجعل كان يمرض يومين ويصح ثلاثة أيام أو يمرض يوما ويصح يومين وأقر
لايه يدين قال أبو نصر إن أقرب ذلك في مرض صح بعده جازا قراره وإن أقرب مرضه الذي
الزمه الفراش وانصل بالموت لا يجوز اقراره فاضيان في فصل ما يكون اقرارا •
وفي الخائنة وأما المقعد والمضروب تكلم المشايخ فيه قال محمد بن سلمة إن كان يرضى برؤيه
بالتداوى فهو بمنزلة المريض وإن كان لا يرضى فهو بمنزلة الصحيح وقال أبو جعفر إن كان يزاد
كل يوم فهو مريض وإن كان يزاد مرة وينقص مرة أخرى ينظر إن مات بعد ذلك بسنة فهو
بمنزلة الصحيح وإن مات قبل السنة فهو بمنزلة المريض وروى ابن نصر (١) العراقي من أصحابنا
ينظر إن كان يصلى قاعدا فهو بمنزلة الصحيح وإن كان يصلى مضطجعا فهو بمنزلة المريض وكذلك
صاحب الجرح والوجع الذي لم يجعله صاحب فرائض فهو كالصحيح وكذلك المدقوق على
هذا وبه أخذ بعض المشايخ وبه كان يفتي الصدر الكبير ربهان الدين والصدر الشهيد
حسام الدين ومن المشايخ من قال إذا أخرج للرجم فهو في حكم المريض وإذا أخرج
للقصاص فهو في حكم الصحيح وهذا خلاف ما ذكرنا من مسائل الأصل تاتارخانية
في الفصل العشرين من كتاب الطلاق • المريض الذي اعتل لسانه لا تعتبر أشارته (٢)
فاضيان في فصل ما يكون اقرارا من كتاب الاقرار • (قص) مرض الموت يعرف
بالدلائل لا بالموت نفسه لأنه يحتمل أنه مات فجأة لابه • (ص) طلق امرأته في مرضه ثلاثا
ثم قتل أو مات من مرض آخر وهي في العدة فأنهاترته وإن لم يميت من ذلك المرض وهذا إن
مرض الموت يكون فائلا غالبا وهو ما يكون مضطجعا ملقيا على الفراش لا ما يموت منه لأن
الموت لا يكون من مرض كان لأنه يحدث ساعة فساعة ويزداد حتى يموت فلم يكن مرض
الموت ما يموت به بل ما يخاف المريض على نفسه الهلاك فيه فنية في الهبة في المرض •
وإذا أقر الرجل أنه تزوج فلانة بألف درهم في صحته أو في مرضه فصدقه المرأة بعد ما مات
عمل بتصديقهما حتى كان لها المهر والميراث فبعد ذلك إن كان اقرار الزوج في مرض موته
وكان المهر الذي سمي لها أكثر من مهر مثلها بطل الفضل تاتارخانية في الاقرار بالنكاح في
الفصل التاسع عشر من الاقرار • إذا أقرت أنها تزوجت فلانا وصدقتها الزوج بعد ما ماتت
فعلى قول أبي حنيفة لا يعمل بتصديقه حتى لا يرث منها أو قال صاحباه يعمل بتصديقه وكان
له الميراث تاتارخانية في الاقرار بالنكاح • ولو أن الرجل في صحته أو مرضه الذي مات
فيه أقر أنه تزوج فلانة بألف درهم ثم بعد وصدقه المرأة في النكاح في حياته أو بعد موته
فهو جائز ولها الميراث والمهر بقدر مهر المنزل ولا يكون لها الزيادة على مهر
المثل عند انكار الورثة ولو أقرت امرأة في صحته أو مرضه أنها تزوجت فلانا بكذا ثم حدثت
فان صدقتها الزوج في حياتها ثبت النكاح وبجودها بعد الاقرار باطل وإن صدقتها الزوج
بعد موتها لا يثبت النكاح في قول أبي حنيفة ولا ميراثا لها وقال أبو يوسف ومحمد يثبت
النكاح تاتارخانية في الفصل الحادي والعشرين من كتاب الاقرار • إذا أقر بأنها
ولدت منه في العدة أو في المرض لكن إن كان في العدة فأنهاترته من جميع المال سواء كان

(١) قوله ابن نصر في نسخ ابن نصير وليجوز

أه صححه

(٢) إلا أن يطول الاعتقال فيصير كالآخر
كذا في الفصولين في أحكام الأيمان وسنجد
هذه المسئلة مع صدرها في كتاب
الوصايا قريبا من الآخر

(١) لانه عند عدم الشاهد أقرب العتق وهو وصية كذا في المحيط للمرخسى

معها ولد أولم يكن وان كان الاقرار في المرض فان كان معها ولد فكذلك الجواب والافهى أم
ولده وحكمها كالمذبرعتى من ثلث المال (١) كذا في شرح الطحاوى بغير رائق وفي التتمة
مثل والذى عن أعتق أمته ثم أقتران لها عليه مهرا كذا ولم يقر بشكها وهى تدعى بعد
وقانه أنه تزوج بها وان أقراره بالمهر لها بذلك هل زنه فقال لا يكون اقرارا بالنكاح قال
رضى الله عنه ولو أقتر بولد فى يد حرة أنه ولده منها وصدقته بذلك فهو ما بينهما ويقتضى بالنكاح
الصحيح بينهما والاقرار بالولد اقرارا بالنكاح والاقرار بالمهر لا يكون اقرارا بالنكاح تاتارخانية
في الفصل الحادى والعشرين من كتاب الاقرار • لها مهر معروف وأقتر في مرض
موتها بأز يد منه أو زاد في مهرها أو أقتر لها بهر آخر أو أقتر لها بهر بعد الإبراء لا يلزمه شئ
منها ولو كانت له امرأة فتزوج أخرى في مرض موتها أو امرأتين في عقدة بصح وان كان
مستغنيا باحدهما قنية في باب اقرار المريض • مريض أقتر لامرأته بدين المهر صح اقراره
الى مهر المثل فاذا أقتر لها بذلك حتى صح الاقرار ثم قامت البينة بعد موته أن المرأة ذهبت
المهر لزوجها في حال حياته هبة صحيحة قالوا لا تقبل البينة على الهبة اذا كان اقرار الزوج
لها في المرض بالمهر ثابتا ظهيرة في نوع في القبض والاستيفاء والبراء واقرار المريض
من كتاب الاقرار • (علقت) مريض أقتر لامرأته بصدقاتها ومات من ساعته
وأقامت الورثة بينة على ايصال صداقها اليها في صحته وقضى بها بطل حقها في المهر وفي ثقة
الصغرى أقتر لامرأته في مرضه بمهر ألف درهم وقد تزوجها بألف درهم ومات فقامت
بينة أنها ذهبت (٢) مهرها لزوجها في حال حياته لا تقبل لانه علم كذبها باقراره المتأخر
عنها قنية في باب التفريقات من الدعوى • (صل) مريضة أقترت أنها ذهبت مهرها
لزوجها في صحته يذبحى أن لا يصح لانه وصية لوارث على مائت فلم يجز إلا أن يصدق الورثة
ولولمريض دين على وارثه فأقر بقبضه لم يجز سواء وجب الدين في صحته أولا وعلى
المريض دين أولا • (فقط) مريض وارثان مات أحدهما فأقران لى على الميت كذا وقد
قبضت في صحته صح اذا لتهمة فيه كالأقتر لامرأته بمهر يصح الى مهر مثلها كذا أفقى (خ)
(٣) وقيل لا يصح • (فقط) مريضة قالت لزوجها الامهر لى عليك صح اقرارها (٤) وقدم
في كتاب الهبة أنه لا يصح • (ص) مريضة أقترت بقبض مهرها فسلمت وهى زوجته
أو معتقة لم يجز اقرارها والابان طلقها قبل دخوله باز (جع) لومثكوحة أو معتقة
لم تصدق في حق غرماء العصاة للتهمة الا فيما فضل من غرمائها برئ الزوج من الاقل مما
أقترت بقبضه ومن ميراثه فصولين في كتاب الاقرار من أحكام المراضى • المريضة
مرض الموت قالت لامهر لى على زوجى لا يصح اقرارها وكذلك اذا قالت لم يكن لى على
زوجى مهر لا يصح اقرارها وقد قبل بخلافه والصحيح هو الاول تاتارخانية في الفصل
الحادى والعشرين من كتاب الاقرار • لو قالت المرأة في مرض موتها لم يكن لى
على زوجى شئ جازا اقرارها من المثل المزبور • مثل (ط) مريض له على وارثه دين
فأبرأه لم يجز ولو قال لم يكن لى عليه شئ ثم مات جازا اقراره قضاء لادبائه ولو قالت مريضة
ليس لى على زوجى صداق لا يبرأ عندنا خلافا لما فى لان سبب المهر وهو النكاح مقطوع به

(٢) هبة صحيحة جاز اقرارها بالمهر ولا
تقبل البينة على الهبة من التاتارخانية
في اقرار المريض لو ارثته
(٣) وكذا أفقى مولانا أبو السعود
(٤) كذا ذكره قاضيخان
وقال الخجندى جاز في قدر المجل لافى
الموكل وكذا ذكره قاضيخان
والصحيح أنه لا يصح كذا في البرازية
والتاتارخانية

بمخلاف المسئلة الاولى بلواز أن لا يكون عليه دين وفي جنائيات عصام قال المخرج لم
يجز حتى فلان صح اقراره حتى لو مات ليس للورثة على فلان سبيل قال (صط) هذا لو كان
المخرج أجنبيا فلو كان وارثا لم يصح جامع الفصولين في حبة المريض من أحكام المرضى •
وعلى هذا لو قال المريض لا حق لي على فلان الوارث لم تسمع الدعوى عليه من وارث آخر وهي
الحيلة في ابراء المريض وارثه في مرض موته بخلاف ما اذا قال أبرأته فانه يتوقف كما في حبل
الحاوي القدسي وعلى هذا لو أقر المريض بذلك لأجنبي لم تسمع الدعوى عليه بشئ من الوارث
فكذا اذا أقر لبعض ورثته كما في البرازية وعلى هذا ينع كثرنا أن البنت في مرض موتها
تقر بأن الامتعة الفلانية ملك أبيها لا حق لها فيها وقد أجبت فيها مرارا بالصحة ولا تسمع
دعوى زوجها فيها مستند بما في التاتارخانية من باب اقرار المريض معزيا إلى العيون أشباه
في كتاب الاقرار • (خ) مريض أبرأ وارثه من دين له عليه أو كفالة بطل وكذا اقراره
بقبضه واحتماله به على غيره وجاز ابراء الأجنبي من دين له عليه إلا أن يكون الوارث كقبلا
عنه فلا يجوز إذ يبرأ الكفيل ببراءة الأصل نور العين في اقرار المريض • وأما اقرار
المريض بالبراءة بأن أقر المريض أنه كان أبرأ فلان من الدين الذي عليه في صحته لا يجوز لانه
لا يملك انشاء الأبراء للعالم فلا يملك الاقرار به بخلاف الاقرار باستيفاء الدين لانه اقرار بقبض
الدين وانه يملك انشاء القبض فيملك الاخبار عنه بالاقرار والله تعالى أعلم بدائع في اقرار
المريض • ولو أقر باستيفاء دين الصحة في المرض يصح سواء كان عليه دين الصحة أو لم يكن
أما اذا أقر باستيفاء دين أدانه في المرض لا يصح ان كان عليه دين الصحة وان لم يكن عليه دين
الصحة جاز قبض كركي في اقرار المريض من كتاب الاقرار • ولو أقر بقبض دين كان له في
المرض صدق من الثلث مقاصد في الثالث من كتاب الاقرار • وفي الفتاوى العتائية
ولا يصدق في استيفاء ما أدانه في المرض لتعلق حق الغرماء وفي حق الورثة يصدق من
الثلث تاتارخانية في اقرار المريض • الأصل في مسائل اقرار المريض باستيفاء الدين أنه
اذا أقر باستيفائه من غريمه فلو كان الدين واجب له على الأجنبي في صحته جاز اقراره باستيفائه
ولو عليه دين معروف سواء وجب الدين الذي أقر بقبضه بدلاءه أو مال كتمن أو بدلاءه
ليس بمال كبديل الصلح عن دم عمدا والمهر ونحوه ولو دينا وجب في مرضه وعليه دين
معروف أو دين واجب في مرضه بعبادة الشهود فلو كان دين أقر بقبضه بدلاءه أو مال
مالم لم يجز اقراره بقبضه ولو بدلاءه ليس بمال جاز اقراره بقبضه ولو عليه دين معروف
فصولين في أحكام المرضى من كتاب الاقرار نقلنا عن (ج) • ولو باع المريض عينا من
أعيان ماله ثم أقر باستيفاء الثمن صح من جميع ماله تاتارخانية في أواخر الفصل الحادي
والعشرين من كتاب الاقرار نقلنا من الخمانية • ولو باع في صحته فأقر في مرضه
بقبض ثمنه صدق سلم الفتن أو لا ولو باع في مرضه شيئا أكثر من قيمته فأقر بقبض ثمنه لم يصدق
وقبل للمشتري أدغنه مرة أخرى أو انقض البيع في قول أبي يوسف وفي قول محمد بن زدى
قدر قيمته أو ينقض البيع جامع الفصولين في كتاب الاقرار من أحكام المرضى نقلنا عن
(جم) • أقر في مرض موته انه باع عبده من فلان وقبض الثمن في صحته وصدقه المشتري فيه

(١) متصل بأثر المنقول السابق من
الفصولين

(٢) أي في حق الورثة وأما إذا كان للمريض
غرماء فلا يصح إقراره بالاستيفاء إذا
كذب فيه غرماء له معلق حق الغرماء كما هو
المفهوم مما نقل في التاتارخانية عن
المتايب وقد سبق قبل في مسائل متعددة
فليتأمل

(٣) أقتر في مرضه بشئ قال كنت فعلته
في الصحة كان بمنزلة الإقرار في المرض
من غير اسناد إلى زمن الصحة كذا في إقرار
الأشباه

(٤) (ج) صورتها أودع أيام ألف درهم
في مرضه أو في صحة بعناية الشهود
فلما حضر الموت أقتر بأهلا كه صدق اذ لو
سكت ومات ولا تدرى كانت دينها في ماله
فاذا أقتر بثلثائه فهو أولى كذا في جامع
الفصولين في إقرار أحكام المرضى
حق لو كانت الوديعة غير معروفة
لا يقبل إقراره بأهلها إلا أن يصدق
بقية الورثة كذا في الزيلعي في إقرار
المريض

صدق في البيع لا في قبض الثمن إلا في الثالث (١) بزيادة في الثالث من كتاب الإقرار وكذا
في الخلاصة مريض (٢) أقتر ببيع قفه في صحته والقرن في يده أو يد المشتري أو قبض غنه
لم يصدق في قبض غنه إلا ان مات الثمن قبل مرضه فصولين في كتاب الإقرار
من أحكام المريض (الفناوى العناية) ولو كان في يد المريض عند أقتر أنه باعه من فلان في
صحته وقبض الثمن لا يصدق في الاسناد ويكون الثمن دين المريض (٣) فلا يصدق في قبضه
في حق الغرماء ويشال للمشتري ادفع الثمن مرة أخرى أو انقض البيع إن كان العبد قائما
في يد المشتري أو في يد البائع إلا إذا عرف موت العبد قبل مرض البائع ولو عرف أن البيع
كان في الصحة صدق في استيفاء الثمن سواء كان بالثمن رهن أو لم يكن تاتارخانية
في إقرار المريض ولو كان عبده في مرضه ولا مال له غيره ثم أقتر باستيفاء بدل الكتابة جاز
من الثالث وبسعى في ثلث قيمته بخلاف ما لو باع عيين ماله من أجنبي في مرضه ثم أقتر باستيفاء
غنه حيث يصح من جميع المال ذكر في الفناوى وأحال إلى الباب الرابع من إقرار الجامع
جواهر الفناوى في السادس من الإقرار وكذا في منية المصدق في إقرار المريض رجل
كاتب عبده في صحته على ألف درهم ثم مرض ولا مال له غيره وعليه ديون كثيرة فان أقتر
بإستيفاء فهو مصدق وهذا بخلاف ما إذا باع عبدا من وارثه في صحته ثم أقتر باستيفاء
الثلث في المرض فانه لا يصح مقاصد في الثالث من الإقرار (قع طم) أقتر في مرض
مونه أن هذه البقرة صدق أمر أنه لا يصح في حق تعيين البقرة صدقها فنية في باب إقرار
المريض من كتاب الإقرار (ص) أقتر في مرضه بقر بعينه لا أمر أنه ثم حرره
فلو صدقه الورثة بطل عتقه ولو كذبوه عتق من الثالث كذا (ص) هذا باطلا فله يدل على
أن المريض لو أقتر لو ارثه بعين وصدقه بقية الورثة في حياته فلا حاجة إلى تصديقه بعد
موته بخلاف الوصية بما زاد على الثلث فانه لا يتعدى الإجازة الورثة بعد موت الموصي
مريض أقتر لو ارثه بدين فصدقه الورثة أجاز (هم) كفى تصديقه في حياته فلا حاجة إلى تصديق
بعد موته فصولين في كتاب العتق من أحكام المرضى وإقرار المريض للوارث لا يصح
إلا أن يصدق بقية الورثة بعد موت المريض حتى لو أجازوا قبل موته لا يعتبر إجازتهم وإهم
أن يرجعوا خزانة المفتين في كتاب الإقرار وفي إقرار الزيادة إقرار المريض لو ارثه بدين
لا يجوز وبوديعة مستهلكة يجوز (٤) من المحل المزبور إقرار المريض للوارث لا يجوز
لاحكامية ولا ابتداء وإقراره للأجنبي يجوز كناية من جميع المال وابتداء من ثلث المال
من فصول العمادية المريض إذا أقتر لو ارثه ولا جني بدين فلا إقرار باطل أصلا واه صدق
الأجنبي بالشركة أو كذب في قول أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد الإقرار للأجنبي
جائزا إذا كذب بالشركة وأما إذا صدق فهو باطل في حق الكل لانه عام من جرم يأخذ إلا
ويشاركه الوارث فلا يمكن التصحيح وإذا كذب لم يثبت الشركة فصع في حق الأجنبي
وأبو حنيفة وأبو يوسف قولان بأن الإقرار اخبار عن كل كائن ولا يمكن تنفيذه على
خلاف الوجه الذي أقتر لانه لا يسقى اخبارا فاذا أقتر مشترك لا يمكن التنفيذ غير مشترك
فبطل الكل قاعدية في الإكراه وإذا أقتر لرجل في مرض موته بدين غيره وارث

فانه يجوز وان أحاط ذلك بما له واذا أقرب دين ثم يدين ثم مات في مرضه فخاصا وصل أم فصل
ولو أقرب دين ثم بوديعه فخاصا وعلى العكس الوديعة أولى ولو استقرض في مرض
موته أو اشترى شيئا وعان الشهود أو غصب فانه يخاص غرما العصة من اقرار خزنة
المقتن * عليه دين العصة وأقر في مرضه يدين أو عين في يده مضمونة أو لا كضاربة أو
أمانة أو غصب أو نحوه يقدم دين العصة فالفاضل يصرف الى غرما المريض جامع الفصولين
في كتاب الاقرار من أحكام المرضى * أقر العصب بعبد في يده أو يسه لفلان ثم مات الاب
والابن مريض فانه يعتبر خروج العبد من ثلث المال لأن اقراره معتد بين أن يموت الابن
أو لا فيبطل ويبين أن يموت الاب أو لا فيصح فصار كالاقرار المبتدأ في المرض قال أستاذنا
فهذا كالتنصيص على أن المريض اذا أقرب عين في يده الاجنبي فانما يصح اقراره من جميع
المال اذا لم يكن تملكه اياها في حال مرضه مع العلم ما حتى أمكن جعل اقراره اظهرا فاما اذا
علم تملكه في حال مرضه فاقراره به لا يصح الا من ثلث ماله وانه حسن من حيث المعنى قضية
في باب اقرار المريض من كتاب الاقرار * مريض أقر لاجنبي ثم مات المقر له ثم مات
المريض ووارث الاجنبي المقر له من ورثة المريض لا يجوز ذلك الاقرار في قول أبي يوسف
الاول وجاز في قوله الآخر وهو قول محمد وهو كالأقرار المريض بعبد في يده أنه لفلان الاجنبي
وقال الاجنبي هو لفلان وارث المريض لم يكن له فيه حق على قول أبي يوسف الاول واقرار
المريض باطل وعلى قوله الآخر اقراره صحيح من الفصول العمدية في اقرار المريض *
ويعتبر اقرار المريض لغير وارثه يوم موته غير وارث واقراره قنم أذن في مرضه مولاه
فصولين في أول كتاب الوصايا من أحكام المرضى * (مصل) المعتبر في اقرار المريض لو ارثه
كونه وارثا أو غير وارث يوم أقر لا يوم مات (١) لكن يشترط أن يستمر كون المقر له قائما وقت
اقراره وقد وردت المقر له وارثا لمقر يوم أقر بأن كان سبب الوفاة بينهم ما قائما وقت اقراره
وقد وردت المقر له بالسبب القائم بينهما وقت اقراره لم يكن (٢) الاقرار اقرار الوارث فلا يصح
لو كان المقر مريضا وان لم يرث بالسبب القائم بينهما وقت اقراره لم يكن الاقرار اقرار الوارث
وعن هذا قالوا ان المريض اذا أقر بحال يرث بالبنوة القائمة يوم أقر ولو مات قبل موت المقر له
أو اوتد الاب قبل موت المقر له يصح جامع الفصولين في كتاب الاقرار من أحكام المرضى *
أقر لابنه وهو قنم عتق فمات الاب جاز له للعوى للفقن بخلاف الوصية لابنه وهو قنم ثم
عتق فانها تبطل لانها للابن أقر لاخته وله ابن ثم مات الابن فورثه الاخ لم يجز اقراره لوجود
الاخوة يوم أقر ولو أوصى لاجنية ثم تزوجها فمات لم تجز الوصية لنفاذها عند موته وهي
ترثه حينئذ من المحل المزبور * وفي الاصل لو أقر المريض بدين لوارثه فلم يمت حتى صار
غير وارث صح صورته أقر لاخته يدين ثم ولد له ابن ولو أقر لغير وارث ثم صار وارثا عند الموت
أن كان بسبب القرابة لم يصح صورته أقر لابن كافر فأسلم عند موته ولو كان مولى
الموالة أو لاجنية فصار زوجته لم يبطل اقراره بخلاف ما لو وهب لها في مرض موته
أو أوصى لها بوصية ثم تزوجها ثم ماتت تبطل الوصية والوصية خلاصة في الفصل الرابع
من كتاب الاقرار

(١) وفي الوصية عكسه كذا للحدادي

(٢) الظاهر يكون بطل لم يكن

• (كتاب الصلح والبراءة) •

ومن المسائل المهمة أنه هل يشترط لصحة الصلح صحة الدعوى أم لا فيهض الناس يقولون
بشترط لكن هذا غير صحيح (١) لأنه إذا ادعى حقا مجعولا في دار فصول على شيء يصح الصلح على
ما ترقى باب الحقوق والاستحقاق ولا شك أن دعوى الحق المجعول دعوى غير صحيحة وفي
الذخيرة مسائل تؤيد ما قلنا صدر الشريعة قبيل كتاب المضاربة (٢) • قال هل يصح الصلح
عن دعوى فاسدة أجاب أن كان عن دعوى فاسدة الأصل نحو أن يدعى أخوال الميت
الميراث وللميت ابن فصالحه على شيء لا وإن كان عن دعوى فاسدة الوصف نحو أن يكون فيها
خلل وقصور نعم من دعوى القاعدية من الصلح • وفيه (٣) الصلح عن انكار عن دعوى
فاسدة لا يصح وفي مختصر القدوري صلح عن دعوى حق الشرب أو حق الشفعة أو حق وضع
الحدود ونحوه لا يجوز اقتداء اليمن لأنه لا يجوز شرأه فساد الأصل أنه يجوز لأن الأصل
أنه متى توجهت اليمن نحو شخص في أي حق كان فاقضى اليمن بدراهم يجوز وأما إذا
ادعى تعزيرا بأن قال كفرني أو ضلني أو رماني به ونحوه حتى توجهت اليمن نحو فافتداهما
بدراهم يجوز على الأصح وفي الفصل الثلاثين من جامع الفصولين عن مجموع التوازل (٤) وفي
صلح الجواهر عن فتاوى شيخ الإسلام عطاء بن جزلة الصلح عن انكار بعد دعوى فاسدة لا يجوز
ولا بد لصحة الصلح عن انكار من صحة الدعوى إذا لم يدعى بأخذ ما يأخذ في حق نفسه بدلا عما
يدعى أو عين ما يدعى (٥) فلا بد من صحة الدعوى حتى يثبت في حقه وفي شرح اقتاضى ظاهر
اختلف المشايخ في جوازها والذي استقر عليه فتوى أئمة خوارج أن الصلح عن دعوى فاسدة
لا يمكن تصحيحها إلا يصح والذي يمكن تصحيحها كما إذا تزلزل ذكر الحد أو غلط في أحد الحدود يصح
ذكره في البرازية (٦) وفي مدة الملفتين ومجمع الفتاوى اسكل منها فصح الصلح القاعدية
القنية فساد الدعوى على وجهين أما ما عني في المذعى على وجهه لا تسمع منه أصلا كالمناقضة
فيه ونحوها وأما ترك المذعى في دعواه شيئا يمكن تداركه وبعد على وجهه الصحة كدعوى
المنقول قبل احضاره ودعوى العقار إذا لم يذكر حدوده وانما لا يصح الصلح إذا كان فساد
الدعوى ما عني في نفس الامر وأما إذا كان ترك المذعى شرطا من شرائط صحته يصح هكذا
أشار إليه في شرح بكر خواهر زاده فعين ادعى أمه فقاتل أمه فقاتل أمه فقاتل أمه فقاتل
فان أقامت بينة على أنها حرة الأصل أو اعتقه المصالح عام أول وهو يملكها بطل الصلح
لأنه ظهر فساد الدعوى لمعنى في نفس الامر وهي حرة الأصل أو منافضة المذعى في دعواه
بعد ظهور أقامه على الاعتناق ولو أقامت بينة أنها كانت أمه فلا تسمع منه أصلا
وهو يملكها لا يطل الصلح لأنه يمكن تصحيح دعوى المذعى وقت الصلح بأن يقول فلان الذي
اعتقك كان فاصبا غصبك في حتى لو أقامت بينة على هذا تسمع بينته وفي الخلاصة لو ادعى
مالا فصالحه ثم ظهر أن لا شيء عليه بطل الصلح ويسترد بدل من مجموعة دده افتدى •
إذا ادعى على إنسان مالا أو حقا في شيء فصالحه على مال ثم تبين أنه لم يكن ذلك المال
عليه أو ذلك الحق لم يكن ثابتا كان للمدعى عليه حق استرداد ذلك المال من الذخيرة
في الفصل الثامن من كتاب الصلح

- (١) قال في الأصل - لا - والابيضاح أن
بطلان الدعوى لا يضر صحة الصلح •
(٢) وكذا في باب الحقوق والاستحقاق من
هذا الكتاب وبه أفتى مولانا أبو السعود
وأفتى أيضا بأنه لا يصح الصلح عن الحصة
المجعولة من التركة المجعولة فتأمل •
(٣) أي في شرح الزاهدى •
(٤) وكذا في التاسع والعشرين من
الفصول العمادية وكذا في الضمانات
في ضمان الصلح قريبا من أوائل الباب
بورقة تخميننا •
(٥) أو بهض ما يدعى كذا في العمادية •
(٦) في الثامن من الصلح •

ومن بعد صلح بعد ما كان ينكر * أقر فذلك الصلح لا يغير
 صورة المسئلة لو ادعى شخص على شخص بشئ فانكره ثم صالحه بعد ذلك على شئ ثم بعد
 الصلح أقر بما كان ادعى عليه فلا يغير ذلك الصلح بهذا الاقرار بعد ما أنكر شرح وهما يسيئة
 للمصنف في الصلح * ادعى شيئا فانكره ثم صالح ثم أقر أنه كان محققا في دعواه فالصلح ماض
 وهو آثم في الحدود لكونه كاذبا فيه ظاهرا لكن الصلح من المدعى اسقاط لحقه بعوض
 وقد بينا أن جمود الخصم لا يمنع صحة الاسقاط من المسقط بغير عوض ألا يرى أن الطالب
 لو أبرأ المديون وهو باحد كان ابرأه صحيحا فكذلك جموده لا يمنع صحة الاسقاط بغير
 عوض وهذا الآن الاسقاط تصرف من المسقط في حق نفسه خاصة فالمسقط يتلشى ولا يدخل
 في ملك أحد وفي الفصل الثلاثين من جامع الفصولين الصلح عن انكار صلح عن اقرار
 ان رجع الى تصديق المدعى أو برهن وفيه أيضا عن المحيط الصلح عن انكار صلح عن الدعوى
 فلم يكن اسقاطا من مجموعة دمه أفترى * ادعى عليه ألفا فأنكر وأعطى نصفها
 ولم يقل شيئا ثم أراد المدعى عليه استرداده له ذلك وان كان مكان النقد عرس ويملك
 الاسترداد فالاصل ان كل ما للمدعى حق الاخذ يتمكن من استرداده المدعى عليه ما لم
 يذكر لفظ الصلح أو تدل القرينة عليه لان في زعم المدعى أنه أخذ حقه فكيف يكون صلحا
 وما لا يتمكن المدعى من أخذه كالعرض يكون صلحا بالتعاطي بزيادة قبيل الثالث من كتاب
 الصلح * وذكر في صلح الذخيرة الصلح على أربعة أنواع إما أن يقع عن معلوم على معلوم كالو
 ادعى جفا معلوما في دار في بدرجل فصالحه المدعى عليه على مال معلوم جاز الصلح وتما ان
 وقع عن مجهول على معلوم وقد كان المصالح عنه بحيث يحتاج الى تسليمه لا يجوز كالأدعى
 حقا في دار في بدرجل ولم يسمه فاصطلحا على أن يعطيه المدعى ما لا معلوما ليلم المدعى عليه
 الى المدعى ما ادعاء انه لا يجوز ولو كان المصالح عنه بحيث لا يحتاج الى تسليمه بأن اصطالحا في
 هذه الصورة على أن يعطى المدعى عليه ما لا معلوما للمدعى ليرك الدعوى فهو جائز وإما
 أن وقع عن مجهول على مجهول وأنه على وجهين أيضا كان لا يحتاج فيه الى التسليم
 والتسلم بأن ادعى رجل حقا في دار ولم يسمه وأدعى المدعى عليه حقا في أرض في يد المدعى
 ولم يسمه فاصطلحا على أن يترك كل واحد منهما دعواه جاز هذا وان احتاج فيه الى التسليم
 والتسلم بأن اصططلحا على أن يدفع أحدهما مالا من عند نفسه ولم يسمه على أن يترك الآخر
 دعواه أو على أن يسلم ما ادعاء الآخر لا يجوز وأما إذا وقع عن معلوم على مجهول وهو على
 وجهين ان احتج فيه الى التسليم والتسلم لا يجوز ولا فيجوز والاصل فيه أن الجهة التي انما
 نفس العقد اذا أفضت الى المنازعة المنفعة من التسليم والتسلم فكل موضع لا يحتاج فيه
 الى التسليم والتسلم فالجهة التي لا تنفض الى تلك المنازعة فلا يمنع جواز الصلح وكل موضع يحتاج
 فيه الى التسليم والتسلم فالجهة التي تنفع جواز الصلح في السادس والثلاثين من فصول التمسني *
 وإذا ادعى رجل ممرا في دار أو مسيلا في سطح أو شربا في نهر فأقر وأقر ثم صالحه على
 شئ معلوم وأخذه فان ذلك جائز عند أبي حنيفة وأصحابه (١) جواهر الفقه في الصلح *
 (قع ظم) ادعى عليه فساد البيع بعد قبض المبيع فصول عن دعوى الفساد على ذناير لم

(١) وكذا في أواخر صلح الخاتمة وقال فهو
 جائز لانه صلح عن مجهول على معلوم

يصح حتى لو وجد بينه وبين الصلح تسع فنية في الصلح • الصلح من الشفعة باطل
وتبطل الشفعة وفي الكفالة بالنفس روايتان في بطلان الكفالة في رواية أبي حنيفة
تبطل وبه يفتي برأية في نوع فيما يشترط قبضه من الصلح • الكفيل بالنفس اذا صالح
قبيل لا يصح وقيل يصح وبه يفتي مؤيد زاده في المسائل المتعلقة بالكفالة والحوالة فلا
عن المنية (١) وكذا في محصر التنازع خاتمة • رجل طلق امرأته ثم صالحته من نفقة
عندما ان كانت عدتها بالشهر ورجاز الصلح وان كانت عدتها بالحيض لم يجز ظهري في آخر
القسم الخامس من الفصل العاشر من النكاح

• (نوع في الصلح عن دعوى النكاح) •

ادعى نكاح امرأة يدعى آخر تقول أنا الذي البعد فصالحها المدعى عن دعواه على مال يصح
ويكون خلفها لو كان بلفظ البراءة • (هد) ادعى نكاحها وهي تنكر فصالحته على مال لترك
دعواه جاز خلعا في جانب بناء على زعمه وبذل المال لدفع الخصومة في جانبها ولو ادعت نكاحه
فصالحها على مال لم يجز • (واقعة) ادعى نكاحها فاختلعت مع انكار النكاح هل يصح الخلع
وهل لها أن ترجع عما دفت ما رزق في الصلح من أنه خلع في زعمه الى آخره بشرط أن يجوز وقال
بعضهم ينبغي أن لا يصح الخلع اذا النكاح لم يثبت فكيف يصح الخلع ولها أن ترجع عما دفت
لانفسه بغير حق بخلاف الصلح اذا الصلح عن دعوى النكاح يجوز بخلاف الخلع (فن)
ادعى نكاحها فأنتكرت وقد تزوجت بآخر فاختلعت مع المدعى لاجتماع زوجها الى تجديد
العقد ولا الى العدة عن المدعى ولم يصح هذا الخلع لما روي في الاختلاع وان جعل
كأقرار بنكاح لكنه لا يصح في حق الزوج فيبطل الخلع ولأن أقدامها على الخلع انما يصير
أقرارا بنكاح لو لم تصرح بخلافه وهنا صرح بانكار النكاح فلا حكم للدلالة مع التصريح
(قد) مردى زن ديكري رادعوى كرد صلح كرد (٢) على أن تخلع من المدعى لم يجز هذا
الصلح • (دس) ادعى نكاحها فأنتكرت فصالحها على مائة على أن تقر بذلك فأقرت جاز أقرارها
ولزم المال وهذا الاقرار كنشاء النكاح اذا الاقرار المقرون بالعوض تخليك مستأخرا من قال
لا آخر أقزلي به ذا القن حتى أعطيت مائة كان يباع حتى لو قال الى الحصاد لم يجز فاذا جعل هذا
الاقرار كنشاء النكاح فلو كان عنده ودفع النكاح ديانة وقضاء والا فلا وهو الصحيح
وهذا كما لو حكم بنكاح بشهود زور بنفذ حكمه ظاهرا وباطنا عند أبي حنيفة ويجعل كنشاء
النكاح (حكم) ادعى نكاحها فأنتكرت وأقر وليها فصالحها على مائة على أن تقر بالنكاح
صح فلو وجد بينه على أصل النكاح الاول لا يرجع في المائة لانها كزيادة في المهر ولو ادعت
على زوجها طلاقا على مال فأنتكرت فصالحته على مائة على أن يقر بالطلاق جاز فلو وجدت
بينه على الطلاق الاول على مال فليها أن تسترد بدل الصلح في العشرين من الفصولين
وكذا في اربع عشر من العبادية • ويجوز الصلح عن دعوى النكاح وهو على وجهين
أحدهما أن يدعى رجل على امرأة نكاحا وهي تجحد فصالحته على مال حتى يترك الدعوى
جاز وكان في معنى الخلع لان الصلح يجب اعتباره بأقرب العقود اليه احتياالا لصحته وأخذ
المال عن تركه البضع خلع فصار بذل المال منها في حق المدعى في معنى الخلع بناء على زعمه

(١) لم توجد هذه العبارة في المنية بل فيها
الصلح عن الشفعة لا يجوز وتبطل به
الشفعة رواية واحدة وفي الكفالة
بالنفس اذا لم يجز الصلح • هاتين الكفالة
في أصح الروايتين انتهى

(ترجمة)

(٢) ادعى رجل زوجه غيره ثم اصرطها

والخلع بلفظ البراءة صحيح وفي حقها الدفع الشغب والخصومة وتخليص النفس عن الوطء
الحرام وفي الهداية قالوا لا يحل له أخذ البذل فيما بينه وبين الله تعالى إذا كان مطلقا في
دعواه وقال صاحب المنيع هذا ليس يختص بهذا المقام بل هو عام في جميع أنواع الصلح بدليل
ما ذكر في كتاب الاقرار أن من أقر لغيره بمال والمقر له يعلم أنه كاذب في اقراره لا يحل له ذلك المال
فيما بينه وبين الله تعالى إلا أن يسلمه بطيب نفسه فيكون غليكا بطريق الهبة والثاني أن
تدعى امرأة نكاحا على رجل فصالحها عن دعواها على مال لا يجوز لانه رشوة محضه من غير
خصومة ويلزمها ردّها كذا في المنيع لسان الحكماء في آخر الصلح • قال هشام سألت
الثاني عن امرأة ادعت ميراثها على ورثته فصالحوها جاحدين زوجها على أقل من
حصتها ومهرها جاز ولا يطيب للورثة أن علموا وإن برهنت به - على زوجية له بطل الصلح
برازية في الفصل السادس من كتاب الصلح • وفي دعوى الخائنة امرأة ادعت
ميراثا قبل ورثة زوجها فجحدوا أنها امرأة الميت فصالحوها على أقل من حصتها من الميراث
والمهر ونصيبها من دراهم التركة أكثر من بدل الصلح فالصلح جائز ولا يحل ذلك للورثة إذا
علموا بذلك فإن أقامت المرأة بينة بعده أنها امرأة الميت بطل الصلح وهو كذا في شرح
الزاهدی للقندوري وفي لسان الحكماء عن صاحب المنيع أن عدم الحل عام في جميع أنواع
الصلح إذا كان مطلقا وفي شرح الزاهدی ادعى عليه ألفا ودينه فأنكر فصالحه على مائة
جاز فلا وجود بينة عليه فله الزيادة ولو صالح عن ألف بمائة عن أنكار ثم أقام بينة يرجع بمقام
لألف وقيل لا يرجع له عليه ألف فأنكر فصالحه على مائة منها جاز ويبرأ في الظاهر
لا فيما بينه وبين الله تعالى سواء قال أبرأ منك عن الباقي أو لم يقل من مجموعة دده أفندى •
ويجوز الصلح عن التزوير لانه حق العبد (١) بدائع في فصل ما يرجع الى المصالح عنه من
كتاب الصلح • جرح رجلا عمدا فصالحه منه فلا يخلو وإنما برئ أو مات منها فإن
صالحه من الجراحة أو من الضربة أو من الشجة أو من القطع أو من البس أو من الجنابة
لا غير جاز الصلح إن برئ بحيث بقي له أثر وان برئ بحيث لم يبق له أثر بطل الصلح لانه ظهر أن
المجروح لم يستحق عليه ضمانا يجوز الاعتياض عنه لانه لم يبق له أثر فلا يستحق عليه قصاصا
ولا أرشانا وغمايبا - وجب عليه التعزير والتأديب كن ضرب على رأس إنسان فايضت
عينه ثم انجلى البياض أو حلق لحية فنبئت مكانها أخرى والاعتياض عن التعزير لا يصح
ومتى بقي له أثر ونقص بقي الصلح على الجواز لأن الصلح عن نقص يمكن فيه جائز فأما
إذا مات من ذلك بطل الصلح ووجب الدية عند أبي حنيفة خلافا لما هو في مسئلة العفو
عن الشجة تعرف في الديات فان صالحه عن الاشياء الخمسة وما يحدث منها فالصلح جائز إن
مات منها لأن الصلح وقع عن القاتم وما يحدث منها وهو السراية وأما إذا صالحه عن
الجنابة يجوز الصلح في الفصول كلها إلا إذا برئ بحيث لم يبق له أثر لأن الجنابة اسم عام يتناول
النفس وما دونها من المحيط للسرخصي ملخصا في باب الصلح عن دم العمد من كتاب
الصلح • إذا قلع سن من صبي أو حلق شعر امرأة وصالحا بشئ ثم نبت الشعر والسن فإنه
يرد ما أخذ لانه تبين أن الصلح باطل من كتاب الديات من العمدة • الصلح من

(١) ادعى على آخر حق التعزير أو حق
القذف وأنكر الآخر وتوجهت اليه
اليمين فاقتدى بيمينه بما قال الخلواني فيه
اختلاف المشايخ فقيل يحل للاخذ بذلك
وقيل لا يحل وقيل يختلف في حد القذف
فإن نكل قبل يحد وقيل يعذر وذكروا في شرح
(شط) قلت فهذا يدل على أنه يختلف في
دعوى التعزير وحد القذف ولكن نص
أنه لا يمين في حد القذف عندنا فبقي دليلا
في حق التعزير كما نص عليه في الفتاوى
الطهيرية كذا في مجموعة دده أفندى -
ويجوز اقتداء اليمين عن دعوى التعزير
في الصحيح من المذهب وكذا لو صالح (شط)
كذا في حاشية القنية -

كل جنابة فيها قصاص على مال قل أو كثر فهو جائز وكذا من الجرح والقطع والضرب
وان برأص الصلح وان مات منها بطل الصلح وتجب الدية استحصانا في ماله ان كان
عمدا وفي عاقلته ان كان خطأ عند أبي حنيفة وعندهما صاع العفو (١) ولو صالحه
بما يحدث منه مع عاشر أو مائة من صلح خزنة الأكل • صالح أحد الوليين عن
دم العمد على مائة جاز ولا يشترك الآخر فيها وان كان القتل خطأ يشترك فيها لأن الدية
وجبت لهما بسبب مخطئ في وقت متحد فصارت مشتركة بينهما وأحد ولي الدين إذا
صالح عن نصيبه كان لا آخر أن يشترك فيما قبض فأما المال في القصاص وجب بعقد المصالح
فإنما انقلب حتى الآخر ما لا بعد عقد الصلح (٢) من المحيط للسرخسي في باب الصلح عن
دم العمد من كتاب الصلح • ولو كان القتل خطأ فصالحه أحدهما على مال كان لشريكه
أن يشترك في ذلك لأن الواجب في الخطأ الدية وهو مال وجب مشتركاً و صلح أحد الشريكين
من الدين المشترك على شئ صحيح ولشريكه أن يشترك في ذلك مبسوطاً سرخسي في باب
الصلح من الجنايات • ولو صالحه أحدهما من نصيبه على عبد بعينه كان لشريكه أن يشترك
في ذلك إلا أن يشاء المصالح أن يعطيه ربع الأرض ويمسك العبد كما في سائر الديون المشتركة
إذا صالح أحدهما من نصيبه على عين من المحل المزبور • رجل قتل رجلاً عمدا وله ابنان
فصالح أحدهما من حصته على مائة درهم فهو جائز ولا شركة ل أخيه فيها لأنه أسقط نصيبه
من القود بعوض ولو أسقط بغير عوض جاز والمال عوض عن القصاص استحقه بالعقد
وهو المباشر للعقد فلا شركة ل أخيه فيها باعتبار العقد ولا باعتبار الشركة في أصل القود
لأن ذلك ليس بمال ثم كل ما يصلح أن يكون صدقا في النكاح يصلح أن يكون عوضا في
الصلح عن القصاص لأنه مال يستحق عوضا عا ليس بمال بالعقد وعلى هذا يجوز التصرف في
بدل الصلح قبل القبض وان كان عينا كما يجوز التصرف في الصداق لأنه لم يبق في الملك
المطلق للتصرف عذر حتى لا يعامل بالهلاك ولكن تجب قيمته من المحل المزبور • لو زاد
في بدل الصلح عن عدم العمد لا يصح لما قلنا واقعات حساسة في الباب الثاني من كتاب
الطلاق • فأما الخطأ فان صالح وليه على مائة من ابل أو مائتي بقرة أو ألف شاة أو مائتي
جلد أو ألف دينار أو عشرة آلاف درهم مع وصار الاستيفاء لعين الحق وان صالح على أكثر
من قدر الدراهم لا يصح بخلاف الصلح عن القصاص فإنه يجوز تاتارا خاتمة من الصلح •
ولو قضى القاضي بأخذ المقادير زيادة على مقدار الدية لا يجوز ثم اعلم أن الصلح بالزيادة
على قدر الدية في جنابة الخطأ إنما لا يجوز إذا كان الصلح منفردا أو أتما إذا كان الصلح عن
دم العمد منضمما إلى الصلح عن الخطأ يجوز وان زاد بدل الصلح على قدر الدية من المحل
المزبور • ولو صالح من الدية على جنس من أجناس الدية أكثر منه لم يجز ذلك وعلى أقل
منه يجوز وكان في ثلاث سنين إذا لم يقض القاضي نوع أو لم يوجد الرضا على نوع أتما في
الوجه الأول فلأنه تعذر تجويزه لأن جهة الجواز هنا غير متعينة لأنه أمكن تجويزه
بدلا عن الدنانير وأمكن تجويزه بدلا عن الابل وليس إحدى جهتي الجواز بالتعيين أولى من
الأخرى فتعذر تجويزه وأتما في الوجه الثاني فلأنه أخذ البعض وأبرأ من البعض فيجوز

(١) وبقولهما أفتى ابن نجيم في الصلح عن

الجراحة •

(٢) وان صالح بشرط فاسد عن دم عمد

يصح الصلح والشرط باطل وان صالح عن

الخطأ بشرط فاسد لا يصح الصلح كذا في

فتاوى أبي السعود في باب الأبرأ من

الجنايات مترجما •

ويكون ذلك في ثلاث سنين لأن الدية هكذا أوجبت فوجد له في ثلاث سنين فما بقي جزء منها
يجب كذلك ولو صالحه على أقل نسبة من جنس آخر جاز أن لم يقض بالجنس الأول وإن
قضى لم يجز يرد بالوجه الأول أنه إذا صالح على أقل من ألف درهم نسبة ولم يقض بالدينار أو
على العكس وبالوجه الثاني أنه إذا قضى بالدينار أو بالعكس لأن في الوجه الأول أبرأه عن
البعض واستوفى البعض فيجوز كفيما كان وفي الوجه الثاني تعين الدينار واجبا بالقضاء
أو بالرضا إذا صالح على أقل من ألف درهم نسبة كان هذا اقترافا عن دين بدين فلا يجوز
وكذا لو كان على العكس ولو صالح على جنس غير أجناس الدية أكثر من الدية جاز إذا
لأنه لا يؤدي إلى الربا ولم يحصل الافتراق من دين بدين ولا يجوز دين بدين لأنه منتهى ولو ألجئ
في الفصل الثالث من كتاب الديات * وفي اللؤلؤ الحى ولا يجوز صلح الدين بالدين إلا
أن يكون من جنسه وهو أن يكون عليه عشرة دراهم إلى شهر فصالحه على خمسة دراهم إلى
شهرين فيجوز ولو كان له على رجل ألف درهم فصالحه منها على خمسمائة درهم جاز وإن فارقه
قبل أن يعطيه أياه لأن هذا الصلح أبرأه عن النصف وطلب لبقائه النصف لأن الصلح يجوز
بدون الحق والتجوز دون الحق أبرأه للبعض واسقاط للبعض واستيفاء للبعض وذلك جائز ولو
صالحه من دينه على بعضه عاجلا أو آجلا كان جائزا لأنه تبرع باسقاط البعض واسقاط
المطالبة في يده ولو صالحه بجنس آخر آجلا لا يجوز لأنه مصادفة الدراهم بالدينار آجلا فلا
يجوز من صلح لسان الحكم * وإذا كان الدين بين شريكين فصالح أحدهما من نصيبه
على ثوب فشرى بكماله بالخيار إن شاء اتبع الذي عليه الدين بنصفه وإن شاء أخذ نصف الثوب إلا
أن يضمن شريكه ربع الدين لأن المقبوض من الدين المشترك مشترك بينهما ولو استوفى نصيبه
من الدين كان لشريكه أن يشركه فيما قبض لما قلنا بمختلفات النوازل في الصلح * وإن حط
أحد الشريكين شيئا كان المصالح عاقدا صح حطه الكل أو البعض في قول أبي حنيفة ومحمد
ويضمن نصيب شريكه إن حط الكل أما إذا حط البعض فلا لأنه مالك وفي نصيب صاحبه عاقده
والعاقده يملك الحط في قول أبي حنيفة ومحمد فيصح حطه وإن لم يكن المصالح عاقدا يجوز
الحط في نصيبه عند الكل لأنه مالك وفي نصيب صاحبه لا يجوز عند الكل لأنه ليس بمالك
ولا عاقده قاضيان في الصلح * ادعى دارا أو عقارا من رجل بالارث من قريبهما
فأنكر الرجل ثم صالحه أحدهما على مائة لم يكن لشريكه أن يشركه في هذه المائة بزازية
في السادس من الصلح * ولو كان هذان صاحب السرقة لا يجب المالم على السارق
ويرأى عن الخصومة إذا دفع السرقة إلى صاحبها ولو كان هذا الصلح من صاحب السرقة
بعد ما دفع إلى القاضي إن كان ذلك بلفظ العفو لا يصح العفو بالاتفاق وإن كان بلفظ أهبة
أو البرائة عند نايبة القطع قاضيان في باب الصلح عن الجنایات والحدود * رجل
ادعى على رجل سرقة متاع ثم صالحه على مائة درهم يعطيه المدعى للسارق على أن يقر
السارق بالسرقة ففعل فهذه على وجوه ثلاثة إما أن تكون السرقة عروضا أو دراهم أو
دينار وكل ذلك على وجهين إما أن تكون السرقة فائقة أو مستهلكة فإن كانت عروضا وهي فائقة
بعينها جاز الصلح وتصير السرقة ملكا للمدعى بالمائة التي دفعها إليه المدعى لأن الإقرار

المقرون بالعوض يحسبكون عبارة عن ابتداء التملك لما قلنا وان كانت العروض مستهلكة
لا يجوز الصلح لان السارق يصير مملوكا بهذا الصلح قيمة السرقة من المذمى بالمائة التي يدفعها
اليه المذمى وذلك باطل لان القيمة مجهولة وتغلبك الجهول الذي يحتاج الى التمسك باطل
وان كانت السرقة دراهم ذكر في الكتاب أنه لا يجوز الصلح سواء كانت السرقة قائمة أو لم
تكن قالوا تأويل ذلك اذا كان لا يعلم مقدار الدراهم المسروقة أما اذا علم أنها كانت مائة
جاء اذا قبض المائة في المجلس لان الصلح حينئذ يكون تملك المائة بالمائة فيجوز وبشرط
قبضها في المجلس وان كانت السرقة ذهباً فصالح على الدراهم ذكر في الكتاب أنه يجوز سواء
كانت السرقة قائمة أو مستهلكة أما اذا كانت قائمة فجواز الصلح ظاهر لان تملكك
الذهب المشار اليه بالدراهم جائز وان كان لا يعلم وزن الذهب فيكون صرفاً فيعتبر أحكام
الصرف وأما اذا كان الذهب مستهلكاً ذكر أنه يجوز الصلح وتأويله اذا علم وزن الذهب
أما اذا لم يعلم لا يجوز لان تملكك الذهب بالدراهم اذا لم يكن الذهب معلوماً ولا مشار اليه
باطل من محل المزبور * اذا سرق خفاف الناس من حانوت الاسكاف فصالح الاسكاف
السارق على شيء قالوا ان كان المسروق قائماً في يد السارق لا يجوز الصلح الا باجازة ارباب
السرقة وان كان مستهلكاً لم يكن الصلح على غبن فاحش جاز ولا يوقف على اجازة اربابها
لان له ودع أن يصالح الغاصب ويستوفي منه الضمان اذا لم يكن فيه غبن فاحش وان كان
بغبن فاحش لا يجوز الصلح على صاحب الوديعة فاضيفان من كتاب الصلح * صولح عن
دعوى الدين على دراهم واقترقا قبل قبض بدل الصلح يجوز لانه ان كان من اقرار فافتراق عن
عقيدتين بزمعهما وان كان عن انكار في زعم المذمى كذلك وفي زعم المذمى عليه بذل المال
لاستقاط العين وقبض البدل في معاوضة تنعقد لاستقاط لا بشرط كما في الخلع والعقود على مال
برازية في نوع فيما يشترط قبضه في المجلس * وفي المجهول البرهاني اذا وقع الصلح عن
الدراهم التي في الذمة على دنانير أو عن الدنانير التي في الذمة على دراهم فهذا صرف
بشرط غيبه قبض بدل الصلح في المجلس واذا وقع الصلح عن الدراهم التي في الذمة على
دراهم هي أقل منها أو وقع عن الدنانير التي في الذمة على دنانير هي أقل منها فهذا ليس
بصرف حتى لا يشترط قبض بدل الصلح في المجلس والاصل فيه ان الصلح اذا وقع على خلاف
جنس الحق يعتبر مبادلة واذا وقع على جنس الحق يعتبر استيفاء للبعوض واستيفاء للمباقي
كذا في الجواهر فبدا الفتاوى في الصلح وكذلك في البرازية في نوع فيما يشترط قبضه
في المجلس * (بسر) لو صالح على دراهم دين بدنانير وتفرقا قبل القبض بطل ولو عن
انكار لانه صرف في زعم المذمى وكذا كل كيلي أو وزني بغير عينه اذا الطعمام متى
قبول بدراهم صار مبيعاً وبيع ما ليس عند باطل (١) في الفصل الثلاثين من جامع
الفصولين * ولو صالح عن دراهم على كيلي أو وزني في الذمة واقترقا قبل القبض
بطل لانه بمنزلة بيع الكائي بالكائي أي بيع النسيئة بالنسيئة فبدا الفتاوى من كتاب
الصلح * وان كان المذمى بكلياً أو وزنياً فصالح على دراهم أو دنانير وتفرقا من غير
قبض ان كان ادعى بزامعنا وقال غصبتي هذه الخنطة بعينها صح لان ادعى ديناً (٢) برازية

- (١) وعلى هذا ينبغي أن لا يجوز الصلح
أصلاً فيما له بزمه على رجل فصالحه على عشرة
دراهم فقبض خمسة
(٢) لانه يكره حينئذ ينادي بدين فلا بد
من قبض البدل في مجلسه

في الثالث من كتاب الصلح * ولو غصب كربة فصالحه وهو قائم على دراهم مؤجلة جاز
وكذا الذهب والفضة وسائر الموزونات ولو صالحه على كيلي - مؤجل لم يجز إذا جلس
بانفراد يجزئ النساء ولو كان البرة هالك لم يجز الصلح على شيء من هذه الآية لأنه دين بدني
الأذا صالح على بر مثله أو أقل منه - مؤجلا جاز لأنه عين حقه والخط جائز لا لو كثر لربا والصلح
على بعض حقه في الكيلي والوزني حال قيامه لم يجز في الفصل الثلاثين من جامع
الفصولين * ولو غصب كربة برقهو على وجوه أمان يكون المقصوب هالكاً وقائماً بحضرته
وهو ظاهر أو غيبته بحال لا يقف عليه مالكة ولا يخلو أماناً أن يكون غاصبه مقرراً أو منكرراً فلو
هالك جاز الصلح على بعضه ويكون استيفاء بعض حقه وإبراء عن بعضه ولو قائماً ولكن
غيبه أو أخفاه وهو مقرراً أو منكرراً جاز قضاء لأنه كمال قضاء على ما مر ويطل ديانته لأنه لو وقع
الصلح على بعض بره دخل فيه الربا وفي القضاء يكره له ما استفضل ولو حاضر بحيث يراه المالك
أكثر غاصبه منكرراً جاز قضاء كما مر لأنه كمال قضاء ودل ديانته المالك ولو وجد المالك بقية
بره قضى له به إذا جواز الصلح على بعض حقه في الكيلي والوزني على تقدير أنه هالك فلما أثبت
نفي أنه قائم والصلح على بعض حقه في الكيلي والوزني في حال قيامه باطل ولو مقرراً بعضه
وهو ظاهر في يده يقدر المالك على قبضه فصالحه على نصفه على إبرائه مما بقي جاز قياماً
لا استحصاناً لاتفاق - ما على أنه مبادلة وفيها ربا وكذا لو غصب ألف درهم فصالحه على خمسة أنة
منها فهو على هذه الوجوه ولو صالحه في ذلك على ثوب ودفعه جاز في الوجوه كلها إذا يكون
مشترياً للثوب بالمقصوب ولو غصب ثوباً أو عرضاً فصالح غاصبه مالكة على نصفه وهو مغيب
عن مالكة غاصبه مقرراً ومنكرراً لم يجز إذا صلحه على نفسه إقراراً بشيء بخلاف كيلي أو وزني -
أثبتت ورهاله بعضه دون بعضه عادة بخلاف القن والثوب (خل) كل عرض أو قن غصب
وهو مغيب فصالحه على نصفه فهو على هذه الوجوه أيضاً وبين الروايتين تفاوت فاحتر
في عرف بأنهم من هذا أن شاء الله من المحل المزبور (ط) بلوله كربة بر على رجل فصالحه منه على
عشرة دراهم فتبض خمسة فيحق خمسة فتشترقاصح الصلح في النصف لافي النصف ولوله عليه
عشرة دراهم وعشرة دنانير فصالحه من الكل على خمسة دراهم جاز نقداً كان أو نسيئة إذا
الأصل في مال الربا أن يصرف الجنس إلى الجنس فيكون صالحاً على خمسة دراهم ومبرئاً عن
الخمس الأخرى وعن عشرة دنانير (بسر) وكذا كل صلح وقع على بعض الدين من المحل
المزبور * له على آخر عشرة دراهم وعشرة فتحاتيم برقرضاً فصالحه عن الكل على أحد عشر
درهماً فارق قبل التبض بطل في قدر درهم لأنه بمقابلته البر واقترقا قبل القبض وكان
دينه ديناً * (فشر) لو كان المدعي ديناً وصالح على كيلي أو وزني - مشار في المجلس أو
البيت صح ولا يطل بالقيام عن المجلس لا قبض إذا لم يفترقا عن دين بدني ولو كان الكيلي
والوزني بغير عينه بطل بالافتراق عن دين بدني من المحل المزبور (بسر) عليه كربة بر فصالحه
بالإقرار والأداء كره على نصف كربة بر ونصف كربة شعير إلى أجل بطل الآية في الشعير ففسد
كاهلانه فساداً مقارن ولو لم يضرب أجلاً وكان الشعير بعينه لا البر جاز لعدم الآية ولو كان
الشعير بغير عينه فتبضه في المجلس جاز ولو فارق قبل قبضه بطل حصة الشعير فقط طار والفساد

من أهل المزبور • اشترى عبداً بقرعة بطلت على المشتري على عيب فانكر البائع كونه
عنده أو كان حدث عند المشتري عيب آخر أو مات أو أعتته المشتري فصالحه على دراهم حالة
أو موجهة جاز ولا يشترط لقبض في المجلس ولو على دفاتير بشرط قبضه في المجلس وكذا لو صالحه
على كيلي أو وزني بعينه صحت وإن بغير عينه لا وإن طعن بعيب قبل قبض البائع الثمن فطع عنه
بعض الثمن أو زاده فيها فهو باجازه لا يشتري إذا طعن بعيب في عين الدابة فصالحه على أن حط عنه
ثم ذهب البياض بعد رد ذلك رد البطل وبطل الصلح وكذا الصلح في دعوى حبيل المبيع إذا بان بعد
الصلح عدم الحبيل بصدور رد البطل وكذا إذا ادعى عبداً وصالحه على مال ثم بان عدم العيب برده
المأخوذ ولو كان المشتري باعه وانتقر ثمنه واطلع على عيب وصالح مع البائع لم يجز في صلح
البرازية • رجل ادعى عبداً فصالحه على دراهم أو دفاتير حالة أو موجهة جاز سواء كان العبد
قائماً أو هالكا وإن صالحه على طعام أن كان مقبوضاً لالتفريق جاز عنا كان أو ديناً وإن
كان موحلاً أن كان العبد قائماً يجوز وهو عيب دين وإن كان هالكا لا يجوز لأنه يكون ديناً دين
وفي لثياب المؤجلة أن كان العبد قائماً يجوز وفي الهالك للمأمر خلاصة في الثاني من كتاب
الصلح • ولو أبق من يد الغاصب جاز الصلح عنه على الدراهم والدفاتير موجهة ولا يجوز
على غيرها في الذمة إلا أن يقبض في المجلس ولو كان العبد في يد الغاصب فغيبه جاز الصلح
بجميع ذلك وجاز الاعتبار في هذا بقول الغاصب أنه في يده وأبق ولو كان الغاصب مقراً
والمغصوب حاضر يمكن أخذه لم يجز الصلح استحصاناً إلا أن يكون الغاصب منكر أخذه
من صلح الفتاوى المتأنيئة • رجل غصب من رجل ألفاً وأخفاها فصالحه المالك لي
تحماته فأعطاه الغاصب من تلك الألف أو من غيرها جاز الصلح قضاءً وكان على الغاصب
فيما بينه وبين الله أن يرد الباقي وإن كانت الدراهم في يد الغاصب حيث يراها المالك فإن كان
الغاصب حاضرًا فكذلك الجواب لأن الجرد بنزلة الاستهلال فيجوز الصلح فإن وجد
المغصوب منه يئنه بعد ذلك فأقامها يقضى ببقية ماله لأنه إذا وجد يئنه ظهر أن المغصوب
لم يكن مستهلكاً ولو كان مقراً بالغصب والدراهم ظاهرة في يده بقدر المغصوب منه على أخذها
فصالحه على بعضه على برائة الباقي يجوز الصلح قضاءً قياساً ولا يجوز استحصاناً عليه أن
يردها على المغصوب منه لأن البيت في معنى المستهلك فتعذر تصحيح الصلح بطريق الإسقاط
لأن الأبرار عن العين لا يصح وتعذر تجوز مبادلة لمكان الربا ظاهر في الصلح عن
الدين من كتاب الصلح • وإذا أبرأ المالك الغاصب صحت أبرأؤه سواء كان الغصب
قائماً في يده أو هالكا لأنه أبرأه عن سبب الضمان أو عن الضمان كإبراء المودع المودع مختارات
النوازل من كتاب الغصب • وفيه (١) في دعوى الصلح من كتاب الدعوى وفي شرح
الثاني ادعى داراً قائماً المدعى عليه فصالحه على نصف ملك الدار ثم وجد يئنه عليها
يأخذ النصف الباقي وبه كان يفتي ظهير الدين وفي النصاب لأن الصلح إسقاط وإسقاط العين
لا يصح هكذا أجاب الامام خالي وذكر الامام خواهر زاده أن هذا رواية ابن سماعة أمافي
ظاهر الرواية لا تسمع دعوى الباقي ولا يأخذها وقد ذكر وجهه في كتاب القواين في خزائن
الواقعات وفي الفصل الثلاثين من جامع الفصولين عن الأصل ادعى داراً فصالحه على بيت

(١) أي في الخلاصة اهـ

منها لم يجز لأعند الإقرار ولا عند الإنكار المتبوعين عن حقه وهو على دعواه في الباقي بخلاف الصلح على بعض دينه أقول ولو ادعى شاة فصالح على صوفها يجزى للصلح جاز عند الثاني فعلى هذا ينبغي أن يجوز في مسألة الدار عنده أيضا قال فالوجه أن يزيد درهما في البذل فيصير عوضا عن حقه فيما بقي أو يلحق به ذكر البراءة عن دعوى الباقي وهكذا في الهداية وشروط القاضى ظهير الدين وذكر في المحيط أنه جاز على بيت من المدعى أنه أخذ بعض حقه وترك بعضه وفي زعم خصمه أنه فداه بمبته ثم لو ادعى الباقي قبل تسع وقيل لا ولو صالح على بيت من دار أخرى للمدعى عليه جاز ثم لا تسمع دعواه اتفاقا وفي الفصل التاسع من دعوى البزازية ادعى دارا فأنكر فصولح على نصفها ثم برهن المدعى على أن الدار ملكه فالمذكور في أكثر الفتاوى أنه يقبل وهذا بناء على عدم جواز الصلح على بعض المدعى في مثل هذه الصورة على ما ذكره في المختصر والهداية وأنه على خلاف ظاهر الرواية ووجهه أنه لا تنفي بعض حقه وترك الباقي ونهاية التعلل أن يحمل على الإبراء والبراء متى لاقى عينا لا يصح فصار وجوده وعدمه سواء بخلاف ما إذا ادعى على أخيه نصف ما في يده بحكم الميراث وأنكر وصالح على بعضه ثم برهن على الميراث حيث لا يصح ولا يأخذ باقي حصته لأن الصلح قد تم بزعم المدعى أن ما أخذه بعضه ملكه وبعضه ملك المدعى عليه وما تركه فبعضه ملكه وبعضه ملك المدعى عليه فيكون ما أخذ من ملك المدعى عليه عرض ما ترك من ملك نفسه عليه وصار هذا كما لو شرط في المسئلة الأولى مع بعض المحدث الذي أخذ المدعى دراهم معلومة فدفعها المدعى عليه فانه حيلة يقطع بها دعواه لانه لما أخذ بعض حقه فقد جعل بازا الباقي دراهم وباعه بهامته واستوفى البذل فينتفع المدعى أو يلحق به ذكر البراءة عن دعوى الباقي بأن يقول برئت من هذه الدار أو برئت من دعواي فيها وهذا الكلام من صاحب الهداية نص على الشرقيين قوله برئت وبين قوله أبرأت كائن عليه في الذخيرة أنه لو قال أبرأتك من هذا العبد أنه يتدعيه بعده لانه أبرأ عن الضمان الواجب فيبقى أمانة في يده فيصح دعواه حال قيام العين واستملاكه لاحتلاله كائن عليه في غير الذخيرة ولو قال برئت من هذا العبد أو من هذا العين لا يصح دعواه بعده وكان بريئا أما لو صالح على قطعة دار أخرى لا يقبل المدعى بعده إجماع الصححة الصلح وبه كان يفتي الامام ظهير الدين قال بكر رحمه الله هذه رواية ابن سماعة وفي ظاهر الرواية يصح الصلح ولا يصح الدعوى بعده وإن برهن كافي مسألة الميراث والصلح على قطعة أخرى من دار أخرى وعليه عزول السرخسي في شرح الكافي كما ذكره في النهاية ووجهه أن الإبراء لا يفيق الدعوى الإبراء عن العين لا تصح كما تقر ولكن الإبراء عن دعواه صحيح فإن المدعى كان يتدعى كل الدار لنفسه فبأخذ البعض وأبرأ عن دعوى الباقي فيصح من مجموعة دعه افندي صالح على بعض ما يدعيه لم يصح لانه لا يمكن جعل ذلك معاوضة لأن ملكه لا يصلح عوضا عن بعض ولا إسقاطا لأن إسقاط العين لا يصح وأما إذا ادعى بعضا فصالح على بعض منها يصح لانه يمكن جعل الصلح معاوضة ملخص ما في القاعدة قرينة ما من أوائل الدعوى فالخاصل أنه إذا صولح على أجود من حقه وأنقص قدرا من حقه لا يجوز أن صالحه على أقل من حقه قدرا أو

جودة أو على مثل حقه جودة وانقص قدر من حقه جاز في ضمان في الصلح عن الدين •
 رجل له على رجل ألف درهم جياذة فاصطلمها على عشرة دنانير واقترقا قبل القبض بطل ولو
 صلح من الجياذة على التهرجة جاز ولا يكون صرفا بل يكون اسقاطا بصفة الجود وقد كان
 لو كان الجياذة حالة فصالحه على بهرجة إلى أجل جاز إلا أن أصل المال إذا كان قرصا
 وصلحه إلى أجل لا يصح التأجيل فاضيفان من المثل المزبور • (التجريد) إذا كان الدين
 وجلا فصالح على بعضه عاجلا فالصلح باطل تارة ثانية من كتاب الصلح • ولو صلحه
 من ألف درهم على مائة درهم واقترقا قبل القبض لم يطل الصلح وكذا في كل صلح وقع
 على بعض الدين لأنه شرط غاية البيان في باب الصلح في الدين من كتاب الصلح • صلح عن
 دعوى كرم أو دار على دراهم أو صلح عن مائة على نصفها فالقبض قبل الاقترقا ليس
 بشرط منية المصطفى في كتاب الصلح • فلو صلح على سكنى دار مائة سنة صح وإن أبدا أو
 حتى يموت لا كفا في الاجارة بزارة في أوائل الصلح • ولو صلحه على دار أخرى أو على
 أرض أخرى جاز باتفاق الروايات فاضيفان في فصل الصلح في العقار • اذ هي أرضا
 في يد رجل أنه فاصطلمها على أن يزرعها الذي في يده خمس سنين على أن يكون رقبة الأرض
 للمدعى جاز ذلك من المثل المزبور • صلح عن دعوى عبده على خدمته شهر جاز وعلى
 عتده شهر الميجز وكذا في الدار والنخل على غلة الدار وغرة النخل لا يجوز بزارة في الثالث
 من الصلح • (نخل) لو ادعى قنا فاصطلمها على نقد وجمل والقن هالك أو لا جاز أما في القائم
 فلا نه عين بدين وأما الهالك فلا أن الواجب هو القيمة وهي دراهم أو دنانير فقد صلح على عين
 حقه ولو صلحه على طعام أو عرض فلو كان القن قائما جاز لا ولو هالك لا للدين بدين ولو لم يكن
 فيه أجل جاز لو بعينه والأفان دفعه في المجلس جاز لا لو بعده قيل هذا عند أبي حنيفة اذ روى
 عنه ما أن من باع ماله عنده ثم بعينه في المجلس لم يجز البيع وقيل هذا قول الكل ويكون هذا
 رواية عن أصحابنا أن من باع شيا بغير عينه من كلب أو وزني ثم بعينه في المجلس يتقلب جازا
 ويجعل التعيين في المجلس كتعين عند العقد وذكر أنه من باع ماله في ملكه ثم حله وسله
 في المجلس لم يجز هو الصحيح ولو صلحه على ثياب موجهة والقن هالك لم يجز لأنها تثبت ديننا
 في الذمة لا لسلامة عدم شرط صحة السلم فلم يجز في الثلاثين من جامع الفصولين • ومن
 أصر (١) بأداء نصف دين عليه غدا على أنه يرى مما زاد أن قبل يرى وإن لم يف عاديته وإن
 لم يوقت (٢) لم يعد وكذا لو صلحه من دينه على نصف دفعه إليه غدا فهو يرى مما فضل على
 أنه إن لم يدفعه غدا فالكل عليه (٣) وإن أبرأ من نصفه على أن يعطيه ما بقي غدا فهو يرى •
 أذى الباقي أولا ولو علق (٤) صريحا كذا أدبت إلى كذا أو إذا أومس لا يصح وقاية في
 كتاب الصلح • اذ هي رجل مالا في يدي رجل كالأرض والعبد وغيرها وادعى كله
 أو بعضه والمذمى عليه مقربة أو حاضر ساكت فاصطلمها على شيء فإن ما وقع عليه الصلح لا يحتل
 أما أن يكون دراهم أو دنانير أو كيليا أو وزنا أو حيوانا أو ثيابا ولا يحتلوا أما أن يكون معينا أو
 موصوفا غير معين أو وقع الصلح عن منفعة أما إذا وقع على دراهم بغير عينها فالشرط فيها
 بيان مقدارها ويقع على الجياذة من قدر البلد وإن كان في تلك البلد فتؤد مختلفا فيقع على

انقروى في

(١) أي قال أذالي خمسة مائة غدا على
 أنك ترى من الباقي فقبل يرى وإن لم
 يؤذ الجمانة في الغدا عاديته وهذا عند
 أبي حنيفة ومحمد ومهما لقه وعند أبي
 يوسف رحمه الله لا يعود دينه كذا
 في صدر الشريعة •

(٢) أي إن لم يوقت الأبرأ بل قال أذالي
 خمسة مائة ولم يقل غدا في هذه الصورة أن
 لم يؤذ الدين لم يعد دينه لأنه أبرأ مطلقا
 كذا في صدر الشريعة •

(٣) ففي هذه الصورة أن قبل يرى من
 الباقي وإن لم يؤذ في الغدا فالكل عليه كافي
 المسئلة الأولى وهذا بالاجماع كذا في
 صدر الشريعة •

(٤) أي قال إن أدبت إلى كذا فانت يرى
 من الباقي لا يصح لأن الأبرأ المطلق تعليقا
 صريحا لا يصح فإن الأبرأ فيه معنى
 التملك ومعنى الاسقاط فالاسقاط لا ينافي
 تعليقه بالشرط والتعلق ينافيه فإمينا
 المعنيين وقلنا إن كان التعليق صريحا
 لا يصح وإن لم يكن صريحا كافي المسئلة
 المذكورة يصح كذا في صدر الشريعة
 في الصلح •

الغالب منها وان لم يكن لبعضها غلبة على البعض فلا يجوز الصلح مالم يبين نقد انهما مع بيان
 القدر ويجوز الصلح عليها حالة ومؤجلة وقبض ما وقع عليه الصلح في المجلس قبل الافتراق
 ليس بشرط لان ما وقع فيه الدعوى عين يتعين للعقد فاذا افتراق قبل قبض البذل فقد
 افتراقا عن عين يدين والافتراق عن عين يدين في غير الصرف والسلم وما يطله النساء لا يطل
 العقد هذا اذا كانت الدراهم غير متعينة واما اذا كانت متعينة جاز الصلح ولا يحتاج الى
 بيان القدر والوصف ولكن لا يتعلق العقد بعينها لان الدراهم والدنانير في عقود المبادلات
 لا يتعينان حتى ان المدعى عليه لو اراد ان يمنعهما ويعطى المدعى مثلهما كان له ذلك ولو
 هلك في يده قبل التسليم الى المدعى او استحققت لا يطل العقد وعليه تسليم مثلهما وان
 اختلفا في قدرهما وصفتهما بعد الهلاك فانهما ما يتخالفان ويتراذان الصلح وكذا الصلح
 اذا وقع على الدنانير فهو كما اذا وقع على الدراهم في جميع ما ذكرنا ولو صالح في دعواه على
 كيلي كالمخطة والشعير او على وزني كالخديد والصفران كان عينا واذ اضاف العقد اليهما وهو
 حاضر او غائب بعد ان يكون ذلك في ملك المدعى عليه صح الصلح ووقع على ما سمي من
 الكيل والوزن وان اشار اليه ولم يسم الكيل والوزن جاز ويتعين ذلك وان كان موصوفا
 في الذمة فان شرطه بيان القدر والوصف وبيان الاجل ليس بشرط وان بين الاجل جاز
 ويثبت الاجل والاصل ان الكيلي والوزني اعيانهم ما سلع واصفاهما غير فاذا عينا تعلق
 العقد باعيانها فاذا اوصفها ولم يعينها صار حكمها حكم الدراهم والدنانير ولو صالحه على ثياب
 ان كانت معينة جاز الصلح والشرط الاشارة لا غير وان كانت غير معينة فلا يجوز الصلح مالم
 يأت بجميع شرائط السلم لان الثياب لا تثبت دينافي الذمة الا على اعتبار شرائط السلم فلم
 صالح عن دعواه على حيوان او على ما يجوز فيه السلم بلهما اتاه فلا يصح الصلح الا اذا كان
 عينا ولو صالح عن دعواه على منفعة معلومة ان كان ذلك مما يجوز ورود عقد الاجارة
 عليه صح الصلح وان كان مما لا يجوز ورود عقد الاجارة عليه لا يصح الصلح ثم الصلح اذا وقع
 على مال اعتبر جوازه بالبيع فاذا كان ما وقع عليه الصلح يصح ان يكون غناؤه ببيعها بصلح
 ان يكون بدلا في عقد الصلح ويجوز الصلح عليه من الدعوى وان كان ما وقع عليه الصلح
 من دعوى على منفعة اعتبر جوازه بالاجارة فان كان مما لا يجوز ورود عقد الاجارة عليه جاز
 الصلح والا فلا من صلح شرح الطحاوي (بس) الصلح على مال لا يخلو عن خسة او وجهه
 وجهه يحتاج الى ذكر القدر فقط ووجه يحتاج الى ذكر القدر والصفة ووجهه الى
 قدر وصفه ومكان تسليم وجهه الى صفة واجل ووجهه الى اشارة وتعيين اولها صلح على
 دراهم او دنانير او فلوس اذا التماثل بغنى عن بيان الصفة فيقع على نقد غالب في البلد ثانيا
 صلح على ثبرا وزني او كيلي لا اجل ولا مؤنة له فيحتاج الى قدر وصفه اذ هذه
 الاشياء اهل ثلاثة اوصاف جيدة وردى ووسط وايس بعضها باغلب من بعض عند الناس
 فلا بد من بيان وثالثها صلح على كيلي او وزني بماله حل ومؤنة فيحتاج الى قدر وصفه
 وكذا الى مكان تسليمه عند أبي حنيفة كافي السلم ورابعها صلح على ثوب فلا بد من بيان ذرع
 وصفه واجل اذ الثوب لم يكن دينافي الذمة الا في السلم وهو عرف وجلاوليس هذا

ككيلي ووزني اذ لا يجوز فيه السلم والقرض ولو بين الاجل يرد حكمه الى السلم ولو لم يبين
 فالى القرض وأما الثوب دين في الذمة فليس له الا السلم فلا يرد الى السلم وخامسها صلح على
 حيوان ولا يجوز الا بعينه اذ الصلح من التجارة والحيوان لا يصلح دين في التجارة في الثلاثين
 من جامع الفصولين • وعجالة المشايخ أن الصلح عن الانكار اذا وقع الدهوى في المال
 معاوضة لمال بالمال بزعم المدعي حقيقة وكذلك بزعم المدعي عليه حكما لان الصلح معاوضة
 عن اليقين بزعم المدعي عليه واليقين مال حكما اذا وجب بسبب دعوى المال لانها وجبت
 بدلا عن المال واهذا فلما ان المدعي عليه اذ ان ل عن اليقين يقضي عليه بالمال لانه
 به كوله منع حق المدعي في أصل الوجه والدليل على أن الصلح عن الانكار في مثل هذه
 الصورة معاوضة المال بالمال حكما في جانب المدعي عليه أنه لو اختلفا في مقدار المصالح
 عنه أو في بدل الصلح أنه ما يتعالفان ويرد بدل الصلح بالعيب اليسير والقاحض كافي البيع
 محيط برهاني في أوائل الصلح • وفي أدب القاضي للخصاف وفي الاقضية أيضا رجل ادعى
 على آخر عينا أو دينافا صطلحا على أن يحلف المدعي عليه عند غير القاضي وهو يرى أنه وباطل
 ولو أقام ينسبة بعد اليقين تقبل ولو لم يكن له ينسبة يحلف ثانيا ولو اصرطلحا على أن يحلف المدعي
 على أنه ان حلف فالمدعي عليه ضامن أو اصرطلحا على أن يحلف الطالب والمطلوب ونصف
 المال على المدعي عليه أو على أن يحلف الطالب اليوم أو على أن يحلف المطلوب اليوم على
 أنه ان لم يحلف اليوم فعليه المال أو على أن يحلف الطالب اليوم على أن ما يأخذه حق الصلح
 في جميع هذه المواضع باطل وكذا في كل موضع على خلاف الشرع خلاصة في السابع من
 القضاء ملخصا • اصطلاحا على أن يحلف المدعي بعق أو طلاق ليحب المال على المطلوب
 حلف لا يجب لانه تعليق الايجاب بالخطر وكذا الواصطلحا على أن يحلف المطلوب بما ذكر
 على أنه يرى مما هو عليه فهو باطل والمال عليه لانه تعليق البراءة بالخطر في أو آخر السابع
 من قضاء البرازية • رجل قال لا تخلى عليك ألف درهم فقال له المدعي عليه ان
 حلفت أنها لا تخلى أدفعها اليك حلف المدعي ودفع المدعي عليه الدراهم قالوا ان أدى
 اليه الدراهم بحكم الشرط الذي شرط فهو باطل وللدافع أن يترد منه لانه هذا
 شرط باطل قاضيان في الصلح عن الدين من كتاب الصلح • صلح السكران جائز و صلح
 المكره لا يجوز في أو آخر الصلح من الخاتمة • قوم دخلوا على رجل في بيته ليلا أو نهارا
 وشهروا عليه السلاح حتى صالح مع المقر جازع دأبى حنيفة رحمه الله وعندهما لا يجوز
 لان عنده الاكرام لا يتحقق من غير السلطان وعندهما يتحقق (١) وان كان دون السلاح
 مما لا يقتل به سر بها فان كان نهارا في مصر لا يكون مكرها و جاز صلحه بالاجماع وان كان ليلا
 أو مفارقة كل مكرها من المحيط للسر خسي في باب الصلح الفاسد من كتاب الصلح وكذا
 في الوجيز (المتن) لو صالح المجهوم في السجن لثمة سرقة ونحوها ان كان حبسه الوالي
 أو صاحب الشرط فالصلح باطل لانه مكره وان كان حبسه القاضي فالصلح جائز وجيز في باب
 الصلح الجائر والفاسد من كتاب الصلح • رجل اتهم بسرقة وحبس فادعى عليه قوم
 فصالحهم ثم خرج وأنكر وقال انما صالحتهم خوفا على نفسي ان كان في حبس القاضي فالصلح

(١) وعندهما يتحقق من كل متغاب يتقرر
 على ما أوعدهم والفتوى على قولهما كذا
 في صلح الخاتمة في فصل الإبراء عن البعثن
 نه

(١) قوله وروى محمد بن أبي حنيفة أنه لا يصح في نسخ يصح بمحذوف لا يهرر
اه محصه

(٢) وكذا في العاشر من الأصول وكذا في الثلاثين منه فاعلم المحيط

(٣) وعن الثاني اذ في دارا في بدرجـل فصالحه على مال وسـلم البديل ثم برهن المدعي عليه أن الدالة لا يقبل وان برهن على أنه كان اشتراها من المدعي قبل الصلح بطل ورد بطله اذ كل صلح وقع بعد الشراء لا يصح كذا في صلح البرازية في نوع فيما يشترط قبضه في المجلس وسبق جنس هذه المسائل في التناقص

قال صاحب الجامع في الفصل الذي هو معنى البيع ينبغي أن يبطل الاول لا الثاني كما في الشراء بخلاف الصلح عن دعوى العتق وأصله أن الشراء الثاني فسخ للاول اقتضاء العتق لا يقبل الفسخ ويعرف به ذامسائل كثيرة كذا في مجموعة دده افندي

(ترجمة)

(٤) اذ في واحد على واحد دعوى صحيحة واسطفا جميعا على مائة درهم وبعدهم مدة أعاد المدعي تلك الدعوى والمدعي عليه نسي ذلك الصلح ثم اسطفا على مائة وخمسين درهما ثم تذكر المدعي عليه الصلح الاول فقال لا أعطى زيادة عن مائة درهم لأن الصلح الاول وقع عليه لا يمكن المدعي عليه من ذلك لأن الصلح الثاني مبطل للاول اه

(٥) أي في القبية في مسائل متفرقة من الصلح

جائز لانه لا يجبرس الا بحق وان كان في حبس الوالي لا يصح الصلح مشقلا الاحكام في فمئل فيما يتعلق بكتاب الصلح وكذا في صلح البرازية • وفي السراجيه الصلح بعد الحلف لا يجوز تا تاريخية في الفصل العاشر من كتاب الصلح • ويصح بعد حلف المدعي عليه دفعا للتزاع باقامة البينة اشياء من كتاب الصلح • (عك) اذ في عليه مالا وحلف ثم ادعى المدعي عند قاض آخر فصول يصح • (ج) الصلح بعد الحلف لا يجوز وفي الاسرار أنه لا يصح وهكذا في نكت السيرازي وقيل يصح وروى محمد بن أبي حنيفة أنه لا يصح (١) وجه عدم العصة أن البيز بدل من المدعي فاذا حلفه فقد استوفى البديل فلا يصح من صلح القبية (٢) وفي المنتقى في كتاب الدعوى كل صلح بعد صلح فالثاني باطل وكل صلح بعد شراء فالصلح باطل والشراء بعد الشراء فالشراء الاخير احق والاقل باطل وان كان الصلح أولاً ثم اشترى بعد ذلك أبرت الشراء الاخير وأبالت الصلح الاول قال رحمه الله قال القاضي الامام الاستاذ رحمه الله قوله في المنتقى الصلح بعد الصلح باطل المراد الصلح الذي هو اسقاط أو اذ كان الصلح من عوض ثم اسطفا على عوض آخر فالثاني هو الجائز وانفسخ الاول كالبيع (٣) خلاصة قبيل القدم الثالث من البيوع • يكى يربكى دعوى كرد بروجهى درست و صلح درست كرد برصد درم بعد آرز شد كاهمان دعوى باز كرد و مدعى عليه را آن صلح فراض شد بود باز صلح كرد برصد و بنجام درم بعد از آن صلح يمين باد آمدش مى كويد من زيادت از صدرم كه صلح اول بوده است ندمم تو انذير كه صلح دوم مبطل صلح اول بود (٤) قاعدة في كتاب الدعوى • وفي الذخيرة ذكر في بعض الكتب اذ اصالح على مال ثم أعاد الصلح على مال آخر اذا كان البديل الثاني مثل البديل الاول فالصلح هو الاول دون الثاني وان كان الثاني أكثر من الاول أو دونه فالصلح هو الثاني وهو نظير ما لو باع ثم باع ثانياً تاريخية في الحادى عشر من الصلح • وفيه (٥) برقم نجم الاثمة الحكيمى وظاهر الدين المرغينانى وبرهان الدين صاحب المحيط والمنتقى الصلح ينتقض بقضيهما وقال قاضيان صالح عن عشرة بنجمة ثم نقضا الصلح لا ينتقض لأن الصلح بجنس حقه اسقاط والساقط لا يعود وقال أستاذنا وهو الاشبه بالصواب والصواب أن الصلح اذا كان بمعنى المعاوضة ينتقض بقضيهما وجواب الباقيين محمول على هذا اذا كان بمعنى استيفاء البعض واسقاط البعض لا ينتقض بقضيهما وفي البرازية وجمع الفتاوى عن المبسوط بعد تمام الصلح بينهما باقراضى ليس لواحد منهما أن يرجع منه من مجموعة دده افندي • استحق بدل الصلح وهو عين يرجع المدعي على دعواه ان كان الصلح عن انكار وعن اقرار أعاد المدعي به من صلح منية المفق • وجعل له على رجل ألف درهم فصالحه على مائة وقبض المائة ثم استصفت المائة فانه يرجع عليه بمائة ولا يبطل الصلح سواء كان الصلح بعد الاقرار او بعد الانكار وان صالحه من الدراهم على دنانير وقبض الدنانير ثم استصفت الدنانير بعد اقرارها بطل الصلح وأن استصفت قبل الاقرار يرجع بمنثل تلك الدنانير عليه ولا يبطل الصلح قاضيان في العلم عن الدين • فالجاءل ان الصلح اذا وقع على سبيل الخط والاسقاط لا على جهة المعاوضة بان وقع الصلح على دين فعند ورود الاستحقاق يرجع بمنثل بدل الصلح ولو وقع الصلح على سبيل المعاوضة بأن وقع الصلح

على

على خلاف جنس المدعى فعند الاستحقاق يرجع الى أصل دعواه هذا اذا استحق بدل الصلح فان استحق المصالح عنه كما لو ادعى دارا فصالح المدعى عليه وأخذ المدعى بدل الصلح ثم استحق الدار من ذى اليد كان له أن يرجع على المدعى ويسترد منه ما يدفع اليه خزانة المفتين في استحقاق البيوع * ادعى دارا وصالح وأخذ بدل الصلح ثم استحق الدار في يد المدعى عليه يسترد بدل الصلح على كل حال أما اذا كان مقررا فلا نه بمنزلة البيع فيرجع بالثمن وكذا اذا كان منكر الان المدعى يزعم أنه باعه بالبدل فيأخذ برزعه من موجبات الاحكام اقطلوبغا في دعوى الصلح * ولو استحق بعض المصالح عنه يسترد حصته من البدل كما اذا ادعى الابن بالارث وقال لا وارث غيري فصالح ثم ظهرت الزوجة فأخذت من المصالح عنه بالبرهان فالمدعى عليه يأخذ من بدل الصلح ثمنه من دعوى القاعدية ملخصا * وفي العناية وصلح الاجنبي يقف على الاجازة الا أن يضيف الى نفسه أو ماله أو يعين بدله فيسلمه أو يضمنه فان استحق البدل أو رد عليه بعيب فلا شيء عليه الا في الدراهم لو ضمن صاحبها حيث يرد مثله اضمائنا في ضمان صلح الفضولي * وفي الاصل صلح الفضولي المدعى على دراهم ثم امتنع عن الاداء قال محمدان أضاف العدة الى نفسه أو ماله أو ضمن بدله أجبر على أدائه لان الاضافة الى أحدهما التزام بالتسليم فيلزمه الخروج عن عهدة التزامه وان لم يضيف الى أحدهما ولم يضمنه لم يجبر لانه عدة ولا عهدة لعدة من المهل المزبور * ولو ادعى رجل حقا في دار في يد رجل أو ادعى ككل الدار فصالحه المدعى عليه على دراهم مسماة أو على أن يترك الخصومة ورجل شفع هذه الدار التي ادعاها المدعى (١) فأراد ان يأخذ بالشفعة من المدعى عليه بهذا الصلح لا يكون له ذلك ولو جرى الصلح بين المدعى والمدعى عليه على أن يعطى المدعى للمدعى عليه دراهم مسماة فيأخذ الدار كان للشفيع فيه الشفعة وجه الفرق ظاهر قاضيان في الصلح عن العقار * واذا جرى الصلح بين المتداعيين وكتب الصلح وفيه ابراء كل واحد منهما صاحبه عن الدعوى ثم ظهر أن الصلح وقع باطلا بفتوى الائمة فأراد المدعى أن يدعى ما ادعى لانصع دعواه للابراء السابق واختار أنه تسع لان هذا ابراء في ضمن صلح فاسد فلا يعمل (٢) بجمع الفتاوى في فصل ما يشترط فيه قبض بدل الصلح من كتاب الصلح * ادعى على آخر ما لا فادعى المدعى عليه ابراء عن جميع الدعاوى مطلقا من غير تاريخ يجعل على أن يكون ابراء بعد الموجب حتى يكون صحيحا من دعوى القاعدية ملخصا * الابراء بعد قضاء الدين صحيح لان الساقط بعد القضاء المطالبة لأصل الدين فيرجع المديون بما أداء اذا أبرأ ابراءة اسقاط واذا أبرأ ابراءة استيفاء فلا رجوع واختلفوا فيها اذا أطلقها كذا في الذخيرة من البيوع وصرح به ابن وهبان في شرح الهبة أشباه في المداينات * الابراء هل يعمل في الربا أم لا أجاب علاء الائمة الخياطى أنه يبرأ اذا كان الابراء بعد الهلاك (٣) من مديات القنية وكذا في الاشياء من كتاب المدعى في الفن الثاني وفيه تفصيل وتوضيح * قال في الاصل وكل حق لا يجوز الرهن به لا يجوز الابراء عنه قاضيان في الكفالة بالمال (٤) (٥) أبرأه عن حقه ليصلح مهمه عند السلطان لا يبرأ وهو رشوة ولو أبى الاضطجاع عند امرأته فقال لها أبرئيني من المهر فأضطجع معك فأبرأته قيل لا يبرأ وقيل

(١) قوله ورجل شفع الى قوله لا يكون له ذلك كذا في جميع النسخ التي بأيدينا وفيه من الحرازة ما لا يحق لكن المامنى المراد منه واضح وهو أن من يستحق الشفعة في الدار لو بيعت منه لا يس له ان يأخذ من المصالح بالشفعة اه معصمه (٢) واختار أنه يصح الدعوى والابراء والاقرار في ضمن عقد فاسد لا يمنع صحة الدعوى لان بطلان المتضمن يدل على بطلان المتضمن ولدفع هذا الاختار أئمة خوارجهم أنه يجوز ابراء العام في وثبة الصلح بالخطيل على الاستيثاق بأن ينتر الخصم بعد الصلح ويدعوى ابراءه عما غير داخل تحت الصلح أو ينتر بأن العين له اقرارا غير داخل تحت الصلح ويكتب كذلك فان حاكما لو حكم بطلان هذا الصلح لا يفك المدعى من اعادة دعواه كذا في آخر التاسع من دعوى البرازية * (٣) وفي القنية تفصيل وفي المنية الكبرى فوجب أن يصح ابراء كما أجاب علاء الائمة وعليه الاعتماد * ولا يجوز ابراء عن الربح في المضاربة الا اذا كان مستهلكا كذا في فتاوى يحيى أفندي المرحوم ومثله مذكورة في التناثرانية في الفصل الثلاثين من كتاب المضاربة * ٦١

يبرأ لأن الأبراء للتودد الداعي إلى الجماع قال عليه الصلاة والسلام تهادوا تحابوا بخلاف
الأبراء في الأول لأنه مقصور على إصلاح المهتم وإصلاح المهتم مستحق عليه ديانة وبذل المال
فيما هو مستحق عليه حد الرشوة قنية في الهبة في باب الأباحة • وفي الأصل قضى
الكفيل بالنفس دين المكفول به على أن يبرئ الطالب عن الكفالة بالنفس جازاً القضاة
وبرئ عن الكفالة بالنفس أما لو قال الكفيل أعطيك عشرة على أن تبرئني عن الكفالة
بالنفس فأبرأ الطالب على ذلك لا يسلم العوض للطالب على الروايات كلها لأنهم بارشوة
وهل يبرأ الكفيل في رواية أبي حفص لا يبرأ وفي رواية أبي سليمان يبرأ ولو قال الكفيل
أفكرك الالف التي لك عليه على أن أرجع جهاء إلى المطلوب أن لم يشترط براءة عنه عن الكفالة
مع الرجوع لأصح القضاء ويقي كفيلاً بالنفس ويرجع الكفيل على الطالب بما آذاه إليه
لعدم سلامته للطالب وإن شرط براءة عنه عن الكفالة مع القضاء فالقاضي والكفيل برئ
باتفاق الروايات (١) ضمانات الكفيل قبيل الضمان في كفالة المعاليك • رجل قال لمدنيونه
أن لم تقض مالي عليك حتى تموت فأنت في حل • فهو باطل لأنه تعليق والبراءة لا تختمل التعليق
ولو قال رب الدين أذمت فأنت في حل فهو صحيح لأن هذا وصية ولو قالت لزوجها المريض أن
مت في مرضك هذا فأنت في حل من مهرى أو قالت مهرى عليك صدقة فهو باطل (٢) لأن
هذه مخاطرة وتعليق ولو قال الطالب لمدنيونه أذمت فأنت برئ من الدين الذي لي عليك جاز
ويكون وصية من الطالب للمطلوب ولو قال إن مت فأبرأ من ذلك الدين لا يبرأ وهو
مخاطرة كقوله إن دخلت الدار فأنت برئ من مالي عليك لا يبرأ ولو قالت المريضة لزوجها إن
مت من مرضي هذا فمهرى عليك صدقة أو قالت فأنت في حل من مهرى فمات من ذلك
المريض كان مهرها على زوجها لأن هذه مخاطرة لا تصح فاضيجان في أواخره المرأة مهرها
من كتاب الهبة • قال لمدنيونه أذمت فأنت برئ من دين لي عليك قال أبو القاسم الصفار
صح وصية ولو قال إن مت لا يبرأ للمخاطرة من وصايا القنية في باب ما يجوز به الوصايا وما
لا يجوز • قال لغريمه إن علمت لي عمل كذا فمخوأن يقول إن خطبت في صبي هذا وإن حملت
مساعى هذا إلى منزلي فأنت برئ من العشرة التي لي عليك فسمع وفعل ذلك هل يبرأ قال نعم
وإن كان هذا من حيث الصورة تعليق البراءة بالشرط لكن أمكن حمله على الإجارة
فحمل عليها حتى لو ذكر عملاً لا يجوز الإجارة عليه فهو أن يقول إن قت أو قعدت أو نظرت
لا يبرأ • من إجارة القاعدية • قال حلفني من كل حق هو لك على ففعل وأبرأ برئ عند
الثاني فيما علم وما لم يعلم وعليه الفتوى إذا أبرأ عن الحقوق المجهر وله جازع عندنا بعوض
وبدونه قال جعلتك في حبل الساعة أو في الدين يبرئ في الساعات كلها والدابر قال لا خير
لأخصمك ولا أطلب منك شيئاً إلى قبلك فهذا ليس بشئ قال تراجل كردم (٣) وله عليه دين
يبرأ ولو قال هم غريمي تراجل كردم (٤) يبرأ غريمه ولا يدخل تحته الإجارة الطويلة بزازية
في الثمات من كتاب الهبة • رجل له على رجل دين فبلغه أن المديون قد مات
فقال جعلته في حل أو قال أبرأته ثم ظهر أنه حي ليس للطالب أن يأخذ منه لأنه وهدبه منه
بغير شرط رجل غصب ثوباً أو دابة أو دراهم وهي قائمة فأبرأ برئ الغاصب عن ضمان الغصب

(١) انظر إلى ما في الخاتمة قبيل فصل
الكفالة بالمال •

(٢) كذا أفتى ابن نجيم رحمه الله •
وما في القنينة والخاتمة مخالف لما في
الوقاية الآن يقال إن إذا فيما في القنية
والخاتمة ليس للشرط والوجه الآخر
أن هذا تعليق الوصية بالشرط وهو يجوز
لا تعليق الأبراء بالشرط لأنه يأباه الكلام
الآتى بعده •

(ترجمة)

(٣) جعلته لك حلالاً •

(ترجمة)

(٤) جعلته لكل غريم حلالاً •

(١) بخلاف قوله خرجت من هذه الدار كذا في الرابع عشر من دعوى الخلاصة (٢) وقدمت في كتاب الدعوى في فصل الأبراء في الحاشية أنه ذكر في القاعدة هذه المسئلة في الدعوى في موضعين وذكر في كتاب الصلح أيضاً (٣) لأن الأبراء من دعوى العين جائزة كذا في الكافي ثم عبارة صدر الشريعة تدل على أن قوله أو يرى من الأبراء كما يدل عليه تعليل الكافي أيضاً أي يقول المدعي للمدعي عليه أبرأتك عن دعوى الباقي وما ذكره صاحب الكفاية من أن الأبراء عن ٣٤٣ الدعوى صحيحة وإن كان الأبراء عن العين لا يصح فإن

من قال لغيره أبرأتك عن دعوى هذا العين يصح الأبراء حتى لو أذاعه بعد ذلك لا تسمع يوافقه ولكن عبارة الهداية تدل على أنه ثلاث من البراء أي قال المدعي قد برئت من هذه الدار أو قد برئت من دعوى هذه الدار فهو جائز حتى لو أذاع بعد ذلك وجاء بينة لا تقبل أما لو قال أبرأتك من هذه الدار أو قد أبرأتك عن خصومتى في هذه الدار فهذا أو ما له باطل فله أن يخصمه فيها بعد ذلك كذا في الذخيرة وقال في غاية البيان وعن محمد بن قال رجل لا تحر أبرأتك من هذه الدار أو من خصومتى في هذه الدار وأبرأتك عن دعوى أو برئت من هذه الدار جاز ولا حق له فيها فعلم به هذا أن ما قاله بعضهم في شرحه ناقلاً من الذخيرة أن صورة الأبراء أن يقول برئت من هذه الدار أو برئت من دعوى في هذه الدار لا قوله أبرأتك عن هذه الدار أو عن خصومتى في هذه الدار فان ذلك باطل فيه نظر لأن معناه أنه لا تسمع بينته على المخاطب في دعوى الدار بعد قوله أبرأتك ولكن تسمع على غيره ولا تكون البراءة ثابتة في حق غيره لأنه خاطبه خاصة بخلاف قوله برئت حيث لا تسمع بينته على المخاطب ولا على غيره الأبراء إلى ما قال في الوقعات في باب الدعوى بعلامة الواو رجل ادعى على رجل داراً ثم قال المدعي للمدعي عليه أبرأتك عن هذه الدار أو عن خصومتى في هذه الدار أو عن دعوى في هذه الدار كماه باطل حتى لو ادعى بعد ذلك تسمع ولو أقام البينة تقبل بخلاف

ويصير المصوب أمانة في يده وكذا لو قال المصوب منه ملئت من الغصب برئ الغاصب عن الضمان وإن كان المصوب مستمكاً برئ الغاصب عن الضمان للقيمة لأنه أبرأه عن الدين والدين يقبل الأبراء فأما إذا كان المصوب قائماً كان التحليل أبرأه له عن سبب الضمان فتصير العين أمانة في يده عندنا وعلى قول زفر لا يبرأ عن ضمان الغصب رجل خاصم رجلاً في دار ثم قال للمدعي عليه قد أبرأتك عن هذه الدار وعن خصومتى في هذه الدار أيضاً وعن دعوى في هذه الدار وذكر الناطق أن جميع ذلك باطل وله أن يخصمه فيقيم البينة فإخذ الدار ولو قال قد برئت من هذه الدار أو قال برئت من دعوى في هذه الدار صرح ذلك ولا حق له فيها ولو أقام البينة لا تقبل ولو قال أنا برئ من هذا العبد أو قال خرجت من هذا العبد (١) ليس له أن يدعي بعد ذلك لأنه أخبر عن البراءة فثبتت البراءة أما في الوجه الأول صرح بالأبراء عن العين أو عن الدعوى والخصومة وذلك باطل رجل قال لا تحر حلالي من كل حق لك علي ففعل وأبرأه فان كان صاحب الحق عالماً بما عليه برئ المديون حكمه وديانة وإن لم يكن عالماً ببرأه في الحكم ولا يبرأ ديانته في قول محمد رحمه الله وقال أبو يوسف يبرأ وعليه الفتوى لأن الأبراء اسقاط والجهالة لا تمنع صحة الاسقاط فإن المشتري إذا أبرأ البائع عن العيوب صح أبرأه عند الكل وإن كان لا يعلم بالعيوب فاضحيان في فصل براءة الغاصب والمديون مثل من شمس الأئمة السرخسي في الأبراء عن الخصومة في كرم مثلاً هل يكون بيز قوله أبرأتك عن كل دعوى وخصومة لي في هذا الكرم وبين قوله برئت أو أنا برئ من كل دعوى وخصومة لي في هذا الكرم فرق أجاب أن خصمه في الثاني فقال قبلك أو عليك فلا والآنم وذلك أنه في الأول لو ادعى بعد ذلك في هذا الكرم على الذي أبرأه لا تسمع وعلى غيره تسمع وفي الثاني سواء ادعى على هذا أو على غيره لا تسمع (٢) من دعوى القاعدية إذا قال أنا برئ من هذا العبد أو من هذه الدار ثم أذاعه وأقام بينة لم تقبل منه لأن البراءة من العين براءة من ملكه ومن كل حق هو فيه (٣) إلا أن يدعي - فاحادثاً بعد البراءة وما يقال إن البراءة من العين لا تصح معناه أنه لو برئ من عين مملوكة لا يطل ملكه من دعوى القاعدية ولو قال برئت من هذا العبد أو العين لا تصح دعواه بعده وكان برياً أمالاً صالح على قطعة دار أخرى لا تقبل الدعوى بعده إجماعاً لصحة الصلح وبه كان يفتي الإمام ظهير الدين قال بكر هذه رواية ابن جماعة وفي ظاهر الرواية يصح الصلح ولا تصح الدعوى بعده وإن برهن كافي بمسئلة الميراث والصلح على قطعة دار أخرى وعليه قول السرخسي في شرح الكافي كما ذكر في النهاية ووجهه أن الأبراء لا يقي عينا ودعوى الأبراء عن العين لا تصح كما تقرر لكن الأبراء عن دعواه صحيح فإن المدعي كان يدعي جميع الدار لنفسه فبأخذ البعض أبرأه عن دعوى الباقي برأية في التاسع من دعوى الصلح *

• (في صلح الأب والوصي) •

ولو قال برئت من هذه الدار أو قال برئت من دعوى في هذه الدار لا تقبل بينته بعد ذلك وكذا إذا قال أنا برئ من هذا العبد فليس له أن يدعي بعد ذلك لأن قوله أبرأتك عن خصومتى في هذه الدار خطاب الواسعة فله أن يخصم غيره في ذلك بخلاف قوله برئت لأنه أضاف البراءة إلى نفسه مطلقاً فيكون هو برياً فعلم به هذا التعليل أن المراد من البدلان المذكور في الذخيرة صحة الدعوى على غير المخاطب وسماع البينة على غيره بعد أبراء المخاطب فله في هذا يجوز فيه الوجهان وفي الكافي إشارة إليه كذا في عناية الوقاية فانظر إلى ما قال في البرازية في دعوى الصلح والأبراء من كتاب الدعوى والى ما في القاعدية

ولو عفا الولي أو الوصي عن دم ولده الصغير لم يجز لانه تبرع فهو الايمان كان التبرع بحق الصغير
ولو صالحا عن القصاص للصغير على مال أقل من الدية جاز الصلح وضمن الدية لانهم ما يملكان
الصلح والعفو على مال لانه معاوضة مال بما ليس بمال فكان فيه نفع للصغير فوقع الصلح
نافذا لانهم ما قصر افي بدل الصلح لما حطوا عن الدية لان الدية مقدرة شرعا والاحتراز عن الغبن
القليل في البديل المقدّر ممكن فلم يصير القليل معفوا هنا كالكثير فلم يصح والصلح عن القصاص
بعد وقوعه لا يمكن رده فنه عن الدية فصار كلوكيل بالبيع بألف اذ باع وحط من الثمن درهمين
لم يصح لان الثمن مقدّر شرعا ولو هلك المبيع في يده يلزمه أن يبلغ بالثمن الى تمام القيمة (١)
فكذا هذا من المحط للسرخص في باب العفو عن الجنابة من كتاب القصاص وصلى الاب
لوصالح عن القصاص في النفس ذكر في كتاب الصلح أنه لا يجوز وذكر في الجامع الصغير وفي
الزيادات أنه يجوز من المساوي السراجية من الصلح • الاب أو الوصي لو صالح عن قصاص
الصغير على أقل من الدية لا يجوز الصلح ولكن يضمن القاتل تمام الدية ومعنى قوله
لا يجوز الصلح أن يكمل الى تمام الدية ولو صالحا على تمام الدية جاز قاعدة من الصلح في
أوائله • وان أراد الوصي أن يصالح عن قصاص وجب للصغير ان كان في التفرغ فيه
روايتان على رواية صلح الاصل ليس له ذلك وعلى رواية زيادات الاصل والجامع الصغير
له ذلك وان صالح الوصي عن قصاص وجب للصغير وحط من الدية شيئا لا يجوز الخط
من غير فصل بين الفاحش وبين اليسير ولا يخير القاتل وان لزمه زيادة بدل لم يرض به في
السابع من جنابات التناوختية ملخصا • وان صالح الوصي عن قصاص وجب للصغير
وحط من الدية شيئا لا يجوز ما حط ويلغ به الدية النفس وما دونه سواء فلم يجوز والخط من غير
فصل بين الفاحش واليسير والوكيل بالصلح عن القصاص على عشرة آلاف اذا حط
درهما لا يبلغ به الدية والمكن يقف على اجازة الموكل وهنا قال يبلغ تمام الدية لان
بدل القصاص مقدّر شرعا وفي مثل هذا لا يتحمل الغبن أصلا عرف ذلك من مسئلة
الوكيل بالبيع بدل مقدّر ولا يخير القاتل وان لزمه زيادة مال لم يرض به لانه بقدر عليه
الفسخ لان الصلح عن القصاص بعد وقوعه لا يمكن رده فلا يفيد التخير محيط برهاني في
السابع من الجنابات • ولو صالحه من الدم على أقل من الدية وقال ما حطت منها فعلى
جاز ضمانات في الضمان في الصلح عن الجنابة • وللاب أن يصالح عن دم عموه وجب لابنه
الصغير أو المعتوم على الدية (٢) ولو صالح على أقل منها فعلى القاتل تمام الدية وكذلك
مادون النفس من الكافي للحاكم الشهيد في باب الصلح من كتاب الصلح • وليس له
أن يصالح على أقل من الدية فان صالح فقد حقت الدم ولا فود على القاتل ويجبس القاتل
على أن يتم الدية أمالي محمد في صلح الاب عن الدية • وان صالح الاب بحق لصغير على
رجل ان كان منكرا ولم يكن له ينة يجوز برأيه من كتاب الصلح • ذكر في الخانية
والخلاصة والعمادية والحافظية أنه لا يجوز أن يصالح الوصي مع الغريم عن حق الميت
أو الغريم بأقل من الحق ان كان الخصم مقربا أو مقضيا عليه أو وصى بینه عادلة عليه
والاجاز لانه في الاول متلف لبعض الحق فلا يجوز وفي الثاني محصل للبعض بقدر الامكان

(١) وفيه اشكال لانه لا يكون غاصبا ما لم
يسلم المبيع كما في الوكالة الا أن يقال ان الصغير
في يده للمشتري لسبقه حكما
(٢) وله أن يقتصر من النفس ومادونها
وكذا الوصي فيما دون النفس أما في النفس
لا يقتصر ويصالح كذا في صلح خزنة الاكل
من الجنابة وفي الامالي محمد في الصلح عن
الدية والوصي كلاب الا في ختمه اذا وجب
دم لم يكن للوصي أن يقتصر له في النفس
وأما فيما دون النفس فهو يقوم بها كلاب
انتهى وفي البرازية في أواخر الثالث من
الجنابات والوصي يستوفيه فيما دونها
وصالح لافي النفس امتينا وصلحها انتهى

(١) تجب المسئلة المتعلقة بمصلحة الوصي
عن حق الميت أو عن حق الصغير نقلاً عن
العمادية في كتاب الوصايا بند

وفيه من النظر ما لا يحق فيجوز وأما صلحه مع المتدعي على البتيم قبل العكس لأن النظر فيه
وأمر الوصي نظرية وأما البيئة المستورة فعلى أصل الامام كالعادلة وقبل هي في الحكم
كالمعدم ذكره في الحافظة (١) أدب الاوصياء في الصلح • (قع) وصى "أدعى على رجل
أفصل البتيم ولا بيئة له فصالحه بجمه سمائه عن الالف عن انكار ثم وجد بيئة عادلة فله أن يقيمها
على الالف (بح) مثله وكذا اذا وجد الصبي بيئة بعد البلوغ قبل له فافائدة قوله في الكتاب
انه اذا لم يكن للاب أو الوصي بيئة على ما يدعى للصبي فصالح بأقل منه يجوز قال فائدة أنه
يمنع دعواه ودعوى الصبي بعد البلوغ في حق الاستحلاف فليس لهم أن يملقوه وانما لهم
اقامة البيئة فنية في صلح الاب والوصي • (يس) لوله أي للصغير دين فصالحه أبوه
أو وصيه على بعضه ولو وجب الدين بمعاقده أي به أو وصيه مع الخط وضمن عند أبي حنيفة
ومحمد رحمهما الله لا عند أبي يوسف وكيل أبرأ المشتري عن الثمن ولو لم يكن بمعاقده
لم يجز للتبرع في السابع والعشرين من الفصولين • وفي المبسوط للسيد أبي شجاع
صالح الوصي أو الاب عن دين للصبي على بعضه أو أبرأه من وجب بمعاقده غيره لم يصح
صلحه وفاقا وان وجب بمعاقده نفسه صح ولو بغير كثير الغبن وفاحشه ويضمنان القدر
المحسوط عنه عندهما وعند أبي يوسف لا يصح لانه تبرع فصار كالوكيل يبرئ المشتري عن
الثمن فعنده بأخذانه عن الغريم ضمانات في الضمان في تصرفات الوصي • الوصي
لو أبرأ عريم الميت أو أجهله أو حط عنه شيئاً صح عندهما لو عاقد أو ضمن (٢) لا عند أبي يوسف
(٣) ولولزم بقدر غيره لم يصح وفاقا وكذا المتولي لو أبرأ المشتري عن الثمن يصح عندهما
في السابع والعشرين من الفصولين • وذكر الحاكم في شروحه ابراء الاب والوصي
والمتولي المستأجر عن الاجرة يصح فيما باشره ويضمنون للوقف والصغير ويبرأ المستأجر
في القضاء ولا يبرأ فيما بينه وبين الله تعالى وذكر فيها أيضا الاب والوصي لو عاقد الاجارة
يجوز وكذا الوكيل بالاجارة لو ناقض من أحكام الصفار للاستروثني • وصح صلحه
مع المتدعي لوله بيئة أو علم القاضى والا لا في السابع والعشرين من الفصولين • وفي كتاب
الشروط اذا ادعى رجل دعوى في دار يقيم فقبل أن يقيم البيئة ليس للوصي أن يصالح
وبعد ما جاء بالبيئة العادلة وعرف الوصي عدالتهم له أن يصالح قال ثمن الاثمة السرخسي
ساكياً عن ثمن الاثمة الحلواني اذا علم الوصي أن للمتدعي شهوداً وعد ولا يشهدون له بذلك
وانما لا يصالحه قبل اقامة البيئة اذا علم أنه لو أقام المتدعي البيئة يرغب في الصلح بعد ذلك
أما اذا علم أنه لا يرغب في الصلح بعد اقامة البيئة لأبأس بأن يصالحه قبل اقامة البيئة
من الذخيرة البرهانية في أواخر الفصل الخامس من كتاب الصلح • وفي المحيط ادعى
على وصيه ما عينا أو ديناً ما فصالح الوصي فمأخذهما من غير اقرار لم يرجع به الاخر على
الوصي لأن له أن يقول انما صالحت معه لانه أحد لساناً وأكثر جديلاً فقطعت لسانه وجده
ولأن الصلح عن انكار تبرع بالبدل والتبرع مع شخص لا يوجب مع آخر ثم ان أراد غير
المصالح المشتركة مع المصالح فيما أخذته ان كان ما يدعى عنه قائماً في يد الوصي لم يكن له ذلك
وان كان ديناً على الوصي لاستهلاكه ذلك فله المشاركة معه لانه دين مشترك بينهما

(٢) ويظهر منه أنه اذا وقع مال البتيم
مراحمية وعامل بمتاع البتيم فأبرأ من
الربح يصح الابراء ويضمن ولو عامل بمتاع
نفسه يكون الربح له ولا يضمن شيئاً بند
(٣) وفي الاستحسان لا يجوز ما فعله وهو
قول أبي يوسف فالدين على الغريم على
سأله قال في الخلاصة وهذه فريضة مسئلة
ابراء الوكيل بالبيع المشتري عن الثمن
وابرائه عنه قبل قبضه وهو صحيح عندهما
ويلزمه الضمان وباطل عند أبي يوسف
فكذا هذا كذا في الضمان في تصرفات
الوصي من الضمانات القضائية بند

(١) وإذا كبر اليتم وأنكر دين أبيه
وأراد نزع الوصي فالقول له مع يمينه
كذا في دعوى القاعدية في آخره

وان كان الدين مائة مثلاً فصالحه أحدهما على خمسة من لا يجبر المصالح بل يعطى لآخره ربع
الدين خمسة وعشرين وان كان البدل عرضاً خيئةً ذبحاً بالمصالح (١) ضمانات في الضمان
في نصرة فات الوصي * أما البلوغ فليس بشرط في الصلح حتى يجوز صلح الصبي في الجملة
وهو الصبي المأذون اذا كان له فيه نفع أو لا يكون فيه ضرر ظاهر ببيان ذلك أنه اذا
وجب للصبي المأذون على انسان دين فصالحه على بعض حقه فان لم يكن له عليه دينه جاز
الصلح فان كانت له دينه عليه لا يجوز الصلح ولو أخر الدين جاز سواء كانت له دينه أو لا فرق
بينه وبين الصلح لان تأخير الدين من أعمال التجارة والوصي المأذون في التجارة كالبائع
بدائع في أول كتاب الصلح

• (في الصلح عن الامانات) •

رجل أودع رجلاً شيئاً فقال المودع ضاعت الوديعة أوردتها عليك وأنكر صاحبها الرّد
أو الهلاك كان القول للمودع مع اليمين ولا شيء عليه فان صالحه صاحب الوديعة بعد ذلك
على شيء فهو على وجوه أحدها أن يدعى صاحب المال الايداع فقال المستودع ما أودعني
شيئاً ثم صالحه على شيء معلوم جاز الصلح في قولهم لان الصلح يبي جوازه على زعم المدعي
وفي زعم المدعي أنه صار غاصباً بالحد فيجوز الصلح معه والوجه الثاني اذا ادعى صاحب
المال الوديعة وطالبه بالرد فأنز المستودع بالوديعة وسكت ولم يقل شيئاً وصاحب المال
يدعي عليه الاستهلاك ثم صالحه على شيء معلوم جاز الصلح في قولهم جميعاً والوجه الثالث
اذا ادعى صاحب المال عليه الاستهلاك والمودع يدعي الرّد أو الهلاك ثم صالحه على شيء
معلوم جاز الصلح في قول محمد وأبي يوسف الآخر واختلفوا في قول أبي حنيفة والصحيح أنه
لا يجوز الصلح في قوله وهو قول أبي يوسف الأول وعليه الفتوى واجمعوا على أنه لو صالح
بعد ما حلف المستودع أنه رد أو هلك لا يجوز الصلح انما الخلاف فيما اذا كان الصلح قبل عين
المودع والوجه الرابع اذا ادعى المودع الرّد أو الهلاك وصاحب الوديعة لا يصدق في ذلك
ولا يكذب بل سكت ذكر الكرخي أنه لا يجوز هذا الصلح في قول أبي يوسف الأول والآخر
ويجوز في قول محمد ولو ادعى صاحب المال الاستهلاك والمودع لم يصدق في ذلك ولم يكذب
فصالحه على شيء ذكرنا أنه يجوز هذا الصلح في قولهم فان اختلفا بعد ذلك فقال المودع
كنت قلت قبل الصلح انها هلكت أوردتها فلم يصح الصلح في قول أبي حنيفة رحمه الله وقال
صاحب المال ما قلت ذلك كان القول قول صاحب المال ولا يعلل الصلح فاضحياناً في صلح
العمال من كتاب الصلح وكذا في فصل ما يجوز رهنه وما لا يجوز من كتاب الرهن •
والثاني أن يقول المودع قد هلكت أوردتها ولا يدعي صاحبها عليه الاستهلاك ولكنه
يكذبه فيما يقول في هذا خلاف كما بينا وجه قول محمد أن صاحبها يدعي عليه الضمان بالمنع
بعد الطلب وذلك منه بمنزلة الغصب ولو ادعى غصباً على انسان ثم صالحه على مال جاز الصلح
شأنه على زعم المدعي فهذا مثله ولان اليمين مستحقة على المودع فهو بهذا الصلح يقدي يمينه
بمال وذلك صحيح عندنا وأبو يوسف يقول المودع أمين فيثبت خبره بما أخبر به من دعوى
الرّد أو الهلاك لان تأثير كونه أميناً في قبول قوله فصارت ثبوت ذلك بقوله كسوته

بالينة ولو ثبت ذلك بالبينة لم يجز الصلح بعد ذلك وتوجه اليين على المودع ان في التهمة عنه
 لا لأن البراءة لا تظهر بمجرد دليل أنه لو مات قبل أن يحلف كانت البراءة تامة وإذا ثبت
 حصول البراءة بجذبه فهو كالأبرأ المصوب منه الغاصب عن المـستهلك ثم صالحه على مال
 مبسوط للسرخسي في باب الصلح في العارية والوديعة من كتاب الصلح • صلح
 المودع مع المودع لا يخلو من وجوه الأول أن تكون الوديعة قائمة بعينها وهي مثلا مائتا
 درهم فصالحه على مائة أن كان المودع منكرها يجوز قضاء لاديانته لوجود الفضل في الواقع
 وإن كان مقرا أو منكره أو برهن المودع على ذلك لم يجز وإن لم يبرهن على الوديعة جاز لانه
 قطع خصومة وإن على عرض يجوز مطلقا وإن صالح عن مائتي درهم وديعة على عشرة دنانير
 إن على انكارها صلح الصلح إذا تفرق بقبض الدنانير سواء كانت الدراهم حاضرة
 في المجلس أو غائبة وإن على اقرارها أن الوديعة حاضرة في مجلس الصلح جاز إذا جدد المودع
 قبضا وقبض المالك الدنانير وإن لم يجدد قبضا فالصلح باطل وإن الوديعة غائبة عن مجلس
 الصلح فالصلح باطل بزانية في الرابع من كتاب الصلح • ولو ادعى المستودع هلاك
 الوديعة وكذب صاحبها ثم صالح على دراهم لم يجز في قول أبي يوسف وقال محمد هو جائز
 وكذا العارية والاجارة والمضاربة والبضاعة وكل شيء هو فيه أمين واختلف المتأخرون
 على قول أبي حنيفة منهم من قال كقول أبي يوسف ومنهم من قال كقول محمد وهو
 الصحيح (١) ولو أجلس في الفصل الثاني من كتاب الصلح • هلكت دابة استعارها فقال
 هلكت تحتي فكذبه ربه وهو مقرب باعارة فقد يمينه فصالحه لم يجز وكذا لو قال المستعير
 دفعتم إليك ولو صالح ثم ادعى أني قلت ذلك قبل الصلح وبرهن بطل الصلح كما لو قاله ظاهرا
 إذ لو لم يكن له بينة يحلف ربه أو لو نكل بطل الصلح والا لا وهذا كله قول أبي يوسف وعند محمد
 صلح الصلح في الكل مرمئله في الصلح عن الوديعة قبل هذا بورقة ولو أنكر ربه الاعارة
 وقد هلكت تحت المستعير جاز الصلح وفاقا إلا أن يبرهن على الاعارة وأنه قال قبل الصلح
 نفقت أو نكل ربه وهذا على قياس قول أبي يوسف وكذا الصلح عن بضاعة وكل شيء أصله
 أمانة على قياس ما مضى من الوديعة والعارية وغيرهما أنفا في الفصل الثلاثين من
 الفصولين • استعار دابة وهلكت فأنكر ربه الدابة العارية وحلف وصالحه ثم وجد المستعير
 بينة على العارية وأقامها بطل الصلح في الخامس عشر من دعوى البرازية في نوع في الميراث
 • استعار من آخر دابة وهلكت الدابة فأنكر الاعارة وصالحه المستعير على مال جاز فإن أقام
 المستعير بعد ذلك بينة على العارية وقال إنها نفقت قبل بينته وبطل الصلح في الثلاث
 والعشرين في أخر نوع في المنقرحات نقلا من المحيط من دعوى التنازعانية

• (فصل في التنازع) •

إذا صولحت المرأة عن غنها وصداقها على دراهم معلومة ولم يكن في التركة دين ظاهر ولا نقد
 حتى جاز الصلح ثم ظهر للاميت دين لم يـعلم به الورثة أو ظهر رقبها عين لم يـعلم به الورثة هل يكون
 ذلك الدين والدين داخل في الصلح اختلفوا فيه قال بعضهم لا يكون داخل ويكون ذلك
 الدين والدين بين جميع الورثة على حساب مواريتهم لأنهم إذا لم يعلموا بذلك كان صلحهم

(١) وهو مخالف لما مر عن الخليفة وما
 في النسخة موافق لسائر الكتب
 المعتمدة

عن الظاهر المعلوم عند الورثة لا عن المجهول وما لم يكن ظاهرا يكون بمنزلة المستثنى عن الصلح
وقال بعضهم يكون داخلا في الصلح لانهم صالحوا عن التركة والتركة هي المعلومه عند
الورثة فعلى هذا القول ان ظهر دين للميت فسد الصلح ويجعل كان هذا الدين ظاهرا وقت
الصلح وعلى قول من يقول لا يدخل ذلك في الصلح يكون ذلك الدين والعين بين الورثة ولا يطل
الصلح قاضيان في كتاب الصلح قبيل باب الصلح عن الدين • وجعل مات وأوصى
لرجل بذات ماله وترك ورثة صغارا وكبارا فصالح بعض الورثة الموصى له من الوصية على
دراهم معلومة على أن يسلم لهذا الوارث حق الموصى له فهذا وما لو صالح بعض الورثة
البعض سواهم ان لم يكن في التركة دين ولا شيء من النقود ويجوز الصلح وان كان فيها
دين على رجل لا يجوز لان الموصى له يملك ثلث الدين بمنزلة الوارث فان كان في التركة نقد
فان كان ثلث النقد مثله بدل الصلح أو أكثر لا يجوز وان كان بدل الصلح أكثر من ثلث النقد
جاز اذا قبض الموصى له بدل الصلح قبل الاقتراق وان اقترا قبل القبض بطل في النقد
قاضيان في الفصل الاول من كتاب الصلح • أحد الورثة اذا صالح عن الميراث وأبرأ
أبراء عاما مطلقا ثم ظهر من التركة شيء لم يكن ظاهرا وقت الصلح هل له أن يدعي نصيبه بعد
البراء العام قال لا رواية عن أصحابنا في هذه المسئلة قال أبو بكر الراعي لقائل أن يقول
ليس له ذلك ولقائل أن يقول له ذلك وهو الاصح وفي متنفقات اجارات المحيط في خصال
مسئلة وعلى هذا لو أبرأ أحد الورثة الباقي ثم ادعى التركة وجوز باقي الورثة لا تسمع دعواه
ولو اقترابا التركة يؤمران بالرد عليه مجمع الفتاوى قبيل فصل فيما شرط فيه قبض بدل
الصلح وكذا في البرازية في السادس من كتاب الصلح • صالح أحد الورثة وأبرأ أبراء عاما
ثم ظهر شيء من التركة لم يكن وقت الصلح الاصح جواز دعواه في حصته كذا في صلح البرازية
• الأبراء العام في ضمن صلح فاسد لا يمنع الدعوى كما في دعوى البرازية أشباه في كتاب القضاء
والشهادة والداوى • اصطلم بعض الورثة عن نصيبه على فضة معلومة وفي التركة
الفضة وغيرها لم يجز حتى يعلم أن الفضة التي هي بدل الصلح أكثر من نصيب المصالح من الفضة
المتروكة استرازا عن الربا ولا يمكن تجويزه بطريق الأبراء لان الأبراء عن الأعيان لا يجوز
فعلى هذا اذا ادعى عينا ودينه دراهم وتصالحا عن الكل بدراهم انما يجوز اذا كان بدل
الصلح أكثر من الدراهم الدين منية المفسى في أوائل كتاب الصلح • اذا صالح أحد الورثة
مع الباقي وفي التركة عقار وحيوان وعروض وأمتعة والمدعى ما يدري ما هي وجميع ذلك
في يد المدعى عليهم جاز الصلح وقال الشافعي لا يجوز بناء على أن الأبراء عن الحقوق المجهولة
يجوز عندنا خلافا له وقال أبو القاسم الصفار يجوز الصلح والأبراء عن الديون المجهولة أما
الصلح عن الأعيان المجهولة فلا يجوز لان فيه مفسد البيع وهو تعليق نصيبه اياهم والتركة
لا تخلو عن دين ولو جاز هذا لادى الى تعليق دين من غير من عليه ولكن الاصح أن هذا الصلح
يجوز (١) والجهالة انما تكون مانعة من الجواز اذا كانت مانعة من التسليم أما الجهالة
بنفسها فلا تكون مانعة وهما غير مانعة لان التركة في أيديهم فوقع الاستغناء عن التسليم
وأما قوله التركة لا تخلو عن دين فنقول هذا وهم وبه لا يثبت الفساد اذا دلوا على أنهم ما صلح

(١) وفي الهذاية في آخر كتاب الصلح
الاصح أن الصلح عن أعيان غير معلومة
يجوز لانها لا تنقض الى المنازعة لتقسيم
الصالح عن في يد بقية الورثة انتهى

عقد في العالم خزانة المفتين في أوائل الصلح نقل عن (طح) • ولو كانت التركة غير المكمل والموزون ولكنها أعيان غير معلومة قيل لا يصح الصلح لأنه يبيع لأن المصالح عنه عيب ويبع المجهول لا يصح والاصح أنه يصح لأن الجهالة غير مفضية إلى المنازعة لأنه لا يحتاج إلى التسليم ويبع ما لم يعلم البائع والمشتري مقداره إذا كان لا يحتاج فيه إلى التسليم صحيح كما في الخارج من كتاب الصلح • وفي صحة الصلح عن تركته جهلت على مكمل أو موزون اختلاف ولو جهلت وهي غير المكمل والموزون في يد البقية صح في الاصح وقاية في الصلح في آخره • الصلح عن الأعيان المجهولة على مال مجهول لا يجوز بخلاف الصلح عن الحقوق المجهولة لأنها قابلة للإسقاط والأعيان لا كذا في القاعدة مخصصة في أوائل الصلح وكذا في القصولين في الصلح الفاسد • ولو صالحت عن نصيبها من العروش والمعار خاصة أو عن بعض الأعيان دون البعض جاز فاضحيان في فصل في الصلح عن الميراث من كتاب الصلح • وإن صالحت ورثة زوجها عن أعيان التركة خاصة دون الدين فهو على وجوه أحدها أن يكون بدل الصلح من الدراهم والدنانير وليس في التركة من جنس ذلك فهو جاز على كل حال وإن كان في التركة نقد من جنس البدل بان كان في التركة دراهم فصالح على دراهم إن كان بدل الصلح أكثر من حصتها من دراهم التركة جاز لأنه خلا عن الربا وإن كان حصتها من دراهم التركة مثل بدل الصلح أو أكثر من بدل الصلح كان باطلا لأن ما سوى بدل الصلح عن الأعيان يكون خاليا عن العوض هذا إذا علم وإن كان لا يعلم أن نصيبها من التركة أقل من بدل الصلح أو أكثر اختلاف المناجخ فيه قال بعضهم يفسد العقد على كل حال سواء علم أن في التركة نقد من جنس بدل الصلح أو لم يعلم لأن هذا عقد بشك في جواز فلا يجوز بالشك والصحيح ما قاله الفقيه أبو جعفر أن الشك إذا كان في وجود ذلك في التركة يجوز العقد لأن الثابت ههنا شبهة الشبهة وشبهة الشبهة لا تعتبر وإن علم وجود ذلك في التركة لكن لا يدرى أن بدل الصلح أقل من حصتها من دراهم التركة أو أكثر ومثله فسد العقد ههنا لأن مقابلة الفضة بالفضة لا تجوز إلا بشرط التساوي فإذا وقع الشك في التساوي لا يجوز كالمبايع الفضة بالفضة مجازة قال الحاكم الشهيد أعيا طيل الصلح عن أقل من حصتها من مال الربا في حالة التصديق أما في حالة الجحود والمناكرة فيجوز الصلح وجه ذلك أن في حالة الإنكار ما يؤخذ لا يكون بدلا في حق الأخذ ولا في حق الدافع وإن كان في التركة دراهم ودنانير فصالحوا على دراهم ودنانير يجوز الصلح عندنا على كل حال في ظاهر الرواية ويصرف الجنس إلى خلاف الجنس بخلاف النكحة (١) وإن صالحوها على حيوان معين أو عرض جاز الصلح سواء كان في التركة عرض من جنس ذلك أو لم يكن فاضحيان من كتاب الصلح • امرأة أذنت قبل ورثة زوجها ميراثا وهم جاحدون أنها أميت فصالحوها على أقل من حصتها من المهر والميراث على دراهم معلومة ونصيبها من الميراث من تلك الدراهم أكثر من بدل الصلح قال أبو يوسف الصلح جائز ولا يصح (٢) للورثة أن يعلموا أنها أميرة أميت فإن أقامت المرأة البيعة بعد ذلك أنها أميرة أميت بطل الصلح (٣) وهذا يوافق ما ذكرنا عن الحاكم الشهيد أن الصلح على أقل من مال الربا أعيا لا يجوز في حالة التصديق ويجوز في حالة

(١) الآن ما يخص العروش لا يشترط قبضه في المجلس وما يخص النقدين بشرط قبض بدله فيه كذا في البرازية في الفصل السادس في صلح الأب لأن ما يخص الدراهم من الدنانير وما يخص الدنانير من الدراهم صرف فيشترط قبض البدلين في المجلس وما يخص العروش ليس بصرف فلا يشترط فيه قبض البدلين في المجلس كذا في المحيط البركاني في أوائل الفصل الثالث

(٢) لا يطلب كذا في البرازية ولا يحل كذا في الخانية في موضع آخر
(٣) كذا في الخانية أيضا في باب ما يبطل دعوى المدعى من الدعوى

المجود قاضيان في باب الصلح عن الميراث • اذا وصلت المرأة عن غنها وصداقها والورثة
يقترنون بشكاحها فان كان في التركة دين على الناس فوصلت عن الكل على أن يكون نصيبها
من الدين للورثة أو وصلت عن التركة ولم تقل شيئا كان الصلح باطلا لانها نصبت ملكة نصيبها من
الدين للورثة وتماثل الدين من غير من عليه الدين به وض باطل واذا فسد العدة في حصة
الدين فسد في الباقي قاضيان في أول كتاب الصلح • وان لم يدخلوا الدين في الصلح صح
الصلح عن باقي التركة وبقي الدين على الغريم على فرائض الله تعالى بينهم من المحيط البرهاني في
أوائل الفصل الخامس من كتاب الصلح • صالحت عن الثمن ثم ظهر دين أو عين لم يكن معلوما
للورثة قيل لا يكون داخلا في الصلح ويقسم بين الورثة لانهم اذا لم يعلموا كان صلحهم عن
المعلوم الظاهر عندهم لا عن المجهول فيكون كالمستثنى من الصلح وقيل يكون داخلا في الصلح
لانه وقع عن التركة والتركة اسم لكل ما اذا ظهر دين فسد الصلح ويجعل كانه ظاهرا عند
الصلح (١) برازية في السادس من كتاب الصلح • وفي الخزانة أن الخارج باطل اذا كان في
التركة دين وقد ذكرنا معناه ودليله ولو لم يذكر في ذلك الخارج أن في التركة دين أو لا فالصلح
صح وكذا لو لم يذكر في الفتوى ولكن سئل عن صحة الخارج يفتى بالصحة ويجعل على وجود
شرايطها كما لو ذكر في الفتوى رجل باع ماله يفتى بالصحة وان احتمل أنه غير عاقل والاصل
فيه ما ذكره الاستاذان المطلق محمول على الكمال الخالي عن العوارض المانعة من الجواز
فالصحة بالخلو عن الدين هو الاصل فلا يثبت بلاءه من على وجود العارض برازية في
السادس من كتاب الصلح • وفي فوائد شمس الاسلام الخارج لا يصح اذا كان على الميت
دين وقوله باطل (٢) أي يطله رب الدين لأن حكم الشرع أن يكون الدين على جميع الورثة
خلاصة في الفصل السادس من الصلح • وان كان على الميت دين فوصلت المرأة عن
غنها على شيء لا يجوز هذا الصلح (٣) لأن الدين القليل يمنع جواز التصرف في التركة فان طلبوا
الجواز فطريق ذلك أن يضمن الوارث دين الميت بشرط أن لا يرجع في التركة أو يضمن أجنبي
برامة الميت أو يوثق وادى الميت من مال آخر ثم يصالحوها عن غنها أو صداقها على نحو ما قلنا
وان لم يضمن الوارث لغريم الميت ولكن عزلوا عينا الدين الميت فيه وفاء بالدين ثم يصالحوها
في الباقي على نحو ما بينا فان أجاز غريم الميت قسمتهم وصلحهم قبل أن يصل اليه حقه كان له أن
يرجع من ذلك (٤) قاضيان في الفصل الاول من كتاب الصلح • ولو كان على الميت دين
مستغرق لا يجوز الصلح لأن الورثة لا يتملكونها وان لم يكن مستغرقا قيل لا يجوز أيضا لأن
قضاء الدين مقدم على الميراث ولو فعلوا يجوز استحسانا مختارات في أواخر كتاب الصلح •
وان كان على الميت دين مستغرق لا يجوز الصلح ولا القسمة لأن التركة لم يملكها الوارث وان لم
يكن مستغرقا لا ينبغي أن يصالحوا ماله بقضوائه فيقدم حاجة الميت ولو فعلوا فالواجب
وذكر الكرخي في القسمة أنها لا تجوز استحسانا (٥) هداية مجمع الفتاوى في أواخر الصلح •
امرأة صالحت عن ميراث زوجها على مال معلوم ثم ظهر على الميت دين وثبت عند الحاكم
بإلزامها حصتها من الدين في حصتها من التركة ويؤخذ من بدل الصلح خزانة المفتين قيل
الخارج من كتاب الصلح • ولو صالح الورثة بعضهم ثم ظهر على الميت دين فلو صالحوه على

(١) ثم على قول هو لا اذا دخل ما ظهر تحت
الصلح ان كان ما ظهر عينا لا يوجب فساد
الصلح وان كان ما ظهر دينان كان الدين
مستثنى من الصلح لا يفسد الصلح وان لم
يكن مستثنى يفسد الصلح ومعنى استثناء
الدين في هذه الصورة أن يقولوا وقت
الصلح ما خلا الدين ان كان للميت دين
واذا شرطوا أن لو ظهر للميت دين فلا
شيء عليها الا يصح كذا في التنازع في
كتاب الحيل

(٢) قوله وقوله باطل ينظر مرجع الضمير
إلى

(٣) مخالف لما في الهداية والخزانة وأكثر
الفتاوى والمتمون من أنه يجوز هذا الصلح
ويمكن أن يقال إن ما في الخزانة قياس
وما في سائر الكتب استحسان كما هو الظاهر
ما ذكر في المختارات أو يقال ان معنى قوله
لا يجوز أن يطله رب الدين أشبه به في
الخلاصة والبرازية فيكون معنى قوله فان
طلبوا الجواز أي طلبوا انفاذ القسمة بحيث
لا يطله رب الدين

(٤) وطريق جواز الخارج اذا كان
في التركة دين على الناس مذكور في الدار
قيل كتاب القضاء

(٥) انظر إلى ما يجي في كتاب القسمة نقلا
عن قسمة الخالية

مقدار معلوم من مالهم وأعطوه ذلك من مالهم لم يكن للورثة سبيل عليه إذا فني يده ليس من التركة بل ثمن مبيع باعه إياهم فلو أعطوه من التركة فللمدعي أخذ من يده لتقدم حقه على الارث في أواخر الثامن والعشرين من الفصولين * (فشين) يكي از ورثه غائب است حاضران زن ميت را تخارج کردند (١) لو كان التخارج على مالهم على أن نصيبها لهم جاز ولو على بعض التركة على أن يبقى الكل مشتركا بين الكل توقف على إجازة الغائب أو قضاء القاضي من الفصل المزبور * (برهان الكافي) صالح وصى المتوفى بين زوجته وبنتيه عن مهرها مائة وثمانين خمسين ديناراً وأخذت بدل الصلح ثم ظهر ورثة أخرى فالباقي بين الكل على فراض الله تعالى ولو قالت الزوجة انما صالحته للبنتين دون غيرها لابتقت إياها قسبة في الصلح في الموارث *

• (في استخلاص التركة) •

وللورثة حق استخلاص التركة بقضاء الدين وكذا لأحد الورثة إذا امتنع الباقيون ولو امتنع الكل عن الاستخلاص وعن قضاء الدين لا يجبرون ولكن ينصب القاضي وصياً تاتارخانية في السابع عشر من كتاب الدعوى * إذا ترك وصياً عا وعلية دين فأراد الورثة أن يقضوا دينه من أموال أنفسهم حتى تبقى الضياع لهم أن يحلوا قضاء الدين فلهم ذلك وإن أبطلوا فالوصى يقضى الدين من الضياع عمدة الفتاوى في الوصايا * (خ) للورثة أخذ التركة لأنفسهم ودفع الدين والوصية من مالهم * (فش) لو مستغرة بالدين فنقدته ورثته لاستخلاص التركة يجبر رب الدين على القبول إذا لهم حق الاستخلاص وإن لم يملكوها بخلاف الاجنبي لو نقد لا يجبر رب الدين على القبول إذا ليس للاجنبي ولاية استخلاص التركة بخلاف الورثة ولو قالوا نؤديه ولم يكن المال نقداً فللعامة بيع مال الدين ولو زائد عليهم فلهم استخلاصها بأداء دينه كما لا يقدر تركه (٢) كفن جنى يغديه مولا م بارشه (ن) لو أرادت الورثة أداء دينه لتبقى تركته لهم فاتفقوا عليه وتحملوا قضاء دينه وانفاذ وصاياه من مالهم فلهم ذلك ولو اختلفوا فالوصى يبيعها لدينه ووصاياه ولا يلتفت إلى قولهم (ح) جاز لأحد الورثة استخلاص العين من التركة بأداء قيمته إلى الغرماء ولو أراد بعض الورثة استخلاص شيء من التركة لنفسه وأداء قيمته إلى الآخرين لذلك لأن حق الورثة متعلق بعين مال الميت وحق الغرماء متعلق بقيمته لا بعينه في الثامن والعشرين من الفصولين * ليس للوارث استخلاص جميع التركة لنفسه بقضاء الدين إذا كان معه وارث آخر حتى لو لم يكن للمريض الا واث واحد فباع منه عبداً من أعيان ماله بمثل قيمته وعليه دين يجوز البيع ويؤمر الوارث أن يبلغ ثمنه إلى تمام القيمة من ماله من المحيط بجميع الفتاوى في فصل اقرار المريض * الوارث مطالب بدين لو كانت التركة يديه ولو استغرة قها دين لا يملكها بالارث الا اذا أبرأ الميت غريمه أو أذاه وارثه بشرط التسريح وقت الاداء أو أذاه من مال نفسه مطلقاً بلا شرط تبرع أو رجوع يجب له ديناً على الميت فتصير التركة مستغولة يديه فلا يملكها حتى لو تركها بشاوقذا ودينه مستغرق فأذاه وارثه ثم أذن للفقن في التجارة أو كاتبه لم يصح إذ لم يملكه (٣) في الثامن والعشرين من الفصولين (٤) الوارث إذا قضى دين الميت من مال نفسه كان له أن

(ترجمة)

- (١) أحد الورثة غائب والحاضرون جعلوا مع زوجة الميت تخارجاً ٥
- (٢) كذا في الثامن والعشرين من الفصول العمادية وفي القسبة في باب ثبوت الملك للوارث في التركة من الوصايا الوارث يستخلص التركة المستغرة بالدين بقيمتها لا بالدين وكذا في المثبة وذكر فيها بعده بخلاف العبد الجاني حيث يفسد به المولى إن شاء بكل أرشده ٥
- (٣) تجب هذه المسئلة في أول المسئلة المنقولة من خزنة المفتين في الوصايا ٥
- (٤) وكذا في الثامن والعشرين من العمادية ٥

يرجع في التركة قاضيان في فصل ما يجوز فيه السلم من البيوع • قال ولو قضى أحد الورثة دين الميت من مال نفسه هل له أن يستخلص من التركة ما شاء بقدر ذلك أجاب لا (١) لأنه قام مقام ذلك الغرم من دعوى القاعدية • التركة لو تحيط بدين وأثبت غريم ديناً على أحد الورثة يبيع الماخر نصيبه ويقضى ما يخصه وليس يبيع نصيب غيره للدين لأنه ملك الوارث الآخر ولو أحاطها الدين لا يملك الوارث به إلا برضا الغرماء حتى لو باع لا ينفذ (٢) في الثامن والعشرين من الفصولين • التركة إذا استغرقت بالدين فولاية البيع للقاضي لا للورثة (٣) من قضاء الدرر والغرر • (فش) عليه دين غيره مستغرق فللمحاضر من ورثته يبيع حصته حصته من الدين لا يبيع حصة غيره للدين لأن ملك الوارث الآخر إذا الدين لم يستغرق فلودفعت الورثة إلى أحدهم كراماً من التركة ليقضى دين مورثهم وهو غير مستغرق فقضاء صحيح لأنه يبيع منهم حصتهم منه بقدر الدين لأنهم لو دفعوه إلى أجنبي لآداء الدين يكون يباع كذا هذا ولو مستغرق لا يصح في الثامن والعشرين من الفصولين • (يخ) قال أحد الوارثين للآخر في المستغرقة اقض الدين وخذ التركة فقضاء لا يملك التركة وللامر أن يأخذ نصيبه منها ويدفع حصته من الدين قنية في الوصايا في باب ثبوت الملك للوارث في التركة

• (كتاب المضاربة) •

رجل دفع إلى رجل مالا مضاربة وبين نصيب أحدهما من الربح وسكت عن نصيب الآخر ان سكت عن بيان نصيب رب المال جازت المضاربة وان سكت عن بيان نصيب المضارب لا تجوز المضاربة قياساً وتجوز استصحاباً أنا وما وراءه المشروط لرب المال يكون للمضارب ولو قال رب المال للمضارب علي أن لي نصف الربح ولك ثلثه كان للمضارب ثلث الربح والباقي لرب المال ولو قال رب المال علي أن ما رزق الله تعالى من الربح يكون بيننا جاز ويكون الربح بينهما على السواء • ولو دفع ألفاً مضاربة على أنه شريك كان في الربح جاز ويكون الربح بينهما على السواء (٤) • ولو قال علي أن يكون للمضارب شركاً في الربح (٥) جاز في قول أبي يوسف ويغرد في قول محمد قاضيان في كتاب المضاربة • ولو دفع إليه ألفاً مضاربة فقال المضارب أقرضنيها ففعل وهي بحاله أقرضها من مكانه فهي قرض ولو قال هي مضاربة عندك شهران هي قرض فكما قال ولو صارت عروضا ثم أقرضه لم تكن قرضاً حتى يبيعها ولو أقرضه شهران هي مضاربة لم تكن مضاربة ولو قال ادفع إلى رأس مالي وما بقى فهو لك لم يجز إلا أن يكون المال مستهلكاً عتائية في الفصل الأول من كتاب المضاربة • ولا تجوز المضاربة بالدين فن كان له على آخر ألف درهم فأمره صاحب الدين أن يعمل به مضاربة لا تجوز المضاربة (٦) خزائنة المقتنين في أوائل كتاب المضاربة • دفع المال شهر مضاربة جاز ويتوقف منية المقتني في التركة • إذا أراد رب المال أن يكون مال المضاربة ديناً على المضارب وتحصل له منفعة الاسترباح قالوا يقرض المال من المضارب ويسلم إليه ثم يأخذه منه مضاربة ثم يضع المضارب به ذلك فيعمل فيه المضارب قاضيان في فصل ما يجوز للمضارب على المضاربة من كتاب المضاربة • (فقط) شرائط جواز المضاربة خمس

(١) وفي نسخة القاعدية التي عندنا وقع نعم لأنه الخ وقد سبق نقل الجواب من الفصولين •

(٢) مزمناً يتعلق بهذه المسئلة فحين يصلح خصماً لقلمن الواقعات الحسابية وغيرها •

(٣) إذا ملك للورثة فيها فلا يكون لهم ولاية البيع كذا في المحل المزبور •

(٤) لأن الشركة تقتضي المساواة في اللغة وقد جعل رب المال المضارب مساوياً لنفسه في الربح كذا في الباب الرابع من مضاربة تعد افتاوى •

ولو قال علي أن للمضارب شركاً في الربح فالشركة والشركة واحد وهو بينهما نصفان عند أبي يوسف وقال محمد المضاربة قاسدة كذا في الفصل الثالث من مضاربة التاخرانية •

(٥) ولم يبين مقدار ذلك كذا في التاخرانية •

(٦) ويكون الربح للعامل ولا شيء لرب الدين في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد الربح لرب المال ويبرأ المضارب عن الدين كذا في أوائل المضاربة من الخاتمة •

أحدها كون رأس المال دراهم أو دنانير وثانيها كونه عينا لا دينا وثالثها كونه معلوما عند العقد تجوزا عن النزاع عند قسمة الربح والعلم به بأحد الوجهين إما بالتسمية أو بالإشارة الرابع كونه مسلما إلى المضارب لا يدرب المال فيه الخامس كون حفظ المضارب من الربح معلوما على وجه لا يقطع الشركة ويكون مشاعا بينهم ما فلو شرط لأحدهم ادراهم مسماة من الربح يفسد العقد لأنه يقطع الشركة فلهذا لا يربح إلا إذا جامع النصوين في الفصل الثلاثين ملخصا • وأما المضاربة بدين فإن كان على المضارب فلا يصح وما اشتراه له والدين في ذمته (١) وإن كان على غيره بأن قال اقض مالي على فلان ثم عمل به مضاربة فهو جائز وإن كان مكروها لأنه شرط لنفسه منفعة قبل العقد (٢) كذا في المبسوط مخ الغفار في أوائل كتاب المضاربة • ولو قال رب المال لأغاصب أو المستودع أو المستبضع عمل بما في يديك من الدراهم مضاربة جاز عند أبي يوسف والحسن وقال زفر لا يجوز في الغصب تنمة برهانية في المضاربة في أوائله • ولا تجوز المضاربة بالعروض وهو كل ما ليس بقدر قال في ديوان الأدب أي ليس من جنس الأثمان طلبية العائنة في المضاربة • إن دفع عرضا وقال به وعمل في ثمنه مضاربة أو قال اقض مالي على فلان وعمل فيه مضاربة جاز أيضا ملحق بالبحر في المضاربة • وتجوز المضاربة بالدراهم النهرية والريوف ولا تجوز بالسوقه فإن كانت السوق تروج فهو كالنولس وفي الفتاوى العتبية ثم عند محمد إذا كسدت النولس قبل الشراء فسدت ولو كسدت بعد الشراء والنقد اعتبر قيمتها ثم سئل رأس المال يوم كسدت من أوائل الفصل الأول من مضاربة التنازعانية • وإذا هلك المال قبل التصرف بطلت المضاربة والقول قول المضارب في الهلاك مع يمينه ولو استهلك المضارب رأس المال أو أهلكه غيره لم يكن له أن يشتري على المضاربة شيئا حتى يأخذ الضمان من المتهلك وإن أخذه فذلك وعنه محمد رحمه الله لو أقرض المضارب رجلا فاندرجت الدراهم إليه بعينه راجعت على المضاربة وإن أخذه من غيره لا ترجع وجهه في السرخصي في باب هلاك مال المضاربة من كتاب المضاربة • تلفه أي مال المضاربة قبل التصرف بيطاها القوات المحمل والقول فيه للمضارب لأنه أمين كالودع ولو تلفه المضارب أو أنفق أو أعطاه رجلا أو تلفه ذلك الرجل لم يبق المضاربة لأنه صار مضارفا عليه والضمان مع المضاربة لا يجتمعان وعنه الإمام رحمه الله أنه إن أخذ من الذي ألقفه له أن يشتري به على المضاربة لأنه أخذ العوض فصار بمنزلة الثمن وعنه محمد أنه إذا أقرضه ثم رد المستقرض عليه عين الدراهم فالمضاربة على حاله الزوال التعدي وإن مثلها إلا أن التعدي استقر بالضمان وحكم المضاربة لا يجتمع مع الضمان وإن اشتري بها لها وهلك قبل فقهه يرجع على رب المال ثانيا وثالثا بخلاف الوكيل بالشراء فإنه يرجع بالثمن مرة واحدة والمجموع رأس المال بزانية في نوع في هلاكها من كتاب المضاربة • المضارب إذا قال رب المال لم تدفع إلى شيئا ثم قال لي دفعت إلى ثم اشتري بالمال ذكر الناطق أن المشتري يكون على المضاربة وإن ضاع المال في يده بعد الجود قبل الشراء فهو ضامن والتمس أن يضمن على كل حال وفي الاستحسان إذا جحد ثم أقرض ثم اشتري برئ عن الضمان وإن جحد ثم اشتري ثم أقرضه فهو ضامن والمتاع له فاضيجان في

(١) في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد يكون مشتريا لا مورا والمضاربة لا تصح وهذه المسئلة بناء على أصل معروف وهو أن رب الدين إذا وكل مديونه بالشراء بالدين الذي له عليه لا يصح التوكيل عند أبي حنيفة خلافا لما كذا في مضاربة التهمة البرهانية لكن مرقى الوكالة بالقبض والبيع وغيرها ما يخالفه من الخاتمة وفي المائتي تفصيل وذكركت المسئلة في الدرر

(٢) ولو قال اقض ديني على فلان ثم عمل به فعمل قل أن يرضى كنهه ولو قال فاعمل به لا يضمن وكذا بالاولان ثم للترتيب فلا يكون ما ذكرنا بالعمل إلا بعد قبض الكل بخلاف الفاء والواو فإنه يكفي قبض البعض كذا في بعض المعتمبرات أقول وفي القول بأن الفاء كالواو في هذا الحكم نظر لأن ثم تقييد الترتيب والتراخي والفاء تقييد التعقيب والترتيب فينبغي أن لا يثبت الاذن فيها قبل القبض بل يثبت عقبيه بخلاف الواو فإنه يطلق الجمع من غير تعرض لمقارنة ولا ترتيب وعنه عامة أهل اللغة وأئمة الفتوى والله أعلم كذا في مخ الغفار في أول المضاربة

بعد نوع لأن النهي لم يعمل في الحال بل يقف إلى أن يصير رأس المال ماضيا لأن النهي فسخ
المضاربة وفسخ المضاربة على العروض لا يصح فإذا لم يصح كان له أن يشتري بالعبد ما يناله من
الأنواع ولو صار عنده دراهم لم يجز أن يشتري بها إلا الحنطة وله أن يشتري بالدرهم والدنانير
أن كان رأس المال دنانير ولو كان في مصر اشتري هناك متاعا منها رب المال أن يخرج
المال منه فأقبل به إلى مصر آخر بعد ما فيها يضمن ما هلك من المتاع ونفقة عليه خاصة ولو لم
يملك وباعه جازيعة ولو أخرج المتاع وأقبل به إلى مصر آخر قبل أن يبلغه نهيته ثم بلغه نهيته
فلا ضمان عليه ويستوجب النفقة في مال المضاربة ولو نهاه عن إخراج المتاع إلى مصر
رب المال فخرج بالمتاع إلى مصر رب المال لا يضمن ونفقته في مال المضاربة خيانة المقتين
في المضاربة * وفي الظهيرة أن تصرف المضارب أو لم يتصرف فتم الربح المال عن الخروج
بمالها عن البلد لم يصح أن يخرج به من ذلك البلد قاله جمهور الأئمة السرخسي هذا
قبل الشراء والضم وأما بعد الشراء فقبيل انما يستقيم على رواية أن المضارب لا يملك
المسافرة بطلق المضاربة وموضوع المسئلة ما إذا حال له العمل برأيه فإنه انما يملكها باعتبار هذه
الزيادة وهو يملك دفعها بعد العقد فكذلك يملك التقييد فيما يستفاد بهذه الزيادة أما على رواية
أن له حق المسافرة بطلق العقد وهي الرواية المشهورة فلا يستقيم لأنه بعد صيرورته عروضاً
لا يملك نهيته عما صار مستفاداً بطلاق العقد ما لم ينض المال قال السرخسي والاصح أن
نهيته عن المسافرة عامل على الإطلاق لأنه انما يملك المسافرة بدلالة اسم العقد لأن المضاربة
مستتمة من الضرب في الأرض فتعدهم بالنهي عنها صرح بالتفوقه عن الدلالة فلا يملكها بعده
المضارب بخلاف أصل التصرف فإن حق المضارب فيه يثبت بصيرورة المال عروضاً لأن
رجحه لا يظفر إلا به فلا يملك رب المال إبطاله أما النهي عن المسافرة فليس فيه إبطال حقه
لتمكنه من التصرف في البلد ضمانات فضيلية في ضمان المضاربة في الشرط والنهي الخاص
وله المسافرة إلا إذا نهاه المالك عن الخروج عن البلدة اشترى أولاً والحاصل أن المالك
لو خصص بعد العقد فإن كان لم يشتراً وتصرف فيه والمال حين صح تصرفه كالأبدان لأنه يملك
العزل فكذلك النهي عن بعض مقتضى العقد فاما بعد الشراء فلا يصح النهي عن كل ما استفاده
باطلاق المضاربة ولا يعمل نهيته لأن حق التصرف لو ظهر الربح ثابت فالنهي يبطل حقه
فيه إلا إذا نص على أن لا يبيع بالنسيئة ولأنه إذا لم يملك عزله لا يملك تخصيصه لأنه عزل من
وجه وقبل التقيد لا يملك العزل فلا يملك التخصيص أيضاً فإذا نهاه عن المسافرة بعده لم يصح
نهيته على المشهور لأنه ملك السفر باطلاق العقد وعلى الرواية التي لا يملك السفر إلا بتعميم
التفويض يصح وأما إذا نهاه عن الشرع كونه وخلط المال جاز لأنه بمنزلة النهي قبل
الشراء برؤية في المضاربة فيما له أن يعمل * وللمضارب في المضاربة المطلقة أن يسافر
بمال المضاربة في الرواية الظاهرة برأيه أو بجرا فاضحيان في المضاربة في فصل فيما يجوز
للمضارب * وليس له أن يسافر سفر انحوفاً يتحاشى الناس عنه في قواهم من محل الزبور
قال محمد في الأصل رجل دفع إلى رجل ألف درهم مضاربة وهما في الكوفة ولم يشترط
على المضارب أن يعمل بالكوفة فله أن يسافر بالمال وإن شرط عليه أن يعمل بها في

الكوفة فلا يبرأ له أن يعمل بها في غيره أو الأصل أن رب المال متى شرط على المضارب
شرطا في المضاربة أن كان لرب المال فيه فائدة فإنه يصح الشرط ويجب على المضارب
مراعاته والوفاء به وإذا لم يف به صار مخالفاً وإن كان شرطا لفائدة فيه لرب المال فإنه
لا يصح ويجعل كالمدة كوت عنه إذا تبين هذا فنقول إذا شرط على المضارب أن يعمل بها
في الكوفة فقد شرط عليه شرطاً لرب المال فيه فائدة فيجب فيه مراعاته وبصير المضارب بتركه
مخالفاً لما مناهم يحتاج إلى معرفة ما يصير شرطا في المضاربة من الألفاظ وما يكون مشورة
لا شرطاً فلا يكون شرطاً لغيره أحد ما أن يقول دفعته اليك ألف مضاربة بالنصف على
أن تعمل بها بالكوفة والثانية أن يقول لتعمل بها في الكوفة والثالثة أن يقول لتعمل بها
في الكوفة بالجزم والرابعة أن يقول تدخل بها في الكوفة بالرفع والخامسة أن يقول فاعمل
بها في الكوفة والسادسة أن يقول دفعته اليك ألف مضاربة بالنصف في الكوفة وما يكون
مشورة ولا يكون شرطاً لغيره أحد ما أن يقول دفعته اليك ألف مضاربة بالنصف
اعمل بها في الكوفة الثاني أن يقول واعمل بها في الكوفة فالأصل في معرفة الشرط من
المشورة أن رب المال إذا ذكر عيب لفظ المضاربة لفظاً أو اعتباراً بده لا يصح يعني لا يستقيم
الابتداء به متى اعتبر متعلقاً بما تقدم فإنه يصح فإنه يصير متعلقاً بما تقدم فلا يعتبر ابتداءً
حتى لا يلفظ وإذا ذكر كلاً ما يستقيم الابتداء به لا يعتبر متعلقاً بما قبله وبصير كلاً ما يبرأ
محيط برهاني في أول الفصل التاسع من المضاربة * أمره بالبيع من فلان فباعه من غيره
ضمن بخلاف مال الوكيل بالائتمار من فلان فاشترى من غيره لا يضمن ذكره في الوكالة وفي رواية
المضاربة يضمن في الوجهين بزيادة فيما يملك المضارب وماله والمضارب إذا باع أو اشترى
من لا تقبل شهادته بالقرابة أو بالزوجية يضمن بصير لا يجوز في قول أبي حنيفة كما لا يجوز بيع
الوكيل من هؤلاء عنده وإن اشترى بأقل من قيمة جاز أيضاً أما إذا باع بمثل القيمة جاز أيضاً
بخلاف الوكيل فاضحان في أوائل التوكيل بالبيع * وأحد المضاربين يملك البيع
بدون صاحبه بخلاف الوكيلين قنية افتتوا في أوائل المضاربة * وفي العناية
دفعهما ما ألفا مضاربة بالنصف لا ينفرد أحدهما في التصرف لأنه رضى برأيهما لا برأي
أحدهما فلو نرى أحدهما ينفرد بالمال يأمرا الآخر واشترى الآخر بالنصف الآخر يغير
أمر صاحبه ضمن الثاني في أخذ رب المال مما في يده أو نصف رأس المال فإن فضل
شيء فهو ربح يقسم بينهما على أن يشترط الآن ينوي الضمان على الثاني فيجب حصته
من الربح بما عليه ويضم إلى رأس المال ضمانات فضيلية في ضمان المضاربة في الشرط
والنهي * مضارب * ألف اشترى بها ثياباً بقدرها وأجلها بمائة من عند نفسه وكان قال له
رب المال اعمل برأيك أو لم يقل فهو متعلق لأنه لو جاز على رب المال صار رب المال مستديناً
عليه (١) ولم يأمر رب المال بذلك وقوله اعمل برأيك لا أثر له في الاستدانة لأنهم ليست من
أعمال المضاربة وجعلته أي جعله مائلاً للمضارب وماله يملكه ثلاثة أقسام قسم من المضاربة
وتوابعها وهو يملك بمطابق المضاربة قال له اعمل برأيك أو لا كالايداع والاعارة والاستعجار
والاجارة والارتهان والرهن وقسم ملحق بالمضاربة وإن لم يكن منها فيما ذكره إذا قيل له اعمل

(١) قوله مستدين عليه كذا في جميع النسخ
التي بأيدينا ومعلوم أن الظاهر أن يقول
مستدين عليه اهـ صحيحه

(١) قوله والثالث ما ليس منها في نسخة
وتسم ما ليس منها وهو مناسب للسباق
اه مصححه

برأيت كالدفع مضاربة وخلط بماله أو عمل غيره والثالث ما ليس منها (١) ولا ملحق بها ولا يملكه
وان قيل له اعمل برأيت كالدفع المضاربة والاقراض والعقود والكفالة والتدبير والهبة
وأجرة الناجح والحمل بمائة من عنده أو قصرها ولا يصير شريكاً في المال لأن الفسارة ليست
بمعين مال قائم برأية فيما يملك المضارب وفيما لا يملك من كتاب المضاربة * وفي شرح
الطحاوي ولو خلط مال نفسه بمال المضاربة ضمن مال المضاربة وكان الربح له والوضعية
عليه وكذلك لو شارك مع غيره شركة عنان أو خلط ضمن وبصع الشركة بينهم ما وهذا إذا لم يقل
اعمل برأيت فلو قيل له أن يخلط فاذا ربح قسم الربح بين المالين فربح ماله له خاصة وربح
المضاربة على شرطهما ضمانات انجالي في تصرف المضارب من باب ضمانات المضارب * ولو
دفع مالا مضاربة إلى رجل ولم يقل له اعمل فيه برأيت الآن معاملة التجار في تلك البلاد أن
المضاربين يخلطون المال ولا ينهضهم رب المال عن ذلك فعمل في ذلك قالوا ان غلب التعارف
بينهم في مثل هذا ترجوا أن لا يضمن وتكون المضاربة بينهم على العرق فاضيجان فيما يجوز
للمضارب من المضاربة * ولا يأخذ سقجة بمال المضاربة ولا يدفع مال المضاربة سقجة وان
كان رب المال قال له اعمل برأيت الآن يأذن له بالسقجة نصاً فاضيجان فيما يجوز للمضارب
* مثل اذا سافر العامل بالمال واشترى به بضاعة وأرسلها محببة غير رب المال فملك في
الطريق فهل يضمنه أجب لا ضمان على العامل لأن له أن يودع مال المضاربة والقول قوله أن
المالك أذن له في ذلك الآن يقيم المالك يئنه أنه منعه من ذلك فأرى الهداية في المضاربة *
وفي المحيط أعان رب المال المضارب في المضاربة بدوا به وغلماناً فانفق عليهم المضارب
من مال المضاربة ضمن ما أنفق لأن نفقتهم على رب المال الا إذا أمر به رب المال
فيحتسب بذلك من مال رب المال ولو أنفق المضارب على نفسه وعلى من يكون نفقته
من مال نفسه له * وندينه على المضاربة أو استدان عليه النفقته ثم تصرف فيه
الرجوع به في ماله فان هلك ماله لم يرجع على رب المال بشئ مما أنفق فاذا ربح في المال
برئ أولاً برأس المال حتى يتم ثم ثنى بالنفقة ثم ثلث بقسمة الربح على الشريطة فلو كان
رأس المال القامشلاً فانفق المضارب على نفسه بخمسة مائة ثم شري بالباقي مائة وربع
كثيراً فان رب المال يستوفي من ماله المال أولاً والالف رأس ماله ثم يأخذ المضارب
الخمس مائة ما أنفق من ماله ثم يقسمان الباقي منها على ما شرطا فان كان المضارب ضامناً
شياً يحتسب ما يصيبه من الربح مما عليه من الضمان فان كانا سواء لا يأخذ المضارب من
الربح شيئاً وان كان نصيبه أقل مما له من الضمان أخذ منه الزيادة حتى تتم بها الغرامة فان
كان حقه أكثر منه أخذ هو الزائد إلى تمام سهمه وهذا كله في المضاربة الصريحة أما
في القاسدة منها فلا نفقة له في المضاربة أصلاً فان أنفق منها ضمن وفي جامع الفتاوى شري
المضارب بألفه وألف من عنده قنا وأنفق عليه فهو فيه منطوق فان رفع أمره إلى الحاكم
فأمره بالنفقة تكون عليه ما على قدر ماله ما ويكفي ذلك قسمة من الحاكم بينهم ما
كذا روى عن أبي يوسف وفي العتابة وينفق المضارب في تقاضى ثمن ما باع في سواد المصر
من مال المضاربة كما في حال التصرف في السفر لا يتبذير فيها حتى لو تجاوزا المعروف عند

(١) قوله البار كتب عليه أى الباج ١
ومعنى الباج الخراج على المال ١

التجاري في ذلك يضمن الزائد فان زادت النفقة على الدين بطول مدة التقاضي رجع على المضاربة بقصد الدين ولم يرجع بالزيادة وليس لرب المال أن يقول أنا أتقاضاه فلا تكون نفقته في مال المضاربة ضمانات فضيلية في تصرف المضارب من ضمان المضاربة • دفع المضارب أو شريك العنان الباز (١) من مال الشركة لا يضمن ولو أعطاه من ماله ينبغي أن يكون له الرجوع لانه ما دون فيه دلالة قنية القضاوى في أوائل مسائل متفرقة • وفي الحائطة مضارب مزر على عاشر فأخذ منه العشر باجباره لم يضمن وان أعطاه بلا الزام منه ضمن وكذا ان اصابه بشئ من المال حتى كفى عنه لانه أعطى باختياره الى من لاحق له فيه فيضمن كمالو أتلفه أو أعطى لاجنبي وقال مشايخي في زماننا لا ضمان على المضارب فيما أعطى من مال المضاربة الى سلطان طمع في أخذه غصباً وكذا الوصي لان ما قصده الاصلاح لانه تخليص الكل باعطاء الجزء ضمانات فضيلية • المضارب اذا كان يدفع التواب في سوق المتاع فهو من رأس المال قنية في أوائل مسائل متفرقة • المضاربة تقصد بأشياء منها اذا شرط لاحدهما من الربح ما يقطع الشركة نحو أن يجودل دراهم مسمومة مائة أو أقل أو أكثر فسدت المضاربة ومنها اذا شرط على المضارب ضمان ما هلك في يده ومنها اذا شرط في المضاربة عمل رب المال مع المضارب لان ذلك يمنع التخليص بين المال والمضارب وكذا لو وكل رجلاً ليدفع ماله مضاربة فدفع الوكيل وشرط عمل نفسه مع المضارب وشياً معلوماً لنفسه من الربح كان ذلك فاسداً ولو فعل ذلك الاب أو الجد أو الاب أو وصي الاب وشرط لنفسه شيئاً من الربح والعمل فعمل مع المضارب جازت المضاربة والشرط جميعاً ولو دفع أحد المتفاوضين ألف درهم من مال المتفاوضة مضاربة الى رجل وشرط عمل نفسه مع المضارب وشرط لنفسه شيئاً من الربح فسدت المضاربة ومنها اذا دفع الاب أو الجد أو وصي الاب مال الصغير الى رجل مضاربة وشرط عمل اليتيم مع المضارب كانت المضاربة فاسدة والاصل في هذا أن كل من يجوز له أن يأخذ لنفسه مال اليتيم مضاربة اذا شرط عمل نفسه مع المضارب جازت المضاربة وكل من لا يجوز له أن يأخذ لنفسه مال اليتيم مضاربة اذا شرط عمل نفسه مع المضارب وشياً لنفسه من الربح لا يجوز المضاربة • من مضاربة الخائفة وكذا في الفصل الثلاثين من الفصولين • واذا عمل المضارب في المضاربة الفاسدة وربح كان كل الربح لرب المال والخسران عليه وللمضارب أجر المثل تام لان المضاربة اذا فسدت تبقى اجارة وفي الاجارة الفاسدة اذا عمل الاجير كان له أجر المثل ربح أو لم يربح ولو هلك المال في يد المضارب لا يفسد في مضاربة فاسدة ذكر في الاصل أنه لا ضمان عليه فاضحيان في أوائل المضاربة • وفي المضاربة الفاسدة الربح كله لرب المال والخسران عليه وللمضارب أجر مثله ربح أو لم يربح فان هلك المال في يده هلك أمانة أمانة المفتي في المضاربة • مات المضارب وعليه دين فرب المال أحق برأس المال وحصته من الربح ان كانت المضاربة معروفة المضارب اذا قال هذه الآف مضاربة في يدي وليس عليه دين صح إقراره من جميع المال لانعدام التهمة وان كان عليه دين الصحة لا يصدق في حق غريم الصحة وان كان عليه دين المرض ان بدأ بمضاربة ثم بالدين كان المال لصاحب المضاربة وان بدأ بالدين ثم بالمضاربة فحاصلها من

أول مضاربة الخاتمة • مات مضارب والمال عروض فولاية البيع لوصيه لرب المال
 لانها في حياته فلن قام مقامه بعده بخلاف عدل مات في باب الرهن فانه ليس لوصيه حق
 البيع وقيل ولاية البيع لوصيه ورب المال وهو الاصح اذ الحق للمضارب والمالك لرب المال
 فكانتم اشريكان جامع الفصولين في اواخر الفصل الاول • المضارب اذا مات ولم يبين
 امر مال المضاربة تزمه ذلك في تركته ولا يقبل قول ورثته انه رد المال الى صاحبه الا بينة
 تشهد له انه ردده الى المالك او تشهد ان المضارب قال قبل موته وددت المال والربح الى
 المالك قارئ الهداية من مسائل المضاربة • المضارب اذا اقترق مرضه انه ربح الفاقم
 مات من غير ان لاضمان عليه لانه لم يقرب وصول المال الى يده ولو اقترانه ربح الفاقم ووصل
 الى يده ثم مات يؤخذ ذلك من تركته لانه مات مجبها للالامانة من الفصول العمادية في
 كتاب المضاربة من احكام المرضى • (مح) لو قال المضارب في مرضه قد رجعت الفاقم وقد
 وصل الى فضاء المال كله وكذبه رب المال مات فرب المال ان يحلف ورثته على علمهم
 بضاعه لانه ادعى ديناً على موته بسبب الجحود وانكر الوارث فله استخلافه على العلم
 لانه استخلاف على فعل الغير فقد الفتاوى في التامع من المضاربة • المضارب لو قال
 قبل موته اودعت مال المضاربة فلان مات فلا شيء عليه ولا على ورثته ولو انكر فيلان
 ايدها عنده فاقول له مع الحلف فلا شيء عليه ولا على ورثته ولو مات فلان قبل ان يقول شيئاً
 ولا يعلم ان المضارب دفعه اليه الا بقوله لا يصدق عليه وان دفعه الى فلان بالبرهان
 او الاقرار منه ثم مات المضارب ثم فلان مجهلاً كان ديناً في مال فلان ولا شيء على المودع
 ولو مات المضارب وفلان حي فقال رددت مال المضاربة في حياته فاقول قوله ولا ضمان عليه ولا
 على الميت برزاية في الفصل الثاني من الوديعة • وان كانت المضاربة حين مات المضارب
 عروضاً او دنانير فاراد رب المال ان يبيعها مراً بجهة لم يكن له ذلك لانه في حال حياة المضارب
 كان هو ممنوعاً من اخذها ويبيعها الحق للمضارب وحقه بموته لا يطل والذي يبيعها وصي
 المضارب لانه قائم مقامه وفي المضارب الصغير يبيعها وصي الميت ورب المال ووجهه ان
 رب المال ما كان راضياً بتصرف الوصي في ماله والمال وان كان عروضاً او دنانير
 فالمالك لرب المال فيه ثابت فلا يتصرف الوصي ببيعها ولكن رب المال يبيعها معه وما ذكرهنا
 اصح لان الوصي قائم مقام الوصي وكان للموصي ان يتصرف ببيعها فكذلك لوصيه وهذا لان
 رب المال لو اراد بيعها بنفسه لم يملك فلا معنى لاشتراط انضمام رايه الى رأي الوصي بمبـوط
 سرخسي • ملخصاً في باب اقرار المضارب بالمضاربة في المرض من كتاب المضاربة • ذكر في
 العتبية انه لو اشترى مضارب قناباً ولم يقل عند الشراء شيئاً فلما قبضه قال شريت
 على نية المضاربة وكذبه رب المال فان كان مال المضاربة والقن قائم عنده اقراره صدق
 المضارب بيمينه فان ذلك بعده المال في يده يرجع بها على رب المال يسلمها الى البائع وان
 كانا هالكين او كان المال هالكاً لا يصدق المضارب باليمين فيضمن للبائع الا تلف بلا
 رجوع على رب المال وان كان القن هالكاً ذكر انه يصدق بيمينه في حق تسليم ذلك
 المال الى البائع ولا يصدق في حق الرجوع على رب المال ان ذلك في يده فلا يرجع عليه

لأن إقراره لا يلزم لغيره شيئا ولو كان الخلاف على العكس صدق المضارب بيمينه أيضا
 ضمانات فضيلية في اختلاف المضارب من المضاربة • إذا أخذ رب المال من المضارب
 مثلا العشرين والنحسين والمضارب يعمل بيمينه المقيمة المال أن كان المضارب كلما دفع إلى
 رب المال شيئا قال هذا ربحي ~~يكون~~ ذلك ربحا ولا يقبل قوله بعد ذلك أني لم أربح وما
 أخذت مني كان من رأس المال فاضيقان في المضاربة في أوائله • وإذا أخذ رب المال
 من المضارب مثلا العشرين والنحسين والمضارب يعمل بيمينه المقيمة المال أن كان المضارب
 كلما دفع إلى رب المال شيئا لم يقل هذا ربحي روى عن أبي يوسف أن رب المال يأخذ
 رأس ماله يوم الحساب ويكون الباقي بينهما فلا يكون أخذ رب المال من المضارب قبل
 الحساب من رأس المال لافالوجه لنا من رأس المال أن استرجعنا بعض رأس المال
 فيكون نقصا للمضاربة بقدره وهما لم يقصدا ذلك نظرية في اختلاف رب المال والمضارب •
 ولو قال رب المال كان رأس المال أني درهم وشرطت لك ثلث الربح وقال المضارب لا بل
 رأس المال ألف وشرطت لي نصف الربح وفي يد المضارب ألفان يقرأنهما مال المضاربة كان
 القول في رأس المال قول المضارب مع البين وفي شرط الربح قول رب المال مع البين
 وإن جاء المضارب بثلاثة آلاف فقال ألف منها ودبعة أو بضاعة لرجل أو على دين كان
 القول قوله لأن القول يكون قول ذي اليد فيما في يده إذا اقتربه أنه لغيره فاضيقان قبيل
 فصل فيما يجوز للمضارب من كتاب المضاربة • ولو قال رب المال دفعت إليك بضاعة وقال
 المضارب لا بل مضاربة بالنصف أو بمائة درهم كان القول قول رب المال لأن الربح يستحق
 عليه من جهته وكذا لو قال المضارب أقرضتني وقال رب المال مضاربة أو بضاعة كان
 القول لرب المال لأن المضارب يدعي عليه تلك المال والبيئة للمضارب تجعل كأنه أعطاه
 مضاربة ثم أقرضه ولو قال رب المال (١) أقرضتك وقال المدفوع إليه لا بل مضاربة كان القول
 للمضارب لأن رب المال يدعي عليه الضمان بعد ما أتفقا أنه أخذ المال بأذنه والبيئة بينة
 رب المال فاضيقان قبيل ما يجوز للمضارب من كتاب المضاربة • لو قال رب المال هو قرض
 وأدعى القابض المضاربة فإن كان بعد ما تصرف فالقول لرب المال والبيئة بينته أيضا والمضارب
 ضامن وإن كان قبل التصرف فالقول قوله ولا ضمان عليه أي القابض (٢) لأنهما تصادقا على
 أن القبض كان بأذن رب المال ولم يثبت القرض لأنكار القابض من محيط السر خسي في باب
 الاختلاف في شروط الربح أو في قدر رأس المال • ولو ادعى رب المال القرض وأدعى العامل
 المضاربة فالقول لرب المال فإن هلك في يد المضارب بعد هذا ينظران هلاك في يده قبل العمل فلا
 ضمان عليه لأنه لو ضمن ضمن بالقبض وقد اتفقا أن القبض بأذن المالك سواء كان مضاربة
 أو قرضا وإن هلك المال بعد العمل فالمضارب يضمن لأن العمل في مال الغير بسبب الضمان
 إذا كان العمل بأذن صاحب المال وهما لم يثبت أذن صاحب المال لأن صاحب المال
 يقول أقرضتك وقد عملت في ملكي لا بأذني والمضارب يقول عملت بأذنك وإذا لم يثبت أذن
 صاحب المال عمل فيه بقضية الأصل وهو الضمان وإن أقام جميعا البيئة فالبيئة بينة رب المال
 ضاع العمل قبل العمل أو بعده ويكون هذا من باب العمل بالبيئةين يجعل كأنه دفع المال

(١) هذه الصورة الهلاك يشير إليه قوله لأن
 رب المال يدعي عليه الضمان

(٢) وهذه المثلة إلى تمام ذكره في
 مضاربة ترجع البيئات للأغنام نقلها عن
 الوجيز

اليه مضاربة ثم أقرضه وهناك إذا هلك المال قبل العمل أو بعده كان الآخذ ضامنا فهنا
 كذلك ذخيرة في الفصل الرابع عشر من المضاربة • إذا ادعى رب المال البضاعة وادعى
 المضارب مضاربة صحيحة أو فاسدة فالقول قول رب المال وإذا أقام البينة فالبينة بينة
 المضارب وكذا لو ادعى رب المال مضاربة أو بضاعة وادعى الذي في يديه المال أنه أقرضني
 فإن الربح كله لي فالقول قول رب المال والبينة بينة المضارب من المحل المزبور • وإن
 شهد شاهدان بالمضاربة وشاهدان بالقرض ولم يفسروا شيئا غير ذلك فالبينة بينة من
 يدعى القرض لأنه لا تنافي بينهما (١) فيجعل كائن الأمرين كأنوا القرض يرد على المضاربة
 والمضاربة لا ترد على القرض فيجعل كانه دفع المال اليه مضاربة أو لا ثم أقرضه منه اذ في بينة
 من يدعى القرض اثبات الزيادة وهو الملك في المقبوض للقباض واستحقاق القرض
 عليه من الميسر والسرخص في باب الشركة في المضاربة من كتاب المضاربة •
 ولو ادعى رب المال الغصب وادعى المضارب المضاربة وقد هلك المال في يد المضارب ان هلك
 قبل العمل فلا ضمان عليه وإن هلك بعد العمل فهو ضامن وإن أقام جميعا البينة
 على ما ادعى من ذلك فالبينة بينة المضارب هلك بعد ما عمل أو قبل أن يعمل حتى لا يجب
 الضمان في الوجهين جميعا بخلاف ما إذا ادعى المضارب المضاربة وادعى رب المال القرض
 فإن هناك البينة بينة رب المال والفرق أن ثمة طريق العمل بالبنتين تقديم المضاربة
 لأن المضاربة ترد على الغصب فإن الدراهم المقصودة أن كانت في يد الغاصب
 على حالها فقال له رب المال اعمل بهاء مضاربة جازفاً ما الغصب لا يرد على المضاربة لأن
 المضارب لا يصير غاصبا للمال المضاربة إلا بالخلاف ولم يدع رب المال الغصب ليكننا العمل
 بالبنتين ولو عاينا أنه غصب منه ثم جعله صاحب المال مضاربة في ذلك بالنصف فلا ضمان
 كذلك ههنا ذخيرة في الفصل الرابع عشر (٢) من المضاربة • اختلف رب المال
 مع المضارب في التقييد والاطلاق فالقول للمضارب وفي الوكالة القول للموكل ولو اختلف
 المولى مع غرماء العبد فالقول لهم أشباه في كتاب الشركة • ولو ادعى أحدهما الاطلاق
 والعموم والاخر التقييد فالقول لمن يدعى العموم ولو انفقا على التقييد وادعى رب المال
 في نوع فالقول قوله وبينه رب المال على التقييد أولى من بينة المضارب على الاطلاق إلا أن
 يكون بينهما ربح أو في كل تجارة فتقدم بينة المضارب إلا أن يكون في بينة رب المال وقت
 متأخر متباعدة في الفصل الأول من المضاربة • ولو اختلف رب المال والمضارب في
 العموم والخصوص فالقول قول من يدعى العموم فإذا تصادقا على الخصوص ولكنهما
 اختلفا في ذلك فقال رب المال أمرتك بالتصرف في البروق والمضارب بل أمرتني بالتصرف
 في الدقيق فالقول قول رب المال ولو اختلفا في مقدار ما شرط للمضارب من الربح فالقول
 قول رب المال لأنه لو أنكر الحصة للمضارب رأسا وزعم أن ماله عنده بضاعة كان القول
 قوله وكذلك إذا أنكر زيادة الشرط في الربح من مضاربة شرح الطحاوي • إذا اختلف
 رب المال مع المضارب فقال المضارب رددت عليك رأس المال بعدما اقتسمنا وأنكر رب
 المال كان القول قول رب المال لأن المضارب يدعى أن ما في يده نصيبه من الربح ورب المال

- (١) أي بين البنتين وإذا أمكن العمل
 بهما يعمل بهما كما ينبغي •
 (٢) متصلا قوله بأخر ما نقل سابقا •

يدعي أنه مال المضاربة لأنه لم يرد عليه رأس المال فيختلف كل واحد منهما ما كان أقام البينة
أقام رب المال أن المضارب أقر أنه لم يرد عليه رأس المال وأقام المضارب البينة على اقرار
رب المال أنه رد عليه رأس المال فهذا على وجوه ان أرخا وتاريخ أحدهما سبق يقضي
لاستخراج تاريخ أيهما كان أما إذا كان تاريخ رب المال سابقا كان المضارب لم يرد عليه
في ذلك الوقت ثم رد بعده وأما إذا كان تاريخ المضارب سابقا فلا نرب المال وان أقر ببراءته
الآن المضارب لما أقر بالضمان بعد ذلك فقد رد اقراره وبطلت البراءة وهذا يصلح أصلا في
جنس هذه المسائل وان أرخا وتاريخهما سواء أو أطلقا يقضي ببينة المضارب ويجعل كأنه
لم يرد ثم رد بعد ذلك قاضيخان في فصل دعوى المنقول من الدعوى وإذا اقتسم المضارب
ورب المال وأخذ كل واحد منهما حصته ثم اختلفا فقال المضارب قد كنت دفعت رأس
المال الى رب المال وانكر رب المال ذلك فالقول قول رب المال ولا يكون اقرار رب المال
بقسمة الربح اقرارا بقبض رأس المال وقوله في الكتاب القول قول رب المال يعني فيما يدعي
المضارب على رب المال من خلوص الجسمانية التي قبضها لنفسه وفي الذخيرة فأما في حق براءة
المضارب عن رأس المال فالقول قول المضارب (م) ثم إذا حلفا اتنى الضمان عن المضارب
بجلفه واتنى قبض رب المال رأس المال بجلفه أيضا وكان ألفا من مال المضاربة قد هلك
فيمصرف الهالك الى الربح وكان ما قبضه رب المال من الجسمانية من رأس المال والجسمانية
التي قبضها المضارب من رأس المال أيضا فترد على رب المال ان كانت قائمة وان كانت
هالكة غرمها لرب المال حتى يتم رأس المال في الفصل السابع والعشرين من مضاربة
العتا تاريخية • مسئلة عن شريك طلب من شريكه أو من العامل في المضاربة حساب
ما باعه وما صرفه فقال لا أعلم حسابا وانما باعت وصرفت وبقي هذا القدر هل يلزم به عمل
محاسبته أجاب القول قول الشريك والمضارب في مقدار الربح والخسران مع يمينه ولا
يلزم أن يذكر الامر مفصلا والقول قوله في الضياع والرد الى الشريك (١) قارئ الهداية في
مسائل الشراكة • ويكره أن يكون للمسلم مضارب كافر ولا يكره أن يكون للكافر مضارب
مسلم عتابة في الفصل الاول من المضاربة

• (كتاب الودعة) •

رجل قال لغيره من غير أن يستعير خذ عدي هذا واستخدمه يكون هذا ودية ويكون
طعام العبد على مولاه قاضيخان في فصل في المستعير إذا لم يدفع بعد الطلب • جاء بنوب
الى رجل وقال هذا الثوب ودية عندك ووضعت الثوب عنده ولم يقل شيئا فغاب صاحب
الثوب ثم غاب هذا الرجل وترك الثوب وضاع ضمن لانه ايداع عرفا كما لو قام رجل وترك كتابه
في مجلس ثم قام واحد بعد واحد فالضمان على الاخير لتعيينه لا ليداع عنده وان قال الخاسر
لا قبل الودعة ومع ذلك ترك عنده متاعه وضاع لا يضمن لتصرحه بالرد بزازية في الثاني من
الودعة وكذا في الخاتمة • رجل من أهل المجلس إذا قام وترك كتابه فهلك فهم
ضامنون وان قاموا واحد بعد واحد فالضمان على آخرهم لان في الوجه الاول الكل
حافظون وفي الثاني تعين الآخر حقا فاقعات حسامية في الغصب بعلامة النون • قال محمد

(١) مسئلة عن شخص دفع لآخر مالا
ليتجرفيه والربح بينهما فادعى العامل
رد المال الى صاحبه فانكره هل يصدق
العامل في رده اليه بيمينه أم لا أجاب
بصدق بيمينه كذا في فتاوى ابن نجيم في
المضاربة بنه

(١) قال مولانا أبو السعود لا يضمن بالدفع اليهم الا اذا كانوا مشهورين بالسرقة والفساد ومتهمين بما سجد
(٢) والفتوى على قوله وبه أفتى ابن نجيم سجد

(٣) وكذا في الفصولين في ضمان الوديعة سجد

(٤) وهذا كلما اذا كان الحريق مشهورا بين الناس والام يصدق الايمنة كما في الكرماني كذا في الوديعة من التمهاتاني سجد

(٥) لانه يدعى ضرورة مستطة للضمان بعد تحقق السبب فصار كما اذا ادعى الاذن في الايداع كذا في أوائل الوديعة من البحر الرائق نقلا عن الهداية سجد
لا يصدق لان ايداع الغير واجب للضمان كذا في أوائل الوديعة من البحر الرائق في شرح قوله الا أن يخاف الحرق فسلع عن الفوائد سجد

الثالث والثلاثين من الفصولين * أربعة نفر يجوز للمودع دفع الوديعة اليهم ولا يضمن بتلفها الزوجة والولد والمملوك والاجير (١) خزائن الله من الوديعة * وتفسير من في عياله أن يساكن معه سواء كان في نفقته أولا والعبرة للمساكنة الا في حق الزوج والزوجة والولد الصغير والفقير فلا يضمن بالدفع الى أحدهم وان لم يكن في عياله ونفقته وكلامه بأن يكون في محله أخرى وهو لا يتفق عليه لكن بشرط أن يكون الولد قادرا على الحفظ ولو دفعت المرأة الوديعة الى زوجها لم يضمن وان لم يكن الزوج في عياله ولوله امرأتان ولكل منهما ابن من غيره وهما في عياله لم يضمن بالدفع اليهما ولو دفع الى كل من يجري عليه نفقته كل شهر ضمن فليس هذا كمن في عياله وأبواه كاجنبي حتى يشترط كونهم ما في عياله جامع الفصولين في الفصل الثالث والثلاثين * أتلفها من في عياله المودع ضمن المثلث صغيرا أو كبيرا أو قناجر لا المودع في استعمال الوديعة من الفصل المزبور * استهلك رجل وديعة انسان فلم يودع أن يخاصم المستهلك في القيمة خلاصة * للمودع أن يحفظ الوديعة على حسب ما يحفظ مال نفسه في داره وحانوته خلاصة * وليس للمودع أن يدفع الوديعة الى أجنبي ولو دفعها فهلكت في يد الثاني قبل أن يفارق الاول الثاني فلا ضمان على واحد منهما بالاخلاف وان هلكت بعد المفارقة فالاول ضامن بالاخلاف أما الثاني فعلى قول أبي حنيفة لا يضمن (٢) وعلى قولهما يضمن وهذا اذا كان الدفع الى أجنبي بلا عذر فان كان بعذر لا ضمان على المودع عندنا حتى اذا استرق بيت المودع وأخرج بهما مع متاعه ووضعها في منزل جاره فلا ضمان استحسننا ذخيرة في أول الوديعة * وذكر شمس الاثغة الحلواني اذا وقع في بيت المودع حريق فان أمكنه أن يسألهما بعض من في عياله فساو له أجنبيما يضمن فاذا كان لا يجذب من الدفع الى الاجنبي لا يضمن وذكر شيخ الاسلام الحريق اذا كان غالبا وقد أحاط بمنزل المودع فناول الوديعة جاره لا يضمن استحسننا وان لم يكن أحاط بمنزله ضمن وفي العناية لا يشترط هذا الشرط في الفتوى تانار خاتمة في الفصل الثاني (٣) من الوديعة * وفي شرح الطحاوي وعندنا صاحب الوديعة بالخيار ان شاء ضمن المودع الاول وان شاء ضمن المودع الثاني فان ضمن الاول لا يرجع على الثاني وان ضمن الثاني يرجع بما ضمن على الاول ولو استهلكها الثاني ضمن بالاجماع وصاحب الوديعة بالخيار ان شاء ضمن الاول وان شاء ضمن الثاني فان ضمن الاول رجوع بهما على الثاني ولا يرجع بهما على الاول واجمعنا على أن مودع الغاصب يضمن اذا هلك الوديعة في يده والمغصوب منه بالخيار بين أن يضمن الغاصب ولا يرجع على المودع بما ضمن وبين أن يضمن المودع ويرجع بما ضمن على الغاصب تانار خاتمة في الفصل الثاني من الوديعة * فان ادعى المودع الضرورة بأن ادعى أنه وقع الحريق في بيته ذكر القدوري أنه لا يصدق الايمنة في قول أبي يوسف وهو قياس قول أبي حنيفة رحمه الله وفي الزيادات وهو الصحيح وذكر في المنتقى أنه ان علم أنه قد احترق بيته قبل قوله والا فلا وان لم يعلم لم يقبل قوله الايمنة (٤) من محل المزبور ولوقال كنت في السفينة ففرقت فناول الوديعة انسانا لا يصدق الايمنة وكذا لو قال وقع الحريق في بيتي فناول الوديعة انسانا لا يصدق الايمنة (٥) فاضحنا في فصل ما بعد تضييعا من كتاب الوديعة * اذا

دفع المودع الوديعة الى من ليس في عياله أو وضعها فيما لا يحوز فيه ماله أو كانت الوديعة دابة
فركبها أو حمل عليها أو كانت الوديعة عبداً فاستخدمه أو ثوباً فلبسه أو شيئاً يفرش فأفترشه ثم
أعادها الى يده وردّها الى الحالة الاولى برئ عن الضمان عندئذ وإن أخرجهما عند الضرورة
بأن وقع الحريق في داره نخاف الحريق عليهما أو كانت الوديعة في سفينة فلقطتها غرق أو خرج
الاصوص وخاف عليهما أو ما أشبه ذلك فدفعها الى غيره لا يكون ضامناً قاضيان في
الوديعة • ولو قال أودعته عند أجنبي ثم ردّها عليّ فهلكت عندي وكذبه المودع ضمن
الآن يبرهن وإذا أقرب وجوب الضمان عليه ثم ادعى البراءة فلا يصدق الايئنة وكذا لو قال
بعثت بها اليك مع أجنبي والمودع ينكر ذلك وكذا لو دفعها الى رسول المودع وأنكر
المودع الرسالة ضمن وصديق المالك ولم يرجع المودع على الرسول لو صدقه أنه رسوله ولم
يضمن له ضمان الدرك إلا أن يكون المدفوع قائماً فيرجع فصولاً فيما يصدق المودع من
الثالث والثلاثين • ردّ الوديعة الى من في عياله المودع يضمن في الاصح (١) ردّ الوديعة
الى المودع ثم استحققت الوديعة لان ضمان على المودع ولو أمر المودع أن يدفعها الى رسوله فدفع
فهل يكتفي في يد الرسول ثم استحققت فان شاء المستحق ضمن المودع وان شاء ضمن رسول
القاصب اذا أودع فردّ عليه المودع يبرأ عن الضمان والمستبضع لا يملك الايضاع والايداع
والوكيل بالبيع لا يملك الايداع من الاجنبي والاب والوصي والقاضي يملكون منية
المفق في أقل الوديعة • المودع اذا ردّ الوديعة الى من في عياله المودع ذكر بوالليت
والقدوري والسرخسي أنه يضمن وبه يفتي جامع الفتاوى • ردّ الوديعة الى عبد ربها
لم يبرأ سواء كان يقوم عليها أو لا هو الصحيح (٢) أشباه في كتاب الامانات • دفع
الوديعة الى المودع ثم استحققتها رجل لا يضمن قال ادفعها اليّ فلان فدفع ثم استحققت
يضمن المستحق أي الثلاث شاء بزازية في الثالث من الوديعة • قال ربها ادفع الى
فلان فقال المودع دفعتها اليه وقال ذلك الرجل لم يدفعها اليّ وقال ربها لم تدفعها اليه
فالقول للمودع في حق براءة نفسه لا في حق ايجاب الضمان على المدفوع اليه وربها لو أمر
المودع بصرف الوديعة الى دين ربها فقال المودع صرفت وأنكر ربها صدق المودع في
براءة نفسه لا على رب الدين حتى يبقى دينه على ربها كما كان فصولاً في طلب الوديعة
وردّها من الفصل الثالث والثلاثين • الامين يصدق فيما يدعي من براءة نفسه عن
الضمان لانه يكون منكر الضمان ولا يصدق في ايجاب الضمان على الغير كما المودع اذا
قال دفعت الوديعة الى الرسول وأنكر الرسول ذخيرة في آخر الفصل الخامس من الوكالة
• رجل له على آخر ألف درهم فأرسل اليه رسولا ليقبضها منه فقبضها وادفعها الى المرسل
فأنكر ذلك المرسل فalcول قول الرسول مع يمينه لانه مودع حذادي في آخر كتاب
الوديعة • ولو دفع المودع الوديعة الى رجل وادّعى أنه قد دفعها اليه بأمر صاحب
الوديعة فalcول قوله مع يمينه أنه لم يأمره بذلك لان المودع يدعي عليه الامر وهو ينكر
فalcول قول المتكبر مع يمينه بدائع في الوديعة ملخصا • ولو قال ردّته اليك
على يدي أو على يدي من في عيالي وكذبه المودع فalcول قول المودع مع يمينه لان حامل

(١) سئل عن أودع وديعة لا تحرف دفع
الى خادم صاحبها ليدفعها له فضاءت منه
قبل الدفع هل الضمان على المودع أم لا
أجاب لا ضمان عليه كذا في نور العين
وكذا في فتاوى ابن نجيم في الامانات عند
(٢) وذكر في الخاتمة الاختلاف ولم يرجح
أحد القولين فانظر الى ما في الفصولين
من الاختلاف في الفتوى وفي الخلاصة
الفتوى على هذا يعني على عدم الضمان

سنة

دراهم الودبعة في الجيب ولم تقع في الجيب وهو ظن أم وقعت في الجيب فصاعت بضمن خلاصة في الفصل الأول من الودبعة • ولونام ووضع الودبعة تحت رأسه أو جنبه يبرأ وكذا لو وضعها بين يديه هو الصحيح قالوا نعم لا يبرأ في الفصل الثاني لونا قاعدا أم لونا مضطجعا ضمن في الحضر لا في السفر (عده) يبرأ قاعدا لا واضعا جنبه على الأرض وفي السفر كما مر جعل ثياب الودبعة تحت جنبه لو قصد الترفق ضمن لا لو قصد الحفظ ولو جعل الكيس تحت جنبه يبرأ مطلقا فصولين فيما يضمن به المودع من الفصل الثالث والثلاثين • ربط بقر الودبعة على رأس الكرم والغالبين أن غاب عن بصره ضمن والا لا وان ربط على باب داره في المصر ضمن وفي القرية لا وقبل يعتبر فيه وفي أجناسه العرف جعل فرس الودبعة في الكرم وله حائط رفيع بحيث لا يرى المارة من في الكرم وأغلق الباب لا يضمن وان لم يكن له حائط أو كان لكنه غير رفيع ينظر ان نام المودع ووضع جنبه على الأرض ضمن ان ضاعت الودبعة وان قاعدا لا يضمن وان في السفر لا يضمن وان نام مضطجعا بزاوية في الودبعة • والمودع لو ربط سله باب قيطونه بحبل ولم يتفله يعتبر العرف كما مر والقيطون بيت توضع فيه الامتعة فصولين في ضمان المودع من الفصل الثالث والثلاثين • خرج المودع وترك الباب مفتوحا ضمن لو لم يكن في الدار أحد ولم يكن المودع في مكان يسمع من الداخل (١) من المحل المزبور • سئل نجم الدين عن دفع خفا إلى خفاف ليصلحه فتركه الخفاف في حانوته فسرق له لاهل يضمن قال لا ان كان في الحانوت حاقظا وفي السوق حارس وكان الشيخ الامام ظهير الدين يفتي بعدم الضمان وان لم يكن هناك حاقظ ولا حارس فدقيل يعتبر العرف فان كان العرف فيما بين الناس أنهم يتركون الاشياء في الحوانيت من غير حاقظ فيها ومن غير حارس في السوق فلا ضمان وان كان العرف بخلافه يجب الضمان وعليه الفتوى وكذلك قبل لو ترك الدكان مفتوحا وكان في موضع ذلك عرفهم وعادتهم لا ضمان تاتارخانية في الرابع من الودبعة • سوفي قام من حانوته الى الصلاة وفي حانوته ودائع فضاع شي منها لا ضمان عليه لانه غير مضيع لما في حانوته لان جيرانه يحفظونه (٢) الا أن يكون هذا ايداعا من الجيران فيقال ليس للمودع أن يودع لكن هذا مودع لم يضيع واقعات في الودبعة بعلامة النون • سئل عن مودع غاب عن بيته فقال أجنبي لي في بيتك شيء وأخذ المفتاح فلما رجع الى بيته لم يجد الودبعة قال لا ضمان عليه تاتارخانية في الودبعة • (بخ) سلم المودع الدار التي في بيت منها الودبعة الى آخر ليحفظها ان كانت الودائع في بيت مغلق حصين لا يمكن فتحه بالامشقة لا يضمن والا يضمن قنية في الودبعة • سئل الوبري عن أودع عند عامل لوال ما لا فوضعه في بيته ثم في أيام السلطان نقل امتعته وترك الودبعة وتواري فأغبر على بيته وعلى الودبعة ضمن وان ترك بعض امتعته في بيته وفي الحاقضية أودع عند عامل فصورر العامل وتمكن من ايداع الودبعة عند ثقة فلم يفعل حتى أخذت الودبعة من بيته ضمن ضمانات فضيلة فيما يضمن المودع وما لا يضمن • احترق بيت المودع فلم ينقل الودبعة الى مكان آخر مع امكانه يضمن اذا تمكن من حفظها بنقلها الى مكان آخر قال رضي الله عنه ويعرف من هذا كثير من الواقعات قنية في الودبعة • وقد قال أصحابنا ما كان حرز النوع فهو حرز لكل

(١) لانه تضییع وقول أبي النصر اذا لم يغلق الباب فسرق لا يضمن فيما اذا كان في الدار حاقظ كذا في الخالية عده وذكر في الزبدة والمختار أنه لا يضمن وان لم يكن فيه حاقظ ولا حارس عده (٢) ليس هذا ايداع المودع الى غيره ليقال ليس للمودع أن يودع لكن هذا مودع لم يضيع (ذ) • ذكر (حش) ما يدل على الضمان ايداعا عند الفتوى كذا في الثالث والثلاثين من جامع الفصولين وفيه تفصيل عده

الكل نوع فجعلوا شريحة البقال حرز البوهر وقال الشافعي يعتبر في كل شيء حرز مثله
وهذا ليس بصحيح لأن البقال قد يحرز خلف شريحته الدراهم والدنانير بقصد بذلك حفظها
ولذا قال أصحابنا لا قطع على التباشر لأن القبر ليس بحرزا لغير الصكف فلم يكن حرز له من
القاعدة في السرقة • إذا حفظ الوديعة في حرز ليس فيه ماله يضمن والمراد حرز غيره لأن
الحرز في يد ذلك الغير فصار الوضع في الحرز كالتسليم إلى ذلك الغير أما إذا استأجر حرزا
لنفسه وحفظ فيه لم يضمن وإن لم يكن فيه ماله لأنه بمنزلة بيته أما رخصة في الثاني من الوديعة
• إذا وضع الوديعة في حانوته وقال صاحبها لا تضع في الحانوت فإنه مخوف وتركه فيه حتى
سرق لبلان لم يكن له موضع آخر من الحانوت لا يضمن لأنه غير قادر وإن كان يضمن لأنه قادر
على حفظه في موضع آخر أرزمنه فيه • كون نهي صاحب الوديعة مضيدا فإذا وضعها
في الحانوت فقد صار مضيعا من المحيط البرهاني في الثالث من الوديعة • أحفظها في هذا
البيت فحفظها في بيت آخر من الدار يضمن إن ظهر البيت المنهي عنه إلى الطريق أو إلى السكة
وإن قال أحفظها في هذه الدار فحفظها في دار أخرى أرزمن الأولى قال الصدر الشهيد
لا يضمن وقال بكر يضمن برأية في متفرقات الغصب • ولو أمره صاحب الوديعة بأن يضعها
في داره هذه ونهاه عن الوضع في داره أخرى فوضعها في الدار التي نهاه عن الوضع فيها
وضاعت ضمن لأن حرز الدارين مختلف إلا أن تكون تلك الدار أرزما أو كأناسوا • وكذلك
لو أمره بأن يضعها في داره في هذه القرية ونهاه عن أن يضعها في داره في قرية أخرى
فوضعها في الدار التي نهاه عن الوضع فيها فإنه يضمن إذا كانت تلك الدار أرزما أو كأناسوا
في الحرز فلا يضمن وكذلك لو أمره بأن يضعها في هذا البيت من هذه الدار فوضعها في بيت
آخر نهاه عن الوضع فيه فضاعت لا يضمن لأن حرز البيت في دار واحدة غير مختلف إلا أن
يكون البيت الذي أمره بالوضع فيه أرزمن البيت الذي نهاه عنه فينشد يضمن لأنه يفيد
النهى والاصل أن كل شرط يفيد اعتباره ويمكن المودع مراعاته فهو معتبر وكل شرط
لا يفيد اعتباره ولا يمكن مراعاته فهو لغو من وديعة شرح الطحاوي • وفي بسوط
أبي اليسر قال لا أحفظها يدك ولا تضعها إلا لو نهارا فهو لغو لأن هذا الشرط وإن كان
مفيدا لكنه لا يمكن مراعاته قال الأسدي جاني والاصل فيه أن كل شرط يفيد اعتباره ويمكن
المودع مراعاته فهو معتبر وفي الجواهر قال له وضعه في كعبك فوضعه في صندوقه
فضاع لا يضمن ضمانات فضيلية في آخر ضمان الوديعة • أودع بقره وقال له إن أرسلت
ثبرانك إلى المرعى للعلف فذهب يشرقي أيضا فذهب به سادون ثبرانه فضاعت لا يضمن قنية
في باب الشروط من الوديعة • سيب دابة الوديعة في الصعراء هل يضمن إذا تلفت لارواية
إياها في الكتب فقبل يضمن لتعديده بالارسال وقيل لا إذ لو ماتت في الاصطبل لم يضمن كذا
هذا بخلاف ما لو ضاعت أو أكلها ذئب ضمن للتضييع جامع الفصولين فيما يضمن به المودع
• وفي الفوائد سيب دابته في الصعراء قتلت لارواية فيها في الكتب وينبغي أن يضمن لأن
إرساله تعدته وقيل لا يضمن لأنها لو هلك في الاصطبل لا يضمن كذا هذا من
الضمانات الفضيلية • رجل دفع إلى رجل غلاما مقيدا بالسلسلة وقال اذهب به إلى بيتك

مع هذه السلسلة فذهب به بدون السلسلة فأبقى العبد لا يضمن لانه أمره بشئين وقد أتى
 بأحدهما استروثنية • دفع غلامه الى آخر مقيدا بالقل • اذهب به الى منزله ففعل غله
 أو قيده وذهب به بدون القيد وأبقى الطريق لا يضمن من نصب البرازية في جنس آخر
 في العبد والاماء • والمودع لو فتح باب قصر أو اصطبل أو حل قيد فن ضمن وغاها وقف
 أولا لالتزامه الحفظ جامع الفصولين في التسبب والدلالة • المودع اذا سافر بمال
 الوديعة فهلك لا يضمن عندنا خلاصة في التلخيص من الوديعة • وله أن يسافر بها
 ان لم ينهه المالك وان كان لها حمل وموتة عند الامام ان كان الطريق آمنا بأن لا يقصده أحد
 غالبا ولو قصد يمكن دفعه بنفسه أو برفيقه وأجرة جملها على ربه قصر سفره أو بعده وقال
 محمد ليس له ذلك لها حمل وموتة أو لا قصر سفره أو بعده آمن الطريق أو لانها المالك أولا
 فاذا فعل ضمن ان ضاعت وعند أبي يوسف ان طال سفره فكما قال محمد آمن الطريق أولا
 وان قصر سفره والطريق آمن فكما قال الامام ولا يسافر بها ان استغرقت أجرة قيمتها
 ولا في البصر وان لم ينهه المالك (١) ولا خارج البحر وان نهى المالك بالاجماع زبدة
 الفتاوى في الوديعة • (النياسيع) وكذا اذا كان الطريق آمنا ونهى صاحب الوديعة
 عن المسافرة بها الا أن يضطر بأن قصد السلطان أخذها وان كان الطريق آمنا ان كانت
 الوديعة شيئا لاجل له ولا موتة فلا ضمان وأما اذا كانت الوديعة شيئا له حل وموتة ان كان
 لا بد له من المسافرة بها بأن كان يحجز عن الحفظ في المصر الذي أودعه فيه فانه لا يضمن عندهم
 جميعا فاما اذا كان له بد من المسافرة بها فعلى قول أبي حنيفة لا ضمان قربت المسافة أو بعدت
 وعلى قول محمد يضمن قربت المسافة أو بعدت وعلى قول أبي يوسف ان قربت المسافة
 لا يضمن وان بعدت فهو ضمان وفي العناية وهو المختار وفي النياسيع واستثنى أبو حنيفة
 رحمه الله تاتارخانية في الوديعة • رجل في يده مال انسان فقال له السلطان الجائر ان لم
 تدفع الى هذا المال حبيبتك شهرا أو ضربتك ضربا لا يجوز له ان يدفع المال اليه فان دفع
 كان ضامنا وان قال له ان لم تدفع الى المال أقطع يدك أو أضربك خمسين سوطا فدفع اليه
 لا يكون ضامنا لان دفع مال الغير الى الجائر لا يجوز الا أن يخاف تلف عضو والضرب
 المتوالى يخاف منه التلف وسيأتي أجناس هذا في كتاب الاكراه فاضمان
 في فصل ما بعدت ضامنا من كتاب الوديعة • رجل دفع الى رجل ألف درهم وقال
 له ادفعها الى فلان بالزى ثم مات المدافع فدفع المودع المال الى رجل ليدفعها الى فلان
 بالرى فأخذ في الطريق فلا ضمان على المودع لانه وصى الميت ولو كان المدافع حيا ضمن
 المودع لانه وكيل الا ان يكون الآخر في عياله فلا ضمان عليه من المهرل المزبور •
 أو دفع رجلا مالا وقال ان مت فادفعه الى أبي فادفعه اليه وله وارث غيره ضمن نصيبه
 ولا يكون به ذوا صيا ولو قال فادفعه الى فلان غيره وارث ضمن ان دفع اليه (٢) في أواخر
 الفصل الثاني والعشرين من الفصولين • وفي الذخيرة دفعها أي المودع الوديعة الى وارث
 ربه او في التركة دين ضمن للقرم ما بخلاف مودع الغاصب فانه اذا رده على الغاصب لا يضمن
 رده على من أخذه منه ضمانات للفضيل الجمالي في باب دفعها الى الغير من ضمانات

(١) لان البحر متلف كذا في الدرر

(٢) ولا يصير فلان وصيا كذا
 في العناية

الوديعة • (ص) في التركة دين فدفع المودع الوديعة الى الوارث بلا أمر القاضي ضمن
(ح) لو مستغرة ضمن وهذا اذا لم يؤتمن والا فلا الاخذ واداء الدين منه في الثامن والعشرين
من الفصولين • المودع اذا دفع المال الى الورثة بغير أمر القاضي والتركه مستغرة
بالمدين كان ضامنا وهذا الجواب صحيح اذا كان الوارث ممن يضاف عليه استهلاك المال
أما اذا لم يكن كذلك فيكون له أخذه وقضاء دين الميت منه (١) من الاستروائية في الثاني
والعشرين • عند رجل وديعة وللمودع عليه دين من جنس الوديعة لم يصرف قصاصا حتى
يجتمع وبعد الاجتماع لا يصرف قصاصا ما لم يحدث فيه قبض او ان في يده يكتفى الاجتماع بلا تجديد
قبض وتقع المقاصة وحكم المصوب عند قبضه في يد رب الدين كالوديعة برأية في أواخر
الفصل الرابع من الوكالة • (ح) أودعه القائم أقرضه منه قال أبو محمد لا يخرج الا ان
من الوديعة حتى يصير في يد المودع حتى لو هلك قبل أن تصل يده اليه لا يضمن وكذا كل أمانة
وكذا لو قال المودع لربها انذني أن أشتري بالوديعة شيئا أو أبيع لأنه أمين (٢) في السابع
عشر من الفصولين • لو قضى المودع دين مودعه بالوديعة ضمن في الصحيح جامع
الفصولين في الثاني والعشرين • وفي الجامع الاصغر ولو أخذ الوديعة أجنبي والمودع
براه فكنت قال أبو القاسم الصفار ضمن ان أمكنه منعه أما لو لم يمكنه منعه لم يضمن
ضرره وغارته لم يضمن ضمانات الجمالي في ضمان الوديعة • المودع اذا أخذ وديعة رجل
من يد المودع وترك وديعته يضمن المودع ان عاين ذلك وان لم يكن عالما أن ما قبضه حقه
أو حق غيره وقد استخرج القاضي الامام أبو عاصم مثله الجمالي وجهه ليس بعدل لانه
قصر في الحفظ فقد الفتاوى في كتاب الغصب • وفي التوازل دخل الحمام وقال للحمامي
احفظ هذه الثياب فخرج فلم يجد ما قال الصفار ان أقر الحمامي أن غيره رفعها وهو برأه فظن
أنه يرفع ثيابه نفسه ضمن لانه ترك الحفظ اللازم عليه حيث لم يمنع القاصد وان قال رأيت
رجلا يرفع ثيابه الا أني ظننت أن الرافع أنت لم يضمن لانه لما ظن أن الرافع هو لم يكن تاركا
لحفظها ولو سرق والحمامي لا يعلم به لا يضمن ان لم يذهب عن موضعه ذلك وان ذهب ضمن
لانه مضيع وهذا عند الامام وقال عليه الضمان مطلقا لانه أجبر مشرك (٣) وقال الفقيه
أبو بكر ان شرط عليه الضمان فقد جعل له أجرة الحفظ فيه ضمن وقاطعا ومتر في ضمان الاجراء
ضمانات فضيلة في ضمان الحمامي • (ذ) دخل الحمام فقال للحمامي احفظ الثياب
فخرج ولم يجد ثيابه فلو أقر الحمامي أن غيره رفعها وهو برأه وظن أنه يرفع ثيابه ضمن اذا ترك
الحفظ ولم يمنع القاصد ولو أقر أني رأيت أحدا يرفع ثيابه الا أني ظننت أن الرافع أنت
لا يضمن اذا لم يترك الحفظ لما ظن أن الرافع هو ولو سرق وهو لا يعلم به يبرأ لو لم يذهب عن ذلك
الموضع وهذا قول الكل اذا الحمامي مودع في حق الثياب لو لم يشترط شيء بازاء حفظ الثياب
ولو شرط له ذلك وكان له أجرة بازاء الاتقاء بالحمام فهو على الاختلاف (خ) دخل وقال
للحمامي أين أضع ثوبي فأشار الحمامي الى موضع فوضع ثوبه ثم رفعه رجل فلم ينع الحمامي لما
ظنه أنه المالك ضمن الحمامي في الاصح اذ قصر فيما استحققت وهذا يخالف ما تقدمنا نقل
من (ذ) وهو ظهير ما لو دخل رجل بدينه خانا وقال للحمامي أين أربطها فقال هنالك فربطها

(١) باقى ما ينسب به في المداينات نقلا
عن القنية ع

(٢) كذا في السابع عشر من العمادية ع

(٣) وقدمت في ضمان الاجبر المشترك
والخاص نقلا عن البرازية أن الحمامي أجبر
مشرك ع

ولم يجدها وقال الخفافى أخرجهما صاحبك لست بهما ولا صاحب له ضمن الخفافى اذ قوله أين
أرباعها استحقاق منه وإشارته إلى مكان إجابة فصار مودعا قصر في الحفظ نزع ثوبه بين
يدي الجاهي (١) ولم يقل بلسانه شيئا لم يجده فلو لم يكن للعمامي ثيابي حاضر ضمن الجاهي
ما ضمن المودع ولو حاضر أيا الجاهي اذ هذا استحقاق الثيابي لا الجاهي (٢) الا اذ انص
رب الثوب على استحقاق الجاهي بان قال أين اضع ثوبي فيصير الجاهي مودعا (خ جرس)
نزع بهم من الجاهي يخرج فوجد الجاهي ثوبا ولم يجده ثوبه فلو نام قاعدا يبرأ ولو مضطجعا
بان وضع جنبه على الارض قيل نعم وقيل لا اذ نوم المستعير والمودع عند الامانة مضطجعا
بان وضع جنبه على الارض بهد حفظا عادة من جامع الفصولين ملخصا وفي الوالولية
وضعت ثيابها عند الثبابة فسرقت ان كانت الثبابة أول مأذنها ولم تأخذ عليه أجرا
بعد ولا شرطت لها أجرا لم تضمن وفاقا لانه روى عن محمد رحمه الله فيمن دفع للثبابة ثوبا
ليخبطه له فخاط ذلك أول ما خاطه ولم يشترط الاجر فلا أجر له فعلى قياس هذه لا أجر لها
فلا تضمن أما اذا دفعت اليها قبل ذلك ثيابا أو شرطت لها الاجر أو أعطت لها على حفظها
شيئا فالجواب فيه على الاختلاف المعروف قال وعن أصحابنا المتأخرين ان كل عمل لا يعمل
الا بالاجر فاذا عمل استحق الاجر شرط له ذلك أولا قلت لان المعروف كالمشروط وفي الكبرى
فعلى هذا القول وهو المختار ان كل عمل لا يعمل الا بالاجر فلا أجر له ان يرضى له امتناعه
فيذبحي أن يكون الثبابة في موضع لا يعمل فيه مجانا أجرا مشتركا لا أن ذلك قول محمد
والمختار للفتوى في الاجير المشترك قول الامام فالثبابة فيما نحن فيه لا تضمن فيما يفتى به
سواء اعتبرت أجيرة أو مودعة الا اذا قصرت في الحفظ فتضمن وفاقا كما في المودع (٣)
ضممانات فضيلة في الاجارات (قط) امرأة دخلت الحمام ودفعت ثوبها إلى امرأة تمسك
الثياب ثم خرجت فلم تجدها فلو كانت هذه دخلت أولا في هذا الحمام لا تضمن الثبابة
في قولهم لو لم تعلم أنها تحفظ الثياب باجر لانها اذا دخلت أول مرة ولم تعلم بذلك ولم تشرط
لها الاجر كان ايداعا ولا ضمان فيه وفاقا ولو دخلته قبل هذه وكانت تدفع ثوبها إلى هذه
المرأة وتعطيها الاجر على الحفظ تبرأ عند أبي حنيفة لانها أجيرة مشتركة
والمختار في الاجير المشترك قول أبي حنيفة وقيل هو قول محمد وبقي بقول أبي حنيفة
ان الثبابة لا تضمن الا بما تضمن المودع وقال (خ) ينبغي أن يكون الجواب عندهما على
التفصيل لو كان الثبابة أجير الجاهي يأخذ منه أجرا بهذا العمل يبرأ وفاقا كتمه
القصار والمودع جامع الفصولين في ضمان الجاهي • رجل خرج من الحمام فقال
كان في جيبى درهم ان لم يقر الثبابة لا شيء عليه أصلا وان أقر ان تركه ضائعا ضمن
وان لم يضيعه لم يضمن فيضرك في الضياع في الحمام في الاجارة • دخل الحمام
وفي جيبه درهم الوديعه فتركه في جانه خانه (٤) فضاع قيل يضمن وينبغي أن لا يضمن برأيه
في الوديعه • سئل القاضي الامام عن مودع دخل الحمام ووضع دراهم الوديعه بين يدي
الثبابة مع ثيابه فسرقت فقال يجب أن يضمن لانه ايداع المودع وقال البرهاني لا يضمن لان
ضمنانه في الايداع القصدي وهذا معنى وهو الانسب ذكره في الحافظة وعلى هذا الوضع

(١) قال أبو القاسم الصفار كان ابن سامة
يقول في الجاهي وفي كل موضع وضع الشيء
بين يديه وذهب صاحبه من غير تكلم فهذا
مستحفظ له عادة وقال النقيب ويقول ابن
سامة تأخذ في الاجارات ضممانات فضيلة
في ضممانات الجاهي من الاجارات •
(٢) ان لم يكن للعمامي ثيابي يضمن
صاحب الحمام ما يضمن المودع وان كان
لعمامي ثيابي الا أنه لم يكن حاضرا
فكذلك الجواب وان حاضرا لا يضمن
صاحب الحمام الا اذ انص صاحب الثياب
على استحقاق صاحب الحمام بان قال أين
أضع الثياب فيذير صاحب الحمام
مودعا فيضمن ما يضمن المودع كذا
في اجارات مجمع الفتاوى •

وضع الثياب ببرأي عين الجاهي استحقاق
منه دليلا وعرفا وان ضاع يضمن ان لم يكن
له ثيابي يحفظ الثياب وان كان يضمن
الثبابة كذا في المحيط البرهاني •
(٣) وفي زماننا الثبابة أجيرة مشتركة بلا
شبهة والمختار في الاجير المشترك الضمان
بالتصديق فعلى هذا ينبغي أن يفتى في الثبابة
بضمان النصف تأمل •

دخل الحمام فوضع له الحارس القوطة
ابضع ثيابه عليها فترع أثوابه ووضعها على
القوطة ودخل واغتسل وخرج فلم يجده
فما منه هل يضمن الحارس أم لا أجاب
نعم يضمنها لانه استحفظه وقد قصر في الحفظ
كذا في فتاوى ابن نجيم •

(ترجمة)

(٤) موضع خلع الثياب المسمى بالملحاه

عنده خاتم الزم مع ثبائه ضمانات فضيلية في ضمان الوديعة • تختم بخاتم الوديعة
 قيل يضمن في الخنصر والبصر لا في غيرهما وبه يفتى وقيل يضمن في الخنصر لا في غيره بمائله
 المرتهن وتضمن المرأة مطلقا لانه استعمال منها فصول في استعمال الوديعة واستهلاكها
 من الفصل الثالث والثلاثين • (ح) أودع نحو عنب وبطيخ وغاب غلات المودع ثم قدم
 المودع بعد مدة يعلم أن تلك الوديعة لا تبقى لتلك المدة فهو دين في مال الميت اذا لم يعلم حالها
 واصل المودع أنفقها فصولين من المحل المزبوره الوديعة اذا كانت شيئا من الصوف فغاب
 المودع تخيف عليه الفساد فالأولى أن يرفع الأمر إلى القاضي ليبيعه فان لم يرفع حتى فسد
 لم يضمن منية المفتي في الوديعة • ذكر الامام أبو القاسم أن الانسان اذا استودع ما يقع
 فيه السوس في زمان الصيف ولم يردّها إلى الهوا حتى وقع فيه السوس وفسد لا يضمن
 تاتار خاتية في الوديعة • عباد أودع رجلا وغاب لم يكن لمولاه أن يسترد الوديعة سواء
 كان العبد أذونا أو محجورا عليه دين أو لم يكن فاضحيان في الوديعة • ثلاثة استودعوا
 فغاب اثنتان فليس للعاضرين أن يأخذن نصيبه خلافا لهما ولو ألحيت في الثاني من الوديعة •
 أودع شيئا بالجرم المودع ثوبه فيها ثم طلب الوديعة ربهما فدفعت الكل إليه فربها يضمن ثوب
 المودع اذا من أخذ شيئا على أنه لم يكن له ضمن نور العين في ضمان الفصب • رجل
 استقرض من رجل خبير درهما فأعطاه غلطاستين وأخذ العشرة ابردها فهاهنا
 في الطريق يضمن خمسة اصداس العشرة لأن ذلك القدر قرض والباقي وديعة حدادي
 في أواخر كتاب الوديعة • وفي فتاوى أبي الليث رجل أودع رجلا زنبيل فيه آلات التجارين
 ثم جاء واستردّ وادّعى أنه كان فيه قدوم قد ذهب منه فقال المودع قبضت منك الزنبيل
 ولا أدري ما فيه فلا ضمان على المودع ولا يمين عليه أيضا لانه لا يدعى عليه صنعا وكذلك اذا
 أودع عند رجل دراهم في كيس ولم يزن على المودع ثم ادّعى أنها كانت أكثر من ذلك وقال
 المودع قد قبضت الكيس ولا أدري كم كان فيه فلا ضمان عليه ولا يمين قيل وبه يفتى
 أن يحلف فإن محمدا رحمه الله يقول القول قول الغاصب والمودع في المقدم مع يمينه (١)
 من المحيط البرهاني في الرابع من الوديعة • رجل أودع عند رجل أواني فردّ عليه فقال المالك
 كانت سبعة فقال لا أدري أودعني ستة أو سبعة ولا أدري هل جاني من عندك رسول
 فاستردّها متى أم لا لا يضمن لانه لم يقرّ بإضاعته جواهر الفتاوى في الباب الرابع من
 الوديعة • قال ربه اسر الله وودع من أخبرك بعلامة كذا فادفع إليه فأخبره رجل بتلك
 العلامة فلم يصدقه ولم يدفع إليه لم يضمن اذ يتصور أن يأتي غير رسول ب تلك العلامة (٢)
 فصولين في طلب الوديعة وردّها من الثالث والثلاثين • قال الدائر ابعث الدين مع فلان
 فضاغ في يد الرسول ضاع من المديون برازية في آخر الوديعة • المالك اذا طلب الوديعة
 فقال المودع لا يمكنني ان احضر الساعة فتركها وذهب ثم حلتك الوديعة لا يضمن ولو كان
 الذي طلب وكيل المالك يضمن قاعدية في الوديعة • المالك اذا طلب الوديعة فقال المودع
 لا يمكنني ان احضر الساعة فتركها وذهب ان ترك على رضا فملك لا يضمن لانه لما ذهب
 فقد انشأ الوديعة وان كان لا على رضا يضمن ولو كان الذي طلب الوديعة وكيل المالك

(١) قال الفقيه أبو جعفر لا ضمان عليه
 ولا يمين حتى يدعى عليه انه أنفق أو ضيعه
 في نسيجه فان حلف برئ وان نكل ضمن
 رجل أودع كسبا فيه دراهم عند
 رجل ولم يزن ثم ادّعى صاحب الوديعة
 الزيادة قالوا لا ضمان عليه ولا يمين حتى
 يدعى عليه التضيق أو الخيانة أو نحو
 ذلك كذا في الخاتمة فيما يضمن المودع
 من كتاب الوديعة ع
 (٢) سئل عن أودع عند آخر ووديعة
 فأرسل له رسولا لطلب منه فقال له
 الا لا الذي جاء بها إلى ولم يدفعها إليه حتى
 سرقت هل يضمنها أجب لا يضمنها كذا
 في فتاوى ابن نجيم في الوديعة ع

يضمن لانه ليس له انشاء الوديعة بخلاف المالك وتتمام هذا في كتاب العارية ياف
خلاصة في الرابع من الوديعة • فان طلبها صاحبها فبها عنه وهو يقدر على تسليمها
ضمنها لانه لما طالب به لم يترضايا بما ساكه فصار حبه تعديا فيضمن من وديعة شرح
القدوري للزاهد • وفي العيون اذا طلب المالك الوديعة فقال اطلبها عند الجاه
صاحبها عند افعال المودع ضاعت الوديعة يسأل المودع متى ضاعت قبل اقرارك أو بعد
اقرارك فان قال قبل اقرارى يلزمه الضمان للتناقض لان قوله اطلب غدا اقرار منه أنها
ما ضاعت فاذا قال ضاعت كان متناقضا وان قال ضاعت بعد الاقرار لا يضمن لانه
لاتناقض المالك اذا قال للمودع اذا جاء أخى اليك فادفع الوديعة اليه فجاء أخوه اليه
وطلب الوديعة فقال غدا فلما عاد اليه غدا قال له لمكت يضمن خلاصة في الرابع
من الوديعة • الجحود الذى هو سبب الضمان هو الجحود عند المالك وأما عند غير المالك
فليس بسبب له لانه من باب الحفظ محتارات النوازل في الوديعة • ولو جحد هالا في وجه
رهبان قال رجل ما حال وديعة فلان فقال ليس افلان عندي وديعة أو جحد هالا في وجه
مالكه الا بناء على طلب رهبان قال رجل ما حال وديعة ابشكره على الحفظ فقال لبيت
لك عندي وديعة فجواب الفصلين واحد على قول زفر ضمن لا على قول أبي يوسف (١)
فصولين في جحود الوديعة • والاصح أن جحود الوديعة بغيره الغصب فلا يكون موجبا
للضمان في العقار عند أبي حنيفة وأبي يوسف كفى في الغصب وكذا في غصب العارية • (ق)
جحود الوديعة (٢) ثم ادعى ضايعا ليس له أن يحلف المالك على العلم قنية في مسائل متفرقة
من كتاب الوديعة • وذكر في العدة المودع اذا جحد الوديعة ثم ادعى انه ردها بعد الجحود
وأقام البينة قبل فان أقام البينة أنه ردها قبل الجحود وقال غلطت أو نسيت قبل بيته على
قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف من العمادية في الفصل الثالث والعشرين • ولو
ادعى الوديعة فأنكر فأقام المدعى بيته على الابداع ثم ادعى المودع الهلاك أو الرذ (٣)
ان قال في الجواب والانتكار ليس له على تبنى يسمع هذا الدفع لامكان التوفيق ولو قال
ما أدعنى أصلا لا يسمع لعدم الامكان في الفصل السابع من العمادية • ولو طالب المودع
برذ الوديعة فقال لم تودعني شيئا ثم قال أو دعنى وليكنها هلكت ذكر في الكتاب أنه يكون
ضامنا وان قال المودع أو لا قد أعطيتكها ثم قال بعد أيام لم أعطكها ولكنها ضاعت لا يقبل
قوله ويضمن ضامنا وقال عيسى بن ابيان لا يضمن والصحيح ما ذكر في الكتاب من وديعة
الخالية فيما يضمن المودع • (من) قال تلفت منذ عشرة أيام وبرهن ربه أنها كانت عنده
منذ يومين فقال المودع وجدها تلفت بقبل ولم يضمن ولو قال أو لا بيت عندي وديعة
ثم قال وجدها تلفت ضمن جامع الفصولين في جحود الوديعة

• (كتاب العارية) • (٤)

كل شيء فيه ان أعطاء مما ينفق للسكنى أو للباس مثل الدار والثوب وصوف الشاة وظهور
البعير فهي عارية ردة وفي الطعام والدرهم واللبن مما لا ينفق به الا بالاسم لانه لا يكون قرضا
في ظاهر الرواية كعارة الدرهم وفي التوادير يكون مبة فاضيان في أوائل كتاب الهبة

• وأما

(١) اذا جحد الوديعة في وجه صاحبها
أو بضمنه وكيله يضمن وفي النبايع
وان جحد هالا في وجهه لا يضمن قال
زفر ضمنها وقال أبو يوسف لا ضمان عليه
وبه تأخذ كذا في الرابع من وديعة
التاخر حاشية
(٢) أى عند المالك لان الجحود عند غيره
من باب الحفظ كما في محتارات النوازل
فانظر الى ما مر من نقل عن الفصولين في جحود
الوديعة
(٣) أى قبل الجحود وأما اذا ادعى الهلاك
أو الرذ بعد الجحود يضمن كذا في حاشية
المجمع نقل عن المحيط
(٤) رحم الله امرأ يشدد العارية
ويخفف الكراهية لابن الكمال وفيه
من اللطافة ما لا يفتنى اه

• وأما اعارة المشاع وايداعه فائزة كلها خزانة المفتين في الشيوع من البيع • وفي فوائد صاحب المحيط ذكر خمس الاثمة في كتاب الوكالة للاب أن يعير ولده الصغير وليس له ان يعير ماله وقال هذا اذا كان ذلك في تعليم الحرفة بأن دفعه الى استاذ يعلمه الحرفة ويخدم استاذة أما اذا كان بخلاف ذلك لا يجوز احكام الصغار في العارية • لو بنى حائطا في الدار المستعارة فلما استرد المعير الدار أراد المستعير أن يرجع بما أنفق ليس له ذلك وليس له أن يهدم الحائطان كان البناء من تراب صاحب الارض مقاصد في الرابع من العارية • ولو قال أعرني دابتك أو ثوبك فان ضاع فأنا ضامن فالشرط لغو فلا يضمن مضمرة في كتاب العارية • قال الاسيحياني في شرحه للجامع الصغير العارية المطلقة تعار وتودع ولا تؤجر والوديعة لا تعار ولا تودع ولا تؤجر والمستأجر بهار ويودع ويؤجر قال وذكر بعض المتأخرين من الاحداث في شرح الجامع الصغير لا يستعير أن يودع عند مشايخ الوراق وقال بعضهم ليس له أن يودع وبالأول أخذ الفقيه أبو الليث والشيخ الامام محمد بن الفضل وعليه الفتوى من واقعات الامام اللاهوتي (١) • وللمستعير أن يودع على المأثري به وهو المختار وصحح بعضهم عدمه ويتفرع عليه ما لو أرسلها على يد أجنبي فهلك بضمير على الثاني لا الاول بحسب رائي في العارية • لو رد العارية مع أجنبي ضمن جامع المصولين في الفصل الثالث والثلاثين • (قع) استعار متر اليدق مبطنته فدها وفرغ ثم أعاره من غيره وضاع بضمن المالك أيهما شاء (س) مثله قال رضي الله عنه قال (ب) ائزوا المسحاة مما لا يحتلف باختلاف المستعمل وإنما الضمان لكون الاعارة بعداتها معذتها بالفراغ من العمل الذي عينه للاستعارة في أول العارية من القنية • استعار كندرة ثم أعارها من غيره لا يضمن ولو استعار ثملالة للمصيبة ثم خرجت بها الى مكان آخر ففترقت فضمن والعارية كما تنوقت بالزمان تنوقت بالعمل قنية في باب التصرف في العارية بخلافه • (فقط) استعار دابة الى موضع كذا فله أن يذهب عليها ويحجي ويعيرها من غيره فلو لم يسم موضعا ليس له اخراجها من المصر وفيه لاه مستعير أن يركب دابة العارية في الرجوع بخلاف المستأجر (فتر) استعارها شهرا فهو على المصر وكذا في اعارة الخادم واجارته وكذا الموصى له بالخدمة فهو على المصر • (ذ) وعن أبي يوسف رحمه الله استعار دابة أو ثوبا حتى وقع على الاستعمال في المصر ثم خرج بهما عن المصر فان استعملهما ضمن وان لم يستعملهما ففي الثوب لم يضمن لانه حافظ له خارج المصر كما في المصر ونحن في الدابة لانها بمنزلة الخروج تصبح عرضة للتلف فيكون اخراجها تضييعا لها معنى في ضمان المستعير من الفصل الثالث والثلاثين من القصولين • وفي المنقبي استعار محلا أو فسطاطا وهو في المصر فسافر به لم يضمن ولو سافر بسيف استعاره للضرب أو عمامة للتعيم ضمن والفرق أن المحل كالفسطاط يستعمل خارج المصر عادة فنكون اعارتهما اذا نالهما فريهما أيضا بخلاف السيف والعمامة لا يمكن على قياس مسألة اخراج الثوب فيبغي ان لا يضمن باله فريهما أيضا وعلى قياس مسئلتنا فيبغي ان يلزمه الضمان في الثوب أيضا كما في اخراج دابة العارية قال في الذخيرة ويجوز أن يفرق بينهما وبين مسألة الثوب بالتأمل فليأمل فيه والله تعالى هو الموفق

(١) وفي العمادية وبالأول أخذ أبو الليث ومحمد بن الفضل وعليه الفتوى ومثله في التبيين ونجاية البيان وفي المحيط وهو المختار وفي شرح الجمع وهو الصحيح وهذا الاختلاف فيما يتعلق بالاعارة وأما فيما يتعلق بالاعارة لا يملك الايداع هذا خلاصة ما في كتاب الامانات من تنوير الابصار

ضمانات للفضل الجمالى في ضمان العارية • العارية الموقفة لموقفة فأما سكرها بعد الوقت مع
 إمكان الرد ضمن وان لم يستعملها بعد الوقت هو المختار جامع الفصولين في الفصل الثالث
 والثلاثين • استعار قدر الفسل الثياب ولم يسلمه حتى مرق ايلا ضمن برازية في الرابع من
 العارية • رجل استعار من رجل دابة عارية موقفة فلم يردّها على صاحبها بعد مضي الوقت
 حتى هلكت بعض قيمتها لان ردّ العارية يكون على المستعير وموتة الرد عليه وفي الوديعه
 تكون على صاحبها وفي الغصب تكون على الغاصب وفي الاجارة تكون على الاجير فاضمان
 في فصل ما يضمن المستعير • وان استعار عينا فردّها الى دار المالك ولم يسلمها اليه لم يضمن
 لان العارية ترد هكذا كآلة البيت الا اذا كان عقد جواهر أو مثله فانه لا يرد الى داره ولا الى
 خادمه وانما يرد الى يده كرد الغصب والوديعه ولورد الدابة الى الاصطبل لا يضمن استعانا
 ولورد همارع عبده أو أجيره أو عبد صاحب الدابة لا يضمن لان عبده ممن في عياله وله الدفع
 اليه ولم ينفصل بين عبده يقوم عليه والذي لا يقوم عليه وفي الاصل قيده وقال لودفع الى
 عبده الذي يقوم عليه لا يضمن ويرد بالاجير مائة أو مشاهرة لاميامة ولورد هاريد
 أجنبي يضمن مختارات النوازل في العارية • (شم) استعار دابة للعمل الى مكان كذا
 وقال له ابعثها مطلقا فيه ثم اعلى يدمن ليس في عياله فهلك في الطريق لم يضمن (قع) مثله
 ولورد الثوب المستعار فلم يجد المعبر ولا من في عياله فأمسكه الليل وهلك لا يضمن ولو وجد
 من في عياله ولم يرد يضمن ولو استعار دابة ليركبها بنفسه ثم ردّها يدمن في عياله فركبها ضمن
 قنية في باب ردّ العارية • ولو وكل رجلا بقبض دابة استعارها فركبها الوكيل
 وتلفت يضمن الوكيل لعدم رضا المعبر بركوبه ولا يرجع على الموكل لانه غير عامل فيه له وهذا
 اذا كانت الدابة متقادلا سوق وأما اذا كانت لا تتقادلا يضمن لان المالك رضى بركوبها
 حين دفعها اليه برازية قبيل اللقيط • ولو استعار ثورا واستعمله ثم تركه في المسرح للرعى
 فضاع ان علم أن صاحبه يرضى بكون الثور في المسرح وحده لا يضمن وان لم يعلم بذلك
 ضمن فاضمان في العارية • ترك المستعار في المسرح يرضى ان كانت العادة هكذا لا يضمن
 وان لم تعلم أو كانت العادة متروكة يضمن برازية في الثالث من العارية • وفي شرح
 الطحاوى وعرفها على المستعير لعرف حتى لو لم يعافها فانت ضمن ضمانات فضيلية من العارية
 • وفي الدبارية ولا يضمن نقصان العين المستعارة حالة الاستعمال انما استعملها استعمالا
 معهودا معروفا لانه مأذون له حتى لو كانت دابة فعرجت من العمل لا يضمن ضمانات
 فضيلية في ضمان المستعير • وفي القنية استعار سمارا فخرج في العمل لا يضمن يعنى اذا لم
 يوجد منه تعدد بتحميله أزيد مما يطبقه أو تعنيف في تسييره من المحل المزبور • والعارية
 أمانة في يده اذا هلك من غير تعدد لا يضمن عندنا (١) سواء هلك من استعماله أو من غير
 استعماله مختارات النوازل في العارية • ولو ضرب المستعير الدابة أو كسها أو ركض
 ضمن عنده خلافا لهما ولو طلبها صاحبها فقال دعها الى الغد فرضى جاز من عارية العتائية •
 استعار دابة ليركبها هو فحمل عليها مع نفسه رجلا وهلك الدابة ضمن النصف ولا يعتبر
 في قبال الاجال قالوا هذا اذا كانت الدابة تطبق حمل رجلين وأما اذا كانت الدابة لا تطبق

(١) لا يضمن العارية وان التزم الضمان
 عند الهلاك كذا في النية في العارية

حل رجلين ضمن الكل في الرابع من عارية التاتارخانية • ولو استعار قدر اللطخ وطبخ فيها
 مرقه وقلها من الكائون مع المرفقة واخرجهما من البيت فوقعت من يده وانكسرت فالصحيح
 انه لا يضمن بخلاف الحال اذا لاقى قنية في باب التصرف في العارية بخلافه • (ص)
 وقع مر يد رب البيت على نبي ودبعة عنده فأفدها أو عثر عليها فافقه فأفدها ضمن وان
 كان بساطا أو واداة استعارها ليطعه لم يضمن هو ولا أجيره بخلاف الحال لان فعله
 بعوض فيقيد بشرط السلامة بخلاف هذا من المحل المزبوره استعاره لاداة ذهب ففقد صديقا
 فسرق فار كان لصي ممن يحفظ ما عليه لا يضمن والا يضمن منية الفتى في العارية • استعار منه
 مر السقي وانطبع ونام وجعل المرتحت رأسه لا يضمن لانه حافظ لا يرى أن السارق من تحت
 رأس النائم يقطع وان كان في العصر • وهذا في غير السرور وان كان في السفر لا يضمن فاعدا
 أو مضطجعا واستعار تحت رأسه أو موضوع يريديه أو يحول به بعد حفظا برزاقية في الثاني
 من العارية • وفي النوائل رجل استعار من السقي أرضه ففتح نهره ووضع المرتحت
 رأسه ونام مضطجعا فسرق منه قال • شايخنا أفتينا أنه يضمن أما اذا نام جالسا لا يضمن
 خزانة المتأوى في العارية • استعار فاسا أو قدوم اليكسر حطبافوضع في بيته وسرق
 منه قيل يضمن لانه أذن بكسر الحطب لا بوضعه في بيت وقيل لا يضمن (١) جامع الفصولين
 في الثالث والثلاثين • استعار دابة الى موضع ففلاط بها طريقا ليسر بالجمادى ضمن ولو عير
 ففلاط طريقا آخر لو كانا سواء لم يضمن ولو أهدأ أو غير مسلول أو مخوف فضمن (فت) استعارها
 الى مكان ففى أى طريق ذهب لم يضمن بعد ان كان طريقا يسلكه الناس الى ذلك المكان اذا
 لم يعين طريقا ولو طريقا لا يسلكه الناس الى ذلك المكان ضمن اذ مطلق الاذن ينصرف الى
 المتعارف من المحل المزبوره • رجل استعار حمارا الى الطاحونة فادخله المربط الذى يكون
 ثمة وجعل على الباب خشبا كيلا يخرج الحمار فسرق الحمار لا يضمن لان ذلك حفظ وليس
 بتضييع قاضيان فيه يضمن المستعير من كتاب العارية • وفي عارية نظم الزندوسى كل
 أمين خالف ثم عاد الى الوفاق عاد أمينه الا المستأجر والمستعير يجمع الفتاوى في العارية • (نبي)
 ان المستأجر أو المستعير لو خالف ثم عاد الى الوفاق لا يبرأ عن الضمان على ما عليه الفتوى
 في الثالث والثلاثين من الفصولين • هلك المستعار حال الاستعمال وبرهن مستحق أنه له
 خير ان ضمن المعير لا يرجع على أحد لانه أعار ملك نفسه وان ضمن المستعير يرجع على المعير لانه
 هلك بفعله نفسه وفي الاجارة ان ضمن المستأجر يرجع على الأجر وأعطاه أجر قدر الانتفاع
 لانه ضمن له السلامة بالشرط البديل بخلاف المعير لانه متبرع والوديعة كالعارية برزاقية
 في الفصل الاول من كتاب العارية • ولو استعار كتابا فضاع ثم جاء صاحب الكتاب وطلبه
 بالرد فلم يجبه بالضمان وعده الرد ثم أخبره بالضمان قال بعضهم ان لم يكن آيسا من وجوده
 لا ضمان عليه وان كان آيسا من وجوده يضمن ضامنا وفي الكتاب قال يكون ضامنا ولا
 تقبل دعوى الضمان منه لانه مناقض قاضيان في فصل في المستعير اذا لم يدفع بعد الطلب •
 استعار من آخر حمارا فقال في الاصطبل حماران خذا أحدهما فذهب وأخذ أحدهما يضمن
 ولو قال خذا أيهما كنت فاخذا أحدهما لا يضمن برزاقية في الثاني من العارية • استعار

(١) أفتى به صاحب المحيط والقاضى
 الامام فخر الدين ع

منه ثوراً فقال أعطيك غداً الجاء غداً وأخذ بلا اذنه فهل لا يضمن لأنه أخذ بلا اذنه ولو استعار
من آخر ثور غداً فقال نعم فجاء المستعير غداً فأخذه فهل لا يضمن لأنه لو استعار منه غداً
وقال نعم لزم مقتضى الاعارة وفي المسئلة الأولى وعدم الاعارة لا غير ولو رد ومات عنده لا يضمن
برازية في الثاني من العارية

• (كتاب الهبة) •

قال لا أثر خذ هذا المال واغرف في سبيل الله تعالى يكون قرصاً لا ينظر بحتم النضر ويحتمل
الهبة والقرض أدناه مما فيجوز عليه ولأن الاخذ المطلق سبب للضمنان في النضر ولو دفع
اليه دراهم فقال أنفقها فقل فهو قرض وهو كالقرض أصرفها في حوائجك ولو دفع اليه
ثوباً قال اكس به نفسك فقل يكون هبة لأن قرص الثوب باطل فادع عذر الحمل على
القرض يجعل هبة تصحح التصرف قاضحاً في أوائل الهبة (الخاتمة) عنده دراهم
أغبر فقال صاحبها أصرفها في حوائجك فهو قرض وإن كان حنطة فقال له كلها ثمن هبة
من أوائل منتخب التنازل الثانية • وقوله كسوتك يكون هبة قال بالمزاح هب لي هذا
فقل وهبت وقال هرة قلت وسلم اليه جاز قال هب لي فقال هذا خذ أي ثوباً أو قال
أزود ربيعاً بيت (١) فليس به هبة قال غرست هذا الكرم أو هذا الفل باسم ابني الصغير
فلان لم يكن هبة ولو قال جعلت باسم ابني بكر يكون هبة (٢) منية المفق في الهبة • (٣) إن
اشترى لولده الكبير ثوباً بغير اذنه وأمره بقطعه ثوباً ويملكه لم يملك إلا أن يقول هو ولدي
أو وهبته منه (عت) يملكه بذلك ولو كان مخيطاً أو علامة لا يملكه بذلك ولو قال اشترى لولدي
الصغير هذا يملكه (جت) قبل إذا اتخذ لولده الصغير ثوباً بغير اذنه يملكه (٣) ولو قال اشترى
هذا صار ملكاً • (شس) اشترى ثوباً بغير اذنه لولده الصغير صار وابعاله بالقطع • لما اليه
قبل الحياطة ولو كان كبيراً لم يصير مسلماً اليه إلا بعد الحياطة والتسليم فنية في كتاب الهبة •
اتخذ لولده ثوباً بالسر له أن يدفعها الى غيره إلا إذا بين وقت الاتخاذ أنها عارية وكذا لو اتخذ
لنفسه ثوباً فأبى التليذ فأراد أن يدفعها الى غيره وإن أراد الاحتياط بين وقت الاتخاذ
أنها عارية لبعده كنهه يدفع الى غيره برازية في الهبة • قال زن شوى بآره بآره ازجهاز
خود داده است وكفت كه بكيرو بفروش ودر كنه دای خرج كن شوى فروخت است ودر
كنه دای خرج كرده اكون بهاء آن كاله باقيت از شوى مضواهد تواند بانی اجاب تواند (٤)
لأنها تجعل موكلة له ببيع المتاع ثم عبرة له الثمن واعارة المثل اقراض فان قيل هلا تجعل
واهبة له المتاع أو عن المتاع قلنا أما المتاع فلان قواه ابيع هذا لا يفي عن الهبة والتقليد
لا وضعا ولا شرعا وأما الثمن فلأنها أذنت له بصرفه الى حوائج نفسه ولا يملك ذلك إلا بالملك
فثبت له الملك في الثمن بغير بدل والمالك بغير بدل قد يكون بالهبة وقد يكون بالقرض والقرض
أقلهما لأنه يتضمن الزوال بصورة لا معنى لأنه زوال يدل بخلاف الهبة وما يثبت بالضرورة
وتقدر بالضرورة متى أمكن دفع الضرورة يجعل هذا الدفع اقراضاً لا بصاواً الى جعله
هبة وأصل أبي مسئلة رد كتاب مزارعه است (٥) قاعدية في كتاب النكاح •
(بج) كانت تدفع لزوجها ورقاً عند الحاجة الى النفقة أو الى شيء آخر وهو شقه على عباله

(ترجمة)

- (١) ليس خسارة فبك اه
- (٢) وكذا يجعله لابني كذا في الخاتمة
- (٣) قوله حتى جواب المسئلة أي لا يكون ملكاً له ما لم يملكها أباه فإذا لم يملكها صار ملكاً له

(ترجمة)

- (٤) أعطت المرأه لزوجها شقة من الجهاز وقالت له خذ هذه وبها وأصرفها فيما يلزم شيخ البلد بآره وأصرفها فيه فهل تقدر أن تطلب عن ذلك بالقيمة من زوجها أم لا أجاب نعم تقدر اه

(ترجمة)

- (٥) وأصل هذه المسئلة في كتاب المزارعة اه

- (١) وجهه على ما مضى على أن القرص وان
كان فعلا الا انه يلحق بالقول لانه لا يتم بلا
قول المقرض أقرضك مثلا كما سيجي
في كتاب الشهادة نقلا عن البرازية في الرابع
من الشهادة فاذا سكت لا يكون قرصا بل
تبرعا فلا يخالف هذا ما في القاعدة بعد
(٢) مثله مرفى المهر من كتاب التكاليف نقلا
من الخاتمة
(٣) مرت هذه المسئلة في الخلع نقلا عن
البرازية بعد
(٤) فالتحتم أن الهبة باطلة كذا في
المختارات في الهبة بعد

ليس لها أن ترسخ بذلك عليه (١) قنية في الهبة • أنفق على زوجها عشرة دراهم حالة
الفصحة ثم ماتت فاذا علم مورثها على الزوج وقال الزوج كانت متبرعة فيه فالقول قوله
قنية في مسائل متفرقة قبيل كتاب اقرار • أعطى لزوجته دنانير لتتخذها ثيابا وتلبسها
عنده فدفعتها الى معاملة فهي لها قنية في أوائل الهبة • (عك) حلل الى خطيبته
أمتعة من جنس ما يحمل اليهن في العادة ودفع أهلى الخطيبة اليه مثل ما حل اليهم فلا رجوع
لهم فيه اذا اقرقوا والمسا له في مثل هذا عرف فيما بينهم قنية في باب الاموال التي تدفع في
المصاهرات من كتاب النكاح • (ثم) بعث اليها شيئا معينا كما هو العادة ثم تزوجها ولم يدخل
بها وخلعت نفسها منه بصف المهر فليس له طلب ما بعث اليها اذا عتقته (مت ذبح) له طلب
المبعوث (فع) له طلب العوض ان لم يعرضه من المحلل المزبور • (فع شرس) للسير
الكبير الرثوة لا غلظ (عك) وغيره فاس أو غيره دفع اليه صحت لاصلاح المهتم فاصح ثم ندب
يرد ما دفع اليه (بج) المتعاشقان يدفع كل واحد منهما للصاحبه أشياء فهي رثوة لا يثبت
الملك فيها ولذا دفع استرداها (٢) وفي خلاصة الغزى خطب امرأته في بيت أخيها فأبى أن
يدفعها حتى يدفع اليه دراهم فدفع وتزوجها يرجع بما دفع لانها رثوة قنية في باب الاباحة
من الهبة • رجل اتخذ ولية للغان فاهدى الناس هذا يا ووضعوا بين يديه قالوا ان كانت
الهدية مما يصلح للصبيان مثل ثياب الصبيان أو يكون شيئا محبا يستعمله الصبيان فهي للصبي لأن
مثله يكون هبة للصبي عادة وان كانت الهدية راحة أو دنانير أو غير ذلك يرجع الى المهدى فان
قال المهدى هي هبة للصغير كانت للصغير وان تعذر الرجوع اليه ينظر ان كان المهدى من
معارف الاب أو أقربه فهي للاب وان كان من قرابة الام أو من معارفها فهي للام وكذا
لو اتخذ ولية لرفاق البنت الى بيت زوجها فاهدى الناس هذا يا فهو على ما ذكرنا من قرابة
الاب أو من قرابة أمه وكذا لو كان المهدى من معارف الزوج أو أقربه أو من معارف المرأة
أو أقربها الا اذا بين المهدى وقال أهديت لهذا أو هذا فيكون القول قوله وقال بعضهم في
الاحوال كلها تكون الهدية للوالدان والوالد الذي اتخذ الولية وقال بعضهم تكون للولد
ولأن الوالد اتخذ الولية لاجل الولد ولا يعتبر قول المهدى عند الاهداء أهديت للوالدان
والوالد أو صاحب الولية اذا كان رجلا عظيما فتر ما يقول المهدى هذا لخدمتكم والاعتماد على
ما قلنا أولا (٣) فاضحان في أوائل كتاب الهبة • رجل قال لامرأته قولي وبعيت لك مهري
حتى أتزوجك ثانيا فمضت وهي أجنبية لا تحسن العربية لا تصح الهبة بخلاف الطلاق
والعتاق والفرق أن الرضا شرط جواز الهبة وليس شرط وقوع الطلاق من هبة خزانة
المفتين • وفي الفتاوى رجل قال لامرأته هي مهركم حتى أتزوجك ثانيا وأعطيك
كذا فوهبت مهرها منه ثم ان الزوج لم يتزوجها أو لم يف بذلك الشرط عاد المهر ثانيا كما
كان (٤) تانار خانية في أوائل السابعة عشر من كتاب النكاح • امرأة وهبت مهرها من
زوجها ليقطعها في كل حول ثوباً مرتين وقبل الزوج ذلك ومضى حولان ولم يقطع حال الشيخ
الاعلم أبو بكر محمد بن الفضل ان كان ذلك شرطاً في الهبة فمهرها عليه على حاله لأن هذا بمنزلة
الهبة بشرط العوض فاذا لم يحصل العوض لا تصح الهبة وان لم يكن ذلك شرطاً في الهبة

(١) أو قالت على أن لا تزوج فقبل ثم تزوج
أو تسرى فلا رجوع كذا في محيط البرهاني

(٢) قل هذه المسئلة من كتاب منخ الغفار
وعلق عليه شيخ الاسلام خير الدين وقال
قوله وفي المجتبى لو منعها من أبوها الخ
أقول يؤخذ منه جواب حادثة الفتوى
وهي أن البكر البالغة تمنعها أخوتها
التي هي في ذمتهم عن الدخول بزواجها
حتى تنكحهم أو تبعهم حتى تنكحهم أو تبعهم
الارث أو تشهد لهم بشئ والجواب في
مثل ذلك أنها كالمكرهة في ذلك ثم بعد
أن استخرجت ذلك رأيت في شرح تحفة
الاقران لشيخ الاسلام محمد الغزالي قال في
مجمع الفتاوى وفي ملقط السيد الامام
عن النضيه أبي جعفر من منع امرأته
المريضة عن السير الى أبوها إلا أن تنكح
مهرها فوهبت بعض مهرها فالهبة باطلة
لأنها كالمكرهة انتهى قلت ويؤخذ من هذا
جواب حادثة الفتوى وهي ما لو تزوج ابنته
البكر من رجل فلما أرادت أن تخرج من
بيتها الى زوجها منعه الأب إلا أن تشهد
عليها أنها استوفت منه ما تعرف فيه من
ميراثاتها فأقرت بذلك ثم أذن لها في
الخروج فان الظاهر أن الحكم فيه عدم
 صحة الاقرار لكونها في معنى المكرهة لما
ذكر من المنع لاسيما والجبانة تغلب في
الابكار وبه انتهى شيخ الاسلام أبو السعود
العمادي مفتي الديار الرومية

يسقط مهرها و يعود به ذلك وكذا لو وهبت مهرها على أن يحسن اليها ولم يحسن كانت
الهبة باطلة وتكون بمنزلة الهبة بشرط العوض رجل قال لامرأته أبرئيني من مهرك
حتى أهب لك كذا وكذا ما برأته ثم أي الزوج أن يهب لها ما قال كان المهر عليه كما كان
فاضحان من هبة المهر • ولو تصدقت المرأة بمهرها على زوجها على أن لا يتسرى عليها
صحيح ولا رجوع لها بعده (١) خزانة الاكر في كتاب الهبة قبل المسائل المنقولة من المجرد •
وفي الفتاوى امرأة قالت لزوجها وهبت مهرى منك على أن كل امرأة تتزوج بها على أن
تجعل امرأته يدي ان لم يقبل الزوج الهبة تصح الهبة وقد ذكرنا الجواب في المختار أنه يصح
من غير قبول وان قبل ان جعل امرأته يديها فالهبة ماضية وان لم يجعل فكذا ذلك عند
العض والمختار أن المهر يعود وعلى هذا لو قالت وهبت مهرى منك على أن لا تظلمني أو
على أن تنكحني أو على أن تنكح لي كذا وان لم يكن هذا شرطاً في الهبة لا يعود المهر خلاصة
في كتاب الهبة • (قمت) خاصم زوجته واذاها بالضرب والشم حتى وهبت المداق
منه ولم يعوضها فالهبة باطلة • في كتاب الاكرام • ولو أكرمه على الهبة فوجب
لا يصح فاضحان في هبة المرأة مهرها من كتاب الهبة • لو منعها من أبيها وقال
لو وهبت لي مهرك بعنتك اليها فوهبت له بعض مهرها فبعتها أو لم يبعها فالهبة باطلة لأنها
كالمكرهة وهبة المكره باطلة (٢) مجتبى في آخر كتاب الهبة • اذا حال انساها
على الزوج على أن يؤدى من المهر ثم وهبت المهر من الزوج قبل الدفع لا تصح قنية
قبل كتاب المزاوعة • اذا وهبت المرأة لزوجها ضيعة على أن يسكنها ولا يطلقها فامسكها
زماناً ثم طلقها بعد ذلك فإن شرطت للامسك وترك الطلاق وقتاً وقتاً فطلقها قبل مضي
الوقت فالهبة باطلة وان لم تشرط للامسك وقتاً وقتاً فالهبة ماضية على الصحة ذخيرة
برهانية وكذا في فيض الكركي قبيل نوع في الهبة من الصغير • رجل وهب لآخر أرضاً
على أن ما يخرج منها من زرع ينفق الموهوب له ذلك على الواهب قال أبو القاسم الصفار
ان كان في الارض كرم أو شجر جازت الهبة ويطل الشرط وان كانت الارض قراخا
فالهبة فاسدة قال الفقيه أبو الليث لان في التمر شرط على الموهوب له رد بعض الهبة على
الواهب فجوز الهبة ويطل الشرط لان الهبة لا تطل بالشروط الفاسدة وفي الارض
القراخ شرط على الموهوب له عوضا مجهولا لان الخارج من الارض غنم ما يمكنه يكون له
فيكون به مفسدا للهبة فاضحان قبيل فصل هبة المشاع من كتاب الهبة • تعليق
الهبة بالشرط باطل ان ذكر بكامة ان وان ذكر بكامة على ان كان ملائماً بأن قال وهبتك
هذا على أن تعوضني كذا صحت الهبة والشرط وان كان الشرط مخالفاً صحت الهبة
ويطل الشرط خلاصة في البيع بشرط من كتاب البيوع • وفي الوالدية
رجل مات فوهبت لامرأته مهرها جازت لان قبول المديون ليس بشرط تاتار خانية قبيل
الثامن عشر من كتاب النكاح • اذا وهب الدين من المديون ليس له أن يرجع فيه لان
الدين سقط بالهبة فلا يحتمل العود فاضحان في آخر فصل الرجوع من كتاب
الهبة • رجل وهب الدين عمر عليه الدين ذكر شمس الائمة السرخسي أنه لا تصح من غير

قبول المديون عندنا خلافا لغيره وهكذا ذكر الفقيه أبو الليث وفي أكثر الكتب أنها تصح من غير قبول وهكذا كرمش الأئمة الحلواني رحمه الله أنها تصح من غير قبول إلا أنها تطل بالرد وعن أبي يوسف أنها لا تصح من غير قبول كما قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله فاضحان قيل هبة المشاع من كتاب الهبة هبة الدين كالإبراء منه إلا في مسائل منها لو وهب المحتال الدين من المحتال عليه يرجع به على المحيل ولو أبرأ لم يرجع ومنها في الكفالة كذلك ومنها توقفها على قبول بخلاف الإبراء أشباه في المداينات ولو أبرأ الكفيل صح الإبراء قبل أو لم يقبل ولا يرجع الكفيل على الأصيل ولو وهب الدين من الكفيل أو تصدق به عليه يحتاج إلى القبول فإن قبل رجع الكفيل به على الأصيل تارة خاتمة في العاشر من الكفالة وكذا في كفالة الدروع (المحيط) وذكر عاقبة المشايخ أن هبة الدين ممن عليه الدين وإبراءه يتم من غير قبول ويرتد بالرد (١) وفي العتائية والأظهر هذا (٢) وهو المختار (المحيط) هذا كله في حق الأصيل أما هبة الدين من الكفيل وإبراءه عن الدين فالهبة لا تتم بدون القبول وترتد بالرد وإبراءه يتم من غير قبول ولا يرتد بالرد وإن وهب الدين الذي على الأصيل أو أبرأه فبات قبل الرد فهو يرى وكذلك لو كان ميتا فأبرأه منه وجعله في حل منه فهو جائز فإن رد الوارث هذا الإبراء بعد مل برده ويقضى بالمال وهذا قول أبي يوسف وقال محمد لا يمل برده والبراءة ماضية على حالها ولو وهب الغريم الدين من الوارث صح بلا خلاف وفي الخاتمة سواء كانت التركة مستغرقة أو لم تكن فلو أن الوارث وذو الهبة صح رده في قول أبي يوسف وتبطل الهبة وقال محمد لا يصح وقبل لا خلاف بينهما فصح رده عندهما وإنما الخلاف بينهما فيما إذا وهب الدين من الميت فترد الوارث عند أبي يوسف يصح وعند محمد لا يصح تارة خاتمة في الفصل الرابع من الهبة • لو كان على الميت دين فوهبه الطالب للورثة أو لبعضهم فهو هبة لهم كاهم كانه وهب للميت مبسوط سرخسي في باب الوصية إذا لم يقبل الموصى • (قع عج) وهب أحد الورثة حصته من الدين للمديون قبل القسمة وفي التركة نفوذ وعروض صح استصاانا كالأصل قال رضي الله عنه هبة حصته من العين لو ارث أو لغيره تصح فيما لا يحتمل القسمة ولا تصح فيما يحتملها فتية في باب هبة الدين من كتاب الهبة • قيل للدين وإمى كه ترا بر فلان استعين بخشتر كن أو بمن منت كن أو در باقى كن فقال بخشتر كن أو كر دم براء عرفا ومعناه بوى بخشتر لاجل (٣) نور العين في مسائل الإبراء في الثالث والثلاثين • هبة الدين من غير من عليه الدين لا تصح إلا إذا وهبه وأذن له في القبض فقبضه جاز وذكر في العسدة وإن لم يأمره بالقبض لا يجوز والبنت لو وهبت مهرها من أبيها أن أمرته بالقبض جاز وفي بعض كتب الفقه الموثوق عليه هبة الدين من غير من عليه الدين لا تجوز إلا إذا سلطه على قبضه ويصير كأنه وهبه حين قبضه ولا تصح إلا بالقبض في الفصل الثالث والثلاثين من العمادية • رجل وهب دينه على رجل من رجل وأمره بقبضه جاز استصاانا وإن لم يأمره بالقبض لا يجوز ولو باع الدين من رجل لا يجوز ولو باعه من المديون أو وهبه منه جاز والبنت لو وهبت مهرها من أبيها أن أمرته بالقبض صح خلاصة في الجنس الثاني من كتاب الهبة • رجل اشترى عبدا ولم يقبضه حتى وهبه من رجل وأمره بقبضه جاز خلاصة من المحل المزبور ملخصا

(١) وفي مداينات الاشياء إذا قال المديون أبرأني فأبرأه فرد له لا يرتد كذا في البرازية

(٢) والصحيح أنه لا يشترط القبول في خزانة الاكل

(ترجمة)

(٣) هب لي دينك الذي على فلان أو اجعله منة على أو اجعله باقيا فقال وهبته أو جعلته يبرأ ومعناه هب له

(ترجمة)

(١) هذا الثاني

(ترجمة)

(٢) هذا الذي بغير لفظ است

(ترجمة)

(٣) هذا المقدار الذي في هذه الزكية من
الحنطة لك

(ترجمة)

(٤) زكية الحنطة هذه لك

(٥) قال هب لي وقال في الجواب فليكن
لا يكون هبة لأن معناه سأهب استخريته
من مثله تذكر في الشركة نقلا عن القنية
في كتاب الشركة

(٦) وفي المبسوط وهب لابنه شيئا معلوما
في يده جاز وقبض الاب يكتفي بلاقبول
(٧) قال واذا وهب الاب لابنه الصغير هبة
ملكها الابن بالقد أقول في الذخيرة تصح
الهبة لابنه الصغير من غير قبول الاب اذ
كل عقد يتولاه الواحد يكتفي فيه بالايجاب
كبيع الاب ماله لابنه الصغير وأيضا
قال في الذخيرة أرسل غلامه في حاجة ثم بعد
الارسل وهبه لابنه الصغير صحته الهبة
اذ بعد الارسل هو في يده مولا محكا فو لم
يرجع العبد حتى مات الاب فالعبد للولد
ولا يصير ميرا كما ذكر الوهب عبد آتاه من
ابنه الصغير فمادام مترددا في دار الاسلام
تجوز الهبة والاب قابض له بنفس الهبة
وفي قناني أبي الليث وهب لابنه الصغير
دارا مشغولة بمناعه لا يمنع قبضه وفي
المنقى عن محمد لو وهب داره لابنه الصغير
وفيها ساكن باجر لا تجوز ولو بغير اجر تجوز
اذ يد الساكن باجر تمنع قبض غيره فيمنع
تمام الهبة وبغير اجر لا تمنع فلا يمنع تمام
الهبة كذا في معراج الرواية كذا حرره
سعدى افندي

• رجل له على رجل دين فبلغه أن المديون قد مات فقال جعلته في حل أو قال أبرأته
ثم ظهر أنه حي ليس للطالب أن يأخذه منه لأنه وهبه منه بغير شرط قابضان في براءة الغاصب
والمديون من كتاب الغصب • رجل قال لغيره هذه الامة لك قال أبو يوسف هذه هبة جائزة
عليكها اذا قبض ولو قال هي لك حلال لا يكون هبة الا أن يكون قبضه كلام استدله على أنه
أراد به الهبة ولو قال وهبت لك فرجعها فهي هبة عليكها اذا قبض قابضان في أول كتاب
الهبة • ولو قال ابن تراست (١) يكون اقرار ولو قال ابن ترا (٢) يكون هبة ولو قال جميع
ما ينسب الي فهو افلان يكون اقرارا ولو قال ابن جوال كندم تراست بتسكين اللام (٣)
فالهبة على الحنطة دون الجواتق ولو قال ابن جوال كندم تراست بكسر اللام (٤) فالهبة على
الجواتق دون الحنطة مختارات النوازل في الهبة • رجل قال جميع ما أملكه افلان يكون
هبة حتى لا يجوز دون القبض ولو قال جميع ما يعرف بي أو ينسب الي افلان يكون اقرارا
لأن في الوجه الاول صرح بإضافة المالك الى نفسه ثم اضافته الى فلان ومثله يكون هبة وفي
المسئلة الثانية لم يصرح بالمالك نفسه لأن ما يعرف به أو ينسب اليه قد يكون غيره (٥)
قابضان في الهبة • (يجز) قال الاب جميع ما هو حق ومالكي فهو لك لو لدى هذا الصغير
فهو كرامة لا تقلبك بخلاف ما لو عينه فقال حانوق الذي أملكه أو دارى لابي الصغير فهو هبة
وتتم بكونها في يد الاب قنية في الالفاظ التي تتعدها الهبة • وكل شيء وهبه لابنه
الصغير وأشهد عليه وذلك الشيء معلوم فهو جائز درر في الهبة نقلا عن المبسوط من كتاب الهبة
ولو قال وهبت هذا الشيء لابي الصغير جازت الهبة من غير أن يقول قبضت كما قال بعت من
ابني واشتريته منه فلا يحتاج الى القبول (٦) خزانة الاكل في أواخر الهبة • قال وهبة الاب
لطفله تتم بالعقد لأنه في قبض الاب فينبو عن قبض الصغير لأنه وليه في شرط قبضه ولا
فرق في ذلك بين ما اذا كان في يده أو في يد مودعه لأن يد المودع كيد المالك بخلاف
ما اذا كان في يد الغاصب أو في يد المرتن أو في يد المستأجر حيث لا تجوز الهبة لعدم قبضه
لأن كل واحد منهم قابض لنفسه وعامل لنفسه ولو وهب من ابنه الصغير دارا والاب
ساكنها ومناعه فيها جازت الهبة ومالكها الابن بمجرد قوله وهبت له لانها في يده وسكاه ومناعه
فيها لا ينافي يده بل يقرر فتكون هي في قبضه وهو الشرط ولو كان ساكنها غيره باجرة لا تجوز لما
ذكرنا وان كانت بغير اجرة جازت الهبة وملكها الابن بمجرد العقد ذكره محمد في المنقى (٧)
زيلعي في كتاب الهبة • تصدق بارض ذي زرع على ابنه الصغير ان كان الزرع له جاز وان لغيره
باجارة لا لأن يد المستأجر ثابتة على الارض فنع التسليم وكذلك لو وهب دارا لابنه الصغير
وفيها ساكن باجر لا تصح لأن يد المستأجر تمنع القبض لكونها لازمة فاندفع مالو كان الساكن
فيها الاب لأن الشرط قبضه ويده على الدار فقرر قبضه ومالو كانت باعارة لعدم لزوم برزاية في
الجنس الثالث في هبة الصغير ولو وهب أرضا لابنه الصغير وفيها زرع الاب أو وهب منه دارا
والاب فيها ساكن أو فيها مناعه أو غيرها ساكن ذكر هشام عن أبي حنيفة أنه لم يجز فيهما وفي
المنقى والمجرد قال أبو حنيفة انه يجوز وهو قول أبي يوسف وهو الصحيح لأن الشرط قبض
الواهب ولان الدار مشغولة بتمتع الواهب أو بكاه فلا يمنع قبض الواهب وانما يمنع قبض

غيره

غير محبط سرخسي في باب هبة ما هو مستغل أو مشغول من كتاب الهبة وكذا في الحائنة
 في هبة المشاع • وهب لابنه الصغير دارا وفيها متاع الواهب أو تصدق لابنه الصغير بدار
 وفيها متاع الأب أو الأب ساعدها يجوز وعليه الفتوى برأية في الفصل الأول من كتاب
 الهبة • امرأة وهبت مهرها الذي على الزوج لابنها الصغير فقبل الأب المختار أنه
 لا تصح في هبة الولوالجية وكذا في العتائية • امرأة لها مهر على زوجها وهبت المهر لابنها
 الصغير الذي من هذا الزوج الصحيح أنه لا تصح هذه الهبة (١) لأن هبة الدين من غير من عليه
 الدين لا تجوز إلا إذا وهبت وسلطت ولده على القبض فتجوز ويصير للولد إذا قبض فاضيحان
 في هبة الولد لولده • قال محمد ليس لغير رضى الأب والجدة من الأوصياء قبض الهبة
 على الصغير إذا لم يكن الصغير في عيالههم وكذا إذا كان في عيالههم والأب ميت أو غائب غيبة
 منقطعة قياسا ويجوز امتصانا أدب الأوصياء من الهبة • ولو كان الصغير في عيال الجدة
 أو الأخ أو العم أو الأم فوجب له هبة فقض الهبة من كان الصغير في عياله والأب حاضر
 اختلف المشايخ فيه قال بعضهم لا تجوز والصحيح هو الجواز كالأب في الزوج وأبو الصغيرة
 حاضر فاضيحان في قبض الهبة للصغير • وكذا لو كان الصغير في عيال أجنبي كان
 لذلك الأجنبي حق القبض من المحل المزبوره وفي هبة الفتاوى الصغير إذا كان الصغير في
 عيال الجدة أو الأخ أو العم أو الأم أو الأجنبي والأب حاضر فقض من في عياله هل
 يجوز اختلف المشايخ فيه والفتوى على أنه يجوز من هبة أحكام الصغار وإن قبض
 الصغير الموهوب بنفسه باذن كان عاقلا لأنه في المنافع المحضة ملحق بالبالغ كافي في الهبة
 شرح الوافي • (ج) ويجوز قبض الصغير الموهوب بنفسه أن كان يعقل استصانا ما يبيعه
 الحاكم حتى لا يرجع قال رضى الله عنه فهذا نص أن ولاية الرجوع تنبت في الهبة للصغير
 (ط) مثله في الموضوعين فنية في آخر باب الهبة للصغير • ولو وهب داره لامرأته ولما في
 بطنها أو تصدق عليها لم يجز ولو وهب لحي وميت أو حائط جاز كله للحي ولو قال تصدقت عليك
 وعلى نفسي أو غلامي أو على الرجل الذي في هذا البيت فلم يكن لم يجز ولو قال على بنى الصغار
 فإذا بعضهم ميت فإن كان يعلم جاز الجميع فلا حياء ولو وهب داره لولاده وفيهم كبير لم تجز لأن
 القبول شرط في حق الكبير وروى أن قبض الكبير جاز والحيلة فيه أن يسلم الدار إلى الكبير
 ثم تصدق بها عليهم عتائية في الفصل الأول من كتاب الهبة • وذكر الحاكم وهب دارا
 لابن له أحدهما كبير والآخر صغير إن قبض الكبير جازت وذكر بعده أنها باطله وهو
 الصحيح لأن هبة الصغير منقذة حال مباشرة الهبة لقيام قبض الأب بمقام قبضه وهبة
 الكبير محتاجة إلى قبول فبقت هبة الصغير فتمكن الشروع والحيلة أن يسلم الدار إلى
 الكبير ويهبها لهما (٢) برأية في الجنس الثالث من الفصل الأول من كتاب الهبة • ولو
 تصدق بداره على ولدين صغيرين أو كبيرين أو أحدهما صغير والآخر كبير لم يجز وكذا
 لو تصدق عليهما بكيس فيه ألف درهم وقبضاه لم يجز خزانة الأكل في الهبة نقلا عن المجزء ولو
 وهب شيئا لابنه وبنته معا بنصفه أبو يوسف وعند محمد لذكر مثل حظ الأنثيين تسهيل شرح
 الاشارات قبيل فصل الرجوع • وإن وهب من اثنين واحدا لم يصح عند أبي حنيفة وقال

- (١) وهو المختار كما في مختارات الثوادل
 وفي القنية خلافة فلا تغفل •
 (٢) أقول يفهم منه جواز الهبة لولديه
 الصغيرين (٧) ولم أره صريحا كذا حرره
 جوى زاده •
 (٧) وما في الخزانة (٨) صريح في أنه
 لا يجوز في التصديق والظاهر أن الهبة
 لصدقة فليست مثل •
 (٨) أى في خزانة الأكل نقلا عن المجزء
 وسيجي نقله منه

(١) ويجبى من نقد الفتاوى أن التصديق على اثنين يجوز على رواية الجامع الصغير ولا يجوز على رواية الاصل وفي خزنة المفتين أنه يجوز على الاصح **عند**
(٢) أي مفرغة عن املالك الواهب كذا في المختارات **عند**

أبو يوسف ومحمد يصح وقد اتفقوا على ترجيح دليل الامام واختاره قوله أبو الفضل الموسلي وبرهان الاثمة المحبوبي وأبو البركات النسي تصحيح قدوري لفظ الوهب في الهبة • وان كانا فقيرين يكون صدقة والتصدق على الفقيرين جائزا لاجماع (١) وهكذا ينبغي أن يفصل في الجواب في كل هبة قاعدية قريسا من أو آخر كتاب الدعوى • التصديق على الغني هبة وان ذكر لفظ الصدقة وعلى الفقير صدقة وان ذكر لفظ الهبة تارة ثانية في الفصل الثاني عشر من الهبة • ولو وهب نصف داره من رجل ووهب النصف الآخر من رجل آخر وسلم الدار اليهما معا جاز وان تقدم تسليمه الى أحدهما لا يجوز وقال أبو سنيعة لا يجوز في الوجهين في فصل في هبة المشاع من الخاتمة • ولو قال لرجلين وهبت لكما هذه الدار لهذا اتفقا وللهذا انصفها لا يجوز ولو وهب لرجلين درهما الصحيح أنه يجوز وهبة المشاع اذا فسرت لا تفيد الملك بقبض الجمله وهو الصحيح خزنة المفتين في مسائل الشيوع من البيع • وهب دارا لرجلين لاحدهما ثلثها وللآخر ثلثها لم يجز عندهما خلافا لمحمد ولو قال وهبت الدار لثلاث الهذا وثلثها لهذا لا يجوز عند الامام والثاني وعند محمد يجوز برأيه في أول كتاب الهبة • قال الكرخي في مختصره ولو وهب دارا لرجلين أو كثر طعنا أو ألف درهم أو شيئا مما يكال أو يوزن أو يقسم لرجلين وأقبضهما ذلك لم تجز الهبة عند أبي حنيفة رحمه الله وهي جائزة عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله ولو قسم ذلك قبل القبض وسلم الى كل واحد منهما حصته مقسومة جاز ذلك وان وهب عبدا أو نوبا أو شيئا مما لا يقسم لرجلين جاز في قوله جميعا غاية البيان قبيل باب الرجوع من كتاب الهبة • وفي مفرقات أبي الليث وهب نصف داره لم يجز الا أن يقسمه ويجزوه وسلم اليه وكذا لو وهب نصف بيته الا أن يكون البيت صغيرا لا استطاع القسمة فان هبة نصف جائزة ولو وهب نصف دراهم لم يجز حتى يعزها ويسلم وفي المتنق وهب نصف بيته لابنه الصغير لم يجز ما لم يقسمه ويدين ما وهبه من فتاوى القرائين في آخر كتاب الهبة • رجل أراد أن يهب نصف داره مشاعا فالجمله فيه أن يبيع نصف الدار منه بنين معلوم ثم يبرئه عن الثمن فاضحان في آخر فصل ما يكون فرارا عن الرمان كتاب الشيوع • قال ولا يجوز الهبة فيما يقسم المحبوزة (٢) ومقسومة ومعنى قوله لا يجوز لا يثبت الملك فيه المحبوزة ومقسومة لان الهبة في نفسها فيما يقسم تقع جائزة ولا يمكن غير ثبته للملك قبل تسليمه مفرزا فانه اذا وهب مشاعا فيما يقسم ثم أفرزه وسلمه صحت ووقعت مثبتة للملك فعلم بهذا ان هبة المشاع فيما يقسم وقعت جائزة في نفسها ولكن توقف اثباته للملك على الافراز والتسليم والعقد المتوقف ثبوت حكمه لا يوصف بعدم الجواز عناية من الهبة (مح) حيث بين مسائل الشيوع وفصلت بينها تفصيلا تسهلا على المفتين وحفظا وتفهميا فنقول مسائل الشيوع تنقسم الى أربعة أقسام يبيع الشائع واجارة الشائع ويتصل بها أعارقا الشائع ووهن الشائع وهبة الشائع ويتصل بها صدقة الشائع ووقف الشائع أما يبيع الشائع بخلاف فيما يقسم وما لا يقسم وأما اجارة الشائع فعلى وجهين أحدهما لو أجز نصف ملكه من أجنبي لا يجوز فيما لا يقسم عند أبي حنيفة وقال يصح والثاني لو أجز أحد الشريكين نصيبه من الاجتنى حكى عن

الموهوب له فالموهوب له لم يملك القبض لانه صار حق الورثة بزازية في السابع من الايمان .
وهبة الشاغل تجوز وهبة المشغول لا تجوز والاصل في جنس هذه المسائل أن اشتغال
الموهوب بملك الواهب يمنع تمام الهبة لأن القبض شرط تمام الهبة وأما اشتغال ملك الواهب
بالموهوب لا يمنع تمام الهبة مثله وهب جرابا فيه طعام لا يجوز ولو وهب طعاما في جراب
جاز خراطة المفتين في الهبة . وفي فتاوى أبي الليث ولو وهبت المرأة دارها من زوجها
وهي ساكنة فيها ولها أمتعة والزوج معها ما كن فيها تصح لأن المرأة مع ما فيها من الدار
والمناجى في يد الزوج فكانت الدار في يد الموهوب له معنى فصحت الهبة ذخيرة الفتاوى
في الفصل الثاني من كتاب الهبة . (ت) بارت هبة المشغول بملك غير الواهب فلو أعار بيتا
قوضع فيه المعبر أو المستعير متاعا غصبه ثم وهب البيت من المستعير جاز وكذا لو وهب بيتا
بما فيه أو جوا القاء بما فيه من المتاع وسلم ثم استحق المتاع جازت في الدار والجواز إذا زيد الواهب
كانت ثابتة على البيت والمتاع جميعا حقيقة فصح تسليمه ثم بالاستحقاق ظهر أن المتاع لغيره
ولم يظهر أن البيت مشغول بملك الواهب وهو المانع وكذا الرهن والصدقة إذا قبض شرط
تمامها كالهبة أقول في الفصولين استدلت بهذه المسائل على جواز هبة المشغول بملك غير
الواهب وقد صرح في زيادات فاضلان أن الاشتغال بملك غير الموهوب له يمنع العصة سواء
كان ملك الواهب أو غيره لكن الهبة انما تمنع اذا كان الاشتغال بمتاع في يد الواهب أو في يد
غير الموهوب له أما اذا كان المتاع في يد الموهوب له بغصب أو عارية أو غير ذلك فلا تمنع
واستدل عليه بما مر من مسائل الامارة والغصب والاستحقاق فظهر أن الاصل
أن الهبة اذا كانت مشغولة بملك الواهب أو بملك غير الواهب تمنع الهبة اذا لم تكن في
يد الموهوب له وقد قررته في شرح اطلاق الاشارات جامع الفصولين في الهبة الفاسدة من
الفصل الثلاثين . ونتم الهبة بالقبض ولو شاغل بملك الواهب لا مشغولا به في محوز مقبوم
ومشاع لا يقسم لا فيما يقسم ولو اشريكه فان قسمه وسلمه صح ولو سلمه شائعا لا يملكه فلا ينفذ
تصرفه فيه كالبيع ونحوه ويكون مضموما عليه وينفذ تصرف الواهب ذكره فاضلان
وفي الفصول العمادية وهبة المشاع اذا فسدت لانفيد الملك وان قبض الجمله يروى ذلك عن
أبي يوسف (١) وهو الصحيح وفي الخلاصة الهبة الفاسدة مضمونة بالقبض ولا يثبت الملك
للموهوب له بالقبض هو المختار وفي جامع الفصولين والبرازية أن الهبة الفاسدة تفيد الملك
بالقبض وبه يفتى فقد اختلف التصحيح لكن لفظ الفتوى أكد من لفظ التصحيح (٢) كما افاده
في بعض المعبرات والله أعلم مخ الغضار من الهبة . (ط) الهبة الفاسدة تضمن (نسخه) صور
الهبة الفاسدة كثيرة منها الوهب وسلم لاثني شيئا يحتمل القسمة لكاه قبل القسمة ونحوها
(ص) وبه يفتى (عدة) الهبة الفاسدة تضمن بالقبض لكن لا يملكها الموهوب له بالقبض
هو المختار والصدقة الفاسدة كهبة فاسدة جامع الفصولين في الفصل الثلاثين . (قص)
الفاسدة تفيد الملك بالقبض وبه يفتى ثم اذا هلك أفتيت بالرجوع لالواهب هبة فاسدة تاذى ورحم
محرم منه اذا الفاسدة مضمونة على ما مر فاذا كانت مضمونة بالقيمة بعد الهلاك كانت مستحقة
الرد قبل الهلاك من المحل المزبور الهبة الفاسدة تفيد الملك بالقبض وبه يفتى كذا في الفصولين

(١) وفي جامع الفصولين من الثلاثين بدل
أبي يوسف أبي حنيفة ع
(٢) الفرق بين قولهم وبه يفتى وبين قولهم
وعليه الفتوى أن الاول يستفاد منه
الحصر والثاني يفيد العصة والجواز كذا
قال ابن الهمام من خط بعض الاكابر ع

وبلى القريب الرجوع فيها أى فى الهبة الفاسدة بعنى اذا ثبت الملك فيها هل ثبت ولاية
الرجوع للواهب فيه . وهبة فاسدة لذى رحم محرم قال بعض المشايخ كانت المسئلة
واقعة الفتوى وفرقت بين الهبة العصبة والفاسدة وأثبت بالرجوع قال الامام
الاستروشنى والامام عماد الدين هذا الجواب مستقيم أما على قول من لا يرى الملك بالقبض
فى الهبة الفاسدة فظاهر وأما على قول من يرى فلائ المقبوض بحكم الهبة الفاسدة مضمون
على ما تقر فاذا كان مضمونا بالقيمة بعد الهلاك كان مستحق الرد قبل الهلاك فملك
الرجوع والاسترداد (١) دررى الهبة . الهبة الفاسدة مضمونة بالقبض نص عليه
فى المضاربة ولا يثبت الملك فيها الا عند أداء العوض نص عليه محمد فى المبسوط وهو قول أبى
يوسف لأن الهبة الفاسدة تنقلب عقد معاوضة . ويترقى باب الشروع من الهبة . وهب
لأثنين شيئا يحتمل القسمة حتى فسدت عند الامام فاذا قبض اثنان اقسما قبل القسمة ملك
فاسد وبه يفتى منية المافى فى الهبة . قال النافى عند الامام لان بيد الملك وفى بعض
الفتاوى بالقبض يثبت فيها فاسدا وبه يفتى برزاية فى مسائل الشروع من الهبة . وفى
المنتقى عن ابراهيم عن محمد اذا وهب جارية لامرأته والجارية فى البيت وليست بحضرتها ما
فقلت قبلت لم يجز الا أن تكون بحضرتها (٢) وقد ذكرنا أن الهبة لا تتم الا بالقبض
والقبض نوعان حقيقى وانه ظاهر وحكمى وذلك بالتخلية وقد أشار فى هذه المسئلة الى
القبض الحكمى وهو القبض بطريق التخلية (م) وهذا قول محمد خاصة وعند أبى يوسف
التخلية ليست بقبض وهذا الخلاف فى الهبة العصبة وأما الهبة الفاسدة فالتخلية ليست
بقبض بخلاف (٣) تاتارخانية فى الفصل الثانى من الهبة . والتخلية فى الهبة الفاسدة
لا تكون قبضا عند الكل كما فى البيع الفاسد وفى الهبة الجارية التخلية قبض عند محمد
رحمه الله والموهوب لو كان غائبا عن حضرة الواهب والموهوب له فالبض فيها أن يأمره
بالقبض وعند أبى يوسف أنه لا يكون قبضا فيما يملك حتى يزله عن مكانه والتخلية أن يجزى
ببر الهبة والموهوب له ويقول له قبضه قاضيان فى هبة المشاع . رجل قال لثمنه بالفارسية
ابن زمين ترا (٤) فاذهب وازرعها وقال الخلق قبلت وزرع قال أبو القاسم كانت الارض
للثمن وان لم يقل الخلق قبلت لم تكن له قال لا تروى عبدى هذا منك والعبد حاضر بحيث
لو مديده ناه فقال قبضته قال أبو بكر جازت الهبة من غير قوله قبلت ويصير قابضاً فى قول
محمد وقال أبو يوسف لا يصير قابضا ما لم يقبض وان كان العبد غائبا فقال له وهبت منك
عبدى فلانا فاذهب واقبضه فقبضه جاز وان لم يقل قبلت وبه تأخذ قاضيان فى أوائل كتاب
الهبة . رجل قال لا تروى عبدى هذا منك والعبد حاضر فقبضه الموهوب له جازت
الهبة لأن القبض فى المجلس بحضرة الواهب دلالة القبول بخلاف ما مر من مسئلة هبة
الارض من الخلق لأن ثمة لم يكن القبض بحضرة الواهب فى المجلس قاضيان فى أوائل كتاب
الهبة . ولو وهب زرعاً بون الارض أو تراباً ونخل وأمره بالحصاء والجداد ففعل
الموهوب له ذلك جاز لأن الموهوب له اذا قبض الهبة باذن الواهب صح قبضه فى المجلس وبعده
ومن قبض بدون اذنه ان قبض فى المجلس قبل الافتراق جاز استحساناً لأن القبض فى الهبة
ينزله القبول فصح فى المجلس ما لم ينه وان قام الواهب وخرج قبل قبض الموهوب له تم قبضه

(١) كذا فى الكافى وشرح الطحاوى
للاسيجى وشرح الزيادات لقاضيان
قائماً عند الفتوى

(٢) سئل عن رجل يملك جارية وهبها
لامرأته وقبلت المرأة الهبة والجارية مقيمة
عندها فى الدار هل يحتاج الى التسليم
أو يكفى بمجرد القبول أجاب ان كانت
حاضرة بحضرتها ما حال الهبة صح
ولا يحتاج الى التسليم كذا فى قساوى ابن
نجيم

(٣) فى هبة خزانة المفتين الاصح أن التخلية
ليست بقبض فى الهبة العصبة وفى الفاسدة
أيضا وفى هبة الدار المختار أنه تصح
فى صحيحها أى الهبة بالتخلية لاف فاسدها
كذا فى الفتاوى الظهيرية
(٤) (ترجمة)
هذه الارض لك انتهى

الموهوب له ان كان بأمر الواهب صح والا لان كان الموهوب غائب عن حضرة الموهوب له
فان قبضه بأمر الواهب صح والا فلا فاضحيان في هبة المشاع • وهب زرعاً في أرض أو تمراً
في نخيل أو حلية على سيف وأذن له في قبضه وحصاده فقبضه جازت الهبة استحساناً لما يشاء
في المبسوط وان لم يأمره بالقبض فقبض في المجلس بحضرته لم يجز وبضمن ما أفسده لأن
الجداد وللحصاد تصرف في شيء آخر غير الموهوب فلا يصح الا باذن الواهب وانابته وإيجاب
الهبة لا يقتضي الاذن في تصرف ليس منها وهو تصرف في غير الموهوب فيضمن اذا باشره
بدون رضا بخلاف القبض لانه تصرف في الموهوب وهو من شرائط الهبة وعماءها فيكون
إيجاب الهبة اذ ناله بالقبض دلالة ما لم ينه عنه صريحاً من المحيط للشرح في باب ما هو
متصل أو مشغول بغير الموهوب له من كتاب الهبة • وهب أرضاً فيها زرع أو نخيل أو نخلا عليه
تمراً أو وهب الزرع بدون الأرض أو النخل بلا أرض أو نخلا بدون القر لا يجوز لأن الموهوب
متصل بغيره اتصال خلقة مع امكان القطع فقبض أحدهما غير ممكن في حالة الاتصال
فيكون بمنزلة المشاع الذي يحتمل القسمة برؤية في مسائل الشيوع من الهبة • وهب البناء
لأرض يجوز من الحمل المزبور • ويجوز هبة البناء دون العروة اذا أذن له أي للموهوب
له الواهب في نقضه درر في الهبة

ومن دون أرض في البناء صحيحة • وحقوق رجوع تركه لا يغير

الضمير في قوله صحيحة للهبة وفي تركه لحق الرجوع وفي البيت مسئلتان أولاهما من الذخيرة
والمنية والتمة وهي أن هبة البناء بدون الأرض جائزة الثانية من الفخرية رجل وهب
لأخيه شيئاً ثم قال الواهب اسقطت حتى في الرجوع لا يسقط حقه ولو قال لا يؤثر عرض
لا يغير لكان أحسن والله تعالى أعلم من شرح المنظومة الوهبانية لابن شحنة
في كتاب الهبة • رجل وهب لرجل كعباً فيه دراهم فقال جيع ما في هذا
الكيس لك وهو ألف درهم فدفعه اليه فاذا في الكيس أكثر من ذلك أو كان فيه دنائير
كان الكيس وما فيه للموهوب له فاضحيان في مسائل مختلفة من الوصايا • رجل
سقط منه لؤلؤة فوهبها لرجل وسلطه على طلبها وقبضها فطلبها وقبضها فالبطلان
في قيامها وقت الهبة خطر أو الهبة تبطل بالاختار تجنيس ومزيد في أول باب ما يجوز من
الهبة وما لا يجوز • اذا أودع عند رجل عبداً ثم ان المودع وهب العبد للمستودع
والعبد ليس بجاضر فقبضه المستودع جازت وينوب قبض الوديعة عن قبض الهبة لأن كل
واحد منهما قبض أمانة ويصير الموهوب له قابضاً للعبد بنفس الهبة حتى لو مات العبد
قبل أن يجتد الموهوب له فيه قبضاً يهلك من مال الموهوب له حتى كان الكعب كفن عليه
فان استحقه رجل فهو بالتمسك ان شاء ضمن الموهوب له وان شاء ضمن المودع فان ضمن
الموهوب له هل يرجع على المودع تطران كان الموهوب له قد جدد فيه قبضاً قبل أن يضمنه
المستحق لا يرجع بما ضمن على المودع وان لم يجتد يرجع هكذا ذكر المسئلة في كتاب
العلل قالوا وهذا التفصيل من خصائص كتاب العلل والفرق ان الموهوب له اذا
لم يجتد قبضاً لا ينتقض قبض الوديعة بقبض الهبة وبقيت العبرة بقبض الهبة
والموهوب له في قبض الهبة عامل لنفسه فيكون قرار الضمان عليه ذخيرة في التفصيل

الثالث عشر من كتاب الوديعه • اذا استودع رجلا وديعة ثم وهبها له ومحمد وشهد عليه بذلك شاهدان ولم يشهدا بالقبض فهذا جائز قال فان محمد الواهب أن يكون في يده يوم شدي بعض في يد المدعي يوم ادعى الهبة وقد شهدت الشهود على الهبة ولم يشهدوا على معاينة القبض ولا على اقرار الواهب بالقبض والهبة في يد الموهوب له يوم خاتم الى القاضي فانه يجوز اذا كان الواهب حيا وان كان ميتا فشهداتهم باطلة فانما رخصة في التاسع من الهبة • عين في يد رجل فادعى أن صاحب اليد وهبه مني وسله اليه ومحمد صاحب اليد ذلك وجاء المدعي ببينة شهدت على اقرار الواهب بالهبة والقبض كان أبو حنيفة يقول أولا لا تقبل الشهادة ثم رجع وقال تقبل وهو قول أبي يوسف ومحمد وعلى هذا الخلاف الرهن والصدقة ولو كان هذا الاختلاف بين الشاهدين يمنع قبول الشهادة بخلاف بأن شهد أحدهما الشاهدين على معاينة القبض وشهد الآخر على الاقرار من الواهب بذلك ولو كان العبد في يد الموهوب له فشهد الشهود على اقرار الواهب بالقبض جازت الشهادة على قوله الاول والاخر وان كان الواهب أقرب بذلك عند القاضي والعبد في يده أخذ باقراره هكذا كرام المسئلة ههنا ولم يذكر لابي حنيفة قولا أولا ولا آخر وذكر في كتاب الاقرار قوله الاول قال مشايخنا ما ذكر ههنا أصح فانما رخصة في التاسع من الهبة • أقر أنه وهبه منه هذا الشيء وسله وقبضه ثم زعم أنه ما كان قبضه وكان كذبا في اقراره بالقبض لا يحلف الموهوب له عندهما وعند الثاني يحلف برأية في الدفع من الدعوى وكذا في التنازع في التاسع عشر من الدعوى • لو أن رجلا في يده عبدا ادعى أن فلانا وهب هذا العبد مني وشهد الشهود أن فلانا وهب هذا العبد منه ولم يزيدوا على هذا القاضي يقبل شهادتهم ويجعل كأنهم شهدوا بالهبة والقبض فانما رخصة في الثالث والعشرين من الدعوى • رجل أقر أنه وهب لفلان هذا العبد قال بعضهم يكون اقرارا بالهبة والقبض جميعا لان الاقرار بالهبة المطلقة اقرار بهبة صحيحة تامة وذلك لا يكون الا بالقبض والاصح أن الاقرار بالهبة لا يكون اقرارا بالقبض فاضيقان في كتاب الهبة • المريضة اذا وهبت مهر لمن زوجها وأجازت الورثة قبل موتها ثم ماتت لانصح الهبة لان الاعتبار هو الاجازة بعد الموت لا قبله عمادية في هبة المريض • مريض وهب شيئا ولم يسله حتى مات بطلت لان هبة المريض هبة حقيقة وان كانت وصية حتى تعتبر من الثلث فلا تتم بدون القبض زبدة الفتاوى • (ت) مريض وهب شيئا لا يخرج من الثلث يرد الموهوب له ما زاد على الثلث بلا خيار وفي البيع بخير كما روي في البيع تبطل هبة بكونه قبل تسليمها الى الهبة في المرض ولو كانت وصية لكنها هبة بنية فلا بد من القبض ولم يوجد وهب قه ولا مال له فوات وقد باعه الموهوب له لا يفسخ بيعه بل يضم قيمة ثلثي الف للورثة (١) فصول في أول كتاب الهبة من أحكام المرضى • (فقط) مريض وهب قناودينه محيط ولا مال له ووافره من وهب له قبل موته جاز لا لو بعد

(١) سئل عن مريض ملأ زوجه جارية له وقبضها وأعتقها ثم مات الواهب هل يكون العتق نافذا أم لا أجاب نعم يكون نافذا وتضمن القيمة للورثة كذا في فتاوى ابن نجيم في الهبة على

موته وعن أبي يوسف مثله وقال فلا سعاية عليه (فتت) وهب المريض أمته فوطئهم الموهوب
له فبات الواهب ودينه محيط ترذ الهبة ويلزمه العسر أقول قدمتر خلافة (١) جامع
القصولين في أحكام المرضى • إذا وهب المولى لأم ولده في حصته لا تصح لأن مالها
لمولاهم وكذلك لو وهب لها في مرض موته لا تصح (٢) ولا تنقلب وصية أمّا إذا أوصى لها
تصح لأنها تعتق بالموت كافي شرح الوافي • الهبة لأم الولد والأقارب الذين باطل بخلاف
لوصية لهم مضافة إلى ما بعد الموت لأنها حرة في تلك الحالة بزانية في الخامس من كتاب
الوصايا • رجل وهب شيئا من ذى الرحم المحرم وأحد حواصم والآخر كافرا لا يرجع
الواهب في الهبة لأن المانع من الرجوع القرابة فاضيفان في فصل الرجوع عن الهبة •
وان كان العبد أجنبيا من الواهب ومولاه ذورحم محرم من الواهب بأن كان المولى
أخا للواهب فله حق الرجوع فيها عند أبي حنيفة خلافا لهما وان كان العبد ومولاه
كل واحد منهم ما ذورحم محرم من الواهب فعلى قولهما ليس للواهب حق الرجوع
وأما على قول أبي حنيفة قال السكرخي قال بمقد قياس قول أبي حنيفة أن له حق
الرجوع وقال الفقيه أبو جعفر ليس له حق الرجوع وفي الذخيرة قال شمس الأئمة
السرخسي هو الصحيح تاتارخانية في الخامس من كتاب الهبة • وفيما رهب للمجبر
القبض اليه (٣) لأنه فيما لا يشغل رقبته يبقى على أصل الحرية وإذا قبض ينبت الملك للمولى
بزانية في الجنس الثالث من كتاب الهبة • ولو وهب لعبد مجبور فالتبطل والقبض إلى العبد
ولا يجوز قبول المولى وقبضه من قبله لأن العبد في التصرف على أصل الحرية عند أصحابنا
وانما يصير مجبوراً في تصرفه من قبله مشغولة به وليس الهبة كذلك ثم إذا قبض نبت
الملك للمولى لأن الهبة كسبه وكسبه للمولى والواهب أن يرجع عند أبي حنيفة خلافا
لهما من هبة مجمع الفتاوى • عن أبي يوسف رحمه الله أدى الموهوب له هلال
الموهوب عند ارادة الواهب الرجوع فالقول له بدون اليقين قنية في باب الاستحلاف
من كتاب أدب القاضي • ولو أدى الموهوب له الهلال كان القول قوله من غير
يمين (٤) خزائن المفتين في الرجوع عن الهبة وكذا في الخمانية • وهب لعبد غيره شيئا
ثم أراد الرجوع ان كان العبد مأذونا أصبح الرجوع بغية المولى وان مجبوراً لا يصح بالاحضور
المولى وان أدى العبد الحجر والواهب الاذن فالقول للواهب استحسانا فان برهن العبد
على أنه مجبور لا يصح بزانية في الخامس عشر من الدعوى في نوع فيمن يشترط حضرته
وقامه فيه • ينفرد الواهب في الرجوع قبل القبض وبعد القبض لا يرجع الا
بعضاً أو رضا الموهوب له ولا الموهوب له أن يتصرف في الهبة ما لم يقض القاضي بالرجوع
وينقض الهبة وبعد ما قضى لا يجوز تصرفه ولا رجوع في الصدقة ولا في الهبة على المحتاج
وعن أبي حنيفة أنه لا يرجع في الصدقة على غنى أو فقير استحسانا فاضيفان في الرجوع
عن الهبة • رجل وهب ثوباً لرجل ثم اختلسه منه فاستهلكه ضمن الواهب قيمة الثوب
للموهوب له لأن الرجوع في الهبة لا يكون الا بقضاء أو رضا وذكر في المفتي عن محمد
رجل وهب جارية وسلمها إلى الموهوب له ثم رجع فيها بغير قضاء ولا رضا واعتقها

(١) من أنه لا عسر عليه وقال في سباقه قال
(ث) أفتى (ج) بعقر عليه وبه تأخذ
وقال في خزائن المفتين وهو المختار عند
(٢) لأنها لا يد لها لأنها مجبورة ولا يد
للمجبر فلا تتم الهبة في الحال لعدم
القبض ولا تنقلب وصية كذا في جواهر
الفتاوى عند

(٣) الا اذا كان صغيراً كذا في التاتارخانية عند

(٤) أفتى به ابن نجيم وشمس الدين القرماني عند

لم يجز عتقها قال وايسر له أن يرجع فيها الابدان أو رضا قاضيضان في الرجوع عن الهبة • وللواهب أن يرجع في بعض الهبة إن شاء وكذلك لو وهب عبد الرجلين أو جعل لأحدهما صدقة وكذلك لو وهب رجلا لرجل هبة وقبضها الموهوب له ثم أراد أحدهما أن يرجع في هبته فله ذلك وفي الخاتمة لو وهب عبد الرجلين كان له أن يرجع في حصة أحدهما إن شاء وكذلك لو وهب نصف العبد لأحدهما وتصدق بالنصف على الآخر كان له أن يرجع في الهبة دون الصدقة ولو وهب دارا فهدم الموهوب له بناءها كان للواهب أن يرجع في أرضه وكذلك في غير الدار إذا استهلك البعض بهدم أو بيع كان له أن يرجع في الباقي وإذا وهب دارا فرجع في بعضها لا تبطل الهبة في الباقي تارة ثانية في الخامس من كتاب الهبة • أطلق الخروج فشمع ما إذا وهب لرجل هبة ثم استقرضها منه فانه لا يرجع فيها أبدا لأنها صارت مستهلكة ديناء على الواهب كذا في فتاوى قاضيخان • ويشمل أيضا ما إذا وهبها الموهوب له فانه لا يرجع للواهب الا إذا رجع الثاني للواهب الا في حينئذ الرجوع سواء كان بقضاء أو تراص (١) كذا في المبسوط من هبة الجبر الراتب وان كان الموهوب دارا أو أرضا ففي طائفة منها بناء أو غرس شجرة وفي التحفة أو نصب فيها دولا باقى المحيط فلا رجوع فيها وهذا اذا كان ما بنى بعد زيادة فان كان لا بعد زيادة كالأرض أو بعد نقصانها كالشجرة (٢) لا يمنع الرجوع وفي الخاتمة رجل وهب دارا وبني فيها رجسها أو طينها أو فعل مقفلا وفي الظهيرية أو زخرها بالذهب أو أرضا ففي طائفة منها أو غرس شجرة فلا رجوع في شيء من ذلك تارة ثانية في الخامس من كتاب الهبة • وان وهب لآخر أرضا يرضاه فأثبت في ناحية منها نخلا أو شجرة أو بني بيتا أو دكانا أو ربا • وكان ذلك زيادة فيها فليس له أن يرجع في شيء منها لأن هذه زيادة متصلة وقوله وكان ذلك زيادة فيها لأن الدكان قد يكون صغيرا حقيرا لا بعد زيادة أصلا وقد تكون الأرض عظيمة بعد ذلك زيادة في قطعة منها فلا يمنع الرجوع في غيرها وان باع نصفها غير مقسوم رجع في الباقي لأن الامتناع بقصد المانع وان لم يبيع شيئا منها له أن يرجع في نصفها لأن له أن يرجع في كلها فكذا في نصفها بالطريق الأولى هداية في باب الرجوع من كتاب الهبة • والمراد بالزيادة المتصلة هو الزيادة في نفس الموهوب بشئ يوجب زيادة في القيمة كما هو المذهب كورق المختصر كالجبال والخيل والصبغ ونحو ذلك وان زاد من حيث السعر فله الرجوع لأنه لا زيادة في العين فلا يتضمن الرجوع ابطال حق الموهوب له وهو المانع وكذا اذا ازداد في نفسه من غير أن يزيد في القيمة كما اذا طام الغلام الموهوب لأنه نقصان في الحقيقة فلا يمنع الرجوع (٣) ولوقوله من مكان إلى مكان حتى ازدادت قيمته واحتاج فيه إلى مؤنة النقل ذكر في المتن أن عند أبي حنيفة ومحمد ينقطع الرجوع وعند أبي يوسف لا ينقطع زيل في الهبة في باب الرجوع • ولو وهب عبد صغيرا فشب وصار رجلا طويلا لا يرجع الواهب فيه (٤) لأن الزيادة في البدن تمنع الرجوع وان كانت تنقص القيمة وكذا لو كان غنما فافضن أو كان قبيحا فحسن لا يرجع الواهب فيه قاضيخان في فصل الرجوع من الهبة وكذا في البرازية • وهب جارية في دار الحرب فأخرجها الموهوب له

(١) سئل عن شخص إذا وهب من آخر شيئا ثم أن الموهوب له باع الموهوب من آخر ثم اشتراه منه هل للواهب الرجوع في الموهوب بعد ذلك أم لا أجاب لا يرجع كذا في فتاوى ابن الجيم في الهبة •

(ترجمة)

(٢) معناه بيت يكون مخصوصا للشئاء •
(٣) ولو كان طويلا فطال أيضا عند الموهوب له حتى صارت قيمته ناقصة له الرجوع لأنه زيادة صورة ولكنه نقصان معنى فصار كالاصبع الزائدة والعبارة للمعنى كذا في أواخر هبة البرازية •
(٤) سبق قبل هذا من الزيلعي ما يخالفه لكن يؤيد ما في الزيلعي ما صرح في الخاتمة بعد هذا بورقة تخميننا من قوله لأن النقصان لا يمنع الرجوع ولعل في المسئلة روايتين هذا حاصل ما ذكره على جلي زاده •

وهب رجل لرجل وصيها فشب عند الموهوب له وكبر ثم صار شيئا فأراد أن يرجع فيه وقيمه الساعة أقل من قيمته يوم الهبة فليس له أن يرجع فيه لأنه زاد ابتداء وانقص بعد ذلك وحيز زاده سقط حق الرجوع فلا يعود بعد ذلك تقية برهانية في فصل في حكم الرجوع في الهبة •

الى دار الاسلام ليس للواهب أن يرجع في هبته فاضحيان في فضل الرجوع في الهبة •
وان مرض الموهوب عند الموهوب له فداؤه حتى صح فله الرجوع وان كان أعمى فأبصر بطل
الرجوع وفي الفصول وان وهب مريضاً أو جريحاً أو أعمى أو أصم فقد لوأه فبرئ وأبصر
وسمح سقط الرجوع زبدة الفتاوى في الخامس عشر من الهبة • كتب القرطاس
أو ضرب الحديد سيقاً انقطع حق الرجوع برأية في الثاني من الهبة • رجل وهب لرجل
كرباساً فقصمه الموهوب له ليس للواهب أن يرجع فيه فخرق بين هذا وبين الفصل والفرق أن
في الوجه الأول زيادة متصلة وفي الوجه الثاني لا (١) ولو ألبس في الثالث من الهبة ولو كانت
الزيادة بناء فأنهم يهود حق الرجوع • (م) والمانع من الرجوع الزيادة للمالية في العين
كذا ذكر خمس الأئمة السرخسي والتقصان في الهبة بفعل الموهوب له أولاً بفعله لا يمنع
الرجوع ثانياً خاتمة في الخامس من كتاب الهبة • الزيادة المنفصلة كالولد نكاحاً أو سفاحاً لا يمنع
الرجوع في الهبة ولا يرجع في الولد والحبل ان زاد خيراً يمنع الرجوع وان نقص لا برأية في
الرجوع من كتاب الهبة • ولو استولدها الموهوب له فأقامت الجارية ديناً أن الواهب دبرها
أخذها الواهب وعقرها وقيمة ولدها والولد حر بالقيمة عتابة في آخر كتاب الهبة

• (باب التعويض في الهبة) •

الهبة بشرط العوض تبرع ابتداءً ويصح انتهاء حتى لا يجبر على التسليم ولا يصح في المشاع
وبعد القبض يلزم وثبت خيار الرؤية وخيار العيب والرجوع عند الاستحقاق خلاصة
الفتاوى في الفصل الثاني من الهبة • فان استحق العوض رجوع في الهبة ولم تستحق
الهبة رجوع في العوض وان هلك العوض يرجع بمنزله أو بقيته وان استحق العوض وقد
ازدادت الهبة لم يرجع وان استحق نصف الهبة رجوع في النصف من العوض (٢) وان
استحق نصف العوض لم يرجع في نصف الهبة لكن برؤية ما بقي من العوض ويسترد الهبة من
الحل المزبور • ولو وهب بشرط العوض اعتبر التقاض في العوضين فإذا تقاضى أحدهما
العقد وكان في حكم البيع رد بالعيب وخيار الرؤية وتجب فيه الشفعة (٣) ذخيرة في الرابع
من الهبة وعلمه فيه • (ثم) وهب داراً من رجلين بشرط عوض ألف درهم تنقلب بيعاً
جائزاً بعد التقاض (٤) ولو بعث إلى غيره صقراطاً هدية ثم بان أنه من بقره ابن المهدي الصغير
لا يجوز ولا يلزم له إلا بالعلاج حتى صار لابن صقراطاً وكذلك عوضه المهدي إليه لأن
العوض هبة ابتداءً وله الرجوع فيه قنية في باب التعويض من كتاب الهبة • وإذا
هب للصغير هبة فعوض الأب أو الوصي من مال الصغير لا يجوز لأنه تبرع وإذا بطل
التعويض كان للواهب أن يرجع في هبته فاضحيان في التعويض من كتاب الهبة وكذا
في هبة أدب الوصاية لاعتن الظهيرية • الصدقة بشرط العوض بمنزلة الهبة بشرط
العوض استحسنانا فاضحيان من الحل المزبور • الموهوب له إذا عوّض الواهب بعد
الهبة وقال هذا عوض هبتك أو ثواب هبتك أو بدل هبتك أو كان هبتك أو قال كذا فأنك
أو أنتك أو تصدقت به عليك بدلاً عن هبتك يكون عوضاً لا يفي للواهب
الرجوع ولا له عوّض أن يرجع على الواهب بالعوض وان لم يقل شيئاً من هذا لا لفظاً

(١) ولو زادت الهبة في بدنها خيراً ثم ذهبت
الزيادة كان للواهب أن يرجع في هبته
خاصة بغير من خط المسفاني عند

(٢) لأنه انما عوّضه ليس له الهبة كذا في
الخاتمة في آخر فصل العوض عند

(٣) رجل وهب لرجل عبداً بشرط أن يعوّضه
ثوباناً تقاضى صاحباً وان لم يمتدّ تقاضى لم يجز
كذا في الخاتمة في آخر فصل الرجوع عند
(٤) يفهم منه أن هبة المشاع جائزة إذا
عوّض عنها عند

كان لكل واحد منهم الرجوع فيما أعطى وبشروط شرط الهبة في العوض به هذه الهبة من القبض والافراز لانه تبرع فاضحيان في فصل العوض * ويجوز تعويض الاجنبي سواء كان بأمر الموهوب له أو بغير أمره ولا يبق للواهب حق الرجوع في الهبة بعد ذلك وللاجنبي أن يرجع في العوض من المثل المزبور * وليس للاجنبي الموقوف أن يرجع على الموهوب له سواء عوّض بأمره أو بغير أمره الا أن يقول الموهوب له عوّض فلانا عني على أي ضامن فاضحيان في فصل الرجوع عن الهبة * وفي المتنق ابن سماعة عن محمد إذا حال لغيره وهبت له هذه الأمانة على أن تعوّضني ألف درهم فدفع اليه فوطئها فولدت له قال أمره الحاكم أن يدفع العوض الذي شرط أو التهمة في الفصل الرابع من هبة الذخيرة وتماحه فيه * ولو عوّضه بعض هبة بأن كانت الهبة ألف درهم فعوّضه درهمان فهو فسخ في حق الدرهم (١) ويرجع في الباقي وكذا البيت من الدار خلاصة الفتاوى في الفصل الثاني من الهبة

• (باب ما يدخل في الهبة من غير ذكر) •

(بج) ويدخل في هبة الأرض ما يدخل في يهها من الابنية والشجار من غير ذكر وكذا في الصلح على أرض أو عنها يدخل ولا يدخل الزرع في الصلح من غير ذكر • (كص) الزرع يدخل في الرهن والاقرار والقي بغير ذكر ولا يدخل في البيع والقسم والوصية والاجارة والتكاح والوقف والهبة والصدقة وفي القضاء بالملك المطلق • (ط) ولا تدخل الاغمار والاوراق المتقومة في هبة الانجار بغير ذكر فإذا لم تذكر وفيها غرور ورق فسدت الهبة لأنها تمنع التسليم • (فح) قال هلال لا تدخل الثمرة في الهبة والهبة باطله لكسبوعها وفي الفتاوى التجارية تصدق بأمانة وعليها ثياب أو حلي جازوهي للمتصدق وتغلبها باليمنع التسليم لأنها لا تسلم عريانة بخلاف مناع الواهب في البيت وهبت هذه الغرارة الحظوة وهذا الرق السمن لا تدخل المقرارة والرق في الهبة وكذا على عكسه • (قع عس) وهبت لزوجه جميع أملاكها لا يدخل المهر فيه قنية في باب فيما يدخل في الهبة من غير ذكر من كتاب الهبة

• (كتاب الاجارة) •

(ذ) تنعقد الاجارة بتعاط فصولين في أحكام التعاطي • (بج) استأجر دارا سوى قيطون (٢) فيه قبر ميت لم يعلم به ثم علم فليس يمين وليس له الرد • (فح) وكونه مغصوبا عيب فله الرد قنية في العيب في الاجارة • استأجر أرضا على أنها عشرة أجرة بكذا فوجدها ثمانية أجرة أو خمس عشرة جريسا فعليه أجر مسمى ولو قال كل جريب بدرهم فعليه لكل جريب درهم جامع الفصولين في الفصل السابع • دفع العين المستأجرة لحفظه الى من ليس في عياله ليحفظه يجب الاجر لان الاجر اذا لم يشترط عليه أن يعمل بنفسه أن يستعمل غيره والعين وان كانت أمانة عنده والمودع لا يلى الايداع لكنه أمانة ضمنا والضمني يخالف القصدى بزارية في الثاني من الاجارة • أجر المثل يجب في مواضع (٣) منها في غصب المرافق اذا كان المغصوب مال اليتيم أو وقفا أو معدا للاستغلال (٤) اشياء من الفن الثالث في أجر المثل • (ط) لم يضمن منافع الغصب أي في ظاهر الرواية ويفتق بضمان في الوقف ومال اليتيم والمعد

(١) لم يكن ذلك عوضا عندنا وكان الواهب أن يرجع في هبته وقال زفر يكون عوضا وكذا لو كانت الهبة دارا فعوّضه بيتا منها فاضحيان في التعويض من الهبة عند (٢) بيت الضيف على لغة أهل الشام • (٣) أجر المثل في الاجارة والمزارعة وغيره • (٤) من جنس الدراهم والدنانير لا من جنس المسحوق كذا في متقونات الاجارة من القنية عند

(٤) والمراد بالمعد للاستغلال ما بنى ليؤجر لا ليسكن كالحمام والرحى والحوائيت والمجترات الصغار بناها الاكابر ليؤجروها للاصاغر من الناس ونحو ذلك كذا حزره على جلبي زاده عند

وفي شرح ظهير الاثمة القرائن قبل ركن الاثمة اذا بنى لنفسه ثم أراد أن يعده بأي شيء يعده قال بلسانه ويحضر الناس كن استعمل ثورا انسان أو بهيمة وصاحب الثور مرة يستعمله ومرة يؤجره يجب على المستعمل أجر المثل ان كان أعداه للاجارة بأن قال بلسانه أعدته لها كذا في حاشية القنية في أوائل الاجارات وكذا في فتاوى ابن نجيم في الاجارات عند

للفلانة يعني يجب أجرة المنزل في الفصل الثالث عشر من الفصولين • منافع الغصب لا تضمن
 الا في ثلاث مال اليتيم ومال الوقف والمعدلة للاستغلال منافع المعدلة للاستغلال منه فانه الا اذا
 سكن بتأويل ملك أو عقد كبيت سكنه أحد الشريكين في الملك أمّا في الوقف اذا سكنه
 أحدهما بالغلبة بدون اذن الآخر سواء كان موقوفاً لا يكتفى أو للاستغلال فانه يجب الاجر
 ويستثنى من مال اليتيم مسئلة سكنت أمه مع زوجها في داره فلا أجر ليس له من ذلك
 ولا أجر عليها **كذا في وصايا القنية** • لا تصير دار معدلة للاستغلال باجارتهم ايل
 انما تصير معدلة اذا بناها لذلك أو اشترها له وباعداد البائع لا تصير معدلة في حق المشتري
 القاصب اذا اجرها منافع مضمونة من مال وقف أو يقيم أو معدلة للاستغلال فعلى المستأجر
 المسمى لا أجر المنزل ولا يلزم القاصب أجر المنزل انما يرد ما قبضه من السكنى بتأويل سكنى
 المرتين أشباه في الغصب • ولو غصب دار معدلة للاستغلال أو موقوفة أو ليتيم وأجرها مائة
 معلومة بأجر مسمى وسكنها المستأجر يلزمه المسمى لا أجر المنزل قيل وهل يلزم القاصب الاجر
 لمن له الدار فكتب لا ولكن يرد ما قبض على المالك وهو الاولى ثم سئل أيلزم المسمى
 للمالك أم للعائد فقال للعائد (١) ولا يطيب له بل يرد على المالك وعن أبي يوسف
 يتصدق به (٢) قنية في كتاب الاجارة • (ج) غصب وقفا فأجره يجب المسمى على
 المستأجر لمؤجره القاصب في الثالث عشر من الفصولين • سكن دار معدلة للاستغلال
 وزرع أرضاً معدلة للاستغلال من غير استئجار يجب الاجر وبه يفتى وكذا اذا دخل
 جماعة منية المفتى في أوائل كتاب الاجارة • وفي الجامع الاصغر اذا مات عن منزل وابن
 صغير وامرأة فترتحت المرأة فلا خوة الميت أن يمنعوا زوجها عن دخول المنزل وأن
 يأخذوا الابن منها من اجارات أحكام الصغار • ورويت في كتاب الفوائد سئل
 صاحب المحيط عن امرأة لها ولد صغير وللصغير دار هل لها أن تسكن في دار ولها قال ان لم
 يكن لها زوج لها ذلك بحكم الحاجة وان كان لها زوج ليس لها ذلك لان سكنها واجب
 على الزوج فلا تكون محتاجة الى السكنى وكذلك ان كان لها مال وان سكنتها بغير
 أمر الزوج هل تأثم قال نعم وهل يجب عليها أجر المنزل قال ينظر ان كان للصغير فائمة
 بحيث يقدر على المتع والتسليم بان كان الولد ولده عشر سنين أو أكثر فلا أجر عليها لانه
 لم يوجد التسليم وان لم يكن للصغير فائمة بان كان الولد صغيراً (٣) يجب عليها أجر المنزل
 وهو جواب المشايخ أمّا على جواب الكتاب فلا أجر عليها لانها صارت غاصبة والنسوى
 على جواب المشايخ وقال القاضي الامام نضر الدين جاز لا لم أن تسكن دار ولها الصغير
 وان كان لها زوج ولا يجب عليها أجر المنزل (٤) من أحكام الصغار للاستغنى في مسائل
 الاجارات • استعمل بجر القصار من غير استئجار فعليه أجر المنزل اذا كان معدلاً للاجارة
 من الملتقط للسيد الامام ناصر الدين • وفي المحيط اذا كان لهذا الجرة مبرة معروفة
 فيما بينهم يجب ذلك والايجب أجر المنزل بجميع الفتاوى في الاجارة الفاسدة من الاجارات
 • رجل استأجر داراً وسكنها ثم استصقت فلاجرة فلا أجر بدون المسكن
 ويتصدق به عندهما خلافاً لابي يوسف خلاصة في الثالث من الاجارة • حوائج

(١) لان المنفعة تقوم بعقد ولقاتل
 أن يقول لا حاجة فيه الى العقد لكونه
 معدلاً للغة

(٢) الظاهر أن الرد والتصديق انما يعمل به
 اذا كانت الاجرة فائمة وأما اذا كانت
 مسهكة فلا يجب الضمان لانه ذكر في
 الهداية والكافي في كتاب الغصب أن
 الخبث لا يعمل في التضمن بل يعمل في
 التصديق لان الانسان لا يضمن بانلاف
 مال نفسه فليتأمل

(٣) بان كان ولد سبع سنين أو ست كذا في
 الصيرفة

(٤) وهذه المسئلة فيما اذا كانت الام
 ساكنة بدون الزوج مع أن لها زوجاً
 تأمل

(١) ويجب أبر المثل وان ادعى الغصب
يصدق على المفتي به وكلام ابن سلفة على ظاهر
الرواية

(٢) الا اذا كان الشريك صغيرا كما ينبغي
(٣) لوجود التزام الابر دلالة وهو الوقف
فلا تؤثر الغلبة في سقوطه ولم يوجد في ملكه
فأثر الغلبة كذا في حاشية القنية

(٤) واذا كانت وقفا على سكة ما يأخذ
حصته المتولى ويحفظها للوقف وفي قوله
فعليه اشارة الى حديث لم يقل فللشريك
أبر حصته وبه يقتضى في زماننا

(٥) صرف الشركة ما يخالفه من مزارعة
الحاشية فليراجع

(٦) يعنى ولا يجب أبر مثل الارض التي
استعملها

(٧) مثل عن الشريك اذا سكن في الدار
المشتركة بينه وبين الشريك مدة فهل يلزم له
أجرة عن حصته أجاب نعم يلزمه كذا في
فتاوى ابن نجيم

مستغلة سكن واستد في حانوت منها قال ابن سلفة يجب أبر المثل (١) وان ادعى الغصب
لا يصدق اذا كان مقررا بالملك للمالك وان ادعى الملك لا يلزم الابر وان برهن المالك عليه
برازية في المنعزات من الاجارة • (نهم بخ) سكن الدارسين برهن الملك ثم استصفت
لوقف بالبينة العادلة لا يجب عليه أبر ماضى • (حم) ادعى القيم منزلا وقفنا في يد رجل
ويحسد فاقام عليه البينة وتكتم بالوقفية لا يجب عليه أبر ماضى فاما اذا أقر بالوقفية
وكان متعذرا في الانكار وجبت الاجرة قنية في الوقف • (طيم) سكنها سنة ثم بان
أنها لوقف أو لصغير يجب أبر المثل بخلاف ما روي من المثل المزبور • سئل قاضيان
عن رجل اشترى دارا وسكنها سنة ثم استصفاها من حق رجل يجب على الساكن أبر المثل
قال لانه سكنها بحكم الملك وقد ذكر صاحب المحيط قالوا ان في الدار المدة للاستغلال
انما يجب الابر على الساكن اذا سكنها على وجه الاجارة عرف عنه ذلك بطريق الدلالة
أما اذا سكن بتأويل عقد أو تأويل ملك كبيت أو حانوت بين رجلين وسكنه أحدهما لا يجب
الابر على الساكن (٢) وان كان معه للاستغلال مجمع الفتاوى في الاجارة الفاسدة
من الاجارات • (بح) أحد الشريكين اذا استعمل الوقف كله بالغلبة بدون اذن الآخر فعليه
أبر حصته الشريك (٣) - واذا كانت وقفا على سكة ما أو موقوفة للاستغلال (٤) وفي الملك
المشترك لا يلزم الابر على الشريك اذا استعمله كله وان كان معه للاستغلال وليس للشريك
الذى لم يستعمل الوقف أن يقول للآخر أنا استعمله بقدر ما استعملته لان المهايأة انما تكون
بعد الخصومة (٥) قنية في باب سكنى الوقف • (كسر ظب) ضيعة موقوفة معقدة للاجارة
في يد رجل بغير حق ابرهها واستعمل بعضها ثلاث سنين ثم قضى القاضي بوقفيها
بالبينة العادلة فالوقوف عليه اذا كان قريبا أن يطلب أبر مثل الارض التي ابرها المدعى
عليه (٦) قنية في الوقف (قسط) شري يتنافسكته ثم ظهر أنه وقف أو للصغير يجب أبر
المثل في الفصل الثالث عشر من الفصولين • سكن دارا مشتركة بغيبة شريكه لا يلزم
أبر حصته ولو معقدة للاستغلال لان الدار المشتركة في حق السكنى وفيما هو من توابع
السكنى تجعل محلا لكافة لكل واحد من الشريكين على سبيل الكمال اذ لو لم يجعل كذلك
لمنع كل واحد منهما من دخول وقعود ووضع أمتعة فيبطل منافع ملكهما وهو لم يجز ولما
كان كذا اصل الدار مشتركا في ملك نفسه فلا أبر علت في (ذ) بانه سكن بتأويل الملك
فلا أبر جامع الفصولين في ضمان أحد الشريكين • (بح) واذا كان بين يقيم وبائع
فكته البالغ سنة لاشئ عليه قال (بح) وكذا الاجنبي بغير عقد قلت وقيل دار
اليتم كالوقف (٧) قنية في كتاب الاجارات • وفي النوازل سئل عن رجل
سكن حانوت ابن أخيه مع شريكه بغير فيه وابن أخيه بغير روى له هل يجب عليه
الابر قال ان كان قد سكه بغير عقد اجارة أو دلالة فلا يجب الابر فانما رخصة في الفصل
الناسم في انعقاد الاجارة • رهن دار الغيرة وهي معقدة للاجارة فكأنها الرهن لا يلزم
الابر فان السكنى بتأويل الملك كسكنى سكنه أحد الشرطاء بلا عقد لا يلزم وان
معه للاستغلال وكذا السكنى بتأويل العقد كعقد رهن فعلم ما ذكرنا ان العقد

مع ذكر الملك غير مكرر كما خطه البعض برأية في نوع في المتفرقات في آخر الثاني من
 الاجارة • ولا يجوز للمتولى ولا الغيره من الوقف فاذا رهنه وسكنه المرتهن يجب أجر
 المثل أعدت للاستغلال أولا • وكذا امتوايه لوباعه وسكنه مشترية ثم ان متوليا آخر
 استرده فعلى الساكن فيه أجر مثله هذا هو المختار قصر الاطماع الظلمة عن الوقف احتياطا
 وان كان ظاهر الرواية بخلافه برأية في الثامن من الوقف • والسكنى بتأويل ملك أو عقد
 في الوقف لا تنفع لزوم أجر المثل وقيل دار اليتيم كالأوقف برأية في نوع في المتفرقات
 في الثاني من الاجارة • من مكن دار الوقف أو اليتيم بأهله وأتباعه فأجر المثل على الرجل
 المتبوع من المحل المزبوره وفي اجارة الخلاصة متولى الوقف اجر الوقف بدون أجر المثل
 يلزمه (١) تمام أجر المثل وفي اجارة الوقف ان زاد أجر مثله كان للمتولى أن يفسخ الاجارة
 وما لم يفسخ يجب المسعى وذكر في موضع آخر أنه يتظر ان اجره المتولى بأجر مثله أو بقدر
 ما يتعجب الناس فيه فانه لا يفسخ الاجارة وان جاء الاخر وزاد في الاجر ودرهمان في عشرة
 يسير حتى لو اجر بمائة وأجر مثله عشرة لا يفسخ كرماني في الباب التاسع عشر • والغبن
 الفاحش مقدري الاجرة بده يازده (٢) جواهر الفتاوى في الباب الاوّل من الاجارة • (ط)
 قال غفر الله البديع رأيت بخط نعيم الاثمة الحكيي أن الغبن الفاحش في الاجارة بده يازده
 (نم) قال نعم الاثمة الحكيي يعني اذا اجر ما يواى خمسة عشر عشرة فهو غبن فاحش وما
 دونه لا (نم) قال هكذا سمعت استاذي يعني قاضيخان من حاشية القنية • (حظه) المتولى اذا
 اجر بدون أجر مثله يلزمه تمامه وكذا الاب لو اجر منزل الصغير بدون اجر مثله يلزم تمام اجر
 مثله اذ ليس لكل منه • ما ولاية الخط في الثالث عشر من الفصولين • الوصى والمتولى
 اذا اجر منزل اليتيم والوقف بدون أجر المثل هل يلزم المستأجر أجر المثل أم يصير غاصبا
 بالسكنى ولا يلزمه شيء ذكر محمد بن الفضل في فتاواه أنه يجب أن يكون غاصبا على أصول
 علمائنا رحمهم الله قال وذكر الخصاص في كتابه ان المستأجر لا يكون غاصبا بل يلزمه أجر
 المثل والقاضي الامام دكن الاسلام على السغدى كان يفتى بقول الخصاص حتى حكى عنه
 أنه قال لو غصب انسان دار وقف أو دار صبي • يجب أجر المثل واذا كان قسياء في الغصب
 هكذا ما ظنك في هذا والفتوى على أنه يجب أجر المثل في هذه الصورة بالغام بالغ الا اذا
 انتقض المنزل بسكنى المستأجر وكان ضمان النقصان أنفع لليتيم والوقف أو نقصتها المزارعة
 وكان ضمان النقصان أنفع فحينئذ يجب ضمان النقصان فالخامس أنه يتظر الى نقصانه وإلى أجر
 المثل فأيهما كان أكثر يجب ذلك للوقف والصغير هكذا ذكر في الذخيرة وفي فتاوى القاضي
 الامام غفر الدين وفي فتاوى القاضي الامام ظهير الدين (٣) أحكام الصغار من مسائل
 الاجارة • (ن) سئل النبي عن أرض وقف فيه بناء مملوك وكان صاحب السكنى قد
 استأجر الارض بأجر مثله اليوم ثم قد تبدل المتولى بعد زمان وزاد أجر مثله فأبى مالك البناء
 الا بالاجرة الاولى والمتولى الجديد لا يرضى الا بالاجر المثل الآن هل للمتولى ذلك قال نعم •
 (ذ) استأجر أرض وقف ثلاث سنين بأجرة هي أجر مثله احتى جازت الاجارة فرخصت أجرتها
 لا تنفسح ولو غلت لا تنفسح في رواية لأن أجر المثل يعتبر وقت العقد وتنفسح في رواية ويجدد

(١) أي المستأجر لا المتولى كذا في
 المنع

(ترجمة)

(٢) ما يواى عشرة بخمسة عشر اه
 (٣) ثم المشايخ تكلموا في معرفة نقصان
 الارض قال بعضهم ينظر لكم نواجر قبل
 المزارعة وبعد هاتقدار انتصاوت نقصان
 الارض كذا في خزائن الفتاوى في الغصب
 وكذا في التقة •
 وقال بعضهم ينظر بكم تشتري هذه الارض
 قبل المزارعة وبكم تشتري بعد المزارعة
 فقدر انتصاوت نقصان الارض قال شمس
 الاثمة السرخسي • هذا القول أقرب الى
 الصواب كذا في شرح النقاية لمولانا قاسم
 ابن قطلوبغا في الغصب •

العقد والى وقت الفسخ يلزمه المسمى الاول ثم فيما بعده لورضى المستأجر الاول بالزيادة فهو
 اولى من غيره ولو لم يمكن فسخ العقد بان كان فيه لزوع فالى وقت زيادته يلزمه المسمى الاول
 وبعد الزيادة يجب أجر المثل وزيادة الاجرة تعتبر لو زادت عند السكك حتى لو زادوا واحدة فاعتنا
 لا تعتبر هذه الزيادة (جمع) لو اجره بأجر مثله ثم زاد أجر مثله لا تنسخ ولو اجره بأقل وجب
 الاقل ولو زاد آخر فلا يتولى أن يخرج الاول الا أن يستأجره الاول بأجر مثله بنى المستأجر
 باذن المتولى فلما مضت المدة زاد في الاجرة للمتعقل فرضى صاحب السكنى بالزيادة فهو اولى
 (قو) المتولى لو أسكن رجلا دار الوقف بلا أجر قبيل لاشئ على الساكن وعامة المتأخرين
 على أن عليه أجر المثل سواء أعدت الدار للغة أو لا صيانة للوقف عن الظلمة وقطعها للاطماع
 الفاسدة وبه يفتى وكذا لو سكن دار الوقف بلا إذن الواقف والقيم يلزمه أجر المثل بالغاما بالغ
 (١) وكذا قالوا في وقف رهن حتى لم يجز لو سكنه المثل يجب أجر مثله (٢) وكذا قالوا
 في متول باع وقفا فسكنه المشتري ثم عزل المتولى وولى غيره فادعى الثاني على المشتري فساد
 البيع لازم المشتري أجر المثل سواء أعدت للغة أو لا (مق) والايق يعذب أصحابنا أن لا يلزم
 الاجر في الرهن والبيع ولو أعدت للغة اجر القيم بأقل من أجر مثله قدر ما لا يتغابن فيه حتى
 لم يجز فسكنه المستأجر لزمه أجر مثله بالغاما بالغ على ما اختاره المتأخرون (٣) وكذا لو أجره
 اجارة فاسدة في الثالث عشر من الفصولين المتولى اذا أجر حمام الوقف من رجل ثم جاء آخر
 وزاد في اجرة الحمام قالوا ان كان حين اجراء الحمام من الاول اجر بمقدار أجر مثله أو بنقصان
 يسير يتغابن الناس في مثله فليس للمتعولى أن يخرج الاول قبل انقضاء مدة الاجارة وان
 كانت الاجارة الاولى بما لا يتغابن الناس تكون الاجارة فاسدة وله أن يؤثرها اجارة صحيحة
 اتمام الاول أو من غيره بأجر المثل أو بالزيادة على قدر ما يرى به المستأجر وان كانت الاجارة
 الاولى بأجر المثل ثم ازداد أجر مثله كان للمتعولى أن يفسخ الاجارة وما لم يفسخ يكون على
 المستأجر الاجر المسمى كذا ذكره الطحاوى قاضيان في فصل اجارة الوقف من كتاب
 الاجارة ولو استأجر دارا مع مدة للاستغلال سنة بأجرة معلومة دون أجر المثل أو فوقه
 بما لا يتغابن فيه ثم سكنه سنين يلزمه أجر المثل فيما وراء تلك السنة لا المسمى في السنة الاولى
 قنية في أوائل كتاب الاجارة واذا انقضت مدة الاجارة ورب الدار غائب فسكن المستأجر
 بعد ذلك سنة لا يلزمه الاكرام لهذه السنة لانه لم يسكنها على وجه الاجارة وكذا لو انقضت المدة
 والمستأجر غائب والدار في يد امرأته لان المرأة لم تسكنها بأجر (٤) من اجارة الخاوية في
 الفصل الاول ولو استأجر دارا شهر فسكنها شهرين ان لم تكن مع مدة للاستغلال لا يلزمه أجر
 الشهر الثاني وان كانت مع مدة للاستغلال يجب أجر المثل في الشهر الثاني سواء استأجر حاما
 أو أرضا أو دارا وعليه الفتوى (٥) من اجارة خزانة المفتين ولو استأجر رجلا دارا
 كل شهر يدوم ولهم كره عدا ذلك الشهر وكانت الاجارة صحيحة في شهر واحد فان سكن المستأجر
 فيها يوما واحدا من الشهر الثاني لزمته الاجارة في الشهر الثاني وهكذا في كل شهر قاضيان
 قبيل فصل السفتجة من كتاب الكفالة رجل استأجر دارا وغاب وترك امرأته فيها ليس
 للأجر أن يخرجها أو الجيلة أن يؤثرها من آخر في بعض الشهر الذي يريد الفسخ فاذا مضى

(١) مر ما يناسب هذه المسئلة مع زيادة

تفصيل في كتاب الوقف نقلا عن منية

المفتى

(٢) سواء كانت مع مدة للاستغلال أو لم

تكن احتياطا في أمر الوقف وهذا بناء

على قول المتأخرين كذا في الاسعاف

(٣) مخالف لما أفتى به مولانا أبو السعود

رحمه الله تعالى

(٤) ولا يخالف هذا ما سبق من مسئلة

القنية لان الكلام هنا في الدار المعدة

للاستغلال وبشير اليه مسئلة خزانة

المفتين

(٥) كذا في الخاوية بعينه في أوائل

كتاب الاجارة ولا يخالفه ما ذكر في كتاب

الكفالة لانه فرق بين الاستئجار في كل شهر

بكذا وبين الاستئجار الى شهر واحد

ذلك الشهر ودخل الشهر الثاني تنفسح الاجارة الاولى وتنقذ الثانية والآن له ان يخرجها
من الدار هذا في النوازل خلاصة في الفصل الثالث من الاجارات وكذا في الخاتمة قيل
فصل الاجارة الطويلة • اكثري دار سنة بألف درهم فلما انقضت السنة قال رب الدار له ان
فرقتها اليوم والافهي عليك كل يوم بألف درهم فلم يفرغ زمانا والمستكرى يقرب الدار له قال
محمد يلزمه ماسي من الابر قال هشام قلت لعمدأ ولا تجعلها في مقدار ما ينقل متاعه منها
بأجر مثلها قال هذا احسن اجعلها بأجر مثلها فان فرغها الى ذلك الوقت المعلوم والاجعلتها
بعد ذلك بما قال كل يوم قاضين في كتاب الاجارة • (م) في اجارة النوازل استأجر
حافوتا كل شهر بثلاثة دراهم فلما مضى شهران قال له صاحب الحانوت ان رضى كل شهر
بخمسة دراهم والافترغ الحانوت ولم يقل المستأجر شيئا ولم يفرغ بل سكن فعليه لكل شهر
خسة وسكاه رضى بما قال صاحب الحانوت ولو قال المستأجر لا أرضى بخمسة وسكن
لا يجب عليه الا ابر الاقل • (الغاية) ولو قال رب الدار بعشرة وقال المستأجر بخمسة
وتركه حتى سكن فهو بخمسة ولو أصر كل واحد على مقالته ومع ذلك سكن يجب أجرة المنزل
منتخب التاخر خاتمة في الثامن من الاجارات • وفي فتاوى أبي الليث ومن روى غنم ان
اذا قال الراعي لصاحب الغنم لا أرضى غنك بعد هذا الا أن تعطيني كل يوم درهما ولم يقل
صاحب الغنم شيئا وترك غنمه معه لزمه كل يوم درهم وترك صاحب الغنم غنمه عنده رضى
بما قاله الراعي وفي المتن وكذا في اجارة الدرر تانار خاتمة في الثامن من الاجارة • قال بكم
تواجر هذه القرارة شهرا فقال بدرهمين فقال المستأجر لا بل بدرهم ومتر شهر يجب أجرة المنزل
لا يراى على درهمين ولا ينقص من درهم والصحيح أنه يجب درهم موجبات الاحكام من
الاجارة اقطوبقا • رجل استأجر حماما في قرية فوقع الحلاء ونفرا الناس سقط الاجروان نفر
بعض الناس لا يسقط برأية في اجارة الحمام • استأجر منزلا من دار وفيها سكان فأدخله
الداروشلى بينه وبين المنزل ثم قال بعد مدة حال بيني وبين المنزل فلان يحكم المال ان فيها فلان
لا يلزم الاجروان فيها المستأجر يلزم بشهادة الظاهر وان خالبا يجب أيضا لوجود التخلية
برأية في الثالث من الاجارات • وفي القضية تسليم المفتاح في المصراع التخلية بينه وبين
الدار تسليم للدار حتى يجب الابر بعضى المدة وان لم يسكن وتسليم المفتاح في السواد ليس
بتسليم للدار وان حضر المصراع المفتاح في يده انتهى منح الغفار في اجارة • لو استأجر دارا
على أن فيها ثلاثة أبيات واذا فيها بيتان فانه يتخير ولا يسقط شيء من الاجر في أواخر اجارات
الظهيرية • ولو استأجر دارا وقبضها ثم ان رب الدار شغل بعضها بمتاع نفسه سقط عن
المستأجر حصة ذلك من الاجر ولو تكرار دارا شهرا فاقام معه رب الدار فيها الى آخر الشهر
سقط عن المستأجر حصة ما كان في يد الابر قاضين في باب الاجارة الفاسدة • اذا
استأجر أرضا سنة فيها رطبة قال الاجارة فاسدة فان قلع رب الارض وسلمها أرضا يضاء
فهو جائز فان اختصما قبل ذلك فأبطل الحاكم الاجارة ثم قلع الرطبة ثم العقد وان مضى
من مدة الاجارة شيء قبل أن يختصما ثم قلع الرطبة فالمستأجر بالخيار ان شاء قبضها على تلك
الاجارة وطرح عنه أجرة ما لم يقبض وان شاء ترك هذا ما ذكره القندوري (١) من

(١) سئل عن اجارة الارض المستأجرة
المشغولة بزراع الغير هل تجوز أم لا أجاب
ان كان الزرع بغير طريق شرعي لا تجوز
قبل أن يستحصل ما لم تكن الاجارة مضافة
الى المستقبل وان كان بطريق شرعي تجوز
الاجارة ويجوز الزرع على القلع وبسملها
الى المستأجر بعد ذلك كذا في فتاوى ابن
هشيم

(١) لأن مدعى الفساد لا يشكر العتد حتى لو كان أحدهما منكر للعتد كالمقول فيه قول المنكر كذا في الخاتمة في الاجارة القامدة بعد
(٢) سئل عن رجل استأجر دارا مشغولة بأمتعة المؤجر أو الساكن هل تنصع الاجارة (٢٩٩) أجاب نعم تنصع الاجارة والله مستأجر مطالبة

صاحب الامتعة برفعها كذا في فتاوى

ابن نجيم

(٣) وذكر في الخاتمة في فصل ما يجب على

الاجر وما لا يجب من كتاب الاجارة انهم

قالوا لا أجر لها

اعلم ان صاحب مجمع الفتاوى وأبا الليث

والبرزقي وقارى الهداية وصاحب

الاشباه والنظائر وغير الدين قاضيان كلهم

صرحوا بعدم وجوب الاجرة على الزوج

الا أن صاحب الذخيرة قال بوجوب الاجرة

كذا بخط بعض العلماء

(٤) لأنه ليس عليها الحكم ولا في الديانة

أن تسكنه في دارها انما مودة السكنى على

الزوج كالأجرت نفسها منه فيمالي من

أعمال البيت يجوز كذا هذا كذا في

الفتاوى الكبرى

(٥) لأن سكناها معه لا يمنع التسليم والتخلية

لأنها تابعة للزوج في السكنى لأن اسكانها

عليه وما ذكر من القياس لا يصح كذا في

الفتاوى الكبرى في نوع في استئجار الخدمة

بين الزوجين

سئل عن رجل سكن مع زوجته في دارها

مدة من غير أن تصرح بالاجارة فطالبته

بالاجرة فهل يلزمه ذلك أولا أجاب لا يلزمه

أجرة لما سكن برضاها كذا في فتاوى ابن

نجيم في الاجارة

(ترجمة)

(٦) بطل دولا بطل طاعة المستأجر

بأنقطاع الماء عنها ولم يكن تشغيلا والمواجر

غائب عن البلد وتعطل المستأجر فهل

يجب على المستأجر دفع أجرة مدة التعطيل

أجاب لا

(ترجمة)

(٧) قيل لم كان هذا بمنزلة إهدام الكل

اجارات التنازعانية في الفصل الخامس عشر • وفي التهذيب وان استأجر النهر والقناة مع
الماء لم يجز أيضا والفتوى على الجواز لعدم البولي من المثل المزبور • رجل استأجر
أرضاً ثم اختلفا فقال المستأجر استأجرتها وهي فارغة وقال صاحب الأرض كانت
مشغولة مشروعة قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل القول قول صاحب الأرض
بخلاف المتابعين اذا اختلفا في العصة والفساد بحكم الشرط فان غنة كان القول قول مدعى
العصة (١) لأن في هذا الوجه صاحب الأرض منكر للاجارة أصلاً وقال القاضي الامام
السعدي في الاجارة بحكم الحال ان كانت فارغة كان القول قول منكر الفراغ وقت
العقد وان كانت مشغولة كان القول قول صاحب الأرض كما في مسألة المطاحونة اذا اختلفا
في جريان الماء وانقطاعه قال رضى الله عنه وينبغي أن يكون القول قول منكر الشغل لأن
في صحة اجارة المشغول قولين روايتين والصحيح أنها جائزة وبؤمر بالتفريق والتسليم (٢)
قاضيخان في فصل اختلاف الاجر مع المستأجر • اذا اختلفا في صحة الاجارة وفسادها
فالقول للمدعى العصة قال الفضلي الا اذا ادعى المؤجر أنها كانت مشغولة بالزرع وادعى
المستأجر أنها كانت فارغة فالقول للمؤجر كما في آخر اجارة البرزقية أشباه في كتاب
الاجارة • وفي الكبرى اجرت دارها من زوجها وسكناها جميعاً ذكر هنا أنه لا أجر لها (٣)
وهو بمنزلة استئجارها للطبخ أو لتخبز وفيه نظر وينبغي أن يجوز (٤) قال القاضي الفتوى
على أنه يصح (٥) تنازعانية قبيل الثامن عشر من كتاب الاجارات • رجل استأجر دارا
وقبضها وانهدم بيت منها يرفع عنه من الاجر بحصته تنازعانية في فسخ الاجارة • استأجر
دارا فانهدم بعضها والا جرت غائب أو مقتردا لا يحضر مجلس القاضي لا تنفسخ وينصب
القاضي وكذا لا عنه فيفسخها من اجارة القنينة في باب العذر • وفي اجارات شيخ الاسلام
انهدمت الدار كلها الصحيح أنه لا ينفسخ ولكن يقطع الاجر فسخ أولا تنازعانية في الثامن
عشر في الاجارات • رجل استأجر دارا وقبضها ففسد منها حائط وانهدم بيت من الدار
كان له مستأجر أن يفسخ الاجارة بمحضرة الاجر ولا يصح فسخه عند غيبته لأن هذا بمنزلة
الرقب بالعيب فان انهدم كل الدار كان للمستأجر أن يفسخ عند حضرته وغيبته ويقطع الاجر
عند الكل ولا تنفسخ الاجارة ما لم يفسخ من اجارة الخاتمة في فصل فيما يجب الاجر فيه وما لا
• اجردار او قبضها المستأجر فانهدم بيتها فليس للمستأجر أن يتنفسخ ولا للاجر ولو كان
مكان الدار سفينة فنقضت وصارت ألواحاً أعيدت سفينة لم يجز على تسليمها الى المستأجر
تقعة في فصل في مسائل العذر من الاجارة • يخرج اسباب مستأجر رابرها بؤدوهم آت
برد وبؤدست بؤدوهم مؤاجرا ولايت غائب استعسأجر رها كدوبركار كشت اجر اين باقى
مدت واجب بود باقى اجاب فى (٦) كالواهدم البيت المستأجر والمواجر غائب فبئاه المستأجر
وسكن قبل اين جرائنة انهدم كل بود (٧) قلنا لانه تعذرا لانتفاع المقصود وهو الطين
قاعدية فى أوائل الاجارة • (خ) رجل استأجر رضى ماء وبيتا وامتاعها مدة معلومة
بأجر معلوم فانقطع الماء قطع من الاجر بحسبه فان لم تنقض مدة الاجارة حتى عاد الماء
لزمته الاجارة فان شرط عليه الاجر وان انقطع الماء فسدت الاجارة وان اختلفا فى قدر

الانقطاع فاقول قول المستأجر وان اختلفا في نفس الانقطاع يحكم الحال فقد
 الفتاوى وكذا في الحافظة في الباب الحادي عشر من الاجارة وكذا في قبض الكركي •
 استأجر رحي ماء كل شهر بأجر معي فاقطع الماء عنها في بعض الشهر فلم يعمل فلم يستأجر
 الخبار هكذا ذكر في الاصل وهذا نص بان الاجارة لا تنسخ بانقطاع ماء الرحي كالعبد
 المستأجر اذا ابقى في مدة الاجارة فان لم تنسخ حتى عاد الماء لزمته الاجارة فيما بقي من الشهر
 زال موجب الفسخ ويرفع عنه الاجر بحسب ذلك قال بعضهم معناه بحسب ما انقطع من
 الماء في الشهر حتى اذا انقطع الماء عشرة أيام من الشهر سقط من الاجر الثالث قال شيخ
 الاسلام هذا هو الاصح لان ظاهر الرواية يشهد له انه قال في الاصل الماء اذا انقطع
 الشهر كله ولم يفسخها المستأجر حتى مضى الشهر فلا أجر عليه في ذلك ولو كانت منفعة
 السكنى معقودا عليها مع منفعة الطعن وجب بقدر ما يخص منفعة السكنى • وذكر
 القدوري في شرحه أن من استأجر رحي ماء سنة فاقطع الماء بعد ستة أشهر فأمسك الرحي
 حتى مضت السنة عليه الاجر لسنة أشهر ولا شيء لما بقي وان كان البيت يتفقد به غير الطعن
 فعليه من الاجر بحسبه تارة خاتمة تقلا عن واقعات الناطق في الفصل الثاني عشر من كتاب
 الاجارات ملخصه • ولو استأجر طاحونتي ماء في موضع يكون الحفر على المواجر في عرفهم
 واحتاج النهر الى الكرى وصار بحال لا يعمل الا احدى الرحيتين ان كان بحال لو صرف
 الماء اليهما جميعا يعمل عمل ناقصا كان للمستأجر أن يفسخ الاجارة لتمكن الخلل فيما هو
 المقصود وان لم يفسخ الاجارة فعليه أجرهما جميعا وان كان بحال لو صرف الماء اليهما لم يعمل
 كان عليه أجر احدهما اذ لم يفسخ الاجارة فان تفاوت أجرهما فعليه أجر أكثرهما
 اذا كان الماء يكفي لاكثرهما اجراء • وان كان في موضع يكون كرى النهر على المستأجر
 في عرفهم كان عليه كل الاجر (١) ظهيرية من كتاب الاجارة • وعن الثاني
 استأجر أرضا للزراعة واقطع الماء وبقي شيء من المدة ما يصلح أن يزرع عرفا ولم يخص
 ولم ينقص حتى تمت المدة لزم تمام الاجر وان خاصه لنقص الاجارة وينقص من الاجر بحسبه
 وان لم يصلح أن يزرع عرفا لا يلزمه الاجر فيما بقي وان لم يخص برازية في الفصل السابع
 من كتاب الاجارات • وجعل استأجر أرضا ليزرعها فزرعها فأصاب الزرع آفة فهلك
 أو غرق الأرض ولم تنبت فعليه الاجر تاما ولو غرقت قبل أن يزرعها فلا أجر عليه قال
 في المحيط والفتوى على أنه لا أجر على المستأجر فيما بقي من المدة بعد هلاك الزرع الا اذا تمكن
 من إعادة زرع مثله أو دونه في الضرر بالارض وكذا لو منعها غاصب لان في المسئلة الاولى
 يمكنه أن يزرع آخر فان غرقت قبل ذلك لا يمكنه ولو قبل الارض ولم يزرعها حتى مضت السنة
 يجب تمام الاجر وفي الفتاوى رجل استأجر أرضا ليزرعها فزرعت فلم يجد الماء ليسقيها
 فبمس الزرع سقط الاجر عنه سواء استأجرها بشربها أو بغير شربها كذا اختار الفقيه
 أبو الليث بنزلة ما لو استأجر الرحي فاقطع الماء فيض كركي في نوع في اجارة المقار
 والضياع من كتاب الاجارات • رجل استأجر أرضا ليزرعها فزرعها ولم يجد الماء ليسقيها
 فبمس الزرع فالمسئلة على وجهين اما أن استأجرها بشربها أو بغير شربها ففي الوجه الاول

(١) لانه هو الماعل خاتمة فيما يجب على
 المستأجر من الاجارة بتد

سقط عنه الاجرافوات التحكن من الانتفاع وفي الوجه الثاني ان انقطع ماء الزرع على وجه لا يربح فيه الخيار وان انقطع قليلا قليلا ويربح منه الباقي فالاجر عليه واجب ولو لم ينقطع الماء لكن سال الماء عليها حتى لا ينهيها الزراعة فلا اجر عليه لانه يجز عن الانتفاع به كما اذا غصب غصبا ولو الجنية في المزارعة في الفصل الثاني في الاجارة • رجل استأجر أرضا ليزرعها فانقطع الماء ان كانت الارض تسقى بماء الارض أو ماء المطر امكن انقطع ماء المطر أيضا لا اجر عليه لانه لم يتمكن من الانتفاع بها • رجل استأجر أرضا سنة ليزرعها شيا سماء فزرع ولم ينبت أو أصابته آفة فافسده وكان ذلك في وقت لا يستطيع أن يعيدها مرة أخرى فأراد أن يزرع فيها غير ما سماء ان كان الثاني أقل ضررا بالارض من المسمى أو مثله فعل ذلك لان رب الارض رضى به ظاهرا وان كان الثاني أضربا لارض من الذي سماء لم يكن له أن يزرع لان رب الارض لم يرض الا بالمسمى أو بما هو مثله أو دونه ويرد الارض على صاحبها بقدر ما كانت في يده من الاجرة وتبطل عنه الزيادة والمواجر اذا انقضت الدار المستأجرة بغير رضا المستأجر أو برضا لا تنقضي الاجارة لبقاء الاصل كالمو غصب الدار المستأجرة انسان لا تنقضي الاجارة لكن يسقط الاجر مادامت في يد الغاصب وكما لو انهدمت الدار في يد المستأجر (١) من اجارة الخالية في فصل ما يجب الاجر وكذا في فصل ما تنقضي به الاجارة وفيه تفصيل • قال في المحيط وفي فتاوى أهل سمرقند استأجر أرضا من أراضي الجبل ليزرعها فلم تظفر ولم ينبت حتى مضت المدة ثم أمطرت ونبت فالزرع كله للمستأجر وليس عليه كراء الارض ولا نقصانها وأحالته الى نوادر ابن سماعة وفي المستقى ويتصدق بالفضل فان قال رب الارض إنما أقطعه ذلك فيض كركي في اجارة العقار والضبايع • وان مرض المستأجر وججز عن الزراعة فان كان ممن يزرع بنفسه يكون عذرا وان كان ممن لا يزرع بنفسه لا يكون عذرا • ثانيا في فصل ما تنقضي به الاجارة من كتاب الاجارة • اذا مات أحد المتعاقدين والزرع بقل يترك بالمسمى وان مضت المدة والزرع بقل يترك بأجر المثل لان الحاجة هنا الى الانعقاد وفي الاولى الى البقاء وعن الثاني مضت مدتهما والزرع بقل يترك بأجر المثل في الاستحسان ان اختلفا وان لم يختصما حتى حصده من الاجر بحساب ذلك ولا يتصدق رب الزرع بالفضل وان مضت مدتهما ولم يخرج الزرع فصحت وردت الارض الى مالكها فان خرج بعد ذلك ردت الى صاحب البذر وله الزرع وعليه أجر المثل وكذا لو لم يختصما حتى حصده الزرع برازية في مسائل موت أحد المتعاقدين من كتاب الاجارات • رجل استأجر أرضا فزرع فيها ثم مات المستأجر قبل انقضاء مدة الاجارة كان على ورثته ما سمي من الاجر الى أن يدرك الزرع لان الاجارة كانت تنقضي بالاعذار تبقى بالاعذار وكذا لو مات المزارع بقي المستأجر تبقى الاجارة الى أن يدرك الزرع فان انقضت الاجارة والزرع بقل في القياس يؤمر المستأجر بقطع الزرع وفي الاستحسان يقال له ان شئت فاقطع الزرع في الحال وان شئت فتركه في الارض الى أن يدرك عليك لصاحب الارض أجر مثل الارض من أوائل اجارة الخالية • ويحكم بانفساخ الاجارة بموت العاقدين أو أحدهما اذا عقد لنفسه أو لغيره ثم مات لا الا لو كبل بالاستئجار اذا مات تبطل الاجارة لان التوكيل

(١) دفع الى رجل أرضا ايضا مسنين معلومة على أن يغرسها نخلا وشجرا وكرما على أنه ما أخرج الله تعالى من نخل وكرم وشجر فهو بينهما نصفين وعلى أن تكون الارض بينهما نصفين أيضا فهو فاسد فان قبضه أو غرسها أغراسا من عنده فأخرجت ثمرا كثيرا كان جميع الثمر والاشجار لصاحب الارض والغارس على رب الارض قيمة غراسه وأجر مثله فيما عمل في باب المعاملة فاضيحان رحمه الله

بالاستتجار تو كيل بشراء المتافع فصار كالنوكيل بشراء الاعيان فيه يبر مستأجر النفس ثم
يصير مؤجرا من الموكل كذا في الذخيرة من شرح المجمع لابن مفلح في أوائل الاجارة ملخصا
• وتبطل الاجارة بموت المستأجر أو المأجر عندنا خلافا للشافعي ولا تبطل بموت الوكيل ولا
بموت الاب أو الوصي ولا يلغ الوصي وتبطل بموت الموكل وان أجرة رجلان دارا ثم مات
أحدهما بطلت الاجارة في حصته عندنا فان رضى وارث الميت وهو كبير أن تكون حصته
على الاجارة ورضى به المستأجر جاز وان كان هذا اجارة المشاع في نصيبه لكنهما من الشريك
وكذا لو مات أحد المستأجرين قاضيان في كتاب الاجارة في الفصل الاول • وتبطل
الاجارة بموت الموكل ولا تبطل بموت الوكيل ولا بموت الوصي والاب والقاضي في اجارة مال
اليتيم ولا بموت قيم الوقف في اجارة الوقف واذا جرت الاجارة بين وكيل الأجر وبين وكيل
المستأجر مات الوكيلان لا تبطل الاجارة قاضيان في فصل فيما تنقض به الاجارة • متولى
الوقف اذا ابر الارض مدة معلومة ثم مات المؤجر ثم مات المستأجر قبل انقضاء مدة الاجارة
فرفع ورثة المستأجر غلة الارض قال الشيخ الامام ان كانت الغلة زرعها ورثة المستأجر
يذرهم كانت الغلة لهم وعليهم نقصان الارض ان كانت الارض انتفعت بزراعتهم وبصرف
ذلك النقصان الى مصالح الوقف لاحق للموقوف عليهم بذلك قاضيان في فصل اجارة
الوقف • وان مات المؤجر فسكن المستأجر فعليه أجر ما سكن بعد الموت لانه ليس بغاصب
في السكنى بل هو ماض على الاجارة من اجارة خزانة المفتين • رجل استأجر أرضا ثم
اشتراها المستأجر مع رجل آخر ذكر في المتن أن الاجارة تبطل ويترك الزرع في الارض حتى
يستحصد ويكون للشريك في الشراء على صاحب الزرع مثل أجر نصف الارض قاضيان
في فصل ما تنقض به الاجارة من الاجارة • استأجر عبد الخدمة فرض العبدان كان يعمل
دون العمل الاول له خيار الرد وان لم يرد وقت المدة عليه الأجر وان كان لا يدر على
العمل أصلا لا يجب الأجر وعلى قياس مسئله الرعي (١) يجب أن يقال اذا عمل أقل من
نصف عمله له الرد وان لم تنقض الاجارة حتى تمت المدة لزمه الأجر برأيه في النوع الاول
من الفصل السابع من كتاب الاجارة • (م) وفي القدوري فاذا أجرة الرجل عبده سنة
فلما مضى ستة أشهر اعتقه فعقده جائز وكان العبد بالخيار ان شاء مضى على الاجارة وان شاء
فسخ وان أجاز لم يكن له أن ينقض بعد ذلك وأجر ما مضى للسيد وفي الفتاوى العناية
ان لم يكن عليه دين (م) وما بقى للعبد وان كان حين ابر العبد استجمل الاجرة ثم أجاز العبد
بعد العتق فالاجرة كلها للسيد فانما رخصة في الحادي عشر من الاجارة • وان باع المستأجر
بأذن المستأجر له أن ينزعها من يده وقال الصدر لاحق يؤدى مال الاجارة برأيه في النوع
الثاني من الفصل السابع من كتاب الاجارات • فلو استأجره ليذهب بالطعام الى فلان
فذهب به ووجد فلا ناميتا فردة لا أجر له عندنا وفي مسئله نجل الكتاب التي ذكرها في الكتاب
ان دفع الكتاب الى ورثته يجب الأجر بالاجماع وان وجد فلا غائبنا فترك الكتاب هنالك قال
بعض مشايخنا انه أيضا على الخلاف وبعضهم على أنه يجب أجر الذهاب اجماعا هذا اذا شرط
عليه الجهر بالجواب أما بلا شرط فان ترك الكتاب ثمة حتى يعطى له ان حضر اذا كان غائبا أو

(١) وفي مسئله الرعي اذا عمل نصف العمل
الاول له الرد أيضا كما في الثانية
فيما تنقض به الاجارة وكذا في الناطق فلا
وجه لقوله يجب اه تأمل

الى ورثته ان كان ميتا يستحق الاجر كلاكلا وكذا لو وجدته ودفع الكتاب ولم يقرأ وعاد بلا جواب
يجب الاجر كلاكلا لانه اتي بما في وسعه ولو لم يجده أو وجدته وعاد بالكتاب فلا أجر له وقال محمد له
أجر الذهاب ولو نسي الكتاب فله لا يستحق أجر الذهاب اجماعا وان استأجره لتبليغ الرسالة
الى فلان فلم يجده ورجع أو وجدته ميتا فلم يبلغ الى ورثته ورجع له أجر الذهاب والفرق أن
الكتاب ان كان سرا يكون محتوما غالبا فيمكنه الترتل اعدم اطلاق غيره لعدم حمل فك ختم
غيره والرسالة لو سرت لا تودع فيمنع من ابلاغ الغير قال الامام الحلواني لا فرق بين الكتاب
والرسالة واذا رجع بالطعام وهلك في الطريق لا يضمن عندنا استأجر غلاما ليذهب بكتابه
الى بغداد فقال الغلام ذهب به وأنكره المستأجر ان برهن الغلام أنه دفع اليه الكتاب
أولم يجده يجب الاجر بزانية في الرابع من الاجارة • أهل بلدة ثقلت عليهم المونات
فاستأجروا رجلا بأجر معلوم ليذهب الى السلطان ويرفع القضية ليخفف عنهم نوع تخفيف
وأخذ الاجر من عامة أهل البلدة من الاغنياء والفقراء قالوا ان كان بحال لو ذهب الى بلدة
السلطان يهربه اليه اصلاح الامر في يوم أو يومين جازت الاجارة (١) وان كان بحال
لا يحصل المقصود في يوم أو يومين وانما يحصل في مدة فان وقتا للاجارة وقتا جازت الاجارة
وله كل المسمى وان لم يوقتوا فسدت الاجارة وكان له أجر المثل على أهل البلدة على قدر
مؤنتهم ومنافعهم وقال بعضهم لا تصح هذه الاجارة على كل حال فاضيفان في أوائل باب
الاجارة الفاسدة • ثقات الرتبة الديوانية على مصرف استأجروا من يرفع شكواهم
الى السلطان ان ذكروا الوقت جاز وبه بقي (٢) والا لا بزانية في نوع في المتفرقات من
الفصل الثاني من كتاب الاجارة • (قم) استأجر الحامى - خلافا لرد لا كالحلق من
دخل حمامه أو يدلكه لم يجز لانه لا يقدر ان يشترع في العمل المعقود عليه في الحال قسمة
في الاستئجار على الافعال المباحة • رجل استأجر رجلا ليهدم جداره أو ليبني حائطه كل
ذراع بكذا أو قال دارين درهمين منكنا بزن (٣) أو استأجر رجلا ليكسر حطبه
قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل الاصل في جنس هذه المسائل أنه اذا استأجر
انسانا للعمل فان كان عملا لو أراد الاجير أن يأخذ في العمل للمحال يقدر عليه صحت
الاجارة ذكر ذلك وقتا أولم يذكر فقول استأجرتك لتضربني عشرين مناس من الخبز
بدرهم جاز ان كان المستأجر في ذلك الوقت يملك آلات الخبز كالذقيق ونحوه وان لم يبين
مقدار العمل لكنه ذكر ذلك وقتا فقال استأجرتك لتضربني اليوم الى الليل بدرهم جاز أيضا
لانه وان لم يبين مقدار العمل فقد ذكر الوقت وبذكر الوقت نصير المنفعة معلومة ولو قال
بدين يك درهمين ديوار من بازكني (٤) جاز أيضا لانه مسمى له عملا لو أراد أن يأخذ فيه
للمحال يقدر عليه فتصح الاجارة بين ذلك وقتا أولم يبين ولو قال بدين درهمين خرمين
من بادكن (٥) ان لم يذكر ذلك وقتا لا يجوز لانه استأجره لعمل لو أراد أن يأخذ فيه للمحال
لا يقدر لان التذرية لا تقوم به وانما تقوم بالريح ولا يدري متى تهب الريح وان بين ذلك
وقت فهو على وجهين ان ذكر الوقت أولم يذكر الاجارة بأن قال استأجرتك اليوم بدرهم
على أن تدرى هذا الكدس جاز لانه استأجره لعمل معلوم وانما ذكر الاجارة بعد بيان العمل

(١) وهذا نوع نوع واستصان (٧) وأما
على جواب الكتاب لا تجوز هذه الاجارة
الاموقنة وبه بقي وهكذا ذكر شمس الائمة
السرخسي في باب الرشوة من شرح
أدب القاضي أن هذه الاجارة لا تجوز
الاموقنة وان كانت مدة الاصلاح يوما
أو يومين كذا في المحيط البرهاني في
متفرقات الاجارة وكذا في الظهيرية سدد
(٧) وأفتى نصير بالاستصان على حاف
بمجموع التوازل سدد

(٢) وهو المختار كذا في خزائن المفتين
في الاجارة الفاسدة سدد

(ترجمة)

(٣) خذ هذه الدراهم واعلم بها ما واحد
خبزا

(ترجمة)

(٤) ابن حاطي هذا بهذا الدرهم الواحد

(ترجمة)

(٥) ذر جري هذا درهم عشرة دراهم

فلا يغير وان ذكر الاجرة أو لائم العمل بأن قال استأجرتك بدرهم اليوم على أن تذرني هذا
 الكدس لا يجوز لأن العقد وقع على الاجرة أولا وانما يحتاج الى ذكر الاجرة بعد بيان العمل
 فإذا كان العمل معدوما أو مجهولا صار ذكر الوقت بعد بيان الاجرة للاستحجال أي على
 شرط أن يعمل اليوم ولا يؤخر فلم يكن ذكر الوقت لوقوع العقد على المنفعة فلا يجوز
 وعلى هذا مثله السمار رجل أمر سمسار بالشراء له السكر ليس أو دلا لا يبيع له هذا
 الثوب بدرهم لا يجوز هذه الاجارة لأن البيع لا يتم بالدلال وانما يتم به بالمشتري ولا يدرى
 متى يبيح المشتري فان ذكر ذلك وقتا ان ذكر الوقت أولا ثم الاجرة بأن قال استأجرتك اليوم
 بدرهم على أن يبيع لي كذا أو تشتري بجزوان ذكر الاجرة أولا ثم الوقت بأن قال استأجرتك
 بدرهم اليوم على أن يبيع لي كذا أو تشتري لا يجوز وهذا ومثله تذرني الكدس سوا
 فإذا فسدت الاجارة وعمل وأتم العمل كان له أجر مثله على ما هو العرف في أهل هذا العمل
 (١) فاضحان في الاجارة الفاسدة • (ق) أخرج هذه الحنطة من الكدس بالتذرية كل
 غور بكذا ان قال منه فسدت وان أطلق بجوز في غور واحد كالبيع (٢) فقد افتاوى
 في الاستصناع من كتاب الاجارة • (م فح) استأجر ليعمل له قطن اسماء أولية صر له مائة ثوب
 مروى جازا إذا كان القطن والثياب عنده والا فلا (ط) فالاصل أن الاستجارة على عمل في محل
 ليس عنده لا يجوز كما لا يجوز بيع ما ليس عنده قال وهو بالخيار إذا رأى الثياب ولا خيار في
 القطن فنية في باب الاستجارة على عمل في محل ليس عند المستأجر • استأجر رجلا على العمل
 في شيء هو فيه شريكه فهو ما إذا كان بين اثنين طعام فاستأجر أحدهما صاحبه على أن يحمل
 نصيبه الى مكان معلوم والطعام غير مقسوم فحمل الطعام كله أو استأجر غلام صاحبه أو دابة
 صاحبه على ذلك لا تجوز هذه الاجارة عند أصحابنا وإذا حمل لأجر له وعند الشافعي جازة
 وله الأجر إذا حمل بدائع في الاجارة • استأجر رجلا للبيع والشراء ولم يوقت لم يجز وان وقت
 جازي لم يلزم الأجر حصل البيع أو لا برزاية في الاستصناع من كتاب الاجارات • ولو قال له
 بعت لي هذا المتاع بأجر درهم أو اشتريه لي ولم يبين أجلا فله أجر المثل لا يزاد على درهم ولو
 أمره بالبيع أو الشراء ولم يشترط له أجرة ففي استعانة خلاصة في الخامس من الاجارات •
 رجل يبيع شيئا في السوق فاستعان من رجل من أهل السوق فأعانه عليه ثم طلب منه الاجرة
 فالمعتبر في ذلك عادة أهل السوق ان كانوا لا يعينون إلا بأجر يجب عليه أجر المثل وان كانوا
 يعينون في مثل ذلك بغير أجر لا شيء له ثم في كل موضع يجب إذا أخذ الدلال الأجر
 ثم ان المشتري رد المشتري بالعيب بطريق هو فسخ أو لا يكون فسخا لا يترد من الدلال ما دفع
 اليه من الأجر خلاصة في الخامس من الاجارات وكذا في الظهيرية • الدلال في البيع
 إذا أخذ دلالته بعد البيع ثم انفسخ البيع بينهما بسبب من الأسباب سلمت له الدلالة لأن
 الأجر عوض مقابل بالعمل وقد تم العمل فلا يستحق عليه الدلالة كالحياط إذا خاط الثوب
 ثم فقه صاحب الثوب فانه لا يرجع على الحياط بالأجر وكذا صاحب الدار إذا هدم الدار
 لا يرجع على البناء بشئ فاضحان في الاجارة الفاسدة • (فصط) لو تبين أن المبيع كان
 حرًا أو وقفًا يترد إذا العقد لم ينقض جامع الفصولين في أحكام الدلال • وفي متفرقات

(١) وفي الدلال والسمسار أجرة المثل وما
 تواضعوا ان في كل عشرة كذا حرام
 عليهم كذا في البرازية •
 سئل عن شخص ضاع له شيء فقال من جاني
 به فله القدر الفلاني ثم ان نساها وجدته
 وأحضره له وطلب منه القدر الفلاني هل
 يلزمه ذلك أم لا أجاب لا يلزمه ذلك وانما
 يلزمه أجرة المثل كذا في ابن نجيم •
 (٢) الغور دال على خوارزم هو اثنا عشر رجلا
 والسخ أربعة وعشرون منا وهو قفيزان
 والغار عشرة أغوار مغرب

العتاية أخذ الدلال الدالية ثم استحق المبيع أو رد بالعيب بفضاء أو بغير قضاء لا يسترد منه الدالية وقال الصدر الشهيد به أفق والذي وفي الذخيرة دفع إلى المنادي ثوباً بالبيعة فتأدى ولم يبع فباع صاحبه بنفسه فلم ينادى أجر مثله قياساً وفي الاستحسان لا يجب شيء بحكم العرف (١) تاتارخانية في فصل المتفرقات من كتاب البيوع * دلال لم يقدر على الاتمام فباعها دلال آخر ليس للأول شيء وعليه الفتوى من اجارة الخلاصة * وفي فتاوى الفضلي الدلالة في النكاح لا تستوجب الأجر وبه كان يفتى وغيره من مشايخ زمانه يفتون بوجوب أجر المثل وبه يفتى لأن معظم الأمر في النكاح يقوم بالدلالة فإن النكاح لا يكون إلا بة ذمات تكون بالدلالة فكان لها أجر المثل بمنزلة الدلالة في البيع فإنه يستحق الأجر وإن كان البيع من صاحب المتاع لا الدلال (٢) خلاصة في أواخر الفصل الثاني من الاجارة * اكترى سفينة لتعمل الخنطة المعينة إلى موضع فحمل صاحب السفينة تلك الخنطة في سفينة أخرى استحق الأجر المسمى لأن بين السفينتين لا تفاوت في الحل ذكره الشيخ الامام الكبير البقال ذخيرة في أواخر الفصل الخامس والعشرين من كتاب الاجارات * سئل عن شخص عاقد رب السفينة على أن يحمل له كذا إلى مكان كذا فاسادت السفينة وانكسرت في بعض الطريق هل يستحق شيئاً من الأجر وإذا استأجر رب السفينة ملاحاً فيها بأجرة معلومة ذهاباً وإياباً فهل يستحق من الأجرة بقسطها وإذا هال البحر عليهم وتحققوا الفرق أن لم يلقوا بضاعتهم فألقوا به ضها في البحر فما لحكمكم في ذلك أجاب إذا غرقت السفينة وانكسرت بغير صنع ربه الاضمان عليه ولا أجر له وإن كان يصنعه فالمالك بالخيار إن شاء ضمنه قيمته في مكان التلف وأعطاه أجره بحسابه وإن شاء في مكان الحل ولا أجر له والملاح يستحق من الأجرة بقسطها (٣) وإذا تراضوا على الإلقاء فالفرم على الرأس لأنه لحفظ النفس (٤) وهم فيه سواء (٥) من فتاوى قارئ الهداية في مسائل الاجارة * سئل عن شخص استأجر سفينة لينتفع بها على الوجه الشرعي في الحل والفر على العادة من بندر السويس إلى بندر جدة المعهورة ثم أنه سافر بها فغرقت في أثناء الطريق وتلفت هي والمتاع فهل يلزمه أجرة المسافة التي سافر بها وبسط عنه باقي أجرة المسافة أولاً أجاب بأنه يلزمه أجرة المسافة التي سافر بها بحسابه لأن المعقود عليه المنفعة لا العمل فهو كسكنى الدار واستجار دابة للركوب أو الحمل عليها ولذا قال الزبلي لا يستحق المؤجر الأجر على البعض إلا في سكنى الدار وقطع المسافة لأن المعقود عليه وهو المنفعة يصير مسلماً إلى المستأجر بتسليم محلها وهو الدار والدابة بخلاف ما إذا كان المعقود عليه العمل كالتخياطة والحمل والقصر فإنه لا يستحق من الأجر شيئاً إلا بعد الفراغ من العمل والتسليم إلى صاحبه فلا يستحق بتسليم البعض شيئاً انتهى والدليل على الفرق أيضاً ما في المحيط ولوا كترى سفينة ليذهب بها إلى موضع كذا فيعمل كذا ويحجب به فذهب بالسفينة فلم يجده فرجع قال يلزمه كراء السفينة في الذهاب فارغة وإن قال اكترى بها منك على أن تحمل لي طعاماً إلى كذا من موضع كذا فلم يجد الطعام فلا شيء له من الكراء انتهى في الوجه الأول المعقود عليه منفعته وتاوى الثاني على نفعها (٦) وهو بالحمل عليها فإن قلت في فتاوى قارئ الهداية السفينة إذا غرقت وانكسرت من غير صنع ربه الاضمان عليه ولا أجر له وظاهره أنه

(١) وهو المختار كذا في الاجارة الخامسة

من الخاتمة

(٢) وقد سبق آنفاً أنه لا يستحق الأجر

استحساناً وهو المختار

(٣) جواب المسئلة الثانية وبه أفق ابن

نجيم

سئل عن رب السفينة إذا استأجر ملاحاً

بأجرة معلومة ذهاباً وإياباً فاسافر معه

فانكسرت السفينة أو غرقت في بعض

الطريق هل يستحق شيئاً من الأجرة أولاً

اجاب نعم يستحق من الأجرة بقسطها كذا

في فتاوى ابن نجيم

(٤) جواب عن المسئلة الثالثة

(٥) سئل عن ثلاث مسائل وأجاب عن

كل منها

(٦) قوله وفي الثاني على نفعها في نسخة

وفي الثاني عمل ربه الاضمان

لا يجب له شيء من الاجر قلت انما كان كذلك لانه موثوقا فيما ادعاؤه رب السفينة على أن
يحمل له كذا فالمعقود عليه الحل وفي مسئلتنا المعقود عليه المنفعة وهو قطع المسافة والدليل
عليه أيضا أن قارئ الهداية ذكر في السؤال أن رب السفينة إذا استأجر ملاحا فهل يستحق
شيئا من الاجرة إذا غرقت قارباً بأنه يستحق من الاجرة بقسطها وانما كان كذلك في الملاح لأن
المعقود عليه المنفعة والملاح تارة يكون خاصاً وتارة يكون مشتركاً فان كان بمعنى صاحب
السفينة فهو مشترك وان كان بمعنى أنه العامل في السفينة مع ربها فهو خاص وفي السراج
الوهاب الملاح صاحب السفينة وفي المصباح الملاح السفان وهو الذي يجري السفينة من
رسائل ابن نجيم • رجل استأجر سفينة ليذهب به الى موضع كذا ويحمل عليها كذا
ويجيء بها فذهب بالسفينة ولم يجد ذلك الشيء قال محمد يلزمه كراه السفينة في الذهاب فارغة
أقل كراه ولو قال أكثرتها من ذلك على أن تحمل الطعام من موضع كذا الى هنا فليس عليه شيء
من الكراه لان في المسئلة الاولى أكثرى السفينة للذهاب والحل والرجوع فيلزمه حصصة
الذهاب وفي المسئلة الثانية وقع الاستئجار على حمل الطعام من موضع كذا الى هنا فإذا لم يحمل
لا يلزمه شيء ولو استكرى دابة ليحمل من هناك الى هنا فحاله المكارى وقال ذهب ولم أجد
الحل قالوا ان صدقه المستكرى في ذلك كان عليه أجر الذهاب خالي عن الحمل (١) فاضيقان
في فصل ما يجب الاجر على المستأجر وفي فصل ما إذا استأجر دابة من هذه الفتاوى تفصيل
• رجل استأجر بعير ليحمل عليه طعاماً وعطفاً من مطهرة فذهب ولم يجد شيئاً قسم الاجر
على ذهابه وجولته ورجوعه فيلزمه مقدار ذهابه لان الذهاب كان له هذا اذا سمى المطهرة
فان لم يسم ينظر الى أجر مثله في ذهابه ولا يجاوز به ما سمى له ذلك يعني من حصته ولو الجلية من
الكراهية والاستئجار • رجل أكثرى سفينة من رجل ليحمل عليها طعاماً الى موضع معلوم
فلما بلغت السفينة الى ذلك المكان كان صرفها الرجوع الى المكان الذي أكثرى منه فهذا على
وجهين ان كان معها صاحب الجولة فيجب الكراهية عليه (٢) لانه اذا كان معها فالطعام
في يده وقد وصل الى الموضع الذي أكثرى اليه وان لم يكن معها صاحب الجولة لا كراهية
عليه لانه ما سلمه الى صاحب الطعام فصار كخياط خاط ثم نقض فانه لا يستحق الاجر ولو الجلية
في الفصل الاول من الاجارة • دفع الى ملاح طعاماً بكيل فلما بلغ المقصد قال نقص طعامي
وأنت كرم الملاح قال قول لصاحب الطعام وعلى الملاح أن يكيله ويأخذ الاجر بحسابه
اذا لم يدفع الاجر اليه فان كان دفع قال قول للملاح ويقال لصاحب الطعام كله حتى يرد قدر
ما نقص من الطعام من الاجر برأية في النوع الثاني من الفصل الحادي عشر من كتاب
الاجارة • ولو قال لرجل اعمل معي في كرمي حتى أفعلك في حقك كذا وكذا ثم أبى اختلاف
المتأخر فيه ولو عمل في كرم رجل على طمع أن يزوجه بنته منه فلم يزوجه بغير المثل شرط
التزويج أو لا اذا علم أنه يعمل لهذا الغرض قال الاستاذ طهير الدين خالي لا يرجع لان المنافع
انما تنقسم عندنا بالعقد خلاصة في أواخر الفصل الرابع عشر من كتاب النكاح •
ولو قال اعمل معي في كرمي هذه السنة حتى أزوجه بك بنتي فعمل فلم يزوجه سامنه ففي وجوب
الاجر خلاف والاشبه الوجوب (٣) وكذا اختلاف فيما عمل بلا شرط ولكن علم أنه

(١) مثل من شخص استأجر سفينة من
آخر لجل غلال معلومة الى محل معلوم بأجرة
معلومة فوضع الغلال بها وسارت الى أن
وصلت الى أثناء الطريق فأصابها ريح
شديدة فغرقت وغرق ما فيها من الغلال
هل على صاحب السفينة ضمان فيما غرق
من الغلال أو لا ضمان عليه وله المطالبة
بأجرة بقدرها أجاب لا ضمان عليه في ذلك
وله المطالبة بالأجرة من فتاوى ابن نجيم
(٢) لان العمل صار له الى المكثري
كنخياط اذا خاط الثوب في دار صاحب
الثوب كذا في الخاتمة فيما يجب الاجر على
المستأجر وفيما لا يجب من الاجارة
(٣) والمقرر في القواعد الفقهية أن قولهم
الاشبه بطلاق على الرابع كذا في البرازية
في نوع في الدين في الخامس عشر من كتاب
المدعى وفي تعيين البرازية وسعت عن
بعض فقهاء خوارزم أن قولهم وهو
الاشبه معناه الاشبه بالنصوص رواية
والراجح دراية فتكون الفتوى عليه

ما يعمل الاطعماء في التزوق وعلى هذا الوفا لرجل اعمل معي في كرمي حتى افعل في حقك كذا
 فأبى جامع الفتاوى في الاجابة (قح) قال لغيره اعمل لي سنة تادخركم سودهم (١) ففعل له
 ثلاث سنين فعليه أجر سنة واحدة (بم) ان زوجته امنه لاشي عليه والا يجب أجر مثله سنة
 واحدة (قت) على الامر أجر المثل وفي أوله لا تارة الحرة لا تصلح أجرة قنينة في المتفرقات
 من الاجارة • خرم من كرمين بنصف تين (٢) لا يجوز لانه في معنى قنينة الطمان
 وعلى هذا ابنه جردن وكلاوس وارزن كرفتن بنجه وكندم درويدن وغيره (٣) خزانة في
 المزارعة • رجل استأجر رجلا ليحصد له قصباً في أجمته على أن يعطى له خمس حرثات من هذا
 القصب لا يجوز كما لو استأجر طمناً ليطحن له الخنطة بقفيز من دقيقه ولو عجز خمس
 حرثات من القصب وقال استأجرتك بهذه الحرثات الخمس لتحصد هذه الاجرة جاز ولو قال
 استأجرتك على أن تحصد هذه الاجرة بخمس حرثات من القصب لا تجوز الاجارة بله الله
 الحرثات ولو استأجر طمناً ليطحن له هذه الخنطة بقفيز من الدقيق ولم يقل بقفيز من ذلك
 الدقيق جاز لانه لم يجعله الاجر من دقيق هذه الخنطة والفقير معلوم بخلاف الحرثات • وكذا
 لو استأجر رجلاً ليعلم هذا القطن بعشرة أمنا • من هذا القطن لا يجوز ولو قال بعشرة أمنا
 من القطن ولم يقل من هذا القطن يجوز (٤) ولو دفع غزلاً الى حائك لينسج له بالثلث أو بالربع
 ذكر في الكتاب أنه لا يجوز ومثله يلج بجوز واذن ذلك امكان التعامل وبه أخذ الفقيه أبو الليث
 وشمس الأئمة الحلواني والقاضي الامام أبو علي النسفي قاضيان في الاجارة الفاسدة
 • وفي المحيط قال له اذهب الى غريمي في بلد كذا وطالبه بالاقب الذي لي عليه فان قبضته امنه
 فلك منها مائة درهم فذهب اليه فطالبه وقبض منه الاقب فله أجر مثله لانه لما استوفى
 منافعه بهذا العقد لم يكن متبرعاً بما فسد لكونه في معنى قنينة الطمان لزمه أجر المثل لانه
 الواجب في فساد الاجارات ضمانات فضيلة في ضمان المأمور وكذا في الخامس من اجارة
 البرازية • قال رب الدين لديونه اركب في هذه الارض بجهة المراجعة فصكر بها فله أجر
 مثله اذ المديون اذا دفع حماره أو أرضه لرب الدين لينتفع به مادام الدين عليه فانتفع فعليه
 أجر المثل فهذا أولى قنينة في باب من يعمل لغيره من الاجارات • قال لامة قرض اسكن داري
 هذه الى أن أتضيك الدين أو اركب حماري هذا فاجارة فاسدة ان قال له وقت الاقراض
 لا قبله أو بعده ولو أن المقرض سلم هذا الحمار الى المسرح فخرسه الذئب ضمن المقرض قيمته
 لانه كان عنده باجارة فاسدة فيكون أمانة فيضمن بالادفع الى غيره برازية في نوع في
 المتفرقات من الفصل الثاني من كتاب الاجارات • وفي النوازل استقرض من آخر
 دراهم وسلم المقرض الى المقرض حماره ليجرك ويستعمله الى شهرين حتى يوفى ما عليه
 من الدراهم فالحمار عند المقرض بمنزلة المستأجر اجارة فاسدة فان اسبه له فعليه أجر مثله
 وكذا اذا سلم الى المقرض دار يسكنها هذه اجارة فاسدة ولا تكون رهناً من الذخيرة في
 أو اخر الاجارات قبيل الشفعة • استقرض من رجل دراهم وقال له اسكن حانوتي فما
 لم أرد عليك دراهمك لا اطالبك بأجرة الحلوت والابرة التي عليك هبة لك فدفع المقرض اليه
 دراهم وسكن الحانوت مدة سنة فوجب قال ان ذكر تركه الاجرة عليه مع استقراره منه المال

(ترجمة)

(١) حتى أعطيك بنتاً

(ترجمة)

(٢) تذرية لبحرن بالنصف

(ترجمة)

(٣) لم القطن والحرق والعمل في الذرة

بالنصف وحصد القمح

(٤) سئل عن استئجار الأرض للزراعة

بمدر معلوم في الغلة هل يجوز أو لا اجابه

نعم يجوز اذا لم يعين من الخارج من الأرض

المؤجرة من اجرة فتاوى ابن نجيم

(١) وحائوته عارية قال قاضيهم والفتوى
على أنه يجب أجر المنزل في الوجهين كذا في
الاجارات في أوائل موجبات الاسكان

فلاجرة على المقرض واجبة وان كان ذكر ترك الاجرة عليه قبل الاستقراض أو بعده فلا أجر
عليه (١) خلاصة في خمس آخرى اجارة المستغل في القمل الثالث من الاجارات (٢) (قح)
عن أبي بكر البجلي "أمكن المستقرض المقرض في حائوته وقال مالك أرد عليك قرضك لا أطلبك
بأجر فعليه الاجر ان ترك الاجرة مع استقراضه وان تركها قبل الاستقراض أو بعده فهو
عارية ولا أجر عليه فنية في باب من يعمل لغيره من الاجارات • ولو اجر داره من رجل
سنة باللف درهم ثم قال للمبتأجر وهبت منك جميع الاجر صح ذلك وقيل لا يصح وهو المختار
عند البعض ولو قال أبرأتك عن خمسمائة من هذا الاجر أو قال عن تسعمائة من الالف
صح ولو قال بعد ما مضت ستة أشهر من وقت الاجارة أبرأتك عن الاجرة صح عند الكل ولو
كانت تعجيل الاجر شرطاً في الاجارة ثم وهب منه الاجرة أو أبرأه عن الاجرة صح من اجارة
خزانة المقتنين بنوع تلخيص • اجر داره سنة باللف ثم قال وهبت منك أو أبرأتك كل الاجر صح
عند محمد وعند الشافعي لا ولو قال أبرأتك عن خمسمائة أو تسعمائة من الالف صح عندهم
ولو قال بعد ما مضى نصف العام أبرأتك عن الاجر صح عن الكل عند محمد وعند الشافعي
لا يصح الا عن الماضي ولو كان شرط تعجيل الاجرة ثم وهب أو أبرأه صح عند الكل ولو اجر داره
ثم وهب منه أجر رمضان ان مسانعة صح وان مشاهرة لا الا بعد دخوله وهذا الجواب يوافق
قول محمد وبه نأخذ ولو قال اجرتك هذه كل شهر يكذأ على أن أهب أجره رمضان لك فسدت
برازية في التفريعات على الاجارة الطويلة • ولو اجر داره ثم وهب له أجر رمضان قال
الفقيه أبو القاسم ان استأجره عامه انه جاز وان استأجره عامه مشاهرة لا يصح الا اذا وهب
بعد ما دخل شهر رمضان قال الفقيه أبو الليث هذا الجواب يوافق قول محمد وبه نأخذ ولو
قال اجرتك هذه الدار كل شهر يكذأ على أن أهب لك أجر شهر رمضان كانت الاجارة فاسدة
قاضيهم في أوائل الاجارة • أبرأ المؤجر المستأجر من الاجرة أو وهبها منه أو تصدق بها عليه
وكان ذلك قبل استيفاء المنفعة ولم يشترط تعجيل الاجرة في العقد لم يجز في قول أبي يوسف وان
كانت الاجرة ديناً جاز ذلك قبل المستأجر أو لم يقبل ولا تنقض الاجارة وان كانت الاجرة
عينا فهو هبها منه وكان ذلك قبل أن يتقابضاً فان قبل الهبة تبطل الاجارة وان رد لم تبطل وعادت
الاجارة على حالها وفي العناية ولو أبرأ عن الاجر أو وهب منه فان كان ديناً وشرط التعجيل صح
بالاجماع والعقد على حله وان لم يشترط التعجيل لم يصح عند أبي يوسف وعند محمد يصح ويتضمن
ذلك شرط التعجيل والعقد بحاله في الفصل الرابع من اجارات التاتارخانية • (بم) الاجرة لو
مجدلة طال بهما وله حبس الدار لاستيفائها وان مؤجله لا مال ثمخ المدة ولو مجمدة تجب اذا
مضى التجم الواحد وان مسكوتاً عنها ففي قول الامام أو لا يطل به قبل استيفاء المنافع وفي
قوله الآخر هو قولهما يطل بهما بجر كل يوم وان مضت الاجارة بعد ما قبض المؤجر الاجر حط
عن الاجرة قدر المستوفاة من المنفعة وورد الباقي الى المستأجر برازية في الاول من الاجارة •
استأجر عبد للخدمة مدة معلومة وبجل الاجرة ثم مات المؤجر كان للمستأجر أن يمسك العبد
حتى يرده الاجر عليه وان مات العبد في يده لاشتمان عليه ورجع بالاجر وقوله حتى يرده الاجر
عليه أي على حصة ما بقي من المدة مجمع الفتاوى في أول الفصل الثاني من كتاب الاجارات •

• أجر ولم يسلح حتى مات الأجر انصفت ولا يكون للمستأجر حصة لاستيفاء الأجرة المحجلة
وفي الأجرة الفاسدة للمستأجر حصة لذلك منية الحق في مسائل موت أحد المتعاقدين
من الأجرة • وإن كان المستأجر لم يقبض الأجر حتى مات المؤجر أو انقضت المدة ليس
للمستأجر أحداث اليد على المستأجر في الأجرة الفاسدة والصحيحة بزازية في مسائل
الشيوع في الفصل الثاني من الأجرة وكذا في الأجرة الفاسدة من الخاتمة • ولو استأجر
فاسدا وجعل الأجرة ولم يقبضه حتى مات المؤجر أو مضت المدة فأراد المستأجر أن يجبس
البيت لأجل أجره لم يجز له ذلك في الجائزة ففي الفاسدة أولى ولو مقبوضا للمستأجر صحيحا
أو فاسدا فله الجبس لأجره مجمله وهو أحق بقبضه لو مات المؤجر جامع الفصولين في الفصل
الثلاثين • إذا فسخ العقد بعد تعجيل الأجرة صحيحا كان العقد أو فاسدا فله مجمل حيس
المبدل حتى يستوفي البذل ذكره الزيلعي في البيع الفاسد مصرحاً بأن للمستأجر حيس العين
حتى يستوفي ما مجمله ولا يخالفه ما في آخر اجارات الوالولية لانه فيما اذا كانت العين في يد
المؤجر وما ذكره الزيلعي إنما هو فيما اذا كانت في يد المستأجر وقد مصرح به في الأجرة
الفاسدة من جامع الفصولين أشباه من كتاب الأجرة المتولى إذا أجر الوقف وجعل الأجرة
المستأجر ثم انهما تافعا العقد ليس للمستأجر أن يجبس المستأجر إلى أن يستوفي الأجرة
تأثير خاتمة في الثامن من الاجارات • (بم) دارين اثنين غاب أحدهما وأجرها الآخر
وأخذ الأجرة فللغائب أن يشاركه في الأجرة قال رضي الله عنه وهذا إشارة إلى أن العاقد
لم يملك الأجرة (١) (ص) أشار إلى أنه يملكها ويتصدق بحصة شريكه للبحث كالفاسد (٢)
قنية في باب الاختلاف بين الشريكين من كتاب الشركة • فلو أجر أحد الشريكين وأخذ
الأجرة رد على شريكه نصيبه لو قدر واليتصدق به لتمكن البحث فيه لحق شريكه فكان
كغاصب أجر يتصدق بالأجر أو ردته على المالك وأما نصيبه فيطلب له إذا بحث فيه جامع
الفصولين في التصرف في الاعيان المتراكمة • (نظم) أرض وقف بينهما قسمها
وأجر أحدهما حصته فالأجر بينهما وقيل للمؤجر قنية في باب ما يجوز للموقوف عليهم من
التصرفات • قوله ولا يجوز اجارة المشاع عند أبي حنيفة إلا من الشريك وقال أبو
يوسف ومحمد اجارة المشاع جائزة (٣) وقال الكرخي في جامعه نص أبو حنيفة أنه إذا أجر
بعض ملكه أو أجر أحد الشريكين نصيبه من أجني فهو فاسد سواء فيها قسم وما لا يقسم
قلت صح في الحقائق أنه فاسد وحكي عن بعض أنه باطل وهو من قنم الخلافات وقال
القاضي اجارة المشاع فيما يقسم وما لا يقسم فاسدة في قول أبي حنيفة وعليه الفتوى وإن
أجر من شريكه جاز في أظهر الروايتين ولو من ثالث لا يجوز في الاظهر قال (٤) في الفتاوى
الصغرى وفي المزارعة والمعاملة والوقف الفتوى على قول أبي يوسف ومحمد لمكان الضرورة
والبلاوى وفي اجارة المشاع على قول أبي حنيفة وقال في الحقائق والفتوى على قول أبي
حنيفة واعتمده النسفي وبرهان الأئمة المجوبى وصدر الشريعة قيل قال في شرح الكنز
وفي المغنى الفتوى في اجارة المشاع على قولها ما قلت شاذ مجهول القائل فلا يعارض ما ذكرنا
من اجارات تصحيح الفدوى اقلوبفا • وفي الخلاصة أن الشيوع الطارى غير مفيد

- (١) قد مر ما يخالفه في الوقف نقلا عن
الزازية في الفصل السابع من الوقف وعن
وقف الكرماسي في الحادى والعشرين
ويمكن التوفيق بأن كون الغائب مشاركا
في صورة كون الحاضر قيا وكون الأجرة
للعاقد فيما إذا لم يكن قيا •
(٢) وقيل أو يعطى شريكه فيطلب له لأن
البحث إنما هو لحقه فيرفع بالرد عليه كذا
في ضمانات الجبال في ضمان الانتفاع
بالمشرك •
(٣) وفي الكفاية إن الفتوى على قولها
نقله مصنفك في شرح مختصر الوفاة •
(٤) أي قال قاضيخان في الاجارة الفاسدة
من قناوه •

للاجارة وروى الصدوق الشهيد انه مفسد كالمقارن والظاهر الاول ضمانات فضيلة في ضمان
 الاجارة • (مجي) اجرداره من اثنين جازلة وحق العقد حتى لو انفرد أحدهما بالقبول لم يصح
 ولو اجر البناء بلا أرض لم يجوز • وكذلك لو كان البناء ملكا والعروة وقفًا فاجر البناء لم يجوز
 ولو اجر الدار وفيها بيت في اجارة الغير جازت الاجارة في غير البيت (كح) لو كان البناء لرجل
 والعروة لآخر فاجر رب البناء بناءه من الاجنبي قيل لم يجوز ويقضى بجواز • ولو اجر من رب
 العروة جاز ولو استأجر العروة بلا بناء جاز والحيلة في جواز اجارة المشاع ان يلحق بها
 الحكم أو يعقد في الكل ثم يفسخ في البعض (صل) أرض بين جماعة فوكل أحدهم باجارة
 حظه فاجر وكيله من جميعهم جاز ولو من أحدهم لم يجوز عند أبي حنيفة كالأول باشر الموكل
 في الحادى والثلاثين من الفصولين • ولو اجر البناء دون الأرض لم يجوز وفي النواذر
 يجوز وبه أفتى أبو علي النخعي • وكذلك لو اجر البناء ملكا والعروة وقف أو ملك لآخر
 وقيل يجوز وعليه الفتوى كما في الخلاصة • فهنا في الاجارة الفاسدة • وإذا كان البناء
 لرجل والعروة لآخر فاجر صاحب البناء بناءه لا من صاحب العروة الفتوى على أنه يجوز
 كما لو اجر من صاحب العروة خزانة المقتنين في مسائل الشيوع من كتاب البيع • ولو اجر
 كل الدار من واحد ثم تقاضا الاجارة في النصف تنفص في النصف وتبقى في النصف وهي
 الحيلة في اجارة المشاع فاضى خان في الاجارة الفاسدة • رجل استأجر أرضا فيها
 أشجار ان كانت الاشجار في وسط الأرض لا تجوز الاجارة • وكذلك لو دفع أرضا مزراعة
 فيها اشجار ولم يدفع الاشجار اليه معاملة لا تجوز المزراعة وان كانت الاشجار في نواحي
 الأرض على المسنة جازت الاجارة والمزراعة وان كان في وسط الأرض شجرة أو شجرتان
 صغيرتان مثل التالة التي مضى عليها حول أو حولان جازت الاجارة والمزراعة وان كانت
 الشجرة عظيمة لا يجوز لان العظيمة لها عروق كثيرة تأخذ الأرض وتظلمها بضر بالأرض
 وكذا ان كان في وسط الأرض أمت (١) فهي بمنزلة الشجرة العظيمة وان كانت الامت في ناحية
 الأرض جازت الاجارة وان كانت في ناحية الأرض فرفعت الامت يدخل ماتحتها في العقد
 وكذا الشجرة ولو استأجر ضياعا بعضها فارغة وبعضها مشغولة قال الشيخ الامام أبو بكر محمد
 ابن الفضل رحمه الله تجوز الاجارة فيما كان فارغا ولا تجوز فيما كان مشغولا وهذا بخلاف
 ما تقدم اذا استأجر أرضا في وسطها شجرة عظيمة قال لا تجوز الاجارة فيما لم يكن مشغولا
 بالشجرة لان ثمة قدر ما كان مشغولا بعروق الشجرة غير معلوم رجل استأجر بيتا وهو
 مشغول بامتعة الاجر قال القاضي الامام أبو علي النخعي رحمه الله كآرى أن الاجارة جائزة
 ولا يصح تسليم البيت مادام مشغولا حتى وجدت رواية عن محمد أن الاجارة لا تجوز وجملة
 كالأرض التي فيها زرع ولو اجر أرضا فيها زرع لا تجوز الاجارة في ظاهر الرواية وقال
 الشيخ الامام المعروف بجواهر زاده ان كان الزرع لم يدرك فكذلك وان كان قد أدرك
 جازت الاجارة ويؤمر بالحصاد والتسليم وعلى هذا في البيت المشغول تجوز الاجارة أيضا
 ويؤمر بالتفريغ والتسليم الا أن يكون في التفريغ ضرر فاحش فكان له أن ينقض
 الاجارة وهكذا ذكرنا في مختصره رواية عن محمد أنه يجوز ويؤمر بالتفريغ

(١) الامت المكان المرتفع والتلال
 الصغيرة كما في القاموس وفي بعض النسخ
 أمانة اه معصية

والتسليم وعليه الفتوى وقيل للقاضي الامام رحمه الله هذا في البيت المشغول لو فرغ البيت
 وسلم هل تصح تلك الاجارة قال لا لانها وقعت فاسدة فلا تجوز الا بالاستئناف ولو اختلف
 الاجر والمستاجر فقال المستاجر استأجرت الارض او البيت وهي فارغة وقال الاجر لا
 بل كان البيت مشغولا والارض مزروعة من لا يجوز هذه الاجارة اختلفوا فيها بينهم
 قال بعضهم القول قول الاجر بخلاف المتابعين اذ اختلفوا في العصة والفساد بموجبكم
 شرط فان ثمة القول فيه قول مذهبى العصة لان هذا الاجر يشكر الاجارة لانه يشكر اضافة
 العقد الى محل فارغ مستفهم به فيكون القول فيه قوله وقال القاضي الامام ابو علي النسفي
 ينظر في الاجارة الى الحال ان كانت فارغة كان القول قول المستاجر وان كانت مشغولة كان
 القول قول الاجر كما لو اختلفا في جريان الماء وانقطاعه في الطاحونة فاضيقان في الاجارة
 الفاسدة (١) • رجل اجر ارضا ثم اختلفا فقال المستاجر استأجرتها وهي فارغة وقال رب
 الارض كانت مشغولة مزروعة قال محمد بن الفضل القول قول صاحب الارض لان
 صاحب الارض منكر للاجارة أصلا وقال السغدي يحكم الحال ان كانت فارغة كان
 القول لمذهبى الفراغ وقت العقد وان كانت مشغولة كان القول قول صاحب الارض كما
 في مسئلة الطاحونة قال رضى الله عنه وينبغي أن يكون القول قول منكر الشغل لان
 في صحة اجارة المشغول (٢) روايتين والصحيح انها جائزة ويؤمر بالتفريع والتسليم
 قاضى خان في اختلاف الاجر والمستاجر ملخصا • مستاجر الكرم دفعه معاملة الى المزارع
 ان كان المالك باع الانجار كما هو أحد الطريقين يصح وان دفع الانجار معاملة كما هو
 الطريق الآخر لا يجوز برازية في الثاني من الفصل السابع من كتاب الاجارات •
 في البناء لو استأجر كرماليا كل ثمرة لا يجوز ما نازخية في الاجارة • ولا تجوز اجارة
 الشجر والكرم على أن يكون الثمرة وكذا ألبان الغنم وصوفها • ولو استأجر الشجر مطلقا
 قال خواهرزاده لقاتل أن يقول بالجواز وينصرف على شدة الثياب عليها أو الدابة وبعده
 لان المنفعة المقصودة منها الثمرة من اجارة الاشياء • استأجر ارضا بكذا أو اجر مثلها أقل
 مما سمي من الاجر وأباح له صاحب الارض الثمر لا بأس به وان كان قصده من الاجارة الثمر
 اذ لم يكن مشروطا في الاجارة قاضى خان في الاجارة الفاسدة • واستأجر الانجار
 لم يتعارف فلا يصح وان بين المدة فاعتبر مجرد الاذن فطاب ولم يجب أجر المثل لعدم الاجارة
 رأسا والحيلة ان يقول المشتري للبائع بعثت لك جزءا من ألف جزء من هذه الشجرة
 على أن تعمل فيها بالمساقاة وانما يحتاج الى الايفاء قبل التناهي برازية فيما يجوز فيه
 وما لا يجوز • استأجر دارا فيها بئر ما له أن يسقى منها الا أنه الاستسقاء قبلها • كذا
 في أوائل اجارة البرازية • وفي المحيط الاصل ان العقد اذا فسد مع كون المسمى معلوما
 يجب أجر المثل لا يزاد على المسمى واذا فسد مجهولة المسمى أو بعده أو بعضه يجب أجر المثل
 بالغاما بلغ كن استأجر منزلا بعشرة كل شهر على أن يعمره ويرمه يجب أجر المثل بالغاما بلغ
 (٣) ولا ينقص عن الاجر المعلوم حتى ان في هذه الصورة اذا كان أجر المثل خمسة يجب عشرة
 وهو المعلوم من المسمى قنية في الاجارات في باب مسائل متفرقة • ولو استأجر دارا بعين

- (١) وبعض هذه المسائل مذكور
 في الاجارة الطويلة من الخالية ع
 (٢) أي بمتاع الاجر وأما في الارض التي
 فيها زرع فلا يجوز في ظاهر الرواية ع
 (٣) لان قدر العمارة والمرقة مجهول
 والمجهول اذا ضم الى معلوم كان الكل
 مجهولا ع

ففي سكن الدار ولم يسلم العين فهلك كان عليه أجر المنزل بالغاما بلغ قاضيتان في الاجارة
 الفاسدة • دفع داره على أن يسكنها ويرتها ولا أجر فهي عارية لأن نفقة المستعار على المستعير
 والمرمة من باب النفقة (١) برأية في الفصل الثاني من الاجارات • اجر دار او قبضها
 المستأجر فانهدمت فيها فليس للمستأجر ان يتسنع ولا للدار لو كان مكان الدار سفينة
 فتنقض وصارت ألواحاً أعيدت سفينة لم يجبر على تسليمها الى المستأجر تنمة في فصل
 في مسائل العذر • وعمارة الدار وتطيينها واصلاح ميزابها على الأجر وأما تبديل ماء الحمام
 وتغييره على المستأجر في التاسع من اجارة الخلاصة • استأجر دارا وجصها أو فرشها
 بأجر أو ركب فيها باباً أو غلقاً أو نحو ذلك أو تزبه المؤجر فأراد المستأجر قلعها فله لولم
 يضرب لولا أن شرطه قيمته يوم الخصومة جامع الفصولين في أحكام العمارة • (ن)
 طمان ركب في الطاحونة حجراً من ماله أو حديد أو مضت المدة فلو فصله بأمر ربه على أن
 يرجع فهو له يرجع بما أنفق ولو لم ينفق به إلا أمره فلو غير مركب في البناء فله رفعه ولو
 مركب فله قيمته ولو للمالك بالأمر وقبض من المثل المزبور • (ط م ح) المستأجر إذا عمر
 في الدار المستأجرة عمارات باذن الأجر يرجع بما أنفق وإن لم يشترط الرجوع صريحاً (٢)
 وصح كذلك القيم (ق ح) وفي التنوير والبالوعة لا يرجع بمجرد الاذن الا بشرط الرجوع
 لأن العمارة لا صلاح ملكه وصيانة داره عن الاختلال فيرضى بالانفاق بخلاف التنوير
 والبالوعة قنية في التفرقات من الاجارة • ربة الدار اذا امتنع من تغيير بيت الخلاء
 لم يجبر • كذا في الساكن أن يفسخ الاجارة ولا يجبر على اصلاح الميزاب وتطيين السطح أيضا
 منية في مسائل تسليم العقود عليه من كتاب الاجارة • اصلاح البالوعة والماء
 والخروج ان امتلا من قبل المستأجر على رب الدار ولا يجبر رب الدار عليه فان فعله المستأجر
 يكون متبرعاً في أو اخر اجارة البرأية • خرج المستأجر من البيت وفيه تراب ظاهر
 أو مائة على المستأجر اخرج به بخلاف البالوعة فإنه لا يلزم المستأجر تغييرها استحياساً
 وإن شرط على المستأجر عند العقد جازلانه موافق للعقد وان اختلفا في التراب الظاهر فالقول
 للمستأجر أنه استأجرها وهو فيه وعمارة الدور وتطيينها واصلاح ميزابها على الأجر وتبديل
 ماء الحمام وتغييره على المستأجر وإن شرط نقل الرماد والسرقيين رب الحمام على المستأجر
 لا يفيد العقد وإن شرط على رب الحمام فسد برأية في التاسع من الاجارات • وإذا
 خرج المستأجر من الدار وفيها تراب ورماد من كاسته فعلى المستأجر اخراجه وكذا ما شبه
 ذلك مما هو ظاهر على وجه الأرض وأما البالوعة وأشباهاها فليس على المستأجر تنظيفها
 استحياساً وإن اختلفا في التراب الظاهر فالقول للمستأجر أنه استأجرها وهو فيها وأما
 مسيل ماء الحمام ظاهراً كان أو مضمناً فعلى المستأجر كنهه إذا امتلا وإن شرط رب الدار
 على المستأجر اخراج ما أحدث فيها من تراب أو سرقين جاز خزانة الاكل في اجارة الدور •
 ولو دفع ولده أو غلامه الى الأستاذ ليعمل له عملاً ولم يشترط الأجر على الأستاذ ولا على المولى
 فلما عمل العمل اختلفا فطلب الأستاذ الأجر من المولى وطلب المولى الأجر من الأستاذ قالوا
 يرجع في ذلك الى العرف أن الأجر على من يكون فيحكم العرف قال الشيخ الامام شمس

(١) فإنه ذكر في الاصل ان اشتراط المرمة
 في العارية على المدفوع اليه بمنزلة اشتراط
 النفقة على المستعير ولذلك لا تبطل الاعارة
 كذا في الخاتمة والقنية •
 (٢) كذا في باب ما يتعلق بعجارة
 الوقف من القنية نقلاً عن المحيط لكنه
 يخالف ما مر في الوقف نقلاً عن جامع
 الفصولين في الرابع واللائين •

الأئمة السرخسي كان شيخنا شمس الأئمة الحلواني يقول عرف ديارنا في الأعمال التي يفسد المتعلم فيها بعض ما كان متقوما حتى تعلم مثل عمل ثقب الجواهر وما أشبه ذلك فإمكان من جنس ذلك يكون الأجر على المولى وما لم يكن من جنس هذا يجب الأجر على الأستاذ من اجارات الظهيرية في الفصل الثالث • استأجر رجلا ليعلم ولده حرفة كذا على أن يعمل له ولده مدة معلومة لم يجز (١) وقبل يجوز وبه أفتى بعض مشايخنا في المختار عرفا منية المقتى في الاجارة • استصنوا الاستئجار على تعليم القرآن اليوم يعني في زماننا وجوز والله ضرب المدة وأفتوا بوجوب المسمى وهذا عدم الاستئجار أو عند عدم ضرب المدة أفتوا بوجوب أجر المثل من اجارة العناية • وفي الخلاصة لو امتنع أبو الصغير من أداء الوظيفة إلى المعلم يجبر على المراسم جون حلواني بنح شنبه وعبدى (٢) بجمع الفتاوى في فصل الإهمال التي تصح الاجارة بها أولا • (قب) اجرائه الصغير بطعامه وكسوته فهي فاسدة وله أجر المثل وما دفع إلى الصبي يكون تبرعا (مح) تسترد الثوب ويعطى أجر المثل وهو الاصول لانه ما أعطاء مجانا قنية في المتفرقات من الاجارة الفاسدة • (عب عجب كعب) وغيرهم يتيم ليس له أب ولا عم استعمله اقرباؤه بغير إذن القاضي وبغير الاجارة عشرين سنة قبله بعد البلوغ أن يطالبهم بأجر مثله فيها قنية في أوائل كتاب الاجارة • يتيم لأب له ولا أم استعمله اقرباؤه مدة في أعمال شتى بلا إذن الحاكم وبلا اجارة له طلب أجر المثل بعد البلوغ ان كانوا يعطونه من الكسوة والكفاية ما لا يساوي أجر المثل برأية في نوع في المتفرقات من الفصل الثاني من كتاب الاجارة • وفي الولوالجية والنصاب اذا أراد الوصي أن يستأجر دارا لبيتيم لنفسه ولا يكون غاصبا يؤجره من زوجته وبهيب لها من ماله قدر الاجرة فتؤدى المرأة الاجرة ويسكن فيه قال وقال القاضي الامام للوصي أن يستأجر دارا لبيتيم لانه يجعل ماليس بمال مالا أدب الاوصياء في الاجارة • (ثم وعلا) غصب صبيحرا وأجره وعمل فالاجرة للعاقدة (قع) الاجر للصبي قال ركن الأئمة الصباغى هو الصواب لانه ذكر في المتن اجرة عبده سنة ثم أقام العبدية أن مولاه اعتقه قبل الاجارة فله الاجر ولو قال انى حر وفست الاجارة ولا يئنه له وأجبره المولى على العمل ثم أقام يئنه على حرته فلا أجر لاحد ولو كان غير بالغ فلا أجر في الفصلين للعلام لانه كقيد في حجر رجل قنية في باب اجارة غير المالك • رجل استأجر أبا له لخدمته فله الاجرة لان خدمته للابن غير مستحقة عليه شرعا بخلاف ما لو استأجره وابنه لخدمته لا تجب الاجرة سواء كان في عياله أو لم يكن لان خدمة الابن لآبيه مستحقة عليه شرعا. مختارات النوازل في متفرقات الاجارة • ولو استأجر الابن أبا له أو أمه للخدمة لم يجز (٣) وكذا البلد والجد ولو استأجر ابنه وهو بالغ لخدمته في بيته لم يجز ولا أجر من اجارة خزانة الاكل • الابن الحر لو استأجر الاب أو الام لرعى الغنم أو لعمل غير الخدمة جاز زبدة الفتاوى في المسائل المتفرقة • الاب اذا استأجر ابنه البالغ فعمل الابن لأجره وان استأجر الابن أبا له للخدمة لا يجوز فان عمل الاب كان له الاجر وفي المسائلين لا فرق بين أن يكون أحدهما مسلما أو ذميا فاضيفان في فصل اجارة الوقف ومال اليتيم • أمالو كان الابن سرا والاب عبدا فاستأجره مولاه لخدمته لم تجز خدمته لولده ولو كان أحدهما مسلما والاخر كافرا

(١) فان علم يجب أجر المثل وكذا لو قال
المعترف انا أمسكه بالكسوة والنفقة
وأعلم الحرفة لا يصح ويرجع عليه بما
أنفق كذا في الاجارة من الخزانة في فصل
في العصة والفساد

(ترجمة)

(٢) مثل ما يدفع للمعلم عند شروع الصبي
في مثل سورة الكهف وسورة يس المسمى
ذلك في عرف اهل مصر بالخلاوة ومثل
ما يدفع للمعلم في كل يوم نخيس من الدراهم
المسمى ذلك في عرفهم أيضا بالخيس ومثل
ما يدفع للمعلم أيضا في كل عيد المسمى
ذلك في عرفهم بالعيدية اه
(٣) ولو عمل لآبه كان له أجر المثل كما
في الخاتمة

فاستأجره أبوه لخدمته لم يجز خدمته ويجوز الاستئجار للخدمة بين الاخوين وسائر القرابات
ولو استأجر المذمى أو المستأمن لخدمته حراً أو عبداً فهو جائز من اجارات خزانة الاكل •
الصبي المأذون أو البالغ اذا اجر نفسه من انسان لخدمته كان لا وليا له أن يفسدوا الاجارة
لدفع العار يجمع الفتاوى في مسائل العذر • وان استأجرت المرأة زوجها لخدمتها بأجر مسمى
جائز للزوج أن يمنع عن خدمتها بعد الاجارة لانه يضره بذلك فان خدمها ذلك كره من
الائمة السرخسي أن عليها الاجر لزوجها كما لو استأجرت زوجها لخدمته الفهم قاضيان
فيما يجب من الاجرة وما لا يجب • ولو استأجر مشاطة تزين العروس فالاجارة فاسدة
لا تطيب لها الاجرة الا على وجه الهدية (١) والعواب أنه اذا كانت المدة معلومة والعمل
معلوماً جاز في الفصل الثاني من اجارة خلاصة • وان استأجر اضرب الطبل ان كان للهو
لا يجوز لانه معصية وان كان للغزو والقافلة جاز لانه طاعة قاضيان في الحظر والاباحة وكذا
في الحظر والاباحة من الخلاصة • واذا استأجر كتاباً يقرأ فيه لا يجوز شراً كان أو فقهاً
أو غيره قال وكذلك اذا استأجر معصفاً وانما لا يجوز لان الاجارة عقدت على القراءة والنظر
والاجارة على النظر والقراءة لا تنعقد لان القراءة لا تخلو اما أن تكون طاعة أو معصية
أو باحاً فان كانت القراءة طاعة كقراءة القرآن والاحاديث كان هذا اجارة على الطاعة
والاجارة على الطاعات لا تنعقد وان كانت معصية كالنسابة والغناء فهو اجارة على المعصية
والاجارة على المعاصي باطلة وان كانت مباحة كقراءة كتب الادب فلا تنعقد والقراءة والنظر فيها
مباح له بغير اجارة انما لا يباح حمله وتقليب الاوراق والاجارة لا تنعقد على ما كان يملكه المستأجر
قبل الاجارة من غير اجارة ولا تنعقد على حمله وتقليب الاوراق وان كان لا يملكه المستأجر
من غير اجارة لانه لا فائدة للمستأجر في ذلك الا ترى أنه لو نص فقال استأجرت منك هذا
الكتاب لاجله أو قلب أوراقه فان الاجارة لا تصح فكذلك ههنا وكذلك اذا استأجر قارئاً
ليقرأ عليه شيئاً لا يجوز فان القراءة التي وقعت الاجارة عليها ان كانت طاعة أو معصية
لا يجوز الاجارة عليها اما لان الاستئجار على الطاعات والمعاصي باطل وانما ان القارئ مع
السامع يشترط ان في منفعة القراءة لانه كما يدفع السامع بالقراءة من حيث اللفظ والتلذذ
بمنفعته القارئ فقد استأجره لعمل هو شريك فيه ومثل هذا لا يجوز على ما مر وان كانت
القراءة التي وقعت عليها الاجارة مباحة كقراءة كتب الادب وما شابه ذلك لا يجوز الاجارة
عليها الوجه الثاني محيط برهاني في الفصل الخامس عشر من الاجارة (٢) الاستئجار على
كتابة المصحف جائزة وكذلك القبالة ولا يكره وتعليم الفقه والقرآن لا وقبل تعليم الفقه جاز
ووجب المسحوق به يفتى منية المفتي في الاجارة • دفع مصحف الى مذهب يذهب به من
عنده وأراه المذهب انموذجاً من الاشارة والاحساس ورؤس الآتى وأمثل السور فأمره
رب المصحف أن يذهب كذلك باجرة معلومة لا تصح مثل امر النسبي من دفع الى حاتم غزلاً
لينسجه له عمامة من سداً فقام به من • وجا فقال صاحب الغزل اشتريت منك ما في هذا المصحف
من الابرسم بكذا وقال الآخر بعت هل تصح فقال يجوز بيع ما صار على الامر للمأمور
من الابرسم (طه) السدي بالعقد الاول صار ملكاً لآمره وقال أبو الفضل الابرسم دين

(١) استأجره مشاطة تزين العروس لم يجز
(٢) ولا يجب شيء منية المصطفى في
الاجارة •
(٣) كذا في المحيط البرهاني ومنية المفتي
وغیره ما قوله ولا يجب شيء لم يوجد في
الكتب المشهورة المتداولة •
(٤) في آخر نوع آخر في الاستئجار على
المعاصي في بيان ما يجوز من الاجارة
وما لا يجوز •

عني الأمر وأجرة عمله عليه (عن) قال لصا وابن لي يتنا فاذا ذيت بقومه المقومون فما
يقولون أدفعه اليك فريضاه وبناه وقومه رجل بانفاقهما وأبي الصانع فله أجر مثله وقال أبو
الحامد وجبر الوري هو بمنزلة المقوم لا الحكم يعني لا يلزمه تقويمه قنية في باب الاستصناع من
كتاب الاجارة • (سطا) لا استصناع جائز استصناعا وهو مواعدة عند بعضهم فاذا اجاز وسلم
بصير يباع بالتمام والصحح أنه عقد والصانع اذا قبض الثمن يملكه قبل العمل ثم لا يصالح أن
لا يصنع وله أن يشتري المشروط وسلم والمستصنع لا يجبر على اعطاء الثمن وان شرط التجمل
والصانع أن يبيعه قبل أن يراه المستصنع لانه ملكه ولم يقع العقد عليه بعينه فان رآه ورضي
به لم يكن له بيعه ويطل الاستصناع بموت أحدهما وما لا تعامل فيه لا يجوز الاستصناع فيه
من حاشية القنية • وفي الكافي والصحيح أن المستصنع الخيار في الخامس والعشرين من
الفصولين • دركشي استصناع روابو ديانى اگر انجاستعامل هست بود و اگر نه (١) من اجارة
القاعدية • الاستصناع جائز في كل ما جرى التعامل فيه كالقنطرة والخف والوانى المتخذة من
الصفر والفضة وما أشبه ذلك استصناعا ولا يجوز فيما لا يجري التعامل فيه كالتياب وما أشبه
ذلك وفي الجامع الصغير صورته أن يجي انسان الى آخر فيقول خرزلى خفاصفتك كذا بكذا
درهم وسلم لجميع الدراهم أو لا وسلم أو لم ببعضه • وفي الكافي بصح السلم والاستصناع في
نحو خف وطشت وفي الكافي ان استصنع من ذلك في شئ بغير اجل صح استصناعا فانارخانية
في الفصل الخامس والعشرين من البيع • دفع الى اسكاف درهمين على أن يخرزله من جلد
اعطاء خفين بنطين من عنده (٢) يجوز للتعامل والقياس أن لا تجوز كالواعظ الخياط ثوبا
على أن يحمشوه (٣) بطلن له بكذا لانه اجارة في بيع (٤) وعن محمد دفع ظهارة الى خياط على
أن يكون منه القطن (٥) بصح كافي الخف فجعلت المسئلة على روايتين ولو على أن الظهارة
منه لا يصح على الروايات كلها لانه لا تعامل ثم أن محمدا جوزه هذا بالرؤية النعل والبطانة
جلا على نعل (٦) يليق بالجلاد وكذا الوشرط أن يخرزله خفه أربع قطع أو أن يرفع ثوبه • وفي
نوادير ابن جماعة شرط الارادة فاذا في الرقع والخف روايتان لانه جعل هذا تعبلا لم عمل فتعتبر
العادة فيه وكذا الواعظ خرقه على أن البطانة والخشوم من عنده ليجعلها له قنطرة وكذا
لو دفع الى نذاف قبالة ليند عليه من قطعه كذا بكذا ولم يبين الاجر من الثمن صح للتعامل
في الخامس من اجارة العزاية • قال الخياط استأجرتك لتخيط نخاطه غلامه استحق الاجر
وان قال يند نفسك لا يستحق برأية في أوائل الاجارة • وفي التوازن مثل أبو بكر عن رجل
دفع الى الخياط ثوبا ليخيطه قبالة أو جبة ولم يشارطه الاجر فلما فرغ منه اعطاه صاحب الثوب
زيادة على أجر مثله هل تطيب له تلك الزيادة في قياس قول أبي حنيفة تطيب له وفي قياس قول
أبي يوسف ومحمد ان كانت الزيادة أكثر من أجر مثله مما لا يتغابن الناس بمثله لا تجوز قال الفقيه
أبو الليث عندي أن الزيادة جائزة في قولهم جميعا وفي الكبرى وبه يقتضى تانارخانية في أوائل
الاجارات (٧) • استعمل صانعا بلا شرط الاجر كالحمال والخياط والصباغ والقصار والسماير
ان كان معروفًا أنه يعمل بالاجر يجب الاجر والا فلا منية المفق في الاجارة • استأجر أجيرا شهرا
ليعمل له كذا لا يدخل يوم الجمعة فيه للعرف وابتداءه من صلاة الفجر خلاصة في الخامس من

(ترجمة)

(١) هل يجوز الاستصناع في السفنة
أولان كان هنالك تعامل بذلك يجوز ولا
فلا اه

(٢) ويطنها ووصف له البطانة والنعل
فهو جائز استصناعا كذا في التانارخانية
هـ

(٣) ويطنه من عنده كذا في الخلاصة
هـ

(٤) غير عبارة الخلاصة وفي الخلاصة
وقع هكذا وان كان هذا ينافي اجارة عند
(٥) وقال بطنها من عنده فهو جائز كذا
في الخلاصة والتانارخانية هـ

(٦) وبطانة كذا في الخلاصة والتانارخانية
هـ

(٧) وفي الحادى والعشرين من اجارة
الذخيرة تفصيل وكذا في المبسوط في باب
الرجل يستصنع الشئ هـ

الاجارة • اذا استأجر رجلا يبنى له في هذه الساحة بيتين ذوي سقفين أو ذوي سقف واحد وبين طوله وعرضه وفارسيته يشكركردادن ذكر في قنأوى أبي الليث أنه لا يجوز وينبغي أن يجوز اذا كان بالآلات المستأجر للتعامل من اجارات التانارخانية في الفصل الرابع والثلاثين •
 تقبل من رجل بناء حائط بلبن وطين من عند الباني فسد فان بنى بطر الى قيمة اللبن والطين يوم الخصومة مثلان قيمتهما ثلاثين يقوم الحائط مبنيا مثلا يقوم بأربعين علم أن قيمتهما ثلاثون وقيمة أجرة البناء عشرون (١) فيلزم قيمتهما وأجر مثل البناء لا يتجاوز عشرة برزانية في الخامس من الاجارة • واذا دفع الى رجل أرضا يضاء على أن يبنى فيها كذا وكذا يتا وسمى طولها وعرضها وكذا كذا حجرة على أن ما بنى من ذلك فهو بينهما نصفان فبنى فيها كما شرط فهو فاسد لانه أمره أن يجعل أرضه مساكن بالآلات نفسه فيكون مشتركا بالآلات وهي مجهولة وقد جعل العرض نصف ما يعمل بنفسه من المساكن وذلك فاسد ثم جيع ذلك لرب الأرض وعليه للباني قيمة ما بنى لانه صار قايضا له بحكم العقد الفاسد فان بناء الفير له بأمره كبنائه بنفسه فعليه ضمان القيمة لما تعذر رد العين باعتبار أنه صار وصفا من أوصاف ملكه وللعامل أجر مثل عمله مما عمل لانه أقام العمل له وقد استغنى من عمله عوضا فاذا لم ينل ذلك استوجب أجر المثل في باب مضاربة العروض من المبد وطلسر خسي (٢) • اليهود اذا استأجروا مسلما يبنى لهم ككنيسة أو النصراني يبنى لهم بيعة فان الأجر يطيب له وكذا اذا استأجر رجلا لينحت له طنبورا أو بر يطا يجب الأجر ويطيب له الا أنه آثم به لانه اعانة على المعصية خلاصة في العاشر من الاجارة • واذا استأجر مسلما لعمل خيرا ولم يقل يشرب أو قال يشرب جازت الاجارة في قول أبي حنيفة خلافا لهما وكذلك اذا استأجر الذمى من المسلم يتالي بيع فيه الخمر جازت الاجارة خلافا لهما ولو استأجر مسلما ليرعى له خنازير يجب أن يكون على الخلاف كما في الخمر ولو استأجر لبيع له ميتة لم يجز واذا استأجر الذمى من المسلم دارا يسكنها فلا بأس بذلك وان شرب فيها الخمر أو جسد فيها أصليا أو دخل فيها بالخنازير لم يلحق المسلم في ذلك شيء وكان بمنزلة ما لو أجرة دار من فاسق تانارخانية في نوع في الاستئجار على المعاصي • ولو أظهر المستأجر في الدار شيئا من أعمال الشر كشرب الخمر أو كل الربا والزنا واللواط فانه يؤمر بالمعروف والنهي عن المنكر ولا للغير أن يخرجوه من الدار وكذا لو اتخذ داره مأوى للصومس وان ارتدوا العباد بالله لا تنسخ الاجارة فاضحيان في فصل فيما ينقص الاجارة من كتاب الاجارة • وفي الجواهر ان رأى السلطان أن يخرج منه فاعل وقال ابن حبيب المالك لو أظهر الفسق في دار نفسه ولم يمنع عنه بالامر بالمعروف وبقول دارى أقر فيها ما شئت تباع عليه داره جبراً وقهراً من لسان الحكماء في الثامن عشر • رجل أظهر الفسق في داره فينبغي أن يهبطه الناس أو لا يلبسوا له عذر فان انكف لم يرض له لانه ترك وان لم ينكف فالامام بالخيار ان شاء حبسه وان شاء أذبه • باطوان شاء أن يهبطه عن داره لان الكل يعلم تعزير له من الواقعات الحسامية في الصكر ارامية بعلامة الدين • اعتاد الفسق بأنواع الفساد بعدم علمه بئنه منية المفتي من الجنائيات في مسائل مشتمكة بين الجنائيات والحدود • الاجارة اذا وقعت على العين لا تجوز فلا يصح استئجار الآجام والحياض أصيد السمك

(١) وقع في نسخ البرزانية عشرون والظاهر الموافق للاصل عشرة عشر
 (٢) وفي جامع الفهمولين تفصيل في أحكام العمارة في مثل الفير من الفصل الرابع والثلاثين

أو رفع القصب أو قطع الخطب أو لسقى أرضه أو غنمه منها وكذا الجارة المرعى والحيلة
في الكل أن يستأجر موضعا معلوما لعطن أى لسقى الماشية وبيع الماء والمرعى وانما يحتاج
الى إباحة ماء البئر والعين إذا أتى الشرب على كل الماء بحيث يفتى الماء والأفلا حاجة الى
الاذن إذا لم يضرب بحريم البئر والنهر برزازية في الأعمال التي لا تصح الاجارة بها أو تصح من
كتاب الاجارات • إذا كانت لرجل أرض فيها مراعى فأجر مراعيها أو باعها كل سنة بشئ
مسمى يرعى فيها غنما سمى لم يجز ولو أخذ من هذا شيا فأجره ثم باعه جاز وكذلك مراعى
الجبال والبرية ولو أن رجلا زرع قصبلا في أرضه ثم أبره من رجل يرعى فيه غنمه أو دابته
كان باطلا وعليه قيمة ما رعاها غنمه أو دابته من ذلك كفا في الحاكم الشهيد من كتاب
الشرب • وأجرة العقار قبل القبض قبيل على الخلاف وقيل لا تجوز بخلاف
(١) من المحيط للإمام السرخسي في باب التصرف في المبيع قبيل القبض • المودع
إذا شرط الأجر للمودع على حفظ الوديعة صح ولو شرط للمرته من على حفظ الرهن
لا يصح الغاصب إذا أودع الموصوب عند رجل وشرط له الأجر على حفظه أفتوا بأنه يصح
في فتاوى الخلاصة ذكر في فصول الاستر وشئ خلافا وقال يجب الأجر عند البعوض وعند
بعضهم أن علم أنه موصوب لا يجب وإن لم يعلم يجب مجمع الفتاوى في الوديعة • وكله بقبض
وديعة وسعى له أجر على أن يأخذ ربا في جاز لا لودينا إلا أن يوقت له وقتا جامع الفصول
في أحكام الوكلاء • وتجوز الاجارة بقبض الوديعة بدون ذكر المدة ولا تجوز الاجارة
للتقاضي والخصومة الا ببيان المدة (٢) وجيز في باب الوكالة في العقود من كتاب الوكالة •
ولو استأجر رجلا للتقاضي ديونه ان ينزل في وقتنا جازوا فلا وكذا الخصومة فاضحيان
في الاجارة الفاسدة من الاجارات • (ج) أجرة الأديب والحنان في مال الصبي إذا كان له
مال والافعل آية وأجرة القابلة على من دعاها من أحد الزوجين ولا يجبر الزوج على استئجار
القابلة لأنها كالطبيب ولا يجب أجر لطبيب عليه (مح) وأجرة سجان مجن القاضى
لا تجب على المحبوس (ظت) قيل في زماننا أجرة السجان تجب على رب الدين لأنه يعمل له
(عن) سفينة موقرة أمسكت وشاف ركابها الفرق فخرج بعضهم واستأجر سفينة فنقل
بعض الاحمال والركاب حتى خفت وبرت وكان الركاب راضين بما فعل فالأجرة على
المستأجر والموافقة أولى قنية في باب من تجب عليه الأجرة • أكثر أهل السوق إذا
استأجر حارسا وكره الباقرن جاز وتؤخذ الأجرة من الكل وكذا إذا استأجر رئيسهم وكره
الباقرن جاز (٣) تنه برهانية في الأعمال التي تصح الاجارة لها وكذا في الذخيرة في الرابع
والعشرين من الاجارة • وذكر في التجريد البرهاني ليس على المستأجر رد المستأجر على
المالك وعلى الذي أجر أن يقبض من منزل المستأجر فان أمسكها وهلك لم يضمنه وليس
هذا كالعارية فان استأجر الى موضع من المهر ذاهبا وجائيا فعلى المستأجر أن يأتي بهذا
ذلك الموضع الذي قبض فيه فان أمسكها في بيته ضمن ولو قال المستأجر أنا أركب من هذه
الموضع وأرجع الى منزلي فليس على المستأجر أن يردّها الى منزل المؤجر • هذه الجملة
في التجريد فصول عمادى في الفقه الثاني والعشرين من الاجارة • وفي يوع أجناس

(١) والأصح أن الاجارة لا تصح انفا
وعليه الفتوى كذا في الكافي •
(٢) لأن قبض الوديعة والائتمان بهما
معلوم لا يطول بخلاف الخصومة والتقاضي
لأن ذلك يصر ويطول فان وقت لذلك
وقتا جاز والا لا كذا في التوكيد
بالخصومة من الخاتمة •
(٣) مثل إذا استأجر شيخ السوق رجلا
ليحرس الحوائث في السوق ويغلق بابها
بأجرة معلومة هل تكون الأجرة على أصحاب
الحوائث سواء رضوا بذلك أم لم يرضوا أم
على المستأجر أجاب الأجرة عليهم ان رضوا
أو كرهوا كذا في فتاوى ابن نجيم •

الناطق قال أبو حنيفة كل شيء له مؤنة فإذا أجزأ وانقضت مدة الاجارة كرهى البعد على أن يضمن فعلى الأجير الرذوع عليه أخذه وليس على المستأجر رذوعه وما لا حمل له كالتياب والداية على المستأجر رذوعه من المحل المزبور • رجل استأجر دابة أو عبداً فان مؤنة الرذوع الفراغ على صاحب الدابة والعبد وكذا مؤنة رذوع الرهن تكون على الرهن ومؤنة رذوع الدابة على صاحبها ومؤنة رذوع المستعار على المستعير ومؤنة رذوع الغاصب على الغاصب وكذا مؤنة رذوع المبيع يباعها فاسد ابعدها ففسخ تكون على القابض قاضيهان في اجارات الدواب • استأجر مكارياً يحمل على دابة حملاً أو حلاً ليجعله على ظهره أو على دواب المستأجر فالحمل والحملان يجب على المستأجر أو الأجير يعتبر فيه العرف ولو طلب من المكارى أن يدخل بيته يعتبر فيه العرف ولو طلب من المكارى أن يصعد به السطح لا يلزم عليه الا اذا شرط وفى الذى يحمل على ظهره عليه أن يدخل به البيت ولا يلزمه اصعاد السطح استأجر فسطاطاً فالاداء على المستأجر والاطناب على المؤجر وفى استئجار الطاحونة فى كرى نهره يعتبر العرف وادخال المتاع فى السفينة ووضعه عندها على صاحب المتاع من اجارة الغزاية • اخراج الطعام من السفن على المشتري من يورع فيض الكركى • رجل استأجر دابة بعينها ليضع عليها حملاً معلوماً سمى الى موضع كذا فأراد المكارى أن يضع عليه مع ذلك شيئاً من عند نفسه كان للمستأجر أن يمنعته فان وضع المكارى ذلك وبلغت الدابة الى ذلك الموضع كان على المستأجر جميع الاجر المسمى وليس هذا كصاحب الدار المستأجرة اذا شغلها بمتاع نفسه قاضيهان قبيل الاجارة الفاسدة • المستأجر اذا أخذ منه الجارية الرائية على الدور والحوائث يرجع على الأجير وكذا الاكار فى الارض وعليه الفتوى قنية فى أواخر الاجارات • تكارى دابة من بغداد الى الكوفة فعليه نقد بغداد وعلف الدابة على الأجير تكارى دابة بغير عينها الى موضع فتحت وضع فعليه أن يأتى بدابة أخرى وان كانت الدابة بعينها فليس له أن يطالب بها وجيز فى باب اجارة الدواب • وان كان المستأجر استأجر دابة بعينها كان للمستأجر الخيار ان شاء انقض الاجارة وان شاء تبرص الى أن تقوى الدابة قاضيهان فى آخر اجارة الدواب • استأجر للعمل فله أن يركب ولوللركوب ليس له أن يحمل ولو حمل لا يستحق الاجرة ويضمن بهلاكه جامع الفصولين فى ضمان المستأجر • استأجر داراً قبضها ثم أعارها من الأجير قال أبو بكر البلخى لا يقطع الاجر عن المستأجر وذكر فى المتن أن المستأجر اذا أعار من الأجير كان ذلك نقضاً للاجارة وكذا لو استأجر داراً بغير عينها ثم أعارها من الأجير كان نقضاً للاجارة الاولى والصحيح أن الاجارة والاعارة لا تنكروا فى نقضها ولكن لا يجب الاجر على المستأجر مادام فى يد الأجير قاضيهان فى فصل فيما يجب الاجر على المستأجر وفيما لا يجب من الاجارات • استأجر عبداً للخدمة له أن يؤجر من غيره كالأمر لان العبد عاقل لا يتقادر زيادة خدمة غير مستفقة ولو استأجر دابة أو ثوباً ليس له أن يؤجرها من غيره من اجارات القنية • رجل استأجر دابة وقبضها كان له أن يؤجرها ويغيرها ويودعها هكذا قال فى الكتاب وهذا مما يستقيم فيما لا يتفاوت فيه

الناس أما إذا استأجرها لركوب نفسه ليس له أن يركب غيره فاضيقان في الاجارة • أجرة
 المستأجر بأكثر مما استأجره لا يطيب إلا أن يزيد في المستأجر شيئاً فتكون الزيادة بمقابلته برأية
 في آخر مسائل تسليم العقود عليه من كتاب الاجارات • وفي فتاوى الصيرفي
 المعروف بـأهرو الاجرة في الاجارة الفاسدة على قول الامام الشافعي لا تطيب وعند
 المتأخرين تطيب وهو الأصح من فتاوى الصوفية • استأجر داراً اجارة فاسدة وقبضها
 ليس له أن يؤجرها ولو أجزها له أجز المثل فلا يكون غاصباً وللاقول أن ينقض هذه الاجارة
 (١) برأية في مسائل الشيوع في الفصل الثاني من كتاب الاجارات • والمستأجر اجارة
 فاسدة وأجز من غيره اجارة صحيحة يجوز في الصحيح وقيل لا يملك واستدلوا بما ذكر
 في الاجارات دفع اليه دار السكنى ويرتھا ولا أجز له وأجز المستأجر من غيره وانهم من
 سكنى الثاني ضمن اتفاقاً لانه صار غاصباً أجابوا عنه بأن العدة في تلك المسئلة اعارة
 لا اجارة لان ذكر المرتبة على وجه المشورة لا الشرط من المحل المزبور • (مح) قيل للمستأجر
 فاسداً أن يوجره من غيره اجارة صحيحة استدلالاً بما ذكر دفع يثا الى رجل ليسكنه
 ويرتھا ولا أجز له فاجره هذا من آخر اجارة صحيحة فخر من سكنى الثاني ضمن الثاني نقضه
 ويكون الثاني بمنزلة الغاصب ولو كانت الاجارة الثانية صحيحة لم يكن بمنزلة الغاصب
 وقيل لا يملك اجارة صحيحة لكن لو أجز يستحق الاجر كغاصب وقيل يملكها بعد قبضه كمشتر
 فاسد له البيع جائزاً وهو الصحيح إلا أن للمؤاجر الاقول نقض الثانية بخلاف البائع فاسداً
 اذا اجارة فاسد بعذر لا البيع ولا يملكها في مسئلة المرتبة اذا المرتبة ثمة على وجه المشورة
 لا على وجه الشرط فكان عارية والمستأجر لا يملك الاجارة في الفصل الثلاثين من الفصولين •
 وكما يجب الاجر باستيفاء المنافع يجب بالتفكر من استيفاء المنافع حتى ان من استأجر داراً
 أو حانوتاً مدة معلومة ولم يسكن فيها في تلك المدة مع تملكه من ذلك يجب الاجر اذا كانت
 صحيحة ولو لم يتمكن من السكنى بأن منعه المالك أو أجنبي لا يجب الاجر بحيطرهما في
 في الفصل الثاني من الاجارة • التفكر من الانتفاع يوجب الاجر الا في مسائل الاولى
 اذا كانت الاجارة فاسدة فلا يجب الا بحقيقة الانتفاع كما في فصول العمادى وظاهر ما في
 الاسعاف اخراج الوقت فقبض اجرة في الفاسدة بالتفكر (٢) الثانية اذا استأجر داراً
 للركوب خارج المصر فقبضها عنده ولم يركبها فلا أجر كما في النامية بخلاف ما لو استأجرها
 للركوب في المصر فقبضها ولم يركبها الثالثة استأجر نوياً كل يوم يدانق فأمسكه سنين من
 غير ايسر لم تجب اجرة ما بعد المدة التي لو ايسر التفرق كما في الخلاصة ويفرع على الثانية أنها
 لو هلك في زمان امساكها عنده بضعها لانه لما يجب الاجر لم يكن مأذوناً في امساكها
 بخلاف ما اذا استأجرها للركوب في المصر فلهك بضمها امساكها كما في فروق الكرايمى
 أشباه في أوائل كتاب الاجارة • ولو استأجر داراً يوماً لم يركبها في المصر فقبضها في بيته
 ولم يركبها حتى مضى اليوم لم يركبها في الانتفاع في المدة في مكان أضيق اليه العقد
 وهو المصر ولو استأجرها ليركبها خارج المصر والمسئلة بحالها لم يجب الاجر لانه قد المكان
 اذا لا يمكن الركوب خارج المصر والداية في بيته فلو ذهب بها الى ذلك المكان بعد مضى المدة

(١) سئل عن استأجر داراً أو أرضاً مدة
 معلومة ثم أجز بعد ذلك من آخر قبل التسليم
 واذنه أن يسلم هل تصح الاجارة أم لا أجاب
 لا تصح كذا في فتاوى ابن نجيم •
 (٢) أى على قول المتأخرين وأما على قول
 المتقدمين فلا يجب الا بحقيقة الانتفاع
 كما في الاسعاف •

ولم يركبهم يلزمه لفقد المدة جامع الفصولين في الثلاثين • شرط أن العبد المستأجر إذا مرض ينقضي تلك الأيام بعده أو أن لم يبلغ بالديانة اليوم إلى مكان كذا فلا أجر أو أن بداله الرجوع في الطريق يعطى الأجر تاماً أو أن سكن في الدار يوماً ثم خرج يؤدى الأجر تاماً فالأجرة فاسدة في الكل ويلزم أجر المثل وكذا شرط علف الدابة على المستأجر وإن لم يعلف حتى ماتت لا يضمن لأنه ليس عليه • وكذا شرط رد العين الذي له حمل وموئنة على المستأجر لا يصح • وكذا شرط الضمان أن هلك أو تعيب أو شرط أنه إن نابت فاقبسة فلا أجر بزانية من مسائل الأجرة على شرط في التاسع من الأجارات • استأجر حجاراً إلى قرية ذاهباً وجائياً على أن يرجع في يومه فلم يرجع فيه ورجع في الغد عليه نصف الأجر لأنه ذهب للرجوع إذ خالف فيه فيضمن لو تلف (١) فصولين في ضمان المكاري • استسكى دابة بأربعة دراهم على أن يرجع في يومه فلم يرجع إلى نسخة أيام أو أكثر يجب عليه درهمان أجر الذهاب لأنه خالف في الرجوع خزانه المفسر في أجرة الحيوان • وفي النوازل أجر تنك دابتي هذه غداً درهم ثم أجزها اليوم من آخر بدرهمين (٢) إذا جاء غداً فله مستأجر الأول نقض الأجرة في قول نصير وقال أبو الليث ليس له النقض وهو رواية عن علمائنا وعليه الفتوى بزانية في الثاني من الأجارات • استأجر حافوناً ليتجر في السوق ثم كسد السوق حتى لا يمكنه التجارة فله فسخ الأجرة لأنه عذر وقيل لا قنية في باب العذر من الأجرة • رجل أجز أرضاً والمستأجر يحترق الأرض فحرقها بظاهرها والمالك لا يدر على دفعه فإن هذا عذر في فسخ الأجرة لكن الحاكم يفسخها (٣) جواهر الفتاوى في الثاني من الأجارات • وإن اشترى منزلاً فأراد التحول إليه لم يكن عذراً فاضحاً فيما تنقض به الأجرة • اعلم أن الانتقال من البلدة عذر في فسخ الأجرة إلا أن هذا العذر من الذهاب مع رجوعه محتمل يحتمل أنه كان للذهاب إلى حيث أظنه ويحتمل أنه كان للعبه في فسخ الأجرة فكان الموضع موضع التهمة فيحلفه بآله أن خرجت وأنت تريد الذهاب إلى حيث أظهرت (٤) تنقض به عذره في مسائل العذر من الأجرة • إذا زعم المستأجر أنه يريد السفر وأراد نقض الأجرة بعذر السفر فالقاضي لا يقبل قوله بدون البيعة ولكن سأل مع من يريد السفر والخروج وإذا أخبر بذلك سأل رفيقه حتى يخرجون وإن فلا فاهل يخرج معكم وهل استعد للخروج فإن قالوا نعم تحقق العذر ويجب الفسخ محبط به في الفصل الثامن من كتاب القضاء • رجل أجز داره من آخر ثم أراد أن ينقض الأجرة ويبيع الدار بسبب نفقته ونفقة عياله ~~لأنه~~ كونه معسر لذلك معين المحكام وكذا في فصل فيما يتعلق بكتاب الأجرة من مشتمل الأحكام نقلنا عن مجمع الفتاوى • (ب) الطريق في فسخ الأجرة لاجل الدين أن يبيع الدار المستأجرة أو لاجل الدين ثم المشتري يطلب تسليم الدار فيقول الأجر التسليم غير واجب على • لأنها في أجرة فلان بن فلان فيحكم القاضي ببيعة البيع (٥) وتنسخ الأجرة ضمناً قنية في الأجرة في باب العذر • رجل أجز داره من رجل عشر سنين ثم أقر على نفسه بالدين وليس له مال سوى الدار فإن أبا حنيفة قال يبيع القاضي الدار أقضائه ويطلق الأجرة كالأوثان بالبيعة قاعدية قبيل كتاب القضاء •

(١) لأنه خالف فصار تمامه في الرجوع كذا في تهذيب الوقعات في المسائل المنفرقة من آخره •

(٢) العبارة في النوازل ثم أجزها اليوم إلى ثلاثة أيام •

(٣) سئل عن استأجر شيئاً فغصب منه هل له فسخ الأجرة أم لا أجاب نعم له فسخ الأجرة • سئل عن رجل استأجر أرضاً ليزرعها مدة معلومة ثم بدله أن يترك الزرع أصلاً هل له فسخ الأجرة أم لا أجاب نعم له فسخ الأجرة بذلك كذا في فتاوى ابن نجيم من الأجرة •

سئل إذا حصل بالدار المستأجرة عيب ينشر بالسكنى هل للمستأجر الفسخ بحضرة المؤجر أم بغيره أجاب ليس له الفسخ بغيره • كذا في فتاوى ابن نجيم من الأجرة •

(٤) قال المستأجر أريد السفر وأنكر الأجر حلف المستأجر على أنه عزم السفر ذكره الكرخي في شرح القدوري كذا في البرازية •

(٥) إنما احتاج إلى حكم القاضي لأنها خلافية •

الاصل أن الاجارة متى وقعت على استهلاك العين بغير عوض كالاستكتاب يقع على استهلاك
 السكاغد والحجر وصكرب الارض في المزارعة اذا كان البذر من قبله فله أن يفسخ الاجارة
 والمزارعة بغير عذر ويخرج على هذا الاصل كثير من الوقعات فيجب أن يحفظ قضية في باب
 العذر من الاجارة • وذكر فيه أيضا الاب والوصى لونا فضا الاجارة يجوز وكذا الوكيل
 بالاجارة اذا ناقض صح أحكام الصغار في مسائل الاجارة • ابر في مرض الموت بأقل من
 أجر المثل يصح من ككل المال لانه يملك الاعارة فهذا أولى برأية في نوع في اجارة الوقف
 من الاجارة • واقعه يكي را مر ذكرت بشكاه دانتز عيني هر ماه يك دسته كاغد موصوف
 واوصافش همه كفت (١) صح اذا العروض تصلح أجرة ولأن السكاغد مثلي فعلى هذا
 ينبغي أن تصح الاجارة ثم اذا كان الاجرة عروضا أو شيئا باشتراط فيه جميع شرائط السلم
 خلافا وفاقا اذا الاجرة نظير السلم فيه توضيحه أن وجوب الثياب دينافي الذمة عرف
 بالشرع بخلاف القياس وانما جاء التمرع به بطريق السلم فيشترط فيه جميع شرائط السلم ولو
 كانت الاجرة حيوئالم يجوز الاعين لانه يجب دينافي الذمة بدلا عما هو مال جملة (٢)
 في السابع عشر من الفصولين • (تنبيهات) الاول قواهم في الزرع بعد انقضاء مدة الاجارة
 يترك بأجر المثل معناه بالقضاء أو الرضا والافلا أجر كما في القضية الثاني اذا وجب أجر المثل
 وكان هنالك مسمى في عقد فاسد فان كان معلوما لايزاد عليه وينقص منه وان كان مجهولا
 وجب بالغام بالغ الثالث يجب أجر المثل من جنس الدراهم والدنانير الرابع اذا وجب أجر
 المثل وكان متفاوتا منهم من يستقصي ومنهم من يتساهل في الاجر وجب الوسط حتى لو كان
 أجر المثل اثني عشر عند بعضهم وعند البعض عشرة وعند البعض أحد عشر وجب أحد
 عشر بخلاف التقويم ولو اختلف المقومون في متهلك هكذا (٢) وجب الاخذ بالاكثر
 ذكره الاقطع انما ليس أجر المثل في الاجارة الفاسدة يطيب وان كان البب حراما أشياء
 في الفن الثالث ملخصا • رجل استأجر دارا أو دابة أو عبدا ولم يتصرف المستأجر بعد
 حتى اختلفا فقال المستأجر ان الاجرة خمسة دراهم وقال الا بر عشرة دراهم فانهما يتصالحان
 وأيهما نكل لزمه دعوى الآخر ويدأبمين المستأجر فاذا اختلفا فصح القاضي العقد بينهما
 وأيهما أقام البينة قبل يئته وان أقاما بقضية بيينة الاجر لانه يثبت حق نفسه وكذا
 لو اختلفا في المدة أو في المسافة فقال المستأجر أجر ثني شهرين بعشرة دراهم وقال الا بر لابل
 شهر واحد بعشرة دراهم أو قال المستأجر أجر ثني الدابة الى الكوفة بخمسة دراهم وقال
 صاحب الدابة لابل الى القصر بخمسة دراهم فهذا وما لو اختلفا في الاجر سواء الا أنهم
 لو اختلفا في المسافة أو في المدة يدأبمين الاجر وأيهما أقام البينة قبل يئته وان أقاما جميعا
 في المسافة والمدة يقضى بيينة المستأجر كما لو اختلفا في المبيع فقال البائع بعثك هذا العبد
 بألف درهم وقال المشتري هذا العبد وهذا العبد الاخر بألف درهم وأقاما البينة فانه يقضى
 بيينة المشتري وان اختلفا في الاجر والمدة جميعا أو في الاجر والمسافة جميعا فقال الا بر
 اجر ثني الى القصر بعشرة دراهم وقال المستأجر لابل الى الكوفة بخمسة دراهم فانهما
 يتصالحان واذا اختلفا بفسخ العدة بينهما وأيهما أقام البينة قبل يئته وان أقاما بقضية

(ترجمة)

(١) نصب رجلا ليحفظ له عينا وجعل له
 كل شهر دستا من الورق الموصوف وذكر
 أوصافه

(٢) أعني شهداثنان أن قيمته عشرة وشهد
 اثنان أن قيمته أقل يجب الاكثر كذا فيه

ع

بالبنتين جميعا فيقضى بزيادة الأجر بينة الأجر وبزيادة المدة والمسافة بينة المستأجر
وأبهم ما بدأ بالدعوى يحلف صاحبه أولا وهذا إذا اتفقا أن الأجر كله دراهم أو دنانير وان
اختلفا في الجنس فقال الأجر اجرتك الدابة إلى القصر بدينار وقال المستأجر لا بل إلى
الكوفة بعشرة دراهم فانهم ما يتصالحان وأبهم ما نكل لزمه دعوى الآخر وأبهم ما أقام البينة
قبل بينته وان أقام البينة فانه يقضى إلى الكوفة بدينار وخمسة دراهم اذا كان القصر
على النصف من بغداد إلى الكوفة يقضى إلى القصر بدينار بينة الأجر ومن القصر إلى
الكوفة بخمسة دراهم بينة المستأجر ولو استأجر دارا سنة فأدعى المستأجر أنه استأجرها
أحد عشر شهرا بدرهم وشهرا بتسعة دراهم وأدعى الأجر أنه أجرها سنة بعشرة دراهم
وأقام كل واحد منهما البينة على ما ادعى ذكر في المتن عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه
يقضى بينة رب الدار ووجه ذلك أن رب الدار ادعى زيادة الأجر لأحد عشر شهرا فيقضى
بينته وبقي شهرا واحدا فاستأجر أقله بزيادة الأجر هذا الشهر فان شاء صدقه وأخذ وان شاء
كذبه وان اختلفا في هذا الوجه بعد ما مضت مدة الاجارة عند المستأجر أو بعد ما وصل إلى
المكان الذي يدعى إليه الاجارة كان القول قول المستأجر مع عيینه ولا يتصالحان عندهم أما
على قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله فلا ن هذا بغيره ما لو اختلفا في البيع بعد هلاك
السلعة وثمة عندهما لا يتصالحان وأما على قول محمد فلا ن في فصل الاجارة ولو لم يثبت
أحد العقدین فثبت المنفعة مستوفاة بغير عقد والمنفعة لا تقوم بدون العقد فلا يجب شيء
فلا يفيد التحليف أما في البيع اذا اختلفا فلم يثبت العقد في العين مقبوضا بغير ثمن وقد يجوز
عن ردة بغير ثمن قيمته وان اختلفا في الأجر بعد ما مضى بعض مدة الاجارة أو بعد ما سار
بعض الطريق فانهم ما يتصالحان واذا اختلفا تنسخ الاجارة فيما بقي ويكون القول قول المستأجر
في حصة ما مضى فاضحان في فصل اختلاف الأجر والمستأجر من كتاب الاجارة

• (في اجارة الطئر) •

ولو أجر ابنه الصغير ومات الأب لم تبطل الاجارة وكذا لا يبطل استئجار الطئر بموت والد الصبي
من اجارة خزائنه الاكمل قريسا من الاواخر • لا باس أن يستأجر الملم الظئر الكافرة
أو التي قد ولدت من جفور ولا باس أن ترضع المسلمة ولد الكافر منية المفق قبيلا مسائل
استئجار الراعي من كتاب الاجارة • ولو استأجر الرجل امرأته لارضاع ولده من غيرها
جازت الاجارة وكان لها الأجر لان ذلك غير مستحق عليها ديانة واذا استأجر الرجل خادما
امرأته لترضع ولده منها لا يجب الأجر واذا استأجر مكاتبها جاز من اجارة الخماينة في اجارة
الظئر • وان استأجرها لترضع فارضعت بشدي جارية مستحق ولو شرط عليها أن ترضع
بنفسها اختلف المشايخ والاوجه أن تسحق منية المفق في مسائل تسليم المعقود عليه من
كتاب الاجارة • استأجر ظئرا لترضع ولده بنفسها فأرضعته بشدي جارية اختلفوا فيه
والاصح أنهم تسحق الأجر فاضحان قبل الاجارة الفاسدة • ولودفعت الظئر الصبي إلى
جارية لترضعه فلها الأجر بخلاف ما اذا أرضعته بلبن البقرة أو الشاة (١) فيض تركي
في نوع اجارة الطئر من كتاب الاجارات • وفي المحيط القياس في اجارة الطئر أن لا تجوز كما اذا

(١) كذا في كثير من الكتب المعتبرة وفي
بعض المعتبرات خلافه

(١) وان كان مجبه ولا لعرف كذا في الاشياء في قاعدة العادة محكمة **بمد**
 (٢) وان كان العرف بين الناس أن الظئر ترضع الصبي في منزل الأب (لهذا ذلك كذا في الخلاصة في السابع من الاجارة **بمد**)
 (٣) ولا عبرة للمدة فيه ولا يجب له الاجرة الا بالعمل كذا في العتابة **بمد**
 (٤) لانه أمين فلا يضمن الا بامتنع به الامين والمودع وهو التعدي والتقصير وعليه قول البرازي في المتفرقات اما هلك بصدقه أو قصر في حفظه **بمد**
 والمراد بالتعدي في هذا الباب هو الاستهلاك وجناية اليد ومن التقصير هو التقصير في الحفظ وهذا القيد انما هو على مذهب الامام **بمد**
 (٥) وفي كل موضع هلك بأمر عكس الضرر عنه وقيل في جوابه لا يضمن فهو على مذهب أبي حنيفة ولو قيل يضمن فهو على مذهبهما فعلى ما اختاره المتأخرون ينبغي أن يفتى بالضمن بالنصف ولا يفتى بما يفهم من ظاهر الجواب فليست **بمد**
 (٦) القاضى بأمر بالصلح ولا يفتى وان طلبوا التضاء كذا في شرح الهداية للحدادي **بمد**
 قال نجم الدين الزاهد في شرح القدوري قد أدركت مشايخنا بحججنا ووزم وقتاوى ائمة بخارى في مواضع الخلاف في الاجير المشترك متفقة على أنه يصلح بينهم بالنصف الضمان كذا نقل من المنية الكبرى **بمد**
 (٧) قال (ت) وبه نأخذ قال هو عليه قنونا كذا في جامع الفصولين في ضمان الاجير المشترك **بمد**

استأجر بقره لي شرب لبنها وفي الاستحسان تجوز لقوله تعالى فان أرضعن لكم فانهن أجورهن الآية وهذا العقد لا يرد على اللبن بل على التريفة فدخل اللبن تبعاً كما اذا استأجر وزناً ليكتب له فليطبخ يدخل في الاجارة تبعاً ولو ضاع الصبي من يد الظئر أو وقع فحالت أو مرق شئ من حلي الصبي أو ثيابه فلا ضمان على الظئر وطعام الظئر وكسوتها عليها اذا لم يشترط ذلك في عقد الاجارة أنه على المستأجر وما يضر بالصبي فهو انطروج من منزل الصبي زماناً كثيراً وما أشبهه تمنع عنه وما لا يضر لا تمنع عنه وفي الاصل رجل استأجر ظئراً ترضع ولده بطعامها وكسوتها لمدة او مدة جاز (١) عند أبي حنيفة استحساناً في الظئر وحدها ولها الوسط وعندهما لا يجوز ولو بين جنس الشاب وطولها وعرضها وصفها وبين كيسل الطعام وصفه جاز بالاتفاق وترضع الولد في بيتها الا أن يشترط الارضاع في منزلهم (٢) فان ذكر المدة فمقتضى ذلك الولد بعد سنة فلها من الاجر بحسب ذلك من المحل المزبور • ولزوج الظئر ان يطل الاجارة ان فعلت بغير اذنه سواء كانت الاجارة قسبته أو لا فلو انقضت مدة الاجارة وقد آلفها الصبي بحيث لا يأخذ الصبي ثدي القير ان كانت معروفة بالظئرة لم يكن لها أن تترك الاجارة الا من عذر وان كانت لا تعرف بذلك لها أن تأني والاجنبية والحرم فيه سواء وليس لهم أن يخرجوها من غير عذر والعذر أن لا يأخذ الصبي ثديها أو يقي لينها أو حبلت أو ظهرت سارقة أو ظاهرة الضبور أو مبيته الخلق أو بذيبة اللسان أو أرادوا سفرها ولا يخرج معهم والعذر من جهتها أن تعرضت أو لم يرض زوجها من المحل المزبور

• (في ضمان الاجير المشترك والخاص) •

اختلفت عبارة المشايخ في هذا الفصل بينهما بعضهم قالوا الاجير المشترك من يستحق الاجر بالعمل لا بتسليم نفسه للعمل (٣) والاجير الخاص من يستحق الاجر بتسليم النفس وبعضهم المدة ولا يشترط العمل في حقه لاستحقاق الاجر وبعضهم قالوا الاجير المشترك من يتقبل العمل من غير واحد والاجير الخاص من يتقبل العمل من واحد محيط برهات في الفصل الثامن والعشرين من الاجارات • الاجير الخاص لا يضمن ما هلك في يده بلا صنعه أو هلك من هلك المأذون فيه بالاجماع ولا يتخص شئ من أجره والاجير المشترك ضمن ما جنت يده بالاجماع وكذا ما هلك في يده بلا صنعه عندهما لو أمكن التحرز عنه والا لا وقال أبو حنيفة وزفر والحسن رحمهم الله لا يضمن (٤) وهو قياس سواء هلك بأمر يمكن التحرز عنه كسرقه أو غصب أو لا يمكن كحرق غالب أو خارة غالب (٥) وقيل قول أبي حنيفة قول علي رضي الله تعالى عنه وقوله ما قول عمر رضي الله تعالى عنه ولاجل اختلاف الصحابة اختار المتأخرون الفتوى بالصلح على النصف جبراً عملاً بالقولين (٦) وقيل يفتى بقول أبي حنيفة وقيل قوله قول عطاء وطاوس وهما من كبار التابعين وقول أبي يوسف ومحمد قول عمرو وعلي رضي الله عنهم ما به يفتى احتشاماً للعمرو علي رضي الله عنهم ما وصيانة لأموال الناس في الفصل الثالث والثلاثين من الفصولين • وان شرط أن يضمن لو هلك عنده بضمن اتفاقاً كذا في الجامع وذكر في الخاتمة والتممة الفتوى على أنه لا يضمن سواء شرط الضمان أو لم يشترط (٧)

شرح المجمع لابن ملك في أواسط الاجارات • والاجر المشترك لا يضمن عند
 وعند صاحبه يضمن الامن حرق غالب أو غارة غالبية ولو ادعى الرذعي صاحبها فالقول
 قوله عند أبي حنيفة وعندهما القول قول صاحب الثوب خزانة الاكمل في الاجارة •
 هلك الثوب عند القصار بعد الفراغ لأجره لانه لم يسلم العمل ولا يضمن لو بغيره كالأول
 وعندهما يضمن صيانة لاموال الناس وحاصل المذهب أن الواحد لا يضمن ما هلك بالاعتد
 أو بغيره المأذون ولا ينقص شيء من الاجر والمشارك يضمن ما جنت يده اجماعا وما تلف
 لا يضمنه ان بأمري يمكن التحرز عنه يضمن عندهما لا عند الامام وبعض العلماء أخذوا بقولهما
 لانه مذهب عمرو على رضوان الله تعالى عنهما وبعضهم أفتوا بالصالح عملا بالقولين ومعناه
 عمل في كل نصف بقول حيث حظ النصف وأوجب النصف برأية في أول نوع في القصار
 في السادس من الاجارات • وفي غصب فتاوى قاضيان رجل وجه الجارية الى النحاس
 ابيهما فبعثتها امرأة النحاس الى حاجة لها فهرت قال الشيخ الامام أبو بكر البجلي الضمان
 يكون على امرأة النحاس لا غير في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد صاحب الجارية
 بالنحاس ان شاء ضمن النحاس وان شاء ضمن امرأته لان النحاس أجبر مشترك ومذهب أبي
 حنيفة أن الاجير المشترك لا يضمن ما تلف في يده بغيره وعندهما يضمن مجمع الفتاوى
 في الغصب • (فقط) الطمان والبيع والسمار يضمن كل منهم بالخلط الا في موضع يكون
 الطمان مأذونا بخلطه عرفا فصولين في ضمان الطمان من الفصل الثالث والثلثين •
 السمار اذا خلط مال انسان بمال الغير لا يضمن ولو خلط بماله يضمن في السابع والعشرين
 من الفصول العادية • وفي الفتاوى الصغرى لو خلط الراعي المشترك الغنم بغنم غيره
 فالقول في التعيين له مع يمينه وان جهل فهو واستلاك يضمن قيمة الكل ولو ندعته تخاف
 أن يضيع الباقي ان طلبه لا يضمن شرح المجمع في الاجارة • في المبسوط كان الراعي مشتركاً
 فهلك بغيره أو ببيع أو بسقوط من علواً وما أشبه ذلك فقال رب الغنم شرطت عليك أن
 ترعى في مكان كذا وكذا غير موضع رعى فيه وقال الراعي شرطت على الراعي في الموضع الذي
 رعى فيه صدق رب الغنم بالاجماع (١) اذهو المدعى (٢) اذ ثبت ما ليس بثابت وكذا
 لو خاصاً واختلاف على ما مر صدق المالك جامع الفصولين في ضمان الراعي والبقر •
 في فتاوى صاحب المحيط الراعي لو خالف في المكان ضمن ولا أجره ولو سلت يجب الاجر
 استحصانا كذا في الذخيرة جامع الفصولين • من جعل يد الاجير المشترك أمانة كالامام
 صدقه في دعوى الرد والهلاك بالخلف ومن جعل يده ضمان لم يصدق به بل برهان برأية
 في النوع الاول من الحسادى عشر في اواخر الاجارات • قال جون درأجير مشترك فتوى
 بر نصف ضمان بوداكر أجبر كويده عين مستأجر رد كره ام وهو شكر باهلا لشدي صنع من
 سو كند بود بروي ياني اكر كوي بود پس اين فتوى بر قول أبي حنيفة بود لانه في قوله أمين محض
 كالودع والمستعير اكر كوي في ابن بر قول ايشان بود (٣) لانه على قولهما ضمن كالغاصب
 والقابض على سوم الشراء اجاب يفتي في التعليف على قول أبي حنيفة قاعدية في الاجارات
 وكذا في الحائصة في اختلاف الاجير والمستأجر • وفي المحيط النحاس والدلال ونيم بان (٤)

(١) واليمين بينة الراعي كذا في الخزائن
 (٢) قوله بالاجماع اذهو المدعى الخ كذا
 في غالب النسخ التي بأيدينا وفي نسخة
 بالاجماع فيضمن الراعي اذا اذن باستفاد
 من جهته واليمين بينة الراعي حتى لا يضمن
 عند أبي حنيفة اذهو المدعى الخ وليأمل
 اه مصححه

(ترجمة)

(٣) اذا كانت الفتوى في الاجير المشترك أنه
 يضمن النصف ان قال الاجير ردت العين
 المستأجرة والمواجر نكرا وقال هلك بغير
 صنعى هل يلزمه اليمين أو لا ان قلت يلزم
 فذلك على قول أبي حنيفة لانه في قوله أمين
 محض كالودع والمستعير وان قلت لا يلزم
 فذلك على قولهما اه
 (٤) نيم على وزن جيم • في خان وسوق
 ورازستان وبان • في صاحب نيم بان
 خانجي ورازستانجي كذا في نور العين

أجبر مشتركاً لودفع المال الثوب إلى رجل ليراه ويثـ تـريه فذهب به ولم يجد لا يضمن
والجاني والجمال والراعي أجبر مشتركاً وتقليد القصار والتجار وجميع الصنائع أجبر وحده (١)
برازية من كتاب الاجارة • أهل قرية يرعون دوابهم بالنوبة فذهب منها بقرة في نوبة أحدهم
قال ابراهيم ابن يوسف هو ضامن في قول من يضمن الاجبر المشترك وقال أبو الليث عندى أنه
لا يضمن في قولهم جميعاً (٢) وفي الكبرى قال القاضي غفر الله له الصحيح ما قاله ابراهيم بن
يوسف إلا أن الفتوى على أنه لا يضمن الاجبر المشترك إلا ما تلف يصنعه تائماً رخصة في الناصر
والعشرين من كتاب الاجارات في نوع في البقار • ولو استأجر أحدهم في نوبة رجل لا يخرج
بالثيران فضاء نور ان ضاع قبل الرجوع ضمن لا بعده ولا يضمن المستأجر بحال لأن له أن
يحفظ بأجرائه • برازية في ضمان الراعي والبقار من السادس من الاجارة • وللراعي أن يرد
الغنم مع غلامه أو أجيره أو ولده الكبير الذي في عياله إذا رد من الحفظ وله الحفظ يده من في
عياله فله الرد مع من في عياله كودع فلو هلك في يده حاله الرد ولو كان الراعي مشتركاً كبيراً عند
أبي حنيفة مطلقاً وعندهما يضمن لو أمكن التحرز كما لو رد بنفسه ولو خاصاً يبرأ مطلقاً كرده
بنفسه • وشرط كون الراد كبيراً يتدبر على الحفظ لأنه لو كان صغيراً يهجز عن الحفظ يكون
تضييعاً والاجبر يضمن بالتضييع وفاها • وشرط كونه في عياله والا كان هو والاجنبى سواء
وليس له الرد مع أجنبى فكذا من ليس في عياله وذكر الطواويسى للاجبر المشترك أن يرد مع
من ليس في عياله إلا الخاص والخاص مهوريه وجهه أنه سوى بينهما • فقال ليس لهما ذلك
وذكرهم ما في (يد) لو لم يكن الاجبر أو الولد في عياله فلو بعثه يده في يده قال
الطواويسى لو كان البقار مشتركاً ضمن لا لو كان خاصاً وقال مهوريه ضامناً (شى) قال
الطواويسى ضمن لو خاصاً لا لو مشتركاً جامع الفصولين في ضمان البقار • بقار يحفظ
بأجر فترك البقر عند رجل ليحفظها ورجع هو إلى القرية ليخرج منها ما يتخلف منها • والحاجة
نفسه فضاء بعض ما كان خارجاً قالوا ان لم يكن الحافظ في عياله ضمن والا فاضمان
في ضمان البقار والراعي من كتاب الاجارة • (ذ) أهل قرية عادتهم أن البقار إذا دخل
الشرح في السكك يرسل كل بقرة في سكة ربهما ولا يسلها إليه ففعل الراعي كذلك
فضاعت بقرة قيسيل يبرأ إذا المعروف كالمشروط وقيل لو لم يبعث ذلك خلاً فإيرأ زعم
البقار أنه أدخل البقرة في القرية ولم يجد هاربها ثم وجدها بعد أيام قد نفقت في نهر
الجبانة (٣) قالوا لو كان هربهم أن يأتي البقار بالبقر إلى القرية ولم يكفوه أن يدخل
كل بقرة في منزل ربهما صدق البقار مع عياله إذا جاء بها إلى القرية جامع الفصولين في
الثالث والثلاثين • وفي العدة قرية مرعاهما تلف بأشجار لا يمكن البقار النظر إلى كل
بقرة فضاءت واحدة لم يضمن لأن رعيه فيها رضاهم وانما يضمنون البقار عما في وسعه
والنظر فيها إلى كل الباقورة ليس في وسعه فلا يلزمه فلا يكون تاركاً حفظاً لزمه فلا يضمن
وفي الخاتمة نام البقار فضاء بعضها ان نام مضطجعا ضمن وان جالساً لا إذا غاب عن
بصره وفي الحافظة لا يكون البقار تاركاً كالحفظ ما لم يغيب عن بصره وان كان نائماً
ضماناً فضليه في ضمان البقار • ولا يبرأ البقار تاركاً كالحفظ وان نام ما لم يغيب

- (١) إذا مثل رجل دفع إلى صباغ ثوباً
ليصبغه فجعل الصباغ وحلف ثم جاء بالثوب
مصبوغاً هل يجب الاجرة قال نعم أو لا
فقد أخطأ والجواب أنه لو صبغه قبل
الحدود يجب الاجرة وان صبغه بعد الحدود
فصاحب الثوب بالخيار ان شاء أخذ
الثوب وأعطى ما زاد الصبغ فيه وان شاء
تركه وضمنه قبة الثوب أي ضرر صار كن
صبغ ثوب رجل بغير إذنه من صير
النوازل •
- (٢) قال الفقيه أبو الليث لا يضمن هذا
الرجل عند الكل لأن هذا ليس باجارة بل
إعانة كذا في الخاتمة •
- (٣) قوله في نهر الجبانة في نسخ في نهر
الجبانة اه معصمه

الثور عن بصره فاذا غاب عن بصره يصير تارك الحفظ قالوا ثانياً وبه اذا نام جالساً او اماً اذا نام مضطجعا يصير تارك الحفظ وقد ذكرنا في كتاب الوديعة الفرق بين النوم مضطجعا وبين النوم جالساً في غير السفر وسوينا بينهما في السفر وقائلاً لا ضمان على كل حال فههنا يكون كذلك (١) في الرابع والعشرين من اجابة الذخيرة لو نذت شاة فخاف أن يضيع الباقي لا يضمن في ترك طلب ما نذت في الخاص بالاجماع وفي المثل ترك عند أبي حنيفة لأن الامين لا يضمن بترك الحفظ اذا كان بعد نذر خلاصة في مسائل الراعي من الاجارة • اذا ساق الراعي فتساطح بعضها بعضاً من سياقه أو وطئ بعضها بعضاً من سياقه فان كان الراعي مشتركاً فهو ضامن على كل حال وان كان خاصاً كان الاغنام لواحد فلا ضمان عليه وان كانت لاثنتين أو ثلاثة فهو ضامن وصورة الاجير الخاص في حق الاثنتين والثلاثة أن يستأجر رجلاً أو ثلاثة رعاة أشهر البري غنماً لهما أو لهم فقد فرق في حق الاجير الخاص بين ما اذا كانت الاغنام لواحد وبين ما اذا كانت لأكثر من واحد (٢) بحيث يرهاني في الفصل الثامن والعشرين من الاجارات • ذكر محمد لو قال استأجر ثوراً لترعى غنمي هذه سنة كل شهر يكذب يكون الراعي أجيراً مشتركاً الا اذا صرح بما هو حكمه أجيراً وحده بأن قال على ان لا ترعى معها غنم غيري فحينئذ يكون أجيراً وحده ولو أورد القعد على المدة أو لا بأن قال استأجر ثوركاً شهراً يكذب لترعى غنمي كلن أجيراً وحده الا أن يذكر بعددها ما هو حكمه الاجير المشترك بأن قال على أن لا ترعى معها غنم غيري فحينئذ يكون مشتركاً ويعتبر أول الكلام بآخره وكذا الحكم فحين هو في معنى الراعي جامع الفصولين في أوائل ضمان الراعي والبقر • وفي الذخيرة عن الصحاح قسدية المزارع استعمال بقر المالك فبعثه الى السرح فبقره السبع لم يضمن لاهو ولا الراعي قال الكردي هكذا ذكره النسفي في النظم وهو الصحيح وذكر في موضع آخر أنه يلزمه الضمان وقال في العدة وعلى هذا بقصر الاعارة والاجارة وقد اضطربت فيها روايات المشايخ ويفتق بماذكرنا لأن المودع يحفظ الوديعة كحفظ ماله وهو يحفظ بقره بالبعث الى السرح فكذا بقرا الوديعة ولو ترك البقر رعى فضاع أجاب شيخ الاسلام بالضمان وغيره على أنه لا يضمن وبه يفتي ضمانات فضيلة في ضمان المزارعة • الراعي أو البقار لو خاف الهلاك على شاة فذبحها ذكر في الاصل أنه يضمن قيمتها يوم الذبح وذكر في التوازل أنه لا يضمن استحصاناً وكذا لو رأى رجلاً شاة انسان سقطت وخيف عليها الموت فذبحها قالوا لا يضمن استحصاناً والمختار للفتوى أنه يضمن في الثانية ولا يضمن في الاولى فان اختلف الراعي وصاحب الغنم على جواب الكتاب قال صاحب الغنم ذبحها وهي حية وقال الراعي لا بل ذبحها وهي ميتة كان القول قول الراعي فاضيقان في فصل البقار والراعي من كتاب الاجارة • (فص) ذبح شاة لا يبرجى حياتها لم يضمن استحصاناً (٣) سواء كان اجنبياً أو راعياً وفي فرس وبغل يفتي بضمان الاجنبي وانما يضمن قيمة فرس وحمار لا يبرجى حياتهما راع أو بقار ذبح بغلاً أو حماراً لم يضمن (قط) خاف على شاة فذبحها ضمن قيمتها يوم الذبح قال (خه) انما يضمن لو شاة تربى حياتها لا لو تبقت بموتها اذا مر به فذبحها او ذبحها اذا ذل الحفظ والاجنبي ضمنها (ن) الاستحصان

(١) وقرئ بين النوم في السفر وغير السفر فان في السفر يبرأ مطلقاً والمثله مذكورة في ضمان الراعي من جامع الفصولين •
(٢) يحفظ هذا جذاً كذا في الذخيرة •
(٣) أفتى به ابن نجيم وقال لا يضمن على الصحيح •

(ترجمة)

(١) أعطى البقرة بالغلة على أن نصف لبنها
لها ونصفه لى لا تصح هذه الاجارة واذا رآها
هذا الرجل تموت فذبحها لا يضمن الخ اه

(ترجمة)

(٢) أكل الذئب الثور في البادية اه
(٣) قوله غافسه أى فاجأه وأخذته على
غرة فاموس اه مصححه
(٤) في نسخة أوسرية وكتب عليها السرية
قرية منقبة بسبل منها الماء اه مصححه

الاذن دلالة (قد) كوى بغله دادكه شير نبي تراونبي مر اجاره درست نبودا كراين
كاو خواست مردن اين مرد او را بگشت (١) لا يضمن استعدانا ولو اخلفا صدق المالك
والبينة على الذابح أنها لا ترجى حياتها جامع الفصولين في ضمان الغصب من الثالث
والثلاثين • ولو ذبح الراعي غنما لا ترجى حياتها لا يضمن وكذا الاجنبى في الصحيح شرح المجمع
في الاجارة • قال كاوراد بادية كرك مجزورة است (٢) ان لم يكن البقار ساعته في حفظه
أو كان في حفظه وان كان يقدر على دفع الذئب من غير ان يضر رولم يدفعه يضمن وان
كان لا يقدر بأن غافسه (٣) وشق بطنه بصطليحان على نصف القيمة تعاديه في كتاب الاجارة
• وفي التجنيس الجمال اذ نزل مفازة وتبها له الانتقال فلم يفعل حتى فسد المتاع بغير
أو سرقة (٤) فهو ضامن هكذا ذكره هنا وأورد له اذا كان السرقة والمطر غاليين
لانه يكون مضيا حينئذ في السادس من اجارة الخلاصة • استأجر رجلا ليجمل
متاعا الى بلد كذا في جوالق استأجره رب المتاع فكث في المار بق ايا ما حتى وجب على
صاحب الحل أبر كثير للاوعية يسترد الأجر من الجمال لانه خالف وصار غاصبا وروى
انه لو استأجر رجلا ليجمل متاعه الى موضع كذا في مدة كذا فجعله في مدة أكثر من
تلك المدة قال لأجر لانه خالف والمختار أنه يجب الأجر لان المقصود هو الحل وقد حصل
من قتاوى العنابي في الفصل الاول من الباب الخامس من الاجارة • الجمال اذا كان
يحملها على عنقه فعثر وأهرق وصاحبه معه فهو ضامن ولو زحمة الناس حتى
انكسر لا يضمن بالاجماع ولو أنه هو الذي زحم الناس حتى انكسر فانه يضمن
وصاحبه بالخيار ان شاء ضمنه وقت الكسر ويحيط عنه من الاجرة بازا ما حل وان شاء
ضمنه قيمته وقت الحل في ذلك المكان الذي جعله خلاصة مجمع الفتاوى في الاجارات
في فصل في هلال العين عند الاجبر المشترك • استأجر رجلا ليجمل العنب من القرية
الى المصر فأخر المكارى حتى فسد أفنى القاضى الامام انه يضمن اذا كان دفع العنب
اليه خراثة مجمع الفتاوى في مسائل الهلاك عند الاجبر المشترك • رجل استأجر حمارا
لينقل عليه الثول فذهب في سكة فبهانته رجا فبلغ موضع عاضية فقا ضرب الحمار فوقع
الحمار في النهر مع الحمل واشتغل المستأجر بقطع الجبل فهلك الحمار قالوا ان كان الموضع ضيقا
لا يسير فيه الحمار مع الحمل كان ضامنا لان سوق الحمار في مثل هذا يكون استهلاكا وان لم
يكن كذلك وكان موضعا يسير فيه الحمار ويتجاوز فان عثف عليه المستأجر وضرب
حتى وثب الحمار من ضربه كان ضامنا وان وقع الحمار لامن ضربه ولا بة عنقه لا يضمن
رجل استأجر حمارا لينقل عليه الحطب من كرمه فأوقر ميا يوقر مثله وقرأ معتادا فأصاب
الحمار حائطاً أو شجراً فوقع في النهر وفات ان كان المستأجر ساقه سوقا معتادا في الطريق
الذي يسلكه الناس ولم يعثف لا يضمن قاضيهان فيما يكون تضيعا من الاجارات •
وان استأجرها ليجمل عليها عشرة مخاتيم حنطة فحمل خمسة عشر مخنوما من الحنطة وجاء
بالحمار سليما فهلك قبل أن يرذالى صاحبه ان كان الحمار لم أنه يطبق ذلك كان عليه
ثلث القيمة وكما الأجر وان كان لا يطبق يضمن جميع القيمة ولا يجب الأجر قاضيهان في

(١) أى الذى يسوق بجملته غيره

اجارة الدواب من الاجارة • مكارا - تتقبله القصوص فطرح الاحمال واخذ الحمار
 فهرب ان كان بحال لوحده يأخذونه لا يضمن مختارات النوازل فى الاجارة • وان
 استأجر دابة ليركبها فأردف معه رجلا فعطبت ضمن نصف قيمتها سواء كان أخف أو أثقل لأن
 تلف الدابة بالركوب لا ينشأ من الثقل فرب ثقل يحسن الركوب ولا يضرب بالدابة ورب
 خفيف لا يحسن الركوب فيضرب بها ولان الآدمى لا يوزن بالقياس فلا يمكن معرفة وزنه
 فاعتبر عدد الراكب كفى الجراحات يعتبر عدد الجنازة لاعدد الجنايات فان من جرح انسانا
 بجراحة واحدة وجرحه آخر بجراحات نصف الضمان فربما يهلك الانسان من جراحة
 واحدة ويسلم من عشر جراحات وهذا اذا كانت الدابة تطيق حمل اثنين فان علم أنها
 لا تطيق ذلك يضمن كل قيمتها لانه متلفها أما اذا كانت تطيق فالتلف - يصل بركوبه وهو
 مأذون فيه وبركوب غيره وهو غير مأذون فيه فيوزع الضمان على ذلك نصفين شرح
 الكافى على الوافى فى باب ما يجوز من الاجارة • (ق) أركب تليد - ذمكارى الحمار
 امرأة عليه بغير اذنه وهلك الحمار لا ضمان على واحد منهما - ما اذا نزلت وسلمت الحمار
 الى التليد - لانه مودع عادى الوفاق وان هلك فى حال الركوب يضمن المكارى أيهما شاء
 ولا يرجع أحدهما على صاحبه بالمضمون قال رضى الله عنه وعلى هذا الفساذق (١) اذا
 حمل فى الجهلة متاعا وانسانا قنية فى باب مودع الفاسب من الفصب • ولو استأجر
 حمارا فأوقفه - وصلى الفجر فذهب الحمار وأتته به انسان فان رآه فذهب أو يذهب
 ولم يقطع الصلاة ضمن لانه ترك الحفظ مع القدرة عليه لان خوف ذهاب المال يبيع قطع
 الصلاة وان كان درهما فاضيقان فى فصل ما يكون تضييعا من الاجارات • نعت
 الدابة الم - استأجرة فى الطريق فذهب وتركها وضاعت أو ترك الدابة مع المتاع الاجير لما
 كلت الدابة وهجرت عن المشى فضاعا ففى الفاضى انه لا ضمان على أحد برأية فى السادس
 قبيل نوع فى الراعى والبقر من الاجارات • استأجر حمارا من كسرى بخارى ففى
 الحمار فى الطريق ومالكه كان بخارى فأمر المكترى رجلا لينفق على الحمار كل يوم قدرا
 معلوما وسعى له الاجر الى أن يصل اليه مالكة فأمسك الاجير الحمارا بما وأنفق عليه
 فهلك فى يده قالوا اكثره لركوب نفسه ضمن ولو أكثره لم يسم الراكب يبرأ لانه
 لو أكثره لنفسه ليس له ان يعبر ولا أن يؤجر فليس له الايداع أيضا ولو لم يسم الراكب كان له
 الاعارة والاجارة فله الايداع جامع الفصولين فى الثالث والثلاثين • ولا ضمان على
 المستأجر فى الدابة ان هلكت وهى فى يده على اجارة فاسدة على السرخسى فقال لانه
 يستعمل الدابة باذن المالك قنية فى المتفرقات من الاجارة الفاسدة • طلعان خرج من
 الطاحونة لينظر الى المساء فسرق الحنطة ان ترك الباب مفتوحا وبعد من الطاحونة ضمن
 هذه فى الوديعة من الخلاصة فى ضمان الطعان من ضمانات القام • وفى بعض الفتاوى ترك
 نسجعة فى دكانه ليلأخلق بابا وذهب الى بيته وذلك فى وقت غلبة السرقة فصرق لو كان
 الدكان يترك مثله فى مثل ذلك الوقت لم يضمن والا ضمن لان تركه فيه تنصير منه واضاعة
 ضمانات فضيلية فى ضمان التساج • (فض) دفع اليه غزلا لينسجه فدفعه التساج الى نساج

آخر لينسجه فسرقة من بيت الاخر فلو كان أجبر اللائق برتا ولو أجبريا ضمن الاول لا الثاني
عند أبي حنيفة وعندهما ضمن أيهما شاء كاختلافهم في ودع المودع (خلاصة) وعندهما
الاول ضامن لو الثاني أجبره ولو أجبريا بخير المالك ضمن الاول أو الثاني فصولين في الثالث
والثلاثين في ضمان الناجح • وفي (ذ) دفع الى صانع ذهباً ليعمله سواراً من ذهباً والنسج
لا يملكه هذا الصانع فأصلح الذهب ودفعه الى من ينسجه فسرقة من الثاني قالوا لو دفع بلا اذن
المالك ولم يكن الثاني أجبر اللائق ولا يملكه ضمن أيهما شاء وعند أبي حنيفة
يضمن الاول وأما الثاني فلو سرق منه بعد تمام العمل لا يضمن لانه لما فرغ صاره ودعا وأما
مادام في العمل كان يده يضمن لتصرفه بلا اذن مالكه وعند أبي حنيفة مودع المودع
لا يضمن ما لم يتصرف في الوديعة بلا اذن ربه جامع الفصولين في ضمان الصانع • صباغ
صبغ الثوب ودفع الى آخر تامه زبد (١) وهذا متعارف فهلك في يد الثاني يجب للمالك
على الاول نصف القيمة ويرجع الاول على الثاني بنصف الضمان لان الثاني في حق
الاول أجبر جواهر الكرماني في الاجارات • (فقط) شرط أن يقصر بنفسه
ضمن بدفعه الى غيره والا فلا وكذا أمثاله وهذا مما يحفظ جداً (شقي) ولا يجبر أن يعمل
بنفسه وبغيره الا اذا شرط العمل بنفسه جامع الفصولين في ضمان القصار • (ذ)
تخرق ثوب يدق أجبر قصاراً وبغيره يبرأ الاجبر لانه أجبر وحده غير أن عمل اذن فيه
وضمن استاذة اذ عمله نقل اليه لانه بأمره وطئ الاجبر ثوباً فخرق لوثوباً ماثلاً يبرأ
لاذن استاذة دلالة (يد) وضمن الاستاذ جامع الفصولين • أجبر القصار انقلبت
منه المدقة فوقع على ثوب فخرق فلو انقلبت أولاً على الثوب قبل أن تقع على الخشبة
التي يدق عليها ضمن الاجبر ولو بعده ضمن القصار ولو أصابت المدقة اناساً يضمن التليذ
كيفما كان جامع الفصولين في ضمان القصار من الفصل الثالث والثلاثين •
ولو أطفأ القصار السراج وتركه في الحانوت فاذا بقيت شرارة فوقع على ثوب رجل
فأحرقته لا يضمن تاناً رخانه في الثامن والعشرين من الاجارة في القصار وفي المبسوط
أطفأ القصار السراج وترك المسرجة في الحانوت وبقيت فيها شرارة فوقع على
ثوب فاحترق لم يضمن وبه يفتي قلت هذا قول الامام أما عنده ما في ضمن لا مكان التحرز
عنه في الجملة وهذا بخلاف الحرق الغالب لانه لا يمكن التحرز ولا يمكن هو من
اطفائه في ضمان القصار من ضمانات فضيل الجمالي • استوجب رجل الحفظ خان أو
حوانيت فضاع منها شيء قيل ضمن عند أبي يوسف ومحمد لو ضاع من خارج الجبرة
لانه أجبر مشترك وقيل لا في الصحيح وبه يفتي لانه أجبر خاص لا يرى أنه لو أراد أن
يشغل نفسه في صنع آخر لم يكن له ذلك ولو ضاع من داخلها بأن نقب اللص فلا يضمن
الحارس في الاصح اذ الاموال المحفوظة في البيوت في يد مالكيها وحارس السوق
على هذا الخلاف واختار (جر) انه يضمن ما كان خارج السوق لادخاله (٢)
جامع الفصولين في ضمان الحارس • وكذا في الذخيرة في الرابع والعشرين من
كتاب الاجارة • نقب حانوت رجل وأخذ متاعه لا يضمن حارس الحوانيت على ما عليه

(ترجمة)

(١) ايضاً

(٢) لان أموال الناس في يد أربابها وهو
حافظ لآبواب كذا في الخلاصة ويظهر من
هذا أنه اذا كسر قفل الدكان وأخذ المتاع
يضمن الحارس

الفتوى بزازية في المتفرقات من الفصل السادس من كتاب الاجارة • وفي النوازل
 دخل بدائيه خاتما وقال للخاني أين أربطها فقال الخاني هنا فخر بطها ثم دخل عليها
 ولم يجد هناك فقال الخاني أخرجهما صاحبك لاني وليس له صاحب قال الصفا رضى
 الخاني لان قوله أين أربطها استخفاف منه عادة واشارته الى محل قبول عرفا فيصير
 مودعا قصر في حفظه فيضمن ضمانات الجمالي في ضمان الخاني عن ضمانات الاجارات •
 بعث الى قصار ليأخذ ثوبه فدفع القصار بالغلط ثوبا آخر فضاغ عند الرسول ان كان
 ثوب القصار لا يضمنه وان ثوب غيره خير ما لك بين تضمن القصار والرسول وأيهما ضمن
 لم يرجع على الآخر (١) في الثالث من غصب البزازية • وفي المتنق عن أبي يوسف دفع الى
 رجل سيفا ليصلح من يحنه شيئا فضاغ نضله لم يضمن وكذا لو دفع اليه مصفا لينقطه
 فضاغ غلافه لم يضمن وكذا لو دفع اليه ثوبا ليرفوه في مندبل فضاغ المندبل بجميع
 الفتاوى في مسائل الهلاك عند الاجير المشترك • وفي فتاوى شيخ الاسلام عطاء بن
 حمزة سئلت عن دفع ثوب الى صباغ ليصبغه فضاغ الثوب وقد علقه مع غيره من الثياب
 على خشبة معروضة أو جبل معدود هل يضمن قلت ان كان ذلك خارج الدكان ضمن والا لا
 من الحمل المزبور • وفي فتاوى العتابي جاء الحائك بالثوب الى صاحبه فقال له رب
 الثوب أمسكه حتى أعطيك الاجر فسرقة منه لا يضمن لانه لو لم يقل امسكه لا يضمن عند
 أبي حنيفة فهذا أولى وفي اجارات المحيطة فضاغ ثوب رجل فذهب اليه وطلب منه
 أن يقبض الثوب ويعطيه الاجر فقال له صاحب الثوب اذهب الى منزلك حتى اذا رجعنا
 من الجمعة سرت الى منزلي ووفرت عليك الاجر فاختلف الثوب من يد التسايج في الرجعة
 قال ان كان الحائك دفع الثوب الى صاحب الثوب بحيث لو ذهب به لم يكن الحائك
 يمنع من ذلك فان دفعه الى الحائك على وجه الرهن هلك الثوب بالاجر كما هو حكم الرهن
 وان دفع اليه على وجه الوديعة هلك على الأمانة والاجر على حاله وان كان في الابداء
 لو أراد صاحب الثوب أن يذهب بالثوب لم يكن يدعه للتسايج ولذلك تركه صاحب
 الثوب عنده فقد اختلف العلماء قال بعضهم يضمن وقال بعضهم لا وهي مسئلة الاجير
 المشترك اذا هلك العين في يده من غير صنعه من الحمل المزبور • وفي المضمرات فان
 حبس العين من ليس له حق الحبس فهلكت ضمنها ضمان الغصب والمواجر مخيران شأئمنه
 قيمته معمول لا واعطاء الاجر وان شاء ضمنه غير معمول ولا يعطيه الاجر فانما رخصة في
 الفصل الثاني من الاجارة • يجب ان يعلم ان كل صانع ليس لصنعه أثر قائم في العين
 كالحمال والملاح والغسال لا يكون له أن يجبس العين بالاجر بالاجماع وكل صانع
 اعمله أثر قائم في العين كالمصباغ وما أشبهه اذا فرغ من العمل فله أن يجبس العين بالاجر عند
 علمائنا الثلاثة رحمهم الله خلافا لفر من الحمل المزبور • رجل دفع الى صباغ ابريسما
 ليصبغه له بكذا ثم ان صاحب ابريسم قال للمصباغ لا تصبغ ابريسمي وردت على كذا فلم
 يدفعه ثم هلك ابريسم في يد الصباغ فلا ضمان على الصباغ لان الاجارة قد انعقدت بينهما
 بوصف الصحة والمتاجر لا يتمكن من فسخ الاجارة من غير رضا صاحبه الا بعد رفقى حكم

(١) وفي نور العين في ضمان القصار أن
 الرسول يرجع على القصار بلا عكس
 خلتأمل ع
 وجه التامل والله أعلم أن الرسول في
 هذه الصورة مودع الغاصب ع

العقد بعد نهى المستأجر ومن حكم هذا العقد أن العين أمانة في يده لا جبر فلا يضمن ما في يده إلا بالتعدي ولم يوجد منه (١) ذخيرة في الرابع والعشرين من الاجارة • أفسد الخياط الثوب فأخذه صاحب الثوب ولبسه عالميا بالفساد ليس له التضمن برأية في جنس آخر في الثياب من كتاب الغصب • وذكر في المبسوط قال للخياط ان كفاي هذا الثوب قميصا فاقطعه وخطه بكذا فاقطع الخياط نعم وقطعه فاذا هو لا يكتفي ضمن الخياط لان الاذن مشروط بالكفاية ولم توجد فكان قطعها بلاذن فيضمن قيمته ولو قال له أي كفاي هذا قميصا فقال نعم فقال المالك اقطعه فقطعه لم يضمن لان الاذن مطلق فلا يكتفي بأول كلامه فيكون قاطعا باذنه ثم لا يصح كون قوله نعم اغرار له حتى يضمن به لان مجرد القول لا يوجب الضمان على الغار وانما يوجب أن لو كان في ضمان العقد ولم يكن فلا يضمن كذا في المبسوط فلو قال له المالك اقطعه بالفاء أو اقطعه اذن ضمن حينئذ لان الفاء للتعليل فتقتضي الشرط وكلمة اذن لا تذكر الا جوابا للشرط فيصير كأنه قال ان كان يكفيني فاقطعه قال البرهاني والمثله لا ذكر لها في الكتب وانما يروون الضمان عن الفقيه أبي بكر البلخي فاحفظها ضمانات فضيلية في ضمان الخياط • عن أبي يوسف رجل دفع الى رجل زجاجة ليقطعها بالاجرة المعلومه فقطعها فانكسرت وقال الدافع له ان انكسرت فلا ضمان عليك قال انظر الى ذلك الفعل ان كان لا يسلم مثله من الكسرة لا ضمان عليه وان يسلم أحيانا وينكسر أحيانا فهو ضمان رجل قال اصير في اتقده هذه الالف ولك عشرة دراهم فنقدتها ثم وجد العشرة ستوقه لا يضمن لكن يرد من الاجر بقدره وقال في المحيط ولو وجد الكل زيو فابرد الاجر وبرد الزيف على الدافع فان أنكر الدافع أن تكون هذه دراهمه فاقول قول القاضى في الفصل السادس من اجارة الخلاصة • استأجر سفينة معينة ليحمل عليها أمتعة هذه فأدخل الملاح فيها أمتعة أخرى بغير رضا المستأجر وهي تطبق ذلك وغرقت والمستأجر معها لا يضمن الملاح (بح) ملا سفينة من امتعة الناس وشدها في الشط لئلا يظهر فيها ثقب وامتلأت ماء وغرقت وهلكت الامتعة لا يضمن ان كانت تترك هذه عادة ولو قال مالك الامتعة للملاح شد السفينة ههنا ولم يشدها وأجرها حتى غرقت من الموج يضمن ان كانت تشد في هذه الحالة (٢) في باب ضمان المكارى من اجارة القنية • لو استأجر دابة بعينها أو سفينة بعينها ليحمل عليها ما فحمل الملاح في سفينة أخرى (٣) أو على دابة أخرى وبلغه محله لزمه الاجر تاما ولا يضمن ما تلف وغرقه اقله التفاوت خزانة الاكل قبيل المسائل المنقولة من العيون من كتاب الاجارات • الاجير لو خالف ثم عاد لا يبرأ عند أبي حنيفة في قوله الاخير وفي قوله الاول وهو قولهما يبرأ في الفصل الثالث والثلاثين من الفصولين • والمودع اذا خالف في الودبعة ثم عاد الى الوفاق برئ عن الضمان بخلاف ما اذا جرد الودبعة أو منع حيث لا يبرأ الا بالرد الى المالك وفي الاجارة والاعارة الاصح أنه لا يبرأ عن الضمان بالعود الى الوفاق عن ودبعة قبض المكرى • المستأجر يضمن بالموت مجهلا كالمودع والمستعير لان العين أمانة في يده برأية في موت احد العاقلين

(١) وقد صرح بأن المختار ضمان النصف

وان لم يوجد التعدي •

(٢) مثل من رب السفينة اذا وضع فيها

أمتعة الناس وسار بها فقوى عليه الرجح

مع الموج فقال له مالك الامتعة اربط

السفينة في البر حتى يذهب الريح والموج

فامتنع واستقر سائر ايامه حتى غرقت هل

يضمن الامتعة لا ربا به اأم لا أجاب نعم

يضمن كذا في فتاوى ابن نجيم •

قلت ولا بد من قيد قوله ان كانت تربط في

هذه الحالة كما في القنية •

(٣) أي سفينة أخرى له وأما ان أدخل

في سفينة غيره فيضمن لان المودع لا يملك

الايداع •

• (كتاب الاكراه) •

عند الامامين يفتى الاكراه من كل متغلب يشد على تحقيق ما أوعده والفتوى على قوله ما يجمع الفتاوى في الاكراه • رجل أمر رجلاً بقتل غيره ولم يقل له اقتله والا لا تقتل لكن المأمور يعلم بدلالة الحال انه لو لم يقتل أمره يقتله أو يقطع يده أو يضربه ضرباً يخاف على نفسه أو تلف عضو منه كان مكرهاً منية المفتي في أول الاكراه • ان غاب المكره عن نظر من أكرهه يزول الاكراه ونفس الامر من السلطان من غير تهديد يكون اكرهاً (١) وعندهما ان كان المأمور يعلم أنه لو لم يفعل ما أمر به يفعل به ما يفعل السلطان كان أمره اكرهاً ثم الاكراه على نوعين اما أن يهدده بوعيد قيد أو حبس أو يهدده بقتل أو تلف عضو كالسمع والبصر واللسان وما أشبه ذلك نحو الاصابة والاعضاء فلا اكره بوعيد الحبس والقيد يظهر في الاقوال نحو البيع والاجارة والاقرار وذلك فلا يصح منه هذه التصرفات ولا يظهر في الافعال حتى لو أكره بوعيد قيد أو حبس على أن يطرح ماله في الماء أو في النار أو يدفع ماله الى فلان ففعل المأمور ذلك لا يكون مكرهاً والا كراه بوعيد القتل وتلف العضو يظهر في الاقوال والافعال جميعاً (٢) فاضحيان في الاكراه • ولو أكره الشفع على أن يسكت عن طلب الشفعة فسكت لا تبطل شفعته وكذا لو أكره بعتراً بجد أو قصاصاً فأتى بباطل أو كذا لو أكره بعتراً بفسب أو تلف ودبعة فأتى لا يصح اقراره • ولو أكره القاضي رجلاً بعتراً بالسرقة أو بقتل رجل بعمد أو بقطع يد رجل بعمد فأتى بقطع يده أو قتله فقطعت يده أو قتل ان كان المقر موصوفاً بالصلاح معروفه بقتص من القاضي وان كان متهماً بالسرقة والقتل في القياس يقتص القاضي ولا يقتص استخساناً (٣) فاضحيان في الاكراه • ولو أكره القاتل على قبول الصلح من دم عمه على مال فقبل لم يلزمه المال ويطلب القصاص خزانة الفقه في الاكراه • واذا أكره قاتل العمد على أن يصلح على ألف لم يلزمه شيء ويسقط القود لان التزام المال لا يصح مع الاكراه والقصاص يسقط مع الاكراه لانه يسقط بالعفو مع الهزل وبدون الرضا فيسقط مع الاكراه • محبط مرخص في آخر باب الاكراه على النكاح من الاكراه • قال في الاصل وكذلك لو كان لرجل على رجل دم عمه فأكرهه على أن يصلح من ذلك على ألف درهم والذي قبله الدم غير مكره فالصلح جائز على ألف درهم وذلك لانه في جانب الولي اسقاط الحق والاسقاطات لا تتوقف صحتها على الرضا وفي جانب من عليه القصاص غلبت المال بعوض وقد رضى بذلك ولا يضمن المكره شيئاً لان القصاص ليس بمال فلو أكرهه على العفو عن النصاص بغير البدل لا يضمن شيئاً ببدل أولى غاية البيان في شرح قوله والخلع من جانبه طلاق • ولو أن رجلاً وجب له على رجل قصاص في نفس أو مبادونها فأكرهه بوعيد قتل أو حبس حتى عفا بالعفو جائز لان العفو عن القصاص نظير الطلاق في أن الهزل والبدل فيه سواء فانه ابطال ملك الاحتفاء وليس فيه من معنى الملك شيء ولا ضمان له على الجاني لان الجاني لم يلتزم له عوضاً ولم يملك عليه شيئاً • وبوط مرخص في الاكراه على العتق والطلاق • واذا أكره على العفو

(١) وفي كون مجرد أمر السلطان اكرهاً اختلف المشايخ ذكره في الضمانات الفضيلية •

(٢) لكن محمد لم يجعل الحبس اكرهاً لانه في زمانه كان مكثاً مجزئاً تماماً الحبس الذي أحدثوه بعده فهو اكره لانهم يحبسون الانسان تعذيباً لا مكثاً ثم لم يقدر محمد للضرب الذي يكون اكرهاً شيئاً بل قوضه الى رأى المدعو وقد ربه منهم بأدنى الحد أدنى بعين سوطا والصحيح ما قاله محمد لاختلاف الناس فيه • كذا في اكره الضمانات الفضيلية وفي الدرر زيادة تفصيل •

(٣) وفي المحبط من المشايخ من قال بعبئة الاقرار بالسرقة مكرهاً وعن الحسن بن زياد أنه قال يحل ضرب السارق حتى يقر وقال ما لم يقطع اللحم ويظهر العظم كذا في اكره زبدة الفتاوى •

(قلت) دل كلام القاضي على قوائدها ان الاقرار بالسرقة بالاكراه لا يصح وقد تنقل عنه عن بعض الفتاوى ومنها ان الاكراه يسع من القاضي ومنها اعتبار الفرائض في بعض الاصول والله تعالى أعلم •

في الاكراه •

عن القصاص فعفا والعفو جاز ولا يضمن المكره لولي القصاص شيئا من المحيط البرهاني
 في الفصل الاول من الاكراه • واذا أكره الرجل أن يزوج ابنته الصغيرة من رجل
 ليس بكفوها أو بأقل من مهر مثلها ففعل فإن كان النكاح بأقل من مهر المثل لا ينفذ
 النكاح إلا أن يبلغ مهر مثلها وإن لم يكن كفوا لا يصح النكاح وإن كانت المرأة بالغه
 فأكرهت ودلها على النكاح ففعل إلا أن كان الزوج غير كفو كان للمرأة أن ترد وإن
 رضيت المرأة كان للولي أن يرد وإن كان النكاح بمهر قاصر فله أن يرد وإن رضيت فله أن يرد
 أن يرد في قول أبي حنيفة خاصة وعندهما ليس للولي حق الرد بعد الكفاءة وليس له أن يرد
 بنقصان المهر فاضيجان في كتاب الاكراه • إذا أكره على النكاح فتزوج صح نكاحه
 عندنا وقال الشافعي لا يصح وكذلك لو أكره على الطلاق أو العتاق فطلق أو أعتق يقع طلاقه
 وعتاقه عندنا لا عند غيره ولو أكره لغيره بالطلاق فافتر لا يقع كالأقرب بالطلاق هانذا وكذا ولو
 أكره لغيره بعتاق أو نذر أو صداق قطع أو نسب فافتر بذلك لا يلزمه شيء فاضيجان في كتاب الاكراه
 • عشرة تصح مع الاكراه الطلاق والعتاق والشكاح والعفو عن المقتصاص والرجعة والايلاء
 والنفق في الايلاء والظهار واليمين والنذر لأن هذه التصرفات لا يفتر وقوعها إلى الرضا بل
 أنها تصح بالهزل والخطأ من المحيط للسرخسي في باب طلاق المكره والسكران من كتاب
 الطلاق • جاز تدبير المكره لا وصيته فصول في كتاب العتق من أحكام المرنى • والزواج
 إذا هتدأ امرأته بالصلح من الصداق على شيء أو تبرئه فهو بمنزلة الاجنبي وإن هتدأها
 بالطلاق أو بالتزويج عليها أو بالتسري لم يكن ذلك اكراها فاضيجان في الصلح • ولو خوف
 امرأته بالضرب - حق وجهت مهرها منه لا تصح الهبة أن قدر على الضرب وإن أكرهها على
 الخلع ففعلت يقع الطلاق ولا يجب المال (١) ملحق الاجمعي مسائل شتى • (بح) تزوج
 امرأة سرا وأراد أن تبرئه من المهر فدخل عليها صداقاؤه وطالوا لها ما أن تبرئه من المهر
 والافلتا للشحنة فبأخذ الخلع كإقامان (٢) فيه ود وجهك فأبرأته خوفا من ذلك فهو
 اكراه ولا يبرأ ولو لم يشو لو أفسد وجهك والمستله بحالها فليس باكراه (بح) ولو قال لغيره
 أدفع للخضاب غين (٣) مائة دينار فيضربوك ويضع لوائي - فقلت كذا وكذا من أنواع المضارة
 والافترى بمالي أو فجع لي كذا الخاف ذلك الغير منه لاستيلاء الخفجاعة والاثراء في زما تها
 فباع أو أقر بصدق لأن هذا تخويف ممن توقع ذلك والظاهر أنه لا يبدل المائة لهم (بح)
 قال المديون لدائنه ادفع لي القبالة وأقر أنه لا شيء لك على - والاقول إن في ذلك ذهب شمس
 الملك فدفع القبالة وأقر أنه لا شيء له عليه فهذا في معنى الاكراه وله أن يدهي دينه عليه وكان
 جوابه عقيب أخذ شمس الملك ومصادره وقله وكان خبا أمواله عند الناس وكل من يخبر
 عنه الغماز أن عنده ماله يؤخذ ويؤذى ويطلب منه ذلك بمجرد اخباره بغير حجة معتبرة
 فكان ذلك الزمان زمان الخوف الشديد من ذلك القول قلت فعلى هذا تخويفهم بالغمزة
 أنه وجد مال الغائب عند الترة وعما لهم بعد الفتنة العامة في معنى الاكراه أيضا إلى أن
 تسكن هذه الفتنة ويعود الأمن في الاموال والافرواح (٤) قنية في الاكراه هو في الخيانة
 أكرهه بوعيد تلف على قتل أو زنا أيهما شاء فزني لم يحد استصدا ما وفي القياس عليه الحد

- (١) وفي الفتاوى الزوج سلطان الزوجة
 فيتحقق منه الاكراه ولم يذكر الخلاف
 برأية في الاكراه •
 (٢) قوله يالغ كإقامان كذا في النسخ
 التي بأيدينا ولم نقف عليه في اللغة
 الفارسية ولكن وجدنا مكتوبا عليه
 في هامش بعض النسخ مائنه يعني
 ايشانرا كرفتم يعني بالزنا • ومعناه
 بالعربية اوندعي أنا مائنه بالزنا •
 (٣) هم جنس من الترك •
 (٤) سئل عن المديون إذا خاف رب
 الدين بأن قال له إن لم تبرئني رافعت يدي
 عند الحاكم الفلاني وأخبرته عنك بالنسي
 الفلاني فأبرأه خوفا على نفسه أو ماله هل
 يبرأ أجاب لا يبرأ • كذا في فتاوى ابن
 نجيم •

ويلزمه المهر ولا يرجع به على حامله طائفة كانت المرأة أمكرهه لان منفعة الوطء تحصل
للازاني وان قتل قتل به الحامل لان كلاهما حرام فلا يخرجه الترددينهما من الابلاء ولو
أكرهه بقاصر لم يكن مكرها محمولا فيجوز عليه أحكام المختارين وفي التجريد يعزرا الآخر
ويجبر حتى يتوب (١) ضمانات فضيلية في ضمان المأمور • ولو أكره الرجل على قتل مؤثرته
بوعيد قتل ففعل لا يحرم القاتل من الميراث وله أن يقتل المصكره قصاصا بوزنه في قول
أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله قاضيان في كتاب الاكراه • (قع ظم) أكرهه بقتل غيره فقتله
المصول عليه دفعا عن نفسه لا تجب دية المكره على المكره من اكراه القنية • رجل أكره
على أن يشرب هذا الشراب أو أن يبيع الكرم من ابنه فباع الكرم ولم يشرب فهذا على
وجهين اما ان كان الشراب مما يحل شربه أولا يحل ففى الوجه الاول البيع جائز لانه
بيع طائع وفي الثاني البيع فاسد لانه يبيع مكره من الواقعات المسماة في البيوع
بعلامة النون • قيل لرجل اما ان تشرب هذا الشراب أو تبيع كرمك فباع فهو اكراه ان كان
شرابا لا يحل والا فلا قال رضى الله عنه فعلى هذا اذا قيل له اما ان ترني هذه المرأة أو تبيع
كذا فباع لم ينفذ وكذا في نحوه من المحرمات قنية في الاكراه • متغلب قال لرجل اما ان
تبيع هذه الدار بكذا أو ادفعها الى خصمك فباعها منه فهو يبيع مكره ان غلب في ظنه تحقيق
ما أوعد • قال رضى الله عنه فهذا الاشارة الى ان الاكراه بأخذ المال اكراه شرعا وفي (بط)
الفاظ متعارضة لله لانه لم يجد فيه رواية الا هذا القدر قنية في الاكراه • أكرهه على البيع
ولم يسم المشتري فباعه من انسان لا يجوز طالبوه بما لم يطل وأكرهه على أدائه فباع جازيته
بلا اكراه على البيع جازا لبيع لانه غير متعين لادائه وهذا إعادة الظلة اذا صادروا ربلا أن
يتحكموا بالمال ولا يذكروا يبيع شئ من ماله والحيلة له فيه أن يقول من أين أعطى
ولا مال لي فاذا قال الظالم بيع جازيتك فقد صار مكرها على بيع الجارية فلا ينفذ بيعها
برازية في أوائل كتاب الاكراه • أكرهه على البيع أو الشراء فباع الفسخ للمكره لا للطائع
بخلاف بيع الفضولي أو نكاحه فان لكل واحد من المالك والمأقدا الاصيل خيار الفسخ قبل
الاجازة • قنية في كتاب الاكراه • ولو كان المشتري مكرها والبائع غير مكره فلكل واحد منهما
الفسخ قبل القبض وبعد القبض يكون الفسخ الى المشتري دون البائع من اكراه الحائية •
ولو كان البائع مكرها والمشتري غير مكره فقال المشتري بعد القبض نفقت البيع لا يصح
نقضه فان نقض قبل القبض صح نقضه من المهل المزبور • ولو كان المشتري مكرها دون
البائع فهلك المشتري عند المشتري ان هلك من غير تعدي تلك امانة من المهل المزبور • رجل
ادعى ضيعة في يد رجل فقال انك اشتريتها مني وكنت مكرها على البيع والتسليم وأقام على
ذلك منه وأراد استرداد الضيعة فقال المدعى عليه كان الامر كما قلت الا أن بعد ما زال الاكراه
بعث هذا العين عن طوع ورضا وأقام على ذلك بينة فالتقاضي يقضى بينة المدعى عليه وتندفع
دهوى المدعى حتى لا يكون للبائع حق الاسترداد تانا رائية في الثالث والعشرين
من الدعوى • فان كان قبض الثمن طوعا فهو اجازة للبيع وكذا اذا سلم طائعا بان أكرهه على
البيع لا على الدفع لانه دليل الاجازة بخلاف ما اذا أكرهه على الهبة ولم يذكر الدفع فوجب

(١) ولو أكرهه على الرضا والقتل أثم ان
فعل وعلى من أكرهه القصاص فيض
كرهى في الاكراه

ودفع حيث يكون باطلا والحاصل أن الإكراه على الهبة يكون إكراه مع الدفع والإكراه على البيع لا يكون إكراه على التسليم وإن كان قبضه مكرها فلا يس ذلك بإجازة وعليه رد الثمن إن كان قائما في يده لفساد العقد بالإكراه وإن كان هالكالا يأخذ منه شيئا لأن الثمن كان أمانة عند المكره لأنه أخذ به باذن المشتري والقبض متى كان باذن المالك فانهما يجب الضمان إذا قبضه للثمن وهو لم يقبض للثمن لأنه مكره على قبضه فكان أمانة كافي شرح الوافي في الإكراه ملخصا • الإكراه بالهبة إكراه بالتسليم حتى لو وهب مكرها ولم طاقا لم يجوز إلا إذا قبل العوض وقبض فهو إجازة عتائية في الإكراه في الفصل الأول • أكره على قبول الوديعة فتلقت في يده فلم تهتفها لتضمن المودع من الإكراه القنية • ولو أكره على هبة جارية به فوهب وقبض الموهوب له أو أكرهه على البيع فباع وأعتقه بإجازة ضمن قيمتها ولو باع الموهوب له أو المشتري من رجل أو وهب أو تصدق كان للمولى أن ينقض هذا كله فرق بين هذا وبين المشتري شراء فاسدا والموهوب له هبة فاسدة إذا تصرف فيه هذه التصرفات حيث لا ينقض ولو الجنية في الثالث من الإكراه ملخصا • ولو قال له السلطان لتدفعن إلى مال فلان أو لأقطن يدك رجوت أن يـ • ون في وسعة من ذلك • ولو قال له السلطان لتحبسك شهرا أو لتضربك ضربا أو تطوف بك في الناس لا يجوز أن يدفع ولو دفع يصير ضامنا فالحاصل أن دفع مال الغير لا يجوز إلا بالخوف التلف ذخيرة في أوائل الإكراه • أكره بوجع تلف على أن يأخذ مال فلان ويدفعه إليه يرجي أن يكون في وسعة لأن مال الغير يساح عند المحضة وانما ملقه بالجاه لعدم قيام العذر بالقطع فإن المكره على أخذ مال الغير لو صبر حتى قتل فهو مأب • ورلان الظلم لا يساح وأخذ مال الغير ظلم هذا إذا كان المكره حاضرا فإن كان غائبا وقت الأخذ كان معه رسوله ويخاف المكره من الرسول مثل ما يخاف من مرسله • أن يأخذ • وإن لم يكن عنده رسوله أو كان ولكن لا يخاف منه ليس له الأخذ إذا الكره زائل حقيقة لكنه يخاف عوده وبه لا ينفق الإكراه برأية في الإكراه • وإسلام المكره جائز استحسانا فإن عاد إلى الكفر أبرأ على الإسلام ولا يقتل وكذلك إسلام السكران ينابيع في باب ما يصير به الرجل مسلما • الحربى لو أكره على الإسلام فأسلم ثم ارتد يقتل ولو كان ذميا لا يقتل لأن في صحة إسلامه خلاف الشافعي فأوردت شبهة في رده تعادية في الإكراه

• (كتاب الحجر) •

المجور (١) يؤخذ بأفعاله (٢) لأبأقواله لا فيما يرجع إلى نفسه كالفصاح والحدود وحضرة المولى لا تشترط فإن لم يقتر لكن أقيمت عليه البيعة فحضر المولى شرط الاعتدال أمام الشافعي ولو أنلف ما لا يؤخذ به في الحال أما الإقرار بجناية نوجب الدية أو الفداء لا يصح محجورا أو مأذونا (٣) وإقرار المجور بالدين والغصب وعين مال لا يصح (٤) وفي المأذون يصح وبؤاخذ به في الحال برأية في المأذون • ولو استهلك العبد ما لا فاته يؤاخذ به في الحال محجورا كان أو مأذونا سراج وهماج في كتاب الحجر • ولا ينفذ إقراره بحال مأذونا كان أو مكاتبا إلا باذن مولاه • (٥) إلا إذا أقر المأذون بما في يده ولو بعد مجر • وكذا الإقرار بجناية موجبة لدفع أو الفداء غير صحيح بخلاف إقراره بحد أو قود أشباه في أحكام العبيد •

- (١) أي العبد المحجور ع
- (٢) كالسرقة والشرب وغيرهما ع
- (٣) أي لا يؤاخذ به لافي الحال ولا بعد العتق ع
- (٤) أي لا يصح في حق المولى وبؤاخذ به العتق كما أفنى به مولانا أبو السعود ويدل عليه ما كتبت من البنابيع والدرر وما في الملتقى من أنه لو أقر بحال لزمه بعد عتقه يشادى عليه ع
- (٥) سئل عن العبد المأذون له في التجارة إذا أقر بدين لافسان في غيبة سيده هل يصح إقراره وبؤاخذ به للحال أم بعد العتق أجاب نعم يصح إقراره وبؤاخذ به للحال كذا في فتاوى ابن نجيم ع

(١) أي الجناية الموجبة لادية أو الفداء عند
(٢) سئل عن المجبور عليه البالغ إذا
أعتق عبد الله هل يعتن أو يتوقف على
إجازة الحاكم أجاب نعم يعتق وعلى العبد
أن يسعي في فكاه ~~كذا~~ في فتاوى
ابن نجيم ~~رحم~~
سئل عن العبد المجبور عليه إذا دبر عبده
هل يصير مدبرا أجاب نعم يصير مدبرا
ويستقدمه فإن مات السيد ولم يوجد
رشد سعي العبد في قيمته مدبرا ~~كذا~~
في فتاوى ابن نجيم ~~رحم~~

واقرار العبد بالجناية في المال لا يصح مجورا كان أو مأذونا ولا يؤخذ به لافي الحال ولا بعد
العناق ولو أقر بجناية خطأ (١) قبل أن يعتقه مولاه لا يصح لأنه اقرار على مولاه إلا إذا
صدقه المولى وأقر أنه علم بجنائه حين أعتقه فيضمن خزانة الأكل في الجنائيات ولو أقر على
نفسه بحد أو قصاص صح اقراره وكذا لو أعتق أو دبر صح اعتناقه وتديبره (٢) قال المصنف
أن كل ما يستوى فيه الهزل والجذب يفسد من المجبور وما لا يفسد من الهازل لا يفسد من
المجبور إلا بآذن القاضي فاضيفان في كتاب الجبر (م) قال محمد عبد الرحيم في يديه عشرة
دراهم أقر أنه سرقها من هذا الرجل جعلها على وجهين الأول أن يكون العبد مأذونا
أو مكاتباً وأنه على وجهين أما أن أقر بسرقة متهلكة أو بسرقة فائقة ففي وجهين يصح
اقراره في حق القطع والمال فيقطع يد العبد ويرد الموقوف على الموقوف منه إن كان الموقوف
قائما وفي الكافي ولم يضمن كذبه المولى أو صدقه (م) ولو أقر بسرقة مال قائم بعينه في يده فإن
صدقه المولى يقطع ويرد المال على الموقوف منه وفي الهداية وقال زفر لا يقطع في الوجوه
كلها (م) وإن كذبه المولى في المال وقال المال مالي فعلى قول أبي حنيفة يصح اقراره في حق
القطع والمال جميعا فيقطع العبد ويرد المال إلى الموقوف منه وقال أبو يوسف يصح اقراره
في حق القطع ولا يصح في حق المال فيقطع العبد ولا يرد المال إلى الموقوف منه وفي شرح
الطحاوي ولا ضمان على العبد في الحال ولا بعد الاعتاق (م) وذكر هذه المسئلة في المتن
وقال كان أبو حنيفة أو لا يقول أصدق العبد على المتاع فأرده ولا أصدق على القطع فلا
أقطعه ثم قال أصدق على القطع أقطعه ولا أصدق على المتاع فلا أرده ثم قال أصدق
على المتاع وعلى القطع فأقطع وأرد المال تارة ثانية في فصل في ظهور السرقة من كتاب
السرقة ملخصا • العبد إذا سرق لا يقطع يده إلا بحضرة المولى عند الإمام ومحمد وكذا
القصاص من سرقة البرازية • ثم العبد إنما لا يؤخذ بأقواله في الأموال مادام رقيقا
أما إذا أعتق يؤخذ به في الحال بخلاف العبي • فإنه لا يؤخذ به أبدا إلا إذا ثبت على اقراره
بعد البلوغ ينابيع في الجبر • فإن أقر العبد بمال أخر إلى عتقه لوجود الأهلية وزوال المانع
ولم يلزمه في الحال لقيام المانع هذا إذا أقر لغير المولى بمال وأما إذا أقر له به فلا يلزمه شيء بعد
عتقه لما تقرر أن المولى لا يستوجب على عبده مالا درر في الجبر • ولو شهدا على قن
مأذون بغصب أو باتلاف ودبعة أو باقراره أو شهدا ببيع أو بأجرة أو شراء ومولاه غائب
تقبل ولو كان مكان المأذون مخجور والباقي بحاله تقبل عليه لا على المولى فيؤخذ به بعد
العتق ولو كان المولى حاضرا مع القن ففي الغصب والاتلاف يقضى على المولى وكذا
في اتلاف أمانة أو بضاعة يقضى على المولى عند أبي يوسف وعندهما يقضى على القن
لا على مولاه فيؤخذ به بعد عتقه وفي الأقرار لا يقضى على مولاه حضرا أو غابا في الثالث
من الفصولين • ولو شهدا على العبد المجبور باقراره بذلك والمولى حاضر أو غائب لم يقض
عليه حتى يعتق في الثامن عشر من التنازع الثانية • العبد المأذون خصم فيما كان من
التجارة تقبل الشهادة عليه ولا تعتبر حضرة المولى ولو شهد الشهود على عبد مجبور بغصب
أو اتلاف ودبعة إن شهدوا بما يثبت ذلك لا بالأقرار تقبل الشهادة عليه ويقضى بالغصب

إذا حضر المولى وفي ضمان اتلاف الوديعة والمضاربة لا يرضى حتى يعتق في قول أبي حنيفة ومحمد وإن شهد الشهود على اقرار العبد بذلك لا تقبل وإن كان مولا حاضرا ولو شهدوا على عبده ما ذنوب بالزنا أو بقتل عمدا أو شرب خمر أو قذف وهو يجهل ومولا غائب لا تقبل شهادتهم في قول أبي حنيفة ومحمد خلافا لأبي يوسف وإن شهدوا على اقرار العبد تقبل شهادتهم في الفصا ص وحده القذف ولا تقبل فيما سوى ذلك فاضحيان في أوخر المأذون • ولو كان العبد كافرا ومولا مسلم فقامت عليه بينة ككفره بأسباب موجبة للعقوبة لم تقبل بلا خلاف وعلى المولى بغيبة العبد لا تقبل في جميع ذلك بلا خلاف ثم نأشئ في السرقة في شرح الجامع الصغير بنوع تلخيص • وفي الفتاوى للإمام غير الدين ادعى رجل على رجل أن عبده المغير أنلف عليه شيئا وأراد أن يستخلف المولى كيف يستخلفه قال يستخافه بالله ما تعلم بأن عبدا لهذا استهلك كذا وكذا والله ليس لي عليك شيء من الوجه الذي يدعى أحكام الصغار للاسترواشي • ويلزمه الحسد والفصا ص في الحال يعني إذا أقر العبد بما يوجب الحد أو الفصا ص لزمه في الحال الآن حضرة المولى ليست بشرط في اقراره ولو لم يقر ولكن أقيمت عليه البينة فحضرة المولى شرط عند أبي حنيفة ومحمد شرح مجمع البحرين لابن مالك في كتاب الجحيم وفي اقرار نظم الزندوسقي (١) العبد المحجور إذا أقر ينظران أقر باتلاف مال يقال للمولى للحال أن أدعنه والاقبعه وفيما لحقه من الضمان كالجنابة الظاهرة من العبد يقال لمولاه أدعنه أو أفده في الحال كذا ههنا مجمع الفتاوى في الجحيم ملخصا وكذا في حتمل الأحكام فقلاعته • ولو أودع إنسان عند محجور فأقر المحجور أنه استهلك لا يصدق فلو صار موصيا لم يصدق ذلك به • أقر فان قال ما أقررت به (٢) كان حقا يؤاخذ به في الحال وإن قال ما أقررت به كان باطلا لا يؤاخذ به كالعبد المحجور إذا أقر باستهلاك مال إنسان فإنه لا يؤاخذ به في الحال فان أذن له مولا في التجارة بعد ذلك بدأل عما أقر به فان قال ما أقررت به كان حقا يؤاخذ به في الحال وإن قال كان باطلا لا يؤاخذ به فاضحيان في الجحيم • أودع صبي محجورا أو عبدا محجورا مالا فأهلكاه ضمناء عند أبي يوسف للحال وقال لا يضمن الصبي بحال ولا يضمن العبد للحال وكذا الاختلاف في سائر الامانات كالعارية والاجارة والبضاعة والمضاربة والوكالة والاختلاف في الصبي الذي يعقل والافيجب أن لا يضمن عندهم ثم نأشئ في الجنابات من شرح الجامع الصغير • والعبد المأذون يساع في دينه بحضرة المولى والا لا وكسبه يساع وإن لم يحضر المولى ولا يقبل دعوى استهلاك الوديعة على المحجور حضره مولا أو غاب وكذلك على المولى إلا عند الشك لعدم الضمان ولو ادعى على محجور ما لا يوجب الاستهلاك بشرط حضرة المولى أيضا لسمع البينة لأنه أيضا خصم لكونه مخاطبا بالبيع أو الفداء بخلاف المأذون وفي فتاوى القاضى شهدا على معتوه مأذون أو عبده مأذون باستهلاك غصب أو وديعة أو غيره أو على اقراره بذلك أو شهدا عليه ما يبيع أو شراء أو اجارة والعبد يشكر ذلك والمولى أو الولي غائب تقبل لصحة الإنكار لكونه تجارة وإن محجور لا تقبل على مولا فلا يطالب مولا بالبيع ولكن تقبل على العبد حتى يطالب به بعد المتق برأيه في نوع في الخصم من الخامس عشر من كتاب الدعوى • ادعى على

- (١) هو مخالف لما في سائر الكتب وأفتى بخلافه مولا نأبوا السعد عند
(٢) قوله ما أقررت به مام ومولة هـ

عبد شراعتي منه أو ديناً عليه فهو خصم إلا أن يعرفه العبد على أنه محجور فحينئذ لا يكون
 خصماً من المحل المزبور • أراد أن يرجع فيما ذهب للفقن يقضى له به بغية مولاه ولو أذونا
 لا لمحجوراً لم يحضره مولاه في الثالث من الفصولين • لو ادعى العبد على إنسان مالا
 لا يشترط حضرة المولى لأن يد العبد معتبرة تسمع دعواه على الغير فصول عمادية في الفصل
 الثالث • (بق) ادعى على صبي محجور مالا باهلاً أو غصباً لو قال المدعى لي بينة حاضرة
 يشترط حضرة الصبي لأنه مؤخذ بأفعاله ويحتاج الشهود إلى الإشارة ولكن يحضر معه أبوه
 أو وصيه ليؤدى عنه ما ثبت (١) وإن لم يكن له أب أو وصي • وطلب المدعى أن ينصب له وصي
 ينصب القاضي له وصياً من الفصولين في الفصل الثالث • ولو أن صبياً ذهب لمحجوراً
 استقرض مالا ليعطي صدقاً المرأة صح استقرضه وإن لم يعطه المرأة وصرف المال
 في حوائجها لا يؤخذ به لافي الحال ولا بعد البلوغ والعبد المحجور إذا استقرض مالا واستهلكه
 لا يؤخذ به في الحال ويؤخذ به بعد العتق لأن الصبي المحجور ليس من أهل الالتزام فلا يصح
 التزامه أما العبد المحجور من أهل الالتزام لأنه لا يصح التزامه في حق المولى ويصح في حق
 نفسه والمحجور إذا جاز إلى الغيبة منزلة الصبي والمجنون (٢) فاضحياناً في فصل الجرب بسبب السفة
 من كتاب الجرب وكذا في البرازية • الصبي المحجور عليه يؤخذ بأفعاله فيضمن ما أتلفه من المال
 وإذا قتل فالدية على عاقلة إلا في مسائل لو أتلف ما اقترضه وما أودع عنده بلاذن وليه وما
 أعير له وما بيع منه بلاذن • ويستثنى من إيداعه ما إذا أودع صبي محجور من ماله وهي ملك غيرهما
 ولهما أن تضمين المدافع أو لا تأخذ أشباه في كتاب الجرب • ولاية الأب ثابتة إذا بلغ مجنوناً
 أو معتوها ولو بلغ عاقلان من أوعته قال أبو الليث عند الثاني لا تعود خلافاً للمحمد وقال
 المبدئي عند الثلاثة تعود خلافاً لفرق قبل تعود إلى السلطان والأب إذا جازن أو عته لا يثبت
 للأب الولاية في ماله وفي حق التزويج يثبت لكنه للأب عندهما ولا يثبت عنده محمد وكذا
 الاختلاف في الجذم مع الابن والجد أولى من الأخ عندهما سواء اجتمع الجد الفاسد
 والاخت فعمد الإمام الولاية للجد وشمل الجنون أصاً ثم السنة أطباق عند الإمام الثاني
 وفي رواية عنه أن أكثر من يوم وليه فاطباق وقال محمد سنة كاملة وقدره في رواية تسعة
 أشهر وقدره الإمام في رواية بشهر ربه يفتي ولم يقدره بشئ في أخرى (٣) وإن كان مجنوناً وبقي
 يتفقد تصرفه حال الاتفاق ولا يثبت عليه ولاية أحد ولو بغيره يوماً ويومين والمعتوه من كان
 قليل الفهم مختلط الكلام فله التدبير لأنه لا يضرب ولا يثبت كالمجنون (٤) برزاقية في
 مسائل المجنون من الفصل الثاني من كتاب النكاح • وفيه (٥) المعتوه الذي يعقل البيع
 والشراء بمنزلة الصبي مختصر التاتارخانية في كتاب الجرب • لا يحجر حر • مكلف بسفه وهو
 خفة عقل تعثر الإنسان فعمله على عمل بخلاف موجب الشرع أو العقل مع قيام العقل
 وقد غلب في عرف الفقهاء على تدمير المال وإسرافه على خلاف مقتضى الشرع أو العقل
 درر غرر في الجرب • ولو اشترى المحجور عبداً بألف وقبض ولم يدفع الثمن حتى مات المبيع لأضمان
 عليه حتى عتق فيلزمه قيمة العبد الذي قبض بالغا ما بلغ ولو قبله حين قبضه يخاطب المولى بالدفع
 أو الذم أما لو كان مكانه بدو أو بقاء لم يكن لها حق حتى عتق وكذا حكم الصبي المحجور

- (١) وإن لم يكن له غير مال لا يحضر الأب
 وإن كان الصغير مآذونا يحضر الصغير
 وحده كذا في دعوى القاعدية ع
 (٢) والمثله خلافة كالايداع من
 الصبي مذكورة في نوع البرازية في
 نوع في القرض ع
 (٣) المطبق هو شهر عند أبي يوسف وحول
 كامل عند محمد وهو الصحيح في باب عزل
 الوكيل من الدرر والغرر ع
 (٤) بيان المعتوه مذكور في أول كتاب
 الطلاق في أحكام المرضى من جامع
 الفصولين وكذا في كتاب الطلاق من الخاتمة
 ع
 (٥) قوله وفيه أي في المكافي اه

والمتنوع من أذن خزانة الأكل • ومن البيع الموقوف ببيع الصبي الذي يملك البيع
والشراء يتوقف به وشراؤه • على إجازة وارثه أو وصيه أو جده أو القاضي وكذا المتنوع
والصبي المحجور إذا بلغ سنه يتوقف به وشراؤه على إجازة الوصي أو القاضي فاضحيان
في البيع الموقوف • بعد اشتري شيئا بغير إذن السيد ودفع الثمن والسيد لا يرضى فله أن
يسترد الثمن • جواهر الفتاوى في الباب الأول من كتاب البيوع • باع المحجور شيئا من كسبه
ثم أذن له المولى في التجارة فأجاز ذلك البيع لا يصح لأنه باع مال المولى والمأذون لا يملك بيع
ماله ألا ترى أنه لو باع بعد الأذن لا يصح بزانية في المأذون في نوع آخر • وفي المبسوط لو باع
الصبي المحجور ما قل للبيع والشراء متاعا من رجل وقبض الثمن ودفع المبيع ثم ضمن آخر
للمشتري الدرك في المشتري فاستحق المشتري من يد المشتري فضمانه باطل أخذ المشتري
من يده لأنه عين ماله وقد ظفربه فأخذه وإن كان الكفيل ضمن له في أصل العقد أو قال له
الكفيل قبل دفع الثمن أدفع اليه الثمن على أني ضامن صح ضمانه وضمن أن استحق المبيع
وهذا كما إذا قال لرجل ادفع الي هذا الصبي عشرة دراهم يتفقهها على نفسه على أني ضامن أها
أردت ما عليك والصبي محجور عليه ففعل صح ضمانه فواخذه • ولو قال له بعها بعد ما دفعها
اليه وأمره بانفاقها على نفسه بطل ضمانه كذا هذا ضمانات فضيلة في الضمان في تصرفات
الحجر ملخصا • وأما حرية التحيل فليست بشرط لصحة الحوالة حتى تصح حوالة العبد • وأذونا
كان في التجارة أو محجورا لانها ليست بتبرع بالتزام شيء كالكفالة فملكها العبد غير أنه إن كان
مأذونا في التجارة يرجع عليه المقتال عليه بالتحال إذا أدى ولم يكن للعبد دين مثله ويتعلق
برقبته وإن كان محجورا يرجع عليه بعد العتق بدائع في أول الحوالة • اشترت الامتة شيئا
من مال كسبه في بيت المولى وأردعه عند رجل فله في يده فلمولى أن يضع المودع
لأنه مال المولى أو دعه بغير إذن المولى وكان المودع مودع الغاصب ومودع الغاصب يضمن
محيط برهاني في آخر القصب • يتيم أدركه فسد اغير مصلح وهو في حجر وصيه وحجر القاضي
عليه أو لم يحجر فآل وصيه أن يدفع اليه ماله فدفع اليه فضاء المال في يده ضمن وصيه
فاضحيان في الحجر

• (كتاب المأذون) •

والفاصل بين ما يصير به مأذونا وما لا يصير إذا أذنه بعقد مكرره لم أنه قصد به الربح يكون
• مأذونا وإن أذن له بعقد واحد يعلم أن قصد به الربح لا يصير مأذونا ويكون استخدا ما فقوله
اشترت ثوبا للكسوة أو بيع ثوبي هذا لا يصير مأذونا ولو قال بيع ثوبي واشترت كذا أو قال اشترت ثوبا وبعه
يصير مأذونا بزانية في كتاب المأذون • في الشافي أرسل قته ليشتري ثوبا أو لجاما بدراهم أو كسوة
له أو بعض أولاده أو عبده أو أمر بشراء طعام رزقه أو لاهله أو لقته أو عبده أو قال له
اشتر من فلان ثوبا واقده قيصا أو طعاما فكله أو دفع اليه راوية (١) وجاروا أمره باستقاء
الماء عليه أو لولاه أو لاهله أو لغيره بلا عن كان ذلك استخدا ما ولم يكن أذنه في التجارة لأن
التجارة ما يطلب به الربح ولا استرباحه هنا فلا يكون أذنا ولو قال استق عليه وبعه كان أذنه
وكذا لو أمره أن ينقل عليه طعام الناس باجركذا إذا كان لتاجر غلمان يبيعون متاعه بأمره

(١) وجد في بعض النسخ رواية مكان رواية
وليس مناسبا اهـ

(راوية) وأول كسر يله شول دوه
وياخود شول قاترو ياخود شول حاردر كة
انكله قبودن صوبه كركل وعامه
صوبه كركل طلومسه واكشيه اولانه
اطلاق ايدرلر بوجا زدر استعارة والهاه
للمبالغة وانقولى سده

(ترجمة)

راوية بكسر الواو والحيوان يستق به الماء
من البئر مثل الجمل والبغل والحمار والعامة
تطلقها على قرية الماء وشحوها وهذا جاز
استعارة والهاه للمبالغة اهـ

أو أمرهم ببيع متاع غيره فان ذلك كله اذن ألا ترى أنه لو أمرهم بشراء متاع له أو غيره كان اذنا
له وكذا لو أمرهم ببيع ثوب واحد يريد به الربح والتجارة كان اذنا كذا ذكره الناصبي لوجود
قصد الاسترباح فيكون اذنا في التجارة شرح الجامع الكبير للقرناشي في المأذون (١)
• (الشافعي) ان الاذن من المولى للفقن والامة ومن الاب والوصى والقاضى للصبي والصبي
لا يقبل التخصيص لا بنوع ولا بزمان ولا بمكان ولا يقوم باعيانهم وكذا الاذن في شراء لا يقبل
التميز عن بيع ما اشتراه لانه فلا الحجر وقال زفر يخصص بما اذن له في التوكيل وهو قول الشافعي
رحمه الله شرح الجامع الكبير للقرناشي في المأذون • اذن الحاكم للصبي وله أب أو جد جاز
ولا ينقضه أحد وان كان الاب أو الوصى • اذنه يطل بموته • برازية من كتاب المأذون •
واقرار الصبي • التاجر جائز في جميع تجارته لان الاقرار من صنيع التجار وهو مما لا يستغنى
التاجر عنه فانه يعتد رعى من يعامله اشهاد الشاهدين عليه بكل معاملة فاذا علم ان اقراره
له لا يصح ينزع عن المعاملة معه فلهذا جازنا اقراره شرح المبسوط للسرخسي • واققراره
بالديون والغصب وانلاف الودائع والغواري والجنائيات في الاموال جائز برازية في المأذون
• ولو اقر المأذون بالجنائية ان اقر بجنائية وجبة للعالم بان اقرانه قتل انسانا خطأ أو قطع يده
عمداً وخطأ فانه لا يصح اقراره (٢) • فاما اذا اقر بقتل العمد مع اقراره اذا كان
بالغا في السادس من اقرار التاتارخانية • ولو اقر العبد بجنائية على عبداً حراً أو مملوكاً وجب
عليه بشكاح فاعداً وجائزاً وشبهة فاققراره باطل ولا يؤاخذ به حتى يعتق فان صدقه المولى جاز
ذلك عليه ولم يجز على الغرماء • تاتارخانية في المأذون • شهد واعلى اقرار العبد تقبل شهادتهم
في القصاص وحده القذف ولا تقبل فيما سوى ذلك • فاضحان في المأذون • وفي السراجية
اقرار العبد المأذون بالكفالة بالمال لا يجوز • تاتارخانية في الثامن من المأذون • وان اقر
المولى على عبده بالدين وليس على العبد دين ظاهر صرح اقراره صدقه العبد في ذلك او كذبه
وكان للمقر له استيفاء ذلك من العبد وان كان أكثر من قيمته فان أعتق العبد قبل الاستيفاء
لا يضمن الا الاقل من قيمته ومن الدين • فاضحان في المأذون • واذا وجب على المأذون ديون
وطلب غرماءه يبيع • • • • • ثمان للقاضي ان يبيعه لهم فان باعه المولى بغير اذن الغرماء فلم يحق
انفسخ (٣) • ولو اقر العبد بطل حق الفسخ (٤) • خزانة الفتاوى في أول المأذون والحجر • ولو
باعه المولى وقبضه المشتري وغيبه فالغرماء بالخيار ان شاؤوا انصفوا البائع قيمته وان شاؤوا ضمه
المشتري ولو علمه البائع فله غرماءه ان يردوا البيع ان لم يصل الثمن اليهم ولو غاب البائع فلا
خصومة بينهم وبين المشتري عند أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف هو خصم فيه مختارات
النوازل في المأذون • أعتق عبده المأذون المديون يضمن قيمته للغرماء موصراً كان أو موصراً
(٥) • برازية في آخر المأذون • ولو اكتب العبد مالاً وانتزعه المولى من يده ثم لحقه دين سلم
المولى ما أخذ منه • لانه لما انتزعه المولى من يده فهو فارغ عن حاجته فقد وجد شرط
الخلوص للمولى فله ورالدين من بعد لا يستدعي تعلقا به • ولو أخذ المولى ما في يده فله غرماء
ان يأخذوا منه ما أخذوا • كان قائماً بقيمته ان كان هالكاً لانه أخذ شيئاً تعلق به حق الغير

(١) وكذا في أول المأذون في شرحه

لصغير

(٢) أي في حق المولى كافي التاتارخانية في
المأذون وسيجيء بعده وأما على ما في خزانة
الاكل فعناء لا يصح لافي الحال ولا بعد
العناق فليست مثل وما سبق في الحجر نقلاً عن
الينابيع والدرر لا يؤيد كون معناه أنه لا يصح
اقراره في حق المولى ويصح في حق نفسه
فيؤاخذ به بعد عتقه لانه فرق بين الاقرار
بجنائية موجبة للعالم وبين الاقرار باستهلاك
المال وما قد سبق في جنائية الرقيق من كتاب
الجنائيات نقلاً عن مختصر شرح ادب القاضي
موافق لما في خزانة الاكل

(٣) في حضرة البائع والمشتري كما

في البرازية

(٤) مثل عن شخص له عبد اجلسه بجائون
ليجرفيه فطلق العبد ديون تجب بقرينه فباعه
السيد هل ينفذ يبعه بدون رضا ارباب
الديون أو لهم ابطال البيع وهل سواء
كانت الديون حالة أو مؤجلة أو لأجاب
نعم لهم ابطال البيع سواء كانت الديون
حالة أم مؤجلة • كذا في فتاوى ابن نجيم
في الحجر والمأذون

(٥) وما بقي من الديون يطالب به بعد الحرية

كذا في مختارات النوازل

فيلزمه رده أو رده عوضه وتشترط في ذلك الغرماء أو قبولون وما حدث من دين بعدهم من آخر
 مأذون القاعدية • أذن لعبد • فاكسب مالاً فآخذ المولى ثم لحقه دين وقد أنفد المولى أولاً
 فان كان على العبد دين فالمولى يؤاخذ بذلك المال حتى يردّه لأنه غاصب وإن لم يكن ثم لحقه
 دين ليس لصاحب الدين على مقبوض المال سبيل فالصا كان أو قائماً ولو أخذ ألفاً والدين
 يومئذ نصفها ثم لحقه دين آخر فالمولى يغرم الألف كلها وتكون للغرماء ويبيع العبد أيضاً
 ولو لم يلحق دين آخر يغرم نصفه فقط وإذا لحق المأذون دين يأتي على وقته وما في يده فأخذ
 المولى منه الفسلة كل شهر حتى صار مالاً وافراً • لم كله للمولى في الاستحصان إلا إذا كان
 ما يأخذه كل شهر أزيد من غلة مثله فإنه يرد الزيادة برأية في آخر كتاب المأذون • وإذا جبر
 المأذون وله ديون على الناس كان الخصم فيها العبد حتى لو قبضه العبد برئ الغريم كان عليه
 دين أم لا ولو باع العبد أو مات فالخصم فيه المولى ولو كان على العبد دين لا يقبضها بل يحصل
 بالقبض إلى الغرماء وكذلك يجب أن يكون في الوارث من ضمانات الغنم في المأذون •
 غاب العبد المأذون لا يكون للمولى قبض ديونه لأن حال العبد فوق حال الوكيل لأن الوكيل
 يتصرف للموكل والعبد لنفسه • ثم الوكيل بالبيع إذا باع ثم غاب لا يكون للموكل قبض الثمن
 إلا بتوكيل من جهة الوكيل فالعبد أولى فان قبض مع هذا فالمشتري يبرأ استصاناً إن لم يكن
 على العبد دين لأن الحق وصل إلى المشتري من الوكيل إذا دفع الثمن إلى الموكل
 برئ فان كان عليه دين فإنه لا يبرأ لأن الحق للغرماء لا للمولى والمولى كالأجنبي (١) •
 الفسوخ في التوكيل بالبيع من الوكالة • ثم إن أبا حنيفة فرق بين البيع والشراء في
 فاحش الغبن في حق الوكيل فقال لا يجوز شراؤه به ويجوز بيعه به ولم يفرق بينهما ما في تصرف
 المأذون بخوفاً كلاً منهما والفرق هو أن الوكيل بما يلحقه من الهدية يمكن الوكيل بالشراء
 منه ما في أنه شراء لنفسه فلما رأى صفقته خاسرة أراد أن يلزمه الأمر وهذا لا يمكن في
 المأذون لأنه متصرف فيه لنفسه لا يرجع بما يلحقه من الهدية على أحد فكان البيع والشراء
 في حقه واحداً • وبسوط السرخص في المأذون • تصرف المولى في المأذون يصح وإن كان
 فيه غبن منبهة المفتى في المأذون • ويجوز للمأذون أن يواجر نفسه فيما بدله من الأعمال
 عندنا بواجب كسبه بخلاف له أن يزرع لنفسه وله أن يأخذ الأراضى من أجرة وله أن
 يدفع الأراضى من أجرة وله أن يودع وأن يستودع وأن يعير وأن يستعير وله أن يتخذ الضيافة
 البيرة وليس له أن يتخذ الضيافة العظمى • محبط برهاني في المأذون في الرابع • ويجوز له
 أن يستأجر الأراضى ويستأجر ما بدله من الأجر وله أن يدفع المال مضاربة وله أن يأخذ
 المال مضاربة من المحل المزبور • عشرة أشياء لا يملكها العبد المأذون الكفالة بالنفس
 والمال والقرض والهبة والصدقة والعق على مال وغيره والكتابة وتزويجه لنفسه وتزويج
 العبد والامة والصلح من قصاص وجب عليه والدعوى عن القصاص ثلاثة عشر شيئاً يملكها
 العبد المأذون يبيع ويشترى ويرهن ويرهن ويودع ويضع ويعير الثوب والداية ويأخذ
 الأرض من أجرة ويشترى الأرض ويرزقها وبصالح من قصاص وجب على عبده ويهدى
 اليسير من الطعام ويضيف من بطعمه ويجوز بيعه من مولاة بمثل قيمته خزانة الدقة لابي

(١) كذا في البرازية في نوع في المستبضع
 وكذا في المأذون منها

الابن في كتاب المأذون • وليس له أن يقرض أو يكتفل أو يتزوج أو يزوجه أو يكتب أو يعتق
على مال أو يهب بعوض وغيره ولا أن يطلأ الأمة المشتراة وإن حط عن عيب قدر ما يحيط منه
التجار في العيب جاز منية المفق في المأذون • ولا يتسرى جارية من أ كسابه لأنه لا ملك
للعبد حقيقة وحل الوطء بدون أحد المالكين متى شرعا وسواء أذن له المولى أو لم يأذن له
لما ذكرنا أن العبد لا يملك شيئا لأنه مملوك فيستحيل أن يكون مالكا بالأذن لا يخرج عن
كونه مملوكا فلا تندفع الاستحالة بدائع في فصل ما يملكه المأذون من التصرف جامع
الجوامع • ولا يتسرى العبد وإن أذن له المولى تاتارخانية في الثامن عشر من النكاح •
ومما يجب التنبيه عليه أنه لا يجوز للأمة أن تأخذ أمة للجماعة وإن صرح المولى بتجوزها
فصدأ على حدة حتى إن المولى لو سلم إلى مأذونه أمة المملوك فقَالَ أعطيتكها أو
وهبتكها فتمتع بها تمتع الرجال من النساء فقبضها ووطئها • يكون زنا محضاً وحراماً صرفاً
ولا فرق بينها وبين الاجنبيات إلا بسقوط الحذفية للشبهة كذا في التبعة لا تخفى على
المأذون • وإذا اشترى العبد المأذون أمة فوطئها فولدت فأدعى ولدها ثبت نسبها منه لأن
كسب العبد مضاف إليه قال عليه الصلاة والسلام من باع عبداً وله مال وهذه الاضافة
تؤثر في تصحيح الدعوى كما في دعوة الأب ولد جارية ابنه مبسوط في دعوى الحمل والمملوك من
كتاب الدعوى • العبد التاجر إذا اشترى أمة فوطئها فولدت ولداً فأدعى الولد وأنكر مولاه
يجوز ادعائه ويثبت نسبته منه محيط برهاني في متفرقات المأذون • قال محمد في الأصل
العبد المأذون له في التجارة إذا اشترى أمة ووطئها فولدت ولداً ثم إن العبد ادعى نسب هذا
الولد صححت دعواه صدقه المولى أو كذبه وبذلك العبد يبيع الولد في الثامن والعشرين من
دعوى التاتارخانية • ولو اشترى المأذون أمة ونسراها فولدت منه ثبت نسبها منه ولا
تخرج الأمة وولدها من التجارة من مختصر المحيط

• (كتاب الغصب والضمان) •

الاجازة لا تلحق الا تلف مال غيره تعدية قال المالك أجزت أو رضيت لم يبرأ عن
الضمان كذا في دعوى البرازية أشباه في الغصب • استهلك سلامة إنسان فأجله في الضمان
لا يصح الاجل لأنه معاوضة ضرورية ولا يلحق بها الاجل ألا يرى أنه لا يلحق بها الزيادة بخلاف
البيع من دعوى القاعدية • (ذ) لو أجل بدل المغصوب ثم رجع لا يصح رجوعه عند أبي
يوسف من تجنيس الملتقط في المغصوب • (جن) الغصب عبارة عن إيقاع الفعل فيما يمكن
نقله بغير إذن مالكه على وجه يتعلق بالضمان إما من غير فعل في المحل لا يصير غاصباً حتى لو منع
رجل من دخول بيته أو لم يمكنه من أخذه ماله لم يصير غاصباً ولو منع المالك من المواشي لم يضمن
ولو منعها منه ضمن (بس) حال بينه وبين أملاكه حتى تلفت لم يضمن ولو فعل ذلك في المنقول
ضمن جامع الفصولين في ضمان الغصب في الثالث والثلاثين • والاصح أن العقار يضمن بالبيع
والتسليم ويضمن أيضاً بالهجوم (١) (كها) العقار يضمن بالرجوع عن الشهادة حتى لو شهدا
على رجل بالدار ثم رجعا بعد الحكم ضمنا وقيل انما ضمنا إذا ألقا على المالك ملكه من المحل

(١) العقار هل يضمن بالهجوم قيل يضمن
وفاً وقيل لا عند أبي حنيفة وأبي يوسف
وقيل عن أبي حنيفة رواية أن كذا في
الضمانات من الفصولين

المزبور • العقار يضمن بالبيع والتسليم عند الكل لأن البيع والتسليم نوع استهلاك
فاضيجان في دعوى الوقف • ولو غصب دارا وباعها وسلمها أو أقر بذلك ولا يئنه لصاحب الدار
فهو على الاختلاف في الغصب (١) هو الصحيح هداية في الغصب ومعنى قوله على الاختلاف
في الغصب أي على الاختلاف المشهور في غصب العقار فعند أبي حنيفة وأبي يوسف لا ضمان
عليه (٢) خلافاً لمحمد وزفر والشافعي وانما قيد بقوله في الصحيح احترازاً عما قال بعضهم أنه
يجب على البائع هذا الضمان بالبيع والتسليم بالاتفاق والصحيح أنه على الخلاف ألا ترى إلى
ما قاله الحاكم الشهيد في مختصره الموسوم بالكافي • رجل غصب داراً وباعها وسلمها ثم أقر
بذلك وليس له الدار يئنه قال لا ضمان على الغاصب لأنه لم يغيرها عن حالها وقال أبو يوسف
إننا أراء ضامناً بقيمتها المستحسن ذلك وهو قول محمد (٣) ورجع أبو يوسف عن هذا إلى قول أبي
حنيفة أنه لا ضمان عليه إلى هنا لفظ الكافي (٤) غاية البيان في الغصب • وعلى هذا إذا باع
داراً لرجل وأدخلها المشتري في بناءه لم يضمن البائع عند أبي حنيفة وهو قول أبي يوسف آخر
وعند محمد يضمن قيمتها ومعنى المسئلة إذا باعها ثم اعترف بالغصب وكذبه المشتري كذا ذكره
نفر الإسلام في الجامع الصغير وذكر شمس الأئمة السرخسي في المبسوط فإن كان غاصب
الدار باعها وسلمها ثم أقر بذلك وليس له الدار يئنه فإقراره في حق المشتري باطل لأن المشتري
صار مالكاً بالشراء من حدث الظاهر فلا يقبل قول البائع بعد ذلك في إبطاله ثم لا ضمان على
الغاصب للمالك في قول أبي حنيفة وأبي يوسف الآخر لأنه مقر على نفسه بالغصب فإن
البيع والتسليم غصب والغصب الموجب للضمان عندهما لا يتحقق في العقار كافي في كتاب
الغصب وكذا في البرازية في نوع في الخصم في الخامس عشر من الدعوى • رجل دفع باباً إلى
تجار ليصلحه فباع لتجار الباب فالمالك يسترد الباب من المشتري إن أمكنه وإلا إن شاء ضمن
التجار بقيمة الباب وإن شاء أخذ الثمن الذي باعه به جواهر الفتاوى للكرمانى في الباب
الأول من الغصب • والغصب نوعان غير منقول كالطاحونة والحائوت فإن أهدم عند
الغاصب بأفة سماوية أو جاسيل فذهب بالبناء لا ضمان عليه عندهما ولو تلف بسكاه أو قطع
أشجاره ضمن أجماعاً (٥) وإن هدمه آخر أو قطع أشجاره آخر فالمالك بالتجار يضمن أيهما شاء
ولو زرع فيها فالتجار له وضمن نقصانها وفي الجامع الصغير يدفع قدر البذور وما أتفق
ومنقول فإن تلف في يد الغاصب أو تلفه أن مثلياً كالكيلى والوزنى الذي أيسر في بعضه
ضرر كغير المصنوع والعدوى المتقارب كالبيض والجوز وما أشبهه من العدوى الذي
لا يتفاوت فعله مثله وإن غير مثلى كالحيوانات والزرعات والعدديات المتفاوتة والوزنى
الذي في بعضه ضرر كالصنوع أن تلف أو تلف فعله قيمته يوم غصبه وإن انقطع المثلى ضمن
قيمه يوم الخصومة والثاني يوم الغصب ومحمد يوم الانقطاع برازية في أول الغصب (٦) •
المكيلات والاوزونات والعدديات المتقاربة كالجوز والبيض والتفاح والكمثرى والشمش
والخوخ والخبز والخل والعصير والقطن والصوف كلها مثلى وكذا الدقيق والسويق وقال محمد
في الأصل تجب القيمة في السويق لأن بين سويق وسويق تفاوتاً كثيراً يتفاوت الدقيق وخط
السمن به فلم يبق مثلياً أما اللحم فختلف فيه وكذا العنب فإذا عجز عن إراء المثل تجب قيمته

(١) غاصب العقار في الاستحسان ضامن
وهو قول محمد وفي القياس ليس بضامن
وهو قول أبي يوسف وهي من المسائل
التي يرجح فيها القياس على الاستحسان
فرجع أبو يوسف في هذه المسئلة من
الاستحسان إلى القياس كما حقق في التحقيق
في الأصول في باب القياس فارجع إليه

(٢) وفي الزاد وقوله ما أي الشئين هو
الصحيح كذا في غصب العقار من
الضمانات الفضلية •
(٣) واختار مولانا أبو السعود قول محمد
وهو قول أبي يوسف أولاً حيث قال
غصب من مراد اثباته بطله در عقارده
غصب متحقق ولو دخل بوجه دائر •
(ترجمة)

المراد من الغصب اثباته بطله • وكون
الغصب متحققاً في العقار مبنى على هذا

(٤) قدم مرتين يصلح خصماً من كتاب الدعوى
تقلاً عن خزائن المفتين ما يفيد أن الفتوى
على قول محمد •

(٥) كذا في متفرقات الغصب في التاتارخانية
وكذا في الكافي •

(٦) وفي ضمان الغصب من الفصول زيادة
تفصيل •

في المكان الذي غصب قيمة ذلك اليوم لتفاوت القيم بتفاوت الاماكن والازمان ووجوب القيمة فيه مخلص وخلف عن الاصل لان القيمة مثل في المالية ولكنها ناقصة في الصورة وكل ما انتفاوت آحاده في القيمة من العدديات فهو من ذوات القيم كالقشا والطبخ ونحوهما مختارات النوازل في الغصب • ومثل أيضا عن الغزل المصبوغ هل من ذوات الامثال أو من ذوات القيم فقال من ذوات الامثال • بقيمة الدهر في البيع • وفي الروضة اشترى مسلم خرا من ذمتي فألفها لم يضمن ولو غصبها منه وألفها يضمن (بسط) اشترى خرا من ذمتي فشرها فلا ضمان ولا ثمن فنية قيم لا يجب الضمان بألفه • ثم المسلم اذا ألف خرا الذي يجب عليه قيمتها وان كانت من ذوات الامثال لان المسلم ممنوع عن تملكه وتلكه اياها من غصب الربلي • خرق صك انسان بالدين ضمن قيمته صكا وقبل قيمة الصك عند المثل عليه كالألف وقبل يضمن قيمة ما يقوم به عند مالك الصك لان الاعتبار القيمة عند المثل عليه كالألف خرا الذي منية المفتي في مسائل الرد من الغصب • قال في الوجيز وعامة مشايخنا على أنه يضمن قيمة الصك والدفتر مكتوبا لا ما ينتفع به انتهى من الضمانات لقائم البغدادى في الفصل الاول من الباب الحادى عشر • فان انقطع المثل بحيث لم يوجد في الاسواق كافي الكرمات وغيره أو لم يوجد أصلا كما في شرح الطحاوى فقيمه عند أبي حنيفة يوم يختص من أى يقضى بينهما وهو الاصح كافي الخزانة وهو الصحيح كافي الصحفة وعند أبي يوسف يوم الغصب وهو العدل الاقوال كما قال المصنف وهو المختار على ما قال صاحب النهاية وعند محمد يوم الانقطاع وعليه الفتوى كافي ذخيرة الفتاوى وبه أفتى كثير من المشايخ كما في صرف الكفاية • فهستاقى في الغصب • ولو ألف شيئا من ذوات الامثال وهو جيد فانقطع عن أيدي الناس نوع الجيد ولا يوجد الا الردي منه ليس له الا أن يأخذه أو قيمة الجيد يقع في الجنائيات • اهلا عن سب طرياله فأراد أن يضمنه في الشتاء • يوجد جنس ذلك الغيب لكن لا بوصف كونه طريا لا يضمنه قيمته وبأخذه مثله وان لم يكن طريا لانه أقرب الى المثل فلو أراد أن يأخذ الطريق يمهله الى أن يصير أو أنه جامع الفصولين في الفصل السادس وكذا في الخامس عشر من دعوى البرازية تقلا عن رشيد الدين الوزار • غصب دراهم أو دنانير فكسدت أو انا فضة أو ذهب فانكسر ان شاء أخذه ولا يضمن عليه وان شاء ضمن والمضروب لغاصب مية المفتي في باب الرد والاسترداد من كتاب الغصب • وفي غصب جارية مغنية يلزم قيمتها غير مغنية كما اذا ألف انا فضة عليها تماثيل تجب قيمتها غير مصورة • برازية في جنس في العبيد والاماء من الغصب • اتخذ كوزا من تراب غيره فالكوز الذي اتخذ فان كان للتراب قيمة يضمنها وان لم تكن له قيمة فان انتصت الارض يضمن والا فلا • منية المفتي في باب الرد والاسترداد من كتاب الغصب • ويجب في غير المثل أى ما انتفاوت آحاده في المالية من القيمي قيمته يوم الغصب بالاجماع كما في المضمرات • وهذا اذا كانت هالكه وكذا اذا استهلكته عنده وأما عندهما فقيمه يوم الاستهلاك كما في المختلفات • فهستاقى في الغصب • (عدة) من ألف القيمي فعليه قيمته يوم غصبه (قطا) غصب شاء فسمت ثم ذبحها ضمن قيمتها يوم غصبه لا يوم ذبحه (فت) هذا قول أبي حنيفة وعندنا ما ضمن قيمتها يوم ذبحه ولو تلف بلا

اهلاكه ضمن قيمتها يوم غصبه (خذ) غصب أمة قيمتها ألف فزادت متصلة حتى صارت قيمتها ألفين فباعها بغير المالك ضمن الغاصب قيمتها يوم غصبه وهي ألف أو المشتري قيمتها يوم قبضه وهي ألفان وله أن يضم البائع قيمتها ألفين عنده ما لا عند أبي حنيفة ذكر (صر) ذلك في غصب القيمي من الفصل الثالث والثلاثين من الفصولين • (شس) المخلوط عند اختلاف الجنس مضمون بالقيمة وكذا المفضنة من المكيلات لأنها ليست من ذوات الامثال لأنها لا تنكال قلت وكذا كل مكيل أو موزون مشرف على الهلاك مضمون بقيمته في ذلك الوقت كسفينة موقرة أخذت في الفرق فألقى الملاح ما فيها من المكيل والموزون في الماء يضمن قيمتها ساعتئذ زاهدي في أوائل كتاب الغصب • (ن) اشرفت السفينة على الفرق فألقى بعضهم حنطة غيره في الماء حتى خفت يضمن قيمتها في تلك الحالة نقد الفتاوى في السابغ من الغصب • رجل أحرق كدسا لرجل فان محمدان كانت قيمة البر في السبلة أقل من قيمتها أو كان خارجا عن السبيل كان عليه قيمة الكدس وإن كانت قيمة البر في السبلة أكثر كان عليه من البر وعليه قيمة الجمل (١) وإن غصب كدسا فداسه ثم أطعم المفصوب منه البينة على الغصب فإنه يقضى له بالبر وقيمة الجمل من غصب الخاينة وكذا في أوائل غصب البرازية • غصب ثوبا بخرقه ان يسير ضمنه النقصان والثوب للمالك وإن كثيرا فاحتاقتهم به بالخياطة انتفاع الثوب بخير إن شاء أخذه وضمنه النقصان وإن شاء تركه عليه بالقيمة وإن لا يتدفع به انتفاع الثوب ولا يصلح للخياطة ضمنه قيمته بلا خيار وفي الصغرى إذا وجب الطريق نقصان ربع قيمة الثوب فهو فاحش (٢) من غصب البرازية • صب ماء في طعام فأفده وزاد في كيله فمالك الطعام أن يضمنه قيمته قبل أن يصب فيه الماء وليس له تضمين المثل وكذا الوصب ماء في دهن أو زيت لأنه بعد الصب لم يبق له مثل ولا يجوز أن يغرم مثل كيله ووزنه لأنه لم يسبق منه غصب متقدّم حتى لو غصبه ثم صب فالحكم ما ذكره من رد المثل من أواخر غصب البرازية • (ح) الغاصب إذا اهلك المفصوب وهو من ذوات القسم حتى ضمن قيمته فإنه يتظر إن كان ذلك الشيء يساع في السوق بالدراهم يقوم بالدراهم وإن كان يساع بالدنانير يقوم بالدنانير وإن كان يساع بهما كل الرأي فيه إلى القاضي قضى بما كان أنظر للمفصوب منه فاضيجان في أوائل الغصب • (قع) غصب قرطاسا وكتبه ينقطع قنية في باب ثبوت المالك للغاصب • غصب قرطاسا وكتب عليه لا ينقطع حق المالك في الصحيح • برازية في أواخر الغصب وكذا في منتخب التاتارخانية نقلا عن المحيط • وفي كل موضع انقطع حق المالك فالمالك أحق بالعين من سائر الغرماء إلى أن يستوفي حقه وإيسر بنزلة الرهن فإن ضاع فعلى الغاصب من غصب البرازية في أواخر الثالث • ولو هالكه في القيمي للمالك قيمة بلد الغصب يوم الخصومة (٣) وجواب المثل على التفصيل ولو تساوى القيمة في البلدين يبرأ برء مثله وبطال برء مثله إذا ضرر على أحدهما ولو قيمة بلد الخصومة أقل فللمالك خياران ثلاث كما مر ولو قيمة بلد الخصومة أكثر فالغاصب مخير اعطاء المثل أو قيمة بلد الغصب يوم الخصومة إذا المالك لا يرضى الرذالا في مكان الغصب فلو أنزنا الغاصب تسليم المثل على التعيين يضرر به فإنه يلزمه زيادة قيمة لا يخصصها المفصوب

(١) قوله الجمل بالغصب والضم فغصب الزرع إذا حصد كما في القاموس ٥١ صححه
(٢) وفي المتن في الفاحش ما قوت بعض العين وبعض النفع واليسير ما نقصه ولم يقوت شيئا من النفع وفي خزائن الفتاوى والصحيح أن الفاحش ما يقوت به بعض العين وبعض المنفعة واليسير ما يقوت به بعض المنفعة كذا في الثالث من غصب البرازية بعين عبارته
(٣) وفي القيمي تجب قيمته يوم الغصب إجماعا كما ذكر في المتون والخلاف بين الأئمة في انقطاع المثل فالصواب يوم الغصب بدل يوم الخصومة
وفي الخاينة وغصب البرازية والفصولين بعلامة حف أنه يأخذ القيمة يوم الغصب وفي الخامس عشر من دعوى البرازية والفصولين بعلامة ج أنه يأخذ القيمة يوم الخصومة وبه أفق مولانا أبو السعود

منه غيرناه بين اعطاء المثل في الحال وبين اعطاء القيمة في مكان الغصب الا ان يرضى المالك
 بالتأخير فله ذلك جامع الفصولين في الفصل الثاني والثلاثين • ولو غصب رجل عينا فخلقه
 المغصوب منه في بلدة أخرى والمغصوب في يد الغاصب فان كانت القيمة في هذا المكان مثل
 القيمة في مكان الغصب أو أكثر فلا مال له أن يأخذ الغصب وليس له أن يطالبه بالقيمة وان
 كان السعر في هذا المكان أقل من السعر في مكان الغصب كان المالك بالخيار ان شاء أخذ
 القيمة على سعر مكان الغصب وان شاء انتظر حتى يأخذ الغصب في بلدة الغصب (١) ولو ان
 المالك وجد الغاصب في بلدة الغصب وقد اتقص سعر العين فانه يأخذ العين وليس له أن
 يطالبه بقيمتها يوم الغصب ولو كان العين المغصوب قد هلك وهو من ذوات الامثال فان كان
 السعر في المكان الذي التقا فيه مثل السعر في مكان الغصب أو أكثر فانه يبرأ من المثل وان
 كان السعر في هذا المكان أقل فالمالك بالخيار ان شاء أخذ قيمة العين في مكان الغصب وقت
 الغصب وان شاء انتظر (٢) ولو كانت القيمة في مكان الخصومة أكثر بخير الغاصب ان شاء
 أعطى مثله في مكان الخصومة وان شاء أعطى قيمته حيث غصب الا ان يرضى المغصوب منه
 بالتأخير وان كانت القيمة في المكانين سواء كان للمغصوب منه أن يطالبه بالمثل فاضيقان
 في كتاب الغصب • (ج) المغصوب لو فاعا بما أخذ مالكم مثليا أو لا في كل الوجوه الا اذا كانت
 قيمة بلد الخصومة أقل من قيمة بلد الغصب فحينئذ للمالك خياران ثلاث رضى به أو انتظر
 أو أخذ قيمته مكان الغصب يوم الخصومة جامع الفصولين • وفي المتن غصب بالكوفة
 دابة ثم وجدها مالكمها بخير اسان ان كانت قيمتها في البلدين سواء أخذها المالك وان كانت
 بخير اسان أقل خير المالك بين أخذها وبين أخذ قيمة الكوفة فكذا في كل ما له محل
 وموتة في غصب الدواب من ضمانات غانم • وموتة رد الغصب تكون على الغاصب من
 اجارات الخناينة في فصل اجارة الدواب • (مجمع) وهب ما غصب أو باع أو تصدق به أو اجر
 أو أودع أو أعار فلهلك ضمنوا قيمته ولا يرجع للموهب له والمتصدق عليه والمستعير بما ضمنوا
 على الغاصب ويرجع المستأجر والمودع والمرتهن بالقيمة عليه (٣) ويرجع المشتري بتمه عليه
 ولا يرجع الغاصب من الغاصب ولا السارق منه جامع الفصولين في السادس عشر وكذا
 في الفصل الثلاثين منه • ولو باع الغاصب المغصوب ثم ملكه باء الضمان يتفديعه بخلاف
 ما لو أعتقه ثم ملكه باء الضمان لا يتفديعه من غصب الوجيز وكذا في الهداية في فصل
 بيع الفضولي • المقرور انما يرجع بأحد امرين اما بعد المعاوضة أو قبض يكون للدافع
 كلوديعة والاجارة اذا هلكت الوديعة أو العين المستأجرة وضمن المودع والمستأجر فان
 المودع والمستأجر يرجع على الدافع بما ضمن وكذا كل من كان في معناه ما وفي الاعارة
 والهبة لا يرجع على الدافع بما ضمن لان قبض المستعير لنفسه فاضيقان في مسائل الفرور
 من البيع • وان هلك عند مودع الغاصب فالملك ان ضمن الغاصب لا يرجع عليه وان ضمن
 المودع يرجع على الغاصب فان ألتفه المودع فالضمان على قلبه هذا وقرر الضمان على
 المودع وكذا الواجر الغاصب أو رهنه فلهلك كان للمغصوب منه تضمين أيم • عما شاء فان
 ضمن غاصبه لا يرجع على المرتهن وسقط دينه له لانه الرهن وان ضمن المرتهن أو المستأجر يرجع

(١) وان شاء يأخذ الغصب في بلد الخصومة
 كما في الكتب •

(٢) وأفتى مولانا أبو السعود أنه يأخذ
 قيمته مكان الغصب يوم الخصومة في صورة
 هلاك الغصب مخافا لما في غصب البرازية
 والخاتمة موافقا لما في دعوى البرازية •
 (٣) وذكر أن المودع والمرتهن والمستأجر
 انما يرجعون اذا لم يعاوا بالغصب لا لو غلوا
 به كذا في أو اخر الثلاثين من الفصولين •

على الغاصب بما ضمن الا اذا ائتمنه فلا يرجع به على أحد برأيه في أوائل الغصب • يخبر
المالك بين تضمين الغاصب وبين تضمين غاصب الغاصب وكذا يخبر بين تضمين الغاصب وبين
تضمين مودعه وفي جامع الجوامع وللأول تضمين الثاني ما لم يختر المالك تضمينه فان أراد
المالك تضمين كل واحد منهم حاصف قيمة المخصوص فله ذلك انما رخصية في الثالث عشر من
الغصب (١) • يخبر المالك في أخذ الضمان من الغاصب أو غاصب الغاصب وليس له أن
ياخذ بعض الضمان من الأول وبعضه من الثاني ولو أخذ البعض من أحد هاتين هو
بضمان الباقي وله طريق الاختيار جامع الفتاوى في الغصب • وان ائتمنه غير الغاصب في يد
الغاصب فاختار للمالك ان شاء ضمن الغاصب ويرجع هو على المتلف وان شاء ضمن المتلف
ولا يرجع على أحد وان غصب من الأول غاصب ثان وتلف عنده أو ائتمنه فالمالك بالخيار
وقرار الضمان على الثاني وان هلك عنده مودع الغاصب فالمالك ان ضمن الغاصب لا يرجع
عليه وان ضمن المودع يرجع على الغاصب فان ائتمنه المودع فالضمان على المودع وكذا
لو أجرة الغاصب أو رهنه فله أن كان للمغصوب منه تضمين أيهما شاء فان ضمن غاصبه لا يرجع
على المرتهن وسقط دينه لهلاك الرهن وان ضمن المرتهن والمستأجر يرجع على الغاصب
بما ضمن الا اذا ائتمنه فلا يرجع به على أحد ولو أعاره الغاصب غير المالك فأيهما ضمن
لا يرجع على صاحبه ولو ائتمنه المستعير فقرار الضمان عليه ولو باعه الغاصب وسلمه فالمالك
بالتحليل ان شاء ضمن الغاصب وبجاريه والمقر له وان شاء ضمن المشتري ويرجع على
الغاصب بالثمن وبطل البيع ولا يرجع عليه بما ضمن وان باع ولم يسلم لا يضمن وان نقص
المغصوب عند الغاصب ضمن النقصان الا اذا كان النقصان بفعل الغير فيجوز تخيير المالك
بين تضمين الغاصب ويرجع الغاصب على الجاني أو يضمن الجاني ولا يرجع على أحد وان
ازداد في يد الغاصب فله المالك أن يسترد مع الزيادة وان زاد في سعره أو بدن أو انقص ثم هلك
عنده ضمن قيمته يوم الغصب عند الكل وان كان قائما ورده الى مالكه ان النقصان في البدن
ضمنه وان في السعر لا وان اتلف بعد النقصان ضمنه وقت الغصب وان استهلكه بعد الزيادة
بأن باعه وسلمه الى المشتري فله عند المشتري فالمالك بالخيار ان شاء ضمنه قيمته يوم الغصب
وجاز البيع والتمن للغاصب أو ضمن المشتري قيمته يوم القبض وبطل البيع وله أن يرجع
على الغاصب بالثمن وليس له أن يضمن الغاصب يوم التسليم عند الامام برأيه في الغصب •
وان نقص للمغصوب في يد الغاصب ولم ينجبه برقصانه يوجه آخر ضمن النقصان سواء كان
النقصان في بدنه مثيل أن كانت جارية فاعورته أو ناهضة الثديين فانتكسر ثديها أو في غير
بدنه مثيل أن كان عبدا فاحترقه فقتل الحرقه لانه دخل في ضمانه بجميع اجزائه بالغصب وقد
فات جرمه فمعدر رده قيمته وما تعذر رده قيمته يجب رده قيمته وأما اذا كان قد تغير نقصانه مثلي
أن ولدت للمغصوبة عند الغاصب فرددها وفي قيمة الولد وفاء بنقصان الولد فلا يضمن
الغاصب شيئا عندنا خلافا لفرع عتائية في أوائل الغصب • وفي الخلاصة والغاصب الأول
ان يضمن الثاني قبل أن يضمنه المالك (٢) كما أن له استرداده قيمة فائضة نص عليه في ينوع
الجامع الكبير ثم اذا دفع العين الى الأول أو ضمن له قيمة يرى عن الضمان والمستعير

(١) وفي العتائق نقلا عن المحيط للسرخسي
في آخر مسئلة اعتاق أحد الثمرين
والعبد المشترك ما يخالف ما نقل هنا من
التاثيرية حيث قال ليس للمالك أن
يضمن كل واحد من الغاصب وغاصب
الغاصب بعضه ولو مات كان لورثته ذلك

(٢) ولا خلاف أن الغاصب الأول اذا
طلب القيمة عند فقد العين أنه يقتضي له
بها كذا في باب مودع الغاصب من القيمة

الضمان على الاول قال الكردي وهذا هو المختار لان الثاني فسخ فعليه بالرد او الضمان
 ضمانات فضيلة في ضمان الغصب • وان كان الغصب ككليا او زنيا فاستهلكه الثاني
 فاخذ الاول قيمته دراهم او دنانير لا يبرأ الثاني لانه يسع وليس له الا قبض عينه او بدله قنية
 في باب مودع الغاصب • غاصب الغاصب اذا استهلك الغصب او هلك عنده فأدى القيمة الى
 الاول برئ عن الضمان وعن أبي يوسف أنه لا يبرأ (١) ولورد عين الغصب الى الاول برئ
 عند الكل ولو أقر الغاصب الاول انه أخذ القيمة من الثاني لم يصح اقراره على المقصوب منه
 وكان للمقصوب منه أن يضمن الثاني إلا أن يقيم الثاني الدية على ما أدى وكذا لو كان مكان
 الثاني غاصب المودع • فاضحيان فيما يضمن بالتأمر كتاب الغصب • ولا فرق بينه وبين
 المودع اذا غصب منه الا في وجوه منها أن الغاصب الاول لو أقر قبض العين أو القيمة من
 الثاني لم يصدق الا بينه وبين الغاصب باقرار المودع فيه • قنية في باب مودع الغاصب
 • (بج) لها حنطة ريعية في خاية وخريفة في أخرى فأمرت اختها أن تدفع الى حراثتها
 الخريفة فأخطأت فدفعت اليه الريعة ثم أرسلت المرأة بنتها مع الحراثات لتنقل اليه
 الحنطة للبذر ففعلت وبذرها فلم يفت ثم تسعين انهار ريعة تضمن أي الثلاثة شامت لانه لما
 أخطأت الاخت صارت غاصبة والبذر والحراثات غاصب الغاصب قال رضي الله عنه وهذا
 حسن دقيق يخرج منه كثير من الوقائع قنية في آخر كتاب الغصب • لو سقطت قصعة
 الحمام أو كوز الفخار من يده لم يضمن محتاجة وذكر في أوائل غصب الموطأ شرح في الحمام
 وأخذ قصبة وأعطاه غيره فوقع من يده الثاني وانكسرت فلا ضمان على الاول (٢) من
 ودبعة مجمع الفتاوى • (ج) جماعة في بيت انسان أخذوا واحد منهم مائة وقلوبها ردها
 الى آخره وتلفها ثم ضاعت لا يضمن أحد قال رضي الله عنه لوجود الاذن في مثله دلالة حتى
 لو كان شيئا يجري النفع في استعماله يكون غصبا (ج) دفع قدوم الضار وهو يراه ولم يمنع
 فاستعمله وانكسر يضمن قنية في أوائل الغصب • وفي الاصل واذا اختار المالك تضمين
 أحدهما لا يملك تركه وتضمين الآخر وفي الصلابة وللمالك تضمين كل منهما نصف القيمة وله
 أن يضمن أحدهما الثلث والآخر الباقي وفي الصلابة لا يملك أن يبرأ ما هو يبرأ بمجرد
 الاختيار حتى لو قوى المال على من اختاره هل له أن يرجع فيضمن الآخر فيه روايتان وفي
 نوادر ابن جماعة عن محمد بن براء لا آخر فيما اذا رضى من اختار تضمينه بذلك أو قضي به
 عليه والا فله ضمن أن يرجع عن اختياره ويضمن الآخر قال فان اختار تضمين الاول
 فلم يعطه شيئا فلا له أمر الحاكم الاول بقبض ماله على الثاني من القيمة ودفعه الى المالك
 فان أبي الاول من ذلك وقد أحضرهما المالك الى مجلس الحكم يسمع القاضي من المالك
 البيعة للاول على الثاني ويأخذ منه القيمة ويقبضها المالك احياء لمقتضى (٣) ضمانات فضيلة
 في ضمان غاصب الغاصب • اختار المالك تضمين الغاصب الاول ورضى به الغاصب ولم يرض
 لكن الحاكم حكمه بالقيمة على الاول فليس له أن يرجع ويضمن الثاني وان لم يرض به الاول
 ولم يحكم به كان له أن يرجع ويضمن الثاني وان اختار الاول ولم يعطه شيئا وهو مفسر
 فالحاكم يأمر الاول بقبض ماله على الثاني ويعطيه له فان أبي المالك يحضرهما (٤) ثم

(١) قال الرازي الصحيح أنه يبرأ عندهم كما
 يبرأ برذالين كذا في القرائن في السرقة
 شرح المجمع الصغير •
 واذا استحق المقصوب من يد الغاصب
 لا يبرأ الغاصب من الضمان كذا في دعوى
 التافارخانية في المتفرقات •
 (٢) ولا على الثاني كما في غصب البرازية •
 (٣) اذا ضمن أحدهما يبرأ الآخر امالو
 اختار تضمين أحدهما فهل يبرأ حتى لو
 هلك المال على من اختاره هل يرجع على
 الآخر فيه روايتان كذا في الثالث
 والثلاثين من الفصولين •
 (٤) أي الى مجلس الحاكم •

يقبل منه البيضة على الغاصب الثاني للغاصب الاول وبأخذ ذلك من الثاني فيقبضه
 (١) في الثالث من غصب البرازية • (قر) غصب من قرن حجر شياً ثم رده عليه برئ
 (فرض) ولو غصب من صبي شيئاً ثم رده عليه صحيح لو كان الصبي من أهل الحفظ والا فلا
 كرفع السرج عن ظهر دابة ثم أعاده الى ظهرها فإنه لا يصح وإن استهلكه الغاصب فدفعت قيمته
 الى الصبي فلو كان مأذوناً في التجارة صح والا فلا اذ دفع القيمة يتضمن التملك وفهم منه حكم
 دفع القيمة الى القن المصوب منه يصح ما ذونا لا محجوراً في الثالث والثلاثين من
 الفصولين • وعن أبي يوسف أخذ شيئاً من دار إنسان بغير أمره ثم رده بعد أيام الى ذلك
 الموضع ضمن ما لم يردّه الى مالكه وقال زفريراً خزائنكم في أواسط الغصب
 • (فرض) لبس ثوب غيره بلا أمره حال غيبته ثم رده الى مكانه لا يبرأ وهو الصحيح (ذ) أخذ
 ثوباً من بيته بلا أمره ولبسه فردّه الى بيته برئ استحصانا وكذا لو أخذ دابة من أريتهما
 ثم ردها الى مكانهما برئ ولو أخذها من يد مالكها غصباً ثم ردها الى دار ربها وربطها على
 معلفها ولم يجدر بها ولا خادمه ضمن جامع الفصولين فيما يبرأ به الغاصب • وفي المنتقى
 ولو أخذها من أريتهما بلا إذن ربها فركبها ثم ردها الى مكانها برئ استحصانا ولو غصبها
 من يد مالكها ثم ردها الى دار مالكها وربطها على معلفها ولم يجدر بها ولا خادمه ضمن
 كذا ذكره الامام السرخسي في العارية وذكر الامام الحلبي فيها خلاف ذلك ذكره
 في الصيرفية وفي الخانية غصب دابة ثم ردها الى مربط مالكها لا يبرأ عن النهران وقال زفر
 يراً وفي الحافطة غصب دابة فربطها الى مربطها ضمن ما لم يسلها الى صاحبها عند زفر
 وقال محمد فمن أخذ دابة من قرية ثم ردها الى موضعها لا يضمن استحصانا ضمانات
 فضيلة فيما يجب بالغصب وما يبرأ عنه (٢) • (بم) غصب حماراً ثم جاء به وأدخله في اصطبل
 المالك وأخبره به فقال نعم ما فعلت لا يبرأ عنه دأبي حنيفة ويبرأ عنه محمد لأن الاجازة
 لا تلحق الافعال عند أبي حنيفة وتلحق عند محمد (٣) قنية فيما يبرأ الغاصب عن الضمان
 • جاء الغاصب يشرب وقال المصوب هو هذا وقال المالك لا بل غيره فالقول للغاصب
 من متفرقات غصب البرازية • وهذا الغاصب اذا رده المصوب الى المصوب منه فلم
 يقبله فحمله الغاصب الى منزله فضاع عنده لا يضمن ولا يتجسد الغصب بالحمل الى منزله
 اذا لم يكن وضعه عند المالك فان وضعه بحيث تشاله يده ثم حمله مرة أخرى الى منزله كان
 ضامناً اما اذا كان في يده ولم يضعه عند المالك فقال للمالك خذ فحمله يقبله بصيراً مائة
 في يده فاضحيان في أواخر الشروط المفسدة للبيع وكذا في القنية في البيع الفاسد وكذا
 في غصب البرازية • وان وضعها بين يديه لا يبرأ بخلاف رد العين والوديعة حيث يبرأ
 بالتخلية عنده ولا يبرأ بالرد الى دار المالك فيها بخلاف رد العارية حيث يبرأ بالرد الى دار
 المالك مختارات النوازل في الغصب • وفي السراجية ولو اختلفا في عين المصوب أو
 صفته أو قيمته فالقول قول الغاصب مع يمينه في الثامن من غصب النانارخانية • ولو
 اتفقا على أنه المصوب ولكن اختلفا فقال الغاصب غصبته منك بهذه الحالة وقال المالك
 بل غصبته وهو جدي فالحق قول الغاصب مع يمينه أيضاً والبيضة بينة رب الثوب ولو

(١) أي المالك احياء لحقه كذا في ضمان
 غاصب الغاصب من الضمانات وقدمت
 آنفاً

(٢) سئل عن شخص تعدى على دابة
 إنسان وركبها من غير إذنه وعلمه وتوجه
 الى مراده وعاد بها وربطها بمكانها فجاء
 صاحبها ليركبها فلم يجدها هل تلزمه أم لا
 أجاب تلزمه كذا في فتاوى ابن تيميم وفيه
 أيضاً سئل عن رجل سرق لا خرسياً
 وذهب به ثم عاد الى مكانه ووضعه فيه من
 غير علم صاحبه فضاع هل يضمنه أم لا
 أجاب يضمنه

تأمل في الفرق بين الأخذ بعلم صاحبه
 وبين الأخذ من غير علمه في أن حكمهما
 واحد أم لا والاول غصب والثاني سرقة
 اغصب دابة رجل من الاصطبل ثم ردها
 ولم يردّها الى المالك فيه روايتان في رواية
 يبرأ وفي رواية لا كذا في الفصل الثاني
 والثلاثين من العمادية

(٣) وذكر في الضمانات الفضيلة
 تنصّل وفيه أنها تلحق على مذهب
 الامام أيضاً على الصحيح

أقام رب الثوب البيضة ضمن الغاصب فضل قيمته فيما بينهم - ما خزانة الاكل في أوائل
 الغصب • وان اختلفا فان كان للمدعي بيضة على ما ادعى قضى بتلك القيمة وان لم يكن
 فالقول قول الغاصب مع يمينه ويحلف باقائه ما قيمته الا عشر ودرهما فانما خانية
 في الثامن من الغصب • برهن المالك أن قيمة المصوب كذا والغاصب على أنه كذا في بيضة
 المالك أولى وان لم يكن للمالك بيضة فأراد الغاصب أن يبرهن فقال المالك أحلفه ولا أريد
 أن يبرهن فله ذلك برازية في المتفرقات من الغصب • ادعى عليه أنه غصب منه الجبة
 فقال الظهارة لك لا غير فالقول له قال غصب منك الجبة ثم قال الحشوي أو البطانة في أو
 قال غصبك الخاتم والفصل في أو هذه الدار والبناء في أو هذه الأرض والاشجار في لم يصدق
 في الكل من المثل المزبور • وعن أبي يوسف غصب عبد أو في يد العبد مال فقال الغاصب
 مالي وقال المولى مالي يتظر ان كان العبد في منزل الغاصب فالمال للغاصب والا فلولى العبد
 (١) خزانة الاكل في أوائل الغصب • غصب العبد المديون ومات عنده فلا رباب
 الديون مطالبته بالقيمة قسمة في مسائل متفرقة من الغصب • غصب جارية شابة أو غلاما
 شابا فهرم عند الغاصب ضمن ما نقص من القيمة (٢) وكذا لو غصب جارية فاهدة فأنكسر
 ثديها عند الغاصب يضمن النقصان غصب صغيرا فالقضى عنده لا يضمن (٣) برازية في
 جنس آخر في العبيد والاماء من كتاب الغصب • (شج طح) غصب جارية فغلبت فردتها على
 المالك فماتت في نفاسها ضمن قيمتها (٤) عند أبي حنيفة كما لو جنت ثم ردتها فقتلت قصاصا
 بتلك الجنابة وقال لا يضمن النقصان كما لو ردتها محجومة أو زنت عنده فملكك بالحي أو بالجلد
 قسمة في رد المصوب • حمل دابة غيره بلاذنه فتورم ظهرها فردتها الى مالكها فشقته
 المالك قال أبو الليث يلقوم فان اندمل فلا شيء عليه وان نقصت قيمتها أو ماتت فان كان
 من الشق فلا ضمان عليه أيضا وان كان من الورم فعليه ضمان النقصان في النقص
 وجميع قيمتها في الموت وان اختلفا فقال صاحبها من الورم وقال الغاصب من الشق صدق
 الغاصب مع المين (٥) والبيضة بيضة المالك زينة الفتاوى في الفصل الاول من الغصب •
 بينهما ما دار غير مقبومة فغاب أحدهما فطلب العاثر أن يسكن قدر حصته فيمكن الدار كلها
 وكذا خادم بين اثنين غاب أحدهما فطلب العاثر أن يستخدمه بحصته لافي الدابة لان الناس
 يتفاوتون في الركوب لافي السكنى والعبيد ذو اختيار يدفع الخدمة الزائدة عبيد بينهما
 استخدمه أحدهما بلا اذن صاحبه ومات في خدمته لا يضمن وفي نوادر هشام يضمن
 وفي الدابة اذا ركب أو حمل أحدهما متاعه بلا اذن شريكه يضمن برازية في نوع في الانتفاع
 بالمشترك من كتاب الحيطان • وفي الاجناس استعمال أحد الشريكين القن المشترك بلا اذن
 صاحبه يصير غاصبا في نصيبه على رواية هشام عن محمد ولا يصير غاصبا على رواية ابن رستم
 كذا في نوادرهما قال في مجموع النوازل والصحاح رواية ابن رستم قال الناطق وفي الدابة
 المشتركة يصير غاصبا في الرايتين لا في ركوبها ضمانات فضيلية في شركة الاملاك من
 ضمان الشركة • ولو بينهما ما قن استخدمه أحدهما بغيبه الاخر لم يضمن وفي الدابة يضمن
 جامع الفصولين في غصب القن في الفصل الثالث والثلاثين • ذكر أبو الفضل الكرماني

(١) وكب العبد المصوب لولاه كما
 في الكتب وأفتى به مولانا أبو السعود
 (٢) لان الكبر يوجب فوات ابراء العين
 كذا في القاعدية

(٣) لانه جال وزيادة لا يرى أنه لو حاق
 يضمن كمال الدية كذا في القاعدية
 (٤) أي جميع قيمتها يوم علق كذا
 في الضمانات وكذا في المتن

قال في الايضاح والفرق بين هذه وبين
 ما اذا مات عند المولى من حي أصابها
 عند الغاصب حيث يضمن ما نقصته الحي
 عنده كما ذكره هو أن سبب الموت في هذه
 العلوق وقد حصل عند الغاصب أمافي الحو
 فالسبب زوال القوى بترادف الآلام
 وحصوله عند المولى فلا يكون الموت فيها
 بسبب عند الغاصب فلا يضمن الا قدر
 النقص بها كذا ذكره القدوري في شرح
 المختصر كما في الضمانات في غصب العبيد
 أقول هذا انما يتأتى اذا ظهرت الحي بعد
 الغصب في مدة قابلة لا يتصور حدوث
 السبب فيها

(٥) لانكاره الضمان في برأ في الموت
 ولا يبرأ عن ضمان النقصان كذا
 في الضمانات

(١) هي تلهي الدين المرغيباني

في اشارات الجامع أن غصب المشاع لا يتحقق وذهب في الاقضية (١) أنه يتحقق
وعليه الفتوى بزيادة في الغصب قبل جنس آخر في الدواب من الفصل الاول • (في)
أخذ أحد الشريكين حمار صاحبه للطحن وطحن به بغير اذنه فأكل الحمار الحنطة في الرعي
ومات لم يضمن لوجود الاذن في ذلك دلالة قال رضي الله عنه فلم يضمن ذلك لاعتقادنا
العرف بخلافه لكن عرف بجوابه هذا أنه لا يضمن فيما يوجد الاذن دلالة وان لم يوجد
صريح حتى لو فعل الأب بحمار ولده ذلك أو على العكس أو أحد الزوجين بحمار الآخر
ومات لا يضمن للاذن دلالة ولو أرسل جارية زوجته في شأن نفسه بغير اذنها وأبقت لا يضمن
قتية في أوائل كتاب الغصب • اعتلت دابة مشتركة وأحد الشريكين غائب وقالت جماعة
البيطارين لا يضمن كيهافه كواها الحاضر فهلك لا يضمن قتيمة في الاختلاف بين
الشريكين من كتاب الشركة • وفي الفتاوى رجل بعث رجلا في حاجته فأخذ المبعوث
دابة الآخر وركبها فهلك الدابة في الطريق ان كان بين الآخر والمبعوث انبساط لا يضمن
وان لم يكن يضمن خلاصة في الغصب في جنس آخر في الدواب من الفصل الاقول • عرج
الحمار المقصوب في يد الغاصب ان كان يشي مع العرج ضمن النقصان وان كان لا يشي
فهو بمنزلة القطع وقدم في كتاب الجنایات من المحل المزبور • (عن) غصب حرا
صغيرا ضمن الا ان مات حنق نفسه فلو غرق أو سرق أو قتل فأنشئ من جامع القصور
في الثالث والثلاثين • ذكر في الخبائصة أنه لو غصب حيا وقر به الى المهالك ضمن عاقبته
الدية ان كان حرا • قلت ويضمن القتيمة هو من حاله ان كان قننا واقفه سجده أعلم • وفي الجامع
الصغير ولو مات الصبي عنده فجاء أو بجى لم يضمن شيئا لأن الحر ليس بحمل للغصب حتى
يضمن بهذا الفعل والموت امر مجبور عليه لا يمنع فيه لأحد فلا يضمن به أيضا ذكره
في المحيط ولو قتلته صاعقة فعلى عاقبته الدية وفي الاصل ان مات بما لا يمكن التصرز
عنه والحفظ كالحصى لا يضمن اجماعا والا كالقتل والصاعقة واصابة الحجر ونهش الحية ولدغ
العقرب واقتراس السبع والتردى من علو والسقوط من حائط ضمن عاقبته الدية عندهم
وقال زفر والشافعي لا يضمن وأجمعوا على أنه لو قتل الصبي نفسه لا يضمن حرا وفي القرن
لا يضمن في الوجهين جميعا لان على اليد ما أخذت فالواو المراد من القتل هنا ما يكون
بفعل من لا يعتبر جنائته أما لو كان بفعل من يؤخذ بجنائته بأن قتله انسان فلا ضمان على
الغاصب وفي المختصر ولو قتل الصبي نفسه أو وقع في بئر أو وقع عليه حائط ضمن الغاصب
وعلى عاقبته دية ويرجع به على صاحب الحائط ان تقدم اليه لاق حاصل الضمان على
صاحبه لأنه كالدافع عليه قال في الشرح وبجمله هذا أن الحر لا يضمن بالغصب صغيرا كان
أو كبيرا لاق ضمانه يقتضي القليل والحر لا يملك أما يضمن بالجنابة لانها اتلاف وهو يضمن
بالاتلاف كالقتل اذا ثبت هذا فحق مات الصبي بسبب لا يختلف باختلاف الاماكن
فلا ضمان على الغاصب لأنه لا يضمن بالبدن وان مات بسبب يختلف باختلاف الاماكن ضمن
عاقبته الغاصب لان الصبي لا يقدّر على حفظ نفسه فله الى ذلك المكان تقرب من سبب
الجنابة فكانه أنقى عليه الحية مثلا وبما كان الضمان ضمانا التبع كضمان البئر

على القارعة صار الضمان على العاقلة ثم الضمان في قتل العبيء نفسه قول أبي يوسف
 لأنه لا يمكن لأهله حفظه من قتل نفسه فصار مما يختلف باختلاف الأماكن فيضمنه عاقلة
 الغاصب كما إذا قتله غيره وقال ابن سماعة سمعت محمد بن عيسى يقول نفسه لا ضمان على
 الغاصب لأنه لو كانت جنايته على نفسه مضمونة لكانت جنايته على غيره مضمونة بهما
 كونهما جناية العبيء وحيث لم يضمن الثانية لم يضمن الأولى أيضا وعلى هذا إذا ألقى
 نفسه من دابة أركبه الغاصب عليه إثم ثم إن أبا يوسف رحمه الله لا يقول بالرجوع
 فيه ما على عاقلة العبيء لأنه لا يثبت حكم جنايته على نفسه فلا يثبت على عاقلة لأن العاقلة
 يحلفون الجاني إذا جاني منهم على ما عرف في موضعه وفي غريب الرواية والخاتمة ولو غرق
 عنده أو احترق أو سقط من نحو حائط ضمن عاقلة الغاصب دية لما إذا مات من حمى أو
 مرض آخر وفي نوادر ابن سماعة عن محمد ولو غاب عن يده ولم يعلم له قتل ولا موت ولا حياة
 يحبس الغاصب حتى يجيء به حيا أو يعلم أنه مات أو قتل ضمانات فضيلية في غصب من
 يعقل والغصب منهم (١) قال محمد بن رجل غصب عبدا فأجر العبد نفسه وسلم عن العمل
 حصة الاجارة فان أخذ العبد الاجر وأخذ الغاصب الاجر منه وأتلفه لا ضمان عند أبي
 حنيفة وقال لا يجب عليه الضمان وإن كان الاجر قائما أخذ به بالاجماع في الخامس عشر
 من التاتارخانية وكذا في الحادى عشر من اجارة التاتارخانية رجل غصب عبدا فأجره
 فالاجر قلة لأنه هو العاقد لكن لا يحصل له الغيب فيه فإذا تمكن النقصان بسببه يضمن
 النقصان مع رد العين وقد مر ما ضمن النقصان يحصل من الاجرة (٢) لأن المضمونات تملك بأداء
 الضمان ويتصدق بالفضل منه فهذا عند أبي حنيفة ومحمد (٣) وقال أبو يوسف بطيب
 الفضل أيضا من غصب مختارات النوازل الغاصب إذا أجز الموصوب ثم أجاز المالك
 فالاجرة فيما مضى قبل الاجارة للغاصب لأنه هو العاقد وفيما يستقبل للمالك لأنه فضولى
 في حق المالك (٤) ولولم يجز حق مضى السنة فالاجر كله له وجر في آخر اجارات أبي الليث
 هكذا حكى هذا عن محمد ثقة برهانية في مسائل الاجارة الفاسدة الغاصب إذا أجز الدار
 أو العبد ثم قال الموصوب منه أنا أمرت بالاجارة فقال الغاصب لم تأمرنى كان القول قول
 الموصوب منه ولو أجز الغاصب فلما انقضت مدة الاجارة قال الموصوب منه كنت أجزت
 عقده قبل انقضاء المدة لا يقبل قوله الايئنة فاضيفان في فصل الاجارة الطويلة (٥)
 ذكر في العيون رجل في يده أرض لغيره أجزها وقبض الاجرة فقال رب الأرض أجزتها
 بأمرى والاجر لى وقال لا بل غصبتهما منى فأجزتها الى قال قول رب الأرض قاعدية فى
 أو آخر الباب الاقل من الدعوى ولو أعتق الرجل عبده أو أمته ثم جحد العتق حتى أصاب
 من الخدمة والغلة ما أصاب ثم أفترقه أو قامت عليه البينة فليس عليه في الخدمة شيء
 لأنه مجرد استيفاء منفعة ولا تقوم المنفعة الا بعقد (٦) ألا ترى أنه لو غصب حرا فاستخدمه
 لم يكن عليه شيء سوى المأثم عند نفاذ هذا منه بل عينه لأنه تين أنها كانت حرة حين استخدمها
 ويرد عليها ما أصاب من غلتها ومراده إذا كانت هى التى أجزت نفسها أو اكتسب (٧) لأنه
 تين أنها كانت حرة ما اكتسبها فكذلك على المولى أن يرد عليها ما أخذ منها وإن كان هو الذى

(١) غصب حرا صغيرا ثم غصبه منه آخر
 فلم يعلم أحق أم ميت لا تثنى على الغاصب
 ولو كان العبيء عبدا ضمن من الفصل
 الاقل من الثالث من كتاب القضا من
 جامع الفقه للعتابى ع

(٢) وهو الأصح كذا في باب كسب
 المبيع من يروع الخاتمة ع
 (٣) وفي الخاتمة في الاجارة الطويلة
 أن الفتوى على قول محمد فليرجع
 اليه ع

(٤) هذا عند محمد وأما عند أبي يوسف
 فأجرة الماضي والباقي للمالك كذا
 في الثقة البرهانية من المحل المزبور ع
 (٥) مرقى الاجارات من القنية في باب
 اجارة غير المالك ما يخالف هذه المسئلة
 وإشارة الجامع في هامشه بجى هذا ع
 (٦) لأن المنافع اعراض لا تبقى فلا يجب
 عليه الضمان ع

(٧) بأن اصطادت أو احتطبت أو سالت
 من الناس دراهم أو غيرها كذا فى شرح
 الزيادات لشيخنا ع

أجره ما أخذ من الغلة يكون • لو كاله لانه وجب به فده ولكن لا يطيب له لانه حصل له
يكسب خبيث من عتاق ابوط الصرخي • وفي المحيط ضرب ثور غيره فكسر أضلاعه
ورده على مالكه فهلك عنده ضمن قيمته عند الامام وقال ضمن النقصان وانفقوا على أنه
لوهلك قبل قبض المالك ضمن كل القيمة ضمانات فضيلة في ضمان الدواب وكذا في القنية في
الجنائيات على الدابة • استخدم عبد غيره بغير إذن مولاه فهلك أو أبق حاله الاستعمال ضمن سواء
علم أنه عبد أو لا وكذا الوقال العبد استعملني فاني حر فهلك أو أبق ضمن (١) من مشغل الهداية
(فقط) قال اني حر فاستعملني فاستعمله فهلك ثم ظهر أنه قن ضمن • لم أولاد هذا الاستعمال
في عمل نفسه أمالوا استعمله في عمل غيره لم يضمن اذ لا يصير به غاصبا جامع الفصولين في الثالث
والثلاثين • من استخدم عبد غيره أو بعته في حاجته أو ركب دابة أو حمل عليها
شيئا بغير إذن فهو ضامن فاذا رقه ما فلا أجر عليه الا أن يكون لليتيم كما صرح به في جامع
الفصولين حيث قال ولم يضمن منافع الغصب في ظاهر الرواية ويدق بالضممان في الوقت ومال
اليتيم والمعد للاستغلال يعني يجب أجرة المثل مؤيد زاده في الغصب • لو بعث صيالا الى
حاجته بغير إذن أهله فارتقى فوق بيت مع الصبيان ووقع ومات ضمن وكذا لو أدخل صيائمه
فقط البيت ضمن ضمانات فضيلة في الضمان في الجناية على الصبيان • وفي المتنق أمر
صيا ابني دابته من النهر أو أرسله في حاجته فمات أو ضل قال العتاق معنى اذا ذهب الى
ما أرسله اليه ثم توجه الى غيره فمات لم يلزمه شيء وان غرق في النهر أو نمت شدة حية ضمن عاقلة
الاصرية (٢) ضمانات فضيلة في الجناية على الصبيان • غصب طاحونة أو بيتا مشجرا
وكان في يده مدة فنافع الطاحونة غير مضمونة عند أصحابنا أما الثمرة فتكون ملكا لصاحب (٣)
من غصب الجواهر في الباب الخامس وكذا في بيعه • ضرب جوار غيره فغيبه وضمن ثم زال
العيب فله أن يرجع بما ضمن من ضمانات الغانم البغدادي في آخر جنائيات البهيمه وعليهم امن
الجنائيات • (حم) متلف كعاب الصبيان لا يضمن قنية في باب ما لا يجب الضمان بالتلافه • زوائد
الغصب (٤) منفصلة أو متصلة من اللبن والولد غير مضمونة لعدم ازالة اليد ولو جاء المالك
وطلب الزوائد منها عن التسليم يضمن بالاجماع (٥) فأما لو باعها وأسلمها الى المشتري في
المنفصل المالك بالخيار ان شاء ضمن الباقي وان شاء ضمن المشتري قيمته يوم البيع والتسليم
وأما في المتصلة للمالك أن يضمن الغاصب قيمة الموصوب يوم الغصب وليس له أن يضمن قيمة
الزوائد يوم البيع بمجمع التناوي فإلا عن تحفة التناوي في الغصب بتويع تلخيص • وفي الهداية
وله الموصوبة وفخاؤها وثمر البستان أمانة الا أن يتعدى (٦) بمجمع التناوي في الغصب • ولو
هلكت هذه الزوائد في يد الغاصب لا يضمن عندنا ويغرم نقصان الولادة لانه فات ما يصير به من
شرح الطحاوي في أوائل الغصب لمخصا • والا كساب الحمام له ما يستعمل الغاصب ليست
من غنائه في شيء حتى يضمن بالتعدي لما أنما من منافع الموصوب ومنافعه غير مضمونة عندنا
فكذا ابداهما عناية شرح الهداية فيما يوجب الملاء للغاصب لمخصا • وفي الذخيرة غصب من آخر
جارية وباعها من غيره والمشتري لا يعلم بكونها موصوبة فوطئها المشتري وولدت ولدا وماتت
في يده ثم أقام الموصوب منه بينة أن الجارية جاريته فللمالك أن يأخذ المشتري بالعقر سواء

- (١) وكذب العبد الموصوب لمولاه كافي
الكتب وافق به مولانا أبو السعود •
(٢) ما يناسبه في جنائيات الصبي وعليه
نقلا من جنائيات خزائن الأكل •
(٣) الفتوى في غصب دور الوقف وعقاره
على الضمان كافي منافعهم وكذا البيت
برازية في المتفرقات •
(٤) كالصبي والكبر والحسن والجمال •
(٥) وكما أن بائع ثلثة الزوائد ومنعها عن
المالك اذا طلب بنفسه يضمن كذلك يضمن
بالبخود اذا طلب المالك بنفسه كافي
العتاية شرح الهداية •
(٦) او يطلب مال كها فذهبا اياه كذا في
غصب الهداية •

(١) من هدم حائط غيره فانه يضمن نقصانها ولا يؤمر بعمارتها الا في حائط المسجد كذا في كراهية الخباية وكذا في نصب الاشياء **ع**

(٢) سئل عن رجل هدم بيت نفسه فانه يهدم حائط جاره هل يضمن ويلزم بأن يعمد حائطه أولا اجاب لا يضمن ولا يلزم بذلك كذا في فتاوى ابن نجيم **ع**

واقى أبو السعود الاستناد بأنه ان لم يتجاوز الى حائط جاره بل كان جدار الجار مستقدا الى جداره فانه يهدم به دمه لا يضمن ولن تعدي الى حائطه وأخرج من حائطه حجرا فانه يهدم منه الجدار أو يضر به بحسبة فانه يهدم من ضررته يضمن قلت وبالجملة فالفاصل وجود التعدي ومدمه كذا في حاشية الضمانات القضيية **ع**

(٣) كذا في جنائيات الكافي في فصل الحائط المائل **ع**

(٤) لان الاب والوصي يقومان مقامه فكان الاشهاد عليهم ما كالا شهاد على الابن بعد البلوغ في فصل من جنائيات الحائط من جنائيات الخابية **ع**

يؤمر بالتسوية ولا يبنى الحائط (١) فاضيفان في أوامر كتاب المنظر والاباحة في حريق وقع في محله فانه يهدم اثنان دار غيره بغير أمر صاحبها حتى انقطع الحريق من داره فهو ضامن اذا لم يفعل باذن السطات خزانة الفتاوى في فصل من يضمن بالنار من كتاب الضمان **ع** دار مشتركة حفر بعضهم فيها بئرا يؤمر بالتسوية فان نقص الحفر يضمن النقصان وكذا لو كان الطريق بين قوم حفر بعضهم بطالب بالتسوية الا أنه لا يضمن النقصان في الطريق من حيطان البرازية **ع** وفي الصدرية حفر في أرض غيره بئرا أو حفرة أو قبر لم يؤمر بالنكس ولو قاله بعضهم وفي القنية يلزم ضمان النقصان عند علمائنا وقيل يؤمر بالنكس لا بالنقصان كذا ذكره القاضي الا علم ضمانات قضائية في ضمان حفر الآبار **ع** من حفر حفرة في أرض غيره زاعمة ذلك ضمن النقصان وان علم بدم المضرر لا يضمن عليه من نصب البرازية في الثالث من مساق الضمان **ع** دفن في أرض الغير فامسك بالخير ان شاء نفس أو ترك أو سوى القبر وزرع فوقه أو ضمن الوارث قيمة الحفر برزاقية في الثالث من الكراهية **ع** ولو ألقى نجاسة في بئر خاصة بضمن النقصان دون التخرج وفي البئر العامة يؤمر بنزعها كما ترى هدم حائط المسجد من نصب القنية **ع** ولو قال بعد فتح الباب للعمارة هرهر وللغير هت هت ولا يبرك كثر كثر يضمن بالاتفاق كالسارق اذا فتح الباب للغير فخرج الحمار والنور ولو قال بعد فتح الباب ما ذكرنا قطع كذا من اقطعة الزندوسقي مجمع الفتاوى قبيل النصب وكذا في البرازية في جنس آخر في الطيور **ع** ولو اتخذ في ملكه بئرا أو بالوعة قفز الى حائط جاره وطلب منه فحواله لم يجبر عليه ولا يضمن الحائطان انه يهدم الحائط من انزاع من حيطان البرازية من النصب **ع** (الحاوي) سئل أبو جعفر عن هدم بيوتهم وألقى ترابا كثيرا الى جانب الحائط أو وضع اللبن تحت الحائط وقد وصل ثقل ذلك الى الحائط حتى أورث فيه وهذا يضمن تانار خانية في النصب **ع** (الثقة) سئل أبو جعفر عن رجل سقى أرضه فانه يهدم بيت جاره هل ان انه يهدم من التزم من غير أن يعمل به الماء لا يضمن وان اتصل به الماء فانه يهدم يضمن من المل المزبور **ع** (الذخيرة) رجل هدم بيته وألقى ترابا كثيرا الى جانب الجدار الذي بينه وبين جاره ووضع فوقها لبنا كثيرا فانه يهدم الحائط فان كان اللبن مسرجا على الحائط متصلا به بحيث دخل الوهن في الحائط من ثقله فهو ضامن لان التلف حصل بفعله تانار خانية في تفرقات النصب **ع** رجل تقدم اليه في حائط مائل فلم ينقصه حتى وقع على حائط جاره وهدمه فهو ضامن لحائط الجار ويكون للجدار الخبار ان شاء ردت نقص الحائط وضع قيمة الحائط وان شاء أخذ النقص وضمن النقصان ولو أراد أن يجبره على البناء كما كان ليس له ذلك (٢) تانار خانية في جنائيات الحائط ذكر في الزيادات واذا مال حائط الصبي فانه يهدم على أبيه أو وصيه فلم ينقصه حتى سقط وأتلف شيئا فالضمان على الصبي (٣) ولا يجب شيء من ذلك على الاب والوصي سواء فرط في النقص أو لم يفرط من احكام الصغار للاسترواف في الجنائيات وان شهد على من كان ساكنا لا يصح سواء كان ساكنا بجزأ أو بغيره ولو كانت الدار صغيرة فاشهد على الاب أو الوصي ص (٤) لان ما يملك كان الاصلاح فان سقط وأتلف شيئا كان الضمان على الصغير فان مات الاب أو الوصي بعد الاشهاد عليهم ما بطل الاشهاد حتى لو سقط بعد ذلك

وأثلف شيئاً كان هدراً ضمانات غائبة في الجنابات في فصل الحائض المائل لمختصه ويصح الطلب بكل لفظ يفهم منه طلب النقص مثل أن يقول إن حائضك هذا يخوف أو مائل فاهدمه حتى لا يسقط فيتلف شيئاً أو اهدمه فإنه مائل صح الطلب وصار شهادته إذا كان بمحضة الشهود وكذا لو قال للشهود أشهدوا أنني تقدمت إلى هذا الرجل في عدم حائضه هذا صح أيضاً ولو قال له ينبغي لك أن تهدمه فهذا ليس بطلب ولا شهادة بل مشورة فيلحق في فصل الحائض المائل من كتاب الجنابات • حائض مائل إلى دار قوم فأشهد عليه القوم أو أحد منهم ثم سقط الحائض وأثلف شيئاً من أموال القوم أو من غيرهم كان ضامناً وكذا العلوا إذا وهن أو اتصدع فأشهد أهل السفلى على أهل العلو وكذا الحائض أعلاه لرجل وأسفله لآخر وهذا بخلاف الحائض إذا كان مائلاً إلى الطريق في الحكم بين أحدهما أن الشهادته على الحائض المائل إلى ملك إنسان يكرن من المالك لامن غيره وفي الطريق يصح من كل أحد والثاني أن في الحائض المائل إلى ملك إنسان لو أخره صاحب المالك بعد الشهادته أو أبرأه يصح وفي المائل إلى الطريق لا يصح التأخير والابراء من الذي أشهد في جنابة الحائض من جنابة الخائنة • وضع شيئاً في الطريق فنفرت منه دابة رجل وقتلت إنساناً لم يضمن قنية في باب التسيب من الجنابات • رجل وضع في الطريق شيئاً فنفرت منه دابة رجل فأنفرت منه دابة رجل فأنفرت شيئاً لا يضمن الواضع إذا لم يصعبها الموضع في الطريق وكذلك رجل أشهد على حائض مائل إلى طريق المسلمين فسقط الحائض فنفرت منه دابة رجل فقتلت رجلاً لا يضمن صاحب الحائض إنما يضمن صاحب الحائض إذا سقط الحائض على إنسان أو دابة فقتله (١) فاضحان فيما يضمن بالناس في كتاب الغصب • وفي الجاسع الصغير رجل جعل قنطرة بغير إذن الإمام فتمد رجل المرور عليها فغضب لاضمان على الذي جعل القنطرة وكذا لو وضع خشبة في الطريق فتمد رجل المرور عليها فغضب لاضمان على الواضع خلاصة قبيل كتاب الحيطان بصفحة تخمينها • (ثم) استأجر نجاراً إليه دم جداره وهو على الطريق فأخذ في هدمه فسقط شيء منه على رجل فمات يضمن النجار قنية في باب التسيب من كتاب الغصب • أمر رجل لابن ينقش في حائطه اسم فقتل اسم غيره له أن يضمنه الخاتم إذا لم يقبل الإصلاح عند أبي يوسف وعند أبي حنيفة لا يضمن خلاصة في المتن ترقات من كتاب الغصب • ولو قطع جبل قنديل فسقط القنديل فأنكسر أو فتح زق إنسان أو شقه فسال ما فيه ضمن في قولهم وكذا لو كان ما فيه جامداً فذاب وصال بعد ما شق كان ضامناً فاضحان في كتاب القطة • ولو شق فرق غيره وفيه من جامد فاصابته الشجر فذاب اختلصوا فيه (٢) وذكر شمس الأئمة السرخسي أنه لا يضمن ضمانات الغائبة في الفصل الأول من الباب الحادي عشر • ولو انفتح زق نزع رجل فلم يأخذه لا يضمن وإن أخذ ثم تركه فإن كان المالك حاضراً لاضمان عليه وإن كان غائباً يضمن وكذا إذا رأى ما وقع من كتم إنسان فصول استروشي في ضمان الغصب من التاسع والعشرين • ولو فتح باب دار فسرق آخرها لا يضمن الفاتح سواء سرق عقيب الفتح أو بعده وكذا إذا حل رباط دابة فسرقها إنسان أو فتح باب قفص فأخذ الطير إنسان لا ضمان على الذي حل وفتح بالاتفاق والمودع إذا فتح باب القفص أو حل قيد العبد أو فتح باب الاصطبل حتى

(١) سئل عن رجل الق قشور البطيخ فزافت بها دابة عليها زق زيت فتلف هل يضمن أجاب نعم يضمن كذا في فتاوى ابن قهييم ع (٢) وأجمعوا على أنه لو شق الزق والدهن سائر يضمن كذا في البرازية ع

ذهب يضمن لانه التزم حفظا من المثل المزبور • قال محمد في كتاب المقطعة اذا حل دابة
مربوطة لرجل ولم يذهب به افذهبت الدابة على الفور او بعد ذلك فعلى قول محمد يجب الضمان
وكذلك اذا فتح دار انسان وفي الدار دواب فذهبت الدواب وكذلك اذا فتح باب قصص انسان
طار الطير الذي فيه ودوى عن محمد رواية اخرى انه اذا ذهبت الدابة على الفور او طار
الطائر على الفور انه ضامن وان فتح قطارا على الفور فلا ضمان كالوحد قيد عبد انسان
حتى ذهب العبد فلا ضمان بالاجماع ومحمد يقول في فصل العبد لا بعد اختيار معتبر شرعا
حتى لو لم يكن كذلك بان كان العبد مجنونا ذاهب العقل فهو والدابة سواء وعن محمد ايضا
لو كان العبد مجنونا مقيدا في بيت مغلق ففل انسان القيد وفتح الاخر الباب فالضمان على
الفلاح لا على الحال قال الفقيه ابو الليث وقد ذكر محمد في المبسوط انه لا ضمان في ذلك
كله ولم يذكر فيه اختلافا تاتارخانية في أول السابع من النصب • خرج من خان ليلا
وخلى الباب مفتوحا فسرق من الخان شيء لم يضمن الرجل ضمانات الغانم في الفصل
الاول من الباب الحادى عشر • خان فيه منازل وبيوت ولكل منزل متقبل بنفسه فخرج
واحد منهم بالليل وفتح باب الخان وزل بابه مفتوحا ودخل السارق وسرق شيئا لا ضمان على
الفلاح وقطيره من فتح باب القفص حتى طار الطير او فتح باب الاصطبل فخرجت الدابة منه
جواهر الفتاوى في الرابع من النصب • (مت) ادخل اجناسا في المسجد بدعيه يراذن
خادمه واخذ مفتاحه وجاميل واهل بسط المسجد ضمن قنية في آخر باب التسيب من
كتاب النصب • حل جلامن القطار او حمارا مربوطا في مطلق وضاع الحمار لا يضمن
عندهما خلا للمحمد من نصب البرازية في جنس آخر في الدواب من الفصل الاول •
(قلت) شد دابته في ضيقه فلهما آخر ورطبها في موضع آخر من ذلك الضيقة فهلكت
او سرق او ضاعت لا يضمن اذا كان الموضع الثاني خيرا للدابة والمالك لانه مأذون دلالة
من حاشية القنية من خط بعض الاكابر • عن محمد بن الحسن في رجل ادخل دابته في دار
رجل فاخرجها صاحب الدار لا ضمان عليه ان هلكت اما لو وضع ثوبا في بيته فرماه صاحب
البيت ضمن خزانة الاكل في اواخر النصب • اذا اخرج الغريم من يد صاحبه لم يضمن
ولكن يعزر حتى لا يعود الى مثله من نصب الحدادى • رجل جالس في سفينة مشدودة
لخلها وذلك في يوم ريح ان ثبتت بعد الحل اقل القليل ثم سارت فخرقت لا يضمن خزانة المفتاح
في التسيب من كتاب النصب • مثل اذا غرقت الريح على سفينة سائرة بالقلوع فصدمت
سفينة اخرى فغرق من فيها وما فيها وهجز الملاح من ردها هل يلزمه ما تلف اجاب لا ضمان
على الملاح اذا صنع له في ذلك قارى الهداية في مسائل الاجارة • سفينة واقفة في شط النهر
لجئات سفينة اخرى فاصابت الواقعة فالضمان على صاحب الجارية وان انكسرت
الجارية لا ضمان على صاحب الواقعة خزانة الاكل • رجل ارسل كلبه الى شاة ان وقف ثم
ذهب وقتل الشاة لا يضمن فان ذهب في فور الارسال وقتل الشاة ذكر في الجمارع الكبير انه
لا يضمن اذا لم يكن سائقا يعنى اذا لم يكن خلفه (١) وهكذا ذكر الفندورى وعن أبي يوسف انه
يكون ضامنا للمشايخ اخذوا بقوله وذكر الفقيه ابو الليث في شرح الجامع الصغير رجل

(١) فان كان هو خلفه ضمن ايضا عند
أبي يوسف عليه الفتوى كذا في نصب
مختص التاتارخانية

أرسل كلبا فاصاب في فوره انسا فقتله أو حرق ثيابه ضمن المرسل لانه مادام في فوره كأنه
 خلقه ذكر الناطق رجل اغرى كلبه على انسان فعضه أو حرق ثيابه لا يضمن في قول
 أبي حنيفة ويضمن في قول أبي يوسف والفتوى الفتوى قول أبي يوسف (١) ولو أرسل كلبه الى
 صيد ولم يكن سائقا فاصاب انسانا لا يضمن في الروايات الظاهرة والاعتقاد على الروايات
 الظاهرة فاضحيان في جناية البهائم إذا أشلى كلبه على انسان وهو عشي خلفه فزق ثوبه
 ضمن وان لم يكن خلفه فكذلك عند أبي يوسف وعليه الفتوى سراجية في الجنائيات وكذا
 في غصب خزائن الفتاوى في النماينة أرسل حماره فأفسد زرعاً إن ساقه اليه بان كان
 خلفه ضمن والا فان أفسده على فوره في الوجه الذي أرسله بلا عصف يضمن وسيرة فكذلك
 وان عطف فان كان الطريق واحداً فكذلك وان كان متعدداً فحينئذ لا يضمن كما اذا وقف
 ساعة ثم ذهب فأصاب ضمانات فضيلية في الجنائيات وفي القنية رأى حماره يأكل
 زرع غيره فلم يمنع حتى أكله ففيه اختلاف المشايخ والصحيح الضمان (٢) من الحمل
 المزبور رأى حماره يأكل حنطة غيره فلم يمنع حتى أكلها ففيه اختلاف المشايخ والصحيح
 أنه لم يضمن ضمانات القانم في جناية البهيمة في المشتق إذا أرسل دابته في زرع غيره
 وأفدته ضمن قيمة الزرع وطريق معرفة قيمته أن تقوم الارض مع الزرع التابت فيضمن
 حصه الزرع تانارخانية في الرابع عشر من الجنائيات وفي الجامع الاصفرداية الرجل
 ذهب بغير إرساله ليلاً أو نهاراً وأفسدت زرع غيره لا ضمان لانه بغير صنعه ولا عدوان الاعلى
 الطالين وقال الشافعي وجه الله تعالى ان لا يضمن وان شارباً لا في الرابع من جنائيات
 البرازية وان وجد دابة في كرمه أو زرع غيره فلبسها في منزله فهذا كذا ضمن قيمتها صاحبها
 لانه ليس له ولاية فيصير بالحبس فاصباً مضموناً من المحيط البرهاني في الخامس عشر من
 الغصب وقال بعض العلماء ان من النار في موضع له حق المرور فوقعت شرارة في ملك انسان
 أو ألقم الريح لا يضمن وان لم يكن له حق المرور في ذلك الموضع فالجواب فيه يكون على
 التفصيل ان وقعت منه شرارة يضمن وان هبت به الريح لا يضمن وهذا اظهر وعليه الفتوى
 وكذلك لو وضع حجر في الطريق فاحترق بذلك شيء يضمن ولو هبت به الريح الى موضع آخر
 فاحترق شيئاً في غير الموضع الذي وضع النار فيه قال شمس الاثمة السرخسي اذا وضع
 الحجر في الطريق في يوم الريح يكون ضامناً وكرشمس الاثمة الحلواني في كتاب الشرب اذا
 وضع جرة في الطريق أو مزينا في ملكه أنه لا يضمن وأطلق الجواب فيه (٣) فاضحيان
 فيما يضمن بالنار وما لا يضمن من كتاب الغصب (فق) أو قد نارا في أرض بلا اذن المالك
 ضمن ما أحرقته في مكان أو قدت فيه لا ما أحرقته في مكان آخر نعتت اليه وقرق بين الماء
 والنار فانه لو أسال الماء الى ملكه فقال الى أرض غيره فأنلف شيئاً ثم ضمن بخلاف النار
 اذا طبع النار الجود والتعدي يكون بفعل الريح ونحوه فلم يضاف الى فعل الموقد فلم يضمن
 ومن طبع الماء السيلان قالاتلاف يضاف الى فعله ومن مشايخنا من فصل وقال لو أوقد
 في يوم الريح وهو يعلم أن الريح تهب بها الى حال غيره فقتلته ضمن ولو أسال الماء الى أرض
 نفسه وهو يعلم أن أرضه تصبل ذلك لم يضمن لكن أصحابنا أطلقوا الجواب كما مر (يد)

- (١) والفقهاء أبو الليث كان يفتي بقول
 الثاني وهو اختيار أبي خوارزم وعليه
 الفتوى كذا في الرابع من جنائيات
 البرازية ع
 (٢) وفي جنائيات الدواب ما يخالفه من
 ضمانات القانم ع
 (٣) وفي الكبرى والذي اخبرناه قول
 الحلواني كذا في الضمانات الفضيلية في
 ضمانات القانم ع

أرقد ناراً فأحرقت دار جاره لا يضمن أن أوقد ناراً يوقد منهاها (شيخ) لم يضمن مطلقاً فصولين
 في مسائل النار من الفصل الثالث والثلاثين • رجل أوقد ناراً في تنوره فالتقي فيه
 من الخطب ما لا يتحمل له التنور فاحترق شيء منه وتعدت النار إلى دار جاره فأحرقتا يضمن
 صاحب التنور قاضيهما يضمن بالنار من كتاب الغصب وكذا في نور العين في الثالث
 والثلاثين بعلامة (فقط) • الحذا إذا أخرج الحديد في حانوته من الكبر ووضعها على المدقة
 فضربه بالمطرقة قطعا يضره واحترق شيء يضمن • وإن قتل به رجلاً أو فاعلاً فالدية على
 عاقلة ولو لم يضر به بالمطرقة لكان الریح تطايرت بشررها فهو هدر برزاقية في نوع
 في النار من الجنائيات • غصب مجهولاً فالتلفه حتى يسرعه أمه يضمن المجهول دون
 نقصان البقرة قنية في التسبيب • استهلك مجهولاً غيره فبسر لين أمه يضمن نقصان
 البقرة وكذا لو ساق أتان الغير من موضع فذهب معها الخش ثم أتى به إلى ذلك الموضع
 فجاء معها الخش وأكله الذئب يضمن ويثبت به إذاً أنه يصير غاصباً وإن لم يوجد منه فعل
 في المغصوب • (م) ولورمى بقلبه ونه إلى رجل بهير فضرب رجله بهير عليه على جدار فأنكسر
 يضمن قنية في باب الجنابة على الدابة من الجنائيات • جلس على ثوبه وهو لا يعلم حتى قام
 فحرق ثوبه من جلوسه ضمن نصف النقصان وكذا مكعب تحرق بوضع رجل غيره صاحب
 وصاحبه لا يعلم عض يد آخر فترع يده من فم العاض فكسر سن العاض وأخرج يده هدر
 السن لأنه مضطرب في زرع يده وأرسل يده على العاض لأنه جان وروى أن رجلاً زرع ذراعه
 من فم العاض فانتزعت ثيابه فأبطلها النبي عليه الصلاة والسلام وهذا بخلاف ثوب رفعه
 فأخذه مالكه قصباً ذبا فحرق ضمن نصف قيمة الثوب إذا لصبره على العض فاضطر في التزع
 وهذا • كن الصبر إلى الرفع إلى القاض فلا ضرورة فحصل الخرق بفعله • ما بالضرورة
 تقتصف القيمة ولو كان صاحب الثوب يحفظ ثوبه فذا الثوب رجل فحرق ضمن جميع قيمته
 جامع الفصولين في الفصل الثالث والثلاثين • ثوب (رجل) في يده نشبت به رجل فحرقه
 صاحب الثوب فحرق قال محمد يضمن المقتب نصف قيمته وإن كان الذي جذب به هو
 المقتب الذي ليس له الثوب يضمن جميع القيمة قاضيهما في أول الغصب • معه
 كيس فيه مال فضربه إنسان فوق مينا وضاع ماله ومثابه يضمن الدية وقيمة ما ضاع برزاقية
 في نوع جامع صغيرة من كتاب الجنائيات • لو ضرب رجلاً فسلطه المضروب مغشياً
 عليه وسقط منه شيء قال محمد يضمن ماله ومثابه من مال ومثابه لأنه مستهلك جامع
 الفصولين في الفصل الثالث والثلاثين • ألقاه في حوض أو نهر ومعه دراهم فسقطت
 في الحوض فلو سقطت عند القائه يضمن لأنه بفعله لا لوسطة طوقت خروجه عن الماء لأنه
 بفعل مالكها في التسبيب والدلالة من الفصل الثالث والثلاثين من الفصولين • إذا قال
 الرجل لغيره اسلك هذا الطريق فإنه آمن فلك وأخذوا الموص لا يضمن ولو قال إن
 مخوفاً وأخذ مالك فأناضامن وبقي المسئلة بجهالها يضمن (١) والأصل في جنس هذه
 المسائل أن بالغرور إنما يثبت حق الرجوع للمغرور على الغار إذا حصل ذلك في ضمن عقد
 معارضة أو ضمن الغار المغرور صفقة السلامه نصاً وكذلك إذا قال كل هذا الطعام فإنه

(١) ما ذكر من الجواب في قوله فإن أخذ مالك
 فأناضامن يخالف لما ذكره القدوري (٧)
 فقد ذكر أن من قال لغيره من غصبك من
 الناس أومن يابعت من الناس فأناضامن
 لذلك فهو باطل كذا في جامع الفصولين
 في ضمان التسبيب من الفصل الثالث
 والثلاثين وكذا في السادس عشر من
 دعوى البرزاقية أقول ما ذكر في (ط)
 نقل عن القدوري معنى على أن جهالة
 المكفول عنه في الكفالة المضافة تمنع
 جوازها على ما ذكر في الذخيرة أيضاً
 وذكر في شرح الطحاوي في جهالة لا تمنع
 سند
 (٧) لا مخالفة لعدم التغير بينهما بخلاف
 ما سبق تأمل

(١) مرتباً بنسبة في الكفاة المتفلا من
جامع الفصولين في الكفاة الفاسدة من
الفصل الثلاثين ع

(٢) أي فتاوى أبي الليث كما في المحيط ع
(٣) على أن متاعاً بيننا فالقاء بضم نون
قينه كذا في الكفاة بالمال من الخيانة
ع

(٤) يعني المسلم كذا في القبة في التسيب
من الغصب ع

(ترجمة)

(٥) وان استحسن على قول المشايخ
في السهاية لم يكن بعيداً ع
(ترجمة)

(٦) أخذ السلطان حصان شخص جنياً
فدل صاحب الحصان السلطان على
حصان غيره فأخذه وأطلق حصانه ع

(٧) مسئلة دلالة المودع مرتبة في
الودعة متفلا عن جامع الفصولين في الفصل
الثالث والثلاثين ع

(٨) أي برهان الدين ع

(٩) أي أفتى به ابن نجيم ع

طبيب فاذا هو مسموم فهو على ما قلنا (١) تاتارخانية في التماس من الغصب وكذا في
الزاحدي في أوامر الغصب وفي الفصولين في ضمان التسيب من الفصل الثالث والثلاثين وفي
الودع قبل فصل لها دين على آخر من كتاب الكفاة وفي الخيانة في الغصب ع وفي الفتاوى
(٢) في رجاين في سفينة متاع كثير فلما اتهمها إلى مكان قليل الماء قال أحدهما
لصاحبه أنت متاعك فأنتم متاعى بيني وبينك فصفا (٣) فأفتى فيه فأسدو بضم السين الآخر
للمتاع نصف قيمة متاع نفسه وطريقه أنه يصير مشترياً متاع الملقى بنصف متاعه تاتارخانية
قبيل كتاب الملوحة وكذا في المحيط في آخر الكفاة ع وذكر في السير الكبير إذا حال وهما
في سفينة الطرح متاعك على أن فيمتلك على فطرحه فلا شيء على الضامن قلت لأنه فعلة
باختياره والله سبحانه أعلم ضمانات الجاهل في ضمان الملاح من ضمانات الاجارات ع
وفي الفتاوى العناية ولو قال من رعى من السفينة شيئاً فهو علينا بالمخصص فهو باطل ومن
رعى متاع صاحبه نظروا الفرق ضمن تاتارخانية قبيل كتاب الملوحة ع وعن شيخ
الاسلام خوارزمزاده سفينة ملوثة من طعام طرح فيها رجل مشارفاً بقرآن الصاحب
والمستأجر فقررت ضمن الطارح السفينة وما فيها لأن الفرق يضاف إلى ذلك الزائد كالفدح
الاخير ضمانات فضيلة في ضمان الملاح ع طمع الوالي في أموال جماعة من التجار
فاحتج بعض فآخذ من الظاهرين مقدارا وقال اقسوه عليكم بالحصة ليس لهم الرجوع على
المختصين شرعاً فأنما أمر المروءة فظاهر وان يمشوا إلى الظاهرين أن لا يبالعوا عليهم أصحاب
الخيانة وما أصابكم فاعلىنا بالحصة يرجعون عليهم بزانية في الأمور من ثالث الوكالة ع وفي
الحاقضية أمسكه حتى أخذ ماله وأكرهه حتى لحق بالقافلة وترك دابة فهلك لم يضمن
المسلم والمكره ضمانات فضيلة في ضمان التسيب وكذا في جنابة الدواب ع (فتى) فتر من
ظالم فأخذ من رجل حتى أدركه ظالم وغزوه أو طلبه ظالم ليقبض منه جناية فدل رجل فأخذ
ماله فنى قبا من محمد يضمن الآخذ (٤) والدلال للتسبية لا على قول أبي حنيفة وبه يفتى
(قد) ولو فر من سلطان أو اختفى وأخذ رجل أو دل عليه حتى أخذ وغرم لا يضمن الآخذ
والدلال في ظاهر الرواية واكراسخسان كندبر قول مشايخ درسيات دورباش (٥)
فصولين في التسيب والدلالة من الفصل الثالث والثلاثين ع (قد) أكره على الدلالة على
المتاع فدل على موضع فيه متاعه ومتاع غيره فأخذ الكل لا يضمن سوا كان المكره مودعاً
أو غيره فصولين في المحل المزبور ع أصاب بكر راو لاغ كرفت خدوا ندر اسب ديكريرا
نمود واسب خود باخلاص كرد (٦) قيل أجاب شيخ الاسلام برهان الدين بأنه يضمن
وان كانت الرواية بخلافه وهي أن المودع لودل سارقاً يضمن لالتزامه الحفظ (٧) بخلاف
غير المودع فاعتبرها (٨) بمسئلة السهاية بغير حق ضمانات الغانم في الفصل الثاني من الباب
الحادي عشر ع أخبر الظلة أن لادن حنطة في مطمورة فأخذوها منه فله أن يرجع بها
على الخبير (٩) وكذا إذا علمها الظالم لكن أمره الساعي بالآخذ يضمن قال التمام للظالم
أقلان فرس جيد فأخذ منه فهو ضامن قبة في باب ضمانات الساعي ع سعى إلى
الظالم وقال لفلان مال كثير أصاب مالا أو ميراً أنا ومال فلان الغائب عنده

والسلطان ممن يغترم في أمثال هذه الحادثة يضمن ان كان كاذبا وان كان مادقا الا انه
ليس بمظلم ولا محتسب يضمن ايضا ولو قال انه ظلمي او ضربني وهو كاذب فيه ضمن وان كان
الساعي عبدا فعليه الضمان بعد العتق لانه ضمان قول برازية في كتاب الغصب وكذا
في أواسط كتاب الغصب من الخانية . ومن سعى ونم الى السلطان ولو غير جائز ضمن
الساعي مطلقا وعليه الفتوى كافي الجواهر والسعاية تختص بالنسبة كافي المفردات بغير حق
فلو كان يؤذيه ولم يمكنه دفعه الا بذلك لم يضمن كالمضروب اذا اشتمكى الى سلطان فأخذ منه
مالا لذلك وكذا ان كان يفسق ولا يمنع بأمر المعروف كافي المحيط أو قال ولو صاد قاطع
حاكم أو رجل مصاب لظالم يغترم الناس بجرافلا محالة فلو كان قد لا يغترم بجرافلا
لم يضمن كافي المحيط انه وجد أو جمع مالا فغترمه السلطان أو الحاكم لا يضمن عندها ويضمن
عند محمد لانه غير مضطرب فيه وهو المدرك كافي القاعدة وعليه الفتوى لكثرة الفساد كما
في الخلاصة وغيره فلو مات الساعي أخذ المظالم قدر النسيان من تركته وهو الصحيح (١)
ولو كان عبدا لم يطالب به الا عند العتق قهستان في أواسط الغصب . قبيد الشيخ
سراج الدين قارى الهداية بما اذا كان عادة الظالم أن من دفع اليه وتعاذى عنده فيه أن
يأخذ منه مالا مصادرة يضمن الساعي في هذه الصورة ما أخذ الظالم هذا والمفتى به أفتى به
المتأخرون من علمائنا وزاد في السراجية أن تكون السعاية بغير حق من كل وجه وعليه
الفتوى وقبيد في الخانية بأن لا يكون محتسبا ولا متظالما الى هذا الاشارة بقوله
في السراجية بغير حق من كل وجه تنوير البصائر على الاشياء والنظائر في شرح قوله
الخاتمة الا فتا بضمن الساعي . ولو شكك ما يؤنه الى الوالى كحق من غي ده (٢) فغترمه
السلطان لم يضمن المداين (٣) جامع الفصولين في ضمان التسيب . شري شيا فقبيل له
شريته بمن غال فبهي المشتري بالبائع عند ظالم فأخسره ضمن لو كاذبا بالوصادقا من المحل
المزبور في ضمان الغصب . شكك عند الوالى بغير حق وأتى بقائد فضرب المشكوك عنه فكسر
سنه أو يده يضمن الشاكي أرشه كالمال ولومات المشكوك عنه بضرب القائد لا يضمن الشاكي
لان الموت فيه نادر فعايته لا تقضى اليه غالبا قنية في الغصب . والضمان انما يجب على
الساعي اذا كان سعيه ميبيا الى التلف غالب اذ ذلك القدر من الغلبة موجود في أخذ المال
وتلف مادون النفس وأنه معدوم في الموت قنية في الغصب . الجاني أمر العوان بالاخذ
قباعتيار الظاهر لا يوجب الضمان وباعتبار السعي يجب عليه الضمان فليتناقل عند
الفتوى وعلى الاخذ ضمان على كل حال ويرجع على الأمران دفع المأخوذ اليه وان هلك
أو استهلك لا وان أنفق في حاجة الأمر بأمره فهو بمنزلة المأمور باتفاق مال نفسه في حاجة
الأمر برازية في أواسط الثالث من الغصب . وفي مسألة الجاني الذي أمر العوان قال
بعض المشايخ والصحيح عندي أن الجاني يضمن من المحل المزبور . والفتا بأنه لا يجب
الضمان على الجاني تاتارخانية في العاشر من الغصب وكذا في الفصولين نقلها من المحيط .
الجاني أي المتسبب الى السلطان اذا أمر العوان بأخذ مال الغير يضمن الاخذ على كل
حال في الاصح فان كان المأخوذ قائما عند الأمر رجع وان هلك عند ما واستهلك لم يرجع

(١) كذا في جواهر الفتاوى
(ترجمة)

(٢) وقال انه يعطى حتى ٥١

(٣) مثل عمر له حق على آخر فشكاه عليه
عند حاكم شرطي مع وجود القاضي في البلاد
ففرم مبلغا للمحاكم وأمره هل يرجع به على
الشاكي أجابه الرجوع به على الشاكي
كذا في فتاوى ابن نجيم

مثل من أخبر المكاس الذي يأخذ المكاس
(٧) من التجار وغيرهم بأن شخصا اشترى
الشيء الفلاني وأخفى الشيء الفلاني فحضر
اليه وأخذ منه المكاس هل يضمن الخبر
ما أخذ المكاس أولا أجاب نعم يضمن نظير
ما أخذ منه حيث أخذ بالخيار كذا في
فتاوى ابن نجيم

(٧) المكاس النقص والظلم ودراهم كانت
تؤخذ من بائع السلع في الجاهلية فأمروا

وان أنفق في حاجة الأمر بأمره فهو بمنزلة المأمور باتفاق مال نفسه في حاجة الأمر
 جامع الفتاوى في الغصب • الأمر لا يضمن بالأمر إلا في خمسة (١) الأولى إذا كان الأمر
 سلطانا الثانية إذا كان مولى للمأمور الثالثة إذا كان المأمور عبد الغير كما مر • عبد الغير
 بالباقي أو يقتل نفسه فان الأمر يضمن (٢) إلا إذا أمره باتلاف مال سيده فلا ضمان على
 الأمر (٣) بخلاف مال غير سيده فان الضمان الذي يغرم المولى يرجع به على سيده الرابعة
 إذا كان المأمور صبيا كما إذا أمر صبيًا باتلاف مال الغير فأنفق ضمن الصبي ويرجع به على
 الأمر الخامسة إذا أمره بحفر بئر في حائط الغير ففعل فالضمان على الحافر ويرجع به على
 الأمر وعقابه في جامع الفصولين السادسة إذا أمر الأب ابنه كافي القنية أشباه في كتاب
 الغصب • (عده) خرق ثوبه بأمر غيره ضمن الخرق لا الأمر والذي يضمن السلطان أو المولى
 إذا أمر قنه جامع الفصولين في الفصل الثالث والثلاثين • (ص) أمره بأخذ مال الغير
 ضمن إلا أخذ لا الأمر إذا لم يصح وفي كل موضع لم يصح الأمر لم يضمن الأمر
 في أول الفصل الثالث والثلاثين من الفصولين • (مح) أمر ابنه البالغ ليو قد نارا في أرضه
 ففعل وتعدت إلى أرض جاره فأنفقت شيا يضمن الأب لأن الأمر قد صح فأنفقت فعل الابن
 إليه كالمباشر الأب ضمانات غانم في فصل ما يضمن بالنار وكذا في القنية بعينه في باب أمر
 الغير بالجنابة • (فخ) أمر صبيًا بأن يلقى بالنار من باغ (٤) فلان فخا بها وسقطت منه على
 حشيش وتعدت إلى الكدس فاحترقت يضمن الصبي ويرجع به على الأمر قنية في باب
 الأمر بالجنابة • لو أمر صبيًا باتلاف مال رجل ضمن الصبي ثم رجع على الأمر وكذا لو أمر
 قن الغير بذلك كما مر جامع الفصولين في ضمان الغصب • (فش) أمر قنًا بابق أو قال
 له اقتل نفسك ففعل ضمن قيمته ولو أمره باتلاف مال مولا فأنفق لم يضمنه الأمر إذا أمره
 بابق وقتل صار غاصبا إذا استعمله في ذلك الفعل وأما بالامر باتلاف مال مولا لم يصح
 غاصبا للماله وانما صار غاصبا لقنه وهو لم يهلك وانما المتلف مال المولى بفعل قنه أقول في (فقط)
 مسئله تدل على خلافه وهي لو أمر قن غيره باتلاف مال رجل يغرم مولا ثم رجع على أمره
 إذا الأمر صار مستعملا للقن فصار غاصبا ويمكن الجواب بأنه لا ضمان على القن ولا على
 مولا في اتلاف مال مولا فلا رجوع على الأمر بخلاف اتلاف مال غير المولى ويمكن أن
 يكون في المسئلة روايتان فصولين في غصب القن من الفصل الثالث والثلاثين • عبد
 مجبور أمر عبد المجبور حتى قتل رجلا قال على القاتل الدية يعني على مولا إذا اختار القداء
 يفدى عنه بالدية ولا شيء على الأمر يعني في الحال ولكن يجب عليه بعد العتق قيمة المأمور
 ان كان الأمر مجبورا وان كان مأذونا يجب عليه في الحال أحكام الناطق في أحكام
 العبيد والاماء • ولو غصب عبد مجبور مسئله فمات معه ضمن لأن المجبور مؤاخذ بأفعاله فان
 كان الغصب ظاهرا يساع فيه وان لم يكن ظاهرا بل أقرب له لا يؤاخذ في الحال بل يؤاخذ بعد
 العتق من فصل وان جنى مدبر من باب جنابة الرقيق من ديات مدبر الشريعة • ولو أمر
 رجلا أو جيرا أو سقاء برش فناء دكانه فغصب به انسان ضمن الأمر ولا يضمن الراش في
 فصل فيما يحدث في الطريق من جنابات قاضيجان وكذا في أواخر الاجارة منه • ذبح شاة

(١) قوله الا في خمسة كذا في جميع النسخ
 التي بأيدينا وقد عددها ستة فليست ٥
 مصححه

(٢) رجل أمر عبد أن يقتل نفسه ففعل
 لا شيء على الأمر كذا في الجنابات من
 خزائن الاكل

(٣) وكذا إذا أمره البالغ بقتل انسان
 يؤخذ بالدية عاقلة الصبي ثم يرجعون
 على عاقلة الأمر علم الصبي بفساد الامر
 أولا كذا في جنابات البرازية

(ترجمة)

(٤) باغ معناه الجنينة والبستان ٥

غيره بأمر من غير المالك ضمن ولم يرجع به على الآخر لأن الأمر ليس بصحيح فيصير مشورة
الأول لم يعلم الحال فظن الآخر مالكاً يصح أمره به فيرجع للأقرار وفي الظاهرية ولو أمر به
المالك ثم باعها قبل الذبح ضمن المأمور القيمة للمشتري علم بالبيع أولاً ولا يرجع بها على
الآخر لأنه لم يقره ضمانات فضيلية في ضمان المأمور

• (كتاب الشفعة) •

قال محمد في الجامع رجل ادعى شفعة دار في يد رجل وقال للذي في يديه الدار اشترى يتها من
فلان بكذا أو أنا شفيعها وصدق البائع الشفع في ذلك وكذبه الذي في يديه وقال الدار داري
ورثها من أبي وأقام الشفع البيعة أن الدار كانت للبائع ولم يبق البيعة على البيع من
صاحب اليد فالقاضي يقبل بيئته لأن الشفع يدعي لنفسه حقاً لا يتوصل إلى إثبات
ذلك الحق لنفسه إلا بعد إثبات ملك البائع في الدار فيقتصب خصماً في إثبات الملك للبائع في
الدار وهذا أصل كبير في الشرع أن من ادعى لنفسه شيئاً لا يتوصل إلى إثبات ذلك إلا بإثبات
شيء آخر فيقتصب خصماً في إثبات ذلك الشيء الآخر فكانت بيئته على إثبات الملك للبائع
قائمة بمن هو خصم فلهذا قبلت بيئته وإذا قبلت بيعة الشفع على ملك البائع ثبت ملك
البائع فيكون التملك عليه بالجهة التي أقر بها وقد أقر بالتملك عليه بجهة البيع وثبت حق
الشفعة للشفيع وأقراره في ملك نفسه صحيح فيصح إقراره بالبيع وأنه سبب لثبوت حق
الشفعة للشفيع ثم يقال للمشتري ان شئت فصدق الشفع والبائع فيما ادعى من البيع
منك وثبت حق الشفعة للشفيع وخذ الثمن من الشفع وسلم الدار إلى الشفع والعهد
عليك وإن شئت فسلم الدار إلى البائع فيأخذ الشفع الدار من البائع فتكون العهدة على
البائع فإن صدق المشتري البائع والشفيع في ذلك سلم الدار إلى الشفع وأخذ الثمن
والعهد على المشتري فإن أبي أن يصدقهما ما يؤمر برده الدار على البائع وكان للشفيع أن
يأخذها من البائع بالشفعة بحكم إقراره وتكون العهدة على البائع وكان على البائع أن يرد
على المشتري الثمن الذي أقر أنه قبضه من المشتري ذخيرة في الفصل السابع عشر من كتاب
الشفعة ملخصاً • اعلم أن ما ذكر في الكتاب وفي متن الكثر أن القاضي يأمر المدعي عليه
عن ملك الشفع أولاً ليس كذلك بل يسأل القاضي أولاً المدعي عن موضع الدار ودورها
فاذا بين الشفع ذلك سأله هل قبض المشتري الدار لأنه لو لم يقبضها لاتضح دعواه على المشتري
حتى يحضر البائع فاذا بين ذلك سأله عن سبب شفيعته لاحتمال أن يزعم ما ليس بسبب مبيهاً
أو يكون هو محجوباً بغيره فاذا بين سبباً صالحاً وأنه غير محجوب بغيره سأله متى علم وكيف
صنع حين علم لأنه سبب لبطول الزمان وبما يدل على الأعراض فاذا بين ذلك سأله عن طلب
التقرير وكيف كان وعنده من أشهد وهل كان الذي أشهد عنده أقرب من غيره فاذا بين ذلك
كله أقبل على المدعي عليه وسأله عن ملك الشفع إلى آخر ما ذكره كذا في التبيين شرح
الجممع لابن الملك في الشفعة • ويصح الطلب من المشتري وإن لم تكن الدار في يده وهو
الصحيح لوجود الملك بالبيع مختارات النوازل في الشفعة • الوكيل بشرائه الدار
إذا قبضها فالتخصم للشفيع هو الموكل وإن لم يقبض فالتخصم الموكل أو الوكيل أو البائع

أفوكيله بزازية في كتاب الدعوى قبيل نوع منه في قيام البعض عن البعض وكذا
 في الثالث من القصولين • قوله فلم يسقط بالتأخير عند أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد
 إن تركها شهر أبعد الأشهاد من غير عذر بطلت شفعتها قال في الهداية قول أبي حنيفة هو
 ظاهر المذهب وعليه الفتوى قلت واعتمدته النسفي كذلك لكن صاحب الهداية خالف هذا
 في مختارات النوازل فقال ولا تسقط الشفعة بعد طلب التقرير بتأخير المصومة عند أبي
 حنيفة وعند أبي يوسف إذا ترك المصومة في مجلس الحكم بطلت وعند محمد إذا تركها
 شهر أبعد الاتهام بطلت شفعتها وهو قول زفر والفتوى على قوله قلت ووقع تطهير ذلك للحام
 الشهيد فقال في الواقعات لا تبطل أبدا وبه تأخذ وقال في الصغرى والفتوى اليوم على
 قولهما فيجمل على الرجوع إلى هذا والله أعلم وقال قاضيان والفتوى على أنه مقتدر بشهر
 وقال في الذخيرة قال شيخ الإسلام الفتوى اليوم على هذا قال في الخلاصة وعن محمد وهو
 رواية عن أبي يوسف بقدر شهر وعليه الفتوى وقال في المحيط وعند محمد وزفر وهو رواية عن
 أبي يوسف أن ترك شهر من غير عذر تبطل والفتوى على قول أبي يوسف ونقله في الاختيار
 وأقر في الفتاوى الصغرى إذا ترك التملك بعد طلب الأشهاد من غير عذر فالفتوى اليوم على
 على قول أبي يوسف ومحمد أنه مقتدر بشهر وقل في التهمة الفتوى اليوم على قول أبي يوسف
 ومحمد أنه مقتدر بشهر وقال في التحفة وبه تأخذ وقال الغبوري إذا أخر شهر أبطلت وبه يفتى
 وقال صدر الشريعة وتأخيره شهر لا يبطل عند محمد وبه يفتى (١) تصحيح القدوري لقطاويغا •
 فإن ترك الأقرب من هذه الثلاثة (٢) وقصد الأبعد وكأوا في مصر وأبطلت الشفعة قياسا
 ولم تبطل استقصانا ولو كان أدهم في مصر والآخران في مصر آخر أو في رستاق هذا المصر
 قرك الأقرب إلى الأبعد بطلت قياسا واستقصانا عناية في باب طلب الشفعة • علم بالبيع
 في نصف الليل ولم يقدر على الخروج للأشهاد فاشهد حين أصبح صح منية في مسائل الطلب
 والتسليم من كتاب الشفعة وكذا في البرازية • (قب) سمع في طريق مكة بيع دار
 بجاره فطلب ما طلب موثقة يوكل أحد الطلب الأشهاد فإن لم يجد من يوكله يكتب بالتوكيل
 في بلدة الطلب الأشهاد فإن لم يوكل ولم يكتب بطلت شفعتها قسبة في كتاب الشفعة • وكيل
 باع دارا وقبض المشتري فوكل الشفيع البائع بأخذها بالشفعة لم يصح في مسائل الطلب
 والتسليم من كتاب الشفعة • قال المشتري اشتريت الأرض والبائع وهب لي البناء
 وقال الشفيع لا بل اشتريتها ما قال قول للمشتري منية في الشفعة • قال القاضي ظهير
 الدين إذا أنكر طلب الشفيع الشفعة عند سماع البيع يحلف على العلم وإن أنكر طلبه عند
 إقامته حلف على البتات فإن قال المشتري للقاضي حلفه بالله لقد طلب هذه الشفعة طلبا
 صحيحا ساعدا علم بالشراء من غير تأخير حلفه القاضي على ذلك فإن أقام المشتري بينة على أن
 الشفيع علم بالبيع منذ زمان ولم يطلب الشفعة وأقام الشفيع بينة على أنه طلب فالقيمة
 للشفيع عند أبي حنيفة وعندهما للمشتري مجمع الفتاوى في الشفعة • اعلم أن صلح
 الشفيع مع المشتري على ثلاثة أوجه في وجه يصح وهو أن يصالح على أخذ نصف الدار ونصف
 الثمن وفي وجه لا يصح ولا تبطل شفעתه وهو أن يصالح على أخذ بيت بعينه من الدار بمحصته

(١) ولا تبطل الشفعة بتأخير مطلقا
 في ظاهر المذهب وعليه الفتوى وقيل
 يفتى بقول محمد أنه إن أخره شهر لا عذر
 بطلت ملحق الإيجار في كتاب الشفعة •
 والفرق بين المشتري ودليلهما يظهران
 تطرق في الدرر •
 والفتوى في زماننا على قول محمد ذكره
 الزيلعي وقاضيان وصاحب الذخيرة •
 (٢) أي البائع والمشتري والدار •

من الثمن لأن حصته مجهولة ولا تبطل شفيعته لأنه لم يوجد منه الاعراض عن الأخذ بالشفعة
بعد الصلح وفي وجه تبطل الشفعة ولا يجب المال وهو أن يصلح على أن يترك الشفعة بمال
بأخذه من المشتري فهنا تبطل شفيعته لوجود الاعراض عن الأخذ بالشفعة ولا يجب المال
نهاية في باب ما يبطل الشفعة من كتاب الشفعة • ولوسلم الشفعة قبل الشراء كان ذلك
باطلا مبسوطا سرخسي في أوائل الشفعة • ولو باع دارا لنفسه وابنه شفيعها لم يكن
له أن يأخذ بالشفعة ويوقف إلى بلوغ الصبي كما إذا لم يكن له ولي بخلاف ما إذا اشترى دارا
لنفسه ذكر في نوادر أبي يوسف وأما الوصي إذا اشترى دارا لنفسه والصبي شفيعها لم يكن
له أن يأخذ بالشفعة ولوسلم الشفعة فالصغير على شفيعته وكذا إذا باع إلا إذا كان فيه نفع
ظاهر له من البدائع قبيل فصل وأما بيان ما يتأ كديه حق الشفعة ملخصا • ثم إذا وجبت
الشفعة للصغير فالذي يقوم بالطلب والأخذ من قام مقامه شرعا في استيفاء حقوقه وهو
أبوه ثم وصي أبيه ثم جده أبو أبيه ثم وصي الجد ثم وصي نبيه القاضي فإن لم يكن أحد
من هؤلاء فهو على شفيعته إذا أدرك وإذا كان أحد من هؤلاء مقلدا لطلب الشفعة مع الامكان
بطلت الشفعة حتى لو بلغ الصبي لا يكون له حق الأخذ وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف
وقال محمد لا تبطل الشفعة من أحكام الصغار للاسترواشني • صغيرة أدركت
وثبت لها خيار البلوغ والشفعة أن قالت طلبت الشفعة واخترت نفسي أو قالت اخترت
نفسى وطلبت الشفعة صح الأول وبطل الثاني ولو قالت طلبت الحقين الشفعة والخيار صح
كلاهما (١) قاضيهان في فصل في الطلب من كتاب الشفعة • ولو ثبت للبكر خيار
البلوغ والشفعة تقول طلبت الحقين ثم تفسر وتبدي بالاختيار وقيل بالشفعة (٢) في الخامس
والعشرين من الفصولين • (ث) له دعوى رغبة الدار المبيعة ويخاف أنه إن أدى وبهجر
عن إثباته تبطل شفيعته وإن طلب الشفعة تبطل دعواه يقول هي داري أدعى رقيتها فإن
وصلت إليها والافأنا على شفعة منها لا يبطل شيء منها لأن الكلام واحد (ن) ولو بيعت
ولشفيعها فملا دعوى يقول طلبت الشفعة إن لم يثبت لي الحق الذي أدعى فيها فنية في باب
كيفية طلب الشفعة • رد المشتري المبيع بسبب هو فسحق من كل وجه لم يبطل حق الشفعة
منية المفتى في الشفعة • رجل اشترى دارا وقال للشفيع اشتر بها لنفسى فلم الشفيع
الشفعة أو سكت ثم ظهر أنه اشترى الغيره قال محمد تبطل شفيعته وقال أبو حنيفة لا تبطل
وعليه الفتوى من شفعة الخمانية • ولو أخبر أن الثمن ألف درهم فسلم الشفعة فإن كان
أكثر فسلعه صحيح وإن كان أقل فله الشفعة مبسوطا سرخسي في الشفعة بنوع تلخيص
(٣) • ولو وهب البائع الثمن كله للمشتري قبل قبضه أو بعده لم يحط المشتري عن الشفيع شيئا
مبسوط في الشفعة • ولو باعها المشتري من آخر ثم من الأول كان للشفيع الخيار
فإن اختار الأخذ بالشراء الثاني يأخذها من يد المشتري الثاني ولا يشترط حضرة المشتري
الأول وإن اختار الأخذ بالثمن الأول بحكم الشراء الأول كان له ذلك ويشترط حضرة
المشتري الأول في قول أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف لا يشترط وكذلك لو كان المشتري
وهب من أنسائي ثم حضر الشفيع فلا خصومة بينه وبين الموهب في قول أبي حنيفة ومحمد

(١) وكذا لو قالت اخترت جميعا الشفعة
ونفسى أو قالت اخترت جميعا نفسي وشفعتي
كذا في شفعة المنية

(٢) وقيل تطلب الشفعة وتبكي صراخا
فيصير هذا البكاء ردًا للشكاح على قول من
يجعل البكاء ردًا للشكاح كذا في أوائل
المثلة من الفصولين

(٣) عبارة المبسوط في النسخة التي نقلته
منها فإذا قيمته أكثر من ذلك فلا شفعة له الخ

حتى يحضر المشتري وعند أبي يوسف هو خصم له من المحل المتزور • ولو اشتراها بالثمن
فزاد في الثمن أنما بعد لم الشفيع بالالفين ولم يعلم بالالف فان أخذها بالالف بفضاء بطلت
الزيادة وعليه الف لان الزيادة في الثمن لا تثبت في حق الشفيع فكان القضاء واقعا بما ليس
بشأنه في حق الزيادة وان أخذها برضا كان الاخذ بمنزلة شراء مبيد فلم يبق له حق الشفعة
محيط رضوى في باب ما للشفيع أن يأخذ بالشفعة • والقاضي اذا قضى بالشفعة للشفيع
بأكثر من الثمن الذي اشتراه المشتري ورضى به الشفيع لا يجوز قاضيان في باب صلح العمال
من كتاب الصلح • ولو اوصطلحا على أن يأخذ الشفيع الدار بما كثر من الثمن الذي اشتراه
المشتري جاز ويكون هذا الصلح بمنزلة الشراء المبني على بيع جميع ما قبل قاضيان
في أوائل باب الصلح عن العدة • وفي شرح الطحاوي ولو اختلف الشفيع والمشتري في
مقدار قيمة العروض التي هي بدل الدار قال قول قول المشتري فان اقامها بما بينة فالبينة
أيضا بينة المشتري (١) فان اخرجت في الثاني عشر من الشفعة • ولو تصرف المشتري في الارض
المشفوعة قبل أن يأخذها الشفيع بأن وهبها لآخر أو وقفها أو وقفها أو وقفها أو وقفها
مسجدا أو صلى فيها أو جعلها مقبرة ودفن فيها أو وقفها أو وقفها أو وقفها أو وقفها
وله أن ينقض تصرف المشتري قاضيان في فصل طلب الشفعة • وفي الزيادات سفلى لرجل
وفوقه علو لرجل آخر فباع صاحب السفلى فاصحاب العلو الشفعة وان باع صاحب
العلو علوه فاصحاب السفلى الشفعة فبعد ذلك ان كان طريق العلو في السفلى كان حق
الشفعة بسبب الشركة في الطريق وان كان الطريق في السكة العظمى كان حق الشفعة
بسبب الجوار والجوار انما يعرف بالاتصال والاتصال بين المالكين ثابت (٢) من شفعة
المحيط البرهاني • ولو كان للمبيع شريك وجار فبعضها البيع فطلب الشريك وسكت الجار
ثم سلم الشريك فلا شفعة للجار لتركه طلب المواثبة فنية في جاب ما يطالب به حق الشفعة • دار
فيها منازل وبابها الى سكة غير نافذة وأبواب المنازل الى هذه الدار كل منزل منها لرجل الامتلا
منها فانه لرجلين وللمنزل المشترك هذا جاره لاصق على ظهرها فباع أحد الشريكين فقطعه من
المنزل فالشفعة للشريك الذي لم يقاسم فاذا سلم ولم يطالبها كجامع فلا ريب أن المنازل لانهم خلطوا
في الطريق فان سلموا ولم يطالبوا عند سماع البيع وسلم الكل الا واحد منهم فهو أولى من
أهل المحلة يستوى فيه الملازق وغير الملازق وان سلم هو أيضا للجار الملازق ثم هي على عدد
رؤسهم لا على أندية بينهم وان حضر واحد منهم وأبته يفتى له بكها وان حضر آخر وأبته
أيضا ان ماله فيها أخذ نصفها وان أولى من الاول أخذ النصف وان دونه لا يحكم له بها
(٣) برازية في الفصل الثاني من كتاب الشفعة • دار بيعت ولها شفعان أحدهما حاضر
فطلب الحاضر الشفعة وقضى له القاضي ثم حضر الشفيع الآخر كان للشفيع الثاني أن
يطلب الشفعة من الشفيع الذي قضى له القاضي هذا اذا طلب الاول جميع الدار بالشفعة
فلو أنه طلب نصف الدار ظاهرا أنه لا يستحق الا النصف بطلت شفعته وكذا لو كانا حاضرين
فطلب كل واحد منهما ما الشفعة في نصف الدار بطلت شفعتهما كذا ذكر في الكتاب وذكر
الناطقي رجل اشترى دار فباع الشفيع وقال لم الى نصفها بالشفعة فأبى المشتري لا تبطل

(١) ولو اختلف الشفيع والمشتري في الثمن
فأقول للمشتري وان برهنا فلا شفع
وعند أبي يوسف للمشتري فان ادعى
ثمنا والبائع أقل منه أخذها الشفيع بما
قال البائع قبل القبض وبما قال المشتري
بعد القبض وان عكس فبعد القبض يعتبر
قول المشتري وقيل يتصل فان وأي تكل
اعتبر قول صاحبه وان حلفا فسخ البيع
ويأخذ بما قال البائع ملتقى في الشفعة

سئل عن الشفيع اذا قضى له بالشفعة
واختلف مع المشتري في الثمن فهل يؤخذ
بقول البائع أو بقول المشتري أجاب ان
كان الثمن مقبوضا أخذ بقول المشتري
وان لم يكن مقبوضا أخذ بقول البائع
ان ادعى ثمنا أقل مما ادعاه المشتري من
فتاوى ابن نجيم في الشفعة

(٢) سئل اذا باع أحد الشركاء في الدار حصته
من أجنبي ولم يطلبوا أي الشركاء الشفعة
هل للجار طلبها أجاب نعم للجار طلبها مع
عدم طلب الشركاء كذا في فتاوى ابن
نجيم في الشفعة

(٣) ولو أن الدار بيعت ولها شفعان جاران
جوار أحدهما بثلاثة ارباع وجوار
أحدهما بربعها أو جوار أحدهما
بقدر شبر من الدار فطالبا بجمع الشفعة
قضى بينهما نصفان من شفعة شرح
الطحاوي للاسيجاوي

شفعة وهو الصحيح فاضيجان في فصل الطلب من الشفعة • وفي الخاتمة والخلاصة وإذا قضى
القاضي للشفيع أو سلم المشتري ثبت بينهما أحكام البيع من خيار روية وبخيار عيب والرجوع
بالثمن عند الاستحقاق إلا أن الشفيع لا يرجع بثمن الغرور حتى لو بنى في الدار المشفوعة
ثم استحققت الدار وأمر بقبض البناء كان له أن يرجع بالثمن على من أخذ منه الدار بالشفعة
ولا يرجع بقيمة البناء في المشهور من الرواية • تارة خاتمة في الفصل الخامس من الشفعة
• صالح عن دار على مائة عن انكار لشفعة فيها ولو أقام الشفيع البينة أنها المذمومة إذا عاها فله
الشفعة • رجلان لكل منهما دار وهما متلازمان قبايعا بالدارين فشفيع كل واحد من
الدارين أحق بهما من المشتري • منية المفتى في كتاب الشفعة • (ن) لشفعة في الوقف
للقائم وللوقوف عليه ولا شفعة في بيع الكردار وهو الذي يكون في الأرض التي هي على
نهر الوالي لأن الكردار تبقى ولا شفعة في المنقولات ولا شفعة في الأرض التي حازها الإمام
ليت المال (١) نقد الفتاوى في الثاني من الشفعة • إذا اشترى نخلة بأصولها وموضعها
من الأرض ففيها الشفعة بخلاف ما إذا اشترى نخلة ليقطعها حيث لا شفعة فيها لأن في الفصل
الاول انما أوجبنا الشفعة في النخلة تبعاً للأرض لأنه اشتراها معها وهما لا يمكن إيجاب
الشفعة فيها تبعاً لأنه اشتراها للقطع ولا يمكن إيجاب الشفعة فيها معصوداً لأنها انقلية وكان
الجواب في الأشجار كالجواب في البناء إذا اشترى ليقطع فلا شفعة للشفيع فيه • وإذا
اشترى بأصله فلا شفيع فيه الشفعة وعلى هذا إذا اشترى الزرع مع الأرض فلا شفيع أن
يأخذ الزرع بالشفعة • ولو اشترى الزرع ليصده لم يكن فيه شفعة • ذخيرة في الفصل
الثالث من الشفعة • اشترى داراً إلى المحاصد فليس للشفيع أن يجعل الثمن ويأخذها
بالشفعة لأنه ملكها بالبيع الفاسد (٢) وهي من الحيل لإبطال الشفعة قبيحة في أوائل
كتاب الشفعة • قال قاضيان بعد ذكر جملة من المبطلات للشفعة في هذه الفصول إذا
أراد الشفيع أن يحلف المشتري أو البائع بالله ما فعل هذا فراراً عن الشفعة أن أراد
تحليف البائع لم يكن له ذلك لأن تكويله لم يكن حجة على المشتري وإن أراد تحليف
المشتري فكذلك لأنه يدعى عليه شيئاً لو أتزبه لا يلزمه انتهى وفي التحنين والمزيد لو
أراد الشفيع أن يحلف المشتري بالله أن البيع الاول ما كان تلثة كان له ذلك لأنه ادعى
عليه معنى لو أتزبه لزمه وهو خصم قال وهو تأويل ما ذكر في كتاب الشفعة أنه إن أراد
الاستحلاف أنه لم يرد إبطال الشفعة كان له ذلك إذا ادعى البيع تلثة وفيه أيضاً دار
في جنبها أخرى فتصدق صاحب إحدى الدارين بالخائض الذي يلي دار جاره وقبضه ثم باع
منها ما بقي فليس للجار الشفعة لأنه لم يبق جارا قال فان طلب الجار عين المشتري بالله ما فعل
الاول فراراً عن الشفعة على وجه التلثة كان له ذلك لأنه يدعى عليه معنى لو أتزبه لزمه
وهو خصم فان حلف فلا شفعة له وإن نكل كان له الشفعة لأنه ثبت كونه جارا ملامحاً (٣)
من شفعة شرح المنظومة لابن وهبان • (د) تصدق أحد الجارين بالخائض الذي
يلي دار جاره بما تحتها زيد وسلم ثم باع بقيتها منه فلا شفعة لجاره فان طلب الجار عين
المشتري بالله ما وهبه الاول فراراً من الشفعة على التلثة له ذلك فان حلف ونكل كان

(١) رجل له أرض وهي وقف عليه فاشترى
رجل أرضاً أخرى بيمينه ليس لأصاحب
الأرض الموقوفة شفعة لأن الشفعة بحق
المالك ولأنه نقد الفتاوى في الثاني
من الشفعة •
(٢) ولا شفعة في البيع الفاسد وإن اتصل به
الشفيع ما لم يبطل حق البائع في الاسترداد
فاضيجان في أول الشفعة •
(٣) ادعى الشفيع على المشتري أنه احتال
لإبطالها يحلف فان نكل فله الشفعة وفي
منظومة ابن وهبان خلافه كذا في شفعة
الأشياء •

له الشفعة • (ث) اشترى عشر الصبغة بمن كثير ثم بقيت باثنى قليل فله الشفعة في العشر دون الباقي فلما أراد أن يحلفه بالله ما أردت بذلك ابطال شفعته لم يمكن له ذلك لأنه لو أقر به لا يلزمه ولو استخلفه بالله ما كان البيع الاول طبقة فله ذلك لأنه معنى لو أقر به يلزمه وهو خصم وهو تأويل ما ذكر في الكتاب أنه إذا أراد الاستخلاف أنه لم يرد به ابطال الشفعة له ذلك أي إذا ادعى أن البيع كان طبقة قنية قبيل باب حبل ابطال الشفعة من كتاب الشفعة • والشفعة لا تورث فلو بيعت دار وطلب الشفع طليين ثم مات قبل الاخذ بقضاء أو بتسليم المشتري اليه وأرادت الورثة أخذه ليس لهم ذلك (١) ولو كان ملكها بالتضامن أو الاخذ بالتسليم اليه تكون ميراثا لورثته (٢) خزائن المفتين في الشفعة في أواسطه

• (كتاب القسمة) •

ومنها القسام لو لم يستأجر بمعين فانه يستحق أجر المثل أشباه في القول في ثمن المثل من الفن الثالث • ويجوز أخذ الاجرة لقسام القاضى للقاضى من قسمة مشتل الاحكام • اختلف العلماء المتأخرون في قدر الاجرة قال ابن سبعة هو ربع العشر كل • كذا لأنه عمل للعامة فأشبه الزكاة وسئل أبو نصر أنه هل يقدر فأجاب يقدر بربع العشر قال أبو يوسف في الامال هو ربع العشر وانفق المتأخرون على هذه الاقوال وعليه الفتوى وسئل من ابن أبي ليلى فأجاب هكذا وسئل أبو جعفر بن عمرو عن عبد العزيز وابن عمر فأجابوا مثل ذلك (٣) من فتاوى اللامضى مشتل الاحكام في القسمة • اختلف المتأخرون في تقديره قال أبو الحسن الكرخي في مختصره • يقدر للقاضى ربع العشر قال شمس الأئمة والفقهاء أبو الليث ربع العشر واليه ذهب الامام المعروف بخواجه زاده وعليه الفتوى وسئل أبو جعفر الكبير هل يجوز التقدير قال هو حسن في زماننا وبه تأخذ لأن في ربع العشر نظر للطرفين من المحل المزبور • ومن قولى العمل من جهة السلطان وقام بتوزيع النوائب على المسلمين بالقسط والعدالة كان مأجورا وان كان أصله من الجهة التي يأخذها باطلا قنية في الكراهية في باب الاستحلال ورد المظالم • سئل الفقيه أبو جعفر عن سلطان غزم أهل قرية فأرادوا قسمة تلك الغرامة واختلفوا فيما بينهم قال بعضهم تقسم على قدر الاملاك وقال بعضهم تقسم على عدد الرؤس قال ان كانت الغرامة لتحصين أملاكهم يقسم ذلك على قدر الاملاك (٤) وان كانت الغرامة لتحصين الابدان يقسم على عدد الرؤس (٥) ولا شيء على الصبيان والنسوان في ذلك لأنه لا يتعرض لهم من قسمة التنازع خانية قبيل الثالث وكذا في التجنيس والمزيد • الغرامات ان كانت لحفظ الاملاك فالقسمة على قدر الملك وان كانت لحفظ النفس فهي على عدد الرؤس وفرع عليها الولوالجي في القسمة ما اذا غزم السلطان أهل قرية فانها تقسم على هذا وهي في كفاية التنازع خانية وفي فتاوى قارى الهداية اذا خيف الفرق واتفقوا على القيام ببعض الامتعة منها فأقروا بالغرم بعدد الرؤس لأنها لحفظ النفس انتهى أشباه في أول كتاب القسمة • مات وترك أمرا بها حبل فان كانت الولادة قرية ينتظر لتقع القسمة عن علم وان لم تكن قرية فلا ينتظر لأن في ذلك تأخيرا خزائن المفتين في كتاب القسمة • واذا طلب أحد

- (١) لا يتقل الحق لو ارثه الابعد الحكم بها قبل موته كذا في فتاوى ابن نجيم رده
(٢) أثبت الشفعة ثم مات لا تورث كذا في منية المفتي في الشفعة رده
(٣) قال بعضهم الاجرة غير مقدرة وقال بعضهم مقدرة في كل مائة نخبة دراهم ذخيرة كذا في قسمة مشتل الاحكام رده
(٤) لأنها مؤنة الملك كذا في قسمة الخانية رده
(٥) التي يتعرض لها لأنها مؤنة الرؤس كذا في قسمة الخانية في فصل قسمة الوصي والاب رده

(١) كذا في الكافي شرح الوافي ومختارات
النوازل في القسمة

النسب يكون القسمة والاخر الماهية يقسم القاضي لانه ابلغ في التكميل (١) ولو وقعت جميعا
يحتمل القسمة ثم طلب أحدهما القسمة يقسم وتبطل الماهية من قسمة مخ الغنم • ان
كان طالب القسمة صاحب الكثير والاخي صاحب القليل يقسم بالاتفاق وعلى القلب
لا يقسم وفي نسخة الامام خواجه زاده يقسم وقال الصدر الشهيد وعليه الفتوى خزانة
الفتاوى في القسمة • لا يقسم الحمام والحائط والبيت الصغير والدكان الصغير وهذا اذا كان
بحال لو قسم لا يبق لكل واحد بعد القسمة موضع يعمل فيه فان كان يقسم من المحل
المزبور • ولو كان في الميراث رقيق وغنم وثياب فاقسموا واخذ بعضهم الرقيق وبعضهم
الغنم جاز بالتراضي وفي الجامع الصغير في كتاب الوصايا يقسم القاضي كل شيء بين رجلين
من صنف واحد اذا طالب أحدهما القسمة ولا يقسم الرقيق والدور المختلفة عند أبي
حنيفة في الفصل الاول من قسمة الخلاصة • بينهم ارض وطالب أحدهما القسمة
وأبي الاسود وقال قد بعث نصيب وبرهن على البيع لا تقبل البيعة لدفع القسمة لانه يريد ابطال
حق القسمة باثبات فعل نفسه وهو البيع فلا يقدر عليه بخلاف مال البرهنت على وكيل
زوجها بجعلها أن زوجها الموكل طلقها حيث لا تقبل في حق اثبات الطلاق وتقبل في
حق منسح المحل من قسمة البرائة في أول نوع فيما يقسم وما لا يقسم من الفصل الاول
• وفي الارض المشتركة اذا بناها أحدهما فقال له صاحب ارفع بناءك فان القاضي
يقسم الارض بينهم فما وقع من البناء في نصيب الذي لم يبن فله أن يرفع ذلك أو يأخذ
البناء بالقيمة اذا رضى صاحبه بذلك فاضيفان في قسمة الوصي والاب من كتاب القسمة •
ضبعة ميراث بين خمسة واحد منهم صغير واثنان غائبان واثنان حاضران فاشترى رجل
نصيب أحد الحاضرين وطالب الشريك الحاضر بالقسمة من القاضي واخبراه بالقصة فان
القاضي يأمر شريكه بالقسمة ويجعله وصي له من الغائب والصغير لان المشتري قائم
مقام البائع وكان للبائع أن يطالب الشريك بالقسمة فيثبت ذلك للمشتري وان كان الورثة
كلهم كبارا حضورا أقاموا البيعة على ما ادعوا من وفاة الميت وعيبره الا أن الدار كانت
مشتركة بين الميت وأجنبي والشريك الأجنبي غائب لا يقسم حتى يحضر الغائب ولو كان
شريك الميت حاضرا وبعض ورثة الميت غائبا وأقيمت البيعة فان القاضي يقسم هذا اذا كان
شريك الميت أجنبيا وان كان شريك الميت أخا للميت ورثاها من أبيهما فان أحد الاخوان
وترك ورثته وأخ الميت غائب وأقام الحاضرون البيعة قسمة القاضي بينهم وبمزل نصيب عنهم
فاضيفان في أوائل كتاب القسمة • قال أبو حنيفة الطريق اذا كان بين قوم ان اقتسموه لم يكن
لبعضهم طريق ولا منفذ فأراد بعضهم قسمة وأبي الاسود فاني لا أقسم بينهم وان كان كل
واحد طريق ومنفذ فاني أقسم بينهم وبعض مشايخنا قالوا المسئلة محمولة على أن الطريق
بينهم على السواء وكان بحيث لو قسم بينهم لا يبق لواحد منهم طريق ولا منفذ فاما اذا كان
الطريق بينهم على التفاضل بحيث لو قسم لا يبق لصاحب القليل طريق ولا منفذ ويبقى لصاحب
الكثير طريق ومنفذ فاقضى يقسم اذا طلب صاحب الكثير القسمة ومنهم من قال الطريق
لا يقسم في المالين بخلاف البيت والفرق على قول هذا الغافل أن في قسمة الطريق تعطيل

ملك صاحب القليل في داره لانه متى قسم الطريق ولا يمكنه التطريق فيما وقع في نصيبه
لا يمكنه التطريق به الى داره فلا يمكنه الاتماع بداره بعد ذلك وتعطيل الملك على الغير لا يجوز
وأما في قصة البيت فليس فيها تعطيل ملك صاحب القليل في حصته لانه يمكن أن يدخل في
بنائه ذلك فتوضح عليه منزهة ألا ترى أنه لا يجوز التهاين في الطريق بين الشرعيين لما فيه
من تعطيل الملك على كل واحد منهما في نوبه صاحبه فكذلك لا يجوز قصة رقبة الطريق إذا
تضمنت تعطيل الملك على أحدهما ويجوز التهاين في مسألة البيت لأن ملك كل واحد
منهما لا يتعطل في نوبه صاحبه لأن صاحبه مستفيع به من جهة فلو امتنعت القصة في
مسألة البيت انما تمتنع لما فيها من قطع الارتفاق على المستعير على الغير محيط برهاني
في الفصل الثالث من القصة • والطريق لا يقسم ان كان فيه ضرر وان لم يكن
فيقسم على عدد الرؤس لا بقدر مساحة الاملاك اذا لم يعلم قتلوا الاقساء والمحوض
لا يقسم (١) من قصة خزانة الفتاوى • ولو شرط أن يكون الطريق بينهما على
قدر مساحة ما في أيديهما فهو جائز لانهما لو اقسما الكل على هذه المساحة جاز فكذلك
اذا شرط أن يكون ما يتركه مشتركا بينهما على قدر هذه المساحة وان شرط أن يكون
الطريق لواحد ثلثا • ولو احدى ثلثه جاز لانهما لو اقسما الكل على هذا الوجه أثلا ناجاز فكذلك
اذا اقسما البعض وهو قدر الطريق وان شرط أن يكون الطريق لصاحب الأقل وللآخر
بمتر فيه فهو جائز فهذه المسئلة تدل على جواز بيع حق المرور على الأفراد بدون رقبة
الطريق لأن الذي شرط له المرور صار مشتركا بين صاحبه من المرور بما يتركه عليه من
نصيبه من الدار وذكر في بعض المواضع أن يبيع الحقوق على الأفراد لا يجوز فصار في
جواز بيع حق المرور روايتان (٢) ولوالجبة في الفصل الاقل من القصة • وقصة الدين
لا يجوز لانها لا تصح قبل القبض لأن القصة لغراز والدين مجتمع في مكان واحد فلا
يتحقق الاغراز ولوالجبة في القصة فيما تجوز القصة حال غيبة بعض الشركاء • وإذا
قسم الورثة الدين فيما بينهم فهذا على وجهين اما أن يكتفوا بالدين الميت وفي هذا
الوجه ان اقسما الدين والعين جملة بأن شرطوا في القصة أن الدين الذي على فلان
لهذا الوارث مع هذا العين والدين الذي على فلان الاخر لهذا الوارث الاخر مع
هذا العين فهذه القصة باطلة في العين والدين وان اقسما الاعيان ثم قسموا
الدين فقصمة الاعيان صحيحة وقصة الدين باطلة وانما كانت قصمة الدين باطلة لأن الدين
معدوم حقيقة لكن أعطي له حكم الموجود في حق الشراء وأشباه ذلك لحاجة الناس ولا
حاجة في القصة فبقى على عدمه في حق القصة وقصة المعدوم باطلة لأن القصة في الاصل
شرعت لتكميل المنفعة ولا وجه لذلك في الدين من قصة الذخيرة في الفصل السادس •
لو اقسما الورثة يكون موافقا إلى أن يقضي الدين من وصايا القاعدية • رجل مات
وطلب ورثته من القاضي القصة وأقاموا البينة على الموت والميراث كما هو الشرط وعلى الميت
دين اغتائب فان القاضي لا يقسم شيئا من أجناس التركة فان كان الدين أقل من التركة
وما لو امن القاضي أن يعزل شيئا لأجل الدين ويقسم الباقي قال أبو حنيفة في القياس

(١) سئل عن جماعة بينهم فروع مشترك في
أرض باجاة أرادوا قسمته هل تجوز قسمته
أولا أجاب لا تجوز قسمته ان كان مدركا
ولو بالرضا وان كان غير مدرك تجوز بالرضا
كذا في فتاوى ابن نجيم ع
(٢) وأما بيع رقبة الطريق على أن يكون
للتابع حق المرور فجاز كما مر في البيع
المسند نقله عن الحاشية في الشروط
المقدمة للبيوع ع

لا يفعل وهو قوله الاول ثم استحسن وقال بأن القاضى يفعل ذلك فان فعلوا ذلك واقتسموا
الميراث فذلك ما عزل لاجل الدين ردت القسمة الا ان يقضوا الدين من حصصهم وصح كذا
لو لم يكن الدين ظاهرا وقت القسمة ثم ظهر بعد القسمة كانت القسمة مردودة الا ان يقضوا
الدين من مالهم وكذا لو ظهر في التركة وصية بالثلث أو بعين من أعيان المال والوصية
بغزلة الدين (١) فاضحيان في القسمة • ظهر دين أو وصية بالثلث أو بألف مرسلة أو وارث
آخر بعد القسمة ترد وان خالت الورثة تؤدى الدين أو الوصية أو حصص الوارث من مالها
ولا تنقض القسمة قضيها اذا ظهر غريم أو موصى له بألف مرسلة لهم ذلك لان حقهما في
المال لا في العين وفيها اذا ظهر وارث أو موصى له بالثلث ليس لهم ذلك بل تنقض القسمة
(٢) لان حقهما متعلق بعين التركة الا اذا رضى الوارث والموصى له بذلك فان قضى واحد من
الورثة حق الغريم نظر ان أدى ليرجع في التركة ردت القسمة الا ان يقضوا حق القاضى
من مالهم لقامه مقام الغريم وان على أن لا يرجع في التركة مضت القسمة برأيه في الفصل
الثالث من كتاب القسمة • (ص) تركه فيها دين لم يستغرق قسمت لهما الغريم فانه يأخذ
من كل منهم حصته من الدين وهذا اذا أخذهم حصة عند القاضى أمثالون ظفرا بأحدهم أخذ منه
جميع ما يئد (٣) في الثامن والعشرين من الفصولين في أوائله • واذا استحق بعض شائع من
حظه يرجع بقسطه في نصيب شريكه ولا تفسخ القسمة عند أبي حنيفة فان استحق بعض معين
لا تفسخ القسمة اجماعا • ولو استحق بعض شائع في الكل تفسخ اجماعا كافي في أول فصل
الاستحقاق في القسمة • قوم اقتسموا ضيعة فأصاب بعضهم بيتان وكرم وبيوت وكبوا
في القسمة بكل حق هو له أو لم يكتبوا فله ما فيها من الشجر والبناء ولا يدخل فيها الزرع والتمر
وان صحت كتبوا بكل حق قليل وكثير هو فيها أو منها من حقوقها يدخل فيها الزرع والتمر
فاضحيان في القسمة • في أول فصل فيها يدخل في القسمة • اقتسموا أرضا وتبع الشجر في نصيب
أحدهم أو الاغصان متدلية في حصة الآخر ولم يذكر في القسمة ذكرى فوادى ابن رستم أنه
الجبر على التمام والازالة عن ملكه وابن جماعة أنه ليس له ذلك وعليه الفتوى برأيه
في القسمة في نوع فيها يقسم وبالا يقسم من الاول • (حم) وخطي لقاسم أن يقرع
بينهم فنخرج اسمه على سهم أخذ ذلك بعد ما يصور ما يقسمه وبعده على سهام القسمة
ويذرع الساحة ويقوم البناء لحاجته الى ذلك ويفرز كل نصيب بحقوقه من بقية الانصبا
ويقلب الانصبا بالاول والثاني والثالث ويخرج القرعة كما تقدم ويقسم على أقل
الانصبا فان كان عدما جعلها أسداسا أو ثمانا فأتى بالانه اذا خرج أقل الانصبا خرج
الاكثر ولا كذلك بالعكس ولو عجز لكل واحد نصيبا جاز من غير ذرع والقرعة تطيب
النفوس ونفى التهمة والحيل وليس لاحدهم الرجوع اذا قسم القاضى بالتراضى من قسمة
خرابة المفتين في أو آخره • ولو ادعى الغلط في القسمة بان ادعى غيبا فيها براجعت يدخل
تحت تقويم المفتين لا تسجع وان فاحشا ان قسم بالقضاء لا وبالرضا تسجع اتفاقا (٤) برأيه
في الثاني من كتاب القسمة • اذا قسم القوم شيئا ميراثا أو غير ذلك ثم ظهر الغيب القاضى
في القسمة ان كانت القسمة بقضاء القاضى بطل عند الكل وان كانت بالتراضى احتلوا فيه

- (١) مر ما يناسب هذه المسئلة في الخارج
نقل عن صلح مجمع الفتاوى •
(٢) هذا اذا كانت بالتراضى أمّا بقضاء القاضى
فلا تنقض بظهور وارث واختلافوا في
ظهور الموصى له كذا في قسمة الانصبا •
(٣) بجى ما يتعلق بهذه المسئلة في الوصايا
نقل عن وصاية خزانة المفتين •
(٤) ولا تسجع دعوى الغلط في التقويم كذا في
قسمة العناية •

قال القسبة أبو جعفران قال قاتل بأن المقبول أن يطل القسمة فله وجه وإن قال قاتل ليس
 له أن يطلها فله وجه وقال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل نسمع دهرام من الفلطي والغني وله
 أن يطل القسمة كالأول كانت القسمة بقضاء القاضي وهو الصحيح (١) فاضيفان في فصل ما يدخل
 في القسمة من كتاب القسمة . وذكر القاضي الإمام الأجل الاستيعاب في شرح أدب
 القاضي أن دعوى الفلطي بعد القسمة غير صحيحة إذا كانت القسمة بالقاضي وبعض المشايخ
 قالوا نسمع كالأول كانت القسمة بقضاء القاضي وذكر في شرح الاستيعاب دققة في هذا الفصل
 فقال وهذا كله إذا لم يقر كل واحد منهم بالاستيفاء وأما إذا أقر بذلك فلا نسمع دعوى الفلطي
 والغني العاض من كل واحد منهم ما بعد ذلك (٢) وإنما نسمع دعوى القسبة ذخيرة في
 الفصل الثامن من القسمة . ثم الظاهر في القسمة على وجه أحدهما أن يقول حق في النصف
 وقد أخذت الربع أو الثلث وقال الآخر لا بل حصة الثلث وقد أخذت في هذه يتصالحان
 ويتراضان القسمة ومنها أن تكون المصرومة في القبض فقال أحدهما لم أقبض حق
 وقال الآخر قبضت في هذه يتصالحان ويتراضان القسمة أيضا لأن القبض له شبهة بالعقد
 ولو اختلفا في العقد يتصالحان ومنها أن تكون المنازعة بينهما في الزيادة فيقول
 أحدهما أخذت أنت يا فلان أكثر من حقتك أو نصبت الزيادة فقبضت ما قبضت
 ويقول الآخر قبضت حق وما أخذت الزيادة كان القول قول الآخر والينة منه صاحبه
 ولا يتصالحان ولا يتراضان ومنها أن تكون المنازعة بينهما بعد ما أشهد كل واحد
 منهما على القبض واستيفاء الحق بصيغة القلم ثم يقول أحدهما حق الذي في يدك
 وحقت الذي في يدي أو يقول قد قسمنا ولكن قد أخذت أنا بعض حق دون بعض لا نسمع
 دعواه ولا خصومة بعد ما أشهد على القبض والاستيفاء ومنها ما تقع المنازعة بينهما في
 التفرع فيقول أحدهما قبضتها أكثر ما قومتها ويشكر الآخر في هذا الوجه لا يقبل قوله
 ولا نسمع دعواه كذا ذكر في الأصول وقال القسبة أبو بكر البجلي أن كان التفاوت
 يسيرا فهو كما قال في الكتاب وإن كان التفاوت كثيرا رجي أن نسمع دعواه وقال القسبة
 أبو جعفر نسمع دعواه فاضيفان في فصل ما يدخل في القسمة من كتاب القسمة .
 ونجوز قسمة الأب والجد وصبي ما في العقار والعروض لأن هؤلاء يملكون بيع ماله عقارا
 كان أو غيره إلا بين فاحش وكذا القسمة في الثاني من خمسة العنانية . وإذا قسم
 الوصيان المأخوذ أحدهما نصيب بعض الورقة وأخذ الآخر نصيب البعض لا يجوز
 عند الكل من قسمة أحكام الصغار . وفي الجامع الصغير مقالة الوصي والوصي له
 على الورقة جائزة ومقاسمة الوصي الورثة على الوصي له باطلة وتفسير هذه المسئلة إذا كان
 الوارث غائبا فقام الوصي الوصي له بالثلث فنصرف الثلث إلى الوصي له وأمسك الثلثين
 للوارث فهلك شيء من الثلثين هلك من مال الوارث ولو كان الوصي له غائبا فقام الوصي
 الوارث ونصرف الثلثين للوارث وأمسك الثلث للوصي له فاضاع الثلث في يده لا يملك
 من مال الوصي له وله أن يشاور الوارث فيما أخذت له في يده خلاصة في السادس
 من الوصايا . وفي الأخيرة قام الوصي مالا مشتركا بينه وبين الصغير لم يجرأ إذا كان

(١) كذا في البرازية وفي الخلاصة صحيح
 الوجه الأول وهو عدم السماع كذا في
 نبد الفتاوى

(٢) وهذا إذا لم يقر بالاستيفاء أو بالبراءة
 إذا أقر بالاستيفاء أو بالبراءة أو شهد
 شاهدان على ذلك لم تصح دعواه كذا في
 نقد الفتاوى في الباب الثاني من
 القسمة

ففي المصغر يقع ظاهر وهذا عند الامام وقال محمد لا يجوز ان كان للمصغر فيه مانع ظاهر أولا ويجوز هذا للاب وان لم يكن فيه مانع ظاهر قلت الا ان يكون ذلك مضر للمصغر لان العبرة فيه بالضرر وعدمه دون النفع وعدمه ضمانات فضيلة في الضمان في سائر تصرفات الوصي • مريض له بنون وبنات قال اقتسموا تركتي بينكم بالسوية ومات فقسم كذلك وأخذ كل حصته لا يملك أحدهم النقص لان هذا وصية لبناته ببعض ماله وقصة البنين اجازة منهم فتفدت من قصة البرازية قبيل نوع في الدين من الثالث • وفي الاصل الوصي لو قسم بين الورثة وعزل نصيب كل انسان فهو ذاعلى خمسة اوجه ان كانت الورثة كلهم صغار لا تجوز قسمته أصلا كالمبيع مال أحد البتة من الآخر والاب لو قسم مال أولاده الصغار جاز كالبيع والحيلة للوصي اذا كان الصغار اثنين ان يبيع الوصي حصة أحد الصغار من مثلهما من رجل ثم يقاسم مع المشتري حصة الصغار الذي لم يبيع نصيبه ثم يشتري حصة الصغار الذي باع حتى يمتاز حق أحدهما من الآخر (١) والوجه الثاني ان كانت الورثة كلهم كبار بعضهم حضور وبعضهم غيب فبقاسم الحضور وأقر نصيبهم جازت القسمة ان كانت التركة عروضا أتمافي العقارة فلا لان القسمة كالبيع وليس للوصي ولاية البيع على الكبار غيب في العقار بخلاف المنقول والثالث أن تكون الورثة صغارا وصغارا والكبار غيب لا تجوز قسمته في العقار المأزوكذا في العروض لان الوصي ليس له ولاية القسمة في العروض على الكبار غيب كالبيع فصار كأن الكل صغار ولو كان الكل صغارا قد ذكرنا أنه لا تجوز القسمة فكذا هذا والرابع اذا كانوا صغارا وكبارا حضورا فعزل نصيب الكبار وهم حضور فدفعه اليهم وعزل نصيب الصغار جله ولم يفرز نصيب كل واحد من الصغار (٢) جاز والخامس اذا عزل نصيب كل واحد من الصغار والكبار وقسم بين الكل فالقسمة في الكل فاسدة أما اذا دفع الى الكبار نصيبهم وأمسك حصة الصغار جله ثم قسم حصة الصغار فيما بينهم فالقسمة بين الصغار والكبار صحيحة ولم تجز القسمة فيما بين الصغار وأما وصي الأم والأب والابن والابن يقاسم أولادها الصغار من قول الله الملاق ورثها من الأم اذا لم يكن للمصغر أب ولا وصي الأب ولا يملك قسمة عقاراته على كل حال ولا يملك قسمة ما ورثه من غير الأم العقار والمنقول جميعا في السادس من وصايا الخلاصة • الخامس ان يقسم في الوجه الرابع حصة الصغار ثانيا أيضا فله تجوز قسمته الأولى وتعمل الثانية لعين ما عرف فيها السادس ان يقسم فيه من الاول حصة كل منهم وارثا صغيرا أو كبيرا قسمة واحدة فله لا تجوز قسمته أيضا قلت وذلك لانها حدثت في حق الصغار فمضى الفساد الى البقية لا اتحاد القسمة بخلاف الوجه الخامس لان القسمة فيه قسمة مستقلة فلا يتصور فيه السرية والله أعلم قلت وذكر في الذخيرة وجه سابع وهو ان تكون الورثة صغارا وكبارا وكبارا وكبارا حاضر في عزل الوصي نصيب الغائب مع حصة الصغار وقاسم الحاضر فله تجوز قسمته في الكل عند الامام وعند غيره تجوز في العروض دون العقار وفي العنايسة ولو أعطى الوصي حاضر منهم حصة التركة فله الباقي يبيع الغائب القابض بثلاث ما قبض لان قسمة على المصغر جائزة ضمانات فضيلة في الضمان في سائر تصرفات الوصي •

(١) حتى لو هلك نصيب أحدهما كلا أو بعضها لم يملك على صاحبه وان كان الوارث أكثر منها يبيع حصة ماعدا الواحد فبقاسم مع المشتري ملك الحصة ثم يشتري من المشتري لكل منهم حصة بحسبتهما من الثمن حصة بعد حصة فتجوز القسمة على كل منهم أو يبيع كل التركة ويشتري لكل منهم حصة بحسبتهما من الثمن شراء مستقلا ذكرها اللولائي كذا في الضمانات الفضلية في الضمان في سائر تصرفات الوصي • فقلنا من مبسوط شيخ الاسلام •

(٢) لانها قسمة بين الوصي والكبار فلا يكون قاضيا ومتضاغيا غير أنه يشترط فيها رضا الكبار كذا في الضمانات •

والخاصل أن العقار إذا كان بين قوم بالميراث وبعض الشركاء غائب وبعضهم حاضرون
ويطلب الحضور القسمة فإن كانت الدار في يد الحضور يقدم القاضي بينهم وإن كانت
الشركة بينهم بالشرا لا يقدم حتى يحضر الكل ولو كان أصل الشركة بالميراث فباع بعضهم
نصيبه فحضر البعض قسم القاضي بينهم وإن كان أصل الشركة بالشرا فبقرى فيها الميراث
بأن مات واحد من المشترين لا يقدم القاضي ويتطرق في هذا إلى أصل الشركة فاضيفان
في أوائل القسمة • ولو كان البالغ الحاضر واحد أو طلب القسمة من القاضي فإن
القاضي لا يجيبه إلى ذلك (١) ولو جاء هذا البالغ مع صغير نصب القاضي من الصغير من
يقسم ويأمره بالقسمة في أوائل القسمة من النيابة • اقسم الورثة لأبأمر الحاكم
وفيهم صغيرا أو غائب لا تصح إلا بإجازة الغائب أو ولي الصغير أو يجيز الصغير بعد البلوغ
أو بإجازة الحاكم قبل البلوغ فلو مات الصغير أو الغائب فأجازتها ورثته جازت إلا عند محمد
رحمه الله من أواخر قسمة البرازية • اقسموا أرضا موقوفة بتراضيهم ثم أراد أحدهم
بعد سنين إبطال تلك القسمة فله ذلك من قسمة القنية في باب فسخ القسمة • ولا تجرى
المهايأة في المثليات كالـكـيـلات والموزونات وتجري في الأعيان المتقاربة التي يمكن
الانتفاع بها مع بقا عينها كالدار والأرض ولو طلب أحدهما المهايأة فيما يجوز بحسب
الآتي عليها ويجوز نقض المهايأة بلا عذر وعن محمد لا يجوز إلا بعذر كالإجارة وهذا إذا تم إياها
بتراضيهم فإن هابا القاضي بينهم ليس لأحدهما نقضها ما لم يصطالحا على النقض وتصح
بلايان المدة ولا تبطل بموت أحدهما ولو طلب أحدهما القسمة قسم القاضي بينهم ما
وفسخ المهايأة من مختصر المحيط للسرخسي في باب المهايأة من آخر القسمة • وصحت المهايأة
في الأعيان المشتركة التي يمكن الانتفاع بها مع بقا عينها ولا يشافها أنها يجبر عليها
أن طلب أحدهما وفيه رمز إلى أنه يقدم ابتداء وانتهاء بطلب واحد منهما وإلى ما قال
شيخ الإسلام أن لكل واحد منهما ما نقضها من قسمة القهستانى • ولا يشترط لجوازاها
(٢) ذكر المدة ولا تبطل بموت أحدهما ولا ينفرد أحدهما بنقضها بعذر أو غيره عذر
في ظاهر الرواية وروى ابن جماعة عن محمد أنه لا ينفرد أحدهما بنقضها إلا بعذر أو بطلب
قسمة عينها هذا إذا كانت المهايأة بغير إذن القاضي فإن كانت بحكم الحاكم
لا ينفرد أحدهما بنقضها ما لم يصطالحا فاضيفان في المهايأة من الصلح • وهي (٣) على
وجوه فأنها تكون في الدار أو في القن أو في الدابة المشتركة وكل ذلك إما واحد أو متعدد
فصار ستة وكل واحد منها من حيث الاستغلال أو من حيث المنفعة فهذه ثمانية عشر مسألة
في الست تصح وقافا وهي غلة دار أو دارين وسكنى دار أو دارين وخدمة قن أو قنين
وفي ثنتين لا تصح جبرا وقافا وهي غلة قن أو بغل وفي الأربع خلاف تصح عندهما جبرا
لا عند أي حنيفة وهي غلة قنين أو بغلين أو ركوب بغل أو بغلين تسهيل من الصلح
• تسهيل يجبر الشريك أن يهين شريكه في الدار والسكنى في السكنى والركوب
والإجارة أجاب إذا كانت الدار قابلة للقسمة فطلب أحد الشريكين القسمة والآخر
المهايأة في المكان والزمان وامتنع الآخر أجبر وأما السفينة فلا جبر على التهاين فيها

- (١) سواء كانت الشركة عقارا أو غيره
الأنه إذا كانت من المكيلات
أو الموزونات فأقر الحاضر نصيبه تنفذ
القسمة بشرط السلامة كذا في قسمة
البرازية ع
(٢) أي جواز المهايأة ع
(٣) أي التهاين ع

- (١) لأنه قد تكون غلة شهر أرز يد من غلة شهر آخر فلا يوجد التساوي
 (٢) مخالف لما مر آنفا
 (٣) أي في المجلس الواحد كالدار الواحدة
 (٤) سئل عن رجلين بينهما جارس أو بقرتهما إلى أن تكون عند كل منهما سنة يأكل لهنها هل تجوز المهاداة أم لا أجاب لا تجوز كذا في فتاوى ابن نجيم
 (٥) أي في أوائل باب شركة العنان
 (٦) أراد بذلك عند الشراء لا عند العقد يعني عند عقد الشركة لأنه إذا لم يوجد ذلك عند عقد الشركة جاز خلاصة هكذا في حاشية القنية

جلا ولا استغلا لا من حيث الزمان بأن يتغلا أحدهما أو الآخر شهر أو لا آخر شهر (١) بل يؤجرانها أو الاجرة لها من فتاوى قارى الهداية في مسائل الشركة • سئل عن شر يبيع في سفينة امتنع أحدهما من بيع حصته واجارتهما وسفرهما بحصة وكيل له أو بنفسه يقصد بذلك ضرر شريكه فهل يجبر على ذلك أجاب (٢) لا يجبره على شيء من ذلك ولكن يهين الشريك ويغفل في مدته ما أراد لعل وجه بضر بالشريك فان فعل فيها في مدته ما بضر بشريكه فتأقت ضمن نصيبه من المحل المزبور • وان طلب أحدهما المهاداة من حيث الزمان وأبى الآخر فإن القاضي يجبره وان طلب المهاداة من حيث المكان (٣) روى الكرخي عن أبي حنيفة أن القاضي لا يجبره قاضيان في المهاداة من كتاب الصلح • وفي الكافي ولو اختلفا في التهاين من حيث الزمان والمكان في محل يحمله ما يأمروهما القاضي بأن يتفقا على شيء فإن اختاراه من حيث الزمان يقرع في البداية تارة خاتمة في المهاداة من القسمة • ولو عجز بينهما طلب أحدهما المهاداة في الخدمة وأبى الآخر يجبر الآخر من أو آخر جنابات البرازية وكذا في حيطان البرازية • بقرة بين اثنين اصطفا على أن تكون عند كل واحد منهما خمسة عشر يوما يعلب لهنها فهذه مهاداة باطلة ولا يعمل فضل المدين لأحدهما وان جهلا في الحل إلا أن يتهلك صاحب الفضل فضله ثم جعله صاحبه في حل فحينئذ يحل لأن الأول هبة المشاع فيما يحل القسمة فلم يجز والشافعي هبة الدين فيجوز وان كان مشاعا (٤) من فتاوى الصغرى وكذا في حيطان البرازية في نوع في الانتفاع بالمشترك • دار بين رجلين تملكانهما على أن يكون كل واحد منهما منزلا معلوما أو يؤجره فهو جائز ولا حاجة إلى بيان المدة في هذا العقد وان تهايا فهما من حيث الزمان بأن يتهايا على أن يكون هذا يوما وهذا يوما أو يؤجر هذا سنة وهذا سنة فالتهاين والسكنى جائزان في ظاهر الرواية لكن إذا فعلتا بتراضيهما لا يجبران على ذلك أما إذا تهايا على أن يؤجر هذا سنة وهذا سنة اختلف المشايخ والأظهر أنه يجوز أن استوت الغلتان فيها وان فصلت في نوبة أحدهما يشتركان في الفضل وبه يفتي في باب المهاداة للشيخ الاسلام وكذلك التهاين في الدارين على السكنى والغلة جائز بأن تهايا على أن يكون هذا دارا وهذا دارا وذكر الكرخي هذا إذا تراضيا عليه أما عند طلب أحدهما فالقاضي لا يجبر عند أبي حنيفة لأن عند قسمة الجبر لا تجرى في الدور فكذا القسمة بطريق التهاين وذكر شمس الأئمة السرخسي الأظهر أن القاضي يجبر الآن في الدارين إذا أغلت في يد أحدهما أكثر مما أغلت في يد الآخر لا يرجع أحدهما على صاحبه بشيء وفي الدار الواحدة إذا تهايا في الغلة فأغلت في نوبة أحدهما أكثر مما أغلت في نوبة الآخر يشتركان في الفضل من تمة الفتاوى وكذا في حيطان البرازية

• (كتاب الشركة) •

ولامعاوضة شرط لفظ لنا رضة فيقول فواضتك في كذا وكذا برازية في الشركة • شركة المعاوضة تنسخ بانكار أحدهما أو كذا جميع الشركات منبهة المفتي في الشركة • قال في القنية (٥) عقدا شركة عنان بالدينانير ورأس مال أحدهما غائب (٦) لاتنع ولودفعه بعد الانقراق عن

المجلس يشتري الشريك بالمالين على ذلك العقد ثم قد الشريك بالدفع بجزرائق في الشركة •
 شركة الوجوه أن يشتري بالانقضاء الثمن بسبب وجاهتهم ما ويدها أن قما حصل من الثمن يدفعان
 منه الثمن إلى بائعها فإن فضل شيء يكون مشترك بينهما وهذه الشركة لا تجوز عند الشافعي •
 (ك) سميت شركة الوجوه لأنه إنما يشتري بالسيئة من له وجاهة عند الناس وإنما تصح عنانا
 ومفارقة لا مكان تحقق الكفالة والوكالة في الإبدال وعند الإطلاق تكون عنانا
 وهي جائزة عندنا وباطلة عند الشافعي • نقد الفتاوى في الباب الأول من كتاب الشركة •
 ونصح الشركة وإن لم يخطأ المالين لأن الشركة في الربح مستندة إلى العقد دون المال
 لأن العقد يسمى شركة ولا بد من تحقق معنى هذا الاسم فيه فلم يكن هذا الخلط شرطا
 لأن الدراهم والدنانير لا يتعينان فلا يستفاد الربح برأس المال وإنما يستفاد بالتصرف لأنه
 في النصف أصيل وفي النصف وكيل وإذا تحققت الشركة في التصرف بدون الخلط تحققت
 في الاستفادة وهو الربح بدونه وصارت كالضاربة بجزرائق في الشركة • ونصح الشركة
 ولا تشترط المساواة في رأس المال في هذه الشركة أي العنان عندنا ولا اتفاق الجنس في رأس
 المال ولا خلط المالين فيجوز أن يكون رأس مال أحدهما دراهم ومال الآخر دنانير أو كان
 الكل دراهم أو دنانير واشترى كل واحد منهما عماله قبل الخلط فجميع المشتري يكون مشتركا
 بينهما عندنا وهل تشترط المساواة في الربح عند علماءنا الثلاثة رحمهم الله لا يشترط ذلك
 فإن شرط المساواة في الربح أو شرط لا أحدهما فضل الربح أن شرط العمل على ما كان
 الربح بينهما على ما شرطوا لاجتماع أو عمل أحدهما دون الآخر وأن شرط العمل على
 المنروط له الفصل جاز أيضا وأن شرط العمل على أقلهما ربحا لا يجوز قاضيخان
 في شركة العنان • وفي الكافي ذكر خواهر زاده إذا هلك مال الشركة أو أحد المالين قبل
 أن يشتريا شيئا بطلت الشركة فإن هلك بعد الخلط يهلك على الشركة ولو اشتركا ولا أحدهما
 ألف درهم ولا آخر مائة دينار قيمتهما ألف وخمسمائة على أن الربح والوضعية بقدر رأس
 المال صح تاتارخانية في الفصل الرابع في العنان • وكل شركة فاسدة فالربح فيها على
 قدر رأس المال ويطلق شرط التفاضل لأن الربح فيها تابع للمال فيتنفذ بقرينة كما أن
 الربح تابع للبذر في المزارعة والزيادة إنما تستحق بالتسمية وقد فسدت وبقي الاستحقاق
 على قدر رأس المال هداية في الشركة الفاسدة • ولو كان المال منهما مباحيا والعمل
 عليهما مباحيا على ما شرطوا أو اتفقا في المال أو تفاضلا وإن عمل أحدهما ولم يعمل الآخر
 لعذر أو غير عذر صار كعملهما معا • ينابيع في الشركة • وإذا شرط العمل عليهما فالربح
 بينهما وإن عمل أحدهما دون الآخر تاتارخانية في أوائل الرابع من الشركة • ولو
 عمل أحدهما في المأين دون الآخر لعذر أو غير عذر كان الربح بينهما فيضرك في
 في الشركة وكذا في شركة الاشياء • فإن عمل أحدهما دون الآخر والشركة عنان
 أو مفارقة كان الاجر بينهما على ما شرطوا ولو شرط لا أحدهما فضلا فيحصل من الاجرة
 جازا إذا كانا شرط التفاضل في ضمان ما يتصلان به وعن أبي حنيفة ما جئت به أحدهما
 كان الضمان عليهما يأخذ أي ما شاء وعن أبي يوسف إذا مرض أحد الشريكين أو سافر

أو بطل فعمل الآخر كان الاجر بينهما ولكل واحد منهما أن يأخذ الآخر إلى أجل ما دفع
 الاجر يرى وان لم يتفاوضا قاضيهما في شركة الاعمال • وجلان اشتركا شركة عنان
 وعمل أحدهما وغاب الآخر فلما حضر الغائب أعطاه نصيبه من الربح ثم غاب الحاضر
 وعمل الغائب بعد ما حضر وربح ما بقي أن يدفع حصة شريكه من الربح ان كان الشرط أن
 يعمل لاجلها وشق فيا كان في تجارتهم ما من الربح فهو بينهما على الشرط عمل كل واحد منهما
 على حدة أو مع لهما فان مرض أحدهما أو لم يعمل وعمل الآخر فهو بينهما خلاصة
 في الشركة • فان عمل أحدهما لمرض الآخر أو غيبته فالاجر على الشرط لان عمله كله
 ويستوى أن يتنوع الآخر من العمل بعد رأو وبغير عذر لان العقد لا يرتفع بمجرد امتناعه
 واستحقاق الربح بحكم الشرط في العقد لا العمل برزاية في آخر فصل مال الشريك وماله
 من كتاب الشركة • ثلاثة ايد واشركا تقبلوا عمالا من رجل فعمل أحدهم كل العمل فله ثلث
 الاجرة ولا شيء للآخرين (١) منية المفتى في الشركة • ثلاثة استؤجروا على عمل بالشركة
 فرض أحدهم وعمل الآخران ذلك العمل فالاجرة بينهم • وكأنا متطوعين في نصيبه • منية
 المفتى في الاجارات • وفي النوازل جن أحدا الشريكين مطبعا وعمل الآخر وربح أو خسر
 قال أبو نصر ما عمل الى اطباق المهنون فعلى ما شرطاه وما عمل بعده يكون على العامل لان
 الشركة تنفذ بطبقه كاللوت فيكون العامل بعده كالغاصب لمال المهنون فيضمن له حصته
 من المال وما ربح من حصة نفسه بطبقه وما ربح من حصة المهنون يتصدق به لحصوله
 بسبب خبيث وهو الغصب من ضمانات الجاهل فيقبل ضمان شركة الاعمال من ضمانات
 الشركة • ثم يكان شركة عنان اشترى أمتعة ثم قال أحدهما لصاحبه لا عمل معك بالشركة
 وغاب فعمل الحاضر بالامتنعة فما اجتمع كان للعامل وهو ضمان القيمة نصيب شريكه لان
 قوله لا عمل معك بالشركة بمنزلة قوله فاحتمك الشركة وأحد الشريكين اذا فسخ الشركة
 ومال الشركة أمتعة قالوا يصح فسخه وفي المضاربة بعد ما صار المال عروضا لا يصح
 فسخه قاضيهما في فصل في شركة العنان • اذا لم يكن في يده مال ناض (٢) وصار
 مال الشركة أعيانا وأمتعة فاشترى بدراهم أو بدنانيره نسبة فالشراء له خاصة دون شريكه
 لانه لو وقع على الشركة صار مستدينا على مال الشركة وأحد شريكى العنان لا يملك
 الاستدانة الا أن يؤذن له في ذلك وعن الامام اذا كان في يده دنانير فاشترى بدراهم جاز
 ولو اشترى من جنس تجارتهم وأشهد عند الشراء أنه يشترى بنفسه فهو مشترك
 بينهما لانه في النصف بمنزلة الوكيل بشراء شئ معين (٣) ولو اشترى ما ليس من تجارتهم
 فهو له خاصة لان هذا النوع من التجارة لم يتطوعا به عقد الشركة من المحيط للسرخسي
 في باب ما يجوز لأحد شريكى العنان من الشركة • واذا شرط في هذه الشركة العمل عليهما
 وشرط التفاوت في الربح مع اتساوى في رأس المال جاز عند علمنا الثلاثة ويكون
 الربح بينهما على ما شرطوا وان عمل أحدهما دون الآخر ذخيرة في أوائل الشركة • وان
 شرطوا أى في شركة العنان أن يعمل أحدهما دون الآخر والربح بينهما على قدر رأس
 المال جاز ويكون المال الذى لا عمل عليه بضاعة عند العامل وربحه صاحبه ووضعته عليه

(١) وفي النوازل ثلاثة ايد واشركا
 تقبلوا عمالا من رجل ثم جاء واحد منهم
 وعمل ذات كله فله ثلث الاجر ولا شيء
 للآخرين وهو متطوع في الاثنين
 في الثاني من شركة الخلاصة وكذا في شركة
 الاشياء

(٢) أى دراهم او دنانير اه
 (٣) سئل اذا اشترى أحد الشريكين عينا
 ونقد الثمن من مال الشركة ثم ادعى شراؤه
 لنفسه خاصة هل يقبل قوله أجاب ان
 كانت شركة عنان وله بينة انه عند العقد
 صرح بالشراء لنفسه فهو وصاف المشتري
 له وان لم يكن له بينة فان نقض من مال
 الشركة فالشترى على الشركة ~~كذا~~
 في فتاوى قارى الهداية

وان شرطاً للعامل أكثر من رأس المال جازاً بضاع على الشرط ويكون المال المدفوع عند
العامل مضاربة وان شرطاً للدافع من الربح أكثر من ماله لا يصح الشرط ويكون المال
بضاعة عند العامل ولكل واحد منهما ربح ماله والوضيعة على ما ذكرنا مضمرات
في الشركة • ولولا تفاوتا في المال في شركة العنان وشرطاً الربح والوضيعة نصفين قال
في الكتاب الشركة فاسدة قالوا لم يرد محمد بذلك فساد العقد وانما أراد به فساد شرط
الوضيعة لأن الشركة لا تبطل بالشرط الفاسدة فاضحيان في أوائل شركة العنان
• الشركة تبطل ببعض الشروط الفاسدة ولا تبطل بالباقي حتى لو اشترط التفاضل
في الوضعية لا تبطل وتبطل باشتراط ربح عشرة لأحدهما وان كان كلاهما شرطاً فاسداً
ذكر خواهر زاده اذا شرط لأحدهما زيادة ربح في شركة الوجوه حتى لم يصح الشرط
لم تفسد الشركة من الفتاوى الصغرى في الشركة • وذكر خواهر زاده في أول المضاربة
الشركات لا تبطل بالشرط الفاسدة لأن فيها معنى الوكالة والوكالة لا تبطل بالشرط
الفاسدة • وإذا شرط في المضاربة ربح عشرة أو في الشركة تبطل لأنه شرط فاسد بل لأنه
شرط تنقضي به الشركة وعسى أن يجرى على إطلاقه من أن الشركات والمضاربات لا تبطل
بالشرط الفاسدة من المحل المزبور • ولولا كل واحد منهما • صاحبهما عمل برأيك
فلكل واحد منهما أن يعمل فيما يقع في التجارة من الرهن والارتهان ودفع المال مضاربة
والضرر والخلط بماله والشركة مع الغير وأما الهبة والقرض وما كان اتلافاً للمال أو تخليفاً
بغير عوض فإنه لا يجوز في الفصل الثاني من شركة الخلاصة وفي الأصل ولا حد شريكي
العنان المدفع مضاربة لا المشاركة مع غيره في مال الشركة ولشريكي العنان والمضارب والمودع
المسافر بالمال في الصحيح • مذهب الإمام ومحمد والمؤنة والكرام من رأس المال وقال محمد
في المضاربة النافعة من الربح وان لم يكن من رأس المال بزانية في آخر الفصل الثاني من
الشركة • إذا سافر الشريك بالمال هل يتفق على نفسه من ذلك المال لم يذكره في الأصول
وروى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة إذا سافر المضارب أو الشريك بالمال اتفق على نفسه
في ركوبه وطعامه وشرايه وكسوته وعن محمد بن أحمد شريكي العنان إذا سافر فله أن يتفق
من المال بمنزلة المضارب واقعات من الفتاوى الكبرى في المضاربة • وليس لأحد شريكي
العنان الرهن أي رهن عين مال الشركة بدين من التجارة عليه والارتهان بدين له بخلاف
المفاوض له أن يرهن ويرتهن على شريكه ابن همام قبيل فروغ في اختلاف المتفاوضين من
كتاب الشركة • قد علم أنه ليس لأحد المتفاوضين أن يقرض ولا يهب ولا يتصدق ولا يعير دابة
من شركتهما ابن همام في الفروع المزبورة • إذا باع أحدهما أي أحد شريكي العنان شيئاً من
تجارتهما فليس للشريك الآخر أن يطالب المشتري بالثمن وفي المتن قال هشام عن محمد
إذا دفع المشتري الثمن إلى الشريك الآخر برئ عن نصيبه ولا يبرأ عن نصيب البائع إذا لم يكونا
أشهاداً حين اشترا كان ذلك جائزاً فيما بينهما وكذا ما زعم أحدهما من ضمان التجارة لا يطالب
الآخر به تاتار خانية في الفصل الرابع من الشركة • ولو باع أحدهما لم يكن للآخر قبض
الثمن وكذا دين ولاه أحدهما وللمدين أن يمنع من الدفع إليه وان دفع إلى الشريك برئ

من نصيبه ولم يبرأ من حصة الدائن استصانا والقياس أن لا يبرأ من حصة القابض أيضا ولا يملك أحدهما الخاصة فيما باعه الآخر والخصومة إلى الذي ولي ذلك واستجار أحدهما لعمل في المشترك عليهما كذلك الاعيان برزاية في أواخر الفصل الثاني من كتاب الشركة وكذا في الخلاصة • ولو اشترى أحد الشريكين نصيبه من الدين ثوبا فشرى به أن يرجع عليه ربع الدين ولا يبذل له على الثوب لأن الثوب حصل له بالشراء محبطا مخرجا في أواخر الشركة • (قبح) قبض أحد الشريكين نصيبه من السلم أو الدين المشترك ورضى الآخر بقبضه لنفسه فله أن يرجع عليه بحصته بعد ذلك • (قبح) ولا أحد الشريكين أو أحد الورثة أن يطلب نصيبه من المدين المشترك بينهم بسبب واحد حال غيبة الباقي نص عليه في ودبعة (جهر) وفي جامع الكرخي لو كان بينهم ما غن محبدين باعاه من رجل أو قتلهما معا بعدا أو قصب أو استهلك أو ورناد ينسأ على رجل فقبض أحدهما نصيبه فهو حصته وملكه ولم يقبض من حصة شريكه شيئا لكن لشريكه أن يشركه فيما قبض سواء كان المقبوض مثل الدين أو جود أو أردأ فان أخرجه القابض من ملكه لم يكن لشريكه على الغير سبيل وضمن لشريكه نصف ما قبض فان هلك بعد ما قبض الشريك فلا ضمان عليه فيما قبض ويكون مستوفيا وما بقي على الغير لشريكه • (فك) الشريك مات ومال الشركة ديون على الناس ولم يبين ذلك بل مات مجهولا يضمن كالمات مجهولا لعين قنية في باب الديون المشتركة • من الشركة • وفي المنتقى من أبي حنيفة لو ضمن أحد الطالبين للمطلوب مالا من رجل صارت حصته قصاصا ولا شيء للشريك نص عليه فان قضى عن المكفول عنه ذلك لم يكن لشريكه أن يرجع عليه أيضا فشاركه في ذلك ولو أن المطلوب أعطى أحد الشريكين كفيلا بحصته أو أحال بذلك على رجل فما اقتضاه هذا الشريك من الكفيل أو الحويل فلا شيء له أن يشاركه فيه وكذلك لو أن المطلوب أعطى أحدهما رهنا بحصته فله أن يشاركه في نصيبه أن يضمنه تاتار خانية في الشركة في الدين • وهب أحدهما للمشتري ثمن ما يبيع من التجارة أو أبرأ منه فان فعله البائع منه ما تعد عليه ما عند الطرفين فيضمن نصيب شريكه وقال أبو يوسف جاز في حصته فقط أجماعا وإذا أجل أحدهما ديننا وجب لهما ما حال الصبح تأجيله من النصيبين وفاقا سواء وجب الدين بعقد المؤخر المؤجل أو بعقد صاحبه أو بعقدهما معا وفي النوازل قال أحدهما لصاحبه أخرج بالمال إلى يد سائر ولا تجاوزه فجاوزه وهلك المال قال أبو بكر يضمن حصة شريكه لأن تقييد العمل بالمكان مفيد فيكون في نقله المال إلى غيره مخالفا فيضمن (١) وفي الخلاصة والتقييد بالنقد صحيح فلو قال لصاحبه لا تبعه ذبيته جاز قلت فلو باع بالنسيئة ينبغي أن يضمن حصة شريكه لأفادة التقييد وفي النوازل كان نصيبه يقول لا يعمل النهي الخاص في الإذن العام وكان محمد بن سلمة يقول يعمل فيه النهي من قبل أنهما لو اشتركا ابتداء على هذا الشرط كان جائزا فكذا بعده وانما يصح قول نصير في المأذون فإنه إذا انهاء من الابتداء لم يجز فكذا إذا انهاء بعد الإذن قال الفقيه ويقول ابن سلمة تأخذ ضمانات فضيلة في ضمان ما يبيع الشريكين • اشتركا شركة عثمان على أن يبيعا بالنقد والنسيئة ثم نهى أحدهما صاحبه عن بيع النسيئة قال نصير لا يجوز نهيه كافي العبد المأذون وقال ابن

(١) هذا هو المذهب والقول بخلافه غلط
وبصرح في النسيئة من كتاب الوقف
خلاصة ما في شرح من الغفار

لم يجوز فيه وفي الحاوي قال الفقيه به تأخذه من متفرقات التمارينية في أدائه
 • قال أحد الشرعيين لا يتبع بالنسبة فباع اختلاف المتأخرون فيه وإذا قال
 لا يخرج ولا تجاوز بلد كذا الجواز ضمن نصيب شريكه منية المفق في الشركة • ولو باع
 أحدهما متاعا فرد عليه بعيب فقبله بغير قضاة جاز عليهما وكذا لو حط من ثمنه أو أخر لأجل
 العيب فإن حط من غير عيب جاز من حصته وكذلك لو وهب ولو أقر بعيب في متاع باعه
 جاز عليه وعلى شريكه في الثاني من شركة الخلاصة • أحد شرعي العنان إذا أقر أن
 دينه ما مؤجل إلى شهر كذا سمع إقراره بالأجل في نصيبه عندهم جميعا وكذا لو أبرأ أحدهما
 صح أبرأؤه عن نصيبه قاضيان في شركة العنان • وفي تجريد الكرماني أقر أحد شرعي
 العنان بدين لرجل أو بعارية في يده من الشركة أنها لفلان لم يجز إلا في نصيبه ولو أجل عن
 ما باعه شريكه لم يجز أصلا عند الامام وقال صاحب المجوز في حصته نفسه ولو أخره
 العاقد جاز تأخيرها في النصيبين جميعا عند الطرفين ولا ضمان عليه فيهما وقال أبو يوسف
 يجوز في حصته ولا يجوز في نصيب صاحبه ضمانات فضيلة في ضمان شركة العنان وفي
 الكافي إذا أقر أحدهما بدين من تجارتهما وأنكر الآخر لزم المقر جميع الدين إن
 كان الذي تولى وإن أقر أنما ما تولى لزمه نصفه ولا يلزم المنكر شيء وإن أقر أنه تولى
 صاحبه لم يلزمه شيء في الثاني من شركة الخلاصة ولو أقر أحدهما بدين في تجارتهما
 وأنكر الآخر فلا يلزم من ثلاثة أوجه إيمان أن يدين ولا بنفسه أو وليا جميعا أو ولاء
 شريكه بأن قال اشتريت عبدا من فلان ~~كذا~~ أو اشتريته أو اشتري شريكه فإن أقر
 بدين ولا وأنكر الآخر لزم المقر جميعه لأنه أقر بالدين على نفسه لأنه في النصف من ثمنه نفسه
 وفي النصف الآخر وكيل عن صاحبه وحقوق العقدة راجعة إلى العاقد وأدعى الرجوع
 بنصف الدين على شريكه فقبل إقراره على نفسه ولا تقبل دعواه على شريكه وإن
 أقر بدين ولباه لزمه نصفه لأنه أقر على نفسه بنصف الدين وعلى شريكه بالنصف فقبل على
 نفسه دون صاحبه وإن أقر أن صاحبه ولاء لا يلزمه شيء لأنه لم يقر على نفسه بشيء وإنما أقر
 على شريكه بجميع الدين لأن إيفاء الثمن يجب إلى العاقد دون موكله من المحيط الرضوى
 في باب ما يجوز لأحد شرعي العنان أن يفعل • وإن أقر أن صاحبه ولاء فقط فني عامة
 نسخ الإقرار أنه لا يلزمه ما شيء وفي بعضها يلزمه النصف لأن إقراره حجة على نفسه وقد أقر به
 فيعتبر في حصته قال في المحيط والأصح عدم اللزوم لأن معنى إقراره على نفسه إقراره على
 صاحبه لأن سبب الدين ليس بالفعل صاحبه أعني الشراء وحيث لم يعتبر إقراره في حقه
 لكونه إقرارا على الغير بغير ولاية عليه لم يعتبر في حق نفسه أيضا فيبطل ضرورة ضمانات
 فضيلة في ضمان شركة العنان • ولو أقر أحد الشرعيين أنه استقرض من فلان ألفا
 لتجارة بهم بالتميز خاصة وكذا لو أذن كل واحد منهما لصاحبه بالاستدانة عليها بتميز خاصة
 حتى يكون للمقرض أن يأخذ منه وليس له أن يرجع على شريكه لأن التوكيل بالاستقراض
 باطل فيستوى فيه الأذن وعدمه قاضيان في شركة العنان • وإن قال أحدهما
 اشتريت متاعا فقبل نصف ثمنه وكذب شريكه أن كانت السلعة قائمة فالقول قوله

وان كانت هالكة لا يصدق. وكذا لو أقر شريكه أنه اشتراه وأنكر القبض وجيز
في كتاب الشركة في الاختلاف بين الشريكين. (فص) قصاران يتقبلان الثياب قترك
أحدهما العمل ودفع الثياب إلى الآخر فذهب فضاء شيء لا يصح بدفعه إلى غيره لشركتهما
فأخذ أحدهما كأنه شريكه فصولين في ضمان القصار في الفصل الثالث والثلاثين. (بم)
شريكان في عمل القصار فقبلا عتيا ثم أخذ أحدهما ذهب ولا يدري أين ذهب لا ضمان
على الثاني. قنية في باب حكم الأجير الخاص. وفي المحيط شرب بين خمسة أودار بين ثلاثة
غصب السلطان منه نصيبا وقال غصب نصيب أحدكم فحكم السلطان باطل والباقي بين
الكل لأن التاوى والياقي من مال الشركة على الكل برازية في الخامس عشر من كتاب
الدعوى. أنفق أحدهما (١) في عمارة طاحونة مشتركة لم يكن متطوعا (٢) بخلاف
ما إذا أنفق على عمارة مشتركة أو أدى خراج كرم مشترك حيث يكون متطوعا (٣) منية المفتي
في آخر كتاب الشركة. طاحونة مشتركة قال أحدهما لصاحبه عرها فقال هذه العمارة
تصكفني لأرضي بعمارتك فعمرها لا يرجع على شريكه. بواهر الفتاوى في الشركة.
(٤) رضى ما بينهما في بيت لهما فخرت كلها حتى صارت حصرا لم يجبر على العمارة
وتقسم الأرض بينهما ولو قاتل ينسأها وأدواتها لأنه ذهب شيء منها يجبر الشريك على
أن يعمر مع الآخر ولو معسرا قيل لشريكه أنفق أنت لو شئت فيكون نصفه ديناً على شريكك
وكذا الحمام لو صار حصرا تنقسم الأرض بينهما ولو تلف شيء منه يجبر الآبي على عمارته. (ن)
عن محمد رحمه الله في حمام بينهما انهم دبت منه أو احتاج إلى قدر ومرة وأبي أحدهما
لا يجبر ويقال للآخر ان شئت فأنه أنت وخذ من غلته نفقتك ثم تستويان فصولين
في السادس والثلاثين وكذا في حيطان البرازية. وفي الاجناس حمام بينهما عاب
قدره أو حوضه أو شيء منه فأبى أحدهما أن ينفق عليه يؤمر الآخر الذي يريد عمارته بأن
يصلح ذلك ويرجع في حصة شريكه من الغلة بنصف القنية قال القاضي الامام يمنع الآبي من
الاستماع به حتى يؤدى حصته كذا قيل قال والفتوى على هذا القول (٤) وقيل يؤجره
القاضي ويرته بالاجرة أو يأذن لأحدهما في الإيجار والمرقة من الغلة قبل وهذا قول
الصاحبين لأن عندهما يجوز الحجر على المزر والفتوى على قواهما ضمانات فضيلة
في ضمان البناء من ضمان الغصب. خلف بن أيوب في حث بين رجلين أبي أحدهما أن
يسقيه يجبر على ذلك فإن فسد الحث قبل أن يرتفع أو أبي أن يسقيه لضمان عليه والاصل
فيه أن كل من أجبر على أن يفعل مع صاحبه فافعل أحدهما فهو متطوع وكل من لا يجبر
فليس بمطوع فعلى هذا انهم بين رجلين فكري أحدهما فهو متطوع وكذلك السفينة
يتخوف فيها الفرق (٥) وكذلك الحمام إذا خرب منه شيء قليل وكذلك عبد بين رجلين فحني
فنداه أحدهما فهذا كله نطوع لأنه يجبر شريكه أن يفعل معه فافعل أحدهما بغير إذن
شريكه يكون متطوعا (٦) في الرابع عشر من دعوى التاثر خائسة وفيه ما لا بد من معرفته
وكذا في قسمة منية المفتي. وفي الدولاب المشترك يجبر كل واحد منهما على عمارته إذا خرب
برازية في الثاني من الحيطان. والحث إذا كان بين شريكين فأبى أحدهما أن يسقيه
يجبر وفي أدب القاضي في الفتاوى لا يجبر ولكن يقال له اسقه وأنفق ثم ارجع في حصته

(١) كذا في السادس والثلاثين من
الفصولين وكذا في حيطان البرازية
(٢) لأن المتبرع من يقصد الاحسان
إلى الغير من غير أن يتصددفع الضرر عن
نفسه أصلا كذا في وفاة الكافي ولا شك
أن المنفق يقصد به هذا الاتفاق دفع الضرر
عن نفسه

(٣) مثل عن الحائط المشترك إذا انهدم
وعمره أحد الشركاء في غيبة الآخر
من ماله يرجع بما إذا أجاب إذا عمره باذن
الحاكم يرجع عما أنفق وبلاذنه يرجع
بقية البناء كذا في فتاوى ابن نجيم
(٤) قال بعض العلماء القاضي يأذن لغير
الآبي بالاتفاق عليه ثم يمنع صاحبه من
الاستماع به حتى يؤدى حصته والفتوى
على هذا القول كذا في القنية في منكرات
الحيطان

(٥) وكذا لا يجبر الشريك في مرة
السفينة التي يخاف فيها من الغرق وكذا
في مواضع آخر من الرابع عشر من دعوى
التاثر خائسة

(٦) وكذا في حيطان البرازية وكذا
في القنية

زيد ابنة عمرو والزبد اولان حائطان نزاع ابدا لشرعاً فقيسنا حكم اولاد الجواب فقيسنا كيدى قوى ابيه اكه حكم اولاد
(ترجمة) اذا تنازع زيد وعمرو في حائط بينهما اقل يحكم به شرعاً فالجواب انه يحكم به لقوى ابيه منها اه الايدى في الحائط
على ثلاث مراتب واقسام تربع واتصال ملازمة وبجواز بناء ولا علامة ليد في الحائط سوى هذا فافوا ولا هم
صاحب التربع فان لم يوجد فصاحب الجذوع فان لم يوجد فصاحب ٢٨٥ المجازات محيط سرخسى في الدعوى مثل في حائط

بين شخصين تنازعاً فيها ولا ينسب احدهما
ولا احدهما بناء متصل تريه على وجه
الشريك وللآخر عقد عليها هل يقضى بها
اهـ ما اول صاحب العدة او صاحب
الاتصال في طرفي الحائط اجاب الحائط
لصاحب التربع لسبق استعماله على
صاحب العدة اذ هو كوضع الجذوع وقد
صرحوا بأنه لو كان لاحدهما تربع
وللاخر جذوع فذو التربع أولى كما
عليه عامة المشايخ المعلنين بأن الاستعمال
بالبناء عند التربع يسبق على الاستعمال
بالجذوع وتفسير اتصال التربع ان تكون
أنصاف اللين داخله في أنصاف ابن الحائط
المتنازع فيه ولا شك ان استعمال ذي
اليد متأخر من قضاوى خيرية وتفسير
التربع ان كان الحائط من مدر أو أبر
ان تكون أنصاف ابن الحائط المتنازع فيه
داخله في أنصاف ابن غير المتنازع وأنصاف
ابن غير المتنازع فيه داخله في المتنازع
وان كان من خشب فالتربيع ان تكون
ساحة احدهما مركبة في الاخرى وأما
اذا تقب فادخل لا يكون تربيعاً كذا في
غاية البيان قال صدر الشريعة وانما هي
هذا اتصال التربع لبنان الحائط مع
جدارين آخرين كان مربع انتهى
وكان الكرخى بقول صفة هذا الاتصال
ان يكون الحائط المتنازع فيه متصلاً
بجدارين لاحدهما من الجانبين جميعاً
والحائطان متصلان بجدارين متقابلين
الحائط المتنازع فيه حتى يصير مربعاً شبه
الصفة فيكون الكرخى في حكمه شئ

بنصف ما أنفقت ولو كانت الدارين صغيرين فأنه دعت وأبي أحد الوصيين عن العمارة
فان الآخر يرفع الامر الى القاضي حتى يجبره على العمارة من حيطان الخلاصة وكذا
في البرازية جدارين كرمين انهم فاستعدى احدهما الى الحاكم عند اياه صاحبه البناء
فامر الحاكم البناء برضا المستعدى على أن يبني جداراً وبأخذ الاجر منهما فبني كان له
أن يأخذ الاجر منهما جميعاً من حيطان البرازية في نوع في عمارة الحائط المشترك دابة بين
رجلين امتنع احدهما عن الاتفاق عليها وطلب الاخر من القاضي أن يأمره بالاتفاق حتى
لا يصير متطوعاً فالقاضي يقول للآتي اتمان تبسيع نصيبك أو تنفق عليه هكذا ذكره الخصاف
في نفقته فقد فرق بين هذا وبين ما اذا كانت الدابة كلها له فان هناك اذا امتنع لا يجبر على
ذلك من نفقة التنازع في نوع آخر في الاتفاق على العين المشتري قال الشافعي في حاشي
أولياء أو حائط أو دار بينهما اهدم كله احدهما وغاب وبني الآخر فاذا جاء الهادم بخير ان
شاء ضمن لصاحبه نصف قيمة ما كسر وبغرم نصف قيمة ما بنى ويكون ما بنى بينهما وان شاء ضمن
قيمة الاول ويقال للذي بنى اهدم بناءه حتى تقسم الارض بينكما من حيطان البرازية في نوع
في الاعيان المشتركة احد الشرى يكن اذ بنى في أرض مشتركة بغير إذن شريكه كان لشريكه
ان ينقض البناء لانه ولاية اذ قض في نصيبه والتميز غير ممكن والفرس هكذا (٢) كذا
في آخر قيمة شيخ الاسلام قيمة المساوى وكذا في البرازية في نوع في الاتفاق بالمشتركة وعن
محمد أرض بينهما ما بنى فيها احدهما وطلب الاخر ارفع تقسم الارض فما وقع من البناء
في نصيب غير الباقي يرفع من حيطان البرازية في نوع في الاتفاق بالمشتركة في مسائل
الحيطان جدارين رجلين اهدم واحدهما بنات ونوة فأراد صاحب العيال أن ينسب
وأبي الآخر قال بعضهم لا يجبر الا بي وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى في زماننا يجبر
لانه لا بد أن تكون بينهما ماسترة قال مولا نازحه الله تعالى وينبغي أن يكون الجواب على
التفصيل ان كان أصل الجدار يحتمل القسمة بحيث يمكن لكل واحد منهما أن يبني في نصيبه
سترة لا يجبر الا بي على البناء وان كان أصل الحائط لا يحتمل القسمة على هذا الوجه يؤمر بالبناء
فأضيفان في أول الحيطان من كتاب الصلح وذكر الشافعي حائط بين رجلين اهدم فأبي
أحد الشرى يكن البناء ذكر في الامالى أنه لا يجبر فان بناء الاخر ليس له أن يرجع على شريكه
اذا لم يكن له أن يأخذ شريكه بالبناء لان شريكه أن يقاسم أرض الحائط نصفين وفي العلو
مع السفل اذا اهدم ما بنى صاحب العلو السفلى حيث امتنع صاحب السفلى من البناء كان
له أن يمنع صاحب السفلى أن يسكن في سفله حتى يعطى صاحب العلو ما أنفق في السفلى ويكون
السفل في يد بمنزلة الرهن قال ولا يشبه به هذا الحائط لانه أرض الحائط تقسم والسفل
متى اهدم لا يقسم من المحل المزبور ليس لصاحب العلو اذا اهدم السفلى أن يأخذ
صاحب السفلى بالبناء لكن يقال لصاحب العلو ان السفلى ارتقت حتى تبلغ موضع علولته

واحد قاضى راده ٩٧ انقضى عن ارس بر جماعة على سبيل اشركة فبنى أحدهم فيها أو غرس بغير إذن
الباقين فهل اهم القلع أولا اجاب ان لم يرضوا بذلك تقسم الارض فان وقع فيه فيما بنى أو غرس فهو له على حاله وان وقع فيها خص الباقين
قاعه ومن ما نقصت الارض بذلك كذا في قضاوى ابن نجيم

(١) وقال المتأخرون ان بنى بأمر القاضى رجع بما أنفق وان بنى بغير أمره رجع بقيمة البناء وعليه الفتوى ثم تعتبر قيمته وقت البناء لا وقت الرجوع وهو الصحيح كذا فى الوجيز فى باب العلو والسفل من الدعوى

عند (٢) كذا فى جامع الفتاوى

(٣) قال الشيخ الامام محمد بن الفضل يرجع عليه بنصف ما أنفق ان بناء بأمر القاضى وبنصف قيمة البناء ان بناء بغير أمر القاضى وقال الفقيه أبو الليث انما يرجع عليه بنصف قيمة البناء اذا بناء بأمر القاضى وأما اذا بناء بغير أمر القاضى لا يرجع بنى كذا فى صلح الخياصة فى فصل الحيطان

الحيطان

ابن علوك وليس لصاحب السفل أن يسكن حتى يعطى قيمة بناء السفل (١) وذو العلو يسكن علوه والسفل كل من فى يده ولا يشبه الحائط لأن أرضه تقسم أما السفل فلا وسفل السفل بكل الآلة لصاحب السفل ولصاحب العلو سكناه منية المفتى فى مسائل عمارة الحائط المشترك من كتاب القسمة • بيت مشترك انهم دم فبنى أحدهما بلا اذن شريكه فانه لا يرجع اذ يمكن قسمة العرصه ثم البناء فى نصيبه خاصة حتى لو كانت الساحة صغيرة بحيث لو قسمت لا يمكنه البناء فى نصيبه خاصة فلا يكون متبرعا اذ يجبر شريكه ولا يمكنه القسمة لعدم احتمال اذ لا سبيل لاصحابه - فله الا أن يبنى فكان مضطرا كذا فى العلو فى السادس والثلاثين من القسمة وابن • حائط بينهما أراد أحدهما نقض الحائط وأبى الشريك ان كان به حال لا يخاف السقوط لا يجبر الشريك وان كان به حال يخاف قال الامام ابن الفضل يجبر فان هدم ما وأبى الآخر البناء ان كان أس الحائط عريضا (٢) يمكنه أن يبنى حائطاً فى نصيبه بعد القسمة لا يجبر الشريك وان كان لا يمكن يجبر وعليه الفتوى ومعنى الجبر اذا كان أس الحائط لا يقبل القسمة ولم يوافق الشريك فى العمارة أن يتفق هو فى العمارة ويرجع على الشريك بنصف ما أنفق وفى الفضل لو هدم ما قامت مع أحدهما على العمارة يجبر ولو انهم لا يجبر ولكن يمنع من الانتفاع ما لم يستوف نصف ما أنفق ان فعل بحكم الحاكم وان بلا حكم يرجع بنصف قيمة البناء (٣) وان تهدم وخاف الوقوع فهدم أحدهما لا يجبر على البناء وان كان الحائط مخصصا فهدم أحدهما باذن الشريك لا يخاف ان يهدم الهادم على البناء ان أراد الآخر البناء كما لو هدم ما وان بلا اذنه ان لم يكن للتراب قيمة ولا تزداد الارض قيمة ببناء الحائط فانه يقسم نصيب شريكه من الحائط بالغة ما بلغت وان كان للتراب قيمة ترفع قيمته من قسط شريكه أما اذا اختار أن يترك التراب عليه ويضمنه قيمة نصيبه من التراب فحينئذ لا يرفع منه قيمة نصيبه من التراب وان كانت الارض تزداد قيمة ببناء الحائط يقوم الحائط بأرضه وشأنه ثم يرفع عنه قدر الارض بدون البناء فيضمن نصيب شريكه مما بقى من شأنه • وفى النوازل ان كان يضمنه قدر ما يبنى فهو منقطع وان كان لا يضمنه قدر ما يبنى يرجع على شريكه بنصف ما أنفق ومن ابن سلمة ان كانت له حائطه حوله وانهدم وأبى الآخر العمارة فبناء أحدهما يمنع الآخر من وضع الحجرة عليه حتى يؤدى نصف ما أنفق وان لم يكن عليه حوله لا يجبر ولا يرجع بشئ لانه كالستر وكل هذا لو أنفق فى العمارة بلا اذن صاحبه ولو باذنه أو بأمر الحاكم يرجع بنصف ما أنفق وفى البناء المشترك لو أحدهما غائب او هدم باذن الحاكم أو بدون اذنه لكن بنى باذن الحاكم فهو كالبناء باذن الشريك لو حضر أو يرجع عليه بما أنفق اذا حضر وفى النوازل جدار بينهما الكل منهما عليه حل فانهدم وأحدهما غائب فبناء الآخر ان ينقض الحائط فهو منقطع وليس له أن يمنع الآخر من الحمل وان بناء بغيره أو خشب من قبل نفسه لم يكن للذى لم يبن أن يحمله حتى يؤدى نصف قيمته بزيادة من كتاب الحيطان • جدار بين رجلين أراد أحدهما أن يزيد فى البناء عليه لا يكون له ذلك الا باذن الآخر اضر الشريك بذلك أو لم يضر قاضيان فى أوائل الحيطان • (ط) عن الفضل انهم جدار مشترك بينهما وأراد أحدهما أن يرفع أطول مما كان ليس فلا حرمته

الا اذا كان خارجا من الرسم * (عس) له منعه وعن محمد مثله وهذا بخلاف المصعود لانه
 ضروري في المصعود والضرر في دفع البناء لازم قنية في باب الاختلاف بين التبريكين * جدار
 بينهما معا عليه حوله أراد أحدهما زيادة حمل عليه لايملكه الا باذن شريكه جدار بينهما
 أراد أحدهما أن يبنى عليه سقفا آخر أو غرفة يمنع منه وكذا اذا أراد أحدهما وضع السلم
 يمتدح الا اذا كان في التقديم كذلك برزاقية في الناف من كتاب الحيطان * رجل له بيت وحائط
 هذا البيت بينه وبين جاره فأراد صاحب البيت أن يبنى فوق بيته غرفة ولا يضع خشبة على
 هذا الحائط قال أبو القاسم ان بنى في حده نفسه من غير أن يكون معتقدا على الحائط المشترك
 لم يجوز للجار منعه قاضيان في أول الحيطان من كتاب الصلح * حائط بين رجلين لأحدهما
 عليه جذوع فأراد الآخر أن يضع عليه جذوعا مثل جذوع صاحبه فنهى الآخر لأن
 الجدار لا يحتمل ذلك قال الشيخ الامام الزاهد أبو القاسم يقال لصاحب الجذوع ان شئت
 فخط عنه ما يمكن لشريكك من الخلل وان شئت فارتفع حائطك حتى يستويان من المحل المزبور *
 وفي الذخيرة اذا كان الحائط بين رجلين ليس لواحد منهما عليه خشب وأراد أحدهما أن
 يضع عليه خشباً له ذلك ولا يكون لصاحبه أن يمنع ذلك ولكن يقال له ضع أنت مثل ذلك
 ان شئت هكذا حكى من القاضي الامام الساعد التيسابوري تاتارخانية في الرابع عشر
 من دعوى الحائط من كتاب الدعوى فقلا عن الذخيرة * (من) أرض بينهما زرع أحدهما
 كلها تقسم الارض بينهما فوقع في نصيبه أقر وما وقع في نصيب شريكه أمر بقلعه * (ط)
 وضمن نقصان الارض هذا اذا لم يدرك الزرع أمالوا أدركه أو قرب يغرم الزارع لشريكه نقصان
 نصف الارض لو انتقصت لانه غاصب في نصيب شريكه جامع الفصولين في الثالث والثلاثين
 * (بق) أرض بينهما زرع أحدهما وتبقت فراضيا على أن يعطيه الآخر نصف بذره ويكون
 الزرع بينهما جاز لا قبل أن يثبت جامع الفصولين في الثاني والثلاثين * كرم أو أرض بين
 حاضر وغائب أو بالغ وبقي رفع الامر الى الحاكم أو لم يرفع وزرع حصته من الارض بطيب له
 وفي الكرم ففقت عليه ويبيع غمره وبأخذ حصته ويحفظ نصيب الغائب وسعه ذلك ان شاء
 الله تعالى واذا قدم الغائب ان شاء ضمنه القبة وان شاء أجاز بيعه فان أدى خراجها كان
 مستبرعا لانه أدى دينه بغير أمره برزاقية في كتاب الوديعة قبيل الرابع وكذا في حيطان
 البرزاقية * أرض بين رجلين فغلب أحدهما (١) عن محمد رحمه الله تعالى ان شريكه أن
 يزرع نصف الارض ثم في السنة الثانية ان أراد أن يزرع فانه يزرع النصف الذي كان زرع
 أولا قالوا ان كانت الارض تنفعها الزراعة أولا تنفعها سوا لا تقصر ولا تنقص فله أن يزرع
 الكل فاذا حضر الغائب كان له أن ينفع بالارض مثل تلك المسئلة لان في مثل هذا يكون
 الغائب راضيا دلالة وان علم أنه انتقص الارض أو كان ترك الزراعة ينفعها ويزيد طاقتها
 لا يكون للحاضر أن يزرع منها شيئا أصلا وفي الدار المشتركة اذا غاب أحدهما وخاف الحاضر
 أنه لو لم يسكن تخرب الدار عن محمد رحمه الله تعالى ان للحاضر أن يسكن في الكل لان فيه
 صيانة مال الغائب قال مولانا رضى الله عنه وعندى له أن يسكن كل الدار وان كان لا يخاف
 خراب الدار بترك السكنى اذا كان به لم أن السكنى لا تنقصها (٢) لان في السكنى تحصين

(١) وكذا لو مات أحدهما فله أن يزرع
 كما مر كذا في الفصل الثالث والثلاثين من
 الفصولين

(٢) أقول هذا يخالف ما ذكر في القنية الا
 أن يقال ذلك في الوقت وما ذكره
 قاضيان في الملك ويقال ما في القنية اذا
 كانا حاضرين كذا حزره جوى زاده

منفعة الغائب والحاضر أما منفعة الحاضر فظاهرة وكذلك منفعة الغائب لأن الحاضر إذا سكن فإذا حضر الغائب كان له أن يسكن مقدار ما سكن الحاضر هذا كما روى عن أبي حنيفة في الثمر إذا كان بين اثنين للحاضر أرباً كل نصيبه ويبيع نصيب الغائب ويمسك الثمن فإذا حضر الغائب أخذ الثمن أن أجازوا أن لم يجز يضمن الحاضر قيمة نصيب الغائب أن كان من ذوات القيم والمثل أن كان مثلياً ولم يقطع وإن انقطع ضمنه القيمة وهكذا روى عن محمد رحمه الله تعالى واستحسن مشايخنا رحمهم الله تعالى هذا وعليه الفتوى (١) وإن لم يحضر الغائب يصدق وهو بمنزلة المقتطعة قاضيجان في فصل زراعة الأرض بغير إذن صاحبه من كتاب المزارعة وفي الدابة المشتركة لا يركبها أحدهما إلا أن الناس يتفاوتون في الركوب فلم يكن الغائب راضياً بركوب الشريك وفي الخادم والدار لا يتفاوتون في السكنى والخدمة فكان الغائب راضياً بفعل الشريك قاضيجان في شركة العنان دار بين أخوين وأختين وله مازوجات وللأختين زوجان فلا خوة أن ينعوا زوجي الأختين عن الدخول فيها إذا لم يكونا محرمين لزوجاتهم قنية في باب الاختلاف بين الشريكين غاب أحدهما شريك الدار فأراد الحاضر أن يسكنه أرباً أو يوجرها لا ينبغي أن يفعل ذلك ديانة إذا تصرف في ملك الغير حرام حق الله تعالى وللمالك ولا ينعوا عنه قضاء إذا كان لا يمنع من التصرف بما في يده لو لم يزرعه أحد (٢) فلو أجزأ وأخذ الأجر يرد على شريكه نصيبه لو قدر ولا يصدق به لتمكن الخبث فيه بحق شريكه فكان كفاص اجري يصدق بالأجر أو يرد جامع الفصولين في الفصل الخامس والثلاثين (بم) دار بين اثنين غاب أحدهما وأجزأ الآخر وأخذ الأجرة والغائب أن يشاركه في الأجرة قال رضي الله تعالى عنه فهو - إذا اشارة إلى أن العاقد لم يملك الأجرة (ص) أشار إلى أنه يملكها ويتصدق بحصة شريكه للخبث كلافاص (٣) قنية في الشركة وفي القنية بعلامة (بج) أحد الشريكين إذا استعمل الوقت كله بالقلبة بدون إذن الآخر فعليه أجرة حصة الشريك سواء كان وقتاً على سكا - أو موقوفاً على الاستقلال (٤) وفي الملك المشترك لا يلزم الأجر على الشريك (٥) إذا استعمل كله وإن كان - فلا جارة وليس للشريك الذي لم يستعمل الوقت أن يقول للآخر أنا استعمله بقدر ما استعملته لأن المهايأة انما تكون بعد الخصومة انتهى فعلى قول الخصاص (٦) لا يستوجب الآخر أجرة معناه قبل السكنى لو طلب أن يجعل عليه شيئاً أما بعد السكنى الأجرة واجبة عليه من البحر الرائق في شرح قوله ولا يقسم وإن وقف على أولاده من كتاب الوقف (قع عك) مات عن أولاد صغار وبكار فاستعمل الكبير الصغير ووثرائه والبذر مشترك من مال الميراث فالصغير نصيبه من الحصاد قنية في باب تصرف الوارث في الشركة من الوصايا مات عن صغار وبكار وامرأة والكبار منهم أو من امرأة أخرى فزرع الكبار في أرض مشتركة أو في أرض الغير بمحكم كديوري (٧) والكبار في عيال المرأة ويجب معون الغلات وبأ تكون جملة أن زرعوها من بذر مشترك باذن الحاكم وهم كبار أو باذن وصيهم وهم صغار فالغلة مشتركة وإن من بذراً أنفسهم فالغلة لهم خاصة وكذا إذا زرعوها من بذر مشترك بغير إذنهم أو من بذر غيرهم بلا إذن صاحب البذر لانه غاصب مالك البذر فصار

(١) وهذا استحسان وبه نأخذ كذا في حيطان البرازية قال (ث) وهذا استحسان وبه نأخذ كذا في الفصولين في التصرفات في الأعيان المشتركة ع
(٢) من هنا إلى آخره مرقى كتاب الاجارة ع
(٣) قال (شس) أو يعطى شريكه لأن الخبث لحقه كذا في حاشية القنية ع
(٤) مررت هذه المسئلة مع مثله في كتاب الاجارة ع
(٥) ووجهه سبق في كتاب الاجارة نقلاً عن الفصولين ع
(٦) أقول عبارة المصنف لاتساع هذا التوجيه فانها صريحة في عدم وجوب الأجر عليهم لنفسه إذ ليس لهم الا السكنى والمراد بما في القنية لزوم الأجر عليه فهو مطابق للوقف إذا كان وقفاً للسكنى كذا حرره جوى زاده افندي رحمه الله ع

(ترجمة)

(٧) كديوري معناه المزارعة اه
أخبر بذكر معنائه وأولاد صاحب
خانه نعمة الله

(ترجمة)

أخبرني لفظ تركي وبذكر لفظ فارسي
ومعناها المزارع

كلمة بذريته بخرجه برأيه في آخر الزمان من المزارعة • الأخ الكبير والصغير إذا اكتسبا
ولم يكن لهما شيء فالكسب كله للأخ الكبير لأن الصغير معين للكبير لأن الأخ الكبير بمنزلة
الأب في جميع الأحكام وكذلك الزوجان إذا لم يكن لهما شيء ثم اجتمع بينهما مال كثيرة فهو
للزوج فصول عمادي • (قع مخ) أب وابن يكسبان في صنعة واحدة ولم يكن لهما شيء
فالكسب كله للأب إذا كان الابن في حال الأب لكونه معنائه ألا يرى أنه لو غرس شجرة
تكون للأب (قع مخ) وكذلك الزوجان إذا لم يكن لهما شيء ثم اجتمعت بينهما أموال
كثيرة فهي للزوج وتكون المرأة معينة له إذا كان لها كسب على حدة فهو لها (كسب)
الكسب بينهما نصفان قال رحمه الله تعالى وهكذا كنت أسمع الجواب من أقواء الناس أنه
بينهما نصفان • (يم) وما تغزله من قطن الزوج وشعبه هر كرايس فهو للزوج عندهم جميعا
في المسائل المتفرقة من شركة القنية • رجل اشترى متاعا فقال للآخر بعه بالشركة فما يكون
ربحها فهو بينهما فان الشركة غير صحيحة فالرجح لصاحب المال ولا تخرأجر مثل عمله
جواهر الفتاوى في أول الشركة • إذا اشترى شيئا فقال له الآخر اشركني فيه فأشركه فهذا
بغيره البيع والشراء • فان كان قبل قبض المشتري لم يصح لانه يبيع ما لم يقبض وإن كان
بعده فان عرف مقدار الثمن جاز وإن لم يعرف فله الخيار إذا عرف وهذا لأن الشركة تقتضي
المساواة فإذا قال اشركني فكأنه قال اجعل نصفي في فإذا فعله الآخر يصير ملكا لأن
الثمن كان مجهولا عند المشتري لكن الجهة غير متساوية فإذا علم المشتري ثبت له الخيار
ولم يفسد العقد ولو الجبة في الفصل الأول من الشركة • (يم) اشترى ثوبا فقال للآخر
اشركني فيه فقال الآخر هلا بالبحر أخاح (١) لا يصير شركا لأن هتاء اشركك لا اشركك
كقوله كل فيقول فليكن معناه ساكن في الباب الأول من شركة القنية • (قع) اشترى ثوبا
كرم ثم قال لا تخرأشركك فيه في الثالث فهي فاسدة إن كان ذلك قبل ادراك الثوب (٢) من
المحل المزبور • (قع) باع قالبا (٣) بخصم دينار ثم قال البائع أكون لك شركا فيه
فقال المشتري نعم فكأن على ذلك فكان البائع يحسب بالباطل والمشتري يبيعها في السوق على
هذا حتى نفذت لا يصير شركا فيه من المحل المزبور • (قت) دو شخص قراردا
بأبيكديكر يكره ملك فلان را هر دو بخریم (٤) فذهب إليه وعقد أحدهما بحضرة الآخر وكان
ساكنا فيبقى أن يكون مشتركا بينهما قال رضي الله عنه ينبغي أن يحفظ هذا فإن المتعوض
عليه (٥) فيما إذا اصططلح أنه إذا اشتراه أحدهما يكون على الشركة أنه يكون مشتركا بينهما
لا هذا من المحل المزبور • رجل أمر رجلا أن يشتري عبدا بعه يتيه ويته فقال المأمور
نعم ثم ذهب فاشترى وأشهد أنه يشترى لنفسه خاصة فالعبد بينهما على الشركة وكذا إذا اشتركا
على أن ما اشترى كل واحد منهما اليوم فهو بينهما لم يستطع أحدهما الخروج من الشركة إلا
بحضرة الآخر كافي الحاكم في الشركة • رجل أمر رجلا أن يشتري له عبدا بعه يتيه ويته
فقال نعم فذهب المأمور واشترى فقه آخر فقال اشتر هذا العبد يتيه وينك فقال المأمور
نعم ثم اشترى المأمور ذلك العبد فالعبد بين الأمرين نصفين ولا شيء للمشتري منه من المحل
المزبور • رجل قال لا تخرأشترت اليوم من أنواع التجارة فهو يتيه وينك هو جاز

(ترجمة)

(١) أي هكذا فليكن ومعناه بالغارسية
ههنا باشد هـ(٢) وعليه فتوى مولانا أبي السعود
العمادي هـ

(ترجمة)

(٣) أي بستانا هـ

(ترجمة)

(٤) تضمان أنه قام مع بعضهما وقال اشترى
ملك فلان هـ(٥) أي المتعوض ما ذكره نفي الأئمة
البديع لأمأ ألباب عنه القاضي البديع
ولكن يجب حفظه لانه حسن كذا في
الحاشية هـ

وتثبت فيه الشركة فلا تسخر محتسرات النوازل في الشركة • التوقيت في الشركة والمضاربة
جائز حتى لو قال ما اشتريت اليوم فهو وينتلفا اشتري اليوم فهو بينهما وبعد المشتري
خاصة حصة المفق في الشركة • وفي الفتاوى رجل قال لا أخرها اشتريت من الرقيق فهو
ينشأ أو يبنى وينك مع لان هذا التوكيل صحيح ولو قال ان اشتريت عبدا فهو يبنى وينك
لا يصح ولو قال ان اشتريت عبدا خراسا يافو يبنى وينك مع لان هذا التوكيل صحيح قبيل
الفصل الثاني من شركة الخلاصة • (قحس) لمستقينة فاشترت مع أربعة على أن يعملوا
بالسقية وآلاتها والخمس لصاحب السقية والباقي بينهم بالسوية فهي قاعدة والحاصل
لصاحب السقية وعليه أجر مثلهم في أوائل الشركة من الغنية • وجعل له أداة القصارين
وللا تسيرت فاشترى كاهلي أن يعمل بأداة هذا في بيت هذا والنكس بينهما جاز وكذا سائر
الصناعات وهي شركة القبل ولو كان من أحدهما أداة القصارين والعمل من الآخر
فاشترى كاهلي هذا فالشركة فاسدة والربح للعامل وعليه أجر مثل الاداة (١) في أوخر
الفصل الاول من شركة الخلاصة • دفع دابته أو منزله أو سقيته ليؤاجرهما أو لا يجري بينهما
لم يجز فان اجرها فالأجر للمالك وله أجر مثل عمله وكذا لو دفع دكانه لبيع فيه البز والأطعام
على أن الحاصل بينهما انصافا لم يجز والحاصل للبائع وعليه أجر مثل الدكان برأيه في
كتاب الشركة • اذا دفع إلى آخر بقرة بالعلف ليكون الحبادث بينهما نصفين فالحدث كله
لصاحب البقرة وعليه أجر مثل عمل المدفوع اليه وتغن العلف قال فلو مضى على ذلك زمان
واخذ المدفوع اليه بعض اللبن مصلا والبعض قائم في يده فما كان قائما في يده من اللبن فهو
للمالك وما اتخذ المدفوع اليه مصلا فهو للمدفع اليه وانقطع حق المالك عنه تبديل الاسم
والمعنى وعلى المدفوع اليه لصاحب البقرة مثل ذلك اللبن (٢) وعلى هذا اذا دفع دجاجة
الى رجل لتكون البيضات بينهما • فلو أن المدفوع اليه دفع البقرة أو الدجاجة الى رجل
آخر بالنصف فملك في يده فالمدفوع اليه الاول ضامن • فلو أن المدفوع اليه بعث البقرة
الى السرح فلا ضمان لمكان العرف • طائر خائسة في الفصل الثاني والثلاثين من كتاب
الاجارة • (جس) والروضة قال محمد بن الحسن اذا كان هودا القزم من واحد وورق التوت
منه والعمل من آخر على أن القزم بينهما نصفان أو أقل أو أكثر لم يجز وكذا لو كان العمل
منهما وانما يجوز أن لو كان البيض منهما والعمل عليهما وان لم يعمل صاحب الأوراق
لا يضره وبه نص (خج) قال بخلاف المزارعة (ط) مثله قنية قبيل باب شركة العتقان •
امرأة أعطت بذرا الفيلق الى امرأة أخرى وقامت الاشد عليه حتى أدركت فالتقياس انه
لصاحبة البذر وللأخرى قيمة الأوراق وأجر المثل فالجدة فيه ان تقرر نصف البذر أو تباع
وكذا في الأوراق محتسرات النوازل في الشركة • (يج) خياط وتليذه اشترى كاهلي الخياطة
على أن يقطع الاستاذ النسياب ويحيط التليذ والاجر بينهما نصفان أو الحاد كان على أن
يبي أحدهما القزل للنجح وينسجه الآخر ينبغي أن تصح هذه الشركة كالأشترى خياط
وصباغ (شس شخص) اشترى كاهلي أن يتقبل أحدهما المناع ويعمل الآخر ويتقبل أحدهما
المناع ويقطعه ثم يدفعه الى الآخر ليحيطه بالنمط يجوز قنية في شركة الاعمال • معلمان

(١) مثل عن شخص له رجل وآخرة راوية
اشترى كاهلي أن صاحب الجمل يستقي
الماء من البئر على جملته ويكون الكسب
بينهما هل تصح الشركة أم لا أجاب لا تصح
الشركة والكسب كله للذي استقى وعليه
أجر مثل الراوية كذا في فتاوى ابن نجيم
موافقا لما في ملحق الاجمعي
(٢) والحيلة في تجويز هذا التصرف أن
يباع نصف البقرة من المدفوع اليه بثمن
معلوم ويملك البقرة اليه ثم يأمره بأن يتخذ
من لبنها الحصل والسمن وغير ذلك فيكون
ذلك بينهما نصفين كذا في باب
الاجارة الفاسدة من الغاية

(١) جمع شاحذ وهو السائل جوى
(٢) أى كتاب المحكمة وهي شركة إيدان
وهي لا تجوز جوى

(٣) قوله ما يجوز فيه التوكيل الخ كذا
في جميع النسخ التي بأيدينا ولا يجوز الحكم
(٤) ولقاتل أن يقول أنه قد منع الحصر في
طرفي الحصة والفساد في صور كثيرة أما

الأول فإنه يصح أن تكون الأرض لأحد
والبشر الآخر والبذر والعمل بينهما

والخارج نصفان وأن يكون البقر لأحد
والعمل الآخر والأرض بينهما والبذر

أما بينهما والخارج نصفان أو من العامل
وله ثلثا الخارج كافي التتمة وأن تكون

الأرض والبذر وبقر واحد لأحدهما
والعمل وبقر آخر كافي التتمة عن

نجم الأثمة وأن يكون البقر لأحدهما
والأرض والبذر والعمل لهما والخارج

نصفان ككافي التتمة وأما الثاني
فانه لا يصح أن يكون كل من الأربعة لأحد

كافي التتمة وأن يكون البذر والبقر
لأحد والأرض الآخر والعمل لثالث

وأن تكون الأرض والبذر لأحد والبقر
لآخر والعمل لثالث وأن تكون الأرض

والعمل والبقر لأحد والبذر بينهما كافي
العمادى وأن يكون البذر والعمل

لأحد والبقر لآخر والأرض لثالث
وأن يكون العمل أو البذر والعمل

أو البقر والعمل أو الأرض والعمل والبقر
لأحد والباقي لآخر كافي التتمة ووضع

بطولان ما ظن أن الحصر صحيح كذا في
مزارعة القهستاني

(٥) قال الفقيه إذا لم يجد من الرطب مثلاً
ضمن قيمتها كذا في العمادية

استمر كالحفظ الصبيان وتعليم الكتابة والقرآن المختار جوازه فبذرة الفتاوى في أوائل
الشركة وكذا في مختارات النوازل ولا تجوز شركة القراء والوعاظ والدلائل والشعاذين (١)
والخلفاء بينهم الشهود وفي المحاكم (٢) في كتاب الشركة من الأشباه ما يجوز فيه التوكيل (٣)
لا تجوز فيه الشركة ولا تجوز الشركة في العمل الحرام فبذرة الفتاوى في أوائل الشركة
(٤) ولا تجوز شركة الدلائل في عملهم (ق) ولا شركة القراء في القراء بالزعم في
الجالس والتعازي لأنها غير مستهقة عليهم (ن) ولا شركة السوال لأن التوكيل
في السوال لا يصح فنية في شركة الأعمال

• (كتاب المزارعة) •

ولو كانت الأرض والبذر متما شرط العمل على أحدهما على أن يكون الخارج بينهما نصفين
جاء في آخر الشرط السادس من مزارعة قاضيان (٤) • وكما يجب أجر مثل الأرض
في القامدة يجب أجر مثل البقر والمراد من لزوم أجر مثل الأرض والبقر أن يجب أجر مثل
الأرض مكروية وأما البقر فلا يجوز أن يستحق بعقد المزارعة برازبة في أول المزارعة
• زرع أرض غيره فلهما صدق كذا أجري فزرعته إلى بالبريدى وقال المزارع كنت
أكاراً فزرعت بيدى فالتول للمزارع لا تصاقه ما على أن البذر كان في يده فالتول لذي
البذر برازبة في الأول من المزارعة وكذا في الخفاية ومنية المفق • أنرا لا كارا لثقي
أن تأخير ما عقدا يفعله الناس لا يضمن واليضمن برازبة في أول السادس من المزارعة •
أكارا تركه لثقي متعمدا حتى فسد الزرع ضمن وقت ما تركه لثقي قيمته ناشأ منه المفق في
المزارعة • وذكر في اجارات النوازل والجامع في الفتاوى عن أبي بكر في أكارا قال له صاحب
الضيعة أخرج هذه الحنطة إلى الصحراء أو هذا البلور أو البلور في فاته رطب حتى لا يفسد
فدوف في ذلك حتى فسدان قبل الأكار من صاحب الضيعة ثم لم يفعل حتى فسد ضمن قيمة
البلور وان كان حنطة ضمن قيمتها (٥) والفاصلة عمادية في ضمان المزارع وكذا في ضمان
الفصولين • وان دفع أرضه العشرية مزارعة أن كان البذر من العامل فالعشر على رب
الأرض عند أبي حنيفة كافي الاجارة وعندهما في الزرع كافي الاجارة وان كان البذر من رب
الأرض فالعشر على رب الأرض عندهم جميعا في آخر الفصل العاشر من زكاة الخلاصة •
وإذا مات المزارع والزرع يقل فان قالت ورثة المزارع نحن نعمل كان لهم ذلك وتبقى المزارعة
فيما بقي من المدة على شرطهما ما إلى أن يستحصل الزرع ولا يكون لأحد من الأرض أن يأخذ
الأرض من الورثة قبل أن يستحصل الزرع وان قال وارث العامل لأعمل ولكن أقطع الزرع
ونقسم الزرع ينشأ لا يجبر الوارث على العمل لأنه لم يلتزم العمل ويخير صاحب الأرض
أن شاء اختار أقطع فيكون الزرع ينقسم وإن شاء أعطى وارث العامل قيمة حصة العامل
ويكون كل الزرع لأحد من الأرض وإن شاء يفتق على الزرع إلى أن يستحصل ثم يرجع بما
أنفق على الوارث في حصته ليندفع الضرر من الجانبين قاضيان في زراعة الأرض من
كتاب المزارعة • إذا زرع المزارع الزرع من الأرض وتنازع منه شيء قبلت يتيبة زرع آخر

وأدرك فهو بينه وبين رب الأرض على قدر نصيبهما ثم تصدق الأكار بنصيبه وفي التوازل
ويستحب للأكار أن تصدق بالفضل من نصيبه وإن نبت بسقي رب الأرض فهو له فإن كانت
لذلك قيمة فعليه ضمان ذلك والأفلاقي عليه وإن سقاء أجنبي كان متطوعا والزرع بين
المزارعين ورب الأرض على ما شرطنا تناورا خانية في متفرقات المزارعة • ولو كان دفعها (١)
إليه مزارعة بالنصف فأجاز رب الأرض المزارعة جازت أن كان الزرع قد سنبل ولم يسمن
ولأنه للغاصب من الزرع ولا ضمان عليه في نقصان الأرض ولو أجاز المزارعة بعد ما سمن
الزرع وأنه لم تجز وكانت المقاسمة للغاصب وينصدق ويضمن ما نقصت الأرض هذا في
المتقى من اجارة الخلاصة في جنس آخر في اجارة الأرض • الكلا في أرض ملوكة لا لسان
نبت لا ياتيان صاحبها للناس فيه حق الاخذ حتى لو أخذته انسان لا يكون لصاحب الأرض
أن يسترد منه وأمكن له المنع من الدخول في ملكه (الكافي) لا يملكه بكونه في أرضه
ولو دخل انسان أرضه بغير إذنه فاحتش ليس له الاسترداد منه سواء كان سقاء وقام عليه
أو لم يقيم في ظاهر الرواية ولا يجوز بيعه أيضا (٢) وعن مشايخنا المتأخرين أنه ان قام عليه
وسقاء ملكه ويجوز بيعه وله حق الاسترداد ان احتشه أحد بغير إذنه • منتخب التناورا خانية
في المتفرقات من الكراحة والاستحصان • (العيون) قال حشام قلت لابي يوسف في نهر بين
قوم أذفوا كلهم رجلا إلى في الماء الأرجل منهم لم يأذن له أوفى أصحاب النهر صبي قال لا بدعه
أن يسقي حتى يأذفوا كلهم جميعا • تناورا خانية في المتفرقات من كتاب الشرب • وفي الكافي
ومن كان له نهر في أرض غيره فليس له حريم عند أبي حنيفة حتى يقيم بينة على ذلك وظلاله
مسناة النهر يمشى عليه ويلقى عليه طينه (٣) وأصل هذه المسئلة أن من حفر نهر في أرض
موات بأذن الامام في موضع لاحق لاحد فيه لا يستحق له حريماعنده وعندهما يستحق
له حريم من الجانبين وفي السراجية وقال حشام الدين العيصي أنه يستحق بالاجماع
تناورا خانية في الشرب • أحد شر بي نخيل دفع الى صاحبه معاملة كان الخارج بقدر المثل
وان شرط استفاو لا ولا أجر للعامل حنية المتقى في المزارعة • مات العامل في السنة فأنتق
رب الكرم بغير أمر القاضى لم يكن متبوعا ورجع في الثمر بقدر ما أنتق وكذا في المزارعة
ولو غاب العامل والمسئلة بمجالها لم يرجع من المحل المزبوره شجرة لرجل نبت من عروقها
في أرض جاره قالوا ان كان صاحب الأرض سقاها حتى نبتت بانبائه فهي له وان نبتت بنفسها
لا يسقي أحد فهي لصاحب الشجرة اذا صدقه صاحب الأرض أنها نبتت من عروق شجرته
وان كذبه فالقول قول صاحب الأرض لانهم متصلين بأرضه • قاضيان في باب المعاملة من
المزارعة وفي فصل نراعة الأرض بغير اذن صاحبها مثلها • (ظن) له شجرة خرج من
عروقها في أرض آخر فان كانت الاولى قائمة فهي للأول والا فلا صاحب الأرض لان العروق
من الأرض ولهذا قلنا اذا اشتراها ولم يبين موضع القطع انه لا يدخل فيه العروق (بت) هي
للاول في الحالين • قنية في المسائل المتعلقة بالاشجار من كتاب الوقف • اذا نبتت الشجرة
في ملك انسان أو غرس رجل ناله في أرضه وكبرت وأخذت من أرض جاره فانه يضمن لجاره
الموضع الذي أخذته الشجرة من أرض جاره • تناورا خانية في الفصل الثامن من كتاب

- (١) اى دفع الغاصب الأرض •
(٢) مزماءه على بيع الكلا في البيع
الفاذتقلا عن الخانية في البيع الباطل
وعن شرب جواهر الفتاوى وعن شرب
منتخب التناورا خانية •
(٣) ذكر في كشف القوامض أن
الاختلاف بين أبي حنيفة وصاحبه في
نهر كبير لا يحتاج الى الكرى في كل حين
أما الانهار الصغائر التي يحتاج الى كرىها
في كل وقت فلها حريم بالاتفاق كذا في
الزيلي •

الشرب • ان الشجرة اذا ثبتت في ملك انسان ولا يعرف لها غارس كانت ملكا لصاحب المحل خلاصة في وقف المنشول من كتاب الوقف • وسئل والدي عن الارض اذا غرقت وصارت بحرا ثم مضى الماء عنها وخربت بوجه آخر وجعلها مالا وروية ثم جاء انسان وعمرها قال فيه اختلاف المتقدمين قال بعضهم هي مملوكة للملك القديم وقال بعضهم هي لمن احياها وعند محمد لا يثبت الملك بتيمة الدهر في كتاب الغصب

• (كتاب الرهن) •

القبض شرط جوازه وقال بكر لزومه والا قول اصح ويكتفى بالتضلية في ظاهر الرواية بزازية في الرهن في أوله • والجمهور على اعتبار القبض فيه حتى لا يصح الارتفاق ولا يرتب عليه الحكم بمجرد الايجاب والقبول عصام الدين على البيضاوي في تفسير قوله تعالى وان كنتم على سفر اخرج من سورتها البقرة • وفي النبايع روى الحسن عن أبي حنيفة اذا رهن دارا والراهن والمرتهن فيها فقال سلطتها او دفعها اليك فقال المرتهن قبلت لم تكن رهنها حتى يخرج الراهن من الدار فان خرج منها بعد ذلك لا يتم الرهن حتى يقول الراهن سلطتها اليك وان رهن شيئا من دار بعينها او طائفة منها جاز بالاجماع (التفريد) ولورهن سرجا على دابة وسلم الدابة مع السرج لم يجوز تاتارخانية في الرهن في الفصل الاقول • رهن داره واعترف بالقبض الا أنه لم يوصل به القبض فاذا تصادقا على القبض والقباض يؤخذ باقراره جواهر الفتاوى في الرهن في الباب الخامس • رجل رهن شيئا وكتب كتابا ولم يذكر التليم ثم باع الراهن فأراد المرتهن أن يجده له وقفا ليس له ذلك بالاقرار الباطل لانه لما أقر أنه رهن ولم يذكر التليم الى المرتهن يكون باطلا لان القبض في باب الرهن ركن والرهن قول والقبض فعل فذكر القول لا يثبت الفعل (١) من المحل المزبور • رجل رهن دارا والراهن متصرف فيها حتى مات ثم اختلف المرتهن في وروية الراهن أنها كانت مقبوضة أم لا فان أقام المرتهن البيينة على اقرار الراهن بالرهن والتليم يحكم بصحة الرهن ودعوى فساد الرهن لا تقبل بظاهر ما كان في يد الراهن لانه لما حكم عليها باقراره بالرهن والتليم حل على أن اليد بيد العارية من رهن جواهر الفتاوى في الباب الخامس • سئل على بن أحمد عن رجل رهن عمارة حانوت قائم على أرض سلطانية وسلمه الى المرتهن وكان المرتهن يتصرف فيه ويؤجره ويأخذ الاجرة منه سني وأعوام هل يصح الرهن وهل يطيب له ما أخذ من أيجرته للمرتهن فقال لا يصح الرهن قلت وهي منصوصة في أول كتاب الرهن فانه قال لورهن البناء بدون الارض لم يجوز قال رضي الله تعالى ولم يذكر أنه هل يطيب له والجواب أنه لا يطيب له الاجر بتيمة الدهر في الرهن الاجرة (الكافي) ولورهن المحل دون الدابة ودفعها اليه كان رهنه تاما تاتارخانية في الاقول من الرهن • (خ) رهن المشاع لم يجوز من شريكه ولا من غيره احقل القسمة أولا وطرق الشروع كقران وطرقه بأن باع العدل بعض الرهن وقد كان وكيله يبيعه بمجتمعا ومتفرقا بطل الرهن في الباقي أو كان قريبا فانكسر ضمن نصفه فيصير له بطل الرهن (ص) وعن أبي يوسف ان طرق الشروع لا يفيد الرهن ولو استغن

(١) والرهن الفاسد كالتصميم في حال الحياة والمات حتى اذا تفاوضا الفاسد فله مرتهن حبس الرهن الفاسد حتى يؤدي اليه الراهن ما قبض وبعد موت الراهن المرتهن أولى بالمرهون الفاسد من سائر الغرماء من البرازية في كتاب الرهن غير

(١) وذكر القاضي استحقاق بعض الرهن
شأنه على الرهن وان مفرزا يثق الرهن
في الباقي صحيحا ويكون محبوسا بكل
الدين كذا في أرائل اقرار البرازية تظهر
من هذا ما في الفصولين من الاجمال
في مقام التفصيل
لا يصح رهن المشاع مطلقا من تنوير
الابصار يعني - وان كان قابلا للقسمة
أو لم يكن قابلا لها وسواء كان الشيوع
مقارنا أو طارئا وسواء كان شريكه
أو غيره من مخ الغفار

بعضه بدل رهن الباقي وفاقا لقران الشيوخ (١) في الحادى والثلاثين من الفصولين
ذكر في المبسوط أنه لو رهن بدينين رجل عليه ما على أحدهما قنا بينهما رهنا واحدا
جاز وله حبسه حتى يستوفى منهما حقه كذا ولو رهن كل منهما نصيبه منه بدينه متفرقين
لم يجز أخراجا كلاهما معا وعلى التعاقب لانه لم يتمكن الشيوع في حق المرتهن في الوجه
الاول لا اتحاد العقد باجتماع الكلامين في الخروج لكنه تمكن في ثاني الحال لانه لما رهن
كل نصيبه بدينه على حدة ساع له قبض نصيبه من الرهن بأداء دينه فيتمكن عنده الشيوع
فيه في حقه ويخرجه التهايط من القبض فلا يدوم حبسه وعقد الرهن لا بد فيه منه فلا يجوز
حتى لو ذلك بعده عنده بلا أحداث حبس من مال كذا هلك أمانة فلا يضمنه بل انعقد منه
أما لو أحدث منه منعاً فحينئذ يضمن ضمان الغصب لانه متعدي في حقه بمنعه عن مالكه
شمانات فضيلية في الرهن (متفك) الاجل في الرهن يفسد الرهن لان حكمه حبس
مستدام وفي الدين لا قسمة في باب ما يصح من الرهن استأجر نائمة أو مغنية ورهن منها
بالاجرة شيأ فضاء لم تضمن منية المفتى في آخر كتاب الرهن فالحاصل أن الرهن ثلاثة أنواع
رهن جائز كالرهن بالدين والاعيان المضمونة بعينها ورهن باطل كالرهن بالاعيان المضمونة
بغيرها وهو الثمن كالأخذ من البائع رهنا فله في يده هلك بغير شيء كهلاك المبيع في يد
البائع وذكر في المبسوط أن رهن المبيع اذا هلك يضمن ورهن فاسد كالرهن بالخرق فهو
مضمون كما في البيع بخلاف الرهن بالمسقة والدم تحت ارات التوازل في الرهن
(السرخسي) الرهن بالاعيان على ثلاثة أوجه أحدها أن يكون بعين هي أمانة وهو باطل
الثاني بهين مضمونة بغيرها كالبيع في يده بئانه قبل قبضه فهذا لا يجوز أيضا وهو موافق
لما ذكر في المبسوط وعليه الفتوى الثالث أن يكون بأعيان مضمونة بنفسها كالغصوب
وهو الصحيح لقطر بوعان من موجبات الاحكام في أول الرهن وفي الكافي الرهن بالدرك
باطل وتفسير الرهن بالدرك أن يبيع رجل سلعة وقبض منها وخاف المشتري الاستحقاق
فأخذ بالثمن من البائع رهنا قبل الدرك فانه باطل حتى لا يملك حبس الرهن حل الدرك
أو لم يحصل واذا هلك الرهن عنده كان أمانة حل الدرك أو لم يحصل تاناً رثانية
في الفصل الاول من الرهن المشتري اذا رهن شيئاً بالثمن (٢) فله الرهن ثم استحق المبيع
او ظهر أنه لم يكن مالا (٣) يهلك مضمونا وكذلك رجل قتل عبدا ورهن بغيره شيئاً فله الرهن
الرهن ثم ظهر أن المقتول كان حراً كان الرهن مضمونا وكذا لو استهلك شاة مذبوحة ورهن
بالضمان شيئاً ثم ظهر أنها كانت ميتة فاضحيان في أوائل كتاب الرهن (جف) رهن
قنا وغاب القن فترأته قن ثم تبين أنه حر لا يرجع المرتهن بدينه على القن فصولين في أواخر
الفصل السادس عشر ولو قال العبد ارتهن عن هذا فاني عبده فارتهن ثم تبين أنه
كان حراً لا يرجع المرتهن على القن لان الرهن لا يقتضي سلامة العوض لانه ليس بمعاوضة
فلا يجعل ضامنا وانما جعلناه ضامنا في كل عقد يقتضي السلامة شرح الجامع الصغير
لقاضيهان في باب الاستحقاق من البيع قال لا اقرضك شيئاً الا برهن فرهنه شيأ فضاء
لا بد من أن يقرضه شيأ وأقله درهم منية المفتى في الرهن ولو ارتهن على أن يقرضه ألف

(٢) بعد قبض المبيع كذا في رهن منية
المانى
(٣) كأن ظهر المبيع حراً كذا في رهن
منية المانى

الرهن فان عاد العبد من الاياق يعود رهنا ويسقط من الدين بقدر نقصان الاياق وان كان
 ذلك اول مرة فاضيقان في اواخر الفصل الاول من كتاب الرهن • (بج) ولو استعار
 شيئا لرهنه فله جازؤه ان يأمره بقضاء الدين واسترداده وكذا الورهن شيئا ثم اقترى بالرهن
 لغيره لا يصدق في حق المرتهن ويؤمر بقضاء الدين ويرده الى المقر له ولو رهن دار غيره
 فاجاز صاحبها جاز كما لو اعارها ابتداء قنية في باب رهن المستعار من الرهن • اذارهن
 الاب متاع ابنه الصغير فادرك الاب ايس لا يبرئ من دينه حتى يقضى الدين لوقوعه لازما
 من جانبه اذ تصرف الاب بمنزلة تصرف نفسه بعد البلوغ اقبامه مقامه • **أحكام**
 الصفار للامروشي في مسائل الرهن • وفي العتائية ثم اذا صبح منه الرهن عندهما لا يملك
 الصبي استرداده من المرتهن بعد بلوغه قبل ادايته لانه لازم من جهته لان وصيه قائم
 مقام نفسه فيه تصرفه كتصرفه بنفسه بعد بلوغه ثم اذا ادى الصبي دين الوصي ولو بعد
 موته واسترد منه المرتهن يرجع عنه مال اذاه في مال الوصي لانه مضطر في ادايته لما جتبه
 الى احياء ملكه فصار كغير الرهن وكذلك يرجع لو هلك قبل اقتضاكه لانه قاض له بئال
 الصبي فيرجع عليه بقدر ما صار قاضيا به دينه ومثله الاب ضمانات في ضمان الوصي
 • رهن مال ابنه الصغير وقبضه ازيد من الدين فهلك الرهن يضمن قدر الدين دون الزيادة
 ولو كان وصيا ضمن جميع القيمة حصة المقتضى في الرهن • اذا غصب الرهن غاصب يخرج
 عن ضمان المرتهن ولكن الرهن قائم حتى ان لا مرتهن ان يأخذه من الغاصب فيرده الى
 الراهن اما اذا اجره الراهن من المرتهن يخرج من الرهن فلا يعود ابدا بمجمع الفتاوى
 في تصرف الراهن والمرتهن من كتاب الرهن • (قع حم) غصبت من المرتهن الدار
 المرهونة فهو كالهلاك الا اذا كان الراهن اباح له الانتفاع فغصبت منه في حالة الانتفاع
 فله ان يطالب الراهن بالدين قنية في باب حكم الرهن عندهلاكه • (عك) له ان يطالب
 بالدين ولم يفصل • (مت شخ) غصب دارا مرهونة فأنلف جزأ منها أو كلها والمرتهن
 به • (كن مع) وهو ما دون في الانتفاع بهلك من الراهن وان لم يؤذن له في الانتفاع
 أو أخرجه الغاصب منها فهاهنا يضمن المرتهن من الحصل المزبور • (بج) رهنه
 عند آخره وما سله الى المرتهن الاقل وأخذ بغيره اذن الاقل وسله اليه لا يكون رهنا
 غيبا ينم ما حتى لو قضى الاقل دينه لا يملك كون للشأن حبه بخلاف بيع الرهن لان
 البيع يتم بالعقد دون الرهن قنية في باب تصرف الراهن والمرتهن • (الفتاوى
 العتائية) ولو استعار المرتهن الرهن لم يبطل الرهن فان هلك قبل العمل أو بعد
 الفراغ من العمل بهلك بالدين بخلاف حالة العمل ويصدق المرتهن أنه هلك وقت العمل
 الا أن ينكر الراهن الهلاك ويثبت الراهن أنه هلك قبل العمل أو بعده أولى فانما رخصة
 في الثاني من الرهن • وفي العتائية استأجر المرتهن من الارض المرهونة بطل بخلاف
 الاعارة وان استأجر فاسد أو وصل اليها ومضى زمان مقداره ما يجب شي من الاجر بطل
 وان لم يصل حتى فسخت الاجارة بقى الرهن وان أخذ المرتهن الارض مزارعة بطل
 الرهن ان البذر من المرتهن وان من الراهن لا يبطل وكذا ان أجزأه من غيره ثم رهنه

صح الرهن وبطلت الاجارة واذا باعته باذن المرتهن صح ويكون الثمن رهنا مكانه قبض
 الثمن من المشتري أو لاقبضه مقام العين والثمن وان كان ديناً لا يصح رهنه ابتداءً لكنه
 يصح رهنه بقاء (١) بزانية في السادس من الرهن • ولو باع الراهن الرهن ثم رهن عند
 آخر أو أجزأه أو وهب وسلم فأجاز المرتهن الاول الرهن الثاني أو الاجارة أو الهبة نفذ البيع
 وبطل ما سواه في آخر البيع الموقوف من يوع قاضيان • الراهن اذا باع الرهن وسلم
 فلم يرهن الخيار ان شاء ضمن الراهن وان شاء ضمن المشتري وان شاء أجاز البيع وأخذ الثمن
 وهذا اشارة الى أن البيع من الراهن موقوف من رهن خزنة الفتاوى وكذا في منية
 المفتى • ولو أجاز المرتهن الرهن من الراهن أو أجزأه أو أودعه كان للمرتهن أن يسترده والاجارة
 باطلة من رهن الخاتمة في فصل الانتفاع بالرهن • (الحكم) غاب الراهن فبرهن المرتهن أنه
 ارثته من قبل فلان وأنه غصب مني أو أعزته أو أجرته منه يدفع اليه جامع الفصولين في الفصل
 الخامس • (شرح) المرتهن يتفرد بفسخ الرهن دون الراهن حتى لو رده وقال فسخت الرهن
 ولم يرهن الراهن وهلك لا يسقط شيء من الدين قنية في باب حكم الرهن عند هلاكه • اذا
 تصرف الراهن في المهرن قبل سقوط الدين من غير رضا المرتهن تصرف فإلحقه الفسخ كالبيع
 والاجارة والكتابة والصدقة والهبة والاقرار ونحوها لا يجوز ذلك التصرف في حق المرتهن
 أصلاً ولا يطل حقه في الحبس واذا قضى الراهن الدين بطل حق الحبس ونفذ تصرفات الراهن
 وفي شرح الطحاوى وان أجاز المرتهن تصرف الراهن نفذ وبطل الرهن (٢) والدين على حاله
 الا في البيع خاصة لانه يكون الثمن رهنا مكان المبيع وكذلك لو كان التعريف في الابتداء باذن
 المرتهن نفذت تصرفاته (٣) وان تصرف تصرف فإلحقه الفسخ كالعقق نفذ وبطل الرهن
 عندنا (٤) تاناً رانية في الثامن من الرهن • ولو وقف ما اشتراه قبل قبضه أو ما رهنه بعد
 تسليمه صح ويجبره القاضى على دفع ما عليه ان كان موسراً وان معسر ابطال الوقف وباعه فيما
 عليه بخلاف عتق المهرن اعدم امكان رفعه بعد نزوله وبخلاف الوقف بعد الاجارة والتسليم
 الى المستأجر اعدم تعلق حقه بماله اسعاف في فصل ما يجوز وقفه وما لا يجوز وفي فتاوى
 قاضيان عشرة أشياء اذا ملكها انسان امس له أن يملك غيره قبل القبض ولا بعده المرتهن
 لا يملك أن يرهن والمودع لا يملك الايداع والوكيل بالبيع لا يملك أن يوكل غيره ومستأجر
 الدابة والثوب لا يؤجر غيره والمستعير لا يعير ما يختلف بالاستعمال والمزارع لا يدفع الارض
 مزارعة الى غيره والمضارب لا يضارب والمتمتع لا يملك الايضاع والمستبضع لا يملك الايداع
 ولم يذكر العاشر وفي الخلاصة والوديعة لا تودع ولا تؤجر ولا ترهن وان فعل شيئاً منها ضمن
 والمستأجر يؤجر ويعير وودع ولم يذ كر حكم الرهن وينبغي أن يرهن وفي التجريد وليس
 للمرتهن أن يتصرف بشيء في الرهن غير الامسك لا يبيع ولا يؤجر ولا يعير ولا يلبس ولا
 يستخدم فان فعل كان متعدياً ولا يطل الرهن بمجرد اتفق في كتاب الوديعة • اجر المرتهن
 الرهن من أجنبي بلا اجارة الراهن فالغلة للمرتهن ويتصدق به عند الامام ومحمد كالغاصب
 يتصدق بالغلة أو يردها على المالك وان أجزأه الراهن بطل الرهن والاجر للراهن بزانية في
 الرهن • ولو أذن له أى المرتهن الراهن أن يرهنه فرهنه من غيره وسلمه اليه يخرج من الرهن

(١) مثل عن رجل رهن عند آخر رهنا عن
 دين ثم باعه من المرتهن ثم تقاضى لا البيع
 هل يعود المبيع رهنا على حاله كما كان
 أجاب لا يعود رهنا الا بعدد جديد كذا
 في فتاوى ابن نجيم من كتاب الرهن عند
 (٢) فان أذن المرتهن أن يزرع الارض
 المهرنة فزرع أو سكت الدار المهرنة
 باذن المرتهن لا يطل الرهن وله أن يسترد
 الرهن فيه ودرهنا وما دام في يد الراهن
 لا يكون في ضمان المرتهن من رهن
 الخاتمة في فصل الانتفاع • اعاد المرتهن
 الرهن من الراهن فبات الراهن وعليه
 ديون فالمرتهن أحق بالرهن من الغرماء
 لأن للمرتهن استرداد منه في حياته
 فكذا بعد موته يسترد من تركته
 ضمانات فضيلية في الرهن عند
 (٣) وصح عتق الراهن وتديبره واستيلاده
 فان كان موسراً طواب دينه ان حالاً
 وأخذت قيمة الرهن فجاءت رهنا مكانه
 لو مؤجلاً وان كان معسراً هي العتق في
 الاقل من قيمته ومن الدين ورجع به على
 سيده والمدير وأتم الولد في كل الدين بلا
 رجوع ملتقى الاجر في باب التصرف في
 الرهن عند

الاول قاضيان في فصل فيمن يرهن مال الغير من كتاب الرهن • وان اجره بأمر الراهن بطل
 الرهن والاجر للراهن وكذلك لو رهن من غيره بأذن الراهن بطل الرهن الاول ولا يعود
 الا برهن جديد برأية في آخر الرهن • ولو رهن شاة بعشرة وقيمة عشرة وقال الراهن
 للمرتهن احلب الشاة فما حلبت فهو لك حلال فحلب وشرب فلا ضمان عليه ولا يقطع شئ
 من الدين فان لم يفتك الشاة حتى ماتت في يد المرتهن قسم الدين على قيمة اللبن الذي شرب
 وعلى قيمة الشاة فما أصاب الشاة سقط وما أصاب اللبن أخذ منه المرتهن من الراهن وكذلك ولد
 الشاة اذا أذن له الراهن في أكله وكذلك جميع النعماء الذي يحدث عن هذا القياس هداية في
 كتاب الرهن • **المحرم** • محض رهن أو كتاب ليس له أن يقرأ فيه بغير إذنه وبأذنه مادام يقرأ فهو
 عارية فاذا فرغ عا د رهننا • **منية المفق في الرهن** • رهن خاتما واذن له بالختم به أو ثوبا واذن
 له في لبسه أو دابة واذن له في ركوبه ان هلكت حال استعماله لا يقطع الدين (١) ويكون
 عارية • (جو) • **راهن اذا أباح للمرتهن** • كل منال البستان أو من ابن الشاة المرهونة اذا لم يكن
 مشروطا فلا بأس لانه حينئذ لم يضمن قرضه عليه منفعة فلا يكون ربا بخلاف ما اذا كان
 مشروطا فقد افتاوى في الثالث من الرهن • قال الشيخ الامام نضر الدين محمد بن محمود
 المرتهن اذا دفع في الارض المرهونة ان أباح الراهن الانتفاع له لا يجب شئ وان لم يكن الانتفاع
 بها يجب عليه نفقة من الارض وضمان الماء ان كان من قناة معلومة • **جواهر الفتاوى**
 في السادس من كتاب الرهن • (جو) • رجل رهن بئر أو أباح للمرتهن الانتفاع بها فعمر
 المرتهن حتى زاد الماء فانه يدفع كذلك الى الراهن عند أداء الدين لأن المرتهن اذا عمر
 المرهون بغير أمر الراهن يكون متبرعا • **نفذ الفتاوى في الثالث من الرهن** • باع المرتهن
 ما يخاف عليه الفساد من المتولد من الرهن كاللبن والقر وكذا نفق الرهن اذا كان مما يخاف
 عليه الفساد باذن القاضي ويكون ثمنه رهنا وان باعه بلا إذن القاضي ضمن برأية
 في نوع في تصرفه • **من كتاب الرهن** • وللمرتهن بيع ما يخاف عليه الفساد باذن
 الحاكم فيه • **كون ثمنه رهنا** • وعين الرهن أمانة كالودبعة فكل ما لا يضمن المودع بفعله
 لا يضمن المرتهن بفعله من آخره رهن القهيل • وفي المنية للمرتهن بيع الرهن بإجازة الحاكم
 وأخذ دينه ان كان الراهن غائبا لا يعرف موته ولا حياته برأية في السادس من الرهن
 • وفي القنينة غاب الراهن منذ سنين ولم تدر حياته ولا موته والرهن قلنسوة فأكثرها
 الأرضة ولم يضمن المرتهن حفظها فله بيعها باذن القاضي فيبيعها بجنس دينه ويأخذ
 من ثمنها دينه حالا وعند فراغ أجله • **وجلا قال الزاهد** • وهذا حسن صحيح لأن القاضي
 يبيع ما يخاف عليه الفساد من مال المفقود ثم الثمن مال الراهن لانه بدل ماله وقد جانس
 دين المرتهن وظف فيه فيكون له أن يأخذ منه حقه ضمانات فضلية في الرهن • وليس
 للعالم بيع الرهن اذا كان الراهن مفلسا عند الامام من آخره رهن البرأية • (ع) •
 وليس للمرتهن أن يسافر بالرهن وقيل له أن يسافر وهو المختار عند البعض خزانة المفتين
 في آخر الرهن • (فقط) • ليس للمرتهن أن يسافر (خ) هذا عند أبي يوسف ومحمد
 وعلى هذا الودبعة • (عده) • المرتهن لو سافر بالرهن أو انتقل عن البلد لم يضمن وكذا

(١) وما اذا ملكك قبل الاستعمال أو
 بعد الفراغ من الاستعمال تهلك بالدين
 وقد مر في التارخية في الثامن
 من الرهن •
 (٢) لانه لا يرى الخطر على الخبز برأية

السدل الذي في يده الرهن قال عماد الدين في فصوله المذكور في العدة بخالف ما ذكر في
 فتاوى القاضيين أقول يحتمل أن ما ذكر في العدة قول أبي حنيفة وما ذكره كراهة ما قلنا
 اشكال جامع الفصولين في الثالث والثلاثين في ضمان الرهن • ولورهن طيلة آباء ساوى
 مائة بثلاثين درهما ودفعه اليه ثم مات المرتهن وطالب العليسان ولم يوجد فأنه ضمان لقبة
 الطليسان وتقبض منها الورثة ثلاثين ويردون سبعين من تركته الميت محبط وضوى
 في الودعة • (يخاطب) رهن ثوبا قيمته خمسة بجمعة دنانير وقضى دينارين وقال يكون الرهن
 رهنا عابقي من الدين فهو رهن بالخسة حتى لو هلك يرجع عليه الراهن بدينارين (يخ) سأل
 من البرازنوبال بره غيرة فقال البرازنوبال أدفعه إليك الأبره فرهن عنده متاعا هلك والنوب
 قائم في يد الراهن أو المرتهن لا يضمن البرازن • (يخ) ألقى المرتهن الخاتم الرهن في كيسة
 وكان مختزفا ولم يعلم به فضاغ يضمن تمام قيمته • (فخ) قال الراهن لمرتهن أعط الرهن للدلال
 حتى يبيعه وخسذدرا هلك فأعطاه وهلك في يده لا يضمن المرتهن قنينة في باب حكم الرهن
 عند هلاكه • وذكر في الزيادات ولورهن جارية قنينة في باب حكم الرهن
 المرتهن بخمس مائة ثم هلكت الجارية هلكت مضمونة على المرتهن والراهن يستردان مائة
 المؤداة التكرار الاستيفاء والمقوض في يد المرتهن بعد الهبة والبراء أمانة حتى لو برئ الراهن
 بالهبة أو البراء ثم هلك الرهن في يد المرتهن من غير أن يمنعه من الراهن هلك أمانة استحصانا
 عمادية قبيل الفصل الثلاثين • والمقبوض في يد المرتهن بعد الحوالة مضمون حتى لو أسال
 الراهن المرتهن بالمال ثم هلك الرهن بعد ذلك يهلك مضمونا قبلا واستحصانا عمادية
 من المحل المزبوره ولو أراد الراهن بعد الحوالة أن يأخذ الرهن من المرتهن هل له ذلك قالوا
 ذكر هذه المسئلة في الزيادات في موضعين فقال في أحدهما له ذلك وفي الآخر قال ليس له ذلك
 وكذلك كرفي الهيطة عمادية من المحل المزبوره قال الراهن أحال المرتهن على غريم له بما عليه
 ولم يستوف المرتهن بعد هل للراهن أن يسترد الرهن أم لا أجاب لا يسترد ما لم يوف الدين كله
 لأن ما ثبت عليه عين ما كان ثابتا على المحل انتقل من تلك الذمة الى هذه وليس بدين مبتدأ
 قاعدية في الرهن ملصقا وفي السراجية رجل عنده رهن بمال فأحال الغريم بالمال على رجل
 فلم يرتهن منع الرهن حتى يقبض في أصح الروايتين والمرتهن لو أحال غريم بماله على الراهن
 لم يكن له المنع في السادس من رهن التاتارخانية وكذا في حوالة المنية بعلامة (س) وفي
 الولوالية قبض المرتهن دينه ثم هلك الرهن عنده قبل فسخ القبض رد على راهنه ما قبضه منه
 من الدين لأن الدين هلك بما فيه لأنه قبل الفسخ باق على الرهنية ضمانات فضيلية في ضمان الرهن
 • ولو أن رجلا رهن عند إنسان شيئا فطلق المرتهن الراهن في مصر آخر فطالبه بقضاء الدين فإن
 كان الرهن شيئا له جل (١) ومونة يجبر الراهن على قضاء الدين (٢) ولا يؤمر المرتهن بالاحضار
 فإن قال الراهن إن الرهن قد هلك يحلف المرتهن بأفقه ما هلك الرهن فإن حلف يجبر الراهن
 على قضاء الدين وإن نكل لا يجبر وإن كان الرهن شيئا ليس له جل ومونة فطلق المرتهن الراهن في
 مصر آخر وطالبه بقضاء الدين في التماس يجبر الراهن على قضاء الدين وفي الاستحصان
 لا يجبر ويؤمر المرتهن بالاحضار قاضيان في فصل احضار الرهن • وإن كان في مصرهما

(١) الجل بالفسخ صدر رجل الشيء ومنه
 ماله جل ومونة يعنون ماله ثقل يحتاج في
 حله الى ظهر أو أجرة حال كذا في المغرب
 كذا في ودعة غاية البيان ع
 (٢) بعد ما حلف المرتهن أنه ما توى
 الرهن ولا يجبر على احضار الرهن كذا في
 منية المفتي ع

(١) وتفسير الخبر أن يحبس العدل
أيما كذا في رهن البرازية
(٢) فإن وكل المرتين أو العدل أو غيرهما
بيده عند حلول الاجل صح لو أنه لا ذلك
عند التسليم والافلا ولو وكل بيده
صغير لا يعقل فباعه بعد بلوغه لم يصح فإن
شرطت الوكالة في عقد الرهن لم ينزل
بعزله وبوت الرهن والمرتين ويجبر على
البيع عند الامتناع وكذا لو شرطت بعد
عقد الرهن في الاصح تنوير الابصار في باب
الرهن يوضع عند عدل • واسباب التسليم
على البيع على وجهين أما أن كان
مشروطا في أصل العقد ففي هذا لا يملك
الراهن عزله وكذا المرتين ولا ينزل إذا
مات أحدهما وإذا أبا العدل البيع
يجبر على البيع وإذا مات العدل بطل
التسليم وأما أن كان التسليم على البيع
بعد عقد الرهن فللراهن عزله وينزل بوث
الراهن وإذا امتنع العدل عن البيع
لا يجبر عليه وفي القدرى عن أبي يوسف
أنه بمنزلة التسليم المشروط في العقد خزانة
الفتاوى في نفقة الرهن • رجل رهن شيئا
وضعه على يدي عدل وسلط العدل على
البيع ثم غاب الراهن فالعدل يجبر على
البيع وقيل هذا إذا كان البيع مشروطا
في العقد وفيه لا يجبر على كل حال وهو
الصحيح فاضحان في فصل في العدل من باب
الرهن وفي فتاوى ظهير الدين العدل يجبر
على بيع الرهن لقضاء الدين فإن أبي بيده
القاضي عند علمائنا الثلاثة عمادية في
احكام الوكلاء

في القياس لا يجبر المرتين على احضار الرهن وفي الاستحسان يجبر لان جميع المصرك كان
واحد وان شاء القاضي حلفه ولا يكلفه احضار الرهن ولم يفصل في الكتاب في هذا الفصل بين
ماله حل ومؤنة وبين ما لا حل له والظاهر أنه لا يجبر على الاحضار في غير مصرهما من المحل
المزبور • اذ ارهن عند انسان ثوبا فقال للمرتين ان لم أعطك مالك الى كذا وكذا فهو بيع لك
بمالك على • قال محمد لا يجوز ذلك فاضحان فيما يجوز رهنه وما لا يجوز من كتاب الرهن •
قال شيخ الاسلام العدل يخالف الوكيل بالبيع المفرد من أربعة أوجه أحدها أن العدل يبيع
الولد ويجبر على البيع (١) اذا امتنع اما على الوفاق أو على الخلاف ولا ينزل بوث الراهن
على الوفاق أو على الخلاف وهذه الاحكام غير ثابتة في حق الوكيل بالبيع المفرد وفيما
عدها سيبان تانارخانية في الثاني من الرهن • وزاد على هذا الامام القرطبي مسائل منها
أن العدل يبيع الارش وما يؤخذ بالاتلاف والمفرد لا يبيع ومنها أن العدل اذا باع بخلاف
جنس الدين كان له أن يصرفه الى جنس الدين والمفرد اذا باع بأى غن كان لا يجوز أن
يصرفه ومنها عبده ورهن اذا قتله عبده فدفق فالعدل يبيعه بخلاف المفرد (٢) نهاية في
باب الرهن يوضع عند عدل • العدل المسلط على البيع ان باع بعض الرهن بطل الرهن في
الباقى منية المفق في الرهن • (الذخيرة) بشرع أبي يوسف رهن من آخر عبدا ووضعاه
على يدي عدل وغاب الراهن فقال المرتين أمرتك ببيعه وقال العدل لم يامرني بيده قال
لا أقبل بينة المرتين عليه تانارخانية في الثاني من الرهن • وسئل عن باع وقفا فباعه
المشتري من آخر عابا تاوسلم وغاب هل للبائع الاول أن يخصم المشتري الثاني ليا أخذه
منه قال نعم وان كان حق الجديس للمرتين لا يمكن يد المشتري غير محقة والبائع الاول
مالك له وله طلب ملكه من أخذه بغير حق ثم للمرتين أن يأخذوه منه ويجبسه متى حضر جامع
الفصولين في الفصل الثامن عشر في أوائله • واذا ضمن العدل قيمة الرهن بالتعدي فيه أما
بالتلفه أو بدفعه الى أحدهما • وأتلفه المدفوع اليه لا يدر العدل أن يجعل القيمة رهنا
في يده لان القيمة واجبة عليه فلو جعلها رهنا في يده يصير قاضيا ومقضيا وبينهما تناف وان
يأخذونها منه ويجعلانها رهنا عنده أو عند غيره أو يرفع أحدهما الامر الى القاضي
ليفعل ذلك فاذا جعلت القيمة رهنا عنده برأيه ما أوبرأى القاضي عند العدل الاول أو
عند غيره ثم قضى الراهن الدين فان كان العدل ضمن القيمة بالدفع الى الراهن فالقيمة سالمة
للعدل يأخذها من هي عنده وان كانت عند غيره أو عند لوصول المارهون الى الراهن
بالسليم الاول اليه ووصول الدين الى المرتين يدفع الراهن اليه ولا يلزم منه اجتماع
البديل والمبدل منه في ملك واحد ولو أخذ الراهن لاجتماع في ملك واحد وان كان العدل
ضمن الرهن بالدفع الى المرتين فالراهن يأخذ القيمة من العدل ان كانت عنده أو من غيره
ان كانت عند غيره لان العين لو كانت قائمة أخذها من هي في يده اذا أدى الدين فكذلك
يأخذها مقام مقامها ولا جمع فيه بين البديل والمبدل منه في ملك واحد ثم هل للعدل أن
يرجع على المرتين بذلك بنظران كان دفعه اليه على وجه العارية أو على وجه
الوديعة وهل في يد المرتين لا يرجع وان استهلكها المرتين يرجع عليه لان العدل بأداء الضمان

ملك العين المرهونة وتبين أنه أعار أو أودع ملك نفسه فلا يضمن المستعير ولا المودع إلا بالتعدي وكذا إذا دفعه إليه بحقه بأن قال له خذ بحقك أو أجبته بديتك لأنه دفع إليه على وجه الضمان فبأي في باب الرهن يوضع على يد عدل • أن دفع العدل الرهن إلى أجنبي ودبعة من غير ضرورة فهو ضامن وكذلك الجواب في حق المرتهن تاتارخانية في الفصل الثاني من الرهن • وإذا دفع إليه ثوباً يساوي عشرة دراهم وذلكه أن يرهنه بعشرة ففعل وقبض العشرة فإن كان قال الذي أعطى المال أن فلاناً أرملي اليك بهذا الرهن لتقرضه عشرة وترهن بهذا الثوب منه بدرهم فله درهم وللأمر والوكيل فيها أمين لأنه رسول فانه قد العقد للمرتهن مع الأمر حتى لا يصحكون للرسول أن يسترد هذا الرهن ولا يكون هو مطالباً بالعشرة وإن كان قال للمقرض أقرضني عشرة دراهم وارهن هذا الثوب مني فالعشرة للوكيل وله أن يمنعه من الأمر وان هلك هلك من ماله وليس هذا منه بخلاف الأمر مجمع الفتاوى في الوكالة • لو قال الوكيل أمرتني أن أرهن ثوبك بخمسة عشر وقال رب الثوب أمرتك بعشرة فالقول لرب الثوب مع يمينه خزانة الأكل في الوكالة • وبصدق المرتهن في دعوى الهلاك ولا يصدق في دعوى الرد تاتارخانية في أو آخر كتاب الرهن • سئل عن المرتهن إذا دعي رد العين المرهونة وكذبه الراهن هل القول قوله أجب لا يكون القول قول المرتهن في ردها مع يمينه لأن هذا شأن الأمانات لا المضمونات بل القول للراهن مع يمينه في عدم رده عليه فأرى الهداية قبيل مسائل الديات • (طاح صهي) فاسد الرهن كعصيه في الأحكام كلها في الثلاثين من جامع الفصولين • (م) اختلافاً فقال الراهن هلك في يدك وقال المرتهن لا بل في يدك بعد أن قبضته بحكم الرهن فالقول للراهن والبينة بينته وإن قال المرتهن هلك في يدك قبل أن قبضه بحكم الرهن فالقول للمرتهن والبينة بينة الراهن (١) فقد الفتاوى في الباب السادس من الرهن • والرهن الفاسد كالصحيح في حال الحياة والممات حتى إذا تقابضا وتناقضا الرهن الفاسد فله المرتهن حبس الرهن حتى يؤدي الراهن إليه ما قبضه وبمده موت الراهن يصحكون المرتهن أولى بالرهن الفاسد من سائر القرمات كما في الرهن الصحيح ضمانات فضيلية في الرهن من النوع الثالث • وفي الكافي ولو كان الرهن الفاسد بين سابق على الرهن ثم أراد الراهن أن يسترده ذلك بخلاف الصحيح ولو كان باطلاً بان استقرض ألفاً ورهن به أم ولد أو مدبره له أن يسترد قبل قضاء الدين وقدم المشتري أو المرتهن أو المستأجر على القرمات في الفاسد من هذه العقود كما في جازها تاتارخانية في الفصل التاسع من البيع

• (كتاب الوصايا) •

الوصاية حال حياته وكالة والوكالة بعد موته وصاية لأن المنظور المعاني برزية في نوع فيها يصحكون نوكلهم من الفصل الأول من كتاب الوكالة • ولا تجوز وصية الصبي إذا لم يكن مراهما وكذا لو كان مراهما عندنا قاضيان في فصل من تجوز وصيته من كتاب الوصايا قال تعهد أبنائي الصغار بموت أو تم بامرهم أو ما يجري مجرى هذا اللفظ يكون وصياً وكذا غم فرزندان من بخور واستاد كى يكن (٢) برزية في الخامس من الوصايا • وفي

(١) إذا اختلف الراهن والمرتهن في قيمة الرهن بعد هلاك الرهن فالقول للمرتهن والبينة للراهن قال المرتهن أخذت المال ورددت الرهن وأنكر الراهن الرد وأقاما البينة فالبينة للراهن قال الراهن رهنك هذه العين وقبضتها مني والعين فائمة في يد المرتهن وهو ينكر أو قال بل رهنك عينا أخرى فالقول والبينة للمرتهن ولا تقبل بينة الراهن وإن كانت العين هالكة فالبينة للراهن إذا كانت قيمة ما يدعيه الراهن وجيز

(ق) اختلفا في الرهن فقال الراهن الرهن غير هذا وقال المرتهن هو هذا الذي رهنه عندي فالقول للمرتهن

(ترجمة)

(٢) غم أولادي عليك أو كن أهم استأذا

هـ

الولاية قال لا تبرع داري وعبدى لا يكون وصيا بخلاف ما لو قال اقض ديوني بعد موتي
 أو اشتركتني أو نفذ وصاياي حيث يكون وصيا لأنه لم يكن في الأول حق الميت وإنما الثاني
 ففيه حق للميت فيكون فيه نقل الولاية بخلاف الأول من أوائل أدب الأوصياء * وفي
 المنة مريض قال لا تبرع ديوني أو اشتركتني أو نفذ وصاياي صار وصيا عاتما وفي المنهاج
 للعلامة شرف الدين الأنصاري العقيلي البخاري أوصى إليه في شيء خاص كان وصيا في
 كل ماله عند الامام وقال لا كان وصيا فيما أوصى به خاصة وفي الفتاوى السراجية الوصي
 في نوع يعني من الميت يكون وصيا في الأنواع كلها بخلاف وصي القاضى أدب الأوصياء *
 في فصل الإيصاء * مريض قال لغيره اقض ديوني بصير وصيا في قول أبي حنيفة في الكل
 لأن الإيصاء من الميت لا يقبل التخصيص وعلى هذا إذا أوصى بنصيب بعض ولده إلى رجل
 وبنصيب من بقي إلى آخر فها يشتركان في ذلك كله وكذا لو أوصى إلى رجل بدين وإلى آخر
 بأن يعق عبده فهما وصيان في كل شيء هذا قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف كل واحد منهما
 وصي فيما سمى له لا يدخل الاخر معه وكذا لو أوصى بغيره في بلد إلى رجل وبغيره في بلد
 آخر إلى رجل فهو مثل ذلك كذا ذكره الكرخي رحمه الله (١) وذكر أيضا إذا أهام على ابنته
 وصيا وآخر على ابنه أو جعل أحدهما وصيا على ماله الحاضر والاخر على ماله الغائب فإن كان
 شرط أن لا يكون كل واحد منهما وصيا فيما أوصى إلى الاخر كان الامر على ما شرط
 بلا خلاف وإن لم يشترط فالسؤال على الاختلاف والفتوى على قول أبي حنيفة رحمه الله
 الظهيرية في الفصل السابع في الإيصاء * وفي فتاوى الفضلي والظاهرية أوصى بنصيب
 بعض ولده إلى أحد وبنصيب البقية إلى آخر فها وصيان في كل ذلك وكذا لو أوصى إلى
 أحدهما بالدين وإلى آخر بعق عبده أو بأمر أهله أو أوصى إلى أحدهما بغيره في بلد وإلى
 آخر بغيره في بلد آخر ومثله في الظهيرية وقال فيها وعند أبي يوسف ينفر كل منهما فيما عينه
 الوصي أدب الأوصياء في فصل التعدد * وصى الوصي وصى في التركيب (٢) وكذا إن
 أوصى إليه في أحدهما خلافا لهما ملق الأجير في باب الوصي * وفي الإيصاء إلى رجلين
 يجب أن يعلم بأن أحد الوصيين ينفر بيبعض التصرفات بالاجماع وذلك تجهيز الميت وتكفينه
 مما يحتاج إليه في ذلك ويشترى ما لا بد للصغار منه من الطعام والكسوة ورد الودائع والمغصوب
 والمشتري شراء فاسدا وقضاء دين الميت والخراج إذا كانت التركة من جنس الدين وتنفيذ
 الوصية إذا كانت الوصية بشيء بعينه خارج من الثلث والخصومة وجمع الأموال الضائعة
 وبيع ما يتسارع إليه الفساد واعتاق عبد بعينه وفيما عدا هذه الأشياء لا ينفر أحدهما
 بالتصرف عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله خلافا لأبي يوسف محيط برهاني في الفصل
 الحادى والثلاثين من الوصايا * ولو قال أوصيت إليه فان لم يقبل ففلان آخر جازو يكون
 الثاني وصيا بعد قبول الأول وكذلك لو قال فلان وصى فان قدم فلان الغائب فالوصي
 القادم قال أبو يوسف هو كما قال الامام الوصي * والأول قدم الغائب أولا ولا يكون
 الثاني وصيا ما لم ينصبه الحاكم وقال الامام الفضلي إذا قدم الغائب يكون وصيا ويخرج
 بقدمه الأول وقالوا وعليه الفتوى في أوائل أدب الأوصياء * وصية الحر المأقل رجلا

(١) وفي جامع الفتى للامام الاجل جمال
 الاسلام أبو نصر أحمد بن محمد بن عمر العتابي
 البخاري ولو أوصى إلى رجل في دين وإلى
 آخر في عين أو إلى أحدهما في نوع وإلى
 آخر في نوع آخر صار كل واحد وصيا عاتما
 (٢) أي ترك الوصي وتركه الأول

كان أو امرأة جائزة ووصية الذي مما يقترب به المساون وأهل الذمة نحو العتق والصدقات
 في قولهم جائزة وإن أوصى الذي مما يقترب به أهل الذمة دون أهل الإسلام نحو الوصية بيننا
 البيعة والكنيسة والسراج فيها جائزة في قول أبي حنيفة ولا تجوز في قول صاحبيه فاضحان
 فيمن تجوز وصيته من الوصايا • ولو أوصى الذي بأكثر من الثلث وأبعض ورثته لم يصح
 كالمسلم ولو أوصى بخلاف ملته صح ولو أوصى لحربي غير مستأمن لا تصح تاتارخانية
 في الختام والثلاثين من الوصايا • يجوز للمسلم أن يوصى لفقراء النصارى لأن الوصية
 لفقراءهم ليست بعتبة بخلاف بناء البيعة فإن ذلك عتبة ومن أعان على بنائها يكون آمنا
 فاضحان فيمن تجوز وصيته من كتاب الوصايا • ولو أوصى مسلم إلى ذي أو مستأمن لم يصح
 وكذا وصية الذي إلى مستأمن أو حربي ولو أوصى ذي أو مستأمن إلى مسلم صح وكذا
 وصية ذي إلى ذي من وصايا خزانة الكل في أوائله • ولا تجوز وصية المسلم لمرتد أو المرتدة
 ولا وصية المسلم بخمر فاضحان فيمن تجوز وصيته وفيمن لا تجوز من الوصايا • وفي الخاتمة
 ولو أوصى مسلم إلى حربي ثم أسلم الحربي كان وصيا على حاله وكذا لو أوصى إلى مرتد فأسلم
 (م) وإذا أوصى الرجل إلى امرأة أو إلى الأعمى فهو جائز لأن كل واحد منهما يصلح وكيل
 وواياؤك هذا الوصى إلى محدود في قذف ولو أوصى إلى فاسق يخاف على ماله فالوصية
 باطلة وإن كان الفاسق يصلح أن يكون وكيلًا ولأنه يخاف منه على المال وهذا عذر مطلق
 وللقاضي إخراجها عن الوصاية ولو أوصى إلى صبي فالقاضي يخرجها عن الوصاية ويجعل
 مكانه وصيًا آخر هكذا ذكر الخصاص في الكتاب فهل ينفذ تصرفه قبل أن يخرجها القاضي من
 الوصاية كما ينفذ تصرف الذي وتصرف العبد فقد اختلف المشايخ فيه منهم من قال ينفذ
 ومنهم من قال لا ينفذ وهو الصحيح قال ولولم يخرج الذي والعبد والصبي القاضي من الوصاية
 حتى أسلم الذي وعتق العبد وكبر الصبي العبد والذي بقيا وصيين لا يخرجهما القاضي وأما
 حق الصبي اختلفوا فيه قال أبو حنيفة لا يكون وصيًا وقال أبو يوسف يكون وصيًا
 وقول محمد كقول أبي يوسف فقد ذكر ابن جماعة عن محمد بن أبي يوسف أنه قال يجعل
 القاضي له وصيًا يجوز أمره فإذا بلغ جعله وصيًا وأخرج الأول أن شاء ولا يكون خارجًا إلا
 بإخراج القاضي سوى بين العبد والذي والصبي وأبو حنيفة فرق والفرق أن الصبي ليس من
 أهل الولاية ومن أهل قول يلزم من أهل قول يلزم من أهل قول يلزم من أهل قول يلزم من أهل قول
 قول يلزم لكن في حق العبد امتنع لما منع وهو حق المولى فإن زال حق المولى كان وصيًا قال
 الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلواني هذه المسئلة بهذا الاختلاف لا توجد في المبسوط وإنما هي
 مستفادة من جهة الخصاص وذكر في كتاب الوكالة من وكل صبيًا بحال لا يعقل ثم صار بحال
 يعقل البيع والشراء قال فإنه يصير وكيلًا واختلف المشايخ منهم من جعل ذلك قول أبي يوسف
 على الاختلاف ومنهم من جعله على الاتفاق فلو كان هكذا كان لابي حنيفة في هذا الفصل
 روايتان من وصايا التاتارخانية في الفصل الحادي والثلاثين في نوع آخر في بيان من يجوز
 الإيصاء إليه • ولو أوصى إلى عبد غيره لم يجوز وإن أجاز مولاة ولو أوصى إلى عبده وفي الورثة
 كبير لم يصح وإن كانوا صغارًا جازت عند أبي حنيفة خلافا لهما ولو أوصى إلى مكاتبه أو مكاتب

عبد له جازفان يجوز فالقول فيه **كك** القول في العبد من وصايا خزانة الاكل في اوائلهما
 في الهداية ومختارات النوازل ولو اوصى الى عبد نفسه فان كانت الورثة كلهم صغار اجاز
 عند الامام استحسانا وتالا لا يجوز كما اذا كان في الورثة كبير وبه يفتى ومثله في الخلاصة أدب
 الاوصياء في الابصار من الوصايا واجمعوا على أنه لو اوصى الى مكاتبه أو مكاتب غيره يجوز
 وفي شرح الطحاوي سواء كانت الورثة كبارا أو صغارا فان أدى وعشق مضى الامر وان عجز
 صار **ككم** حكمكم العبد وان اوصى الى المستعبي جاز عندهما لان المستعبي بمنزلة الحر
 عندهما ويجوز عند أبي - بن مزة لانه بمنزلة المكاتب فيكون حكمه حكم المكاتب فيجوز
 تاتار خانية من الوصايا في نوع في الوصي الى غيره من الثلاثين • اوصى لمكاتبه أو أم
 ولده أو مدبره جاز استحسانا برأيه في الابصار والعزل من الوصايا **كك** في الخاتمة
 في فصل من يجوز وصيته ومن لا يجوز • ولو اوصى لأم ولده ما قامت على اولادها
 فتزوجت بطلت ولا تعود بالطلاق وكذلك لو خرجت من بدهم وجاءها ما يعرف أنها
 تركتهم ولو قال ان لم تتزوج أبدا يوقف الثلث فان ماتت ولم تتزوج فهو لورثتها ولو قال على
 أن لا تتزوج استجفت وان خالفت عتابة في الثالث من الوصايا • ولو اوصى لعبد
 القن أو لامته القننة ثم مات جازت الوصية في قولهم الا عند أبي حنيفة رحمه الله في الوصية
 للقن يعتق ثلثه بجهانا ويجب عليه ثلثا قيمته وله ثلث ماله من مائر التركة فيتقاصان ويتراذان
 الفضل وعندهما يعتق العبد كله تنصرف الوصية أولا الى العتق فان فضل من
 الثلث شيء **كك** كان الفضل للعبد فاضيجان في فصل من يجوز وصيته ومن لا يجوز من
 الوصايا • وفي مجموع النوازل الوصية للعبد بدين من اعيان ماله لا تصح ولو بث ماله تصح
 مطلقا وتكون وصية بالعتق ان خرج من الثلث عتق كله بلا عتابة وان خرج بعضه عتق وسعي
 في بقية قيمته اوصى لعبد بشيء من الدراهم المرسله أو الدنانير المرسله قال الامام الف - في
 رحمه الله الاصح أنه لا يصح **كك** الوصية بالعين برأيه من الوصايا في نوع في الفاظها
 • ولو اوصى لعبد برقبته فهو مدبر لا يستطاع بيعه ولو قال اوصيت لعبدى هذا بث مالى
 كان مدبرا ولو قال لعبد ان مت وأنت في ملكي فانت حر له أن يبيعه لانه لما مات لم يبق في
 ملكه فلا يعتق ولو قال ان مت من مرضى هذا فغلامه حر فقتل المولى لا يعتق الغلام وهو
 للوارث لانه ما مات بل قتل لان ما يكون من مرض يسمى موتا عادة من وصايا الولوالجية
 قبيل الفصل الخامس • ولو اوصى لمواليه وليس له الا المولى الاعلى فالوصية جائزة
 ويدخل فيها المعتق في حال الصحة والمرض ولا يدخل مدبره وأمهات أولاده عتابة شرح
 الهداية في باب الوصية للاقارب وغيرهم من الوصايا • ولو اوصى لعبد وارثه لا يصح سواء
 كان على العبد دين أو لم يكن أما اذا لم يكن عليه دين فظاهر لان الوصية تقع لمولاه لان
 الملك يقع له فكانت الوصية لوارثه وان كان عليه دين فالوصية تقع لمولاه من وجه لانه اذا
 سقط عنه الدين يصير الموصى به للوارث وقت الوصية فكانت وصيته للوارث من وجه
 فلا تصح الا اذا عتق قبل موت الموصى فتصح الوصية لان الوصية ايجاب الملاء عند موت
 الموصى وهو كان عند موته معتقا **كك** اذا اوصى لعبد نفسه فأعتقه قبل موته صح

وصيته فان مات وهو عبد بطلت لانه وصيته مولاه ومولاه وارثه ولو اوصى لمكاتب وارثه
لا يصح لانه منفعة الوصية فحصل في الحال والمآل ففي الحال اذا بدل الكتابة وفي المآل
بالعجز ولو اوصى لمكاتب نفسه جاز لانه انما ان يعتق اذا بدل الكتابة فيصير اجنبيا فتجوز له
الوصية وانما ان يعجز فيه فيرد الى الرق فيصير مبرا مما يلحق وراثته لالبعضهم دون بعض ولا يكون
هذه الوصية ابشار بعض الورثة على البعض فتجوز كما لو اوصى بثلاث ماله لجمع وراثته صح
بدائع في فصل شرائط الركن في الوصايا ولا تجوز الوصية لوارثه أي وارث يرث من الموصي
عند الموت والمعتبر كونه وارثا أو غير وارث وقت الموت لا وقت الوصية ولا تجوز للنسائل
عامدا كان أو خاطئا بعد أن يكون مباشرا جامع المضمورات في الوصايا ولو اوصى وهو مريض
أو صحيح لابنه النصراني صح لانه ليس بوارث فاذا أسلم الابن قبل موته بطلت وصيته من وصايا
البدائع • ولو اوصى لامرأته بثلاث ماله ثم أبانها بثلاث أو بواحدة ثم انقضت عقدها ثم مات
الموصي صح الوصية في فصل فمن تجوز وصيته من وصايا النكاحية • ولو اوصى
لاجنبية ثم تزوجها مات لم تجز انفاذها عند موته وهي ترثه حينئذ جامع القصولين في
كتاب الاقرار في أحكام المرضى • (فقه حم) ابن وأتم مرضا وللام عليه دين فان الابن
ثم أبرأته عن الدين بعد موته يصح من الثلث لانه وصية للاجنبي لانه لما مات خرج عن كونه
وارثا فثبت في تصرفات المريض من كتاب الوصايا • ولو اوصى لاخته الثلاثة المتفرقين
وله ابن جازت الوصية لهم بالسوية أثلاثا لانهم لا يرثون مع الابن وان كانت له بنت جازت
الوصية للاخ لاب والاخت لأم وتبطل للاخ لاب وأتم لانه يرث مع الابنة وان لم يكن له ابن
ولابنت كانت الوصية كلها للاخ لاب لانه لا يرثه وتبطل الوصية للاخ لاب وأتم والاخ لأم
لانهم ما يرثانه فاضحى في فصل من تجوز وصيته ومن لا تجوز من كتاب الوصايا •
ولو اوصى لوارثه وللأجنبي صح في حصة الاجنبي وترتفع في حصة الوارث على ايجازة
الورثة أن أجازوا وأجاز وان لم يجزوا وبطل ولا تعتبر ايجازتهم في حياة الموصي حتى كان لهم
الرجوع بعد ذلك من المحل المزبور • ولو اوصى لقائه أن أجازت الورثة جازت والا فلا
في قول أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف وزفر لا تجوز وان أجازت الورثة ولو كان
القاتل صديقا أو مجنونا جازت له الوصية وان لم تجز الورثة ولو اوصى لقائه وليس له وارث
سوى القاتل جازت الوصية في قول أبي حنيفة ومحمد ولا تجوز في قول أبي يوسف رحمه الله
ولو اوصى لمكاتب قاتله أو لمدير قاتله أو لأم ولد قاتله لا تجوز الا بايجازة الورثة من المحل
المزبور • رجل مات ولم يدع وارثا غير امرأته وأوصى لرجل بجميع المال فان أجازت
كان له جميع المال وان لم تجز كان له سدس جميع المال والباقي للموصي لانه لان
الوصية منفعة من الثلث بدون ايجازتها بنى ثلثان وحق المرأة من ذلك نصف الثلث وهو ربع
الباقي وهو سدس الكل وكذلك لو مات ولم يبق الا زوجها ولم يجز الزوج فلزوج الثلث
والثلثان للموصي له من وصايا الوالدية في الفصل الاول وكذلك في الفصل الثالث
من الوصايا ونظام تفصيله فيه • اذا مات المرأة وترك زوجها وأوصت بنصف مالها
لاجنبية كان للاجنبي نصف مالها وللزوج ثلث المال وسدس المال لبيت المال (١) لان

(١) وكان والذي يقول هذا اذا لم يجز
فان أجازة للاجنبي النصف أولا والرابع
للزوج والرابع الباقي لبيت المال كذا في
الطهسية في آخر الفصل الثاني من
الوصايا

الأجنبي يأخذ ثلث المال أولاً بلا منازعة يبقى ثلثا المال يأخذ الزوج نصف ما بقي وهو الثلث
يبقى ثلث المال يأخذ الأجنبي تمام وصيته وهو السدس يبقى السدس فيكون بيت
المال ولو أومت المرأة بنصف ما لها زوجها ولم توص بوصية أخرى كان جميع ما لها للزوج
النصف بحكم الميراث والنصف بحكم الوصية فاضحيان في فصل فمن تجاوز وصيته من كتاب
الوصايا • وفي الكافي إذا مات وترك ابنين وأوصى لرجل بنصف المال فإن أجاز لابن
فالمال بينهم أرباعاً للموصى له ربعان وهو النصف وللابنين ربعان لكل واحد ربع فإن
لم يجز الابن فالمال بينهم للموصى له ثلث المال والثلثان لابن لكل واحد ثلث المال
ولو أجاز أحدهما ولم يجز الآخر جعل في حق الذي أجاز كأنهما أجازا جميعاً فيعطى
هو ربع المال وفي حق الذي لم يجز يجعل كأنهما لم يجزا جميعاً فيعطى هو ثلث المال والباقي
يكون للموصى له فيجعل المال على اثني عشر لاختصاصنا إلى الثلث والربع فالربع
لذي أجاز وهو ثلاثة أسهم والثلث للذي لم يجز وهو أربعة أسهم وبقي خمسة أسهم وذلك
للموصى له تارة ثانية في الثالث عشر من كتاب الوصايا • ولو أوصى للجنين صح
منه المفتي في أوائل الوصايا • قال الزبلي وكذا إذا أوصى للجنين يدخل في ملكه من
غير قبول استحصاناً له من بلى عليه حتى يقبل عنه انتهى أشباه في القول في الملك من القرن
الثالث • لا يدخل في ملك إنسان شيء بغير اختياره إلا الإرث اتفاقاً وكذا الوصية
في • • • • • وهي أن يموت الموصى له بعد موت الموصى من الميراث المزبور • ولو أوصى لرجلين
بثلث ماله ثم مات أحدهما قبل موت الموصى فنصف الوصية للحي منهم ما يعود والنصف
إلى ورثة الموصى في فصل من تجاوز وصيته من وصايا الخاتمة • ولو أوصى لرجلين بشيء
من ماله بأن أوصى لهما بثلث ماله أو ما أشبه ذلك ثم مات أحدهما بعد موت الموصى قبل
قبول الوصية فالقياس أن تبطل الوصية في نصيب الميت وبصير نصيب الميت لورثة الموصى
(١) وفي الاستحسان لا تبطل الوصية وبصير نصف الثلث الذي هو حصة الميت وورثا بين
ورثته وبطل حق الموصى تارة ثانية في الأول من الوصايا • رجل أوصى بثلث ماله
لجيرانه قال بعضهم إن كانوا يحصون يقسم على أغنيائهم وقترائهم وكذا لو قال لأهل
مسجد كذا ولو أوصى بأن يخرج من ثلث ماله لجوارى مكة قال الشيخ الإمام أبو نصر الوصية
جائزة فإن كانوا يحصون يصرف إلى أهل الحاجة منهم وإذا كانوا يحصون قسمت على رؤسهم
وحذا الاحصاء عن أبي يوسف إن كانوا لا يحصون إلا بكتاب وحساب فهم لا يحصون وقال
بشر ليس لهذا وقت وقيل إن كان لا يحصيهم المحصى حتى يولد فيهم مولود أو يموت فيهم أحد
فانهم لا يحصون وقال محمد إذا كانوا أكثر من مائة فهم لا يحصون وقال بعضهم هو مفقوض
إلى رأي القاضي وعليه الفتوى والإيسر ما قال محمد (٢) فاضحيان في فصل في مسائل
مختلفة من الوصايا • وإذا أوصى لبقى فسلان وهو أوقيل لا يحصون فهم باطله
وان لا يتأهم أو عيائهم أو زمناهم أو أراملهم فلفظي والفقيهون هم والذكر والآن أن كانوا
يحصون وللفقهاء منهم خاصة إن كانوا لا يحصون ملحق بالإمير في باب الوصية للأقارب من
الوصايا • أوصى إبنى فلان يدخل فيه الذكور دون الإناث في الأصح وولد الابنة لا يدخل

(١) وإن قبل الموصى له الوصية بعد موت
الموصى ثم ردها على الورثة فالقياس
أن لا يجوز الرذول وردها على بعضهم فهي
بينهم كما هم على فرائض الله تعالى
استحساناً كذا في الميراث المزبور من
التارة ثانية •
(٢) والصحيح أنهم إذا كانوا مائة وعادونهم
فانهم عدد يحصون وإن كانوا أكثر من
ذلك فانهم لا يحصون كذا في وصايا الخاتمة
المفتين •
وفي موجبات الأحكام تفسير الاحصاء
موكل إلى رأي القاضي وهو مختار إلى
اللبث وبه يفتى وفي البرازية الفتوى على
أنه مفقوض إلى رأي القاضي وفي الظهيرية
في كتاب الشفعة والصحيح أنه مفقوض
إلى رأي كل مجتهد إن استكثرهم كانوا
كثيراً وإن استقام كانوا قليلاً •

في الوصية ولا في الوقف في ظاهر الرواية أوصى لولد فلان يدخل فيه الذكور والاناث
 أوصى لقيم أو نحوه من القبائل يدخل فيه الاناث بالاتفاق منية الحق في أوائل الوصايا
 رجل أوصى لأهل العلم ببلغ قالوا يدخل في هذه الوصية أهل الفقه وأهل الحديث ولا يدخل
 فيه من تعلم الحكمة مثل كلام سفيان وغيره لأن هؤلاء يسمون المتفلسفة لا طلبة العلم
 فاضيفان في مسائل مختلفة من كتاب الوصايا • وعن بعض أهل الفضل رجل أوصى
 بأن يباع من كتبه ما كان خارجا من العلم وتوقف كتب العلم ونقشت كتبه وكان فيها كتب
 الكلام فكتبوا إلى أبي القاسم الهضار أن كتب الكلام هل تكون من العلم حتى توقف مع
 كتب العلم فأجاب أن كتب الكلام تباع لأنها خارجة من العلم من أهل المزبور • وفي
 التوازل أوصى أن يتصدق بثلثه إلى الفقراء ببلغ ما على غيرهم جاز (١) وفي التفريق
 وكذا نذر الصدقة على الزمى أو على المساكين أو على ما كين مكنه جاز غيرهم بخلاف الوصية
 من أهل المزبور • رجل قال هذه البقرة أفلان قال أبو نصر ليس للورثة أن يعطوا قيمتها ولو
 قال هي للمساكين جازهم أن يتصدقوا بقيمتها أو به أخذ الفقيه أبو الليث لأن الموصي له أن كان
 معلوما يشترط لصحة الوصية قبول الموصي له فإذا قبل الوصية فقد ملكها فليس لهم أن
 يمنعوه أما في الصدقة فالمقصود هو القرية ودفع القيمة صدقة وقرية كدفع العين فاضيفان
 في مسائل مختلفة من كتاب الوصايا • ولو قال ثلث مالي للمساكين صححت الوصية ويجوز
 صرفها إلى مسكين واحد في قول أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد لا يجوز الصرف إلى
 مسكين واحد ويجوز إلى مسكينين في فضل من يجوز وصيته من وصايا الثانية • رجل دفع
 المال إلى الوصي وأمره بأن يتصدق بثلث ماله فوضع الوصي في نفسه لا يجوز ولو دفع
 الوصي إلى ابنه الكبير أو الصغير الذي يعقل القبض يجوز وإن لم يعقل لا يجوز فاضيفان
 في مسائل مختلفة • لو أوصى بثلثه إليه أن يعطيه من شاء فليس له أن يعطيه لنفسه لأنه
 مأمور بالاعطاء من جهة الموصي وهو لا يكون معطيا لنفسه بخلاف ما لو أوصى رجل إلى
 رجل بثلثه بضعه حيث أحب أو يجعله حيث أحب فهو سواء وله أن يجعله لنفسه ولن أحب
 من ولده وليس له أن يجعله لأحد من ورثته الميت مبدوط سرخسي في باب اقرار المريض
 من الوصايا • ولو أوصى بهم من ماله أو يجزه من ماله قبل للورثة أعطوه ماشئة ثم لأنه
 مجهول يتناول القليل والكثير لكن جهالة الموصي به لا تمنع صحة الوصية والورثة قائمون
 مقام الموصي فالهم البيان وهذا الذي ذكرنا اختيار المشايخ بناء على عرفنا إذا هم
 كالجزء وأما أصل الرواية فبخله فذكر في المبدوط إذا أوصى لرجل بهم من ماله فله مثل
 أخس سهام ورثته إلا أن يكون أخس السهام أكثر من الدس فعلى رواية الأصل يجوز
 أبو حنيفة النقصان عن الدس ولم يجوز الزيادة على الدس وعلى رواية الجامع الصغير
 يجوز الزيادة على الدس ولم يجز النقصان عن الدس وقال يعطى الموصي له أخس سهام
 الورثة إلا أن يزيد على الثلث فينثله الثلث كذلك ذكره شيخ الإسلام خواهر زاده في
 مبدوطه له ما أن السهم اسم اقتدر مجهول كالجزء فلا معنى لتقديره بالدس وإنما جعلناه
 عبارة عن نصيب أحد الورثة لأن ما يصيب أحدا للشر كاه من القسمة يسمى سهما وإنما

(١) لأنهم مجهولون لا يمكن إثبات الحق لهم
 كذا في المحل المزبور

صرف الى الاخص لانه متيقن الا اذا زاد على الثلث فبذلك لانه الوصية بأكثر من الثلث
 لا تصح عند عدم الاجازة وله ما روى أن ابن مسعود رضي الله عنه مثل عمن أوصى بسهم
 من ماله فقال السدس وروى أن رجلا أوصى بسهم من ماله فقبض رسول الله عليه الصلاة
 والسلام في ذلك بالسدس فأخذ أبو حنيفة هذا وصرف مطلق لفظ السهم في الوصية والاقرار
 الى السدس وقد قال جماعة من أهل اللغة منهم إياس بن معاوية أن السهم السدس ويذكر
 ويراد به سهم من سهام الورثة أيضا فيعطى له أقلها كافي في باب الوصية بثلاث المال من
 كتاب الوصايا • وذكر في وصايا التوازل لو أوصى بوصايا وعليه دين فباع بعض ورثته
 بعض تركته وقضى ونفذ وصايا فالباع فاسد الا أن يبيعه بأمر القاضي في الرابع والعشرين
 من الفصول الاستروثنية في أوائله • رجل أوصى بثلاث ماله هل يملك الوارث بيع شيء
 من التركة قل ان أوصى بالثلث لشخص معين فانه لا يملك الوارث التصرف الا بقدر
 الثلث لانه لما قبل الموصى له صار ثلث ذلك الشيء من التركة ملكه فلم يملك الوارث التصرف
 فيما هو ملك الغير وان كان أوصى بالثلث للفقراء أو للصدقة فان الوارث يملك التصرف
 في التركة لانه أن يدفع القيمة لان الفرض منه القرية وقد حصلت بدفع القيمة بخلاف
 الرجل المعين جواهر الفتاوى في الثاني من الوصايا • ومن محمد اذا أوصى أن يتصدق
 عنه بألف درهم بعينها فتصدق الوصى بألف أخرى مكانها من مال الميت جاز واخا صل
 أن المولى اذا نذر التصديق بماله نفسه فتصدق الوصى بمثله أو قيمته ففيه روايتان فان هلك
 الالف التي بعينها الموصى قبل أن يتصدق الوصى ضمن الوارث مثلهما وعنه أيضا لو أوصى
 بألف درهم بعينها يتصدق بها عنه فهلك الالف بطلت الوصية تاتا رخصة في الثامن من
 الوصايا • حاصل هذا الفصل أن الموصى به اذا كان معينا يعتبر لصحة الايجاب وجوده
 يوم الوصية حتى أن من أوصى لانيان معينا لا يملكه ثم ملكه يوم ما من الدهر لا تصح
 الوصية واذا كانت العين الموصى بها في ملك الموصى يوم الوصية فالوصية تتعلق بها حتى اذا
 هلكت العين تبطل الوصية ومتى كان الموصى به غير معين وهو شائع في بعض التركة
 فكذلك يعتبر لصحة الايجاب وجود الموصى به يوم الوصية وتعلق به الوصية ومتى كان
 الموصى به غير معين وهو شائع في جميع التركة يعتبر لصحة الايجاب وجود الموصى به يوم موت
 الموصى واذا كان الموصى به موجودا في ملك الموصى فالوصية لا تتعلق به حتى لا تبطل
 الوصية به لانه بيان هذا الاصل من المسائل اذا أوصى لرجل بثلاث ماله وله مال فهلك
 ذلك المال واكتسب مالا غيره فان ثلث ماله الذي اكتسبه للموصى له ولم تتعلق الوصية
 بالمال الموجود يوم الوصية حتى لا تبطل به لانه وهذه وصية بشي غير معين والموصى به
 شائع في جميع المال ولو قال أوصيت لك بثلاث غنمي أو بشاة من غنمي وليس في ملكه غنم
 لا تصح الوصية بها حتى لو هلكت تلك الاغنام تبطل حتى لو حدثت للموصى أغنام بعد ذلك
 قبل أن يموت لا يكون للموصى له من الاغنام الحادثة بشي وهذه وصية بشي غير معين
 والموصى به شي شائع في بعض ماله لا في جميع ماله واذا تعلق بذلك المال تبطل به لانه ضرورة
 وكذلك لو قال له أوصيت لك بشاة الشاة وهذه الشاة ليست في ملكه لا تصح الوصية

ولو كانت في ملكه تتعلق الوصية بها حتى تبطل به لأكها وهذه وصية بشي معين تاتارخانية
في الفصل السادس من كتاب الوصايا • ولو قال نصت قوا بهذا النوب فالتجار للورثة ان شأوا
تصدقوا بالنوب أو بتمنه بعد البيع أو بتمنه وأمسكوا النوب وبه تأخذ برازية في الثاني من
كتاب الوصايا • رجل مات وقد كان أوصى بثلاث ماله وخلف صنوف من العقارات
والوصى يباع صنفا للوصية فللوارث أن لا يرضى الا من كل شي بالثلاث مما كان يبيع
الثلاث محيط برهاني من الحادي والعشرين من الوصايا • وإذا أوصى وخلف صنوف من
الاموال فباع الوصي صنفا للتنفيذ فقالت الورثة نحن لا نرضى بذلك وبيع من كل صنف ثلثه
فلهم ذلك عمدة الفتاوى في مسائل شي من الوصايا وكذا في الخاتمة في تصرفات الوصي
• (نج) أوصى بعشرين عددا من أجود أغنامه الضأن يجوز ويخرج من الثلاث قضية في باب
ما يجوز من الوصايا وما لا يجوز • وفي نوادر ابن جماعة عن محمد اذا قال أوصيت لفلان
بجميع نصيبي من هذه الدار وهو الثلاث فاذا نصيبه من الدار النصف فله النصف كله الخاتمة
ان خرج النصف من ثلث ماله (م) قال ثمة والبيع مخالف في هذا للوصية فان من قال لغيره
بعت من فلان جميع نصيبي من هذه الدار وهو الثلاث بكذا درهم ما وكان نصيبه النصف فالبيع
يقع على الثلاث تاتارخانية في الفصل الثاني من الوصايا • رجل قال في صحته أو في مرضه
ان حدث بي حدث ففلان كذا عن أبي يوسف أنه قال سمعت أبا حنيفة يقول ان هذه وصية
والحدث عندنا الموت وان لم يقل حدث الموت وكذا لو قال لفلان ألف درهم من ثلثي فهو
وصية وان لم يذكر فيه الموت ولو قال لفلان ألف من مالي أو من نصف مالي أو من ربع مالي
فهو باطل قال ذلك في صحته أو في مرضه الا أن يكون ذلك عند ذكر الوصية فيكون
وصية قاضيجان فيما يكون وصية من كتاب الوصايا • وفي الخلاصة مريض قال
ان جاء رجل يدعي علي ما بين الدرهم الى الخمسمائة فطوره قال ان لم يقيد الاعطاء برأى
الوصي أو برأى رجل بعينه كانت الوصية باطلة فيضرك في آخر الوصايا • أوصت
بتكفينها من مهرها الذي على زوجها فالوصية باطلة (١) وان لم يكن لها مال فمحمد أوجب
في بيت المال والثاني على الزوج كالكسوة لقيام النكاح حتى جرى التوارث ويقول
الثاني تأخذ في الرابع من وصايا البرازية • امرأة أوصت الى زوجها وأمرته بأن يكفنها
من مهرها الذي لها عليه فالوصية باطلة وله أن يكفنها بما شاء من التركة لان قدر الكفن
من التركة باق على ملك الميت فلا فائدة في التمين وان لم تترك شيئا فكفنها على بيت المال
ولا يجب على الزوج لان بالموت انقطعت الزوجية وعن أبي يوسف كفنها على زوجها اعتبارا
بلبسها في حال حياتها وهو المختار واقعات حسامية في الوصايا بعلامه النون • ويقدم
الكفن من التركة على سائر الحقوق فان لم يترك مالا فالكفن على من تجب النفقة في حياته
الا الزوج في قول محمد وعلى قول أبي يوسف يجب الكفن على الزوج وان تركت مالا وعليه
الفتوى (٢) قاضيجان في غسل الميت من كتاب الصلاة • ولو أوصى الرجل بأن يكفن هو
بعشرة آلاف فانه يكفن بكفن الوسط من غير صرف ولا تقير قاضيجان فيما يجوز وصيته
من كتاب الوصايا • وفي المنية الوصية بالاسراف في الكفن باطلة والوصية باتخاذ التابوت

(١) لان ولايتها في ماله اقد انقطعت
بالموت كذا في محيط السرخسي في باب
ما يجوز بالوصية ويخالفه ما في الواقعات
الحسامية كما سيجي نقله
(٢) سئل عن كف امرأة العبد وتجهيزها
على القول المأثري به من أنه على الزوج وان
تركت مالا فأجبت بأنها لم أره الى الآن
صريحا لكن تعليلهم لا يبي يوسف بان
الكفن كالكسوة حال الحياة يقتضي أن
يكون على العبد ومقتضاه أن يساع فيه كما
يساع في كسوتها كذا في نفقة الجرارائق
في شرح قوله وياع القن في نفقة زوجته

تد

انقروى

١٠٢

في بلادنا صيغة برازية في النصارى من الوصايا • (خ) عن أبي يوسف في رجل أوصى
بماله لا كفان مولى المسلمين أو لحق القبر وهو باطل ولو كان في أكفان مولى فقراء
المسلمين جاز نقد الفتاوى في الرابع من الوصايا • ولو أوصى بأن يكفن في ثوب كذا
في موضع كذا فالوصية باطلة • ولو أوصى بأن يكفن في ثوب كذا ويدفن في موضع كذا
فالوصية في تعيين الكفن وموضع القبر باطلة • ولو أوصى بأن يقبر مع فلان في قبر واحد
لا يراعى شرطه • ولو أوصى بأن يقبر في مقبرة كذا يقرب فلان الزاهد يراعى شرطه من وصايا
خزانة المفتين في أوائل الوصايا • أوصى بأن يقبر في مقبرة كذا يقرب فلان الزاهد يراعى
شرطه إن كانت في التركة مؤنة الحل من وصايا معين المفتي • الوصية بالكفن والدفن
وبالنقل من موضع إلى موضع وبسطين قبره وبالبنا عليه وبدفع مال إلى من يقرأ القرآن
على قبره باطلة • من وصايا وجيز السرخسي في باب ما تجوز به الوصية وما لا تجوز • ولو
أوصى أن يغسله فلان أو أن يدفع إلى إنسان شيئا ليقرا على قبره فهي باطلة • جامع الفتاوى
في غسل الميت في آخر كتاب الصلاة • الوصية بالقراءة على قبره باطلة لكن إذا لم يعين القارئ
وأما إذا عينه ينبغي أن تجوز على وجه الصلاة دون الأجرة (١) مجمع الفتاوى في الوصايا
بنوع تلخيص وكذا في الفصل الثامن والعشرين من وصايا التاتارخانية • ولو أوصى
بأن يصلى عليه فلان في العيون أن الوصية باطلة وقال الصدر الشهيد الفتوى عليه فتح
القدير في الصلاة على الميت من باب الجنائز ملخصا • (ح) الميت إذا أوصى بأن يصلى عليه
فلان فالوصية باطلة وعليه الفتوى (٢) وفي نوادر ابن رستم أنها جائزة ولا يؤمر فلان بأن
يصلى عليه الفتاوى الكبرى في ذكر مسائل الجنائز من الصلاة • ولو أوصى بأن يصلى عليه
فلان فقد ذكر في العيون أن الوصية باطلة وفي العناينة وهو الأصح (م) وفي نوادر ابن
رستم أنها جائزة ويؤمر أن يصلى عليه (٣) والفتوى على ما ذكر في العيون تاتارخانية
في الثامن والعشرين • ولو أوصى بأن يتخذ الطعام بعد موته فلا يابطل الوصية في الأصح
برازية في نوع في الفاظها من الوصايا • ولو أوصى بأن يتخذ طعاما بعد وفاته ويطعم
الناس يجوز قال الفقير والفقي في ذلك سواء مختارات النوازل في الوصايا في آخر فصل
ومن أعنى عبدا • ولو أوصى بالثلث في وجوه الخير بصرف إلى القنطرة أو بناء المسجد
أو طلب العلم • رجل أوصى بأن يتخذ طعاما بعد موته ليطعم الناس ثلاثة أيام فهي باطلة
وهو الأصح أوصى لصالح قرية فلان فالوصية باطلة خلاصة في الجنس الآخر من الفصل
الأول من كتاب الوصايا • ولو أوصى بأن يتخذ الطعام للمأتم بعد وفاته وإن يطعم الذين
يحضرون التعزية قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى يجوز ذلك من الثلث ويحل للذين
يطول مقامهم عنده والذي يجزى من مكان بعيد يستوى فيه الأغنياء والفقراء ولا يهمل
لأذى لا تطول مساقته ولا مقامه فإن فضل من الطعام شيء كثير يضمن الوصى وإن كان
قليل لا يضمن • وعن الشيخ الإمام أبي بكر البطني رجل أوصى بأن يتخذ الطعام بعد موته
للناس ثلاثة أيام قال الوصية باطلة (٤) قاض حنّان في أوائل الوصايا الوصية للمسجد
لا تجوز عند الثاني خلافا لحمد • ولو قال يتفق عليه جازا جمعا أوصى بماله من الدين على

(١) وقبل لا يجوز وإن كان القارئ معينا
كذا قال أبو نصر كذا في التاتارخانية
من المحل المزبور وهو الأصح كذا
في الخلاصة ع

(٢) وهو الأصح كذا في الخلاصة ع

(٣) محل تأمل ع

(٤) وفي السراجية إذا أوصى بأن يتخذ
طعاما بعد وفاته ويطعم الذين يحضرون
لتعزية جاز من الثلاث انتهى فيعمل هذا
على وصية وقعت لغير النافحات وما ذكر
عن أبي بكر البطني مقيد بثلاثة أيام وفي
اليوم الثالث تجتمع النافحات فتكون
وصية لهن فبطلت والله أعلم مخ الغفار
قبل باب الوصية بثلاث المال من كتاب
الوصايا ع

مديونه لا ترخص أوصى بثلاث ماله لكعبة جازما كين مصححة قال محمد أوصى بثلاث ماله ليت المقدس جاز على بيت المقدس ويصرف على سراحه ونحو ذلك أوصى بثلاث ماله للنفور فهو باطل في القياس وفي الاستحسان اجعله في مساكين النفور برأيه في آخر نوع في الرجوع من كتاب الوصايا • وعن محمد رحمه الله تعالى أوصى بثلاث ماله ليسرج في المسجد جاز ولو أوصى لسراج المسجد لا يرأيه في الخامس من الوصايا • (م) أوصى بثلاث ماله لا يدخل الدين (١) (س) يدخل (س) أوصى بداره على مصالح مسجده من فهو وصية برقبته تابع فيها (م) هي وصية بغلتم فلا تباع من وصايا القنية قبيل باب تصرفات المريض • (جو) رجل أوصى بحجرة معينة لمعتقه ليسكن فيها وليد عوله بالخير فهذا وصية له بالسكنى دون الرقبة فقد الفتاوى في الباب الأول من الوصايا • ولو أوصى بسكنى داره لرجل وليس له مال سوى الدار جازت الوصية وله سكناها مادام حيا وان لم يخرج الدار من ثلث ماله ولا يجوز للوارث أن يبيع ثلثي الدار في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف للوارث أن يبيع الثلثين وله أن يقاسم الورثة أيضا ويفرز الثلث للوصية فاضيجان في فصل من تجوز وصيته ومن لا تجوز من الوصايا • ولو أوصى بسكنى داره لرجل ولا مال له غير هافأرادت الورثة أن يبيعوا ثلثها روى عن أبي حنيفة أنه ليس لهم ذلك وقال أبو يوسف لهم ذلك لأن الوصية بالسكنى دون الوصية بالرقبة • ولو أوصى بكل الدار لم يكن له إلا الثلث وكان لهم بيع الثلثين فكذا إذا أوصى بسكناها وجه قول أبي حنيفة أن حقه في ثلث السكنى شائع وفي بيع الثلثين منها ابطال حقه في السكنى فيما باعوه فلم يجز حصر المسائل لعمر النبي في الرابع من الوصايا • ولو أوصى بغلة داره لآسان قال أبو القاسم توافر الدار وتدفع اليه غلتها فان أراد الموصى له بالغلة أن يسكن بنفسه قال أبو بكر الاسكافي يجوز له ذلك وقال أبو بكر بن أبي عبيد وأبو القاسم ليس له ذلك فاضيجان في فصل مسائل مختلفة من الوصايا • أوصى بخدمة عبده سنة لفلان وفلان غائب فان العبد يخدمه سنة بعد رجوعه (٢) ولو أوصى بفلان بخدمة عبده هذه السنة فقدم فلان بعد السنة بطلت الوصية من المحل المزبور • العبد الموصى بخدمته لآسان اذا قتل خطأ وأخذت قيمته واشترى بها عبدا آخر ثبت حق الموصى له بالخدمة فيه من غير تجدد فاضيجان في مسائل الشروط في الوقف ذكره على طريق التنظير • المبسوط ولو أوصى بأن يخدم عبده أحد ورثته سنة ثم يعتق جازان أجاز به بقية الورثة وان لم يجز وبطلت الوصية بالعنق لأن الوصية بالعنق في ضمن الوصية للورثة وبناء عليها والوصية بالخدمة لاحد الورثة لا تجوز الا بأجازتهم فاذا بطلت الوصية للوارث بطل ما في ضمنها كالوصية بالهبة • ولو أوصى بأن يخدمهم سنة ثم يعتق جاز (٣) وان كرهوا أو بعضهم ثم اختلفت عبارة مشايخنا في تجوز هذه الوصية قبل تجوز طريق الوصية لأن الوصية للجميع الورثة على قدر حقوقهم في التركة جائزة لأنها لا تتضمن ابطال حق أحدهم ولهذا تجوز الوصية لبعضهم بأجازتهم ولأن تجوزها بطريق الارث متعذر لأن الرقبة تثبت على حكم ملك الميت حتى لو باعوها أو هبوها لم يجز وانما لم يصح رد بعضها هذه الوصية لأنه متى صح رده يؤدى الى ابطال حق الباقيين لأنه حينئذ يصير وصية لبعض الورثة قبطل فلم يصح رده لهذا

- (١) والثلث انما يعتبر من أعيان التركة أما الدين فلا يعتبر لأن الدين ليس بمال مطلقا وليس بمال للقسمة كذا في مجمع الفتاوى في آخر فصل تصرفات الفضولي •
(٢) مرق في عتق المريض من كتاب العتاق مسائل مناسبة لهذه المسئلة وما بعد •
(٣) وتكون الخدمة على مقادير ميراثهم •

وقيل يجوز هذا بطريق الارث لان حق استخدام العبد لجميع الورثة ثابت شرعا لان رقبته
غير مشغولة بخدمة احد ان كانت رقبته مشغولة بوصية فصارت الخدمة ميراثا بينهم ولهذا
لورث بعض الورثة الوصية لا ترتد لان الورثة ملكوا الخدمة بالمراث والميراث لا يرتد بالرد
فكانت هذه وصية باعتاقه لا غير بعد سنة ولكن يشترط أن يخدم الورثة سنة فاذا خدم
الورثة سنة يعتق على الميت وذكر في الفتاوى لو أوصى بأن يعتق عبده بعد خدمته لولديه
سنة تجوز الوصية ويخدمهما على قدر ميراثهما الا أن يقول في وصيته يخدمهما على
السواء فبطلت الوصية اذا كان أحد ولديه ذكرا والاخر أنثى لانه لو جاز ذلك لاشترط كافي
الخدمة وصارت الوصية للوارث فأما اذا كانا ذكرا أو أنثيين جاز ذلك وصار سيدهم بديل
الميراث دون الوصية فلا يجوز التزوج بهذه الامة لانها باقية على ملك الميت مهلة الى وقت
انقضائها ولو أوصى أن يخدمهم ثم هو حر لم يعتق الا أن يعتقوه لانه لا يملك الاعتاق
بعد الموت لانه ليس باهل له ولم يعلق عتقه بشرط فلا يعتق مالم يعتقوه ولو صالحوه من
الخدمة على شيء واجازوا العتق جاز لان هذا العبد ملكهم في حق الخدمة فبالصلح أبطلوا ذلك
الملك بديل فيجوز ولان الصلح عن الخدمة جائز وان كان لا يجوز الاعتياض عنها لان الصلح
اسقاط واسقاط الحق يعوض جائزا ما عرف ولو أعتقه أحد الورثة قبل السنة ضمن حصة
أصحابه من قيمة الخدمة لان الرقبة في حق الخدمة مملوكة للورثة لان الوارث لا يملك الخدمة
ملكاً جديداً ولكن يقوم مقام الميت بطريق الخلافة عنه والمورث كان يملك خدمته بملك
الرقبة فكذلك الوارث فتعتبر الرقبة ملكاً لهم في حق تلك الخدمة الذي لا يؤدي الى ابطال
الوصية بالعتق فكان في معنى المدبر فصار المعتق متلفاً عليهم ملك الرقبة والمنفعة والمنفعة
تضمن بالانلاف مع ملك الرقبة لا وحدها كما في المدبر ولو قال الوارث بعد السنة ان دخلت
الدار فانت حر صرح بعتقه وكذلك الوصي وذكر في الجامع أنه لا يصح في الوصي وقدمت
وفي المتن قال أبو حنيفة لو قال قد أوصيت أن يخدم عبدي سنة فلانتم هو حر فان لم يخدم
فلا ناسنة لم يعتق وهذه وصية فباعته ولو أوصى أن يخدم عبده وورثته سنة ثم هو حر
فخدمهم سنة أشهر ثم مرض أو أبق فانه يعتق بعد السنة وليس هذا على الخدمة ~~كأنه~~ قال
أعتقوه بعد سنة ألا يرى أنه يخدمهم على الميراث ولو لم يخدمهم شيئاً باعتق لما ينال فان قالت
الورثة نحن نجعل عتقه فذلك لهم وهو عن الميت ولو قال يخدمهم هذه السنة ثم هو حر
فان غاب شهر أو مرض بطلت وصيته فهذه بعينها ان لم يخدمهم لانه لا يقال خدمهم
هذه السنة عرفاً وان ترك الخدمة يوماً أو يومين ولو قال أوصيت بخدمة عبدي لورثتي
سنة ثم هو حر وله بنون وشوات فان أجازوا ذلك فهو جائز ويخدمهم بالسوية ويعتق بعد
سنة وان لم يجيزوا الوصية فلهم أن يبيعوه قبل السنة ولا يعتق أبداً الا بالخدمة على الوصية
سنة فان خدمهم على الوصية سنة جازت وصيته بالعتق واذا أوصى بخدمة أمته لرجل سنة
ثم تعتق وترك ابنين ولا وارث له غيرهما فأعتقها أحدهما لم يجز لان رقبته في حق
الخدمة سنة مملوكة للاجنبي وفي الاعتاق ابطال ملكه فلا يجوز بخلاف الوصية بخدمتها
لورثة سنة فاعتقها أحدهم جائز ما ينال من المحيط للسرخصي في أول باب الوصية

برى من دينى عليك قال أبو القاسم الصفار صحت وصيته ولو قال ان مت لا يبرأ للعفا طرة
 من وصايا القنية وكذا في الولوالجية في الخلامس • اعتقل لسان مريض فقبل
 له أو صيت بكذا وكذا فأشار برأسه أى نعم لم يصح الا ان يطول الاعتقال فيصير كآخر من
 جامع الفصولين في أحكام الأيمان • الإشارة تقوم مقام العبارة ولو درع على البيان
 بكتابة من المحل المذكور • الإشارة من الآخر معتبرة وقائمة مقام العبارة في
 كل شئ من بيع واجارة وهبة ورهن ونكاح وطلاق وعتاق وإبراء وقصاص الا في الحدود
 ولو حذفت القذف وهذا مخالف فيه القصاص الحدود وفي رواية أن القصاص كالحدود
 هنا فلا يثبت بالإشارة وقامه في الهداية وقد اقتصر في الهداية وغيرها على استثناء
 الحدود وتزاد عليها الشهادة فلا تقبل شهادته كما في التهذيب (١) من الأشياء في أحكام
 الإشارة • كل مريض صار صاحبه ذافراش ثم مات عنه حكمه حكم المريض تعتبر
 تبرعاته من الثلث كالهبة والصدقة والعنق والتدبير والمهاياة قدر ما لا يتغابن الناس فيه
 وما شابه ذلك وكذلك إذا أبرأ أو عفا عن دم الخطا ولو عفا عن دم عدي يجوز تنازل خاتمة
 في الثامن والثلاثين من كتاب الوصايا • جريح أو صبي عديمونته أن يعنى عن قاتله
 والقتل عدم كان باطلا في قياس قول أبي حنيفة فاضحيان في فصل من تجوز وصيته ومن
 لا تجوز من كتاب الوصايا • أوصى بوصاية في مرضه ثم صح وبرى ثم مات بعد ذلك
 بسنتين فهو على وصاياه الاولى ما لم يرجع عنها ان لم يكن قال في وصيته ان مت في مرضي هذا
 أو بالقافية اكرمن ازين بيماري مراكايد اواكرمن زين بيماري بيمري (٢) فان كان قال ذلك
 ثم برى ثم مات بطلت وصاياه في الفصل الاول من وصايا الفتاوى الكبرى بعلامة الباء •
 أوصى بوصايا وكتب لها صكها ثم مرض بعد ذلك فأوصى بوصايا أخرى أيضا وكتب صكا
 آخر ان لم يذكر في الصك الثاني أنه رجع عن الوصية الاولى يعمل بهم جميعا أوصى بوصية
 ثم جن قال محمد ان أطبق عليه الجنون حتى بلغ سبعة اشهر فوصيته باطلة وان أفاق قبل
 ذلك فحكمه فيما أوصى على حاله وروى عنه أنه قال ان أفاق قبل السنة فهو كما لو كان صحيحا
 وعن أبي يوسف أنه وقت شهر اوفيه روايات كثيرة جمعها في نكاح الفتاوى الصغرى والفتوى
 على أنه لا يوقت فيه بشئ بل يفوض الى رأى القاضى كما هو قول أبي حنيفة وان مست
 الحاجة الى التوقيت فالفتوى على ان الجنون المطبق في حق التصرفات يقتدر بسنة لانه
 لما حال عليه الفصول الاربعة ولم يفتق منه علم استحكام جنونه حيث ذ وفي الصلاة الجنون
 مقتدر بما ذكرنا في صلاة الفتاوى الصغرى وفي صلاة هذا الكتاب شئ منه أوصى بوصية
 ودبر بعض رقيقه ثم وسوس وصار معتوها فمات كذلك زمانا ثم أفاق ثم مات فالوصية
 باطلة لا التدبير لان التدبير لا يملك الرجوع اراد به اذا طال ذلك حتى صار مطبعا على
 ما اختاراه من الفصل المزبور بعلامة النون • قال في الاصل متى سمي الوصية الاولى
 وأوصى به الثاني كان رجوعا عن الوصية الاولى ومتى سمي الوصية الموصى به ولم يسم
 الوصية الاولى لم يكن رجوعا وكان ذلك بينهما وبينه اذا أوصى بعبده لرجل ثم قال العبد
 الذى أوصيت به لفلان أو صيت لفلان آخر كان رجوعا لانه سمي الوصية الاولى واستأنف

(١) شهادة الآخر لا تقبل من مريض تقبل
 شهادته ومن لا تقبل من الشهادات يحد

(ترجمة)
 (٢) ان جاء في الموت من هذا المرض أو ان
 مت من هذا المرض

الوصية للثاني فكان رجوعا أما إذا سمى الموصي به ولم يسم الوصية الأولى لم يكن رجوعا
وكان بينهما ما كما إذا أوصى بعبد له رجل ثم أوصى به لآخر من وصايا الميسوط في أواخر
المقدمة لمخصاه وقيل الرجوع عن الوصية على أربعة أوجه منها ما يكون رجوعا بالقول
والفعل جميعا نحو أن يوصى لرجل بشئ ثم قال رجعت كان رجوعا وكذا لو أوصى بعين
ثم أخرجهما عن ملكه بوجه من الوجوه بطلت الوصية حتى لو عادت إليه بعد ذلك في حياته
لا يكون وصية ومنها ما يكون رجوعا بالقول لا بالفعل نحو أن يوصى بثلاث ماله ثم قال رجعت
صح رجوعه ولا يصح كون رجوعا بغير ذلك ومنها ما يكون رجوعا بالفعل ولا يكون رجوعا
بالقول نحو أن يقول لعبد له ان مت من مرضي هذا فانت حرة فهو مدبر مقيد ولو قال رجعت
عن ذلك لا يصح ولو باع العبد جازيه وبطلت الوصية ومنها ما لا يكون رجوعا لا بالقول
ولا بالفعل نحو أن يدبر عبده تدبيرا مطلقا لا يمكنه أن يرجع عنه لافعله ولا قولاً فاضيقان
فيما يصح كون رجوعا من الوصية وما لا يكون من الوصايا • قال ولو أوصى بهذا
الحل فصار كذا قبل موت الموصي لا تبطل الوصية وكذا إذا أوصى بهذه الوصية فكبرت
وبلغت وكذا إذا أوصى له بغيره فأكبر قبل موت الموصي حيث بطلت الوصية
قال والجواب في الوصية كالتة تطير الجواب في الوصية يريد به من وكل رجلا ببيع محض
بما وصفنا فصل التغيير قبل البيع ففي كل موضع بطلت الوصية بطلت الوكالة وفي كل
موضع لا تبطل الوصية لا تبطل الوكالة فقد سوى بين الوصية والوكالة فأنار حاشية في الثاني
والعشرين من كتاب الوصايا لمخصاه • قال الامام الاسيحي في كتاب الزكاة
من شرح الطحاوي ثم الوصايا تخالوا ما أن تكون كلها لله تعالى أو كلها للعبد وما كان
لله تعالى فلا يخالوا ما أن يكون فرائض كالزكاة والحج والصوم والصلاة أو كلها واجبات
كالزكاة والصدقة الفطر أو كلها متطوعة كالوصية يصح التطوع أو الوصية
على الفقراء أو لله جده أو جمع هذه الوصايا كلها أو جمع بين بعضها فان كان ثلث ماله
يحتل جميع ما أوصى به فانه تنفذ وصاياه كلها من ثلث ماله وان كان ثلث ماله لا يحتل جميع
ذلك فان أجازت الورثة فكذلك وان لم يجزوا فانه ينظر ان كانت وصاياه كلها للعباد فانهم
يتضاربون بالثلث بينهم بالحصص وان كانت وصاياه كلها لله تعالى فانه ينظر ان كانت كلها
فرائض يدا بعباد أبيه الموصي وان كانت كلها واجبات فانه يدا بعباد أبيه أيضا وكذلك
إذا كانت كلها متطوعة وان كان بعضها فرائض وبعضها واجبات وبعضها متطوعة فانه يدا
بالفرائض أولا وان أخرها ثم بالواجبات ثم بالنوافل وان جمع بين هذه الوصايا كلها فانهم
يتضاربون في الثلث بوصاياهم فإصاب العباد فهو لهم ولا يقدم بعضهم على بعض وما كان
لله تعالى يجمع ذلك كله فيبدأ منها بالفرائض ثم بالواجبات ثم بالتطوع (١) هذا إذا لم يكن
في الوصية عتق منقذ ولا محاباة منجزة فان كان فيها عتق منقذ أو محاباة منجزة فان في قول
أبي حنيفة رحمه الله ان كانت المحاباة متقدمة على العتق يصرف الثلث كله الى المحاباة ثم الى
العتق ثم الى سائر الوصايا وان كان العتق متقدما يصرف الثلث اليهما جميعا فاذا فضل
منهما شئ فحينئذ يصرف الفضل الى سائر الوصايا وعند هذا المحاباة وسائر الوصايا سواء

(١) وهذا الذي ذكرنا إذا لم يكن في الوصايا
بالقرب اعتناق منجز وهو الاعتناق في مرض
المرث واعتناق معلق بالموت وهو التدبير
فان كان يقدم ذلك لأن الاعتناق المنجز
والمعلق بالموت لا يحتل الفسخ فكان أولى
فيقدم وأما الوصية بالاعتناق فان كان اعتناقا
واجبا في كفارة فحكمه حكم الكفارات
وقد ذكرنا ذلك وان لم يكن واجبا فحكمه
حكم سائر الوصايا المنتقل بها من الصدقة
على الفقراء وبناء المسجد ووج التطوع
ونحو ذلك لأن الوصية بالاعتناق يلحقها
الفسخ كما يلحق سائر الوصايا فكانت
الوصية بالاعتناق غير واجبة قبل
سائر الوصايا فلا تقدم بخلاف الاعتناق
المنجز والمرث والمعلق بالموت لأنه
لا يلحقهما الفسخ فكان أقوى فيقدم على
سائر الوصايا كذا في وصايا البدائع

وانما يصرف الى العتق فان فضل منه يصرف الى سائر الوصايا والمهابة كذا في شرح
 الطحاوي قال الامام الاسيحي ايضا في كتاب الوصايا من شرح الطحاوي وان
 اوصى الرجل بوصايا فان جوازها من الثلث ان بلغ الثلث اوصى جميعا فيها ونعمت وان
 لم يبلغ كيف يقسم الثلث بينهم فالوجه في ذلك ان تجمع الوصايا كلها ثم ينظر اليها الى الثلث
 والى نقصانها من الوصايا فان كان النقصان مثل نصف الوصايا ينقص من كل وصية
 نصفها وان كان النقصان مثل ثلثها ينقص من كل وصية ثلثها نحو ما اذا بلغت الوصايا
 ألف درهم لاحد منهم مائة رطلًا آخر مائتان وللاخر ثلثمائة وللاخر اربعة مائة وثلث
 ماله خمسمائة فالنقصان من خمسمائة الى مبلغ الوصايا مثل نصفها خمسمائة فينقص
 من كل وصية نصفها صاحب المائة خمسون وصاحب المائتين مائة وعلى هذا القياس
 من وصايا غاية البيان قيل باب الوصية للاقارب * وفي فتاوى الفضل بن رجل
 اوصى بحجة الاسلام ووجوه القرب ومصالح مسجد بعينه وأوصى بوصايا آخر لا قوام
 بأعيانهم ومضاق الثلث عن ذلك فانه يقسم الثلث على الوصايا فاما اصاب الاعيان أخذ
 كل واحد منهم ما يخصه من ذلك وما اصاب القرب وايسر فيها راجب غير الحج
 بدئي بالحج فان استغرق الحج جميع ذلك بطل ما سواه وان بقي من الحج شيء بدئي بالذي
 بدأ به الميت وان لم يكن الميت بدأ بشيء منها وزع عليها بالحصص وان قال الموصي
 يصرف كذا في مرة حوض كذا وفي مرة مسجد كذا فانه اذا من القرب دون
 الاعيان في الرابع من وصايا التنازخانية * والواجب مع النافلة اذا اجتمع
 فالواجب اولى الا في عتق نسمة بعينها بأن اوصى بأن يحج عنه حجة الاسلام ويعتق
 نسمة بعينها فانهم ما يتعاضدان لان الموصي له قد اختلف فيه تبرع وبيع والمصلحة
 ولا يعتبر التبرع والبدية ترجحا ولو قال ثلث مالي افلان وللحج فينه وبين الحج نصفان
 وان كان مع الوصايا الشائبة لله تعالى وصية الاولى تصرف كل وصية بمحصولها
 وتعتبر كل جهة من جهات الوصايا مفردة كما لو قال ثلث مالي افلان وللحج والزكاة والكفارة
 يقسم على اربعة ملخص ما في الهبة للرخي في الجمع بين الوصايا * (م) ولو وقف
 أرضه في مرض موته وأوصى بوصايا قسم ثلث ماله بين الوقف وبين سائر الوصايا فيصرف
 لاهل الوصايا بوصاياهم ولاهل الوقف بقية هذه الارض فما اصاب اهل الوصايا
 أخذوه وما اصاب قيمة الارض أخرج من الارض بذلك المقدار فصار ذلك وقفا على من
 وقف عليهم ولا يكون الوقف المنفذ اولى ولو كان مكان الوقف عتق نفسه في مرضه
 بأن أعتق عبده في مرضه أو وصى بوصايا أو كان مدبرون حتى عتقوا بموته فانه يبدأ
 بعتق عبده ويمتق من كان مدبرا وتخرج قيمته من ثلث ماله ويصرف ما بقي من الثلث الى
 أصحاب الوصايا تارخانية في وقف المرض من كتاب الوقف * وقف أرضه في مرضه وأوصى
 بوصايا قسم ثلث ماله بين الوقف وسائر الوصايا بالقيمة فلاهل الوصايا حصتهم فما اصاب قيمة
 الارض أخرج من الارض بذلك المقدار فيصرفه بوقفا على من وقف عليهم قال ولا يكون
 الوقف المنفذ اولى بغير لاف العتق المنفذ فانه يقدم على عامة الوصايا جامع الفصولين

من أحكام المرنى في الوقف • قال واذا توفت المرأة ولها اولاد صغار ولها زوج
وهو ابو هؤلاء الاولاد وترك ميراثا من عقارات ومتاع وغير ذلك وأوصت الى رجل
وعليها دين لاناس فلو وصيها أن يبيع من تركتها ما يقضى به ما عليها من الدين
وكذلك اذا أوصت بوصية في أبواب البر أو لاناس شئ مما يحتاج أن يساع فيه من تركتها
فلو وصيها أن يبيع من تركتها ما يتخذ وصاياها فاذا فرغ من الدين أو الوصية كان الاب أول
بصفة هؤلاء الاولاد الصغار من وصي الام لان قضاء الدين وتنفيذ الوصية وحفظ التركة
لتنفيذها حق الميت والميت في حال حياته كان أولى بتنفيذ حقوقه من غيره فكذا
وصيه بعد موته فاذا فرغت التركة من حقها كان الاب أولى لان الباقي مال الولد والاب
مقدم على الام في التصرفات في مال الولد فكذا على وصي الام (١) ثم قال في الكتاب
كان الاب أولى اذا كان موضعها ذلك يعني اذا لم يكن مبدرا مسرفا متعق الجبر على
قول من يرى الجرفانه اذا كان ~~هكذا~~ لا يملك التصرف في مال التيم ويوضع ماله في يدي
عدل الى وقت الحاجة أو الى وقف بلوغ الصغير من مختصر شرح أدب القاضي في باب
الرجل يريد أن يكتب وصيته • وصي الام لا يملك على الصغير يبيع ما ورثه الصغير من الاب
العقار والمنقول في ذلك سواء لان وصي الام قائم مقام الام والام حال حياته لا يملك يبيع
ما ورثه الصغير العقار والمنقول المشغول بالدين والخالي عن الدين سواء (٢) وفي الخاتمة
وأما وصي الام ووصي الاخ اذا ماتت الام وترك ابن صغيرا وأوصت الى رجل أو مات
الرجل وترك اخا صغيرا أو وصي الى رجل يجوز بيع هذا الوصي فيما سوى العقار من تركته
هذا الميت ولا يملك يبيع العقار ولا يجوز له هذا الوصي أن يشتري شيئا للصغير الا الطعام
والكسوة لان ذلك من جلة حفظ الصغير (م) وما كان ورثه للصغير من جهة الام ان
كان خاليا عن الدين والوصية يبيع المنقول ولا يبيع العقار وان كانت التركة مشغولة
بالدين أو بالوصية وكان الدين مستغرفا فله أن يبيع الكل ودخل يبيع العقار تحت ولايته
اذ يبيع العقار بطر يقضاء الدين وقضاء الدين دخل تحت ولايته فبيع العقار يدخل
تحت ولايته أيضا وان لم يكن الدين مستغرفا يبيع بقدر الدين وهل له يبيع الزيادة
على قدر الدين فعلى الاختلاف الذي مر قبل هذا وكل جواب عرقته في وصي الام فهو
الجواب في وصي الاخ والم تانارخانية في أرائن الحادى والثلاثين من الوصايا • وصي
الام يقاسم لولدها الصغير منقولاته التي ورثها من الام اذا لم يكن للصغير اب ولا وصي
أما اذا كان له اب أو وصي الاب فيقاسم ذلك ولا يملك قسمة عقاراته على كل حال ولا يملك قسمة
ما ورثه الصغير من غير الام العقار والمنقول في ذلك سواء وما عرقته من الجواب في وصي
الام فهو الجواب في وصي الاخ والم تانارخانية من الهل المزبور بعد درقين تخميننا • وفي
الفتاوى الصغرى والخاتمة ترك أب أو اولاد صغارا وأوصي الى رجل فالوصي أولى
في التصرف في التركة من الاب وهرجد الصغار وبقي أدب الاوصياء في البيع • وفي
أدب القاضي لوصي الاب يبيع التركة لقضاء الدين وتنفيذ الوصية وليس له بذلك اغنا يملك
البيع للصغير وبه يفتى أدب الاوصياء من الهل المزبوره وفرق أبو حنيفة بين الوصي والجد

(١) وفي السابع والعشرين من الفصولين
ان وصي الام لا يملك التصرف فيما تركه
الام مع وجود الاب أو وصيه أو وصي
القاضي فليراجع وأما في أدب الدين وتنفيذ
الوصية فهو مقدم على الجميع تأمل عند
تقدم ما يتعلق بهذا المقام مفصلا في أول
باب بيع الاب والوصي ما ان الصغير من كتاب
اليوسع نقلنا من الفصولين مرتين عند
(٢) وقد مر في الدفع من كتاب الدعوى نقلنا
عن دعوى البرازية قبل الثاني ما دل على
أن الام تملك يبيع ما ورثه الصغير من أبيه
لحاجة الصغير لقضاء الدين عند
مررت هذه المسئلة في بيع الاب والوصي
من كتاب البيوع نقلنا عن منية المفتي عند

فقال الوصي الميت يبيع التركة للدين والوصية أما أبو الميت فله يبيع التركة للدين الصغير
للدين ابنه الصغير قال الحلواني هذه الفائدة تحتفظ من الخصاص وبه يقتضي نور العبيد
في السادس والعشرين نقلا عن الخانية • ولولم يكن للميت وصي فلا يبيع وهو الجذ
يبيع العروض والشراء لأنه لو باع التركة للدين أو وصية لم يجز بخلاف وصي الأب من
وصايا جامع المصنرات وكذا في آخر السابعة والعشرين من الفصولين • ولو باعت
مال صبيها بلا أمر قبل للولد إبطاله وقيل لا قبل بلوغه أو متاع زوجها بعد موته وزعمت
أنه وصيته وزوجها صغار ثم قالت لم أكن وصية لم تصدق على المشتري ويوقف بيعها
إلى بلوغ الصغار فبعد هذه الوصية قد رها أنها وصيته جازية بها وإبطاله ولو سرق
المشتري أرضا شرها لا يرجع على المرأة في السابعة والعشرين من الفصولين • الاتم
والاخ وسائر المحارم لا يملكون الاتفاق على الصغار من مالهم إلا بأمر الحاكم لأنه ليس
لهم ولاية التصرف في المال وإن أنفقوا ضمنوا في الحكم لعدم الولاية وعن الإمام محمد أنه
استحسن في الولاية للصغير منه دفعا للفساد وفي آخر كراهية الجامع ما يخالفه (١) وتأويله
وهو الحاصل من الفتاوى والمختار أنه إذا كان من جنس النفقة يملك في حجره أم لا وإن
لم يكن طعاما إن كان دراهم يملك أن كان في حجره وإلا وإن كان يحتاج إلى بيعه لا يملك
البيع والاتفاق إلا بعد أن يجعله الحاكم وصيا من نفقات البرازية • (ع) مات عن
زوجة وأولاد صغار فلها يبيع شيء من منقولات التركة لحاجتهم إلى النفقة دون غيرها
وجنسه في نفقات (صغر) من وصايا القنية في باب تصرف الأب والأم والوصي • وعن
محمد فمات عن ابنين صغير وكبير وترك ألقافا نفق الكبير على الصغير خسمائة وهو ليس
بوصي قال هو متعلق في ذلك وإن كان ترك طعاما أو ثوبا فأطعمه وألبسه الكبير لا يضمن
الكبير استحضانا من وصايا البرازية قبيل نوع في تصرف المربض من الثاني • (ج) مات
أوصي لابن بنته اليتيم وترك ابن فأنفق الوصية على اليتيم بدون إذن القاضي يجوز أن
كان في عياله ما وهو صغير لا يعقل القبض قنية في آخر الوصايا • وصي ومشرف
فوصية أولى بأموال المال وحكم المشرف أن لا يجوز تصرف الوصي إلا بعلمه
وبه يقتضي موجبات الأحكام في الوصايا وفي السراجية والخلاصة أن الوصي أن يوصي
إلى آخر وإن لم يكن مأذونا له فيه من جهة الموصي من أدب الأوصياء في إساءة الوصي
• وصي الميت أو وصي إلى غيره بذلك أو وصي القاضي فعلى ذلك جاز وصي الميت
والقاضي قنية في آخر باب ما يتعلق بالوصي والأوصياء • اعلم أن الأوصياء ثلاثة
أمين قادر على القيام بما أوصى إليه فإنه يعزى فليس للقاضي عزله وأمين عاجز فالقاضي
يضم إليه من يعينه وفاسق أو كافر أو عبد فيجب عزله وإقامة غيره مقامه خزانة المفتين في
الأوصياء من كتاب الوصايا ولو شكى الوصي إليه عن العجز فلا يجيبه حتى يعرف ذلك حقيقة
ولو ظهر عنده عجزه أصلا استبدل به غيره (٢) من وصايا الدرر في باب الأوصياء • الوصي إذا
عجز عن القيام بأمر الميت فأقام الحاكم قنينا آخر لا ينزل الأول أمالو أقام قنينا آخر مقامه
ينزل (م) وفي فتاوى الفضلي وصي عجز عن القيام بأمر الميت فأقام الحاكم قنينا آخر ثم

(١) ويخالفه ما ذكره من القنية لكن في
البرازية ما يوافق فيه حيث قال في الدفع من
كتاب محمد بن موسى بن علي أنه ورثه في أبيه
وبرهن دفعا على شرائه من أمه في مخرجه
بندفع أن ثبت أنه كان لحاجة الصغير أو
لأضائه بن عبد
وذكر في شرح الكبير عن القنية أنه
يجوز أن يضم إليه ثقة ولا يعزله كذا حرره
جوي زاده

قال الوصي بعد أيام صرت قادرا على القيام بأمر الميت هل بعيدا الحاكم إلى مكانه قال هو وصي على حاله لا يحتاج إلى إعادة الحاكم تاتناخرية في أو آخر الفصل الحادي والثلاثين من الوصايا • ليس للقاضي أن يعزل وصي الميت العدل الكافي وله عزل وصي القاضي العدل كافي القنية خلافا لما في التتمة من وصايا الاشياء • وذكر بكر في الصغرى الوصي لو كان عدلا كافيا لا يعزله ومع هذا الوصي لا يعزل وفي الاقضية في انعزاله اختلاف المشايخ برأية في نوع في العزل من كتاب الوصايا • ليس للقاضي عزل الوصي العدل الكافي فان عزله كان جائزا دائما كافي المحيط واختلفوا في صحة عزله والاكثر على الصحة كما ذكره ابن النخبة لكن يجب الافتاء بعدم صحته كافي جامع الفصولين وأما عزل الخائن فواجب من وصايا الاشياء • وصيه (١) لو كان عدلا كافيا لا ينبغي للقاضي أن يعزله فلو عزله قبل يعزل أقول الصحيح عندي أنه لا يعزل لانه كوص وهو أشفق بنفسه من القاضي فكيف يعزله وينبغي أن يفتى به لفساد قضاء الزمان قال ولو كان كافيا لا يعدل لا يعزله ولو عدل لا غير كاف يضم اليه كافيا وذكر أنه ليس للقاضي تبديل الوصي ولا التزم الا اذا خان بدله في آخر الفصل السابع والعشرين من الفصولين • وصي الاب اذا كان عدلا كافيا لا ينبغي للقاضي أن يعزله وان كان كافيا غير عدل يعزله القاضي وينصب وصيا آخر وان كان عدلا غير كاف لا يعزله ~~لكن~~ يضم اليه كافيا ولو عزله يعزل وكذا لو كان عدلا كافيا ذكره الشيخ الامام المعروف بخواهر زاده أنه يعزل وذكر القدوري والطحاوي أنه ليس للقاضي أن يخرج الوصي من الوصاية ولا يدخل معه غيره فان ظهر منه خيانة أو كان فاسدا قام معروف بالشر أخرجه وينصب غيره ولو كان ثقة الا أنه ضعيف عاجز عن التصرف أدخل معه غيره ولم يذكر أنه لو عجز يعزل (٢) وذكر الامام أبو بكر محمد بن الفضل أن الوصي اذا عجز عن تنفيذ الوصايا كان للقاضي أن يعزله قاضيان في بيع الوصي والشراء من كتاب البيع • القاضي لا يعزل وصي الميت الا في ثلاث فيما اذا ظهرت خيانتة (٣) أو تصرف فيما لا يجوز تصرفه عالما مختارا أو ادعى ديناً على الميت وعجز عن اثباته (٤) لكن في هذه يقول له اما أن تبرئ الميت أو عزلك ولا ينصب وصيا مع وجوده الا اذا غاب غيبة منقطعة أو اقترأ دعي الدين كافي الخزانة أشياء في كتاب الوصايا اذعي الوصي ديناً على الميت لا يخرج من الوصاية ولو عجزنا يخرج من المختاران يقول الحاكم اما أن تبرهن على الدين أو تبرئ أو تخرجك عن الوصاية برأية من الوصايا • وعن محمد بن سلمة أن الوصي اذا ادعى ديناً على الميت وليت له يئنة فان القاضي يعزله عن الوصاية وان كانت له يئنة ينصب القاضي وصيا للميت حتى تقام اليئنة عليه ثم ان القاضي بالخيار ان شاء ترك الشافعي وصيا وصارا الا قبل خارجا عن الوصاية وان شاء أعاد الاقول الى الوصاية بعد ما قضى دينه وذكر الخصاص أنه يجعل القاضي وصيا للميت في مقدر الدين الذي يدعي صاحبه ولا يخرج الوصي عن الوصاية وبه أخذ المشايخ وعليه الفتوى قاضيان في أو آخر كتاب الوصايا مات وقد أوصى الى رجل بخار رجل وادعى ديناً على الميت والوصي غائب (٥) ينصب القاضي خصما عن الميت حتى يخاصم الغريم ليصل

- (١) أي وصي الاب
 (٢) ذكرت هذه المسئلة أيضا في وصايا مشتمل
 الاحكام نقلا عن القدوري وذكر بعد
 قوله أدخل معه غيره وهكذا ذكر في
 الاصل والطحاوي في شرحه
 (٣) أو تهمة كما سيبي في هذا الكتاب يعق
 الاشياء فيما افرق فيه الوكيل والوصي
 من الفن الثالث
 (٤) الوصي اذا أراد ان يخرج نفسه من
 الوصاية فالحيلة ان يدعي على الميت ديناً
 حتى يتهمة القاضي ويخرجه كذا في عمدة
 الفتاوى في مسائل شتى من الوصايا
 (٥) غيبة منقطعة كل صرح به في الاشياء
 وقد مر آنفا

الى حقه الا يرى أن الوصي لو كان حاضرا واقر بالدين ينصب القاضي خصما عن الميت ليصل
 المدعى الى حقه لان الاقرار من جهة الوصي على الميت لا يجوز ولا يملك المدعى أن يخالف
 الوصي فيما اقر به من الفتاوى الحسامية في الوصايا بعلامة الباء • رجل مات وعليه
 دين وأوصى بوصايا ونجاب الوصي فباع بعض الورثة بعض تركته وقضى دينه وأخذ وصايا
 قال أبو نصر البيع فإدراك أن يبيع بأمر القاضي في فصل مسائل مختلفة من وصايا الخانية •
 أحد الورثة باع شيئا من التركة لدين الميت وبعض الورثة غائب فانه ينفذ البيع ولو كان الثمن
 أكثر من الدين بعد الزيادة الى التركة يعني البيع في الكل جائز والفاضل من الثمن عن الدين
 يرذ الى التركة • جواهر الفتاوى في الاقل من الوصايا • رجل مات في بلد وله ورثة في
 بلد آخر فقام رجل وأدى على الميت ديناً فأراد أن يثبت دينه على الميت فطلب من
 القاضي أن ينصب وصيا للميت حتى يقيم عليه البيعة ان كان الوارث غائبا غيبة منقطعة
 نصب القاضي وصيا (١) فإذا أقام المدعى عليه بيعة قضى القاضي له بدينه وان لم تكن
 الغيبة منقطعة لا ينصب القاضي وصيا • من دعوى الخانية في باب الدعوى •
 القاضي اذا اتهم الوصي قال أبو حنيفة يجعل القاضي معه غيره ولا يخرج • وقال
 أبو يوسف يخرج • وهو الظاهر وعليه الفتوى لان الوصي قائم مقام الميت ولو كان الاب
 حيا وخيف منه على مال ولده الصغير فان القاضي يخرج المال من يده فالوصي أولى
 فاضحان قبيل كتاب الشفعة • ذكر في المتن أنه لا ير للقاضي الضم انما له تدبيل
 لتبرير بالخبر والفاصل بالعدل من أدب الاوصياء في الاخراج • قال الامام الخوافي
 للقاضي أن ينصب الوصي في مواضع اذا كان في التركة دين أو وصية أو وصية في نصيبه
 لقضاء الدين أو لتنفيذ الوصية أو لحفظ مال الصغير ولو قال الوارث لا أقضي الدين
 ولا أبيع التركة بل أسلم التركة الى الدائن نصب القاضي من يبيع التركة وكذا لو كان ابو
 الصغير متلفا مال الصغير نصب وصيا لحفظ ماله بزيادة في التسامح من القضاء • وصي
 التامضي لو عزل نفسه ينبغي ان لا يعزل الا بطلب القاضي كوكيل قاض في الفصل الاول
 من الفصولين • ولو نصب القاضي وصيا وعينه أجز العمل به جاز قنية في باب تصرفات الاب
 من الوصايا الوصي اذا نصبه القاضي وعينه أجزا بقدر أجرة المثل جاز وأما وصي الميت
 فلا أجز له على الصحيح • كما في القنية في الفن الثالث من الاشياء • وصي
 اليتيم امتنع عن القيام بأموره الابأجرة للقاضي أن يفرض له أجزا قنية في باب ما يتعلق
 بالوصي من كتاب الوصايا • اقرار الوصي بدين على الميت أو عين أو وصية باطل في الفصل
 السابع والعشرين من الاحكام • واذا قضى الوصي ديناً على الميت بثبوت فلا ضمان عليه
 وان كان قضى ذلك بغير أمر القاضي لانه قائم مقام الوصي في حوائجه وتفرغ الذمة
 بقضاء الدين من حوائجه وقد كان ان لصاحب الدين أن يأخذ دينه اذا ظفر بجنس حقه
 من التركة فالوصي أن يعطيه ذلك أيضا وان لم يأمر به القاضي من المبدوط للسرخصي
 في باب الوصي والوصية من الوصايا وقامه فيه • في الذخيرة الوصي اذا أقر على الميت
 بالدين لا يصح اقراره • فاما خاتمة في الفصل الثامن والثلاثين من الوصايا • اذا كان

(١) مثل من الميت اذا كانت تركته في بلد
 موته وعليه ديون وله ورثة غائبون غيبة
 منقطعة وأراد أرباب الديون اثبات ديونهم
 هل للقاضي أن ينصب وصيا على الميت
 وينتدب الدين بمحضته وبأمره بدفعها
 لا يباها من التركة أم لا أجاب نعم للمحاكم
 ذلك لكن اذا ثبت الديون لا يأمره بالدفع
 الا بعد استخلاصهم على الاستحقاق وعدم
 المسقط • كذا في فتاوى ابن نجيم في
 الوصايا •

في التركة دين والوصي يعلم ولا يئنه على ذلك ماذا يصنع فيه أقول المختار أن الوصي يودع عند من له الدين من جنس الدين أو يبيع شيئا منه بجنس الدين ثم يقول للورثة خاصموه أنتم باسترداد الوديعة والتمن منية المفسق في تصرف الوصي من الوصايا • قوله أقر الوصي بقبض الدين ثم بلغ اليتيم عن مطالب بالدين أجاب أن شاء طالب الوصي ويكون مطالبته تصديقه في إقراره وإن شاء طالب المديون إذا لم يصدق الوصي وإذا قبض من المديون يرجع على الوصي لا إقراره بالقبض أشار إلى أن إقرار الوصي بالقبض لا يلزم اليتيم من دعوى القاعدية في أوائل الأواخر • وفي الظهيرية طلب ألفا فادعى عليه ألفان عن قن بآعه أو قرض فدفع الوصي إليه الألف قضاء للدين بغير قضاء فكبر اليتيم وأنكر ذلك ضمن الوصي ما دفعه إلى الغريم إن لم تكن للغريم يئنه عليه قلت أولم تكن للوصي يئنه على الثبوت وحلف الوارث على عدم علمه فانه ذكر في فوائد مولانا نظام الدين أنه إذا أنكر الوارث ثبوت الدين الذي أداه الوصي فلو وصي أثبانه عليه فان لم تكن له يئنه فله تحليفه والله سبحانه أعلم قال وكذا لو جاء غريم ثان وأثبت عليه ألفا لوقوع الأول بلا حجة ولو كان للغريم الأول يئنه فلا ضمان على الوصي للوارث بل يضمن للثاني نصف الألف لانه حقه لانه تعاق بالتركة حق كل من الغريمين وقد دفعه لغريم باختياره بغير اختيار صاحبه والحق في إيجاب الضمان بمنزلة الحقيقة فيضمن ذكره في الولوالجية وفي الجامع ثم إن كان في زعم الوصي أن الثاني مبطل في دعواه وأثبتانه لم يرجع الوصي على الأول بما ضمن لانه في زعمه مظلوم ومن ظلم لا يظلم والارجع به عليه لانه غاصب فيضمن ثم ضمانه لأجل الأول فيرجع عليه بما ضمن لأجله ذكره في وصايا الذخيرة وفي المبسوط فهو الثاني يصير إن شاء ضمن الوصي وإن شاء شارك الأول إن كان المال موجودا عنده أو يتبعه حتى يضمن حصته مما قبضه إن كان هالكا هذا كله إذا دفع الوصي الألف بغير قضاء أما لو دفعه بأمر الحاكم فالوارث يرجع على الغريم في الوجه الأول والثاني يرجع على الأول أو يشاركه في الثاني والله سبحانه أعلم (١) في ضمانات الأوصياء من الضمانات الفضيلية • الوصي إذا أنفق التركة على الصغار حتى فنيت التركة ولم يبق منها شيء ثم جاء غريم ادعى على الميت ديناً وأثبتته بالبينه عند القاضي وقضى القاضي بذلك هل لهذا الغريم أن يضمن الوصي قبل يجب أن يكون الجواب في هذه المسئلة نظير الجواب فيما إذا قضى الوصي دين الميت ثم ظهر دين آخر والجواب ثمة أن الوصي إن دفع إلى الأول بأمر القاضي فلا ضمان عليه ولا على القاضي ولكن الغريم الثاني يتبع الغريم الأول ويشاركه فيما قبض إن كان المقبوض قاعاً وإن كان هالكاً ضمن حصته من المقبوض وإن دفع إلى الأول بغير أمر القاضي فللثاني أن يضمن الوصي حصته من المقبوض إن شاء وهل يرجع الوصي بما ضمن على الأول ينظر إن كان في زعم الوصي أن الثاني مبطل في دعواه وفيما أقام من البينة لا يرجع على الأول وإن كان في زعمه أن الثاني محق في دعواه وفيما أقام من البينة يرجع بذلك بناء على الإقرار لأن في الوجه الثاني زعم الوصي أنه صار غاصباً فيبطل الثاني بالدفع إلى الأول فيضمن ولا كذلك الوجه الآخر ففي مسئلة النفقة كذلك فنقول إن أنفق عليه بأمر القاضي فلا ضمان على الوصي وإن أنفق بغير أمره فعليه الضمان لأن الدين مقدم

(١) صور الولوالجية في أواخر الفصل الثاني من الوصايا المسئلة فحين تترى قن بألف وقبضه بلا نقد عن خات ولا مال له - واه وعليه لا أثر أنف دين فباع الوصي القن من أجنبي بألف ودفعه إلى البائع بالتمن بجاء الغريم الآخر بعد

(١) وأمين بيت المال أفاد دفع التركة لوارث
ثم ظهر - رآه - يضمن حصته على ما ذكر
في دعوى فتاوى يحيى أفندي المرحوم ع
وفي التاتارخانية في السابع والثلاثين من
كتاب القرائن أن الوارث لو أقر لوارث
فأمر القاضي بدفع نصيبه إليه ثم ظهر آخر
لا يضمن لأنه بمجرد الإقرار ما أنلف شيئاً
وانما يكون بالدفع بالاختيار وهو مجبور
عليه ههنا لأن دفعه بأمر القاضي وقضائه
وهذا يدل على أن المدافع بأمر القاضي
لا ضمان عليه ع

(٢) مرت المسئلة المتعلقة بمصلحة الوصي
عن حق الميت مفصلة في صلح الوصي من
كتاب الصلح نقلاً عن أدب الأوصياء ع

على الميراث وعلى حق الورثة (١) أحكام الصغار في الوصايا • وصى الميت إذا أراد قضاء
ديون الميت من التركة ويخاف أن يظهر غريم فيضمن نصيبه فالحيلة فيه أن يبيع من الغرماء
شيئاً من التركة بديونهم إذا كانت التركة عروضا حتى لو ظهر غريم لا يضمن الوصي • منية المفتي
في تصرفات الوصي • من كتاب الوصايا • (فشل) ولو قضى وارثه دينه من تركته فجاء دائر
آخر يضمن له ولو أذاه بقضاء لم يضمن وبشارك الأول في الثامن والعشرين من الفصولين •
الوصي إذا صالح عن حق الميت وعن حق الصغير على رجل فإن كان المدعي عليه مقر بالمال
أو عليه بينة أو كان قضى عليه بذلك لا يجوز صلح الوصي • على أقل من الحق وإن لم يكن كذلك
يجوز في الفصل السابع والعشرين من العمادية • وفي الذخيرة إبرا • الوصي • عن الدين إن
وجب بعقده صح عنه ما وضمن ولا يصح عند الثاني وإن وجب لبعقه لا يصح عند الكل
برازية في نوع في تصرفات الأب والوصي • من الوصايا • والوصي لا يملك إبراء غريم الميت
ولأن يحيط منه شيئاً ولأن يؤجله إذا لم يكن الدين واجبا بعقده فإن كان واجبا بعقده صح
الحط والتأجيل والإبراء في قول أبي حنيفة ومحمد ويكون ضامنا وعند أبي يوسف لا يصح
ذلك ولا يصح كون ضامنا قاضيان في أوائل تصرفات الوصي • من كتاب الوصايا • وفي
الاصل صالح الوصي • عن دين الميت على شيء من مال الميت (٢) فإن لم يكن للمدعي بينة عادلة
لم يجوز صلحه كما إذا قضى دينه بدونها فتخير الورثة بين تضمين الوصي ويرجع هو على المدعي قائما
كان ما أخذه في يده أو هالكاً وبين تضمين المدعي ولا يرجع هو بما ضمن على أحد أصله المودع
لوسم الودعة إلى رسول المالك للقبض بعد التصديق في دعواه الرسالة ثم سكر المالك
إرساله فإن المالك يضمن أيهما شاء من المودع والرسول غير أنه إذا ضمن المودع لا يرجع على
الرسول إذا كان هالكاً وانما يرجع عليه إذا كان قائماً عنده وكان الفقيه اسمعيل الزاهد
يقول انما اختلف الجواب فيه ما لاختلاف الموضوع لأن موضوع مسئلة الودعة ما إذا
صدق المودع الرسالة فبذمها إليه وموضوع مسئلة الصلح هذه ما إذا قضى الدين ساكناً
من كون الميت مديوناً حتى لو أقر به ففضاه لم يرجع على المدعي كالمودع لأنه في زعمه مظلوم
والمظلوم لا يظلم غيره وكذا لو سكت المودع عن تصديق الرسول لكان له تضمينه فلا فرق
ومنهم من فرق ولم يؤول ما نحن فيه ضمانات فضيلة في تصرفات الوصي • طمع السلطان
في مال اليتيم فأعطى البعض من ماله أن أمكن الدفع بلا عطاء ضمن والا وفي التوازل أن
خاف القتل أو قطع عضو لا يضمن وإن خاف الحبس أو القيد يضمن • خاف أن لم يدفع يأخذ ماله
أن كان يأخذ البعض ويترك باقيه كفاية له لا يدفع البعض وإن خاف أخذ الكل له أن يدفع
البعض أصله قوله تعالى وكان وراءهم ملك يأخذ الأية هذا إذا دفع الوصي • أما السلطان إذا
أخذ بنفسه لا ضمان على الوصي • مات عن بنتين وعصبة فطلب السلطان من التركة ولم يقر
بالعصبة فغرم للسلطان بأمر البنين حتى ترك التعرض إذا لم يقدر الوصي • على تحصيل التركة
الاجماع فذا محسوب على كل التركة لا على نصيب العصبة خاصة الوصي إذا طرب بجباية
دار اليتيم ولو امتنع ازداد في الموتة يؤذيها وفي التوازل مريم مال اليتيم على ظالم وخاف أن لم
يهد إليه هدية أن يأخذ كله لا يضمن وكذا المضارب والمشايع أخذوا به في القول وفي فتاوى

النسقى ألقى الوصى على باب القاضى بضمن ما أعطى على وجه الرشوة لأعلى وجه الاجارة
 اذ لم يزد على أبر المثل برأية في الثامن من الوصايا • وذلك كرى آخر وصايا شرح
 الطحاوى الاب اذا كان محتاجا لأبأس أن يأكل من مال الصغير على قدر حاجته ولا يكون
 مضموما عليه والوصى ليس له أن يأكل من مال الصغير وان كان محتاجا الا اذا كانت له اجرة
 في ذلك فبأكل قدر اجرة (١) مؤيد زاده نقلا عن الاستروشنية في المسائل المتعلقة ببيع
 الاب • الوالد اذا احتاج الى مال ولده الصغير فان كان في المصر كان لا والد المحتاج أن يأكل كل مال
 ولده وان كان في المفازة واحتاج الاب الى مال ولده فان كان ماله في بلد ولم يكن معه مال كان
 له أن يأكل كل مال الولد بالقيمة وان كان فقيرا يأكل بغير عوض وللأب الفقير أن يبيع مال ولده
 لأجل نفقته قاضيان في أواخر الهبة • وفي المتن قال ابراهيم قلت لمحمد هل للوصى أن
 يركب دابة اليتيم الى بلد يتقاضى دينه قال لا ولكن النفقة في مال اليتيم ويركب دابة نفسه
 قال وان أبي القاضى حتى يعطيه ذلك أبراء وفي فتاوى الفضلى ويخرج في عمل اليتيم
 ويستأجر دابة بمال اليتيم وينفق على نفسه من مال اليتيم قال له ذلك فيما لا بد له من أحكام
 الصغار في أواخر مسائل الوصايا • وان خرج في تقاضى دين له أو لمراعاة أسبابه أو
 ضياعه فله أن ينفق ويركب دابته ويلبس ثوبه واذا رجع رد الدابة والثوب قنية في أواخر
 باب تصرف الاب والام والوصى من الوصايا • (بج) استأجر الوصى لعمل اليتيم فاسدا
 فأجر المثل في مال اليتيم (ط) ولو استأجره بزيادة لا يتغابن فيها يصير الوصى مستأجرا لنفسه
 وأجره من ماله • (سب) الاجارة للصغير ويرد الاجير الفضل على الصغير والجواب في الاب
 كالجواب في الوصى قنية في منفرة فأت الاجارة • الوصى اذا استعار دابة لم يعمل بها عملا
 من أعمال اليتيم فعمل وجاز الحد الذي ذكر حتى صار مخالفا وعطبت الدابة فالضامن في مال
 اليتيم وقال الفقيه أبو الليث اذا كان الوصى فقيرا يجوز أكله قدر ما لا بد منه ويركب وهذا
 استحسن خزائن الفتاوى في تصرف الاب والوصى • وأجمعوا على أن للأب والوصى
 أن يسافر بمال اليتيم ولا يصير ضامنا قاضيان فيما يضمن المودع من كتاب الودبعة •
 وللأب أن يسافر بمال طفله وله دفعه مضاربة وبضاعة وأن يوكل ببيع وشراء واستجار وأن
 يودع ماله ويكتب عنه ويرتج أمته لاقته ويرهن ماله بدينه وبدن نفسه فلو هلك ضمن قدر
 المؤدى من دينه وله أن يعمل به مضاربة ويذبح أن يشهد عليه ابتداء والاصدق ديانته ويكون
 المشتري كله للصبي قضاء وكذا الوشارك ورأس ماله أقل من مال العبي فان أشهد فالرجح كما
 شرط والاصدق ديانته لا قضاء فالرجح على قدر رأس ماله ما قضا لانه لا ينفق الاب بالشرط
 فمال يثبت الشرط عند القاضى لا يقضى له بماله الوصى في ذلك كله وليس للأب تحرير رقه
 بمال وغيره ولا أن يهب ماله ولو بعوض ولا اقراضه في الاصح والقاضى أن يقرض مال اليتيم
 والوقف والغائب في السابع والعشرين من الفصولين • وفي الاقضية انما يملك القاضى
 الاقراض اذ لم تحصل غلة لليتيم وأما اذا وجدت فلا يملك هكذا روى عن محمد انتهى بجر
 رائق قبيل باب التكسب من كتاب النضاء • ويغني أن يشترط لجواز اقراض القاضى عدم
 وصى اليتيم فان كان له وصى ولو منصوب القاضى لم يجوز لانه من التصرف في ماله وهو ممنوع

(١) وهو الصحيح كما ذكر في أدب
 الاوصياء

(١) ولا يملك القاضى التصرف فى مال اليتيم مع وجود وصيه كفى يوع القنية (١) بحجراتى من المحل المزبور • الوصى لا يقرض مال اليتيم على ما يذكر فلو أقرض مع هذا لا يكون هذا خيانة حتى لا يستحق العزل خلاصة كفى يوع القنية كذا فى الاشياء فى الوصايا •

قال بعده وفى شرح أدب القاضى ولو أقرض القاضى كان أنفع للصبي وأحوط لحاله لكونه مضمونا •

(٢) وأما ما يفعله الاوصياء فى زماننا من الزام الربح بطريق المماثلة الشرعية بتناع الصغير فليس بأقرض فلا يضمن فليأتمل •

(٣) وذكر شمس الاثمة السرخسى أن الاب بمنزلة الوصى ليس له أن يقضى ديون نفسه بمال اليتيم فيشتمل أن يكون فى المسئلة روايتان كذا فى أحكام الصغار •

منه مع وجود وصيه كفى يوع القنية (١) بحجراتى من المحل المزبور • الوصى لا يقرض مال اليتيم على ما يذكر فلو أقرض مع هذا لا يكون هذا خيانة حتى لا يستحق العزل خلاصة كفى يوع القنية كذا فى الاشياء فى الوصايا • والقاضى يملك واختلصوا فى الاب والصحيح أن الاب بمنزلة الوصى قاضى خان فى فصل بيع الوصى وشرائه وكذا فى خزانة الفتاوى • ولا يملك الوصى أقرض مال اليتيم فان أقرض كان ضامنا (٢) والقاضى يملك الاقرض واختلف المشايخ فى الاب لاختلاف الروايتين عن أبي حنيفة والصحيح أن الاب بمنزلة الوصى لا بمنزلة القاضى ولو أخذ الوصى مال اليتيم قرضا لنفسه لا يجوز ويكون ذلك ديناء عليه وعن محمد بن عيسى الوصى أن يقرض مال اليتيم فى قول أبي حنيفة وقال محمد وأما أنا فأرجو أنه لو فعل ذلك وهو قادر على القضاء لا بأس به قاضى خان فى أوائل تصرفات الوصى من الوصايا • ويقرض القاضى مال اليتيم ويكتب الصك لا الوصى والاب سوى المصنف بين الاب والوصى مع أن فى الاب روايتين ولكن أظهرهما أنه كالموصى وهو الصحيح كفى جامع الفصولين وفى خزانة الفتاوى الصحيح أن الاب كالقاضى فقد اختلف التصحيح والمعتمد ما فى المتون بحجراتى قبيل باب التحكيم من القضاء • وإذا كان للميت ودبعة عند رجل فأمره الوصى أن يقرضها أو يهبها أو يسلقها فأمره باطل لانه لا يملك مباشرة هذه التصرفات بنفسه فلا يعتبر أمره بها ويكون الضمان على الهى فعل ذلك لانه هو المسئول للمال يدفعه الى الفقير على وجه التخليك وان أمره أن يدفعها الى رجل فدفعها اليه جازو برئ منها لان الوصى بهذا يصير موكلا لا ناقض بالقبض وهو يملك القبض بنفسه فيملك أن يوكل غيره من المبسوط للسرخسى فى باب الوصى والوصية وعن الثانى فى وصى يتيم نزع بذر اليتيم فى أرض اليتيم وأشهد أنه ضامن للبذر قرضا عليه وأنه استأجر الارض لنفسه فان كان خيرا لليتيم فاجعل الاجر لليتيم والزرع للوصى وان كان الزرع خيرا لليتيم فاجعل الزرع له دلت المسئلة على ان الوصى يملك الاستقراض من مال اليتيم وان استقرض البذر من اليتيم وزرع فى أرض نفسه فالزرع للوصى لانه زرعه لنفسه وكذلك ان زرع بذر نفسه فى أرض اليتيم وان نزع بذر اليتيم فى أرض اليتيم وقال زرعتها لنفسى فان كان فى ذلك ربح ظاهر لم يصدق برازبه فى تصرفات الاب والوصى والقاضى فى مال اليتيم من الثانى من الوصايا • (ذخيرة) ذكر شمس الاثمة السرخسى فى شرح كتاب الرهن للاب ان يستقرض مال ولده لنفسه وذكر شيخ الاسلام فى شرحه أنه ليس له ذلك وذكر شمس الاثمة الحلوانى روى الحسن عن أبي حنيفة أنه ليس للاب أن يستقرض مال الصغير لنفسه قال محمد وهذا فصل تكلم الناس فيه وأشار محمد فى كتاب الرهن الى أنه يملك وقال عليه عامة المشايخ تا تاريخية فى السابع والعشرين من كتاب الوصايا فخلا عن الذخيرة • لو قضى الوصى ديون نفسه بمال اليتيم لا يجوز ولو فعل الاب ذلك جاز لان الوصى لا يملك ان يشترى مال اليتيم لنفسه بمثل القيمة والاب يملك ذلك (٣) قاضى خان فى فصل تصرفات الوصى فى مال اليتيم من كتاب الوصايا وفى الدبانية زرع الاجنبى فى أرض الصبي لاجل الصبي ثم أنكر فبرهن الوصى على اقراره به كان له أخذ الزرع للصبي وفى النوازل أخذ الوصى

أرض اليتيم على سبيل ما يأخذ الناس قال أبو نصر أرجو أن يكون جائزا قال الفقيه
أبو الليث الحافظ لا رواية في المزارعة عن أصحابنا إنما الرواية عنهم في المضاربة فاعل أبو نصر
فأس المزارعة عليها وقد ذكرنا عن شداد أنه قال إن كان البذر من الوصي جاز وإن كان من
اليتيم لم يجز وهو حسن وبه نأخذ وفي الاستروثية عن فوائد أبي حفص الكبير واختلف
في أخذ الوصي أرض اليتيم مزارعة بالنصف مثلا فجوز مطلقا قياسا على دفعه إلى الأجنبي
لم يكن يلزمهم الأشهاد عند العقد وقال الولوالجي إنما يلزمه الأشهاد فيها وفي أمثالها
لأن الوصي قد يفعل ذلك لمجي وقد يفعل لنفسه والربح يتبع المال والزرع للمالك الأرض
فلا يستحقه الوصي قضاء لا بحجة تنبت عند القاضي وقيل إن كان البذر من نفسه جاز وإن
من اليتيم لم يجز وذلك لأن الوصي إذا دل مستأجر لأرضه لنفسه وله ذلك لأنه خير اليتيم
وكذا استجار أرضه كيف به استجار نفس اليتيم فاستجار ماله أولى وهذا عند الإمام وأما
في الثاني فهو مضيق لماله في الحال لأن الثبات بعد الفساد فلا يجوز وأيضا هو مؤثر لنفسه
من اليتيم وليس له ذلك فكذا هذا قال الولوالجي وهذا يعني عدم جواز إيجار الوصي نفسه
من اليتيم لأن مقابلة المال بالمنفعة الحاصلة من الوصي ومنفعة الأدي صفة له ولما لم يكن
الأصل يعني الأدي مالا لم تكن صفته مالا لكن أعطى له الشرع حكم المال للمعاجة ولا حاجة
هنا فسبق على أصله فيكون مقابلة المال بماليس مال فلا يجوز قال وذكر المسئلة في الأصل
على العكس وهو مشكل قال في الكبرى والاختار أنه إن كان ما يصيبه من الربح خيرا من أجر
مثل الأرض وضمان نقصانه ومثل بذر اليتيم والزرع كله للوصي جازت المزارعة وله ما شرط من
الربح والالم تجز فيضمن الوصي لليتيم الأجر والنقص ومثل البذر والزرع كله للوصي لأن النظر
فيه وأعماله نظرية قال في أحكام الصغار وعليه عامة المشايخ وفي المتن وهذا كوصي
شري لنفسه من مال اليتيم خادما فاته إن كان الثمن خيرا لليتيم أجرته وإن كان الخادم خيرا
لم أجر شرا لنفسه قلت فيضمن في الأول الثمن ثم قال فإن استقرض الوصي بذر اليتيم
وزرعه في أرض نفسه أو بالعكس فالقول قوله بيمينه أنه زرعه لنفسه أما للزرع بذر اليتيم
في أرض اليتيم وربح لم يصدق بيمينه أنه بذره لنفسه مالم يشهد عليه وهذا في القضاء أما
في الدبابة فله الربح أشهد أولم يشهد نص عليه في فوائد أبي حفص الكبير وفي الفضيلية وإن
كان البذر على اليتيم لا تجوز المزارعة ولو جعله الوصي على نفسه فعلى قياس قول الإمام
يجوز بيع الوصي مال الصبي من نفسه ينبغي أن يجوز قال وفي المسئلة دليل على جواز
استقراض مال اليتيم وفي الملتقط للسيد الشهيد عن أبي نصر أنه قال لا أرى في هذا الزمان
لأقيم أخذ أرض الوقف مزارعة ولا للوصي أخذ مال اليتيم مضاربة قلت ذلك المسئلة على
أنه ليس للوصي المزارعة أيضا والله سبحانه أعلم نعمانات فضيلية في الضمان في سائر
نصرت الوصي * ولو جعل الأب مال ابنه الصغير صداقا لأمراة نفسه فمن لا يجوز
استقراض الأب لا يجوز ذلك فاضيفان في فصل في بيع الوصي من كتاب البيوع وروى
بشر عن أبي يوسف في رجل تزوج امرأة على أمة لابنه الصغير فهو جائز وإذا سلم الأمة بصير
متافقا للأمة معنى أو مستقرضا فأمدا فيضمن قيمة الأمة في قول أبي حنيفة وفي قول

أبي يوسف لا يصح أمهات الأمانة ويكون على الأب قيمتها الزوجية أحكام الصغار في الوصايا •
 الأب إذا رهن مال ولده الصغير يدين نفسه صح الرهن وكذا الوصي ذكره في الأصل وذكر
 الفقيه أبو الليث أن هذا السحان والقياس أن لا يجوز في الأب والوصي جميعا وعن أبي
 يوسف أنه أخذ بالقياس فاضحان في فصل العدل في باب الرهن من كتاب الرهن •
 وفي الخيانة والهداية يجوز للوصي والأب رهن مال الصبي بدين أنفسهما عند الإمام أبي
 حنيفة ومحمد استصفا لانه من باب الحفظ حيث يضمن إذا ضاع أدب الاوصياء في الرهن •
 وفي المشتق إذا اشترى الوصي بمال اليتيم غلاما لنفسه ان كان الثمن خيرا لليتيم أجزت الشراء
 وان كان الغلام خيرا لليتيم جعلته لليتيم ولم أجز شراؤه لنفسه وفي غريب الرواية وجامع
 الفتاوى من مجموع النوازل وصي اشترى بمال اليتيم غلاما وباهه مرا بحة فلما بلغ اليتيم
 قال كنت اشتريت الغلام لي قال بئح وقال الوصي اشتريته لي فلا شيء لك من الربح يكون
 الربح كله لليتيم وان قوى المال يضمن الوصي أدب الاوصياء في كتاب البيع • (سقى)
 ينبغي ان يكون الوصي في الاستدانة على الصبي كقول (١) في آخر السابع والعشرين
 من الفصولين • (ثم) القاضي يأمر الوصي بالتجارة والشركة في مال اليتيم دون
 المعاملة لأجل الربح قنية في مسائل متفرقة من الوصايا • وللوصي أن يبيع مال
 اليتيم ويوكل في تقاضي ديون الميت وأمواله ويبيع لليتيم بماله ويضع له ويودع ماله وقال
 أبو حنيفة يؤذى فطرته ويضحي له من ماله ان كان له مال قنية في باب تصرفات الأب والام
 والوصي من كتاب الوصايا • في وكالة المختصر الوصي يملك أن يوكل غيره بكل ما يجوز
 له أن يعمل بنفسه في أمور اليتيم فان بلغ اليتيم قبل أن يفعل الوكيل لم يكن له ان يفعل ولو
 مات الوصي بعزل الوكيل وكذا الوصيات الصبي بعزل الوكيل في الثاني عشر من وقف
 الكرماتى • وفي أدب القاضي الوصي يودع مال اليتيم ويعبره ويضع خلاصة
 في تصرفات الوصي • وفي الخيانة لا يجوز للوصي أن يتجر لنفسه بمال اليتيم أو الميت فان
 فعل وبيع ضمن رأس المال ويتصدق بالربح في قول أبي حنيفة ومحمد وعند أبي يوسف رحمه
 الله يسلم له الربح ولا يتصدق بشئ وللوصي أن يأخذ مال اليتيم مضاربة وليس له أن يؤجر
 نفسه من اليتيم تارة خانية في نوع في تصرفات الوصي في مال اليتيم من الفصل الحادى
 والثلاثين من كتاب الوصايا • وللوصي أن يتجر في مال اليتيم وأن يدفعه مضاربة وأن
 يعمل مضاربة وأن يضع ويشارك وأما إذا لم يشهد الوصي أنه يعمل مضاربة كان ما اشترى
 كله للورثة لان الوصي يدعى استحقاق بعض الربح من مال الورثة لنفسه ولا يستحق ذلك
 الا بالشرط فلم يثبت الشرط عند القاضي لا يعطى له شئ من الربح وفي يوع شرح
 الطحاوى ولا بأس للوصي أن يتجر بمال اليتيم ولا ضمان عليه ان أصيب في ذلك من
 مضاربة أحكام الصغار • اذا ربح الوصي في مال اليتيم فقال أخذته مضاربة ولى في الربح
 حصة قال لا يصدق والربح لليتيم وان قوى المال لم يضمن من المحل المزبور • ويدفع الوصي
 ماله أى مال الصغير مضاربة لانه من التجارة وفيه اشعار بأنه لا يأخذ مضاربة (٢) وعن
 محمد رحمه الله أنه جائز الا أنه اذا أخذه على أن له عشرة دراهم من الربح فانه مضاربة فاسدة

(١) استدانة الأول مرت في كتاب
 الوقف ع

وابر قيم الوقف في الاستدانة على
 الوقف كالوصي في الاستدانة على اليتيم
 لان اليتيم له ذمة صحيحة وهو معلوم فيتمتع
 مطالبته كذا في الذخيرة ع

(٢) ذكر السيد الامام الاجل أبو القاسم
 في وصايا الملقط قال أبو نصر لا أرى لوصي
 هذا الزمان أن يأخذ مال اليتيم مضاربة
 ولا لقيم وقف أن يزرع أرض الوقف
 كذا في مضاربة أحكام الصغار ع

ولا أجر له وعلى هذا القياس ينبغي له أن يؤجر نفسه في عمل من أعماله بأقل الاجور كما قال
 السرخسي ولو استأجر الصغير بنفسه أن يجوز عند أبي حنيفة إذا كان بأجرة لا يتغابن
 فيها كما إذا استأجر شيئا من أعماله لنفسه كما في الذخيرة قهستاني في آخر كتاب الوصايا •
 ولهؤلاء كلهم ولاية التجارة بالمعروف في مال الصغير والمغيرة ولههم ولاية الاجارة في النفس
 والمال جميعا وفي المنقولات والعقارات فان كان بيعهم واجارهم بمثل القيمة أو بأكثر
 أو بأقل قدر ما يتغابن الناس فيه جاز وان كان أقل قدر ما لا يتغابن الناس فيه لا يجوز
 ولا يتوقف على الاجارة بعد الادراك لان هذه عقد لا يجيزه حالة العقد وكذلك استأجرهم
 وشراؤهم ان كان على المعروف جاز على الصغير والصغيرة وان كان أكثر قدر ما لا يتغابن
 الناس فيه جاز عليهم ولا يجوز عليهم أحكام الصغار من مسائل البيوع • إذا أبر
 الاب والجد أبو الاب أو وصيهما الصغير في عمل من الاعمال فهو جائز لان هؤلاء ولاية
 استعمال الصغير من غير عوض بطريق التهذيب والرياسة دفع العوض أولى ولا ولاية للجد مع
 قيام ولاية الاب ووصى الاب مقدم على الجد وقد ذكرنا ترتيبه في مسائل البيوع ولا يجوز
 اجارة غيرهم إذا كان له منهم أحد لانه لا ولاية لأحد على الصغير حال قيام واحد منهم •
 فان لم يكن واحد من هؤلاء فاجره ذورحم محرّم من الصغير ان كان الصغير في حجره جاز
 بطريق التهذيب والرياسة لانه يملك تأديته فيملك اجارته وان كان في حجر ذي رحم محرّم فاجره
 ذورحم محرّم آخر هو اقرب من الذي كان الصغير في حجره فهو ان يكون في حجر المهر فاجرته
 أمه جاز عند أبي يوسف وقال محمد لا يجوز والذي ولي الاجارة على الصغير ان يقبض الاجرة
 لانه من حقوق العقد فيستحق بالعاقدة وليس له أن يتفقهما عليه لانها مال الصغير وليس لغیر
 الاب والجد ووصيهما ولاية التصرف في مال الصغير وكذلك اذا وهب للصغير شيئا فلاذی
 الصغير في حجره أن يقبضه ولكن لا يتفق على الصغير ما قلنا وعن محمد رحمه الله استحسن أنه
 يتفق عليه ما لا بد له منه لان في تأخير ذلك ضرر من الصغير من اجارة أحكام الصغار
 في أوائله • ولو أبر الاب أو الجد أبو الاب أو وصيهما الصغير ثم بلغ الصغير بالبلوغ فهو بالخيار
 ان شاء مضي على الاجارة وان شاء فسخ لان في ابقاء الاجارة ضررا في حقه فرق بين نفسه
 وماله حتى ان الاب أو الجد أو وصيهما اذا أبر دار الصغير أو غيره من غير معلومة ثم بلغ الصغير
 لم يكن للصغير أن يفسخ الاجارة والفرق يعرف في اجارات الاصل والذخيرة من المحل المزبور
 • وان كان الوصي أبر أرضا لليتيم واستأجرها وصى آخر لیتيم آخر لا تصح هذه الاجارة
 لانها ان كانت خيرا لأحد اليتيمين تكون شرًا للآخر فلا تخلو هذه الاجارة عن الضرر بأحد
 اليتيمين فاضحان في آخر اجارة الوقف ومال اليتيم • لو وصى الميت أن يؤجر الصغير
 لخياطة الثوب وسائر الاعمال دون وصى القاضى قنينة في باب ما يتعلق بالوصى •
 وفي المبسوط ليس للوصى اعتناق عبد الصبي ولو على مال ولا يبعه من نفسه لان الاعتناق
 اضرا محض بالصبي قلت وكونه على مال ليس الاب لانه لا يبيع مد يوفى بعد العتق ويبيعه
 من نفسه اعتناق على مال فلا يجوز كل منهما أدب الاوصياء في آخر الاعتناق • وفي
 الخاتمة لكل من الاب والوصى تزويج أمة الصغير والصغيرة وليس لكل منهما تزويج عبد

كل منهما ولا تزوج أمة كل منهما من عبد كل منهما استجسا ما لا في رواية عن أبي يوسف
ومثله في القنية من نكاح أدب الاوصياء • الوصي لا ولاية له في نكاح الصغير
والصغيرة سواء أوصى اليه الأب بالنكاح أو لم يوص إلا إذا كان الوصي وليا حينئذ يملك
بجمع الفتاوى في أواسط فصل تصرف الوصي • والأب من كتاب الوصايا • وليس للوصي أن
يزوج الأيتام إلا أن يفوض اليه الوصي ذلك • زيلعي في الأولياء من كتاب النكاح (١)
• وفي المحيط روى المعلى عن أبي يوسف أن الوصي إذا خلط ماله بمال اليتيم لا يضمن وفي
المنتقى أن الوصي إذا خلط ماله بمال اليتيم يضمن إذا ضاع أدب الاوصياء في فصل الضمان •
لا يضمن الوصي بموته مجهلا ولو خلط بماله ضمن ضمن الأب بموته مجهلا وقبل لا كوصي
في السابع والعشرين من الفصول • لا يضمن الوصي بمخلط ماله بماله (٢) من المحل المزبور
• الأب إذا مات مجهلا يضمن وقبل لا يضمن كالوصي والقاضي إذا وضع أموال اليتامى
في بيته ولا يدرى أين المال وأنه لم يبين ضمن لأنه مودع ولودفع القاضي إلى قوم ثقة ولا يدرى
إلى من دفع لا يضمن لأن المودع غيره وللقاضي ولاية أيداع مال الأيتام في السابع والعشرين
من الفصول العمادية • (قم) لا يضمن الوصي ما أنفق في المصاهرات بين اليتيمة أو اليتيم
وغيره في ثياب الخطاب أو الخطابة والضيافات المعتادة والهدايا المعهودة في الأعياد
وغيرها من مال اليتيم أو اليتيمة مما هو متعارف أن كان لها بماله منه (قم عك) اتخذ ضيافة من
مال الصغير نخسته للأقارب والجيران والحمام فأكلوا من ذلك لم يضمن إذا لم يسرف (حم) مثله
وكذا لو اتخذ ضيافة لوزب الصغير ومن عنده من العبدان وكذا العبدى (بت) وحيد
الوبرى يضمن فيها قنية في باب تصرف الأب والام والوصي من كتاب الوصايا • وفي
القنية ويؤمر الوصي بختان اليتيم واعطاه أجره الخاتن وتجهيز الصغيرة في زفافها يفعل
كل ذلك بغير أمر الحاكم أدب الاوصياء في فصل في الاتفاق • وفي التوازل إذا اتفق
الوصي بمال اليتيم في تعليم القرآن والأدب يجوز إذا كان الصبي رشيدا وإن لم يكن رشيدا
يتكلف قدر ما يقرأ في صلته خلاصة في السادس من الوصايا • وينبغي للوصي أن يوسع
على الصبي في النفقة لأعلى الأسراف ولأعلى التضييق وذلك متفاوت بقوله مال الصبي وكثرته
واختلاف حاله فينظر في حاله ويشتق عليه قدر ما يليق به من وصايا الثانية • وذكر
القاضي الإمام جلال الدين في جلالته إذا كبرت الصغار وأرادوا أن يحاسبوا وصيهم على
ما أنفق عليهم لينظروا هل أنفق عليهم بالمعروف أم لا وطلبوا من القاضي أن يحاسبه كان
لقاضي وإهم أن يطالبوه بالحساب لكن لا يجبر على ذلك لو امتنع والقول قوله في المخرج وفيها
أنفق وفي أنه أنفق بالمعروف ولم يسرف لأنه أمين من جهة الملبأ والقاضي والقول قول
الأمين مع العين فيما جعل أمينا في الفصل الرابع والعشرين من الاستروثنية • وفي شرح
الأصل لشيخ الإسلام خواهرزاده كبرت الصغار واتهموا وصيهم في قوله أنفق عليكم من
أصل مالكم كذا وكذا درهمًا وقالوا له انك كنت تنفق علينا من الربح أو قالوا كان يتبرع بها
فلان يجب على الوصي العيين على دعواه • أما إذا ادعوا عليه أمرًا يكذبهم الظاهر فيه كان
يدعوا كون النفقة شيئًا قليلا لا يكفي مثله انهم في مثل هذه المدة في الغالب لا يلتفت إلى قولهم

(١) ما في مجمع الفتاوى وما في الزياي
سبق في الأولياء والاكتفاء من كتاب
النكاح نقلا عن أدب الاوصياء ثم الظاهر
عما ذكرهنا قبل مسائل نقلا عن أحكام
الصغار أن للوصي الذي ينصبه القاضي
ولاية النكاح ع
(٢) كذا في الخاتمة والقنية وفي عامة
الكتب كذلك على ما قال مولانا غانم
في ضماناته ع

ولا يكون على الوصى العيين وهذا اذا كانت النفقة التي يدعى الوصى انفاقها نفقة المثل أو
أزيد منها يبرأ ما لو ادعى زيادة يمكن الاحتراز عنها فانه لا يصدق الوصى ويجب عليه الضمان
الا اذا سرق دعواه بتفسير محتمل كان يقول كنت اشتريت لهم طعاما فسرق ثم اشتريت لهم
ثيابا فهلك فاشترت لهم ثيابا فانه لا يصدق في قوله بيمينه لانه أمين أدب الاوصياء في
فصل الانفاق وفي الاقضية اذا أخبر الوصى بالدخل والمخرج قبل قوله فيما يحتمل ويحلف
على كل حال فلو أنه أخبر أنه أنفق على البيت أو على الضيعة جيع انزال الارض وغلاتها
ولم يفسر ذلك وأبي القاضى الا أن يبين شيئا فشيئا ان كان الوصى معروفا بالامانة وقال بقى
في يدى هذا القدر قبل قوله (١) وان لم يكن معروفا بالامانة يجبره على التفسير بمعنى يحضره
يومين أو ثلاثة أيام ويحذره فان لم يفسر يكتفى بالعين ولا يجبره ويدعى أن يحاسبه سنة فسنه
خلاصة قبيل التاسع من كتاب القضاء • والحاصل ان الوصى يقبل قوله فيما يدعى به الا في
مسائل الاول ادعى قضاء دين الميت الثانية ادعى ان اليتيم استهلك مال آخر فدفع ضمانه
الثالثة ادعى انه أدى جعل عبده الا بقر من غير اجارة (٢) الرابعة ادعى انه أدى خراج أرضه
في وقت لا تصلح للزراعة الخامسة ادعى الانفاق على محرم اليتيم السادسة ادعى انه أذن
للبيتيم في التجارة وأنه ركب ديون فقضاها عنه السابعة ادعى الانفاق عليه من مال نفسه حال
غيبه ماله وأراد الرجوع (٣) الثامنة ادعى الانفاق على رقيقه الذين ماتوا التاسعة اتجر
وربح ثم ادعى انه كان مضاربا العاشرة ادعى فداء عبده الحائى الحادية عشرة ادعى قضا
دين الميت من ماله بعد بيع التركة قبل قبض غنها الثانية عشرة ادعى انه زوج اليتيم امرأة
ودفع مهرها من ماله وهى ميتة الكل في فتاوى المتأخرين من الوصايا وذكر ضابطا وهو ان كل
شيء كان مسلطا عليه فانه يصدق فيه وما لا فلا (٤) اشياء في كتاب الوصايا • واذا دفع الوصى
الى اليتيم ماله بعد الخلع أو انكر اليتيم فانه لا يصدق الا بالينة في قول مالك وفي قول أبي
حنيفة وأصحابه وأبي عبد الله وزفر وسفيان يصدق لانه أمين وكل أمين قبل قوله مع يمينه
تتف من كتاب الدعوى • (فتم) وصى اذى ديناً فأنكرت الورثة تقبل يمينه ولولا يمينه فله
تحليف الورثة في الثامن والعشرين من الفصولين • ولو دفع الوصى المال الى العبي قبل
استئناس الرشد وأنفقه ضمن الوصى مجمع الفتاوى في فصل تصرف الوصى والاب من كتاب
الوصايا • يتيم أدرك مفسدا غير مصلح وهو في حجر وصيه وحجر القاضى عليه أو لم يحجر فأمر
وصيه أن يدفع اليه ماله فدفع اليه فضاع المال في يده ضمن وصيه لان دفع المال مع علمه بأنه
مضيع تضییع فيضمن • ولو ان صبيدا مصلحا غير مفسد لم يدرك فدفع الوصى اليه ماله وأذن في
التجارة فضاع المال في يده لا يضمن الوصى قاضيان في الحجر • (تم) وصى أنفق على الصغير
من مال نفسه ولم يشهد بالرجوع وقت الانفاق فله أن يرجع عليه ولو كان المنفق أبالم يرجع
(ط) في الوصى اختلاف قنية فيما يتعلق باناق الاب والوصى من كتاب الوصايا • تقدم من
ماله عن شيء شراء لولده ونوى الرجوع يرجع ديانة لا قضاء مالم يشهد ولو شري ثوبا وطعاما
وأشهد أنه يرجع فله أن يرجع لوله مال والا فلا لوجوبه عليه حينئذ ولو قنا أو شيئا لا يلزمه
رجوع وان لم يكن له مال لو أشهد والا فلا ولو أنفق عليه الوصى من ماله ومال اليتيم غائب

(١) وفي الوصاية ومع هذا الوين لكان
أحسن لانه أننى للثمة عن نفسه كذا في
ضمن الاوصياء من الضمانات •
(٢) ولو قال كنت دفعت جعل عبداً بقر لم
يصدق الا أن يقول استأجرت رجلا ليرده
صدق ولا يصدق في قوله أمرتك
فاستأجرت أنت ودفعت الاجرة الا بحجة
كذا في وصايا جامع الفقه للعتابي في أوائل
الفصل الاول •
(٣) • • • • • الانفاق على الرقيق مرت في
القولان •
(٤) ولو باع الصبي فقال الوصى أنفقت مالك
فيلك أو في كذا عدد من الرقيق ورثته من
أبيك أو اشتريتهم أنا وكان نفقة المثل
لكنهم ماتوا أو أبوا فصدق لانه أخبرها
هو مسلط عليه كذا في أوائل الوصايا من
العناية •

فهو متطوع إلا أن يشهد أنه قرض عليه أو أنه يرجع في السابع والعشرين من الفصولين .
 وذكر في المنتقى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى تفصيلاً فيما إذا اشتراه الأب لابنه قال إن كان
 ما اشتراه شيئاً يجبر الأب عليه بأن كان طعماً أو كسوة ولا مال للصغير لا يرجع الأب عليه وإن
 أشهد أنه يرجع عليه وإن كان المشتري شيئاً لا يجبر الأب عليه بأن كان المشتري طعماً أو
 كسوة وللصغير مال أو كان المشتري داراً أو ضياعاً إن كان الأب أشهد وقت الشراء أنه يرجع وإن
 لم يشهد لا يرجع وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيما إذا اشترى ابناً أو ضيعة أو مملوكاً لابنه
 الصغير إن كان للأب مال قال الرجوع بالثمن إلى التفصيل إن أشهد وقت الشراء أنه يرجع وإن
 لم يشهد لا يرجع وإن لم يكن للأب مال لا يرجع أشهد على الرجوع أو لم يشهد ثم في بعض
 واضع يشترط الأشهاد وقت الشراء وفي بعضها يشترط الأشهاد وقت الشد الثمن ويقول إن
 أشهد وقت نقد الثمن إنما أنفذ الثمن لا يرجع عليه ثانياً رخصة في الفصل السابع والعشرين
 من كتاب الوصايا . الوصي يصدق في كفن المثل وكذا لو كفنه من ماله وأراد الرجوع فله ذلك
 وكذا لو اشتراه من ماله أنه أن يرجع (١) وكذا الوارث لو كفنه من ماله وكذا الوصي الوارث
 أو الوصي ديناً من ماله كان له أن يرجع في مال الميت وكذا لو اشترى الوصي طعماً أو نفقة أو
 كسوة بشهادة الشهود له أن يرجع في مال الصغير وإن اشترطت شهادة الشهود ولأن قول
 الوصي معتبر في الإنفاق لكن لا يقبل في الرجوع في مال الميت إلا بالبيعة خلاصة في الفصل
 السادس من كتاب الوصايا . وذكر في المنتقى والنوازل وصي عليه للميت دين فنقدم من عنده
 وصاياه أو أدى من ماله دينه أو يقول عند القاضي أقضي من مالي لا يرجع بغير أعمالي وفي
 الخلاصة ينبغي أن ينوى ذلك حين القضاء فيقول أقضي من مالي لا يرجع في مال الميت حتى
 يصير قصاصاً وفي المنية وإن كان الدين عليه يعني على الوصي فطريق براءته أن يشترى للصغير
 ويرده على معنى الثمن من مال نفسه وفي فتاوى رشيد الدين ومثله الأب فلا يبرأ من دين صغيره
 بالإنفاق عليه من مال نفسه أو غيره ولا بالأكساة من ثوبه إلا إذا أشهد فيقول شريته لولدي
 لا أقضي ثمنه من ديون له علي إذا لم يكون له بصدق قضاء في الأداء أدب الأوصياء في الضمان .
 الوصي إذا أنفذ الوصية من مال نفسه يرجع في مال الميت هو المختار (٢) من واقعات الناطق
 وفي الإيضاح في باب مقاسمة الوصي الورثة وعليه دين . وفي النوازل أنلف الوصي نقد اليتيم
 أو مال الوصية أو أنفقه في حاجة نفسه فدفع من عنده مثله نفقة لليتيم أو أنفذ الوصية قال
 محمد بن سلمة يبرأ منه من الضمان وإن أثم بالانفاق قال الإمام الدبوسي وهذه كبيرة لا يحل
 له ذلك لكونه تصرفاً في مال اليتيم التي هي أمانة بأحسن قال في النوازل والقياس عدم
 البراءة وفي الواقعات للشاطن أنلف الوصي مال الصغير أو أنفقه في حاجة نفسه ثم دفع له أنه
 لا يبرأ إلا أن يكبر الصغير فيدفعه إليه ومثله في الخالية وفي النوازل في المسئلة أيضاً عن نصير
 أنه لو اشترى الوصي شيئاً لليتيم مما يجوز شراؤه ودفع الثمن من مال نفسه بدل ما أنفقه من ماله
 يبرأ إن شاء الله تعالى ومثله في الغنية عن السراجية وفي الخلاصة عن النوازل أيضاً الوضوح
 هناك من مال نفسه من غير هذا التكلف يعني الشراء ودفع الثمن يبرأ استحصانا وعن ابن
 مقاتل أنه يبرأ إن أشهد عند الدفع أنه بدل المتلف بأن يقول للشهود كان لليتيم علي كذا وكذا

(١) أي بكفن المثل إلى انظر إلى ما في مجمع
 الفتاوى وسيجيء به
 (٢) وعليه الفتوى كما في الخالية في نصيرفات
 الوصي

وأما اشترى هذا فليس قساصاً ولا بيعاً من الدين إنما مجرد القبض لليتيم لا يبرأ لأن قبض مال نفسه لا يجوز وقيل لا يبرأ ما لم يرفع الأمر إلى الحاكم فيأخذ الحاكم منه ذلك القدر ويدفعه إليه ثانياً إلا أن يتعذر عليه الدفع لعدم الحاكم أو خوفه من ظلمه فحينئذ يشتري لليتيم شيئاً ويدفع ثمنه من مال نفسه فيبرأ ومثله في الخاتمة قال الخالصي وبه يفتي أدب الأوصياء في الضمان وفي المتفق أوصى إلى رجل أن يبيع عبده ويتصدق بثمنه فباع وتصدق بثمنه ثم استحق العبد بعد القسمة يرجع المشتري بالثمن على الوصي ولم يرجع الوصي في مال اليتيم بشيء وانما يرجع على المالكين الذين تصدق عليهم بالثمن وهذه الرواية تخالف رواية الجاسع الصغير مات وعليه دين ألف درهم ولم يترك إلا عبداً فباعه الوصي بغير أمر القاضى وقبض الثمن فباع عبده ثم استحق العبد ويرجع المشتري على الوصي فالوصي لا يرجع على الغريم بشيء إلا أن يكون الغريم قال له بعه واقض ديني فحينئذ يرجع الوصي على الغريم وإذا مات الرجل وفي يده ودائع شتى وترك أموالاً وعليه دين يحيط بماله فقبض الوصي الودائع من منزل الميت أبردها على أصحابها وقبض مال اليتيم ليقضى فذلك المقبوض في يده فلا ضمان عليه وكذا إذا لم يكن على الميت دين فقبض الوصي ماله من منزله وهلك في يده فلا ضمان عليه لأنه ولاية القبض أبرده على الورثة من أحكام الصغار في الوصايا امرأة ماتت وبعت زوجها إلى أهلها ثلثة أوبقرة أبذبحوا في المأتم أن ذكر قيمتها يوم البعث فله أن يرجع بقيمتها أو الأفلأ مختاراً التوازل قبل كتاب الرضاع • رجل مات وترك ورثة ولم يوص إلى أحد فباع امرأته داراً من تركته وكفنته بغير إذن سائر الورثة قال يبيع في نصيبها جزاً إن لم يكن على الميت دين محميها وبعد ذلك يظن أن كفنته بكفن مثله ترجع في مال اليتيم وإن كفنته بأكثر من كفن المثل لا ترجع ولا ترجع بقدر كفن المثل أيضاً وإن قال قائل أنهم ترجع بقدر كفن المثل فله وجه وكفن المثل ثلثا بطريق العبدین خلاصة في الرابع من الوصايا • أحد الورثة إذا كفن الميت بماله كفن المثل بغير إذن الورثة ترجع في التركة فإن كفنته بأكثر من كفن المثل لا يرجع لأن أحد الورثة لا يملك ذلك وهل له أن يرجع في التركة بمقدار كفن المثل قالوا لا يرجع لأن اختياره ذلك دليل التبرع بمجموع الفتاوى في فصل التصرف من الوصايا وفي العيون إذا كفن الوارث الميت من مال نفسه يرجع والاجنبى لا يرجع تاناً خاتمة قبل اختتام كتاب الفرائض • ولو كفن الميت غير الوارث من مال نفسه يرجع في تركته بغير أمر الورثة فليس له الرجوع أشهد على الرجوع أو لم يشهد ولو كفن الوصي من مال نفسه أو الوارث من مال نفسه ليرجع كأنه الرجوع تاناً خاتمة في مسائل متفرقة من كتاب الفرائض • قضى الوصي أو الوارث دين الميت من ماله خارجاً بما فيه التركة فإن مات وله وصى أجبى فله الوارث أن يقضى دينه ويكفنه بغير أمر القاضى ويرجع بذلك في الميراث وصى أو وارث اشترى الكفن فلهما الرجوع في مال الميت والاجنبى لو اشتراه لم يكن له الرجوع (١) خزائن المفتين في الإيصاء من الوصايا والزوجة تأخذ مهرها من التركة بلا إذن الورثة لو دأبهم أو دأبوا فإن كانت التركة شيئاً يحتاج إلى البيع كانت وصية من زوجها أو لم تكن باعته ما كان أصلح وتستوفى صداقها برزاقية في السابع من الوصايا وفي العيون إذا أوصى إلى امرأته وترك

(١) مر ما يناسبه في كتاب القسمة نقله من البرازية في الفصل الثالث من كتاب القسمة وبعضه في استئذان التركة تنفلاً عن الخاتمة ومر في فصل ما يجوز فيه السلم من كتاب البيوع

(١) الصامت من المال الذهب والفضة
والناتق الايل اه قاموس اه معصمه
(٢) وفي التاتارخانية نقلا عن الخلاصة
مانعه لا يضمن وله القبض فليرجع الى
سائر الكتب ع
(٣) وان كانت التركة في موضع يخاف عليها
التلف فأخذها بعض الورثة لا يضمن
استحسانا كذا في البرازية في السابع عشر
من الوصايا ع

ضياعا وله ما عليه مهران كان له من الصامت مهر مثلها افلها الاخذ من الصامت (١) وان لم
يكن له صامت فلها ان تباع ما كان يصلح للبيع وتستوفي صداقهما من ثمنه تاتارخانية
في الحادى والثلاثين من الوصايا • أحد الورثة حال غيبة الآخر من اخذ دعوته من التركة
وأكل الناس ثم قدم الباقيون وأجازوا ما صنع ثم أرادوا تعين ما أنفق لهم ذلك لان
الاتلاف لا يتوقف حتى تلمقه الاجازة الا ترى أن من أنفق مال انسان ثم قال المالك رضى
بما صنعت أو اجرت ما صنعت لا يبرأ دل ما ذكرناه اذ أنفق شيئا لآخر وأدى
اجازته بعد الاتلاف بالاتلاف لا يبرأ كون المالك خصمه ولا يخطف برازية في أوائل
الدعوى • أدى مديون الميت الى وصي الميت يبرأ وان لم يكن له وصي فدفع الى بعض
الورثة يبرأ عن حصته خاصة من وصايا البرازية قريسا من آخره • اذا قبض من مديون
الميت واحد من الورثة باذن الشرع حصته لا يضمن حصة الشركاء لكونهم شركاء
فيما أخذ الا اذا استمك من دعوى القاعديه • للميت دين ووديعة عند انسان وفي
التركة دين فدفع المودع الوديعة الى الوارث بغير أمر القاضى ضمن اذا لم يكن مأمونا فان
كان مأمونا له أخذ الودائع وقضاء الدين برازية في آخر الوصايا • رجل مات وفي يديه
ودائع اقوم شتى وترك أموالا وعليه ديون تجب عليه وترك ورثة فقبض بعض الورثة المال
والودائع بغير أمر جبة الورثة وبغير أمر القاضى فهل في يده فلا ضمان عليه وهذا استحسان
والقياس أن يضمن بناء على أن أحد الورثة لا ينفرد بقضاء الدين من المال والعين الذي
كان في منزل الميت ورثة الودائع التي تكون في منزل الميت قياسا وفي الاستحسان ينقرده
محيط برهاني في الثامن والعشرين من كتاب الوصايا • أحد الورثة اذا قبض شيئا من التركة
فضاع عنه يضمن ما كان حصة غيره الا في موضع يخاف الضياع والوصى يقبض مطلقا
وأحد الورثة لو قبض دينًا للميت على رجل أو وديعة له عند رجل فضاع عنه يضمن (٢) في
آخر الفصل السادس من وصايا الخلاصة • وفي وصايا شرح الطحاوى أحد الورثة اذا قبض
جميع التركة فهل في يده من غير جناية أو خيانة فان كان على الميت دين أو في الورثة صغير
لا يضمن وان لم يكن دين والورثة كبار ضمن حصة الباقيين من أحكام الصغار للاسترواق
في مسائل القسمة • وفي شرح الطحاوى هلكت التركة على يد أحد الورثة يطران كانت
التركة مستغرقة بالدين لا يضمن شيئا لان قبضه حصل للغرماء فصار كالوديعة عنده وان لم يكن
الدين مستغرقا فقبضه لم يحصل للغرماء فحصة سائر الورثة تكون مضمونة عليه الا اذا كان
قبضه لكلا الضرورة بان كانت الورثة صغار لا يمكنهم قبض حصة من قبضه اذ الكل
الورثة فلا يضمن والباقي على قدر ميراثهم (٣) من اواخر وصايا البرازية • ذكر في فتاوى
السمرقندى اذا تصرف واحد من أهل السكة في مال الميت من البيع والشراء ولا وصى
للميت وهو يعلم أنه لو رفع الامر الى القاضى نصب وصيا والوصى يأخذ المال ويفسد روى
أبو بكر الدبوسى أن تصرفه جائز للضرورة وهذا نوع استحسان وبه ينق تاتارخانية في الفصل
التاسع والثلاثين من الوصايا • ومن محمد اذا مات الرجل في موضع لم يكن هناك قاض فحو أن
يموت في بعض القرى أو مات في الطريق فباع بعض رفقاته متاعه جازا لبيع ويجوز للمشتري

(١) قوله بوكس الوكس كالوعه النقصان
اه قاموس اه مصححه

(٢) ألا يرى أن المسلم يرث بالجهة بين إذا
اتفق له ذلك بأن ماتت المرأة وترك ابن
عها وهو زوجها وأخوها من أمها فإنه
يأخذ بالقرض والعصوية كذا في الزيلعي
في شرح قوله ولو حجب أحدهما

(٣) في فصل في لواحق الكتاب من
السابع والثلاثين

أن ينفق بالمبيع فان جاء وارثه بعد ذلك ان أجاز المبيع أخذه منه وان كان المتاع قائما فان شاء
أخذه وان شاء أخذ الفلز وان باعه بوكس (١) كان له أن يضمن قيمته ولو أن رجلا من أهل
السكة تصرف في مال الميت من البيع والشراء ولم يكن له وارث ولا وصي إلا أن هذا الرجل
يعلم أنه لو رفع الأمر إلى القاضي فإن القاضي ينصبه وصيا فأخذ هذا الرجل المال ولم يرفع
الأمر إلى القاضي وأفسده حكي عن أبي نصر الدبوسي أنه كان يجوز تصرف هذا الرجل
في أواسط فصل تصرفات الوصي من وصايا الخيرية • مات بعض الرقعة في السفر فباعوا
قماسه وعصيته وجهزوه بثمنه وردوا البقية إلى الورثة أو أنعمي عليه فأنفقوا عليه من ماله
لم يضمنوا عليه استخفافا وهي واقعة أصحاب محمد ذكره الزيلعي في آخر النفقات من غصب
الاشياء وكذا في آخر الملقطة من الدرر

• (كتاب الفرائض) •

وان وقع الاختلاف في انفصاله حيا أو ميتا فشهدت القابلة على انفصاله حيا أجمعوا على أنه
تقبل شهادتهم في حق الصلاة عليه وهل تقبل شهادتهم في حق الارث قال أبو حنيفة لا تقبل
وقال لا تقبل محيط برهاني في الثالث والعشرين من كتاب الفرائض • وان خرج رأس
الولد وهو يصيح ثم مات قبل أن يخرج الباقي لأميراث له ولا يصلي عليه إلا أن يخرج أكثر البدن
وهو حي • فاضحيان في آخر القسمة • مسلم مات وترك أبوين وأمرأتين أحدهما مسلمة
والأخرى كافرة يهودية فلامرأة التي هي مسلمة الربع وللأمثلاث ما بين والباقي للاب مضمرة
في الفرائض • وإذا كان الاب حيا والميت أم الاب وأم الأم حتى لا ترث أم الاب عند
أصحابنا فقد اختلف المشايخ فيه قال بعضهم يعطى لها جميع فرائض الجدات وبعضهم قالوا
يعطى لها نصف فريضة الجدات من المحيط البرهاني في الفرائض • ومن يدلي إلى الميت ببدين
ان كان أحدهما لا يحجب الآخر ورث بهما جميعا (٢) وان كان يحجب ورث بالحاجب مثله
إذا ترك ابني عمه وأحدهما أخوه لأمه فله السدس بالفرض والباقي بينهما بالعصوية لأن
أحدي جهتي قرابته لا تحجب بالآخرى فورث بهما جميعا فان ترك بنتي خالته وأحدهما أخته
لا ييه فلهما المال كله فمؤردا الآن أحدي جهتي قرابته لا تحجب بالآخرى فورث بالحاجبة
فصول عمادية (٣) في فصل في لواحق الكتاب من السابع والثلاثين • ثم الذين يورثون ذوى
الارحام أصناف ثلاثة صنف منهم يسمون أهل القرابة وهم أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد وزفر
وعيسى بن أبان رحمهم الله وأغماهمو بذلك لانهم يقدمون الأقرب فالأقرب وصنف منهم
يسمون أهل التنزيل وهم علقمة والشعبي ومسروق وأميم بن حماد وأبو نعيم وأبو عبيد قاسم بن
سلام وشريك والحسن بن زياد رحمهم الله تعالى سمو بذلك لانهم ينزلون المدلى منزلة المدلى به في
الاستحقاق وبيان ذلك فيما إذا ترك ابنة وابنة أخت فعلى قول أهل القرابة المال لابنة
الابنة لانها أقرب وعلى قول أهل التنزيل المال بينهما ما نصفاً بمنزلة ما لو ترك ابنة وأختا
والصنف الثالث يسمون أهل الرحم منهم حسن بن ميسرة ونوح بن دراج سمو بذلك لانهم سوا بين
الأقرب والأبعد في الاستحقاق وأثبتوا الاستحقاق بأصل الرحم من المدلى وطللسرختي في
باب ذوى الارحام من الفرائض أما الكلام في أولاد الاخوة والاخوات لأم فهو وأن أولادهم

أقربهم ولا يفضل المذكور على الاثنى الا في رواية شاذة عن أبي يوسف مثله بنت أخ لأم
 وابن أخت لأم فمذهبهما المال بينهما نصفان كالاصول وعند أبي يوسف على تلك الرواية
 أن لا يخلو لأم الاصول حمادية في الفرائض في الصنف الثالث من ذوى الارحام (١) وان
 اجتمع أولاد الاخوات المتفرقات أو بنات الاخوة المتفرقين فعند أبي يوسف من كان لاب وأم
 أولى وعند محمد يعضد بالاصول كما لو تركت بنت أخت لاب وأم وبنت أخت لاب وبنت أخت
 لأم فعند أبي يوسف المال كله لبنت الأخت لاب وأم وعند محمد يعضد بينهما أخا ساجس المال
 لبنت الأخت لاب وخمس لبنت الأخت لأم وثلاثة أخماس لبنت الأخت لاب وأم فرضا
 وردا كأنه ترك ثلاث أخوات متفرقات ولو تركت بنت أخ لاب وأم وبنت أخ لاب وبنت أخ لأم
 فعند أبي يوسف المال كله لبنت الأخ لاب وأم وعند محمد سدس المال لبنت الأخ لأم
 والباقي لبنت الأخ لاب وأم ولا شيء لبنت الأخ لاب كأنه ترك ثلاث أخوة متفرقات من
 فرائض الكافي أما الكلام في أعمام الأم وعماتها وأعمام الأب وعماته وأخوال
 الأم وأخواتها وأخوال الأب وأخواته إذا ترك الميت خالة لأم وأخواتها وأخواته وأخواته
 الميت وأخواته فان ترك خالة الأم وعمة الأم فقد ذكر أبو سليمان الجرجاني عن أصحابنا أن
 المال بينهما أثلاثا لثلاثة للعممة ولثلاثة للخالة وجعلهما على هذه الرواية بخلاف خالة الميت وعمته
 وذكر عيسى بن أبان أن المال كله لعمة الأم وذكر يحيى بن أكرم أن المال كله لخالة الأم في
 السابع والعشرين من فرائض التنازخانية في أواخره رجل مات وله ابنتان أحدهما مسلم
 والاخرى كافرة فزعم كل واحد منهما أن الأب مات على دينه وأن ميراثه له فالقول قول
 المسلم وإن أقاما جميعا البينة فالبينة بينة المسلم عندنا لأن أحدى البنتين توجب اسلام
 الميت عند موته والاخرى توجب كفره فيخرج الموجب للاسلام عملا بهذا الحديث (٢)
 إذ المراد منه العاقلون من حيث الحجة أو من جهة القهر والغلبة فيكون المراد أن النصر في
 العاقبة للمؤمن قال شمس الأئمة السرخسي ولأن للوارث نوع ولاية بالسبب الخاص وهو
 القرابة كما لا تنبئ الولاية للكافر على المسلم لا تنبئ للمسلم على الكافر من ضوء السراج شرح
 الفرائض (٣) قد تمت هذه المجموعة الشريفة بحمد الله تعالى وعونه وحسن توفيقه وعلى
 الله على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين

تم

(١) وقول محمد أشهر الروايتين عن أبي
 حنيفة في جميع ذوى الارحام وعليه الفتوى
 كذا في فرائض الكافي

(٢) يعنى حديث الدين بعلو ولا يعلى
 والثالث اختلاف الدينين فلا يرث
 الكافر من المسلم إجماعا ولا المسلم من الكافر
 على قول عامة الصحابة واليه ذهب علماءنا
 والشافعي لقوله عليه الصلاة والسلام ولا
 يرث أهل الملتين بشئ والقياس أن يرث
 بقوله عليه السلام الاسلام الاسلام به ولو لا يعلى
 ومن العاقلان يرث المسلم من الكافر لانه
 منه واليه ذهب ما ذهب بن جليل وأبي سفيان
 والحسن ومحمد بن الحنفية ومحمد بن علي
 ابن الحسين ومسروق والجواب المذكور
 في الحديث هو في نفس الاسلام حتى إن
 ثبت الاسلام على وجه ولم يثبت على آخر
 فانه يثبت ويعلوه المولود بين المسلم والكافر
 فانه يحكم بالاسلام الولد فان المراد العاقل
 يكسب الحجة أو يكسب القهر والغلبة أى
 للمسلمين والنصرة في العاقبة سيد على
 الفرائض

(٣) في شرح قوله وأما القتل الذي
 لا يتعلق به وجوب القصاص

يقول مصحح دار الطباعة المصرية • التي يولاق مصر المعزية • المتوكل على من وصف نعمه
 بالاسباغ • الفقير الى الله سبحانه محمد الصباغ • سبحانه من انتهى اليه كمال الوجود • وانتهى
 اليه كل موجود • وفق من أحبه لآلته في الدين • وأزال عنه ظلمة الشك بالبراهين •
 أرسل المرسلين • مؤيدين بالمعجزات والسلطان المبين • فأيقظوا الانام • وبينوا الاحكام •
 وجعل ختامهم • وخيرهم حبيبهم • محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن
 هاشم • ذا اللواء المرفوع في بني لؤي • وذو الفرع المنيف في عبد مناف بن قصي • المنبت
 بالعصمة • المؤيد بالحكمة • الشاذخ الغرة الواضح النجيل • النبي الامي المكتوب في
 التوراة والانجيل • القاتل العلماء ورثة الانبياء صلى الله وسلم عليهم وعلى آلهم الاطهار •
 ومصائبهم الاخيار • وبعد فقد تم طبع هذه الفتاوى الجليلة • التي اشتدت اليها الحاجة
 الجليلة • طامعناها المتحنون • وترجاها الراغبون • وطارت عليها اقلوب الاكابر • وتطلعت
 اليها النواظر • لما اشقت عليهم من درر الفوائد • وجواهر الفرائد • في فقه امام الامة •
 وهادي هداة الامة • الامام الاعظم • والسيد الاكرم • أبي حنيفة النعمان • عليه من
 الله مصائب الرضوان • فكانت بالطبع أولى • وبحسن الوضع أعلى • خصوصاً بالطبعة
 العامرة • بيولاق مصر القاهرة • ذات الشهرة الباهرة • والمحاسن الزاهرة • الحاضرة
 لكمال الشرف بنسبتها لادارة السنية • لازالت أحوالها مرضية • بأنفاس من أحيا
 بروح عدله الانام • وأزال بنور جوده الظلام • عزير مصر سعادة أفنديها اسمعيل باشا •
 من بسيفه جموع البغاة تلتاحي • لازالت كوكبا سوره طالعة • وزواهر أيامه البهية
 يانعة • مطوطة دار الطباعة المذكورة بنظر ناظرها القائم بحسن ادارتها • وتنظيم
 نضارتها • من لا تزال عليه أخلاقه بالالطف تنق • حضرة حسين أفندي حسي • والمقرن
 لطبعها • وتحسين وضعها ذوالحكمة البهية • والمرتبة العلية • حضرة سليمان أغا أحسن
 الله اليه • وجعل الخير مقبلا عليه • ثم ان تهذيب هذا الكتاب المستبين • كان بكذا الجين
 وعرق الجين • واعمال الذهن حتى صار عبيلا • والبصر حتى عاد كليل • فجاء بحمد الله
 على أنتم نظام • مضاهيا بحسن كماله بدور التمام • يميز ذيل الاقتصار • ويزهو على غيره زهو
 الربيع بالازهار • وتصححه على هذا الاسلوب اللطيف • والطبع الطريف • البعض بمعرفة
 خاتمة المحققين • ورياسة المدققين • الاستاذ الشيخ محمد قطة العدوي فسح الله حفرته • ورفع
 في الجنات درجته • والبعض الاتربة عرفة الفقير الى الله سبحانه محمد الصباغ •

أسبغت عليه النعم أتم اسباغ • وفاح مسك ختامه • وتم مسك

نظامه • أوائل ذي الحجة الحرام •

من عام أحد وثمانين بهد الاف

والمائتين من هجرته عليه

وعلى آله الصلاة

والسلام